





<u></u>

و مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ،١٤٣٩هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين ، محمد بن صالح

دروس وفتاوى من الحرمين الشريفين . / محمد بن صالح العثيمين ط ١ -

القصيم ، ١٤٣٩ هـ / ١٨ مج .

١٩١ ص ؛ ١٧×٢٤ سم ( سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ؛ ١٧٧ )

ردمك: ٣ - ٦٤- ٨٢٠٠ - ٩٧٨ (مجموعة)

·- ۸۷- · · ۲۸- ۳ · ۲- ۸۷۹ (331)

الفقه الحنيلي. أ . العنوان

١- الفتاوى الشرعية. ٢- الفقه الحنبلي.

1249 / 4.40

ديوي ۲۵۸٫٤

رقم الإيداع: ٢٠٣٥ / ١٤٣٩ ردمك: ٣-٢٤-٢٠٠٨-١٠٠٥ ( مجموعة ) ١٠٨٠-١٨٠-١٠٨ (ج١٤)

### حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَيْنَةِ ٱلشَّيْخِ مُجِمَّدِ بَنِصَالِحِ الْعُثِيمَنَ الْجَيْرِية

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًّا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ

يُطلب الكتاب من:

مُوَسَيِّنَةِ الشَّيْءِ مُحُمَّدِ بَنِصَالِح الْعُثِيمِنَ الْحَيْرَية

الملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ١٩٢١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف: ۱٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٣٦٤٢١٠٧

جـــوال : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٠ جــوال المبيعات : ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٠

www.binothaimeen.net info@binothaimeen.com

### الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّةُ الدوليةُ للطباعةُ و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاکس : ۲۲۷۲۰۵۵۲ محمول : ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶





## ا صلاة المسافرين وذوي الأعذار:

(١٦٧٢) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى مُسافِرٌ خَلْفَ إمامٍ مُقيمٍ وأَدْرِكَ معَه الركعتينِ الأَخيرتَيْنِ، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسلِّمَ معَه لأنَّه صَلَّى ركعتينِ، أو يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أَربعًا؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قَالَ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُوا» (١). والآن المأمومُ تَعلَّقتْ صلاتُه بصلاةِ الإمام، ولأَنَّ ابنَ عَبَّاسِ وَعَلَيْهَ عَنْهُا سُئِلَ عِنِ المُسافِرِ يُصَلِّي ركعتينِ، فإن كَانَ معَ الإمامِ صَلَّى أربعًا، فقال: «تِلْكَ هِيَ السُّنَةُ» (٢).

(**١٦٧٣) السُّؤَالُ**: هَلِ الطَّلَبَةُ في الخَارِجِ مُسافرونَ، أَيْ يَقْصُرونَ ويَجُمَعونَ الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: الطلبةُ في الخارجِ مُسافرونَ، فكلُّ إنسانٍ يَقولُ: إنَّ فُلانًا مُسافِرٌ في أمريكا، أو مُسافِرٌ في بَارِيسَ، فلَا شكَّ أنَّهُم مسافرونَ، ولكنْ إقامتُهم للدراسةِ هَلْ يَنقطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ أو لَا يَنقَطِعُ؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (۲۰۲).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

جمه ورُ أهلِ العلمِ عَلَى أنَّه يَنقطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ؛ لأنهم يَروْنَ -أعني الجُمهورَ- أن مَن أقامَ مُدَّةً مُعَيَّنةً أقصاها فِيها أعرِفُه مِن المَذاهِبِ المَتْبوعةِ خُستةَ عَشَرَ يَوْمًا، فإنَّه يَنْقَطِعُ بِذَلِكَ حُكْمُ سَفَرِه، ويَلْزَمُه إِتمامُ الصَّلاةِ والصَّوْمِ في نَهارِ رَمَضَانَ، ولكنَّ شَيْخَ الإسلامِ ابنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ أللَّهُ يَرَى خِلافَ ذلكَ، وأنه ما دامَ اسْمُ السَّفَرِ باقيًا فإنَّه لَا دَلِيلَ عَلَى أنَّه يَنقطِعُ حُكمُه بإقامةِ مُدَّةٍ مُعَيَّنةٍ (۱).

(١٦٧٤) السُّؤَالُ: جَماعةٌ وَصَلَتْ إلى مَكَّةَ بعدَ صَلاةِ المَغْرِبِ، وأَدَّوْا صَلاةَ المَغْرِبِ وأَدَّوْا صَلاةَ المَغْرِبِ والعشاءِ جَمْعًا وقَصْرًا قُبيلَ أذانِ العشاءِ، معَ العِلْمِ بأنَّهُم يَعْلَمونَ مِقدارَ المُدَّةِ التي يَمْكُثونَ فيها في مَكَّة؟

الجوابُ: لَا حَرَجَ عليهِم في هذَا، ولكنَّ الْسافِرَ إلى بَلَدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الشُلِمينَ كلَّ صَلاةٍ في وَقْتِها، وحِينَئذٍ إذا صَلَّى معَ الإمامِ لا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ، ولا يَجوزُ له أَنْ يَقْصُرَ.

(**١٦٧٥) السُّؤَالُ**: إذا سَافَرَ الرجلُ إلى بَلَدٍ آخَرَ غيرِ بَلَدِه، ويُريدُ السَّكَنَ مُدَّةَ سَنَتينِ، فَهل يَجوزُ له قَصْرُ الصَّلاةِ؟

الجوابُ: هَذه المَسْأَلةُ فِيهَا خِلافٌ بَينَ أَهلِ العِلْمِ، وذِكْرُ الخِلافِ والأَدِلَّةِ يَطولُ، وذِكرُ الخِلافِ بدُونِ أَدِلَّةٍ لَا فَائدةَ مِنه.

<sup>(</sup>١) مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٧).

(١٦٧٦) السُّوَّالُ: أنا رَجُلٌ من أَهْلِ الرِّياضِ، أَتَيْتُ إلى مَكَّةَ لأَجْلِسَ بِها شَهْرَ رَمَضانَ كلَّه، فَهل أَقْصُرُ أم أُتِمُّ، معَ ذِكْرِ الأَدِلَّةِ؟

الجوابُ: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى فِي القُرآنِ: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن فَقَصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوةِ ﴾ [النساء:١٠١]، والضَّرْبُ فِي الأَرْضِ مَعْناهُ السَّفَرُ، فما دامَ الإِنْسَانُ عَلَى سَفَرٍ فإنهُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، هذِهِ هي السُّنةُ، ولكِن إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلْفَ إِمامٍ فَلْيُتِمَّ صَلاتَه، فَإِنَّهُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يُتِمَّ الصَّلاةَ اقْتِداءً بإمامِهِ؛ لِقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّمَ عُلْيُتِمَّ صَلاتَه، فَإِنَّهُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يُتِمَّ الصَّلاةَ اقْتِداءً بإمامِهِ؛ لِقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّمَ جُعلَ الإَمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ» (١). ولِقولِهِ عَلَيْهِ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلاةِ، فَمَا أَدْرَكُتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَرُوا» (١).

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلماءُ رَحَهُ اللّهُ في الإقامةِ التِي إذا نَواهَا المُسافِرُ انقطَعَ بها عنه حُكْمُ السَّفَرِ، فذَهَبَ بعضُ أَهْلِ العلمِ إلى أَنَّ الإقامةَ التي تَمْنَعُ حُكْمَ السَّفَرِ هي الإقامةُ أَكْثَرَ من أربعةِ من أربعةِ أيام، وأمَّا إذا كَانَ الإِنسَانُ المُسافِرُ قَدْ نَوى الإقامةَ في مَكانٍ أَكْثَرَ من أربعةِ أيامٍ انْقَطَعَ عنه حُكْمُ السَّفَرِ، وصارَ حُكْمُه حُكْمَ المُقيمِ، إلا في مَسائلَ قليلةٍ استَثْنُوها. وقالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّ الإقامةَ التي تَقْطَعُ السَّفَرَ هي أَنْ يُقِيمَ خُسةَ عَشرَ يَوْمًا، وقالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّ الإقامةَ التي تَقْطَعُ السَّفَرَ هي أَنْ يُقِيمَ خُسهَ عَشرَ يَوْمًا، وهذَا هُوَ المَشْهورُ مِن مَذْهَبِ أي حَنيفةَ رَحَمُ اللّهُ، والأولُ هُوَ المَشْهورُ مِن مَذْهَبِ الإمامِ أَحَدَ ومَالكِ والشَافعيِّ، عَلَى خِلافٍ يَسيرٍ بَينَهم.

وذَهَبَ آخَرُونَ من أهلِ العلمِ إلى أَنَّ حُكْمَ السَّفَرِ لَا يَنْقَطِعُ حتى يَنْوِيَ الإقامةَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٢٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذّان، باب قول الرجل فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٠٩)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٦٠٣).

المُطْلَقَة؛ الإقامة التي لَا تَتَقَيَّدُ بزَمَنٍ ولا حَاجةٍ، وهذَا هُوَ اختيارُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْميَّة رَحَمُهُ اللَّهُ، كَمَا صَرَّحَ بذلكَ في كُتُبِه. ومَرْجِعُ جميعِ أهلِ العِلم إذا اختلفُوا في مسألةٍ هوَ كتابُ اللهِ تَعالَى، وسُنةُ رَسُولِهِ ﷺ؛ لِقولِه تَعَالَى: ﴿فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي شَيْءٍ فَي مَسَالَةٍ هوَ كتابُ اللهِ تَعالَى، وسُنةُ رَسُولِهِ ﷺ؛ لِقولِه تَعَالَى: ﴿فَإِن نَنزَعْنُمُ فِي شَيْءٍ فَرَدُوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَدَرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ فَرُدُوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَدَرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٩٥].

فَمَن رَدَّ هَذِهِ الأَقَاوِيلَ إلى كِتَابِ اللهِ، وسُنةِ رَسُولِهِ ﷺ، وتَبَيَّنَ له أَنَّ أَحَدَها أَوْلَى بالصَّوَابِ، وأقرَبُ إليه، وجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُه، سَواءٌ أكانَ قَوْلَ الإمامِ أحمد، أو قَوْلَ أبي حَنيفة، أو ما ذَهَبَ إليه ابنُ تَيْميَّة، أو غَيرَها منَ الأقوالِ التي حكاها أهلُ العِلْم في ذَلك، حتَّى بَلَغَتْ نَحْوَ عَشَرَةِ أقوالٍ، واللهُ المُوفِّقُ.

# ( ١٦٧٧) السُّوَّالُ: ما هي السُّنةُ التي يُلْزَمُ بها المسافِرُ؟

الجواب: كلمةُ (يُلْزَمُ) مع قولِه: (ما هي السُّنةُ) تُوجِدُ عندي إِشْكَالًا؛ لأنَّه إنْ أَرادَ بالسُّنةِ المَعْنَى المَعْهودَ في عَهْدِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ الَّذِي يَحْمِلُ الواجبَ والمُسْتَحَبَّ فهذا له جَوَابٌ، وإنْ أرادَ بالسُّنةِ الَّذِي هُوَ اصطلاحُ أَهْلِ العِلْمِ -ولا سِيَّا المُتَأَخِّرِينَ منهم - فإنَّ له جَوَابًا آخَرَ.

فإنْ كَانَ يُرِيدُ الأولَ السُّنةَ الشاملةَ للواجبِ والمُسْتحبِّ: فإنَّ السُّنةَ في حَقِّ المُسافِرِ -بالنسبةِ للصلاةِ- أنْ يُصَلِّيها قَصْرًا، إذا كانتْ رُبَاعِيَّةً، فيُصَلِّي الظهرَ والعصرَ والعشاءَ عَلَى ركعتينِ ركعتينِ، إلَّا أنْ يُصَلِّي خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ، فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ الإتمامُ، سواءٌ أَذْرَكَ الإمامَ مِنْ أَوَّلِ الصَّلاةِ، أو أَذْرَكَهُ في أثناءِ الصَّلاةِ؛ لِعُمُوم قولِ النبيِّ عَلَيْهِ

"فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا» (١)، ولأنَّ ابنَ عباس رَحَالِتُهُ عَنْهَا سُئِلَ عَنِ الرجلِ يكونُ مع الإمام فيُصلِّ أَرْبَعًا؟ فقال: "تِلْكَ هِي السُّنَةُ (٢)، وعلى هَذَا فنقول: السُّنة في حَقِّ الْمُسافِر بالنسبةِ للقَصْرِ أَنْ يُصلِّ الرُّباعية ركعتينِ، وأمَّا بالنسبةِ للجَمْعِ، فإنَّ السُّنة ألَّا يَجْمَعَ؛ إلَّا إذا كانَ في ذَلِكَ دَفْعُ حاجةٍ، يعني إذا احتاجَ إلى الجَمْعِ، مثلَ أنْ يكونَ سائرًا في الطريقِ ويُحِبَّ أَنْ يَنْزِلَ مَرَّةً واحدةً، فيَجْمَعَ الأُولَى إلى الثانيةِ، أو أَنْ يكونَ نَازِلًا وسَيَمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يَكونَ نَازِلًا وسَيمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يَكونَ نَازِلًا وسَيمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يكونَ نَازِلًا وسَيمْشِي فيُحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ الثانيةَ إلى الأُولَى، فهذا يكونُ مِنَ السُّنةِ أَنْ يُعِنْ هناكَ رِفْقُ به، وأنَّ الأمرَ عندَه سَوَاءٌ؛ فإنَّه يَجْمَعَ إذا كانَ ذَلِكَ أَرْفَقَ به، أمَّا إذا لم يَكُنْ هناكَ رِفْقُ به، وأنَّ الأمرَ عندَه سَوَاءٌ؛ فإنَّه وكأن مِنْ أَهْلِ الجهاعةِ؛ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الجهاعةِ، ويُصلِّى في المَسْجِدِ معَ وكانَ مِنْ أَهْلِ الجهاعةِ؛ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الجهاعةِ، ويُصلِّى في المَسْجِدِ معَ المُسلِمِينَ إعْامًا، ولا يَجْمَعُ إلَّا إذا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يُسافِرَ إذا صَلَّى، فله أنْ يَجْمَعُ ، يُصَلّى الطهرَ معَ الإمام أَرْبَعًا، ثم يُصَلِّى العصرَ رَكْعَتَيْنِ، ثم يَمْضِي لِسَفَرِ و.

وأمَّا إذا كَانَ يُرِيدُ بالسُّنةِ التطوع؛ فإنَّ مَنْ تَدَبَّرَ السُّنةَ تَبَيَّنَ له أنَّ جميعَ التطوعاتِ مِنَ السننِ تُفْعَلُ في حالِ السفرِ؛ إلَّا راتبةَ الظهرِ وراتبةَ المغربِ وراتبة العشاء، فإنَّ السُّنةَ عَدَمُ فِعْلِها، وأمَّا سُنةُ الفجرِ –راتبةُ الفجرِ – فإنَّها سُنةٌ للمُسافِرِ وصلاة وغيرِ المُسافِر، وكذلكَ الوِثرُ وصلاةُ الليلِ وصلاةُ الضَّحَى وصلاةُ الحسوفِ وصلاةُ وعيرِ المُسافرِ، وكذلكَ الوِثرُ وصلاةُ الليلِ وصلاةُ الضَّحَى وصلاةُ المُسافرِ كها هي للمُقيم؛ الاستخارةِ وغيرُها مِنْ صلاةِ التطوُّعِ فَقَدْ بَقِيَتْ مَشْرُ وعِيَّتُها للمسافرِ كها هي للمُقيم؛ إلَّا الرواتبَ الثلاثَ التي ذكرْتُ –وهي راتبةُ الظهرِ وراتبةُ المغربِ وراتبةُ العشاءِ –

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

فإنَّ السُّنةَ عَدَمُ فِعْلِها.

(١٦٧٨) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَقِيمونَ خَلْفَ الْسَافِرِ وهو يَقْصُرُ، ثمَّ يُتِمُّونَ البَاقِيَ بعدَ تَسليمِه؟

الجَوَابُ: نَعَم يَجوزُ للمُسافرِ أَنْ يَكُونَ إمامًا بالْقِيمِينَ، وإذا سَلَّمَ يَقومُ الْقِيمونَ فَيُتِمُّونَ الصَّلاةَ بعدَه. ولكن يَنْبَغِي للمُسافِرِ الَّذِي أَمَّ المُصلِّينَ أَنْ يُخْبِرَهم قبلَ أَنْ يُصلِّينَ، فيقولَ لهم: إنا مُسافرونَ، فإذا سَلَّمنا فأَيَّوا صلاتَكم؛ لأَنَّ النَّبِيَ ﷺ صَلَّى بُصلِّي، فيقولَ لهم: وقال لهم: «أَعَيُّوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(١)، فكانَ يُصلِّي بأهلِ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(١)، فكانَ يُصلِّي بهم ركعتين، وهم يُتِمُّونَ بعدَه أربعَ ركعاتٍ.

(١٦٧٩) السُّؤَالُ: إذا كُنْتُ سأُسَافِرُ بعدَ أَذانِ المَغْرِبِ، فَهَلْ أَجْمَعُ المَغْرِبَ وَالعِشاءَ وأَقْصُرُ، أو ماذا أَفْعَلُ؟

الجَوَابُ: إذا كُنْتَ في بَلَدِكَ لم تَخْرُجْ وأَرَدْتَ أن تُسافِرَ بعدَ صَلاةِ المَغْرِبِ مُباشرةً، فإنك لا تَجْمَعُ؛ لأنّه ليسَ لكَ سَبَبٌ مُبِيحٌ للجمع حينَئذٍ؛ إذ إنك لم تُغادِرْ بَلَدَكَ، أَمَّا إذا كُنْتَ في بَلَدٍ قَدْ سَافَرْتَ إليه، مثل أَنْ تَكُونَ قَدْ أتيتَ إلى مَكَّةَ للعُمرةِ، ثمَّ لَدتَ أن تسافرَ بينَ المغربِ والعشاءِ، فإنّه لا بأسَ إذا صَلّى الإمامُ المغربَ أن تُصلّي بعدَه العشاءَ مَقْصورةً ثمَّ تَرْجِعَ إلى بلدِكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

(١٦٨٠) السُّوَّالُ: إذا كنتُ عَلَى سَفَرٍ وأدركتُ الإمامَ عندَ الرَّكْعَةِ الثالثةِ وصليتُ معَه ركعتينِ، فَهَلْ إذا سَلَّمَ الإمامُ أُسلِّمُ لأنني قاصِرٌ للصلاةِ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ مُسافرًا وأدركَ الإمامَ من أَوَّلِ الصَّلاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ معَ الإمامِ، وكذلك إذا أَدْرَكَ الإمامَ في أَثْناءِ الصَّلاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَا الإمامِ، فإذا دَخَلَ معَ الإمامِ في الرَّكْعَةِ الثالثةِ من الرُّباعِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي معَ الإمامِ الرَّعْتِينِ، وإذا سَلَّمَ الإمامُ أتمَّ صَلاتَه بركعتينِ أَيْضًا.

وذلك لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(١)، ولقولِه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَدْرَكُتُمْ فَأَيَّوُا»، عامُّ للمُسافِرِينَ «مَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوُا»، عامُّ للمُسافِرِينَ وَعَيْلُهُ عَنْهُا أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ (٣). وغيرِ المُسافِرِينَ، وكذلك رُوِي عن ابنِ عبَّاسِ رَخِوَلِيَّكَ عَنْهُا أَنَّ هَذَا هُوَ السُّنَّةُ (٣).



(١٦٨١) السُّؤَالُ: قَدِمنا للعُمرةِ وعِندَ وصولِنا الحَرمَ وَجَدنا الجَهاعةَ في صَلاةِ العِشاءِ، وقد سَبقونا برَكعةٍ، ولم نَكُنْ قد صَلَّينا صَلاةَ المَغربِ، فدَخَلتُ مع الجَهاعةِ ولَحِقتُ ثَلاثَ رَكعاتٍ فنَويتُ صَلاةَ المَغربِ مَعهم لتَرتيبِ الأوقاتِ، وبعدَ ما سَلَّمَ الإِمامُ وانتَهَت صَلاةُ العِشاءِ أقمنا وصَلَّينا وأمَّنا واحِدٌ مِنَّا وصَلَّى صَلاةَ المَغربِ وسَلَّمَ، فقُمتُ وأتَيتُ برَكعةٍ رابِعةٍ بنِيَّةِ العِشاءِ، فهل عَملي صَحيحٌ مِن حيثُ التَّرتيبُ وسَلَّمَ، فقُمتُ وأتَيتُ برَكعةٍ رابِعةٍ بنِيَّةِ العِشاءِ، فهل عَملي صَحيحٌ مِن حيثُ التَّرتيبُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجماعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٢٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

أم صَلاةُ إخواني مِن حيثُ تَقديمِ صَلاةِ العِشاءِ على المَغرِبِ، مع مُلاحَظةِ أنَّ عَددَ الرَّكعاتِ تَختَلِفُ؟

الجَوابُ: العَملُ كُلُّه صَحيحٌ؛ وذلك لِأَنَّ بَعضَ العُلماءِ يَرى أَنَّ التَّرتيبَ يَسقُطُ لِإِذْراكِ الجَماعةِ ويَجوزُ أَنْ يَنويَ الإنسانُ الصَّلاةِ الحاضِرةِ، وعلى هذا فعملُ الصَّلاةِ الحاضِرةِ، وعلى هذا فعملُ هذا السائِلِ صَحيحٌ، وعَمَلُ أصحابِه صَحيحٌ.

ولكن الراجِعُ عِندي: أنَّه يَنوي الصَّلاةَ الَّتي عليه مِن أجلِ المُحافَظةِ على التَّرتيبِ ولو خالَفَت نِيَّتُه نِيَّة الإمامِ، ويَكونُ هو أصوَبَ مِن أصحابِه فيها أراه، لكنِ العملُ كُلُّه صَحيحٌ.

واختلافُ عَددِ الرَّكعاتِ لا يَضُرُّ، كما أَنَّك لو دَخلتَ مع الإمامِ في صَلاةِ الظُّهرِ في الرَّكعةِ الثانِيةِ فتَشَهَّدْ مع الإمامِ في أوَّلِ رَكعةٍ، وإذا قامَ الإمامُ للرابِعةِ لم تَتشَهَّدْ مع أَنَّه مَحَلُّ تَشَهُّدِك، فالتَّشَهُّدُ هذا يَسقُطُ مِن أجلِ مُتابَعةِ الإمام.

(١٦٨٢) السُّوَالُ: أَعْمَلُ سَائِقًا بِالطَّائِرةِ بِصِفَةٍ مُستمِرَّةٍ، أَيَجُوزُ لِي أَن أُصَلِّيَ جَالسًا عَلَى الكُرْسِيِّ فِي مَكَانِ العملِ؟ وهَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أُصَلِّيَ قَصْرًا بِصِفَةٍ مُستمِرَّةٍ كُلَّما كُنْتُ فِي أَثْناءِ العَمَلِ؟

الجَوَابُ: هَذَا القائدُ للطَّائرةِ سألَ عن مسألتينِ:

المسألةُ الأولى: هَلْ يَجُوزُ له القصرُ معَ أَنَّه دائمًا في سفرٍ؟

## والمسألة الثَّانِيَة: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ جالسًا في مكانِ القيادةِ؟

أما الجَوَابُ عن السُّؤَالِ الأوَّلِ فإنَّه يَقْصُرُ؛ لأَنَّه مُسافِرٌ، والآياتُ والأحاديثُ الواردةُ في القَصْرِ ما خَصَّتْ سَفَرًا دونَ سَفَرٍ، وعلى هَذَا فيجوزُ له أَنْ يَقْصُرَ؛ لأنَّ هَذَا الرَّجُلَ مُسافِرٌ وله بَلَدٌ يَأْوِي إليه، وأهلٌ يُقِيمُ فيهم، فإذا فارَقَهُم فَهُوَ مُسافِرٌ، فيجوزُ له الفِطْرُ في رَمَضَانَ أَيْضًا لكونِه عَلَى سَفَرِ.

وأما بِالنِّسْبَةِ للصلاةِ في مَكانِه في مَكانِ القيادةِ فإذا كانتِ الصَّلاةُ نافلةً فلا حَرَجَ عَلَيْهِ في ذلكَ، ويَتَّجِهُ حَيْثُ كَانَ اتَّجاهُ الطائرةِ؛ لأَنَّه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَيَّاتُ أَنَّه كَانَ يُصَلِّي عَلَيْ أَنَّه كَانَ يُصَلِّي عَلَيْ النَّامِةِ أَو في كَانَ يُصَلِّي عَلَى راحلتِه النافلةَ حَيْثُ تَوجَّهَتْ به (۱)، وَهَكَذَا مَن كَانَ في الطائرةِ أو في السيَّارةِ.

أمَّا إذا كانتِ الصَّلاةُ فرضًا فإنَّه لَا يَجُوزُ له أَنْ يُصَلِّي في هَذَا المكانِ، فإذا كانتِ الطائرةُ يُمْكِنُ أَن تَقَعَ عَلَى المَطارِ قبلَ خُروجِ وقتِ الصَّلاةِ أو قبلَ خُروجِ وقتِ الطَّائرةُ يُمْكِنُ أَن تَقَعَ عَلَى المَطارِ قبلَ خُروجِ وقتِ الصَّلاةِ الثَّانِيَةِ إذا كانت الصَّلاةُ الَّتِي أدركته مِمَّا يُجمعُ إليها، فمثلًا لو أَدْركَه وَقْتُ صلاةِ الظَّهْرِ وهو يَعْرِفُ أَنَّه سيهبِط في المطارِ وقتَ صلاةِ العصرِ؛ قُلْنَا له: اجْمَعْ صلاةَ الظَّهْرِ إلى العصرِ لِتُصَلِّيهُ إَنَّه سيهبِط في المطارِ وقتَ صلاةِ العصرِ؛ قُلْنَا له: اجْمَعْ صلاةَ الظُّهْرِ إلى العصرِ لِتُصَلِّيهُ إَنَّه سيهبِط في الأَرْضِ، أَمَّا إذا كَانت الرِّحْلةُ طَويلةً ولا يُمْكِنُ أَنْ يَمْلِقُ في مكانِ القيادةِ أَنْ يَنْزِلَ في الأَرْضِ قبلَ خُروجِ وقتِ الصَّلاةِ، فإنَّه لَا يَجوزُ أَنْ يُصَلِّي في مكانِ القيادةِ إلَّا إذا كَانَ هُنَاكَ ضَرورةً، مثل أَنْ تَكُونَ الأحوالُ سَيِّئةً ولا يُمْكِنُه أَنْ يُعادِرَ مكانَ القيادةِ القيادةِ؛ لأَنَّه يَعْتاجُ إلى مُلاحظةِ الطائرةِ وطيرانِها؛ فحينَاذٍ نَقُولُ له: للضرورةِ صَلِّ القيادةِ؛ لأَنَّه يَعْتاجُ إلى مُلاحظةِ الطائرةِ وطيرانِها؛ فحينَاذٍ نَقُولُ له: للضرورةِ صَلِّ القيادةِ؛ لأَنَّه يَعْتاجُ إلى مُلاحظةِ الطائرةِ وطيرانِها؛ فحينَاذٍ نَقُولُ له: للضرورةِ صَلِّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب صلاة التطوع عَلَى الدابة وحيثها توجهت به، رقم (١٠٩٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠).

ولو كنتَ في مَكانِكَ وائتِ بها تَقدِرُ عَلَيْهِ من واجباتِ الصَّلاةِ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نفسًا إلَّا وُسْعَها.

أما إذا كَانَ الجَوُّ لَطِيفًا ولا خَطَرَ فإنَّه يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ في مكانٍ يَتَمَكَّنُ فيه منَ القيامِ والرُّكوعِ والشُّجُودِ والقعودِ واستقبالِ القبلةِ، هَذَا في الفريضةِ.

(١٦٨٣) السُّوَّالُ: كُنَّا عَلَى سَفَرٍ، فاشْتَبَهَتْ علينا القِبْلةُ، فاجْتَهَدْنا، وبعدَ الصَّلاةِ تَبَيَّنَ أَنَّنا عَلَى غيرِ القِبْلةِ، فها حُكْمُ صَلاتِنا؟ وهل يَجِبُ علينا القَضَاءُ؟

الجَوَابُ: لَا يَجِب القضاءُ عَلَى مَن كَانَ فِي سَفَرٍ واشتبهتْ عَلَيْهِ القِبلةُ واجتهدَ ثُمَّ صَلَّى، فإذا تَبَيَّنَ أَنَّه إلى غيرِ القِبْلةِ فإن صَلاتَه صَحِيحةٌ، وَهِيَ داخلةٌ في عُمومِ قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللّهِ ﴾ [البقرة:١١٥]، وفي قولِه تعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وفي قولِه تعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا ٱللّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التنابن:٢١].

فَهَوُّ لَاءِ الجَهَاعَةُ الَّذِينَ اجتهدوا وتَحَرَّوُا القبلةَ وصَلَّوْا إليها فَعَلوا ما أُمروا به، وكلُّ إنسانٍ يَفْعَلُ العِبَادَةَ عَلَى الوجهِ الَّذِي أُمِرَ به من غيرِ تقصيرٍ، فإنَّه لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إعادتُها؛ لأنَّه قدِ اتَّقى الله مَا استطاعَ.

(**١٦٨٤) السُّؤَالُ:** من المَعروفِ أنَّ المُسافِرَ إذا صلَّى وَرَاءَ المُقِيمِ فإنَّه يُتِمُّ صلاتَه، أمَّا إذا أتَى الصَّلاةَ وقد فَاتَتْه ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمَامُ أَم يُصَلِّي ركعتين صَلاةَ المُسافِرِ؟ الجَوَابُ: المسافرُ إذا صَلَّى معَ إمامٍ يُتِمُّ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ إِمّامُ الصَّلاةِ، سواءٌ دخلَ معَ الإمامِ في أَوَّلِ الصَّلاةِ أو في أثنائِها، وعلى هَذَا فإنْ كنتَ مسافرًا ودخلتَ معَ الإمامِ في صلاةِ الظَّهْرِ في الرَّكْعَةِ الثالثةِ فإنَّه إذا سلَّم الإمامُ يَجِبُ عليك أنْ تأتي بركعتين؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَيَيْ (مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَوُّا» (١)، ولأن ابن عبَّاس رَحَيَّتَهُ قَالَ: إن هَذَا هُو السُّنَّة (١). أمّا إذا كَانَ الإمامُ هُو المسافِر والمأمومُ مقيم، فإنَّه إذا سلَّم الإمامُ من الركعتينِ وَجَبَ عَلَى المأمومِ أَنْ يقضيَ بعد سلام الإمامِ ما بقي من صلاتِه؛ لأنَّ النَّبِي عَيِي كَانَ يُصَلِّي بأهلِ مَكَّةَ عامَ الفتحِ فيصلي بركعتينِ ويقول: ﴿ أَعِيُّوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ ﴾ أي: قوم مسافرونَ، فإذا صَلَّى بك إنسانٌ مسافِرٌ وهو يُصَلِّي ركعتينِ فإذا سلَّمَ فإنك تأتي أنتَ بما بَقِيَ من صلاتِك.

(١٦٨٥) السُّؤَالُ: إذا دَخَلَ المُسافِرُ المَسْجِدَ فوَجَدَ الإمامَ في التَّشهُّدِ الأُوَّلِ، ولم يُدْرِكْ إلَّا الركعتينِ الأَّخِيرَتَيْنِ مِنَ الرُّباعيَّةِ؛ فَهَلْ يَجُوزُ له أَنْ يَنْوِيَ القَصْرَ بحيثُ يُسَلِّمُ معَ الإمامِ؟

الجواب: لَا يَجُوزُ للمُسافِرِ إذا ائْتَمَّ بمُقِيمٍ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ؛ لِعُمُومٍ قَوْلِ النبيِّ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٢٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

عَلَيْهُ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعِنُوا» (١)، وعلى هَذَا إذا أَدْرَكَ المُسافِرُ معَ الإمامِ المُقيمِ الرَّكْعَتَيْنِ الأَخِيرَتَيْنِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بركعتينِ بَعْدَ سلامِ الإمامِ، ولا يجوزُ أَنْ يُسَلِّمَ معَ الإمامِ مُقْتَصِرًا عَلَى رَكْعَتَيْنِ.

(١٦٨٦) السُّؤَالُ: رجلٌ يَسْكُنُ الدَّمَّامَ، وَلَدَيْهِ أَقَارِبُ فِي مَكَّةَ، إِذَا أَتَى إليهم يُمَيِّؤُونَ له كلَّ شيءٍ حتَّى كأنَّه في مَسْكَنِهِ، فَهَلْ هَذَا يَتَرَخَّصُ بِرُخَصِ السَّفَرِ مِنْ فِطْرٍ وقَصْرٍ ومَسْحِ وغيرِها أَوْ لا؟

الجواب: يَنْبَغِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ رُخَصَ السفرِ لَيْسَ لها إلا سببٌ واحدٌ وهو السَّفَرُ، وإِنْ كَانَ الأصلُ أَنَّ هَذِهِ الرُّخصَ إِنَّمَا شُرِعَتْ لأَنَّ السَّفَرَ مَظِنَّةُ المَشَقَّةِ؛ لكِنْ هَذِهِ العِلَّةُ زالتْ، وجَعَلَ الشرعُ الحُكْمَ مُعَلَّقًا بالسفرِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ هَذِهِ العِلَّةُ زالتْ، وجَعَلَ الشرعُ الحُكْمَ مُعَلَّقًا بالسفرِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فَيْ اللَّهُ وَالتَّيْ كَفَرُوا مِنَ الصَّلَوْةِ إِنْ خِفْتُمُ أَن يَفْئِنكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في الأرضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمُ اللّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وهذا الشَّرْطُ قدْ تَصَدَّقَ الله به على عبادِه فأعفاهُم منه، كما ثَبَتَ ذَلِكَ في حَدِيثِ عمرَ رَضِوَلِيَهُ عَنْهُ اللهُ .

وعلى هَذَا فالمُسافِرُ يَتَرَخَّصُ برُخَصِ السفرِ؛ حتَّى لو سَافَرَ عَلَى طيارةٍ، وحتَّى لو نَزَلَ مِنَ الطيارةِ بسيارةٍ مُرِيحةٍ، ولو نَزَلَ أيضًا في بيتٍ مُرِيحٍ؛ فإنَّ رُخَصَ السفرِ في

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٠٩)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (٦٠٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٦).

حَقِّهِ باقيةٌ، ولكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي البلدِ وهو مُسافِرٌ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْصُرَ صلاةَ الجَهاعةِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ، وبهذا نَعْرِفُ خَطَأَ مَا يَفْعَلُه بعضُ العامَّةِ إِذَا أَمَرْتَهُ وقلتَ: ادْخُلْ تَقَدَّمْ، قال: أَنَا مُسافِرٌ، هَذِهِ ليستْ عِلَّةً؟ مَا يَفْعَلُه بعضُ العامَّةِ إِذَا أَمَرْتَهُ وقلتَ: ادْخُلْ تَقَدَّمْ، قال: أَنَا مُسافِرٌ، هَذِهِ ليستْ عِلَّةً؟ لأنَّ السفرَ لا يُسْقِطُ وجوبَ الجهاعةِ، فها هُو النبيُّ يَكُ يُقُولُ الله له في حَالِ الحوفِ: ﴿وَلِهَ السَّمَلُوةَ فَلْنَقُمْ طَآبِفَ تُم مِنَهُ مَعَكَ ﴾ [النساء:١٠٢]، ﴿وَلِنَا لَهُ عَلَيْهُ مَا هُنَالِكَ أَنَّه جاء الحوفُ وهو في المدينةِ، غايةُ ما هُنالِكَ أَنَّه جاء الحوفُ وهمْ في الحذيقِ، وهو عَلَى أَطْرَافِ المدينةِ.

فَجَوَابِي عَلَى هَذَا السُّوَالِ يَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ الْمُسافِرَ يَتَرَخَّصُ برُخَصِ السفرِ وإنْ كَانَ بِأَيْسَرِ ما يكونُ وأَسْهَلِه، حتَّى صلاةُ الجمعةِ تَجِبُ عَلَى المُسافرِ إذا كَانَ في البَلَدِ، ورُخَصُ السفرِ -كما نَعْلَمُ - القَصْرُ، والفِطْرُ، ومَسْحُ الخُفَّيْنِ ثلاثةَ أيامٍ، ولا يُكْمِلُ إذا أَقَامَ.

(١٦٨٧) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى المَامومُ المُسافِرُ خَلْفَ إمامٍ مُقيمٍ، وأدركَ معَه الركعتينِ الأَّخِيرَتَيْنِ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُسَلِّمَ معَه؛ لأنَّه صَلَّى ركعتينِ، أو يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُتِمَّ أَربعًا؛ لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قال: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعِمُّوا»(١)، ولأنَّ المأمومَ تَعَلَّقَتْ صلاتُه بصلاةِ الإمامِ؛ ولأنَّ ابنَ عباسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (۲۰۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيًا، رقم (۲۰۳).

سُئِلَ عَنِ المسافرِ يُصَلِّي ركعتينِ، فإذا كَانَ معَ الإمامِ الْقِيمِ صَلَّى أَرْبَعًا؟ قال: تِلْكَ هِيَ السُّنَّةُ(۱).

(١٦٨٨) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ الجَمْعِ والقَصْرِ فِي حالِ الْسافِرِ إذا وَصَلَ إِلَى المَدِينَةِ النَّبويةِ وهي بَلَدُه؟

الجَوَاب: إذا وَصَلَ الْمُسافِرُ إِلَى بَلدِه فإنَّه ينتهي القصرُ والجمعُ؛ لأنَّ القَصْرَ والجَمعُ؛ لأنَّ القَصْرَ والجَمْعَ مَرْبوطُ بسَبَبٍ وهو السَّفَرُ، فإذا وَصَلَ إِلَى بَلَدِه انقطعَ السَّفَرُ، ولهذا لو أنَّه دَخَلَ عَلَيْهِ وقتُ الظُّهْرِ وهو فِي البَرِِّ ولم يصِل البَلَدَ ثمَّ وَصَلَ البَلَدَ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي أَرْبعًا.

ولا يَجْمَعُ الظُّهْرَ مَعَ العَصْرِ لانْقِطَاعِ السَّفَرُ، ولو دَخَلَ عَلَيْهِ وقتُ الظُّهْرِ وهو فِي بَلَدِه ثمَّ سَافَرَ قبلَ أَنْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي فِي بَلَدِه ثمَّ سَافَرَ قبلَ أَنْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُمُ فِي الأَرضِ، الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْتُكُم جُنَاحُ أَن نَقَصُرُوا مِنَ الصَّلَوةِ ﴾ [النساء:١٠١]. وَهَذَا ضَرْبُ فِي الأَرضِ، فَقُدْ صَلَّى وهو ضَارِبٌ فِي الأَرضِ، فيصلِّي رَكْعَتَيْنِ. والعكسُ كها ذَكَوْتُ فِي المثال الأَوْلِ، لو أدركته الصَّلاةُ وهو فِي البرِّ ثمَّ وَصَلَ إِلَى بَلَدِه فإنَّه يُصَلِّي أَربعًا؛ لأَنَّه انتهى الظَّرْبُ فِي الأَرض.

ولكن إذا كانَ الإِنْسَانُ فِي بَلَدٍ غيرِ بَلَدِه، فإنَّهُ يُجِيبُ الْمُؤَذِّنَ ويُصَلِّي مَعَ المُسْلِمِينَ ويُصَلِّي أَدبعًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إنها جُعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١١).

ولقولِه: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِيُّوا»(١).

ولقولِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُا حِينَ سُئِلَ: كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَام؟ فَقَالَ: «رَكْعَتَيْنِ، سُنَّةَ أَبِي القَاسِم ﷺ (٢).

وهذه مَسْأَلةٌ تَشْتَبِهُ عَلَى بعضِ النَّاسِ، تَقولُ له: صلِّ، قَدْ أُذِّن، قالَ: أنا مُسافِرٌ، كَأَنَّه يَقولُ: المُسافِرُ كَليْهِ صَلَاةُ جماعةٍ.

واللهُ تَعَالَى قالَ فِي القُرْآنِ: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاوَةَ ﴾ فِي حالِ الحوفِ ﴿فَلْنَقُمْ طَآبِفَكُهُ مِّنَهُم مَعَكَ وَلَيَأْخُذُوۤا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآيِكُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآيِكُمْ وَلَتَأْتِ طَآبِفَةُ أُخْرَكِ لَمَ يُصَكُواْ فَلْيُصَلُواْ مَعَكَ ﴾ [النساء:١٠٢].

فأَمَرَ بصَلاةِ الجماعةِ فِي حالِ الخَوْفِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ الخَوْفَ الَّذِي وَقَعَ للرَّسُولِ كَانَ فِي أَسْفارٍ، ففي حالِ الأَمنِ من بابِ أَوْلَى.

فنقولُ للمُسافِرِ: هَلْ سَمِعْتَ النِّداءَ؟ فإذا قالَ: نَعَمْ، قلنا: أَجِب؛ كما أن المُسافِرَ أيضًا إذا نَزَلَ فِي بَلدٍ وحانَ وَقْتُ صَلَاةِ الجُمُعَةِ، وهو فِي نَفْسِ البَلَدِ، وقال: أنا مُسافِرٌ، ما أَذْهَبُ للجُمُعَةِ، قُلْنَا له: ألستَ مُؤمنًا؟ سيقولُ: بلى، فنقولُ: استمع إلى قولِ اللهِ تعَالى: ﴿يَكَأَيُّهُا ٱلَذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوا إِلَى ذِكْرِ ٱللهِ وَذَرُوا ٱلْبَيْعَ ﴾ [الجمعة: ٩].

أما إذا كانَ سَائِرًا فِي السَّفَرِ فهذا لَا جُمْعَةَ عليه، ولا تَصِحُّ منه الجُمُعَةُ أيضًا؛

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٦٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يُقِيمُ الجُمُعَةَ فِي أَسفارِه، وقد قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (١)، وقال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ (٢).

(١٦٨٩) السُّوَالُ: سَمِعنا فَتْوى تُنْسَبُ إلى فَضيلتِكم بأنَّ الطُّلَّابَ فِي الجامعةِ يَقْصُرونَ الصَّلاةَ ما دَامُوا بَعيدِينَ عن بَلادِهِم، فما صِحَّةُ ذلكَ؟

الجواب: نَعَم، هَذَا صَحِيحٌ، نحن نَرَى أَن السَّفَرَ لَا يَتقيَّدُ بِمُدَّةٍ، وأَن الإِنْسَانَ ما دام مُسافِرًا عن بَلَدِه لَعَمَلٍ متى انتهى رَجَعَ إلى بَلَدِه فإنَّهُ مُسافِرٌ، سواءٌ حَدَّدَ اللَّذَةَ أَمْ لَمْ يُحَدِّدُها، وقد نَصَرَ ذَلِكَ القولَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الفتاوي)(٢) في بابِ صلاةِ الجُمُعَةِ، وقالَ: «إنَّ تقسيمَ النَّاسِ إلى مُستوطِن ومُقيمٍ ومُسافرٍ تقسيمٌ لا أصلَ له، فالنَّاس إما مُستوطِنٌ له أَحْكامُ المُستوطِنِينَ، وإما مسافرٌ له أحكامُ المُستوطِنِينَ، وإما مسافرٌ له أحكامُ المُستوطِنِينَ، وإما مسافرٌ له أحكامُ المُستوطِنِينَ،

وَهَكَذَا ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ أَللَهُ فِي (زاد المعاد)<sup>(۱)</sup> ذكرَ ذلك، وقالَ: «إنَّه لَا دليلَ عَلَى اشتراطِ أربعةِ أيامٍ فإنَّهُ أَللهُ عَلَى اشتراطِ دونَ الأربعةِ، وأنَّ مَن نَوَى أكثرَ من أربعةِ أيامٍ فإنَّهُ لَا يَقْصُر»، قالَ: إنَّه لَا دليلَ عَلَى ذلك.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصَّلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، رقم (٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧). ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

<sup>(</sup>٣) انظر مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٣٦ وما بعدها).

<sup>(3)(7/370).</sup> 

وما ذهَبَ إليه هذانِ الشَّيْخانِ ذهَبَ إليه مُحَمَّدُ رَشِيد رِضا صاحِبُ مَجَلَّةِ المَنار، وكذلك ذهَبَ إليه شيخُنا عبدُ الرحمنِ ابنُ سِعْدِي رَحَهُمَااللَّهُ أنه لَا دَلِيلَ عَلَى تحديدِ المُدَّةِ بأربعةِ أيامٍ، وكذلك شَيْخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ أجابَ فِي مَجَلَّةِ الجامعةِ الإسلاميةِ المُدَّةِ بأربعةِ أيامٍ، وكذلك شَيْخُنا عبدُ العزيزِ بنُ بازٍ أجابَ فِي مَجَلَّةِ الجامعةِ الإسلاميةِ بأنَّ هَذَا القولَ قولٌ قويُّ تَدُلُّ عَلَيْهِ أحاديثُ قَوِيَّةٌ، لَكِنَّهُ يَرَى أن الأحوطَ الإتمامُ فيها بأنَّ هذَا القولَ قولٌ قويُّ تَدُلُّ عَلَيْهِ أحاديثُ أويَّةً ، لَكِنَّهُ يَرَى أن الأحوطَ الإتمامُ فيها إذا زادتِ الإقامةُ عَلَى أربعةِ أيامٍ، وسَمِعتُه أخيرًا يُفتِي بذلك، أي أنَّه إذا زادتِ الإقامةُ عَلَى أربعةِ أيامٍ فإنَّ الإِنْسَانَ يُتِمُّ.

ولكن مَن تأمَّلُ الأَدِلَّةَ وَجَدَ أَنَّه لَا دَلِيلَ لَهَذَا القولِ؛ لأنَّ غايةَ ما يَستدِلُون به أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْةٍ قَدِمَ إلى مَكَّةَ فِي اليومِ الرابعِ من ذي الحِجَّةِ، وصار يَقْصُرُ الصَّلاةَ حَتَّى أَتَمَّ الحَجَّ. قالوا: لمَّا قَصَرَ فِي الأربعةِ الأيامِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوازِ القصرِ، فها زاد عَلَى ذلكَ فإنَّهُ لَا يُقْصُرُ فيه.

والحقيقةُ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ دليلٌ عَلَى عَدَمِ التحديدِ لَمَن تَأَمَّلُه؛ لأَنَّ قُدُومَ الرَّسُولِ وَلَيْ إِلَى مَكَّةَ فِي اليومِ الرابعِ، فالرَّسُولُ لم يَقصِد ألا يَقْدَمَ إلا فِي اليومِ الرابعِ، وإنها هَذَا قُدُومَه فِي اليومِ الرابعِ، فالرَّسُولُ لم يَقصِد ألا يَقْدَمَ إلا فِي اليومِ الرابعِ، وإنها هَذَا هُو الَّذِي اتفقَ فِي سَفَرِه، وما وَقَعَ اتفاقًا فإنَّهُ لا يُعتبَر تشريعًا، ونحن نَعْلَمُ أَن رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ أَنَّ مِن الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ مَكَّةَ قبلَ اليومِ الرابعِ، ومنَ الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ اللهِ عَلَيْهُ الرابعِ، ومنَ الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ إلى اليومِ الرابعِ، ومنَ الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ مَكَّةَ قبلَ اليومِ الرابعِ، ومنَ الحُجَّاجِ مَن يَقْدَمُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَمُ اللهِ مِ الثَّالِثِ والثَّانِي والأوَّل وَفِي ذي القَعْدةِ، وربا فِي شوالٍ، وَمَعَ هَذَا لم يقلِ فِي اليومِ الثَّالِثِ والثَّانِي والأوَّل وَفِي ذي القَعْدةِ، وربا فِي شوالٍ، وَمَعَ هَذَا لم يقلِ الرَّسُولُ عَلَيْهُ لأُمَّتِه: مَن قَدِمَ قبلَ اليومِ الرابعِ فعليه أَنْ يُتِمَّ، فلكَم لم يَقُلْ ذَلِكَ مَعَ الرَّسُولُ عَلَيْهُ لأَمَّتِه: مَن قَدِمَ قبلَ اليومِ الرابعِ فعليه أَنْ يُتِمَّ، فلكَم لم يقلُ ذَلِكَ مَعَ وَلَا المَعْمَ إذا زادتِ الأيامُ عن أربع لَيْسَ بواجبٍ، ولهذا ذَهَبَ أَبو حَيْفَةً (اللهِ عَلْمَ أَن المُدَّةَ خَسْمَةَ عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ رَعَيْلَهُ عَنْهُ اللهِ عَلْمَ أَن المُدَّةَ خَسْمَةَ عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ رَعَيْلَهُ عَنْهُ اللهُ اللهِ عَلْمَ أَن المُدَّةَ خَسْمَةً عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ رَعَيْلَهُ عَنْهُ اللهِ عَلْمَ أَن المُدَّةَ خَسْمَةً عَشَرَ يومًا، وذَهَبَ ابنُ عبَّاسٍ رَعَيْلَهُ عَلَيْهِ المُ المُنْ المُنْ المُنْ المُنْ المُعْمَلُ اللهِ عَلْمَ أَن المُنْ الْ المُنْ المُ

<sup>(</sup>١) الحجة عَلَى أهل المدينة لأبي عبد الله الشيباني (١/ ١٦٨).

إلى أن المدَّة تسعة عَشَرَ يَومًا (١).

ولكنَّ الصحيحَ أنَّه لَا حَدَّ لها، وأنَّ الأيامَ الَّتِي وَقَعَتِ اتفاقًا لَا تكونُ دَلِيلًا عَلَى التحديدِ، ولهذا بَقِيَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ رَضَالِلَهُ عَنهُ فِي أَذْرَبِيجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلاةَ (٢)، حَبَسَهُمُ الثلجُ، ونحن نَعْلَمُ أن الثَّلْجَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَذُوبَ خِلالَ أربعةِ أيام، بل كُلَّما زادتْ مُدَّةُ الشِّتاءِ ازدادتْ قُوَّةُ الثلجِ، ونَعْلَمُ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ يَعْلَمُ أَنْ يَذُوبَ الثلجُ إلا فِي آخِرِ الشتاءِ.

فالمُهِمُّ أَنَّ هَذِهِ المَسألةَ فيها خِلافٌ بينَ العُلهاءِ، فالمَذَاهِبُ الأربعةُ اخْتَلَفَتْ؛ فمَذْهَبُ الإِمَامِ أَحمدَ ومالِكِ أَنَّه إذا نَوَى أكثرَ من أربعةِ أيامٍ أَتَمَّ، ومن الأربعةِ يومُ الدخولِ والخروجِ، ومَذَهَبُ الشافعيِّ كذلك، إلا أَنَّه لا يَعُدُّ يَوْمَيِ الدُّخولِ والخروجِ، ومَذْهَبُ الشافعيِّ كذلك، إلا أَنَّه لا يَعُدُّ يَوْمَيِ الدُّخولِ والخروجِ، ومَذْهبُ فيما أكثرُ من عَشَرَةِ مَذَاهبَ ذَكَرَها النَّوويُّ رَحِمَهُ أللهُ في كتابِ (شَرْحِ المُهَذَّبِ)(١).

### -699

(**١٦٩٠) السُّؤَالُ:** أَنَا مُقِيمٌ فِي مَكَّةَ مُدَّةَ شَهْرِ رَمضانَ، فهلْ يَجوزُ إذا فَاتَتْنِي الصَّلاةُ الرُّباعِيَّةُ أَن أُصلِّيَها قَصْرًا، وهلْ يَجوزُ لِي أَنْ أُفْطِرَ لأَنِّي مُسافِرٌ؟

الجواب: نَعَمْ يَجُوزُ لِكَ إِذَا قَدِمتَ إِلَى مَكَّةَ لِلعُمرةِ وبَقِيتَ شَهْرَ رَمَضانَ كلَّه، أَن تَتَرَخَّصَ برُخَصِ السَّفَرِ؛ لأَنَّكَ مُسافِرٌ، ولم تَتَّخِذْ مَكَّةَ وَطَنَّا، ولم تَتَّخِذُها إقامةً،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٩).

<sup>(</sup>۲) سنن البيهقي (٣/ ١٥٢، رقم ٥٢٣٦).

<sup>(</sup>٣) المجموع شرح المهذب (٤/ ٣٦٤ وما بعدها)..

بل بمُجَرَّدِ أَنْ يَنْتَهِيَ شهرُ رَمَضانَ ستَرْجِعُ إلى بَلَدِكَ، فإذا فَاتَتْكَ الصَّلاةُ فلا بأسَ أن تُصلِّيَ الرَّباعيةَ ركعتينِ، وإذا أَحْبَبْتَ أن تُفطِرَ فلا بأسَ، ولكنِ الأفضلُ لكَ أن تصومَ، إلا إذا شَقَ عليكَ الصومُ، فيكونُ الأفضلُ لكَ أن تفطرَ.

(1791) السُّؤَالُ: ما قَوْلُكُمْ في رَجُلٍ عادَ مَرِيضًا صَدِيقًا له فَسَأَلَهُ عنْ حالِه وَعَنْ صَلاتِه، قال: الحمدُ للهِ عَلَى التسديدِ، أنا منذُ خسةَ عَشَرَ يومًا أَقْصُرُ الصَّلاة، وأَجْمَعُ بينَ الصلاتينِ، وهو مُقِيمٌ في بَلَدِهِ، فما تَقُولُونَ في هذا؟

الجواب: أمَّا قولُ المريضِ له: الحمدُ للهِ عَلَى التيسيرِ، فهذا قَوْلُ صحيحٌ، لا شَكَّ في ذلكَ، الحمدُ للهِ عَلَى التيسيرِ، ولكِنَّه قال: منذُ خمسةَ عَشَرَ يومًا وأنا أَقْصُرُ الصَّلاة وأَجْعُ بينَ الصلاتينِ، يَقُولُ هَذَا وهو في بَلَدِهِ، فنقولُ: أمَّا الجَمْعُ فجائزٌ للمَريضِ إذا كَانَ يَلْحَقُه بتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ، وأمَّا القَصْرُ فلا يَجوزُ له، إلَّا إذا كَانَ مُسَافِرًا، فالمسافرُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ ولو كَانَ عُيرَ مريضٍ، ولهذا لو كانَ هَذَا المريضُ يُعَالَجُ في بَلَدٍ آخَرَ غيرَ بلادِه؛ جَازَ له الجَمْعُ والقَصْرُ؛ لأَنَّه مسافرٌ.

(١٦٩٢) السُّؤَالُ: ما رأيُّكُمْ في مسافَةِ القَصْرِ؟

الجواب: مسافَةُ القَصْرِ اختَلَفَ فيهَا العُلماءُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ نَصُّ يُبَيِّنُ حَدَّهَا عَلَى وجْهِ قاطِع، ولهذا ذهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أَنَّ السَّفَرَ مَرْجِعُهُ إلى العُرْفِ (١)، فما عَدَّهُ الناسُ سَفَرًا فَهُوَ سَفَرٌ، وما لم يَعُدُّوه سَفَرًا فليس بِسَفَرٍ، وَهَذَا

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۲۶/ ۱۲).

القولُ هُو أَقْرَبُ الأقوالِ إلى الصَّوابِ، لَكِنَّهُ فيه إشْكالٌ مِن جِهَةِ تَحْقيقِهِ، ومتَى يَقُولُ الناسُ: إِنَّهُ سَفَرٌ؟ ومتَى يقُولونَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِسَفَرٍ، إلا أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وضَّحَ فقالَ: إن المسافَة القريبَة في الزَّمَنِ الطويلِ تَكُونُ سَفَرًا، وإن المَسافَة البعيدَة في الزَّمَنِ القريبِ تكونُ سَفرًا، وإن المَسافَة البعيدَة في الزَّمَنِ القريبِ تكونُ سَفرًا، فإذا اجتمع طُولُ المَسافَة وطُولُ المُدَّةِ، فهُو سَفرٌ بلا شكِّ، وإذا وُجِدَ طُولُ المُدَّةِ وُولَ المُسَافِة وَهُو سَفَرٌ عندَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّة، وإن كانَ عندَ غيرِهِ لَيْسَ بِسَفَرٍ، فالمَرْجِعُ في ذَلِكَ إلى ما يتَعَارَفُ الناسُ عليهِ.

(١٦٩٣) السُّوَّالُ: صَلَّيْتُ فِي المُسْتَشْفَى عِدَّةَ أَيَّامٍ، ورأيتُ أَن المُرْضَى وخُصوصًا المُتْعَبِينَ لَا يُؤَدُّونَ الصلواتِ، وذلك لِعَدَمِ قُدرتِهم عَلَى الوُضوءِ، والبعضُ لا يَستطيعُ حتَّى التَّيمُّمَ، فَهَلْ تَصِحُّ لهم الصَّلاةُ من دُونِ وُضوءٍ ولا تَيمُّمٍ، وَإِذَا كَانَ التَّيمُّمُ واجبًا في هَذِهِ الحالِ، فلهاذا لَا يُعَمَّمُ ذَلِكَ في المُسْتشفياتِ؟

الجواب: نَقولُ: إِنَّ المُرْضَى يَجِبُ عليهم أَنْ يُؤَدُّوا الصَّلاةَ عَلَى قَدْرِ استطاعتِهم؛ لقولِ النبيِّ صَلَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بِنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَاتِهَا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ» (١).

ويَجِبُ عليهم أَنْ يُصَلُّوا بُوضوءٍ إِن تَمَكَّنوا من ذلك، فإن لم يَتَمَكَّنُوا صَلَّوْا بِالتيمُّمِ، فإن لم يَتَمَكَّنُوا حتَّى من التَّيَمُّمِ فإنهم يُصَلُّون ولو بغيرِ تَيَمُّمٍ؛ لعُمومِ قولِ اللهِ تعَالَى: ﴿ فَٱنْقُوا اللهَ مَا ٱسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦].

ثمَّ إِنَّهُ يَجِبُ عليهم الصَّلاةُ عَلَى الترتيبِ الَّذِي ذَكَرْناه: قائمًا، فقاعدًا، فعلى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

جَنْبٍ، وتكونُ الصَّلاةُ بالإيهاءِ، فإن لم يَستطيعوا أَنْ يُومِئُوا برُؤوسِهم أَوْمَؤوا بِأَعْيُنِهم عندَ بعضِ أهلِ العلمِ، فإنْ لم يَستطيعوا ذَلِكَ أيضًا صَلَّوا بقُلوبِم، فيكبِّرونَ للرُّكوعِ، ويَنْوونه بالقلبِ، ويَرْفَعونَ من الرُّكوعِ بالنِّيَّةِ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الأفعالِ يَنْوُونَها بقُلوبِم، لأن هَذِهِ هي قُدْرَتُهم، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَانَقَوُا اللهَ مَا السَّطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، وسواءٌ صَلَّوا بثيابٍ طاهرةٍ أو بثيابٍ تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللهَ مَا السَّطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، وسواءٌ صَلَّوا بثيابٍ طاهرةٍ أو بثيابٍ نَجِسةٍ لا يستطيعون غَسْلَها ولا خَلعَها، فَإِذَا كَانَ عَلَى المَريضِ ثِيابٌ نَجِسةٌ، أو كَانَ الفِراشُ الَّذِي تَحْتَه نَجِسًا، وهو لَا يَستطيعُ تَطْهِيرَ ذلك، ولا التَّخَلِّي منه، فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِحَسَبِ حالِه.

وقد سَمِعتُ أَنَّ بعضَ المَرْضَى إذا كانت ثِيابُه نَجِسةً قال: لَا أُصَلِّي حتَّى أُشْفَى مِن المَرْضِ، وأُطَهِّر ثيابِي، وَهَذَا حَرامٌ عليه، بل يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِهَذِهِ الثيابِ، ولا إعادةَ عَلَيْهِ بعدَ ذلك؛ لأن صلاتَه هَذِهِ هي الصَّلاةُ المفروضةُ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى قولِه تَعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا اللّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦].

وأما مَن قال مِن أهلِ العِلْمِ: إنَّ مَن عَجَزَ أَنْ يُصَلِّيَ بثوبٍ طاهرٍ وصَلَّى بثوبٍ نَجِسٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ويُعِيدُ. فإنَّ هَذَا قولٌ ضعيفٌ بلا رَيبٍ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُوجِبُ عَلَى عِبادِه عِبادتينِ، بل العِبَادَةُ مَرَّة واحدة إلا إذا تَكرَّرت بنَذْرِ أو نحوه.

فعلى هَذَا نقولُ: مَن صَلَّى بثيابٍ نَجِسةٍ أو عَلَى فراشٍ نَجِسٍ، لَا يَستطِيعُ التخلُّصَ منه، فإن صلاتَه صَحِيحةٌ، ولا إعادةَ عليه.



(١٦٩٤) السُّؤَالُ: قَضَيْتُ سبعةَ عَشَرَ يومًا فِي مُسْتَشْفَى، وكنتُ لَا أَسْتطِيعُ الحَرَكةَ، وكنتُ اللَّوْنِ وُضوءٍ ولا تَيمُّم خَوْفًا من زِيادةِ المَرَضِ الَّذِي أُصِبْتُ به مِن جَرَّاءِ الحريقِ، والسُّؤالُ: هَلْ صَلاتي جَائِزَةٌ؟ وإن لم تَكُنْ جَائِزةً فَهَلْ عليَّ قضاءٌ؟

الجَوَابِ: صَلاةُ هَذَا الرجُلِ جائزةٌ ومَقْبولةٌ؛ لأنها دَاخِلَةٌ فِي عُمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا ﴿ وَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُمَتْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال النّبِيُّ عَلَيْ لعِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ » (١) ، وَهَذَا الرجُلُ لَا يَستطِيعُ الوُضوءَ ولا التّيكُمُّم، وصَلّى بحسبِ استطاعتِهِ، فصَلاتُه صحيحةٌ ومُجْزِئَةٌ، ومُبرِئةٌ للذّمَّةِ.

(1790) السُّوَّالُ: لو سافَرَ الرَّجُلُ إلى بلَدٍ ما في مُهِمَّةٍ لُدَّةِ سنَتَينِ، فهَلْ يتَرَخَّصُ برُخصَةِ السَّفَرِ، وما هِيَ؟

الجواب: هَذِهِ المسألَةُ مما اختَلَفَ فيها العُلماءُ: إذا سافَرَ الإِنْسَانُ لمُهِمَّةٍ في بلَدٍ مَا، وأقامَ فيها سنتَينِ أو أكثرَ، فلا يَخْلُو من حالَيْنِ:

الحالُ الأُولى: أَلَّا يُعَيِّنَ مُدَّةً، بل يَقولُ: أنا سأَبْقَى في البَلَدِ، ومتَى انتَهى شُغْلي رَجَعْتُ. فهذا قَدْ نصَّ عُلماءُ الحَنابِلَةِ رَجَهُمْ اللَّهُ وكثيرٌ من العُلماءِ عَلَى أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، وأَنَّ الإِنْسَانَ يَتَرَخَّصُ أَبدًا، يعني: مَهْما طالتِ المُدَّةُ، هَذَا إذا لم تُعَيَّنِ المُدَّةُ. أَمَّا إذا عُينَّنِ المُدَّةُ. أَمَّا إذا عُينَّنِ المُدَّةُ. أَمَّا إذا عُينَتْ، مِثل أَنْ يَقولَ: سأَبقَى في هَذَا البَلَدِ لُدَّةِ شَهْرٍ، أو سَنَةٍ، أو سَنتَينِ، أو أكثر لعَمَلٍ، ولكنْ بمُجَرَّدِ انتهاءِ العَمَلِ سأَرْجِعُ إلى بَلَدِي، فأنا مُسافِرٌ لهَذَا الغَرَضِ، إلا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

أَنَّنِي أَعرِفُ أَنه لَا يَنتَهِي إلا بَعدَ سَنَةٍ أو سنَتَينِ مثلًا. فهذه المَسألَةُ اختَلَفَ فيهَا العُلماءُ سلَفًا وخَلَفًا.

وقد ذَكَرَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (شَرْحِ اللَّهَذَّبِ) (۱): أَنَّ العُلماءَ اختَلَفُوا فيها عَلَى نَحْوِ اثْنَي عَشَرَ قولًا، وإذا تنَازَعَ الناسُ في المسائلِ، فإن الواجِبَ رَدُّهَا إلى الكِتَابِ والشُّنَّةِ، وَلَيْسَ في كِتَابِ اللهِ ولا سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ مَا يدُلُّ عَلَى تَحْدِيدِ المُدَّةِ التي يَنقَطِعُ بها السفرُ دَلالَةً واضِحَةً، بحيثُ يُسَوَّغُ للإنسانِ أَنْ يَرْفَعَ عن هَذَا المُسافِرِ حُكْمَ السَّفَرِ.

ومَن أرادَ المَزِيدَ من هَذَا البَحْثِ -وهو مُهِمُّ - لدعاءِ الحاجَةِ إليه، فَلْيُطَالِعْ ما كَتَبَه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في (الفتاوى)(٢) في قِسْمِ الفِقْهِ، فَإِنَّهُ أطالَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وقال: «مَن حدَّدَ لَيْسَ عَلَى قَوْلِهِ دَليلٌ لَا مِن كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، ولا لُغَةٍ، ولا عُرْفٍ، وإن الإِنْسَانَ ما دامَ مسافِرًا فهُو مسافِرٌ».

وقال أيضًا: «إن تَقْسِيمَ الناسِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: مُسْتَوْطِنٍ، ومُقِيمٍ، ومسَافِرٍ، تَقْسِيمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ»(٣).

وقد أَبْدَى صاحِبُ (المَنَارِ)<sup>(١)</sup> مُحَمَّد رَشِيد رِضا رَحَمُهُ اللَّهُ وجْهًا بَيِّنًا يَتَبَيَّنُ فيه ضَعْفُ القولِ بالتَّحْدِيدِ، فقال: (إن هؤلاءَ المُحَدِّدِينَ يَرَوْنَ أن مَنْ نَوَى الإقامَةَ التي تَقْطَعُ أحكامَ السَّفَرِ أنه مسَافِرٌ من وَجْهِ، وغيرُ مُسافِرٍ من وَجْهٍ، فيقولون: إِنَّهُ لَيْسَ

<sup>(</sup>١) المجموع شرح المهذب، للنووي (٤/ ٣٤٩).

<sup>(</sup>٢) مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤/ ٤٠).

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق (٢٤/ ٨٥- ١٦٢).

<sup>(</sup>٤) تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا (٢/ ١٢١).

من أهلِ الجُمُعَةِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إمامًا فيها، ولا خَطِيبًا فيها، ولو اجتَمَعَ آلافُ الناسِ في مَكانٍ وهم لَيْسُوا مُستَوْطِنِينَ، وإنها أَقامُوا لحاجَةٍ ويَرْجُعونَ، فإن الجُمُعَةَ لَا تَلْزَمُهم، ولا تَصِحُّ منهُمْ، وَمَعَ هَذَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهم الإتمامُ، ويَلْزَمُهم الصومُ في رَمضانَ، ولَيْسَت لهُمْ أَحْكامُ المُسافِرِينَ.

فقال لهم: إذا كُنْتُمْ تَرَوْنَ أن أحكامَ الْمَسافِرِينَ تنْتَفِي عَنْهُم، فلهاذا لَا تُوجِبُونَ عليهم الجُمُعَةُ؟ ولماذا تقولونَ: إِنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ بِهِمْ؟

وعلى كلِّ حالٍ، فالمَسْأَلةُ تَحْتَاجُ أَنْ يُرَاجِعَهَا الإِنْسَانُ مُراجِعَةً تامَّةً، وأَلَّا يَحْكُمَ عَلَى الشيءِ بالرَّدِّ أو القَبُولِ إلا بعدَ أَنْ يَستَقْصِيَ البحثَ ويتَبَيَّنَه، وحينئذِ يَحْكُمُ عَلَى ما يَترَجَّحُ عندَهُ أنه حَتُّ.

(١٦٩٦) السُّوَّالُ: إنَّنَا قـومٌ نُسَافِرُ كَثِيرًا، ونُرِيـدُ تَفْصِيلَ أحكامِ السَّفَرِ معَ الدَّلِيلِ.

الجواب: السَّفَرُ سببُ مُبِيحٌ لقَصْرِ الصَّلاةِ الرُّبَاعِيَّةِ إلى رَكَعَتَيْنِ، بل إِنَّهُ سبَبُ يَقْتَضِي مَشْرُوعِيَّةَ قَصْرِ الصَّلاةِ الرُّباعِيَّةِ إلى رَكْعَتَيْنِ، إما وُجُوبًا أو نَدْبًا، عَلَى خلافٍ في ذلِكَ. والصحيحُ أن القَصْرَ مَنْدُوبٌ وليسَ بواجِبٍ، وَإِنْ كَانَ في النُّصوصِ ما ظاهِرُهُ الوُجوبُ، لكنْ هُنَاكَ نُصوصٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أنه لَيْسَ بواجِبٍ، والسَّفَرُ ما ظاهِرُهُ الوُجوبُ، لكنْ هُنَاكَ نُصوصٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أنه لَيْسَ بواجِبٍ، والسَّفَرُ الَّذِي يُبِيحُ القَصْرَ ويُبِيحُ الفِطْرَ، ويُبِيحُ مَسْحَ الخُقَيْنِ أو الجَوْرَبَينِ ثلاثَةَ أَيَّامٍ، قَدِ الْحَتَلَفَ العُلهَ أَنْ فِيهِ، فمِنْهُم مَن جَعَلَهُ مَقْرُونًا بالمَسافَةِ، وهي واحِدٌ وثَهانونَ كيلومِثْرًا الْحَدْرَ بَانُ فَإِنْ اللّهَ فَقْرُونًا بالمَسافَةِ، أو إذا عَزَمَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمَافةِ الْحَارَةَ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْمَافةِ الْحَارَةُ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْحَارَةِ عَلَى الْحَدْرَ الْمَافةِ الْمَسافةِ الْحَارَةِ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْحَدْرَةِ الْمَافةِ الْمَافةِ الْحَدَةِ الْمَافةِ الْحَدْرَةِ الْمَافةِ الْمَسَافةِ الْحَدِيمُ عَلَى قَطْعِ هَذِهِ المَسافةِ الْحَدْرَةِ الْمَافةِ الْحَدْرَةِ الْحَدِيمُ الْحَدْرَةُ الْمَافةِ الْحَدْرَةِ الْحَدِيمُ الْحَدْرَةِ الْحَدْرَةِ الْمَافةِ الْحَدْرَةِ الْمَافةِ الْحَدْرَةِ الْمُونِ الْمُلْحَدُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْمَافةِ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرِةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرِةُ الْحَدْرُقُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرُةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَةُ الْحَدْرَاقُ الْحَدْرُهُ الْحَدُولُ الْحَدْرَاقُ الْحَدْرُولُولُ الْحَدْرِقُ الْحَدْرُولَةُ الْح

مِنْ بَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسَافِرًا يُباحُ له جَمِيعُ رُخَصِ السَّفَرِ.

ومن العُلماءِ مَن يقُولُ: إن السَّفَرَ لَا يُحَدَّدُ بِالمَسافَةِ، وإنَّما يُحَدَّدُ بِالعُرْفِ والعادَةِ؛ لأن الشَّرْعَ لم يَرِدْ بتَحديدِهِ، وما لم يَرِدِ الشَّرْعُ بتَحديدِهِ فَإِنَّهُ يُرْجَعُ فيه إلى العُرْفِ والعادَةِ، كما قال الناظِمُ:

وَكُلُ مَا أَنَى وَلَهُ يُحَدُّ بِالشَّرْعِ كَالِحِرْذِ فَبِالعُرْفِ احْدُدِ (١)

الحِرْزُ: هُوَ مَا تُحْفَظُ بِهِ الأشياءُ، أي: لو أَوْدَعْتُكَ وَدِيعَةً، فَوَضَعْتَهَا أَنتَ فِي مَكَانٍ، وسُرِقَتْ مِنَ المَكَانِ، فَادَّعَى صاحبُ الوَديعَةِ أَنه جَعَلها في مكانٍ غيرِ مُحْرَزٍ، وَادَّعَى المُودَعُ أَنه جَعَلها في مكانٍ غيرِ مُحْرَزٍ، فالمَرجِعُ في ذَلِكَ إلى العُرْفِ.

على كلِّ حالٍ إذا ثَبَتَتْ أحكامُ السَّفَرِ، سواءٌ قُلْنَا: إِنَّهُ مُقَيَّدٌ بِالمسافَةِ، أو مُقَيَّدٌ بِالمسافَةِ، أو مُقَيَّدٌ بِالمسافَةِ، أو مُقَيَّدٌ بِالعُرْفِ، فإن أحكامَ السَّفَرِ يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَفْعَلَها، سواءٌ كَانَتْ قَصْرًا، أو فِطْرًا في رمضانَ، أو مَسْحًا عَلَى الجَوْرَبَينِ ثلاثَة أيامٍ، إلا أنَّ الأفْضَلَ الصيامُ للمُسَافِرِ في الصَّومِ ما لم يُشَقَّ عليه، فإن شُقَّ فالأفْضَلُ الفِطْرُ.

وبهذه المُناسبةِ أَوَدُّ أَنْ أَذَكِّرَ إِخوانَنَا المُعتَمِرينَ الذين يَقْدَمُونَ إلى مَكَّةَ لأداءِ العُمْرَةِ، إلا أَنَّ بعضَهم يَقْضِي عُمرتَهُ في النَّهارِ، ويَشُقُّ عَلَيْهِ الصومُ معَ ذَلِكَ مَشَقَّةً عظِيمة، حتى إن بعْضَهم يُغْمَى عَلَيْهِ ويُنْقَلُ، وَهَذَا خطأٌ عَظِيم جِدًّا، المَشْرُوعُ في حقِّ عظِيمة، حتى إن بعْضَهم يُغْمَى عَلَيْهِ ويُنْقَلُ، وَهَذَا خطأٌ عَظِيم جِدًّا، المَشْرُوعُ في حقِّ هؤلاءِ أَنْ يُفْطِرُوا.

فإذا قالَ قائلٌ: هَلِ الأَفْضَلُ أن أَفْطِرَ، وأُؤَدِّيَ العُمْرَةَ من حينِ أن أَصِلَ، أو الأَفْضَلُ أن أَمْسِكَ، ولا أُؤَدِّيَ العُمرةَ إلا بالليلِ؟

<sup>(</sup>١) منظومة أصول الفقه وقواعده لفضيلة شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص:٨).

فالجواب: الأوَّلُ أفضَلُ: أَنْ يُفْطِرَ ويؤدِّيَ العُمرةَ في النَّهارِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ، كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ بَادَرَ بَادَاءِ العُمْرَةِ، حتى إِنَّه لَا يُنيخُ بَعِيرَهُ إِلَا عندَ بابِ المَسجِدِ عَلَيْهُ، فَيُؤدِّي عُمْرتَهُ، وَهَذَا الَّذِي يَحْدُثُ من بعضِ النَّاسِ في هَذَا البَلَدِ، أو في غيرِهِ من فيُوِّدِي عُمْرتَهُ، وَهَذَا الَّذِي يَحْدُثُ من بعضِ النَّاسِ في هَذَا البَلَدِ، أو في غيرِهِ من الصِّيامِ في رَمَضانَ في السَّفَرِ معَ المَشقَّةِ، إنها يكونُ عن اجْتِهادٍ مِنْهُم، ولكِنَّ الشَّرْعَ السَّنَّ عن اجْتِهادٍ مِنْهُم، ولكِنَّ الشَّرْعَ لَيْسَ بالهُوَى، وإنها هُو بالهَدْي، فكونُ الإِنسَانِ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ، فيصومُ، لَيْسُ بالهُوَى، وإنها هُو بالهَدْي، فكونُ الإِنسَانِ يَشُقُّ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ، فيصومُ، أو يَشُقُ عَلَى نَفْسِهِ وهو مَريضٌ ما يُحِبُّهُ اللهُ عَرَّجَلَ، فإنَّهُ يُحِبُّ أَن تُؤْتَى رُخَصُه كها يَكْرَهُ أَن تُؤتَى مَعْصِيتُهُ.

### -600

(١٦٩٧) الشُّؤَالُ: أَحْسَنُ اللهُ إليكم، يَقُولُ السَّائِلُ: مَا حُكْمُ تَغْيِيرِ النَيَّةِ فِي الصَّلاةِ مِن الإِتمامِ إِلَى القصرِ فِي السَّفَرِ؟

الجواب: أولاً: اعْلَمُوا -بارك الله فيكم - أنَّ المُسافِرَ لَا يَخْتاجُ إِلَى نِيَّةِ القَصْرِ، مثال ذلك: مُسافِرٌ كَبَّرَ لصَلاةِ الظُّهْرِ، ونَسِيَ أَنْ يَنْوِيَ القَصْرِ، نقولُ: لَيْسَ هُنَاكَ حاجةٌ فِي أَن تَنْوِيَ القَصْرِ، فَصَلِّ ركعتينِ ولا حاجةَ إِلَى نِيَّةِ القصرِ؛ لأَنَّ الأصلَ فِي صَلاةِ المُسافِر هُوَ القصرُ، وما كَانَ أصلًا فإنَّه لَا يَحتاجُ إِلَى نِيَّةٍ، كَمَا أَنَّ الإِنسَانَ إذا صَلَّى فِي الحَضِر لَا يَحْتاجُ إلى أَنْ يَنْوِيَ الإتمامَ، فكذلك إذا صَلَّى فِي السَّفَرِ لَا يَحْتاجُ إِلَى نِيَّةِ اللهَ الْعَنْ عُنْ الإَعْمَامُ وهو مُسافِرٌ قُلْنَا له: أَخْطَأْتَ، فالمُسافِرُ لَا يُشْرَعُ له الإتمامُ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (١٩٦٠).

عثمانَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ تَوَلَّى الجِلافة اثْنَتَيْ عَشْرة سنةً، وَكَانَ فِي أَوَّلِ خِلافتِه نَحْوَ سِتِّ سِنِينَ أُو سبع أُو ثمانٍ يُصلِّي فِي مِنَّى قَصْرًا، كما صَلَّاها النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وعُمَرُ، ثُمَّ صارَ يُتِمُّ الصَّلاةَ فيُصَلِّيها أربعًا، فأنكرَ الصحابةُ ذَلِكَ عليه، لكنْ هُوَ تأوَّلَ وصارَ رَضَالِللهُ عَنْهُ يُتِمُّ الصَّلاةَ فيُصَلِّيها أربعًا، فأنكرَ الصحابةُ ذَلِكَ عليه، لكنْ هُوَ تأوَّلَ وصارَ رَضَالِللهُ عَنْهُ يُتِمُّ الصَّدِيمَ اللهُ عَلَيْهُ الْعَلَى عَلَيْهُ عَنْهُ الْعَلَى عَلَيْهِ الْعَلَى عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهَ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّ

وقَصْدِي من ذَلِكَ أن الإِنْسَانَ إذا كَانَ مُسافِرًا لَا يُتِمُّ، بل يَقْصُرُ، إِلَّا إذا صَلَّى مَعَ إمامٍ يُتِمُّ، فإنَّه يَلزَمُه الإِتمامُ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّهَا أو من آخِرِها، فمثلًا لو أدركتَ الإِمَامَ الَّذِي يُتِمُّ فِي التشهدِ الأخيرِ وَجَبَ عليك الإِتمامُ؛ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْكِ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُوا» (١).

### -699-

(١٦٩٨) السُّوَالُ: أنا أَعْمَلَ في الطَّيرانِ وعَمَلِي سَفَرٌ مُستَمِرٌٌ، فَهَلْ أَقْصُرُ الصَّلاةَ وأَجْمَعُهَا أم أُتِمُّ الصَّلاةَ؟

الجواب: الَّذِي سَفَرُه دائمٌ، وله مكانٌ مُعَيَّنٌ هُو وَطَنُهُ، فَإِنَّهُ ما دَامَ مُفارِقًا لَهَذَا الوَطَنِ فَإِنَّهُ مُسافِرٌ، ولو طالتِ اللَّدَّةُ، كأصحابِ الطائراتِ، وأصحابِ سيَّارَاتِ النَّقُلِ، وما أَشْبَهَ ذلك، فهؤلاءِ وإن دامَ سَفَرُهم فيا دامُوا مُغَادِرِينَ لِبلادِهِمْ فهم مُسافِرُونَ، لأنهم يَصْدُقُ عليهم قولُ الله: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن مُسافِرُونَ، لأنهم مُسافِرُونَ. لأنهم مُسافِرُونَ.

فإن قالَ قائلٌ: إذا أَذِنْتَ لهم في الفِطْرِ في رمضانَ فمَتَى يَصُومُونَ؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (۲۰۲).

قلنا: يُمكِنُ أَنْ يُفْطِرُوا في رَمَضانَ إذا كانَ الحرُّ شدِيدًا، والنهارُ طويلًا ويَقْضُونَهُ إذا كَانَ الجوُّ بارِدًا، والنهارُ قصيرًا، ويكونُ في هَذَا راحَةٌ لهُمْ، أَمَّا إذا كَانُوا في بَلَدِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يجوزُ لهم الجَمْعُ، ولا القَصْرُ، ولا الفِطْرُ.

### -69EA

(١٦٩٩) السُّؤَالُ: أَرْجو من فَضِيلتِكم التفصيلَ فِي حُكْمِ القَصْرِ والجَمْعِ فِي الصَّلاةِ؛ لأنَّه كَثُرت فيه الأقاويلُ؟

الجَوَابِ: القصرُ هُوَ السُّنَّةُ فِي كلِّ سَفَرٍ، وَهَذَا أَمرٌ مُجْمَعٌ عليه، ولكن مِن العُلَمَاءِ مَن قالَ: إنَّ القَصْرَ واجبٌ، ومنهم مَن قالَ: إن القَصْرَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ.

وأما الجَمْعُ فإنَّ سَبَبَه الحاجة، فإذا احتاج الإِنْسَانُ إِلَى جَمْعِ بحيثُ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي كلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِها جَازَ له الجَمْعُ؛ لأَنَّه ثَبَتَ فِي صَحيحِ مُسلِمٍ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّ صَالَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم جَمَعَ فِي المَدِينَةِ من غَيْرِ خَوفٍ ولا مَطَرٍ، ابنِ عبَّاسٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُا أَنَّ النَّبِيَّ صَالِيَّةُ عَلَهُ اللهِ عَبْسٍ: لِمَ فَعَلَ ذلك؟ قَال: «أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ» (١) أي أَلَّا يَجْعَلَها فِي حَرَجٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فمتى كانَ فِي تَرْكِ الجَمْعِ مَشَقَّةٌ جازَ الجمعُ، سواءٌ كانَ الإِنْسَانُ مُسافِرًا أو كانَ مُقِيًا ولكنه مَرِيضٌ، أو كانَ مُقِيًا وحَدَثَ مطرٌ أو وَحْلٌ، فيَجْمَعُ النَّاسُ بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ، وبينَ المَغْرِبِ والعَصْرِ؛ لأنَّه يَشُقُّ عليهم الذَّهابُ إِلَى المَسْجِدِ مَرَّتينِ.

فخُلاصةُ الجوابِ أنَّ القَصْرَ لَيْسَ له إِلَّا سَبَبٌ واحدٌ، وهو السَّفَرُ، ولو مَرِضَ الإِنْسَانُ وهو مُقِيمٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ الصَّلاةَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥).

أما الجمعُ فله سَبَبٌ واحدٌ وهو المَشَقَّةُ، لكنْ صُورُه كثيرةٌ، فَقَدْ يَشُقُّ عَلَى الإِنْسَانِ التفريدُ من أَجْلِ المَرْضِ أو مِنْ أَجْلِ المَطَرِ أو من أَجْلِ البردِ الشديدِ، أو غير ذَلِكَ من الأسبابِ. فالجمعُ سَبَبُه المَشَقَّةُ، والقصرُ سَبَبُه السَّفَرُ، بل قَدْ نَقولُ: إن السَّفَرَ سَبَبُ ثانٍ للجَمْعِ، وإن الإِنْسَانَ إذا كانَ مُسافِرًا جَازَ له الجَمْعُ وإن لم يَشُقَ عَلَيْهِ التَفريدُ، وَهَذَا هُوَ القولُ الصحيحُ؛ أن المُسافِرَ ولو كانَ مَاكِثًا مُقِيمًا فإن له أَنْ يَجْمَعَ، ولكنَ تَرْكَ الجَمْع أَفْضَلُ إلَّا مَعَ وُجودِ المَشَقَّةِ.

### <del>-680</del>

(۱۷۰۰) السُّؤَالُ: كُنْتُ مُسافِرًا راجعًا من مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ، وقُمْتُ بتأخيرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ، وعندَ وُصولِنا إِلَى المَدِينَةِ قُمْنَا وَصَلَّيْنَا الظُّهْرَ والعَصْرَ جَمْعًا وقَصْرًا فِي وقتِ العَصْرِ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

الجَوَاب: نَنْظُرُ هَلْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدِمَ مِن مَكَّةَ إِلَى المَدِينَةِ؛ قَدِمَ إِلَى بَلَدِهِ، فإنْ كانَ كذلك فعليه الآن أَنْ يُعِيدَ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وصلاةَ العَصْرِ أَرْبَعًا؛ لأَنَّه للهَّا وَصَلَ إِلَى البَلَدِ انتهى السَّبَبُ الَّذِي يُبِيحُ الجَمْعَ ويُطْلَبُ فيه القصرُ، أَمَّا إذا كانَ لَيْسَ من أهلِ المَدِينَةِ ولكنه مرَّ بها مُسافِرًا فعَمَلُه صَحِيحٌ حين صَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ والعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ مجموعتينِ.

(۱۷۰۱) السُّؤَالُ: نَحْنُ بَحْموعةٌ من الْمَدَرِّسِينَ نُسافِرُ يوميًّا إِلَى قَريةٍ تَبعُدُ عن المَدِينَةِ مِئَةً وخمسينَ كيلو مترًا، ونُـدرِكُ صَلَاةَ الظُّهْـرِ فِي الطريـقِ، فَهَـلْ لنا أن نَقصُرَ؟ الجواب: أَرَى أَن الاحتياطَ لَمؤلاء الإخوةِ أَلَّا يَقصُروا، يعني: ما دام يَرجعون فِي يَومِهم، فإنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ سَفَرًا، فالاحتياطُ أَلَّا يَقصُروا، وإنْ قَصَروا بِناءً عَلَى أَن مَسافةَ القَصْرِ ثلاثةٌ وتَهانونَ كيلو مترًا، فأرجو أَلَّا يَكونَ عَلَيهم بَأْسٌ، لكنَّ الاحتياطَ الَّذِي تَبْرَأُ بِه الذِّمَّةُ يَقِينًا -إِنْ شَاءَ اللهُ- أَنْ يُصَلُّوا أَرْبعًا.

### — <del>CSO</del>—

(۱۷۰۲) السُّوَالُ: هَلْ يَصِتُّ قصرُ الصَّلاةِ وجَمْعُها للَّذِينَ يُداومون للعَمَلِ فِي مَسافةٍ تَزِيدُ عَلَى ١٥٠ كم يوميًّا، عِلُمَّا بأنهم يُدْرِكُون العَصْرَ فِي بَلَدِهم؟

الجواب: هَذِهِ المَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فيها عندَ العُلَمَاءِ، أُناسٌ لهم أعمالٌ تَبعُدُ عن بلادِهم ١٥٠ كم، فمِن العُلَمَاءِ مَن يَقولُ: لهم القَصْرُ ولهم الجَمْعُ؛ لأنَّ هَذَا سَفَرٌ. وهؤلاء هم الَّذِينَ يُحَدِّدونَ السَّفَرَ بالمَسافةِ.

ومن العُلَمَاءِ مَن قال: إِنَّهم لَا يَقْصُرونَ ولا يَجْمعون؛ لأنَّ هَؤُلاءِ لَا يُسَمَّوْنَ مُسافِرِينَ، إنَّما هم عَامِلونَ فِي مكانٍ ويَرْجِعون إلى أَهلِيهم قبلَ اللَّيْلِ.

والاحتياطُ عندي أَلَّا يَجْمَعوا وألا يَقْصُروا، ولو فُرِضَ أنَّهم يقولون: إِنَّنَا إذا وَصَلْنا إلى أَهْلِنا نَصِلُ مُتْعَبِينَ ونَخْشَى إن نِمْنا ألَّا نَقومَ، فهنا قَدْ نقول: يجوزُ لهم جمعُ التقديم إذا وَصَلوا إلى أَهْلِيهم مُتْعَبِينَ وخَشُوا أن يَناموا، وأما القصرُ فالاحتياطُ ألَّا يَقْصُروا.

(١٧٠٣) السُّؤَالُ: أَنَا مُدَرِّسٌ يَبْعُدُ مَكَانُ عَمَلي عَنِ البيتِ مِثَةً وعِشْرينَ كِيلُو تَقْريبًا، فَهَلْ لِي أَن أَقْصُرَ الصَّلاةَ وأجمعَ، معَ أَنَّنِي قَدْ أُدْرِكُ الصَّلاةَ في مَحَلِّ إِقامَتِي؟ الجواب: أَرَى فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ: إذا كَانَ هذَا الْمُدَرِّسُ يَرجِعُ إلى بَلَدِهِ فِي يَوْمِهِ فَلا يَقْصُر؛ لأَنَّ هَذَا لا يُعَدُّ مُسافِرًا عندَ الناسِ، ولكنَّه عَلَى رَأْي بعضِ العُلماءِ الذين يُقَدِّرُونَ السَّفَرَ بالمسافَةِ يَجُوزُ له القَصْرُ؛ لأَنَّ هؤلاءِ يَرَوْنَ أَنَّ مَن بلَغَ سَفَرُه ثلاثَةً وثَمانين كِيلُو أو نَحوَها فَقَدْ كانَ مُسَافِرًا فلْيَقْصُرْ.

وأَرَى أنَّ مِنَ الاحتِياطِ لهَذَا الرَّجُلِ أَلَّا يَقْصُرَ؛ لأنه يَرجِعُ في يَومِهِ إلى وَطَنِهِ، وَلاَ يَتَأَهَّبُ لهَذَا السَّفَرِ أُهْبَةَ المُسافِرِينَ.

(١٧٠٤) السُّؤَالُ: نَخْرُجُ أَحيانًا للنُّزُهةِ لَسافاتٍ بَعيدةٍ، فَهَلْ نَقْصُرُ الصَّلاةَ، وهل نَتيَمَّمُ أَحيانًا بسبب شُحِّ الماءِ؟

الجواب: إذا خَرَجَ الإِنْسَانُ للنَّرْهةِ مِن بَلَدِهِ ليومينِ أو ثـلاثةٍ أَو أُسبوعًا أو عشَرَةَ أيام، وما أَشْبَهَ ذلك، فإنهُ مُسافرٌ لهُ القصرُ والجمعُ، إذا كانَ الجَمْعُ بهِ أرفق، ولهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ إذا كانَ الماءُ قَلِيلًا لَا يكفي للطبخِ والوضوء؛ لأنهُ مُسافِرٌ.

(١٧٠٥) السُّؤَالُ: ما هي السُّنةُ لأَهْلِ مَكَّةَ أَيَّامَ الحَجِّ: القَصْرُ في مِنَّى أم الإِثْمَامُ؟

الجواب: الَّذِي نَرَى أَن مِنَّى أَصْبَحَتِ الآنَ كَأَنها حيُّ من أَحياءِ مَكَّةَ، وعلى هَذَا فَلَيْشُوا فِي الحُكْمِ مُسافِرِينَ. وفي عَرَفَةَ لَا بَأْسَ يَجْمَعُونَ ويَقْصُرون إذا كانوا حُجَّاجًا، وفي مُزْدَلِفةَ كذلك، أَمَّا في مِنَّى فأرى أن من الأحوطِ ألا يَفْعلوا.

وهذا الَّذِي قُلْتُه هُوَ المعروفُ عندَ علماءِ المذاهبِ الذين يَرَون أن سَبَبَ القصرِ

والجمع في الحَجِّ هُوَ السَّفَرُ؛ كَمَذْهَبِ الإمامِ أَحمَدَ رَجَمَهُ اللَّهُ المشهورِ عندَ أصحابِه (١)، وكذلك فيها أَظُنُّ هو المشهورُ عندَ أصحابِ الشافعيِّ رَجَهُ مُاللَّهُ (١)، وعلى هَذَا فيَنْبَغِي أَلَّا يَقْصُروا في مِنَّى.

### -68A

(١٧٠٦) السُّؤَالُ: رجلٌ يَسْكُنُ فِي مَدينةِ أَبْهَا، وله مَنْزِلٌ بها، وأبوه وأُمُّه فيها يَسْكُنانِ أيضًا، فجاء تَعْيِينُه فِي مَدينةِ الباحةِ، فسَكَنَ فيها، فإذا ذَهَبَ إِلَى أَبْهَا لِلزِّيارةِ فِي إَجازةِ الرَّبيعِ، فَهَلْ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، أو يُعْتَبَرُ مُقِيهًا، معَ أَنَّ مكانَ عَمَلِه فِي الباحةِ؟

الجواب: هَذَا الرجُلُ الَّذِي انتقَلَ إِلَى الباحةِ وسَكَنَها يكونُ إذا رَجَعَ إِلَى أَبْهَا لِزِيَارةِ أَهلِهِ مُسافرًا، ولكنَّ المُسافِرَ إذا كَانَ فِي بَلَدٍ تُقامُ فيه الجهاعةُ، فإنَّ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الجهاعةِ، وحِينَئذٍ لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ، لَكِنَّهُ يَستفيدُ من كَونِهِ مُسافرًا أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الجَوْرِينِ ثلاثةَ أَيَّام بِلَيَالِيها.

ويَستفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ لو فَاتَتُهُ الصَّلاةُ جماعةً فِي أَبْهَا، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ركعتين، أمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ تَرْكَ الجهاعةِ لِيُصَلِّي ركعتين، فَإِنَّهُ يكونُ بِذَلِكَ آثِيًا؛ لِأَنَّ المُسافِرَ كَالْقَيمِ؛ كُلُّ منها يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْضُرَ الجهاعة فِي المَسْجِدِ، وأَلَّا يَتخلَّفَ عنها. وحُكْمُه حُكْمُ المُسافِر.



<sup>(</sup>١) انظر المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٦٧).

<sup>(</sup>٢) انظر الحاوي الكبير (٤/١٣).

(۱۷۰۷) السُّوَّالُ: امرأةٌ مُصابةٌ بمَرضٍ يُشْبِهُ سَلَسَ البَوْلِ، فإذا صَلَّتِ العشاءَ وشَرَعَتْ فِي صَلَاةِ التراويحِ مَعَ الإِمَام فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ تَشْعُرُ بنُزولِ بوْلٍ يَتكرَّرُ معَها مَرَّاتٍ كثيرةً، فَهَاذَا تَفْعَلُ، مَعَ العِلْمِ أنها لَا تَستطِيعُ الذَّهابَ إِلَى دَوْراتِ المياهِ؟

الجواب: هَذِهِ المَرْأَةُ وغيرُها عِن أُصِيبَ بمثلِ هَذَا المَرَضِ -أَجارَنا اللهُ وإيَّاكم، وعافى إخواننا الَّذِينَ ابتلاهمُ اللهُ بهِ، آمين- إذا كانت تَخْشَى أَنَّ هَذَا يَنزِلُ إِلَى أَرْضِ المَسْجِدِ فإنَّه لَا يَجُوزُ لها أن تَحْضُرَ المَسْجِدَ حتى لَا تُلوِّثَه، أَمَّا إذا كَانَ شيئًا يَسِيرًا لاَ يَجُوزُ الها أن تَحْضُرَ المَسْجِدَ حتى لَا تُلوِّثَه، أَمَّا إذا كَانَ شيئًا يَسِيرًا لاَ يَتجاوَزُ الثِيابَ فإنَّه لاَ يَنتقِضُ وضُوءُها، حيثُ كانت لاَ تَستطيعُ أن تَمْنعَه وليسَ له وقتُ مُحدَّدُ يَمتنعُ فيه، فإنَّه لاَ يَنتقِضُ وُضُوءُها؛ وذلك لأَنَّ فِي ذَلِكَ حَرَجًا عليها، وقت مُحدَّدُ يَمتنعُ فيه، فإنَّه لاَ يَنتقِضُ وُضُوءُها؛ وذلك لأَنَّ فِي ذَلِكَ حَرَجًا عليها، وقد قَالَ اللهُ تَبَاكِ وَتَعَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٨٧]، وعلى هَذَا وقد قَالَ اللهُ تَبَاكِ وَتَعَالَ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٨٧]، وعلى هَذَا إذا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ يَسِيرًا ولا يُمكِنُها أَنْ تَمْنعَه، وليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّا إذا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ يَسِيرًا ولا يُمكِنُها أَنْ تَمْنعَه، وليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَمتنعُ فيه، فإنَّا وَنصرِفُ، ولا شيءَ عليها.

(١٧٠٨) السُّؤَالُ: هَلْ لَمَن نَوَى قَضاءَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ، أَرْجُو التَّفْصِيلَ؟

الجواب: مَن نَوَى أَنْ يَبْقَى فِي مَكَّةَ العَشْرَ الأواخِرَ من رَمضانَ، فإنْ كَانَ رَجُلًا فإنَّ الواجبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ، وإذا صلَّى فِي المَسْجِدِ فستكونُ صلاتُه أربعًا؛ لِأَنَّ اللّذِي يُصَلِّي خَلْفَ مَن يُتِمُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الإتمامُ، سواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلِهَا، أم أَدْرَكَ الرّعتينِ الأخيرتينِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ، لكنْ لو فَاتَتْه الصَّلاةُ، أو كَانَ الَّذِي أَدْرَكَ الرّعتينِ الأخيرتينِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ، لكنْ لو فَاتَتْه الصَّلاةُ، أو كَانَ الَّذِي نَوَى الإقامةَ امرأةً ليسَتْ من أهلِ الجماعةِ، فله أَنْ يَقْصُرَ ولو كَانَ يَنْوِي البقاءَ عَشَرَةَ

أيامٍ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَن النَّبِيَ عَلَيْ قَصَرَ فِي مَكَّةَ عَامَ الفتحِ، وقد أَقَامَ تِسْعة عَشَرَ يومًا (١)، وكذلك أيضًا أقامَ فِي مَكَّةَ عَامَ حَجِّ الوَدَاعِ عَشَرَةَ أيامٍ من اليومِ الرَّابِعِ إِلَى اليومِ الرَّابِعَ عَشَرَ وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (٢)، وكذلك أقام فِي تَبُوكَ عشرينَ يومًا وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (١)، وكذلك أقام فِي تَبُوكَ عشرينَ يومًا وهو يَقصُرُ الصَّلاةَ (١). فيكونُ الَّذِي يُرِيدُ الإقامة فِي مَكَّةَ العَشْرَ الأواخرَ من رَمَضانَ مُسافرًا، فيَمْسَحُ الجواربَ ثلاثة أيام، وكذلك له أَنْ يُفطِرَ إذا شاءَ، وكذلك له أَنْ يُقطَرَ إذا فَاتَتْه الصَّلاةُ، أو كامرأةٍ لَيْسَتْ من الجَهاعةِ.

أمَّا السُّنَّةُ فإنَّ المُسافِرَ لَيْسَ ممنوعًا منَ التطوُّعِ أبدًا، فيُصَلِّي المُسافِرُ من التطوُّعِ ما شاء، لكنَّ السُّنَّةَ ألَّا يأتي براتبةِ الظُّهرِ والمغربِ والعشاءِ، فهذه ثلاثُ سُنَنٍ، فالسنَّةُ ألَّا يأتي بها ولو أتَمَّ، ولكن إذا كَانَ في المُسْجِدِ الحرامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، فَلْيُصَلِّ فالسنَّةُ ألَّا يأتي بها ولو أتَمَّ، ولكن إذا كَانَ في المُسْجِدِ الحرامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، فَلْيُصَلِّ ما شاءَ بينَ الأذانِ والإقامةِ، ويَنْوِها نَفْلًا مُطْلَقًا، لَا أنها راتبةٌ، وبذلك يَحْصُلُ عَلَى خير.

وقد ظَنَّ بعضُ النَّاسِ أَن الْمُسافِرَ لَا يَتَنَفَّلُ بِالصَّلاةِ مُطْلَقًا، وليسَ كذلك، فالمُسافِرُ يَتَنَفَّلُ بِصلاةِ اللَّيْلِ، وصلاةِ الضُّحَى، والوِتْرِ، وجميع النوافِلِ، إلا الرَّواتِبَ الثلاثَ الَّتِي ذَكَرتُ، وهي راتبةُ الظُّهر، والمغربِ، والعشاءِ، فإن السُّنَّةَ تَرْكُها، ولكنْ لو تَنَفَّلَ بينَ الأذانِ والإقامةِ فِي صلاةِ الظهرِ نفلًا مطلقًا، فَهُو عَلَى خيرٍ، وكذلك فِي المغربِ، وأمَّا ظنُّ بعضِ النَّاسِ أَنَّهُ إذا أَتَمَّ معَ الإمامِ فَإِنَّهُ يأتي بالرواتبِ بِناءً عَلَى المغربِ، وأمَّا ظنُّ بعضِ النَّاسِ أَنَّهُ إذا أَتَمَّ معَ الإمامِ فَإِنَّهُ يأتي بالرواتبِ بِناءً عَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، رقم (١٠٨١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع أبواب الصَّلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر، رقم (١٢٣٥).

أَنَّهُ أَتَمَّ، فهَذَا فيه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صلاةَ المَغْرِبِ صلاةٌ تَامَّةٌ غيرُ مقصورةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ ليسَ لها راتبةٌ إذا كَانَ الإِنْسَانُ مُسافِرًا.

فإن قال قائلٌ: فَهَلْ يصلي الضُّحى؟

فالجواب: يُصَلِّي جميع النَّوافل كصلاةَ الضُّحي، وصلاةَ اللَّيْلِ، وتَحِيَّةَ المَسجِدِ.

### 

(۱۷۰۹) السُّؤَالُ: إذا وجَبَتِ الصَّلاةُ في الطائرَةِ أَثْناءَ السَّفَرِ كصلاةِ العَصْرِ مَثَلًا، ولو انتَظَرْتُ حتى الوُصولِ فسَوْفَ يَخْرُجُ وقتُ الصَّلاةِ، فَهَاذَا يَجِبُ عَلَيَّ أَن أَفْعَلَ؟

الجواب: إذا وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ في الطائرَةِ، وهذه الفَرِيضَةُ لَا تُجْمَعُ لها بَعْدَهَا، كصلاة العصرِ مثلًا، وصلاةِ العِشاءِ، وصَلاةِ الفَجْرِ، فَلْيُصَلِّ في نفْسِ الطائرَةِ، وَلْيَأْتِ بالواجبِ عَلَى حَسَبِ استِطاعَتِهِ: هَلْ يَستَطيعُ أَنْ يُصَلِّي واقِفًا؟ وهل يَستَطيعُ في حالِ بالواجبِ عَلَى حَسَبِ استِطاعَتِهِ: هَلْ يَستَطيعُ أَنْ يُركَعَ؟ قَدْ يَستَطِيعُ وقدْ لَا يَسْتَطيعُ، وهلْ وُقوفِهِ أَنْ يَتَّجِهَ للقِبْلَةِ؟ وهل يَستَطيعُ أَنْ يَرْكَعَ؟ قَدْ يَستَطيعُ وقدْ لَا يَسْتَطيعُ، وهلْ يَستَطيعُ أَنْ يَسْطيعُ فَلْيَرْكَعْ قائمًا، وعندَ السُّجودِ يَجْلِسُ عَلَى يَستَطِيعُ أَنْ يَسْجُد؟ إذا كانَ لَا يَستَطيعُ فَلْيَرْكَعْ قائمًا، وعندَ السُّجودِ يَجْلِسُ عَلَى الكُرْسِيِّ ويُومِئُ بالسجودِ، وينتَهِي بصلاتِهِ عَلَى هذِه الطَّريقِ.

أما إذا كانَتِ الصَّلاةُ تُجْمَعُ معَ ما بَعدها كصَلاةِ الظُّهْرِ -مَثَلًا- فنقولُ: أَخِّرِ الصَّلاةَ واجَمَعُهَا معَ العصرِ، والغالِبُ في المطاراتِ الداخِليَّةِ أنه لَا تَفوتُ صلاةٌ؛ لأنه إن قامَ بعدَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَ إليها العَصْرَ، وإن قامَ قبلَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَ اليها العَصْرَ، وإن قامَ قبلَ دُخولِ وقتِ الظُّهْرِ جَمَعَهَا إلى العَصْرِ.



(١٧١٠) السُّؤَالُ: امرأةٌ حامِلٌ وتَرْغَبُ فِي صَلاةِ التَّهَجُّدِ معَ الإمامِ، ولكنها لَا تَستطِيعُ طُولَ السجودِ والركوعِ، فَهَلْ لها أَنْ تَنتَظِرَ حَتَّى يُوشِكَ الإمامُ عَلَى الرَّفْعِ فَتَسْجُدَ وتَرْكَعَ؟

الجواب: نَعَم لها أَن تَنْتَظِرَ، وتَبْقَى تَركَعُ بالإيهاءِ وهي جَالِسةٌ.

### <del>-620</del>

(۱۷۱۱) السُّؤَالُ: لقد أُصِبْتُ بمَرَضٍ شديدٍ منذُ زَمَنٍ، دَخَلْتُ عَلَى إِثْرِه الْمُسْتشْفَى، وأُجْرِيَتْ لِي عَمليةٌ، وأَخَذْتُ مُدَّةً طويلةً في المُسْتشْفَى، وفَاتَتْنِي صلواتٌ كثيرةٌ، ولم أُصَلِّ حتَّى خَرَجْتُ مِنَ المُسْتَشْفَى، وذلك جَهْلٌ مِنِّي، أَفِيدُونِي ماذا أَفْعَلُ؟ معَ العِلْمِ أَنِّي لم أُحْصِها.

الجواب: أقُولُ: إنَّ هَذَا الجهلَ الَّذِي حَصَلَ مِنْ هَذَا المَويِضِ أَمْرٌ واردٌ، وما أَكْثَرَ المَرْضَى الذين يَجْهَلُونَ أحكامَ دِينِهِمْ في طَهارَتِهِمْ ودِينِهِمْ، ولهذا كَانَ وَاجِبًا على المَرِيضِ أَنْ يَسْأَلُ إِذَا رَأَى مِنْ نفسِه أَنَّه لم يَقُمْ بالطهارةِ والصَّلاةِ عَلَى الوَجْهِ عَلَى المَوجْهِ المُعتادِ، هلْ يَجوزُ، أَوْ لَا يَجوزُ، وأنا الآنَ أُلِخَصُ ذَلِكَ لأَهمِّيَّتِهِ، فنقولُ: يَجِبُ عَلَى المَريضِ أَوَّلًا الطهارةُ، فيتَطَهَّرُ بالماءِ، فإنْ لم يَسْتَطِعْ بأَنْ كَانَ المَاءُ يَضُرُّه في مَرَضِه، أو المَريضِ أَوَّلًا الطهارةُ، فيتَطَهَّرُ بالماءِ، فإنْ لم يَسْتَطِعْ بأَنْ كَانَ المَاءُ يَضُرُّه في مَرضِه، أو يُؤخِّرُ بُرْءَهُ؛ فإنَّه يَتَطَهَّرُ بالتيمُّمِ، فإنْ لم يَتَمَكَّنْ مِنْ ذلكَ؛ فإنَّه يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حالِه بِدُونِ ماءٍ ولا تَيَمُّم.

أَمَّا بِالنسبةِ للصلاةِ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا كَاملةً بِأَركانِهَا وشُرُوطِها وواجباتِها؛ لِقَوْلِ اللهِ تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا اللهَ مَا ٱسْتَطَعْتُم ﴾ [التغابن:١٦]، وقَوْلِ النبيِّ ﷺ لعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِبًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى

جَنْبٍ (١) ، فنقولُ للمريضِ صَلِّ قائيًا، وتَركَعْ، فإنْ عَجَزْتَ عَنِ القيامِ فَصَلِّ قَاعِدًا، وأَوْمِئْ في الركوعِ، واسْجُدْ عَلَى الأرضِ، فإِنْ عَجَزْتَ عَنِ السجودِ فأَوْمِئْ، فإِنْ عَجَزْتَ عَنِ الحَرَكةِ بالرأسِ فإنَّكَ تُشِيرُ بالعينِ. وأمَّا قَوْلُ العامَّةِ: إنَّ الإِنْسَانَ يُصَلِّي بإِصْبَعِهِ، يَرْفَعُ الإِصْبَعَ قائمًا، وفي الركوعِ يَثْنِيهِ قليلًا، فإذا سَجَدَ يَضُمُّه إلى رَاحَتِه لأَجْلِ أَنْ يُمَثِّلُ الإِصْبَعُ دَوْرَ المُصَلِّي قائمًا وراكعًا وساجدًا؛ فهذا لا أَعْلَمُ له دَلِيلًا، لا مِنْ كتابِ اللهِ، ولا مِنْ سُنَّةِ الرسولِ عَلَيَ الصَّلَةُ وَالسَّدَمُ ولا مِنْ كلامِ أَهْلِ العِلْمِ. فإنْ كم عَنَ الإِسْارةِ بالعينِ وعَنِ الحركةِ بالرأسِ؛ فإنَّه يَنُوي بقَلْبِه، فينُوي أنَّه رَعَع فيُكبِّرُ، ويَنْوِي أنَّه رَفَعَ فيسمَّعُ، وَخَلَ في صَلاتِه يُكبِّرُ ويَقْرَأُ القرآنَ، ويَنْوِي أنَّه رَكَعَ فيكبِّرُ، ويَنْوِي أنَّه رَفَعَ فيسمَّعُ، وهَكذا.

ولو قَالَ قَائلٌ: الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَال لِعِمْرَانَ بِنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»، ولم يَقُلْ سِوَى ذَلِكَ، فما هُوَ الدليلُ عَلَى ما قُلْتَه بأنَّه يُصَلِّي بقَلْبِه، معَ النُّصحِ في الأقوالِ؟ نقولُ: الدليلُ عَلَى ذَلِكَ قُولُه تعالى: ﴿ فَانَقُوا اللّهَ مَا اسْتَطَعْمُ ﴾، وَهذا باسْتِطاعَتِه أَنْ يقولَ، وباستطاعتِه أَنْ يَقولَ، وباستطاعتِه أَنْ يَنْوِي، فإنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ ولا الكلامَ، لكِنْ معَ حضورِ عَقْلِه فإنَّه يَنْوِي بقَلْبِه الأقوالَ والأفعالَ أيضًا، ولا تَسْقُطُ عنه الصَّلاةُ ما دَامَ العقلُ ثابتًا.

فإنْ قَالَ المَرِيضُ: أَنَا ثَوْبِي نَجِسٌ، وفِرَاشِي نَجِسٌ، وبَدَنِي نَجِسٌ، كَيْفَ أُصَلِّي؟ نقولُ: طَهِّرْ مَا اسْتَطَعْتَ تَطْهِيرَه، ومَا لَم تَسْتَطِعْ فَصَلِّ وَلُو كَنْتَ عَلَى هَذِهِ الحَالِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يُطِق قاعدًا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

وتأخيرُ الصَّلاةِ حَرَامٌ، ولا يَجوزُ بأَيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ، فهذا المريضُ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّه تَرَكَ الصلواتِ السابقةَ جاهلًا؛ نَرْجُو اللهَ تعَالَى أَنْ يَعْفُو عنه، ويَجِبُ عَلَيْهِ الآنَ فَوْرًا أَنْ يَقْضِيَ الصلواتِ، ولَكِنْ هَلْ يَقْضِي كلَّ صلاةٍ مَعَ نَظِيرَتِها؟ أو يَقْضِيها تِبَاعًا حَتَّى تَنْتَهِى؟ يَقْضِيهَا تِبَاعًا حَتَّى تَنْتَهِى؟ يَقْضِيهَا تِبَاعًا حَتَّى تَنْتَهِىَ؟

(۱۷۱۲) السُّوَالُ: هَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلاةِ إذا كانَ الشخصُ مُكَلَّفًا بِعَمَلِ حِراسةٍ؟

الجواب: لَا يَجوزُ تأخيرُ الصَّلاةِ عن وَقْتِها، لكن يُصَلِّي حَسَبَ الْمُسْتطاعِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِيًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ»(١).

حتَّى لـو فُرِضَ أن الإِنْسَانَ أدركَـه الوقتُ وليسَ عندَه ماءٌ، وليسَ عندَه تُرابٌ، بل هُوَ عَلَى سَريرِ التَّمريضِ، وخافَ أَنْ يَخْرُجَ الوقتُ، فإنَّه يُصَلِّي بلا وُضوءٍ ولا تَيثُم؛ لِقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿ فَأَنْقُوا ٱللهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:١٦].

وهذه نُقْطةٌ مُهِمَّةٌ؛ فَبَعْضُ المَرْضَى إذا أَدْنَفَهُ (١) المَرَضُ، وصارَ مُتْعَبًا جِدًّا يَتُرُكُ الصَّلاةَ، ويَقولُ: سَأْصَلِّي إذا شُفِيتُ، وَهَذَا حَرامٌ لَا يَجوزُ، فَيَجِبُ أَنْ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حالِه. ويقولُ بعضُ المَرْضَى: إنَّ ثِيابَه نَجِسةٌ، ولا يَستطيعُ غَسْلَها، فأُؤخِّرُ الصَّلاةَ حَتَّى أَغسِلَها، فهَذَا أيضًا لَا يَجوزُ. نَقولُ: صلِّ عَلَى حَسَبِ حالِكَ، حتَّى الصَّلاةَ حتَّى أَغسِلَها، فهَذَا أيضًا لَا يَجوزُ. نَقولُ: صلِّ عَلَى حَسَبِ حالِكَ، حتَّى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يُطِق قَاعدًا صلى عَلَى جَنْب، رقم (١١١٧).

<sup>(</sup>٢) أي: أثقله المرض. مختار الصحاح (دنف).

# بالإيماءِ بالرَّأْسِ.

فإن قال: إِنَّهُ لَا يَستطِيعُ أَنْ يُومِئَ برأسِه قُلْنا: صلِّ بقَلبِكَ، فكبِّرْ للإحرامِ واقْرَأُ ما يَجِبُ عليك مِن القراءةِ وما يَتيسَّرَ لك من القراءةِ المَسْنونةِ، وارْكَعْ بقلبِكَ، أي: انوِ الرُّكُوعَ بالقَلْبِ، فقُلْ: اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ. بقَلْبِكَ، وقُل: سُبحانَ رَبِّيَ العظيمِ... إِلَى آخِرِ الصَّلاةِ.

### <del>-622</del>

(١٧١٣) السُّؤَالُ: شَخْصٌ لَا يَتَحَكَّمُ فِي البَوْلِ وهوَ يَنزِلُ منه دَائيًا باستمرارٍ، ويَتَجَمَّعُ فِي كيسٍ خاصٍّ مَرْبوطٍ مَعَهُ، فكيفَ يَتطَهَّرُ للصلاةِ وكذلكَ للغُسل؟

الجواب: لَا حَرَجَ عليه؛ لأنَّ جَمِيعَ الواجباتِ تَسْقُطُ بالعَجْزِ عَنهَا؛ لقولهِ تعالى: ﴿ لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِهِ تعَالَى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْتُكُم مِنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُم ﴾ [المائدة:١]، وقولِه تعَالَى: ﴿ وَمَا جُعَلَ عَلَيْكُم فِي اللّهِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وقولِه تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا اللّهَ مَا السَّطَعْتُم ﴾ [التغابن: ١٦].

فنقولُ لَمْنِ ابتُلِيَّ بهذهِ البَلِيَّةِ: اتَّقِ اللهَ ما استطعت، وإذا كانَ هَذَا قَدْرَ استطاعتِكَ فلا شيءَ عليكَ، صلِّ ولو كانَ الكيسُ مملوءًا بالبولِ؛ لِأَنَّ هَذَا هوَ استطاعتُك، نَعَمْ فلا شيءَ عليكَ، صلِّ ولو كانَ الكيسُ مملوءًا بالبولِ؛ لِأَنَّ هَذَا هوَ استطاعتُك، نَعَمْ إِنْ كَانَ لَا يَشُقُّ عليهِ ويَسْهُلُ عليهِ أَنْ يُفْرِغَ البولَ منَ الكيسِ، فهذا لَا شكَّ أنهُ أَوْلَى وأحسَنُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخَفِّفُ النَّجاسةَ.



(۱۷۱٤) السُّؤَالُ: إذا نَوَى جماعةٌ مِمَّن أَتُوا إِلَى مَكَّةَ فِي رَمضانَ الجُلُوسَ فيها إِلَى أَلَّامِ العيدِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُونَ مُسافِرِينَ، بمعنَى هَلْ يَحِقُّ لهم الفِطْرُ فِي نَهارِ رَمَضانَ، ويُقْصِرون صَلاتَهم؟

الجواب: العُلَمَاءُ رَحَهُمُ اللّهُ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ اخْتِلافًا كَبِيرًا، فذَكَرَ النَّووِيُّ رَحَهُ اللّهُ فِي (شَرْحِ المُهَذَّبِ) (١) فيها نحو عِشْرِينَ قولًا أو أكثرَ، والمَشْهُورُ أنَّ مَن نَوى إِقامةً أكثرَ من أربعةِ أيَّامِ انْقَطَعَتْ عنه أَحْكامُ السَّفَرِ من بعضِ الوُجوهِ، لَا مِن كلِّ الوُجوهِ، بمَعْنَى أنه لَا يَقصُرُ الصَّلاةَ ولا يُفطِرُ فِي رَمَضانَ، ولا يَمْسَحُ الحُقَيْنِ أكثرَ من الوُجوهِ، بمَعْنَى أنه لَا يَقصُرُ الصَّلاةَ ولا يُفطِرُ فِي رَمَضانَ، ولا يَمْسَحُ الحُقَيْنِ أكثرَ من يومٍ وليلةٍ، لَكِنَّه لَا يكونُ إِمامًا فِي الجُمُعَةِ، ولا يكونُ مَحْسُوبًا من العَددِ عَلَى القولِ بالعَددِ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَطِيبًا فِي الجُمُعَةِ؛ لأنَّه لَيْسَ مُسْتَوْطِنًا. فجَعَلوا حُكْمَه بينَ هَذَا وهذا.

وبعضُ العُلَمَاءِ حدَّه بتسعةَ عَشَرَ يومًا؛ كابنِ عباسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا (١) ، قَالَ: إذا نَوَى إقامةً أكثرَ من تسعةَ عَشَرَ يومًا فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ، ودُونَ ذلكَ يَقْصُرُ، واسْتَدَلَّ بأَنَّ النَّبِيَّ أَقامَ فِي مَكَّةَ عامَ الفتحِ تِسْعَةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاةَ، ولم يَصُمْ فِي رَمَضانَ؛ لأَنَّه دخَلَ مَكَّةَ فِي عشرينَ رمضانَ أو قريبًا من ذَلِكَ عامَ الفتحِ سَنَةَ ثمانٍ، ولم يَصُمْ، ولم يُتِمَّ الصَّلاةَ، فقال ابنُ عَبَّاسٍ: ما جاءت به السُّنَّةُ تسعةَ عشرَ يومًا يَقْصُرُ الإِنْسَانُ ويُفطِرُ فِي رَمَضانَ، وما زادَ عَلَى ذَلِكَ يَصومُ ولا يَقْصُرُ.

واختار بعضُ العُلَمَاءِ -ومنهم شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣) - أنه لَا حَدَّ

<sup>(</sup>١) انظر المجموع شرح المهذب للنووي (٤/ ٣٦٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي ع الله على الفتح، رقم (٢٩٨).

<sup>(</sup>٣) انظر مجموع الفتاوي (٢٤/ ١٣٦).

لذلك؛ لأَنَّ السُّنَّةَ لَم تَأْتِ بِحَدِّ، فَمَا هُنَاكَ حديثٌ عن الرَّسُولِ ﷺ أنه مَتَى أَقَمْتُم أكثرَ من كذا فلا تَقْصُروا الصَّلاةَ، فالأصلُ أنَّ مَن فارقَ وَطَنَه إِلَى بَلَدٍ لِيُقِيمَ فيه لحَاجةٍ ثُمَّ يَرْجِعُ الأَصْلُ أنه مُسافِرٌ.

وهَذَا القولُ هُوَ الَّذِي أَطْمَئِنُّ إليه، وهَذَا هُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ عندي الأَدلَّةُ الْوَارِدَةُ عن النَّبِيِّ ﷺ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ الإقامةَ إِلَى تَمَامِ شَهْرِ رَمَضانَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْوَارِدَةُ عن النَّبِيِّ ﷺ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ الإقامةَ إِلَى تَمَامِ شَهْرِ رَمَضانَ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُسافِرِ، ولكنْ لَا يَنبُغِي، بل لَا يَجُوزُ أَنْ يَتخَلَّفَ عن الجَهاعةِ؛ لأَنَّ صَلَاةَ الجهاعةِ وَاجبَةٌ عَلَى النُسافِرِ وعلى المُقِيمِ، وإذا دَخَلَ فِي الجَهاعةِ فلا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ صلاتَه.

(1۷۱۵) السُّوَالُ: أَثَابَكُم اللهُ فَضِيلَةَ الشيخِ، نحنُ مَجموعَةٌ مِنَ المَدَرِّسِينَ مِن مَكَّةَ نُدَرِّسُ فِي مِنطَقَةٍ تَبْعُدُ عن مَكَّةَ ثلاثَ مئةٍ وخمسينَ كيلُو تقريبًا، ونَمْكُثُ فيها أيامَ الدِّرَاسَةِ خِلالَ الأسبوعِ ونَعودُ يَوْمَيِ الخَميسِ والجمعَةِ، فهَلْ خِلالَ هَذِهِ المُدَّةِ نَقْصُرُ الصَّلاةَ أَم نُتِمُّهَا، علمًا بأنَّ أقلَّ مُدَّةٍ لتَدْرِيسِنَا هُنَاكَ هُوَ سَنَةٌ واحدةٌ؟

الجواب: نَعَم، هَذِهِ المَسْأَلةُ اختَلَفَ فيهَا العُلماءُ رَحَهُ اللهُ إِذَا أَقَامَ المُسَافِرُ في بَلَدٍ فَهَلْ يَنقَطِعُ سَفَرُه بمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، أو لَا ينقَطِعُ حتى يَرجِعَ إلى بَلَدِهِ؟ في هَذَا أقوالُ مُتَعَدِّدَةٌ، ذكرَهَا النَّووِيُّ رَحَهُ اللَّهُ في المَجْموعِ شَرْحِ المُهَذَّبِ (١) بِلَغَتْ أكثرَ من عِشرينَ مُتَعَدِّدَةٌ، ذكرَهَا النَّووِيُّ رَحَمَهُ اللَّهُ في المَجْموعِ شَرْحِ المُهَذَّبِ (١) بِلَغَتْ أكثرَ من عِشرينَ قَوْلًا، وأَرْجَحُ الأقوالِ عِنْدِي فيها: أنَّ الإِنْسَانَ ما دامَ لم يَرْجِعْ إلى بَلدِهِ فهو مُسافِرٌ، حتى لو بَقِي أُسبوعًا، أو شَهْرًا، أو سَنةً، ما دام لم ينو الإقامَة في البَلَدِ الَّذِي هُو فيه فهُو مُسافِرٌ، فَهُو مُسافِرٌ، أَمَّا إذا نَوَى الإقامَة كالسُّفراءِ حمثلًا فالسُّفراءُ ليسَ أَمْرُهم بأيدِيمِمْ،

<sup>(</sup>١) المجموع، للنووي (٤/ ٣٢١).

ولم يُحَدَّدْ لهمْ مُدَّةٌ، فهؤلاء في حُكْمِ المُسْتَوْطِنِينَ، لَا يتَرَخَّصُونَ برُخَصِ السَّفَرِ، لكن مَن حدَّدَ سَفَرَهُ بزَمَنٍ، أو عَمَلٍ، وبعدَه يَرجِعُ إلى بَلَدِه فهذا مسافِرٌ.

وعلى هَذَا فَجُوابُنَا عَلَى هَذَا السؤالِ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّائِلُ: أَنَّ لَهِم أَنْ يَقْصُرُوا، وَلَم أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الجَوارِبِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ، ولكني أقولُ لَمُم ولِغيرِهِمْ: المُسافِرُ لَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِ الجَاعَةِ، بل يَجِبُ عليهم أَنْ يُصَلُّوا مِعَ المُسْلِمِينَ، ولِغيرِهِمْ: المُسافِرُ لَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِ الجَاعَةِ، بل يَجِبُ عليهم أَنْ يُصَلُّوا مِعَ المُسْلِمِينَ، وإذا صَلُّوا مِعَ الناسِ فَسَوْفَ يُتِمُّونَ؛ لأَنَّ المُصَلِّي خَلْفَ إمامٍ يكونُ تَبَعًا لإمامِهِ، فالمُسافِرُ إذا صلَّى خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ الصَّلاةَ، فعليه أَنْ يُتِمَّ الصَّلاةَ، حتى لو أَدْرَكَ مِن الرُّباعِيَّةِ رَكْعَتينِ وجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بالرَّكِعتَيْنِ الباقِيتَيْنِ؛ لعُمومٍ قولِ النَّبِيِّ وَالْمَقَارِ، وَلا تُسْرِعُوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَوُّا» (۱)، وَهَذَا عامٌ.

وسُئِلَ ابنُ عباسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا: «كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَام؟ فَقَالَ: رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِم ﷺ (٢).

أقولُ لهؤلاءِ الإخوَةِ: يَجِبُ أَن تُصَلُّوا مِعَ الْمُسْلِمِينَ بِدُونِ قَصْرٍ، وبِدُونِ جَمْعٍ، لكن إِن فَاتَتْكُم الصَّلاةُ، فلكُمْ أَن تُصَلُّوا رَكْعَتينِ، لأنكم مُسافِرُونَ، كَمَا أَنَّ لَكُمْ أَن تَصَلُّوا عَلَى الجَوارِبِ ثلاثَةَ أيام.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

(۱۷۱٦) السُّؤَالُ: شَخْصُ ابتَلاهُ اللهُ بسَلَسِ البَولِ ماذا يَفعَلُ إذا بَقِيَ في المَسجِدِ بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ، هَلْ يَذهَبُ للوضوءِ صلاةَ العشاءِ، وكذلك إذا كانَ يؤدِّي عِبادَاتٍ غيرَ الصَّلاةِ، مثل أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الفَجْرِ، ثم يَقْرَأُ القرآنَ، ثم يَذْهَبَ للطَّوافِ، ثم يُصَلِّي سُنَّةَ الطوافِ؟ وهل يَصِحُّ ذَلِكَ بوُضوءٍ واحدٍ؟

الجواب: المَعْروفُ عندَ أهلِ العِلْمِ أَنَّ مَنِ ابْتُلِيَ بِسَلَسِ البَولِ فَإِنَّهُ يَتَوَضَّأُ للصلاةِ بعدَ دُخُولِ الوَقْتِ بَقِيَ عَلَى طَهارَتِهِ إلى أَنْ كَلْصلاةِ بعدَ دُخُولِ الوَقْتِ بَقِيَ عَلَى طَهارَتِهِ إلى أَنْ يَخْرُجَ الوقتُ، فإذَا خرَجَ، وأرادَ عِبادَةً يُشْتَرَطُ لها الطَّهارَةُ، فلا بُدَّ من الطَّهارَةِ، وبِناءً عَلَى ذَلِكَ فإذا تَوضَّأَ لصَلاةِ المَعْرِبِ بعدَ أَذانِ المَعْرِبِ، ثم دخل وقتُ العِشاءِ، فلا بُدَّ عَلَى ذَلِكَ فإذا تَوضَّأَ لصَلاةِ المَعْرِبِ بعدَ أَذانِ المَعْرِبِ، ثم دخل وقتُ العِشاءِ، فلا بُدَّ عَلَى ذَلِكَ فإذا تَوضَّأَ لصَلاةِ المَعْرِبِ بعدَ أَذانِ المَعْرِبِ، ثم دخل وقتُ العِشاءِ، فلا بُدَّ أَنْ يَغْرُجَ ويَتوضَّأً هذَا إذا خَرَجَ منه شيءٌ، أَمَّا إذا لم يَخْرُجُ منه شيءٌ في هذِهِ المَدَّةِ فلا حاجَةَ إلى إعادةِ الوُضوءِ.

(١٧١٧) السُّؤَالُ: أَتَيْتُ بالعُمْرةِ فِي شَوَّالٍ، وبَقِيتُ فِي مَكَّةَ حتى الحَجِّ، فَهَلْ أَقصُرُ الصَّلاة؟

الجوابُ: صَلاةُ الجَهاعةِ واجبةٌ عَلَى الْسَافِرِ والْقَيمِ، وإن كنتَ في هَذَا البَلَدِ فإنهُ يَجِبُ عليكَ أَن تَحْضُرَ إلى المَسْجِدِ، وتُجِيبَ الْمُؤذِّنَ، حينَ يَقُولُ: حيَّ عَلَى الصَّلاةِ، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ للرجُلِ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلاةِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ»(١)، قالَ النبيُّ ﷺ للرجُلِ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلاةِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ»(١)، قالُسافِرُ يَجِبُ عليهِ أَنْ يَحْضُرَ إلى المَساجِدِ، ويُصَلِّي معَ المُسلِمِينَ،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب يَجِب إتيان المسجد عَلَى من سمع النداء، رقم (٦٥٣).

وحِينَئذٍ لَا جَمْعَ ولا قَصْرَ؛ لأنَّ أهلَ البلدِ يُتِمُّونَ ولا يَجْمَعونَ.

وإذا صَلَّى الإِنْسَانُ خَلْفَ إمامٍ يُتِمُّ، وَجَبَ عليهِ الإِمّْامُ، سَواءٌ أدركَ الصَّلاةَ منْ أَوَّلِهَا أو في أَثْنائِها، حتى وإنْ لم يُدْرِكْ إلا التشهدَ الأخيرَ، فإنهُ يَجِبُ عليهِ الإتمامُ؛ لعُموم قولِ النبيِّ عَلِيْةٍ: «فَهَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْمُوا»(١).

أما إذا فَاتَتُهُ الصَّلاةُ فإنهُ يَقْصُرُ الصَّلاة؛ لأنه ما زالَ مسافرًا، وليسَ في القُرْآنِ ولا في السُّنَةِ ما يَدُلُّ عَلَى تحديدِ الزمنِ الَّذِي يَنقطعُ بهِ حُكمُ السفرِ بَل قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَإِذَا ضَرَائُمُ فِي اللَّرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِن الصَّلَوةِ ﴾ [النساء:١٠١]، والرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّادُهُ وَالسَّادُهُ وَالسَّادَةُ وَالسَّلَةُ مَكَثَ أَيَّامًا خُتلفةً، فمكَثَ في تَبوكَ عِشْرِينَ يومًا يَقصُرُ الصَّلاة، ومكثَ في مكَّةَ عامَ حَجَّةِ ومكثَ في مكَّةَ عامَ الفتحِ تِسْعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاة، ومكثَ في مكَّةَ عامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ عَشَرةَ أَيَّامٍ يَقصُرُ الصَّلاة، أَقولُ: عَشَرةَ أَيامٍ؛ لِيَا وَرَدَ عنْ أَنسِ بنِ مَالكِ رَضَيَّكُ وَاللهِ عَشَرةَ أَيَامٍ يَقصُرُ الصَّلاة، وَمَكَثَ فِي مَكَّةَ عامَ النَّبِيِّ وَيَكِيْثِ مِنَ المَدِينَةِ إِلَى مَكَّةً، فَكَانَ يُصلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، وَحَيَّيْنِ مَالَكُ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ ». قِيلَ لَهُ: كم أَقَمْتُم بِمَكَّة؟ قَالَ: «أَقَمْنَا بَهَا عَشْرًا» الرابع من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عن ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عن ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عَشَر من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عن ذِي الحَجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عَشَر من ذِي الحِجَّةِ، وغادرَ مكة في اليومِ الرابع عَشَر من ذِي الحَجَّةِ،

### 

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوَقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب: ما جاء في التقصير، رقم (١٠٨١)، ومسلم في صلاة المسافرين (٦٩٣).

(١٧١٨) السُّؤَالُ: رَجُلٌ فِي المُسْتَشْفَى وسَرِيرُه إِلَى غيرِ القِبْلةِ، ولا يَستطِيعُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهارةٍ دَائِمًا، فَهَلْ يُصَلِّي عَلَى حَالتِه هَذِهِ؟ وهل يَجْمَعُ بينَ الصَّلواتِ؟

الجَوَابِ: رَجُلٌ مَرِيضٌ عَلَى سَريرِه فِي المُسْتَشْفَى، لَا يَستطِيعُ أَنْ يَتوضَّأَ، ولا أَنْ يَستقبِلَ القِبْلَةَ، فَهَلْ يُؤخِّرُ الصَّلاةَ حتَّى يُشْفَى من المَرضِ، أو يُصَلِّي بالتَّيَّمُّمِ ولو كانَ وَجُهُه إِلَى غيرِ القِبْلَةِ؟

هَذَا الرَّجُلُ نَسْأَلُ: هَلْ يَستطِيعُ أَنْ يَتوضَّأَ بالماءِ بنفسِه أو بَمَن يَستأجِرُه لِيُوضِّئَه؟ إن قالَ: لا، قُلْنا: تَيَمَّمْ، فإن قال: لَا أَستطِيعُ النَّيمُّمَ أيضًا، لأنَّه لَيْسَ عندي مَاءٌ أَتَيَمُّم به، قُلْنا: صَلِّ بلا تَيَمُّم، بِناءً عَلَى هَذِهِ الآياتِ والحَدِيثِ.

بَقِيَ علينا استقبالُ القِبْلَةِ، واستقبالُ القبلةِ شَرْطٌ لصِحَّةِ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِ وَجُهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ. ﴾ [البقرة:١٥٠]، ولا يَسْقُطُ استقبالُ القِبْلَةِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ أَعُدُّها الآنَ:

أَوَّلًا: العَجْزُ عن استقبالِ القِبْلةِ، مثل أَنْ يَكُونَ المَرِيضُ مُتَّجِهًا إِلَى غيرِ القِبْلةِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨). (٢٨٨).

ولا يَستطِيعُ أَنْ يَتوَجَّهَ إِلَى القبلةِ، لَا بنفسِه ولا بغيرِه، فهنا يَتَوَجَّهُ حيثُما كانَ.

ثانيًا: الحَوْفُ، فإذا كانَ الإِنْسَانُ خَائِفًا من عَدُوِّ لِحِقَهُ وهو فارٌّ منه، واتِّجاهه إِلَى غيرِ القِبْلةِ لَقَابلَهُ العَدُوُّ، ففي هَذِهِ الحالِ يُصَلِّي إِلَى غيرِ القِبْلةِ.

ثالثًا: النافلةُ فِي السَّفَرِ؛ فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كانَ يُصَلِّي النافلةَ عَلَى رَاحِلَتِه حَيْثُها تَوَجَّهَتْ به (١).

فهذه ثلاثةُ مَواضِعَ يَسْقُطُ فيها استقبالُ القِبْلةِ، أَمَّا مَن خَفِيت عَلَيْهِ القبلةُ؛ كما لو كانَ فِي البرِّ، وكانتِ السَّمَاءُ مُظلِمةً، ولا يدري أين اتجاهُ القبلةِ، فصَلَّى بحسَبِ اجتهادِه؛ فإن صلاتَه صحيحةٌ، ولو أخطأ القبلةَ؛ لأنَّه اتَّقى اللهَ ما استطاعَ.

وخُلاصةِ الجوابِ بالنِّسْبَة لهَذَا الرجلِ المريضِ أَن نَقُول له: صلِّ بالماءِ، فإن لم تَستطِعْ فبالتُّرابِ، فإن لم تَستطِعْ فلا شيءَ عليك، وحَيْثُما كنتَ اتَّجِه إِلَى القِبْلةِ، فإن عَجَزْتَ عن ذَلِكَ فَصَلِّ حيثها شئت؛ لأنَّ اللهَ لَا يُكَلِّفُ نفسًا إِلَّا وُسْعَها. هَذِهِ القاعدةُ.

لكن بَقِيَ علينا فِي المَرِيضِ كَيْفَ يَركَعُ ويَسْجُدُ؛ نقولُ: يُصَلِّي قائيًا، ويَرْكَعُ ويَسْجُدُ، فإن عَجَزَ صَلَّى قَاعِدًا وأَوْمَأَ بالرُّكُوعِ، وسَجَدَ عَلَى الأَرْضِ إن استطاعَ، فإنْ عَجَزَ أَوْمَأً؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قالَ لِعِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَاتِيًّا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ» (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه البُخاري: أَبُواب تقصير الصَّلاة، باب صلاة التطوع عَلَى الدابة وحَيْثُما تَوَجَّهت به، رقم (١٠٩٥)، ومسلم: كتاب صلاة المُسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى عَلَى جنب، رقم (١١١٧).

وهنا أُنبِّهُ عَلَى مَسَأَلَةٍ يَغْلَطُ فيها كثيرٌ مِن المَرْضَى، حيثُ يكونُ المَرِيضُ مُلَوَّثَ الثِّيابِ والبَدَنِ بالنَّجاسةِ فيُؤخِّرُ الصَّلاةَ إِلَى أَنْ يُشْفَى، فنقولُ: هَذَا حرامٌ، صلِّ حَيْثُهَا كنتَ عَلَى الوجهِ الَّذِي تَستطِيعُ، أَمَّا أَنْ تُؤخِّرَ الصَّلاةَ فإن ذَلِكَ لَا يَجوزُ، والإِنْسَانُ رُبَّما يُؤخِّرُ الصَّلاةَ فإن ذَلِكَ لَا يَجوزُ، والإِنْسَانُ رُبَّما يُؤخِّرُ الصَّلاةَ يَظُنُّ أَنَّه يُشْفَى فيموتُ.

(١٧١٩) السُّؤَالُ: كَيْفَ أُصَلِّي الفَرِيضةَ فِي السَّفَرِ إذا كنتُ فِي طَائرةٍ أو فِي قِطارٍ؟

الجَوَابِ: نَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ عليك أَن تَستقبِلَ القبلة، أَمَّا فِي القطارِ فَهُو مُمْكِنٌ وبشُهُولَةٍ، وأما فِي الطَّائرةِ فَقَدْ يَكُونُ فيه صُعوبةٌ؛ أُولًا: لأَنَّ مَقاعِدَ الطائرةِ ضَيِّقةٌ، وثانيًا: لأَنَّ الطائرةَ تَنْحرِفُ بسُرْعةٍ ويَصْعُبُ عَلَى الإِنْسَانِ مُراعاةِ ذلك، فجينئذِ وثانيًا: لأَنَّ الطائرةَ تَنْحرِفُ بسُرْعةٍ ويَصْعُبُ عَلَى الإِنْسَانِ مُراعاةِ ذلك، فجينئذِ نَتحوَّلُ إِلَى قاعدةِ: اتَّقوا اللهَ ما استطعتم، وهذِهِ القاعدةُ تَسْتَنِدُ إِلَى الآياتِ الدالَّةِ عَلَى هَذَا.

(١٧٢٠) السُّؤَالُ: رَجُلُ جاءَ إلى مَكَّةَ المُكرَّمةِ للعُمرةِ، ومَكَثَ ثلاثةَ أيامٍ، ثمَّ أَرَادَ السَّفَرَ قبلَ صَلاةِ العصرِ، فَهَلْ له أَنْ يَجْمَعَ العصرَ معَ الظُّهْرِ، وهل يَقْصُرُ أو لا؟

الجواب: نَعَم، له أَنْ يَجْمَعَ العصرَ معَ الظهرِ إذا دَخَلَ مَكَّةَ وبَقِيَ فيها ثَلاثةَ أيامٍ، أو أربعةً، أو خسةً، أو ستةً، أو عشرةً، وأرادَ أَنْ يُسافِرَ مثلًا بعدَ الظهرِ، وقال: أُرِيدُ أن أَجْمَعَ العصرَ إلى الظهرِ؛ لِأَستمِرَّ في السيرِ، فإن ذَلِكَ جائزٌ، ولا حَرَجَ فيه؛ لأنَّ

النبيُّ عَيَالِيٌّ أَقَامَ فِي مَكَّةَ تِسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلاةَ(١).

فهذا الرجُلُ نَقُولُ له: لَا بَأْسَ أَن تُقَدِّمَ العَصْرَ، وتُصَلِّيَها جَمْعًا معَ الظُّهرِ، فتُصَلِّيها جَمْعًا معَ الظُّهرِ، فتُصَلِّيها ركعتينِ، ثمَّ تَخْرُجَ مُسافِرًا، ولكن لَا تَخْرُجْ حيث دَخَلْتَ مُعْتَمِرًا إلا بعدَ أَن تَطُوفَ للوَدَاع آخِرَ أَمْرِكَ.

### 

(۱۷۲۱) السُّؤَالُ: هَلْ يُعْتَبَرُ الطريقُ مِن جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ سَفَرًا أَو لا؟ وهل نُؤَدِّي ما علينا من السُّنَنِ الراتبةِ، أرجو التفصيلَ فِي ذلكَ؟

الجواب: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَن قَدِمَ من جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ بِنِيَّةِ الإقامةِ يومًا أو يَوْمينِ، أو ما أَشْبَهَ ذلك، فَهُوَ مُسافِرٌ؛ لِأَنَّ مثلَ هَذِهِ الإقامةِ يَسْتَعِدُّ لها، ويَتَأَهَّبُ لها تَأَهُّبَ السَّفَرِ، أَمَّا إذا كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ من جُدَّةَ بِنِيَّةِ أَنَّهُ يُؤَدِّي عَمَلًا وَقْتًا منَ النَّهَارِ، ثُمَّ يَعودُ إِلَى جُدَّةَ من يومِه، فهذَا ليسَ بمُسافرٍ.

وأما بالنسبة للنوافِلِ فِي السَّفَرِ، فإنَّ بعضَ النَّاسِ يَفْهَمُ فَهُمَّا غيرَ صَحيحٍ، فيَظُنُّ أَنَّهُ لَا نَافلةَ فِي السَفرِ، وهَذَا خطأٌ، فالسفرُ لَا يَمْنَعُ من التنقُّلِ أبدًا، ولكنَّ السُّنَّةَ للمسافِرِ أَلَّا يُصَلِّيَ راتبةَ الظهرِ، ولا راتبةَ المُعْرِبِ، ولا راتبةَ العشاءِ، وإذا قُدِّرَ أَنَّهُ يُحِبُّ التزوُّدَ منَ الخيرِ، فليُصَلِّ نَفْلًا بغيرِ نِيَّةِ الراتبةِ، ولا أَحَدَ يَمْنَعُه من هَذَا.

والمُسافِرُ يُصَلِّي صَلاةَ اللَّيْلِ، ويُصَلِّي ركعتي الضُّحَى، ويُصَلِّي تَحيَّةَ المسجدِ، ويُصَلِّي صَلاةَ الاستخارةِ، وكُلَّ النوافِلِ يُصَلِّيها المُسافِرُ، ما عَدَا ثلاثَ نوافِلَ، وهي:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مقام النبي على بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

رَاتِبةُ الظُّهرِ، وراتبةُ المَغْرِبِ، ورَاتِبَةُ العِشاءِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّيها عَلَى أَنَّهَا رَاتبةٌ، ولكن له أَنْ يُصَلِّيها عَلَى أنها نافلةٌ.

(۱۷۲۲) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُم أَنَّ المُسافِرَ تَسْقُطُ عنه رَاتبةُ الظُّهْرِ والمَغْرِبِ والعشاءِ فِي حَدِيثِكم عنِ السُّنَنِ للمُعْتَكِفِ، ولكنْ يُكثِرُ منَ النوافِلِ، وإني مُحَافِظٌ عَلَى أربعِ ركعاتٍ قبلَ العصرِ والضُّحَى، فَهَلْ أُصلِّيها؛ لأنها لا تَسقُطُ، أم أَدْخُلُ فِي حديثِ أَنَ المُسافِرَ والمريضَ يُكْتَبُ لهما ما كانا يَفعلانِ فِي سَفَرِهما، وجَزاكم اللهُ خيرًا؟

الجواب: نقول: افْعَلْ ما تَستطِيعُ منَ النوافِلِ وإنْ كنتَ مُسافرًا، وأما الحديث: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيبًا صَحِيحًا»(١)، فالمُرادُ أن مَن أعْجَزهُ المرضُ عنِ العملِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُه فِي صِحَّتِه، ومَن حالَ بينه وبينَ العَملِ السَّفرُ، فَإِنَّهُ يُكتَبُ له ما كَانَ يَعْمَلُ صَحِيحًا مُقِيبًا، وليسَ المَعْنَى أن المُسافِرَ يَتُرُكُ العَملِ العَملَ.

### 

(۱۷۲۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ مَن وَصَلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ قبلَ العشاءِ؟ هَلْ يُصَلِّي المَغرِبَ والعشاءَ أم يَنتظِرُ حَتَّى يُؤَذَّنَ للعِشاءِ؟

الجواب: الغَالِبُ أَنَّ الإِنْسَانَ إذا وصَلَ إِلَى مُزْدَلَفَةَ قَبَلَ حُلُولِ وقَتِ العِشَاءِ أَن الأَيْسَرَ له أَنْ يَجْمَعَ بينَ المَغْرِبِ والعشاء؛ وذلك لقِلَّةِ المياهِ أو لعَدَم اهتدائِه إِلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب يُكْتب للمُسافر ما كَانَ يَعْملُ في الإقامة، رقم (٢٩٩٦).

الوُصولِ إليها، فلهَذَا نقولُ: لَا حَرَجَ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَجْمَعَ بِينَ المَغْرِبِ والعشاءِ من حِينِ أَنْ يَصِلَ إِلَى مُزْدلفة، ولو لم يَدْخُلْ وقتُ العشاءِ.

### —<del>~~</del>

(١٧٧٤) السُّؤَالُ: إذا شَقَّ الحَمْلُ عَلَى امْرأةٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لها أَن تَجْمَعَ بينَ المَغْرِبِ والعشاء، عِلَمَّا بأنَّ في بِلادِها يَكُونُ العشاءُ عَلَى الساعةِ الحاديةَ عَشْرةَ، والفجرُ عَلَى الساعةِ الثالثةِ؟

الجواب: يَجُوزُ الجَمْعُ بِينَ المَغْرِبِ والعشاءِ، وبِينَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، في كُلِّ حالٍ يَكُونُ فيها مَشَقَّةٌ عَلَى الإِنْسَانِ، ودَلِيلُه ما أَخْرَجَهُ مُسلِمٌ في صَحيحِهِ: عن عبدِ اللهِ ابنِ عَبَّاسٍ رَعَالِيَهُ عَنْهُا قالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَعْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِاللَّهِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَرَادَ بِاللَّهِ يَنْ فَعْرِجَ أُمَّتَهُ» (أ). فدل هذا عَلَى أَنَّ كلَّ ما فيه حَرَجٌ يَجُوزُ فيهِ الجمعُ بينَ الظُّهْرِ والْعَصْرِ، وبينَ المَعْرِب والعِشاءِ.

(١٧٢٥) السُّوَّالُ: هَلْ لقَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ مُدَّةٌ مُحَدَّدةٌ؟

الجَوَاب: لَيْسَ لها مُدَّةٌ مُحَدَّدةٌ، فها دُمْتَ مُسافرًا مُفارِقًا لوَطَنِكَ فإنَّ رُخَصَ السَّفَرِ ثَابِتةٌ لكَ؛ وذلك لِأَنَّهُ لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه حَدَّدَ مَسافةً مُعَيَّنةً وقال للناسِ: مَن أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ أكثرَ من هَذَا فعليه أَنْ يُتِمَّ، بل إِنَّ ظَاهِرَ الشُّنَّةِ خِلافُ ذلك؛ فَقَدْ أَقامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الوَداعِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر، رقم (٧٠٥).

عَشَرةَ أَيامٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (١)، وأقامَ فِي تَبُوكَ عِشرينَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (٢)، وأقامَ عَامَ الفتحِ تسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (٢)، فلمَّا كَانَ يَقْصُرُ مَعَ هَذِهِ المُدَدِ المُختلفةِ عُلمَ أَنه لَا حَدَّ لذلك، فها دامَ الإِنسَانُ لم يَتَّخِذْ هَذَا البَلَدَ مُقامًا له أو وَطَنَّا له، فَهُو مسافرٌ، يَتَرَخَّصُ برُخصِ السَّفَرِ حَتَّى يعودَ إلى بَلَدِه. حَتَّى الحُجَّاجُ والعُمَّارُ وزَائِرُو المَدينَةِ.

ومَنِ ادَّعَى أَنَّ هُنَاكَ مُدَّةً مُعَيَّنةً فَلْيَأْتِ بِالدَّلِيلِ، وإذا أَتَى بِالدَّلِيلِ وَجَبَ عَلَى ك كلِّ مَن عَلِمَ بِهِ أَنْ يَأْخُذَ بِالدَّلِيلِ.

والْسافِرُ يُصَلِّي جميعَ النَّوَافِلِ؛ كالتهجُّدِ والوِترِ وسُنَّةِ الفَجْرِ وسُنَّةِ الضُّحَى وَتَحِيَّةِ المُسْجِدِ، فكُلَّ النَّوَافِلِ يُصَلِّيها الْسافِرُ إِلَّا ثلاثًا: راتبةَ الظُّهْرِ وراتبةَ المَغْرِبِ وراتبةَ المَغْرِبِ وراتبةَ الطَّهْرِ وراتبةَ المَغْرِبِ وراتبةَ العِشاءِ، فالسُّنةُ ورَدَتْ بعَدَمِ فِعْلِها، والباقي يُصَلَّى.

وَأَمَّا قُولُ بِعضِ الجَهَّالِ: من السُّنَّةِ للمُسافِرِ تَرْكُ السُّنَّةِ، فهذا غَلَطٌ، فمَن قَالَ هذا؟! إِنَّ المُسافِرَ يَتَطَوَّعُ بها شاءَ من الصلواتِ؛ نَفْلٍ مُطلَقٍ أو مُقَيَّدٍ مُؤَكَّدٍ أو غَيْرِ مُؤَكَّدٍ، يُصَلِّيه كُلَّه إِلَّا ثلاثًا: راتبةَ الظُّهْرِ، وراتبةَ المَغْرِبِ، ورَاتِبةَ العِشاءِ، والباقي كُلُّه مَشروعٌ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: أبواب تقصير الصَّلاة، باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر، رقم (۱۰۸۱)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٩٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع أبواب الصَّلاة، باب إذا أقام بأرض العدو يقصر، رقم (١٢٣٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مُقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، رقم (٢٩٨).

(١٧٢٦) السُّؤَالُ: أُعلِنَ لرحلةِ السَّفَرِ بالطائرةِ، وقد حَانَ وقتُ الصَّلاةِ، فَهَلْ لي أن أَقْصُرَ الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: إذا كنتَ فِي بَلَدِكَ فإنَّه لَا يَجوزُ لكَ أن تَقْصُرَ الصَّلاةَ حتَّى تُغادِرَ، ولكن يَجوزُ لكَ ألْ تَتَيَسَّرَ لك الصَّلاةُ الأُخْرَى فِي وَقْتِها، مثل أَنْ تَكُونَ الرحلةُ فِي آخِرِ وقتِ الظُّهْرِ وتَخْشَى أَلَّا يَتَيَسَّرَ لك أن تُصَلِّيَ العَصْرَ؛ لأنَّ المَسافة بَعيدةٌ؛ فلا حَرَجَ عليك فِي هَذِهِ الحالِ أنْ تُصَلِّيَ العَصْرَ مَعَ الظُّهْرِ، ولكن بِدُونِ قَصْرٍ، فتُصلِّ بَعيدةٌ؛ فلا حَرَجَ عليك فِي هَذِهِ الحالِ أنْ تُصَلِّيَ العَصْرَ مَعَ الظُّهْرِ، ولكن بِدُونِ قَصْرٍ، فتُصلِّ فَتُصلِّيها أربعًا، أَمَّا إذا غادرتَ البلدَ، مثل أَنْ يَكُونَ المطارُ خارجَ البلدِ، فلا بأسَ أن تَقْصُرَ ولو كنتَ فِي المَطارِ.

### 

(۱۷۲۷) السُّؤَالُ: أنا رَجُلٌ منْ قَريةٍ تَبْعُدُ عن مَكَّةَ مَسافةَ قَصْرٍ، وعَمَلِي في مَكَّة، وأَكْثَرُ سُكنايَ جها، فَهَلْ إذا ذَهَبْتُ إلى قَرْيَتِي مرةً أو مرتينِ في السَّنةِ، وجلستُ فيها يومًا أو يومينِ، هَلْ يَجُوزُ أن أَعْتَبِرَ نفسي مُسافِرًا، وهلْ يَجُوزُ لي ما يَجُوزُ للمُسافِرِ؟

الجوابُ: إذا انتقلتَ منْ بَلَدِكَ الأولِ واستوطنتَ بَلَدًا ثانيًا، صِرْتَ مِنْ أَهْلِ البَلَدِ الثاني، فإذا ذَهَبْتَ إلى بَلَدِكَ الأَوَّلِ لزِيارةٍ أو تجارةٍ أو غيرِ ذَلِكَ صِرْتَ مُسافِرًا، وتَرَخَّصْتَ برُخَصِ السَّفَرِ، ودليلُ ذلكَ فِعْلُ النبيِّ ﷺ فإنهُ اعْتَبَرَ نفسَهُ في مَكَّة مُسافرًا يَقْصُرُ، ويُفْطِرُ، معَ أنه تَزَوَّجَ بِمَكَّةَ، وأتاهُ أَوْلادٌ بها، ومعَ ذلكَ لم يَعْتَبِرْها وطنًا؛ لأنهُ هَاجَرَ عَنها، حتى إنَّ الرسولَ ﷺ قَدِمَ مَكَّةً في فتحِ مَكَّةً في رمضانَ، ومعَ ذلكَ كانَ يُصَلِّي ركعتينِ، ويقولُ لأهلِ مَكَّةً: «أَيَّوُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(١)، وكانَ في ذَلِكَ ذلكَ كانَ يُصَلِّي ركعتينِ، ويقولُ لأهلِ مَكَّةً: «أَيَّوُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(١)، وكانَ في ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟ رقم (١٢٢٩).

الشهرِ مُفْطِرًا، فالرسولُ عَلَيْ أَفْطَرَ فِي مَكَّةَ فِي رَمَضانَ؛ لأنهُ مُسافِرٌ.

(۱۷۲۸) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ صلاةِ المَريضِ معَ وُجودِ قَسْطَرةٍ بَوْلِيَّةٍ، معَ العِلْمِ بأنَّ البولَ يَخْرُجُ عن طريقِ هَذِهِ القَسْطرةِ من دَاخلِ عُنْقِ المَثانةِ البَوليَّةِ، أي: عندَ نُقْطةِ تَحَكُّمِ البولِ لَدَى الإِنْسَانِ إِلَى الخارجِ فِي دَقيقةٍ أو دقيقتينِ عَلَى الأكثرِ، وهَذَا الحُرُوجُ مُستمِرٌ فِي كُلِّ الأوقاتِ، ومن ضِمْنِها وَقْتُ الصَّلاةِ، أي أَنَّ هَذِهِ القَسْطرةَ تكونُ دائمةً فِي مَجْرَى البولِ مُستمِرَّةً، وغيرُ مُمْكِنِ للمَريضِ التَّحكُّمُ فيها؟

الجواب: الوَاقِعُ أَنَّ هَذَا السُّؤالَ فيه كَلِماتٌ لَا يَفْهَمُها أَكثرُ النَّاسِ؛ نحو القَسْطرةِ وعُنُقِ المَثانةِ. والقَضِيَّةُ وما فيها أَنَّ المَرِيضَ قَدْ يَحْتاجُ إِلَى استخراجِ بَوْلِهِ، فيُدْخِلُ أُنبوبةً تَصِلُ إِلَى فَمِ المَثانةِ، الَّتِي هِيَ مُجْتَمَعُ البَوْلِ، فيَخْرُجُ البولُ حِينَئذِ بِدُونِ إِرادةٍ من المَريضِ.

نَقُولُ فِي الجوابِ عَن هَذَا: إِنَّهُ إذا وُجِدَ فِي المَريضِ مثلُ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّه ما خَرَجَ أَثْناءَ الصَّلاةِ، فَيَتَطَهَّرُ ويَغْسِلُ ما أَصابَهُ ويُصَلِّي، ولا حَرَجَ عليه، ولكنَّه لَا يَتُوضَأُ للصلاةِ إلا بعدَ دُخولِ الوقتِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ دَمَ المُستحاضةِ، وسَلَسَ البَولِ، وهَذَا لَا تكونُ الطهارةُ فيه إلا بعدَ دُخولِ وقتِه.

ولا فَرْقَ بينَ أن تكونَ هَذِهِ العمليةُ لاستخراجِ البولِ أو لاستخراجِ الغائطِ، فالحُكْمُ فيهما سَواءٌ.



(١٧٢٩) السُّوَّالُ: هَلْ للمَرِيضِ أَنْ يَقْصُرَ ويَجْمَعَ الصَّلاةَ، أَم أَنه يَجْمَعُ الصَّلاةَ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَقْصُرَ هَا؟

الجوابُ: إذا كانَ المَرِيضُ في بَلَدٍ غيرِ بَلَدِهِ، كأنْ يَكُونَ في مُسْتَشْفَى في غيرِ بَلَدِهِ، فإنهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إنِ احتاجَ إلى بَلَدِهِ، فإنهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إنِ احتاجَ إلى الجَمْع، وإلا فإنهُ يُصَلِّي كلَّ صَلاةٍ في وَقتِهَا.

(١٧٣٠) السُّوَّالُ: امرأةٌ سَافَرَتْ إلى مَكَّةَ، وعنْدَمَا عادَتْ إلى المِنْطقَةِ التي تُقِيمُ فيهَا، دخَلَ وقتُ صلاةِ الظُّهْرِ، فصَلَّتْ صلاةَ الظُّهْرِ قَصْرًا، فها حُكْمُ ذلِكَ؟

الجواب: إذا وَصَلَ الإِنْسَانُ إلى بَلَدِهِ فَقَدِ انتَهَتْ رُخْصَةُ السَّفَرِ فلا يَقْصُرُ، فلو دَخَلَ الوقتُ وهو في السَّفَرِ ثم وصَلَ إلى البَلدِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ لَا يَقْصُرُ؛ لأن وقتَ الرُّخْصَةِ انتَهى، والعَكْسُ بالعَكْسِ. أي: لو دَخَلَ عليكَ وَقْتُ صَلاةِ الظُّهْرِ وأنتَ في بَلَدِكَ، ثم سَافَرْتَ، ولم تُصَلِّ إلا خَارِجَ البَلَدِ، فإِنَّكَ تُصَلِّي رَكْعَتينِ قَصْرًا؛ لأنَّ العِبْرَةَ بفِعْلِ الصَّلاةِ.

فإذا دَخَلَ الوَقْتُ وأنتَ في السَّفَرِ ولم تَصِلْ إلى البلَدِ، ثم وَصَلْتَ، فَصَلِّ أَربَعًا، وإن دَخَلَ الوقتُ وأنتَ في البَلَدِ، ثم سَافَرْتَ، فَصَلِّ ركعَتَيْنِ؛ اعتبارًا بفِعْلِ الصَّلاةِ. كما أنَّك في لُبْسِ الجَوارِبِ لو أنَّك لَبِسْتَهَا في الحَضَرِ، ثم مَسَحْتَ عليهَا، ثم سَافَرْتَ، فإنَّك تُتِمُّ مَسْحَ مُسافِرٍ، والعَكْسُ بالعَكْسِ، لو مَسَحْتَ عليها وأنتَ في السَّفَرِ، ثم وَصَلْتَ إلى بلَدِكَ، وقد انتهى اليومُ والليلةُ، فَإِنَّهُ لَا مَسْحَ؛ لأن مُدَّةَ المسحِ انتَهَى.

أما التي صَلَّتْ ركْعَتينِ حينَ وصَلَتْ إلى بَلَدِهَا، فإن عليهَا الآن أن تُعِيدَ الصَّلاةَ أَرْبَعَ ركعاتٍ؛ لأنَّ ذِمَّتَها ما زَالَتْ مَشغولَةً بَهَا.

(۱۷۳۱) السُّوَّالُ: أَناسٌ يَعْمَلُونَ عَلَى البَواخِرِ، وهُمْ دائيًا في سَفَرٍ، فمَتَى يَقْصُرُونَ ومتى يُتِمُّونَ؟

الجواب: هَذَا العامِلُ يَقْصُرُ الصَّلاةَ إلا إذا كانَ سَاكِنًا في البَاخِرَةِ، أي: أنَّ أَهْلَهُ كُلَّهُم في البَاخِرَةِ، فهذا لَا يَقْصُرُ.

أما إذا كانَ له بَيْتُ في البَلَدِ، وأَهْلُهُ يَسكُنُونَ هناكَ، وهو يَتَرَدَّدُ عَلَى الباخِرَةِ، فهَذَا كغيرِهِ من المُسافِرِينَ، أي: أنَّه يَقْصُرُ الصَّلاةَ إذا كَانَ في الباخِرَةِ، ويُتِمُّ إذا رجَعَ إلى بيتِهِ.

(۱۷۳۲) السُّؤَالُ: رَجُلٌ نَسِيَ صَلَاةً رُباعيَّةً فِي الحَضَرِ، وفي السَّفَرِ تَذَكَّرَها، فَهَلْ يَقْصُرُها أو يُتِمُّها، والعَكْسُ إذا كانَ نَسِيَها فِي السَّفَرِ وذَكَرَها فِي الحَضَرِ؟

الجَوَاب: إذا نَسِيَ صَلَاةً فِي الحَضِرِ وذَكَرَها وهو مُسافِرٌ فإنَّه يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوَدِّيها كها وَجَبَتْ، وإذا يُصَلِّيها أَرْبَعًا؛ وذلك لأنَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ كذلك، فَيَجِبُ أَنْ يُؤَدِّيها كها وَجَبَتْ، وإذا نَسِيَ صَلَاةً فِي السَّفَرِ وذَكَرَها فِي الحَضَرِ فإنَّه يُصَلِّيها رَكْعَتَيْنِ فقطْ؛ لأنها وَجَبَتْ عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ فقطْ؛ لأنها وَجَبَتْ عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ، فصارَ المَشْروعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يُصَلِّيها كها وَجَبَتْ.

وقد ذَكَرَ أهلُ العِلْمِ قَاعدةً فِي هَذِهِ المسألةِ، وهي قَوْلُم: القَضَاءُ يَحْكِي الأَداءَ. يعني يُشابِهُه ويُماثِلُه.

ويَدُلُّ لذلك قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١). ووَجْهُ الدلالةِ قولُه: «فَلْيُصَلِّهَا»، أي: هَذِهِ الصَّلاةَ بعينِها ووَصْفِها.

(١٧٣٣) السُّؤَالُ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُسافرةً وقَصَرْتُ الصَّلاةَ الرُّباعِيَّة؛ وذلك أني جَلَسْتُ عندَ قِيامِ الإمامِ للركعةِ الثالثةِ وقَرَأْتُ التَّشَهُّدَ وسَلَّمَتُ قبلَ أَنْ يُكمِلَ الإمامُ؟

الجواب: الوَاجِبُ عَلَى هَذِهِ السَّائِلةِ أَنْ تُعِيدَ صلاةَ الظُّهْرِ أَربعًا؛ لأن المُسافِرَ إذا صلَّى خلف إمام مُتِمِّ وَجَبَ عَلَيْهِ الإتمامُ، سواءٌ أدركَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلهِا أَمْ مِن آخِرِها، فعلى هَذِهِ السَّائِلةِ أَنْ تُعِيدَ صلاةَ الظهرِ الآنَ؛ لأنها بَاقِيةٌ في ذِمَّتِها، وتُعيدُها أربعةً. فالقاعدةُ: إذا صلَّى المُسافِرُ خَلْفَ مَن يُتِمُّ لَزِمَه الإتمامُ، سواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوَّلها أو مِن آخِرِها.

(١٧٣٤) السُّوَالُ: ما حُكْمُ مَن يُؤَخِّرُ صَلاةَ الظُّهْرِ بالنِّسبةِ للطالباتِ إلى الساعةِ الثانيةِ والنصفِ؛ لأن الدوامَ يَنتَهِي في الساعةِ الواحدةِ والنصفِ؛

الجواب: لَا حَرَجَ في ذلك، فيَجوزُ تَأْخِيرُ صلاةِ الظهرِ إلى الساعةِ الثانيةِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

والنصفِ وإلى الساعةِ الثالثةِ؛ لأن وَقْتَ العصرِ في مَكَّةَ في الرابعةِ إلا رُبُعًا؛ إذ إنَّ وَقْتَ العصرِ.

(١٧٣٥) السُّؤَالُ: هَلْ للمَريضِ أَنْ يَجْمَعَ ويَقْصُرَ الصَّلاةَ، أَم أَنه يَجْمَعُ الصَّلاةَ فَقَطْ دونَ أَنْ يَقْصُرَهَا؟

الجواب: أَمَّا إذا كانَ المَرِيضُ في بَلَدٍ غيرِ بلَدِهِ، مِثْل أَنْ يَكُونَ في مُستَشْفَى في غيرِ بلَدِهِ، مِثْل أَنْ يَكُونَ في مُستَشْفَى في غيرِ بَلَدِهِ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ بِدُونِ قَصْرٍ إن احتاجَ إلى الجَمْع، وإلَّا فَإِنَّهُ يُصَلِّي كلَّ صَلاةٍ في وَقْتِهَا.

### -699-

( ١٧٣٦) السُّؤَالُ: أنا رَجُلٌ أُعَانِي مِنْ كَثرةِ الغازاتِ واحْتِبَاسِها، فهلْ لي أَنْ أُصَلِّيَ وأنا عَلَى هَذَا الحالِ؟

الجواب: ماذا تَفْعَلُ؟! صَلِّ عَلَى هَذَا الحالِ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إلا وُسْعَها، فاتَّقُوا اللهَ ما اسْتَطَعْتُمْ.

(۱۷۳۷) السُّؤَالُ: إذا صَلَّى مُسافرٌ إمامًا بقَوْمٍ مُتِمِّينَ، وسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَاةٍ رُباعيَّةٍ، فَهَلْ يَتقدَّمُ أَحَدُ المَاْمومِينَ لِيُكْمِلَ الصَّلاةَ بهم، أم كَيْفَ يكونُ الأَمْرُ؟

الْجَوَابِ: هَذِهِ المسألةُ صُورَتُها: أَنْ يَتقدَّمَ إمامٌ مُسافِرٌ يُصَلِّي بقومٍ مُقِيمِينَ،

فَنَقُولُ لِلمُسافِرِ: صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وإذا سَلَّمَ قامَ الَّذِينَ وَراءَه وأَمَّتُوا لأنفسِهم. ودَلِيلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم فِي عامِ الفَتْحِ كَانَ يُصَلِّي بأَهْلِ مَكَّةَ ويقولُ: «يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»(١)، وهو يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فَقَطْ.

وهذا الحَدِيثُ صَحِيحٌ، ولا عِبرةَ بمن طَعَنَ فيه؛ لأنَّه كثيرًا من الأثمَّة صَحَّحه. ولا يَنْبَغِي أَنْ يَتقدَّمَ وَاحِدٌ فيُتِمَّ بهم، بل كلُّ إِنْسَانٍ يُتِمُّ بنفسِه.

(١٧٣٨) السُّؤَالُ: صَلَّيْتُ صَلَاةَ الظُّهْرِ وأنا مُسافِرٌ مَعَ إمامٍ مُقِيمٍ، وأَدْرَكْتُه فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأَخِيرتينِ مِنَ الصَّلاةِ، فَهَلْ أُتِمُّهَا أربعًا، أم أَقصُرُ لأنني مُسافِرٌ؟

الجواب: إذا قَصَرَ فلْيُعِدْ صلاتَه أربعًا، والدَّلِيلُ: لَمَّا دَخَلْتَ مَعَ الإمامِ ارْتَبَطَتْ صَلاتُك به، حتَّى إنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قال: «إِذَا صَلَّى قَاعِدًا، فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ» (٢)، فانْظُر الارتباط. وسُتْرَةُ الإمامِ سُتْرَةٌ لَن خَلْفَه، فإذا قَامَ الإمامُ مِنَ التَّشَهُّدِ الأوَّلِ نَاسِيًا وَجَبَ عَلَى المَّامُومِينَ أَنْ يَقُومُوا، وإذا دَخَلْتَ مَعَ الإمامِ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ فِي الظُّهْرِ مَثَلًا، وَجَبَ على المَّمُومِينَ أَنْ يَقُومُوا، وإذا دَخَلْتَ مَعَ الإمامِ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ فِي الظَّهْرِ مَثَلًا، وَجَبَ عليك أن تَجُلِسَ فِي الرَّكعةِ الأُولى بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، واللَّ مَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَّدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا تَتَشَهَدَ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ بالنَّسْبَةِ لك، وألَّا والمَامِ بصلاةِ الإمام.

وعلى هذا، فإذا ائتَمَّ مُسافِرٌ بمُقيمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الإتمامُ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب تفريع صلاة السفر، باب متى يُتِم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إيجاب التكبير، وافتتاح الصَّلاة، رقم (٧٣٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، رقم (٤١٧).

أُوَّلِهَا، أَم أَثْناءَها، قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّوُا» (أ). فَهَذَا الرجُلُ دَخَلَ مَعَ الإمامِ، وأَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ، فالواجبُ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ.

وسُئِلَ عبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهَا: كَيْفَ أُصَلِّى إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ؟ فَقَالَ: «رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِم ﷺ (٢).

وأنا أَعْلَمُ أَن فِي هَذِهِ المسألةِ خِلافًا بِينَ العُلَمَاءِ، ولكن: ﴿فَإِن نَنَزَعُنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَٱلْمَرْخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

وقد ذَكَرْنا الآن أَنَّ صَلَاةَ المَأْمومِ مُرْتَبِطةٌ بصَلاةِ الإِمامِ، فَإِذَا كَانَ لنا إِمامٌ يُصَلِّي قَاعِدًا، ونحن قادرونَ عَلَى القيامِ، فصَلَّى بنا الظُّهْرَ قاعدًا فإننا نُصَلِّي قُعودًا، فَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْ ذَاتَ يَوْمٍ بأصحابِه وهو شَاكٍ، فصلى قاعدًا، فصَلَّوْا قِيَامًا؛ لأنَّهم أصِحَّاءُ، فأشارَ إليهم أنِ اجْلِسوا، ثمَّ بَيَّنَ أن الإِمامَ إذا صَلَّى قائبًا، فصَلُّوا قيامًا، وإذا صَلَّى قائبًا، فصَلُّوا قيامًا، وإذا صَلَّى قائبًا، فصَلُّوا قيامًا، وإذا صَلَّى قَاعدًا فصَلُّوا قيامًا،



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصَّلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (۲۳۲)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (۲۰۲).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إنها جُعل الإمام ليُؤْتم به، رقم (٦٨٨)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

(١٧٣٩) السُّؤَالُ: هَل ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ آخِرَ صَلاةٍ صَلَّاها كان جالِسًا وَالصَّحابةُ مِن خَلفِه قِيامٌ؟

الجَوابُ: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ اللهِ أَنَّه صَلَّى ذاتَ يومٍ جالِسًا وصَلى أَصحابُه خَلفَه قِيامًا، فَأَشارَ إِليهِم أَنِ اجلِسوا، فَلَمَّا انتهى مِنَ الصَّلاةِ أَخبَرَهم أَنَّه إِنَّما جُعِلَ الإِمامُ ليُوتَمَّ بِه، وَذَكرَ أَشياءَ إِلى أَنْ قالَ: «وَإِذا صَلَّى قاعِدًا فَصَلُّوا قُعودًا أَجَمعونَ» (أَ فَإِذا كَانَ إِمامُكُ مَريضًا يُصَلِّي جالِسًا فَصَلِّي مَعهُ جالِسًا.

وَثَبِتَ عَنهُ عَلَيْهِ أَنّه خَرَجَ فِي مَرضِهِ والنّاسُ يُصَلُّون وإِمامُهم أَبو بَكرٍ رَضَالِكُ عَنهُ، فَجَلسَ إِلى يَسارِ أَبِي بَكرٍ، وَأَبو بكرٍ عن يَمينِه، وَجَعلَ عَلَيْهِ يُصَلِّي إِمامًا بَأَبِي بَكرٍ والنّاسُ يُصَلُّون بِأَبِي بَكرٍ يَقتَدونَ بِهِ؛ لِأَنَّ صَوتَه عَلَيْهِ كَانَ ضَعيفًا، فكانَ أَبو بَكرٍ يُبَلّغُ الْمُصَلينَ التّكبيرَ، ولكِنَّ الْمُصَلينَ بَقوا على قِيامِهِم وَلم يَجلِسوا().

وَقَالَ الإِمَامُ أَحَدُ رَحَمُهُ اللَّهُ: والجَمعُ بَينَهُ وبين قَولِه: «إِذَا صَلَّى جَالِسًا» هو أَنَّه إِذَا ابتَداً بِهمُ الصَّلاةَ جَالِسًا صَلَّوا جُلُوسًا، وإِنْ ابتَداً بِهم قائِمًا ثُمَّ اعتلَّ فجَلسَ فيصلون قِيامًا، وهَذِه هي الصُّورةُ الأَخيرةُ حينَ جاءَ والنَّاسُ يُصلُّونَ قِيامًا بِأَبِي بَكرٍ فَأُقَرَّهم على قِيامِهِم.

ومَنِ ادَّعى أنَّ هذا ناسِخٌ للأوَّلِ، وَأَنَّ مَن قَدرَ على القِيامِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قائِمًا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، رقم (٤١١)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَلَيَّهَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم (٦٦٤)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، رقم (٤١٨)، من حديث عائشة رَضَّاللَّهُ عَنْهَا.

ولو كانَ إِمامُه قاعِدًا فقولُه غَيرُ صَحيحٍ؛ لِأَنَّ مِن شَرطِ النَّسخِ أَنْ يَتعَذَّرَ الجَمعُ، فَإِذا أَمكنَ الجَمعُ فلا نَسخَ.

(۱۷٤٠) السُّؤَالُ: كم يَوْمًا يَجْمَعُ اللَّسافِرُ الصَّلاةَ إذا هُوَ سَافَرَ من بَلْدتِهِ الَّتي يُقِيمُ فِيها إِلَى بَلْدَةٍ أُخْرَى له فيها بَيْتٌ، لكنَّه لَا يُقِيمُ فيه؟

الجواب: المُسافِرُ مُسافِرٌ من حِينِ أَنْ يَخْرُجَ من بَلَدِه إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إليه، ولكنّه إذا نَزَلَ فِي بَلَدٍ تُقامُ فيها الجَهَاعةُ، فإنّ الواجبَ عَلَيْهِ حُضُورُ الجهاعة، وإذا حَضَرَ الجهاعة والإمامُ يُتِمُّ الصَّلاةَ، فإنّه لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ صلاتَه تَبَعًا للإمام، أمّّا لو فَاتَتْهُ الصَّلاةُ أو كَانَ فِي بَلَدٍ ليسَ فِيهِ مَساجِدُ أو نَزَلَ فِي بُقعةٍ منَ البَرِّ، فإنّه يَقْصُرُ الصَّلاة، وأمّّا الجمعُ فالأفضلُ عَدَمُ الجمع، وإنْ جَمعَ فلا بأسَ.

(١٧٤١) السُّؤَالُ: في يومِ العيدِ وَصَلْنَا مَكَّةَ من مِنَّى مُتَأَخِّرِينَ، وصَلَّيْنا الظهرَ ركعتينِ قَصْرًا، فهلْ هَذَا الفعلُ صحيحٌ؟

الجوابُ: صَحِيحٌ، كلُّ الحُجَّاجِ الذينَ من غيرِ أهلِ مَكَّةَ يَقْصُرونَ حتى يَرْجِعوا إلى بِلادِهم.

(١٧٤٢) السُّؤَالُ: دَخَلْتُ مَعَ الإِمَامِ فِي صَلَاةِ العَصْرِ وأَنَا مُسَافِرٌ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الثَّالِثَةَ والرَّابِعَةَ ثُمَّ سَلَّمْتُ مَعَهُ لاَنَّنِي مُسَافِرٌ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ لَا؟

الجوابُ: لَا يَجوزُ، فَإِذَا دَخَلْتَ مَعَ الإِمَامِ الَّذِي يُتِمُّ الصَّلَاةَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَدْخُلْ مَعَهُ وأَدْرَكْتَ التَّشهدَ الأخير، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْكَ أَنْ تُتِمَّ الصَّلَاةَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «فَهَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَوُهُ»، وَفِي روايَةٍ: الصَّلَاةَ؛ لأَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ قَالَ: «فَهَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَعَوُهُ»، وسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ «فَاقْضُوا» (٢)، فَإِذَا كنتَ مَعَ الإِمَامِ الَّذِي يُصَلِّي أَربعًا فتُصلي أربعًا، وسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ وَفَقَ السَّنَةُ اللهُ عَلَى السَّنَّةُ اللهُ الرَّجُل يُصلِّي ركعتَيْن ومَعَ الإِمَامِ أربعًا؟ قَالَ «تلك هِيَ السُّنَةُ اللهُ وَطَيْلَاكُمُ مَا بالُ الرَّجُل يُصلِّي ركعتَيْن ومَعَ الإِمَامِ أَربعًا؟ قَالَ «تلك هِيَ السُّنَةُ اللهُ وَاللهُ مَا أَلْ اللهُ اللهُ عَلَى السُّنَةُ اللهُ السَّنَةُ اللهُ السَّنَةُ اللهُ السَّنَةُ اللهُ السَّنَةُ اللهُ السَّنَةُ اللهُ عَلَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإِنَّ قَوْلَه هَذَا يُعْتَبَرُ وَمَعَ السُّنَةُ اللهُ عَلَاهُ عَلَاهُ مَنْ السُّنَةِ ، أَوْ هَذِهِ السُّنَةُ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإِنَّ قَوْلَه هَذَا يُعْتَبَرُ ومَعَ الْحُمَامِ أَوْمَا حُكُمًا اللهُ الرَّا اللهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

وعكسُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، لَوْ أَنَّ مُقِيهًا صَلَّى خَلْفَ مُسافِرٍ، فَالْسافِرُ يُصَلِّى ركعتين، وَالْمَقِيمُ عَكِيْهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُه المسافرُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا، هَذَا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، لأَنَّ النَّبِيَّ وَالْمَقِيمُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُه المسافرُ أَنْ يُتِمَّ أربعًا، هَذَا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ لَمَّا صَلَّى بأهلِ مَكَّةَ عَامَ الفتحِ كَانَ يُصَلِّي ركعتين ويقولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ، أَيْتُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٥).

وقد بَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَكَّةَ عَامَ الفَتْحِ تسعةَ عَشَرَ يومًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فَيُصَلِّي رَكُعَتَيْنِ، ومَعَ ذَلِكَ كَانَ مُفطِرًا، وَقَدْ فَتَحَ مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فِي التَّاسِعَ عَشَرَ أَوْ فِي العِشْرِينَ، فَبَقِيَ عَشَرةَ أَيَامٍ من رَمَضَانَ وَهِيَ العَشْرُ الأخيرةُ مُفْطِرًا، ومَعَ ذَلِكَ العِشْرِينَ، فَبَقِيَ عَشَرةَ أَيَامٍ من رَمَضَانَ وَهِيَ العَشْرُ الأخيرةُ مُفْطِرًا، ومَعَ ذَلِكَ لَمْ يَصُمْ، مَعَ أَنَّ الَّذِينَ يَأْتُونَ العُمْرةَ فِي رَمَضَانَ يُكلِّفُونَ أَنفسَهم ويَشُقُّونَ عَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (١٢/ ١٩٢ رقم ٧٢٥٠)، والنسائي (١١٤/٢) رقم ٨٦١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

<sup>(</sup>٤) المجموع للنووي (٤ / ١٤٧)، المغني لابن قدامة (١ / ٤١-٤١).

<sup>(</sup>٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ١٣٥ رقم ١٧٠٥).

أَنفسِهِم فَلَا يُفْطِرُون مَعَ تَعَبِهِم فِي أَداءِ النَّسُكِ، فَهَلْ هَؤُلَاءِ المُعْتمرُون أَتْقَى من رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فَإِذَا قَدِمْتَ مُعْتَمِرًا إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ فَالأَفْضَلُ الفِطْرُ مَا دامَ أَيْسَرَ لكَ، هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ، فعليكَ باتِّباعِها، وَلَا تَّتَبع الهَوَى، فمَنِ اتَّبعَ الهَوَى هَوَى.

ويَحْسُنُ مِنَ الإِمَامِ إِذَا تَقدَّمَ لِيُصَلِّيَ ركعتينِ بجَهَاعَةٍ يُصَلُّون أربعًا أَنْ يَقُولَ لهم: أَتِمُّوا فإنِّي مُسافِرٌ، حَتَّى إِذَا سَلَّمَ قَامُوا وأَتَمُّوا، حَتَّى لَا يَظُنُّوا أَنَّهُ سَهَا فِي صلاتِه (١).

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هَلْ مِنَ الأفضلِ فِي مثلِ هَذِهِ الحَال أَنْ يَتقدَّمَ الإِمَامُ الْسافِرُ فَيُصَلِّي، أَوِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّيَ الإِمَامُ الرَّاتبُ؟

فالجَوَابُ: لعلَّ مِنَ الأفضلِ أَنْ يَتقدَّمَ الإِمَامُ الْمَسافِرُ فَيُصَلِّي حَتَّى يَعْرِفَ النَّاسُ السُّنَةَ بالفِعْلِ؛ لأَنَّ مَعْرِفةَ السُّنَةِ بالفعلِ أَقْوَى من مَعرفتِها بالقَوْلِ؛ فَالفِعْلُ يَرْسَخُ بالنَّفْسِ فتَجِدُ النَّاسَ يَتحدَّثون فِي السَّنَةِ الفُلانيَّة جَاءَنا فُلانٌ مُسافرًا فصَلَّى بِنَا رَكْعتينِ وأَثْمُمْنَا بعدَه، وَلَوْ عَلَّمْتَ النَّاسَ بالقَوْلِ كُلَّ أسبوعٍ مَرَّةً نَسُوا، فَالفِعْلُ لَا يُنْسَى، لَكِنْ إِن خَشِيتَ من فِتْنةٍ عَارمةٍ وإِن فَعَلْتَ ذَلِكَ ثَارُوا عليكَ فَلا تَفْعَلْ.

### -69C

(١٧٤٣) السُّؤَالُ: أَتَيْتُ إلى مكةَ مِنْ أُولِ الشهرِ، وسَأَبْقَى -بإذنِ اللهِ- إلى آخِرِ الشهرِ، هَلْ أَنا فِي حُكْمِ الْمُسافِرِ، وما الَّذِي يَسْقُطُ عَنِّي؟

الجواب: أنتَ في حُكْمِ المُسافِرِ عَلَى القولِ الراجِح، لكِنْ يَجِبُ عليكَ حُضورُ

<sup>(</sup>١) خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام، لفيصل النجدي (٢١٧)، والمحلي لابن حزم (٥/ ١٨).

الجَهَاعة؛ لأنَّكَ في بَلَدِ تُقَامُ فيه الجَهَاعةُ، وإذا وَجَبَ عليكَ حُضورُ الجَهَاعةِ لَزِمَكَ الإَكَهَالُ، لكِنْ لو قُدِّرَ أَنَّكَ فاتَتْكَ الصَّلاةُ فلا بَأْسَ أَنْ تُصَلِّيَ قَصْرًا عَلَى القولِ الراجحِ؛ لأنَّه لم يَرِدْ عَنِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم تَحْدِيدُ المُدَّةِ التي يَنْقَطِعُ بها حُكْمُ السَّفَرِ، والمسألةُ مسألةٌ اجتهادِيَّةٌ.

(١٧٤٤) السُّؤَالُ: مُسافِرٌ صَلَّى مع إمامٍ مُقيمٍ في صَلاةٍ رُباعِيَّةٍ، فعِندَما قامَ الإمامُ للرَّكعةِ الثالِثةِ أكمَلَ المُسافِرُ تَشَهُّدَهُ وسَلَّمَ وتَرَكَ الإمامَ، فهل صَلاتُه صَحىحةٌ؟

الجَوابُ: إذا صَلَّى الْسافِرُ مع إمامٍ مُتِمَّ وَجبَ عليه الإَمّامُ، سَواءٌ أدرَكَ الإمامَ مِن أَوَّلِ الصَّلاةِ أو في أثناءِ الصَّلاةِ، بل لو لم يُدرِكْ إلا التَّشَهُّدَ الأخيرَ وَجبَ عليه أَنْ يُتِمَّ، فلو جاءَ المُسافِرُ وصَلَّى خَلفَ إمامٍ يُتِمُّ وأدرَكَه في التَّشَهُّدِ الأخيرِ وجَبَ عليه أَنْ يُقضيَ أربَعَ رَكعاتٍ، وإذا دَخلَ مع الإمامِ مِن أوَّلِ الصَّلاةِ وقامَ الإمامُ بعدَ التَّشَهُّدِ الأُوَّلِ وَجبَ عليه أَنْ يُقابِعَ الإمامَ ويُتِمَّ، ودَليلُ هذا: عُمومُ قَولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: "إذا الأوَّلِ وَجبَ عليه أَنْ يُتابِعَ الإمامَ ويُتِمَّ، ودَليلُ هذا: عُمومُ قَولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: "إذا سَمِعْتُمُ الإقامةَ فامْشُوا إلى الصَّلاةِ ولا تُسرِعوا، فَمَا أَدْرَكُتُم فَصَلُوا، وما فاتَكُم فَاعُوا» (١).

فَقُولُه: «وما فاتَكُم فأَتِمُّوا» عامٌّ، لا يُحَصُّ مِنه شَيءٌ إلَّا بدَليلٍ، وسُئِلَ ابنُ عَباسٍ وَخَالِيَهُ عَنْهَا: ما بالُ الرَّجلِ إذا صَلَّى مع الإمامِ صَلَّى أربَعًا، وإذا صَلَّى وَحدَه صَلَّى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَحَوَلِيَّكَءَنُهُ.

رَكعَتينِ؟ فقالَ: تِلكَ هي السُّنَّةُ (١).

(١٧٤٥) السُّوَّالُ: رَجُلُ أرادَ السَّفَرَ فأدرَكَتهُ صَلاةُ المَغرِبِ في الطَّريقِ فأرادَ أَنْ يُصَلِّيَ المَغرِبَ وَجَدَ جَمَاعةً يُريدونَ أَنْ يُصَلِّيَ المَغرِبَ وَجَدَ جَمَاعةً يُريدونَ أَنْ يُصَلِّي المَغرِبَ وَجَدَ جَمَاعةً يُريدونَ أَنْ يُصَلِّي المَغرِبَ، فَهَل يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّي مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ فيُصَلِي رَكعَتينِ، ثم يُسَلِّمُ، أُو يَنتَظِرُ الإمامَ، أم ماذا يَفعَلُ؟

الجَوابُ: في هَذِه الحالِ إذا دَخَلَ مَعَ إمامٍ يُصَلِّي المَغرِبَ والداخِلُ مُسافِرٌ فإنَّه يُصَلِّي مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ مِن صَلاةِ المَغرِبِ قامَ وأتى بالرابِعةِ فيكونُ مُصَليًّا أربَعًا.

( ١٧٤٦) السُّؤَالُ: هَل للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ فِي بَيتِه مِن غَيرِ عُذرٍ شَرعِيٍّ مَعَ العِلمِ بِأَنَّه يَسْمَعُ الأذانَ؟

الجَوابُ: لَيْسَ للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ فِي بَيتِه إذا كَانَ فِي مَكَانٍ يَسْمَعُ فيه الأذانُ، بَل يَجِبُ عَلَيهِ الخُضورُ إلى المَسجِدِ لعُمومِ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلى وُجوبِ صَلاةِ الجَماعةِ، بَل يَجِبُ عَلَيهِ الخُضورُ إلى المَسجِدِ لعُمومِ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلى وُجوبِ صَلاةِ الجَماعةِ، وإذا صَلَّى مَعَ الإمامِ الَّذي يُتِمُّ فَإِنَّه يَلزَمُه إلمّامُ الصَّلاةِ، سَواءٌ أَدْرَكَ الصَّلاةَ مِن أَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «مَا أَدْرَكُتُم فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم أَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «مَا أَدْرَكُتُم فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُم

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۱/ ۲۱٦)، وأصله في مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

فَأَعِّوُا»(١) ولِقَولِ ابنِ عباسٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ حينَ سُئِلَ عنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي رَكْعَتينِ ومَعَ الإمامِ يُصَلِّى أَربَعًا فقالَ: تِلكَ هِيَ السُّنَّةُ (٢).

(١٧٤٧) السُّؤَالُ: جِئتُ للميقاتِ واغتَسَلتُ وذَهَبتُ لأُصَلِّيَ المَغرِبَ والعِشاءَ، فَوَجَدتُ جَماعةً يُصَلُّون العِشاءَ أربَعَ رَكعاتٍ، فَصَلَّيتُ مَعَهُم بِنيَّةِ المَغرِبِ ثَلاثًا، فَعِندَما قامَ الإِمامُ للرَّكعةِ الرَّابِعةِ جَلَستُ وَسَلَّمتُ، فَهَل صَلاتي صَحيحةٌ؟

الجَوابُ: نَعَم، صَحيحةٌ، فَإِذا جاءَ إِنسانٌ لم يُصَلِّ المَغرِبَ إِلى قَومٍ يُصَلُّونَ العِشاءَ، ودَخلَ مَعهُم في أوَّلِ الصَّلاةِ، وَقامَ الإِمامُ إلى الرَّابِعةِ، فَإِنَّ هذا الذي يُصَلي المَّعرِبَ يَجلِسُ ويَتشَهَّدُ ويُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقومُ ليُصَلِّي مع الإِمامِ ما بَقي مِن صَلاةِ العِشاءِ، ثُمَّ يُكمِلُ.

(١٧٤٨) السُّؤَالُ: إِذَا رَكِبتُ السَّيارةَ قَبلَ السَّفرِ، أَو أَذَّنَ الأَذَانُ وَأَنَا دَاخِلُ البَيتِ ثُمَّ رَكِبتُ السَّيارةَ بَعدَ ذلك، فَهَل تَلزَمُني الصَّلاةُ في المَكانِ الَّذي أَنا فيهِ إِلمَّامًا، أَم يَجُوزُ أَنْ أَقصُرَ الصَّلاةَ، وهل يَجِبُ عليَّ أَنْ أُصَلِّيَ في المَسجِدِ؟

الجَوابُ: إِذا أُذِّنَ والإِنسانُ في بَلَدِه ثُمَّ سافَرَ بعدَ الأَذانِ وَقَبلَ أَنْ يُصَلِّي، فإِنَّه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢)، من حديث أبي هريرة رَجَحُالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرَجه أحمد (١/ ٢١٦)، وأصله في مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٨).

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِيَ، يُصَلِّي قَصَرًا، مِثَالُ ذلك: أَذَّنَ الظُّهرُ وَأَنتَ في بَلدِك وَسافَرتَ وَخَرَجتَ مِنَ البَلدِ، فَتُصَلِي هَذِه الصَّلاةَ اثْنَتَين؛ لِأَنَّ العِبرةَ بفَعلِ الصَّلاةِ؛ وَلهِذَا لو دَخلَ الوَقتُ عَلَيك وَأَنتَ في البَلدِ ثُمَّ سافَرتَ صَلَّيتَها رَكعَتين، وَلُو دَخلَ عَلَيكَ الوَقتُ وأَنتَ في البَلدِ ثُمَّ سافَرتَ صَلَّيتَها رَكعَتين، وَلُو دَخلَ عَلَيكَ الوَقتُ وأَنتَ في البَلدِ ثُمَّ البَلدَ تُصَلِّيها أَربَعًا؛ لِأَنَّ العِبرةَ بالفَعلِ.

ولا يَجِبُ عليه أَنْ يُصَلِّيَ في المَسجِدِ إِذَا أَذَّنَ وَهُوَ في البَيتِ؛ لِأَنَّه قد يَفُوتُ به بَعضُ مَقصودٌ شَرعِيٌّ بالسَّفرِ فَورًا فَورًا فإنَّه يَجِبُ أَنْ يَبقى حتَّى يُصَلِّي مَعَ النَّاسِ جَماعةً.



## 🗻 | قضاء الصَّلاة وإعادتها:

(١٧٤٩) السُّؤَالُ: إذا فاتَتْنِي صلاةُ العصرِ، هَلْ يَجُوزُ لِي قَضاؤُها قبلَ المَغْرِبِ؟

الجَوَابِ: يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلاةَ المَفْروضةَ الَّتِي فَاتَتْه قبلَ المَغْرِبِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ اللهُ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»(١)، فأيُّ وقتٍ تَذكُرُ به فَائِتةً عليكَ من الصلواتِ المفروضةِ فإنك تَقْضِيها.

(۱۷۵۰) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن قَضَى الصَّلاةَ عن اللَّتِ الَّذِي تَرَكَ الصَّلاةَ لِعِدَّةِ أُوقاتٍ، حَيْثُ تُوفِّيت والدي وعليها عِدَّةُ أُوقاتٍ لم تُصَلِّها، أو صَلَّتها عَلَى غيرِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

طهارةٍ، فَهَلْ يَلْزَمُ القضاءُ عنها، وما كَيْفيَّةُ قَضاءِ الصَّلاةِ عنها، وهل نَقْضِيها عنها مُتواصلةً، وهل نُوزِّعها عَلَى أولادِها؟

الجَوَابُ: الصَّلاةِ كَ النَّبِيِّ عَلَى اللّهِ وَذَلك أَنَّه لَم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى قَضَاءُ الصَّلاةِ عِن الأمواتِ، نَعَم الصِّيامُ يُقضَى عنهم، فلو مات الإِنْسَانُ وهو مُدرِكٌ قَضَاءَ رَمَضَانَ وتعافى وقَدَرَ عَلَى قضائِه، ثمَّ مات قبلَ أَنْ يَقضِيه، فهنا يَصومُ عنه وليُّه؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (۱). وقد ذَهَبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (اللهِ عَلَيْهِ صِيامٌ واجبٌ بأصلِ الشَّرعِ، إلى أَنَّ هَذَا خَاصٌ في النذرِ، وقالوا: إذا ماتَ مَن عَلَيْهِ صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشَّرعِ، فإنّه لَا يُقضَى عنه وإنها يُطْعَمُ عنه، أمَّا إذا كَانَ صَوْمَ نَذْرٍ فإنَّه يُقضَى عنه؛ لأنَّ امرأة فأنّه لا يُقضَى عنه وإنها يُطْعَمُ عنه، أمَّا إذا كَانَ صَوْمَ نَذْرٍ فإنَّه يُقضَى عنه؛ لأنَّ امرأة سألتِ النَّبِيَ عَلَيْهِ فقالت: إنَّ أُمِّي مَاتَتْ وعليها صَوْمُ نَذْرٍ، أفأصُومُ عنها، قال: «نَعَمْ» (۱).

ولكنْ هَذَا قولٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ قولَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» (٢) عامٌ، وَإِذَا كَانَ عامًّا فَيجِبُ الأخذُ بعُمومِه، ولو حَمَلْناه عَلَى النَّذْرِ لكُنَّا حَمَلْنا الحديثَ عَلَى أَمْرِ يَقِلُّ وُقوعُه بِالنِّسْبَةِ للأمرِ الثاني، فإنَّنا لو سألنا: الأمواتَ الَّذِينَ يَموتون وعليهم صِيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أو صيامٌ وَاجِبٌ بالنذرِ أَيُهَا أَكثُرُ؟ لكانَ الجَوَابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ أَيُها أكثرُ؟ لكانَ الجَوَابُ أن الَّذِينَ يَموتونَ وعليهم صيامٌ واجبٌ بأصلِ الشرعِ أكثرُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٣)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧).

بكثيرٍ، فَكَيْفَ نُخرِجُ هَذا عن دَلالةِ الحديثِ معَ أَنَّه أكثرُ، ونَحْمِلُه عَلَى ما هُوَ أقلًا! فالصوابُ إذن: أن الصِّيامَ يُقْضَى عن المَيِّتِ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَضَ في قَضائِه، وأمَّا الصَّلاةُ فلا تُقْضَى عن المَيِّتِ.

وأَمَّا قُولُه: إِنَّهَا صَلَّتْ بعضَ الصَّلُواتِ بنَجاسةٍ فنقولُ: إِنَّ المَرِيضَ إِذَا صَلَّى بنَجاسةٍ وهو لَا يَستطِيعُ التخلُّصَ منها فإنَّ صَلاتَه صَحِيحةٌ تَبْرَأُ بَها ذِمَّتُه وتُقرِّبُه إلى الله؛ لقولِه تعَالَى: ﴿ فَٱنْقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمُ ﴾ [التغابن:١٦].

وبهذه المُناسبةِ أُودُّ أَن أُنبِّه عَلَى أَنَّ بعضَ النَّاسِ إذا مَرِضَ وصارَ لَا يَستطِيعُ أَنْ يَتوضًا ولا أَنْ يَتيَمَّمَ ولا أَنْ يُطَهِّرَ ثِيابَه وفِراشَه قَالَ: لَا أُصَلِّي حتَّى أُعافَى وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجوزُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَّرَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّي بثيابِه النَّجِسةِ وفِراشِه النَّجِسِ وبِدُونِ وأَتَطَهَرَهُ فَهَذَا لَا يَجَوزُ اللهِ مَا السَّتَطَعْمُ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَالنَّقُوا اللهِ مَا السَّتَطَعْمُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

فنقول: تَوضَّأ، وإذا كنتَ لَا تَستطِيعُ فتيكَمْ، وإذا لم تَتَمَكَّنْ منَ التيمُّمِ فَصَلِّ بِدُونِ وُضوءٍ ولا تَيَمُّم، ثمَّ نقول: طَهِّرْ ثِيابَكَ وطهِّر فِراشَكَ، فإذا لم تَستطِعْ فَصَلِّ وَلَو عَلَيكَ ثِيابٌ نَجِسَةٌ أو تَحْتَكَ فِراشٌ نَجِسٌ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُكلِّفُ نفسًا إلَّا وُسْعَها، اللهِمُّ أَلَّا تؤخِرَ الصَّلاةَ.

ولهذا أَوْجَبَ اللهُ الصَّلاةَ في حالِ الخوفِ الشديدِ فقال: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكَبَانًا ﴾ [البقرة:٢٣٩]، حتَّى لو كَانَ الإِنْسَانُ هَارِبًا من عَدُوِّه فإنَّه يُصَلِّي ولو كَانَ عَلَى هَذِهِ الحَالِ.

(۱۷۵۱) السُّؤَالُ: قُمْتُ منَ النومِ وصَلَّيتُ الظُّهْرَ في وقتِ العصرِ، وأنا لَا أَعرِفُ أَنَّ وقتَ العصرِ قَدْ دَخَلَ، ثمَّ تَبَيَّنَ لي أَنَّ وقتَ العصرِ قَدْ دَخَلَ، فَهَلْ عَلَيَّ إعادةُ صلاةِ الظُّهْرِ؟

الجَوَاب: هَذَا الرجلُ يَقُولُ: إنَّه قامَ من النَّوْمِ بعدَ دُخولِ وقتِ العصرِ، فصَلَّى الظُّهْرَ يَظُنُّ أَن وَقْتَها لم يَخْرُجْ، ثمَّ تَبَيَّنَ له أنَّه خَرَجَ، فهذا لَا حَرَجَ عَلَيْهِ، ولا يَجِبُ عَلَيْهِ إعادةُ صَلاةِ الظُّهْرِ.

# 

(١٧٥٢) السُّؤَالُ: أَرْجو أَن تُفيدونا في هَذَا الأَمرِ: وهو أنني كنتُ مسافرًا ونَسِيتُ صلاةَ العصرِ، وصَلَّيْتُ المَغرِبَ والعشاءَ، فمَتَى أُصَلِّي العَصْرَ؟

الجَوَاب: إذا نَسِيَ الإِنْسَانُ صلاةً فإنَّه يُصَلِّيها إذا ذَكَرَها، كما قال ذَلِكَ نَبِيُّنا الْجَوَاب: إذا نَسِيَ صلاةً العصرِ وهو مسافِرٌ ولم يَفْطُنْ إلَّا حينَ قَدِمَ إلى بَلَدِه فكم يُصَلِّي؟ هَلْ يُصَلِّي أربعًا لأنَّه في حَضَرِ، أو يُصَلِّي اثنتينِ لأنَّها لم تَجِبْ عَلَيْهِ إلَّا اثنتانِ؟

يَرَى بعضُ العُلَمَاءِ أَنَّه يُصَلِّبِها أربعًا؛ لأَنَّه انقطعَ سَفَرُه، وإذا انقَطَعَ السَّفَرُ وَجَبَ أَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ الَّتِي فَاتَتْه في السَّفَرِ وَجَبَ أَنْ يُصَلِّي الصَّلاةَ الَّتِي فَاتَتْه في السَّفَرِ الثَّنينِ، ولو كَانَ في بَلَدِه، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ والصَّحِيحُ، وهو أَنَّك إذا ذَكَرْتَ صلاةً سَفَرٍ في حَضَرٍ فإنك تُصَليها ركعتينِ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيُصَلِّهَا»، فالضميرُ يَعودُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب مَن نَسِيَ صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

عَلَى الصَّلاةِ المَثْرُوكةِ، وهو كما يَعودُ عليها بعينِها يَعودُ عليها بِصِفَتِها أَيْضًا، وصِفَتُها أَنَّا صَلاةٌ مَقْصورةٌ، كما أَنَّ الإِنْسَانَ لو نَسِيَ صلاةَ اللَّيْلِ وَذَكَرَها في النهارِ فإنَّه يَقضِيها، ويَجْهَرُ فيها بالقراءةِ، ولا يَقُل: أَنا ذَكَرتُها في النهارِ فأُسِرُ، بل نَقولُ: إذا ذَكَرْتَ صَلاةَ ليلٍ في نَهارٍ فَاقضِها جَهْرًا، وإذا ذَكَرْتَ صَلاةَ نهارٍ فأُسِرُ، بل نَقولُ: إذا ذَكَرْتَ صَلاةَ ليلٍ في نَهارٍ فَاقضِها جَهْرًا، وإذا ذَكَرْتَ صَلاةَ نهارٍ في ليلٍ فصَلِّها سِرَّا؛ لعُمومِ قولِ الرَّسُولِ عَيْنِها (فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا». فالإنْسَانُ لو نَسِيَ صلاةَ الحَضرِ وذَكَرَها في السَّفرِ فإنَّه يُصَلِّيها أَرْبعًا؛ لقولِ النَّبِيِّ عَيْنِها وَصِفَتِها. (فَقُلِ النَّبِيِّ عَيْنِها وَصِفَتِها.

(١٧٥٣) السُّؤَالُ: رجل مريضٌ أُصيب بإغهاءٍ لعدَّة أَيَّامٍ، ثمَّ أَفاقَ، فَكَيْفَ يقضي الصَّلاةَ الَّتِي فاتته وهو مُغمَّى عليه؟

الجَوَاب: اختلف العُلَمَاءُ رَحَهُمُ اللّهُ هَلْ يَلزَمُ المُعْمَى عَلَيْهِ قضاءُ الصَّلاةِ الصَّلاةِ ولو طالتِ المُدَّةُ ولا يَلْزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ ، ولو طالتِ المُدَّةُ ، ولا يَلْزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ ، ولو طالتِ المُدَّةُ ، إلا إذا كانَ الإغْماءُ بسَبَ منه ، كالإغماء بسَبَ البِنْجِ مثلًا ؛ فإنَّه يَقْضِي الصَّلاةَ ، أمَّا إذا كانَ الإغماءُ بسَبَ حادثٍ أو بسببِ مَرَضٍ شديدٍ فإنَّه لا يَلزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ ، ولو مَضَى عَلَيْهِ أيامٌ ؛ لأنَّه لَيْسَ بعاقلٍ ، ولا يساوي النائم ، فالنائم بَجِبُ عَلَيْهِ قضاءُ الصَّلاةِ إذا أستيقظ ، ولكنَّ المُعْمَى عَلَيْهِ لا يَلْزَمُه قضاءُ الصَّلاةِ ؛ وذلك لأنَّ النائم الذائم ما المَّلاةِ ، ولا يساوي النائم ، فالنائم بَجِبُ عَلَيْهِ قضاءُ الصَّلاةِ إذا أوقِظ لم يَسْتيقِظ ، فليسَ باختيارِه.

وحِينَئذٍ نُحَوِّلُ هَذَا السُّؤالَ إِلَى النائمِ: فلو أَنَّ رَجُلًا نامَ يومينِ ولم يَسْتيقِظ، فإن عَلَيْهِ حينئذٍ عَشْرَ صلواتٍ، ويَقْضِيها فورًا بالتتابُعِ، وليسَ يَقْضِي كلَّ فرضٍ مَعَ

فرضِه، فيُمْكِنُ أَنْ يَقْضِيَ عَشْرَ صلواتٍ فِي ساعةٍ أو ساعتينِ.

وهنا سُؤالٌ مُهِمٌّ جِدًّا حَوْلَ هَذَا الموضوعِ: لو أَنَّ شَخْصًا كَانَ لَا يُصَلِّي فِي أَوَّلِ عُمُرِه، ثمَّ هداهُ اللهُ وصارَ يُصَلِّي، فَهَلْ يَلْزَمُه قَضاءُ ما تَرَكَ؟

الجَوَابِ: لَا يَلزَمُه قضاءُ ما تَرَكَ لوجهينِ:

الوجه الأوَّل: أننا إذا قُلْنَا بكُفرِ تاركِ الصَّلاةِ كها هُوَ القولُ الراجحُ؛ فإنَّ الكافرَ لَا يَلْزَمُه قَضاءُ ما تَرَكَ من العباداتِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تعَالَى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفَرُوٓا إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرُ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال:٣٨].

وإذا قُلْنَا بِعَدَمِ تَكَفَيرِهِ، وهو قولٌ مَرْجوحٌ، فإنَّه تَعَمَّدَ تأخيرَ الصَّلاةِ عن وقتِها، ومَن تَعَمَّدَ تأخيرَ الصَّلاةِ عن وَقْتِها ثمَّ صَلَّاها بعدَ الوقتِ فإنَّه لَا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ هَذَا عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ عَمَلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَرَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُّ عَيَلِيَّةٍ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورَسُولِه؛ وقد قالَ النَّبِيُّ عَيْلِيَّةً:

(١٧٥٤) السُّؤَالُ: اغتَسَلْتُ واستَنْجَيْتُ، ونَسِيتُ الوضوءَ، فصَلَّيْتُ العِشاءَ وتَذَكَّرْتُ بعدَ ذلِكَ، فَهَلْ أعيدُ الصَّلاةَ؟

الجواب: يَجِبُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلاةَ؛ لأنه تَرَكَ مَأْمورًا بِه، وهو الوُضوءُ، لكن لو صَلَّى وفي ثَوبِهِ نَجاسَةٌ نِسيانًا قبلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، فصَلاتُهُ صَحِيحةٌ. والفَرْقُ بينَهما أنَّ تَرْكَ الوُضوءِ مِنْ بابِ تَرْكِ المَامورِ، وأما عَدَمُ تَطْهِيرِ الثَّوبِ فهُو من بابِ فِعْلِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

المَحْظُورِ، وفِعْلُ المَحْظورِ إذا كَانَ الإِنْسَانُ نَاسِيًا أو جَاهِلًا لَا يُؤَثِّرُ، بخِلافِ تَرْكِ المَامورِ، فإنَّ الإِنْسَانَ يُؤمِّرُ بإعادَةِ الصَّلاةِ عَلَى وَجْهٍ صَحيحٍ، إلا أنه إذا كانَ من الناسِ الذينَ يَجْهَلُونَ هَذَا الأمرَ جَهلًا مُطْبَقًا، وَكَانَ قَدْ عاشَ في البادِيَةِ -مثلًا- ولا يَدْرِي، فهذا يُعفَى عنْهُ.

لو فَرَضْنَا أَنَّ رَجُلًا من أهلِ البادِيةِ البَعِيدِينَ عن مَعرفَةِ الأحكامِ الشَّرْعِيَّةِ كَانَ يُصَلِّي ولا يَتَوَضَّأُ مُدَّةً طَويلَةً، ولا يَعْلَمُ أَن الوُضوءَ وَاجِبٌ، ثم جاءَ يَسْأَلْنَا، فإننا في هَذَا الحالِ نَعْذِرُهُ، ولا نُلزِمُهُ بقضاءِ الصَّلاةِ الماضِيّةِ، ولكن نقولُ: إذا كانتِ الصَّلاةُ حاضِرَةً فلا بُدَّ أَنْ يتَوَضَّأُ ويُصَلِّيها في وَقْتِها.

(١٧٥٥) السُّؤَالُ: هَلْ يُعْذَرُ الإِنْسَانُ بالنِّسْيانِ، فلا يَقْضِي صَلَاةً صلَّاها بغيرِ وُضوءٍ؟

الجَوَاب: هَذَا سُؤالٌ مُهِمُّ، يعني: لو أنَّ الإِنْسَانَ صَلَّى ولم يَتَوضَّا نَاسِيًا، أَتَصِتُّ صَلاتُه؟ والجَوَاب: صَلاتُه لَيْسَ بآثم فيها، فلا يَأْثَمُ إذا صَلَّى بغيرِ وُضوءِ ناسيًا.

وإن كانَ مُتعمِّدًا فَهُوَ آثِمُّ، حتَّى قالَ بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ يَكُفُّرُ إِذَا صَلَّى بغيرِ وُضوءٍ مُتعمِّدًا؛ لأَنَّه مُسْتهزِئُ بآياتِ اللهِ عَنَّوَجَلَّ، لكنْ لو صَلَّى ناسيًا فلا إثمَ عليه، لكن عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ الصَّلاةَ. والدَّلِيلُ قولُ النَّبِيِّ عَيَّلِهِ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَةُ اللهُ إِلَّا ذَلِكَ» (١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

والفَرْقُ بينَ فِعلِ المَحظُورِ وتَرْكِ المَاْمورِ ظَاهِرٌ، فالصَّلاةُ بغيرِ وُضوءِ من بابِ تَرْكِ المَاْمورِ. والصَّلاةُ فِي ثَوبٍ فيه نَجاسةٌ نَاسِيًا صَحِيحةٌ؛ لأنَّه من بَابِ تَرْكِ المَاْمورِ، وَهَذَا فَرْقٌ دَقيقٌ يَعْرِفُه أهلُ العِلْمِ، فها كانَ من بابِ فِعْلِ المحظورِ إذا فعلَه الإِنْسَانُ ناسيًا أو جاهلًا، فلا إِثْمَ عَلَيْهِ ولا قضاءَ، وما كانَ من بابِ تَرْكِ المأمورِ، فعليه القضاءُ.

أرأيتُم لو سلَّم الإِنْسَانُ قبلَ تمامِ صلاتِه ناسيًا، فَإِنَّهُ يَلزَمُه أَنْ يَأْتِيَ بالباقي، مثل إنسانٍ سَلَّمَ من صَلَاةِ العِشَاءِ فِي الرَّكعةِ الثَّالثةِ نَاسِيًا غيرَ مُتعَمِّدٍ، فَإِنَّهُ يَلزَمُه أَنْ يأتي بالرَّابعةِ مَعَ أَنَّه ناسِ لأَنَّه نَقَصَ المأمور.

حَسَنًا، هَابِا أَنْ يُكَلِّمَاه للهَيْبِةِ العَظيمةِ الَّتِي جَعَلَها اللهُ عَنَّهَجَلَّ فِي قُلوبِ النَّاسِ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ أَنَّه أَحْسَنُ النَّاسِ خُلُقًا، لكن هَذِهِ هَيْبَةٌ، ونعمةٌ من اللهِ عَنَّهَجَلَّ أَنْ يُعْطِيَ اللهُ النَّاسَ هَيْبةً من الشَّخْصِ، حتَّى يَكونَ مُحْتَرَمًا بينَهم.

لكنْ فِي القومِ رَجُلُ يَدَاهُ طَوِيلتانِ يُمازِحُه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ويُسَمِّيهِ ذَا الْيَدينِ، وتَعرِفونَ أَنَّ الإِنْسَانَ إذا كانَ يُمازِحُ شَخْصًا فرُبَّما يَتَجَرَّأُ عليه، فقال:

(يَا رَسُولَ اللهِ، أَنسِيتَ أَم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟)، وَهَذَا واللهِ سُؤالُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْأَلَهُ الفَلاسِفَةُ من قومٍ لم يَدْرُسوا عِلْمَ الفَلْسفةِ، ولا المَنْطِقَ، قال: أَنسِيتَ، أَم قَصُرَتِ الفَلاسِفَةُ من قومٍ لم يَدْرُسوا عِلْمَ الفَلْسفةِ، ولا المَنْطِقَ، قال: أَنسِيتَ، أَم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ وهناك قِسْمٌ ثَالِثُ؛ وهو: أو تَعَمَّدْتَ السَّلامَ قبلَ تَمَامِها، لكنَّ هَذَا الأخيرَ الصَّلاةُ؟ وهناك قِسْمٌ ثَالِثُ؛ وهذا ما سَأَل عنه الصحابيُّ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّه لن يَقَعَ من رسولِ اللهِ عَيْرُهُ مُكِنٍ، ومُمْتَنِعٌ، ولهذا ما سَأَلَ عنه الصحابيُّ؛ لأنَّه يَعْلَمُ أَنَّه لن يَقَعَ من رسولِ اللهِ

قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تَقْصُرْ»، وهنا إِشْكَالُ: كَيْفَ يَقُولُ: «لَمْ أَنْسَ»، وهو نَاسٍ؟ فهنا شيئانِ قَدْ نُفِيَا: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تَقْصُرْ»، أَمَّا قُولُه: «لَمْ تَقْصُرْ»، فَهُو نَفْيُ خُكْمٍ شَرْعيٍّ لَا يُمْكِنُ الخَطَأُ فيه، وأمَّا قُولُه: «لَمْ أَنْسَ»، فهذا بِناءً عَلَى اعتقادِه أَنْهُ لَم يَنْسَ لَا سَلَّمَ.

فقالَ له ذو اليكينِ: «بَلَى قَدْ نَسِيتَ». فاجتمعَ الآن قولُ ذِي اليدين أنَّه نَسِيَ، وقولُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أنَّه لم يَنْسَ، فتَحْتاجُ المَسْألةُ إِلَى حَكَم بينَهما، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليكيْنِ؟»، قَالُوا: نعم، فتَقَدَّمَ وصلَّى ما تَرك، ثمَّ سَلَّمَ، ثمَّ سَجَدَ سَجْدتَيْنِ، ثمَّ سَلَّمَ (۱).

ولم يَقُل: إنِّي نَسِيتُ وتَسْقُطُ عني بَقِيَّةُ الصَّلاةِ فِي النِّسْيانِ؛ لأنَّ فِعْلَ المَّامورِ لَا نُدَّ منه.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب السهو في الصَّلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

(۱۷۵٦) السُّؤَالُ: شَخْصٌ صلَّى المغْرِبَ والعِشاءَ والتَّراوِيحَ، وقَرَأَ القُرآنَ أيضًا، ولَّا ذَهَبَ إلى البَيْتِ، وخَلَعَ مَلابِسَهُ، رَأَى مَنِيًّا عَلَى سِرْوالِهِ، فَهَلْ يُعِيدُ الصَّلواتِ الَّتِي صَلَّاهَا؟

الجواب: لَا يُعِيدُ الصَّلاةَ التي صَلَّاهَا إلا إذا كَانَ هَذَا المَنِيُّ بعدَ طَهارَتِهِ، فإذا كَانَ هَذَا الرَجُلُ الَّذِي وَجَدَ المَنِيُّ عَلَى لِباسِهِ لم يَغْتَسِلْ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتَسِلَ، ويُعِيدَ الصلواتِ التي صَلَّاها وهو عَلَى جَنَابَةٍ، لكن أحيانًا يَرَى الإِنْسَانُ أَثَرَ الجَنَابَةِ عَلَى لِباسِهِ، ولَا يَدْرِي أَكَانَ في الليلةِ الماضِيةِ، أم الليلةِ الَّتِي قَبْلَها، فلْيَجْعَلْهَا من الليلةِ الماضِيةِ المَاضِيةِ المَاضِيةِ مَشكوكُ فيه، والأصلُ الطَّهارَةُ. الماضِيةِ الماضِيةِ مَشكوكُ فيه، والأصلُ الطَّهارَةُ.

وكذلك لو نَامَ بعدَ صلاةِ الصَّبْحِ، واستيقَظَ عندَ الظُّهْرِ، ووجَدَ في لباسِهِ أَثَرَ الجُنَابَةِ، ولا يَدْرِي أَهُوَ مِنَ النَّومِ الَّذِي بعدَ صلاةِ الفَجْرِ، أو مِنَ النَّومِ في الليلِ، فلا يَلْزَمُهُ إعادَةُ صلاةِ الفَجْرِ، وَهَكَذَا اجْعَلْهَا قاعِدَةً عندك: كُلَّما شَكَكْتَ في جَنابَةٍ وجَدْتَها هَلْ هي من نَومَةٍ سابِقَةٍ أو لاحِقَةٍ، فاجْعَلْها مِنَ اللاحِقَةِ.

### — COM

(١٧٥٧) السُّوَّالُ: ما الحُّكْمُ إذا تَرَكَ الإِنْسَانُ الصَّلاةَ مُتعَمِّدًا؟ وهل يَجوزُ له أَنْ يَقْضِيَها؟ وما الدَّلِيلُ عَلَى هذا؟

الجَوَاب: إذا تَعَمَّدَ الإِنْسَانُ تَأْخِيرَ الصَّلاةِ عن وَقْتِها بِدُونِ عُدْرٍ ثُمَّ صَلَّاهَا بعد الوقتِ فإنَّها لَا تُقبَل منه، ولو صلَّاها ألفَ مرةٍ، ودليلُ ذَلِكَ قولُه تعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَبًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء:١٠٣]. أي مُحَدَّدًا بوقتٍ، فإذا أَخْرَجَها مُتَعَمِّدًا عن الوقتِ المُحَدَّدِ كانَ ظالًا مُعتدِيًا؛ لِقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ

حُدُودَ ٱللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴿ [الطلاق:١]، وقولِه تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَنَعَدَّ حُدُودَ ٱللّهِ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلظّلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢٩]، والظَّالِمُ المعتدي لَا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ الله عَنَّوْجَلَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، ولأنه إذا أَخَرَ الصَّلاة عن وَقْتِها مُتَعَمِّدًا بلا عُذرٍ ثمَّ صلَّاها بعدَ الوقتِ فَقَدْ عَمِلها عَلَى وجهٍ لم يَكُنْ عَلَيْهِ أمرُ اللهِ ورسولِه، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ الوقتِ فَقَدْ عَمِلها عَلَى وجهٍ لم يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْرُ اللهِ ورسولِه، وقد ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ")، أي: مَردودٌ عليه.

فإذا قالَ قائلٌ: إذن لو أُخَّرَ الصَّلاةَ عَمْدًا عن وَقْتِها فَهَاذَا يَفْعَلُ؟

قُلْنا: يَتُوبُ إِلَى اللهِ، ويُصْلِحُ العَمَلَ، ولا يَلزَمُه القضاءُ، والدَّلِيلُ هُوَ ما ذَكَرْناهُ الآن مِن الآيةِ والحَدِيثِ، وإنها قُلْنا: لَا يَلزَمُه القضاءُ لأَنَّه لو قَضَى فِي هَذِهِ الحالِ لمَ يَنْفَعْه، فيكونُ عَمَلًا لَا يَسْتَفِيدُ منه، أَمَّا لو أَخَرَها نِسيانًا أو نَوْمًا أو جَهْلًا بالوقتِ، لم يَنْفَعْه، فيكونُ عَمَلًا لَا يَسْتَفِيدُ منه، أَمَّا لو أَخَرَها نِسيانًا أو نَوْمًا أو جَهْلًا بالوقتِ، كما لو كَانَ غَيْمٌ ولا يَعْلَمُ عن الوقتِ، وليسَ مَعَه ساعةٌ، فهذا يُصَلِّيها متى زالَ عُذرُه؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيهَا إِذَا فَكَالَةً لَهُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوةَ لِذِكْرِي ﴾ ذَكرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ». ثمَّ تلا قولَ اللهِ تعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه:١٤].



( ۱۷۵۸) السُّؤَالُ: إذا تبَيَّنَ للمُصَلِّي أنه صَلَّى لغيرِ القِبلَةِ، أو انحْرَفَ قليلًا، فهَلْ يُعيدُ صلاتَهُ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

الجواب: أَمَّا الانْحِرافُ القَليلُ فلا يَضُرُّ، وَهَذَا في غيرِ مَن كَانَ في المَسجِدِ الحَرامِ؛ لأن قِبلَةَ المُصَلِّي هِي عَينُ الكَعْبَةِ، ولهذا قالَ العُلماءُ: مَن أَمْكَنَهُ مُشاهَدَةُ الكَعْبَةِ، فإن الواجِبَ أَنْ يَستَقْبِلَ عَيْنَها، فإذا قُدِّرَ أنك اتَّجَهْتَ إلى جِهَتِهَا لَا إلى عَيْنِها، فإن عليكَ أن تُعيدَ الصَّلاةَ؛ لأن صَلاتَكَ لم تَصِحَّ، قالَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَوَلِ وَجُهَكَ مَنْ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَوَلِ وَجُهَكَ مَنْ اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ فَوَلِ وَجُهَكَ مَنْ اللهُ عَنَّوَجَلَ اللهُ عَنَوَيَلُ وَجُهَكَ مَنْ الْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُم فَوْلُوا وَجُوهَكُمُ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤].

الآن أنا مُسْتَقْبِلُ الكَعْبَةَ، لكن لو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يَمِينِي، ولو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يَمِينِي، ولو أكونُ هكذا، فالكَعْبَةُ عن يسَارِي مع أني مُتَّجِهٌ للجِهةِ الآن، فهذه جِهَةُ الكَعْبَةِ، لكن ما دُمتُ يُمْكِنُني أن أُشاهِدَهَا، فإن الواجِبَ إصابَةُ عَينِها.

أما إذا كانَ الإِنْسَانُ بَعِيدًا عن الكَعْبَةِ لَا يُمْكِنُهُ مُشاهَدَتُهَا ولو في مَكَّةَ، فإن الواجِبَ استقبالُ الجِهَةِ، ولا يَضُرُّ الانحرافُ اليسيرُ، ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ الواجِبَ استقبالُ الجَهَةِ، ولا يَضُرُّ الانحرافُ اليسيرُ، ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلامُ الأهلِ المَدِينَةِ يَستَقْبِلُونَ الجَنوبَ، لأهلِ المَدِينَةِ يَستَقْبِلُونَ الجَنوبَ، فكُلُ ما بينَ المَشْرِقِ والمَعْرِبِ فهُو في حَقِّهِمْ قِبلَةٌ، كذلك نقولُ -مَثَلًا للذين يُصَلُّون إلى الغَرْبِ: ما بينَ الجَنوبِ والشَّمالِ قِبلَةٌ.

أما السُّطوحُ العُلْيَا فالرُّخامُ فيها مُوَجَّهٌ إلى الكعْبَةِ، وَلَيْسَ فيها إشكالُ، لكنَّ الشُّكِلَ أَنَّ الَّذِي الشَّفوفِ الأخِيرَةِ هنا هُوَ الَّذِي قَدْ يَنْحَرِفُ قَليلًا، وأمَّا الَّذِي في الصَّفوفِ الأخِيرَةِ هنا هُوَ الَّذِي قَدْ يَنْحَرِفُ قَليلًا، وأمَّا الَّذِي في السَّطْح فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَنْحَرِفَ؛ لأن الرُّخامَ مُتَّجِهٌ إلى الكَعْبَةِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة، رقم (٣٤٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب القبلة، رقم (١٠١١).

(۱۷۵۹) السُّؤَالُ: إذا فَاتَتِ الإِنْسَانَ صَلَاةُ المَغْرِبِ، وَكَانَ نَائِبًا أَو مَعذورًا، وَاستيقظَ عَلَى صَلَاةِ العِشاءِ، ودخَلَ المَسْجِدَ والنَّاسُ يُصَلُّونَ العِشاءَ، فَهَاذَا يَعْمَلُ؟ وَاستيقظَ عَلَى صَلَاةِ العِشاءِ، ودخَلَ المَسْجِدَ والنَّاسُ يُصَلُّونَ العِشاءَ، فَهَاذَا يَعْمَلُ؟ نَرْجُو التفصيلَ فِي هَذِهِ المسألةِ؛ لأنَّه قَدْ كَثْرَ الكلامُ عنها، وجَزاكَ اللهُ حيرًا.

الجواب: إذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المُسْجِدَ وهم يُصلُّون صَلَاةَ العِشاء، وَهُو لَم يُصلِّ صَلَاةَ المَغْرِب، فإنَّ العلماء رَحَهُ اللَّهُ اختلفوا؛ فمنهم مَن قال: يُصَلِّي المَغْرِب وَحْدَه ثمَّ يَدْخُلُ مَعَ الإمامِ فيما بَقِي من صَلَاةِ العِشاء، ومنهم مَن قال: يُصَلِّي العِشاء أوَّلًا تَبَعًا للجهاعةِ، ثمَّ يُصَلِّي المَعْرب، ومِنهم مَن قال: يَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَعْرب، فإن دَخَلَ مَعَ للجهاعةِ، ثمَّ يُصَلِّي المَعْرب، ومِنهم مَن قال: يَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَعْرب، فإن دَخَلَ مَعَ اللهمامُ إلى الرَّابِعةِ يَجْلِسُ ويَقْرَأُ التَّشَهُّدَ ويُسَلِّمُ ويَدْخُلُ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِيةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ يُسلِّمُ مَعَه، وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ في الثَّانِةِ فَإِنَّهُ مَعَه وإنْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ أَنْ التَّولُ المَعْمِ الرَّوْعِةِ يَقْضِي ركعتينِ، وهَذَا القولُ الأخيرُ هُو الراجِح الَّذِي اختارهُ شيخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيةَ.

يعني أنك تَدْخُلُ مَعَهم بنِيَّةِ المَغربِ، ثمَّ إذا أَثْمَمْتَ الثلاثَ، وقامَ الإمامُ إِلَى الرَّابِعةِ فَاجْلِسْ، وتَشَهَّدْ، وادخُلْ معَه فيها بَقِيَ مِن صَلَاةِ العِشاءِ.

ووَجْهُ التَّرجيحِ أنك تَحْصُلُ عَلَى الجهاعةِ، بخِلافِ ما لو صَلَّيتَ مُنْفَرِدًا، وتأتي بالصلاتينِ مُرَتَّبَتَيْنِ، بخلافِ ما لو بَدَأْتَ بالعِشاءِ، ولكن يَبقَى هُنَاكَ محظورٌ؛ وهُوَ فِي الحَقيقةِ غيرُ مَخْطُورٍ؛ وَهُو أَنَّكَ تَنفصِلُ عن إِمامِكَ إذا قامَ إِلَى الرَّابِعةِ، والانفصالُ عن الإمامِ لِعُذْرٍ جائزٌ، ولهَذَا انفصلَ الرجلُ الَّذِي دَخَلَ مَعَ مُعاذِ بنِ جَبَلٍ رَضَالِللهُ عَنْهُ فِي صَلَاةِ العِشاءِ عندَما قَرَأً مُعاذٌ بسُورةِ البَقرةِ (۱)، فانفصلَ عنه ونَوَى الانفراد، وانفرادُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذَلِكَ متأولاً أو جاهلا، رقم (٦١٠٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

هَذَا الشخصِ لِعُدْرٍ؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّيَ المَغْرِبَ أَربعًا، فيكونُ هَذَا القولُ هُوَ الراجِحَ.

(١٧٦٠) السُّؤَالُ: رَجُلٌ وجَدَ في ثِيابِهِ نَجاسَةً، ولم يَدْرِ متَى أَتَتْ هذِهِ النجاسَةُ، فَهَاذَا يَفْعَلُ؟ وهل يُعِيدُ الصلواتِ التي صَلَّاهَا بهذَا الثَّوبِ؟

الجواب: لَا يُعِيدُ الصَّلاة، فصلاتُهُ صَحِيحةٌ، لأنه إذا لم يَعْلَمْ: هَلْ كانت النَّجاسَةُ بعدَ الصَّلاةِ، بل لَوْ عَلِمَ أنها كانتْ قبلَ النَّجاسَةُ بعدَ الصَّلاةِ، بل لَوْ عَلِمَ أنها كانتْ قبلَ الصَّلاةِ لكَوْنِهَا جَافَّةً يابِسَةً، فصلاتُهُ صَحِيحةٌ، بل لو كَانَ يَعْلَمُ أنها قَبْلَ الصَّلاةِ، وعَلِمَ بها، لكِنْ نَسِيَ أَنْ يَعْسِلَهَا، وصَلَّى بها فَصَلاتُهُ صَحِيحةٌ، والدليلُ قولُ اللهِ تعَالى: ﴿رَبّنَا لَا تُوَاخِذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأَنًا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

وهناك دليلٌ آخَرُ، وهو أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم صلَّى ذاتَ يومٍ بنَعْليهِ، والصحابَةُ يُصلُّونَ بنِعَالهِمْ معَ رَسُولهِمْ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم لأنَّ لهم فيهِ أُسوةً حَسَنَةً، ونحن كذلك نُصلِّ بنِعالِنَا تَأْسِّيا برسولِ اللهِ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم فخَلَعَ نَعليهِ وهو يُصلِّى، ومِن تَمَامٍ تَأْسِّي الصحابَةِ به خَلَعُوا نِعالَمُم؛ لأَنَّهم وسلم فخَلَعَ نَعليهِ وهو يُصلِّى، ومِن تَمَامٍ تَأْسِّي الصحابَةِ به خَلَعُوا نِعالَمُم؛ لأَنَّهم لَسُوها تَأْسِّيا به، فإذا خلَعَها خلَعُوهَا، فلما انصرَف من الصَّلاةِ سَأَهُمْ: «مَا بَالْكُمْ لَبِسُوها تَأْسِّيا به، فإذا خلَعَها خلَعُوهَا، فلما انصرَف من الصَّلاةِ سَأَهُمْ: «مَا بَالْكُمْ أَلْقَيْتُمْ نِعَالَكُمْ؟»، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ، فَأَلْقَيْنَا فِعَالَانَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْكَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكَ عَلَى اللهُ قَالَ: «أَذَى» (١٠).

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۱۸/ ۳۷۹، رقم ۱۱۸۷۷)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

اللهُ أكبرُ، الرسولُ ما عَلِمَ بوجودِ هَذَا القَذَرِ، نعم لأنه لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ، لكن من حِمايةِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَاكَ لرَسولِهِ لِعَلَّا يُصَلِّي بشيءٍ فِيهِ قَذَرٌ أرسَلَ جبريلَ، وأخبرَهُ أن فِيهِ مَا قَذَرًا، لأن الظاهرَ أن جِبريلَ إنها أتى إلى الرسولِ عَلَى رسولًا من عِنْدِ اللهِ، فحَلَعَ الرسولُ نَعْلَيْهِ، ومَضَى في صَلاتِهِ، ولم يَحْرُجْ منْها، مع أنه في أوَّلِ الصَّلاةِ كانَ لابِسًا نَعْلَيْنِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فذلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى بشيءِ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فذلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى بشيءِ نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فذلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى بشيء نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فذلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى بشيء نَعْلَينِ فِيهِمَا قَذَرٌ، لَكِنَّهُ لم يَعلَمْ فعُفِي عنه، فذلَّ ذلكَ عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَى بشيء عَلَي أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَى بشيء عَلَى أنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَى مُعَنِي أَنْ يَعْلَى مَا عَلَيْهِ شيءٌ، فهذا ما فِيه مانِعٌ.

كذلك السِّرُوالُ، هُوَ عليهِ قَمِيصٌ، نعم يَخْلَعُ السِّرُوالَ، فإذا لم يَكُنْ عَلَيْهِ إلا السِّرُوالُ فلا يَخْلَعْ، لكن يَنصرِفُ من صَلاتِهِ ويُغَيِّرُ السروالَ، فلَا بُدَّ أَنْ يَنْصَرِفَ.

ولو كَانَ عَلَيْهِ قمِيصٌ فَقَط، وعَلِمَ أنه نَجِسٌ، وليسَ عَلَيْهِ سِوَى القميصِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلَعَهُ، فَلْيَنْصَرِفْ من صَلاتِهِ، ويُغَيِّر الثَّوبَ، أو يَغْسِل الثوبَ.

وعلى هَذَا نَقُولُ فِي جَوابِ السُّؤالِ: إذا صلَّى بَثَوْبٍ نَجِسٍ، ولا يَدْرِي: هَلِ النجاسَةُ كانت قَبْلَ الصَّلاةِ أو لَا؟ فصلاتُهُ صحيحةٌ، بل لو عَلِمَ أنها كانت قبْلَ الصَّلاةِ لكونِهَا جَافَّةً، لكن لم يَعْلَمْ بها، فصلاتُهُ صحيحةٌ، بل لو عَلِمَ بها قبلَ الصَّلاةِ، ثم نَسِيَ أَنْ يَعْسِلَهَا وصَلَّى فصَلاتُهُ صحيحةٌ، ولكنِّي أقولُ لكم: بَادِرُوا بغَسْلِ النَّجاسَةِ، ولا تَعتَمِدُوا عَلَى الجِفْظِ، يعني يقولُ: إذا جاءَ وقتُ الصَّلاةِ غَسَلْتُ الثوبَ. لا، لأنه رُبَّها يَنْسَى، ولهذا كَانَ مِنْ هَدْيِ الرسولِ عَلَيْ الْمِادَرَةُ بغَسْلِ النجاسَةِ، وذلك حِينَ أَتِيَ إليه بصَبِيِّ صغيرٍ لم يُفْطَمْ بَعْدُ، بل كَانَ يتَغَذَّى باللَّبَنِ، فوضَعَهُ في وذلك حِينَ أَتِيَ إليه بصَبِيِّ صغيرٍ لم يُفْطَمْ بَعْدُ، بل كَانَ يتَغَذَّى باللَّبَنِ، فوضَعَهُ في

حَجْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَواضُعِهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يُؤْتَى إليه بالصِّبْيانِ يَضَعُهم في حَجرِهِ، فبالَ الصَّبِيُّ في حَجرِهِ، فبالَ الصَّبِيُّ في حَجْرِ النَّبِيِّ عَيْكِيْ، يمكن أن تقولُ: هَذَا ما يَسْتَحِي! والصَّبِيُّ لَا يدرِي أنه بينَ يَدَي الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ.

المُهِمُّ أنه بالَ في حَجْرِ الرسولِ ﷺ فدَعَا بهاءٍ في حِينِهِ، وأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ، صَبَّه عَلَى البَولِ بِدُونِ غَسْلٍ، وبِدُونِ فَرْكٍ (١)؛ لأن بولَ الغُلامِ الصغيرِ الَّذِي لم يَأْكُلِ الطعامَ، الطعامَ، يَكفِي فيه النَّضْحُ (١).

وقد جِئْتُ بهذا الحدِيثِ استِشْهادًا لكونِ الإِنْسَانِ يَنْبَغِي له أَنْ يُبادِرَ بغَسْلِ النجاسَةِ.

مثالٌ آخرُ: جاءَ أعرَابِيُّ - والأعرابِيُّ هُو بَدَوِيُّ يعيشُ في الصَّحْراءِ - يَجْهَلُ كثيرًا مِنَ الأحكامِ، فدَخَلَ المَسجِد، ومَسجِدُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ بَعضُهُ مَسْقُوفُ وبعضُهُ ما فيه سَقْفٌ، فتنَحَى وجعَلَ يَبولُ في وسَطِ المسجِدِ، يَحْسَبُ أنه في الصَّحْرَاءِ، متَى حَضَرَهُ البولُ جَلَسَ وبالَ، فبالَ في المَسجِدِ، فالصحابَةُ رَضَائِنَهُ عَنْهُ أَنْكُرُ وا عليه، فزَجَرُوه، قُمْ قُم، ولكنَّ الرسولَ عَيْفَ : الَّذِي أَتَاهُ اللهُ الحِكْمَةَ والرَّحْمَةَ نَهاهُمْ، وقال: «لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ» (٢)، يعني خَلُّوه يُكْمِلُ البولَ، ولها انْتَهَى أَمَرَ النَّبِيُّ عَيْفِيْ أَنْ يُصَبَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العقيقة، باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه، رقم (٢٨٦). (٥٤٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، رقم (٢٨٦).

<sup>(</sup>٢) لحديث: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الغُلَامِ». أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب بول الجارية، رقم باب بول الجارية، رقم باب بول الجارية، رقم (٣٧٦)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب بول الجارية، رقم (٣٠٤)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في بول الصبي الَّذِي لم يطعم، رقم (٣٠٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات، رقم (٢٨٥).

عَلَى بولِهِ ذَنُوبٌ مِن ماءٍ، يعني دَلْوًا، أَمَرَ في الحالِ، ما قال: نَثْرُكُهُ حتى تُذهِبَهُ الشمسُ والرِّيحُ، بل أَمَرَ في الحالِ أَنْ يُطَهَّرَ.

فلذلك أيها الأخُ الكَريمُ إذا أصابَتْكَ النجاسَةُ في بَدَنِكَ، أو ثَوبِكَ، فبادِرْ بإزَالَتِها، ولا تقُلْ: هذا، بل بَادِرْ، لأَنَّكَ قَدْ بإزَالَتِها، ولا تقُلْ: هذا، بل بَادِرْ، لأَنَّكَ قَدْ تَنْسَى، وحِينَاذِ تَكُونُ صَلَّيْتَ في ثَوبٍ نَجِسٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُفِيَ عَنْكَ، لكن لا يَنْبَغِي.

(**١٧٦١) السُّؤَالُ**: ماذا لو اكْتَشَفَ الشخصُ بعدَ أَداءِ صلاةِ الفَرْضِ أَنَّه كَانَ جُنْيًا؟

الجواب: إذا اكتشفَ الإِنْسَانُ بعدَ صلاةِ الفرضِ أَنَّه كَانَ جُنبًا فعليه أَنْ يَغتسِلَ ويُعيدَ الصَّلاةَ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ»(١)، وقد أَمَرَ اللهُ تَعَالَى الجُنُبَ أَنْ يَتَطهَّرُ فقال: ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَطَّهَرُواْ ﴾ [المائدة:٦].

(١٧٦٢) السُّؤَالُ: ماذا يَفْعَلُ مَنْ تَذَكَّرَ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ وهو في الصَّلاةِ؟

الجواب: إذا تَذَكَّرَ الإِنْسَانُ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ وهو يُصَلِّي، فإنْ كانَ يُمْكِنُه خَلْعُها كما لو كانَ النَّجِسُ السِّروالَ، فلْيَخْلَعْهُ، ولْيَمْضِ في صلاتِه، وصلاتُه صحيحةٌ، ودَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم كانَ يُصَلِّي ذاتَ يَوْمٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٤).

بأصحابِه وعليهِ نَعْلَاهُ، فَخَلَعَهُما، فَخَلَعَ الصحابةُ نِعَالَمُمْ، ثم حِينَ انصر فَ مِنْ صلاتِه سألَمُمْ: ما هُوَ السببُ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَعْتُمْ نِعالَكُمْ؟ قالوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ فَخَلَعْنَا نِعَالَنا، فقالَ ﷺ: "إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا، فَخَلَعْتُهُمَا»(١)، فَخَلَعْتُهُمَا فَذَلًا وَعَلَمْ بنجاسةِ ثَوْبِه أو نَعْلِه في أثناءِ الصَّلاةِ، وتَمَكَّنَ مِنْ خَلْعِه، فإنَّه يَفْعَلُ ويَمْضِي في صَلاتِه.

أمَّا إذا كانَ لَا يَتَمَكَّنُ فإنَّه يَنْصَرِفُ مِنْ صلاتِه ويُغَيِّرُ الثوبَ.

(۱۷٦٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن مارسَ العادةَ السِّرِّيَّةَ وصَلَّى ولم يَغْتَسِلْ جاهلًا؟

الجواب: هَذَا الرَّجُلُ إِذَا لَم يَخْطُرْ بِبَالِهِ أَن الغُسلَ وَاجَبٌ، وَلَم يُنَبِّهُهُ أَحَدٌ عَلَى ذَلكَ، فَإِنَّهُ فِي هَذَه الحَالِ لَيْسَ عَلَيْهِ شِيءٌ؛ لِأَنَّهُ مَعذُورٌ بِجَهْلِه، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهُ الصَّلَامُ وَالسَّلامُ عَذَرَ لَلجَهْلِ فِي عِدَّةِ وَقَائِعَ، وَمِنْهَا أَنَّ عَمَّارَ بِنَ يَاسِرٍ أَجْنَبَ وَلَم يَجِدِ المَاء، فَتَمَرَّغَ فِي عَذَرَ لَلجَهْلِ فِي عِدَّةِ وَقَائِعَ، ومنها أَنَّ عَمَّارَ بِنَ يَاسِرٍ أَجْنَبَ ولَم يَجِدِ المَاء، فَتَمَرَّغَ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَابَّةُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَ عَلَيْهُ بذلك، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَابَّةُ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَ عَلَيْهُ بذلك، فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا» (٢)، ووَصَفَ له التَّيَمُّمَ، ولم يَأْمُرُه بإعادةِ الصَّلاةِ.

ودَخَلَ رَجُلُ المَسجِدَ، وصلَّى بغيرِ طُمأنينةِ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فنَفَى أَنْ يَكُونَ صَلَّى؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الطُّمَأْنِينَةَ، وهي رُكنٌ، فقال: والَّذِي

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١٨/ ٣٧٩، رقم ١١٨٧٧)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه البخاري: كتاب التيمم، باب التيمم ضربة، رقم (٣٤٧)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٨).

بَعَثَكَ بالحَقِّ لَا أُحْسِنُ غير هَذَا، فعَلِّمْنِي. فعَلَّمَهُ (۱)، ولم يَأْمُرُه بإعادةِ الصلواتِ الماضيةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جاهلًا.

واستُحيضتِ امرأةٌ -يعني: أتاها الدمُ باستمرارٍ - وتركتِ الصَّلاة، فأخبرتِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ بَذلك، ولم يَأْمُرُها بِقَضاءِ الصَّلاةِ (٢)، مع أنَّ المُستحاضَة يَجِبُ عليها أن تُصَلِّي إذا انتهتْ مُدَّةُ عادتِها في الحيضِ.

فهَذَا الرجلُ الَّذِي كَانَ يَسْتَعْمِلُ العادةَ السِّرِّيَّةَ، وهو لم يَغْطُرْ فِي بَالِه أنها مُوجِبَةٌ للغُسلِ، ولم يُنَبِّهُهُ أحدٌ عَلَى ذلك، نقولُ له: ليسَ عَلَيْهِ قضاءٌ فيها مَضَى من صلواتِه، ولكن يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْتسِلَ فورًا للصلواتِ المُستقبَلةِ.

(١٧٦٤) السُّؤَالُ: أنا كنتُ لَا أُصَلِّى فِي شَهْرِ رَمَضانَ، ثُمَّ تُبْتُ إلى اللهِ، فَهَلْ يَجُوزُ لِي أن أُصَلِّي الصلواتِ التي فَاتَتْ؟

الجَوَابِ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ لَا يُصَلِّي، ثُمَّ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فاهتدى، فَإِنَّهُ لَا يَقْضِي ما فات، سواءٌ طالتِ المُدَّةُ أَمْ قَصُرَتْ، والتوبةُ تَجُبُّ ما قَبلَها، لكن يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكثِرَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الَّذِي لَا يتم ركوعه بالإعادة، رقم (۷۹۳)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (۳۹۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصَّلاة، رقم (٢٨٧)، والترمذي: أبواب الطهارة، باب في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، رقم (١٢٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة التي قَدْ عدت أيام أقرائها، قبل أنْ يستمر بها الدم، رقم (٦٢٢).

من العَمَلِ الصالحِ، لعلَّ اللهَ أَنْ يُكَفِّرَ عنه ما مَضَى منه.

# 

(١٧٦٥) السُّؤَالُ: أنا شابُّ يُغْمَى عليَّ أحيانًا، وقد يَبْلُغُ الإغهاءُ أحيانًا يومينِ، فَهَلْ أَقْضِي ما فَاتَنِي من صَلواتٍ، معَ العِلْمِ أني لَا أَعْلَمُ كم عَدَدُ الصلواتِ الَّتِي فَهَلْ أَقْضِي ما فَاتَنِي من صَلواتٍ، معَ العِلْمِ أني لَا أَعْلَمُ كم عَدَدُ الصلواتِ الَّتِي فَاتَتْني؟

الجواب: هَذَا الإغهاءُ الَّذِي ذَكَرَه السَّائِلُ لَم يُبَيِّنْ سَبَبَه، فإنْ كَانَ مَرَضًا فإنَّ القولَ الرَّاجِحَ أن المُغْمَى عَلَيْهِ لَا يَقْضِي الصَّلاةَ ولو بَقِيَ يومينِ أو ثلاثةً أو أكثرَ، وأما إذا كَانَ الإغهاءُ بسببٍ منه، مثل أَنْ يَتناولَ إِبرًا تُغَطِّي العقلَ كإبَرِ البِنْجِ مثلًا، ويَبْقَى مُغَطَّى العقلِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذهِ الحالِ أَنْ يَقْضِيَ جميعَ الصلواتِ الَّتِي فاتَتْه؛ لِأَنَّهُ هُوَ السببُ فِي إزالةِ عَقلِهِ بَهذَا الإغهاءِ.

(١٧٦٦) السُّؤَالُ: أنا شَخْصٌ لم أُصَلِّ لعِدَّةِ سنواتٍ، فهلْ يَجِبُ عَلَيَّ قضاءُ الصَّلاةِ الفائتةِ؟

الجواب: الصوابُ أنَّه لَا يَجِبُ عليكَ قَضاؤُها وأنَّكَ لو قَضَيْتَها لم تُقْبَلُ؛ لأَنَّكَ قَضَيْتَها بعدَ فواتِ الوقتِ، وقد قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّا»(۱)، ولَكِنْ أَصْلِحِ العَمَلَ، وحَقِّقِ التوبة، وأَنِبْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّا»(۱)، ولَكِنْ أَصْلِحِ العَمَلَ، وحَقِّقِ التوبة، وأَنِبْ إلى اللهِ عَرَقِجَلَ، واسْأَلْهُ دائمًا المَغْفِرة والإنابة، واجْعَلْ هَذَا الذَّنْبَ بينَ عَيْنَيْكَ كُلَّما

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اصطلحوا عَلَى صلح جور، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨).

تَذَكَّرْتَه تُبْتَ إلى اللهِ، نَسألُ اللهَ أَنْ يَتُوبَ علينا وعليكُمْ.

(١٧٦٧) السُّؤَالُ: أُصِبْتُ في حَادِثِ سَيَّارَةٍ وبَقِيتُ في الْمُسْتَشْفَى أربعةَ أيامِ فاقِدَ الوَعْيِ، وأربعةَ أيامٍ بعدَهَا مُستَيْقِظًا، ولكني لَا أَدْرِي: هَلْ صَلَّيْتُ فيها أَمْ لَمُّ أَصَلِّ، فها هُوَ الواجِبُ عَلَيَّ في هَذِهِ الحالاتِ أَثابَكُمُ اللهُ؟

الجواب: أَمَّا الحالُ الأُولى وهِي كَونُ الرَّجُلِ مُغْمًى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَالِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّلاةِ؛ لأن الصَّلاةَ لَا تُقْضَى إذا تُركَتْ بسَبَبِ الإغْماءِ، إلا أَنْ يَكُونَ الإغماءُ بسببِ مِنَ الإِنْسَانِ كالبِنْجِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَقْضِي الصَّلاةَ التِي تَكُرُّ به وهو مُغْمًى عليه، وأما إذا أُغْمِي عَلَيْهِ بعضُ الوقتِ من النهارِ، فإن صَوْمَهُ صحيحٌ، ولا إعادة عليه.

## -690

(١٧٦٨) السُّؤَالُ: بَدَأْتُ أُصَلِّي منذُ فترةٍ، وحَجَجْتُ هَذَا العامَ، فهلْ هَذَا الحَجُّ يُجْبِرُ ما فَاتَنِي منَ الصَّلاةِ، أم عَلَيَّ قضاؤُها؟

الجوابُ: إذا تَرَكْتَ الصَّلاةَ عَمْدًا بِدُونِ عُذْرٍ حتى خَرَجَ وَقْتُها، فلو بَقِيتَ تُصَلِّي إلى قِيامِ الساعةِ عنِ الصَّلاةِ التي تَرَكْتَها، لم يُقْبَلْ منك، فمَنْ تَرَكَ الصلواتِ بلا عُذْرٍ، وتابَ إلى اللهِ توبةً نصوحًا، وصارَ يُصَلِّي، فإنهُ لَا يُؤْمَرُ بالقضاءِ، بل عليهِ الإكثارُ منَ العملِ الصالحِ، وإحسانُ العملِ، وَأَنْ يسألَ اللهَ الثباتَ.

قد يَقُولُ قائلٌ: كيفَ لَا نَأْمُرُه بالقضاءِ، وقد قالَ النبيُّ صلى الله عليهِ وعلى

آلهِ وسلمَ «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» (١) ، فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْ اللهِ وسلمَ «مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلاةِ أَو نَسِيَها بإعادتِها وهو مَعذورٌ ، فغيرُ المعذورِ مِن بابِ أُولى ؟ فنقولُ: لا ، المعذورُ فَعَلَ العِبَادَةَ بعدَ وَقْتِها لعُذْرٍ ، والمُتعَمِّدُ فَعَلَ العِبَادَةَ بعدَ وَقْتِها بغيرِ عُذْرٍ ، وقدْ قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم : «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ » أي: مَرْدودٌ عليهِ .

(۱۷٦٩) السُّؤَالُ: الوِتْرُ والفَجْرُ إِذَا لَمْ تُصَلَّ فِي وقْتِهَا كيفَ تُؤَدَّى، ومتَى يَنْتَهِي وقْتُهَا؟

الجَوَابُ: إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الإِنْسَانُ الوِتْرَ، يعْنِي أَنَّ رَجُلًا أَخَّرَ الوِتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ سَوْفَ يَسْتَيْقِظُ لَكَنْ لَمْ يَسْتَيْقِظُ وَفَاتَهُ الوِتْرُ فَيَقْضِيهِ مَهَارًا فِي الضَّحَى، لَكنَّهُ لا يَقْضِيهِ وِتْرًا بلْ يَقْضِيهِ شَفْعًا، فإذا كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُوتِرَ بواحِدَةٍ يقْضِي اثْنَتَيْنِ، أَنْ يُوتِرَ بِعَلاثٍ أَنْ يُوتِرَ بِعَنْمِ عَشْرَةً، أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ سِتَّةً، أَنْ يُوتِرَ بِسَبْعِ ثَمَانِيَةً، أَنْ يُوتِرَ بِتِسْعِ عَشْرَةً، أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ سِتَّةً، أَنْ يُوتِرَ بِسَبْعِ ثَمَانِيَةً، أَنْ يُوتِرَ بِتِسْعِ عَشْرَةً أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ سِتَّةً، أَنْ يُوتِرَ بِسَبْعِ ثَمَانِيَةً، أَنْ يُوتِرَ بِتِسْعِ عَشْرَةً، أَنْ يُوتِرَ بِعَنْ عَشْرَةً وَكُعَةً، قالتْ عَائِشَةُ رَضَالِيَلِهُ عَنْ النَّيْلِ عَشْرَةً وَكَانَ النَّبِيُّ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ —يعْنِي عَنْ صَلاةِ اللَّيْلِ — صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً وَكُعَةً، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ —يعْنِي عَنْ صَلاةِ اللَّيْلِ — صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةً وَكُعَةً، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَى عَشْرَةً وَكُعَةً، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَى عَشْرَةً وَكُعَةً، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَى عَشْرَةً وَكُعَةً، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَى عَشْرَةً وَكُعَةً ، وكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب مَن نَسِي الصَّلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصَّلاة، رقم (٥٧٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، رقم (٢٥٥٠)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

ثِنتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً (١).

قالَ العُلَماءُ: والجِكْمَةُ مِنْ ذلكَ أنَّ الإنْسانَ إذَا شَفَعَ مَا كانَ يُوتِرُ بِهِ فقدْ أتَى بالرَّكعاتِ الَّتِي كانَ يُصَلِّيهَا وشَفَعَهَا؛ لأنَّ الوِتْرَ قدْ زالَ عَجِلُّهُ؛ إذْ أنَّ الوِتْرَ تُخْتَمُ بِهِ صَلاةُ اللَّيْلِ، والآنَ انْتَهَتِ صَلاةُ الليلِ.

أَمَّا الفَجْرُ فإذَا نَامَ عَنْهَا فَإِنَّهُ يُصَلِّيهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا لُوْ صَلَّاهَا فِي وَقْتِهَا؛ وَلَمْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُوقِظُهُمْ إِلَّا حَرُّ وَلَمْ النَّبِيُّ عَلَى الشَّمْسِ، رَحَلُوا عَنْ مَكَانِهِمْ، ثُمَّ نَزَلُوا، وأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ، ثُمَّ صَلَّى الشَّمْسِ، رَحَلُوا عَنْ مَكَانِهِمْ، ثُمَّ نَزَلُوا، وأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ، ثُمَّ صَلَّى الشَّمْسِ، لَكَافَة، ثُمَّ صَلَّى جَمْ كُلَّ يَوْمُ (٢).

فمثلًا: إذَا كُنَّا جماعةً فِي سَفَرٍ ونِمْنَا، وطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فيُؤذَّنُ وتُصَلَّى الرَّاتِبَةُ، ويَتَقَدَّمُ الإمامُ ويُصَلِّى بنَا، ويَقْرَأُ جَهْرًا.

فإذًا قالَ الإنسانُ: كَيْفَ يَقْرَأُ جَهْرًا ونحنُ بالنَّهارِ؟

قُلْنَا: لأنَّ هذِهِ صَلاةٌ مَقْضِيَّةٌ، والقضاءُ يَحْكِي الأداءَ، كما أنَّ الأمْرَ بالعَكْسِ، فلوْ أنَّ الإنْسانَ نامَ عنْ صَلاةٍ سِرِّيَّةٍ، كما لوْ نامَ عنْ صَلاةِ العَصْرِ مَثَلًا، ولَمْ يَسْتَيْقِظْ إلَّا بعدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فإنَّهُ يُصَلِّي العَصْرَ سِرِّيَّةً؛ لأنَّ ذلكَ قضاءُ صلاةِ سِرِّ، والقضاءُ يَحْكِي الأداءَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦)، من حديث عائشة رَضَّالِلَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب، رقم (٣٤٤)، ومسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفاتنة، رقم (٦٨٢)، من حديث عمران بن الحصين رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

# 🗢 | الذكر بعد الصَّلاة:

(۱۷۷۰) السُّؤَالُ: ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاءِ بعدَ الصلواتِ المفروضةِ بحيثُ إنَّه في أَغْلبِ الصلواتِ الخمسِ بعدَ انقضائِها يَتَّجِهُ إلى القِبلةِ ويَرْفَعُ يَدَيْهِ ويَدْعُو؟

الجَوَابُ: التزامُ الدُّعَاءِ بعدَ الصلواتِ سواءٌ النوافلُ أو الفرائضُ لم تَرِدْ به الشَّنَةُ، ولَا سِيَّا معَ رَفْعِ اليدينِ، ولكن إذا أَرَادَ الإِنْسَانُ أَنْ يَدْعُو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَي فَرْضٍ أو نفلٍ فلْيَجْعَلِ الدُّعَاءَ بعدَ التَّشَهُّدِ وقبلَ التسليم، هَذَا هُو الأفضلُ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ وقد ذَكَرَ التَّشَهُّدَ: "ثُمَّ لْيَتَحَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ"().

أما بعدَ فراغِ الصَّلاةِ فإنَّه مَحَلُّ للذِّكْرِ؛ لقولِه تعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَأَذْكُرُوا ٱللَّهَ قِينَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ ﴾ [النساء:١٠٣].

وقد يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمُعاذِ بنِ جَبَلٍ: «لَا تَدَعَنَّ أَنْ تَقُولَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»(١). وَهَذَا دُعاءٌ؟

فنقولُ: هَذَا الدُّعَاءُ مَحَلُّه قبلَ التسليمِ؛ لأنَّه قَدْ وَرَدَ كذلك أنَّه يقولُه قبلَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٢٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب في الإسْتِغْفَار، رقم (١٥٢٢)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٣).

التسليم، ثمَّ إنَّ كلمةَ: «دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ»، قَالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ (١): دُبُرُ الصَّلاةِ منها؛ فَهُوَ آخِرُها؛ كما أن دُبُرَ الحيوانِ منه، فدُبُرُ الصَّلاةِ: يعني آخِرَها، فعليه يَكونُ الدُّعَاءُ قبلَ السَّلامِ.

وقد يَرِد عَلَى ذَلِكَ ما ثَبَتَ به الحديثُ أَيْضًا من أَنَّ الْمُصَلِّيَ يقولُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ وَالكَسَلِ، وَفِتْنَةِ اللَّجَالِ، وَفِتْنَةِ اللَّجَالِ، وَفِتْنَةِ اللَّحْيَا وَالْمَاتِ»، البُخْلِ وَالكَسَلِ، وَأَرْذَلِ العُمُرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَفِتْنَةِ المَحْيَا وَالْمَاتِ»، هَذَا وَرَدَ به الحديثُ أَنَّه يُهِلُّ بِهِنَّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ (١٠). والإهلالُ بِهِنَّ يَقتضي أَنْ يَكُونَ بعدَ التسليم؛ لأنَّه ليسَ في صُلْبِ الصَّلاةِ دُعاءٌ يُعْلَنُ به في التَّشَهُّدِ؟

فيقال: هَذَا الحديثُ يكونُ دَلِيلًا عَلَى الاستثناءِ، أي أنَّه يُستثنَى منَ الدُّعَاءِ ما جاءَ في هَذَا الحديثِ؛ فإنَّه يُقالُ بعدَ الصَّلاةِ.

(۱۷۷۱) السُّؤَالُ: ما هِيَ الأذكارُ الَّتِي يَرْفَعُ الإِنْسَانُ بَهَا صَوْتَه بَعَدَ الصَّلاةِ المَّتوبَةِ؟ وما رَأَيُكم في قَولِ ابنِ القيِّم وشَيْخِه: إنَّ الدُّعَاءَ يكونُ قبلَ السَّلامِ والذِّكْرَ بعدَه؟

الجَوَاب: الأَذْكَارُ الَّتِي يَرْفَعُ الإِنْسَانُ صوتَه بعدَ المَكتوبةِ كلُّ ذِكْرٍ يُشْرَعُ بعدَ الصَّلاةِ؛ لِمَا ثَبَتَ في الصحيحِ من حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَخِيَلِيَّهُ عَنْهَا قَالَ: كَانَ رَفْعُ الصَّوتِ الصَّلاةِ؛ لِمَا ثَبَتَ في الصحيحِ من حَديثِ ابنِ عبَّاسٍ رَخِيَلِيَّهُ عَالَ: «وكُنْتُ أَعْلَمُ إذا بالذِّكْرِ حينَ يَنصرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكتوبةِ عَلَى عَهدِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ. قَالَ: «وكُنْتُ أَعْلَمُ إذا

<sup>(</sup>١) انظر مجموع الفتاوي (٢٢/ ٤٩٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قَوْلِهِ: ﴿وَمِنكُو مِّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَزَذَلِ ٱلْمُمُرِ ﴾ [النحل:٧٠]، رقم (٤٧٠٧).

انصَرَفُوا بذلكَ إذا سمِعتُه»(١). فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كلَّ ما يُشْرَعُ من ذِكرٍ في أَدْبارِ الصَّلاةِ فإنَّه يُجْهَرُ به.

وأمَّا مَن رَأَى مِن أهلِ العلمِ أنَّه إِنَّمَا كَانَ يُجْهَرُ به في عهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ للتعليمِ، وأنه لا يُسَنُّ الجهرُ به الآنَ؛ فإنَّ هَذَا في الحقيقةِ مبدأٌ خطيرٌ، لو كنَّا كُلَّما جاءتْ سُنَّةُ بمثلِ هَذَا الأمرِ قلنا: إِنَّهَا للتعليمِ وإن النَّاسَ قَدْ تَعَلَّمُوا الآنَ فلا تُشْرَعُ هَذِهِ السُّنَّةُ؛ لَبَطَلَ كثيرٌ مِن السُّنَنِ بَهَذِهِ الطريقةِ.

ثم نَقولُ: الرَّسُولُ عَينهِ الصَّلاَهُ قَدْ أَعْلَمَهُم بها يُشْرَعُ بعدَ الصَّلاةِ كها في قِصَّةِ الفُقراءِ الَّذِينَ جَاؤوا يَشْكُون إلى النَّبِيِّ عَيْقٍ أَنَّ الأغنياءَ سَبَقُوهم، فقال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تُدْرِكُون بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ»، ثمَّ ذكرَ لهم أَنْ يُسَبِّحُوا ويُكبِّروا ويُحبِّروا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ويُحبِّدوا ثلاثًا وثلاثينَ<sup>(۱)</sup>، فَقَدْ علَّمَهُم بالقولِ عَيْقٍ.

فالصوابُ في هَذَا أَنَّه يُشْرَعُ أَدْبارَ الصلواتِ المكتوبةِ أَنْ يَجْهَرَ الإِنْسَانُ بكلِّ ما يُشْرَعُ فيها من ذِكْرٍ، سواءٌ بالتَّهليلِ أو بالتَّسبيحِ أو بالإسْتِغْفَارِ بعدَ السَّلامِ ثلاثًا، أو بقولِهِ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلامُ، وَمِنْكَ السَّلامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلالِ وَالإِكْرَامِ».

وأمًّا ما ذَكَرَ السَّائِلُ عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةً (٢) وتليمذِه ابنِ القَيِّمِ (١) مِن

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٥٨٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصُّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٥).

<sup>(</sup>٣) انظر مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٠).

<sup>(</sup>٤) انظر زاد المعاد (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، والصَّلاة وأحكام تاركها (ص ١٥٢).

أَنَّ الدُّعَاءَ قبلَ السَّلامِ والذِّكْرَ بعدَه، فهذا كلامٌ جَيِّدٌ جِدًّا، ويَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابنِ مسعودٍ وَعَلَيْهُ عَينا ذكرَ أَن النَّبِيَّ عَلَيْهُمُ التشهُّد، ثمَّ قَالَ بعدَ ذلك: «نُمَّ لْيَتَخَبَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ»(۱). فأمرَ النَّبِيُّ عَلَيَاكَمَ وَلَاسَلامٌ أَن الإِنْسَانَ يدعو بعدَ التشهُّدِ مُباشرةً وقبلَ السَّلامِ. وأمَّا أَن الذِّكْرَ بعدَ السَّلامِ فَلِقولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِذَا فَضَيَّتُمُ الصَّلَوْةَ فَأَذْكُرُوا اللهَ قِيكمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمُ ﴿ [النساء:١٠٣]، وعلى هَذَا فيكونُ ما بعدَ السَّلامِ ذِكرًا، ويكونُ ما قبلَ السَّلامِ دُعاءً. هَذَا ما يَقتضيهِ الحديثُ وما يَقتضيهِ القرآنُ، وكذلك المَّغني يَقْتضيهِ أَيْضًا؛ لأَنَّ المُصَلِّي بينَ يدي اللهِ عَرَقَجَلَ فيا دَامَ في صلاتِه فإنَّه يُناجِي ربَّه؛ كما أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ اللهِ المَا الصَّل مِن مَناجاةِ اللهِ! فالمَعْقولُ انصرفَ من ذلك، فكيْفَ نقولُ: أَكْثر الدُّعَاءِ حينَ تَنْصَرِفُ من مُناجاةِ اللهِ! فالمَعْقولُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ قبلَ أَنْ تُسَلِّمَ ما دُمْتَ ثُنَادِي ربَّكَ تَبَاتِكُوتَعَالَ.

وعلى هَذَا فيكونُ مَا ذَهَبَ إليه شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ وتلميذُه ابنُ القيِّمِ رَحِمَهُمَا اللهُ هُوَ الصوابَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ المنقولُ والمعقولُ، ولكن لَا حَرَجَ أَن الإِنْسَانَ يدعو بعدَ الصَّلاةِ أحيانًا، أمَّا اتخاذُ ذلكَ سُنَّةً راتبةً كما يَفْعَلُه بعضُ النَّاسِ؛ كلَّما انْصَرَفَ من الصَّلاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو، فإنَّ هَذَا لَا أَعْلَمُ فيه سُنَّةً عن النَّبِيِّ عَيَالَةً.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب: المصلّي يناجي ربه عَرَّقَجَلَّ، رقم (٥٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصَّلاة وغيرها، رقم (٥٥١).

(۱۷۷۲) السُّؤَالُ: بعضُ الإخوةِ إذا انْتَهَى من الأَذْكارِ الواردةِ بعدَ الصَّلاةِ المُكتوبةِ يَشْرَعُ فِي أَذَكارٍ أُخْرَى مِن تَهْليلٍ وتسبيحٍ وتحميدٍ، وثَناءٍ عَلَى اللهِ عَرَّفَجَلَ، وَهُوَ يَعْلَمُ عِلمًا يَقينًا ما ثبتَ عن رَسُولِ اللهِ عَلَيْ دُبُرَ الصلواتِ، ولكنه يَقُولُ: أنا أَسْتفيدُ من وَقْتِي فَأَذْكُرُ اللهَ. فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بعضُ الإخوةِ صَنِيعَه هَذَا، وقَالُوا له: لا تَصِلْهُ مَعَ الأَذكارِ، واقتصِرْ على ما وَرَدَ عن رَسُولِ الله يَلِيهِ ولا تَزِدْ عن ذلك، فإن هَذَا مخالِفٌ للسُّنةِ، فأرجو منكم يا فَضِيلَةَ الشَّيْخِ تَوْضِيحَ هَذَا الأَمْرِ، وما هُوَ الضابطُ في هَذَا الأَمْرِ، وما هُوَ الضابطُ في هَذَا وما عَلاقةُ هَذِهِ المسألةِ بالبِدْعَة الإضافيةِ؟ وهل هِيَ منها؟

الجَوَاب: إذا زاد الإِنْسَانُ عن الأذكارِ الوَاردةِ، فإن كَانَ يَعتقِدُ أَنَّ هَذِهِ الزيادةَ مَشروعةٌ فِي هَذَا المكانِ فَهُوَ مُبتدِعٌ، وإن كَانَ يَعتقِدُ أن المَشْروعَ ما جاءتْ به السُّنةُ، لَكِنَّهُ -كَهَا قَالَ الأخ - يُرِيدُ أَنْ يَستغِلَّ الوقتَ، فلا بَأْسَ، لكن إن كَانَ يُخْشَى أَنْ يَقتدِيَ النَّاسُ به، وَأَنْ يَستَنُّوا بها يَفْعَلُ فَيُنهَى عن ذَلِكَ، لِئَلَّا يَقْتَدِيَ به جاهِلٌ، فنقول له: افصِلْ بينَ هَذَا وهَذَا، أو عَلَى الأقلِّ لَا تَجْهَرْ بها تَزِيدُ عن الواردِ حَتَّى لَا يَغْتَرُ

(۱۷۷۳) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ رفعِ الصوتِ بالذِّكرِ بعدَ الصَّلاةِ، وهناك رَجُلُّ يُؤذِينَا برَفْعِ صَوتِهُ، فَهُوَ يَفْعَلُ كَمَا يُؤذِينَا برَفْعِ صَوتِهُ، فَهُوَ يَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ كَمَا ؟

الجواب: رفعُ الصوتِ بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ سُنَّةٌ مَهْجُورَةٌ معَ الأَسَفِ، وذلك أَنه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسِ رَضَايَتُهُ عَنْهَا قال: «إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ،

بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْةِ»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»(١).

وقد نُشِرَ أخيرًا كُتيِّبٌ صغِيرٌ عِبارَةٌ عن جوابٍ سُمِّيَ (تحقيقَ الكَلامِ في الجَهْرِ بالذِّكْرِ بعدَ السلام) وهو رِسالَةٌ جيِّدَةٌ.

وعلى هذا: فالسُّنَّةُ أَنْ يَرْفَعَ الناسُ أصواتَهم بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ المَكتُوبَةِ، وإذا رَفَعَ الناسُ أصواتَهم جَمِيعًا، لم يَحْصُلْ في ذَلِكَ تَشويشٌ ولا إِشكالٌ.

صحيحٌ لو أنَّ واحِدًا من الناسِ رَفَعَ صوتَه وإلى جَانِبِه رَجُلُ يصَلِّي قد يُؤْذِيهِ بذلِكَ، لكنْ هَذِهِ مسألَةٌ خاصَّةٌ.

أما لو رفَعَ الناسُ أصواتَهُم جميعًا؛ فإن الأصواتَ إذا اختَلَطَتْ لَا تؤَثِّرُ عَلَى مَن سَمِعَها؛ لأن التأثيرَ إنها يَكونُ حين يَنْفَرِدُ الصوتُ، فيُشَوِّشُ عَلَى مَن حَوْلَهُ.

والمقصودُ: الذِّكْرُ الْمُقَيَّدُ خَلْفَ الصلواتِ، وَهَذَا واضِحٌ صَريحٌ جِدًّا بأن هَذَا كَانَ موجُودًا في عهْدِ الرسولِ ﷺ.

وأما قولُ مَن قالَ: إن هَذَا للتَّعْلِيمِ، فهذه مِن آفاتِ العِلْمِ، أن بعضَ الناسِ إذا انتحَلَ مَذْهَبًا ذَهَب يُؤَوِّلُ النُّصوصَ إليه، ويَتعسَّف تَعَسُّفًا، لو كانَ المرادُ بذلِكَ التعليمَ لكانَ الرسولُ عَلَيْمٍ لا يُشَرِّعُهُ للأُمَّةِ، بل يَقولُ لهم: سَبِّحوا واذكُروا الله كَذا وكذا، ويَسْتَغْنِي بذَلِكَ، وفِعْلًا حَصَلَ هذا، عَلَّمَهُم عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قال لفُقراءِ الله المُقراءِ اللهاجِرِينَ: «مَنْ سَبَّحَ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ قال لفُقراءِ المُهاجِرِينَ: «مَنْ سَبَّحَ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٥٨٣).

ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتْلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ: ثَمَامَ المِئَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ»(۱).

فقد عَلَّمَ الناسَ هَذِهِ الأذكارَ، فلا حَاجَةَ إلى أَنْ نَرْفَعَ الصوتَ بها، ونُشِتَ سُنَّةً مِن أَجْلِ تَعْلِيمِ أُمرٍ مَعْلُومٍ.

ثم نَقولُ: هَبْ أَن ذَلِكَ للتَّعْلِيمِ؛ فَإِنَّهُ تعليمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وصِفَةُ الذِّكْرِ تعْلِيمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وصِفَةُ الذِّكْرِ تعْلِيمٌ لأصلِ الذِّكْرِ، وتعليمٌ لِوَصْفِه، يعنى: أَنْ يكونَ جَهْرًا لَا سِرًّا.

وعلى كلِّ حالٍ، فإن الجَهْرَ بالذِّكْرِ بعدَ الصلواتِ المَكتوبَةِ سُنَّةٌ كانت تُفعلُ عَلَى عَلَى عَهِدِ النَّبِيِّ عَلِيَةٍ فَيَنْبَغِي لنا أن نُحْيِيَ هَذِهِ السُّنَّةَ التي أَمَاتَهَا كثيرٌ مِن الناسِ.

(١٧٧٤) السُّوَّالُ: مَا الفَرْقُ بِينَ قُولِ مَن يَقُولُ بِعَدَ الصَّلَاةِ المَفْرُوضَةِ لِمَن بَجَانِبِهِ: تَقَبَّلَ اللهُ. وقُولِ بعضِ النَّاسِ عندَ حُلُولِ شَهْرِ رمضانَ والعيدِ: كلَّ عامٍ وأنتُمْ بخيرٍ، وهلِ العُرْفُ يَدْخُلُ في ذلِكَ؟

الجواب: أمَّا الأوَّلُ، وهو ما يكونُ بعدَ السلامِ مِنَ الصَّلاةِ، فقَدْ قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَضَيَّتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَاَذْكُرُوا ٱللهَ قِيَكَا وَقَعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمُ ﴾ [النساء:١٠٣]، فليسَ بعدَ الصَّلاةِ إلا الذِّكْرُ، أمَّا الدُّعاءُ فلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم ولا عَنْ أَصْحابِهِ.

وأما قولُ القَائلِ عندَ انتهاءِ الصيامِ وحُلولِ العِيدِ لأَخِيهِ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومنكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٧).

أُو كَلِمَاتٍ نَحْوَهَا، فإنَّ هَذَا قَدْ وَرَدَ عن بعضِ السَّلَفِ، فكانَ الواحِدُ منهم يَقُولُ: تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ. وربها يَكُونُ لَهَذَا أَصْلُ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ رَبَّنَا نَقَبَّلُ مِنَّا أَيْكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٧].

وأما دُخولُ شَهرِ رَمضانَ والتَّهْنِئةُ به، فلا أَعْلَمُ فيها آثَارًا عنِ الصَّحابَةِ، ولكن رَوَى الإمامُ أَحمدُ والنَّسائيُّ أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ كَانَ يُبَشِّرُ أَصْحَابَهُ بِقُدُومِ شَهْرِ رَمَضَانَ (۱). فإذا أُخِذَ مِنْ هَذِهِ البِشَارَةِ جَوازُ التَّهْنِئةِ، فَقَدْ يكونُ لذلِكَ مَأْخَذُ صَحِيحٌ.

# <del>-699-</del>

(١٧٧٥) السُّؤَالُ: بعضُ المُصلِّينَ إذا أَنْهَوْا صَلاتَهم قالوا لبَعْضِهم: تَقَبَّلَ اللهُ، فَهَلْ هَذَا يَجوزُ؟

الجواب: أنا لَا أَعْلَمُ في هَذَا سُنَّةً، وهو أن المُصَلِّينَ يَدْعُو بعضُهم لبعضٍ بالقَبولِ، فتَرْكُه أحسنُ.

(١٧٧٦) السُّؤَالُ: هَلْ للإِنْسَانِ أَنْ يَجْهَرَ بكُلِّ الأذكارِ الواردةِ بعدَ الصَّلاةِ المَّتوبةِ، أم يَجْهَرُ ببَعْضِها، نَرْجُو بَيانَ ذلك؟

الجواب: لَا أَعْلَمُ دَلِيلًا عَلَى التَّفْريقِ بينَ الجَهْرِ بالتهليلِ، والحَفْتِ فِي التَّسبيحِ، بل حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَيَخَالِلُهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۱/ ۵۶/ ۵۶۱، رقم ۸۹۹۱)، والنسائي: كتاب الصيام، ذكر الاختلاف عَلَى معمر فيه، رقم (۲۱۰۲).

النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ» (١)، ولم يَخُصَّ شيئًا دونَ شيءٍ.

ولهذا كانَ الأفضلُ الجَهْرَ بالتَّسبيحِ، والتهليلِ، والتَّكبيرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى جَنْبِكَ رَجُلٌ يَقْضِي صَلاتَه، فإن الجَهْرَ سَوْفَ يُؤذِيهِ، ويُشوِّشُ عليه، فلا تَفْعَلْ سُنَّةً يَتأذَّى جا أخوك المُسلِمُ، أَمَّا إِذَا كَانَ النَّاسُ كُلُّهِم سَلَّمُوا وكُلُّهِم يَذْكُرُونَ اللهَ، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ كُلِّه، أَمَّا إِذَا كَانَ النَّاسُ كُلُّهم سَلَّمُوا وكُلُّهم يَذْكُرونَ اللهَ، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ كُلِّه، أَمَّا إِذَا كَانَ النَّاسُ كُلُّهم سَلَّمُوا وكُلُّهم يَذْكُرونَ اللهَ، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ كُلُّهم مَلَّمُوا وكُلُّهم يَذْكُرونَ اللهَ، فاجْهَرْ بالذِّكْرِ والقُرْآنُ شَيْءٌ آخرُ، كُلِّه، أَمَّا قِراءةُ آيةِ الكُرْسِيِّ فلا تَجْهَرْ بها؛ لأَنَّها قُرْآنٌ، والذِّكْرُ شيءٌ والقُرْآنُ شَيْءٌ آخرُ، وإن كانَ القُرْآنُ ذِكْرًا بالمَعْنَى العامِّ؛ كما قالَ تعَالَى: ﴿ إِنَّا يَحْنُ نَزَلْنَا ٱلذِكْرَ ﴾ [الحجر:٩].

(١٧٧٧) السُّؤَالُ: سَبَقَ وقُلْتُم: إنَّ الدُّعاءَ ورَفْعَ اليدينِ بعدَ الصَّلاة بِدْعَةُ، معَ أَنه وَرَدَ أَنَّ الدُّعاءَ بعدَ الفَجْرِ لَا يُرَدُّ. وأَرْجُو من فَضيلتِكم ذِكْرَ أوقاتِ الدُّعاءِ وأَشْهَرِ الأوقاتِ لذلك؟

الجَوَاب: نَحْنُ نَقُولُ: إِنَ الدُّعاءَ بعدَ صَلَاةِ الفريضةِ أَو النافلةِ غيرُ مشروعٍ، والأفضلُ أَنْ يَكُونَ دعاؤُك قبلَ السَّلامِ، ولكن يَقولُ السَّائلُ: إِنَّهُ وَرَدَ أَن الدُّعاءَ بعدَ الصَّلاةِ لَا يُرَدُّ، ولم يَرِدْ هَذَا عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَدُبُرُ السَّلامُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٨٤١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الذكر بعد الصَّلاة، رقم (٥٨٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، باب، رقم (٣٤٩٩).

اختَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ العِلْمِ، والصحيحُ أنَّ المُرَادَ آخِرُ الصَّلاةِ، ودَلِيلُ ذَلِكَ حديثُ ابنِ مَسْعودٍ أنَّ رَسُولَ ﷺ لمَّا ذَكَرَ التَّشَهُّدَ قال: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ» (١)؛ فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أن دُبُرَ الصَّلاةِ الَّذِي هُوَ مَكَانُ الدُّعاءِ هُوَ آخِرُ الصَّلاةِ، وما كانَ قبلَ التسليم.

# <del>-6920</del>

# الذكر والدعاء في الصَّلاة ﴿

( ١٧٧٨ ) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدْعَى للوالدينِ في الصَّلاةِ المَفْروضةِ؟

الجَوَابُ: الأَولى للمُصَلِّي صلاة النافلة وصلاة الفريضة أَنْ يَحرِصَ عَلَى الدُّعَاءِ الوَارِدِ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْ وَبعدَ أَنْ يَأْتِيَ به له أَنْ يَدْعُو بها شاءَ لنفسه أو لأَحدِ مِنَ المُسْلِمِينَ، في الفريضة وفي النافلة، ولكن إذا كَانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ فإنَّه لاَ يَنْبُغِي له أَنْ يَتَأَخَّرَ عن مُتابعة الإمامِ مِنْ أَجْلِ الدُّعَاء؛ مثلَها نُشاهِدُه عندَ بعضِ النَّاسِ، فتَجِدُه يُصَلِّي معَ الإمامِ ويَسْجُدُ ويَحْرِصُ عَلَى أَنْ يَدْعُو الله في السُّجُودِ، فيقومُ الإمامُ ويَقْرَأُ الفاتحة أو أكثرَها، أو ربها قرأ مَعَها شيئًا وَهَذَا الرجلُ سَاجِدٌ يَدْعُو الله عَرَقِجَلًا!

نقولُ: هَذَا لِيسَ بصوابٍ؛ لأنَّك إذا كنتَ معَ الإمامِ فإنك مَأْمورٌ باتِّباعِه؛ لقولِ نَبِيِّك مُحَمَّدٍ: «إِنَّهَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَغْتَلِفُوا عَلَيْهِ»، ثمَّ فَصَّلَ النَّبِيُّ لقولِ نَبِيِّك مُحَمَّدٍ: «أَإِذَا كَبَّرُ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ يَعْشِلُ ذَلِكَ بقولِه: «فَإِذَا كَبَّرُ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (۸۳۵)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (۲۰٪).

حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ١٠٠٠.

أمَّا الإِنْسَانُ الَّذِي يُصَلِّي وَحْدَه فله أَنْ يُطوِّلَ ما شاءَ في الفريضةِ وفي النافلةِ، وله أَنْ يَدْعُو بها شاءَ لنفسِه ولغيرِه منَ المُسْلِمينَ.

# -63P

(١٧٧٩) السُّؤَالُ: هَلْ يَتنافَى الدُّعَاءُ بالأدعيةِ القُرآنيةِ في السُّجُودِ معَ النهيِ عن قِراءةِ القُرْآنِ في السُّجُودِ؟

الجَوَابُ: ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْ آنَّه قَالَ: «أَلَا وَإِنِّي نُمِيتُ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنٌ (١) أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ (٢).

ولكن إذا دَعَا الإِنْسَانُ بدُعاءٍ من القُرْآنِ في حالِ السُّجُودِ، مثل أَنْ يَقولَ: رَبَّنا اللهُ وَلِكَ إِذَا فِي اللَّنْيَا حَسَنةً وفِي الآخرةِ حَسَنةً وقِنا عذابَ النارِ، ربَّنا لَا تُزِغْ قُلُوبَنا بعدَ إِذْ هَدَيْتَنا وَهَبْ لنا من لَدُنْكَ رحمةً، إنك أنتَ الوهَّابُ، فإن هَذَا لَا بأسَ به؛ لأنَّه ما قَصَدَ القراءة، وإنها قَصَدَ الدُّعَاء، ولهذا لو كانَ جُنبًا -والجُنبُ لَا يَقْرَأُ القرآنَ - ودَعَا بأدعيةِ القُرْآنِ فإنَّ هَذَا لَا بأسَ به، فلو قَالَ الجُنبُ : رَبَّنا لَا تُزِغْ قُلوبَنا بعدَ إِذ هَدَيْتَنا وهَبْ لنا من لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أنتَ الوَهَابُ، يُريدُ الدُّعَاء، لَا التلاوة، فإن هَذَا لَا بأسَ به.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إيجاب التكبير وافتتاح الصَّلاة، رقم (٧٣٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١١).

<sup>(</sup>٢) أي حقيق وجدير.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، رقم (٤٧٩).

والحاصِلُ أَنَّه يَجُوزُ للمُصَلِّي أَنْ يَدْعُوَ فِي حالِ سُجودِه بدُعاءِ من القُرْآنِ ولا حَرَجَ عليه.

(١٧٨٠) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ أَن أَقُولَ بِينَ السجدتينِ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لِوَالِدي؟

الجواب: نعم، ويَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَنَّ الصَّلاةَ قِراءةٌ وذِكْرٌ ودعاءٌ، فالصَّلاةُ كلُّها قِراءةٌ وذِكْرٌ ودعاءٌ، فالصَّلاةُ كلُّها قِراءةٌ وذِكْرٌ ودُعاءٌ، والفَاتِحةُ ثَناءٌ ودُعاءٌ، كذلك الرُّكوعُ فيه التَّسْبِيحُ ودُعاءٌ، تَقولُ في الرُّكوع: سُبْحانَ ربِّيَ العظيم.

وهنا أُحِبُّ أَنْ أُنَبِّهَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي الركوعِ سُبْحَانَ رَبِّيَ العَظيمِ فَانْتَبِهُ لشيئينِ:

أُوَّلًا: أَنَّ اللهَ أَمرَكَ بهذا في القُرْآنِ الكريمِ: ﴿ فَسَيِّحٌ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة:٧٤]، قال النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ»(١). حِينَئذٍ أَشْعِرْ نفسَكَ إذا قُلْتَ: سُبحانَ ربيَ العظيمِ أنك مُمْتَثِلُ لأمرِ اللهِ تعالى.

ثانيًا: أنك مُتَّبِعٌ لرسولِ اللهِ ﷺ؛ لأن النبيَّ ﷺ كَانَ يُعَظِّمُ الربَّ في رُكوعِه، فيقولُ: سُبحانَ ربِّيَ العظيم.

فإذا عَلِمْنا ذَلِكَ فإنَّ الأفضلَ للإنسانِ أَنْ يَتَّبِعَ ما جاءتْ به السُّنَّة في الدعاء، فيَبْدَأُ به أوَّلًا، ثم يَدْعُو بها شاءَ بينَ السَّجْدتينِ؛ كَانَ النبيُّ ﷺ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: تفريع أبواب الركوع والسجود، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي وَاجْبُرْنِي (١)، فَحَافِظْ عَلَى هذا، ثمَّ إِنْ شِئْتَ فَادْعُ لَوَالِدَيْكَ وَلا مَانِعَ، وفي التشهُّدِ الأخيرِ أَمَرَنا النبيُّ ﷺ أَن نَستعِيذَ باللهِ من أَرْبَع: من عذابِ جَهَنَّمَ، ومن عذابِ القبرِ، ومن فِتنةِ المَحْيَا والمَهاتِ، ومن فتنةِ المَسيحِ الدجَّالِ(٢)، وقال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ بعدَ أَنْ ذَكَرَ التشهُّدَ: «ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»(١).

وإذا فَرغْتَ منَ التشهُّدِ فيَجوزُ أن تَقولَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي سيَّارةً فَخْمةً؛ لأنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قال: «ثُمَّ لْيَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ». ثم إن نفسَ الدعاءِ ولو في أُمورِ الدنيا عِبَادةٌ، يعني أنت إذا قُلْتَ: اللهمَّ ارْزُقْنِي سَيَّارةً فَخْمةً، وارْزُقْنِي بَيْتًا وَاسِعًا، وَارْزُقْنِي مَالًا كثيرًا طَيِّبًا، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فَهُوَ نفسُه عِبادةٌ؛ لأنَّ دُعاءَ اللهِ عَرَقِجَلَّ عِبَادةٌ.

إذن ادعُ اللهَ بها شئتَ في صَلاتِكَ، لكنِ ابْدَأْ أَوَّلًا بها جَاءَتْ به السُّنَّةُ، ثم ادْعُ اللهَ بها شِئْتَ.

(١٧٨١) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ الدعاءُ للوالِدَيْنِ فِي الصَّلاةِ المفروضةِ؟

الجواب: نَعَمْ، يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ لِوالِدَيْهِ ولنَفْسِه ولغيرِه مِنَ المسلمينَ فِي الصَّلاةِ المفروضةِ والنافلةِ؛ لكِنِ الأَوْلَى -كما قلتُ مِنْ قَبْلُ- أَنْ يُجافِظَ عَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٢٨٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة، باب ما يقول بين السجدتين، رقم (٨٩٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب ما يستعاد منه في الصَّلاة، رقم (٥٨٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٢).

الدعاءِ الواردِ، فإذا أَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ ويَدْعُوَ بِهِا شَاءَ فلا حَرَجَ عليه.

# 

(١٧٨٢) السُّؤَالُ: إذا بُشِّرَ الإِنْسَانُ بنِعْمَةٍ وهو يُصَلِّي هَلْ يَقُولُ: الحمدُ للهِ؟

الجواب: إذا بُشِّرَ الإِنْسَانُ بنِعْمَةٍ فلا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ وهو يُصَلِّى: الحمدُ للهِ، وإذا أَصَابَكَ نَزْغٌ مِن الشيطانِ وفتَحَ عليكَ بابَ الوَسَاوِسِ، تَستَعِيذُ باللهِ مِنْهُ وأنت تُصَلِّي؟ نَعَمْ وأنتَ تُصَلِّي.

إذن نَأْخُذُ مِن هَذَا قاعِدَةً، وهي: أنَّ كلَّ ذِكْرٍ وُجِدَ سَبَبُه في الصَّلاةِ؛ فإنَّهُ يُقالُ؛ لأنَّ هَذِهِ الْحَوادِثَ يُمكِنُ أن نَأْخُذَ منها عندَ التَّبُّعِ قاعِدَةً، لكنَّ مسألةَ إجابَةِ المؤذِّنِ (١) وشيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميَّة، يَقُولُ بها- أنا فِي نَفْسِي منها شيءٌ؛ لأن إجابةَ المؤذِّنِ طَوِيلَةٌ تُوجِبُ انشغالَ الإِنْسَانِ في صَلاتِهِ انشِغَالًا كَثِيرًا، والصَّلاةُ لها ذِكْرٌ خاصُّ لَا ينْبَغِي الانشغالُ عَنْهُ.

وأقولُ كذلك: إذا كُنْتَ تُفْطِرُ وسَمِعْتَ الأذانَ، فإِنَّكَ تُجِيبُ الْمؤذِّنَ ولو كُنْتَ تُفْطِرُ، بل قَدْ نقولُ: إِنَّهُ أَكثُرُ؛ لأنك تتَمَتَّعُ الآنَ بنِعْمَةِ اللهِ، وجزاءُ هَذِهِ النَّعْمَةِ الشَّكُر، ومن الشُّكْرِ إجابَةُ المؤذِّنِ، فتُجِيبُ المؤذِّنَ ولو كُنْتَ تأكُلُ، ولا حَرَجَ عليك في هذَا، ومن الشُّكْرِ إجابَةُ المؤذِّنِ، فصل عَلَى النبيِّ عَلَى وقُل: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وإذا فَرَغْتَ مِن إجابَةِ المؤذِّنِ، فصل عَلَى النبيِّ عَلَى وقُل: «اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَلَى النبيِ

<sup>(</sup>١) الفتاوي الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٣٢٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٢١٤).

وإذا سَمِعْتَ الْمُؤَذِّنَ وأنتَ في بيتِ الحَلاءِ، فبَيْتُ الحَلاءِ لَيْسَ مَوضِعَ ذِكْرٍ، لكن قالَ الإمامُ أحمدُ: (إنه يُجِيبُ بِقَلْبِه، يعني: يُتابِعُ بقَلْبِهِ، ولا يَنْطِقُ بلسانِهِ)(١).

(۱۷۸۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قَوْلِ الْمُصَلِّي وَهُو فِي صَلاتِه: (سُبْحَانَك) حِينَ يَسْمَعُ آياتِ التعظيمِ للهِ جَلَّوَعَلَا، نحوُ قولِه تعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْمَزِيرُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [براهيم:٤]، وغيرِها من آياتِ التَّعْظيم، وما هُوَ الضَّابِطُ في ذلك؟

الجواب: لَا حَرَجَ في هذا، إن كَانَ هُوَ الَّذِي يَقْرَأُ فَلَا إِشْكَالَ في هذا، يعني إنسانٌ يَتَهَجَّدُ فإذا مَرَّ بآيةٍ فيها تَعْظِيمُ الربِّ عَنَّوَجَلَّ فقال: سُبْحانَكَ، لكنْ إذا كَانَ يَسْتَمِعُ إلى الإمامِ فَهَلْ يَقُولُ: سُبْحانَكَ أو يُنْصِتُ؟

أقولُ: الأَصْلُ أَنْ يُنْصِتَ؛ لكنْ إذا كَانَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ تَسْتَوْجِبُ حُضورَ قَلْبِه، ولا تَشْغَلُه عن استماعِ قِراءةِ إمامِه فلا بَأْسَ بها.

# <del>-620</del>

(١٧٨٤) السُّؤَالُ: فِي آخِرِ سُورَةِ التِّينِ قَوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكِمِ الْخَكِمِينَ ﴾ [التبن:٨]، وفي آخِرِ سُورَةِ القِيامَةِ: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِدٍ عَلَى أَن يُحْتِى الْمُؤْفَى ﴾ [القيامة:٤٠]، هَلْ يَجُوزُ الردُّ فِي أَثْناءِ الصَّلاةِ بـ(بلي) أو لا؟

الجواب: إذا قال: ﴿ أَلِيْسَ ٱللَّهُ بِأَمْكِمِ ٱلْمُكِمِينَ ﴾؟ فالجواب: بَلَى، فقُلْ هكذا، ولو كُنْتَ فِي الصَّلاةِ، وكذلك: ﴿ أَلِيْسَ ذَلِكَ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلْمَوْنَى ﴾؟ قُلْ: بَلَى وأنتَ تُصَلِّي.

<sup>(</sup>١) انظر كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي (١/ ٦٣).

وأَخَذْنا هَذَا الجَوابَ مِن قولِ اللهِ تعَالَى: ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضَ بِقَندِرٍ عَلَىٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ ٱلْخَلَّقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [بس:٨١].

ومن قولِه تعَالَى: ﴿ أُوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعَى يِخَلِقِهِنَّ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلْمَوْقَ ۚ بَكَىٰ إِنَّهُ، عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ [الأحقاف:٣٣].

المهمُّ أنك إذا مَرَّت بك هَذِهِ الآيةُ وأمثالهُا، فقُل: بَلَى. نحوُ: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦]؟ بَلَى. وكذا: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزِ ذِي ٱنْنِقَامٍ ﴾ [الزمر:٣٧]؟ بَلَى.

## <del>-620-</del>

(١٧٨٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الدُّعاءِ في الصَّلاةِ بلُغَةٍ غيرِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، خَاصَّةً إذا كانتْ مِنْ رَجُلِ لَا يُحْسِنُ اللُّغةَ العَرَبِيَّةَ؟

الجواب: الدُّعاءُ بغيرِ العَربِيَّةِ من شَخْصِ لَا يَعرِفُ اللَّغْةَ العَرَبِيَّةَ جائزٌ، سواءٌ في الصَّلاةِ، أو خَارِجَ الصَّلاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي لَا يَعرِفُ العَرَبِيَّةَ لو كُلِّفَ أَنْ يَدْعُو بالعَربِيَّةِ لكانَ هَذَا من تَكْلِيفِ ما ليسَ في وُسْعِهِ، وقد قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦].

فإذا قالَ قائلٌ: نُعلِّمُه. قلنا: وإذا عَلَّمْتَهُ الألفاظ، وهو لَا يَعْرِفُ المعانِيَ فما الفائدَةُ.

وعلى كلِّ فالدعاءُ يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَدْعُوَ اللهَ تَعَالَى بلِسَانِهِ أَي: بلسانِ الدَّاعِي باللُّغَةِ العرَبِيَّةِ، أو غيرِ العَرَبِيَّةِ، وأما القُرْآنُ فلا يَجوزُ أَنْ يَنْطِقَ به أَحَدُّ إلا باللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ عَلَى كلِّ حالٍ. وأما الأَذْكَارُ الوَارِدَةُ، فهذِهِ إِنْ تَعَذَّرَ أَنْ يَتَعَلَّمَها بِاللَّغَةِ العرَبِيَّةِ، فلا بَأْسَ أَنْ يَذَكُرَ اللهَ بِلِسانِهِ، لكنْ -كما تَعْلَمُونَ - لَفْظُ الجلالَةِ مثلًا لَا يُمكِنُ أَنْ يُحُوَّلَ إلى غيرِ اللَّغَةِ العرَبِيَّةِ، وإذا لم يُمْكِنْهُ فله أَنْ يَدْعُوَ بغيرِ العَرَبِيَّةِ.

## فصارتِ الأقسامُ ثلاثَةً:

الأول: ما لَا يَجوزُ إلا بالعَربيَّةِ وهو القُرآنُ.

الثاني: مَا يَجُوزُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِمَّنَ لَا يُخْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ، وَهُو دُعَاءُ اللهِ بَهَا لَيسَ وَارِدًا.

والثالث: الدعاءُ بالوارِدِ، كالأذكارِ ونَحْوِها نقولُ: إِنْ كَانَ قادِرًا عَلَى العرَبِيَّةِ فَلْتَكُنِ بالعرَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ عاجِزًا فَبِلُغَتِهِ.

(١٧٨٦) السُّوَّالُ: نَسْمَعُ بَعْضَ الْمُصَلِّين يَقُولُ عندَما يَقْرَأُ الإِمامُ الآيةَ: ﴿أَلِيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْتِى ٱلْمُؤَقَى ﴾ [القيامة:٤٠]، يَقُولُ: بَلَى، ويَرْفَعُ من صَوْتِه شيئًا، فَهَا حُكْمُ ذَلك؟

الجَوَاب: يَقُولُ السامعُ والتالي عندَ قولِه تعَالى: ﴿ أَلِنَسَ ذَلِكَ بِقَدِدٍ عَلَىٰ أَن يُحْعَى الْمَوْنَ وَ اللهُ ا

(١٧٨٧) السُّؤَالُ: فِي قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَنَبِكَتُهُ. يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَثَأَيُّهَا اللَّذِيكَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، إذا قَرَأَ الإمامُ هَذِهِ الآيةَ، فَهَلْ يُصَلِّي المَامُومُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ؟

الجواب: إذا أَمْكَنَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ بِدُونِ أَنْ يَنشغِلَ عن استهاعِه لقراءةِ الإمامِ فلا بَأْسَ، أَمَّا إذا كانَ يَشْغَلُه عن استهاعِ قِراءةِ الإمامِ أو يُوجِبُ التشويشَ عَلَى مَن حَوْلَه فلا يَفْعَلْ.

## <del>-680</del>

(١٧٨٨) السُّؤَالُ: سَمِعْتُ بعضَ الْمُصَلِّينَ فِي الصَّلاةِ إِذَا قَرَأَ الإمامُ قولَهُ تَعَالَى: ﴿إِيَاكَ نَعْبُهُ وَإِيَاكَ نَصْتَعِينُ ﴾[الفاتحة:٥]، قال: استَعَنَّا باللهِ؟

الجواب: هَذَا لَا أَصْلَ لَهُ؛ لأَنَّ المَشْرُوعَ للمَأْمُومِ إِذَا قِرَأً إِمامُهُ الفَاتِحَةَ أَنْ يقولَ عند انتهائِهَا: آمِينَ. وأَمَّا أَنْ يَقُولَ: استَعَنَّا باللهِ. فَإِنَّهُ يُغنِي عنها قولُ الإمامِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ والفاتحة: ٥]، لأَنَّ مَعْنَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: ٥] طَلَبُ العَونِ من اللهِ عَنَّقَجَلَّ.

(۱۷۸۹) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صَلاتِنَا عَلَى النَّبِيَّنِ إبراهيمَ وموسَى -عليهم الصَّلاة والسلام - عندَ آخِرِ سُورَةِ ﴿سَيِّحِ﴾ [الأعلى:١]، وهل يُبْطِلُ ذلكَ الصَّلاةَ وهل هُو وارِدٌ؟

الجواب: لَا أَعْلَمُ أَنه وَارِدٌ أَنْ يُصَلَّى عَلَى نَبِيٍّ مِن الأنبياءِ عندَ ذِكْرِهِ إِلا النَّبِيَّ عَلَى فَإِنَّهُ ورَدَ فِي السُّنَنِ عِن أَبِي هُرَيرَةَ رَضَالَتُهُ عَنْهُ أَن النبيَّ عَلَيْهِ صَعِدَ المِنْبَرَ فَقَالَ: «آمِينَ،

آمِينَ، آمِينَ». قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ الله مَا كُنْتَ تَصْنَعُ هَذَا؟ فَقَالَ: «قَالَ لِي جِبْرِيلُ: رَغِمَ أَنْفُ عَبْدٍ أَدْرَكَ أَبُويْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، لَمْ يُدْخِلْهُ الجَنَّةَ. قُلْتُ: آمِينَ. ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ عَبْدٍ ذَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ، لَمْ يُغْفَرْ لَهُ. فَقُلْتُ: آمِينَ. ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتَ عَبْدٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ، لَمْ يُغْفَرْ لَهُ. فَقُلْتُ: آمِينَ. ثُمَّ قَالَ: رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتَ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصلِّ عَلَيْه، واجْعَلْنَا عَنْ عَنْدُهُ فَلَمْ يُصلِّ عَلَيْه، واجْعَلْنَا عَنْ يَدْخُلُ الجَنَّة بوالِدَيْهِ، واجْعَلْنَا عِنَّ يُغْفَرُ له في هَذَا الشَّهْرِ.

(١٧٩٠) السُّوَّالُ: نَسْمَعُ بعضَ الناسِ بعدَ خِتَامِ الإمامِ لقِرَاءةِ سورَةِ (الأَعْلَى) يُصَلِّي عَلَى إِبْراهِيمَ ومُوسَى –عليهما الصَّلاة والسلام –، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ، وهَلْ يَجِقُّ للإمامِ إذا سَمِعَ أَحَدًا مِنَ المَّامُومِينَ أَنْ يُنْكِرَ عليهِمْ، ويَقُولَ لِمُمْ: إن هَذَا قَدْ يكونُ كَلامًا في الصَّلاةِ أم ماذَا؟ أرْجُو إفادَتَنَا.

الجواب: لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُصَلِّيَ عليهِما إذا خَتَمَ هَذِهِ السُّورَةَ، لَكِنْ لَا يُنْهَى الإِنْسَانُ عن ذلِكَ، لأنه عِبَارَةٌ عن دُعاءٍ بالصَّلاةِ والسَّلامِ عَلَى نَبِيَّيْنِ مِنْ أنبياءِ اللهِ، وليسَ خِطَابًا وليسَ كَلامًا حتَّى يُبْطِلَ الصَّلاةَ.

لكنَّ السؤالَ عندَ آيةِ الرَّحْمَةِ والتعَوُّذَ عندَ آيةِ الوعيدِ في النوافِلِ سُنَّةُ، وفِي الفرائضِ جائزٌ، فالنوافِلُ يَنْبَغِي لك إذا مَرَرْتَ بآيةِ الرَّحْمَةِ أن تَسألَ، وإذَا مَرَرْتَ بآيةِ الرَّحْمَةِ أن تَسألَ، وإذَا مَرَرْتَ بآيةِ التَّسْبِيحِ أن تُسَبِّحَ كما كانَ النَّبِيُّ يَشَيُّ يَفْعَلُ بَآيةِ الوَّعيدِ أن تَتَعَوَّذَ، وإذا مَرَرْتَ بآيةِ التَّسْبِيحِ أن تُسَبِّحَ كما كانَ النَّبِيُ يَشَيُّ يَفْعَلُ ذَلِكَ في التَّهَجُّدِ، وأما الفَرائِضُ فَإِنَّهُ لَا يُنْهَى الإِنْسَانُ عن ذلكَ، ولكن لَا يُطْلَبُ مِنْه أَنْ يَفْعَلَه.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب قول رسول الله ﷺ رغم أنف رجل، رقم (٣٥٤٥).

(١٧٩١) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ الدُّعاءُ عَلَى أَحَدِ النَّاسِ مَعَ ذِكْرِ اسْمِه فِي الصَّلاةِ؟ وَهَلْ يُبْطِلُ هَذَا الصَّلاةَ؟

الجَوَاب: نَعَم يَجُوزُ الدُّعاءُ لشَخْصٍ بِعَيْنِه فِي الصَّلاةِ، ويَجُوزُ الدُّعاءُ عَلَى شَخْصٍ بِعَيْنِه فِي الصَّلاةِ أيضًا، ولا بَأْسَ؛ لأنَّ كلَّ هَذَا وَرَدَ عنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلَى آلهِ وسلَّم، فإذا قلتَ مثلًا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأبي فُلانٍ، أو لأخي فُلانٍ، أو اللَّهُمَّ اغْفِرْ لفُلانٍ، أو لأخي فُلانٍ، أو اللَّهُمَّ اغْفِرْ لفُلانٍ من النَّاسِ، فلا بَأْسَ، أو إذا أَرَدْتَ أن تَدْعُو عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنِ لَجَقَ الشَّلْمِينَ منه أَذيَّةٌ وتُعَيِّنَه فِي الصَّلاةِ؛ فلا بَأْسَ أيضًا، إلَّا أَنَّكَ لا تَلْعَنْهُ، فلا تَقُلْ: اللَّهُمَّ العَنْهُ؛ لأنَّ لَعْنَ الحيِّ حَرَامٌ؛ فإنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهَ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ليَّا صَارَ يَلْعَنُ أَقُوامًا اللَّهُمَّ العَنْهُ؛ لأنَّ لَعْنَ الحيِّ حَرَامٌ؛ فإنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهَالمَ وَلَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَشُ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهُمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ الْعَنْهُ عَلَيْهُمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَاللَهُ وَاللهُ لا اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَشُولُ عَنْ الْكُونَ فَى الصَّلامِ فَي اللهُ مَنْ الْمُولَى اللهُ عَلَيْهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَإِنَّهُمْ فَالْمُونَ ﴾ [آل عمران:١٢٨].

واللعنةُ هِيَ الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ، وما نَدْرِي لعلَّ هَذَا الَّذِي كانَ عَدُوَّا للمُسْلِمِينَ. للمُسْلِمِينَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ يَشَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران:١٢٨]، رقم (٤٥٦٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصَّلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

## القنوت:

(١٧٩٢) السُّوَّالُ: أناسٌ منَ العلماءِ يَنْهَوْنَ عنِ الصَّلاةِ علَى النبيِّ ﷺ في نهَايةِ دُعاءِ القُنوتِ، أَرْجُو تَوضِيحَ ذلكَ.

الجوابُ: الصَّلاةُ على النبيِّ عَلَيْهُ في دُعاءِ القُنوتِ لم تَثْبُتْ عنِ الرَّسولِ عَلَيْهُ، ولكِن لَا أَرَى حَرَجًا أَنْ يُصلَّى على النبيِّ عَلَيْهُ في نهايةِ دعاءِ القُنوتِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ على النبيِّ عَلَيْهُ في نهايةِ دعاءِ القُنوتِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ عليه النبيِّ عَلَيْهُ مِن حقِّه عَلينا، وهِي دُعاءٌ، على شَرْطِ ألَّا يَعْتَقِدَ الإِنْسَانُ أَنَّ الصَّلاةَ عليه في هذِه الحالِ منَ الأُمورِ المَأْتُورةِ، وإنها يُصَلِّي عليه لأنَّ لَه حقًّا علينا، ولأنَّ خَتْمَ الدعاءِ بالصَّلاةِ عليهِ منَ الأُمورِ المُسْتَحْسَنةِ. وإن كَانَ قَدْ يَقولُ بعضُ الناسِ: إن الصَّلاةَ عَلَيه النبيِّ عَلَيْهُ في آخِرِ الصَّلاةِ صلاةٌ عليه لجميع الدعاءِ.

## <del>-622</del>

(۱۷۹۳) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي دُعاءِ إفطارِ الصائمِ: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وَبَقِيَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ<sup>(۱)</sup>، فَهَلْ هَذَا ثَابِتٌ عنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّاتَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الجواب: هَذَا حديثُ مشهورٌ؛ لَكِنْ ليسَ في كُلِّ صومٍ، إنَّما هُوَ في الصومِ إذا طَالَ النهارُ واشتدَّ الحرُّ، فإنَّه إذا أَفْطَرَ يَجِدُ هذا: يَذْهَبُ الظمأُ، وتَبْتُلُ العُروقُ، والأجرُ عندَ اللهِ عَنَّكِجَلَّ؛ لَكِنْ في أَيَّامِنا هَذِهِ لَا نَقولُ هَذَا الدعاءَ، لو قُلْنا: ذَهَبَ الظمأُ، ماذا يُقَالُ لنا؟ يُقالُ: لَا ظَمَأَ، هَذَا كَذِبٌ، لو قُلْنا: ابْتَلَّتِ العروقُ، يُقَالُ: لا، ما يَبِسَتْ حتَّى تَبْتَلَ، أَمَّا إِثَابَةُ الأَجرِ نَعَمْ، ولا شَكَّ في ذلكَ، نسألُ اللهَ أَنْ يُثِيبَنا الأَجورَ، ولهذا ظَنَّ بعضُ الناسِ أَنَّ هَذَا الذِّكْرَ يُقالُ في كلِّ صومٍ؛ ولكِنَّه خطأُ؛

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، رقم (٢٣٥٧).

لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم لَا يُمْكِنُ أَنْ يقولَ ذَهَبَ الظمأُ، وابتلتِ العروقُ وهو لم يَكُنْ ظمآنَ، ولم تَكُنْ عُرُوقُه يابسةً. إذن متى يُقَالُ هذا؟ يُقَالُ في شِدَّةِ الحرِّ والعطشِ.

(١٧٩٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الجهرِ بالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعدَ القُنُوتِ وغَيْرِه؟

الجَوَاب: لَا شَكَّ أَنَّ اللهَ تعالى أَمَرَ بالصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي كتابِه، وأنَّ الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مِن آدابِ الدُّعَاءِ، فإنَّها خاتمةُ الدُّعَاءِ وفاتحتُه، ولكنَّ الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي القُنُوتِ يَرَى بعضُ العُلَهَاءِ أَنَّهَا غيرُ مَشروعةٍ، ويقولُ: إنَّ القنوت فِي النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ فِي الصَّلاةِ تكونُ فِي آخِرِ الصَّلاةِ، وإنَّ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى السَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ يَكُونُ فِي آخِرِ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِي الْعَلَى النَّهِ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ الْمَا الْعَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ الْمُعَلَى الْمَا الْعَلَى الْعَلَى الْمَا الْعَلَى الْمَا الْعَلَى الْمَا الْعَلَى الْمَا الْعَلَى اللَّهُ الْمَا الْمَا الْعَلَى الْمَا الْعَلَى الْمَا عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّهُ الْمَا الْعَلَى الْمَا عَلَى اللَّهُ الْمَا الْمَا الْمَا الْمَا الْمَا الْمَالِقُ اللْمَا عَلَى الْمَالِعَلَى الْمَالِعَلَى اللَّهُ الْمَا الْمَالِمُ الْمَا الْمَا الْ

ورَأْيِي في هَذِهِ المسألةِ أَن اتِّخَاذَ ذلكَ عَلَى سَبيلِ العِبَادَةِ والمُداومةِ لَا يَنْبَغِي؛ لأَنَّه لم يَثْبُتْ عنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، وأَمَّا فِعْلُه أحيانًا فأرجو أَلَّا يَكُونَ به بَأْسٌ.

(**١٧٩٥) السُّؤَالُ:** هَلْ مَعْنَى قولِ اللهِ تعَالَى: ﴿يَثَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذَّكُرُواْ ٱللَّهَ وَكُرُّ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤١]، أن أقولَ: (الله الله) أو أقولَ: (هو هو)؟

الجَوَاب: قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذَكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾، وذِكْرُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ يَكُونُ بالقلبِ، ويكونُ بالجَوارِحِ، يَكُونُ بالقلبِ وحدَه، وباللِّسانِ وحدَه، وبالجُوارِح وحدَها.

أما الذِّكْرُ بالقلبِ، فَهُوَ التفكُّرُ فِي أسهاءِ اللهِ وصفاتِه وآياتِه الكونيَّة والشرعيَّة، وَهَذَا ذِكْرٌ.

وأمَّا الذِّكْرُ بِاللسانِ، فَهُوَ التسبيحُ والتهليلُ والتحميدُ والتكبيرُ وقراءةُ القُرْآنِ، وكُلُّ قولٍ يُقرِّبُ إلى اللهِ، حَتَّى الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المُنكرِ يُعْتَبَرُ مِن ذِكْرِ اللهِ، فَذِكْرُ اللهِ باللِّسانِ كلُّ قَولٍ يُقَرِّبُ إلى اللهِ.

وإذا قُلْنا: كلَّ قولٍ يُقرِّبُ إلى اللهِ؛ صار لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا القَوْلُ مَأْثُورًا، يعني جَاءَتْ به الشَّريعةُ. وعلى هَذَا يَخْرُجُ ذِكْرُ الصُّوفِيَّةِ الذين يَقولون: (الله، الله، الله)، فهذا لَيْسَ ذِكرًا، وأقبحُ من ذَلِكَ قولُم: (هو، هو، هو، هو).

عَلَى كُلِّ حَالٍ، هَذَا مُبْتَدَعُ، وليسَ بذِكْرٍ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَا هُو وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَآبِمَا ٱللهُ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَآلْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَآبِمَا الله ﴾ [عمد:١٩]، وجاءَ لَفْظُ (هو) لأنَّه ضميرٌ بِالقِسْطِ لآ إِلَهَ إِلَا هُو ٱلْمَرَبِينُ ٱلْمَكِيمُ ﴾ [آل عمران:١٨]، وجاءَ لَفْظُ (هو) لأنَّه ضميرٌ عائدٌ عَلَى ما سَبَقَ، ولَيْسَ شَيْئًا مُستقِلًا، فالذِّكْرُ بكلِمةِ: (هو، هو) أو (الله، الله، الله) هذا خَطَأُ، فالذِّكْرُ لا بُدَّ فيه من جُملةٍ مُفيدةٍ: تَسْبِيحٌ، أو تَحْمِيدٌ، أو تَكْبِيرٌ، أو تَهْليلُ، أو كُلُ قولٍ يُتَقَرَّبُ به إلى اللهِ.

والذِّكُرُ بِالجَوارِحِ: كلُّ فِعلِ يَتقرَّبُ بِهِ الإِنْسَانُ إِلَى اللهِ، فَالرُّكُوعُ ذِكرٌ، وَالشُّجُودُ فِي الطَّلاةِ ذِكرٌ، فَكلُّها ذِكرٌ، وَلَمَا تُسَمَّى ذِكرٌ، وَالقيامُ فِي الطَّلاةِ ذِكرٌ، فَكلُّها ذِكرٌ، وَلَمَا تُسَمَّى

الصَّلاةُ ذِكرًا، قال تَعَالَى: ﴿ ٱتَٰلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِئْبِ وَأَقِمِ ٱلصَّكَاوَةُ إِنَّ الصَّكَاوَةَ إِنَّ الصَّكَاوَةَ إِنَّ الصَّكَاوَةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَكَرِ اللهُ اللهُ وَلَذِكْرُ ٱللّهِ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ، وهي تَحْتَمِلُ -كما هُوَ مَعلومٌ - [العنكبوت: ٤٥]، أي لِمَا فيها من ذِكرِ: اللهُ أَكْبَرُ وأَعْظَمُ، وهي تَحْتَمِلُ -كما هُوَ مَعلومٌ عِدَّةَ أقوالٍ وأفعالٍ.

بَقِيَ علينا: هَلْ يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ الذِّكرُ باللسانِ وحدَه؟

نَقُولُ: يُمكِنُ أَنْ يَكُونَ الذِّكُرُ بِاللِّسَانِ وحدَه معَ إقرارِ القَلبِ، وغَفْلةِ القلبِ، وَغَفْلةِ القلبِ، وَهَذَا يَقَعُ كَثِيرًا، فكثِيرًا ما يَذْكُرُ الإِنْسَانُ ربَّه وهو غافلٌ فِي قلبِه، لَكِنَّهُ مُقِرُّ، وإنها قُلْنا: معَ الإقرارِ بالقلبِ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ ذِكْرُ اللَّنافِقِ، فالمُنافِقُ يَذْكُرُ الله بلسانِه لكنَّ قُلْبه مُنكِرٌ، بخِلافِ المُؤْمِنِ الَّذِي يَذْكُرُ الله بلسانِه وقلبُه غافلٌ، فالذِّكُرُ باللسانِ معَ غَفلةِ القلب ناقصٌ جِدًّا.

وافرِضْ أنك الآنَ بعدَما سَلَّمَ الإمامُ مِن الصَّلاةِ أو سَلَّمْتَ أنتَ فبَدَأْتَ تَقولُ: شُبحانَ اللهِ، سُبحانَ اللهِ، وأنتَ تَلتفِتُ يَمِينًا وشِمالًا تَنْظُرُ لَمَن رَاحَ ولَمَن جاءَ، فأنتَ تَذْكُرُ اللهَ بلِسانِكَ، لكنَّ الحقيقةَ أن القَلْبَ مُتعلِّقٌ بالذين يَذْهَبونَ ويَجِيؤونَ، فقَلبُكَ اللهَ بلِسانِكَ، لكنَّ الحقيقةَ أن القَلْبَ مُتعلِّقٌ بالذين يَذْهَبونَ وبغيرِ ذلك، وَهَذَا الآن فَارغٌ مِن الذِّكِرِ غافلٌ، وإنها اشتغلَ بالذاهِبِينَ والراجِعِينَ، وبغيرِ ذلك، وَهَذَا يُؤدِّي إلى نَقْصٍ كبيرٍ فِي الذِّكْرِ. ولهذا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُحْرِصَ غايةَ الحِرصِ عَلَى أَنْ يَكُونَ القلبُ مُوَافِقًا لِلسَانِ فِي ذِكْرِ اللهِ.

أما ذِكْرُ الجَوَارح، فَهُوَ كلُّ فِعلِ يَتقرَّبُ به الإِنْسَانُ إلى رَبِّه.

وإننا نَنْصَحُ الأَخَ السَّائِلَ إِن كَانَ يَسْتعمِلُ هَذَا الذِّكْرَ بِنَفْسِه -أَعْنِي (الله، الله) أو (هو، هو) – أَنْ يُقلِعَ عنه، وَأَنْ يَتوبَ إِلَى اللهِ، وَأَنْ يَذْكُرَ اللهَ كَمَا ذَكَرَهُ نَبِيُّه صَلَّى اللهُ

عَلَيْهِ وَعلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإِنْ كَانَ يَعْلَمُ مِن أَحَدٍ أَنه يَفْعَلُ ذلكَ فَلْيَنْصَحْهُ، ويُبيِّنْ له، وقد قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ: «لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَمِ» (١).

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(٢)، ولم يَقُل: لَقِّنوا موتاكم (هو، هو، هو)، وقال: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»(٢).

والمُشْرِكُ الَّذِي لِحِقَه أُسامةُ بنُ زيدٍ، فلما أَدْرَكَه قال: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ (اللهُ اللهُ اللهُ)، ما قال له: (هو، هو، هو)، بل قال: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فهذه هي الَّتِي تُنجِّي قائلَها مِنَ النارِ. فلذلك يَنبَغِي له إذا كَانَ يَعْرِفُ أحدًا يَفْعَلُ هَذَا الفِعْلَ أَنْ يَنْصَحَهُ، ويقولَ: واللهِ لو مُتَ عَلَى هَذَا لُتَ عَلَى غيرِ الفِطرةِ.

## — COO

(١٧٩٦) السُّؤَالُ: نُلاحِظُ أَن بعضَ الإخوةِ فِي دُعاءِ القُنُوتِ يَقولون عندَ ذِكْرِ اللهِ تعَالَى: (سُبْحَانَكَ)، وكذلك أقوالٌ أُخْرَى مثل: (حقًّا) و(نَشْهَد)، فهَا حُكْمُ ذلك؟

الجواب: الظاهرُ أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ به، يعني: إذا دَعَا الإمامُ فِي القنوتِ بدعاءٍ يَقْتَضِي التسبيحَ فلا بَأْسَ أَنْ يُسَبِّحَ المأمومُ خَلْفَ الإمام، فإن فِي حديثِ حُذيفةَ ابنِ اليَهانِ رَضَالِقَهَ أَن النَّبِيَ عَلَيْ كَانَ يُصَلِّي من اللَّيْلِ، وَكَانَ إذا مَرَّ بآيةِ تَسْبيحٍ ابنِ اليَهانِ رَضَالِقَهَ أَن النَّبِيَ عَلَيْ كَانَ يُصَلِّي من اللَّيْلِ، وَكَانَ إذا مَرَّ بآيةِ تَسْبيحٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب دعاء النَّبِيِّ ﷺ الناس إلى الإسلام والنبوة، رقم (٢٩٤٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، رقم (٢٤٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله، رقم (٩١٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٣٦/ ٣٦٣، رقم ٢٢٠٣٤)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب التلقين، رقم (٣١١٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث النَّبِيِّ ﷺ أسامة بن زيد، رقم (٦٨٧٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لَا إِلَه إِلاَ الله، رقم (٩٦).

سَبَّحَ (١)، فإذا قَالَ الإمامُ: إنه لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ. فقال المأمومُ: سُبْحَانَكَ. فلا حَرَجَ فِي هَذَا، كَمَا أَنَّهُ إذا دَعَا فَإِنَّهُ يُؤَمِّنُ عَلَى دُعائِهِ.

(۱۷۹۷) السُّؤَالُ: بعضُ الأَئِمَّةِ يُطِيلُ دُعاءَ القُنوتِ كَثِيرًا، ويُكْثِرُ من الرَّقائقِ لِيَسْتَلِينَ القُلوبَ، ويَسْتَلِرَّ الدُّموعَ، معَ أَنَّ الضَّعَفَةَ يُعَانُونَ من طُولِ القِيامِ، حتى إنَّ بعْضَهُم ربها تَرَكَ المَسجِدَ مِنْ أَجْلِ طُولِ قِيامِهِ في قُنوتِهِ، فها تَوجِيهُكَ وفقَّكَ اللهُ؟ وما هُوَ دُعاءُ القُنوتِ الوَارِدِ عن النَّبِيِّ ﷺ؟

الجواب: الذِي أَرَى فِي القُنوتِ أَن لَا وَكُسَ ولا شَطَطَ، يعْنِي: لَا نَقْصَ ولا زِيادَةً، فالاعتِدَالُ فِي الأُمُورِ خَيْرٌ، وخيرُ الأُمورِ الوَسَطُ، لَا يُحْرَمُ الناسُ من عَرْيكِ القُلوبِ بالأَدْعِيَةِ المُتنوِّعَةِ التي يُنوِّعُهُا إِما فِي وَقْفَةٍ وَاحدَةٍ أَو فِي لَيلَةٍ دُونَ عَرْيكِ القُلوبِ بالأَدْعِينَ دَقيقةً أَن الأَنْ عَضَ الأَنْمَةِ يَبْقَى خَسًا وأَرْبَعِينَ دَقيقةً أَو الأَخْرَى، ولا يُطِيلُ عليهِم، وقد بَلغَنِي أَنَّ بعضَ الأَنْمَةِ يَبْقَى خَسًا وأَرْبَعِينَ دَقيقةً أَو اكثرَ فِي دُعاءِ القُنوتِ، وبلَغنِي أَيضًا أَن بَعْضَهُم يَجْعَلُ دُعاءَ القُنوتِ خُطْبةً مَسْجُوعَةً، اكثرَ فِي دُعاءِ القُنوتِ، وبلَغنِي أَيضًا أَن بَعْضَهُم يَجْعَلُ دُعاءَ القُنوتِ خُطْبةً مَسْجُوعَةً، وَهَذَا لَا شَكَ أَنه لَا يَنْبَغِي، اللهُمَّ إلا أَنْ يَكُونَ أَهلُ المَسجِدِ مَحْصُورِينَ لَا يَدْخُلُ مَعْهُم أَحدٌ، واتَّفَقُوا معَ الإمامِ عَلَى هَذِهِ الطَّريقَةِ، فَأَرْجُو أَلا يَكُونَ بِهَا بأَسُّ؛ لأَنَّ وَمَعْهُم أَحدٌ، واتَّفَقُوا معَ الإمامِ عَلَى هَذِهِ الطَّريقَةِ، فَأَرْجُو أَلا يَكونَ بِهَا بأَسُّ؛ لأَنَّ النَّبِي عَلَى عَلْ فَلْ يُطَوِّلُ مَا شَاءً» أَمَّا إِذَا كَانَ فِي مَسجِدِ عَامً كُلُّ يُصَلِّي فِيه، فَإِنَّهُ لَا يَنْبُغِي أَنْ يُطِيلَ، ورُبَّمَا يَلْحَقُهُ الإِثْمُ فِي ذلك؛ لأَنَّ النَبِيَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٦٧١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٧).

عَلَيْهِ قَالَ فِي الَّذِي يُطِيلُ الصَّلاةَ فِي الجَهَاعَةِ: «أَفَتَّانٌ أَنْتَ يَا مُعَاذٌ»، أو قال: «أَتُرِيدُ أن تَكُونَ يا مُعَاذُ فَتَّانًا»(١).

فالذي أَرَى أَنَّ الإِنْسَانَ لَا يَحْرِمُ الناسَ من دُعاءٍ يُرَقِّقُ قُلوبَهُم وربها يُسْتَجَابُ لِمُمْ، ولا يُطِيلُ عليهِمْ عَلَى وجْدٍ يَشُقُّ عليهِمْ.

أما الَّذِي وَرَدَ عن النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم في دُعاءِ القُنوتِ فَهُو ما عَلَمَه صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم الحسن بن عَلِيِّ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْت، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ المَعْرُوفِ (٢)، وكذلك رُوِي عَنْ عُمَرَ أنه رَحَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ المَعْرُوفِ (٢)، وكذلك رُوِي عَنْ عُمَرَ أنه رَحَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ. «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ (٢)، وكذلك رُحَمَهُ اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ على: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ» على: «اللَّهُمَّ الْإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُقَدِّمَ قولَ: «اللَّهُمَّ إنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ» على: «اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ»، وكأنَّ الإمامُ أحمد اختارَ ذَلِكَ رَحَمَهُ اللَّهُ لأنَّ الأوَّلَ فيه «اللَّهُمَّ اللهُ فيْقَدَّمُ الثَّنَاءُ عَلَى الدُّعاءِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤٥، رقم ١٧١٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب القنوت في الوتر، رقم (٢٤٥)، والنسائي: (١٤٢٥)، والترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (١٧٨٥).

<sup>(</sup>۳) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۱۱۸/۳، رقم ٤٩٨٦)، وابن أبى شيبة (١٠٦/٢، رقم ٧٠٢٧)، والطحاوى (١/ ٢٤٩)، والبيهقى (٢/ ٢١٠، رقم ٢٩٦٢).

(۱۷۹۸) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ قَوْلِ: (سبحانك) عندَ الثَّناءِ عَلَى اللهِ عَزَّفِجَلَّ في دُعاءِ القُنوتِ، مثل: إِنَّهُ لَا يَذِلُ مَن وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَن عَادَيْتَ، فيقولُ المأمومُ: (سبحانك)؟

الجواب: هَذَا جَيِّدٌ وحَسَنٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى صلاةَ الليلِ، فكانَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّح، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذُ (').

فالمَاْمُومُ إذا كَانَ لَا يَشْغَلُه هَذَا عن استهاعِ الإمامِ وقالَ: سُبْحانَكَ، سَواءٌ في دُعاءِ القُنوتِ، أو كَانَ في آياتٍ تَكُرُّ عَلَيْهِ ويُسَبِّحُ، فهذا لَا بَأْسَ به، وَهَذَا مما يَزِيدُ الإِنْسَانَ حُضورَ قَلْبٍ، وهو أَحْسَنُ من كَوْنِه غَافِلًا لَا يُتابِعُ الإِمامَ.



# (١٧٩٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ القُنوتِ؟

الجواب: أمَّا القُنوتُ فِي الوِتْرِ فَيَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَقْنُتَ أَحِيانًا، وَأَنْ يَتْرُكَ أَحِيانًا، وأما فِي الفرائضِ فلا يَقْنُت إِلَّا الإمامُ، أَيْ إمامُ الدولةِ أو مَن يَأْذَنُ له؛ وَذلك لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لم يَكُنْ يَقْنُتُ فِي الفَرَائِضِ إِلَّا إذا دَعَا لِقَومٍ أو عَلَى قَوْمٍ (٢)، وَكَانَ يَقْنُتُ وبَقِيَّةُ المَسَاجِدِ فِي المَدينةِ لم يُنْقَلْ أَنها تَقْنُتُ، ولم يَأْمُرْ بالقنوتِ، ولكنه فَعَل.



<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن خزيمة (١/ ٣٣٨، رقم ٦١٩).

# ( ١٨٠٠) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ القُنُوتُ فِي الفَجْرِ؟

الجَوَابِ: دُعاءُ القُنوتِ فِي الفَرائضِ لَيْسَ بمَشروعِ إِلَّا عندَ النوازلِ، فإذا نَزَلَتْ بالمُسْلِمِينَ نَازِلةٌ فإنَّه يُشرَعُ القنوتُ فِي الفَجْرِ وفي غيرِ الفَجْرِ.

(١٨٠١) السُّؤَالُ: نَسْمَعُ منكَ في دُعاءِ الوِتْرِ أو القُنوتِ أَنَّكَ تَقُولُ -وفَّقَكَ اللهُ-: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ، ونَسْمَعُ بعض الإِخْوَةِ اللهُ اللهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ...» إلى آخِرِ الدُّعاءِ، ونَسْمَعُ بعض الإِخْوَةِ اللهُ اللهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وبَعْضُهم يَقُولُ: «سُبْحانَك»، فها هُوَ الصحيحُ في جوابِ ذلك؟

الجواب: أولًا: قولُ الإِنْسَانِ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ونَسْتَهْدِيكَ»، فيها احتمالُ أنكَ تُرِيدُ الإخبارَ أنكَ لَا تَسْتَعِينُ إلا اللهَ، ولا تَسْتَهْدِي إلا اللهَ، وتَحْتَمِلُ أنكَ تَسْأَلُ اللهَ عَرَّفِجَلَّ العَوْنَ والهِدَايَةَ، والظاهِرُ بالنسبَةِ لِي أَنَّهَا تَعْنِي: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسَأَلُكَ العونَ والهِدَايَةَ، وعلى هذا: فالمُناسِبُ أَنْ يُقالَ: (آمين).

## -600

(۱۸۰۲) السُّوَّالُ: ذَكَرْتُم أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ مَكانُها في الصَّلاةِ هُوَ التشهُّدُ، ولا تُفعَلُ في القُنوتِ، وإِنْ فُعِلَتْ فلا يُداوَمُ عليها، ولكن رَوَى القاضي التشهُّدُ، ولا تُفعَلُ في القُنوتِ، وإِنْ فُعِلَتْ فلا يُداوَمُ عليها، ولكن رَوَى القاضي إسماعيلُ بنُ إسحاقَ الجَهْضَمِيُّ المَالِكِيُّ في كتابِه (فَضْل الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ) قَالَ: حَدَّثنا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثنا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثني أبي، عن قَتَادَةً، عن عبد اللهِ بنِ الحارِثِ، أَن أَبا حَلِيمَة مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى الثَّنُوتِ (۱).

<sup>(</sup>١) كتاب فضل الصَّلاة عَلَى النبي عَلَيْ (ص : ٨٨) رقم (١٠٧).

وعبدُ اللهِ بنُ الحارثِ هُوَ أبو الوَلِيدِ البَصْرِيُّ، مِن رِجَال الشيخينِ، وأبو حَلِيمَة مُعاذُ هُوَ ابنُ الحارثِ الأنصاريُّ القارئُ، قَالَ ابنُ أبي حاتمٍ: وهو الَّذِي أقامَه عُمَرُ يُصَلِّي بهم في شَهْرِ رَمَضَانَ صَلاةَ التَّراوِيح<sup>(۱)</sup>.

والأثرُ رواه ابنُ نَصْرٍ في (قِيَامِ اللَّيْلِ) بلفظ: كَانَ أبو حَلِيمةَ مُعاذُ القارئُ في القُنوتِ في رَمَضَانَ يَدْعُو ويُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ وَيَسْتَقِي الغَيْثُ (١). في هَذَا الأَثرِ أَنَّه كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ فِي القُنُوتِ في مَحْضَرِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ منَ المُهاجِرِينَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ فِي القُنُوتِ في مَحْضَرِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ منَ المُهاجِرِينَ وَالأَنصارِ، ولم يُنْكِرْ عَلَيْهِ أَحدٌ، فَهُوَ كالإجماعِ عَلَى جَوازِ ذلكَ. ولفظ: (كان) يُشْعِرُ بالمُدَاوَمَةِ عَلَى ذلكَ، نَرْجُو البيانَ.

الجَوَاب: أوَّلَا قبلَ الإجابةِ عنْ هَذَا السُّؤَالِ أَنا أَحْمَدُ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّنا نَجِدُ مِن إِخوانِنا مَن يَعْتَنونَ بالحديثِ وبأسانيدِ الحديثِ، ويحرِصُونَ عليه؛ لأنَّ هَذِهِ طَرِيقةٌ طَيّبةٌ جِدًّا، ونحن نُحَبِّدُها، ونَوَدُّ أَنْ تَكُونَ عُلومُ الشبابِ مَبْنِيَّةً عَلَى ذلكَ؛ لأنَّ السَّنَدَ هُوَ الطريقُ إلى ثُبوتِ الأحكامِ أو نَفيِها. ولكن في هَذَا السَّنَد شيءٌ من الآفاتِ: أوَّ لما أنَّ قَتَادَة رَحِمَهُ اللهُ وإنْ كَانَ ثِقَةً لكنَّه منَ المُدلِّسِينَ، والمدلِّسُ إذا عَنْعَنَ فإنَّه لا يُقبَلُ حَدِيثُه إلَّا إذا عُلِمَ أَنَّه جاءَ من طَريقٍ آخَرَ مُصَرِّحًا فيه بالسهاعِ.

ثمَّ إِنَّ قَوْلَ السَّائِلِ بآخِرِ الكلامِ: إن ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ منَ الصَّحَابَةِ رَضَالِلَهُ عَنْهُمُ من المُهاجِرِينَ والأنصارَ في عهدِ المُهاجِرِينَ والأنصارِ؛ هَذَا في الحقيقةِ غيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ المُهاجِرِينَ والأنصارَ في عهدِ أميرِ المؤمنينَ عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ تَفَرَّقَ منهم أُناسٌ في الأمصارِ، فتَفَرَّقوا في الأمصارِ في

<sup>(</sup>١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٤٦، رقم الترجمة ١٤٤٢٤).

<sup>(</sup>٢) مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (ص:٣٢١).

البصرةِ وفي الكُوفَةِ وفي غيرِهما، فليسَ ذَلِكَ بِمَحْضَرٍ منهم، وإنها هُوَ بمَحْضَرٍ من هَوُ اللَّهُ وَ بمَحْضَرٍ من هَوُلاءِ الَّذِينَ يُصَلُّون في المَسْجِدِ إنْ صَحَّ الأثرُ.

ثم إن هَذِهِ المُقدِّمةَ الَّتِي تَوَصَّلَ بها السَّائِلُ إلى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مثلَ الإجماعِ أو إجماعًا فأنا ما عَلِمتُ أحدًا من أهلِ العلمِ سَلَكَ مثلَ هَذِهِ الطريقةِ، بحيثُ يَجْعَلُ ما عُمِلَ في مَسْجِدٍ من مَساجِدِ المدينةِ من الأمورِ الَّتِي تكونُ كالإجماعِ، وإنها يَعُدُّونَ ما كَانَ كالإجماعِ إذا اشتهرَ بينَ النَّاسِ ولم يُنْكُرْ، فلو كَانَ هَذَا من الأُمورِ النَّتِي لم تُنكر قلنا: إنَّه قَدْ يكونُ كالإجماع.

فعلى هَذَا فنحنُ نَشْكُرُ الأَخَ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ، ونَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَزِيدَنا وإياه عِلْمًا، ونَقولُ: إن الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى هَنَ الدُّعَاءِ الَّذِي يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُلازِمَه دائمًا؛ ففي الحقيقةِ إذا صَلَّى الإِنْسَانُ عَلَى رسولِ اللهِ ﷺ مرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بها عَشْرًا (۱).

وبهذه المُناسبةِ أقول: إنْ جاءَ طَرِيقٌ غيرُ هَذا الطريقِ لهَذَا الأثرِ فإنَّه قَدْ يَكُونُ حُجَّةً؛ لأنَّه عَمَلُ صَحَابِيٍّ، وإنْ لم يَكُنْ إِجْمَاعًا، فلا حَاجَةَ للإجماعِ، فإذا ثَبَتَ أَنَّه عَمَلُ صَحَابِيٍّ لم يُخَالِفْه أحدٌ، فإنَّ قَوْلَ الصحابيِّ قَدْ يُحْتَجُّ به، وأمَّا إذا لم يَثْبُتِ الأثرُ فإنَّنا نَقولُ: إنَّ الصَّلاةَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ أمرٌ محبوبٌ، ويَنْبَغِي أَنْ يُقْرَنَ بها كلُّ دعاءٍ، لكنْ كونُنا نَجْعَلُها من سُنَنِ القنوتِ فهذَا مَئُلُ نَظرٍ.

وقبلَ الانتهاءِ من هَذَا الجَوَابِ نُوضِّحُ مَعْنَى الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فالصَّلاةُ مِنِّي أَنْ اللهَ أَنْ يُصَلِّيَ عليه، لكن مِنِّي أَنْ اللهَ أَنْ يُصَلِّيَ عليه، لكن

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة عَلَى النبي عَلَيْ بعد التشهد، رقم (٤٠٨).

## ما مَعْنَى صلاةِ اللهِ عليه؟

قَالَ بعضُ العُلَمَاءِ: إِنَّ صَلاةَ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ رحمتُه، ولكنْ هَذَا ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ فِي القُرْآنِ: ﴿ أُولَتِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن دَّبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة:١٥٧]، فَفَرَّقَ اللهُ بينَ الصَّلاةِ والرحمةِ، ومَعلومٌ أن العطفَ يَقْتَضِي التَّغايُر؛ كما هُوَ مَعروفُ فَفَرَّ فِي اللَّغةِ العربيَّةِ، لكنَّ صَلاةَ اللهِ عَلَى نَبِيه عَلَيْهِ هِي كما قَالَ أبو العَالِيةِ رَحَمُهُ اللَّهُ ثَناؤُه عَلَيْهِ فِي اللَّا الأَعْلَى (١). أي أن اللهَ تعالى يُثنِي عَليه عَلَيه عَلَيه اللائكةِ في المَلاَ عَلَي اللَّاعُلَى اللائكةِ في المَلاَ الأَعلى. فعلى هَذَا أنتَ إذا صَلَيتَ عَلَى نبيّكَ فمعنى ذَلِكَ أنكَ إذا صليتَ عَلَيْهِ مرَّةً الشَّي اللهُ على اللهِ الأعلى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهذه نِعمةٌ كبيرةٌ تَدُلُّ عَلَى فضيلةِ الصَّلاةِ عَلَى اللهِ السَّي اللهِ العَلِيةِ ومِ الجُمُعَةِ.

## 

(۱۸۰۳) السُّوَّالُ: السلامُ عَليكُمْ ورحمَةُ اللهِ وبَركاتُهُ، ثَبَتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ في دُعاءِ القُنوتِ أنه كَانَ يَدْعُو بقولِهِ: «اللَّهُمَّ الهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ»، إلى قَوْلِهِ: «تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»، والرسولُ يَقُولُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(۲)</sup>، فما حُكْمُ الزِّيادَةِ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ؟ وما حُكْمُ جِلْسَةِ الاستِرَاحَةِ؟

الجواب: قولُ السَّائِلِ: إِنَّهُ ثَبَتَ عنِ الرَّسولِ ﷺ أنه كَانَ يَقُولُ كذا. هَذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ إِن تُبَدُّواْ شَيَّا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَاسَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۚ ۚ ۚ ۚ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِى ءَابَآيِهِنَ وَلَا أَبْنَآيِهِنَ وَلَاۤ إِخْوَانِهِنَّ وَلَآ أَبْنَاهُ إِخْوَانِهِنَّ وَلَاۤ أَبْنَاهُ إِخْوَانِهِنَّ وَلَاَ أَبْنَاهُ إِنْ أَبْنَاهُ وَلَا الْمُؤْتِهِنَّ وَلَا أَبْنَاهُ إِنَّ أَبْنَاهُ أَنَّ أَبْنَاهُ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَاءُ فَى وَاللَّهُ إِنَّ اللَّهُ إِنِّ اللَّهُ إِنِّ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِنْ الْمِي اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ إِنْ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر، رقم (٦٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤).

لم يَثْبُتْ مِن قولِ الرسولِ عَلَيْهِ، لكنْ ثَبَتَ مِن تعْلِيمِهِ للحَسَنِ بن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضَّولَ اللهِ عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ أَقُوهُنَّ فِي الوِتْرِ» (١). وَخَلِلَتُهَ عَلَىٰ وَالحديثُ قالَ الحسنُ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْ كَلِمَاتٍ أَقُوهُنَّ فِي الوِتْرِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ولم يَقُل: علَّمَنِي دُعاءَ قُنوتِ الوِتْرِ، قالَ: «كَلِمَاتٍ أَقُوهُنَّ فِي الوِتْرِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَن قُنوتَ الوِتْرِ أُوسِعُ مِن هَذَا الدُّعاء؛ لأن (في) للظَّرفِيَّةِ، والظرفُ أوسعُ مِن المَظروفِ، وَهَذَا قالَ: «كَلِمَاتٍ أَقُوهُنَّ فِي الوِيْرِ»، فيكونُ الدُّعاءُ فِي قُنوتِ الوِيْرِ أوسعَ مِن هَذَا الدَّعاء اللهِ عَلَى المَا الدَّعاء أَلِي عَلَمَهُ النبيُّ عَلَيْهِ للحَسَنِ.

ولو كَانَ لَفْظُ الحديثِ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ دُعاءَ قُنوتِ الوِتْرِ: «اللَّهُمَّ اهدِنَا فيمَنْ هَدَيْتَ» لَكَانَتِ السُّنَّةُ الاقتِصَارَ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ، وأن ما خَالَفَهُ لَيْسَ مِنَ الدعاءِ.

وعليه فإني أَقُولُ: إِنَّهُ لَا بأسَ أَنْ يَزِيدَ الإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الدُّعاءِ في قُنوتِ الوِتْرِ، إِنْ كَانَ وَحْدَهُ فَلْيُطُوِّلُ مَا شَاءَ، ولكن يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الإِنْسَانُ جَوامِعَ الدُّعاءِ، يعني: الأَدْعِيةَ الجَامِعَةَ دُونَ الأَدْعِيةِ الْمُفَصَّلَةِ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ «كَانَ يَسْتَحِبُّ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ »(٢).

أما إذا كَانَ القانِتُ إِمَامًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مُراعَاةُ الناسِ، وأَلَّا يُطِيلَ بِمِمْ إِطالةً تَشُقُّ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ يَشْكُو مُعاذَ بنَ جَبَلِ أنه كَانَ يَقْرَأُ تَشُقُّ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ يَشْكُو مُعاذَ بنَ جَبَلِ أنه كَانَ يَقْرَأُ بَشُقُ عليهِمْ، ولهذا لها جَاءَ رَجُلُ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ وقالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُمْ بَهِمْ فَي صَلاةِ العِشَاءِ فَيُطِيلُ، غَضِبَ النبيُّ عَلَيْهِ وقالَ: «إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيَّكُمْ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب القنوت في الوتر، رقم (١٤٢٥)، والترمذي: كتاب الوتر، باب باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (٤٦٤)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٨٢).

مَا صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ »(١). وَهَذَا دليلٌ عَلَى أَنَّ الإمامَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ حالَ المَّامُومِينَ، فلا يَشُقُّ عليهِمْ، حتى في قِراءةِ الصَّلاةِ، لَا يَشُقُّ عليهِمْ.

وأما الفِقْرَةُ الثانيةُ من سُؤالِهِ: وهي جِلْسَةُ الاستِرَاحَةِ، فَقَدِ اختَلَفَ العُلماءُ فيها عَلَى ثلاثَةِ أقوالٍ:

القول الأول: قولٌ بأنَّها لَا تُسَنُّ مُطْلَقًا، واستَدَلُّوا لذلك بحديثِ وائلِ ابنِ حُجْرِ أَنَّ الرسولَ ﷺ كَانَ يَقُومُ ولا يَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>، واستَدَلُّوا أيضًا بالمعنى، قالوا: لأن هذِهِ الجِلسَةُ لَيْسَ لها ذِكْرٌ خاصٌّ، ولو كانت مَشْرُوعَةً لشُرِعَ لها ذِكْرٌ؛ لأنه ما مِن جِلسَةٍ في الصَّلاةِ إلا ولها ذِكْرٌ مُعَيَّنٌ، فلها لم يَشْبُتْ لهذه الجِلْسَةِ ذِكْرٌ عُلِمَ بأنها ليستْ مَشْرُوعَةً.

وأما القولُ الثاني: فَهُوَ أَنها سُنَّةُ بِكلِّ حالٍ؛ لأنه ثَبَتَ في الصحِيحَيْنِ مِن حديثِ مالِكِ بن الحُويْرِثِ أَنَّ النبيَّ ﷺ: «كَانَ إِذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنه يَجلِسُ ويَستَقِرُّ ثم يَنْهَضْ.

والحديثُ إذا تَأَمَّلَهُ الإِنْسَانُ وَجَدَ أنه يَدُلُّ عَلَى القولِ الثالِثِ، وهو أَنَّ الإِنْسَانَ إذا كَانَ مُحْتاجًا لها، إما لِتَعَبِ، أو كِبَرٍ، أو مَرَضٍ، فلا بأسَ أَنْ يَجْلِسَ، بل هَذَا مَشْرُوعٌ، وَإِذَا كَانَ غيرَ مُحْتاجٍ لها، فَإِنَّهُ لَا يَجلِسُ، لأَنَّ عَدَمَ مَشروعِيَّة ذِكرٍ فيها يَدُلُّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود، رقم (٧٠٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٧ ٣)، رقم ١٨٨٥٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض، رقم (٨٢٣).

عَلَى أنها جِلْسَةٌ زَائدَةٌ، وإلا لَشُرِعَ لها ذِكْرٌ، وإذا كانتْ زائدةً، فإنها يُسامَحُ فيها مَن كَانَ مُحْتَاجًا إليها، والمُتأمِّلُ للأحاديثِ يَجِدُ أن هَذَا القولَ -وهو التقْسِيمُ- أقربُ إلى الصوابِ مِن غيرِهِ، لِتَأْييدِهِ بالمَعْنَى وحالِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَآلِهِ وَسَلَّمَ فإنَّ مَالِكَ بنَ الصوابِ مِن غيرِهِ، لِتَأْييدِهِ بالمَعْنَى وحالِ النبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَآلِهِ وَسَلَّمَ فإنَّ مَالِكَ بنَ الحُويرثِ رَخِوَلِيلَهُ عَنهُ رَأَى النبيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْلِسُ ثم يَعتَمِدُ عَلَى يَدَيْهِ ثم يَقُومُ، والاعتهادُ عَلَى اليَديْنِ لَا يَحْتاجُ إليه الإِنْسَانُ إلا إذا كانَ عَاجِزًا لا يَتَحَمَّلُ القِيامَ، فهذا دَلِيلٌ عَلَى أنه كانَ عَلَيْهِ الصَّلَامُ مُحْتَاجًا إلى هَذِهِ الجِلْسَةِ فَجَلَسَ، وإلا لمَا احتَاجَ إلى ذلك.

ويَدُلُّ عَلَى هَذَا أَيضًا أَنه جَلَسَ، ثم نَهَضَ عَلَى يَدَيْهِ، والنُّهوضُ عَلَى اليَدَيْنِ إِنها يَحْتَاجُ إِليه مَن كَانَ عاجِزًا، يَحْتَاجُ إِلى أَنْ يَحْمِلَ بَدَنَهُ عَلَى يَدَيْهِ.

قال صَاحِبُ المُغْنِي (١): «وَهَذَا القولُ هُوَ الَّذِي تَجْتَمِعُ فيه الأَدِلَّةُ». وَهَذَا اختيارُ النَّ القَيِّمِ (٢) أيضًا، وهو عِنْدِي أَرْجَحُ مِن القولِ بالاستِحْبابِ مُطْلَقًا، وَمَعَ ذَلِكَ النَّ القَيِّمِ (٢) أيضًا، وهو عِنْدِي أَرْجَحُ مِن القولِ بالاستِحْبابِ مُطْلَقًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الرُّجِحانُ عِنْدِي بذاكَ الرُّجحانِ البَيِّنِ، لكنْ أُرَجِّحُ أَنَّ النَّصوصَ لَا تدُلُّ عليهِ، وإذا لم تَدُلُّ عَلَيْهِ كانَ الرَّاجِحُ عَدَمَ فِعلِهِ بلا شكً؛ لأنه لَا يُمْكِنُ أَن نُشَرِّعَ في الصَّلاةِ شَيئًا إلا بيقِين.

فإن قالَ قائلٌ: هَذَا هُوَ اليَقِينُ، والأصلُ في أَفعالِ النَّبِيِّ عَلَيْ التَّعَبُّدُ.

قلنا: ظَاهِرُ هَيئةِ جُلُوسِ الرَّسولِ ﷺ وقِيامِه يَدُلُّ عَلَى أنه كَانَ عاجِزًا، فيَحتاجُ إلى أَنْ يَعتَمِدَ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ فِي أَنَّ الرسولَ ﷺ في آخِرِ حَياتِهِ أَخَذَهُ اللَّحْمُ وكَبِرَ،

<sup>(</sup>١) انظر المغني، لابن قدامة (١/ ٣٧٩).

<sup>(</sup>٢) انظر زاد المعاد، لابن القيم (١/ ٢٣٢).

وصارَ عَيْكُ أحيانًا يَتهَجَّدُ في الليلِ قاعِدًا، ولا يَتهَجَّدُ قَائمًا (١١).

المُهِمُّ: أَن الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي هُوَ عَدَمُ مَشْرُوعِيَّتِهَا، ولكن ها هنا مَسألةٌ أشارَ إليهَا شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ في الفتاوَى (٢) وقال: «إذا كانَ الإمامُ لَا يَجلِسُ في الاستِرَاحَةِ، فلا ينبَغِي للمأمومِ أَنْ يَجلِسَ؛ لأن قِيامَه معَ إمامِهِ مِن تَمَامِ الاتِّبَاعِ».

وأقولُ أنا تَأْيِيدًا لكلامِ الشيخِ رَحَمُهُ اللهُ: هَذَا المَامُومُ يَدَعُ واجِبًا مِن وجِبَاتِ الصَّلاةِ وهو التشهُّدُ الأولُ مِن أجلِ مُتابَعَةِ الإمامِ، فالرَّجُلُ -مثلًا- إذا دَخَلَ في صلاةِ الظُّهْرِ في الركعةِ الثانِيَةِ معَ الإمامِ زادَ في الصَّلاةِ جُلُوسًا غيرَ مشروعٍ إلا لمُتابَعَةِ الإمام، ونَقَصَ جُلُوسًا مَشْرُوعًا لمُراعاةِ مُوافَقَةِ مُتابعةِ الإمام.



## السترة والمروربين يدي المصلي:

(١٨٠٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مُرورِ النسَاءِ أَمامَ الْمُصَلِّي؟

الجوابُ: الصوابُ أَنَّ مُرورَ النِّساءِ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ، ويَجِبُ عَلَيْهِ أَن يُعِيدَ الصَّلاةَ مَرَّةً أُخْرَى. كما دَلَّ عَلَى ذلكَ حَدِيثُ أَبِي ذَرِّ فِي صَحيحِ مُسْلِمٍ (١). وبعضُ الناسِ -نَسْأَلُ اللهَ لنا وَلهمُ الهِداية - في هَذَا المَسْجِدِ يَتَجَوَّلُونَ مُسْلِمٍ (١).

<sup>(</sup>۱) كما في حديث عائشة رَضَحَالِتَهُ عَنْهَا ﴿ أَنَّهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ، فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً - أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً - ثُمَّ رَكَعَ ». أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب إذا صلى قاعدا، ثم صح، أو وجد خفة، تمم ما بقي، رقم (١١١٨).

<sup>(</sup>٢) انظر مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٥١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسَّلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠)، بلفظ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ

بالمُصلِّي، ويَمُرُّونَ بينَ يَدَيهِ، معَ أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلاَمُ يَقُولُ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيهِ اللَّهُ بَيْنَ يَدَيهِ اللَّهُ بَيْنَ يَدِيهِ اللَّهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدِيهِ اللَّهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدِيهِ اللَّهُ اللَّهُ بَيْنَ يَدِيهِ اللَّهُ اللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وهذَا الحديثُ عامٌ في المسجِدِ الحرامِ وغيرِه منَ المساجِدِ، وغيرِه من بِقاعِ الأَرضِ. ومَن زَعَمَ أن المسجِدَ الحرامَ خارجٌ من هذَا العُمومِ، وكَان لدَيهِ دَليلٌ، فَلْيُرشدنَا إليه. فإن لَه علينَا إذا أَرشدَنا إليه أن نُبينَه في هَذَا المكَانِ. ونحنُ نقولُ هنا بالعُمومِ، وليسَ في السُّنةِ -فيها نَعْلَمُ - مَا يَدُلُّ عَلَى أن المسجِدَ الحرَامَ يَجُوزُ للإنسانِ فيه أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدَي المُصلِّى.

ونحنُ نَطْلُبُ مِن إخوانِنا الذينَ وَهَبَهُم اللهُ العِلْمَ أَنْ يُبَيِّنُوا لنا ذَلِكَ من سُنةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا المَسْجِدَ يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ فيه بينَ يَدَيِ المُصلِّي، ونحنُ مُنتظرُونَ لإرشَادِه، وإلا فإنهُ يَجِبُ علينا أن نَأْخُذَ بعُمومِ قَولِ الرسُولِ عَلَيْءَالصَّلاهُ وَالسَّلامُ: «لَو يَعلمُ المَارُّ بَينَ يدي المصلِّي ماذَا عَليهِ لكَانَ أَن يَقِفَ أَربَعِينَ خَبرًا لَهُ مِنْ أَن يَمُرَّ بَينَ يدي المصلِّي ماذَا عَليهِ لكَانَ أَن يَقِفَ أَربَعِينَ خَبرًا لَهُ مِنْ أَن يَمُرَّ بَينَ يديهِ». والجملةُ الأخيرةُ إن لم تكن ثَبَتَتْ في الصَّحيح، لكنها صحيحةٌ.

يُصَلِّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ
 يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الحِيَارُ وَالمَرْأَةُ وَالكَلْبُ الأَسْوَدُ...». الحديث.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلى، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٣).

(١٨٠٥) السُّؤَالُ: مَا رَأَيْكم في الآيةِ الكَريمةِ التي تَقولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِ الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨]. فهل المُرورُ في المَسْجِدِ الحرَامِ مِنَ الحَرَجِ؟

الجواب: الآية الكريمة على العين والرَّأس، ولكنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ تعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي اللّهِ يَعِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وليسَ هناكَ أيُّ حَرَجٍ عَلَى الإِنْسَانِ إذا وَقَفَ حتى يُنْهِيَ أَخوه صَلاتَه، ثم لْيَمُرَّ كيفَ شاءَ، لَا سِيَّا أن الناسَ اليومَ -وللهِ المُشْتكى - تى يُنْهِيَ أَخوه صَلاتَه، ثم لْيُمُرَّ كيفَ شاءَ، لَا سِيَّا أن الناسَ اليومَ -وللهِ المُشْتكى - لَا يَنتظرونَ بعدَ صَلاتِهم كثيرًا، بل هي دَقائِقُ مَعدوداتٌ ثم يَخْرُجونَ، فأين الحَرَجُ في ذلكَ.

## 

(١٨٠٦) السُّؤَالُ: كُنتَ قَدْ ذَكَرْتَ أَمسِ أَنه لَا يَجوزُ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ المُرُورُ بِينَ يَدَيِ الْمُصلِّي لِعُمومِ الأدلةِ الواضحةِ في ذلك، ولكنْ وَقَفْنَا عَلَى حَديثٍ صَحيحٍ في مُننِ أَبِي دَاوُدَ في جَوازِ المُرُورِ بينَ يَدَيِ المُصلِّي في المَسْجِدِ الحرامِ: عَن كَثيرِ بنِ كَثيرِ البنِ أَبِي وَدَاعة، عَن بَعضِ أَهْلِه، عَن جَدِّه، أنه رَأَى النبيَّ عَلَيْهُ يُصلِّي مِمَّا يَلِي بابَ بَنِي البنِ أَبِي وَدَاعة، عَن بَعضِ أَهْلِه، عَن جَدِّه، أنه رَأَى النبيَّ عَلَيْهُ يُصلِّي مِمَّا يَلِي بابَ بَنِي سَهلٍ، والناسُ يَمُرُّونَ بينَ يَدَيهِ، وليسَ بَيْنَهُم استرةً. قال شُفيانُ: ليسَ بينه وبينَ الكعبةِ سُتْرةٌ اللهُ الله

الجوابُ: نَعَم، قُلنا: إِنَّهُ لَا يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؛ لأَنَّ النَّبِيَّ يَقُولُ: «لَو يَعْلَمُ المَارُّ بَينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَليهِ مِنَ الإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَربَعِينَ خَيْرٌ مِن أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيهِ»(٢). فهذا الحديثُ عامٌ، ولا يُسْتَثْنَى منه المَسْجِدُ الحَرَامُ،

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب في مكة، رقم (٢٠١٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

ولا غَيرُه. فمَنِ اسْتَثْنَى المَسْجِدَ الحَرَامَ، واطَّلَعَ عَلَى حَديثٍ صَحيحٍ يَسْتَثْنِي المَسجِدَ الحرامَ، فعَليهِ أَنْ يُرْشِدَنا إليه؛ لأجلِ أن نَنتَفِعَ به، ونَحنُ له شَاكرُونَ، ومُقدِّرونَ، ودَاعونَ له بالخيرِ والسَّدادِ والثناءِ.

ولكِني لم أَرَ أحدًا أَتَى بشَيءٍ حتَّى وَقْتِنا هذَا، وأنا مُستيقِنٌ بمَشيئةِ اللهِ إذَا جاءَ بشيءٍ تَطْمَئِنُ إليه النفس، ويَتبينُ به الحقُّ، فَواجبٌ علينَا أَن نُبيِّنَه، وأَن نُعْلِنَه للمُسلمين؛ حتى لَا نَضِلَّ ونُضِلَّ غَيرَنا. فإنَّ مَن يَهدِه اللهُ فَلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له.

ولكن نَبَهني أَحَدُ الإِحْوِةِ أَن المَاْمُومَ إِذَا كَانَ خَلْفَ الإِمامِ فَإِنهُ لَا حَرَجَ أَنْ يُمَرَّ بِينَ يَدَيْهِ، فعلى هَذَا إِذَا كَانَ الناسُ خَلْفَ الإِمامِ، ومَرَّ أَحَدُ بِينَ أَيْدِيهِم، فَإِنَّهُم لَا يَرُدُّونهُ، ولا يَنْقُصُ من صَلاتِهم شيئًا، ولا إِثْمَ عَلَيْهِ أَيضًا؛ لأَنَّ الإِمامَ سُترةٌ لَمَن خَلْفَه. ولهذَا ثَبَتَ في الصَّحيحينِ وغيرِهما، أن الرسولَ عَلَيْهُ كَانَ يَستقبِلُ سُترةً إِذَا كَانَ فِي البَرِّ، ولا يَستقبِلُ أَصحابُه معَه سُترةً. فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَن سُتْرَةَ الإِمامِ سُتْرةً لِمَامَ سُتْرةٌ لِمَا وَرَاءَهُ الإِمامِ سُتْرةً للإِمامِ سُتْرةً للإِمامِ سُتْرةً للإِمامِ سُتْرةً للإَمامِ سُتْرةً للإِمامِ سُتْرةً للإَمامِ سُتْرةً للإَمامِ سُتْرةً الإِمامِ سُترةً الإِمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً الإِمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً الإَمامِ سُتْرةً اللهُ الإِمامِ سُنْرةً اللهُ الل

أُمَّا فِيها يَخُصُّ حديثَ أبي دَاود، ففِي البدايةِ أقولُ: بَاركَ اللهُ في أخي، وباركَ اللهُ في أمثالِه، وأنا له شَاهدٌ ومُصُدِّقٌ عَلَى حِرْصِه، وعلى تَكَلُّفِه في هَذَا الشهرِ، مع أن هَذَا الشهرَ شَهْرُ تِلاوةٍ وصَلاةٍ. ولكنَّ هذَا الحديثَ الَّذِي ذَكَرَهُ الأَخُ حَديثٌ ضَعيفٌ، وضَعْفُه يُبَيِّنُ الظاهرَ مِن خِلافِه؛ لأنه قالَ: عَن بَعْضِ أَهلِه، والسندُ إذا كَان فِيهِ رَاهِ خَهُولٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ ضَعيفًا، حتَّى إذا بُيِّنَ هذَا المجهولُ مَن هُو، ومَا حالُه، فإنَّ الحديثَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخارى: كتاب الصَّلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه .

لَا يَقْوَى عَلَى تَخْصيصِ عُمومِ حَديثِ أَبِي جُهَيم وغيرِه الذِي فيه نَهْيُ الرسولِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ الللَّالِمُ اللَّال

ومعَ ذلكَ فأنا أَشْكُرُ الأخَ، وأرجو منه أيضًا أَنْ يُكْمِلَ تَحقيقَه -جزاهُ اللهُ خيرًا-بالبَحْثِ عن بَعضِ أهلِ الإيهانِ؛ لَعَلَّهُ يكونُ منَ الناسِ الثقاتِ الذين يَصِحُ بِهِمُ الخبرُ، وأنا أَمَنَى مُخْلِطًا أَنْ يَكُونَ هَذَا الحَديثُ صَحيحًا؛ حَتى نَستريحَ ونُريحَ عِبادَ اللهِ، وأنا أَمَنَى مُخْلِطًا أَنْ يَكُونَ هَذَا الحَديثُ صَحيحًا؛ حَتى نَستريحَ ونُريحَ عِبادَ اللهِ، وحتى لَا يَكونَ الناسُ عَلَى أَمْرٍ مُحَرَّمٍ وهُم مُتهاونُونَ به اليومَ. أنا أَمْنَى ذلك، ولذلكَ أرجُو منَ الأخِ، ومِمَّنْ يَسمعونَ كَلامي أيضًا مِن أهلِ العِلمِ، أَنْ يُحَقِّقُوا في هذَا الأمرِ؛ حتَّى يَتَبَيَّنَ وَجْهُ الصَّواب.

ولكِن يَجِبُ أَن نُبيِّنَ أَمِرًا مُهِيًّا، وهوَ أَنَّ المَطافَ مِلْكُ للطَّائِفِينَ، فالطَّائفونَ لا يُبالونَ بمَن يُصَلِّي، لأَنَّ المكانَ خاصُّ بالطوافِ، وهُم مُحتاجونَ إليه، ولهُم الحقُّ كُلُ الحقِّ إذا جاؤوا ورجلٌ يُصلي أَن يَمرُّوا بينَ يَدَيْهِ، ولا حُرْمَةَ له هو؛ حيثُ يُصلي في مَكانٍ غيرُه أَحَقُّ به؛ لأَنَّ مكانَ الطوافِ خَاصُّ بالطائفينَ، والصَّلاةُ قال فيها رَسولُ اللهِ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجدًا وَطَهُورًا» (١). فكلُ الأرضِ مَسْجدٌ، وللهِ الحمدُ، لكِنَّ الطواف خَاصُّ بالطائفينَ.

وَلَهَذَا يُذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ فَقَالَ: للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ أَن أَتَعَبَّدَ عِبَادةً لَا يَكُونُ فيها أُحدٌ مِنَ الناسِ. يَعني: لَا أَحَدَ يُشارِكُني في فِعْلِها وأَنا أَفْعَلُها. فَذَهَبَ يَسْأَلُ أَهلَ العِلْمِ، حتى سَأَلُ الكثيرَ منهم، لأنه فَكَّرَ قائلًا: إن صُمْتُ فقد يَكُونُ هناكَ أُحدٌ صائمٌ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١) .

غَيري، وإن كنتُ صَلَّيْتُ فمِنَ المُؤكَّدِ أن هُناكَ غَيرِي يُصَلِّي، وإن تَصَدَّقْتُ فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَن يَتَصَدَّقُ. فَذَهَبَ إلى بعضِ أهلِ العِلْمِ الأَتقياءِ، فقالُوا له: إن كُنتَ تُرِيدُ أن تَفِيَ بنَذْرِكَ فأَخِرِ المَطافَ، أو طُفْ والكَعبةُ لَا يَطوفُ بها أَحَدُ، فإذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كَفاكَ، فقد تَعَبَّدْتَ بعبادةٍ ما شَارَكَكَ فيها أحدُ أبدًا من أهلِ الدنيا. المُهمُّ أن المكانَ للطائِفينَ.

وكذلكَ أيضًا لو أنَّ أحدًا أرادَ أنْ يُصَلِّيَ في أبوابِ المَسْجِدِ الَّذِي يَضْطَرُّ الناسُ إلى الخُروجِ منه، فإنهُ لَا حَقَّ له في ذَلكَ، والمارُّونَ بينَ يَديهِ مَعذورُون في ذَلكَ؛ لأنَّ الحقَّ لهم. فهنا فَرْقُ بينَ الذِي له الحقُّ، والذِي ليسَ له الحقُّ. لكِن ما نَقصِدُه هو مَن يَمُرُّ أَمامَ المُصَلِّينَ وله في المَسْجِدِ فُسحةٌ وسَعَةٌ، فيَمُرُّ دونَ مُبالاةٍ.

وأخيرًا أرجو مِن أخي أَنْ يُحَقِّقَ في هذَا الحديثِ، وأَن يُبَيِّنَ صِحَّتَه، واللهُ المُوفِّقُ.

## -690

(١٨٠٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي في البيتِ الحَرَامِ وقدِ اكْتَظَّ بِالمُصَلِّينَ؟

الجَوَاب: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»(١). قَالَ أبو النَّضْرِ أَحَدُ الرُّواةِ: لَا أَدْرِي أقال: أربعين يومًا أو شهرًا أو سنةً. لكن رواه البَزَّارُ فقال: «أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا»(٣)،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٧٠٥).

<sup>(</sup>٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٣).

وأربعونَ خَرِيفًا أي أربعونَ سنةً، يعني لو تَقِفُ أربعينَ سنةً تَنتظِرُ هَذَا الْمُصَلِّيَ حتَّى يَفْرُغَ من صَلاتِه لَكانَ خَيْرًا لك من أن تَمَّرُّ بينَ يَدَيْهِ لو كُنْتَ تَعْلَمُ ماذا عليكَ من الإِثْم.

فإذن لَا يَجُوزُ للمَرْءِ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فِي هَذَا المَسْجِدِ ولا فِي غَيرِه؛ لأنَّ الحديثَ عَامُّ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

واسْمَحُوا لِي إذا طَلَبْتُ منكم أن تَقِفوا أربعينَ دقيقةً لَا أربعينَ يومًا ولا شهرًا ولا سنةً، أربعينَ دقيقةً حتَّى يَنْتَهِيَ.

ونقولُ: مِن المُمكِنِ أَن تَمْشِيَ بَجَانِيه، فَبَدَلًا مِن أَن تَقْطَعَه عَرْضًا اقْطَعْه مِن الْجَنْبِ، وَهَذَا لَا بأسَ به إذا قَطَعْتَه مِن جَنْبِه؛ بمعنى أن النَّاسَ يَكُونُون مُسْتَقْبِلِي الْجَنْبِ، وَهَذَا لَا بأسَ به إذا قَطَعْتَه مِن جَنْبِه؛ بمعنى أن النَّاسَ يَكُونُون مُسْتَقْبِلِي الكعبة، فتأتي من بينهم ولا تأتي قَطْعًا، والحمدُ للهِ أنتَ إذا فَعَلْتَ هَذَا الشيءَ فسوفَ تَنْتَهِي إلى مكانٍ لَا تَجِدُ فيه مَن يُصَلِّي، فتَقْطَعُه عَرْضًا.

وأمَّا ما وَرَدَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْ إِنَّه كَانَ يُصَلِّي في المَسْجِدِ الحرامِ فيَمُرُّ من بينِ يَدَيْهِ

الرِّ جَالُ والنِّسَاءُ (١)؛ فإن هَذَا الحديثَ تَكَلَّمَ فيه بعضُ أهلِ العلمِ وضَعَّفَه؛ لأنَّ فيه رُواةً مجاهيلَ، ولأنه إنْ صَحَّ فإنها هَذَا في المَطافِ، والمَطافُ حقُّ للطائفينَ، فللطائفينَ أَنْ يَمُرُّوا بينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ؛ لأنَّه لَيْسَ للمُصَلِّينَ حقُّ في أَنْ يُصَلُّوا في مَكانِ الطَّائِفِينَ، فيكونُ حينئذِ العُدوانُ منهم، فهم الَّذِينَ صَلَّوْا في مَكانِ الطَّائِفِينَ.

وأمّا مَن تَوهّم أن الحَرَم كُلّه لا يُسنُ فيه السُّرة ولا يَقْطَعُ فيه المَارُ، ففي الحقيقةِ وَالْمَ مَن تَوهّم أن الحَرَم كُلّه لا يُسنَ يَدي بعض الصّف ولم يُنكِر ذلك عَلَى أَحدٌ " " بالنّاسِ إلى غير جدارٍ، فمَررْتُ بين يَدي بعض الصّف ولم يُنكِر ذلك عَلَى أَحدٌ الله عَيْر جِدارٍ، فمَررْتُ بين يَدي بعض الصّف ولم يُنكِر ذلك عَلَى أَحدٌ الله فإن قَوْل ابنِ عبّاسٍ: «إلى غير جِدارٍ»، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ سُتْرةً، لكنْ لَيْسَتْ جِدارًا، والمعروف أنَّ النّبي عَيْدِ الصَّلَة وَالسَّلَامُ يَصْطحِبُ في سَفرِهِ العَنزَة لِيُصلِّي إليها؛ كما ثبت ذلك في الصَّحِيحينِ من حديث أبي جُحيْفة، أنّه أتى إلى النبي على وهو بالأبطح في قُبية الله عراء من أدم، وكان ذلك في وسَطِ النهارِ في الهاجرةِ، فخرَجَ النبي عَيْد والحَمْر ركعتينِ، عَلَى أبو جُحيْفة: «والنّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَاثِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَحْرَر ركعتينِ، قال أبو جُحيْفة: «والنّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَاثِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَحْرَر ركعتينِ، قال أبو جُحيْفة: «والنّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَاثِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَحْرَر ركعتينِ، قال أبو جُحيْفة: «والنّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَاثِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَعْرَر ركعتينِ، قال أبو جُحيْفة: «والنّاسُ يَمُرُّونَ مِن وَرَاثِها؛ الرَّجُلُ والحِمارُ والمَرزَة في المُردُر فيه بَيْنَ يَدَي المُصلِّى أو بَيْنَهُ وبينَ سُنْرَتِهِ.

ولكن إذا كَانَ المُصَلِّي يُصَلِّي وليسَ له سُتْرَةٌ، فما هُوَ المَوْضِعُ المُحْتَرَمُ الَّذِي لَا تَمَّرُ

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ١٠٣، رقم ٢٥٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلى، رقم (٥٠٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة إلى العنزة، رقم (٤٩٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب مرور الحمار والكلب، رقم (٥٠٣).

منه؟ نقولُ: إذا كَانَ يُصَلِّي عَلَى البِسَاطِ ومَرَرْتَ من وَراءِ البِساطِ فلا حَرَجَ عليك؛ لِأَنَّ هَذَا مُصَلَّاهُ فَقَطْ، وإذا لم يَكُنْ يُصَلِّي عَلَى بِساطٍ وليسَ له سُتْرَةٌ فإن مَحَلَّهُ مِنَ الأَرْضِ إلى مَوْضِع سُجُودِه، فإذا مَرَرْتَ من وَراءِ مَوْضِع سُجُودِه فإن ذَلِكَ لَا بأسَ الأَرْضِ إلى مَوْضِع سُجُودِه، فإذا مَرَرْتَ من وَراءِ مَوْضِع سُجُودِه فإن ذَلِكَ لَا بأسَ به؛ وذلك لأنَّه إذا لم يَتَّخِذْ سُتْرَةً، فإنَّه لَا حَقَّ له في المكانِ إلَّا مِقْدارُ ما يَحْتاجُ إليه في صَلاتِه، وهو مَحَلُّ السُّجُودِ.

أما إذا كَانَ النَّاسُ خلفَ الإمامِ فإنَّه لَا بأسَ أَنْ يَمُرَّ الإِنْسَانُ بِينَ أَيْدِيهِم، ولو كَانَ جَنْبَ أَقدامِهم؛ لأنَّ سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَن خَلْفَه، وقد كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ يَتَّخِذُ السُّتْرَةَ لنفسِه وهو يَؤُمُّ النَّاسَ، ولم يَكُنِ المسلمونَ يَتَّخِذون خَلْفَه سُترةً، وابنُ عبَّاسٍ رَحَوَلَيْكُ عَنْهَا مرَّ بينَ يَدَيْ بَعْضِ الصفِّ وهو عَلَى حِمارِه ولم يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أحدٌ (١).

(١٨٠٨) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ الصَّلاةُ فِي الْحَرَمِ بغيرِ سُتْرَةٍ؟

الجَوَاب: قولُه: هَلْ تَجُوزُ الصَّلاةُ فِي الحَرَمِ بغيرِ سُتْرَةٍ يُفهَمُ مِنه أَنَّ الصَّلاةَ فِي غيرِ الحَرَمِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِسُتْرَةٍ، وَهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، فالصَّلاةُ بغيرِ سُتْرَةٍ جَائِزةٌ فِي الحَرَمِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِسُتْرَةٍ، وَهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، فالصَّلاةُ بغيرِ سُتْرَةٍ فإنَّه لَيْسَ آثِمًا بذلك، وليستْ الحَرَمِ وغيرِ الحَرَمِ، فلو صلَّى الإِنْسَانُ إلى غيرِ سُتْرةٍ فإنَّه لَيْسَ آثِمًا بذلك، وليستْ صلاتُه باطلةً، ولكنْ لَا شَكَّ أَنَّ مِن الأفضلِ أَنْ يُصَلِّي إلى سُترةٍ، سَواءٌ في الحَرَمِ أو في غيرِ الحَرَمِ، ومن عَناوينِ البخاريِّ رَحْمَهُ اللهُ في صَحِيحِه: (بابُ السُّترةِ بمَكَّة غيرِ الحَرَمِ، ومن عَناوينِ البخاريِّ رَحْمَهُ اللهُ في صَحِيحِه: (بابُ السُّترةِ بمَكَّة

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يَصِحُّ سَهاعُ الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٤).

وغيرِها) (١)، ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَيَّا تَخصيصُ مَكَّةَ في هَذَا الحُكْمِ، أي أَنَّه لم يَرِدْ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: إنَّه لا سُترة بمَكَّة.

وغايةُ ما وَرَدَ فيه أَنَّ النَّبِيَّ عَيْكِيٌّ كَانَ يَقُومُ ويَمُرُّ مِن بينِ يَدَيْهِ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ (٢)، يعني كانَ يُصَلِّي ويَمُرُّ من بينِ يَدَيْهِ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ في الطَّوَافِ، وَهَذَا الحديثُ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَه بعضُ أهلِ العلمِ، ولكن عَلَى تقديرِ صِحَّتِه فإنَّ هَذَا في المَطافِ، ومَعْلُومٌ أَن الَّذِي يُصَلِّي هُنَاكَ إِذَا مَرَّ من بينِ يَدَيْهِ هَؤُلَاءِ فإنهم مَعْذُورونَ؛ لأنَّ الحَقَّ لهم؛ فإنَّ المَطافَ للطائفينَ، ولا يَجوزُ لأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ في المَطافِ وهو يَعُوقُ الطائفينَ؛ لأنَّ ذَلِكَ إيذاءٌ لهم، وقد قَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤَذُّونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱخْتَمَلُواْ بُهْتَانَا وَإِنْمًا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨]، ولمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يَتَخَطَّى رِقابَ النَّاسِ وهو يَخْطُبُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاهُ وَٱلسَّلَامُ قَالَ له: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ»(٢). فما بَالُكم بَهَؤُلَاءِ الجُهَّالِ الَّذِينَ يُصلُّونَ في مكانِ طوافِ النَّاس، فهم في الحقيقةِ مُعْتَدُون عَلَى الطائفينَ، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ جَعَلَ الحَقَّ للطَّائِفِينَ في هَذَا المَسْجِدِ مُقَدَّمًا عَلَى حقِّ المُصَلِّينَ، فقال تعَالَى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْقَاآبِمِينَ وَٱلرُّكِيمِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج:٢٦]، فبَدَأَ بالطَّوَافِ؛ لأَنَّه خاصٌّ في هَذَا المكانِ، فمَكانُ الطائفينَ سَواءٌ قَرُبَ من الكعبةِ أو بَعْدَ إذا كثُروا فإنَّه لَا حقَّ لأحدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فيه.

<sup>(</sup>١) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ١٠٣، رقم ٢٥٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: أبواب الجمعة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، رقم (١١١٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام عَلَى المنبر يوم الجمعة، رقم (١٣٩٩).

فالمُهِمُّ أن المَسْجِدَ الْحَرَامَ كَغَيرِه من المَساجِدِ في السُّترةِ، ولا يَجُوزُ لأَحَدِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمُصلِّي وهو يُصلِّي إلَّا إذا كَانَ وَراءَ الإمامِ، فإنَّه لَا بأسَ به، أمَّا إذا لم يَكُنْ وراءَ الإمام، فإنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيْهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدُفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلُهُ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانُ اللهُ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيِ المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ فَلْيُقَاتِلُهُ؛ فَإِنَّهُ شَيْطَانُ اللهُ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مِنَ اللهُ مِنَ اللهُ مَنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللهُ اللهُ

فنحن نقولُ لكَ: لَا تَقِفْ أربعينَ سنةً، يا أخي قِفْ أربعينَ دقيقةً ويكفي؛ لأنَّه ما مِن أَحَدٍ يُصَلِّي في هَذَا المَسْجِدِ ويَبْقَى أربعين دَقِيقةً في صلاةٍ واحدةٍ إلَّا ما شاءَ اللهُ.

## <del>-6823-</del>

(١**٨٠٩) السُّؤَالُ:** ما حُكْمُ قولِ (آمين) مَعَ الدَّلِيلِ؟ وهل المرأةُ تَقْطَعُ الصَّلاةَ فِي الحَرَمِ معَ الإمامِ أو مُنْفَرِدَةً؟

الجواب: بِدايَةً لَا نَعْرِفُ ماذا يَقْصِدُ السَّائِلُ: هَلْ يَقْصِدُ التَّامِينَ في الفاتِحَةِ أم في القُنوتِ؟ ولذلك أنا أُرِيدُ مِنَ السَّائِلينَ إذا سَأَلُوا أَنْ يَأْتُوا بالسؤالِ واضِحًا؛ لأننا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يَرُد المصلي مَن مَرَّ بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المارِّ بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٣) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

في الحقيقة نَجِدُ صُعُوبَةً في فَهْمِهَا، وقد نُجِيبُ عنها بغيرِ المُرادِ مِنَ السؤالِ، فيَذْهَبُ السَّائِلُ ويقولُ للناسِ: أَفْتَى فلانٌ بِكَذَا وكَذَا. عَلَى خِلافِ ما يُرِيدُهُ المُفْتِي، وقد حَدَثَ هَذَا لنَا ولغَيْرِنَا. ولهذا أنا أُحِبُّ من الإِخْوَةِ السَّائِلينَ أَنْ يُحَرِّرُوا السؤالَ بقَدْرِ المُستطاع.

فلْنَفْرِضْ أَن هَذَا الرَّجُلَ يُرِيدُ التأمينَ عَلَى قِراءةِ الفاتِحَةِ، فهذا قَدْ ثَبَتَ بالنَّصِّ، قال النبيُّ ﷺ: ﴿إِذَا قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّاآلِينَ ﴾ قال النبيُّ ﷺ: ﴿إِذَا قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّاآلِينَ ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ ﴾ والسُّنَّةُ فيه الجَهْرُ بالتأمينِ عَلَى الفاتِحَةِ، ومَعْنَى (آمين): اللَّهُمَّ استَجِبْ.

إذن يَكُونُ قُولُ الإمامِ: ﴿ آهْدِنَا آلْهِمَرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦] دُعَاءً، والمأمومُ يَسْمَعُ، فالمَشْرُوعُ في حَقِّهِ أَنْ يُؤَمِّنَ، أَمَّا التأمينُ عَلَى دُعاءِ القُنوتِ فَإِنَّهُ أيضًا بالقِياسِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين، رقم (٧٨٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين، رقم (٤١٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب جهر المأموم بالتأمين، رقم (٧٨٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب النهى عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، رقم (٤١٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

عَلَى التَّأْمِينِ عَلَى قِراءةِ الفاتِحَةِ يكونُ مَشْرُوعًا؛ لأن القانِتَ يَدْعُو لنفْسِهِ ولغَيرِهِ.

ولهذا جاء في الحديث: «لَا يَوُمَّنَ أَحَدُكُمْ فَيَحُصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ ، فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ »(۱) فلا نقولُ للإمامِ: إذا قُمْتَ مِنَ التَّشَهُّدِ فلا تَقُلْ: ربِّ اغْفِرْ لِي، رَبِّ اغْفِرْ لِي. بل قُلْ: ربَّنَا اغْفِرْ لنَا. فليسَ هَذَا مرادَ الحدِيثِ، بل إنَّ الْمُرَادَ الدُّعاءُ لي، رَبِّ اغْفِرْ لِي. بل قُلْ: ربَّنَا اغْفِرْ لنَا. فليسَ هَذَا مرادَ الحدِيثِ، بل إنَّ المُرَادَ الدُّعاءُ الَّذِي يُؤَمِّنُ عَلَيْهِ المَامُومُ، فإنَّ الإمامَ لا يَجِبُ أَنْ يَخُصَّ به نَفْسَهُ، فلو أن الإمامَ قالَ في دُعاءِ القُنوتِ: اللَّهُمَّ الهدِني فيمَنْ هَدَيْتَ، وعَافِنِي فيمَنْ عافَيْتَ. إلى آخِرِه، فتِلْكَ دُعاءِ القُنوتِ: اللَّهُمَّ الهدِني فيمَنْ هَدَيْتَ، وعَافِنِي فيمَنْ عافَيْتَ. إلى آخِرِه، فتِلْكَ للمأمومِ خِيانَةٌ؛ لأنه دَعَا لنفْسِهِ وجَعَلَنِي أُوَمِّنُ، وليسَ لِي في الأَمْرِ نَصِيبٌ. بل يَقُولُ: للمأمومِ خِيانَةٌ؛ لأنه دَعَا لنفْسِهِ وجَعَلَنِي أُومِّنُ، وليسَ لِي في الأَمْرِ نَصِيبٌ. بل يَقُولُ: للمأمومِ خِيانَةٌ؛ لأنه دَعَا لنفْسِهِ وجَعَلَنِي أُومِّنُ، وليسَ لِي في الأَمْرِ نَصِيبٌ. بل يَقُولُهُ في اللهُمَّ الْهَدِنَا فيمَنْ هَدَيْتَ. أَمَّا الدعاءُ الَّذِي لَا يُؤمِّنُ عَلَيْهِ المَامُومُ فَهُو ما يَقُولُهُ في اللهُمَّ الْهُدِنَا فيمَنْ هَدَيْتَ. أَمَّا الدعاءُ اللَّذِي لَا يُؤمِّنُ عَلَيْهِ المَامُومُ فَهُو ما يَقُولُهُ في اللهُمْ أَهْدِنَا فيمَنْ هَدَيْتِ. وغيرِهِ وغيرِهِ، مما لا يَسْمَعُه المأمومُ، مثلُ قَوْلِهِ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وارْحَمْنِي. وقولِه: إنَّ فيضَى ظُلُمَا كثيرًا، ولا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنتَ فاغْفِرْ لي.

أما قَطْعُ المرأةِ للصلاةِ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي صَحيحِ مُسلِمٍ من حَديثِ أبي ذَرِّ، أن النبيَّ عَلَيْهِ الْصَلَاةُ وَالْمَالِمِ اللَّهِ الْمُسْلِمِ الْمَالِمِ الْمَسْلِمِ الْمَسْلِمِ الْمَسْلِمِ الْمَسْلِمِ الْمَسْلِمِ الْمَسْلِمِ اللَّهُ وَالْحَلْ الْمُسْلِمِ الْمَسْوَدُ (٢)، فإذا مَرَّتِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ: المَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ (٢)، فإذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ المُصلِّي وسُتْرَتِهِ إِن كَانَ له سُترةٌ - أو بينَهُ وبينَ موضِعِ سُجودِهِ إِن لم يكُنْ المُسْتَرَةٌ - بَطَلَتْ صَلاتُهُ، ووجَبَ عَلَيْهِ استِئنافُها، حتَّى لو كَانَ في الركعةِ الأخيرَةِ.

ولا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بِينَ المَسجِدِ الحرامِ وغيرِهِ، عَلَى القولِ الراجِحِ؛ لأن النُّصوصَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۳٦/ ٥٨١، رقم ٢٢٢٤١)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟، رقم (٩٠)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب لَا يخص الإمام نفسه بالدعاء، رقم (٩٢٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠).

عامَّةٌ، وليسَ فيها تَخْصِيصُ بُقْعَةٍ دونَ أُخْرَى، ولهذا تَرْجَمَ البخارِيُّ عَلَى هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (باب السُّترة بمَكَّةَ وغيرها)(١)، واستَدَلَّ بالعُمومِ.

وعليه فإذَا مَرَّتِ المرأةُ بِينَ الرَّجُلِ وبِينَ سُثْرَتِهِ، أَو بَيْنَهُ وبِينَ مَوضِعِ سُجودِهِ، وجَبَ عَلَيْهِ إعادَةُ الصَّلاةِ، إلا إذا كانَ مَأْمُومًا؛ فإن سُثْرَةَ الإمامِ سُثْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ، فيَجوزُ أَنْ يَمُرَّ الإِنْسَانُ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ الذين يُصَلُّونَ خلفَ الإمامِ، ولا إِثْمَ عليهِ.

أما إذا مَرَّ الإِنْسَانُ بِينَ يَدَي المُنْفَرِدِ أَو الَّذِي يُكْمِلُ صَلاتَهُ بعدَ تَسليمِ الإمامِ فإن ذَلِكَ حَرامٌ؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْهِ: «لَوْ يَعْلَمُ اللَّارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، هكذا جَاءتِ الرِّوايَةُ في أَنْ يَقُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، هكذا جَاءتِ الرِّوايَةُ في الصَّحِيحينِ: «أَرْبَعِينَ» مُطْلَقَةً، أَمَّا في رِوايَةِ البَزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (١)، أي: أرْبَعِينَ سَنةً. أي: أنَّك لو وَقَفْتَ أربعينَ سَنةً كانَ خيرًا لكَ من أن تَمَّرَّ بِينَ يَدَي المَسلِّي، ونحن اللهَ لَا نَسْتَطِيعُ الوقوفَ دَقِيقةً واحِدَةً حتى يُصَلِّي، وقد تكونُ الدقيقةُ مُستَطاعةً إن شاءَ الله، لكن أربعينَ دقيقةً مثلًا لَا أَحَدَ يستَطِيعُ إلا مَنْ شاءَ اللهُ.

## <del>-690</del>

(١٨١٠) السُّؤَالُ: هلْ حَديثُ المَرْأةِ والكلبِ في قَطعِ الصَّلاةِ مَنسوخٌ أَوْ لا؟ أَرجُو التفصيلَ، وهلْ يَكونُ هنا أيضًا في الحَرَمِ؟

الجَوابُ: حَدِيثُ أَبِي ذرِّ الغِفاريِّ رَضَالِيُّهُ عَنْهُ الَّذِي رَواهُ مُسلِمٌ قالَ النبيُّ عَلَيْهُ:

<sup>(</sup>١) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْجَهَارُ وَالْمُرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ...» الحديث (١).

- المرأةُ: لَا بدَّ أن تَكونَ بالغةً.
- الحارُ: الحديثُ فيهِ مُطلَقٌ.
  - الكَلْبُ: قُيِّدَ بأنهُ أسودُ.

وسألَ أبو ذرِّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ: «مَا بَالُ الأسودِ منَ الأحمِرِ والأبيضِ؟»، فقالَ لهُ النبيُّ عَلِيَةِ: «الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطَانٌ»(٢).

وهؤلاءِ الثلاثةُ تقطعُ الصَّلاةَ إذا مَرَّتْ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي إن لم يَكُنْ لهُ سُتْرَةٌ، أو مَرَّتْ بَيْنَهُ وبينَ سُترَتِهِ إِنْ كَانَ لهُ سُترةٌ، ومَعْنَى قَطْعِ الصَّلاةِ أنها تَبْطُلُ الصَّلاةُ ويَجِبُ عليهِ استئنافُهَا.

وهذَا الحديثُ ليسَ بمنسوخ، بلْ هوَ مُحُكَمٌ وثابتٌ، والقَطْعُ ليسَ قَطْعَ الكهالِ، بلْ هوَ قَطْعٌ يَحْصُلُ بهِ البطلانُ، وعلى هذَا فإذا مَرَّتِ امرأةٌ بينَ الرجلِ وسُترتِهِ قَطَعَتْ صَلاتَهُ، ولكنهُ مَأْمورٌ بأنْ يَمْنَعَهَا بِقَوْلِ النبيِّ عَيَا اللهِ وَالكَنهُ مَأْمورٌ بأنْ يَمْنَعَهَا بِقَوْلِ النبيِّ عَيَا اللهِ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (١٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٧).

ولا يَحِلُّ لأحدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّي، لَا فِي المَسْجِدِ الحرامِ ولا فِي المَسْجِدِ النَّبويِّ ولا فِي عَيْرِهِ مِنَ المَساجِدِ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصلِّي النَّبويِّ ولا فِي غيرِهِ مِنَ المَساجِدِ؛ لقولِ النبيِّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (۱)، وفي روايةِ البزارِ: مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ حَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللهِ اللهِ البزارِ: «أَرْبَعِينَ حَرِيفًا» (۲)، أي أَرْبَعِينَ سَنةً، فلو يَقِفُ أربعينَ سنةً لكانَ ذلكَ حيرًا من أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَي المُصلِّي.

وكثيرٌ من الناسِ لا يَقِفُ ولا أربعينَ دقيقةً، فتَجِدُهُ يُحاوِلُ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ الْمُصلِّي، سواءٌ كانَ الْمُصلِّي ولا يَنْتَظِرُ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لأَنَّ عَلَيْهِ إِثْمَا عظيمًا إذا مرَّ بِينَ يَدَيِ المُصلِّي، سواءٌ كانَ له سُترةٌ أو لم يَكُنْ لهُ سُترةٌ، وسواءٌ في المَسْجِدِ الحرامِ أم في غيرِه، وليسَ هناكَ دَلِيلٌ تَطْمَئِنُ إليهِ النفسُ في ثُبوتِه ودلالتِه عَلَى الفرقِ بينَ المَسْجِدِ الحرامِ وغيرِه، ولهذا تَرْجَمَ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (بابُ السُّترةِ في مكة وغيرِها) (١)، فمَكَّةُ البخاريُّ رَحِمَهُ اللهُ في هَذِهِ المسألةِ بقولِهِ: (بابُ السُّترةِ في مكةَ وغيرِها) كغيرِها منَ المساجِدِ، لَا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ لَكُورِهَ مَنَ المَساجِدِ، لَا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَى المُصلِّي.

فإن قيلَ: ما المُرادُ بها بينَ يديهِ؟

قُلْنَا: إِنْ كَانَ لَهُ سُترةٌ فَحَدُّهُ سُتْرَتُهُ، وإذا لَم يَكُنْ لَهُ سُترةٌ فَقيلَ: إِن مَا بَينَ الْمُصَلِّي ثَلاثَةُ أَذْرِعٍ مِن قَدَمَيهِ، وقيلَ: إِنَّ مَا بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَا بِينَ مَوْضِعِ سُجودِهِ وقَدَمَيْهِ، يعني مَوْضِعَ الجبهةِ والقدمينِ، وهذَا أَقْرَبُ مِنَ الأُولِ؛ وذلكَ لأنَّ ما وراءَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٣) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

مَوضعِ السجودِ ليسَ لهُ فيهِ حقٌّ حتى يَمنعَ غيرَهُ منِ اجتيازِهِ، فلا يَمْلِكُ المُصَلِّي مِنَ الْرَضِ أَحَقَّيَّةً إلا بمقدارِ ما يَحتاجُ إليهِ منها، وهو لَا يَحتاجُ أكثرَ من مَوضعِ سُجودِهِ، فلأرضِ أَحَقِّيَّةً إلا بمقدارِ ما يَحتاجُ إليهِ منها، وهو لَا يَحتاجُ أكثرَ من مَوضعِ سُجودِهِ، فقطْ، فإذا مَرَّ أحدٌ مِن ورَائِهِ فيكونُ ما بينَ قدَمَيهِ إلى مكانِ سُجودِهِ فقطْ، فإذا مَرَّ أحدٌ مِن ورَائِهِ فليسَ فيهِ إِثْمٌ.

وهنا في المُسْجِدِ الحرامِ في بَعْضِ المَواضِعِ منهُ نَجِدُ أَن هناكَ بُسُطًا تُفْرَشُ بِمِقْدارِ السجودِ غالبًا، فإذا مرَّ الإِنْسَانُ مِن وَراءِ هذهِ الفُرشِ فإنهُ لَا إِثْمَ عليهِ؛ لأن الفراشَ حَدُّ المُصلِّي، وكذلكَ لو كانَ الإِنْسَانُ يُصلِّي عَلَى سَجَّادةٍ، فإنَّ ما وراءَ السَّجادةِ مِن أَمامِ المُصلِّي، لا يَحَرُمُ تَجَاوُزُهُ؛ لأنهُ خارجٌ عَن مُصلَّى المُصلِّي أو عن مَوْضِعِ سُجودِ المُصلِّي لا يَحَرُمُ تَجَاوُزُهُ؛ لأنهُ خارجٌ عَن مُصلَّى المُصلِّي أو عن مَوْضِعِ سُجودِ المُصلِّي.

لكنْ إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلفَ الإمامِ فإنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لَمَنْ خَلفَهُ، ودليلُ ذلكَ حَدِيثُ ابنِ عباسٍ رَحَيَلِيَهُ عَنْهُا قالَ: أَتيتُ النبيَّ ﷺ وهو يُصَلِّي بمِنَى إلى غيرِ جدارٍ وأنا عَلَى أَتَانٍ، -وهِيَ أُنثَى الجِهارِ - فمَرَّ بينَ يَدَيْ بعضِ الصفِّ فلم يُنْكِرْ ذلكَ عليهِ أَحَدٌ (١)؛ وذلكَ لأنَّ سُتْرةَ الإمامِ سُترةٌ للمأمومِ.

(١٨١١) السُّؤَالُ: هلِ السُّترةُ في صَلاةِ الجماعةِ كما هِيَ في صَلاةِ الفردِ؟

الجَوَابُ: السترةُ في صَلاةِ الجهاعةِ بِالنِّسْبَةِ للإمامِ كها هِيَ في صَلاةِ المُنْفرِدِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ للمَامُومِ النَّسْبَةِ للمَامُومِ أَنْ يَتَّخِذَ سُتْرَةً؛ لأنَّ سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَن

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥).

خَلْفَه، ولهذا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضَالِكُ عَنْهَا: «أَتيتُ النَّبِيَّ عَلَيْ وهو يُصَلِّي في النَّاسِ بِمِنَى إلى غَيْرِ جِدارٍ، فَمَرَرْتُ بِينَ يَدَيْ بعضِ الصفِّ (١). وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لَن خَلْفَه، وأنه إذا مرَّ أَحَدٌ يَقْطَعُ الصَّلاةَ بِينَ يَدَيِ المأمومينَ فإن صَلاتَهم لا تَنْقَطِعُ؛ لأنَّ سُترةَ الإمام سُتْرةٌ لهم.

وقد ظَنَّ بعضُ النَّاسِ في قولِ ابنِ عبَّاسٍ: "ورَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي بِمِنَى إلى غير جِدارٍ"، أن الحرم يعني ما كَانَ داخلَ الأميالِ لَا تُشرَعُ فيه السُّترةُ، وقالوا: إنَّ قولَه: "إلى غير جِدارٍ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الحَرَمَ لَا تُتَّخَذُ فيه السُّترةُ، يعني ما كَانَ داخلَ الأميالِ، ولكن مَن تأمَّلَ الحديثَ وجَدَ أَنَّه يَدُلُّ عَلَى خِلافِ ذلكَ؛ لأنَّ قَوْلَ ابنِ عبَّاسِ: "إلى غير جدار" غير: صِفة، ولا تَقَع (غير) إلَّا صِفةً لمُوْصوفٍ، فعليه يكونُ تَقْدِيرُ الكلامِ: إلى شيءٍ غير جدارٍ.

والمعروفُ أن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ كَانَ يُصَلِّي فَتُرْكَزُ له العَنزَةُ كَما في حديثِ أبي جُحَيْفَة ، وهو ثابتٌ في الصَّحِيحينِ ابَّه قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ بالأَبْطَحِ وهو في قُبَّةٍ له حَمْراء مِن أَدَمٍ ، فخَرَجَ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْراء كأني أنظُرُ إلى بَياضِ سَاقَيْهِ ، فأذَنَ بِلالُ وتَوَضَّا النَّاسُ من فَضْلِ وَضُوءِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ ». قَالَ أبو جُحَيْفَة : «ثمَّ وُكِزَتْ له العَنزَةُ ، فتَقَدَّمَ فصلَ الظُّهْرَ ركعتينِ ، والعصرَ ركعتينِ »(١) . وَهَذَا نصُّ صريحٌ في أن السُّترة تُتَخذُ حتَّى فيها كَانَ دَاخِلَ الأَميالِ .

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه، رقم (٤٩٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة إلى العَنزة، رقم (٩٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب مرور الحمار والكلب، رقم (٥٠٣).

(١٨١٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ وَضْعِ الجِذاءِ كَسُتْرَةٍ للمُصَلِّي؟

الجواب: السُّتْرَةُ للمُصلِّي جائزةٌ بكلِّ شيءٍ، حتى لو كَانَ سَهْمًا؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَىٰ النَّبِيِّ السَّتَرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ (١).

بل قالَ العلماءُ: إِنَّهُ يُمكِنُ أَنْ يستَرَ بالخَيطِ، وبِطَرَفِ السَّجَّادَةِ، بل جاءَ في الحديثِ عن الرَّسولِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَخُطَّ خَطَّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»(٢).

وكلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّتْرَةَ لَا يُشْتَرَطُّ أَن تَكُونَ كَبِيرَةً، وإنها يُكْتَفَى فيها بِهَا يَدُلُّ عَلَى التَّسَتُّرِ، فالنِّعالُ لَا شَكَّ أنها ذاتُ جِسْم وكبيرةٌ، وبَيِّنَةٌ، إلا أَنِّي أَرَى أَنه لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَها سُتْرَةً له؛ لأن النِّعَالَ في العُرفِ مُستَقْذَرَةٌ، ولا يَنبَغِي أَنْ تَكُونَ بينَ يَدَيِ المُصَلِّى، ولا أَنْ يَتَنَخَّعَ بينَ يَدَيْهِ، يعني: يُدخِلُ النُّخامَةَ بينَ يَدَيْهِ، وقدْ قالَ يَدَي المُصَلِّى، ولا أَنْ يَتَنَخَّعَ بينَ يَدَيْهِ، يعني: يُدخِلُ النُّخامَةَ بينَ يَدَيْهِ، وقدْ قالَ عَلَيهِ الضَّلَةُ مُعَلِّلًا ذلك: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ عَلَى وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى اللهَ عَلَى وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى اللهَ عَلَى وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى يَعْمُونُ قَبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللهُ قَبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى اللهُ اللهُ عَلَى يَعْمُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

فالذي أَرَى أنه لَا يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلَ النَّعْلَيْنِ سُتَرَةً له؛ لأنها مُستَقْذَرَةُ فِي عُرْفِ الناسِ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ بينَ يَدَيْهِ وهو يُناجِي اللهَ عَنَّفَظَ شَيْئًا مُسْتَقْذَرًا فِي عُرْفِ الناسِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۳/ ٤٠٤، رقم ١٥٣٧٦) ، وابن خزيمة (٢/ ١٣، رقم ٨١٠) ، والحاكم (١/ ٣٨٢. رقم ٩٢٦) وقال: عَلَى شرط مسلم. والبيهقي (٢/ ٢٧٠، رقم ٣٢٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما يستر المصلي، رقم (٩٤٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٣٩٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧).

(۱۸۱۳) السُّوَّالُ: السلامُ عَلَيكُمْ ورحمَةُ اللهِ وبركاتُه، فضيلَةَ الشيخِ، نَحْنُ النِّساء فِي الحَرَمِ تَبْقَى علينا الصَّلاةُ، حيثُ يَكْثُرُ مُرورُ النِّساء بَيْنَنا وبينَ السُّترَةِ، معَ أَنَنا نُحاوِلُ مَنْعَهُنَّ مِن ذلك، ولكن لَا فائدةَ، فالكُلُّ يَستَهْزِئُ بذلِكَ، ونحن نَعْلَمُ أَنَّ الحَرَمَ لَا مانِعَ فيه مِن المُرورِ بينَ يَدَي المُصَلِّي، فَهَاذَا نَعْمَلُ، أَفتُونا مأجورين؟

الجواب: أقولُ: ثَبَتَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ أنه قالَ: «لَوْ يَعْلَمُ اللَّارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١)، وقولُه: «مَاذَا عَلَيْهِ» أي: مِن الإِثْمِ، «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (٢)، أي: سَنَةً كما في روايَةِ البَزَّارِ: «خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

ولم يَأْتِ دَلِيلٌ يَحُسُّ المَسْجِدَ الحَرَامَ ويُخِرِجُه مِن هَذَا الحُّكَمِ أَبدًا، ولهذا نَقولُ للوَلاءِ النساءِ اللاتي يَقُلْنَ: إِنَّنَا فِي الحَرَمِ، والحَرَمُ لَا يُمْنَعُ المُرورُ فيه نَقولُ: إذا كَانَ عِنْدَهُنَّ دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الأَمْرِ فَلْيَأْتِينَ به، وإلا فَلْيَتَحَمَّلْنَ الإثمَ، وقد ثَبَتَ عنْهُ عَلَيْ أَنَّ الإِنْسَانَ إذا صَلَّى إلى شَيْءٍ يَستُرُهُ من الناسِ فأرادَ أحدٌ أَنْ يَجْتازَ بينَ يَدَيهِ فَلْيَدْفَعْهُ فإنْ أَبِي فَلْيَدْفَعْهُ فإنْ أَبِي فَلْيَدْفَعْهُ فإنْ أَبِي فَلْيُقَاتِلْهُ، فإنها هُوَ شيطانٌ (٢)، فوصَفَ النبيُّ عَلَيْهِ هَذَا الرَّجُلَ، أو هَذَا المَارَّ بأنه شَيْطَانٌ، فالوَاجِبُ عَلَى المُرْأَةِ أَلَا تَمَرَّ بينَ يَدَي المُصَلِّى.

ولو قال قَائِلٌ: أَنَا أَحْتَاجُ إِلَى الْمُرُورِ، وسَوْفَ أَخْرُجُ، والمَسْجِدُ كلَّه مُزدَحِمٌ. نقولُ: نَعَمْ، نحن لَا نَقولُ: لَا تَخْرُج، اخرُج، لكن بَدَلًا مِن أَن تَمَّرُ وتَقْطَعَ صُفوفَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلى، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يَرُد المصلي مَن مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

الناسِ عَرْضًا، امْرُرْ طُولًا بينَ الناسِ، بينَ الرَّجُلينِ، والمرأةُ بينَ المَرُأَتَيْنِ، وحينئذِ لا بأسَ، وأنتَ حِينئذٍ إذا آذيتَ المُصَلِّينَ بالمُرورِ مِن بَينِهِمْ، فإنها آذَيْتَهُم لحاجَةٍ.

وبعضُ المُصَلِّينَ تَجِدُهُ تنتَهِي الصَّلاةُ ويَبْقَى في مَكانِهِ، معَ أنه يَرَى الناسَ يَجَتَاجُونَ إلى المُرورِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أنه خطَأٌ، وليسَ له حَقُّ، فإذا انتهيتَ مِنْ صلاتِك، ورأيتَ الناسَ مُحتاجِينَ إلى المُرورِ فقُمْ.

وأقبحُ مِن ذَلِكَ هؤلاءِ الَّذِينَ يَبْقَوْنَ خَلْفَ مَقامِ إبراهيمَ، إما لزِيادةِ صَلاةٍ، وَإِمَّا للدُّعاءِ، أَمَّا زِيادَةُ الصَّلاةِ، فإن المَشْروعَ في الصَّلاةِ خَلْفَ المقامِ أَن تكونَ رَكْعَتينِ فَقَطْ، والمَسْنُونُ في هاتَينِ الرَّكعتَينِ أيضًا التَّخْفِيفُ، يعني: يُخَفِّفُ الإِنْسَانُ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُطِيلَ، والإطالَةُ فِيهمَا خِلافُ السُّنَّةِ.

وأما الدعاءُ عندَ مَقامِ إبراهِيمَ، فهذا لَا أصلَ له أبدًا في سُنَّةِ الرسولِ عَلَيْهِ السَّلَةُ وَالسَّلَامُ ولكنه مِن وَضْعِ الجُهَّالِ، فلم يَرِدْ دعاءٌ لِسَقْفِ زَمْزَمَ كما نشاهِدُ بعضَ الناسِ يَقِفُونَ عَلَى سَقْفِ زَمْزَمَ الآن ويَدْعُونَ، ولم يَرِدْ دُعاءٌ لَقام إبراهِيمَ.

كما نُشاهِدُ بعضَ الناسِ الآن يَقِفُونَ عندَ المَقامِ ويُؤذُونَ الْمُصَلِّينَ بأصواتِهِمُ اللهُ تَفِعَةِ بدُعاءٍ لَا أَصْلَ له في السُّنَّةِ، وإنني أُناشِدُ هؤلاءِ باللهِ عَنَّقَجَلَّ أَنْ يَتَّقُوا اللهَ في الشُّنَةِ، وإنني أُناشِدُ هؤلاءِ باللهِ عَنَّقَجَلَّ أَنْ يَتَّقُوا اللهَ في إخوانِهِمُ المُؤْمِنِينَ في أنفسِهِمْ، حيثُ شَرَعُوا في دِينِ اللهِ أَنفْسِهِمْ، حيثُ شَرَعُوا في دِينِ اللهِ ما ليسَ منْهُ، وَإِذَا كَانَ لَدَيهم دَلِيلٌ فليُسْعِفُونا بِهِ، وإن لم يَكُنْ لَدَيْهِمْ دَلِيلٌ فَلْيَتَّقُوا اللهَ، وَلْيَتَجَنَّبُوا هذا.

أما بالنِّسبةِ لإِيذائِهِمُ المُصلِّينَ عندَ المَقامِ فَحَدِّثْ ولا حَرَجَ، بعضُ الناسِ يأتي وقَدْ جَمَعَ لَهُ عَشَرَةَ رِجالِ، ثم يَقِفُ أمامَهم بصوتٍ عالٍ وصوتٍ صَيِّتٍ، ويَدْعُو اللهَ

عَزَّقِجَلَّ، وقد قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَلَا تَجُهُرُ بِصَلَانِكَ ﴾ أي: بدُعائِكَ، ﴿وَلَا تُخَافِتَ بِهَا وَأَبْتَخِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:١١٠]، وقال: ﴿أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَذِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥].

فالمُهِمُّ -بارك الله فيكم - أنّنا نقولُ: إنّ المسجِدَ الحرامَ كغَيرِهِ مِن المساجِدِ لاَ يَجوزُ لاَ حَدٍ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّى، ولو بَقِيَ أربعين دَقِيقَةً، أو بَقِيَ أربعينَ يَوْمًا، أو بَقِيَ أربعينَ سَنةً، يَقِفُ حتى يَنْتَهِيَ المُصَلِّي مَن صَلاتِهِ، ولو بَقِيَ أربعينَ سَنةً، وإلا فإنَّ عَلَيْهِ مَن الإثم ما لو عَلِمَهُ لاختارَ أَنْ يَقِفَ أربعينَ سَنةً، ولا يمُرُّ بينَ يَدَي المصلِّي.

أما مَوضوعُ اختلافِ العُلماءِ في هَذِهِ المسألةِ وغيرِهَا، فإنَّ اللهَ عَرَّفَكَلَّ يَقُولُ: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِي اللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَيرُ وَالْكَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَيرُ وَالْكَوْمِ ٱلْآخِرُ ذَلِكَ خَيرُ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩]، ولو أننا تَتَبَعْنَا رُخصَ العلماءِ لكانَ الأمرُ خَطيرًا، وَلَضَاعَ الدِّينُ، فالجِلافُ بينَ العلماءِ لنا فيه مَرْجِعٌ، وهو كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، فإذا وُجِد مِنَ السُّنَةِ ما يَدُلُّ عَلَى جَوازِ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي في مَكَّةً، أو في المَسْجِدِ الحرام، أو في أيِّ مكانٍ مِن الأرضِ فعَلى العينِ والرَّأسِ.

نحنُ عِنْدَنَا نصوصٌ عامَّةٌ قاطِعَةٌ، كَيْفَ نُخَصِّصُها بِمُجَرَّدِ حديثٍ وَرَدَ أَنَّ الرسولَ ﷺ كَانَ يُصَلِّي ويَمُرُّ مِن بينِ يَدَيْهِ الطائفُونَ (١)، فهذا الحَدِيثُ فيه رَاوٍ مجهولٌ، ثم عَلَى فَرْضِ صِحَّتِهِ، فإنها كَانَ فيمَنْ يُصَلِّي عندَ الطوافِ، أو في المَطافِ، والناسُ

<sup>(</sup>۱) يعني حديث المطلب بن أبي وداعة: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّى مِمَّا يَلِي بَابَ بَنِي سَهْم وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةٌ». قَالَ سُفْيَانُ: لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَعْبَةِ سُتْرَةٌ». أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب في مكة، رقم (٢٠١٦).

مُحْتَاجُونَ إلى المُرورِ؛ لأنهم طائفُونَ، أَمَّا حَدِيثُ ابنِ عباسٍ (١) فليسَ فيه دَلِيلٌ، لأنه لم يَمُرُّ بينَ يَدَيِ النَّبِيِّ عَيَّا اللهِ إنها مَرَّ بينَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، والناسُ إذا كانوا خَلْفَ الإمام، فلا حَرَجَ أن عَرَّ بينَ أيدِيهِم، إذا كانتِ الصَّلاةُ قَدْ أُقيمَتْ فلا حَرَجَ أن عَرَّ بينَ يَدَي المصلينَ، حتى ولو مَرَّتِ امرأةٌ، فإنها لا تَقْطَعُ الصَّلاةَ؛ لأنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لمَن خَلْفَهُ.

## 

(١٨١٤) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ مُرورِ المرأةِ بَيْنَ يَدَي المُصَلِّي؟ وهل تَبْطُلُ الصَّلاةُ؟ نَرْجُو التَّفْصِيلَ؟

الجواب: مُرورُ المَرْأةِ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مُبْطِلٌ للصلاةِ، إلا إذا كانَ الإِنْسَانُ تابِعًا لإمامِهِ؛ فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولمَن خَلْفَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا، أَو كَانَ هُوَ الإِمامَ ومَرَّتْ بِينَهُم وبِينَ سُتْرَتِهِمُ امرأةُ بَالِغَةُ؛ فإنَّ صَلاتَهُ تَبْطُلُ، ويَجِبُ عَلَيْهِ استِئنافُهَا، هكذا ثَبَتَ في صَحيحِ مُسْلِمٍ مِن حَدِيثِ أَبِي ذَرِّ رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ (٢).

و لا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّ أُمَّ الْمُؤمِنينَ عائشَةَ رَضَالِيَّةُ عَنْهَا كَانَتْ تَنَامُ بِينَ يدَي الرَّسولِ

(٢) يعني حديث: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الْرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الحِيَارُ، وَالْمَرْأَةُ، وَالْكَلْبُ الأَسْوَدُ». أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠).

<sup>(</sup>١) يعني حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِلُهُ عَنْهَا قَالَ: «أَقْبَلْتُ وَقَدْ نَاهَزْتُ الحُلُمَ، أَسِيرُ عَلَى أَتَانِ لِي وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بِمِنَّى حَتَّى سِرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ الأَوَّلِ، ثُمَّ نَزَلْتُ عَنْهَا، وَرَسُولِ اللهِ ﷺ، أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب حج الصبيان، رقم (١٨٥٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (١٨٥٧).

عَلَيْهِ (١)، لأنَّ الحديثَ الَّذِي فيه أَنَّ المرأةَ تَقْطَعُ الصَّلاةَ إنها هُو في المُرورِ، والنومُ لَيْسَ مُرُورًا.

(١٨١٥) السُّؤَالُ: أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ، مَا حُكْمُ السُّترةِ للمُصَلِّي عُمومًا، وفي الحَرَمِ عَلَى وَجْهِ الخُصوصِ؟ ومَا حُكْمُ المُرورِ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي؟ وهل إذا مَرَّتِ المَرْأَةُ أو الجِهارُ أو الكَلْبُ الأسودُ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي يَقْطَعُ الصَّلاةَ؟ وما معنى قَطْع الصَّلاةِ؟

الجَوَاب: اتِّخَاذُ المُصَلِّي سُتْرَةً بِينَ يَدَيْهِ سُنَّةً؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى وَضَعَ العَنَزَةَ (٢) بِينَ يَدَيْهِ (٢)، ووَرَدَ عنه الأمرُ بذلك، لَكِنَّهُ إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ مَأْمُومًا، فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ كَانَ الإِنْسَانُ مَأْمُومًا، فإن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ له، ولا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَي اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعُهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّهَا هُو شَيْطَانٌ» (أَنْ)، ولقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَي هُو شَيْطَانٌ» (أَنْ)، ولقولِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَي

<sup>(</sup>۱) يعني حديث: «كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله ﷺ وَرِجْلاَيَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، وَالبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ». أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، باب الصَّلاة عَلَى الفراش، رقم (٣٨٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم (١٢٥).

<sup>(</sup>٢) العَنْزَة: مِثْل نِصْف الرُّمْحِ أَوْ أَكْبَرُ شَيْئًا، وَفِيهَا سِنَانٌ مِثْل سِنَانُ الرُّمْح، والعُكَّازة: قَريب مِنْهَا. النهاية: عنز.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٥٠٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب يرد المصلي من مر بين يديه، رقم (٥٠٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٥).

الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»(١).

والسُّتْرةُ فِي مَكَّةَ وغَيْرِها سَواءٌ، ولهَذَا بَوَّبَ البخاريُّ رَحِمَهُٱللَّهُ عَلَى هَذِهِ المَسألةِ فِي قَوْلِهِ: «بابُ السُّترة بمَكَّة وغيرِها»<sup>(٢)</sup>، فمَكَّةُ كغَيرِها.

ولم يَثْبُتْ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَرَّق بِينَ مَكَّةَ وغَيْرِها، ولكِنْ مَن قَامَ يُصلِّى فِي المَطافِ والنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا حُرْمَةَ له، فلو صَلَّى رَجُلٌ فِي المَطافِ فيجُوزُ لكَ وأنتَ تَطُوفُ أَنْ تَمَرَّ بِينَ يَدَيْهِ، لِأَنَّهُ هُو المُعْتدِي عليك؛ إذ إنَّ المطاف حَقُّ للطافين ولَيْسَ للمصلين، فالمُصَلِّى يُمْكِنُه أَنْ يُصَلِّي فِي أَيِّ جَانِبٍ مِن جَوانبِ الحَرَم، إلَّا عندَ الضرورةِ، ولا ضَرُورةَ هنا، ولذلك لو مرَّ الإِنسَانُ بينَ يَدَي المُصلِّى في المَصلِّى في المَطافِ هُو النَّذِي أَهْدَرَ حقَّه، وَهُو اللَّذِي اعتدَى عَلَى حقِّ غيرِهِ.

وتأمَّلْ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَآبِفِينَ وَالْعَكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة:١٢٥]، فبكاً بالطائِفِينَ، ثُمَّ بالعَاكِفِينَ، ثُمَّ بالرُّكَّعِ السُّجودِ، ونحن نَعْلَمُ أَن الرُّكَّعَ السَّجودَ أفضلُ من الطَّائِفِينَ، ومِنَ العَاكِفِينَ؛ لأَنَّ جِنْسَ الصَّلاةِ أَفْضَلُ من جنسِ الاعْتِكَافِ، فلهاذا بدَأَ بالطائِفِينَ والعاكِفِينَ قبلَ الرُّكَّع السجودِ؟

قال العُلَمَاءُ: مُراعاةً للاختصاصِ؛ لأنَّ الطَّوافَ يَخْتَصُّ بِالبيتِ؛ بِالمَسْجِدِ الحرامِ، والاعْتِكَافَ بِالمَساجِدِ، والصَّلاةُ فِي أَيِّ مكانٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) ذكره البخاري في كتاب الصَّلاة.

ويُذْكُرُ أَنَّ أَحَدَ الْخُلفاءِ نَذَرَ أَنْ يَتَعَبَّدَ للهِ تَعَالَى بطَاعةٍ لَا يُشارِكُه فيها أَحَدٌ، فسأل العُلَمَاءَ، فاشْتَبَهَ عليهم الأمرُ، فقَالُوا: ما مِن عِبادةٍ إلَّا ويُمْكِنُ المشاركةُ فيها، فقال بعضُ الفُقهاءِ الأذكياءِ: أَخْلُوا لَهُ المَطافَ. يعنى اجْعَلُوه يَطوفُ وَحْدَه، وحِينَئذٍ يَتَحَقَّقُ نَذْرُه؛ لِأَنَّهُ إذا طَافَ وَحْدَه لم يُشارِكُه أحدٌ؛ إذ إنَّ الطوافَ خَاصٌّ بالكعبةِ، أمَّا الاعْتِكَافُ فَفِي كُلِّ مسجدٍ، فَكُلَّ مَسجدٍ فِي الدُّنْيَا تُقَامُ فيه الجَمَاعَةُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَعْتَكِفَ فيه الإِنْسَانُ، وأما ما رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ عَيْلًا من قولِه: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي هَذِهِ المَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ: مَسْجِدِ المَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ مَكَّةَ، وَمَسْجِدِ إِيلِيَاءَ»(٢)، فالمرادُ بِذَلِكَ الاعْتِكَافُ الأكملُ، بدَليل قولِه: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَام»(٢)، وقد أَذِنَ لعُمرَ ابنِ الخَطَّابِ أَنْ يَعْتَكِفَ ليلةً فِي المُسْجِدِ الحرام(٤)، ولم يَأْمُرُه بالصوم، فالصومُ الْمُقارِنُ للاعْتِكَافِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَفْضَلُ، وكذلك الاعْتِكَافُ فِي المَساجِدِ الثلاثةِ أَفْضَلُ، أَمَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الاعْتِكَافُ فِي المَساجِدِ الثلاثةِ فلا، فالاعْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسجدٍ، وقد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنتُمْ عَلْكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، ولو حَمَلنا المُساجِدَ بصِيغَتِها التي هِيَ صِيغةُ مُنتهَى الجُموع وبـ(أل) الدالَّةِ عَلَى العُموم؛ لو حَمَلْناها عَلَى ثلاثةٍ مِن مَلَايِينِ المساجِدِ، لكان معنَى ذَلِكَ أننا حَمَلنا اللَّفْظَ عَلَى أَدْنَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، باب، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٣٤٨، رقم ٨٠١٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ١٨٤)، رقم ٢٥٥٦)، والبيهقي (٢/ ١٢٨)، رقم ١٤٤٦) وقال: لم يثبت رفعه.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب إذا نذر أو حلف... رقم (٦٦٩٧).

مَدلُولِه، وهَذَا خِلافُ المَعْروفِ، فاللفظُ يُحْمَلُ عَلَى كُلِّ مَدْلولِه، إلَّا بدَليلِ.

وعلى هَذَا فيُحمل قولُه تعَالَى: ﴿ٱلْمَسَاحِدِ ﴾ عَلَى العمومِ، وتكونُ جميعُ المَساجِدِ عَلَى العمومِ، وتكونُ جميعُ المَساجِدِ عَلَى الله عُتِكَافِ، ولكنَّ الأكملَ أَنْ يَكُونَ فِي المَسَاجِدِ الثلاثةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بشرطٍ.

وبناءً عَلَى الذكاءِ فِي الفُتْيا، ذُكِرَ أن رَجُلًا عَلَّقَ طلاقَ امرأتِه بالثلاثةِ عَلَى أذانِ أَحَدِ الْمُؤَذِّنين؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ زَوْجَتَه فِي اللَّيْلِ ولا تُكَلِّمُه، فطالَ عَلَيْهِ الأمرُ فقال: لَئِن لَم تُكَلِّمِيني قَبَلَ طُلُوع الفَجرِ فأنتِ طالِقٌ بالثلاثةِ. فَصَمَّمَت أَلَّا تُكَلِّمَه، وكانت لَا تُرِيدُه، فَسَكَتَتْ، حَتَّى ضَاقَتْ عَلَيْهِ الأرضُ بها رَحُبَتْ، وخَشِيَ أَنْ يَطلُعَ الفجرُ فَتَطْلُقُ الزَّوْجَةُ، وَكَأَنِهُ يُدَافِعُ الشَّمسَ بِيَدَيْهِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ ذَهَبَ للإمام أبي حَنيفةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَ الإمامُ أبو حَنِيفةً -رحمه الله تعالى - من أذكياء بَنِي آدمَ، فقال له: اذْهَبْ إلى فُلانٍ الْمُؤَذِّن -وكان قريبًا من بيتِ الرجلِ، وَكَانَ لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ-وقُل له: أنا وَقَعْتُ فِي كُرْبةٍ، وأُخْبِرْه بالقِصَّةِ، واجْعَلْه يَقومُ ويُؤَذِّنُ قبلَ الوقتِ -والْمُؤَذِّن قَدْ يَغْلَط ويُؤَذِّنُ قبلَ الوقتِ- فإِذَا أَذَّن فسوف تُكَلِّمُكَ، وإذا كَلَّمَتْكَ فَقَدْ كَلَّمَتْكَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ، فذَهَبَ الرجلُ إلى الْمُؤَذِّنِ وقال لَهُ الكلامَ والقِصَّةَ، وأنه فِي ضِيقٍ -وإن كنتُ لَا أُصوِّبُ رأيه- لكنْ رَأَى أَنْ يُفَرِّجَ عن هَذَا المَهموم، فقال: اذْهَبْ إلى أَهْلِكَ الآنَ، وأنا أَذْهَبُ وأُؤَذِّنُ. فذَهَبَ إلى زَوْجَتِه، وذهَبَ الْمُؤَذِّنُ فأذَّنَ، فقالتِ الزَّوْجةُ: الحمدُ للهِ الَّذِي فَكَّ رَقَبَتِي منك. فقال: الحمدُ للهِ الَّذِي قَيَّدَ رَقَبَتَكِ إِليَّ!

عَلَى كُلِّ حَالٍ، ذَكَرْتُ هَذِهِ القِصَّةَ من أجلِ أنَّ الإِنْسَانَ يَنْتَبِهُ؛ لِأنَّهُ كم مِن المسائلِ التي تَضِيقُ عَلَى الإِنْسَانِ، لكن قَدْ يَجِدُ لَهَا حِيلةً مُباحةً.

لكن هَلِ الرَّسُولُ عَينهِ الصَّلاَ وَالسَّلامُ دلَّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ، بل هَلْ فِي القُرْآنِ ما يَدُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ، بل هَلْ فِي القُرْآنِ ما يَدُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ؟ نَعَم أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلامُ قَالَ اللهُ له: ﴿ وَخُذْ بِيدِكَ ضِغْفًا فَأَضْرِب ما يَدُلُّ عَلَى حِيلةٍ مُباحةٍ؟ لِأَنَّهُ قيل: إِنَّهُ كَانَ أَقْسَمَ أَنْ يَضْرِبَ امْرَأَتَه مِئَةَ جَلْدةٍ بسَبَبِ فِع لَ أَغْضَبَه منها، فأَمَرَه اللهُ أَنْ يَأْخُذَ الضِّغْثُ (١) فيَضْرِبَا به.

وكذلك في السُّنَّةِ جِيءَ إلى الرَّسُولِ ﷺ بتَمْرِ جَيِّدٍ، فقال: مِن أين هَذَا؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كنا نَأْخُذُ الصاعَ مِن هَذَا بالصاعَيْنِ، والصاعينِ بالثلاثةِ، فقال: «لَا تَفْعَلْ»(١)، وأَرْشَدَهم إلى أَنْ يَبِيعوا التمرَ الرديءَ بالدراهم، ويأخذوا بالدراهم عَرَّا جَيِّدًا، وهَذِهِ حِيلةٌ مُباحةٌ.

أما الحِيلُ المُحرَّمةُ فهَذِهِ لَا تَجوزُ، فَكُلُّ حِيلةٍ عَلَى إسقاطِ وَاجِبٍ، أو فِعلِ مُحرَّمٍ فَهِيَ حرامٌ، وأما الحِيلةُ اللهاحةُ التي يُتَوصَّلُ بها إلى شيءٍ مُباحٍ، فإن ذَلِكَ لَا بأسَ به.

(١٨١٦) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ إذا مَرَّتْ من أَمَامِي امرأةٌ وأنا أُصَلِّي النافلَةَ في المسجِدِ الحرَامِ؟

الجواب: إذا كانَ الإِنْسَانُ في مَرَّاتِ الناسِ -كما نُشاهِدُ الآن- فهؤلاءِ الذينَ يُصَلُّونَ في مَرَّاتِ الناسِ هُمُ الذينَ جَنَوْا عَلَى أَنفُسِهِمْ، وعلى غَيرِهِمْ، ولك أن تَمَرَّ بينَ أيكَلِيمِمْ؛ لأَنَّهم هم الذينَ أَسَاؤوا، وأمَّا إذا كانُوا يُصَلُّونَ في غيرِ المَرَّاتِ، فقدْ قالَ

<sup>(</sup>١) هُوَ مَا يُجْمَعُ مِن شيء مِثْلِ حُزْمَةِ الرُّطبَةِ، وَكَمِلْءِ الكَفِّ مِنَ الشَّجَرِ، أَوِ الحَشِيشِ وَالشَّمَارِيخِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا قَامَ عَلَى سَاق. تفسير الطبري (٢٠/ ١١١).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أَرَادَ بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب بيع الطعام مِثْلا بهِثْل، رقم (١٥٩٤).

النبيُّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُوَّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْمَارُ وَقَعَ فِي رِوَايةِ البَزَّارِ لهَذَا الحديثِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا »(١)، والخريفُ يعْنِي: السَّنَة، يعني: لو تَقِفُ أربعينَ سَنَةً حتى يُسَلِّمَ هَذَا الرجلُ، لكانَ أحسنَ لك مِن أن تَكَرَّ بينَ يَدَيهِ.

ولذلك يَجِبُ علينا أن نَتَحَرَّزَ، صحيحٌ أن بعضَ العلماءِ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا سُترَة بمكَّةَ، أو بالمسجدِ الحرامِ، لكنَّ النُّصوصَ لَا تُسْعِفُ هَذَا القولَ ولا تؤيِّدُهُ؛ لأن النصوصَ عَامَّةٌ، وليسَ هناكَ دليلُ صحيحٌ يُحَصِّصُ ذلك، فإذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَي المُصلِّى في المَسْجِدِ الحرامِ، أو غيرِه، فإنَّ صَلاتَه تَبْطُلُ، لكنْ هنا طَرِيقٌ إذا كانَ الإِنْسَانُ لُمُصلِّى في المَسْجِدِ الحرامِ، أو غيرِه، فإنَّ صَلاتَه تَبْطُلُ، لكنْ هنا طَرِيقٌ إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصلِّى عَلَى الفِرَاشِ، فإذا مَرَّتِ امرأةٌ مِن وَراءِ الفِراشِ لم تَضُرَّهُ، لأن مُنتَهَى سُجودِهِ هُوَ الفِرَاشِ.

كذلك إذا كانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ فالمرأةُ لَا تَضُرُّ إذا مَرَّتْ بينَ يَدَيْهِ، فإذا لَم يَكُنْ لَهُ فِراش، وليسَ مَعَ الإمامِ، وأرادتِ امرأةٌ أن تَمَرَّ فلْيَمْنَعُها، ثم يَتَقَدَّم ويَدَعها تَمَرُّ مِن وَرَائِهِ.

## -682

(١٨١٧) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ السُّترةِ للإِمامِ والمُنْفَرِدِ؟ ومَا حُكْمُ تَرْكِها تَهاوُنًا؟ الجواب: السُّتْرةُ للإِمامِ والمُنفرِدِ سُنَّةٌ، ولا يَنْبُغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَدَعَها، سواءٌ فِي

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

الحَضَرِ أَو فِي السَّفَرِ، وَإِنْ كَانَ بعضُ العُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّ السُّتَرَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي السَّفَرِ، فَيَأْخُذُ الإِنْسَانُ مَعَه رُمُحًا أَو عَصًا أَو ما أَشْبَهَ ذَلِكَ يَرْكُزُهُ أَمامَه فِي السَّفَرِ، أَمَّا فِي الحَضرِ فلا، لكنَّ الصَّوَابَ أَن السُّتَرةَ سُنَّةٌ فِي الحَضرِ والسَّفَرِ.

كما أن بعض العُلَمَاءِ قَالَ: السُّترةُ إِنَّمَا تُشرَعُ إذا خَافَ الإِنْسَانُ مُرورَ أحدٍ، أَمَّا إذا لم يَخَفْ مُرورَ أحدٍ فلا حَاجةَ للسُّترةِ، والصَّوَابُ العُمومُ، وأنَّ السُّترةَ يُسَنُّ التَّاذُها فِي الحَضِرِ والسَّفَرِ؛ لأَنَّ فِيها فائدةً عظيمةً، وهي حَصْرُ البَصَرِ عن النَّظَرِ؛ لأنَّه إذا كَانَ لك سُتْرةٌ، ولا سِيَّا إذا كانت كمُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ، فإن نَظَرَك يَنحصِرُ فِي مكانِ سُجُودِكَ.

ولكن لِيُعْلَمْ أَن سُترةَ الإمامِ سُتْرةٌ لَمن خَلْفَه، وعلى هَذَا فإذا مَرَّ النَّاسُ بينَ الصفوفِ ونحن مَعَ الإِمَامِ، فإن ذَلِكَ لَا يَضُرُّنا شيئًا.

(١٨١٨) السُّؤَالُ: إذا مَرَّت أَمَامَ الرَّجُلِ فِي صَلاتِه امْرَأَةٌ هَلْ تَقْطَعُ صَلاتَه، وخَاصَّةً إذا كَانَ فِي المَكانِ ازْدِحامٌ، كها يكون عندَ مَقام إبراهيمَ؟

الجواب: أوَّلا يَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَنَّ المَطافَ للطائفينَ، وأنه لَا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي المَطافِ ما دام النَّاسُ مُحْتاجِينَ إليه؛ لأَنَّ اللهَ قَدَّمَ الطَّائِفِينَ عَلَى المُصَلِّينَ فقال: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَهِ عَمَ وَإِسْمَعِيلَ أَن طَهِرا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَالْمَكِفِينَ وَالرُّحَ عِ الشَّجُودِ ﴾ ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَهِ عَمَ وَإِسْمَعِيلَ أَن طَهِرا بَيْتِي لِلطَآبِفِينَ وَالْمَكِفِينَ وَالرُّحَ عِ الشَّجُودِ ﴾ [البقرة: ١٢٥]، فالمَطافُ للطَّائِفِينَ، ومَن قَامَ يُصَلِّي فِي المَطافِ ولو كَانَ خلفَ مَقامِ إبراهيمَ فلا حُرْمة له، ولك أن تَقْطَعَ صلاتَه، ولا كرامة، وكذلك الَّذِينَ يُصلون فِي المَمَرَّاتِ، فهؤلاء أيضًا لَا حُرْمَة لهم، فلا حَرَجَ عليكَ أن تَمْشِيَ من بينِ أَيْدِيمِم؛ لأنَّهم المَمَرَّاتِ، فهؤلاء أيضًا لَا حُرْمَة لهم، فلا حَرَجَ عليكَ أن تَمْشِيَ من بينِ أَيْدِيمِم؛ لأنَّهم

هم الَّذِينَ جَنَوْا عَلَى النَّاسِ؛ لِكَوْنِهم يُصَلُّون فِي المَمرَّاتِ، أَمَّا إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّى بَعِيدًا عن المَمرَّاتِ وبعيدًا عنِ المَطافِ فإنَّه لَا يَحِلُّ للإِنْسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيْهِ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ يَعْلَمُ اللَّارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ» النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِي اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ الللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

أمَّا بالنِّسْبَةِ لِمَا يَقْطَعُ الصَّلاةَ فإنَّه لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ إِلَّا ثلاثةُ أصنافٍ: المرأة البالغة، والكلبُ الأسودُ، والحِمارُ.

## <del>-6820-</del>

(١٨١٩) السُّوَّالُ: ما الحُّكْمُ إذا مَرَّتْ مِن أمامي امرأةٌ وأنا أُصلي النافلةَ في المسجدِ الحرام؟

الجوابُ: إذا صَلَّى الإِنْسَانُ في ممراتِ الناسِ فهو الذي جَنَى عَلَى نفسِه وعلى غيرِه، ولكَ أن تمرَّ بينَ يديه؛ لأنه هو الذي أَساءَ، وأما إذا كانَ يُصلي في غيرِ الممراتِ، فقدْ قالَ النبيُّ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلى، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (()، ووقعَ في روايةِ البَزَّارِ: ﴿أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (())، واللهِ البَزَّارِ: ﴿أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (())، والخريفُ يعني السَّنةَ، أي أن تَقِفَ أربعينَ سنةً حتى يُسلِّمَ هَذَا الرجلُ، خيرٌ لكَ مِن أن تَمَّرُ بينَ يديهِ.

بعضُ العلماءِ يقولونَ: إِنَّهُ لَا سُترةَ بِمَكَّةَ أو بالمسجدِ الحرامِ، لكنَّ النصوصَ لا تؤيدُ هَذَا القولَ؛ لأنَّ النصوصَ عامةٌ، وليسَ هناكَ دليلٌ صحيحٌ يُخصِّصُ ذلكَ.

فنرَى أنه إذا مَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَى المُصلي في المسجدِ الحرامِ أو غيرِه، فإن صَلاتَه تَبْطُلُ، أَمَّا إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصلي عَلَى الفراشِ، ومَرَّتِ امرأةٌ مِن وراءِ الفراشِ، فلا تَبْطُلُ صَلاتُهُ؛ لأن مُنتَهى سُجودِه هو الفراشُ، كذلك إذا كانَ الإِنْسَانُ معَ الإمامِ، فالمرأةُ لا تَضُرُّه إذا مَرَّتْ بينَ يَدَيهِ. فإذا لم يَكُنْ لهُ فراشٌ، وليسَ معَ الإمامِ، وأرادتِ امرأةٌ أن عَرَّ، فَلْيَمْنَعُها ثمَّ يَتَقدَّم، ويَجْعَلها عَرُّ من وَرائِهِ.

## -692

(١٨٢٠) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ السُّتْرَةِ للمُصَلِّي في المَسجِدِ الحرامِ والمَسْجِدِ النَّبويِّ، وإن كانتْ سُنَّةً فها الدَّلِيلُ عَلَى هذا، وما الحُكْمُ في باقي المَساجِدِ؟

الجوابُ: صلاةُ الإِنْسَانِ إلى السُّتْرَةِ سُنَّةٌ مؤكدةٌ أَمَرَ بها النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم وبوَّبَ عليها البخاريُّ رَحَمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه: (بابُ السترةِ في مكةَ) (٢)،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (١٠٥)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلى، رقم (٧٠٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٣) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

وذكرَ حديثَ ابنِ عَبَّاسٍ وغيرِه في هَذِهِ المَسْأَلةِ (١)، فمَكَّةُ كغيرِها في السترةِ، يعني: أنه يُسنُّ للإنسانِ أَنْ يُصلِّي إلى سُترةٍ، لكن إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصلي في المَطافِ، ومرَّ الناسُ من بَيْنِ يَدَيهِ، فهذهِ ضَرورةٌ، فالطائفون لَا بُدَّ أَنْ يَمُرُّوا.

ولهذا نَنْهَى إخوانَنَا أَنْ يُصلوا خَلْفَ مَقامِ إبراهيمَ إذا كانَ المَطافُ مُزْدَحِمًا، فليتركُوه للطائفينَ؛ لأن الطائفينَ أحقُّ به منهم، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿وَطَهِّرَ بَيْتِيَ فِليَتركُوه للطائفينَ؛ لأن الطائفينَ أحقُّ بهذا المكانِ من لِطَّآبِفِينَ وَٱلْقَآبِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [الحج: ٢٦]، فالطائفُ أحقُّ بهذا المكانِ من المُصلي؛ ولهذا لو مَرَرْتَ منْ بَينِ يَدَي المُصلي في المَطافَ، فليسَ عليكَ إثمٌ، بل الإثمُ يكونُ عَلَى مَن يُصَلِّي في هَذَا المكانِ ويُضيِّقُ عَلَى الطائفينَ، فَلْيُصَلِّ في أيِّ مكانٍ من المسجدِ، فالأمرُ واسعٌ والحمدُ للهِ.

## 

(١٨٢١) السُّؤَالُ: إذا جاءَ أَحَدُنا مُتأخِّرًا فوَجَدَ الإمامَ يُصَلِّي، فشَرَعَ في الصَّلاةِ مَعَه، وعندَما انْتَهَى تَقَدَّمَ قليلًا لِيَجِدَ سُتْرَةً، ولو أَكْثَرَ مِن خُطْوةٍ، فَهَلْ عَمَلُه هَذَا صَحِيحٌ؟

الجواب: أمَّا هَذَا العَمَلُ فلا يُبْطِلُ الصَّلاةَ لَا شَكَّ؛ لأنه عَمَلُ يَسِيرٌ، أمَّا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أو لَا فأنا في شَكِّ من صِحَّتِه؛ لأنه إلى سَاعتي هَذِهِ لَا أعْلَمُ أن الصحابة وَضَالِيَهُ عَنْهُمُ إذا فاتَهم شيءٌ من الصَّلاةِ تَقَدَّموا إلى سَواري المَسْجِدِ يَتَّخِذُونها سُترةً.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح ساع الصغير؟، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥) بلفظ: «أن النبي ﷺ كَانَ يصلى في مِنَّى إلى غير جدار، وَكَانَ راكبًا عَلَى أَتَانِ أي: أنثى فَمَرَّ بين يَدَى بعض الصف، فلم ينكر ذَلِكَ عَلَيْهِ أحد».

(١٨٢٢) السُّؤَالُ: في أَثْناءِ الصَّلاةِ في الحَرَمِ تَقْطَعُ بعضُ النساءِ صَلاتَنا في بعض الأحيانِ، فَهَلْ صَلَاتُنا صحيحةٌ، أمْ يَجِبُ علينا الإعادةُ؟

الجواب: إذا كَانَ الإِنْسَانُ مأمومًا، ومَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَيْهِ؛ فإنَّ صلاتَه لَا تَبْطُلُ، فصلاتُه صحيحةٌ؛ لأنَّ سُترةَ الإمام سُترةٌ لِمَنْ خَلْفَه.



(١٨٢٣) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ مَن يَمُرُّ أمامَ المُصَلِّي؟

الجَوَاب: المُرورُ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ فَسُرَةُ الإَمَامِ سُرَةٌ لَمَن خَلْفَه، وأَمَّا إذا لَم يَكُن فِي جَمَاعَةٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ المُصَلِّي عَلْفَه، وأَمَّا إذا لَم يَكُن فِي جَمَاعَةٍ فَإِنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١). وقد ورد فِي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١). وقد ورد فِي البَزَّار: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» (١)، أي أربعين سنةً.

فلو يَبْقَى أربعينَ حتَّى يَنْتَظِرَ سلامَ هَذَا الرجلِ ثمَّ يَمُرَّ كَانَ خيرًا له، ونحن نقولُ: لَا تَنْتَظِر أربعينَ سنةً، ولا أربعينَ يومًا، ولا أربعينَ ساعةً، بل انتظِرْ عِشْرينَ دقيقةً، هَذَا إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ يَتَأَنَّى فِي صَلاتِه، سَواءٌ فِي الحَرَمَيْنِ أو فِي غَيْرِهما، فالحَدِيثُ عامٌ كها قالَ البخاريُّ رَحَمُ اللَّهُ: (باب السُّتْرَة بمكَّةَ وغيرِها) (٢)، يعني عَلَى حدِّ سواءٍ، إِلَّا مَن يُصَلِّي فِي مكانِ الطَّائِفِينَ فإن هَذَا لَا حُرْمةَ له، فَإِنَّك تَمْشِي بينَ يَدَيْهِ، وتَمْشِي عَلَى ظَهْرِه، بل اغْمِزْ عليه، ولو كَانَ ساجدًا؛ وتَمَشِي عَلَى ظَهْرِه، بل اغْمِزْ عليه، ولو كَانَ ساجدًا؛

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) مسند البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٣) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

وذلك لأنَّه لَيْسَ له الحَقُّ فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِي هَذَا المكانِ.

ونَجِدُ بعضَ النَّاسِ يُصلونَ فِي الطوافِ، فإذا أَرَدْتَ أَن تَمَّرُّ بينَ أَيدِيهم فإذا عَندَهم مَن يَحْرُسُهم ويقولُ: الصَّلاة، فإذا قالَ: صلاة صَلَاة، فإني أقول: طَواف طَواف، وأنا أحقُّ؛ لأنَّ الصَّلاة يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّيها فِي مكانٍ آخَرَ، لكنْ أين يَطُوفُ النَّاسُ.

## 

(١٨٢٤) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ المرورُ أمامَ المُصَلِّي الَّذِي لَم يَضَعْ سُترةً؟

الجَوَاب: المرورُ بين يَدِي المُصلِّي مُحَرَّمٌ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْ اللَّوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدِي المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ " يعني من الإثم «لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدِيهِ المُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ " يعني من الإثم «لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدُمُه الْ وَشَهْرًا، أَوْ سَنَةً (١). لكن رَوَى بَيْنَ يَدُيْهِ "، قال الرَّاوي: لا أَدْرِي، أَقَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً (١). لكن رَوَى البَرَّارُ أَنَّه قال: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا "(١)، يعني سنةً، يعني: لو تَقِفُ أربعينَ سَنَةً لا تَمَرُّ بينَ يَدَيْهِ. يَدَي المُصلِّي خَيْرٌ لك مِن أَن تَمَرَّ بينَ يَدَيْهِ.

ونحن نُطالِبُكم بأربعين دقيقةً فَقَطْ، لكنَّ بعضَ النَّاسِ -هداهم اللهُ- يَمُرُّ بينَ يَديه؛ يَدَي الْمُصَلِّي ولا يبالي. إِلَّا إذا كانَ الإِنْسَانُ خَلْفَ الإِمامِ، فلا بَأْسَ أن تَمَّرُّ بينَ يديه؛ لأنَّ سُترةَ الإِمامِ سُترةٌ لَمَن خلفَه.

ويُوجَدُ بعضُ النَّاسِ يُصَلُّونَ فِي المَطافِ، فهؤلاء لَا حُرْمَةَ لهم، ما دامَ المَطافُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

مُزْدَحِمًا فَمُرَّ بِينَ أَيْدِيهِم ولا تُبالِ، والإثمُ عليهم هم، حيثُ يُصلُّون فِي مَوضِعِ الطوافِ.

(١٨٢٥) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ فيمَنْ يَمْشِي أمامَ المَصَلِّينَ أثناءَ صلاةِ الجَهاعَةِ، فَرْضًا كانَتْ أو نَفْلًا؟ وهَلْ نَمْنَعُه؟

الجواب: إذا كانَ الإِنْسَانُ يَمْشِي بِينَ الصُّفوفِ، وهم يُصَلُّونَ خَلفَ الإمامِ، فإن ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى المصلِّين؛ لأن سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ، حتى لو كَانَ الَّذِي عَمُرُّ نِساءً، فإن ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عليهِمْ، ولكن هَلْ يَأْثُمُ هَذَا المَارُّ أو لا؟ الصحيحُ أنه لا يَأْثُمُ، ولكن إذا كَانَ يَخْشَى مِنَ التَّشْوِيشِ عَلَى المُصَلِّينَ، فيَنْبُغِي ألَّا يتَجَاوَزَ، لَا سِيَّا إذا كَانَ يَخْشَى مِنَ التَّشْوِيشِ عَلَى المُصَلِّينَ، فيَنْبُغِي ألَّا يتَجَاوَزَ، لَا سِيَّا إذا كَانَ يَخْشَى مِنَ التَّشْوِيشِ عَلَى المُصَلِّينَ، فيَنْبُغِي ألَّا يتَجَاوَزَ، لَا سِيَّا إذا كَانَ تَجَاوِزُهُ لَيْسَ لحاجَةٍ.

## <del>-699</del>

(١٨٢٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ وضعِ النِّعَالِ مكانَ السجودِ، فتكونُ بينَ المُصَلِّي والقِبْلَةِ مثلَ السُّتْرَةِ له، نَرْجُو التفصيلَ؟

الجواب: السُّنَّةُ في وَضْعِ النِّعَالِ إذا لم يُصَلِّ الإِنْسَانُ بها وليسَ لها مَكانُ خاصُّ عندَ دُخولِ المسجِدِ، فالسُّنَّةُ أَنْ يَضَعَهَا بينَ قدَمَيْهِ إذا كَانَ مَأْمُومًا، أَمَّا إذا كَانَ مَأْمُومًا، أَمَّا إذا كَانَ مُنْفَرِدًا أو إِمامًا فَإِنَّهُ يضَعُها عَلَى يَسارِهِ، لكن أحيانًا يضَعُها بعضُ الناسِ أمَامَهم مُنْفَرِدًا أو إِمامًا فَإِنَّهُ يضَعُها عَلَى يَسارِهِ، لكن أحيانًا يضَعُها بعضُ الناسِ أمَامَهم إما سُتْرةً أو مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ مُشَاهِدًا لها لِئَلَّا تَضِيعَ أو تُسْرَقَ، فإن وضَعَها سُتْرةً ففي القَلْبِ من ذَلِكَ شيءٌ؛ لأنَّ النِّعالَ مَحَلُّ الأَذَى والقَذَرِ، ولا يَنْبغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلُ في قِبلتِهِ شيئًا يَكُونُ مَكَلًا للأذَى والقَذَرِ؛ ولهذا نَهَى النبيُّ عَلَيُ المُصَلِّي أَنْ

يَبْصُقَ أَمامَ وجْهِهِ (')؛ لِأَنَّ هَذَا سُوءُ أَدَبٍ معَ اللهِ، وأما إذا وضَعَها لَا يَقْصِدُ اسْتِقْبالهَا والصَّلاةَ إليها فأَرْجُو أَلَّا يَكونَ في ذَلِكَ بأسٌ.

## -69P

(١٨٢٧) السُّؤَالُ: لَاحَظَ المُصلُّون أن مَجْموعةً من الطلَّابِ تَسَابَقوا إِلَى مَوضعِ كُرْسِيِّكَ فِي أَثناءِ صَلاةِ الشفعِ والوترِ، وتَخَطَّوْا رِقابَ المُصلِّين، وأَتَوْا مَجْموعاتٍ أَمامَ الصفوفِ، أَرْجُو تَنْبِيهَهُم عَلَى حُكْمِ ذلك، وجَزاكمُ اللهُ خيرًا؟

الجواب: لَا شَكَّ أَنَّ تَخَطِّيَ الرِّقابِ أَذَيَّةُ، والأذَيَّةُ مَنْوعةٌ شَرْعًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤَذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِلَّمَا مُبِينًا ﴾ [الأحزاب:٥٨]، ورَأَى النَّبِيُّ عَلَيْ رَجُلًا يومَ الجُمُعةِ يَتَخَطَّى النَّاسَ، فقال له: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» (١).

فلا يَنْبَغِي لهؤلاءِ الطلبةِ الحَرِيصِينَ عَلَى القُربِ من المُتكلِّمِ أَنْ يُؤْذُوا النَّاسَ بِتَخَطِّي رِقَابِهِم، بل يأتونَ بُهُدوءٍ، ويَحسُنُ أَنْ يَستأذِنوا مُمَّن بينَ أَيْدِيهم من الَّذِين تَصَافَّوْا.

أما مِن جِهةِ مُرورِهم والإمامُ يُصَلِّي الشفعَ والوترَ، فَهُوَ أَشَدُّ أَذَيَّةً، لَكِنَّهُ لَكِنَّهُ لَكِنَّهُ لَكِنَّهُ الصَّلاةَ إذا كانوا يَعْبُرُونَ منَ اليَمينِ إِلَى الشِّمالِ، أو منَ الشِّمالِ إِلَى اليَمينِ؛ لِأَنَّ سُترةَ الإمامِ سُترةٌ لَمن خلفَه.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم (٣٩٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم (٥٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: أبواب الجمعة، باب تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، رقم (١١١٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب النهي عن تخطي رقاب الناس والإمام عَلَى المنبر يوم الجمعة، رقم (١٣٩٩).

(١٨٢٨) السُّؤَالُ: كَثُرَتِ الأسئلَةُ عن السُّثْرَةِ وأحكامِهَا، فمِنَ الأسئلةِ التي جَاءتْ في ذلِكَ: هَلْ مُرورُ المرأةِ بينَ يَدَي المصلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ، ويُوجِبُ إعادَتَها، أم ماذَا؟

الجواب: السُّتْرَةُ سنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ للمُصَلِّي، وقال بعضُ أهلِ العِلْمِ: إِنَّهَا واجبَةٌ، وإنه لَا يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ إلا إلى سُترَةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بذلِكَ.

ولكنّ القَوْلَ الراجِحَ عِنْدي أَنها سُنّةٌ مُؤكّدة الاينبغي للإنسانِ أَنْ يُصَلّي إلا إلى سُتْرَة والسُّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّت والسَّتْرة والسُّتْرة والسَّتْرة والْتُلْمُ والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة والسَّتْرة وا

أما إذا كُنْتَ بَعِيدًا عن ذلِكَ، ووجَدْتَ شخْصًا يُصَلِّي، فإنك لَا تَمَّرُّ بينَ يدَيهِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٢)، وأرْبَعينَ هنا جَاءتْ

<sup>(</sup>١) تحت كتاب الصَّلاة، باب السترة بمكة وغيرها.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

دُونَ تَمييزٍ، وجاءَ في رِوايَةِ البَرَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا»(۱)، أي: أربَعِينَ سَنَةً؛ لأن الخَريفَ أحدُ فُصُولِ السَّنَةِ الأربعَةِ، ولا يَمُرُّ الخَرِيفُ إلا بعدَ سنَةٍ، فأَرْبَعِينَ خَرِيفًا يعني: أربعينَ سَنَةً.

أَنَا أَقُولُ: لَا تَقُمْ أَربِعِينَ سَنَةً، فَانْتَظِرْ سَلامَ هَذَا المَصَلِّي، وانتَظِرْ أَربِعِينَ سَاعَةً، حتى يَفُرُغَ المَصَلِّي من صلاتِهِ، أو: قِفْ أَرْبَعِينَ دَقِيقةً حتى يُسَلِّمَ، وإلا فامْشِ من الجَنْبِ؛ لأَنَّ المُرورَ معناه: أَن تَأْتِيَ مِنَ الشِّمالِ إلى اليَمِينِ أو مِنَ اليَمِينِ إلى الشِّمالِ، الجَنْبِ؛ لأَنَّ المُرورَ معناه: أن تَأْتِيَ مِنَ الشِّمالِ إلى اليَمِينِ أو مِنَ اليَمِينِ إلى الشِّمالِ، أمَّا لو جِئْتَ طُولًا، فهذا لَيْسَ مُرورًا، هَذَا يُسَمَّى تَخَطِّيًا، والتخطِّي إذا دَعَتِ الحاجَةُ إليهِ لَا بأسَ بِهِ.

(١٨٢٩) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُم أَنهُ إِذَا مَرَّ أَمامَ الْمُصَلِّي كَلْبٌ أَسْودُ، أَوِ امرأةٌ، أَو حِمارٌ، فإنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الصَّلاةَ، فما هُوَ وَجْهُ الشَّبَهِ أَو العِلَّةُ الْمُشْتَرَكةُ بِينَ هؤلاءِ؟

الجواب: ليسَ هُنَاكَ عِلَلُ مُشترَكةٌ بينَ الثلاثةِ الَّتِي قَالَمَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ، وإنها هَذِهِ أُمورٌ بَيَّنَهَا النَّبِيُ عَلَيْهُ واللهُ أعلمُ بالحِكْمةِ، إلا أنَّ الكَلْبَ الأسودَ سُئِلَ النَّبِيُّ عَنه: ما بال الأسودِ من الأبيضِ من الأحرِ؟ فقال: «الكَلْبُ الأَسْوَدُ شَيْطانٌ»(٢). أمَّا المرأةُ البَالِغةُ، أمَّا ما دُونَ البُلوغِ فَإِنَّهَا لَا تَقْطَعُ الصَّلاةَ، ولكنها التَّي تَقْطَعُ الصَّلاةَ فهِيَ المرأةُ البَالِغةُ، أمَّا ما دُونَ البُلوغِ فَإِنَّهَا لَا تَقْطَعُ الصَّلاةَ، ولكنها تَنْقُصُها؛ كَمُرورِ الرَّجُلِ. وأما الحِهارُ فلا يُشتَرَطُ أَنْ يَكُونَ أبيضَ ولا أحرَ ولا أسود، بل هُو يَقْطَعُ الصَّلاةَ مُطلَقًا، سواءٌ كَانَ صغيرًا أو كبيرًا، أو أبيضَ أو أسودَ، أو غيرَ ذلك.

<sup>(</sup>١) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة ، باب قدر ما يستر المصلي، رقم (٥١٠).

وليسَ لنا أن نَقولَ: ما هِيَ العلَّةُ الَّتِي تَرْبِطُ بينَ هَذِهِ الثلاثةِ؟ بل نَقولُ: اللهُ ورَسولُهُ ﷺ أعلمُ، وليسَ لنا إلا أن نُنَفِّذَ ما جاءتْ به السُّنَّةُ.

(١٨٣٠) السُّوَّالُ: هَلْ هُنَاكَ اسْتِثناءٌ فِي حُكْمِ الْمُرورِ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي فِي المَساءِ فِي الحَرَمينِ الشريفينِ وسائرِ المَساجِدِ؟

الجَوَاب: يَرَى بعضُ العلماءِ أن المُسْجِدَ الحَرَامَ لَا بأسَ أن تَمَّرَ بينَ يَدَيِ المُصَلِّي فيه، وخُصوصًا إذا كَانَ المُصَلِّي يُصلي في مكانِ الطَّوافِ.

ويَرَى بعضُ العُلماءِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بجائزٍ، وأن مَكَّةَ وغَيْرَها سواءٌ؛ لأَنَّه لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ صحيحٌ يَدُلُّ عَلَى التفريقِ بينَ مَكَّةً وغيرِها.

أما المَدِينة ، فلا أَعْلَمُ أحدًا مِنَ النَّاسِ قال: إِنَّهُ يَجُوزُ المُرورُ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّي فِي مَسْجِدِ المدينة ، بل إِنَّ المُرورَ حرامٌ ، ولا إشكالَ فيه ، والإشكالُ في المرورِ بينَ يَدَيِ المُصلِّي فِي مَكَّة ، ولكن مَن قامَ يُصَلِّي فِي المَطافِ، فإنَّه لَا حُرِمة له ، ولا حَرَجَ عليك أن مَرَّ بِينَ يَدَيْهِ ؛ لأنكَ أنتَ أحقُّ بالمكانِ منه ؛ إذ إنَّ الطائفَ لَيْسَ له مكانٌ للطوافِ إلَّا هَذَا المكانُ ، وأما المُصلِّي فيمُكِنُ أَنْ يُصلِّي فِي أيِّ مكانٍ من المَسْجِدِ ، فمَن قامَ يُصلِّي فِي هَذَا المكانُ ، وأما المُصلِّي فيمُكِنُ أَنْ يُصلِّي فِي أيِّ مكانٍ من المَسْجِدِ ، فمَن قامَ يُصلِّي فِي المَطافِ ، فإنَّه لا حُرْمَة له ، ولا حَرَجَ عليك أن مَرَّ بينَ يَدَيهِ ، لا حُرْمة له باعتبارِ الطَّافِ ، فإنَّه لا حُرْمة له ، ولا حَرَجَ عليك أن يُصلِّي ركعتينِ خَلْفَ المقامِ والناسُ الصَّلاةِ ، ولا بأسَ أن ثَمَّرُّ بينَ يَدَيْهِ ، حَتَّى لو كَانَ يُصلِّي ركعتينِ خَلْفَ المَقامِ والناسُ عُمْنَ المُ المُورِ بينَ يَدَيْهِ مِن أَجْلِ طوافِهم ، فإنَّه لَا حَرَجَ أن ثَمَّ بينَ يَدَيْهِ ؛ لأَنَّه لَيْسَ له الحقُ أَنْ يُصلِّي فِي مكانِ الطائفينَ .

أما إذا كَانَ فِي مكانٍ آخَرَ مِنَ المُسْجِدِ، فلا شكَّ أن الأحوطَ ألا تَمَّرَّ بينَ يَدَيْهِ؛

لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (()، وجاء فِي روايةِ البَزَّارِ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ كَانَ لَأَنْ يَقُومَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (())، ونحن نقولُ: لَا تَقِفْ أربعين سَنة، بل قِفْ أربعين دَقيقة، يَكْفِينا منك أن تَقِفَ أربعينَ دقيقة كَتَّى يَنتَهِيَ المُصَلِّيهِ مِن صَلاتِهِ ثُمَّ كَرَّ.

(١٨٣١) السُّؤَالُ: هَلْ هناكَ استِثْنَاءٌ في حُكْمِ المُرورِ بينَ يَدَيِ المَصلِّي في الحَرَمينِ الشَّرِيفَيْنِ وسائرِ المساجِدِ؟

الجواب: نعم يَرَى بعضُ العُلماءِ أن المسجِدَ الحرامَ لَا بأسَ أن عَرَّ بِينَ يَدَيِ المُصلِّي فيه، وخُصُوصًا إذا كَانَ المُصلِّي يُصلِّي في مَكانِ المَطافِ، ويَرَى بعضُ العُلماءِ أن ذلكَ ليسَ بجائزٍ، وأنَّ مَكَّةَ وغيرَها سَواءٌ؛ لأنه ليسَ هناكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ذلكَ ليسَ بجائزٍ، وأنَّ مَكَّةَ وغيرَها سَواءٌ؛ لأنه ليسَ هناكَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بِينَ مَكَّةَ وغيرِها. أمَّا المدينةُ، فلا أعْلَمُ أحدًا مِنَ الناسِ قال: إنَّهُ يَجُوزُ المُرورُ بَينَ يَدَيِ المُصلِّي في مَسْجِدِ المَدِينَةِ، بل إنَّ المُرورَ حَرَامٌ، ولا إِشْكَالَ فِيهِ، فالإشكالُ في المُورِ بينَ يَدَي المُصلِّي في مَكَّةَ.

ولكن مَن قامَ يُصَلِّي في المَطافِ فلا حُرْمَةَ لهُ، ولا حَرَجَ عليك أن تَمَّرَّ بينَ يَدَيهِ؛ لأنكَ أنتَ أحقُّ بالمكانِ مِنْهُ؛ إذ إنَّ الطائفَ لَيْسَ له مكانٌ للطَّوافِ إلا هَذَا المكانُ، وأما المُصَلِّي فيُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّي في أَيِّ مكانٍ مِنَ المَسْجِدِ، ولا حُرْمَةَ له إذا صَلَّى بالمطافِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

باعتبارِ الصَّلاةِ، فلا بأسَ أن تَمَّرُّ بينَ يَدَيْهِ حتى لو كانَ يُصَلِّي رَكْعتينِ خَلْفَ المَقامِ، والناسُ يحتاجُونَ إلى المُرورِ بينَ يَدَيْهِ مِنْ أَجْلِ طَوافِهِمْ؛ لأنه لَيْسَ له الحَقُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مكانِ الطائفينَ.

أما إذا كَانَ في مَكانٍ آخَرَ مِنَ المسجِدِ، فلا شَكَّ أن الأَحْوطَ ألَّا مَّرَّ بينَ يَدَيْهِ وَ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ المُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، لكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ (١) ، وفي روايةِ البَزَّارِ: «أَرْبَعِينَ خَرِيفًا (٢) ، ونَحْنُ نقولُ: لَا تَقِفُ أَربَعِينَ سنَةً ، بل قِفْ أَربَعِينَ دقيقةً ، ويَكْفِينَا أن تَقِفَ أربعينَ دَقِيقةً نقولُ: لا تَقِفَ أربعينَ منه مَرَّ .

(١٨٣٢) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ المُرورُ بينَ الصُّفوفِ في صَلاةِ الجَهاعَةِ، وكذلك قَطْعُ الصفِّ للخروج للوضوءِ؟

الجواب: اختلَفَ العُلماءُ رَحَهُ مُللَّهُ هَلْ يَأْثَمُ المَارُّ بِينَ يَدَيِ المَصَلِّينَ خلفَ الإمامِ؟ فقال بعضُ العلماءِ: إِنَّهُ يَأْثَمُ لعُمومِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٢)، ما تمْيِيزُ اللهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (٢)، ما تمْيِيزُ الأربَعِينَ؟ هَذَا لم يُحَدَّدْ في الصَّحِيحَيْنِ، لكن أخرجَهُ البزَّار بلفظِ: «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ الأربَعِينَ؟ هَذَا لم يُحَدَّدْ في الصَّحِيحَيْنِ، لكن أخرجَهُ البزَّار بلفظِ: «كَانَ لَأَنْ يَقُومَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إثم المار بين يدي المصلي، رقم (٥١٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب منع المار بين يدي المصلي، رقم (٥٠٧).

أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» -أي: أربعين سَنةً- «خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

نحن نَقولُ: قِفْ أربَعِينَ دَقِيقَةً حتى يَخْرُجَ مِن صَلاتِهِ، ولا تَمَّرَّ بينَ يدَيْهِ، ربها لا تَسْتَوْعِبُ ولا تَمَّرَ بينَ يدَيْهِ، ربها لا تَسْتَوْعِبُ ولا تَمَّرَ دقائق، قَدْ لا تَسْتَوْعِبُ ولا خَسَ دقائق، قَدْ يكونُ في التشهُّدِ الأخيرِ، فلا يَسْتَوْعِبْ إلا أربعَ دقائق. وعلى هَذَا، فلا يَجُوزُ لأحدٍ أَنْ يَمُرَّ بينَ يَدَي المصَلِّي.

قال العُلماءُ: إِنَّ حَدِيثَ المَارِّ بِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، ولو كانَ مَأْمُومًا حدِيثٌ عَامٌ، وإن المُرور حَرامٌ.

وقال بعضُ العلماء: إن المُرورَ بَيْنَ يَدَيِ المَاْمُومِينَ لَيْسَ بِمُحَرَّم؛ لأن ابنَ عباسٍ وَعَلَيْهَ عَلَى اللّهُ عَنْهَا حَين جاءَ والنّبِيُ عَلَيْهُ يُصلّي بالناسِ في مِنَى، أَرْسَلَ الجِهارَ اللّهِي كانَ رَاكِبًا له وقد مرَّ وهو راكِبٌ بينَ يَدَيِ بعضِ الصفِّ، وأقرَّهُ النبيُّ عَلَى ذَلِكَ أَا، فدَلَ هَذَا عَلَى أنه لَا يَحْرُمُ عَلَى الإِنسَانِ أَنْ يَمُرَّ بِينَ يَدَيِ المُصَلِّينَ إذا كَانَ لَكُمْ إمامٌ، وَهذَا القولُ أَقرَبُ إلى الصوابِ، وهو أنه يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يَمُرَّ بَينَ يَدِي المُصَلِّينَ إذا كَانَ عَلَى المُصلِّينَ خَلْفَ الإمام، لكن إذا كانَ يَخْشَى من التَّشْوِيشِ؛ لأنَّ بعضَ المُصلِّينَ إذا رَأَى الإِنسَانَ قَدْ مَرَّ يُلاحِظُهُ لكن إذا كانَ يَخْشَى من التَّشْوِيشِ؛ لأنَّ بعضَ المُصلِّينَ إذا رَأَى الإِنسَانَ قَدْ مَرَّ يُلاحِظُهُ كن إذا كانَ يَغْشَى من التَّشْوِيشِ؛ لأنَّ بعضَ المُصلِّينَ إذا رَأَى الإِنسَانَ قَدْ مَرَّ يُلاحِظُهُ عِينَ يُقْبِلُ إلى أَنْ يَتَجَاوَزَهُ، فيَحْصُلُ بلَاكِكَ تَشْوِيشٌ عَلَى المُصلِّينَ، فإذا استطاعَ أَنْ يَتَعِدَ الإِنْسَانُ عن المُرورِ بينَ يَدَي المُصلِّينَ، فَهُو أَفضَلُ، ولكنه لو مرَّ لاَ يَأْتُمُ في ذلك، يَتَعِدَ الإِنسَانُ عن المُرورِ بينَ يَدَي المُصلِّينَ، فَهُو أَفضَلُ، ولكنه لو مرَّ لاَ يَأْتُمُ في ذلك، حتى لو مَرَّتِ المرأةُ بَيْنَ يَدَي المُصلِّينَ خَلْفَ الإمام؛ فإنها لَا تُبْطِلُ الصَّلاةَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البزار (٩/ ٢٣٩، رقم ٣٧٨٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، رقم (٧٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب سترة المصلي، رقم (٤٠٥).

(١٨٣٣) السُّؤَالُ: السُّتْرَةُ في الصَّلاةِ؛ هَلْ هِيَ واجِبَةٌ في النَّفْلِ؛ لأن الفَرْضَ السُّتْرَةُ فيه هِي سُتْرَةُ الإمامِ؟ وهل نَرُدُّ مَنْ قَطَعَ الصَّلاةَ؟

الجواب: سُتْرَةَ الإمامِ سُتْرَةٌ لَمَن خَلْفَهُ فِي الفَريضَةِ والنافِلَةِ، وعلى هَذَا فإذا مَرَّ إنسانٌ من بينِ الصُّفوفِ، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، سواءٌ أكانَ رَجُلًا أو امرأةً، في الفَريضَةِ أو في النافِلَةِ.

أما إذا كانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا أو إمامَ الجماعَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي إلا إلى سُتْرَةِ، هَذِهِ هي السُّنَّةُ، وَهَذَا هُوَ الأفضَلُ، ومِنَ العُلماءِ مَن قالَ: إن السُّتْرَةَ واجِبَةٌ. ولكِنَّ الصحيحَ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤكَّدَةٌ، وأنه لَا يَنْبَغِي للإمامِ إلَّا أَنْ يُصَلِّى إلى سُتْرَةٍ، وكذلِكَ المُنفَرِدُ، أمَّا المأمومُ فإنَّ سُتْرَةَ إمامِهِ سُتْرَةٌ لَهُ.



## 🗢 | ستر العورة في الصَّلاة:

(١٨٣٤) السُّؤَالُ: هناكَ بعضُ الأخواتِ منَ البلادِ العَربيةِ يَقُلْنَ: إِنَّهُ لَا يَجوزُ تَغطيةُ الوَجهِ عندَ السجودِ؛ لأنه لَا بدَّ أَنْ يُلامِسَ الجَبِينُ الأرضَ، والحِجابُ مَانِعٌ لذَلكَ. فها رَأْيُ فَضيلَتِكم في ذلِك؟

الجوابُ: لَا شَكَّ أَن المَرْأَةَ إِذَا سَجَدَتْ، وقد غَطَّتْ وَجْهَها، فإن الحِجابَ يَحولُ بينَها وبينَ الأرضِ، ولكِنْ هذِه الحَيلولَةُ للحَاجةِ؛ أي أنهَا مُحتاجةٌ إلى ذلكَ، إذا كانَت تُصلي بَينَ الرجالِ فلا بدَّ أَن تَستُرَ وَجْهَها، وحِينَئذِ إِذَا سَتَرَتْ وَجْهَها، فإما أَنْ تُبْقِيَه عَلَى ما هُو عَليهِ، وتَسْجُدَ عَلَى خَارِها. وإمَّا أَن تَخْلَعَه عَن وَجهِها عندَ السُّجودِ. وهَذَا يَستلزِمُ حرَكتينِ: حَركةً لخَلعِه عندَ السَّجُودِ، وحَركةً لتَعْطِيتِه إِذَا قامتْ منَ

السُّجودِ، ولا دَاعيَ لهَذِه الحَركةِ، فإذَا سَجَدَتْ عَلَيهِ فَلا حَرجَ علَيهَا. وقَد كانَ السُّجودِ، ولا دَاعيَ لهَذِه الحَركةِ، فإذَا سَجَدونَ علَيها يَتَّقُونَ بَهَا الحرَّ<sup>(۱)</sup>. فَدَلَّ هذَا الصحَابةُ رَضَالِيَهُ عَنْهُمُ يَضِعونَ ثِيابَهم ويَسجُدونَ علَيها يَتَّقُونَ بَهَا الحرَّ<sup>(۱)</sup>. فَدَلَّ هذَا عَلَى أَن الإنسَانَ المُصلِّي إذا صَلَّى عَلى شَيءٍ مُتصِلٍ به مِن ثيَابِه، للحَاجةِ إلى ذَلكَ، فَلا حَرَجَ عليهِ فيهِ.

(١٨٣٥) السُّؤَالُ: ما الذِي يَجِبُ عَلَى المرأةِ سَتْرُه في الصَّلاةِ، وما الذِي يَجوزُ كَشْفُه؟ وما الذِي يَجوزُ للمرأةِ اليائسةِ المُسنَّة أن تَضَعَه عنها؟

الجوابُ: ليسَ عندِي في العَورةِ في الصَّلاةِ نَصُّ قاطعٌ أَعتمِدُ علَيه، وأنا فيها مُضطَرِبٌ. فَالمَعروفُ عندَ الحَنَابلةِ أنَّ المُرْأَةُ الحُرَّةُ البالغَةَ يَجِبُ عليهَا أن تَسْتُرَ جميعَ بَدَنها، ما عَدا الوَجْهَ. والصوابُ أنَّ الكَفَّينِ أيضًا ليسَا بعَورةٍ، وكَذلكَ القَدمانِ. وإذا لم تَبْلُغْ فإنها لا يَجِبُ عليهَا أن تَسْتُرَ إلا ما بينَ السُّرةِ والركبةِ، وأنا لم أَتَحرَّ المسألة، ولم أصِلْ فيها إلى شَيءٍ قاطع، واللهُ أَعْلَمُ.

## -600m

(١٨٣٦) السُّؤَالُ: رأيتُ بعضًا من المُعتمِرينَ يُصلُّون وسُرَّتُهم وما حاذاها مَكشوفٌ، فالرجاءُ التنبيهُ حولَ هَذَا؛ لأنَّها عورةٌ.

الجَوَابُ: نَشْكُرُ الأَخَ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ، وهو في الحقيقةِ سُؤَالٌ يَتضَمَّنُ التوجية، فإنَّ بعض النَّاسِ يَكُونُ عَلَيْهِ الإزارُ ويَسترخِي حتَّى يُبِينَ أكثرَ من سُرَّتِه، وَهَذَا أمرٌ يَنْبَغِي مُلاحَظَتُه، ويَنْبَغِي أَنْ يُلاحِظَه الإِنْسَانُ، وَأَنْ يَرْفَعَ إِزارَه حتَّى لَا تَنكشِفَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب وقت الظهر عند الزوال، رقم(٥٤٢).

عَوْرتُه، وَهَذَا فِي الصَّلاةِ أَمرٌ لَا بُدَّ منه، أمَّا فِي النظرِ، فإنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفوا في عَورةِ الرجلِ فِي النَّظرِ، هَلْ هُوَ ما بينَ السُّرَّةِ والرُّكبةِ أو السَّوْءتانِ فَقَطْ، وليسَ هَذَا مَوضِعَ تَحديدِ هَذِهِ المَسَالةِ، ولكني أقولُ: إن الَّذِي يَنبغي لإخوانِنا المُعتمِرينَ أو الحجَّاجِ أَنْ يُلاحِظوا أَزُرَهُم حتَّى يَرفَعوها فَوْقَ السُّرَّةِ.

(١٨٣٧) السُّؤَالُ: شكرَ اللهُ لكَ، هُنَاكَ مِن المُصلِّينَ مَن يكونُ عَلَيْهِ ثِيابُ الإِحْرام فتَسْقُطُ عن ظَهرِهِ وهو يُصَلِّي، فهَلْ تَصِحُّ صلاتُهُ؟

الجواب: إذا كَانَ عَلَى الْمُصَلِّى ثِيابُ إِحْرام، والإِحْرامُ - كما نعْلَمُ - للرَّجُلِ إذارٌ وردَاءٌ، أَمَّا المرأةُ فأَيَّ ثَوْبِ تلْبَسُهُ فَهُو إِحْرامٌ، لكن لَا يَجُوزُ أَن تَلْبَسَ ثِيابًا تُظهِرُ مَفَاتِنهَا، يعني لَا تَلْبَسْ ثِيابًا جَمِيلَةً، وتَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ الثِّيابِ، وتُبَدِّلُ وتُعَيِّرُ، وليسَ مَفَاتِنهَا، يعني لَا تَلْبَسْ ثِيابًا جَمِيلَةً، وتَلْبَسُ ما شاءَتْ مِنَ الثِّيابِ، وتُبَدِّلُ وتُعَيِّرُ، وليسَ لها ثِيابٌ خَصُوصَةٌ في الإحْرامِ، فالرَّجُلُ هُو الَّذِي له ثِيابٌ خَصُوصَةٌ، وهو الإذارُ والرِّداءُ، فإذا صَلَّى بإزارِهِ وردَائِه، ثم نَزَلَ الرِّداءُ عن المَنْكِبَيْنِ، فلا حَرَجَ؛ لأنه يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّى بإزارٍ فَقَطْ وإن لم يَكُنْ عَلَيْهِ رِداءٌ، إلا أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَسْتُرَ بَقِيَّة للإنسانِ أَنْ يُصَلِّى بَإِزارٍ فَقَطْ وإن لم يَكُنْ عَلَيْهِ رِداءٌ، إلا أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَسْتُرَ بَقِيَّة اللهَابُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَمْ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ اللَّهُ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ اللَّذِنِ، لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ اللَّذِنِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ أَنْ يُسَاتُرَ وَلَوْ الرَّارُ وَلَا الرِّدَاءُ عن المُحرِم، فَإِنَّهُ ليسَ عليهِ شيءٌ.



<sup>(</sup>١) أخرجه النسائي: كتاب القبلة، باب صلاة الرجل في الثوب الواحد لَيْسَ عَلَى عاتقه منه شيء، رقم (٧٦٩).

# ( ١٨٣٨) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ لُبْسِ النِّقابِ في الصَّلاةِ؟

الجواب: المرأةُ إذا كانَتْ تُصَلِّي فإنَّ المشْرُوعَ في حَقِّهَا أَلَّا تَلْبَسَ ما يَحُولُ بينَها وبينَ السجودِ، فلا تَلْبَسِ النَّقابَ، إلا إذا كَانَ الرِّجالُ غيرُ المَحارِمِ قَرِيبِينَ منْها، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا عنهم، كما لو كانتْ في المَسجِدِ الحَرَامِ، أو في المَسجِدِ الحَرَامِ، أو في المَسجِدِ النَّبُويِّ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عليها أَن تَسْتُرُ وَجْهَهَا إذا كَانَ الرِّجالُ يَنظُرُونَ إليها.

وكذلك نَقولُ في بابِ الإحرامِ: المرأةُ اللَّحرِمَةُ لَا يَحِلُّ لها لُبْسُ النِّقابِ؛ لأن النَّبِيَ ﷺ نَهَى عَنْ ذلِكَ (۱).

لكن إذا كانَ الرِّجَالُ غيرُ المَحارِمِ قَرِيبِينَ منها، وَجَبَ عليها أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا سَتُرًا كَامِلًا، سواءٌ في المَطَافِ، أو في المَسْعَى، أو في جَانِبِ المَسجِدِ، المُهِمُّ: إذا كانَ الرِّجالُ يَنظُرونَ إليهَا فَلا بُدَّ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا ولو كانتْ مُحْرِمَةً، ولا حَرَجَ أَنْ يَمَسَّ وَجْهَها إذا غَطَّتُهُ.

وأما قولُ بعضِ الناسِ: إنَّ المَرْأَةَ تَكْشِفُ وَجْهَهَا فِي الإِحْرامِ إذا كانَتْ مُحْرِمَةً، سَواءٌ شَاهَدَهَا الرِّجالُ أَمْ لَا، فهذا لَا أَصْلَ له، فإنَّ عائشَةَ رَضَالِللَهُ عَنْهَا كانت تَذْكُرُ عن النِّساءِ أنه إذا مَرَّ الرِّجالُ قَرِيبًا مِنْهُنَّ سَدَلَتِ المرأةُ خِمَارَهَا عَلَى وَجْهِهَا (٢).



(١**٨٣٩) السُّؤَالُ:** هلْ يَجوزُ أن تُصَلِّيَ المرأةُ بالنِّقابِ والقُفَّازِ؟ وجَزاكُمُ اللهُ خيرًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ينهي من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٠، رقم ٢٤٥٢٢)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب في المحرمة تغطي وجهها، رقم (١٨٣٣).

الجَوابُ: المرأةُ إذا كانتْ تُصلي في بَيتِهَا أو في مكانٍ لَا يَطَّلِعُ عَليهَا إلا الرجالُ الَمَحارِمُ فالمَشروعُ لها كَشْفُ الوَجْهِ واليدينِ لتُباشِرَ الجَبْهةُ والأنفُ الْمُصَلَّى، وكذلكَ الكَفَّانِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ تُصَلِّي وحَولَهَا رِجالٌ غيرُ مَحَارِمَ، فإنهُ لَا بُدَّ أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا؛ لأن سَتْرَ وَجْهِ المَرْأَةِ أَمَرٌ واجبٌ عن غيرِ المَحارِم ولا يَجِلُّ لها أن تَكْشِفَ وَجْهَهَا عندَ الرجالِ غَيرِ المَحارم، كما دلَّ عَلَى ذلكَ كتابُ اللهِ وسُنةُ رَسُولِهِ ﷺ والنظرُ الصحيحُ الَّذِي لا يُمْكِنُ لأَيِّ عاقلِ فَضْلًا عنِ الْمؤْمِنِ أَنْ يَحِيدَ عَنه، فإذا كانَ حَولَها رِجالٌ غيرُ مَحَارِمَ وَجَبَ عليها أَن تَسْتُرَ وَجْهَهَا، ولباسُ القُفَّازَينِ في اليَدَيْنِ أَمَرٌ مَشروعٌ، فإن هذَا هوَ ظَاهِرُ فِعل نِساءِ الصحابةِ رَضِيًا لِللهُ عَنْهُم، بدليل أن النبيُّ عَلَيْ قَالَ للمرأةِ إذا أُحرَمَت: «لَا تَنْتَقِبْ وَلَا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ» (١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَن النِّساءَ كُنَّ يَلْبَسْنَ القُفَّازَيْنِ، وعليهِ فلا بَأْسَ أَن تَلْبَسَ القُفَّازَيْنِ وَهِيَ تُصَلِّي إذا كانَ حَوْلَهَا رِجالٌ أجانب، أَمَّا ما يَتعلَّقُ بِسَتِرِ الوجهِ فهي تَسْتُرُ وَجْهَهَا ما دامتْ قائمةً أو جالسةً، فإذا أرادتِ السجود فإنها تَكشِفُ الوجهَ لِتُباشرَ الجبهةُ مَحَلَّ السجودِ.

## 

(١٨٤٠) السُّوَّالُ: إذا ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ اليَدَيْنِ أُوِ القَدَمَيْنِ فِي أَثناءِ الصَّلاةِ وهي لَا تَعْلَمُ، فَهَا حُكْمُ صلاتِها؟

الجواب: صلاتُها صحيحةٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ينهي من الطيب للمحرم والمحرمة، رقم (١٨٣٨).

(١٨٤١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ الصَّلاةِ في الثَّوبِ الشَّفَّافِ، عِلْمًا بأنه انتَشَرَ كَثِيرًا؟ وإذا كانَ هذَا مِنْ إِمامٍ، فها حُكْمُ صلاةِ المأمومِ خَلْفَهُ؟ وهل تَجِبُ الإعادَةُ أَوْ لَا؟

الجواب: الثوبُ الشَّفَّافُ إذا كَانَ تَحْتَهُ سِرُوالٌ يَسْتُرُ مَا بِينَ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ، فلا بَأْسَ به، وأما إذا لم يَكُنْ تَحْتَه سِرُوالٌ، أو كَانَ السِّرُوالُ قَصِيرًا، بحيثُ لَا يَسْتُرُ مَا بِينَ السُّرَّةِ والرُّكْبَةِ، فإنَّ الصَّلاةَ فيهِ لَا تَصِحُّ. وإذا كانَ المُصَلِّي فيهِ إمامًا، فإن الواجِبَ نُصْحُهُ، كما أنَّ الوَاجِبَ نُصْحُ غيرِ الإمام أيضًا.

والإمامُ مَسْؤُولِيَّتُهُ كبيرَةٌ، ويَتَحَمَّلُ مَسْؤُولِيَّةَ المَاْمُومِينَ، فإنَّ صَلاتَهُ فيهِ باطِلَةٌ، ولا يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَأْتُمَّ بِشَخْصٍ صَلاتُهُ باطِلَةٌ. ولكنْ يَجِبُ أن نَعْرِفَ كَيْفَ يَصِفُ الثَّوْبُ البَشَرَةَ، وذلك بأن يَعْرِفَ الرَّائِي أَنَّ الَّذِي تَحْتَهُ أَحَرُ إذا كانَ الجِلْدُ أَحرَ، الثَّوْبُ البَشَرَةَ، وذلك بأن يَعْرِفَ الرَّائِي أَنَّ الَّذِي تَحْتَهُ أَحَمَرُ إذا كانَ الجِلْدُ أَسودَ، أَمَّا مُجُرَّدُ الظِّلِّ فهذا لَا يضُرُّ؛ أي لَيْسَ مَانِعًا مِنْ صِحَّةِ الصَّلاةِ.

## ا صلاة التطوع:

(١٨٤٢) السُّؤَالُ: قال الرَّسولُ ﷺ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» (١)، وأنا الآن مُعتكِفٌ، فَهَلْ إذا صَلَّيْتُ تَطَوُّعًا يَتضاعَفُ أَجْرُ صَلاتِي أو لا؟

الجَوَاب: الظاهر أنك إذا صَلَّيْتَ فِي الحَرَمِ فَإِنَّهُ تُضاعَفُ الصَّلاةُ، وذلك لعُمومِ قولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي خَيْرِهِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (۷۳۱)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (۷۸۱).

مِنَ المَسَاجِدِ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ»(١)، فأنتَ إذا صَلَّيتَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ -مَسْجِدِ الكَعْبةِ - ضُوعِفَ لك الأَجْرُ، فمَثَلًا إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ وصَلَّيْتَ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ تكونُ هَذِهِ التَّحِيَّةُ بمِئةِ أَلْفِ صلاةٍ، وإذا جَلَسْتَ تَنْتَظِرُ الصَّلاةَ وقُمْتَ تَتَطَوَّعُ وتُصلِّي كانت هَذِهِ التَّحِيَّةُ بمِئةِ أَلْفِ صلاةٍ، وإذا جَلَسْتَ تَنْتَظِرُ الصَّلاةَ وقُمْتَ تَتَطَوَّعُ وتُصلِّي كانت مِئة ألفِ صلاةٍ، وَهَكَذَا أيضًا صلاةُ قيامِ الليلِ -التراويح والتهجُّد- تكونُ بمِئةِ ألفِ

لكنَّ النَّفْلَ الَّذِي لَا يُشرَعُ فِي المَسْجِدِ فصَلاتُه فِي البيتِ أَفْضَلُ، فمَثَلًا فِي غيرِ رَمَضَانَ سنُصَلِّي الوِتْرَ ونَتَهَجَّدُ، فالأفضلُ أن نُصَلِّي فِي بُيوتِنا.

وكذلك المَرْأَةُ، الأفضلُ أن تُصَلِّيَ فِي بيتِها، لكنْ لو جاءت إلى المَسْجِدِ الحَرَامِ لِاسْتِهاعِ الذِّكْرِ والعِلْمِ كَانَ لها فِي ذَلِكَ أَجْرٌ، أَمَّا إذا جَاءَتْ لُجَرَّدِ الصَّلاةِ، فإنَّ صلاتَها فِي بيتِها أفضلُ مِن صَلاتِها فِي المَسْجِدِ الحَرام.

(١٨٤٣) السُّؤَالُ: أَيُّهما أفضَلُ صلاةُ النافِلَةِ في البيتِ أم صَلاتُها هنا في المَسجِدِ الحَرَامِ؟

الجواب: الأفضَلُ أن تكونَ في البَيْتِ، إلا ما ورَدَ أنه في المَسْجِدِ، فقِيامُ الليلِ مثَلًا -وهو التراويح- الأفْضَلُ أَنْ يَكُونَ في المَسجِدِ، سواءٌ كُنْتَ في مَكَّةَ وصَلَّيْتَ في المَسجِدِ الحَرامِ، أو في غَيرِه، وأما ما لَمْ يَرِدْ، أو ما لم يُشْرَعْ كونُه في المسجِدِ، فالأفضَلُ أَنْ يَكُونَ في البَيتِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مَكَّة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

وعلى هَذَا فَسُنَّةُ الفَجْرِ -مَثَلًا- الأَفضَلُ أَن تُصَلِّيَهَا فِي البيتِ، لكنْ إِن خِفْتَ إِن صَلَّيْتَهَا فِي البَيتِ أَن تَفُوتَكَ الصَّلاةُ، أو بَعْضُها، فَأْتِ إِلَى المَسْجِدِ وصَلِّها في المَسْجِدِ.
المَسْجِدِ.

## ك | صلاة الرواتب:

(١٨٤٤) السُّوَالُ: إذا أُذِّنَ للفَجْرِ والإِنْسَانُ يَطوفُ، فَهل يُصَلِّي سُنةَ الفَجْرِ فَقط، أم يُصَلِّي سُنتَينِ للفَجرِ والطوافِ؟

الجوابُ: إن صَلَّى سُنَتَيْنِ للفَجرِ والطوافِ فَهْوَ أَوْلَى؛ لأنَّ كلَّ سُنَّةٍ لها سَببٌ خَاصُّ، فإذا صَلَّى رَكعتيِ الطوافِ، ثُم صلَّى بعدَها سُنةَ الفجرِ فَهوَ أفضلُ، وإن صَلَّى سُنةَ الفجرِ فقدْ تَسقطُ بها سُنةُ الطوافِ؛ لأنه أتى برَكعتينِ بعدَ الطوافِ، ولكنِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّي السُّنَّينِ جَميعًا.

ونُنَبِّهُ عَلَى أَن المُحْرِمَ يُغَطِّي كَتِفَيْهِ منذُ إحرامِه، إلا إذا قَامَ يَطوفُ فَقَط، فَيَكْشِفُ كَتِفَه فِي الإحرَامِ، وإذا خَرَجَ منَ الطوافِ كي يُصَلِّي رَكعتينِ فَليَسْتُرِ الكَتِفينِ، حتَّى في الرَّكعتينِ بعدَ الطوافِ؛ لأنَّ كشفَ الكَتِف الأيمنِ خاصُّ بالطَّوافِ فقط، ولكِننا نرى بعضَ الناسِ يَفعلُون ذلكَ في الطوافِ والسَّعي أيضًا، وَهَذَا خِلافُ السُّنةِ.

### <del>-690</del>

(١**٨٤٥) السُّؤَالُ:** إذا جَلَسْتُ حتى الإشْراقِ، ولم أُصَلِّ راتِبَةَ الفَجْرِ، فَهَلْ تُجزِئُ سُنَّةُ الإشراقِ عن رَاتِبَةِ الفجْرِ؟ الجواب: نَقولُ: إلى الإِشراقِ. ولا نَقولُ: إلى الشُّروقِ. فالشُّروقُ: طُلوعُ الشُّروقُ: طُلوعُ الشَّمسِ، والإشراقُ انتشارُ الشمْسِ، قال تعَالَى: ﴿ وَأَشَرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر:٦٩]، فالصوابُ: إلى الإِشْراقِ؛ لأنها لَا تَحِلُّ الصَّلاةُ بالشُّروقِ، بل لَا بُدَّ أن تَرتَفِعَ الشمسُ قِيدَ رُمْح.

اللهِمُّ: إذا صَلَّيْتَ صَلاةَ الإشراقِ فإنها لَا تُجْزِئُ عن سُنَّةِ الفجْرِ، وإذا صَلَّيْتَ سُنَّةَ الفجْرِ فَقَدْ نَقُولُ: إِنَّهَا تُجْزِئُ عن صَلاةِ الإشراقِ؛ لأنه حَصَلَ المقصودُ، فصَلَّ الإِنْسَانُ رَكْعَتَيْنِ، وقد نَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُجْزِئُ؛ لأنَّ المَقْصودَ أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ركعتينِ خَاصَّتَيْنِ بالإشراقِ، وَهَذَا أحوطُ.

وعلى هذا، فَصَلِّ سُنَّةَ الفَجْرِ، ثم صَلِّ صلاةَ الإشراقِ.



(١٨٤٦) السُّؤَالُ: مَا صِحَّةُ حديثِ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»(١)، وما دليلُ جوازِ الجلوسِ في المَسْجِدِ دُونَ صَلاةِ التحيةِ لَمن قَدِمَ بِنِيَّةِ العَودَةِ مُدَّةً قَصِيرةً؟

الجَوابُ: أَمَّا حَدِيثُ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَينِ صَلَاةٌ» فصحيحٌ، وهوَ يعني بينَ الأذانِ والإقامةِ:

- فصلاةُ الفجرِ بينَ الأذانينِ صَلَاةٌ، وهِيَ سُنَّةُ الفَجْرِ.
- وَصَلاةُ الظُّهرِ فيها بينَ الأذانِ والإقامةِ صلاةٌ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعاتٍ بتَسْليمَتَيْنِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب كم بين الأذان والإقامة، ومن ينتظر الإقامة، رقم (٦٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

- وصَلاةُ العصرِ ليسَ لها راتبةٌ لَا قَبلَها ولَا بعدَها، لكن يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بينَ
   الأذانِ والإقامةِ أربعَ رَكَعَاتٍ، أو ما شاءَ اللهُ.
- وصلاة المغربِ كذلك، ليسَ لها سُنةٌ قَبْلَها، لكن لها سُنةٌ بعدَها، ولكن يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي قبلَها، ولكنْ لا يَجْعَلْ ذلكَ رَاتِبةً؛ لقولِ النبيِّ عَلَيْة: «صَلُّوا المغربَ قَبْلَ المغرب، صَلُّوا المغرب، صَلُّوا المغرب، ثمَّ قالَ المغرب، صَلُّوا المغرب، قبلَ المغرب، ثمَّ قالَ في الثالِثةِ: لِمَنْ شَاءً» (١)؛ كراهية أَنْ يَتَّخِذَها الناسُ رَاتِبةً يُحافِظونَ عليها.
- وَصَلاةُ العشاءِ لها راتبةٌ بعدَها، وليسَ لها راتبةٌ قبلَها، لكن يُسَنُّ أَنْ
   يُصَلِّى بينَ الأذانِ والإقامةِ ركعتينِ، لكنْ لَا يَجْعَلْ ذلكَ أَمْرًا رَاتِبًا.

وأما الفِقْرةُ الثانيةُ: وَهِيَ أَن الرجلَ إِذَا خَرَجَ مِنَ المَسْجِدِ ثَمَ عَادَ عِن قُربٍ، فإنهُ لَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ تَحِيَّةُ المَسجِدِ، فدليلُ ذلكَ أَن هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي خَرَجَ ثم رَجَعَ عن قُرْبٍ لم يَخْرُجْ خُروجًا مُنقطِعًا، ولهذا لم يُنْقَلْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلى بَيتِهِ وَهُو مُعتكِفٌ لِحَاجِتِهِ ثم عَادَ، لم يُنْقَلْ عنهُ أَنهُ كَانَ يُصَلِّي ركعتينِ.

وأيضًا فإن هَذَا الخُروجَ الَّذِي خَرَجَ فيه لحَاجةٍ ثم عادَ بسُرْعةٍ لَا يُعَدُّ خُروجًا، بدليلِ أنهُ لَا يَنْقَطِعُ بهِ اعتكافُ مُعتكِفٍ، ولو كانَ هَذَا خُروجًا يُعْتَبرُ مُفارقةً للمَسْجِدِ لكانَ يَنْقَطِعُ بهِ اعتكافُ المُعتكِفِ.

ولهذَا لو أن شخصًا خَرَجَ منَ المَسْجِدِ عَلَى أنهُ لن يَرْجِعَ إليهِ إلا في الوقتِ الثاني، وبعدَ أن خَطَا خُطواتٍ طَرَأً له أَمرٌ جَعَلَهُ يَعودُ للمَسجِدِ فَإِنَّهُ يُشرعُ لهُ تَحِيَّةُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۹/ ۱٤٠، رقم ۲۰۸۸۲)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة قبل المغرب، رقم (۱۲۸۱).

المَسجِد؛ لأنهُ خَرَجَ بنِيَّةِ أنهُ خُروجٌ مُنقطِعٌ، يعني معناه أنهُ لن يَعودَ إلا بعدَ الصَّلاةِ الأُخْرَى، ولن يَعودَ عن قُرْبٍ، لكنه طَرَأَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عن قُرْبٍ، فنقولُ: لَا تَجْلِسُ حتى تُصَلِّي ركعتينِ.

(١٨٤٧) السُّؤَالُ: هَلْ صَلاةُ الرَّاتبَةِ القَبْلِيَّةِ كرَاتِبَةِ الفَجْرِ أَو العَصْرِ، تُجْزِئُ عن تَحِيَّةِ المَسْجِدِ؟

الجواب: الوَارِدُ أَنَّ مَن دَخَلَ للمَسْجِدِ لَا يَجْلِسْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فَسَواءٌ كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة المَغرِبِ، فَسَواءٌ كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة المَغرِبِ، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة المُغرِبِ، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة الضُّحَى، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة الضُّحَى، أو كانتِ الرّكعتانِ سُنَّة الضُّحَى، المُهِمُّ أَلَّا تَجْلِسَ حتَّى تُصَلِّي ولهذا إذا دَخَلْتَ والإمامُ يُصَلِّي فإنك تُصَلِّي معَه اللهِمُ أَلَّا تَجْلِسَ حتَّى تُصلِّي ولهذا إذا دَخَلْتَ والإمامُ يُصلِّي فإنك تُصلِّي معَه ولا تُصلِّي الفريضة فإنك قَدْ أتيتَ بها ولا تُصلِّي الفريضة فإنك قَدْ أتيتَ بها يَجِبُ عليك مِنَّا أَمَرَ بهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ.

أَقُولُ: فعلى هَذَا إذا دَخَلْتَ بعدَ أذانِ الفجرِ والوقتُ قَصُرَ ولَا يَتَسِعُ لَصَلاةِ تَسْلَيمتَيْنِ فإنك تُصلِّي تَسليمةً واحدةً تَنوي بها سُنَّة الفجرِ، وبذلك تَسْقُطُ عنك تَحِيَّةُ المَسْجِدِ، بل إنَّنا نقولُ: في الواقع إنك أتيتَ بتَحيَّةِ المَسْجِدِ. وأمَّا إذا فاتتك سُنَّةُ الفجرِ بحيثُ أتيتَ والإمامُ يُصلِّي فإنك تُصلِّيها بعدَ الصَّلاةِ إن شئت، وإن شئتَ أخَّرْتَها حتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وتُصلِّيها ضُحَى، والأمرُ في ذَلِكَ واحدٌ.

وأمَّا قولُ السَّائِلِ: سُنَّة العصرِ، فَلْيَعْلَمْ أَنَّه لَيْسَ للعصرِ راتبةٌ كما للفجرِ، فسُنَّةُ

العصرِ سُنَّةُ مُطْلَقةٌ داخلةٌ في عُمومِ قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» (١). وعلى هَذَا فلا تُقْضَى بعدَ الصَّلاةِ.

## <del>-620</del>

(١٨٤٨) السُّؤَالُ: الحمدُ للهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ، مُعْظَمُ مَن تَراهُم أمامَكُم مُسَافِرُونَ، فَهَلِ الأفضلُ لنا أن نُصَلِّيَ السُّنَّنَ القَبْلِيَّةَ والبَعْدِيَّةَ، وما أَرَدْنَاهُ من النَّوافِلِ، أم الأفضلُ عَدَمُ الصَّلاةِ إلا الوِثْرَ وسُنَّةَ الفَجْرِ؟

الجواب: المُسافِرُ يُسَنُّ له أَنْ يأتِيَ بالنوافِلِ كلِّها: صلاةِ الليلِ، ورَكْعَتَيِ الضُّحَى، والاسْتِخَارَةِ، وجميعِ النَّوافِلِ، ما عدا راتِبَةَ الظُّهْرِ والمَغرِبِ والعِشاءِ؛ فإن الشُّنَّةَ أَلَّا يُصَلِّيَ هَذِهِ الرَّواتِبَ فَقَطْ، وأما بَقِيَّةُ النَّوافِلِ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَقُومَ السُّنَّةَ أَلَّا يُصَلِّي هَذِهِ الرَّواتِبِ الثلاثِ، وما عَدَاها فإنَّه بَاقٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ.

ومع ذَلِكَ ما دَامَ الإِنْسَانُ في هَذَا المَسْجِدِ الْحَرَامِ، فلو تَطَوَّعَ وازدادَ من النوافِلِ، فلا حَرَجَ عليه، ولا يُقالُ: إِنَّهُ مُحَالِفٌ للسُّنَّةِ، وبهذا يَزُولُ ما في نَفْسِ المَرْءِ من التَأثُّرِ، حيثُ إنَّ بعض الناسِ يَتَأثَّرُ ويقولُ: أنا لَا أُحِبُّ أَنْ أَدَعَ النَّوافِلَ. نقولُ: لَا تَدَعْها، ولكِنَّ الرَّواتِبَ المَحْصُوصَةَ التي تَتْبَعُ الظُّهْرَ والمَعْرِبَ والعِشاءَ، الأفضَلُ تَرْكُها للمُسافِر، ولا يعني ذَلِكَ أن نقولُ: لَا تَتَنَقَّلْ، بل تَنقَلْ بها شِئْتَ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

(١٨٤٩) السُّؤَالُ: أَيُّهُما أفضَلُ في صَلاةِ السُّنَّةِ أَنْ أُصَلِّيها في الحَرَمِ لِأَكْسِبَ الأَجْرَ المُضاعَف، أَمْ أُصَلِّيها في المَنْزِلِ لمُوافَقَةِ السُّنَّةِ، أَمْ أُصَلِّيهَا مَرَّتَيْنِ مرَّةً في الحَرَمِ، ومرَّةً في المَنْزِلِ؟

الجواب: بَقِيَ احتمالٌ رابعٌ أَلَّا يُصَلِّيهَا، هَذَا الرَّجلُ يَسألُ سُؤالًا وَجِيهًا: هَلِ الأَفضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المَسجِدِ الحرامِ، الأَفضَلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المَسجِدِ الحرامِ، أم الأَفضلُ أَنْ يُصَلِّيهَا في المَسجِدِ الحرامِ؟ هَذِهِ احتمالاتُ أم الأَفضلُ أَنْ يُصَلِّيهَا مرَّتينِ؛ مرَّةً في البيتِ، ومرَّةً في المَسجِدِ الحرامِ؟ هَذِهِ احتمالاتُ ثلاثةٌ.

فنقولُ: المُحافَظَةُ عَلَى السُّنةِ أَوْلَى مِن فِعلِ غيرِ السُّنَةِ، وقد ثبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنه قالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»(١)، ولم يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنه كَانَ يُصَلِّي النَّوافِلَ فِي المَسجِدِ، فالنَّوافِلُ الحَاصَّةُ به فِي المَسجِدِ، فالنَّوافِلُ الحَاصَّةُ بالمسجِدِ كَانَ يَفْعَلُها فِي المَسجِدِ، مثلُ صَلاةِ القُدوم، إذا قَدِمْتَ إلى بَلَدِكَ لا تَدْخُلِ بالمسجِدِ كَانَ يَفْعَلُها فِي المَسجِدِ، مثلُ صَلاةِ القُدوم، إذا قَدِمْتَ إلى بَلَدِكَ لا تَدْخُلِ اللسجِدِ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، البيتَ حتى تَذْهَبَ إلى المُسجِدِ، وتُصَلِّي رَكْعَتينِ؛ لأن النبي عَلَيْ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وأَمَرَ بِهِ أيضًا؛ فإنَّ قِصَّةَ جَابِرِ فِي بَيْعِ جَمَلِهِ مَشهورةٌ: ليَّا قَدِمَ المَدِينَةَ، قالَ له النَّبِيُّ عَلَيْهِ: «ادَعْ جَمَلَكَ، فَادْخُلْ، فَصَلِّ رَكْعَتيْنِ» (٢).

فالمشروعُ للإنسانِ إذا قَدِمَ بَلَدَهُ أُولَ ما يَقْدَمُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى المسجدِ ويُصَلِّيَ رَكْعَتينِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (۷۳۱)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (۷۸۱).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر، وإذا اشترى دابة أو جملا وهو عليه، رقم (١٩٩١)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر، رقم (٧١٥).

كثيرٌ مِن النَّاسِ يَخْفَى عَلَيْهِ هَذَا الشيءُ، ولو عَلِمُوا لَكَانَ الأَمْرُ سهْلًا، إذَا جِئْتَ والمَسْجِدُ مُغْلَقٌ فَهَذَا عُذْرٌ، لكن تُوجَدُ بعضُ المَساجِدِ مَفْتُوحَةً، أو يَكونُ المَسْجِدُ الله الخِلُي مُغْلَقًا، والحَوْش مَفْتوحًا.

على كلِّ حالٍ: إذا أَمْكَنَ فهذا هُوَ السُّنَّةُ، أقولُ: الأفضلُ المحافَظَةُ عَلَى السُّنَّةِ، وأَنْ تُصَلِّي صَلاقِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا وَأَنْ تُصَلِّي صَلاقِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ» (١)، هُوَ الَّذِي قال: «صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِي غَيْرِهِ المَكْتُوبَةَ» (١)، هُوَ الَّذِي قال: «صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ المَسْجِدِ، وبَيَّنَ أَنَّ الأَفضَلَ أَن مَن المَسْجِدِةِ، وبَيَّنَ أَنَّ الأَفضَلَ أَن تُصَلِّي غَيرَ المُحتوبةِ فِي بَيتِكَ.

فهنا مَثلًا: نُصَلِّي في المَسجِدِ الحرامِ، وهناك رَاتِبَةٌ قَبَلَ الصَّلاةِ كَرَاتِبَةِ الظُّهرِ، وراتِبَةِ الفَّهرِ، وراتِبَةِ الفَخرِ، فالأَفْضَلُ أَن نُصَلِّيَهَا في البيتِ، فإذا حَضَرْنَا إلى المَسجِدِ صَلَّيْنَا تَحِيَّةَ المَسْجِدِ، وما شاءَ اللهُ.

(١٨٥٠) السُّؤَالُ: هَلْ يُمْكِنُ الجَمْعُ بِينَ نِيَّةِ رَكْعَتِي الطوافِ ونِيَّةِ صلاةِ الراتِبَةِ؛ لأن الرَّجُلَ طافَ بعدَ أَذانِ الظُّهْرِ، وانتَهى من الطَّوافِ، وأَرادَ أَنْ يُصَلِّيَ ركْعَتَينِ خَلْفَ المَقامِ بِنِيَّةِ رَكْعَتَي الطوافِ ورَاتِبَةِ الظُّهرِ معًا، فَهَلْ يُجْزِئُ ذلكَ أو لَا بُدَّ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتينِ لمذهِ، وركْعَتينِ لتِلْكَ؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

الجواب: إذا قُلْنَا بوُجُوبِ رَكْعَتَيِ الطوافِ، فإنَّ الراتِبَةَ لَا تُجْزِئُ عنها؛ لأنَّ السُّنَّةَ لَا تُجْزِئُ عن الواجِبِ، وإن قُلْنا بعَدَم الوُجوبِ أَجْزَأَتْ.

لكن هناكَ تَفْصِيلٌ آخَرُ: إذا قُلْنا بأن الشارعَ له غَرَضٌ برَكْعَتينِ خَلفَ المَقَامِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ، فإن الراتِبَةَ لا تُجْزِئُ؛ لأن الراتِبَةَ هي المقصودةُ بذَاتِهَا، فَلَا بُدَّ من صلاةِ رَكْعتَينِ خَلْفَ المَقام وصلاةِ راتِبَةٍ.

وإذا قُلْنَا: إن الشارعَ إنها قَصَدَ أن تُصَلِّيَ ركْعَتينِ بِقَطْعِ النظَرِ عن كَونِهِمَا للمَقامِ أو لأيِّ شيءٍ، قُلْنا: أَجْزَأَتْ.

والذي يَترَجَّحُ عنْدِي أنه لَا بُدَّ مِنْ رَكْعَتينِ لكلِّ واحِدَةٍ، يعني للراتِبَةِ ركعتانِ، وللصلاةِ خَلفَ المقام رَكْعتانِ.

## <del>-690-</del>

(١٨٥١) السُّؤَالُ: ما هُوَ العَمَلُ الرَّاجِحُ لَدَيْكُم بالدَّلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ قَضاءِ رَكْعَتَيِ الفَجْر؟ ومَتَى يَتَعَيَّنُ قَضاؤُهما؟

الجواب: قضاءُ رَكْعَتَي الفَجْرِ لَيْسَ بوَاجِبِ، وليسَ بمُتَعَيِّنِ؛ لأَنَّهَا -أي: ركعتي الفَجْرِ ليستا واجبتينِ، لكنها أفضلُ أنواعِ الرواتبِ، يعني: أفضل من راتبةِ الظُّهْرِ ومن راتبةِ العِشَاء ومن راتبةِ المَعْرِبِ، قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (١).

يعني أنَّ صَلَاةَ هاتينِ الرَّكْعَتَيْنِ خيرٌ من الدُّنيا كُلِّها من أَوَّلِها إِلَى آخِرِها، وإذا فَاتَتِ الإِنْسَانَ قبلَ الصَّلاةِ، فَلْيُصَلِّها بعدَ الصَّلاةِ والذِّكْرِ، ولا بَأْسَ بذلك؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

قضاءَها تابعٌ للصلاةِ، فَهُوَ ذو سَبَبٍ.

وأذْكُرُ الآن ضابطًا: كلُّ نَفْلِ له سَبَبٌ فليسَ عنه نَهْيٌ.

فإذا دخَلَ رَجُلُ المَسْجِدَ بعدَ صَلَاةِ العَصْرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي تَحَيَّةَ المَسْجِدِ؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

والإِنْسَانُ إِذَا تَوَضَّأَ فَإِنَّهُ يُسَنُّ لَه أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ لَا يُحِدِّثُ فِيهِ اَفْسَه (۱)، فإذا تَوَضَّأَ بعدَ العَصْرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

وإذا كَسَفَتِ الشَّمْسُ بعدَ صَلَاةِ العَصْرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي؛ لأنَّ لها سَبَبًا.

وإذا طَرَأَ عَلَيْهِ أمرٌ يَحْتاجُ إِلَى الاستخارةِ، ولا يَحْتَمِلُ تأخيرَها إِلَى ما بعدَ زوالِ النَّهْي، فَهَلْ يُصَلِّي.

إذن الضَّابِطُ هُو أَنَّ كلَّ صَلَاةٍ نَافلةٍ لها سَبَبُ فليسَ عنها نَهْيُ، إِنَّمَا النَّهْيُ عن نَفْلٍ مُطْلَقٍ. ومن النَّفْلِ المُطْلَقِ ما نُشاهِدُه عندَ بعضِ النَّاسِ فِي يومِ الجُمُعَةِ، فتَجِدُ الرَّجُلَ جَالِسًا يَقْرَأُ، فإذا قَرُبَ الزَّوالُ قامَ يُصَلِّى، فهذَا حَرَامٌ؛ لأنَّ ما قبلَ الزوالِ من أوقاتِ النَّهْيِ، فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنِيلًا عن الصَّلاةِ عندَ قِيامِ الشَّمْسِ حتَّى تَزولَ، أمَّا لو كانَ الإِنْسَانُ يُصَلِّى مُستمِرًا إِلَى مَجِيءِ الإمامِ، فهذا مَحَلُّ خِلافٍ بينَ العُلَمَاءِ، فمنهم مَن يَقولُ: لَا بأسَ أَنْ يَستمِرَّ، ولو مرَّ عَلَيْهِ وقتُ النَّهْيِ؛ لأنَّ ظاهرَ فِعْلِ الصَّحَابَةِ مَن يَقولُ: لا بأسَ أَنْ يَستمِرَّ، ولو مرَّ عَلَيْهِ وقتُ النَّهْيِ؛ لأنَّ ظاهرَ فِعْلِ الصَّحَابَةِ أَنَّم يُصَلِّونَ إِلَى مَجِيءِ الرَّسُولِ وَيَّكُمْ ومنهم مَنْ قَالَ: لا، حتَّى وإنْ كانَ مُستمِرًا، فإذا جاءَ وَقْتُ النَّهْي فلْيَتَوقَقَفْ.

أما كونُه يَبْقَى جالسًا يَقرَأُ القُرْآنَ، فإذا قَرُبَ الزوالُ قامَ يَتطوَّعُ، فهذا لَا يَجوزُ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، رقم (١٥٩)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، رقم (٢٢٦).

وَهَذَا هُوَ مَا نَهَى عنه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١٨٥٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ السُّنَنِ الرَّواتِبِ لَمَن أَتَى مِنْ مَسافَةِ سَفَرٍ وأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ العَشْرَ في هَذَا المكانِ، فالمُدَّةُ المُقامَةُ مَعلومَةٌ، فَهَلْ يُصَلِّي الراتِبَةَ أَم يَنْوِيها نَوافِلَ مُطلَقَةً؟

الجواب: أَوَّلَا: يَجِبُ أَن نَعْلَمَ أَن السَّفَر لَا يَسقُطُ فيه شَيْءٌ مِنَ النَّوافِلِ أبدًا، يعْنِي جميع النوافِلِ المَطلُوبَة في الحَضِرِ مَطلوبَةٌ في السَّفَرِ إلا ثلاثَ نوافِلَ فَقَطْ، وهي: رَاتِبَةُ الطَّهْرِ، وراتِبَةُ المَعْرِبِ، وراتِبَةُ العِشاءِ؛ وَهذَا لحَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ رَضَيَاللَهُ عَنْهُ رَاتِبَةُ الطَّهْرِ ورَأَى أَقُوامًا يُصَلُّونَ بعدَ الصَّلاةِ، فقالَ: «لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَكْمَتُ» (أ)، أي: لو كُنْتُ مُتَنفِّلًا؛ فالسَّفَرُ لَا يُسْقِطُ من النوافِلِ إلا هذِهِ الثلاثَ فَقَطْ، وهي رَاتِبَةٌ.

ويَتَبَقَّى مِنَ الرَّواتِبِ رَاتَبَةُ الفَجْرِ فَتُصَلَّى، وكذلِكَ صلاةُ الليلِ، وصلاةُ الليلِ، وصلاةُ النَّهُ عَى، وتَحِيَّةُ المسجدِ، وغيرُ ذَلِكَ مِنَ النوافِلِ، أَمَّا الوِثْرُ فليسَ مِنَ الرَّواتِبِ، والشَّكَى، وتَحِيَّةُ المسجدِ، وغيرُ ذَلِكَ مِنَ النوافِلِ، أَمَّا الوِثْرُ فليسَ مِنَ الرَّواتِبِ، والدليلُ عَلَى هَذَا أَن النَّبيَ ﷺ كَانَ لَا يَدَعُ ركْعَتَيِ الفَجْرِ حَضَرًا ولا سَفَرًا، ثَبَتَ هَذَا في البُخارِيِّ وغيرِهِ (١)، وأنه كَانَ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ (١)، وصلَّى الضُّحَى حِينَ فتَحَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٩).

<sup>(</sup>٢) أخرج البخاري تعليقًا: أبواب تقصير الصَّلاة، باب مَن تطوع في السفر، في غير دبر الصلوات وقبلها. وأخرجه أيضًا: كتاب التهجد، باب المداومة عَلَى ركعتي الفجر، رقم (١١٥٩). وأخرجه أيضا: كتاب التهجد، باب، رقم (١١٦٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب الوتر في السفر، رقم (١٠٠٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة عَلَى الدابة في السفر حيث توجهت، رقم (٧٠٠).

مكَّةَ في بيتِ أمِّ هَانِئِ ثَمَانِيَ رَكَعَاتٍ (١).

ولم يُحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كَانَ يُصَلِّي الرَّوَاتِبَ للظُّهْرِ والمغربِ والعِشاءِ.

فَبَقِيَّةُ النوافِلِ -غيرَ هَذِهِ الثلاثِ- مَطلوبَةٌ مِنَ الإِنْسَانِ، فإذا جاءَ إلى مَكَّةَ وأَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ مثلًا قبلَ الظُّهرِ أو بَعدَ الظُّهْرِ نَفْلًا مُطْلَقًا فلا بَأْسَ، وَلْيُكْثِرْ مِنَ الصَّلاةِ في المَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ فيه بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ فيها سِوَاهُ (٢).

## <del>-622-</del>

(١٨٥٣) السُّوَّالُ: هَلْ وَقْتُ السُّنَّةِ الرَّاتبةِ لصَلاةِ العِشاءِ يَمْتَدُّ إِلَى قُبيلِ الفَّجْرِ؟

الجواب: وَقْتُ السُّنَّةِ الرَّاتِبةِ لصلاةِ العشاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ؛ وذلك لِأَنَّ وقت العِشاءِ يَنتَهِي بنصفِ اللَّيْلِ، ولا يَمْتَدُّ إِلَى طُلوعِ الفجرِ، وقد جاءتِ الأدلَّةُ بهَذَا؛ ففي القُرْآنِ الكريمِ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ ٱلنَّلِ ﴾ [الإسراء:٧٨]، وفي السُّنَةِ النَّرْآنِ الكريمِ: ﴿ وَقْتُ العِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ﴾ [الإسراء:٧٨]،

وليسَ فِي القُرْآنِ ولا فِي السُّنَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَن وَقْتَ العشاءِ يَمْتَدُّ إِلَى طُلُـوعِ الفَجرِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ الَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ ﴾ الفجرِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لِلدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾، يعني: عندَ زوالِ الشّمسِ، ﴿ إِلَىٰ اللهِ سِهِ اللهِ اللهُ مَسِ، ﴿ إِلَىٰ اللهِ اللهُ مَسِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، بابٌ، رقم (٤٢٩٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحي، رقم (٣٣٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التطوع، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٣٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، بأب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢).

غَسَقِ ٱلْيَالِ ﴾ إِلَى ظُلمةِ اللَّيْلِ، وأَشَدُّ ما يكونُ اللَّيْلُ ظُلمةً عندَ انتصافِهِ. ثُمَّ قال: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾، فَفَصَلَها عَمَّا سَبَقَ. وأَمَّا السُّنَّةُ فهي كثيرةٌ وكلُّها تُقَيِّدُ صَلاةَ العشاءِ بنِصفِ اللَّيْلِ. وعلى هَذَا فمَن أرادَ أَنْ يُصَلِّيَ الراتبةَ فِي وَقْتِها، فلْيُصَلِّها قبلَ نِصفِ اللَّيْلِ.

(١٨٥٤) السُّؤَالُ: ما السُّنَّةُ بعدَ العِشاءِ؟

الجواب: إذا صَلَّيْتَ العِشاءَ فصَلِّ بعْدَهَا رَكْعَتينِ، وهذه تُسَمَّى الرَّاتِبَةَ، ثم صَلِّ الوِتْرَ إِن شِئْتَ رَكْعَةً، وإِن شِئْتَ ثلاثَ رَكَعاتٍ، شَفْعًا ثُمَّ وِتْرًا، أو ثَلاثَ رَكَعاتٍ جَمِيعًا، بتَسلِيم واحدٍ.

(١٨٥٥) السُّوَّالُ: أَتَيْنَا مِن سَفَرٍ يومَ الجُمُعَةِ، وسنُسافِرُ يومَ الخَميسِ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَا حُكْمُ صَلَاةِ السنُّنِ الرواتِبِ؟

الجَوَاب: أَوَّلًا يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمُسافِرَ كَالْقِيمِ فِي أَنَّه يُطْلَبُ منه كَثْرَةُ الصلواتِ؛ لأَنَّ كثرة الصَّلواتِ خيرٌ، لكنَّ السُّنَّة للمُسافِرِ ألَّا يُصَلِّي راتبة الظُّهْرِ ولا رَاتبة العِشَاء؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ ولا رَاتبة العِشَاء؛ وذلك لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كانَ لَا يُصلِّي هَذِهِ الرواتب، لكن لم يَقُلُ للنَّاسِ: لَا تُصلُّوا النوافل، فالنوافلُ بَابُها مَفْتوحُ سَفَرًا وحَضَرًا، لكنَّ الرواتب التابعة للصلاةِ لَا تُفْعَلُ فِي الظُّهْرِ، والمَغْرِبِ، والعِشَاءِ.

لكن لو قالَ الإِنْسَانُ: أنا مَثَلًا فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ أُحِبُّ أن أَستغِلَّ وَقْتِي بالتطوُّعِ

بالصَّلاةِ بينَ الأذانِ والإقامةِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ أو فِي صَلَاةِ العِشَاءِ، فإِنَّنا نَقولُ: لَا بَأْسَ تَنْوِيهَا نَفْلًا مُطْلَقًا، لَا رَاتِبةً.

والرواتبُ ثِنتا عَشْرَةَ رَكْعةً: ركعتانِ قبلَ صَلَاةِ الصبحِ، وأربعُ رَكَعاتٍ قبلَ الظُّهْرِ بتَسْليمِتَيْنِ، وركعتانِ بعدَ الظُّهْرِ، وركعتانِ بعدَ المَغْرِبِ، وركعتانِ بعدَ العِشَاءِ، الظُّهْرِ بتَسْليمِتَيْنِ، وركعتانِ بعدَ الظُّهْرِ، وركعتانِ بعدَ العِشَاءِ، هَذِهِ اثنتا عَشْرَةَ ركعةً، مَن صَلَّاها بَنَى اللهُ له بيتًا فِي الجَنَّةِ (۱). الحمدُ للهِ ثَمَنُ يَسِيرٌ وعِوضٌ عَظِيمٌ كَبِيرٌ.

لكنْ رَكْعَتا الفَجْرِ آكَدُ هَذِهِ الرواتبِ، وتَخْتَصُّ بأنه يَقْرَأُ فيها شيئًا مُعَيَّنًا، وأنه يُخَفِّفُ فيها، فيَقْرَأُ فيها في الرَّكعةِ الأولى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهُا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ [الكافرون:١]، وفي الثَّانية: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:١](٢).

وتختصُّ أيضًا بأنه يُخَفَّف فيهما، ولكن لَا بُدَّ من الطُّمأنينة، فالسنَّة التخفيف،

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، رقم (۷۲۸).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتأب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أنْ يقرأ فيهما، رقم (٧٢٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧).

ولو قالَ قائلٌ: أنا أُحبُّ أن أُطِيلَ فِي سُنةِ الفَجْرِ قُلْنا: هَذَا خِلافُ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ أن تُحَفِّفَ.

وتَخْتَصُّ بِأُمرٍ ثَالَثٍ: وهو ما ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قال: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (١).

إذن في الجوابِ عن السُّؤالِ نَقُولُ للإخوةِ الذين جَاؤُوا يومَ الجُمُعَة ولن يَنصرِ فوا إِلَّا يومَ الجُمُعَة الظَّهْر، يَنصرِ فوا إِلَّا يومَ الخميسِ: لهم أَنْ يَتَطَوَّعوا ما شاؤوا، لكن لَا يُصلون راتبةَ الظُّهْر، ولا راتبةَ العِشَاءِ.

(١٨٥٦) السُّوَّالُ: قَالَ العُلماءُ: إِنَّ وقتَ السُّننِ الرَّواتبِ القَبليَّةِ والبَعديَّةِ هُوَ بدُخولِ وقتِ الفَريضةِ، وَقَالَ بعضُهم: القَبليَّةُ تَنتهي بدُخولِ وقتِ الفَريضةِ، وَقَالَ بعضُهم: القَبليَّةُ تَنتهي بقضاءِ الفريضةِ، فها الراجِحُ فِي ذلك؟

الجواب: الراجِحُ أن السُّنَّة القَبْليَّة وَقْتُها ما بينَ دُخولِ وقتِ الصَّلاةِ وفعل الصَّلاة، فراتبةُ الظُّهْرِ القَبْليَّةِ يَدْخُلُ وَقْتُها من أذانِ الظُّهْرِ؛ أي من زَوالِ الشَّمْسِ، وينتهي بفعلِ الصَّلاةِ؛ أي بصلاةِ الظُّهْرِ، والسنَّة البَعديَّة يَبتدئ وَقْتُها بانتهاءِ الصَّلاةِ ويَنتهي بخروجِ الوقتِ، ولكن إذا فاتَ وقتُ السُّنَّةِ القَبليَّة من غيرِ تفريطٍ منَ الإِنْسَانِ، فإنَّه يَقضِيها بعدَ الصَّلاةِ، أمَّا إذا أخَّرَ الرَّاتِبَةَ القبليَّة عن وَقتها بلا عُذْر فإنَّها لا تَنفَعُه ولو قضاها؛ لأنَّ القولَ الصَّحِيحَ أن كلَّ عِبادةٍ مُوقَّتَةٍ بوقتِ فإنَّه إذا خَرَجَ وَقَتُها لا تَصِحُّ ولا تُقبَلُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

(١٨٥٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ أَنْ يُصَلِّيَ الشَّخْصُ الفريضَةَ في مَوضِعٍ مَا، ثم يتَحَوَّلُ إلى مَوضِعِ آخَرَ ليُصَلِّيَ بِهِ النافِلَةَ؟

الجواب: لَا بأسَ في هَذَا، بل قالَ العُلماءُ: إِنَّهُ إذا صَلَّى الإِنْسَانُ الفَريضَةَ في مكانٍ، فَإِنَّهُ يَنْبُغِي أَنْ يَنْتَقِلَ إلى مَكانٍ آخَرَ؛ استِهْلالًا بحديثِ مُعاويَةَ رَحَوَلَيَّهُ عَنْهُ، أن النبيَّ عَلَيْ أَمَرَ أَلَّا تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حَتَّى يَخْرُجَ أو يَتَكَلَّمَ. (١) ولأنَّ الفَصْلَ بينَ الفَريضَةِ والنافِلَةِ مما يُراعَى في الشَّريعَةِ.

ولكن إذا كانتِ الصُّفوفُ مزدَحِمَةً فَإِنَّهُ لَا ينبُغِي أَن تُؤْذِيَ الناسَ بانتِقَالكَ من مكانِ الفريضَةِ إلى مكانٍ آخَرَ، عَلَى أنه يَنْبَغِي للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ جميعَ النوافِلِ في البَيتِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»(٢)، ولأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ كَانَ لَا يُصَلِّي النَّوافِلَ إلا في بَيتِهِ.

## -690

(١٨٥٨) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ صلاةُ النافلةِ بعدَ صلاةِ الفجرِ لَمَن لم يَتمكَّنْ من صَلاتِها؟

الجَوَابِ: إذا جاءَ الإِنْسَانُ والإمامُ يُصَلِّي صَلَاةَ الفَجْرِ، ولم يكن صَلَّى النافلةَ، فإذا سَلَّم الإمامُ، وسبَّحَ وهلَّلَ، فليأتِ بالسُّنَّة، ولا حَرَجَ عليه.



<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصَّلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

(١٨٥٩) السُّؤَالُ: هَلْ هُنَاكَ فَضْلٌ فِي تَغْيِيرِ المكانِ فِي السُّنَّةِ بعدَ الصَّلاةِ؟

الجَوَابِ: قَالَ مَعَاوِية رَضَالِلَهُ عَنَهُ: ﴿إِذَا صَلَّيْتَ الجُمُعَةَ، فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ أَمَرَنَا بِذَلِكَ؛ أَلَّا تُوصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ ﴾ أَوْ نَخْرُجَ ﴾ أَه فالفصلُ بينَ الفرضِ والسُّنَّةِ إما بكلامٍ، أو انتقالٍ من مَوضِعِه، هَذَا أَمرٌ مَطْلُوبٌ.

## <del>-6880</del>-

## حد | تحية المسجد:

(١٨٦٠) السُّؤَالُ: هَل يَجوزُ صلاةً تَحيةِ المسجدِ، ورَكعتيِ الطوافِ في أُوقاتِ النهي؟

الجَوابُ: نَعم، يَجوزُ ذلكَ.

## <del>-620</del>

(١٨٦١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صَلاةِ المرأةِ صلاةَ تحيةِ المَسْجِدِ معَ ازدحامِ الرِّجَالِ، حَيْثُ إِنَّه لَا بُدَّ من مُلاصَقَتِها للرجالِ؟

الجَوَابِ: هَذَا السُّوَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى عِبارةٍ يَتناقَلُها الفُقهاءُ الحَيْثُ يَقُولُونَ: إِن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ، فَفَهِمَها بعضُ العامَّةِ عَلَى غيرِ ما أرادها به العُلَمَاءُ، فالعُلَمَاءُ فالعُلَمَاءُ وَلَوْنَ: إِن تَحَيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ يعني لَن دَخَلَه يُرِيدُ الطَّوَافَ، فإذا دَخَلْتَه يُرِيدُ الطَّوَافَ في حَجِّ أو عُمرةٍ أو في طوافِ تَطوُّعٍ فلا حَرَجَ عليكَ أَن تَبتدِئَ تُرِيدُ الطَّوَافَ في حَجِّ أو عُمرةٍ أو في طوافِ تَطوُّعٍ فلا حَرَجَ عليكَ أَن تَبتدِئ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب الصَّلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣).

بالطَّوَافِ، وبذلك تَسقُطُ عنك تَحِيَّةُ المَسْجِدِ، أمَّا إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الحرامَ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَسْتِمِعَ إِلَى ذِكْرٍ، أو مِن أَجْلِ أَنْ تُصلِّي، أو مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقْرَأَ، أو لغَرَضٍ غيرِ الطَّوَافِ؛ فإن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ كغيرِه من المَساجِدِ هِي صلاةُ رَكْعَتَيْنِ؛ لقولِ النَّبِيِّ الطَّوافِ؛ فإن تَحِيَّةَ المَسْجِد الحَرَامِ كغيرِه من المَساجِدِ هِي صلاةُ رَكْعَتَيْنِ (أ)، هَذَا العُمومُ عَلَيْ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصلِّي رَكْعَتَيْنِ (أ)، هَذَا العُمومُ منه الطَّوافُ، فإذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ الحرامَ يُرِيدُ الطَّوافَ خَصَّ منه الطَّوافَ، فإذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ الحرامَ يُرِيدُ الطَّوافَ حَصَّ منه الطَّوافَ؛ لأنَّ النَّبِي ﷺ لمَّا دَخَلَ المَسْجِدَ الحَرامَ في حَجِّهِ وعُمْرَتِه بَدَأَ بالطَّوافِ، فذَكَ الطَّوافَ، فَنَى قولِ أهلِ العلمِ: تَحِيَّةُ المَسْجِدِ الحرامِ الطَّوَافُ مَعْناه لَن دَخَلَه يُرِيدُ غيرَ الطَّوافِ فإنَّه كغيْرِه من المَساجِدِ تَحِيَّتُه أَنْ يُصلِيً يُويدُ أَمَّا مَن دَخَلَه يُرِيدُ غيرَ الطَّوَافِ فإنَّه كغيْرِه من المَساجِدِ تَحِيَّتُه أَنْ يُصلِي رَكِعتينِ.

وعلى هَذَا فنَقولُ في الجَوَابِ عن هَذَا السُّؤَالِ: إِنَّ المرأةَ إِذَا دَخَلَتْ إِلَى المَسْجِدِ وَهِيَ تَنتظِرُ الصَّلاةَ، فإنَّه لَا حاجةَ أَن تَذْهَبَ إلى الطَّوَافِ، بل تُصَلِّي ركعتينِ، وتَبْقَى في مَخَلِّها حتَّى تأتيَ الصَّلاةُ، أَمَّا إذا دَخَلَتْه تُرِيدُ الطَّوَافَ فهي كالرجلِ، لها أَنْ تَطوفَ ولكن عليها أَن تَحْرِصَ كلَّ الحِرْصِ عَلَى عَدَمِ مُزاحمةِ الرِّجَالِ ومضايقتِهم.



(١٨٦٢) السُّؤَالُ: هلِ الطوافُ هوَ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ الحرامِ، وهلْ رَكْعَتَا السُّنةِ تُجْزِئُ عنهُ، ومتى يُعْمَلُ الطوافُ في الأوقاتِ المَسْنونَةِ؟

الجَوابُ: الطوافُ بالبيتِ صلاةٌ، فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الْحَرَامَ للطوافِ وطُفْتَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتها، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

فإن ذَلِكَ يَكْفِيكَ عن تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، وأما إذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الحرامَ لغيرِ الطوافِ مثلَ أن تَكونَ دَخَلْتَهُ للصلاةِ أو لطَلَبِ العِلْمِ أو لغيرِ ذلكَ منَ الأغراضِ فإن تَحِيَّتُهُ أن تُكونَ دَخَلَة للصلاةِ أو لطَلَبِ العِلْمِ أو لغيرِ ذلكَ منَ الأغراضِ فإن تَحِيَّتُهُ أن تُصلِّي ركعتينِ؛ لأنه دَاخِلٌ في عُمومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصلِّي رَكْعَتَينِ» (١).

وأما مَن قالَ من أهلِ العلمِ: إن تَحِيَّتَهُ الطوافُ، فليسَ مرادُهُ أن تَحِيَّتَهُ الطوافُ عَلَى الإطلاقِ، وإنها المرادُ أنَّ تَحِيَّتَهُ الطوافُ لَمَن دَخَلَ يُرِيدُ الطواف، كإنسانٍ مُعْتَمِرٍ دخلَ لِيَطُوفَ، أو إنسانٍ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ للطوافِ، فحينئذٍ يكفي الطوافُ عن صلاةِ ركعتينِ.

والطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ في الصباحِ والمساءِ، ولكن ينبغي عَلَى الإِنْسَانِ ألا يُكثرَ الطوافَ في أيام المواسمِ كأيامِ رمضانَ وأيامِ الحجِّ؛ لأن في ذلكَ تَضييقًا عَلَى الناسِ الذينَ همْ أحقُّ بالطوافِ من هَذَا الإِنْسَانِ الَّذِي قَضَى نُسُكَهُ، فالناسُ الذينَ قَدِمُوا لأداءِ النسكِ أحقُّ بالطوافِ منكَ؛ لأنهم يقضونَ طوافَ نُسكِ، وأنتَ تقضي طوافَ نفلِ تَطَوَّعٍ، ولهذَا كانَ مِن هَدْيِ الرسولِ عَيْدِالصَّلاهُ وَالسَّلامُ أنه لم يُكررِ الطوافَ طوافَ نصلُ عينَ حجَّ حجة الوداع، فلم يَطفْ إلا ثلاثة أطوِفَةٍ فقطْ، هي أطوِفَةُ النُّسُكِ: طوافُ القُدوم، وطوافُ الإفاضةِ، وطوافُ الوداع.

أما ما يَفعلُهُ بعضُ الناسِ اليومَ كلَّ ساعةٍ يَطوفُ ويُضيِّقُ عَلَى الناسِ، ولا سِيَّا أَن المطافَ الآنَ قَدْ يكونُ فيهِ فِتنٌ بالنسبةِ لبعضِ النساءِ التي تأتي تطوفُ والعياذُ باللهِ وهي مُتطيبةٌ بطِيبِ يُحرِّكُ ما يَكُمُنُ في نفسِ الإِنْسَانِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مَثْني مَثْني، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

على كلِّ حالٍ الطوافُ جائزٌ في كلِّ وقتٍ ليلًا أو نهارًا، ولكن أقولُ: إنهُ لَا يَنبغي للإنسانِ في أيامِ المواسمِ أَنْ يكثرَ منهُ، لِهَا في ذلكَ منَ التضييقِ عَلَى المُعْتَمِرِينَ أو الحُجَّاجِ، وإذا طافَ الإِنسَانُ في أيِّ وقتٍ منَ الأوقاتِ فَلْيُصَلِّ ركعتينِ خَلْفَ المَقامِ، وليسَ عنهما وقتُ مَهْيٍ؛ لأنهما من ذواتِ الأسبابِ.

## —<del>CSO</del>—

(١٨٦٣) السُّؤَالُ: هَلْ هُنَاكَ سُنَّةٌ وَرَدَتْ تُؤَدَّى بِينَ الأَذَانِ والإقامةِ؟

الجواب: نَعَم، قَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» (١). فكلُّ صَلَاةٍ بينَ أَذاخِها وإقامتِها صَلَاةٌ، لكن ليستْ رَاتِبةً، إِلَّا فِي الفَجْرِ والظُّهْرِ، وأما ما سِواهما فالصَّلاةُ بينَ الأذانِ والإقامةِ سُنَّةٌ وليستْ براتبةٍ.

والرَّواتبُ التابعةُ للمَكتوباتِ هي: رَكعتانِ قبلَ الفجرِ، وأربعُ رَكَعاتٍ قبلَ الظُّهْرِ بِسَلامَينِ، وركعتانِ بعدها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ العشاءِ، فهي الظُّهْرِ بِسَلامَينِ، وركعتانِ بعدها، وركعتانِ بعدَ المغربِ، وركعتانِ بعدَ العشاءِ، فهي الثُّهُ مَن صَلَّاهنَّ بَنَى اللهُ له بيتًا فِي الجنَّةِ (٢). وأسألُ اللهَ أَنْ يُحَقِّقَ لنا ذلك.

## وتَمَّتَازُ سُنةُ الفجرِ بمُميزاتٍ:

منها الفضلُ العظيمُ فيها، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (٣).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء، رقم (٦٢٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بين كل أذانين صلاة، رقم (٨٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، رقم (٧٢٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل ركعتي الفجر، رقم (٧٢٥).

وأنها تُخَفَّفُ، فالأَفْضَلُ فيها التخفيفُ، فلو أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ: أَنا أُحبُّ أَن أُطِيلَ فِي سُنَّةِ الفَجْرِ قُلْنا: لا، هَذَا خِلافُ السُّنَّةِ.

وفيها يُقْرَأُ فِي سُنَّةِ الفَجْرِ فِي الرَّكْعَةِ الأُولى بعدَ الفاتحةِ: ﴿قُلْ يَكَأَيُّهَا النَّانِيةِ: ﴿قُلْ مُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:١](١). وفي الرَّكْعَة الثَّانِيةِ: ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:١](١). أو يُقرأ فِي الرَّكْعَةِ الأولى: ﴿قُولُواْ ءَامَنَكَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية التي في البقرة، وفي الثَّانية: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ ٱلْكِئَبِ تَعَالَوا إِلَى كَلِمَةِ سَوَلَم بَيْنَنَا وَبَيْنَكُونَ ﴾ [آل عمران ٤٤] في آل عِمران ٢٤].

وأنَّ راتبةَ الفَجْرِ تُصَلَّى حَضَرًا وسَفَرًا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَدَعُها حَضَرًا ولا سَفَرًا، أَمَّا الرَّواتِبُ الأُخْرَى فإِنَّها لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، فراتبةُ الظُّهْرِ لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، وراتبةُ المَعْربِ وراتبةُ العشاءِ، كلُّ هَذِهِ الثلاثِ لَا تُصَلَّى فِي السَّفَرِ، لكن هَلْ يُصَلَّى غَيْرُها من النَّوَافِلِ فِي السَّفَرِ؟

الجواب: نعم، كلُّ النَّوَافِلِ تُصَلَّى فِي السَّفَرِ؛ صَلَاة اللَّيْلِ ورَكْعَتَا الضحَى، وتحيَّة المَسْجِدِ، وسُنة الوُّضُوءِ، والاستخارة، فكلُّ النَّوَافِلِ تُصَلَّى فِي السَّفَرِ ما عدا الرواتبَ الثلاثَ: راتبةَ الظُّهْرِ، وراتبةَ المَعْرِبِ، وراتبةَ العشاءِ.

وأما العبارةُ المَعْروفةُ عندَ بعضِ النَّاسِ: مِنَ السُّنَّةِ فِي السَّفَرِ تَرْكُ السُّنَّةِ، فهَذِهِ عبارةٌ باطلةٌ وليستْ صَحِيحةً، بل السَّفَرُ تَفْعَلُ به السُّنَّةُ ما عدا الرواتبَ الثلاثَ.

وسنةُ الفجرِ كغيرِها من الرواتبِ تُقضَى، حتى ولو كانت في وقتِ نهيٍ، فلو أن

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، والحث عليهما وتخفيفهما، والمحافظة عليهما، وبيان ما يستحب أَنْ يقرأ فيهما، رقم (٧٢٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي سنة الفجر، رقم (٧٢٧).

إِنْسَانًا جَمَعَ بِينَ الظُّهْرِ والعصرِ فصَلَّى الظُّهْرَ أَوَّلًا، ثُمَّ صَلَّى العصرَ بعدَها مُباشرةً، فَإِنَّهُ يُصَلِّى راتبةَ الظُّهْرِ البَعْدِيَّةَ وهي في وَقْتِ نَهْي.

ولكني أَقُولُ: كلُّ نَافلةٍ لها سَبَبٌ فليسَ عنها نَهْيٌ، فهَذَا هو الضابطُ، ففي تحيةِ المَسْجِدِ لو دخل إِنْسَانٌ العصرَ بعدَ الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي التحيةَ؛ لأَنَّ لها سببًا، ولو تَوَضَّأَ بعدَ العصرِ وأرادَ أَنْ يُصَلِّي سُنةَ الوُضُوءِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي، ولو أنه همَّ بأمرٍ يَفوتُ وَلُو تَوَضَّأَ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُجُوزُ، لكني قَيَّدْتُ هَذَا وَأَرادَ أَنْ يُصَلِّي صَلَاةَ الاستخارةِ بعدَ صَلَاةِ العصرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ، لكني قَيَّدْتُ هَذَا بقولِي: يَفُوتُ، أَمَّا إذا كَانَ لَا يَفوتُ فلا يَجُوزُ؛ لأَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يُصَلِّي الاستخارة إذا رَالَ وقتُ النَّهي.

كذلك إذا دَخَلَ المَسْجِدَ الْحَرَامَ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي تحيةَ المَسْجِدِ؛ لأَنَّ هَذَا المَسْجِد كغيرِه من المساجدِ، فإذا دَخَلَه الإِنْسَانُ فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، إِلَّا إذا كَانَ يُرِيدُ الطوافَ فإنَّ الطوافَ يُغنِي عن تحيةِ المَسْجِدِ.

وأما قولُ بعضِ النَّاسِ: إن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحَرَامِ هِيَ الطوافُ، فهَذَا لَيْسَ بصحيحٍ، بل تحيةُ المَسْجِدِ الحَرَامِ كغيرِه أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ ما لم يَدْخُلُ للطوافِ، فإنْ دَخَلَ للطوافِ فلا يُصَلِّي.

(١٨٦٤) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ تَحَيَّةِ المَسْجِدِ؟ وما هِيَ الأوقاتُ المَنْهِيُّ عن الصَّلاةِ فيها؟

الجَوَاب: تَحِيَّةُ المَسْجِدِ عَلَى قولِ أكثرِ أهلِ العلمِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ، وليستْ بواجبةٍ. والدَّلِيلُ قولُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيَرْكُعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ

أَنْ يَجْلِسَ»(۱). قَالُوا: فنهى عن الجلوسِ قبلَ صَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ، ولا يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ النَّبَيَّ عَلَيْهِمْ النَّبِيَ عَلَيْهِمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ النَّبِيَ عَلَيْهِمْ مَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمِ وَلَيْلَةٍ»(۱)، وتَحِيَّةُ المَسْجِدِ لَيْسَتْ من هَذِهِ الخمسةِ.

وذهَبَ بعضُ أهلِ العِلْمِ إِلَّا أنها وَاجِبةٌ يَأْثُم الإِنْسَانُ بتَرْكِها.

واستدَلَّ لقَولِه بأنَّ رَجُلًا دَخَلَ يومَ الجُمُعَةِ والنبيُّ ﷺ يَخْطُبُ فجلَسَ، فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «أَصَلَّيْتَ؟»، قَالَ: لا قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»(\*).

ووجهُ الوُجوبِ من هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَه أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي حَالٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَستمِعَ إِلَى الخُطبةِ، فاستهاعُ الخُطبةِ وَاجِبٌ، ولا يُشتغَلُ عن الواجبِ إِلَّا بوَاجِبٍ، يعني الَّذِي يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ سوفَ يَنْشَغِلُ عن سَهاعِ الخُطبةِ، قَالُوا: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى وُجوبِ صَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ.

ولا شَكَّ أنَّ الَّذِي لَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ المَسْجِدِ قَدْ عَرَّضَ نفسَه للإثمِ؛ فإنَّ القولَ بالوُجوبِ قولٌ قويٌّ جدًّا، ولولا بعضُ الأحاديثِ لكُنْتُ أَجزِمُ بوُجوبِها.

لكنْ هُنَاكَ أحاديثُ قَدْ يَدُلُّ ظَاهِرُها عَلَى عَدَمٍ وُجوبِها:

منها: أنَّ الخَطِيبَ يأتي يومَ الجُمُعَةِ ويَصْعَدُ المِنْبَرَ ويَخْطُبُ الخُطبةَ الأُولَى، ثمَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتها، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه البخاري: كتاب الزكاة، بأب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، رقم (١٤٥٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين، رقم (٩٣١). ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

يَجْلِسُ بِينَ الْخُطبتينِ، وَهَذَا جُلُوسٌ قبلَ أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

ومنها أيضًا قِصَّةُ الثَّلاثةِ الَّذِينَ دَخَلُوا المَسْجِدَ فجلسَ أَحدُهم فِي الحَلْقةِ، وَجَلَسَ واحدٌ خَلْفَها، والثَّالثُ انْصَرَف، ولم يَأْمُرْهم النَّبِيُّ عَلَيْهِ بالصَّلاةِ (۱).

على كلِّ حالٍ أنا أَقُولُ: إِنَّ القُولَ بُوجُوبِهَا قَوِيٌّ، وإن الَّذِي لَا يُصَلِّيها قَدْ عَرَّضَ نفسَه للإثم، أَمَّا الجَزْمُ بالوجوبِ فأنا أَتَرَدَّدُ فيه بِهَذِهِ الأَدِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُها.

يَبْقَى النَّظَرُّ: ما هِيَ الأوقاتُ الَّتِي لَا يَجوزُ فيها التَّطوُّعُ؟

فنقول: هي من صَلَاةِ الفَجْرِ إِلَى أَن تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحٍ، يعني مترًا، وتقريبها بالدقائق: عشرُ دقائقَ إِلَى رُبُعِ ساعةٍ، وعندَ قِيامِها حتَّى تَزُولَ، يعني فِي وَسَطِ النهارِ قبلَ الزوالِ بنحوِ عَشْرِ دقائقَ، ومن صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى الغروبِ.

فهَذِهِ أُوقَاتُ النَّهْيِ، ولكنَّ القولَ الراجعَ أن ما له سَبَبٌ من النَّوَافِلِ فلا نَهْيَ عنه، وتحيةُ المَسْجِدِ لها سَبَبُ وهو دُخولُ المَسْجِدِ، وعلى هَذَا فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ فِي عنه، وتحيةُ المَسْجِدِ لها سَبَبُ وهو دُخولُ المَسْجِدِ، وعلى هَذَا فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ فِي أَيِّ وقتٍ كانَ فلا تَجْلِسْ حتَّى تُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، حتَّى لو دَخَلْتَ قبلَ الغُروبِ بربُعِ سَاعةٍ مثلًا فلا تَجْلِسْ حتَّى تُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ.

(١٨٦٥) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ، وهل تُصلَّى في أوقاتِ النَّهْيِ، وهل للمَسْجِدِ الحرام تَحِيَّةٌ خَاصَّةٌ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، ومن رأى فُرْجة في الحَلْقة فجلس فيها فجلس فيها فجلس فيها ورقم (٦٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب من أتى تَجُلِسا فوجد فُرْجة فجلس فيها وإلا وراءهم، رقم (٢١٧٦).

## الجوابُ: للعُلماءِ في تَحِيَّةِ المُسْجِدِ قولانِ:

القولُ الأولُ: أَنَّهَا وَاجِبةٌ، وأنَّ الإِنْسَانَ يَأْثُمُ بِتَركِها، واستدلوا لقَولِهِم هَذَا بِأَنَّ رَجلًا دَخَلَ المَسْجِدَ يومَ الجمعةِ والنبيُّ عَلَيْ يَخْطُبُ، فجَلَسَ الرَّجُلُ، فقالَ لهُ النبيُّ عَلَيْ: «أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» (١) أي: صلِّ النبيُّ عَلَيْ: «أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: تَمَ فَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» (١) أي: صلِّ ولكنْ خَفِّفْ؛ من أَجْلِ أن تَتَفَرَّغَ لسماع الخُطبةِ.

قالَ العُلماءُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ واجبةٌ؛ لأنَّ استماعَ الخطبةِ واجبٌ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُشتَغلَ عن واجبٍ إلا بشيءٍ واجبٍ، وَهَذَا القولُ قويُّ جدًّا، وهو أن الإِنْسَانَ إذا دَخَلَ المَسْجِدَ وجَلَسَ، ولم يُصَلِّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ، فهُوَ آثِمٌ.

القولُ الثاني: قولُ جُمهورِ العُلماءِ، وهو أنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ سُنَّةُ، إنْ فَعَلَهَا الإِنْسَانُ فَهوَ عَلَى خيرٍ، وإنْ لم يَفْعَلُها فليسَ عليهِ إثمٌ، واستدلُّوا لذلكَ بأن النبيَّ عَلَيْ كانَ يَدخُلُ يومَ الجمعةِ، فيتقدَّمُ ويَخْطُبُ الناسَ، ولا يُصَلِّي، وأيضًا بقِصَّةِ الثلاثةِ الذينَ دَخلُوا المَسْجِدَ والنبيُّ عَلَيْ فِي أصحابِهِ، فمِنهُم مَنْ جَلَسَ، ومنهمْ مَنِ انصرف، والثالثُ صارَ وراءَ الناسِ، فبيَّنَ الرسولُ عَلَيْهِ الضَّلاثةُ وَالسَّلامُ أحوالَ كلِّ منَ الثلاثةِ، ولكن لم يُذْكَرُ في الحديثِ أنهُ أمرَهُم أنْ يُصلُّوا تحيةَ المسجدِ.

والراجحُ عندي أنهُ لا يَنْبَغِي للإنسانِ إذا دَخَلَ المَسْجِدَ أَنْ يَدَعَ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ آثَمًا.

# أما عَنْ قولِ السَّائِلِ: وهلْ يُصَلِّيهَا في وقتِ النهيِ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رَجلًا جاء وهو يخطب، أمره أَنْ يُصَلِّيَ ركعتين، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

فالجوابُ: نَعَمْ، إذا دَخَلَ المُسْجِدَ في أَيِّ وقتٍ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، سواءٌ في الصباحِ أو الشُّحى.

وأما قولُ السَّائِلِ: وهلْ للمسجدِ الحرام تحيةٌ خاصةٌ؟

فالجواب: لا، المسجدُ الحرامُ كغيرِهِ، إذا دخلتَ فَلا تجلسْ حَتى تُصليَ ركعتينِ، إلا مَنْ دخلَ ليطوف، فالطوافُ يُغنِي عنِ الركعتينِ؛ لأن النبيَّ ﷺ لما دخلَ المسجدَ الحرامَ في حَجَّةِ الوداع، تَقدَّمَ فطافَ ولم يُصلِّ ركعتينِ.

وأما قولُ مَن قالَ: إن تحية المسجدِ الحرامِ هي الطواف، فهذا قولٌ لَا أصلَ له، ولا دليلَ عليهِ، بلْ يقالُ: مَنْ دخلَ المسجدَ الحرامَ للطوافِ أَغناهُ الطوافُ عن تحيةِ المسجدِ، ومنْ دخلَ المسجدَ الحرامَ ليصليَ أو ليحضرَ الدرسَ، وما أشبهَ ذلكَ، فحكمُ المسجدِ الحرامِ كغيرِه منَ المساجدِ، أي: أنهُ لَا يجلسُ حتى يُصليَ ركعتينِ.

### <del>-620-</del>

(١٨٦٦) السُّؤَالُ: كَيْفَ نُجِيبُ عن استدلالِ مَن يَقُولُ بِعَدَمِ صلاةِ تَحِيَّةِ المَسْجِدِ في وقتِ النَّهْيِ، واستدلالِهم بحديثِ تَوْبَةِ كعبِ بنِ مَالِكٍ الَّذِي ورَدَ فيه أنه دَخَلَ المَسْجِدَ بعدَ الفجرِ وجَلَسَ ولم يُصَلِّ (١)؟

الجواب: أَوَّلًا من المَعْلومِ أنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم نَهَى عن الصَّلاةِ في أوقاتٍ مُعَيَّنةٍ، وهي ثَلاثةُ أَوْقاتٍ:

من صَلاةِ الفَجْرِ إلى أَن تَرْتَفِعَ الشمسُ قِيدَ رُمْحٍ، أي بعدَ طُلوعها بنحوِ ثُلُثِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩).

ساعةٍ أو رُبُع سَاعةٍ.

وعندَ قِيامِها يعني إذا كانتْ عَمُوديةً حتى تَزُولَ، يعني قبلَ أذانِ الظُّهرِ بنحوِ عَشْر دَقَائِقَ إذا كَانَ يُؤذَّنُ عندَ الزوالِ.

والثالث من صَلاةِ العَصْرِ إلى غُروبِها.

نَهَى النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم عن الصَّلاةِ في هَلِهِ الأوقاتِ، لكنْ دَلَّتِ السُّنةُ عَلَى أَن كلَّ صلاةٍ لها سَبَبُ فلا نَهْيَ عنها، فإذا طافَ الإِنْسَانُ بعدَ العصرِ وصلى ركعتين فإن ذَلِكَ يجوزُ؛ لأن لها سَبَبًا وهو الطوافُ. وإذا دخلَ المسجد بعدَ العصرِ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي ركعتين؛ لأن لها سَببًا، وهو دُخولُ المسجدِ. وإذا كَسَفَتِ الشمسُ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الكُسوف؛ لأنَّ لها -أيْ صلاةِ الكسوفِ- سببًا، وهو كُسوفُ الشمسِ. وإذا تَوضَّأ الإِنْسَانُ بعدَ العصرِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي ركعتين؛ لأن لها سببًا وهو الوضوءُ. وإذا حَدَثَ له أمرُ يَعْتاجُ إلى استخارةٍ بلا تَأْخِيرٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي الاستخارة، أمَّا إذا كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُؤخِّر فَلْيُوَخِّر حتى يَزُولَ وَقْتُ النَّهْيِ.

المُهِمُّ أن القاعدةَ العريضةَ: كلُّ صَلاةٍ لها سَبَبٌ فلا نَهْيَ عنها.

أما الفَرَائِضُ فلا نَهْيَ عنها، يعني لو أنَّ إنسانًا بعدَ أنْ صَلَّى العصرَ ذَكَرَ أنه صلَّى الظُّهْرَ بلا وُضوءٍ، فَإِنَّهُ يَقْضِيها بعدَ العصرِ؛ لأن الفرائضَ لَا نَهْيَ عنها أصلًا.

(١٨٦٧) السُّوَّالُ: هلْ يَجِبُ عَلَيَّ الطوافُ كُلَّما دَخَلْتُ إلى المُسْجِدِ الحرامِ، أَمْ تَكْفِي تحيةُ المَسْجِدِ؟

الجواب: لَا يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَطُوفَ كُلَّما دَخَلَ المسجد الحرام، والطوافُ عِنْدَ دخولِ المسجدِ الحرامِ إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ قَدْ جَاءَ إلى المسجدِ لِيَطُوفَ فإنَّ طَوَافُه يُغْنِيهِ عَنِ التحيةِ، وإِنْ كَانَ دَخَلَ لِيَسْتَمِعَ القرآنَ أَوْ يَحْضُرَ حَلْقَةَ عِلْمٍ أَو ما أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَطُوفُ، بلْ يَكُونُ كغيرِه مِنَ المساجدِ، أَيْ إِنَّه يُصَلِّي ركعتينِ ثمَّ يَجُلِسُ لِأَجْلِ الدرسِ، وأمَّا قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ تحيةَ المسجدِ الحرامِ هي الطوافُ؛ ففيه نَظرٌ عَلَى الدرسِ، وأمَّا قولُ مَنْ قَالَ: إِنَّ تحيةَ المسجدِ الحرامِ هي الطوافُ؛ ففيه نَظرٌ عَلَى المسجدِ الحرامِ الله عَنْ تحيةِ المسجدِ، ومَنْ دَخَلَ المساجدِ. ليَحْضُرَ درسًا أو يُصَلِّي فإنَّه يَبْتَدِئُ دُخُولَ المسجدِ الحرامِ بالتحيةِ كغيرِه مِنَ المساجدِ.

## <del>-622</del>

(١٨٦٨) السُّؤَالُ: دَخَلْتُ المسجدَ الحرامَ، فَهَلْ لِي أَن أُصلِيَ رَكَعَتَيْنِ قَبَلَ أَنْ أَجِلسَ، أَم يَجِبُ عليَّ أَن أَطوفَ؟

الجواب: إذا دخل الإِنْسَانُ المَسجِدَ الحرامَ، فإنْ كَانَ يُرِيدُ الطوافَ فإنَّ الطوافَ الْ يُغنِي عنِ الركعتينِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ الطوافَ، يعني: كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَنتظِرَ الصَّلاةَ أوِ الدرسَ أو الاعتكاف، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُه أَنْ يَطوفَ، ولا حَرَجَ أَنْ يَطُوفَ. وإذا قلنا: إنَّ تحيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ هِيَ الطوافُ، فإن المُرَادَ مَن دَخلَه لِيَطُوفَ اكتفَى بالطوافِ عن الركعتينِ، ومَن دَخلَه لغيرِ طوافٍ، فلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي ركعتينِ؛ لِأَنَّ المَسْجِدَ الحرامَ من جُملةِ المساجِدِ الَّتِي قَالَ فيها النَّبِيُّ عَلَيْقَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي ركعتينِ؛ اللَّهُ المَسْجِدَ، الحرامَ من جُملةِ المساجِدِ الَّتِي قَالَ فيها النَّبِيُّ عَلَيْقَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكُعتَيْنِ» (أ).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٤٤٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، وكراهة الجلوس قبل صلاتها، وأنها مشروعة في جميع الأوقات، رقم (٧١٤).

(١٨٦٩) السُّؤَالُ: باركَ اللهُ فِيكُمْ، هَلْ تَحيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِهِ مِنَ المساجدِ؟

الجواب: تَحَيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغَيْرِهِ مِنَ المساجِدِ، وقد قالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ (())، والمسجِدُ الحرامُ مِنَ المساجِدِ، لكن مَن دخَلَ لِيَطُوفَ لعُمْرَةٍ، أو حَجِّ، أو طوافِ تَطَوُّعٍ، فالطوافُ يُعنِي عن الصَّلاةِ، لكن مَن دخَلَ لِيَطُوفَ لعُمْرَةٍ، أو جَجِّ، أو طوافِ تَطَوُّعٍ، فالطوافُ يُعنِي عن الصَّلاةِ، لكن مَن دخَلَ لِيصَلِّي، أو يَحْضُرَ الدَّرْسَ، فَهُو كغيرِهِ من المساجِدِ، لا يجلِسُ حتى يُصَلِّي ركعتينِ.

(١٨٧٠) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تَحِيَّةِ المَسجدِ لِمَنْ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ؟

الجواب: المسجدُ الحرامُ كغَيْرِه، وقدْ قالَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»(١)، فنقولُ له: إذا دَخَلْتَ فلا تَجْلِسْ حَتَّى تُصلِّي رَكْعَتَيْنِ»(أ) فنقولُ له: إذا دَخَلَ الإِنْسَانُ المَسْجِدَ الحَرَامَ للطَّوَافِ بعُمرةٍ أَوْ تَطَوُّع فإنَّه يَبْدَأُ بالطوافِ.

وأَمَّا قُولُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الْحَرَامِ هِي الطوافُ فَغَلَطٌ لَا إِشْكَالَ فيه؛ بلْ تَحِيَّتُه كغيرِه مِنَ المَساجِدِ أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ، أمَّا إذا دَخَلَ للطَّوافِ فَتَحِيَّتُه تحيةُ المساجدِ إذا دَخَلَ فلا يَجُلِسْ حتَّى يُصَلِّيَ ركعتينِ، أمَّا إذا دَخَلَ للطَّوَافِ فيَبْدَأُ بالطوافِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

(١٨٧١) السُّؤَالُ: عِنْدَ دُخولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ هَـلْ تَحِيَّةُ المَسْجِدِ ركعتـانِ أَوْ لَا بُدَّ من الطوافِ؟

الجواب: عندَ دُخولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِن كُنْتَ فِي نُسُكِ، يعني في العُمْرَةِ مثلًا، فابْدَأ بالطوافِ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم كَانَ يَبْدَأُ بالطوافِ، أَمَّا إذا أتيتَ للصلاةِ أو لحُضورِ دَرْسٍ، فإنك تُصَلِّي تحيةَ المسجدِ؛ لقولِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلْيَرْكُعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»(۱). ومعلومٌ أن المسجِدَ الحرامَ هُوَ أفضلُ المساجِدِ. فصارَ الحاصِلُ أنَّ مَن دَخَلَ للطَّوافِ فَلْيبدأ بالطَّوافِ، ومَن دَخَلَ لغيرِ الطوافِ فَلْيَبدأ بالركعتين.

(١٨٧٢) السُّؤَالُ: هلْ يُجْزِئُ الطوافُ بالبيتِ الحرامِ عن صلاةِ رَكْعَتَيْ تَحِيَّةِ السَّجِدِ؟

الجوابُ: أَوَّلَا: عبارةُ: تحيةُ المسجدِ الحرامِ الطوافُ، هذهِ غيرُ صَحيحةٍ، فتحيةُ المَسْجِدِ الحرامِ صلاةُ ركعتينِ، ودليلُهُ قولُه عَلَيْ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِد، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ» (٢)، والمسجدُ الحرامُ داخلٌ في الأمرِ، وهوَ أُمُّ المُساجِدِ، وأَشْر فُ المَساجِدِ في الأرضِ، فإذا دَخَلْتَ المَسْجِدَ الحرامَ لَا تَجْلِسْ حتى تُصَلِّي ركعتينِ، فمَنْ دَخَلَ للطوافِ كالمُعْتَمِرِ فَلْيَبْدَأُ بالطوافِ، وطوافهُ يُعنِي عنِ الركعتينِ؛ لأنهُ سوفَ يأتي دَخَلَ للطوافِ كالمُعْتَمِرِ فَلْيَبْدَأُ بالطوافِ، وطوافهُ يُعنِي عنِ الركعتينِ؛ لأنهُ سوفَ يأتي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أَنْ يجلس، رقم (٢١٤). ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد، رقم (٧١٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مَثْنَى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

بعدَ الطوافِ بركعتينِ، وعلى هذا، فمَنْ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ لِيطوفَ، كفاهُ الطوافُ عنِ الركعتينِ، ومَنْ دَخَلهُ لِيُصليَ صلاةَ فريضةٍ، أو لِيَحْضُرَ درسًا، فإنهُ لَا يَجْلسُ حتى يُصَلِّي ركعتينِ.

## <del>-699-</del>

(١٨٧٣) السُّؤَالُ: سُؤَالِي عَنْ تحيةِ المسجدِ إذا دَخَلَ المرءُ إلى الحرمِ وصَلَّاها، ثم صَلَّى ما كُتِبَ له، ثم خَرَجَ من بابٍ في الحَرَمِ ودَخَلَ من بابٍ آخَرَ لِغَرَضٍ ما، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ أُخْرَى؟

الجواب: لا، تَكْفِيهِ التحيةُ الأُولَى؛ لأنَّه إنَّها خَرَجَ مِنَ المسجدِ لِيَدْخُلَ إليه، لَا لِيُغَادِرَه.

(١٨٧٤) السُّؤَالُ: هَلْ يَجِبُ عَلَيَّ الطوافُ كُلَّما دَخَلْتُ البيتَ الحرامَ؟

الجواب: اشْتَهَرَ عندَ بعضِ الناسِ أن تَحِيَّةَ المَسْجِدِ الحرامِ هي الطواف، وأن المَساجِدَ غيرَ المَسْجِدِ الحرامِ، تُصَلَّى فيها ركعتان، وَهَذَا ليسَ صَحِيحًا. فتحيةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِه أن تُصَلَّى فيه ركعتانِ، وإذا دخلتَ تُرِيدُ الطوافَ وطُفتَ، فإن الطوافَ يُجْزِئُ عنِ الركعتينِ.

وعلى هذا، فالمُعْتمِرُ إذا دَخَلَ المسجدَ الحرامَ يَبْدَأُ بالطوافِ، والذي جاءَ إلى المُسْجِدِ الحَرَامِ يَنتظِرُ الصَّلاةَ، يُصَلِّي ركعتينِ.



(١٨٧٥) السُّؤَالُ: أَسْأَلُ عن تَحِيَّةِ المسجِدِ الحرامِ، هَلْ هِيَ الطَّوافُ، أَم رَكْعَتينِ في المسجِدِ؟

الجواب: قال النَّبِيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «إذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ» (١)، والمسجِدُ الحرامُ مِنَ المساجِدِ، بل هُوَ أفضَلُ المساجِدِ، فيدُخُلُ في الحديثِ.

فَتَحِيَّةُ المسجدِ الحرامِ صلاةُ رَكْعتينِ، لكن مَنْ دَخَلَ لِيَطُوفَ فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي رَكْعتينِ، وَلَك رَكْعَتينِ، وَالدَّليلُ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ دَخَلَ المسجِدَ الحَرامَ في العُمْرَةِ، وفي الحجِّ أيضًا، بدَأَ بالطَّوافِ، ولم يُصَلِّ رَكْعَتينِ (١).

وعلى هَذَا فَنَقُولُ: مَن دَخَلَ المسجِدَ الحَرَامَ للصَّلاةِ أَو لَحُضُورِ الدَّرْسِ، أَو مَا أَشْبَه ذَلِكَ، فتَحِيَّتُهُ ركعتانِ، ومَن دَخَلَ لِيَطُوفَ فالطَّوافُ مُغْنِ عنِ الرَّكْعتينِ.



## ا صلاة التراويح:

( ١٨٧٦) السُّؤَالُ: بَعْضُ أَهلِ العِلْمِ أَفَادُونَا بأنَّ صلاةَ التراويحِ لَا تَزِيدُ عن إِحْدَى عَشْرةَ رَكْعَةً، ونحن نُصَلِّي ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً، فها تقولونَ فِي ذلك؟

الجَوَابِ: سُئِلَتْ عائشةُ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كانتْ صَلاةُ النَّبِيِّ عَيْكِ فِي رَمَضانَ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، رقم (٤٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحية المسجد بركعتين، رقم (٧١٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب الطواف عَلَى وضوء، رقم (١٦٤١)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى، رقم (١٢٣٥).

فقالتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ وَكُلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ وَكُعَةً» (١).

وثَبَتَ عنها هِيَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ثلاثَ عَشْرةَ ركعةً (٢)، وعليه فتكونُ صلاةُ الرَّسُولِ ﷺ باللَّيْلِ إما إِحْدَى عَشْرَةَ، وإما ثلاثَ عَشْرةَ.

وثَبَتَ عنه من حَديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّبْحَ صَلَّى فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّبْحَ صَلَّى اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى وَكُعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى (٢)، لم يُحَدِّدُها بعددٍ، مَعَ أَنَّ الرَّجلَ لَا يَعرِفُ شيئًا عن كَيفيَّةِ صلاةِ اللَّيْلِ، فضلًا عن عَدَدِها، فبَيَّنَ لَهُ الكَيْفيَّة، وسَكَتَ عن العَددِ، فبيانُه للكَيفيَّةِ مَعَ سكوتِه عنِ العددِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَمرَ فِي العددِ واسِعٌ، وأن الإِنْسَانَ يُصَلِّى نَشَاطًا ما شاءَ.

وعليه فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ لم يَزِدْ عن إِحْدَى عَشْرَةَ أو ثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً، ولكنه لم يَقُلْ يومًا منَ الدهرِ لأُمَّتِه: لَا تَزِيدوا عَلَى ذلكَ، بل ليَّا جاء الجَوَابُ جَعَلَ المسألة مَفتوحةً في العددِ، لَكِنَّهَا فِي الكيفيَّةِ مُحَدَّدةٌ بقولِهِ: «مَثْنَى مَثْنَى»، في الكيفيَّة.

فلمَّا جَعَلَ العددَ مُطْلَقًا مَفْتوحًا عُلِمَ أَنْ فِعلَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، بل الإِنْسَانُ لَهُ أَنْ يَزِيدَ، ولهَذَا يُرْوَى عنِ الصَّحَابَةِ -وهم

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي...، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (٩٩٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

واللهِ أَقْرَبُ مِنَّا للصوابِ وأَفْقَهُ مِنَّا فِي دِينِ اللهِ- رُوِي عنهم فِي ذَلِكَ أَنواعٌ مُتعدِّدةٌ: فمنهم مَن كَانَ يَزِيدُ عَلَى ثلاثٍ وعشرينَ إلى تسع وثلاثينَ، فرُوِيَ عن السَّلَفِ فِي ذَلِكَ أَلُوانٌ، والسلفُ واللهِ أحرصُ مِنَّا عَلَى الخيرِ وأَفقهُ مِنَّا فِي دِينِ اللهِ.

ثم إنَّ عُمَرَ رَضَالِكَ عَنْهُ ثَبَتَ فِي الْمُوطَّأَ أَنَّهُ أَمَرَ أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ وَتَمَيِّمَا الدَّارِيَّ أَنْ يَقُومَا لِلنَّاسِ بِإِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً (١).

وفي حديثِ يَزِيدَ بنِ رُومَانَ قال: «كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضَايَتَهُ عَنْهُ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رَكْعَةً» (٢).

فعندَنا قولُ عُمَرَ، وعندنا ما فُعِلَ فِي عَهدِه إِنْ صَحَّ، فأيُّها الَّذِي يَكُونُ أَلْيَقَ بِالنِّسْبَةِ لِعُمَرَ؛ قولُه أو ما فَعَلَ النَّاسُ فِي عَهدِه؟ قولُه، وهَذَا هُوَ اللائِقُ بِعُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَلَّا يُحَدِّدُ للناسِ شيئًا زائدًا عَمَّا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُصَلِّيهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الأَكملُ لَا شَكَ، فعُمَرُ رَضَى لَلَهُ عَنْهُ لم يُحَدِّدُ ثَلاثًا وعِشْرينَ ركعةً، بل الَّذِي ثَبَتَ فِي المُوطَّا أَنَّهُ أَمَرَ أُبِيَّ بنَ كعبٍ وتميهًا الداريَّ أَنْ يَقُومَا للناسِ بإحدى عَشْرَةَ ركعةً. المُوطَّا أَنَّهُ أَمَرَ أُبِيَّ بنَ كعبٍ وتميهًا الداريَّ أَنْ يَقُومَا للناسِ بإحدى عَشْرَةَ ركعةً.

ثم نَقولُ: الوِفاقُ مقصودٌ أَعْظَمُ للشَّرْعِ، يعني وِفاق الأُمَّة واجتهاعها وعَدَم اختلافِها أَمرٌ مَقصودٌ للشَّرعِ، فلو نَظَرْتُم إلى كَثيرٍ مِن النصوصِ لَوَجَدْتُمُوها تَدُورُ عَلَى مَنْعِ كُلِّ ما يُوجِبُ التَّفرُقَ والبَغْضَاءَ فِي المُعاملاتِ، وفي العباداتِ، أرأيتم النَّهْيَ عن البيع عَلَى بيع المُسلِمِ (٢) حَتَّى لَا تَحْصُلَ عَداوةٌ وتَفرُّقُ بينَ المُسْلِمِينَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك: كتاب الصَّلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، رقم (٤).

<sup>(</sup>٢) مختصر قيام الليل، للمروزي، اختصره المقريزي، (صـ ٢٢٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، رقم (٢٥٦٤).

وكذلك النهي عن الخِطبة عَلَى خِطبتِه (١)، والنهي عن السَّوْمِ عَلَى سَوْمِه (٢).

فهناك أشياءً كثيرةٌ كلُّها تَدُلُّ عَلَى أن الشَّرْعَ يُرِيدُ مِن هَذِهِ الأَمةِ أن تَكُونَ أُمَّةً واحدةً مُؤتلِفةً، حَتَّى إنَّ الصَّحَابَةَ رَخَالِلَهُ عَنْهُ لَمَّا أَتَمَّ أَمِيرُ المؤمنين عُثَهَانُ بنُ عَفَّانَ صَلاتَه فِي مِنَّى فِي الحجِّ، والمشروعُ فِي الحجِّ أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ فِي مِنَّى قَصْرًا، وهَذَا هُوَ المَشروعُ فِي عهدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ وفي عَهْدِ أبي بَكْرٍ، وفي عَهْدِ المَشروعُ فِي عَهْدِ أبي بَكْرٍ، وفي عَهْدِ عُمْرَ، وفي ثَهْدِ أبي سَنُواتٍ أو ستِّ سنواتٍ مِن خلافةِ عُثْمانَ كَانَ يَقْصُرُ الصَّلاةَ، ثُمَّ أَتَمَّ، فاستنكرَ ذَلِكَ منه الصَّحَابَةُ، حَتَّى إنَّ ابنَ مَسْعودٍ ليَّا أُخبِرَ بِذَلِكَ قال: إنا للهِ وإنا إليه وَانا إليه وإنا اللهِ واللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهِ والْمَانِ وَلَوْمَ وَلَهُ وَاللّهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهِ والسَّمَانَةُ وَاللّهُ وإنا اللهُ واللهُ وإنا اللهُ اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ اللهُ وإنا اللهُ وإنا اللهُ واللهُ والهُ واللهُ و

وهَذَا يَدُنُّ عَلَى أَنَّ الأَمْرَ كَبِيرٌ، أَنْ يُتِمَّ عُثْمَانُ فِي مَوْضِعِ كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّولُ عَلَيْهُ اللَّهُ عُنْهَانَ وَأَتَمَّ، مَعَ أَنَّهُ يُنكِرُ الإتمام، عَلَيْهُ السَّلَامُ يَقْصُرُ فيه، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى هُوَ خَلْفَ عُثْهَانَ وَأَتَمَّ، مَعَ أَنَّهُ يُنكِرُ الإتمام، فلهاذا أَتَمَّ؟ ولماذا لم يُصَلِّ فِي مَكانٍ فِي خَيمتِه ويَدَع النَّاسَ حَتَّى يُصَلِّي قصرًا والنَّاسُ إِثْمَامًا؟ سُئِلَ عن ذَلِكَ فقال: «الخِلافُ شَرُّ»(٤).

والزِّيادةَ هنا فِي صَلاةٍ واحدةٍ، والزيادةُ فِي الصَّلاةِ الواحدةِ تُبْطِلُها، وَمَعَ ذَلِكَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع عَلَى بيع أخيه، ولا يسوم عَلَى سوم أخيه، حتى يأذن له أو يترك، رقم (۲۱٤٠)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلة، رقم (١٥١٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الطلاق، رقم (٢٧٢٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل عَلَى بيع أخيه، وسومه عَلَى سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية، رقم (١٥١٥).

<sup>(</sup>٣) أُخرِجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمِنِّى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمِنِّى، رقم (٦٩٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمِنِّي، رقم (١٩٦٠).

تَحَمَّلَ الصَّحَابَةُ هَذِهِ الزِّيادةَ خُروجًا مِنَ الشُّذُوذِ والخلافِ، هكذا سيأتي أناسٌ يَدَّعون أَنَّهُم يُرِيدون تطبيق السُّنةِ، ثُمَّ يُخالِفونَ المُسْلِمِينَ فيها زاد عن إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تحديدٌ منَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بل جَعَلَ الأَمْرَ مَفْتوحًا فِي حَديثِ ابنِ عُمَرَ حِينَ سُئِلَ عن صلاةِ اللَّيْل.

ثم هم يُخالِفونَ ويَقُولون: هَذَا خِلافُ السُّنةِ، فلا تُصَلُّوا مَعَ هَذَا الإمامِ، فإذا صَلَّى عَشْرَ رَكَعَاتٍ فاجلِسوا.

ثم إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ بِعضَ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ يَتَحَدَّثُونَ والْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فَيُشَوِّشُون عَلَى النَّاسِ، ويُؤذونَ النَّاسَ، وهم يَقُولُون: إنهم مُتَّبِعُونَ للسُّنةِ، والسُّنةُ واللهِ هِي الوِفاقُ إِلَّا عَلَى مَعْصِيةٍ، والمَعْصِيةُ مُنْكَرَةٌ، لكنْ هَذَا شَيْءٌ لَيْسَ بِمَعصيةٍ، بل هُو شيءٌ والسِعْ، فهذَا لَا يَنْبَغِي إطلاقًا للإِنْسَانِ الَّذِي يُرِيدُ النَّصِيحةَ للهِ ولرسولِه ولأئِمَةِ المُسْلِمِينَ ويه. المُسْلِمِينَ ويه.

فصلِّ يا أخي، وكلُّ مَن أنكرَ عليك الزيادةَ فهاتِ لي دليلًا واحدًا عن الرَّسُولِ -عليه الصَّلاة السلام- يُنكِر فيه الزيادةَ.

وعلى هَذَا، فمُوافقةُ الأئِمَّةِ فيها زاد عن إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً لَا بَأْسَ بها، ولا تُعَدُّ خُالِفةً للسُّنَّةِ، ولا تُعَدُّ مَعْصِيَةً للهِ ورسولِه، بل هِيَ عَينُ الصَّوَابِ مِن أجلِ الوِفاقِ لعدمِ الاختلافِ.

(١٨٧٧) السُّؤَالُ: بالنسبَةِ لصلاةِ التراويحِ لَمَن صَلَّى ثمانيَ ركعاتِ معَ الإمامِ، ثم يَنْصَرِفُ معَ الإمامِ الأوَّلِ، ويَقولُ: كُتِبَ لِي قيامُ ليلَةٍ؛ لنصِّ الحديثِ: «مَنْ قَامَ ثم يَنْصَرِفُ معَ الإمامِ الأوَّلِ، ويَقولُ: كُتِبَ لِي قيامُ ليلَةٍ؛ لنصِّ الحديثِ: «مَنْ قَامَ

مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١)؛ لأنه بَدَأَ مَعَ الإِمامِ وانصَرَفَ مَعَه؟

الجُواب: أَمَّا قَوْلُه: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، فهذا حديثٌ صَحِيحٌ ثبَتَ عنِ النبيِّ عَلَيْهُ حين طلَبَ منه الصَّحابَةُ أَنْ يُنَفِّلَهُم بقيةَ الليلِ، وقد قطَعَ الصَّلاةَ في نصفِ اللَّيلِ، فقالوا: يا رَسُولَ الله، لو نَفَّلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنا؟ قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

ولكن هَلِ الإمامانِ في مَسْجِدٍ واحدٍ يُعْتَبَرُ كلُّ وَاحِدٍ منهم مُسْتَقِلَّا، أم أن كلَّ واحدٍ منهم أن كلَّ واحدٍ منهما نائبٌ واحدٍ منهما نائبٌ عن الثاني، مُكمِّلٌ لَهُ.

وعلى هذا، فَإِذَا كَانَ المسجدُ يُصَلِّي فيه إمامانِ؛ فإن هذَينِ الإمامَينِ يُعتَبرانِ بمنزلةِ إمام واحدٍ، فيَبْقَى الإِنْسَانُ حتى يَنصَرِفَ الإمامُ الثاني.

وإذا أَرَدْتَ أَنْ يتَّضِحَ لك الأمرُ، فقَدِّرِ المَسألةَ في غيرِ هَذَا المسجِدِ -أي في غيرِ المَسْجِدِ الحرامِ - قَدِّرِ المَسألةَ في مَسجِدِ حيِّ مِن الأحياءِ فيه إمامانِ، صَلَّى أحدُهما سِتَّ ركعاتٍ، وصلَّى الآخَرُ خسَ رَكَعات، هَلْ تَقولُ: إنك إذا انْصَرَفْتَ مِن الأولِ حُزْتَ أَجْرَ قيام الليلِ؟ لا لأَنَنا نَعْلَمُ أَنَّ الثانيَ مُكَمِّلٌ لصلاةِ الأوَّلِ.

وعلى هذا، فالذي أَنْصَحُ به إِخْوانِي أَنْ يُتَابِعُوا الأَئِمَّةَ هنا في الحَرَمِ؛ حتى يَنْصَرِفُوا خِهائيًّا، وَإِنْ كَانَ بعضُ الإِخْوَةِ يُلِحُّ عَلَى أَنْ يَنْصَرِفَ إِذَا صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعةً، ويَقُولُ: إِنْ هَذَا هُوَ الْعَدَدُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الرَّسولُ ﷺ ونحنُ معَه في أَنَّ العَدَدَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٦٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

الَّذِي فَعَلَهُ الرسولُ ﷺ واقتَصَرَ عليه، هُوَ الأَفْضَلُ، ولا أَحَدَ يَشُكُّ فِي ذَلِكَ، لَكِنِّي أَرَى أَنه لَا مَانِعَ مِن الزِّيَادَةِ، لَا عَلَى أساسِ الرَّغْبَةِ عن العدَدِ الَّذِي اختارَهُ النبيُّ ﷺ ولكن عَلَى أساسِ أن هَذَا مِن الخيرِ الَّذِي وَسَّعَ فيه الشَّرْعُ، حيثُ سُئِلَ ﷺ عن صلاةِ الليلِ؟ فقالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(۱).

وإذا كَانَ هَذَا الأمرُ مما تُسَوَّغُ فيه الزيادَةُ؛ فإن الأَوْلَى بالإِنْسَانِ أَلَّا يَخْرُجَ عن الجَماعَةِ، بل يُتابعُ، فالصحابَةُ رَضَالِللَّهُ عَنْهُ مَثَلًا لم يَرْتَضُوا ما فعَلَهُ عثمان رَضَالِللَّهُ عَنْهُ من إلمَّامِ الصَّلاةِ في مِنَى (٢)، حتى إنَّ بَعْضَهُم استَرْجَعَ ليَّا بَلَغَهُ ذلك، وَمَعَ هَذَا فقَدْ صَلَّوْا خَلْفَه أربَعًا، فزادُوا ركعتينِ في صلاةٍ لَا تتجاوَزُ الركعتين مِن أَجْلِ مُوافَقَةِ الجماعَةِ.

والمُوافَقةُ -يا إخواني- شَأْنُها عَظِيمٌ جدًّا، لَا يَذْهَبُ أحدكُم مَذْهبًا يَنْفَرِدُ به عن الجهاعةِ، ويُحَرِّبُ الأُمَّةَ، ويقولُ: أنتَ مَعِي أَمْ معَ فُلانِ! هَذَا خطَأٌ، هَذَا حالُ الصِّبيانِ فِي الواقِع، لَا نَعْرِفُ أحدًا يقولُ: أنتَ معي أم مَعَ فلانٍ، إلا الصِّبْيانَ فِي الأَسْواقِ.

فعلى هذا، ما دَامَ الأمرُ سَائِغًا، وَلَيْسَ فيه مَحَذُورٌ شَرْعِيُّ؛ فإن مُوافَقَةَ الجهاعَةِ هي الأَفْضَلُ، وهي السُّنَّةُ، وهي التي تُوحِّدُ الأُمَّةَ، وهي التي لَا يَكُونُ فيها ضَغَائنُ ولا أَحْقادُ، فها دامَ الأمرُ واسِعًا، والسلَفُ الصالحُ رُوِيَت عنهم في ذلِكَ ألوانٌ متَعَدِّدَةٌ، كها قالَهُ الإمامُ أحمدُ، وقالهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْميَّةَ، فلْيَسَعْنَا ما وَسِعَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمِنَّى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمِنَّى، رقم (٦٩٥).

السَّلَفَ، وَلْنَقُلْ: ما دامَ أَئمَّتُنَا يُصَلُّون ثلاثًا وعِشْرينَ، أو يُصلُّونَ أكثرَ، ونحن الآن نُصَلِّي في العَشْرِ ثلاثًا وعِشْرينَ، وإحْدَى عَشْرَةَ، وثلاثَ عشْرَةَ، وسِتًّا وثلاثين، فليسَ هُنَاكَ مانعٌ في أَنْ تُصَلَّى التراوِيحُ تِسْعًا وثَلاثين، وسبْعًا وثلاثين، وتِسْعًا وثَلاثين.

فها دام الأمرُ واسِعًا -والحمدُ للهِ- وقد سَبَقَنَا مِن السَّلَفِ مَن سَبَقَنَا، فلا يَنْبَغِي أن نَشِذً.

وأنا أُكَرِّرُ الدُّعاءَ إلى الائتلافِ، وعَدَمِ الاختلافِ فيها يُسَوَّغُ فيهِ الاجتهادُ.

لكِنَّ الإشكالَ الوارِدَ -وهو حقيقة إشكالُ - أنَّ هناكَ وِتْرَيْنِ فِي ليلَةٍ واحدةٍ، فَهَاذَا يَصْنَعُ المأمومُ؟ نَقولُ: إذا كُنْتَ تُرِيدُ أن تُصَلِّيَ معَ الإمامِ الثاني التهجُّد، فإذا أَوْترَ الإمامُ الأوَّلُ فَأْتِ بركْعَةٍ؛ لتكونَ مَثْنَى مَثْنَى، ويكونَ الوترُ فِي آخِرِ الليلِ، وإذا كنتَ لا تُرِيدُ التَهَجُّدَ فِي آخِرِ الليلِ، فأوتِرْ معَ الإمامِ الأوَّلِ، ثم إنْ قُدِّرَ لك بعد ذَلِكَ أن تَتَهَجَّدَ، فاشفَع الوِثرَ مع الإمام الثاني.

(١٨٧٨) السُّؤَالُ: ما حُكمُ صلاةِ الترَاويحِ في الحَرمِ الشريفِ التي يُصلونَها ثلاثًا وعِشرينَ رَكعةً، وأنا أُصَلِّيها كلَّها مَعَهُم؟

الجوابُ: كونُ التراويحِ ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً مَسَأَلةٌ اخْتَلَفَ فيها أهلُ العِلْمِ، فمِنَ العُلمَاءِ مَن يَرَى أَن الثلاثةَ والعِشرين أَفضلُ مما سِواها، ومِنهم مَن يَرى أَنّها فوقَ ذلك. والسببُ -كما رُويَ عنِ الإمامِ أحمدَ رَحَمَدُاللَّهُ- في ذلكَ ألوانٌ -يعني أصنافًا- مِنهم مَن يُكثِرُ عَدَدَ الركعاتِ، ويُخَفِّفُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ. ومِنهم مَن يُقلِّلُ عَدَدَ الركعاتِ ويُطِيلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ.

والمُنْكُرُ الَّذِي يَجِبُ علينا أَن نَعْرِفهُ هُوَ أَن بعضَ الأَئِمة في هَذه التَّرَاويحِ يَتخذونَهَا هُزُوًا؛ فيُسرعون في هَذِهِ التراويحِ إسراعًا عظيمًا جدًّا؛ حتى إنهم لَا يَهْتَمونَ بها، والعياذُ باللهِ. وقد قالَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِرجلٍ منَ الأعرابِ دَخَلَ فصلَّى بِدُونِ طُمأنينةٍ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإنكَ لَمْ تُصَلِّ»(۱).

والذي يُنْكُرُ عَلَى بَعضِ الأَثْمةِ فِي التَّرَاويحِ أَنهم يُسْرِعونَ إسراعًا يَمْنَعُ الطُّمَأْنينةَ، ولكنَهم يَجعلونَ المَّمومِينَ الطُّمأُنينةَ، ولكنِهم يَجعلونَ المَّمومِينَ يَفعلون مَا يُسَنُّ. فالصَّلاةُ تَحْتَاجُ أَنْ يَتيقَّنَ الإمامُ أَن المَّامُومِينَ قَدْ أُتِيحَ لهم إتيانُ السَّننِ فِي الصَّلاةِ، مِنَ التسبيحِ ثلاثًا فِي الركُوعِ والسجُودِ، وقولِهم: ربِّ اغْفِرْ لي. إلى السَّننِ في الصَّلاةِ، مِنَ التسبيحِ ثلاثًا في الركُوعِ والسجُودِ، وقولِهم: ربِّ اغْفِرْ لي. إلى غَيرِ ذلكَ من سُننِ الصَّلاةِ. ومُخالفةُ ذَلِكَ مَكْروهٌ، ذَكَرَه أهلُ العلم، فقالوا: يُكرهُ للإمامِ أَنْ يُسْرِعَ سُرعةً مَّنَعُ المَامُومِينَ من فِعْلِ بعضِ ما يُسنُّ. وَهَذَا صَحيحٌ؛ لأنَّ الإِنسَانَ إذا كانَ يُصَلِّي لنفسِه فلا بَأْسَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الواجِبِ، ولكن إذا كانَ يُصَلِّي لغيرِه فإنهُ أَمِينٌ عَلَى غَيرِه، والأَمينُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسِيرَ عَلَى ما هُوَ أَصْلَحُ للمُؤْتَمَنِ عليه. فإذا كنتَ وحدَك، وأقمتَ الواجبَ، فأنتَ معذورٌ. لكن إذا كُنتَ تُصَلِّي لِغيرِك عليه. فإذا كنتَ وحدَك، وأقمتَ الواجبَ، فأنتَ معذورٌ. لكن إذا كُنتَ تُصَلِّي لِغيرِك وَجَبَ أَن تُراعيَ مَصْلحةَ نَفسِك، ومَصلحةَ غيرِكَ؛ لأنكَ تُصَلِّي لِلجَميع.

أما مِن حيثُ الأفضلُ في العدَدِ فإنَّ أَفضلَ عددٍ ثُقامُ فيه التراويحُ ما كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُه، فَقَدْ سُئِلَتْ عائشةُ -كما جاءَ في صحيح البخارِي-: كيفَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب صفة الصَّلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٧٢٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٧).

كانتْ صلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَمضانَ؟ فقالتْ: «كَانَ لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ ولا غَيْرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً»(١).

هذا هُو العددُ الأفضلُ، وإن كانَ ثلاثَ عَشْرَةَ ركعةً فلا بَأْسَ أيضًا؛ لأنَّ كلَّ ذَلِكَ وَرَدَ عنِ الرسُولِ ﷺ (٦). ولكن مَعَ ذلكَ لَا نُنْكِرُ عَلَى مَن زادَ عن إِحْدَى عَشْرَةَ أو ثَلاثَ عَشْرَةَ، ولا نَنهاهُ، ولا نَمْتَنِعُ منَ الصَّلاةِ وَراءَه.

وعلى هَذا فنَقول: إن المَشروعَ إذا كُنا نُقِيمُ التراويحَ في المَسْجِدِ أن نُتابِعَ الإمامَ، حتى لو زَادَ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ، حتَّى لو صَلَّى ثلاثةً وعِشرِين، حتَّى لو صَلَّى ثلاثةً وعِشرِين، حتَّى لو صَلَّى ثلاثاً وثَلاثين، مَهما كانَ العَدَدُ، فإن المَشْروعَ لنا أن نُصَلِّيَ عَلَى العَددِ الذِي صَلَّى به الإمامُ. هَذَا هوَ المَشرُوعُ، وهذِهِ هِيَ السُّنةُ.

رأيتمُ الآنَ أن الفَريضةَ لَا تُصلَّى مَرَّتِينِ، وَمَعَ ذَلكَ قَالِ النبيُّ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُهَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُهَا مَسْجِدَ بَمَاعَةٍ، فَصَلِّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ "(٢). فأَمَرَ بإعادةِ الصَّلاةِ مَرَّةً أخرَى من أَجلِ ألَّا يَنفرِدَ الإِنْسَانُ عن جَماعةِ المُسلِمِينَ. فهؤُلاء الذينَ يُصَلُّونَ معَ الإمامِ ثَهانِي رَكعاتٍ، ثم يَجْلِسُونَ انتظارًا للشفع والوترِ، حتَّى لَا تَزِيدَ صلاتُهُم عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، هم بِلا شكَّ مُجْتَهِدونَ، ولكنهُم مُخْطِئُونَ في هذَا

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي عَلَيْ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي عليه، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتها، رقم (٦٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة، رقم (٢١٩)، والنسائي: كتاب الإمامة، إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده، رقم (٨٥٨).

الاجتهَادِ. والمَشْروعُ لهم أَنْ يُصَلُّوا معَ الإمامِ حتَّى يَنصرِفَ، فإن «مَن صَلَّى معَ الإِمَامِ حتَّى يَنصرِفَ، فإن «مَن صَلَّى معَ الإِمَامِ حتَّى يَنصرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيامُ لَيلَةٍ»(١).

وقد بَيَّنَا لهم ذَلكَ بالدَّليلِ الواضِحِ؛ حيثُ أمرَ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ بإعادةِ الفَريضةِ، مع أَنَّها لَا تُعادُ؛ كلُّ ذَلِكَ مُراعاةً للجهاعَةِ ولاتِّفاقِ كلمةِ المُسلِمِينَ، وفِعلِ المسلمينَ.

ونحنُ نَجِدُ الرجلَ إذا أدركَ الإمامَ في صلاةِ الظُّهْرِ في الرَّكعةِ الثانيةِ مثلًا، اخْتَلَفَ ترتيبُ صلاتِه، فَتَجِدُه يَتشهدُ في غَيْرِ مَحَلِّه؛ مِن أجلِ مُراعاةِ الجهاعةِ، ومُوافقةِ الإمام، فها بَالُكم بهذِه المسألةِ؟

أيها الإخوة، يَجِبُ علينا أن نَلْتَزِمَ بهذا الأمرِ، ومَعَ الأسفِ نَجِدُ بعضَ إخوانِنا يَجْرِصُونَ عَلَى السَّنةِ، ثمَّ يَفُوتُهم مثلُ هَذَا الأمرِ، ألم يَعلمُوا أن الاجتباعَ عَلَى الحقِّ خيرٌ عَظيمٌ، حتى في صَلاة الفَجرِ، قَدْ نَجِدُهم يُبَدِّعونَ من يَقْنُطُ في صَلاةِ الفَجْرِ، وَيقولُون: القُنُوتُ في صَلاةِ الفجرِ بِدْعةٌ. ولكننا نقولُ: يَجِبُ عَلَى مَن صلَّى خَلْفَ ويقولُون: القُنُوتُ في صَلاةِ الفجرِ بِدْعةٌ. ولكننا نقولُ: يَجِبُ عَلَى مَن صلَّى خَلْفَ إمامٍ يَقْنُتُ في صَلاةِ الفجرِ أَنْ يُتابِعَ الإمامَ، وَأَنْ يُوَمِّنَ عَلَى دُعاتِه، كلُّ هَذَا من أجلِ الموافقةِ، ومن أجلِ الاجتماع، ومِن أجل كَبحِ التفرقِ ومَفاسِدِه.



(١٨٧٩) السُّؤَالُ: مَتى تُقرأُ سُورةُ الفاتحةِ في صَلاةِ التَّراويحِ، فَليسَ هُناك وقتٌ لِقراءَتِها؟!

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

الجَوابُ: هذِه المسألةُ تَنبنِي عَلَى مَسألةٍ أَعَمَّ مِن ذلكَ، وهي قِراءةُ المأمومِ الفَاتحة، والتِي يَظْهَرُ فيه أَنَّ قراءةَ الفاتحةِ لَا تَسْقُطُ عنِ المَامومِ، لَا في السِّريةِ ولا في الجَهريَّةِ. يَرْوِي عُبادةُ بنُ الصامتِ عنِ الرسولِ ﷺ أنه قال: «لَا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ الجَهريَّةِ. يَرْوِي عُبادةُ بنُ الصامتِ عنِ الرسولِ ﷺ أنه قال: «لَا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ الجُهريّةِ ولا في المَّرهِ مُطلقًا، لَا في الجَهريةِ ولا في السِّريةِ.

وعلى هذا فلا بُدَّ أَنْ يَقْرَأَ المأمومُ، ولا تُكْتَمُ الفَاتحةُ إلا في حَالةٍ واحِدةٍ؛ وهيَ إذَا دَخَلَ المأمومُ والإمامُ راكعٌ، فإنهُ يُكَبِّرُ تَكبيرةَ الإحرامِ، ثمَّ يَركعُ، وتَسقطُ عنهُ قراءةُ الفاتحةِ حِينئذِ.

والشَّاهدُ ما جَاءَ في حَديثِ أبي بَكرِ رَضَّالِلَهُ عَنهُ، أنهُ جاءَ والنبيُّ عَلَيْهُ راكعٌ، فأَسْرَعَ ورَكَعَ و وَخَلَ قبل أَنْ يَصِلَ إلى الصفِّ، ثم صَلَّى معَ الرسُولِ عَلَيْهُ، فلَما فَرغَ النبيُّ عَنهُ السَّولِ عَلَيْهُ، فلَما فَرغَ النبيُّ عَنه المَسُولِ عَلَيْهِ، فلَما فَرغَ النبيُّ عَنه المَسُولِ عَلَيْهِ اللهُ عَلمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلمَ المُوسولِ إلى الصفِّ. مَن العَجلَةِ والركوعِ قبلَ الوُصولِ إلى الصفِّ.

(١٨٨٠) السُّوَّالُ: مَنْ لم يُصَلِّ معَ الإمامِ رَكْعَتَيِ الْخَتْمةِ هَلْ يُعْتَبَرُ قَدْ صَلَّى معَ الإمام حتَّى يَنْصَرِف؟

الجواب: يَقُولُ: مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الإمام في الركعتينِ الأخيرتينِ اللتينِ فيهما خَتْمَةٌ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (٨٢٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (٧٨٣).

ولم يُصَلِّ معَ الإمامِ، ولكِنَّه وَاصَلَ الصَّلاةَ في التهجدِ، هَلْ يقالُ: إنَّه قَامَ معَ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ، وعلى هَذَا حتَّى يَنصرِفَ أَوْ لا؟ الجوابُ: لا، لم يَقُمْ معَ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ، وعلى هَذَا فلا يُكْتَبُ له قِيامُ ليلةٍ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قَالَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١).

( ١٨٨١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ مَن يُدافِعُ خُروجَ الرِّيحِ وَسَطَ صلاةِ التَّراوِيحِ؛ نظرًا لِطُولِ المُدَّةِ؟

الجواب: نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْ أَنْ يُصَلِّى الرجلُ وهو يُدافِعُ الأَخْبَثَيْنِ أو بِحَضْرَةِ طعام، فقال عَلَيْ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُو يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ» (٢). وعلى هَذَا فلا يَنبغي للمرءِ أَنْ يَبْقَى في التَّراوِيحِ وهو يُدافِعُ الرِّيحَ، بل يقال: اخْرُجْ ونفس عن نفسِكَ وتَوضَّأ، ثمَّ ارْجِعْ، وما أدركتَ منَ التَّراوِيح فَصَلِّه، وما فاتَكَ فإنك مَعذورٌ به.

ثمَّ إِنَّ الأَولَى لَمَن كَانَ معَ الإمامِ أَنْ يَبْقَى معَ الإمامِ فِي صَلاتِه حتَّى يَنصَرِفَ ويُوتِرَ معَه؛ لأَنَّ الصحابةَ رَعَوَلَيْكُ عَامَ لَمَّا قَامَ بهم النَّبِيُّ عَلَيْ اللهُ للهَ ليالِ طَلَبوا منه أَنْ يُنفَلِهُمْ بَقيَّةَ اللَّيْلِ، أي يُصَلِّى بهم البَقِيَّة، فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ يُنفَلِهُمْ بَقيَّةَ اللَّيْلِ، أي يُصَلِّى بهم البَقِيَّة، فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب كراهة الصَّلاة بحضرة الطعام الَّذِي يريد أكله في الحال وكراهة الصَّلاة مع مدافعة الأخبثين، رقم (٥٦٠).

كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(١). ولم يُرْشِدُهم النَّبِيُّ ﷺ إلى أَنْ يَتْرُكُوا الوِتْرَ مَعَ الإمامِ لِيُصَلُّوا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، بل أَرْشَدَهم إلى أَنَّ صَلاتَهم مَعَ الإمامِ وبَقاءَهم حتَّى يَنصَرِفَ يُكْتَبُ لهم بِذَلِكَ قيامُ ليلةٍ، ولو كانوا نَائِمِينَ عَلَى فُرُشِهم. وَهَذَا من نِعْمةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لَا يَنْبَغِي للمَرْءِ أَنْ يَتهاونَ في هَذِهِ التَّراوِيحِ الَّتِي تُعْتَبَرُ قِيامَ وهو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لَا يَنْبَغِي للمَرْءِ أَنْ يَتهاونَ في هَذِهِ التَّراوِيحِ الَّتِي تُعْتَبَرُ قِيامَ رَمَضَانَ.

(١٨٨٢) السُّؤَالُ: إذا كَانَ الجهاعةُ في صَلاةِ التَّراوِيحِ، وأنا لم أُصَلِّ العشاءَ، هَلْ يَجُوزُ أَن أَدْخُلَ مَعَهم وأُصلِّي مَعَهم ركعتينِ بنِيَّةِ صلاةِ العشاءِ ثمَّ أُكْمِلها، أمْ أُصلِّي مُنفرِدًا؟

الجَوَاب: نَقُول له: لَا بَأْسَ أَن تَدْخُلَ معَ الجَهاعةِ الَّذِينَ يُصلونَ التَّراوِيحَ وأنت ناوٍ للفريضةِ، فإذا سُلِّمَ من التَّراوِيحِ أتيتَ بها بَقِي عليك من الفريضةِ، فإنْ أدركتَ الركعتين تأتي بعد ذَلِكَ بركعتينِ، وإن أدركتَ ركعةً واحدةً أتيتَ بعد ذَلِكَ بثلاثِ رَكَعَاتٍ.

وقد نصَّ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ المسألةِ، وقال: «لَا بأسَ أَنْ يصليَ العشاءَ خلفَ مَن يصلي التَّراوِيحَ» (١). ومَنعَه بعضُ أهلِ العلم؛ لأنَّه لَا يَأْتُمُّ المُفترِضُ بالمُتنفِّلِ، والتَّراوِيحُ نَفْلٌ وَهَذَا مُفترِضٌ، ولكنَّ الصَّحِيحَ جَوازُ ائتهامِ المفترِضِ بالمُتنفِّلِ؛

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٠٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤). (٢) المغني لابن قدامة (٢/ ١٦٧).

لأنَّ معاذَ بنَ جَبَلِ رَضَالِتَهُ عَنهُ كَانَ يُصَلِّي معَ النَّبِيِّ عَلَيْقِ صلاةَ العشاءِ ثمَّ يَذْهَبُ إلى قَومِه فيُصَلِّي بهم نفسَ الصَّلاةِ، فهي له نافلةٌ ولهم فريضةٌ (١)، وقد أُقِرَّ فِعلُه في زمنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ، وما أُقِرَّ في زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ فَهُوَ دليلٌ عَلَى أَنَّه جائزٌ وليس بِمُحَرَّم.

# -690

(۱۸۸۳) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الاكتفاءِ بثهاني رَكَعَاتٍ في التَّرَاوِيحِ خَلْفَ إمامٍ يصلي عِشْرِينَ ركعةً مُستدِلَّا بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «مَا زاد رسولُ اللهِ ﷺ في رَمَضَانُ ولا في غَيْرِه عن إحدَى عَشْرَةَ رَكعةً»(۲)؟

الجَوَاب: نَقُولُ لهَذَا الأَخِ الَّذِي اجتهدَ: إِنَّكَ أَخطأتَ في اجتهادِكَ؛ فعَائِشَةُ تَحْكِي فِعْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَامُ أَنَّه لَا يَزِيدُ في رَمَضَانَ ولا غيرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكعةً، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ هُو الإمامُ، ولكنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ يقول: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١)، وَهَذَا يَشْمَلُ ما إذا كَانَ الإمامُ يَقتصِرُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ليسَتْ مُحَرَّمةً، بل هِي من الأُمورِ عَشْرَةَ أو يَزِيدُ عليها، والزيادةُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ليسَتْ مُحَرَّمةً، بل هِي من الأُمورِ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ الجَائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البُخاريِّ وغيرِه من حديثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ الْمَائِقُ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَا تَرَى في صَلاةِ اللَّيْلِ؟ فقال: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى الشَبْحَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى إِنْ عَلَى إِنْ فَقَالَ عَنْ مَنْ مَنْ مَا فَا فَا فَا فَيْ فَعْلَى الْعَبْحَ صَلَّى الْمَائِقِ اللَّهُ الْعَبْحَ صَلَّى الْمَائِقُ الْعَبْحَ صَلَّى الْمَائِقُ اللَّهُ المَائِقُ اللَّهُ الْعَلْمُ عَلْمَاهُ السَّالَ عَلَى الْعَلْمُ الْعُلْمُ مَنْ الْمَائِقِي الْمَائِقِ اللَّهُ الْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْمُ الْعَلْمُ مَلْ الْعَلْمُ الْمَائِمُ الْعَلْمُ عَلَى الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ الْمَائِهُ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ الْمُ الْعُرْمُ الْمُلْعِ اللْعَلْمُ الْمُ الْمُرْمِ الْمُعْمَى الْمُ الْمُعْمَى الْمُورِ الْمَائِقُ الْمُ الْمُ الْمُعْمَى الْمُ الْمُعْمَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْمَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْمَ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُعُمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

وَاحِدَةً فَأُوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(۱). فقال: «مَثْنَى مَثْنَى»، ولم يُحَدِّدها بعَدَدٍ، وقال ﷺ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ»(۲).

فالعددُ ليسَ محصورًا في إحدى عشْرةَ ركعةً عَلَى سبيلِ الوجوبِ، ولكنه عَلَى سبيلِ اللهُ عَلَى سبيلِ الأكملِ والأفضلِ، والزيادةُ لَا بأسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ مع الإمامِ والإمامُ يُصلي ثلاثًا وعشرينَ أو يُصلي أكثرَ من ذلكَ نَقُول له: لَا تَنْصَرِفْ عن إمامِكَ حتَّى يَنصرِفَ الإمامُ.

(١٨٨٤) السُّؤَالُ: أنا سَاكِنٌ في جُدَّة، وفيها مَساجِدُ كثيرةٌ كها تَعْلَمون، وأَغْلَبُ الأَثمَّةِ في صَلاةِ التَّراوِيحِ ما يَقْرؤون إلَّا آخِرَ جُزْءِ (عَمَّ) منَ (التكاثُر) إلى ﴿قُلُ هُوَ الأَثمَّةِ فِي صَلاةِ التَّراوِيحِ ما يَقْرؤون إلَّا آخِرَ جُزْءِ (عَمَّ) منَ (التكاثُر) إلى ﴿قُلُ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: ١] في كلِّ ركعةٍ، فسألتُهم فقالوا: لَا يَجوزُ الحركةُ أثناءَ الصَّلاةِ حتَّى بالمَصْحَفِ، عِلمًا بأنهم يَتحَرَّكون كثيرًا في الصَّلاةِ؟

الجَوَابِ: هَذَا السُّوَالُ جَوَابُنا عنه أَنَّه يَجِبُ عَلَى المَسْؤُولِينَ الَّذِينَ يُراقِبُونَ الله المُسَوَّولِينَ الَّذِينَ حَقِيقةُ أمرِهم أَنَّهُم يَتلاعبونَ، وأنا قَدْ صَلَّيتُ خَلفَ إنسانٍ في جُدَّةَ منذُ زمنٍ طويلٍ، صَلَّيْتُ معَه التَّرَاوِيحَ، فوَجَدْتُه يَقْرَأُ في الركعةِ الأُولى سُورةَ الضُّحَى وفي الثَّانِيَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَكَدُ ﴾ [الإخلاص:١]، ثمَّ الركعةِ الأُولى سُورةَ الضُّحَى وفي الثَّانِيَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَكَدُ ﴾ [الإخلاص:١]، ثمَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، بأب ما يكره من التشديد في العِبَادَة، رقم (١١٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بأب أمر من نعس في صلاته، أو استعجم عَلَيْهِ القرآن، أو الذكر بأن يرقد، أو يقعد حتى يذهب عنه ذلك، رقم (٧٨٤).

يأتي إلى التسليمة الثَّانِيَةِ فيقُرَأُ في الركعةِ الأُولَى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدُرَكَ ﴾ [الشرح: ١] وفي الثَّانِيَة ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَـدُ ﴾ ، ويأتي في التسليمةِ الثالثةِ ويَقْرَأُ في الركعةِ الأولى سورة (التِّين) وفي الثَّانِيَة ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَـدُ ﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخِره، وَمَعَ ذَلِكَ ما استطعتُ أن أُدْرِكَ رُكوعَه وسجودَه، فيسرِقون الصَّلاةَ في قِراءتِها وفي رُكوعِها وفي سُجودِها.

وقد ذكر الأخُ العِلَّة فقال: أنا لَا أَقْرَأُ بِالمُصْحَفِ؛ لأنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الحَرَكَة، يَخشَى من أَنْ يتحرَّكَ لفتح المصحف، مع أنَّه لمصلحة الصَّلاة، والحركة لمصلحة الصَّلاة جائزة، بل مطلوبة حَسَبَ ما تَقتضيهِ الحركة، وهَذَا الَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَقْرَأَ بالمُصْحَفِ بحُجَّةِ أَنَّه يكونُ فيه حَرَكة هُوَ بنفسِه يَتحرَّكُ كثيرًا في غير مصلحة الصَّلاة.

وربها يكون هَذَا موضعًا لبيانِ أقسامِ الحركةِ في الصَّلاةِ إنْ شاءَ اللهُ:

ذَكَرَ أهلُ العلمِ أن الحركةَ في الصَّلاةِ تَنْقَسِمُ إلى خمسةِ أقسامٍ: وَاجِبةٌ ومُحَرَّمةٌ ومُحرَّمةٌ ومُحرَّمةٌ

أمّا الواجبةُ فكلُّ حركةٍ يَتَوقَّفُ عليها صِحَّةُ الصَّلاةِ فإنَّما واجبةٌ، لو عَلِمتَ أن في غُتْرَتِكَ نَجاسةً وأنتَ تُصَلِّي وَجَبَ عليك أنْ تتحرَّك لإلقاءِ هَذِهِ الغُترةِ؛ فإن النَّبِيَّ عَلَيْهِ صَلَّى ذاتَ يوم بأصحابِه وَكَانَ قَدْ لَبِسَ نَعليْهِ، فجاءه جِبْريلُ فأُخبَرَهُ أنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ النَّبِيُ عَلَيْهِ أَنْ عَلَيْهِ الْأَنَّه لَا بُدَّ من هَذِهِ الحركةِ؛ إذ فيها أَذًى، فَخَلَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَنْ وَتَحَرَّكَ لِلْخَلْعِ؛ لأَنَّه لَا بُدَّ من هَذِهِ الحركةِ؛ إذ إنَّ الإِنْسَانَ إذا لم يَتَحَرَّكُ لإزالةِ مُفْسِدِ الصَّلاةَ فَسَدَتْ صلاتُه. الحركةُ الواجبةُ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في النعل، رقم (٦٥٠).

إِذِنْ كُلُّ حَرَكةٍ تَتَوَقَّفُ عليها صِحَّةُ الصَّلاةِ، فهي واجبةٌ.

الحركةُ المُسْتَحَبَّةُ كلُّ حركةٍ يَتَوقَّفُ عليها كهالُ الصَّلاةِ، مثل أَنْ يَتحرَّكَ الإِنْسَانُ لِيَقْرُبَ إلى لِيَقْرُبَ إلى لَيَقْرُبَ إلى زَمِيلِه في الصفّ، مثل أَن تكونَ الصفوفُ انفتحتْ فيَتحَرَّكُ لِيَقْرُبَ إلى الآخرِ، فإنَّ هَذِهِ حَرَكَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وأحيانًا يَتَقَدَّمُ الإِنْسَانُ في الصفِّ تِلْقائيًّا بِدُونِ قصدٍ، فإذا قام تَبَيَّنَ له أَنَّه تَقَدَّمَ عَلَى إخوانِه فيتَحَرَّكُ ليَرْجِعَ أو ليتقدَّم، فهذِهِ حَرَكةٌ مَطلوبةٌ في الصَّلاةِ؛ لأَنَّ فيها كهالَ الصَّلاةِ.

أَمَّا الحَرَكةُ المُحرَّمةُ فهي كلُّ حَرَكةٍ تَبْطُلُ بها الصَّلاةُ، بأنْ تَكونَ حَرَكةً كثيرةً مُتواليةً لغير ضرورةٍ.

وأمَّا الحركةُ المباحةُ فهي الحركةُ الكثيرةُ للضرورةِ، أو الحركةُ اليسيرةُ للحاجةِ. وأمَّا الحركةُ المكروهةُ فهي ما عدا ذلك، هكذا قَسَّمَ العُلَااءُ الحركةَ في الصَّلاةِ.

إذا عَرَفْتَ الأقسامَ الأربعةَ الواجبَ والمُحرَّمَ والمُباحَ والمُسْتَحَبَّ فها عدا ذَلِكَ فإنَّه مَكْروهُ.

# <del>-620</del>

(١٨٨٥) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ قِراءةِ الفاتحةِ للمأمومِ في صَلاةِ التَّراوِيحِ؟ وما حُكْمُ تَرْكِها؟ هَلْ تَنقُصُ الصَّلاةُ، يعني ثوابها، أو تَبْطُلُ؟ وكيفَ نَقْرَؤُها معَ الإمامِ وهو يَقْرَأُ القُرْآنَ؟

الجَوَاب: قِراءةُ الفاتحةِ الرَّاجِحُ من أقوالِ أهلِ العلمِ أَنَّهَا رُكْنٌ في كلِّ صلاةٍ، سواءٌ كَانَ إِمامًا أو مَأْمومًا أو مُنفرِدًا، وأنه إذا كَانَ خَلْفَ الإمام الَّذِي يَجْهَرُ بالقراءةِ

فإنّه يَقْرَأُ الفاتحة ولو كَانَ الإمامُ يَقْرَأُ ؛ لحديثِ عُبَادَة بنِ الصامِتِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَن النّبِيّ عَلَيْهُ قَالَ: «لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحةِ الكِتَابِ». وَهَذَا ثابتٌ في الصَّحِيحينِ<sup>(۱)</sup> وغيرِهما، وهو عامٌّ لَيْسَ فيه استثناءٌ. وفي السُّنَنِ أَيْضًا من حديثِ عُبَادَة بنِ الصامِتِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّهُم صلَّوْا مع النَّبِيِّ عَلَيْهِ صَلاةً الفجرِ، وَهِي صلاةٌ جَهْرِيَّةٌ، فلما انْصَرَفَ قَالَ: «لا تَفْعَلُوا إلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ؛ قَالَ: «لا تَفْعَلُوا إلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ لا صَلاةً لَمْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا» (١).

وأمَّا حديث أبي هُرَيْرَةَ الَّذِي في السُّننِ أَيْضًا، وهو أَنَّه ذَكَرَ أَن النَّبِيَّ عَلَيْهُ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالقِرَاءَةِ فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ آنِفًا؟». فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازَعُ القُرْآنَ؟». قَالَ: فانتهى النَّاسُ عنها قِراءة عن القراءةِ فيها يَجْهَرُ فيه النَّبِيُّ عَلَيْهِ (٢)؛ فالمُرادُ بالقراءةِ الَّتِي انتهى النَّاسُ عنها قِراءة غير الفاتحة؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْتَهُوا عن قِراءةِ سُورةٍ قَالَ فيها رسولُ اللهِ عَلَيْهِ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا».

ولهذا كَانَ الصوابُ أَنَّ قَوْلَ مَنِ ادَّعَى أَنَّ القراءةَ خلفَ الإمامِ الَّذِي يَجْهَرُ مَنسوخةٌ لَيْسَ بصَوابٍ؛ لأَنَّه لَا يُمْكِنُ نَسْخُ النصِّ معَ إمكانِ الجمعِ، ومن المعلومِ أَنَّه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (٧٥٦). ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (٨٢٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، رقم (٨٢٦)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة، رقم (٣١٣)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب ترك القراءة خلف الإمام فيها جهر به، رقم (٩١٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم (٨٤٨).

# إذا أمكنَ الجمعُ بطريقِ التخصيصِ فإنَّه لَا يُصَارُ إلى النَّسخِ.



( ۱۸۸٦) السُّؤَالُ: كم عَدَدُ رَكَعَاتِ التَّراوِيحِ، أهي عِشرونَ ركعةً أم ثَمانٍ، وقد ثَبَتَ أَنَّه ﷺ لم يَكُنْ يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ ركعةً (١)، فَهَلِ الأَولَى مُتابعةُ الإمامِ أم الالتزامُ بالسُّنَّةِ؟

الجَوَابُ: نَقُولُ: لَا رَبْبَ أَنَّ الاقتصارَ فِي التَّرَاوِيحِ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ رَكعةً أَو ثلاثَ عَشْرةَ رَكعةً هُوَ الأَولِي، وهو المُوافِقُ للسُّنَّةِ، ولكنْ معَ ذَلِكَ لا بَأْسَ أَنْ يُزَادَ عَلَى ذَلكَ؛ لأَنَّ السَّلَفَ كانوا يَزِيدون عَلَى هَذَا العددِ ولا يُنكِر بعضُهم عَلَى بعضٍ، وأمَّا مَن أَنْكَرَ وزَعَمَ أَن الزِّيادةَ مُحرَّمةٌ فإنَّ قولَه مَردودٌ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَى حِينَ سُئِلَ عن صلاةِ اللَّيْلِ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى» (١). فبيَّنَ الرَّسُولُ عَلَى العَدَدَ الَّذِي يَجِبُ أَن تكونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فَالَ: هَمْنَى النَّيْ التَّيْلُ عَدَدٌ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ صلاةُ اللَّيْلِ فَالَ: هَمُنِي النَّيْ عَلَى اللَّهُ إِذَ لَا يَجوزُ تَأْخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، في مِقدارِ عُمومِ التسليماتِ لَبَيْنَهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ إِذَ لَا يَجوزُ تَأْخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ، فَلَى النَّبِيُ عَلَيْهِ المُ مَوْ وَقَتِ الحَاجةِ،

وعلى هَذَا فنَقولُ: إن مُتابعةَ الإمامِ في صَلاةِ ثلاثةٍ وعشرينَ ركعةً أو أكثرَ من ذَلِكَ هُوَ السُّنَّةُ، وهو الأفضلُ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»(٣). فإذا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر، رقم (۹۹۰)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: أبواب تفسير الصَّلاة، باب صلاة القاعد، رقم (١١١٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

كنتَ تَعتقِدُ أَنَّه إمامُك من حِين ما دَخَلْتَ مَعَه فاتَّبِعْهُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ يَكُوهُ الْمُخالفةَ أَشدَّ يَقُولُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ يَكُوهُ الْمُخالفةَ أَشدَّ الكَراهةِ ويقولُ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» (١).

فالذي يَنْبَغِي للإخوانِ الحَريصِينَ عَلَى اتِّباعِ السُّنَّةِ فِي هَذَا وغيرِه أَنْ يُتابِعوا الإمامَ عَلَى ما كَانَ عليه، ولهذا سُئِلَ ابنُ عُمَر رَعَيْكَ عَنْهَا فِي الدَّفْعِ -أَظُنُّ مِن عَرَفَة، نَسِيتُ هل هو الدَّفْعُ الَّذِي مِن عَرَفَة أو المُزْدَلِفَةِ - فقال: إذا دَفَعَ إمامُكَ فَادْفَعْ. يعني نَسِيتُ هل هو الدَّفْعُ الَّذِي مِن عَرَفَة أو المُزْدَلِفَةِ - فقال: إذا دَفَعَ إمامُكَ فَادْفَعْ. يعني حتَّى لو لم يَدْفَعْ عَلَى الوقتِ الَّذِي هُو السُّنَّةُ فَانْتَظِرْه وَادْفَعْ معه، مع أَنَّ ابن عُمرَ من أَشَدِ النَّاسِ ثَعَرِيًا لاتِّباعِ السُّنَةِ وتَمَسُّكًا بها، ولكنَّ المخالفة أَمْرُها عظيمٌ وليستْ بالهيِّنةِ.

وابنُ مَسعودٍ رَضَّ اللَّهُ عَنهُ حِينَ بَلَغَه أَنَّ عَمْهَانَ رَضَّ اللَّهُ عَنهُ أَلْهُ عَنهُ وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيهُ الصَّلَى أَربعًا فِي مِنَى ركعتينِ فِي الحَجِّ، وأبو بكرٍ صَلَّى ركعتينِ، وعُمَرُ صَلَّى ركعتينِ، وعُمَلُ ركعتينِ، فَعَيْلُ فَي مِنْى ركعتينِ ثماني سنينَ من خلافتِه، ثمَّ صَلَّى أربعًا، فبكغَ ذَلِكَ صَلَّى ركعتينِ، وعُثيانُ صَلَّى ركعتينِ ثماني سنينَ من خلافتِه، ثمَّ صَلَّى أربعًا، فبكغَ ذَلِكَ ابنَ مَسْعودٍ رَضَّ اللَّهُ عَلَى اللهِ وإنا إليه رَاجِعونَ. فاسترجعَ ورَأَى أَنَّ هَذَا أُمرٌ عظيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى خَلْفَه أربعًا، فقِيلَ له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ أَمَّمُ مُتَ؟ فقال: إنَّ السَّلَفَ عظيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ صَلَّى خَلْفَه أربعًا، فقِيلَ له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ أَمَّ مُتَ؟ فقال: النَّ السَّلَفَ الخِلَافَ شَرُّ الخِلَافَ شَرُّ الْخَلَافَ مَعَ أَنَّهُ استرجعَ عَلَى الإعمامِ، عِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ الصالحَ يَرُوْنَ أَن اتفاقَ الكلمةِ والوفاقَ وتركَ الاختلافِ ما لم يَكُنْ فِي أمرٍ مُحَرَّمُ النَّهُ هَذَا هُوَ الأَفْصَلُ، وهو الَّذِي تكونُ به وحدةُ الأمَّةِ وائتلافُها واتفاقُها.

— SSA

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٣٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

(١٨٨٧) السُّوَّالُ: هَلْ تَجوزُ صَلاةُ التَّراوِيحِ لِثلاثةِ أَشخاصٍ في الباديةِ مُنْقَطِعِينَ عن الحيِّ الَّذِي يَكْثُرُ فيه السكَّانُ؟

الجَوَاب: يُشْرَع لَمَن لَم يَكُنْ حَوْلَهُم مَسْجِدٌ يُصَلُّونَ فيه أَنْ يُقِيموا صلاةَ التَّراوِيحِ ولو كانوا اثنينِ أو ثلاثةً أو أربعةً، بل لو كَانَ واحدًا فله أَنْ يَقومَ بذلك؛ لأنَّ التَّراوِيحِ هِيَ قِيامُ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا التَّرَاوِيحَ هِيَ قِيامُ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا فَعُورَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»(۱).

### -6000

(١٨٨٨) السُّوَّالُ: دَخَلْنا المَسْجِدَ ثلاثةً فوَجَدْنا الإمامَ انْتَهَى من صَلاةِ العشاءِ، فَهَلِ الأفضلُ أن نُصَلِّي نحن العشاءَ جماعةً، أم ننتظِر صلاةَ الإمامِ التراويحَ ونصلي خلفَه بنِيَّةِ العشاءِ ونُتِمُّ الباقى؟

الجَوَاب: إذا دَخَلَ جماعةٌ والإمامُ يُصَلِّي التَّراوِيحَ فإنَّ الأفضلَ أَنْ يُصَلُّوا هم صلاةَ العشاء، لكن يكونون في محَلِّ بعيدٍ عن التشويشِ عَلَى المُصلِّين، ثمَّ إذا فَرَغوا من صَلاةِ العشاءِ دَخَلوا معَ الإمامِ، أمّا إذا دَخَلَ رجلٌ واحدٌ فقطْ والإمامُ يُصلِّي التَّراوِيحَ، وَهَذَا الرجلُ لم يُصلِّ العشاء، فإنَّه يَدْخُلُ معَ الإمامِ فيصلِّي خَلْفَه بنِيَّةِ التَّراوِيحَ، وَهَذَا الرجلُ لم يُصلِّ العشاء، فإنَّه يَدْخُلُ معَ الإمامِ فيصلِّي خَلْفَه بنِيَّةِ العشاء، فمثلًا إذا كَانَ قَدْ أَدْرَكَ الإمامَ في الرَّكْعَةِ الأُولَى من التَّراويحِ فإنَّه إذا سَلَّمَ الإمامُ أَدَى بثَلاثِ الإمامُ يأتي هَذَا بركعتينِ، وإن دَخَلَ مَعَه في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فإذا سَلَّمَ الإمامُ أَتَى بثَلاثِ رَكَعاتٍ، وقد نصَّ الإمامُ أحدُ رَحَهُ أَللَهُ عَلَى جوازِ هَذِهِ المسألةِ.

# 

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيمان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

(١٨٨٩) السُّؤَالُ: فَاتَتْنِي صلاةُ العشاءِ ودَخَلْتُ المَسْجِدَ والإمامُ يُصَلِّي التراويح، فدَخَلْتُ مَعَه بِنِيَّةِ صلاةِ العشاءِ، وصَلَّيْتُ مَعَه رَكْعَتَيْنِ، فَهَلْ آتِي بالباقِي؟

الجواب: دَخَلَ مَعَهم بنِيَّةِ العشاءِ، فصارَ مُفْتَرِضًا خَلْفَ مُتَنَفِّل، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ؟ اخْتَلَفْتُمْ واخْتَلَفَ العُلماءُ قَبْلَكُمْ، فيرَى بَعْضُ العلماءِ أَنَّ صَلاةَ المُفْتَرِضِ خَلْفَ المُتنفِّلِ لَا تَجُوزُ؛ لأَنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ أَعْلَى مِنَ المَتبوعِ، والتابعُ هُوَ المأمومُ يُؤدِّي فريضة، والمتبوع، فالتبوع، فو الإمامُ يُؤدِّي نافلة، والمعقولُ أَنْ يكونَ التابعُ مثلَ المتبوع، أو دُونَه، أمَّا أَنْ يكونَ التابعُ مثلَ المتبوع، أو دُونَه، أمَّا أَنْ يكونَ التابعُ مثلَ المتبوعِ،

وذَهَبَ بعضُ أَهْلِ العِلْمِ إِلَى أَنَّه يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ المُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمُتَفَلِ، والدليلُ على ذَلِكَ حَدِيثُ معاذِ: أَنَّه كَانَ يُصَلِّي مع النبيِّ ﷺ العشاءَ ثم يَنْصَرِفُ إلى قَوْمِه فَيُصَلِّي بهم تلكَ الصَّلاةَ ('). ففي هَذَا دليلٌ واضحٌ عَلَى جَوَازِ اقتداءِ المُفْتَرِضِ المُتنفِّلِ؛ لأَنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ مُعاذٌ صلاتَه مع النبيِّ ﷺ الَّذِي يَجِيءُ مِنْ قَومِه لِلمَّتَفَلِ؛ لأَنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ مُعاذٌ صلاتَه مع النبيِّ ﷺ الَّذِي يَجِيءُ مِنْ قَومِه لِيَحْضَرَها؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَ الْفَلَّ ويَجْعَلَ الفَرْضَ لِيُصَلِّيه بأصحابِه، هَذَا بَعِيدٌ لِيَحْضَرَها؛ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْوِيَها نَفْلًا ويَجْعَلَ الفَرْضَ لِيُصَلِّيه بأصحابِه، هَذَا بَعِيدٌ جِدًّا، ثمَّ إِنَّه قَدْ جَاءَ في بعضِ الرِّواياتِ: «فَهِيَ لَهُ نَافِلَةٌ، وَلُهُمْ فَرِيضَةٌ» ('').

لَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: هَلْ تَعْتَقِدُ أَنَّ الرسولَ ﷺ يَعْلَمُ الغَيْبَ؟ فنقولُ: لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ له: ﴿ قُل لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا الغيبَ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ له: ﴿ قُل لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ اللهِ وَلاَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلاَ أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فإذا كَانَ ﷺ لَا يَعْلَمُ الغيب، في الَّذِي يُدْرِيهِ أَنَّ أَقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٢٠]، فإذا كَانَ عَلَيْهُ لا يَعْلَمُ الغيب، في الله عَوْمِه يُصلِّي مِهُ العشاءَ وقد صَلَّى معه؟ لأَنَّ قَوْمَه جَاؤُوا يَشْتَكُونَه مُعاذًا يَذْهَبُ إِلَى قَوْمِه يُصلِّي جُمُ العشاءَ وقد صَلَّى معه؟ لأَنَّ قَوْمَه جَاؤُوا يَشْتَكُونَه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أمَّ قومًا، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

<sup>(</sup>٢) أخرج هَذِهِ الرواية الدارقطني (٢/ ١٤، رقم ١٠٧٦).

في الإطالةِ، ولكِنْ يَرُدُّ عليَّ فيقولُ: وما الَّذِي أَدْرَاكَ أَنَّه يُصَلِّى مع الرسولِ ﷺ ثم يَذْهَبُ إليهمْ؟! رُبَّها يُصَلِّي بهمْ ويُطِيلُ وهو لم يُصَلِّ مع الرسولِ! فهذا مُشْكِلٌ؛ لكِنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الحديثَ: كَانَ يُصَلِّي معَ النبيِّ عَيَّكِيُّ، ثمَّ يَرْجِعُ إلى قَوْمِه فيصلِّي جم تلكَ الصَّلاةَ، يُرِيدُ بذلكَ أَنْ تكونَ الفريضةُ معَ الرسولِ، والنافلةُ مع قَوْمِهِ، وإذا فَرَضْنَا جَدَلًا أَنَّ الرسولَ ﷺ لم يَعْلَمْ؛ فإنَّ اللهَ يَعْلَمُ به، ولو كَانَ فِعْلُه خَطَأً لَأَنْزَلَ اللهُ بيانَ خَطَيْه، ولذلكَ الْمُنافقونَ الذين يُبَيِّتُونَ ما لَا يَرْضَى مِنَ القَوْلِ والناسُ لَا يَعْلَمُونَ به هلْ سَكَتَ اللهُ عنهم؟ قَالَ: ﴿ يَسَـتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَشْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [النساء:١٠٨]، فعُلِمَ بهذهِ الآيةِ الكريمةِ أَنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ فِي عَهْدِ الرسولِ ﷺ شيءٌ لَا يُرْضِي اللهَ ولو كَانَ خَفِيًّا عَنِ الناسِ إلَّا بَيَّنَهُ اللهُ، ولهذا كُلُّ ما فُعِلَ في عَهْدِ الرسولِ ﷺ مِنْ أُمورِ العباداتِ إذا سَكَتَ اللهُ عنه فَهُوَ عِبادةٌ، وقد اسْتَدَلَّ الصحابةُ بِجَوَازِ العَزْلِ بإِقرارِ اللهِ لَهُمْ حيثُ قَالَ جابرٌ رَضَالِيَّهُ عَنهُ: «كنَّا نَعْزِلُ والقرآنُ يَنْزِلُ»(١)، يَعْنِي لو كانَ هَذَا مما يُنْهَى عنه لَنَهَى عنهُ القرآنُ، المُهمُّ: أَنَّ حديثَ معاذٍ وَاضِحٌ في جوازِ ائْتِيَامِ اللُّفْتَرِضِ بِالْمَتَنَفِّلِ، وإذا جَاءَ نَهْيُ اللهِ بَطَلَ نَهْيٌ مَعَهُ، إِذَا جَاءَ الكتابُ والسُّنةُ لَيْسَ لأحدٍ قَوْلٌ، فَانْتَبِهْ لِذَلِكَ. عَلَى هَذَا إذا دَخَلْتَ والإمامُ يُصَلِّي التراويحَ، ودَخَلْتَ معَه وأَنْتَ تَنْوِي العشاءَ وهو يُصَلِّي التَّرَاوِيحَ فهذا جَائِزٌ؛ لِهَا سَبَقَ مِنْ أَنَّنا جَوَّزنا أَنَّ المُفْترِضَ يُصَلِّي خَلْفَ الْمُتنفِّلِ، ويَلْزَمُ هَذَا الَّذِي دَخَلَ معَ الإمامِ الَّذِي يُصَلِّي التراويحَ إذا صَلَّى الإمامُ ركعتينِ يَلْزَمُه أَنْ يُتَمِّمَ صلاةَ العشاءِ بصلاةِ ركعتينِ بَعْدَ تسليمِ الإمامِ، ذلكَ إذا كَانَ مُقِيمًا، أمَّا إذا كَانَ مُسافرًا سَلَّمَ معَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب العزل، رقم (۵۲۰۸)، ومسلم: كتاب النكاح، باب العزل، رقم (۱٤٤٠).

الإمام؛ لأنَّ المُسافِرَ فَرْضُه الركعتانِ.

لَكِنْ قَدْ يَأْتِي وَاحِدٌ ويَقُولُ: إذا صَلَّى معَ الإمامِ صلاةَ التراويحِ وهو مُقِيمٌ وصَلَّى ركعتينِ، كَيْفَ تُجِيزُ له أَنْ يَقُومَ ويَأْتِيَ ببقيةِ صَلاتِهِ، هَلْ هَذَا إِلَّا مُحَالفةٌ للإمام؟ نقولُ: هَذِهِ المخالفةُ لَا تَضُرُّ؛ لأنَّهَا وقعتْ بعد مفارقةِ الإمام، وقد ثَبَتَ أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بأصحابِه في غزوةِ الفَتْح يُصَلِّي بأَهْلِ مَكَّةَ ويقولُ: «أَيْمُوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ »(١)، فيُصَلِّي ركعتينِ، ثم إذا سَلَّمَ قَامَ أَهْلُ مَكَّةَ فأَكَثُوا أَرْبِعًا، وقد نَصَّ الإمامُ أَحْمَدُ (٢) رَحِمَهُ أَللَهُ عَلَى أَنَّه يَجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ العشاءَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي التراويح، مَعَ أَنَّ المَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِهِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وبهذا نَعرِفُ أَنَّ مَذْهَبَ الإمام الاصطلاحيَّ غيرُ مَذْهَبِهِ الشخصيِّ، فَانْتَبِهْ لهذه القاعدةِ، لأنَّه أحيانًا يُقَالُ: هَذَا مَذْهَبُ الإمام أحمدَ، لَا يَعْنِي أَنَّه مَذْهَبُه الشخصيُّ؛ بل مَذْهَبُه الاصطلاحيُّ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ أصحابُه، وإلَّا فَقَدْ يكونُ مَذْهَبُ الإمامِ الشخصيُّ مُخَالِفًا لمذهبهِ الاصطلاحيِّ، مثالُ ذلكَ: قولُ الإمام أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنتُ أَقُولُ بِوُقُوعِ طلاقِ السكرانِ حتَّى تَبَيَّنتُه فرأيتُ أَنَّنِي إذا أَجَزْتُه أتيتُ خَصْلَتَيْنِ: حَرَّمْتُها عَلَى زَوْجِها، وأَبَحْتُها لغَيْرِه، وإذا لم أُجِزْهُ أَتَيْتُ خَصْلَةً واحدةً: وهي أَنَّنِي أَبَحْتُها لِزَوْجِها، وإتيانُ الْحَصْلَةِ الواحدةِ أَهْوَنُ مِنْ إتيانِ الْحَصْلَتَيْنِ» (٢)، يَعْنِي بهذا الكلامِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه كَانَ في الْأَوَّلِ يَرَى أَنَّ السكرانَ إِذَا طَلَّقَ وَقَعَ طلاقُه، ثمَّ هُوَ الآنَ لَا يَقُولُ بِوُقُوعِ طلاقِ السكرانِ؛ معَ أنَّ مَذْهَبَهُ الاصطلاحيَّ أنَّ السكرانَ إذا طَلَّقَ يَقَعُ طَلاقُه.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

<sup>(</sup>٢) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (٢/ ٢٧٩).

<sup>(</sup>٣) انظر: الإنصاف معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي (١٥/ ٩٩).

(١٨٩٠) السُّوَّالُ: إنَّنا نُشَاهِدُ أُناسًا يُصَلُّون مع الإمامِ التراويحَ، وإذا جاءَ الشَّفْعُ والوَثْرُ انْصَرَفُوا عنه، فَهَلْ يُكْتَبُ لهم قيامُ ليلةٍ كها جاءَ في الحديثِ<sup>(١)</sup>، أمْ يَجِبُ متابعةُ الإمامِ حتَّى يَنْصَرِفَ؟

الجواب: لَا يُكْتَبُ لهم قيامٌ؛ لأنَّهُمُ انْصَرَفُوا قبلَ انصرافِ الإمام، ولكِنْ لَا يَجِبُ عليهم أَنْ يَبْقُوْا مَعَ الإمامِ؛ لأَنَّ أَصْلَ قيامِ رمضانَ ليسَ عَلَى سبيلِ الوجوبِ؛ لَا يُجِبُ عليهم أَنْ يَبْقُوْا مَعَ الإمامِ؛ لأَنَّ أَصْلَ قيامِ رمضانَ ليسَ عَلَى سبيلِ الوجوبِ؛ بَلْ هُوَ عَلَى سَبيلِ الاستحبابِ، فلو صَلَّى الإِنْسَانُ فَرِيضةً ثمَّ انصرفَ لم يَكُنْ آيُّ بهذا، ولكِنَّه قَدْ فاتَه خَيْرٌ كثيرٌ، وهو قولُ النبيِّ يَنِيدُ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا عُفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ" أَنَ فَالَّذِي يَنْبُغِي لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ أَنْ يَبْقَى مَعَ الإمامِ حتَّى يَنصرِفَ، فهذا خَيْرٌ مِنْ كونِه يَنْصَرِفُ قَبْلَ الإمامِ ويُصَلِّي في آخِرِ الليلِ؛ لأَنَّ الرسولَ عَيْهِ الصَّلاةِ وَلَانَ يَعْلَمُ أَنَّ انصرافَهم قبلَ أَنْ يُوْتِرُوا مع الليلِ؛ لأَنَّ الرسولَ عَيْهِ الصَّلاةِ مَن يَعْلَمُ أَنَّ انصرافَهم قبلَ أَنْ يُوْتِرُوا مع الإمامِ وإحيائِهم الليلَ؛ لو كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ انصرافَهم قبلَ أَنْ يُوْتِرُوا مع الإمامِ وإحيائِهم الليلَ؛ لو كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ في ذلكَ خَيْرًا لأَرْشَدَهُمْ إليه بلا رَيْبٍ. فذلَّ مَنْ المَامِ واحداً عَلَى الصَّلاةِ مَع الإمامِ، وأَنْ يُغْتِم صلاتَه مَلَ أَنَّ الْمِولَ عَلَيْهِ للمُؤْمِنِ أَنْ يُقْتَصِرَ عَلَى الصَّلاةِ مَعَ الإمامِ، وأَنْ يُخْتِمَ صلاتَه مَعَ إمامِه؛ حتَّى تَتَوَحَّدَ كَلِمَةُ المُسلِمِينَ، ويكُونُوا أُمَّةً واحدةً، ولكِنْ لو فُرِضَ أَنَّه صَلَّى مَعَ إمامِه؛ حتَّى تَتَوَحَّدَ كَلِمَةُ المُسلِمِينَ، ولا يَنْقُضْ وِتْرَهُ، ولا يُوتِرْ مَرَّةً ثانيةً.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٠٦)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٦٤)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: صوم رمضان احتسابًا من الإيمان، رقم (٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

(١٨٩١) السُّؤَالُ: أرجُو أن تُوجِّهُونا كيفَ نُصَلِّي الوتْرَ هَذِهِ اللَّيَالِيَ، أَنْصَلِّيهِ معَ التَّراويحِ، أم في آخِرِ الليلِ؟ وكيفَ يَحْصُلُ لنا مُتابَعَةُ الإمام؟

الجواب: الَّذِي أَرَى في هَذَا السؤالِ أَن تُصَلِّيَ معَ الإمامِ الأَوَّلِ حتى يُسَلِّمَ، فإذا سَلَّمَ من الوِثْرِ أَتيتَ برَكْعَةٍ ليكونَ هَذَا شَفْعًا للوترِ، ثم تُوتِرُ معَ الإمامِ الثَّانِي في آخِرِ الليلِ، وجذا تكونُ مُمْتَثِلًا لقولِ الرسولِ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتُرًا» (۱).

ولكنْ هنا مسألَةٌ وهِي: أن بعضَ الناسِ قَدْ يُورِدُ عَلَيْنَا إيرادًا عَلَى هَذَا القولِ فيقولُ: إنَّ النبيَّ عَلَيْهِ ثَبَتَ عنه أنه لم يَزِدْ في رمضانَ ولا غيرِهِ عَلَى إحْدَى عشْرَةَ ركعة (٢)، وربها صلَّى ثلاثَ عَشْرَةَ ركعة (٣)، وأنت إذا وجَّهْتَنَا إلى هَذَا التَّوجِيهِ تُرِيدُ منَّا أن نُصَلِّيَ أربعًا وعِشرين أوَّلَ الليلِ، ثم إِحْدَى عَشْرَةَ، فيصِيرُ خُسًا وثلاثين، والنبيُّ عَلَيْهُ لم يَزِدْ في رمضانَ ولا غيرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ كها قالتْ عائِشَةُ وَالنبيُّ عَلَيْهُ لم يَزِدْ في رمضانَ ولا غيرِه عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ كها قالتْ عائِشَةُ وَعَلَيْهُ عَلَى اللهِ الرَّسولِ عَلَيْهُ، فكيفَ تُوجِهُ إلى خلافِ هَدْي النبيِّ عَلَيْهِ؟

وأقول: إن هذَا إشكالٌ، والجوابُ عنْه: أننا لم نُوَجِّه إلى خلافِ هَدْي النبيِّ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثني، رقم (۷۵۱).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي على بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي على، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، كَيْفَ كَانَ صلاة النبي ﷺ؟، رقم (١١٣٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي...، رقم (٧٣٨).

عَلَيْهُ، ونَبْرَأُ إِلَى اللهِ ونَعوذُ به أَنْ نُوجِّهَ إِلى خلافِ هَدْيِ رَسُولِهِ عَلَيْهُ، وإِذَا قُدِّرَ أَن وَجَهْنَا إِلَى خِلافِ هَدْيِ الرسولِ وَجَبَ أَنْ يُرَدَّ علينا قَوْلُنا، وتُضْرَبَ به وُجُوهُنَا لَا عُرْضُ الحائطِ، لكننا نُوجِّهُ هَذَا التوجية لأننا نَرَى أَن هَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ الرسولِ عَرْضُ الحائطِ، لكننا نُوجِّهُ هَذَا التوجية لأننا نَرَى أَن هَذَا مُقْتَضَى سُنَّةِ الرسولِ عَوْشُهُ قَقَدْ قَالَ النبيُّ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ﴾(١)، وقَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاَتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»، فإذا قلنا: إذا تَابَعْتَ الأَوَّلَ وشَفَعْتَ برَكْعَةٍ، وأَوْتَرْتَ معَ الثاني فَقَدْ تَابَعْتَ الإمامَ الأَوَّلَ وَشَفَعْتَ برَكْعَةٍ، وأَوْتَرْتَ معَ الثاني فَقَدْ تَابَعْتَ الإمامَ الأَوَّلَ، وتَابَعْتَ الإمامَ الثاني، وجَعَلْتَ آخِرَ صَلاتِكَ بالليل وِتْرًا.

فإذا قال إنسانٌ: كَيْفَ يَكُونُ الأُوَّلُ مُتابَعًا وقد أتيتَ بعدَهُ بركْعَةٍ؟

نقول: الإتيانُ برَكْعَةٍ بعدَ سلامِ الإمامِ لَا يَمْنَعُ من الْتَابَعَةِ؛ بدليلِ أَنَّ الرَّسولَ وَلَا يَمْنَعُ من الْتَابَعَةِ؛ بدليلِ أَنَّ الرَّسولَ وَلَا يَمْنَعُ مَانَ يُصَلِّي بأهلِ مكَّةَ، ويقول: «أَيَّوُا يَا أَهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ"، أي مسافِرُونَ، مسافِرُونَ، فكان يُصَلِّوا أربعًا فيتمُّوا مسافِرُهم أَنْ يُصَلُّوا أربعًا فيتمُّوا الصَّلاةَ؛ فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الإتيانَ برَكْعَةٍ زائدةٍ عَلَى الإمامِ لَا يمْنَعُ مِنَ الائتهامِ بِهِ.

ثم إنَّ الزيادَةَ التي زِدْتَ إلى خمسٍ وثلاثينَ والرَّسُولُ ﷺ لَا يُصَلِّي إلا إِحْدَى عَشْرَةَ أو ثلاثَ عَشْرَةَ، فهذا أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ، إذا كانَ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ قال في الإِمَامِ: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا وَلَا مَامِ: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا ﴾ (٢)، وأنتَ إذا صَلَّيْتَ خلفَ الإمامِ قاعِدًا وأنت قادرٌ عَلَى القيام فقَدْ تَرَكْتَ رُكْنًا من أركانِ الصَّلاةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاعة والإمامة، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب التشهد في الصَّلاة، رقم (٤٠٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصّلاة، باب: إنها جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٥٦)، ومسلم: كتاب الصّلاة، باب ائتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

فكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجلِ الْمُتَابَعَةِ، والصحابَةُ رَضَالِلَهُ عَنْهُ حين أَنْكَرُوا عَلَى عثمانَ وَضَالِلَهُ عَنْهُ الْمَالَاةِ فِي مِنَّى فِي الحجِّ، حتى إن ابنَ مَسعودٍ لنَّا بَلَغَهُ أن عُثمانَ أَتَمَّ، استَرْجَعَ، أي: قال: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانُوا يُصَلُّون مَعَهُ أربَعًا(۱)، وكلُّ ذَلِكَ كَانُوا يُصَلُّون مَعَهُ أربَعًا(۱)، وكلُّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ المتابَعَةِ وعدم المخالَفَةِ.

وإذا أتينا إلى فِعْلِ أَنَمَّةِ المسلمين، فالإمامُ أَحمدُ بنُ حنبلِ رَحَمَهُ اللَّهُ كَانَ يَرَى أَن القُنوتَ في صلاةِ الفَجْرِ بِدْعَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُ: (إذا صَلَّى خَلْفَ إمامٍ يَقْنُتُ في صلاةِ الفَجْرِ فلْيُتابِعْهُ وليؤمِّنْ عَلَى دُعائهِ) (٢)، ولم يَقُلْ: فليَنْصَرِ فْ عنه.

إذن عندنا من السُّنَّة، ومن عَمَلِ الصحابَة، ومن أقوالِ الأئمَّة ما يُشْبِتُ أن الخلاف شُرُّ، الأفضل للإنسانِ أَنْ يُتَابِعَ إمامَهُ، ولا يُعَدُّ ذَلِكَ خِلافًا للسُّنَّة؛ لأن الخلاف شُرُّ، خلافُ المسلمين وتَفَرُّ قُهم شَرُّ بلا شَكَّ، فالذين يَجتَهِدُونَ من الإِخْوَةِ إذا صلَّى الإمامُ عَشْرَ ركعاتٍ، يعني: خُمْسَ تسلياتٍ جَلسُوا وانتظرُوا حتى يأتِيَ الوِتْرُ ثم أَوْتَرُوا، لا شَكَّ أنهم فيها نرى حَرَمُوا أَنفسَهُم خيرًا كثيرًا، ولو صَلَّوْا معَ الإمامِ لكانَ في ذَلِكَ مُوافِقَةٌ للجهاعةِ، والزيادةُ في الصَّلاةِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً ليست مَنْوعةً أبدًا، فإن الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةِ قال: «أَعِنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (٢)، وقال حين الرسولَ عَلَيْهِ الليلِ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى» (١)، ولم يُحَدُّدُها بركعاتٍ، والسَّلَفُ السَّلَ عن صلاةِ الليلِ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» (١)، ولم يُحَدِّدُها بركعاتٍ، والسَّلَفُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصَّلاة، باب الصَّلاة بمنى، رقم (۱۰۸٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب قصر الصَّلاة بمنى، رقم (٦٩٥).

<sup>(</sup>٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٤٣٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب فضل السجود والحث عليه، رقم (٤٨٩).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجَد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

والسَّلَفُ رُوِيَ عَنْهُم في قيامِ الليلِ في رمضانَ ألوانٌ من الزيادَةِ والنَّقْصِ، فكانوا إذا خَفَّفُوا القراءةَ وَالنَّقْصِ، الليلِ في رمضانَ أطالُوا القِراءةَ قلَّلُوا.

(١٨٩٢) السُّوَّالُ: إذا دَخَلْتُ المسجدَ الحرامَ وقد انتَهَتْ صَلاةُ العِشاءِ وأنا لم أُصَلِّ فها هُو الأَوْلَى، أَنْ أُصَلِّيَ العشاءَ مُنْفَرِدًا أو معَ الجهاعَةِ، عِلْمًا بأنَّ صَلاةَ التراويحِ قدْ بَدَأَتْ ولو صَلَّيْنَا جماعةً لَأَزْعَجْنَا المُصَلِّينَ، أو أَدْخُلَ معَ الإمامِ في صَلاةِ التَّراويحِ وأَنْويَ العشاءَ؟

الجواب: الأولى أن تَدْخُلوا معَ الإمام بِنِيَّةِ العِشاءِ، هكذا نَصَّ الإمامُ أَحْمَدُ وَحَمَهُ اللَّهُ الْمَ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ إذا جَاءَ والإمامُ يُصَلِّي التراويحَ دَخَلَ معَهُمْ بنِيَّةِ العِشاءِ، ولا يَضُرُّ اختلافُ النِّيَّةِ بينَ الإمامِ والمأموم؛ لأنَّ المَحْظورَ هُوَ أَنْ يَختلِفَ الإمامُ ولا يَضُرُّ اختلافُ النِّيَّةِ بينَ الإمامِ والمأموم؛ لأنَّ المَحْظورَ هُو أَنْ يَختلِفَ الإمامُ والمأمومُ في الأفعالِ، أمَّا في النيَّةِ فلا يَضُرُّ، وقد ثَبَتَ في الصَّحيحينِ أن مُعاذَ بنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مِعَ النبيِّ عَيَّا صَلاةَ العِشَاءِ، ثمَّ يَعودُ إلى قومِهِ فيصلي بهِمْ، فتكونُ له نافِلَةً ولمُمْ فريضَةً (٢).

وأُنبَّهُ عَلَى أنه إذا صلَّى معَ الإمامِ التَّراويحَ وسَلَّمَ الإمامُ وقد صَلَّى هُو رَكعتين، ثم قامَ الإمامُ يصَلِّي من جديدٍ التسليمَةَ الثانية، فَهَلْ يَدْخُلُ هَذَا المأمومُ معَ الإمامِ؟ أو نقولُ: يَستَمِرُّ في صلاةِ العشاءِ مُنْفَرِدًا؟ نقولُ بالثاني، استَمِرَّ في إتمامِ صلاةِ العِشاءِ مُنْفَرِدًا؟ لأنك لو دَخَلْتَ معَ الإمامِ لَزِمَ أن تكونَ قَدْ شَرَعْتَ في صَلاتِكَ قبلَ أَنْ

<sup>(</sup>١) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢/ ٢٧٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا صلى ثم أم قوما، رقم (٧١١)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب القراءة في العشاء، رقم (٤٦٥).

يَشْرَعَ الإمامُ في صَلاتِهِ؛ لأنك الآن في إتمامِ الصَّلاةِ لَسْتَ في البِدايَةِ، فالأَوْلَى أن تُتِمَّهَا منْفَرِدًا.

### <del>-6900</del>

(١٨٩٣) السُّؤَالُ: إذا غَلَبَ النَّومُ الإِنْسَانَ وهو في صَلاةِ التَّراويحِ، أو التَّهَجُّدِ، فأَيُّها أفضلُ: أَنْ يَنَامَ، أو يُجاهِدَ نفْسَه في مُقاومةِ النُّعاسِ؟

الجواب: أَحْيانًا يَكُونُ النَّعاسُ قَوِيَّ السُّلطانِ لَا تَستطيعُ مُقاومَتَهُ، حتى لو قَاوَمْتَ فلا يَنْفَعُ، فهذا يَنْبَغِي إذا حَصَلَ للإنسانِ أَنْ يَدَعَ القِيامَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَيَلِيُّ أَنه أَمَرَ بأَنَّ الإِنْسَانَ إذا نَعَسَ يَنْصَرِفُ من صَلاتِهِ لِئَلَّا يَدْعُو عَلَى نَفْسِهِ وهو يَظُنُّ أَنه يَدْعُو له (۱)، وربها يكونُ من الناسِ الذين إذا نَامُوا تكلَّمُوا بها صَنَعُوا في يَومِهِمْ، فيعضُ الناسِ -نَسْأَلُ اللهَ لنا ولكم الجهاية - إذا أرَدْتَ أن تَعرِفَ ماذا صَنعَ في يومِه فاجِلِسْ عندَهُ وهو نائمٌ، فيُحَدِّثُكَ بكلِّ ما صنعَ، وَهذَا من الابتلاءِ، ولو حَدَثَ أنَّ شَخْصًا كهذَا تكلَّمَ في صلاتِهِ فإنها تَبْطُلُ الصَّلاةُ.

ولهذا نقولُ: إذا أصابَكَ النَّعَاسُ وأنت تُصَلِّي القيامَ أو التراويحَ فانْصَرِفْ من صلاتِك؛ لأنك لا تستَطِيعُ المقاومَةَ.

أما إذا كَانَ النَّعاسُ خفيفًا يَزولُ إذا تَنَبَّهَ الإِنْسَانُ أو تَسَوَّكَ خلالَ الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يَبْقَى؛ لأن هَذِهِ في الحقيقةِ ليالٍ غُرَرٌ نَادِرةُ الوُجودِ، ورُبَّما لَا تَعودُ عَلَى الإِنْسَانِ بعدَ سَنَتِهِ هذه.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم، رقم (۲۱۲)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، رقم (۷۸٦).

(١٨٩٤) السُّؤَالُ: هلِ الأفضلُ مُتابعةُ الإِمَامِ في صَلاةِ التراويحِ حَتَّى التَّسْليمِ أَم الاقتصارُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً؛ لأنَّ السُّنَّةَ ذلك، فأنا أُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ عَشْرَ رَكَعَةً؛ لأنَّ السُّنَّةَ ذلك، فأنا أُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أُنتظِرُه حَتَّى الوِتْرَ ثُمَّ أُوتِرُ مَعَه؟

الجواب: الأفضل أن تُتابعَ الإِمَامَ، ولو صَلَّى مِئتي ركعةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ قال: «إِنَّا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ» (١) ، ولأنَّك لستَ أفضل من الصحابة، فالصحابة وَصَالَتُ عَنَانَ بَنَ عَفَّانَ فِي إِمّامِ الصَّلاةِ فِي مِنَّى فِي الحجِّ، مَعَ أنَّ السُّنَّة قَصْرُ الصَّلاةِ، فزادوا عددَ ركعاتِ الصَّلاةِ، ولم يَزيدوا صلاةً مُستقلَّة، مَعَ أن الزيادة فِي عددِ ركعاتِ الصَّلاةِ مُبْطِلَةُ للصلاةِ بالإجماعِ، لكن هم زادوا عددَ الركعاتِ من أجل مُتابعةِ الإِمَامِ ومجانبةِ الاحتلافِ، حَتَّى إن أبنَ مسعودٍ رَضَالِتُهُ عَنْهُ للَّا أُخْبِرَ بأنَّ عثمانَ صَلَّى أَرْبَعًا استرجع، وصلَّى خلفَه أربعًا، فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمنِ، كَيْفَ تَسترجع وتصلِّى خلفَه أربعًا؟ فقالَ: «إِنَّ الجِلَافَ شَرُّ» (٢).

فهؤلاء الإِخوةُ مِنَ المُجْتهِدِينَ المُخْطِئِينَ؛ لأنَّ السُّنَةَ مُتابِعةُ الإِمَامِ، وعَدَمُ عُخَالَفَةِ الأُمَّةِ، وهم عَلَى خيرٍ، وأين فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ حَرْفٌ واحدٌ أَنَّه خَهَى عن الزِّيادةِ عَلَى ثلاثَ عَشْرة ؟ فليْسَ خَهَى عن الزِّيادةِ عَلَى ثلاثَ عَشْرة ؟ فليْسَ هُنَاكَ سبيلٌ إلى إثباتِ حرفٍ واحدٍ نَهَى فيه الرَّسُولُ عَلَيْهِالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عن الزيادةِ، فإذا كانَ لا يُوجَدُ حرفٌ واحدٌ نَهَى فيه الرَّسُولُ عَلَيْهِالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عن الزيادةِ، وَكَانَ قَدْ كَانَ لا يُوجَدُ حرفٌ واحدٌ نَهَى فيه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عن الزيادةِ، وَكَانَ قَدْ أَمَرَ بمُتابِعةِ الإِمَامِ، ونَهَى عن الاختلافِ، فإن هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوافقةَ الإِمَامِ أَمَرَ بمُتابِعةِ الإِمَامِ، ونَهَى عن الاختلافِ، فإن هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوافقةَ الإِمَامِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: أبواب تفسير الصَّلاة، باب صلاة القاعد، رقم (۱۱۱۳)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب اثتهام المأموم بالإمام، رقم (٤١٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

ومُتابِعتَه هِيَ السُّنَّةُ المُوافِقةُ للشريعةِ.

وعلى هَذَا دَرَجَ الأئمَّةُ، فالإِمَامُ أَحمدُ رَحِمَهُ اللّهُ مِنَ المَعروفِ أَنَّه مِن أَشدِّ النَّاسِ التَّباعًا للسُّنَّةِ مِن الأئمَّةِ، وأنه مِن أَشدِّ النَّاسِ وَرَعًا، وَكَانَ رَحِمَهُ اللهُ يَرَى أَن القنوتَ للفجرِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، ومعَ ذَلِكَ قَالَ: «إذا صَلَّيتَ خلفَ إمام يَقْنُتُ فِي الفجرِ فتابِعْهُ، وأَمِّنْ عَلَى دُعائِه» (١). فهذَا الفِقْهُ، وهؤلاء هم العُلماءُ المُرَبُّونَ.

والعِلْمُ لَيْسَ عِلَمًا نَظَرَيًّا فقطْ، فلَيْسَ العلمُ بقوةِ الجَدَلِ، إنها العِلْمُ بالتربيةِ، ووفاقُ الأُمَّةِ وائتلافُها من أَشَدِّ ما يكون غَرضًا فِي الشريعةِ، ولا ضَرَّ الأُمَّةَ إلا التفرُّقُ، فهذا يُؤدِّي إلى التفرُّقِ وإلى الاختلافِ، وإلى الطَّعْنِ فِي الأئمَّةِ، وإلى تَضليلِ السَّلَفِ، والسَّلَفُ قَدْ رُوِيَ عنهم فِي قيامِ الليلِ ألوانُ، فرُوِيَ عنهم أشياءُ مختلفةٌ السَّلَفِ، والسَّلَفُ قَدْ رُوِيَ عنهم أُولِيَ عليهم الليلِ ألوانُ، فرُوِيَ عنهم أشياءُ مختلفةٌ كثيرةٌ، فكانَ بَعْضُهم يُطِيلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ ويُقلِّلُ العَدَدَ، وَكَانَ بعضُهم يُقلِّلُ القراءةَ والركوعَ والسجودَ ولكنْ يُكثِرُ العَدَدَ.

أمَّا أَنْ نُحدِثَ الخلافَ بِينَ النَّاسِ والتفرُّقَ، وَهَذَا مُبتدِعٌ، وَهَذَا ضَالً، وما أشبه ذلك، فهذا لَا شكَّ أَنَّه لَا يُوافِقُ رُوحَ الشَّريعةِ الَّتِي تَدْعُو إلى الاتفاقِ والائتلافِ فيها يَسَعُ النَّاسَ الاتفاقُ فيه، فالأفضلُ لك أَن تُصَلِّي مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يُسلِّم، ولكن إذا كنتَ تُرِيدُ أَن تُصلِّي مَعَ الإِمَامِ الثَّانِي، وأوترتَ مَعَ الأوَّلِ، فاشفعِ يُسلِّم، ولكن إذا كنتَ تُريدُ أَن تُصلِّي مَعَ الإِمَامِ الثَّانِي، وأوترتَ مَعَ الأوَّلِ، فاشفعِ الوتر، يعني إذا سَلَّمَ فقُمْ، وائتِ بركعةٍ، ولا غرابة فِي ذلك؛ لأنَّك حينا تَدْخُلُ مَعَ الإِمَامِ في ركعةِ الوترِ تَنْوِي رَكْعَتَيْنِ، فَهُو شَبِيهُ بحالِ أهلِ مَكَّةَ حينَ فَتَحَها النَّبِيُّ صَالِمُ اللَّا عَوْمٌ شَبِيهُ بحالِ أهلِ مَكَّةَ حينَ فَتَحَها النَّبِيُّ صَالَيْهُ وَسَلِيمًا فَوْمٌ وَعَولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةً أَعِثُوا فَإِنَّا قَوْمٌ

<sup>(</sup>١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٤٣٥).

سَفْرٌ »(١)، فكان الرَّسُولُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، فإذا سلَّمَ قامَ أهلُ مكةَ فأتمُّوا أربعًا.

فهَذَا الرجلُ الَّذِي صَلَّى خلفَ الإِمَامِ الوترَ قَدْ أَرادَ الشفعَ، إذن أَرادَ رَكْعَتَيْنِ، فَهُوَ كَإِرادةِ أَهْلِ مَكَةَ أَرْبِعَ رَكْعاتٍ بالرباعيةِ، فينوي رَكْعَتَيْنِ وإذا سلَّم الإِمَامُ مَنَ الوترِ يقوم فيأْتِي بركعةٍ، وحينئذٍ لم يُوتِرْ، ويأتي بالوترِ مَعَ الإِمَامِ الثَّاني فِي آخِرِ الليلِ؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ الْجَعُلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(٢). فيكونُ هَذَا الرجلُ نالَ أَجْرَ القيامِ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنصرِف، ونالَ أَجْرَ جعلِ الوتر فِي آخِرِ صلاتِه.

### <del>-620</del>

(١٨٩٥) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ إِقَامَةِ جَمَاعَتَيْنِ فِي مَسَجَدٍ وَاحِدٍ، صورةُ ذلكَ: أَنِي أَتَيْتُ مَسْجِدَكُم فَوَجَدْتُ أَنَّكُمْ فِي صلاةِ التَّرَاويحِ وجماعَةٌ أُخْرَى تُصَلِّي الفَرْضَ، فها حُكْمُ هَذَا الفِعْلِ، وهل أَدْخُلُ معَ الإمامِ أو مَعَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى؟ و هَلْ يُفَرَّقُ بينَ أَنْ يَكُونَ الداخِلُ جَمَاعَةً أو فَرْدًا؟

الجواب: الَّذِي يَنْبَغِي لَن دَخَلَ والإمامُ يُصَلِّي صلاةَ الترَاوِيحِ وهو لم يُصَلِّ صلاةَ الترَاوِيحِ وهو لم يُصَلِّ صلاةَ العِشاءِ أَنْ يَدْخُلَ معَ الإمامِ بِنِيَّةِ العِشَاءِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قامَ وأَتَى بها بَقِيَ من صلاتِهِ، وقد نَصَّ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللَّهُ عَلَى هذا، وقال: «يُصَلِّي مَعَهُمُ التَّرَاويحَ بِنِيَّةِ العِشَاءِ» (٣). وَهَذَا خيرٌ من إقامَةِ جماعةٍ أُخْرَى تُصَلِّي والنَّاسُ يُصَلُّونَ وَحْدَهُم، فَإِذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب تفريغ صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون، جمع سافِر؛ كصاحِب وصَحْب.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (۷۵۱).

<sup>(</sup>٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٢/ ٢٧٩).

كَانَ كَذَلِكَ نَقُولُ: إذا دَخَلَ جَمَاعَةٌ والإمامُ يُصَلِّي صلاةَ التَّرَاويحِ فالأفضَلُ لهم أَنْ يَدُخُلُوا مِعَ الإمامِ بِنِيَّةِ العشاءِ، أَمَّا لو شَرَعَ جَمَاعَةٌ في صلاةِ العِشَاءِ وفي أثناءِ الصَّلاةِ كَبَّرَ الإمامُ للتَّرَاويحِ فهُنَا نَقُولُ: امضُوا في صَلاتِكُمْ، لأنكم شَرَعْتُمْ في صلاةٍ واجِبَةٍ فلا تَنْصَرِفُوا مِنْها.

ولا يُفَرَّقُ بين أَنْ يَكُونَ الداخِلُ جَاعَةً أو فردًا، وإذا دَخَلَ إنسانٌ لم يُصَلِّ العشاءَ فوجَدَ هؤلاءِ الجَاعَة يُصَلُّونَ العِشاءَ والإمامُ يُصَلِّي التَّراويحَ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ معَ العشاءَ فوجَدَ هؤلاءِ الجَاعَة يُصَلُّونَ العِشاءَ والإمام ؛ لأنَّ جَاعَةَ الإمامِ في الغَالِبِ تكونُ أَكْثَرَ عَدَدًا من هَذِهِ الجَاعَةِ، وما كانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إلى اللهِ.

(١٨٩٦) السُّوَّالُ: إذا سَهَا الإمامُ وسَلَّمَ من وَاحِدَةٍ في صلاةِ التَّراويحِ، فهَا الحُكْمُ؟

الجواب: إذا سلَّمَ من واحِدَةٍ في التَّراويحِ فالحُكْمُ: أَنْ يُتَمِّمَ إذا نَبَّهُوهُ، فيأتِي برَكْعَةٍ ويُسَلِّمَ، ثم يَسجُدَ للسَّهْوِ بعدَ الصَّلاةِ، لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم صَلَّى ذاتَ يومٍ بأَصْحابِهِ صلاةَ الظُّهْرِ أو العَصْرِ فسَلَّمَ من رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ في القَومِ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ، أخصُّ أصحابِ الرسولِ عَلَيْهُ به، فَهابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ؛ لأن الرَّسولَ عَلَيْهِ اللهَ يَكُنْ يَصْنَعُهُ، فلكَّا سلَّمَ قامَ إلى خَشَبَةٍ في قِبَلِ المسجدِ عَلَيْهَا، ووَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الأُخْرَى وشبَّكَ بينَ أصابِعِهِ، ووضَعَ خَدَّهُ عَلَى ظَهْرِ الكَفِّ، كَأَنَّهُ غَضْبانُ، فَإِنَّهُ لَمْ تَنْبَسِطْ نَفْسُه، ولم يَنْشَرِحْ صَدْرُهُ؛ لأن العِبادَةَ المَ تَكُمُلْ بَيْنَا هُو نَفْسُهُ يَعتَقِدُ أَنَّها كامِلَةٌ، لكِنْ هَذَا سِرُّ باطِنٌ أَنها لما لم تَكُمُلِ لم تَكْمُلِ المَ تَكُمُلِ المَ تَكُمُلِ المَ تَكُمُلُ اللهَ المَ المَ تَكُمُلُ اللهُ وَنَفْسُهُ يَعتَقِدُ أَنَّها كامِلَةٌ، لكِنْ هَذَا سِرُّ باطِنٌ أَنها لما لم تَكُمُلِ لم تَكْمُلُ المَ تَكُمُلُ المَ تَكُمُلُ المَ المَا لم تَكُمُلِ المَ تَكُمُلُ المَ المَا لم تَكُمُلُ المَ تَكُمُلُ المَ المَا لم تَكُمُلُ المَ تَكُمُلُ اللهُ المَ المَ المَا لمَ تَكُمُلُ اللهُ المَ المَ المَلَةُ المَ تَكُمُلُ اللهَ المَا لمَ تَكُمُلُ المَّهُ المَ المَعْرِفِي المَّهُ المَ المَالَةُ المَالَةُ المَ المَلِونُ الْمِلْ المَ المَلَّ المَالِمُ المَالِيْ المَالِمُ المَالِمُ المَلِّ المَلْ المَ المَلِهُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِعُهُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَ المَ المَ المَلِهُ المَالَةُ المَعَلَيْ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَ المَعِيْمُ المَعْرَاءُ المَلْ المَ المَالِمُ المَالِمُ المَ المَالِمُ المَالمُ المَ المِلْ المَلْسُهُ المَالِمُ المَ المَلْهُ المَالِمُ المَ المَلْهُ المَلْهُ المَالِمُ المَلِهُ المَقْلُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَ المَلِنُ المَالِمُ المَلْهُ المَالِمُ المَالِمُ المَلْهُ المَلْهُ المَالِمُ المَلْهُ المَالِمُ المُعْلِمُ المَلْهُ المَلْهُ المَالِمُ المَالِمُ المَلْهُ المَلْهُ المَالِمُ المِنْ المِلْهُ المَالِمُ المَالِمُ المَلْهِ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَل

انْقَبَضَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ ، فبكا بحالٍ جَعَلَتْ أَبا بَكْرٍ وعُمَرَ أَخْصَّ أَصحابِهِ به يَهَ اَبَانِ أَنْ يُكَلِّماهُ ؛ لَمَّا بَدَا عَلَيْهِ من هذِه الحالِ والمَنْظَرِ الرَّهِيبِ، وكانَ في القَومِ رَجُلُّ ربها يُداعِبُهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَيُسَمِّيهِ ذَا اليَدَيْنِ ؛ لأن يَدَيْهِ طَويلتَانِ، والرَّسولُ عَلَيْهِ كُورَتَ السَّرور، ولهذا لَقَّبَ عبدَ الرحمنِ بنَ صَخْرٍ بأبي هُريرة، وهذا لَقَّبَ عبدَ الرحمنِ بنَ صَخْرٍ بأبي هُريرة، لأنه كانَ له هِرَّةٌ يَحمِلُها مَعَه، فسَمَّاه أبا هُرَيرة (١) ، فكان لَقبًا من أَحْسَنِ الأَلْقابِ، وجاء إلى عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ وهو نَائِمٌ في المسجِدِ وقد انكَشَفَ رِدَاؤهُ وعَلِقَ التُرابُ في طَهْرِهِ، فقالَ: «قُمْ أَبَا تُرابٍ» (١) ، فصارَتْ أَفْضَلَ كُنْيةٍ يُكْنَى بها عَلِيٌّ هي أبو تُرابٍ، وَهَذَا مِنْ هَذْيِ الرَّسولِ عَيْهِ السَّكِةُ وَالسَّلَامُ معَ أصحابِهِ.

فسُمِّيَ الرجلُ بذِي اليَدَيْنِ لكونِ الرسولِ عَلَيْهُ يُدَاعِبُه بذلك أحيانًا، وقال: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنسِيتَ، أَمْ قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ سبحانَ اللهِ العَظِيمِ، هَذَا السَّبرُ والتَّقْسِيمُ لو أَنَّ المَناطِقَةَ والفلاسِفَةَ عَكَفُوا عَلَيْهِ بَقُوا أَشْهُرًا ولم يُدْرِكُو، قال: أنسِيتَ أَم قَصُرَتِ الصَّلاةُ؟ وبَقِيَ قِسْمٌ ثالثٌ عَقْليُّ: أَم خَرَجْتَ عَمْدًا. لكنَّ هَذَا القِسْمَ الثالثَ غيرُ واردٍ في هذِهِ الحالِ؛ ولهذا حَذَفُه ذُو اليَدَيْنِ ولم يُورِدْهُ؛ لأنه يَستَحِيلُ أَنْ يَكْرُجَ الرسولُ من صَلاتِهِ متعَمِّدًا قبل أن تَتِمَّ، فقالَ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ: «لَمْ أَنسَ وَلَمْ تَقْصُرْ»، فهذا خَبَرٌ، والواقِعُ أن أحدَ الأمْرينِ حصَلَ ولا بُدَّ، لكنَّ الرسولَ أخبَرَ عَمَّا في نفْسِهِ.

وأخذَ العلماءُ من هَذَا فائِدَةً عظيمَةً جِدًّا، وهو أنَّ الإِنْسَانَ إذا تكَلَّمَ عَمَّا في نفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ، ولو كَانَ خِلافَ ظَنِّهِ، حتى قالوا لو قالَ: واللهِ لَيَقْدَمَنَّ فلانٌ

<sup>(</sup>١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٥٧٩، رقم: ٦١٤١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب نوم الرجال في المسجد، رقم (٤٤١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضَوَاللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٩).

غدًا، بِناءً عَلَى ظُنِّهِ أنه يأتِي ولم يَقْدَمْ فَإِنَّهُ لَا حِنْثَ عليه؛ لأنه حَلَفَ عَلَى ظَنَّه.

فقالَ الصحابِيُّ رَضَالِيَهُ عَنهُ: «بَلَى قَدْ نَسِيتَ». فَجَزَمَ أَنه نَسِيَ مَعَ احتمالِ القَصْرِ؛ لأن القَصْرَ وَحْيٌ لَا يُمكِنُ أَنْ يَقَعَ فيه الخَطَأ، وحُضورُ القلْبِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ، فيُمْكِنُ أَنْ يَشَعَى، وَهَكَذَا تَعارَضَ يَقينانِ، اليقينُ الَّذِي ظَنَّهُ الرسولُ، وهو أَنَّه لم يَنْسَ، وَاليَقِينُ الَّذِي أَدْرَكَه ذُو اليَدَيْنِ وهو أَنه قَدْ نَسِيَ، فَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى الله عَلَيْهِ وعلى الله وسلم بقَوْلِ ذِي اليَدَيْنِ حتى سأل الصحَابَةَ، وقال: «أحقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ»؟ قال بَعْضُهم: نَعَمْ، وبعضُهُمْ أَوْمَا برَأْسِهِ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، يعْنِي: الرَّكْعَتينِ، قَل سَجَدَ سَجْدَ سَجْدَ سَجْدَ سِجْدَتِنِ، ثم سَلَمَ (۱).

وهذه القِصَّةُ فيهَا فوائدُ كثِيرَةٌ، ولكن ليسَ هَذَا مَوضِعَ بَسْطِهَا، إنها أقولُ: فيها ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ إذا سَلَّمَ قبلَ تمامِ صلاتِهِ ثم ذَكَرَ، فإنَّهُ يُكْمِلُ الصَّلاةَ ويُسَلِّمُ، ثم يَسْجُدُ سَجْدتَينِ بعدَ السَّلام.

فإذا سَلَّمَ الإمامُ في صَلاةِ التَّراويحِ من رَكعَةٍ واحِدَةٍ قلنَا لَهُ: أَتِمَّ، ائتِ بِرَكْعَةٍ ثم سَلِّم، ثم اسجُدْ سجْدَتَيْنِ بعدَ السلام.

لكنْ إذا كانَ الأَمْرُ بالعَكْسِ، يعني قامَ إلى ثالِثَةٍ في التَّراويحِ ناسِيًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ ويَتَشَهَّدَ ويُسَلِّمَ ويَسْجُدَ سجْدَتينِ بعدَ السلامِ، مِنْ أَجْلِ الزِّيادَةِ التي حَصَلَتْ، قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنْبَلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إِذَا قَامَ في صَلاةِ الليلِ إلى ثالِثَةٍ فكأنَّمَا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الفَجْرِ الفَّجْرِ» (٢). يعني: أنه كَما يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجوعُ إذا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الفَجْرِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب السهو في الصَّلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: الشرح الكبير لابن قدامة (١/ ٦٦٧).

فإن لم يَرْجِعْ بَطَلَتْ صَلاتُهُ، فكذلك إذا قامَ إلى ثالِثَةٍ في صلاةِ الليلِ ولم يَرْجِعْ بَطَلَتْ.

لكنَّ بعضَ الناسِ إذا قامَ إلى الثالثَةِ في التَّراويحِ قال: نَجْعَلُها أربعًا، وَهَذَا غَلَطٌ، ولذلك يَجِبُ عَلَى الأئمَّةِ أَنْ يَتعَلَّمُوا أحكامَ الصَّلاةِ، حتى إذا وَقَعَتْ لهُمْ مثلُ هَذِهِ الأمورِ فإذا هُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ.

(١٨٩٧) السُّوَّالُ: ذَكَرْتُ -حَفِظَكَ اللهُ- في خُطْبَةِ جُمُّعَةٍ أَن المَاْمُومَ في صَلاةِ التراويحِ إِنْ نَوَى الرَّكْعَتَيْنِ مِن الوِيْرِ مِعَ الإمامِ تَراويحَ لَهُ، فإن هَذَا لَا بأسَ بِه فَهَا العَمَلُ إِذَا وصَلَ الإمامُ بِهَا الركعةَ الثالِثَةَ، معَ أَنَّ الإمام أَحمَدَ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ قامَ إلى الثالِثَةِ في صلاةِ الفَجْرِ، فَهَاذَا يَعْمَلُ عندَ ذَاكَ جَزَاكَ الثالِثَةِ في صلاةِ الفَجْرِ، فَهَاذَا يَعْمَلُ عندَ ذَاكَ جَزاكَ اللهُ خيرًا؟ وإذَا أَخْبَرَ الإمامُ المَامُومِينَ في التَّراويحِ أنه سَيُصَلِّي الوِيْرَ ثم سَهَا وجَلَسَ في الثَّانيةِ، فهَلْ يَلْزَمُ المَامومِينَ التَّسْبيحُ بِه؟

الجواب: المسألةُ الأُولَى: المأمُومُ يَدْخُلُ فِي الشَّفْعِ بنِيَّةِ الوَثْرِ، لأن الشَّفْعَ من الوْتِرِ ولهذا قالَ العُلماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: إن الإيتَارَ بالثلاثِ له صُورتانِ، الصورةُ الأُولَى: أَنْ يَصُلِّي ركْعتينَ يَسْرُدَ الثلاثَ كلَّها بسَلامٍ واحِدٍ وتشَهُّدٍ واحِدٍ، والصورةُ الثانِيَةُ: أَنْ يُصَلِّي ركْعتينَ ويتشَهَّدَ ويُسَلِّمَ ثم يأتِيَ بالثالِثَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الرَّكَعَتينِ اللتَينِ تُسَمَّيانِ بالشَّفْعِ مِنَ الوَثْرِ، وهو كَذَلِكَ.

فنقولُ للمأمومِ: انْوِ الوِتْرَ، وإذا قَامَ الإمامُ إلى الثالِثَةِ بِـدُونِ فَصْلٍ فاتَّبِعْهُ ولا حَرَجَ عليك، لأن الوِتْرَ يَجوزُ فيه أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ثَلاثًا بتَسْلِيمِ واحدٍ بخلافِ

قيامِ الليلِ، فإنَّ قَيامَ اللَّيْلِ «مَثْنَى مَثْنَى» (١)، كما أُخبَرَ بذلِكَ النبيُّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم.

المسألةُ الثانِيَةُ: إذا قالَ الإمامُ للمَأْمُومِينَ إِنَّهُ سيُصَلِّي الوِتْرَ ثم سَهَا وجَلَسَ فلْيُسَبِّحُوا به؛ لكن لَا يُلِحُّوا عليه؛ لأنه رُبَّها في أثناءِ الصَّلاةِ نَوَى أَنْ يَفْصِلَ وحيئذٍ يتَّبِعُونَه ويُسَلِّمُونَ معَه ويأتُونَ بالثالِثَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الوِتْرَ بالوَصْلِ وقد نَوَى الفَصْلِ وقد نَوَى الفَصْلِ ، أو بالفَصْلِ وقد نَوَى الوَصْلَ.

لكن لَا حاجَةَ أَنَّ الإمامَ يُنَبِّهُ ما دُمْنَا نقولُ: إِنَّهُ إذا كَبَّرَ للصلاةِ التي تُسَمَّى الشَّفْعَ فقَدْ كَبَّرَ للوتْرِ، فنقولُ: انْوِ أنتَ أيها المأمُومُ الوِتْرَ، ولا حاجَةَ إلى أن الإمامَ يُنَبَّهُ.

(١٨٩٨) السُّوَّالُ: هَلْ صلاةُ التراويحِ تَكْفِي عن قِيامِ الثُّلُثِ الأخيرِ منَ اللَّيْلِ؟

الجواب: نعم، هِيَ من قِيامِ اللَّيْلِ، وقد قامَ النَّبِيُّ ﷺ بأصحابِهِ وانْصَرَف، فقالوا: يا رَسُولَ اللهِ، لو نَفَّلْتَنا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنا؟ فقال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى نَفَالوا: يا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهُ صارتِ التراويحُ يَنْصَرِف، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(٢). فَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ صارتِ التراويحُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

# الَّتِي تُفعَلُ فِي أُولِ اللَّيْلِ مُغْنِيَةً عن القيامِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ.

# <del>-680</del>

(١٨٩٩) السُّؤَالُ: إذا كنتُ فِي البيتِ، والتلفزيون يُذِيعُ صلاةَ التراويحِ فِي مَكَّةَ، فَهَلْ يَجُوز لِي أَن أُصَلِّيَ مَعَهم، وهل يُقْبَلُ مِنِّي قِيَامُ اللَّيْلِ، وجزاكم الله خيرًا؟

الجواب: لو فُتِحَ هَذَا البابُ لَكانَ النَّاسُ يُصلُّونَ فِي بُيوتِهم، ولا يَخْضُرونَ إِلَى المُسَاجِدِ، وأَكْبَرُ من هَذَا أَلَّا يَحْضُروا إِلَى الجُمُعةِ، ويَبْقُونَ فِي بُيوتِهم ويُصلُّونَ الجمعة خَلْفَ التلفزيونِ. وكذلك المرأةُ؛ إنْ تَيسَّرَ لها حُضُورُ المسجدِ، وإلا فلا تُصلِّي خلف التلفزيون.

### 

(١٩٠٠) السُّؤَالُ: ماذا يَفْعَلُ المُصلِّي إذا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّي التراويحَ والقيامَ بالنسبةِ للوترِ، وما مَعْنَى حديث: ﴿لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ ﴾(١)، وَإِذَا كَانَ يَقُومُ ويأتي برَكْعةٍ فِي اللوترِ، وما مَعْنَى حديث: ﴿لَا وِتْرَانِ فِي هَذِهِ الحالِ: إِنَّهُ دَخَلَ الصَّلاةَ بغيرِ نِبَّةِ الإمامِ، إِحْدَى الصلاتينِ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ فِي هَذِهِ الحالِ: إِنَّهُ دَخَلَ الصَّلاةَ بغيرِ نِبَّةِ الإمامِ، وتَكَلَّمَ فِي الصَّلاةِ بكلامٍ زائدٍ، وهو التأمينُ، أفيدونا أفادكم اللهُ؟

الجواب: إذا كَانَ الإِنْسَانُ يُرِيُد أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ الأولِ والثَّانِي فِي هَذَا المسجدِ -المسجدِ الحرامِ - فَإِنَّهُ سيضطرُّ إِلَى أَنْ يأتيَ بوترينِ فِي ليلةٍ واحدةٍ، ولا وترانِ فِي ليلةٍ، ولكنَّ الطريقَ إِلَى التخلُّصِ من هَذَا أَنْ يَشْفَعَ الوترَ الأوَّلَ، يعني أنه إذا سَلَّمَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء لا وتران في ليلة، رقم (٤٧٠)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهى النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

الإمامُ في الوترِ الأوَّلِ قام فأتى بركعةٍ ليكونَ الوِثرُ شفعًا، ثُمَّ يُوتِر مع الإمامِ الأخيرِ؛ لقول النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا» (١) ، وهَذَا لَا تُعَدُّ فيه خالفةٌ؛ لقول النَّبِيِّ عَلَيْهِ مَن عَلَى دُعاءِ الإمامِ في الرَّعْعَةِ الأولى من الشفع لَا يَضُرُ ، ولا يقال: إن هذَا الرَّجُلَ لم يَقُمْ مع الإمامِ حَتَّى يَنصرِفَ، كما فَهِمَه مَن قَصْرَ فَهْمُه، وقال: إنَّهُ إذا قام وأتى بالرَّعْعَةِ الَّتِي شَفَعَ بها وِثْرَ الإمامِ، فَإِنَّهُ لم يَنْصَرِفُ معَ الإمامِ، بل نقولُ: إنَّهُ انصرفَ معَ الإمامِ، بل نقولُ: إنَّهُ انصرفَ معَ الإمامِ، بل زاد عَلَى الإمامِ، والنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَقُلْ: وانْصَرَفَ معَ الإمامِ، بل زاد عَلَى الإمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ»، وهَذَا قامَ مَعَه حَتَّى انْصَرَفَ مَعَ الإمامِ، بل قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ كَتَّى يَنْصَرِفَ»، وهَذَا قامَ مَعَه حَتَّى انْصَرَفَ وإتيانُه بالرَّعْعَةِ الَّتِي شَفَعَ بها وِثْرَ الإمامِ لا يُعَدُّ مِخالفةً.

### -680

(١٩٠١) السُّوَّالُ: أَيُّهَا أَفْضُلُ: صلاةُ التراويحِ معَ الإمامِ إحدى عَشْرةَ ركعةً؟ لأنها من السُّنَّة، أم الصَّلاةُ معَه كاملةً ثلاثًا وعشرينَ ركعةً إذا كَانَ الإمامُ يُصَلِّي ثلاثًا وعِشْرِينَ ركعةً؟

الجواب: الأفضل أَنْ يُصَلِّي مع الإمامِ ثلاثًا وعشرينَ ركعةً؛ لِأَنَّ موافقة الجهاعةِ خيرٌ، وإذا أردت أن تعرِفَ ذَلِكَ فاعرِفْ فِقْهَ الصحابةِ رَضَالِيَهُ عَنْهُمُ؛ فإنَّ أمير المؤمنينَ عُثهان بن عَفَّان رَضَالِيَّهُ عَنْهُ فِي آخِرِ خلافتِهِ صار يُصَلِّي الصَّلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ فِي مِنَى المؤمنينَ عُثهان بن عَفَّان رَضَالِيَّهُ عَنْهُ فِي آخِرِ خلافتِهِ صار يُصَلِّي الصَّلاةَ الرُّبَاعِيَّةَ فِي مِنَى أربعًا بَدَلَ ما كَانَ يُصَلِّيها ركعتينِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ الصحابةُ الَّذِين أَنكروا عَلَيْهِ ذلكَ يُصَلُّون معه أربعًا، ويقولون: إن الخِلافَ شَرُّ (۱). فدلَّ هَذَا عَلَى أن مُتابعةَ الإمامِ فيها

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (۷۵۱). (۲) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمنى، رقم (۱۹٦۰).

لَا يُبطِلُ الصَّلاةَ من أَجْلِ اتِّفاقِ الكلِمةِ، أَمْرٌ مطلوبٌ شَرْعًا. فالَّذِي أَرَى أَنْ يُتابِعَ الإمامَ ولو زادَ عَلَى إِحْدَى عَشْرةَ رَكعةً؛ لِهَا فيه من تأليفِ القلوبِ، وتكونُ المصلحةُ فِي الجماعةِ.

### 

(۱۹۰۲) السُّؤَالُ: فِي الحديث عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رَضَالِلهُ عَنْهُ أَنْ رسولَ اللهِ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأْ فِي الْمُصحَفِ» (۱)، رواه البيهقيُّ وأبو نُعيم، وصَحَّحَهُ بعضُ أهلِ العلمِ. فَهلْ يَنطبِقُ هَذَا الحديثُ عَلَى الإمامِ فِي صَلاةِ التراويحِ حينَ يَقْرَأُ من المُصْحَفِ حَتَّى لو كَانَ حَافِظًا للقرآنِ؟

الجواب: حَديثُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ» هَذَا الحديث وإنْ صَحَّحَه مَن صَحَّحَه من أهلِ العلم، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مَرْ فوعٌ إِلَى رَسُولِ العديث وإنْ صَحَّحَه مَن صَحَّحَه من أهلِ العلم، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مَرْ فوعٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ ورسولِه عَلَيْ اللهِ عَلَيْ مِن كلامِ اللهِ ورسولِه عَلَيْ مِثْل أَنْ الإِنْسَانُ يَقْرَأُ فِي المُصْحَفِ لِئلًا يُعَيِّرُ مِن كلامِ اللهِ ورسولِه عَلَيْ مِثْل أَنْ يَكُونَ حِفْظُه ضَعِيفًا، فيَقْرَأُ فِي المُصْحَفِ لِئلًا يُغْطِئ فِي القُرْآنِ.

أما إذا كَانَ حَافِظًا، فإننا نَقُولُ له: اقْرَأْ عن ظَهْرِ قلبٍ أو فِي المُصْحَفِ، وانْظُرْ ما أهو أحسنُ لِحفظِكَ، فَقَدْ يكونُ بعضُ النَّاسِ إذا قرأ من المُصْحَفِ لم يَضْبِطْ؛ لِأَنَّ أمامَه شيئًا مكتوبًا يَقْرَؤُه، لكن إذا قَرَأَ عن ظَهْرِ قَلْبٍ ثَكَّنَ من ضَبْطِ ما حَفِظَ؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَقْرَأُ عن ظَهْرِ قلبٍ، فإذا توقَّف فِي الآيةِ ذهبَ يُراجِعُها فمَكَثَتْ فِي قلبِه.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٠٩) والبيهقي في الشعب (٣/ ٥٠٧) رقم ٢٠٢٧).

وأما الإمامُ، فإنَّ الإمامَ الأفضلُ أَنْ يَقْرَأَ عن ظَهرِ قلبٍ؛ وذلك لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ عن ظَهْرِ قلبٍ وذلك لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ عن ظَهْرِ قَلبٍ سَلِمَ من تركِ السُّنَّةِ، وهي وَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى عَلَى الذِّراعِ اليُسْرَى فِي الصَّلاةِ، وسَلِمَ أيضًا من تَرْكِ النظرِ إِلَى مَحَلِّ سُجودِهِ، وسَلِمَ أيضًا من الحَرَكة؛ لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ من المُصْحَفِ وهو حَافِظٌ، صارتِ الحَرَكةُ الآن لَيْسَ لها مُبَرِّرٌ.

ومن ثَمَّ نَقولُ: إنَّ مَا يَفْعَلُه بعضُ النَّاسِ من أَخْذِ المُصْحَفِ لُتابعةِ الإمامِ، يَنطبِقُ عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمُ، وإنَّ الأَولى عَدَمُ هَذَا الفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يُفوِّتُ عَلَى الفاعلِ النَّظرَ إِلَى مَوْضِعِ السُّجودِ، ويَفُوتُه وَضْعُ اليدِ اليُمْنَى عَلَى ذِراعِه اليُسْرَى، ويُوجِبُ له حَرَكةً ليسَ لها مُبَرِّرٌ. أيضًا هُنَاكَ شيءٌ رابعٌ: أَنَّهُ إذا صار يُتابعُ فربها يَنْسَى أَنْ يَكُونَ تابعًا للإمام، بل كأنه يُتابعُ شَخْصًا يَقْرَأُ فِي حَلْقَةِ تَحْفِيظِ القُرْآنِ.

### <del>−€\$\$</del>

(١٩٠٣) السُّوَّالُ: ما صِحَّةُ قَوْلِ: مَن تَعِبَ فِي صلاةِ القيامِ فلْيَجْلِسْ وله نصفُ الأَجرِ؟ وما الدَّليلُ عليه؟

الجواب: المُتنَفِّلُ تَجوزُ له الصَّلاةُ قَائِمًا، وتَجوزُ له الصَّلاةُ قَاعِدًا، ولكنَّ أجرَ صلاةِ القائم، فهذَا الَّذِي يُصَلِّي صلاةِ القاعدِ إذا لم يَكُنْ له عُذْرٌ عَلَى النصفِ من أجرِ صلاةِ القائم، فهذَا الَّذِي يُصَلِّي التراويحَ إذا كَانَ لَا يَستطيعُ القيامَ، وصلى جالسًا، يُسأل: هَلْ كَانَ من عادتِهِ قبلَ هَذَا التراويحَ إذا كَانَ لَا يَستطيعُ القيامَ، وصلى جالسًا، يُسأل: هَلْ كَانَ من عادتِهِ قبلَ هَذَا التراويحَ إذا كَانَ قاعدًا، وإنْ قال: لَهُ أَجْرُ صَلاةِ القائمِ وإنْ كانَ قاعدًا، وإنْ قال: لا، لَيْسَ مُواظبًا عَلَى هَذَا الفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يُكْتَبُ له الأجرُ.



(١٩٠٤) السُّؤَالُ: بَعْضُنا يُكَبِّرُ معَ الإمامِ فِي الوترِ، وهو يَظُنُّ أنها مِن التراويحِ، أو القيامِ، فَهَاذَا يَفْعَلُ؟ هَلْ يَخْرُجُ من صَلاتِه لِيَنْوِيَ الوِتْرَ أَم يَقْلِبُ النَّيَّةَ فِي الصَّلاةِ؟

الجَوَاب: الآنَ -وللهِ الحمدُ- أَئِمَّتُنا هنا وِترُهم مَعروفٌ؛ لأنَّ صَلاةَ الليلِ الَّتِي يَقومونها مَفهومةٌ، عَشْرُ تَسليهاتٍ فِي أَوَّلِ اللَّيلِ، ثمَّ بعدَ ذَلِكَ الوِتْرُ، والشَّفْعُ الَّذِي نُسمِّيةِ الشَفعَ هُوَ مِن الوِترِ، ولهذا تَنوي به أنه وِتْرٌ، لَا أنه صلاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ تُسمَّى الشفع، فَهُوَ وِترٌ مَقْسومٌ؛ لأن الإيتارَ بالثلاثِ له وجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن تَصِلَ الثلاثةَ كُلُّها بسلام واحدٍ وتشهُّدٍ واحدٍ.

والوجهُ الثَّانِي: أَن تَفْصِلَ الثِّنتين عن الثَّالِثةِ، فتُسَلِّمَ مِن ثِنتينِ، ثمَّ تَأْتِيَ بالثَّالثةِ.

وعلى هَذَا فأنتَ إذا أكملَ الإمامُ عَشرَ تسليهاتٍ فِي أُولِ الليلِ، ثمَّ قام، فإنك لَا تَنوي وِتْرًا إذا كنتَ تُرِيدُ أن تَقومَ فِي آخِرِ اللَّيلِ، فتنوي صلاةَ ليلٍ، وإذا أوتَرَ تقومُ، وتأتي بركعةٍ لِيكون شفعًا.

أما فِي آخِرِ الليلِ، فالمعروفُ أننا نُصلي خمسَ تسليهاتٍ، ومعناه أن السادسةَ تكون وِترًا، وإن سَمَّيناها شفعًا، فهي وِترٌ تَنْوِي أَنَّها وِتْرٌ، وكذلك الوَاحِدَةُ مُنفرِدةٌ وِتْرٌ، وهو مَعلومٌ.

وعلى هَذَا فلا يَبْقَى إشكالٌ، إلا لإنسانٍ غافلٍ لَا يَدْرِي كم صَلَّى، فيُمْكِنُ أَنْ يَقُومَ ويُصَلِّيَ الشفعَ بنِيَّةِ قِيامِ الليلِ، فإذا نَوَى قيامَ الليلِ فَإِنَّهُ يَستمِرُّ عَلَى نِيَّةِ قِيامِ الليلِ، ثمَّ إذا سَلَّمَ وأَوْتَرَ الإمامُ يَنْوِي الوِتْرَ؛ لأَنَّ الوِترَ بالواحدةِ جَائِزٌ.

(١٩٠٥) السُّؤَالُ: إذا نَوَى المأمومُ أَنْ يُصَلِّيَ الوترَ ثلاثَ ركعاتٍ بسَلامينِ، ثُمَّ صَلَّى إمامُه ثلاثَ رَكعاتٍ بسَلامينِ، ثُمَّ صَلَّى إمامُه ثلاثَ رَكَعاتٍ بسلامٍ واحدٍ، فَهَلْ يُتابِعُ إمامَه عَلَى اختلافِ النَّيَّةِ، أم يَجْلِسُ ويُسلِّمُ؟

الجَوَاب: يُسلِّمُ من ركعتينِ، ويأتي بالثالثةِ، ولكنَّ الإمامَ لم يَفصِلْ، بل سَرَدَ الثلاثةَ جميعًا، نَقولُ: لَا بَأْسَ بذلكَ؛ وذلكَ لأنَّ ما نُسَمِّيهِ الشَّفْعَ هُوَ فِي الحَقيقةِ وِترٌ، لكنَّ الَّذِي يُوتِرُ بثلاثٍ إن شاءَ سَلَّمَ مِن ركعتينِ، وإن شاءَ سَرَدَ الثلاثةَ، وإنه وترٌ، واختلاف النَّيَّةِ: هَلْ تَأْتِي بثلاثٍ بسلامٍ واحدٍ أو بسلامينِ لَا يَضُرُّ؛ لأنَّ العِبَادَةَ واحدةٌ، وَهِيَ الوِتْرُ.

لكنْ أنا أُنبَّهُ الآنَ عَلَى مَسألةٍ يَفعَلُها بعضُ الأئِمَّةِ: يُحاوِلُ بعضُ الأئِمَّةِ أَنْ يَخْتِمَ القُرْآنَ فِي رَمَضانَ، فسَمِعْتُ أن بَعْضَهم يَقْرَأُ مِن قراءةِ التراويحِ فِي صلاةِ الفرضِ صلاةِ العِشاءِ، وسَمِعْتُ أيضًا أنَّ بَعْضَهم يَقْرَأُ فِي الوِترِ مِن قِراءةِ صلاةِ التراويحِ مِن أَجْلِ أَنْ يُكمِلَ القُرْآنَ، فانظُرْ هَذَا الاجتهادَ الخَاطِئ؛ لِأَنَّهُ إذا قَرَأَ فِي صَلاةَ العِشاءِ مِن قِراءةِ التراويحِ، ودَخَلَ إِنْسَانٌ لم يَحْضُرِ الإقامةَ ما يَظُنُّ أَنَّهَا صَلاةُ العِشاء، بل يَظُنُّها تَراويح، في تَخَبَّطُ فِي نِبَّتِهِ.

كذلك إذا قراً في الوتر بقراءة التراويح فَقَدْ تَرَكَ سُنةً وأوهَم النَّاسَ، فالسُّنةُ فِي الوترِ هِيَ أَنْ يَقْرَأُ سُورة (الأعلى)، وسورة (الكافرونَ)، وسورة (الإخلاصِ)، ففِعْلُه هَذَا عَدْلٌ عن السُّنةِ.

ثَانيًا: أَنَّهُ يَغُرُّ النَّاسَ؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ إذا سَمِعَ القَارِئُ يَقْرَأُ بقراءةِ التراويحِ فَإِنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ الوِتْرَ. فهَذِهِ الاجتهاداتُ التي تَقَعُ مِن بَعْضِ النَّاسِ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ العُلَمَاءَ قبلَ أَنْ يُقدِمَ عليها.

( 1907) السُّؤَالُ: مَن صَلَّى معَ الإمامِ صلاةَ التَّرَاويحِ، ثُمَّ قامَ بعدَ تَسْلِيمِ الإمامِ مِن أَجْلِ أَنْ يَشْفَعَ وِتْرَه، لكي يُوتِرَ مِن آخِرِ الليلِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُ منْصَرِفًا معَ الإمامِ وينالُ فضيلَةَ قِيامِ الليلةِ؟

الجواب: نَعَم، لَا شَكَّ أَنه مُنْصَرِفٌ معَ الإمامِ، والرَّسولُ قالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمامِ والرَّسولُ قالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١)، وَهَذَا قَدْ قامَ معَ الإِمامِ حتى انْصَرَف، للإِمامِ حَتَّى ينْصَرِفَ عَلَيهِ الحَدِيثُ. لم يكُنْ يأتِي بالشَّفْعِ إلا بعدَ أن سَلَّمَ الإِمامُ، فيَصْدُقُ عليهِ الحَدِيثُ.

ولكني أَسَالُ الآنَ: هَلْ نَقُولُ: هَذَا قَدْ أَحْسَنَ؟ يعني نَقُولُ للرَّجُلِ: إذا أُوتَرَ الإمامُ وأنتَ تُرِيدُ أَن تُصَلِّي بالليلِ، فإذا سَلَّمَ فَقُمْ وائتِ بركعةٍ لتكونَ صلَّيتَ ركْعَتينِ، وتَجْعَلُ الوترَ في آخِرِ صلاتِك، هَلِ الأفضلُ أَن تَفعَلَ هذا، وتُصَلِّي في آخِرِ الليلِ، أو أَن تَقْتَصِرَ في صلاتِكَ معَ الإمام؟

الجواب: أن تقْتَصِرَ عَلَى صَلاتِكَ معَ الإمامِ، وَهَذَا له وِجْهَةُ نظرٍ بلا شَكّ؛ لأن الصحابَةَ لما قالُوا للنّبِيِّ عَيَّالِيَّةِ: لو نَقَلْتَ لَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا؟ قال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، ولم يَقُلْ: وإذا شِئتُمْ فاشفَعُوا صَلاتَكُم معَ الإمامِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٧٤٩)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائى: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

وقُومُوا في آخِرِ الليلِ، وَإِذَا كَانَ الشَّفْعُ معَ الإمامِ والقيامُ في آخِرِ الليلِ أفضَلَ لأرشدَ إليه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ.

لكن قَدْ يَرِدُ عليهِ أَن القِيامَ في عهدِ الرَّسولِ عَلَيْهِالصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لَيْسَ كالقِيامِ في عَهْدِنَا، فَقَدْ قامُوا إلى نِصفِ اللَّيْلِ، وأطالُوا القيام، وأطالُوا الرُّكُوعَ والسجود، فالرَّجُلُ يقول: أنا لم أُشبعْ رغْبَتِي في قِيامِي مَعَ الإمامِ، لأني أُودُّ أَن أقومَ طَويلًا، وأن أركَعَ طويلًا، وأن أَسْجُدَ طَوِيلًا، والصحابَةُ رَضَالِكَهُ عَنْهُمُ كانوا يقُومونَ مع الإمامِ قِيامًا طَويلًا. فحينئذٍ نُرجِّحُ أَنْ يَشْفَعَ معَ الإمام، وَأَنْ يَقومَ في آخِرِ الليل.

فالمَسْأَلةُ مُحتَمِلَةٌ لهَذَا وهذا، لكن يَتَرَجَّحُ عندي -وليسَ بالتَّرْجِيحِ الكثيرِ- أن الاقْتِصَارَ عَلَى ما صَلَّى مَعَ الإمامِ هُوَ الأفضَلُ.

(۱۹۰۷) السُّؤَالُ: إمامٌ يُصلِّي التَّراويحَ فَسَهَا وقامَ إلى الثالثَةِ، فنَبَّهُوهُ ولكنه استَمَرَّ، ولما سَلَّمَ قالوا له: إنَّكَ أتيتَ بثلاثِ رَكعاتٍ. فقامَ وأتَى بواحِدَةٍ مِن أجلِ أَنْ يَشْفَعَهَا، وسَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْوِ وسَلَّمَ، فما حُكْمُ ذلِكَ؟

الجواب: هَذَا عَمَلُه صحِيحٌ، لكنْ حيرٌ مِن ذلِكَ أنه إذا قامَ إلى الثالِثَةِ في التَّراويحِ ونُبِّهَ فَلْيَرْجِعْ وَلْيُتِمَّ الصَّلاةَ ويُسَلِّمْ، ويَسْجُدْ للسَّهْوِ بعدَ ذَلِكَ، بعدَ السلامِ؛ لأنه عَنْ زيادَةٍ.

## -690

( ١٩٠٨ ) السُّؤَالُ: أَيُّهُمَا أَفضلُ الطوافُ، أم صَلاةُ التراويحِ؛ لأنَّ المَقَامَ في ذَلِكَ الوَقتِ خالِ منَ النساءِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ صلاةُ التراويحِ؛ لأن الصَّلاةَ مع جماعةِ المسلمينَ أفضلُ مِنَ الانفرادِ عَنْهُم في العِبَادَةِ، والشَّارِعُ له نظرٌ عَظيمٌ في مسألةِ الاجتماعِ على العِبَادَةِ، فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صلاةَ التراويحِ. وقد ثبتَ عنِ النبيِّ عَلَيْ أنه قالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١). وهذِهِ التراويحُ هي قِيامُ رمضانَ، وقالَ رسولُ اللهِ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيلةٍ» (١). فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صَلاةَ التَّرَاويحِ، وإذَا انتهيتَ فطفُ بالبَيتِ إن شِئتَ. فالأفضلُ أن تُصليَ مع المسلمينَ صَلاةَ التَّرَاويحِ، وإذَا انتهيتَ فطفُ بالبَيتِ إن شِئتَ.

(١٩٠٩) السُّؤَالُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ أَو الطَّوَافُ بالبيتِ من غير عُمرةٍ؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ مهمٌّ جِدًّا، وهو هَلِ الأفضلُ أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ ويطوفَ بالبيتِ؟

نقول: إن الأفضلَ أَنْ يُصَلِّيَ مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ؛ لأنَّ صلاةَ التَّراوِيحِ؛ لأنَّ صلاةَ التَّراوِيحِ هِيَ قيامُ رَمَضَانَ، وقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٣). وصحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب تطوع قيام رمضان من الإيهان، رقم (٣٧)، ومسلم: صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٥٩).

كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(١).

فالإِنْسَانُ إذا بدأ يطوفُ وتركَ صلاةَ التَّراوِيحِ فاتَه هَذَا الأجرُ العظيمُ، والطَّوَافُ لَا يَختصُّ بهذا الزمنِ ولا يَفُوتُ، فبإمكانِهِ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ، ثمَّ إذا فرغَ من الصَّلاةِ طاف كلَّ اللَّيْلِ؛ لأَنَّه لَا يفوتُ وقتُه، أمَّا صلاةُ التَّراوِيحِ فإنَّها تَفُوتُ.

وعلى هَذَا فينبغي لكم أيها المسلمونَ أَلا تَتَشَاغَلوا وقتَ التَّراوِيحِ بالطَّوَافِ، وأَنْ تصلوا مع الإمامِ صلاةَ التَّراوِيحِ حتَّى ينصرفَ، ثمَّ بعد ذَلِكَ تَطُوفون بالبيتِ.

أمَّا مَن كَانَ قَدْ أَتَى مُعتمِرًا فإن الظاهرَ لي الآنَ أَنْ يبدأَ بالطَّوَافِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْكُ كَانَ من عادتِهِ إذا قدِم البيتَ حاجًّا أو مُعْتَمِرًا أوَّلُ ما يبدأُ به الطَّوَافُ، حَتَّى إنَّه لَيُنِيخَ راحلتَه عند بابِ المَسْجِدِ ويَنزِلُ ويأتي للطوافِ والعُمْرَةِ.

## -692

(١٩١٠) السُّؤَالُ: أَيُّهُمَا أَفْضِلُ: الطَّوَافُ أَمْ صلاةُ التَّراوِيحِ؟

الجَوَابُ: نقول: إن الأفضلَ صلاةُ التَّراوِيحِ؛ لأنَّ صلاة التَّراوِيحِ إذا تَركَها وطافَ فإنَّه تفوتُه معَ الجماعةِ وَمَعَ الإمامِ، ويفوته قيامُ اللَّيْلِ كلِّه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وطافَ فإنَّه تفوتُه معَ الجماعةِ وَمَعَ الإمامِ، ويفوته قيامُ اللَّيْلِ كلِّه؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ وطافَ فيامُ لَيْلَةٍ»(٢).

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (۸۰٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

أمَّا الطَّوَافُ فإن وقتَه لَا يَفوتُ، فبإمكانِه إذا انتهى منَ التَّراوِيحِ أَنْ يذهبَ فيطوفَ أو يطوفَ في النهارِ، فليسَ له وقتٌ مُحَدَّدٌ يَفوتُ بفواتِه، وعلى هَذَا فنقولُ: الأفضلُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّي مع الإمامِ حتَّى يُكْتَبَ له قيامُ ليلةٍ.

(١٩١١) السُّوَّالُ: هَلْ مِنَ السُّنَّةِ الخَتْمَةُ في قيامِ رَمَضَانَ، وهَلْ وَرَدَ الدُّعَاءُ الَّذِي يُقالُ فيها الآنَ؛ أي خَتمةِ القرآنِ الكريم؟

الجَوَابُ: لَا أَعلمُ أَن للخَتمةِ عندَ انتهاءِ القُرْآنِ أَصلًا من السُّنَّةِ، وغايةُ ما وردَ في ذلكَ ما ذُكِرَ عن أنسِ بنِ مالِكٍ رَعَوَلِنَهُ عَنْهُ أَنَّه كَانَ إذا أرادَ أَنْ يختمَ القرآنَ جمعَ أهلَه في ذلكَ ما ذُكِرَ عن أنسِ بنِ مالِكٍ رَعَوَلِنَهُ عَنْهُ أَنَّه كَانَ إذا أرادَ أَنْ يختمَ القرآنَ جمعَ أهلَه في ذلكَ سُنَّةً، ولكن مَنْ عَلِمَ سُنَّةً في فدَعَا أَنْ تكونَ في الصَّلاةِ فلا أعلمُ في ذلكَ سُنَّةً، ولكن مَنْ عَلِمَ سُنَّةً في ذلكَ فإنَّ الدليلِ عنده إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فإنَّ الدليلِ عنده إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الوجوبِ، أو إذا استُحِبَّ له أَنْ يعملَ به إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الاستحبابِ.

## <del>-620-</del>

(۱۹۱۲) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الاكتفاءِ بِثَهَانِ رَكَعَاتٍ فِي التَّرَاوِيحِ خَلْفَ إِمَامٍ يُصَلِّي عِشْرِينَ ركعةً مُسْتَدِلَّا بِقَوْلِ عائشةَ: «مَا زَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانً ولَا فِي غَيْرِه عَنْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»(٢)؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ لَهَذَا الْأَخِ الَّذِي اجْتَهَدَ: إِنَّكَ أَخطأتَ في اجتهادِكَ، فعائشةُ

<sup>(</sup>١) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣/ ١٤٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعاتها، رقم (٧٣٨).

تَحْكِي فِعْلَ النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أَنَّه لَا يَزِيدُ فِي رمضانَ ولا فِي غَيْرِه على إِحْدَى عشرة رَكْعَة، والنبيُّ عَلَيْهِ هُوَ الإمامُ، ولكِنَّ النبيَّ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ »(١).

وَهَذَا يَشْمَلُ ما إذا كَانَ الإمامُ يَقْتَصِرُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكِعةً أَو يَزِيدُ عليها، والزيادةُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ليستْ مُحَرَّمَةً؛ بلْ هي مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وقد ثَبَتَ في صحيحِ البخاريِّ وغيرِه مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ عَلَىٰ سُئِلَ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ صَلَّى وَاحِدةً فَأَوْتَرَتْ لَهُ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى»، ولم يُحدِّدها بِعددٍ، وقال عَلَيْ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمُ صَلَاتَهُ» (٢). فقال: «مَثْنَى مَثْنَى»، ولم يُحدِّدها بِعددٍ، وقال عَلَيْ: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمُ مَشَاطَهُ» (٢)، فالعددُ ليسَ محصورًا عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ ركعةً عَلَى سبيلِ الوجوبِ؛ ولكِنَّه عَلَى سبيلِ الأَكْمَلِ والأفضلِ، والزيادةُ لا بَأْسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ معَ عَلَى سبيلِ الأَكْمَلِ والأفضلِ، والزيادةُ لا بَأْسَ بها، وَهَذَا المأمومُ الَّذِي دَخَلَ معَ الإمامُ والإمامُ يُصَلِّ ثلاثًا وعِشْرِينَ أَو يُصَلِّي أَكثرَ مِنْ ذَلِكَ نَقُولُ له: لا تَنْصَرِفْ عَنْ إمامِكَ حَتَّى يَنْصَرِفَ الإمامُ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (۸۰٦)، وقال: حسن صحيح. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، بابٌ، رقم (١١٥٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب أمر من نعس في صلاته، رقم (٧٨٤).

(١٩١٣) السُّؤَالُ: بَعْضُ النَّاسِ أثناءَ صلاةِ القِيَامِ يَبْقُون جالِسِينَ يتَحَدَّثون في أَمَاكِنِهِمْ، حتَّى إذا ركَعَ الإمامُ دَخَلُوا معه، عِلْمًا بأنَّهم لم يَقْرَؤوا فاتِحَةَ الكِتَابِ، فما حُكْمُ صلاتِهم؟

الجَوَابُ: الواقِعُ أن هَذَا السؤالَ ينبَغِي أَنْ يَكُونَ مُركَّبًا من سؤالينِ:

السؤالِ الأوَّلِ: ما حُكْمُ بقائهِمْ بين الناسِ يتَحَدَّثُون؟

والسؤالِ الثاني: ما حُكْمُ تأخُّرِهِم عن قِراءةِ الفاتِحَةِ؟

أما الأول: فنقولُ إذا كَانَ تَحَدُّثُهُم بِينَ المَصَلِّينَ يُؤذِي المَصَلِّينَ ويشَوِّشُ عليهم؛ فإن ذلِكَ معْصِيةٌ للرسولِ عَلَيْ النبيَّ عَلَيْ خرج ذات يوم عَلَى أصحابِهِ وهم يَقْرَؤونَ ويَجْهَرُونَ بالقراءةِ، فقالَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ: «كُلُّكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ». يعني: لا حاجَة إلى رَفْع الصوتِ، «فَلا يَجْهَرَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءةِ»، أخرجه مالِك في المُوطَّأُ()، فنهاهُم أَنْ يَجْهَرَ بعضُهم عَلى بعضٍ في القِراءة.

وفي سُننِ أبي دَاودَ قالَ: «فَلَا يُؤْذِيَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» (٢). فجَعَلَ رَفْعَ الصوتِ الَّذِي يُشَوِّشُ عَلَى الآخرين إيذَاءً.

وعلى هَذَا فنقُولُ لهؤلاءِ الذين يتَحَدَّثُونَ بين المصَلِّينَ: إذا كَانَ هَذَا يُشَوِّشُ عَلَى المَصَلِّينَ فإن هَذَا حَرامٌ عَلَيْهِمْ؛ لها فيه من أذِيَّةِ المُسْلِمِين وتَشْويشِ صَلاتِهِم.

أما الجزء الثَّانِي من السؤالِ، وهو: تَأَخُّرُهم حتى تَفُوتُهم قراءةُ الفاتِحَةِ، فهذا لا يؤدِّي إلى بُطلانِ الصَّلاةِ، لكن لَا شَكَّ أنهم حَرَمُوا أَنْفسَهم خيرًا كثيرًا؛ حيث

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٨٠، رقم ٢٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب قيام الليل، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، رقم (١٣٣٢).

فاتُّمْ جزءٌ مِنَ الصَّلاةِ يتَمَكَّنُونَ به من قِراءةِ الفاتِّحةِ.

فالذي أنْصحُ به هؤلاءِ الإخوة: أَنْ يُبادِرُوا بالدُّخولِ مع الإمامِ من حينِ أَنْ يُكبِّرُ تكبيرةَ الإحرامِ، لينَالُوا أَيْضًا فضْلَ تكبيرةِ الإحرامِ.

(١٩١٤) السُّوَّالُ: هَلْ يجوزُ حمْلُ القُرْآنِ خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ القيامِ بقَصْدِ متابَعَتِهِ؟

الجَوَابُ: نعم، يَجُوزُ للمأمومِ أَنْ يحمِلَ المصحفَ ليفْتَحَ عَلَى الإمامِ إذا أخطاً؟ إذن ينْحَصِرُ هَذَا الأمرُ في شخصٍ خَلْفَ الإمامِ مباشَرَةً، قال لَهُ الإمامُ: أنا كثيرُ الخطأِ فتَابِعْنِي في المصحف، فإذا أخطأتُ فأقِمْ خَطَئي. فهذا لَا بأسَ بِهِ.

أما ما يفعلُه اليومَ بعضُ الناسِ حيث يتَابِعُونَ الإمامَ وهو يقرأُ وهم بَعِيدونَ عنِ الإمامِ، فهؤلاءِ لو أخطأَ الإمامُ لَا يُمْكِنُهم أَنْ يَرُدُّوا عليه، إذن لَا ينتَفِعُ الإمامُ بمتَابَعَتِهِم لَهُ، أَمَّا هم بِهَذِهِ المتابَعَةِ فَقَدْ حَرَمُوا أَنفسَهُم عدَّةَ سُنَنٍ ووَقَعُوا في عِدَّةِ مَكْرُوهاتٍ.

# فمِنَ السُّنَنِ التي حَرَمُوا أنفُسَهم منها:

- وضعُ اليدِ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى في أثناءِ القِيامِ.
- وحرَمُوا أنفسَهم النَّظَرَ إلى موضِع السجودِ إذا قُلنا بأنه سُنَّةٌ.
- وحرَمُوا أنفسَهُم الرفْعَ عندَ الركوعِ؛ لأنَّهُ غالبا لا يستَطِيعُ أَنْ يرْفَعَ.
- وحَرَمُوا أَنفسَهُم المجافاة في الركوعِ والسجودِ، وهو إبعادُ العَضُدِ عن

الجنْبِ، إذ قَدْ يضَعُ المصحَفَ قَرِيبًا من الأرْجُلِ.

## وأما ما وقَعُوا فيه من المكروهاتِ فهو:

الحركَةُ من حَمْلِ المصحفِ، وفتْحِهِ، وإغلاقِهِ، ومتابَعَةِ الحُرُوفِ بالعَيْنِ، فكلُّ هَذِهِ حركَةٌ بلا حاجَةٍ.

ولذلك فإنَّ الإِنْسَانَ العاقِلَ هُوَ الَّذِي يتَعَبَّدُ للهِ تعَالَى بالهَدْى لَا بالهَوَى، يعني: ليستِ العِبادَةُ أنك إذا هَوَيْتَ شيئًا عَبَدْتَ اللهَ به، بل العِبادَةُ أن تعْبُدَ اللهَ بمقْتضَى شَرِيعَتِه، وَإِذَا كَانَ حملُ المصحفِ خَلفَ الإمامِ يتَرَتَّبُ عَلَيْهِ هَذِهِ الأمورُ، فإن كلَّ شخص يريدُ أَنْ يُحقِّقَ العِبَادَةَ يتَجَنَّبُهُ.

(١٩١٥) السُّؤَالُ: نَرَى في صلاةِ التراويحِ بالحرمِ مَنْ يَجْلِسُ حتَّى يأتيَ الإمامُ عَلَى الركوعِ، فيقومُ ويُتَابِعُ الإمامَ في الركوعِ وبَعْدَه، وقد تَرَكَ قراءةَ الفاتحةِ، وهو مُتَعَمِّدٌ، فها حُكْمُ صلاتِه؟

الجَوَابُ: صلاةُ هَذَا صحيحةٌ؛ لأنَّه لم يَدْخُلْ في الصَّلاةِ حتَّى نقولَ: يَجِبُ عليكَ أَنْ تَقْرَأَ الفاتحة، ولكِنَّه حَرَمَ نفسَه خيرًا كثيرًا؛ حيثُ تَأَخَّرَ عنْ متابعةِ الإمامِ مِنْ أُوَّلِ تكبيرةِ الإحرامِ.

( ١٩١٦) السُّؤَالُ: مَا رَأَيُّكَ فِيمَنْ يُصَلِّي التَّرَاويحَ والقِيامَ، فيجْلِسُ حتَّى يُكَبِّرَ الْمَامُ للرُّكُوعِ، فيقومُ ويرْكَعُ مَعَه؟ وهل يَصِحُّ أَنْ يُكَبِّرَ المرءُ وهو جالِسٌ، حتى إذا

رَكَعَ الإِمامُ قامَ ورَكَع مَعَه وسَجَدَ، ثم يعودُ فيَجْلِسُ مرَّةً أُخْرَى، ويَفْعَلُ مثلَ ذلِكَ؟

الجَوَابُ: أَمَّا تأخيرُ الإِنْسَانِ الدُّخولَ مع الإمامِ حتَّى يُكَبِّرَ للرُّكوعِ فهذا تَصَرُّفٌ خاطِئ، بل إنني أقولُ: قَدْ لَا تَصِحُّ رَكْعَتُهُ؛ لأنه تَعَمَّدَ التأخِيرَ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مَعَهُ مِنْ قراءةِ الفاتِحَةِ -وقراءةُ الفاتِحَةِ رُكْنٌ لَا يسقُطُ، لَا عن الإمامِ، ولا عَنِ المأمومِ، ولا عَنِ المأقلُ حتى يرْكَعَ الإمامُ، ثم يقُومُ فيَرْكَعُ معه، هَذَا خطأُ بلا شَكَّ، وخطرٌ عَلَى صَلاتِهِ، أو عَلَى الأقلِّ عَلى رَكعَتِهِ؛ ألَّا يكونَ أَدْرَكَها.

وأما كونُه يُكَبِّرُ مع الإمامِ وهو جالِسٌ، فإذا قارَبَ الرُّكوعَ قامَ فركعَ، فهذا لا بأسَ به، وقد كانَ النَّبِيُ ﷺ حين كَبُرَ وثَقُلَ كَانَ يفعَلُ هذا؛ يبدأُ وهو جَالسُّ ويقْرَأُ، فإذا قارَبَ الرُّكوعَ، وقَرَأُ ما تَيسَّرَ مِنَ القُرآنِ، قام ثُمَّ رَكَعَ (۱)، وكذلك إذا رَكَعَ مَعَ الإمام، ثم قامَ الإمامُ إلى الثَّانِيَةِ، وجَلَسَ هُو، فإذا قارَبَ الإمامُ الرُّكوعَ في الركعةِ الثانِيَةِ قامَ فركَعَ مَعَهُ، كل هَذَا لا بأسَ بِهِ.

(١٩١٧) السُّؤَالُ: بعضُ الإخوةِ في صلاة القيام يجلسونَ فِي الصفوفِ يَنتظرونَ ركوعَ الإمامِ، فإذا ركعَ الإمامُ أَسْرَعُوا ورَكَعوا مَعَ الإمامِ، ولا يقرؤون الفاتحةَ، فهَا حُكْمُ هَذِهِ الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: أقول: إن رسول الله عَلِي قال: «لَا صَلَاةَ لَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»(٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب جواز النافلة قائما وقاعدا، رقم (٧٣١)

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٧٥٦). ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٤).

وهَذَا الحديثُ عامٌّ للإمامِ والمأمومِ والمنفرِد، وَإِذَا كَانَ عامًّا فإن قراءةَ الفاتحةِ ركنٌ فِي حقِّ المأمومِ، إلا إذا دخل المأمومُ المسجدَ ووجد الإمامَ راكعًا، ثُمَّ تقدَّم فكبَّر للإحرامِ وركعَ مع الإمامِ، فَإِنَّهُ فِي هَذهِ الحالِ تَسقُط عنه قراءةُ الفاتحةِ، وما عدا ذَلِكَ فلا بدَّ مِن قِراءتِها.

وهؤلاء الَّذِين يَجلِسون يتحدَّثون حَتَّى إذا دَنا الإمامُ من ختمِ قراءتِه، قاموا فَدَخُلوا معه، أخشى أَنْ يكونوا عَلَى خَطَرٍ عظيمٍ، وهم فِي الحقيقةِ مُحُطِئون وقاصرو التَّفكيرِ والعقلِ، فهؤلاء الإخوةُ الَّذِين يَجلسون يتحدَّثون إذا لم يكنْ لديهم رغبةٌ فِي الدخولِ معَ الإمامِ إلا فِي هَذَا الزمنِ الَّذِي تفوتُ به الفاتحةُ، يُمكِنُهم ألَّا يَدْخُلُوا معه؛ لِأَنَّ الصَّلاةَ غيرُ الفريضةِ نافلةٌ، مَن شاء دخلَ ومن شاء لم يدخل. فهؤلاء الإخوةُ أخطؤوا في حق أنفسِهم، وأخشى أَنْ تَكُونَ ركعتُهم الأولى قَدْ فَاتَتْهُمْ؛ لِأَنَّهُم لم يَقْرَؤوا فيها الفاتحة.

وإذا قال: إِنَّهُ يَشْعُرُ بالتَّعَبِ، فنقول: ادْخُلْ مع الإمامِ واجلِسْ، وإذا أرادَ أَنْ يركعَ فقُمْ واركعْ معه، أمَّا أن تجلسَ خارجَ الصَّلاةِ وتَدَعَ قراءةَ الفاتحةِ فهَذَا خطأٌ.

## — COM

(١٩١٨) السُّوَّالُ: هَلْ تَصِحُّ صلاةُ مَنْ يَجْلِسُونَ في صلاةِ التَّرَاوِيحِ إلى أَنْ يركعَ الإمامُ، ثم يقومون لِيُدْرِكُوا الركعةَ بِدُونِ قراءةِ الفاتحةِ؟

الجَوَابُ: نعم تَصِتُّ صلاتُهم؛ وغاية الأمرِ أنَّهم لم يُدْرِكُوا القيامَ الَّذِي هُوَ عَلَّ قِراءةِ الفاتحةِ، لكنَّهم حرَمُوا أنفُسَهم الدُّخولَ مَع الإمَام، وأخشَى أَنْ يُحرَموا قول الرسول صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَآ الدِيَامُ قَلَا مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ

لَيْلَةٍ» (١). فإن هؤلاء لم يقوموا مع الإمام، ثانيًا: إنهم إذا جلسوا فإنهم يجلسون عَلَى اللغو، ويتحدثُ أَحَدُهُمْ إلى الآخرِ بِلَغْوِ الكلامِ، لَا بِبَحْثِ العِلْمِ، ولا بتفسيرِ القرآنِ، ولا بمراجعةِ ما حفظِه من السنةِ، فالغالبُ أنهم يجلسون عَلَى كلامِ اللغوِ، إن لم يَكُنْ محرمًا.

ولهذا أنصحُ إخواني في هَذِهِ المسألةِ فأقولُ: جِئْتُمْ إلى المسجدِ تَرْجُونَ ثوابَ اللهِ تَعَالَى بمتابعةِ إِمَامِكُم، فتابعوا الإمام، فمن حين أَنْ يُكَبِّرَ كَبِّرُوا بعده مباشرةً، أَمَّا أَن تَعَالَى بمتابعةِ إِمَامِكُم، فتابعوا الإمام، فمن حين أَنْ يُكبِّرُ كَبِّرُوا بعده مباشرةً، أَمَّا أَن تَعَالَى بمتابعةِ إِمَامِكُمْ حتى يَرْكَعَ وتقوموا فتركعوا ولا تُدْرِكُونَ الفاتحة، فهذا حرمانٌ كثيرٌ.

كما أن منَ الحرمانِ أيضًا ما يفعلُه بعضُ الناسِ من كونِهم إذا صلوا عَشْرَ ركعاتٍ جَلَسُوا والإمامُ يُصَلِّى، وَهَذَا شذوذٌ عن جماعةِ المسلمين، وخروجٌ عن منهجِ السلفِ الصالحِ؛ لأن هؤلاء يَدَّعُونَ أنهم لَا يُرِيدُونَ الزيادةَ عَلَى ما كَانَ النبيُّ عَيْلِهُ السلفِ الصالحِ؛ لأن هؤلاء يَدَّعُونَ أنهم لَا يُرِيدُونَ الزيادةَ عَلَى ما كَانَ النبيُّ عَيْلِهُ يَعْمَلُه، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يزيدُ في رمضانَ ولا غيره عَلَى إحدى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ويقولون: هَذَا الإمامُ زاد، فَهُوَ مِخَالفُ للسنةِ، ولن نَتَبِعَه.

فيقال: هَذَا خِلَافُ مَنْهَجِ السلفِ الصالحِ، فالسلفُ الصالحُ يُتَابِعُونَ إمامَهم حتى عَلَى شيءٍ يُنْكِرُونَه إنكارًا له أصلٌ، فها هُوَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رَضَالِلهُ عَنْهُ لَمَا قِيلَ له: إن أميرَ المؤمنين عثمانَ بنَ عَفَّانَ أَتَمَّ الصَّلاةَ في مِنَى أَيَّامَ الحَجِّ، قَالَ: «إِنَّا للهِ وَإِنَّا له وَإِنَّا للهِ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِلهُ وَإِنَّا لِلهُ وَالْمُهُ رَاجِعُونَ»، وذَكَرَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ أَن النبيَ ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ كانوا يَقْصُرُونَ الصَّلاةَ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

بل عثمانُ رَضَالِلْهُ عَنهُ فِي أُولِ خِلَافَتِهِ نحوَ ثَهَانِ سنواتٍ وهو يَقْصُرُ الصَّلاة، ثم رَأَى متأولًا أنه لَا بُدَّ من إتمامِ الصَّلاةِ فأتمها، فأنكر ذَلِكَ عَلَيْهِ الصحابةُ، وَمَعَ ذَلِكَ كانوا يُصَلُّونَ معه أَرْبَعًا، وممن صَلَّى معه عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَى كانوا يُصَلُّونَ معه أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلَافُ شَرُّ» (۱). وهذه كَلِمَةٌ لو توزنُ بالجبالِ عُثَانَ ثُمَّ صَلَّيْتُ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلَافُ شَرُّ» (۱). وهذه كَلِمَةٌ لو توزنُ بالجبالِ لَرَجَحَتْ بالجبالِ، فالخلافُ شَرُّ، يعني: فَأَنَا أُصَلِّى معه من أجلِ دَفْعِ الشَّرِّ؛ لئلا يختلفَ الناسُ عَلَى الإمام.

فهؤلاء لَا شَكَّ أَنهم أرادوا خيرًا، ويؤجرون عَلَى إرادتِهم، لكن خَالَفُوا طريقَ السلفِ، فنصيحتي لهم أَنْ يُكْمِلُوا مع إمامِهم، ولو صَلَّى ثَلَاثَ مِئَةِ ركعةٍ، ولا ينصرفوا حتى ينصرف، حتى يدركوا بِذَلِكَ قول النبي ﷺ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ».

قَدْ يقولُ قائلٌ: إن الأئمةَ في المسجدِ الحرامِ مُتَعَدِّدُونَ، فواحدٌ يُصَلِّي عَشْرَ رَكَعَاتٍ مَعَ الوِثْرِ.

فيقال: الثَّانِي نَائِبٌ مَنَابَ الأولِ، فكأنه هُوَ الأولُ، ولذلك تعتبرُ صَلَاتُه تكميلًا للصلاةِ الأولى، بدليلِ أن الوِتْرَ يكونُ مع الثاني، وَهَذَا دليلٌ واضحٌ عَلَى أن الثاني مُكَمِّلٌ لصلاةِ الأولِ. وعليه فلا ننصر فُ حتى ينصر فَ الإمامُ الثاني.

فإن قال قائل: ولو جَلَسَ يقرأُ القرآنَ حتى يركعَ الإمامُ فيقوم ليدركَ الركعة؟ قلنا: حتى لو جَلَسَ يقرأُ القرآنَ حتى يركعَ الإمامُ فَغَلَطٌ، فَإِذَا كَانَ يريدُ الخيرَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ مع الإمامِ من حين يُكَبِّرُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمنى، رقم (١٩٦٠).

(1919) السُّؤَالُ: هَلْ تَلزَمُ قِراءَةُ سُورَةِ الفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ رَكَعَاتِ صَلَاةِ التراويحِ بالنِّسْبَةِ للمأمومِ؟

الجَوَابُ: يَنْبَغِي أَنْ يُقالَ: هَلْ تَجِبُ الفَاتِحَةُ عَلَى المَّامومِ، سواءٌ فِي الفريضةِ أو فِي النافلةِ، وفي التراويحِ أو غيرِها؟

وهَذِهِ المسألةُ فيها خِلافٌ بين العُلَمَاءِ، فمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ يقولُ: إن المأمومَ لا قراءةَ عَلَيْهِ، لا فِي السِّرِيَّةِ ولا فِي الجَهْرِيَّةِ، وإنه لو كبَّر للإحرامِ واستفتح، وسَكَتَ حتَّى يركعَ الإمامُ، فصلاتُه صحيحةٌ، وإن لم يقرأ، سواءٌ فِي السريَّةِ كالظُّهْرِ والعَصْرِ، أو فِي الجهريةِ كالفَّهْرِ والمَعْرِبِ والعِشَاءِ وصلاةِ التراويح.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّ قراءةَ الفَاتِحَةِ واجبةٌ عَلَى المَامومِ فِي كلِّ صلاةٍ، سِرِّيَّةً أو جهريةً، فرضًا أو نفلًا.

ومنهم مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَجِبُ قراءةُ الفَاتِحَةِ عَلَى المَامومِ فِي الصَّلاةِ السريةِ دون الجهريةِ؛ لأنَّ الجهريةَ يَستمِعُ فيها إِلَى قراءةِ الإمام.

فالمسألةُ فيها نِزاعٌ بين العُلَمَاءِ، وإذا وَقَعَ النزاعُ بين العُلَمَاءِ فَإِنَّهُ يُرجعُ إِلَى الكِتَابِ وَالشُّنَّةِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اَخْنَلَفَتُمُ فِيهِ مِن شَيْءِ فَحُكُمُهُۥ إِلَى ٱللّهِ ﴾ [الشورى:١٠]، وقوله: ﴿ فَإِن لَنَنَعْلُمْ فَوْ اللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَلِكَ وَقُولُه: ﴿ فَإِن لَنَنَعْلُمْ قُومِنُونَ بِٱللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَخْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩].

فنقول لهؤلاء العُلَمَاءِ -رَحِمَهُمُ اللهُ وعَفَا عنهم-: المَرْجِعُ فِي خلافِكم إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فلننظرْ: الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا قراءةَ عَلَى المأموم مطلقًا. اسْتَدَلُّوا بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»(١). قَالُوا: وَهَذَا عامٌّ فِي السِّريةِ والجهريَّةِ.

والذين قَالُوا: إِنَّمَا تَجبُ عَلَى كلِّ حالٍ. اسْتَدَلُّوا بقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»(٢).

والذين فرَّقوا فقَالُوا: إن المأموم لَا تجبُ عَلَيْهِ القراءةُ فِي الجهريَّةِ، وتجبُ عَلَيْهِ فِي السريةِ، قَالُوا: لأنَّ الإمامَ إذا قَرَأً فِي الجهريةِ فَقَدْ قَرَأً لِنَفْسِهِ ولغيرِه، ولهذا كانَ المأمومُ السريةِ، قَالُوا: لأَنَّ الإمامُ إذا قالَ الإمامُ: ﴿ وَلَا الضَّالَةِنَ ﴾ [الفاتحة:٧] يقول: آمين. إذن فقراءةُ الإمامِ قراءةُ له، ولمَنْ وراءَه، ولهذا يُؤمِّنونَ عَلَى دعائِه.

قَالُوا: وإذا كانت قراءة الإمام له قراءة أغنته، بدليل قوله تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿قَدْ أَجِيبَت دَّغَوَتُكُما ﴾ [يونس: ٨٩]، والخطابُ لمُوسَى وهارونَ، ومعلوم أن الَّذِي كانَ داعيًا هُو مُوسَى وحدَه؛ قالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَامُ: ﴿رَبَنَا أَطْمِسَ عَلَىَ أَمُولِهِمْ وَأَشَدُدُ دَاعيًا هُو مُوسَى وحدَه؛ قالَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَامُ: ﴿رَبّنَا أَطْمِسَ عَلَىَ أَمُولِهِمْ وَأَشَدُدُ عَلَى قَلُولِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَى يَرَوُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِمَ ﴾ [يونس: ٨٨]، فقال تعَالَى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُما ﴾. فالداعي مُوسَى، لكن لها كانَ هارونُ حَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وعلى مُوسَى حاءً له، إذن قراءةُ الإمامِ قراءةٌ للمأمومِ إذا كانَ مُوسَى عليها.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، رقم (٨٥٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت، رقم (٢٥٦). ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، رقم (٣٩٤).

وهذا القولُ قويٌّ مِن حيثُ النظرُ، لكنَّ الحقَّ أحقُّ أَنْ يُتَبَعَ، وهو أن قراءةَ الفَاتِحَةِ عَلَى المأمومِ واجبةٌ فِي الصَّلاةِ السِّرِّيَةِ والجهريَّةِ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ما رواه أهلُ الشَّننِ عَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصامتِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّا انْصَرَفَ من صَلاةِ الصبح، السُّننِ عَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصامتِ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَ عَيَّا انْصَرَفَ من صَلاةِ الصبح، فقال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ فقال: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِهَا» (١).

وهذا نصُّ صريحٌ فِي مَوضِعِ النزاعِ، فَيَجِبُ الرجوعُ إليه، لكن تسقطُ الفَاتِحةُ عن المَّامومِ إذا كانَ مسبوقًا، بمعنى: إذا أتى والإمامُ راكعٌ ثمَّ كبَّر للإحرامِ ورَكَعَ، فإن القراءةَ تَسقطُ عنه فِي هَذِهِ الرَّكعةِ. ودليل ذَلِكَ حديثُ أبي بَكْرَةَ رَضَالِيَهُ عَنهُ أنَّه أتى والنبيُّ عَلَيْ راكعٌ، فَأَسْرَعَ ورَكعَ قبلَ أَنْ يصلَ إلى الصفِّ، ثمَّ أَتَمَّ صلاتَه، فَذَكرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْ فَقَالَ: «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلا تَعُدُ» (٢). ولم يقلُ له: اقضِ الرَّكعة.

فدلَّ هَذَا عَلَى أَن المسبوقَ إذا جاءَ والإمامُ راكعٌ وكبَّر للإحرامِ، ثمَّ رَكَعَ، فإن هَذِهِ الرَّكعة مُجْزِئَة، وإنْ لم يقرأ فيها بفاتحةِ الكتابِ؛ لهَذَا الحَدِيثِ، ولأنه لم يُدرِكِ القيامَ الَّذِي هُوَ محلُّ القراءةِ، فسقطتِ القراءةُ تَبَعًا للقيام.

(١٩٢٠) السُّؤَالُ: هَلْ تَجُوزُ النِّيَاحَةُ ورفْعُ الأصواتِ بالبكاءِ في صلاةِ التَّراويحِ والقِيامِ، معَ أن ذَلِكَ يُسَبِّبُ تَشْوِيشًا للآخرينَ في عَدَمِ تبَيُّنِ قِراءةِ الإمامِ؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: أبواب تفريع استفتاح الصَّلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، رقم (۸۲۳)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما جاء في القراءة خلف الإمام، رقم (۳۱۱)، والنسائي: كتاب الافتتاح، باب قراءة أم القرآن خلف الإمام فيها جهر به الإمام، رقم (۹۲۰). (۲) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، رقم (۷۸۳).

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن البُكاءَ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ من صفاتِ أَهلِ الخَيْرِ والصلاحِ، وكانَ النَّبِيُّ عَيَّلِهِ يَخْشَعُ في صَلاتِهِ، ويكونُ لصَوتِهِ أَزيزٌ كَأْزِيزِ المِرْجَلِ(١)، وقالَ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَاكَ: ﴿ وَيَخِنُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾ [الإسراء:١٠٩].

فالبكاءُ عندَ قِراءةِ القُرآنِ وعندَ السُّجودِ وعندَ الدُّعاءِ مِنْ صفاتِ الصالحِينَ، والإِنْسَانُ يُحمَدُ علَيْهِ، والأصواتُ التي تُسْمَعُ أحيانًا من بعضِ الناسِ هِي بغيرِ اختيارِهِمْ فيها يظْهَرُ، فشيءٌ يجِدُهُ في نفْسهِ، ويُصنَعُ بغيرِ اختيارِهِ.

وقد قالَ العلماءُ رَحَهُ مُراللَهُ: إِنَّ الإِنْسَانَ إِذَا بَكَى من خشْيةِ اللهِ، فإن صلاتَهُ لا تَبْطُلُ، ولو بانَ من ذَلِكَ حَرْفانِ فأكثرُ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمرٌ لا يُمْكِنُ للإنسانِ أَنْ يتَحَكَّمَ فيه، ولا يُمْكِنُ أَن نقولَ للناسِ: لَا تَخْشَعُوا في الصَّلاةِ، ولا تَبْكُوا في الصَّلاةِ، بل نقولُ: إن البكاءَ الَّذِي يأتِي بتأثُّرِ القلْبِ مما سَمِع، أو مما استَحْضَرَهُ إِذَا سَجَدَ؛ لأن الإِنْسَانَ إِذَا سَجَدَ يستَحْضِرُ أَنه أقربُ ما يكونُ إلى ربِّهِ عَنَّوَجَلَ كَما قَالَ النَّبِيُّ عَيَّكَةٍ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُو سَاجِدٌ» (١٤). والقلْبُ إِذَا استَحْضَرَ هَذَا وهو ساجِدٌ، فلا شَكَ أَنه سيَخْشَعُ ويحصُلُ البكاءُ، ولا أستطيعُ أن أقولَ للناسِ: امتَنعُوا عن البكاء، ولكني أقولُ: إن البكاءَ من خَشْيَةِ اللهِ والصوتَ الَّذِي لَا يُمكِنُ للإنسانِ عن البكاء، ولكني أقولُ: إن البكاءَ من خَشْيَةِ اللهِ والصوتَ الَّذِي لَا يُمكِنُ للإنسانِ أَنْ يتَحَكَّمَ فيهِ، لَا بأسَ بِهِ.

(١٩٢١) السُّؤَالُ: نَرْجُو تَعْلِيقَ فَضِيلَتِكُمْ عَلَى مقالٍ يقولُ فيه صَاحِبُه: إنَّ المُداومةَ عَلَى القنوتِ فِي رَمَضَانَ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ، وإنَّ هُنَاكَ إِفْرَاطًا فِي استعمالِ

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥، رقم ١٦٣٥٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٢).

أدعيةٍ غيرِ مأثورةٍ، وإنَّ صَلَاةَ عِشْرِينَ ركعةً فِي رَمَضَانَ كُلُّ الأحاديثِ الواردةِ فيها أَسَانِيدُهَا ضَعِيفَةٌ، وهَذِهِ عِبَادةٌ، ومَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ، ولا يَنْبُغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ المُسْلِمِينَ.

الجَوَابُ: المسألة الأولى: المداومة عَلَى القنوت؛ يقول: إِنَّهَا لَم تَرِد بها السنَّة، ونحن نَقُول معه كذلك، إِنَّهُ لَم يرد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه كَانَ يداوم عَلَى القنوت، وإنها كَانَ يعلِّم الحَسَنَ بنَ عليِّ بنِ أبي طالب رَضَالِتُهُ عَنْهَا أَنْ يَقُولَ فِي دعاء القنوت: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» (۱).

ومن المعلوم أن سُنّة الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قُولُهُ وَفَعلُهُ وإقرارُه، فإذا علَّم الحسنَ بنَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُا أَنْ يَقُولَ فِي قُنُوت الوِتْرِ كذا وكذا، ولم يقلْ له: لا تداومْ عليه، عُلِمَ أن المداومة عَلَيْهِ لا بأسَ بها؛ لأنّه لا يمكِن أَنْ يوجدَ شيءٌ غيرُ مشروع يتوهَّمُه الإِنْسَانُ من كلامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ ثُمَّ لا يبيّنُهُ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنّ الله قالَ له: ﴿ يَكَا أَمُهُ الرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويقول: ﴿ فَإِنَّهُ اللّهُ قَالَ له: ﴿ يَكَا أَمُ الرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويقول: ﴿ فَإِنْ اللهُ قَالَ لَهُ بَصِيرًا بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران: ٢٠].

فالمداومةُ عَلَى القنوتِ فِي الوِتْر لَا بأسَ بها، ونحن لَا نستطيع أن نقول: إن الرَّسُول عَلَيْءَالصَّلاَةُوَّالسَّلاَمُ كَانَ يداوم عَلَى ذلك، لكننا أيضًا لَا نستطيع أن نقول: إن الرَّسُول عَلَيْءَالصَّلاَةُوَّالسَّلاَمُ نَهَى عن ذلك، وإذا كانَ هكذا، فإن المداومة عليه -فيها

<sup>(</sup>۱) أحرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب القنوت في الوتر، رقم (١٤٢٥)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في القنوت في الوتر، رقم (٤٦٤)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب الدعاء في الوتر، رقم (١٧٤٥)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب الدعاء عند الكرب، رقم (٣٨٨٢).

أرى- لَا بأسَ بها، ولا سِيَّا فِي أَيَّامِ رَمَضَانَ حيثُ اجتهاعُ النَّسْلِمِينَ عَلَى كلمةٍ واحدةٍ، وعلى إمام واحدٍ، يدعون دعاءً واحدًا، ويُؤمِّنُونَ عليه، فإن هَذَا من أحرى ما يكون بالإجابة.

وأما قولُه من جهةِ الأدعيةِ الَّتِي ترِد من بعضِ الأئمَّةِ، فهذا صحيح، يوجد من بعض الأئمَّة أدعيةٌ لم تَرِدْ، وربها يكون في معناها بعضُ النظرِ أيضًا، ثمَّ إن من الأئمَّة من يطيل بالنَّاس، والإطالة بالنَّاس ليستْ مَشروعةً، بل إن الإطالة الخارجة عن السنَّةِ من الأمور المنكرة؛ لأنَّ رجلًا جاء إلى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ وقال: يَا رَسُولَ اللهِ، إنِّي لأَتخَلَفُ عن صَلاةِ الصبحِ من أجلِ فُلانٍ ممَّ يطيلُ بنا، يعني الإمام، فغضِب النَّبيُ عَضِبًا ما غضِب مِثلَه قطُّ، وقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ مِثكُمْ مُنفِّرِينَ، فَمَنْ أَلَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ، فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ» (١).

ولا شكَّ أن إطالة القنوت وإتعاب النَّاس حتَّى إنك لترى الشابَّ يُراوِحُ بين قدميه من طُول القيامِ، لَا شَكَّ أَنَّه غير مشروعٍ، ولوِ اقتصرَ الإِنْسَانُ عَلَى الكلِمات الواردةِ، أو زاد شيئًا يسيرًا حتَّى ينصرفَ النَّاس وهم يقولون: ليتَه أطالَ، لكانَ أحسنَ.

أمّا أَنْ يأتيَ بعضُ النَّاس ويطيلُ من شدَّةِ تلذُّذه بالدُّعاءِ، وشدَّةِ إلحاحِه عَلَى اللهِ عَرَّهَجَلَّ فيظنُّ أَن النَّاسَ كُلَّهم عَلَى حدٍّ سَواءٍ، فهذا لَا ينبغي، والإمام يُصَلِّي لَيْسَ لِنَفْسِهِ فقط، بل لِنَفْسِهِ ولَمَنْ وراءَه.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من شكا إمامه إذا طول، رقم (٧٠٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٦).

ولهذا نَقُول أيضًا: إن بعض الأئمَّة، ولَا سِيَّا فِي صَلَاةِ التراويح، يعجِّل ويُسرِع سرعةً تمنع الإِنْسَان من فعلِ الواجب، حتَّى إن بعض المأمومينَ لَا يتمكَّن من أداء الرُّكنِ، الَّذِي هُوَ الطُّمأنينة، وَهَذَا أيضًا حرام عَلَيْهِ أَنْ يُسرِع سرعةً تمنع النَّاسَ فعلَ ما يجبُ، بل الواجبُ أَنْ يتأنَّى؛ حتَّى يتمكَّنَ النَّاسُ من أداءِ الأركانِ بطمأنينةٍ، ويتمكنَ أيضًا من الدُّعاءِ.

وأمَّا عددُ الركعاتِ فصَدَقَ أن العباداتِ توقيفيَّةٌ، ونحن معه فِي ذلك، وأي إنْسَانٍ يأتي بعبادةٍ لم يَشْرَعُها اللهُ ورسولُه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فإنَّه يعتبَرُ مُبتدِعًا يُنكر عليه: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ ٱلْمَحَقُ أَهْوَا مَهُمْ لَفُسَدَتِ ٱلسَّمَوَاتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِرَ ﴾ [المؤمنون:٧١].

ولكننا نَقُول له: مِنْ أَيْنَ لك أن العددَ توقيفيٌّ؟ لَا يستطيعُ أحدٌ إطلاقًا أَنْ يُشِتَ أَن عددَ التراويحِ، أو أَنَّ عددَ قيامِ اللَّيْلِ توقيفيٌّ، أبدًا، ونحن مِنْ هُنَا، مِنْ هَذَا المَكانِ، نَطْلُبُ مِن إخوانِنَا الَّذِينَ عندهم عِلْمٌ فِي ذلك، أَنْ يبيِّنوه لنا، وإنني أعتقِدُ -بل أجزِمُ - أَنَّه لَيْسَ عندهم علمٌ فِي هذا، غاية ما فِي ذَلِكَ أن عائشةَ رَفِيَالِلَهُ عَنْهَ سُئلت: كَيْفَ كانت صَلَاةُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فِي رَمَضَانَ؟ قالت: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً »(۱). وبيَّنَتْها.

وكذلك ثبت عنها عن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنه كَانَ يُصَلِّي بثلاث عشرة ركعةً (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كَانَ النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: كَيْفُ كَانَ صلاة النبي ﷺ وكم كَانَ النبي ﷺ يصلي من الليل؟ رقم (١١٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم (٧٣٨).

وثبت عن ابن عبَّاس رَضَّوَلِيَّهُ عَنْهُمَا كذلك أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانَ يُصَلِّي بثلاث عشرة ركعةً (١).

ولكن هَلْ قَالَ للنَّاسِ فِي مَقَامِ التبليغِ والإجابةِ: لَا تزيدوا عَلَى ذلك؟ أبدًا، ما قالَ هذا؛ ففي الصحيحينِ عنِ ابنِ عُمَرَ رَحَالِللَهُ عَنْهُا أَن رجلًا قال: مَا تَرَى فِي صَلاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(١).

وهَذَا المقام مقام تبيينٍ وتبليغ؛ لأنَّه إجابة عن سؤال، والرجل لَا يعرِف كَيْفَ يصلي، فضلًا عن عدد الركعات، ولهذا قال: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى». فَهَلْ قالَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَامُ فِي هَذَا المقام؛ مقام التبليغ والإجابة: لَا تَزِدْ عَلَى إحدى عشرة ركعةً؟

الجَوَابُ: لا، وأيُّ إِنْسَانٍ يَثْبُت عنده أنَّه قالَ: لَا تَزِدْ فليأتنا به، فنحن -بحول الله- مُنقادون له، متَّبعون له، والذي يحصر صَلَاة اللَّيْل بثلاث عشرة أو إحدى عشرة، ويقول: لا تجوز الزيادة على ذلك، هَذَا قالَ قولًا بلا علم، بل قالَ قولًا العلم عَلَى خلافِه؛ لأنَّ مَقامَ البيانِ والتبليغِ لَا بُدَّ أن تُبيَّنَ فيه الكمِّيَّة والكيفيَّة، ولمَّا بيَّن الرَّسُول عَلَيْهِ الحَمية أمرها واسِع، الرَّسُول عَلَيْهِ الحَمية أمرها واسِع، وأنها لا تنحصِر بإحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة.

لكن لو سُئلنا: أيُّهما أفضلُ: إحدى عشرة، أم ثلاث عشرة، أم ثلاث وعشرون،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، رقم (٦٣١٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

أم تسع وثلاثون؟ لقلنا: الأفضل إحدى عشرة، هَذَا هُوَ الأفضل، أَمَّا أَن نقول: إِنَّهُ لَا يَجوز، فنستغفرُ اللهَ ونتوبُ إليه، ونسألُ اللهَ أَنْ يعفوَ عمَّن قاله، لَا نَقُولُ هذا، بل نقولُ: الأمرُ فِي هَذَا واسعٌ. هَذَا من جهة حكم المسألة من حيثُ هي.

أمَّا مَا يَفْعَلُهُ بعضُ المجتهدين من الَّذِينَ يُصَلُّونَ خلفَ الأئمَّةِ الَّذِينَ يَزيدون عَلَى إحدى عشرة أو ثلاث عشرة، فتجده إذا صَلَّى عشرَ ركعاتٍ جلس وترك المُسْلِمِينَ يصلون فوق رأسِه، وهو يشاهدهم يصلون ويَشِذُّ عنهم، فهذا هُوَ المنكر حقيقة، هَذَا هُوَ المنكر بعينِه، والعجبُ أنَّ بعضهم يجلسُ وعنده القهوةُ والشايُ والمُسْلِمُونَ يُصَلُّون ويعبدون الله، فهذا في الواقع هُوَ الشذوذُ عن جماعةِ المُسْلِمِين، وهو خلافُ هَدْي الصَّحَابَةِ رَخِوَاللهُ عَنْهُمْ.

إن الصَّحَابَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ لِمَّا أَتمَّ عَثَانُ فِي مِنَى -يعني: لما كانَ يُصَلِّي عَثَانُ فِي مِنَى الظُّهْرِ أَربعًا، والعَصْرِ أَربعًا، والعِشَاء أربعًا، أيَّام الحج- أنكروا عَلَيْهِ ذلك، قَالُوا: كَيْفَ يُصَلِّي الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلا أَوْالسَلامُ رَكْعَتَيْنِ، وأبو بكر رَكْعَتَيْنِ، وعمر رَكْعَتَيْنِ، وأبو بكر رَكْعَتَيْنِ، وعمر رَكْعَتَيْنِ، وأنت فِي أولِ خلافتِك رَكْعَتَيْنِ، ثمَّ فِي آخر الخلافة تصلي أربعًا، فأنكروا عَلَيْهِ هذا، حتَّى إن ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ لما بلغه قال: «إنَّا للهِ وإنَّا إليه رَاجِعونَ» استرجَعَ، ورأى حَتَّى إن ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ لما بلغه قال: «إنَّا للهِ وإنَّا إليه رَاجِعونَ» استرجَعَ، ورأى أنَّ هَذَا مصيبةٌ أَنْ يُتِمَّ الإِنْسَانُ فِي مكانٍ يَقْصُرُ فيه الرَّسُول ﷺ.

ونحن نَشْهَدُ بِاللهِ أَن عَثْمَانَ رَعِنَالِلهُ عَنْهُ لَم يُتِمَّ مُخَالِفَةً لَمدي الرَّسُول عَلَيْهِ وَخَلِيفَتَيْهِ أَبدًا، لَكِنَّهُ تأوَّل، والإِنْسَان المتأوِّل قَدْ يصيب وقد يخطئ، والخطأ عن اجتهادٍ لَا يُلامُ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ إِذَا كَانَ فِي مَكَانٍ يَسُوغ فيه الاختلاف.

ومع ذَلِكَ كانوا يصلون خلفَه أربعًا وهم ينكرون عليه، والمسألةُ ما هِيَ مسألةُ

زيادةِ عددِ صلاةِ نافلةٍ، فالمسألةُ زيادةُ ركعاتٍ فِي صَلَاةٍ واحدةٍ، ومثلُ هَذَا يُبطِلُ الصَّلَاةَ إذا قُلْنَا بوُجوبِ القصرِ، وَمَعَ ذَلِكَ كانَ الصَّحَابَةُ يُصَلُّونَ خَلْفَ عثمانَ أربعًا، فيزيدون عَلَى العددِ المشروعِ فِي صَلَاةٍ واحدةٍ.

فَسُئُلُ ابن مسعود: عِبْتَ عَلَى عُثْمَانَ ثُمَّ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلَافُ شَرُّ» (۱). شُرُّ » (۱). الله أكبر! كلمة تُكتب بهاءِ الذهبِ، يعني: مخالفة المُسْلِمِينَ شُرُّ. ولهذا ما أحسنَ الاتفاق، فَهَدْيُ السلفِ الموافقةُ فِي الأمورِ الاجتهاديَّةِ.

والإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ آللَهُ كانَ يرى أن القنوتَ فِي صَلَاة الفَجْر بِدْعَةٌ وغيرُ مَشروع، وقوله صواب بلا شك، وَمَعَ هَذَا يقول: إذا اتْتَمَمْتَ بإمامٍ يقنُتُ فِي صَلَاة الفَجْر، فتابِعْه، وأمِّن عَلَى دعائه؛ لِتَالَّا يَخالف الإِنْسَان جماعة المُسْلِمِينَ.

فنحن نَقُول لأخينا السَّائلِ: إن الأمر في عددِ ركعاتِ التراويحِ واسِعٌ، فلا تُضَيِّقُ ما وسَّع اللهُ عَلَى عبادِه، واسكتْ عَمَّا سكتَ عنه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَامُ؛ لأَنَّ مَا سكتَ عنه اللهُ ورسولُه عَلَيْهِ الصَّلَامُ؛ لأَنَّ مَا سكتَ عنه اللهُ ورسولُه عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فعلينا أن نتَّبعه. فعلينا أن نتَّبعه.

ومِن شَرْع الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ أَن العَدد فِي صَلَاة اللَّيْل أمره واسع؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالله تَعَالَى يقول: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤]، ويقول عَنَهَ عَلَى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٤]، ويقول عَنَهَ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكَ الْكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

(١٩٢٢) السُّؤَالُ: ذَكَرْتُمْ أَنَّ الحكمةَ فِي اخْتِلَافِ أُوقاتِ الصَّلاةِ هِيَ عَدَمُ حصولِ المَلَلِ والتَّعَبِ، فَهَاذَا تقولون فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إذ تَزِيدُ عَلَى عِشْرِينَ ركعةً؟

الجَوَابُ: نَقُول فيها: إن صَلَاةَ التراويحِ سُنةٌ؛ لو شاءَ الإِنْسَانُ تَرَكَها، فإذا تَعِبَ مثلًا فَهُوَ فِي حِلِّ وينصرفُ ويستريحُ، لكن إذا كانت فريضةً فإنَّه مُجْبَر عَلَى أَنْ يَفعلَها عَلَى الوجهِ الَّذِي وردتْ عليه، فهذا فرقٌ بين هَذَا وهذا، ولهذا كانَ الإِنْسَان فِي تَهَجُّدِه يُطيل الرُّكُوعَ والسُّجُودَ والقراءةَ؛ لأنها صَلَاةٌ نافلةٌ؛ متى شاء قَطَعَها وأنهاها وانصرفَ إِلَى محلِّ راحتِه.

أما قول السَّائل: إن صَلاة قيام رَمَضَان عشرونَ ركعةً، فالصحيح أن قيام رَمَضَان إحدَى عَشْرَةَ ركعةً، أو ثلاث عشرة ركعةً، فهذَا هُوَ الأفضلُ الَّذِي دلَّت عَلَيْهِ سُنة الرَّسُول عَلَيْهِ؛ فَقَدْ ثبت فِي الصحيح أن عائشة رَضَيَّكُ عَنَى سُئلتْ: كَيْفَ كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً»، ثمَّ بيَّنت صفة هذه الركعات: «يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِينَ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِينَ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَ وَطُولِينَ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَ وَطُولِينَ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَ وَطُولِينَ،

ومع ذَلِكَ لو زاد عَلَى إحدى عشرةَ أو ثلاثَ عشرةَ فإنَّه لَا يُنكَر عليه؛ لأنَّ هَذَا ورد عن السلفِ أنَّهم كانوا يَزيدون عَلَى ذلك.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

ولا يَنبغي للإِنْسَان أَنْ يَتَخَلَّفَ عن الإمامِ بحجَّةِ أَنَّه زاد عَلَى إحدى عشرة؛ لأنَّ فِي ذَلِكَ شذوذًا عن إخوانه المُسْلِمِينَ، وهم لم يَفعلوا مُحَرَّمًا حتَّى يقولَ: أنا لا أُوافقُهم عليه، وإنها فَعَلُوا أمرًا فعله السلفُ -رَحِمَهُمُ اللهُ ورَضِيَ عنهم-، فمِنْهُمْ مَن يَزيدُ عَلَى ثلاثٍ وعشرينَ، ومِنهم مَن يَقتصِر عليها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقُصُ عنها، ومنهم مَن يَنقصُ عنها،

فالإِنْسَان إذا كانَ وحدَه، أو كانَ إمامًا فلا شَكَّ أن الأفضلَ أَنْ يحافظَ عَلَى إحدى عشرةَ أو ثلاثَ عشرةَ ولا يَزيد، وأما إذا كانَ تَبَعًا لغيرِه فإن الأولى أَنْ يبقَى مَعَ الإمام، ولو صَلَّى ثلاثًا وعشرينَ أو أكثرَ؛ لأنَّ الائتلافَ والاتفاقَ أمرٌ مَحبوبٌ للشرع.

ولهذا نقولُ: إذا كنتَ ممَّن يَرَى استحبابَ الجلوسِ عند القيامِ للركعةِ الثَّانيةِ أو للركعةِ الرَّابعةِ، وَكَانَ الإمامُ لَا يَرَى ذلك، ولا يجلِسُ، فالأفضلُ أَلَّا تجلسَ وأن تُتابعَ إمامَكَ؛ لأنَّ متابعة الإمامِ أهمُّ، بل قَدْ يَسْقُطُ الواجبُ عن المأمومِ لاتباع إِمَامِهِ، أَرَاَيْتَ لَوْ دَخَلَ مَعَ الإمامِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكعةِ الثَّانيةِ، فسوفَ يَسْقُطُ عنه التَّشَهُّدُ الأولُ؛ لأنَّه سيُصادِفُ الرَّكعة الثَّالثةَ للإمامِ، والإمامُ سيقومُ، وكذلك سيزيدُ المأموم فِي الرَّكعةِ الثَّانية للإمامِ، وكل ذَلِكَ من المأموم فِي الرَّكعةِ الإَمامِ، وكل ذَلِكَ من أجلِ متابعةِ الإمام.

وهذا يَدُلُّ عَلَى أَن متابعةَ الإمامِ أَمرٌ مهمٌّ، وأنه لَا يَنبغي للإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُجَ ويقولَ: أنا أحافظُ عَلَى إحدى عَشْرَةَ ركعةً. نقولُ: صلِّ مَعَ إمامِك واحتسِبِ الأجرَ، وليس هَذَا أمرًا مُنْكَرًا حتَّى تقولَ: أنا لَا أُقِرُّ عَلَيْهِ ولا أُوافقُ عليه.

(۱۹۲۳) السُّؤَالُ: عَلِمْنَا مِنْكُمْ أَنَّ مِنَ الأَمورِ الَّتِي تُشْتَرَطُ فِي كونِ العِبَادَةِ صحيحةً: مِقْدَارُهَا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَا زَادَ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَأَنَّ عُمَرَ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى ذلك، فَمِنْ أَيْنَ للنَّاسِ الالتزامُ بهذا العددِ من الصَّلاةِ فِي رَمَضَانَ؛ وهو ثَلاثٌ وعِشْرُونَ رَكْعَةً؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ لَم يَزِدْ فِي رَمَضَانَ وَلا غيرِه عَلَى إحدى عشرة ركعة؛ فإن عائشة رَضَائِلَهُ عَنَى سُئلت: كيف كانتْ صَلاةُ النَّبِيِّ عَلَى إحدى عَشْرة وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَة رَكْعَةً "(أ).

ولكنه ثبت في الصحيح من حديث ابن عبَّاس أنَّه صَلَّى ثلاثَ عشْرةَ ركعةً (٢). بل جاء ذَلِكَ أيضًا فِي بعض أحاديث عائشة رَضَاً لِلَّهُ عَنْهَا (٢).

ولكن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَبَتَ عنه فِي الصحيحينِ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ أن رجلًا قال: مَا تَرَى فِي صَلاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: «مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، رقم (٦٣١٦)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: كَيْفَ كان صلاة النبي ﷺ؟ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل؟ رقم (١١٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

وهَذَا المقام مقام تبيينٍ وتبليغٍ؛ لأنَّه إجابة عن سؤالٍ، فلم يَقُلِ الرَّسُولُ ﷺ فِي هَذَا المقام: لَا تَزِدْ عَلَى إحدى عشر ركعةً.

وأما قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (١). فهذا فِي الكيفيَّةِ وليس فِي العددِ، فلو أن الإِنْسَانَ خالفَ فِي كيفيةِ الصَّلاةِ لَقُلْنَا: إن صلاتَه باطلةً؛ لأنَّه يَخالفُ قَوْلَهُ عَلَيهِ الصَّلاةِ الصَّلاةِ الصَّلاةِ الصَّلاةِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فصلاةُ النَّاسِ الآن فِي التراويحِ ثلاثًا وعشرينَ ركعةً لَيْسَ منَ البِدْعَةِ، وليس بمنكرِ.

صحيحٌ أن الأفضل الاقتصارُ عَلَى إحدى عشرة ركعةً، أو ثلاثَ عشْرة ركعةً مَعَ التأنِّي والفُسحة للنَّاسِ من أجل أَنْ يدعوا اللهَ عَزَقَجَلَّ فِي حالِ السُّجُودِ، وَأَنْ يُكثِروا من التَّسبيحِ فِي حال الرُّكُوعِ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الأفضل، لَكِنَّهُ لَا يُنكُرُ عَلَى شخصِ زاد عَلَى إحدى عَشْرةَ أو ثلاثَ عشْرةَ، أو صلى التراويحَ إحدى وعشرين، أو ثلاثًا وعشرينَ ركعةً أو أكثرَ، فكل هَذَا جائزٌ.

ويُنكَرُ عَلَى بعضِ الأئمَّةِ السرعةُ -نَسْأَلُ اللهَ لنا ولهمُ الهدايةَ- فإنَّهُمْ يُسرِعون كثيرًا فِي التراويح، حتَّى إن الإِنْسَانَ لَا يستطيعُ أَنْ يُسبِّحَ إِلَّا مرةً واحدةً، إِنْ سَبَّحَ. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّه خطأٌ، وأنه جِنايَةٌ، وأنه إضاعةٌ للأمانةِ الَّتِي عَلَى الإمام، فالإمامُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذنِ: الصَّلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، رقم (٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب فضل السجود والحث عليه، رقم (٤٨٩).

مُؤتمَنٌ ويجب عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ الأمانة، بحيث يعطي النَّاس فُسحةً يتمكَّنون فيها من أداء السنَّة.

فإن قال قائل: هَلْ ثبت عن الصَّحَابَة الزيادةُ؟

قلنا: نعم رُوِيَ عنهم فِي قيامِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وفي غيرِه أنواعٌ من الصَّلاةِ، فبعضُهم يَقتصِرُ عَلَى إحدى عشرة، وبعضهم يَزيد إِلَى تسعِ وثلاثينَ، أو أكثرَ؛ كما قالَ الإمام أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ قِيلَ فيه ألوانٌ (١). يعني أشياءَ متعددةً، فكُلُّها جائزةٌ.

وهنا مسألةٌ: بعضُ النَّاسِ إذا صَلَّى مَعَ الإمامِ الَّذِي يُصَلِّي ثلاثًا وعشرينَ ركعةً تجدُه إذا صَلَّى إحدَى عشرةَ ركعةً ترك الإمام، وربها يجلِسُ بعضُ النَّاسِ إِلَى بعضٍ فِي نفس المَسْجِد فِي الحَرَمِ المُحِّيِّ، أو فِي الحرم النَّبُوِيِّ يتحدَّثون، وهؤلاء لَا شَكَّ أَنَّهم أَخْطَؤوا خطأً عظيهًا:

أَوَّلًا: أَنَّهُم أَخْطَؤُوا فِي مفارقةِ الإمامِ والخروجِ عن الجماعةِ، وقد كانَ الصَّحَابَةُ وَخَالِلَهُ عَنْهُ يوافقون الإمامَ فيما هُوَ أعظمُ من هذا، فعثمانُ رَخَالِلَهُ عَنْهُ فِي حَجِّه أتمَّ الصَّلاةَ فِي مِنَّى، وأنكرَ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ ذلك، حتَّى إن ابن مسعود استرجعَ ليَّا بلغه هَذَا الأمر (۱)، وَمَعَ هَذَا كانَ يُصلِّى مَعَ عثمان أربعًا وهو يُنكِرها، فَقِيلَ لَهُ: عِبْتَ عَلَى عُثْهَانَ ثُمَّ صَلَيْتَ أَرْبَعًا، قَالَ: «الخِلافُ شَرُّ» (۱). وَهَذَا لاَ شَكَّ أَنَّه غايةُ الفِقهِ.

إذن: ففِعْلُ هَوُّ لاءِ مُحَالفٌ لفعلِ الصَّحَابَةِ رَضَالِلَّهُ عَنْهُمْ.

<sup>(</sup>١) مختصر قيام الليل (٢٢٢). ومسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٢/ ٧٥٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة بمنى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب قصر الصَّلاة بمنى، رقم (٦٩٥). واسترجع: أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب الصَّلاة بمني، رقم (١٩٦٠).

ثانيًا: أنَّهم حَرَموا أنفسَهم قيامَ اللَّيْلِ؛ فَقَدْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَام حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»(١).

وهؤلاء انصرفوا قبل انصراف الإمام، فيُحرَمون كتابة قيامِ اللَّيْلةِ كاملةً.

ثالثًا: أنَّهم كما ذكرتُ ربما يجتمع بعضهم إِلَى بعض يتحدثون ويشربون الشاي أو القهوة، فيشوشون عَلَى المُسْلِمِينَ، ويجعلون المَسْجِدَ محلَّا للسواليف (٢) وشرب الشاي والقهوة.

رابعًا: أنَّهم بهذا العمل يفرقون جماعة المُسْلِمِينَ، فإذا نظر النَّاس إليهم قَالُوا: للذا تركوا الإمام؟ فيحصل تفريق ويحصل تشويش عَلَى النَّاس، وَهَذَا مَّا يَدُلُّ عَلَى فقهِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهُ، حيث قال: «كيف أنتُم إذا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ وقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ!»(\*).

كثر قراؤكم: يعني كثر مَن عندهم العلمُ، لكن قلَّ مَن عندهم الفقهُ فِي دينِ اللهِ، وليس العلمُ هُوَ الفقهُ، فالفقهُ أَنْ يَكُونَ عند الإِنْسَانِ مَداركُ ونَظرٌ فِي الشريعةِ اللهِ سلاميةِ وقواعدِها، وما تَرمي إليه من اجتماعِ الكلِمةِ وعدمِ التنافُرِ والاختلافِ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

<sup>(</sup>٢) المراد: القصص والحكايات غير المفيدة.

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (٢/ ١٧٥، رقم ٢٦٤).

(١٩٢٤) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ متابَعَةِ الإمامِ في المصْحَفِ في قِيامِ اللَّيلِ؟

الجَوَابُ: متابَعَةُ الإمامِ في المصْحَفِ مَعْناهُ: أن المأمومَ يأخُذُ المصحَفَ ليُتَابِعَ قِراءةَ الإمام، وَهَذَا إن احتِيجَ إليه؛ إذا كانَ الإمامُ ضَعِيفَ الجِفْظِ، فيقولُ لأحدِ المأمُومِينَ: أمْسِكِ المصحَفَ حتى تَرُدَّنِي إن أخطأتُ. فهذَا لَا بأسَ به؛ لأنه لحَاجَةٍ.

وأما إذا لم يكُنْ عَلَى هَذَا الوجْهِ فإنِّي لَا أَرَى أَنْ يُتَابِعَ الإِنْسَانُ الإمامَ في المُصْحَفِ؛ لأنه يُفَوِّتُ مطْلُوبًا، ويقَعُ في غيرِ مَرْغوبٍ فيه، فالمطلوبُ الَّذِي يَفُوتُه أُولًا: النَّظَرُ إلى موضِع السُّجودِ. ثانيًا: وضْعُ اليَدَيْنِ عَلَى الصَّدْر. وهو مِنَ السُّنَّةِ.

ويقعُ في غيرِ مَرْغُوبٍ فيه، وهو الحَركةُ في حَمْلِ المصحَفِ وفَتْحِه وطَيَّه ووَضْعِهِ، وهذه كُلُّها حَركاتٌ لَا حَاجَةً إليها. وقد قال أهْلُ العِلْمِ: إن الحَركَة في الصَّلاةِ مَكْرُوهَةٌ إِذَا لَم يكنْ إليها حَاجَةٌ؛ لأنها تُنَافي كَهالَ الخُشُوعِ. بل قالَ بعضُ العلماءِ: إِنَّهَا حَرَكَةٌ تُبْطِلُ الصَّلاةَ بالنسبةِ لحَرَكَةِ البَصَرِ؛ لأن البَصَرَ سوفَ يُتابعُ القِراءةَ مِنْ أوَّلِ السطْرِ إلى آخِرِهِ، وهَلُمَّ جَرَّا. مع أن فيه حُروفًا السطْرِ إلى آخِرِهِ، وهَلُمَّ جَرَّا. مع أن فيه حُروفًا كثيرةً، وكلهاتٍ كثيرةً، فيكونُ حَركةٌ كثيرةٌ للبَصَرِ، وَهَذَا مُبْطِلٌ للصَّلاةِ. وقد قالَ بذلكَ بعضُ أهلِ العِلْم.

فنصيحَتِي لإخوانِي أَنْ يَدَعُوا هذَا الأَمْرَ، وَأَنْ يُعَوِّدُوا أَنْفُسَهم الخُشوعَ بِدُونِ أَنْ ينظُرُوا إلى المصْحَفِ.



(١٩٢٥) السُّوَّالُ: كَيْفَ نُوَفِّقُ بِين حديثِ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»<sup>(١)</sup>، وحديثِ: «مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ»<sup>(٢)</sup>؟

الجَوَابُ: الفرقُ بينهما أن مَن صلَّى العِشاءَ فِي جماعةٍ فكأنما قامَ الليلَ، وَهَذَا لَيْسَ يُعْطَى أَجرَ مَنْ قَامَ اللَّيْلَ، لكن هَذَا يُعادِلُ قيامَ الليلِ، وفرقٌ بينَ المعادلةِ وبينَ ثوابِ العَملِ، أرأيتم أن الرَّسولَ عَلَيْ قال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللّهُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ؛ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسِ اللّهُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ؛ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسِ مِنْ وَلَدِ إِسْتَاعِيلَ »(\*). فَهَلْ إذا كَانَ عَلَى الإِنْسَان عِتَى أربع رِقابٍ وقال: لَا إِلَهَ إِلّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ اللّهُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ، يجزئه وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مِرَادٍ، يجزئه ذَلِكَ عن أربع رقابٍ ؟ لا، ففرقُ بين هَذَا وهذا.

فَمَن صلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَمَا قَامَ نصفَ الليلِ، ولَيْسَ المعنى أنه يُكتبُ له قيامُ نصفِ الليلِ بالفعلِ، أمَّا مَن قامَ مع الإمامِ حَتَّى ينصرفَ، فإنَّه يُكتبُ له قيامُ الليلِ بالفعلِ؛ لأن الصَّحَابة رَضَيَّكُ عَنْهُ قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَّلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ، فقال عَلَيْهِ الشَّهِ اللَّهِ السَّمَ الإَمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ فقال عَلَيْهِ الصَّلَامُ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةِ».

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتَّى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاّة، بابُ فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة، رقم (٦٥٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب فضل التهليل رقم (٦٤٠٤)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإسْتِغْفَار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء رقم (٦٩٤٣).

فهناك فرقٌ بين إجزاءِ الشيءِ عنِ الشيءِ إجزاءً فِعليًّا، وبين كونِهِ معادِلًا له.

ثَبت عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنه قال: ﴿إِنَّ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكَ ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآن، وثلث القُرْآن، وثلث القُرْآن، وثلث القُرْآن، وثلث القُرْآن، وثلث القُرْآن، وثلث القُرْآن، يعني القُرْآن كلَّه، فلو أنه صلى وكرَّرها ثلاث مراتٍ، فلا تُجزئه عن قراءةِ الفاتحةِ.

إذن: هُنَاكَ فرق بين المعادَلةِ فِي الثوابِ، وبين المعادلةِ الفعليَّةِ، وَهَذَا نظيرُ مَن صلى العِشاءَ فِي جماعةٍ، ومَن قام مع الإمامِ حَتَّى ينصرفَ.

## -692

( ١٩٢٦) السُّوَّالُ: إذا أردْتُ أن أُوتِرَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وأريدُ أن أنصرِفَ مَعَ الإمامِ في صلاةِ التراويح، فها العملُ فِي هَذِهِ الحالِ؟

الجَوَابُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قام فِي أصحابِه ذاتَ ليلةٍ حتَّى مضى نحوٌ منَ اللَّيْلِ، ثُمَّ انصرف، فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ نَفَّلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا هَذِهِ؟ يعني: لو زِدتَنا حتَّى ينتهيَ اللَّيْلُ، قال: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (٢).

فَلْنبحثْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّه يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يقومَ بعدَ ذلك؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكَدُ ﴾ رقم (۵۰۱۳)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَكَدُ ﴾ رقم (۸۱۱).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

نقول: لا يَدُلُّ عليه؛ لأنَّه لو كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْ يريد هَذَا لقال: البابُ مفتوحٌ لكم، صلوا بعدنا حتَّى ينتهيَ اللَّيْلُ، فلمَّا عدَل عن ذلك، وبيَّنَ أن الله يَسَّرَ عَلَى العبادِ وتَفَضَّلَ عليهم بأن مَن قام مَعَ الإمامِ حتَّى ينصرفَ، كُتِبَ له قيامُ ليلةٍ؛ عُلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الأَفضلُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهُ أَنَّه لو كَانَ هُنَاكَ أمرٌ مشروعٌ أَنْ يقومَ النَّاسُ بعدَ هُو الأَفضلُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهُ عنهم، فيكون هَذَا من بابِ التخفيفِ عَلَى العبادِ، والتفضُّل عليهم أَنْ يَقتصِروا عَلَى ما كانَ عَلَيْهِ الإمام، وسيُكتبُ لهم قيامُ ليلةٍ ولو كانوا نائمين عَلَى فُرُشِهِمْ.

لكن مَعَ ذَلِكَ لو قام الإِنْسَانُ بعد هَذَا فلا بأسَ، ولا يُنهَى عنه؛ لأنَّ الرَّسُولَ عَنه، ولم يُرشِدْ إليه، إِلَّا أن الفقهاءَ القَالُوا: مَن أَرَادَ أَنْ يتهجَّدَ بعد الإمام، فإنَّه يَشْفَعُ وِترَه بركعة، ولا يَنْوِي به الوِتْرَ. فما معنى يشفعُ بركعة؟ يعني: إذا سلَّم الإمامُ قام وأتى بركعةٍ، فيكون هَذَا الَّذِي قام وأتى بركعةٍ، لم يُوتِرْ؛ من أجلِ أَنْ يحقِّقَ فَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِثْرًا»(۱).

لكن هنا مسألة: نَحْنُ الآن هنا فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ، وكذلك أيضًا فِي المَسْجِدِ الخَرامِ، وربها فِي مساجدَ أخرى، يُصَلِّي التراويحَ إمامانِ، فَهَلِ العبرة من صَلَاة الأول أم من صَلَاة الثَّاني؟

نقول: العبرةُ من صَلَاةِ الثَّاني؛ لأنَّ الثَّانيَ مكمِّل للأوَّلِ، يعني: لم يأتِ بصلاةٍ مستقلَّةٍ حتَّى نقولَ: العِبرة من صَلَاةِ الأولِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثني مثني، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

وعلى هذا، فمَنِ انصرف بعد انتهاء الأولِ من إمامتِه، فإنَّه قَدِ انصرفَ قبل أَنْ ينصرفَ الإمامُ؛ لأنَّ الإمام الثَّانيَ مكمِّلُ وليس مستقِلًا، فتكون العبرةُ فِي الائتمام انتهاءَ الإماميْن جميعًا.

(١٩٢٧) السُّؤَالُ: قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» (١) دالُّ عَلَى جوازِ الصَّلاةِ إلى عددٍ لَا يُحَدَّدْ، فَهَلْ هَذَا حديثٌ مُطلقٌ، وَهَلْ يُقيِّدُ ذلكَ فِعلُ الرسولِ ﷺ لصلاةِ الليل أنهُ صلَّى إحدَى عَشْرَةَ ركعةً (٢)؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن قُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى» حديثُ مطلقٌ أَو أَنهُ لَمْ يُحددْ بِعَددٍ، وفعلُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ داخلٌ في هَذَا المُطلقِ، وفِعلُ بعضِ الأفرادِ عَلَى وجهٍ لَا يُخالفُ المطلقَ لَا يُعدُّ تقييدًا كما هوَ معروفٌ عندَ الأصوليينَ.

فأنتَ لَوْ قُلتَ: أُكِرِمُ رجلًا. ثم أَكرَمتَ محمدًا، فلا يَعني ذلكَ أن الحكمَ يتقيدُ بمحمدٍ؛ لأنهُ داخلٌ في أفرادِ المُطلقِ، ولكنْ يَصدقُ عليهِ أنكَ أو يَصدقُ عليكَ أَنَّ هَذَا أَمرٌ، وذلكَ لو قلتَ: أُكْرِمُ الرجالَ. فأكرمتَ زيدًا وهوَ مِنهمْ لَا يعتبرُ ذلكَ تَخصيصًا.

فنقولُ: إنهُ إذا ذُكِرَ بعضُ أفرادِ العامِّ في حكمٍ لَا يَتَنَافَى مع حكمِ العامِّ فليسَ هذَا مِن بابِ التخصيصِ وكذلكَ التقييد.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٢)أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي على بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل وعدد ركعاتها، رقم (٧٣٨).

أما مسألةُ العددِ فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَطْلَقَ للأمةِ ولم يُقيدُ لهم عددًا مُعينًا، ومَا دامَ أطلقَ للأمةِ -لا سِيَّا أنهُ قالَ ذلكَ وهوَ يُجيبُ مَن سألَهُ عنْ صلاةِ الليلِ الَّذِي لاَ يَدري عنِ الكيفيةِ ولا العددِ - ولم يحددْ لَه العددَ فهذا يَدُلُّ عَلَى أن العددَ ليسَ بمحصور.

## -6X

(١٩٢٨) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قيامِ بعضِ المُصَلِّين فِي صلاةِ القيامِ أو التراويحِ بالإمساكِ بالمُصْحَفِ خَلْفَ الإمام لِيُتابِعَ القراءة؟

الجَوَابُ: لَا أَرى هذا، إِلَّا إذا كَانَ المأمومُ قَدْ وَكَّلَهُ الإمامُ بأن يُتابِعَه حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ إِنْ أَخطأ، أَمَّا مجرَّدُ المتابعةِ فلا؛ لأن هَذِهِ المتابعةَ تُلْهِي المُصَلِّيَ عن متابعةِ إمامِه في الحقيقةِ، وعن النظرِ إِلَى موضعِ سجودِهِ، وتُوجِب له أَنْ يعملَ أعمالًا لَيْسَ بحاجةٍ إليها.

(١٩٢٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ السَّفَرِ مِنْ جُدَّةَ أُوِ الطائفِ أُو ضواحي مَكَّةَ المكرمةِ مِنْ أَجْلِ حضورِ ختمِ المصحَفِ فَقَطْ؟ هَلْ هَذَا مِنَ البِدَعِ؟

الجَوَابُ: أَمَّا السَّفَرُ مِنَ الطائفِ إلى مكة، أو مِنْ جُدَّةَ إلى مَكَّةَ مِن أَجْلِ الصَّلاةِ فِي المَسْجِدِ الحرامِ، فإن هَذَا مشروعٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاَئَةِ مَسَاجِدِ الحَرامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى (()).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (١١٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب لَا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (١٣٩٧).

وكذلك أيضًا لو شَدَّ الرحلَ إلى مَسْجِدٍ فيه حَلقةٌ عِلمٍ، أو ذِكرٍ، أو ما أشبة ذلك، فإن هَذَا لَا بأسَ به؛ لأنَّه لم يَشُدَّ الرَّحلَ للمَسْجِدِ، ولكن لمَا فيه من العِلم.

وأما موضوعُ الخَتمةِ فهي محلُّ خلافٍ بين العلماءِ: هَلْ هي مشروعةٌ فِي الصَّلاة، أو غير مشروعةٍ؛ والمعروف مِن أثمَّتِنا أنهم يَرونها مِن الأمورِ الَّتِي تُفعلُ فِي الصَّلاةِ، ولهذا يَختمون القُرْآنَ بالدُّعاءِ حَتَّى فِي الصَّلاةِ، وإذا كنتَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ فإنك تتابع الإمامَ حَتَّى فِي الختمةِ، ولا تَشِذَّ عنِ المسلمينَ.

(١٩٣٠) السُّؤَالُ: ما هي حَدودُ الحَرَمِ اللَّكِيِّ واللَدَنِيِّ؟ وهل تُعتَبَرُ التَّوسِعةُ مِنَ الحَرَمِ؟ وهل الصَّلاةِ في المَساجِدِ الأُخرى -أي: مَساجِدِ مَكَّةَ والمَدينةِ - في نَفسِ الأجرِ؟ وما حُكمُ السَّعيِ في الدَّورِ الثاني والثالِثِ؟ وما حُكمُ الصَّلاةِ في الأدوارِ العُليا؟

الجَوابُ: ليُعلَمْ أنَّ الحَرَمَ غيرُ المَسجِدِ، فإذا قيلَ: الحَرَمُ. فمَعناه: ما كانَ مُحتَرمًا لا يُؤخَذُ شَجَرُه ولا يُقتَلُ صَيدُه، وهو واسِعٌ فمَثلًا: المُزدَلِفةُ ومِنَّى كُلُّها مِنَ الحَرَمِ، فإطلاقُ الحَرَمِ على نَفسِ المَسجِدِ هذا إطلاقٌ عُرفِيٌّ لا أصلَ له، فالحَرمُ ما أَدخَلَتِ الأميالُ في حُدودِ مَكَّة، وفي المَدينةِ ما بينَ عَيرِ إلى ثَورٍ، وهو بَريدٌ في بُريدٍ.

أما المسجِدُ فيُسمَّى المسجِدَ الحَرامَ، ونحنُ نَقولُ: الصَّلاةُ في الحَرمِ وليس في المَسجِدِ، أفضلُ مِن الصَّلاة في الحِلّ، والدَّليلُ على هذا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما نَزلَ الحُدَيبِيةَ -والحُدَيبِيةُ كما تَعرِفونَ بَعضُها مِنَ الحِلِّ وبَعضُها مِنَ الحَرَمِ- كان نازِلًا في الحِلِّ، ولكِنَّه كان يُصَلِّي في الحَرَمِ، فإذا جاءَ وَقتُ الصَّلاةِ دَخلَ الحَرَمَ وصَلَّى في حُدودِ

الحَرم، ومِن هُنا نَعلمُ أنَّ الصَّلاةَ داخِلُ الحَرمِ أفضَلُ مِن الصَّلاة في الحِلِّ، وهذا أمرٌ لا إشكالَ فيه.

ولكنْ المُضاعَفةُ هل تَختَصُّ بالمَسجِدِ الَّذي نَصَّ عليه الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أُو تَعُمُّ؟

نقول: قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «صَلاةٌ في مَسجِدي هذا خَيرٌ مِن ألفِ صَلاةٍ فيما سِواهُ إلَّا المَسجِد الحَرام» (١) ، فعيَّنه بالإشارة ، فالمُرادُ بالمَسجِدِ الَّذي في المَدينة : مَسجِدُ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبويِّ النَّبويِّ فلَه حُكمُه في الأجرِ ، مَسجِدُ النَّبويِّ المَسجِدِ النَّبويِّ فلَه حُكمُه في الأجرِ ، ودَليلُ ذلك أنَّ عُثانَ بنَ عَفانَ رَضَي لَيْهُ عَنْهُ لها زادَ المَسجِدَ النَّبوِيَّ وريادةُ عُثانَ مِن قِبَلِ القِبلة - صارَ المُسلِمونَ يُصَلُّونَ في هذه الزِّيادة ، وصارَ الصَّفُّ الأوَّلُ ما كانَ في هذه الزِّيادة ، فو مِن المَسجِد.

كذلك المسجِدُ الحرامُ الَّذي نَحنُ فيه الآن، ما زيدَ فيه فهو مِنهُ.

أمَّا بالنِّسبةِ للتَّضعيفِ فقد سَمِعتُم ما أقولُ: إنَّه في المَدينةِ خاصُّ بالمَسجِدِ النَّبوِيِّ فقط، وما زيدَ فيه فهو تابعٌ لَهُ، أما المَساجِدُ الأُخرى في المَدينةِ فلا، فمَسجِدُ قِباءٍ ليسَتِ الصَّلاةُ فيه خَيرًا مِن ألفِ صَلاةٍ، لكِنَّها فيها فَضلٌ.

وأمَّا مَساجِدُ مَكَّةَ، فاخَتلَفَ العُلَماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ: هل المُرادُ بِقُولِ الرَّسولِ ﷺ: «إلا المَسجِدَ الخَرامَ» جَمِيعَ الحَرَمِ، أو المُرادُ هذا المَسجِدَ الَّذي فيه الكَعبةُ ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

فاختَلَفوا في هذا، وقد قالَ الله عَرَّوَجَلَّ: ﴿ فَإِن نَنزَعْنُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنهُمُ تُوِّمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَلِكَ خَيْرٌ وَأَحُسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النِّساء: ٥٥]، فإذا رَدَدناه إلى الرَّسولِ وَجَدنا أَنَّه قالَ - فيها رَواه مُسلِمٌ -: «صَلاةٌ في مَسجِدي هذا أفضلُ مِن ألفِ صَلاةٍ فيها سِواه إلَّا مَسجِد الكَعبةِ » (١) و مَسجِدُ الكَعبةِ هو هذا، والمَساجِدُ الأُخرى في مَكَّةَ لا تُسَمَّى مَسجِدَ الكَعبةِ ، فلمَّا قالَ: «إلَّا مَسجِدَ الكَعبةِ » عَرَفنا أنَّ المُرادَ بذلك هذا المَسجِدَ النَّع فيه الكَعبة ،

ويَدُلُّ هٰذا أيضًا: أنَّه لو أرادَ أَحَدٌ أنْ يَشُدَّ الرَّحلَ إلى مَسجدٍ مِن مَساجِدِ مَكَّة فَنَقولُ له: لا؛ لِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ قالَ: «لا تَشُدُّوا الرِّحالَ إلَّا إلى ثَلاثةِ مَساجِدَ» قالَ: «المَسجِدِ الحَرامِ»(٢)، فالمَسجِدُ المُختَصُّ بالتَّضعيفِ هو الَّذي تُشَدُّ إليه الرِّحالُ، وهو مَسجِدُ الكَعبةِ كَما نَصَّ على ذلك النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، ولا شَكَ أنَّ تَفسيرَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ لِكَلامِه أوْلى، بل أوجَبُ مِن تَفسيرِ غَيرِه لِكَلامِه.

ولَو أَنَّ أَحَدًا مِنَ الناسِ أورَدَ عَلِيَّ وقالَ: أليسَ الرَّسولُ ﷺ في الحُدَيبِيةِ يَدخُلُ ويُصَلِّي في الحَرَم؟

قُلنا: بلى، ولكِن هل هذا يَدُلُّ على أنَّه بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ؟! لا يَدُلُّ عليها، ولكنْ يَدُلُّ عليها، ولكنْ يَدُلُّ على أنَّه أفضَلُ، ولكنْ ليسَ بمِئةِ ألفِ صَلاةٍ.

وأما السَّعيُ في الدَّورِ الثاني، أو الثالثِ، أو الرابع إنْ كانَ هُناك رابعٌ، أو

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٦)، من حديث ابن عباس رَحَوَاللَّهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

الخامِسُ، أو السادِسُ، أو العاشِرُ، كُلُّه صَحيحٌ، فالسَّعيُ لو يَصِلُ إلى السِّحابِ فكُلُّه صَحيحٌ؛ لِأَنَّ الهَواءَ -كها قالَ العُلَهاءُ- تابعٌ للقرارِ، وهذه قاعِدةٌ مَعروفةٌ عِندَ العُلَهاء؛ ولهذا لا يَكونُ لي فِناءٌ في بَيتي وأنتَ جارٌ لي، وتَبني عليه ما يُسَمُّونَها بَلكونة، فأقولُ لك: لا تَبني عليه، فتقولُ: أنا لم أبنِ في الأرْضِ، بل بَنيتُ في السَّهاءِ، فلي أنْ أمنعَه وأقولُ: المَواءُ تابعٌ للقرارِ.

ولو جاءَ رَجُلٌ مِن أَسفَلَ وبَنا نَفَقًا مِن تَحْتِ بَيتي، وقُلتُ: لا تَبني، فقالَ: لم أُقتَرِب مِن أَرضِكَ، إنَّما حَفَرتُ في أَرضٍ تَحْتَكَ، فحَفرَتُ مِن بَيتي هذا أريدُ أَنْ أَخرُجَ مِن البَيتِ الثاني، فلي أَنْ أَمنَعَه؛ لِأَنَّ الهَواءَ تابعٌ للقَرارِ، والقَرارُ إلى أَسفَلِ الأَرضِ، والهَواءُ إلى السَّماءِ.

فإذًا، لو سَعى الإنسانُ في الأوَّلِ والثَّاني والثالِثِ والرابع كانَ سَعيُه صَحيحًا، ولكنْ إذا تَيَسَّرَ الأسفَلُ فهو أحسَنُ؛ لِأَنَّ الأسفَلَ فيه الصَّعودُ إلى الجَبلِ -جَبلِ الصَّفا وجَبَلِ المَّدوةِ - وهذا فيه إشكالٌ عِندَ بَعضِ العُلَمَاءِ، أما الَّذي فوقُ فليسَ فيه الصُّعودُ.

ومع كَونِ الأفضَلَ الأسفَلُ فقد يعرضُ للمَفضولِ ما يَجعلُه أفضَلَ، فلو كانَ الإنسانُ إذا سَعى مِن فَوقُ أهداً له، وأهوَنَ، قُلنا له: السَّعيُ مِن فَوقُ أحسَنُ؛ لِأَنَّه أحضَرُ للقَلبِ، وآمَنُ على النَّفسِ، فأحيانًا لا يَأْمَنُ الإنسانُ على نَفسِه تَحتُ، فرُبَّما يَموتُ مِنَ الزِّحام.

وأمَّا الصَّلاةُ في الأدوارِ العُليا فلا بَأسَ بها، لكنَّ الصَّلاةَ في الأسفَلِ أقرَبُ إلى الإمام، وكُلَّما كانَ أقرَبَ إلى الإمام فهو أفضَلُ.

(١٩٣١) السُّؤَالُ: ما الردُّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ حديثَ الرسولِ ﷺ الَّذِي يَقُولُ فيه: «مَنْ صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ قِيَامِ لَيْلَةٍ» (١). عَلَى أَنَّه إمامٌ واحدٌ، أَمَّا إذا كان إمامَيْنِ، فلا يَنْطَبِقُ الحديثُ عليها؟

الجَوَابُ: الَّذِي نَرَى أَنَّه إذا كان إماميْنِ كما يُوجَدُ الآنَ في كثيرٍ مِنَ المساجدِ، فإنَّ الإمامَ الثاني يُعتبَرُ نائبًا للإمامِ الأولِ، والنائبُ له حُكْمُ المنوبِ عنه، ولهذا لا يَرَى الناسُ أنَّ القيامَ -مثلا- إذا صَلَّى أحدُ الإمامينِ أَرْبَعَ ركعاتٍ، وصَلَّى الآخَرُ الباقي، لا يَرَوْنَ أنَّ القيامَ تمَّ حتَّى يُصَلِّي الإمامُ الثاني. وبناءً عَلَى ذَلِكَ نقولُ: مَنْ قامَ مع الإمامِ حتَّى ينصرفَ، يَشْمَلُ الإمامَ الأولَ والإمامَ الثاني، فلا يُكْتَبُ له أَجْرُ قيامِ ليلةٍ حتَّى ينشر فَ، يَشْمَلُ الإمامَ الأولَ والإمامَ الثاني، فلا يُكْتَبُ له أَجْرُ قيامِ ليلةٍ حتَّى يَبْقَى إلى انتهاءِ الإمام الثاني.

(۱۹۳۲) السُّؤَالُ: إِذَا كَانَتِ التَّرَاوِيحُ بِإِمَامَيْنِ، فَانْصَرَفَ الأولُ مِنْهُمَا، فَهَلْ يُعْتَبَرُ انْصِرَافًا بحيثُ لَوِ انْصَرَفْتُ مَعَهُ لَكُتِبَ لِي قيامُ لَيْلَةٍ؟

الجَوَابُ: لا، لَيْسَ انصرافًا؛ لأنَّ الإمامَ الثَّانيَ يصلي كالنائبِ عن الإمامِ الأولِ، ولذلك نجد الإمام الأول يبقى يصلي مأمومًا، والإمام الثَّاني يصلي إمامًا، فلا انصرافَ إلَّا إذا تمَّت الصَّلاةُ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

(۱۹۳۳) السُّؤَالُ: سَائِلٌ مِنْ نَيْجِيرِيَا يَسْأَلُ عَنْ صَلَاةِ التَّهَجُّدِ مَتَى بَدَأَتْ، وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهَا؟

الجَوَابُ: أَمَّا فِي غيرِ رَمَضَان فالأَمْرُ واضحٌ، قالَ الله تعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلْيَلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ مَ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء:٧٩].

وقال تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثِي الَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثُهُ, وَطَآبِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [المزمل:٢٠].

وقال النَّبِي ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»<sup>(١)</sup>.

وهذا شيء معروفٌ، لكن لعلَّه يريد أَنْ يسألَ عن التهجُّدِ جماعةً فِي رَمَضَانَ، فنقولُ: أصلُ هَذَا ثابتُ فِي السنَّة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بأصحابِه فِي رَمَضَانَ ثلاثَ ليالٍ، ثمَّ تخلَّفَ فِي الرَّابِعةِ، وقال: «لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا» (٢).

وبعد ذَلِكَ تُرِك التهجُّدُ جماعةً فِي رَمَضَانَ فِي عهدِ أبي بكرٍ رَضَالِتَهُ عَنْهُ وفي أوَّل خِلافةِ عمرَ، ثمَّ إن عمر رَضَالِتَهُ عَنْهُ رَأَى أَنْ يُعِيدَ هَذِهِ السُّنَّةَ، فأمر تَمَيّا الداريَّ وأُبيَّ بنَ كَعْبِ أَنْ يقومًا فِي النَّاس بإحدى عشرة ركعةً (١)، وما زال المُسْلِمُونَ من ذَلِكَ الوقت يصلون التهجدَ جماعةً إِلَى يَوْمِنَا هذا، ونسألُ اللهَ أَنْ يُديمَ ذلك.



<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب فضل صوم المحرم، رقم (١١٦٣)

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجُمُعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أمَّا بعد، رقم (٩٢٤)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الترغيب في قيام رمضان، رقم (٧٦١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه النسائي في الكبرى رقم (٢٧٠).

(١٩٣٤) السُّؤَالُ: ما الأفضلُ للمرأةِ صَلَاةُ التراويحِ في الحَرَمِ، أَمْ في بَيْتِها، وإذا كَانَ الأفضلُ لها في بَيْتِها فيا الوقتُ الأفضلُ للقيام بذلك؟

الجَوَابُ: الأفضلُ للنساءِ أَنْ يُصَلِّينَ فِي بُيُوتِهِنَّ، سواءٌ أكانتِ الصَّلاةُ صلاةً فريضةٍ، أَوْ قِيَامَ ليلٍ، أو غَيْرُهما؛ لِقَوْلِ النبيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الْحَرَامَ»(١). يَقُولُ هَذَا فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِد الْحَرَامَ»(١). يَقُولُ هَذَا فِي المدينةِ، ومسجدُ المدينةِ مُضَاعَفٌ؛ أي تُضَاعَفُ فيه الصَّلاةُ، وَمَعَ ذلكَ قَالَ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»(١). وقال في النساء: «بُيُوتُهُنَّ خَيْرٌ هُنَّ»(١).

(١٩٣٥) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ أَنْ أُصَلِّيَ صَلَاةَ القيامِ قَاعِدًا، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ لِغَيْرِ عُذْرٍ؟

الجَوَابُ: نعم يجوزُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ القيامِ قَاعِدًا، ولَوْ لِغَيْرِ عُذْرٍ؛ لأن القيامَ في النافلةِ سُنَّةُ، وليس بواجبٍ، لكن إن جَلَسْتَ للعذرِ وَكَانَ مِنْ عَادَتِكَ أَن تصليَ قائمًا فلك أجرُ القائمِ، وإن جلستَ لغيرِ العذرِ فَلَكَ نِصْفُ أَجْرِ صَلاةِ القائم.

### 

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٩٠)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل الصَّلاة بمسجدي مكة والمدينة، رقم (١٣٩٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٧٦/٢، رقم ٥٤٦٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، رقم (٥٦٧).

(١٩٣٦) السُّوَّالُ: إذا صَلَّى الْمُصَلِّى القيامَ فِي مَسْجِدٍ فيه إمامانِ، فهلِ الصَّلَاةُ مَعَ أحدِهما حَتَّى يَنصرِفَ يُكتَبُ له بها قِيامُ لَيْلَةٍ؟

الجَوَابُ: لَا يُكتَبُ له بها قيامُ لَيْلَةٍ؛ لأن الإمامَ الثَّانيَ مُكمِّلُ لصلاةِ القيامِ، ولذلك يَبْنِي عَلَى صلاةِ الأوَّلِ فِي القراءةِ، ولا يُوتِرُ إِلَّا الإمامُ الثَّاني، وصلاةُ القيامِ تنتهي بالوِترِ. وعلى هَذَا فمَن أَرَادَ أَنْ يَحافظَ عَلَى صلاةِ القيامِ فَلْيَبْقَ مَعَ الإمامينِ جميعًا.

## 

(١٩٣٧) السُّؤَالُ: فِي رَمَضَانَ بَعْدَ صَلَاةِ القيامِ هَلْ أَقْضِي بقيةَ اللَّيْلِ في قيامٍ أم في قراءةِ القُرْآنِ؟

الجَوَابُ: إن النَّبِيَّ عَلَيْهِ سَأَلَهُ أَصْحَابُه أَنْ يُتَمِّمَ بهم لَيْلَةً فِي القيامِ فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ» (١). فإذا تابعتَ الإِمَامَ حَتَّى انصرفَ -أي أتمَّ صلاتَه- كُتب لك قيامُ ليلةٍ، وعليه فإذا قرأتَ الكتابَ بعد ذلك كَانَ هَذَا خيرًا.

### -680-

(١٩٣٨) السُّوَّالُ: مَنْ لم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ رَكْعَتَيِ الختمةِ هَلْ يُعتبَرُ قَدْ صَلَّى مَعَ الإمام حَتَّى يَنصرِفَ؟

الْجَوَابُ: يقولُ: مَن تَخَلُّفَ عن الإمامِ فِي الركعتينِ الأَخِيرَتَيْنِ اللَّتين فيهما

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

الحتمةُ، ولم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ، لَكِنَّهُ واصلَ الصَّلَاةَ فِي التهجُّدِ هَلْ يُقالُ: إِنَّهُ قامَ مَعَ الإمام حَتَّى ينصرفَ أو لا؟

والجَوَابُ: لا، ما قام مَعَ الإمام حَتَّى ينصرفَ، وعلى هَذَا فلا يُكتَبُ له قيامُ لَيْلَةٍ» لَيْلَةٍ الْأِنَّ النَّبِيَّ عَيَالِمَ لَيْلَةٍ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ الْأِنَّانَ النَّبِيِّ عَيَالِمَ لَيْلَةٍ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ الْأِنَانِ اللهِ اللهِ مَا الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ اللهِ اللهِ اللهِ مَا الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ اللهِ اللهِي اللهِ الل

(١٩٣٩) السُّؤَالُ: لَقَدْ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ القُرْآنَ بِرَكْعَةٍ واحدةٍ فِي الوِتْرِ، مِثْلِ عثمانَ (٢) وغيرِه، والآخرُ يُصَلِّي دائمًا بسورةِ الإخلاص (٢)، والرَّسُولُ ﷺ أقرَّهم عَلَى ذَلِكَ ولم يَمْنَعْهم، فَهَلْ يُمْكِنُ للإنسانِ أَنْ يصليَ أَلفَ رَكْعَةٍ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَ أَن قراءةَ القُرْآنِ فِي ليلةٍ مُمكِنَةٌ، وإذا كانَ عثمانُ رَضَالِتَهُ عَنْهُ يو ترُ بالقُرْآنِ كِلّه، فيمكنُ لأنّه يُصَلِّي ركعةً، وَهَذَا ممكِنٌ، لكنْ أَلفُ ركعةٍ غيرُ ممكِنٍ إِلّا عَلَى وجهٍ لَا تُجزِئُ الصَّلاةُ فيه.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: أبواب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٢٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن المبارك في الزّهد والرقائق (١/ ٢٥٢، رقم ١٢٧٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَاكَ، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة ﴿قُلْهُو اللَّهُ أَحَـدُ ﴾، رقم (٨١٣).

(**١٩٤٠) السُّؤَالُ:** هَل يَجوزُ حملُ القُرآنِ أَثناءَ الصَّلاةِ معَ الإمَامِ في صَلاةِ التَّرَاوِيح؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن حَمَلَ المصحفِ معَ الإمام أَثناءَ التَّرَاويحِ يَشغلُ البصر، ويَشغلُ البَدنَ، وكذلك رُبَّما يَشغلُ القَلبَ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ وهُو يَنظرُ إلى المصحفِ قَد تَمُّ به آيةٌ، فَيقفُ عندَها، ويدَعُ إِمامَه، ولذلكَ نحنُ نَنصحُ إخوانَنا ألَّا يكونَ مَعَهُمْ مُصاحفُ يُتابعُون بها الإمامَ في صلاةِ التَّرَاوِيحِ؛ لأَنها -كَما ذكرْنَا- تَشغلُ البَصَرَ، وتَشغلُ البَصَرَ، وتَشغلُ البَدنَ كذلكَ في طيِّ المصحَفِ وفتحِه، ووضعِه تَحتَ الإِبْطِ، أو في الأَرضِ، وكذلكَ رُبَّا تَشغلُ القَلبَ -كما ذكرْنَا-، فقد يَقِفُ حاملُ المصحَفِ عندَ الآيةِ، ويَدَعُ مُتابعَةَ الإِمَام.

لكنْ إذا كانَ الإمامُ يَحتاجُ إلى ذَلك، فَحَمَلَ المَامُومُ خلفَه في الصَّفِّ الأَولِ مُصحفًا؛ بحيثُ إذا غَلِطَ الإمامُ قوَّمَ قِراءَتَه، فهذَا لَا بَأْسَ به للحَاجةِ والمصلَحَةِ، ومعَ ذلكَ فأنا لَا أَرَاهُ، وأَنصحُ إخواني أَن يحذَرُوا.

### — COM

(١٩٤١) السُّؤَالُ: أنا شابُّ لَا أُجيدُ قراءةَ القُرْآنِ قراءةً وتجويدًا، وأُتابعُ الإمَامَ بالمُصْحَفِ في صَلاةِ التَّرَاويحِ لِكَيْ أُجيدَها، فها رَأَيْكَ، عِلْمًا بِأَنَّنِي إذا تَرَكْتُ المتابَعةَ بالمُصْحَفِ انْشَغَلْتُ بالتَّفكير؟

الجَوَابُ: هَذَا السُّؤالُ أَجَبْنَا عنه مِن قبلُ، وقُلنا: إِنَّهُ لَا يَنبغي مُتابعةُ الإمَام بالمصحَف إلا مَن كانَ يُتابعُ الإمامَ خلفَه لِيُصححَ له إن أخطأ، لكنْ هَذِهِ المفسَدةُ التي يَزعمها السَّائِلُ، وهي أَنه إذَا لم يَأْخذِ المصحفَ ويُتابعُ الإمامَ فَإِنَّهُ يَنشغلُ بالتَّفكيرِ،

فإن كَانتْ هَذِهِ المفسَدةُ تَزولُ بِحَملِ المصحفِ، ومُتابعةِ الإمَامِ، فحينَئذٍ نَقولُ: احْمِلِ المصحف، وتَابعِ الإمامَ؛ لأَجلِ دَرءِ المفسَدةِ التي تَدعِيها، مَع تأكيدِنا عَلَى أنهُ يَنبغي للإنسانِ أَنْ يُعوِّدَ نفسَه حُضورَ قلبِه في الصَّلاةِ، وإن لم يَكنْ مُتابعًا للإمامِ بحَملِ المصحفِ.

## ح | صَلاةُ الوِتْرِ:

(**١٩٤٢) السُّؤَالُ:** هَلْ يَجُوزُ صلاةُ الطوافِ بَعْدَ صَلَاةِ الوِتْرِ، فَأَنَا صَلَّيْتُ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: نَعم، يَجوزُ أَنْ يُصليَ رَكْعَتِي الطوافِ إذا طافَ بَعْدَ الوِتْرِ؛ لأن هَذه الصَّلاةَ لَيْسَتْ مِن قيامِ الليلِ، بَل هي صلاةٌ لها سَببٌ، وهكذَا أيضًا لو أن الإِنْسَانَ بعدَ ما أوترَ تَوَضَّأَ، وأَرادَ أَنْ يُصليَ رَكْعَتِي الوُضوءِ، فَلا حَرَجَ عليه. وإنها المقصُودُ بقولِ الرَّسولِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَعَلَّالهِ وَسَلَمَّ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (۱). المقصُودُ بقولِ الرَّسولِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَعَلَّالهِ وَسَلَمَّ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (۱). إذا كَانَ الإِنْسَانُ يريدُ أَنْ يقومَ بالليلِ، فَلْيجعلْ قيامَ الليلِ آخرَه الوتر، وإن الصَّلاة الواجبة التي تشرَعُ لسببٍ فإنها مقرونَةٌ بسببِها، يَفعلُها الإِنْسَانُ مَتى وُجدَ هذَا السببُ.

وبهذه المناسَبةِ أُودُّ أَن أَقُولَ: إِنَّنَا في هَذِهِ الليلةِ قَد أُوتَرَ الإمامُ للترَاويحِ وسَيكُونُ قيامُه في آخِرِ الليلِ، ويَكُونُ وِترًا أيضًا، وقَد جاءَ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ بها رَوى طَلْتُنْ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱).

عنهُ أنه قَال: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (١).

فالإنسَانُ لَا يُوترُ في الليلةِ مَرتينِ، ومَن أَحبَّ أَنْ يُتابِعَ الإِمامَ في التراويحِ، ويَدخلَ في الوِترِ، وهو يُريدُ أَنْ يَقومَ مِن آخِرِ الليلِ، فلْيَشْفَعِ الوِتْرَ، بمعنَى أنه يَدخُلُ معَ الإِمامِ الذِي يُوتِرُ، ويَنوي من أولِ الصَّلاةِ أنه يُريدُ أَنْ يُصليَ رَكعتينِ، فيقومُ بعدَ ما يُسلمُ الإِمَامُ منَ الوِترِ، ويُكملُ الركعةَ الثانيةَ، ثمَّ إذا قَامَ في آخرِ الليلِ أَوترَ معَ الإِمامِ الثاني، واللهُ المُوفِّقُ.

(١٩٤٣) السُّوَالُ: مَنْ صَلَّى مَعَ الإِمَامِ الوِتـْرَ وأَرَادَ الطَّـوَافَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوِ الصَّلاةَ، فَهَاذَا يفعلُ؟

الجَوَابُ: إذا أرادَ الطَّوَافَ فلا إشكالَ فيه؛ لأنَّه لو صَلَّى بعد الطَّوَافِ ركعتينِ فإن هَذِهِ الصَّلاة مقرونةٌ بسببها، والصَّلاة الَّتِي لها سببٌ لَا تنافي قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (١). ولهذا لو أوترَ الإِنْسَان ثمَّ دخلَ مَسْجِدًا قُلْنَا له: لَا تجلِسْ حتَّى تصليَ ركعتينِ، فالصلواتُ الَّتِي لها أسبابٌ لَا تنافي قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا».

### -699-

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء لا وتران في ليلة، رقم (٤٧٠) وقال: حسن غريب. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

(١٩٤٤) السُّؤَالُ: في صلاةِ الوِتْرِ هَلْ وَرَدَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ قراءةُ سُورَةِ الأَعْلَى فِي الرَّخْعَةِ الأُولى وسورةِ الكافرون في الثَّانِيَةِ أم أَنَّهَا عادةٌ اعْتَادَهَا الأَئمَّةُ؟

الجَوَابُ: قراءةُ الإِنْسَانِ إذا أوترَ بثلاثٍ في الرَّكْعَةِ الأُولى ﴿ سَبِّحِ اَسْمَ رَبِكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١] وفي الثَّانِيَة الكافرونَ، وفي الثالثةِ الإخلاص، هَذَا مِمَّا جاءتْ به الشُّنَةُ (١)، وليس مِمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ، إلَّا أَنَّه يَجِبُ أَنْ يُعرَفَ أَنَّه لَيْسَ بواجبٍ أَنْ يَقْرَأُ السُّنَةُ (١) السُّنَةُ (١)، وليس مِمَّا اعْتَادَهُ النَّاسُ، إلَّا أَنَّه يَجِبُ أَنْ يُعرَفَ أَنَّه لَيْسَ بواجبٍ أَنْ يَقْرَأُ الْإِنْسَانُ هَذِهِ السورَ، فلو قَرَأً غَيرَها لَا حرجَ عليه، ولكن إنْ تيسَّر أَنْ يَقْرَأَ ذَلِكَ ويُكثِرُ منه فَهُوَ أُولَى، وليس ذَلِكَ بركنِ؛ لأن الركنَ إِنَّمَا هُوَ قراءةُ الفاتحةِ فقطْ.

وبهذه المناسبةِ أودُّ أَنْ أُبِيِّنَ أَنَّ الشفعَ الَّذِي يُسميه النَّاسُ الشفعَ هُوَ في الحقيقةِ مِنَ الوترِ، فإذا صليتَ ركعتينِ وسلمتَ ثمَّ أتيتَ بثالثةٍ فإنَّه يقال: أوترتَ بثلاثٍ، ولهذا ينبغي لنا إذا قُمنا إلى الشفعِ أنْ ننويَ أنَّه وِتْرُ؛ لأنَّه حقيقةً وترُّ وليس صلاةً مستقلَّةً، ولهذا نقول: إنَّنا أوترنا بثلاثٍ.

وهذا الَّذِي قُلْتُه يَسْلَمُ به المرءُ من مسألةٍ تقعُ بعضَ الأحيانِ، يكون الإمامُ يريد أَنْ يوترَ بواحدةٍ ولا يبيِّنُ ذَلِكَ للمأمومينَ، فيقوم ويُصَلِّي الوترَ ويوترُ بواحدةٍ، ويكونُ المأمومونَ قَدْ نَوَوُا الشفعَ، والشفعُ عند أكثرِ العامةِ ليسَ منَ الوترِ، وحيئذٍ إذا أوترَ الإمامُ بِهَذِهِ الرَّكْعَةِ فإنَّه إذا سَلَّمَ تأتي أنت بها بَقِيَ مِنَ الشفعِ ثمَّ تُوتِرُ بعدَ ذلك؛ لأَنْكَ ما نويتَ الوِثرَ هذا، أمّا لو كنتَ نويتَ حين كبَّرت للشفعِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وترًا فإنك إذا سلَّمتَ مع إمامِكَ فلا حرجَ عليك، وتكونُ قَدْ أتيتَ بالوِثْرِ، والوتر

<sup>(</sup>١) أخرجه النسائي: كتاب قيام الليل، باب كَيْفَ الوتر- ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب في الوتر، رقم (١٦٩٩).

# قَالَ فيه النَّبِيُّ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(١).

(**١٩٤٥) السُّؤَالُ:** في العَشْرِ الأواخرِ من شَهْرِ رَمَضَانَ يكونُ وِترانِ؛ في أُوَّلِ اللَّيْلِ وفي آخرِه، فها الأفضلُ، وهل يَخْرُجُ الإِنْسَانُ مِنْ بَيْنِ الصفوفِ في الوترِ الآخِرِ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ الإِنْسَانُ صَلَّى معَ الإمامِ في أوَّلِ اللَّيْلِ ويريدُ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ في آوَّلِ اللَّيْلِ ويريدُ أَنْ يُصَلِّيَ معَ الإمامِ في آخِرِ اللَّيْلِ، فإنَّه لَا يأتِي بِوِترينِ؛ لأَنَّه «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (١)، ولكن إذا صَلَّى مع الإمامِ الأوَّل فإنَّه يَنوي صلاةً ركعتينِ في الوترِ، فإذا سلَّم الإمامُ قامَ وأتى بالرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فتكون للإمام وترًا ولهذا شفعًا.

وهذا له أصلٌ في السُّنَّةِ، وأصلُه في السُّنَّةِ أن النَّبِيَّ ﷺ قدِم مَكَّةَ عَامَ الفتحِ وَجَعَلَ يُصَلِّي بأهلِها، وَكَانَ ﷺ أقام في مَكَّةَ تسعةَ عشرَ يومًا يُصَلِّي ركعتينِ يَقْصُر الصَّلاةَ ويقولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَعِنُوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٣). فكان يُصَلِّي ركعتينِ ويسلِّم ثمَّ يقومُ أهلُ مَكَّةَ ويأتون ببقيَّةِ الركعتينِ.

فإذا كانَ عددُ صلاتِك أنتَ لَا يوافِقُ عددَ صلاةِ الإمامِ، بل يزيدُ عليه، فإنَّه إذا سَلَّمَ إمامُك فإنك تقومُ وتأتي ببقيَّةِ صلاتِك الَّتِي تريدُ، فعلى هَذَا يكونُ شَفْعُ الوترِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب تفريع أبواب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء «لا وتران في ليلة»، رقم (٤٧٠)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي عَلَيْ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون. النهاية (سفر).

لَنْ يريدُ أَنْ يُوتِرَ مع الإمام الثاني له أصلٌ من سُنَّةِ الرَّسُولِ عَيْكَةٍ.

وعلى هَذَا فإذا شَفَعْتَ الوترَ مع الإمامِ الأوَّل فصلِّ مع الإمامِ الثاني صلاةَ التهجُّدِ وأَوْتِرْ معه، وحينئذِ تكون ختمتَ صلاة اللَّيْل بالوترِ امتثالًا لقولِ رَسُولِ اللهِ عَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(۱).

أَمَّا مَن لَا يريدُ أَنْ يَتَهَجَّدَ معَ الإمامِ الثاني فإنَّه يُصَلِّي مع الإمامِ الأُوَّلِ ويُوتِرُ معه ولا حَرَجَ عَلَيْهِ في ذلك.



( ١٩٤٦) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ النَّظَرُ إلى أَعْلَى عِنْدَ دُعاءِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: دعاءُ الوترِ يكون في أثناءِ الصَّلاةِ كما هُوَ معلومٌ، وقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ وَاللَّهُ عَلَيْهُ في وَاللَّهُ عَلَيْهُ فَي وَاللَّهُ عَلَيْهُ فَي الصَّلاة، واشتدَّ قولُه عَلَيْهُ في وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ فَي الصَّلاة، والمعيادُ باللهِ. هَذَا حتَّى قَالَ: «لَيَنْتُهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» (٢). والعيادُ باللهِ.

وهذا وَعيدٌ عَلَى مَن رَفَعَ بَصَرَه إلى السَّمَاءِ وهو يُصَلِّي أن الله تعَالَى يَخطَفُ بصرَه فلا يرجعُ إليه، وهو يدلُّ دلالةً واضحةً عَلَى أنَّه يَحرُمُ عَلَى الإِنْسَانِ إذا كَانَ مصلِّيًا أَنْ يرفعَ بصرَه إلى السَّمَاءِ؛ لَا في دعاء الوترِ ولا عند قولِه: «سَمِعَ اللهُ لَمَن حَمِده»، ولا في أيِّ مَوضِع من مواضع الصَّلاةِ، فما دام يُصَلِّي فإنَّه يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يرفعَ بصرَه إلى السَّمَاءِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (۷۵۱).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب رفع البصر إلى السماء في الصَّلاة، رقم (٧٥٠).

(١٩٤٧) السُّوَّالُ: مَا كَيْفِيَّةُ الجِلْسَةِ للتَّشَهُّدِ في صلاةِ الوِتْرِ، وهَلْ زيادَةُ ركعةٍ بَعد سَلَامِ الإمامِ لها أَصْلُ؟

الجَوَابُ: إذا كَانَ يُريدُ الصِّفَةَ هَلْ يَتَوَرَّكُ أَمْ يَفْتَرِشُ؟ فإننا نقولُ: إن الإِنْسَانَ في صَلاةِ الوِتْرِ يجلِسُ مُفترشًا؛ لأن الأصلَ في جَلَساتِ الصَّلاةِ الافتراشُ، إلا إذَا قامَ دليلٌ عَلَى اخْتلافِ ذلِكَ.

وعلى هذا، فنقول: يجلِسُ للتَّشَهُّدِ في الوِتْرِ مفْتَرِشًا، ولا تَوَرُّكَ إلا في صلاةٍ يكون لها تَشَهُّدانِ، فيكون التَّوَرُّك للتشهُّدِ الأخيرِ؛ للفَرْقِ بينَه وبين التشهُّدِ الأوَّلِ.

وعلى هذا: فصَلاةُ الظُّهْرِ والعَصْرِ والمُغْرِبِ والعِشاءِ، كلها فِيها تورُّكُ؛ لأنَّ فيها تَشَهُّدَينِ، وأما الفَجْرُ والسُّننُ الثَّنائِيَّةُ التي تُعرَف، فَإِنَّهُ لَيْسَ فيها تَورُّكُ.

وأما زِيادَةُ ركعَةٍ بعدَ تسليمِ الإمامِ مِنَ الوْتِرْ فله أصلُ في الشَّرِيعَةِ، وذلِكَ قوله وَلمَ النَّيْ حين كانَ يُصلِّي بأهلِ مكَّةَ وهو مُسافِرٌ، فكانَ يقول همُّ: «يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (١). فهؤلاءِ الذين صَلَّوْا خَلْفَ الإمامِ وهو يُوتِرُ، نقول: إنهم إذا نووا هَذَا الوِتْرَ رَكْعتينِ، وسلَّم الإمامُ مِنْهُ، فتَبْقَى عليهم ركْعَةٌ، فهُمْ كها لو كانُوا يُصلُّونَ أَربَعًا وسلَّم الإمامُ مِن اثْنتينِ، فإنَّهم يُتِمُّون الأربَع.



<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب صلاة السفر، باب متى يتم المسافر، رقم (١٢٢٩). وسَفْر: أي مسافرون. النهاية (سفر).

(١٩٤٨) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي الحَدِيثِ «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» (١) ، فَهَاذَا يَفْعَلُ مَنْ يُصَلِّي التَّراويحَ، ثم يُريدُ أَنْ يُصَلِّي التَّهَجُّد؟ وهل الَّذِي يُصَلِّي مَعَ الإمامِ الأوَّلِ حتَّى ينْصَرِفَ يُكْتَبُ له قيامُ ليلَةٍ كَمَا فِي الحدِيثِ (٢)؟

الجَوَابُ: إذا صَلَّى الإِنْسَانُ معَ الإمامِ الأوَّلِ، وأوْتَرَ الإمامُ الأوَّلُ، فَإِنَّهُ إذا كانَ مِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ مع الثانِي فلا يُسَلِّمُ مع الإمامِ في الوِتْرِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قامَ وأتَى بِرَكْعَةٍ، فإذا أتَى بركعَةٍ صارَتْ صَلاتُهُ شَفْعًا، وأَخَّرَ الوتْرَ إلى آخِرِ اللَّيْلِ.

وقد يَقُولُ لنا قائلٌ: ما دَلِيلُكُم عَلَى أنه يَجُوزُ للإنسانِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى إِمَامِهِ ركعَةً، فالإمامُ متْبُوعٌ؟

والجَوَابُ عَلَى ذلِكَ بسيطٌ: كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْ يُصَلِّي فِي أَصِحَابِهِ فِي غَزْوَةِ الفَتْحِ، يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ويقول لأهلِ مكَّةَ: «أَعَيُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ» (٢). أي: مُسافِرُونَ، فأهْلُ مكَّةَ الآن زادُوا عَلَى صلاةِ النَّبِيِّ عَلِيْ رَكْعَتَيْنِ، فهذا الَّذِي يُريدُ أَنْ يشْفَعَ وِتْرَهُ يكونُ قَدْ زادَ ركعَةً لغَرَضٍ، وهو نِيَّتُهُ أَنْ يُصَلِّيَ التَّهَجُّدَ، ويؤخِّرَ الوتْرَ إلى آخِرِ الليلِ.

أما فِيها يُخُصُّ الجزءُ الثانِي مِنَ السؤالِ، فنقولُ: إن اتِّحَادَ المكانِ يقْتَضِي اتِّحَادَ الإمامِ؛ لأن المصَلِّى واحِدٌ، والإمامُ الثانِي كأنَّه نائبٌ عَنِ الإمامِ الأوَّلِ، وانفرادُ الأوَّلِ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الوتر، باب في نقض الوتر، رقم (١٤٣٩)، والترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ما جاء «لا وتران في ليلة»، رقم (٤٧٠) وقال: حسن غريب. والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة، رقم (١٦٧٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٩، رقم ٢١٤٥٧)، وأبو داود: كتاب الصيام، باب في قيام شهر رمضان، رقم (١٣٧٥)، والترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب السهو، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، رقم (١٣٦٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب متى يتم المسافر؟، رقم (١٢٢٩).

بصلاةٍ كامِلَةٍ فيها وِتْرُهَا يقْتَضِي أنها صلاةٌ مستَقِلَّةٌ عن الثاني، ولا تكونُ صلاةُ الثَّانِي إعادةً للقِيامِ، بَلْ هي قيامٌ جَدِيدٌ، ولذلِكَ أَنَا متَوَقِّفٌ في هذَا الأمْرِ، لاحتِمَالَيْنِ:

الأوَّلِ: قَدْ يَفْرِضُ الإِنْسَانُ أَن القيامَ الأوَّلَ والثاني قيامٌ واحِدٌ؛ لأن المكانَ واحِدٌ، وكل ما حَدَثَ هُوَ أَن أحدَ الإمَامَيْنِ خَلَفَ الآخَرَ.

وبناءً عَلَيْهِ يجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ الَّذِي يُريدُ أَنْ يَبْقَى مع الإمامِ حتَّى ينْصَرِفَ أَلَّا ينْصَرِفَ أَلَّا ينْصَرِفَ إلا بعدَ القِيامِ الثَّانِي.

الثاني: إنَّ الإمامَ الأوَّلَ لما استَقَلَّ بقِيامِهِ، وأَوْتَرَ وانتَهَى، كانَ الإمامُ الثاني قَدْ أَتَى بقِيامِ جَديدٍ غيرِ مَبْنِيٍّ عَلَى القيام الأوَّلِ.

وبناءً عَلَيْهِ نَقُولُ: مَن انْصَرَفَ مع الإمامِ الأوَّلِ، وأَوْتَرَ معَهُ، فقَدْ تَمَّ له قِيامُ ليلَةِ.

ولما كانَ هذانِ الاحتِمالانِ واقِعَيْنِ، فإنَّ الأفضلَ -فيما أرى- أَنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ مع الأوَّلِ، فإذا سَلَّمَ مِنْ وِتْرِهِ أَتَى برَكْعَةٍ يَشْفَعُه، ثمَّ قامَ مع الإمامِ الثَّانِي، وانصَرَفَ معَهُ إذا أوْتَرَ.

(**١٩٤٩) السُّؤَالُ:** هَلْ يَجُوزُ الإيتارُ بتشهُّدٍ واحدٍ لَا يجلسُ في الوسطِ بعدَ الركعتينِ إلَّا في آخِر الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: نعم يجوز ذلك، يجوز لَمن أوترَ بثلاثٍ أَنْ يوترَ عَلَى صِفَتين: إحداهما أَنْ يُصَلِّيَ ركعتينِ ثمَّ يوتر بواحدةٍ مُنفرِدة، والثَّانِيَة أَنْ يوترَ بثلاثٍ جَمِيعًا لَا يَفصِل

بينهنَّ بجلوسٍ ولا بتسليمٍ؛ لأنَّ ذَلِكَ كلَّه قَدْ وردَ عن السَّلَفِ، وأظنُّ فيه حديثٌ مرفوعٌ عن النَّبِيِّ ﷺ في الثلاثِ.

(١٩٥٠) السُّؤَالُ: هَلِ الأفضلُ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ الوِتْرِ أَنْ يَقُومَ لِيأَتِي بركعةِ شَفْعِ ويُوتِرُ في بيتِه؟

الجَوَابُ: ذَكَرَ العلماءُ رَحَهُمُ اللَّهُ أَنَّه لَا بَأْسَ إذا أَوْتَرَ معَ الإمامِ وفي نِيَّتِه أَنْ يقومَ مِنْ آخِرِ الليلِ، لَا بَأْسَ أَنْ يَقُومَ إذا سَلَّمَ الإمامُ ويأتيَ بركعةٍ؛ حتَّى تكونَ ركعةُ الوِتْرِ في آخِرِ صلاتِه.

( ١٩٥١ ) السُّؤَالُ: هلْ يُشْرَعُ رَفْعُ اليَدَيْنِ عندَ الدعاءِ في صلاةِ الوِتْرِ، وهلْ يُشْرَعُ تَرْدِيدُ التأمينِ بعدَ الإمام جَهْرًا؟

الجَوَابُ: يُشْرَعُ للمأمومِ إذا أَمَّنَ إمامُه في الصَّلاةِ الجهريةِ أَنْ يُؤَمِّنَ كَمَا أَمَّنَ إمامُه، ورَفْعُ اليَدَيْنِ في الدعاءِ في القُنُوتِ مشروعٌ؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قَنَتَ عَلَى مَنْ قَنَتَ عليهمْ أَوْ لهمْ وهو رافِعٌ يَدَيْهِ، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهِ.

### -699-

(١٩٥٢) السُّؤَالُ: ما آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: آخِرُ وقتٍ لصلاةِ الوِتْرِ طلوعُ الفَجْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى

آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى»(١).

فلو طلع الفَجْر قبل أَنْ يوتر الإِنْسَان فإنَّه يَقضي وترَه فِي النهارِ لكن مشفوعًا، بمعنى أَنَّه إذا كَانَ من عادته أَنْ يوتر بخمسٍ بمعنى أَنَّه إذا كَانَ يوتر بلاثًا فليقضِ أربعًا، وإذا كانَ من عادته أَنْ يوتر بخمسٍ فليقضِ سِتًّا وَهَكَذَا؛ لحديث عائشة رَخِوَاللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ «كَانَ إِذَا غَلَبُهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً »(١).



(١٩٥٣) السُّؤَالُ: ما آخرُ وقتٍ لصلاةِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: صَلَاة الوِتْر تبتدئ من صَلَاة العِشَاءِ، حتَّى وإن جَعتَها إِلَى المَغْرِبِ تقديمًا فَإِنَّهُ جائزٌ، وينتهي وقتها بطلوع الفَجْر، ودليل ذَلِكَ قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (أ)، وقوله: «فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً، فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى » (أ)، فجعل النَّبِي ﷺ منتهى الوِتْر هُوَ طلوع الفَجْرِ.

لكن لو فُرض أن الإِنْسَان أخَّر الوِتْرَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، ولم يقمْ حتَّى طلع الفَجْرُ، فإننا نقول: يُصَلِّي فِي الضحى الوِتْرَ شَفعًا، فإذا كانَ من عادتِه أَنْ يوتر بثلاثٍ صَلَّى أربعًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يُوتِرَ أَربعًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يُوتِرَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: أبواب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٥١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

بسبع صَلَّى ثمانيًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بتسع صَلَّى عشرًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بتسع صَلَّى عشرًا، وَإِذَا كَانَ من عادته أَنْ يوترَ بإحدى عشرةَ صَلَّى اثنتي عشرةَ؛ لقول عائشةَ: «كَانَ النَّبِي ﷺ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» (١). هكذا قالت رَضَّالِلَهُ عَنْهَا.

(**1908) السُّؤَالُ:** هَلْ ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه صَلَّى الوِثْرَ تسعَ رَكَعَاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ؟ وإن كانَ بنعم، فَهَلْ كانَ يجلِس للتشهُّد بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، أَمْ بَعْدَ كُلِّ أربعِ رَكَعَاتٍ؟

الجَوَابُ: نعم، ثبت عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّه أُوتَرَ بَسْعِ ركعاتٍ، لَكِنَّهُ جلس فِي الثامنةِ، فتشهَّد ولم يسلِّم، ثمَّ قام فِي التاسعةِ وسلَّم (٢)، فثبت عنه ذلك، ولا إشكال فيه.

لكن بعض الإخوة الَّذِينَ يجبون أَنْ يطبِّقوا السُّنَّة، فعلوا ذَلِكَ فِي قيامهم بالنَّاس، يعني: إمام كبَّر بعد أن صَلَّى العِشَاء الآخرة وسَرَد تسعَ ركعاتٍ، وجلس فِي الثامنةِ، فحبس النَّاس وآذاهم، وأيضا شوَّش عليهم؛ لأنَّ النَّاس إذا انتهوا من صَلَاة العِشَاء وقام الإمام يصلي، فإنهم ينوون قيام اللَّيْل وليس الوِتْر؛ لأنَّ الوِتْر جرت عادة النَّاس أَنَّه فِي آخِر القيام، فتجده نوى قيام اللَّيْل، والإمام الآن يوتِر، فَهَاذَا يصنع النَّاس! وَهَذَا من عدم الفقه فِي دين الله؛ لأنَّ العلم لَيْسَ القراءة والاطلاع، وإنها

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، رقم (٧٤٦).

العلم فقه ، ولهذا قالَ ابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنهُ: «كيف أنتُم إذا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ وقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ!»(١).

هذا التطويل في النّاس تسع ركعات سردًا دون أنْ يشعروا أنها وترُّ، هَذَا غلط، هَلِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ لها قام بأصحابه ثلاث ليالٍ؛ هَلْ قام بهم بهذا الوِتْرِ؟ أبدًا، ما قام بهم بهذا الوِتْرِ، ومَن كانَ عنده عِلمٌ بِذَلِكَ فليتفضَّلْ بإعطائنا إياه، لكن الإمام يُصَلِّي لغيره لَيْسَ لِنَفْسِهِ، ولهذا قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ فَلْيُحَفِّف، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ، وَالكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَالمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى النَّاسَ فَلْيُحَلِّمُ كَيْفَ شَاءَ»(٢).

ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا يؤذي المُصَلِّين، ويُوقعهم فِي شكِّ، وفي لَبْسٍ.

فنقول للأخ إذا قال: أنا أريد بهذا نشرَ السُّنَّةِ، نقول: أولًا نُطالبك هَلْ فعل الرَّسُولُ عَلَيْهِ الضَّلَةُ وَالسَّلَامُ هَذَا الفعلَ وهو إمامٌ فِي النَّاسِ، أو لا؟ فإن قال: نعم. قلنا: هاتِ الدَّلِيل، وإن قال: لا. قلنا: إذن، لماذا تفعله؟ فتهامُ الاتِّباع أن تفعلَ ما فعل فِي انفرادِه، وفي إمامتِه، وإن قال: لا أدري. قلنا: إذن عمِلتَ بلا علم.

فصار له ثلاثُ حالاتٍ: إما أَنْ يدَّعيَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ قام بالنَّاسِ بهذا العددِ، فنقولُ: تفضَّلْ أَعطِني إيَّاه، وهاتِ الدَّلِيلَ، وعلى العينِ والرأسِ، ونحن أوَّلُ مَن يدعو لهذَا الفعلِ، وإن قال: لم يفعلْ. قلنا: إذن، لماذا فعلتَه ولم تتأسَّ بالرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالْ قال: لا أدري. قُلْنَا له: فعلتَ هَذَا بلا علم.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (٢/ ١٧٥، رقم ٢٦٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، رقم (٧٠٣)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصَّلاة في تمام، رقم (٤٦٧).

والمهم أن هَذَا شيءٌ لم يفعلُه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ وَتَفعلُه أنت وتعلَّمُه النَّاسَ، فنقول: علِّمِ النَّاسَ بالقولِ، فقل: إن الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أوتر بتسع، وجلس فِي الثامنةِ وتشهّد ولم يسلِّم، ثمَّ صَلَّى التاسعة وتشهدَ وسلَّم.

كذلك أيضًا سُئلت عائشةُ: كَيْفَ كَانَتْ صَلاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: «مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَ

فَفَهِم بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ يُسنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بالنَّاسِ أَربِعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، وأربِعَ ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، وثلاث ركعات بتسليمةٍ واحدةٍ! وَهَذَا نقصٌ فِي العلم، لكن هَذَا أهونُ من الأول؛ لأنَّ الَّذِي حَكَتْه عائشةُ جاء بلفظٍ آخرَ: «يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ»(٢)، فمُجمَلُ كلامها يُحمَلُ عَلَى المفصَّلِ، ويزولُ الإشكالُ.

ثم إنَّ النَّبِيَّ عَيَّكِ قال في صلاةِ اللَّيْلِ: «مَثْنَى مَثْنَى» (٢)، وإذا قلنا: إن هَذَا الفعلَ الَّذِي حَكَتْه عائشةُ مُحْتَمِلٌ لِأَنْ يكونَ مَثنى مثنى، أو أربعًا أربعًا، قلنا: هَذَا الاحتمالُ يُحمَلُ عَلَى ما لَا احتمالَ فيه، وهو قولُه: «مَثْنَى مَثْنَى».

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه، رقم (٣٥٦٩)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي عَلَيْ في الليل، رقم (٧٣٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، رقم (٧٤٩).

فأنا أدعو إخواني طلبة العلم ألّا ينظروا إِلَى الأدلَّةِ من وجهٍ واحدٍ، بل عليهم أن يجمعوا الأدلَّة، ويقارنوا بينها، ويخصصوا عمومَها بالمخصّصِ، ومُجْمَلَها بالمبيّنِ، وَهَكَذَا.

### 

( ١٩٥٥) السُّوَالُ: ما حُكْمُ رَفْع اليَدَيْنِ فِي الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: رفع اليدينِ فِي القُنوتِ فِي الوِتْر صحيحٌ؛ لأنَّه ثَبَتَ عن عمرَ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ أَنَّه كَانَ يَرفَعُ يدَه فِي قُنوتِ الوِتْرِ<sup>(۱)</sup>.

### <del>-6000</del>

( **١٩٥٦) السُّؤَالُ:** هلْ مِنَ السُّنةِ في دعاءِ الوِتْرِ رَفْعُ اليَدَيْنِ أَوْ لا؟ الجَوَابُ: المعروفُ عندَ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّه مِنَ السُّنَّةِ.

## <del>-699</del>

(١٩٥٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ رَفْعِ اليَدَيْنِ فِي دُعَاءِ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ به؛ لأنَّ ذَلِكَ صحَّ عن عمرَ رَضَالِتَهُ عَنهُ (٢)، فإذا قَنَت الإِنْسَان فِي الوِتْر، أو فِي الصلواتِ الخمسِ عند وجودِ النازِلة، فإنَّه يَرفَع يديه، لكن لَا يَمسح بها وجهَه؛ لأنَّ مَسْح الوجه باليدينِ بعد الدُّعاء لم تَثبُتْ به السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْتُهُ، ولهذا صرَّح شيخُ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةَ بأنه بِدْعَةٌ (٣).

<sup>(</sup>١) أخرج البيهقي في السنن الكبير (٢/ ٢١٢) عن أبي رافع قال: صليت خلف عمر بن الخطاب رَضِّاَلِلَّهُ عَنْهُ فقنت بعد الركوع ورفع يديه وجهر بالدعاء.

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

<sup>(</sup>٣) يُنظر مجموع الفتاوي (٢٢/ ١٩٥).

(١٩٥٨) السُّوَّالُ: هَلْ أَدَاءُ الوِتْرِ بَعْدَ أَذَانِ الفَجْرِ يُعْتَبَرُ أَدَاءً أَمْ قَضَاءً، وَإِذَا كَانَ قَضَاءً فَهَلْ يُشفَعُ فِيهِ؟

الجَوَابُ: قضاءُ الوترِ بعدَ طلوعِ الفجرِ خلافُ السُّنَّةِ، وإنها يُقضَى بالنَّهَارِ، وإذا قُضِيَ فِي النَّهَارِ فَإِنَّهُ يكون شفعًا، فَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يُوتِرَ بثلاثٍ جَعَلَه أَربعًا، وَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يوترَ بخمسٍ جعله سِتًّا، وَإِذَا كَانَ من عادتِه أَنْ يوترَ بسبع جعله ثهانيًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَ ﷺ كَانَ إذا غَلَبَه نومٌ أو وجعٌ صلى بالنَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً (۱).

### -600

(١٩٥٩) السُّؤَالُ: بَعْضُنَا يُكَبِّرُ مَعَ الإمامِ في الوِتْرِ، وهو يَظُنُّ أَنَّهَا مِنَ التَّرَاويحِ أَو القِيام، فهَلْ يُخْرُجُ من صَلَاتِهِ لِيَنْوِيَ الوِتْرَ، أَم يَقْلِبُ النَّيَّةَ في الصَّلاةِ؟

الجَوَابُ: أَنَّمَّتُنَا -وللهِ الحمدُ- وِتْرُهم معْرُوفٌ هنا؛ لأنَّ صَلَاةَ اللَّيلِ التِي يَقُومُونها مَعروفَةٌ: عَشْرُ تَسْلِيهاتٍ في أَوَّلِ الليلِ، ثم بعدَ ذَلِكَ الشَّفع والوترُ، وهو مِنَ الوْتِرِ، ولهذا تنْوي به أَنَّه وِتْر، لَا أنه صلاةٌ مسْتَقِلَّةٌ تُسَمَّى الشَفَّعَ، فَهُوَ وتْرُ مَقْسُومٌ؛ لأن الإيتَارَ بالثَّلاثِ له وَجهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أن تَسْرُدَ الثلاثَةَ كلَّها بسَلامِ واحِدٍ، وتَشَهُّدٍ واحِدٍ.

الوجهُ الثَّانِي: أَن تَفْصِلَ الثُّنتَينِ عن التَّالثَةِ، فتُسَلِّمَ مِنْ ثِنتينِ، وتأتِيَ بالثالِثَةِ.

وعلى هذا، فإذَا أكمَلَ الإمامُ عَشْرَ تَسْليهاتٍ في أوَّلِ الليلِ، ثم قامَ للوتْرِ فلا تَنْوِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

الوْتِرَ إِذَا كُنْتَ تريدُ أَن تَقُومَ فِي آخِرِ اللَّيلِ، بل قُمْ وائتِ برَكْعَةٍ؛ ليكونَ شَفْعًا، أَمَّا في آخِرِ الليلِ فالمَعْروفُ أَنَّنَا نُصَلِّي خَسَ تسليهاتٍ، والثالثة تكونُ وِتْرًا، وإن سَمَّيْنَاها شَفْعًا فَهِي وِتْرٌ -تنوي أنها وِتْرٌ - وكذلك الواحدُ المنفَرِدُ وتْرٌ، وهو مَعْلُومٌ.

وعلى هذا، فلا يَبْقَى إشكالٌ إلا لإنسانٍ غافِلٍ لَا يَدْرِي كَمْ صلَّى، فيمكِنُ أَنْ يَقُومَ ويُصَلِّيَ الشَّفْعَ بنيَّةِ قيامِ الليلِ، فإذا نَوَى قيامَ الليلِ فلْيَسْتَمِرَّ عَلَى نِيَّتِهِ، ثم إذا سَلَّمَ وأُوْتَرَ الإمامُ نَوَى الوثْرَ؛ لأن الوثْرَ بواحِدَةٍ جائزٌ.

(١٩٦٠) السُّوَّالُ: فِي هَذِهِ الليلةِ أَوْتَرَ الإمامُ -وَفَّقَهُ اللهُ- فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ بثلاثِ رَكَعَاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، فأَيُّهُمَا أَوْلَى لَمَنْ أَرَادَ القيامَ مَعَ الإمامِ فِي آخِرِ الليلِ، أَيشْفَعُ هَذَا الوِتْرَ، فيكونُ صَلَّى أَرْبَعًا بتسليمةٍ واحدةٍ، أو يَشْفَعُ الوِتْرَ فِي آخِرِ الليلِ، ويَكْتَفِي بِوِتْرِه فِي أَوَّلِهِ؟

الجَوَابُ: الأمر فيها قال السَّائِل هَذِهِ الليلة أن الإمام -وفَّقه الله- صلى الوتر ثلاث ركعاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ، وَهَذَا أحد الوجهينِ فِي الإيتارِ بالثلاثِ، فإن مَن أوتر بثلاثٍ يجوزُ فِي وترِه وجهانِ:

الوجهُ الأولُ: أَنْ يُسَلِّم من الركعتين الأُولَيَيْنِ، ثمَّ يأتي بركعةٍ منفردةٍ.

والوجهُ الثَّانِي: أَنْ يَسْرُدَ الثلاثةَ بتشهُّدِ واحدٍ، وتسليمِ واحدٍ، وكلاهُما جائزٌ.

إذن، الركعتانِ الأُولَيان المفردتانِ من الوترِ -وإن كنا نُسَمِّيهما شفعًا - فهما شفعٌ مِن وترٍ، ولذلك نقولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ بالثلاثِ المفصولتينِ فلينوِ بالشفعِ أنه وِتْرٌ، لا أنه من صلاةِ الليلِ، بل هو وترٌ، وليس مَفصولًا عن الركعةِ الثَّالِثةِ.

وهناك صورةٌ أخرى للإيتارِ بالثلاثِ، وهي أَنْ يوتِرَ بثلاثٍ بتشهدينِ وتسليمٍ واحدٍ، وَهَذَا منهيٌّ عنه؛ لأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا تُوتِرُوا بِثَلاثٍ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلا تَشَبَّهُوا بِصَلاةِ المغرِبِ» (١).

ومَن شَابَهَ فِي صلاةِ المغربِ إنها يكونُ فيها إذا تشهَّدَ مَرَّتَيْنِ، وصلَّى مع تسليمةٍ واحدةٍ.

وعلى هَذَا فيكونُ للإيتارِ بالثلاثِ ثلاثُ صفاتٍ: صِفتانِ مَشروعتانِ وصِفةٌ مَنْهِيٍّ عنها، الصفتانِ المشروعتانِ: ثلاثُ ركعاتٍ بتشهُّدٍ واحدٍ، وتسليمٍ واحدٍ، وثلاثُ بتسليمينِ وتشهُّدينِ، والمنهيُّ عنه ثلاث بتشهُّدين وتسليم واحد.

والإيتار بالخمس أَنْ يسرُ دَها سَرْدًا بتشهُّدٍ واحدٍ وسلام واحدٍ.

والإيتار بالسبع فيه قولانِ للعلماءِ، فمنهم مَن قال: يسرُدُها كلَّها بتشهدٍ واحدٍ، وتسليمٍ واحدٍ، ومنهم مَنْ قَالَ: يجلسُ فِي السادسةِ ويتشهَّدُ، ولا يُسَلِّمُ، ثمَّ يأتي بالسابعةِ.

والإيتارُ بالتسعِ يكونُ بتشهُّدينِ وتسليمِ واحدٍ، فإذا صلَّى ثهانيًا جلسَ وتشهَّدَ، ثمَّ قام وأتى بالتاسعةِ وسلَّمَ.

وهنا يحسُنُ بنا أن نتكلمَ فِي حديثٍ تَوَهَّمَ فيه بعضُ الناسِ، وهو حديثُ عائشةَ حين سُئِلَتْ: كَيْفَ كانت صلاةُ النَّبِيِّ عَيَّاتٍ فِي رَمَضَانَ، فقالت: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْ يَوْ يَرْمَضَانَ، فقالت: «مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ عَيْ يَوْ يَدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ عَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن حبان (٦/ ١٨٥، رقم ٢٤٢٩).

حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا بتسليم، وأربعًا بتسليم، ولا شك أَنَّ فَلَاثًا» (۱) فتوهم بعض النَّاس أنه يُصَلِّي أربعا بتسليم، وأربعًا بتسليم، ولا شك أَنَّ هَذَا هُو ظَاهِرُ اللفظِ، ولكنَّ الأحاديثَ يفسِّرُ بعضُها بعضًا، فإن عائشةَ رَحَوَلِيَّهُ عَنْهَا قَالَت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ -وَهِي الَّتِي قَالت: «كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ -وَهِي الَّتِي يَدْعُو النَّاسُ العَتَمَةَ - إِلَى الفَجْرِ، إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ» (٢) يَدْعُو النَّاسُ العَتَمَةَ - إِلَى الفَجْرِ، إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ اللهِ عَلَى إحدى هَشْرَةَ ويسلِّمُ من كلِّ ركعتينِ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لَا تجعلون هَذَا صفتينِ، مرَّةً يُسلمُ كلَّ ركعتينِ، ومرَّةً يُسلمُ كلَّ أربعٍ؟

قلنا: يمكِنُ أن نجعلَها صفتينِ، أحيانًا يُصَلِّي أربعًا ويُسلمُ، وأحيانًا يُصَلِّي ركعتين ويُسلمُ، ولكنَّ الصفة الأولى يَمنعُها قولُ النَّبِيِّ ﷺ حين سُئل عن صلاةِ الليلِ فقال: «مَثْنَى» (٣).

وَهَذَا يدلُّ عَلَى انحصارِ صلاةِ الليلِ فِي كونها ثِنتينِ ثنتينِ، والأصل أن فِعلَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُوَالسَّلَاءُ وَالنَّصِلُ السَّلِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَ عَلْمَ القولِ. عن القولِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ، رقم (٧٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٦).

<sup>(</sup>٣) أخرَجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثني مثني والوتر ركعة، رقم (٧٤٩).

أما الوترُ، فَقَدْ جاءتِ السنَّة صريحةً فيه؛ أنَّه يُصَلِّي الإِنْسَانُ الثلاثةَ جميعًا، والخمسةَ جميعًا، والتسعةَ جميعًا، فيكون مُستثنَّى من قولِه: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى».

وهذه مسألةٌ ونصيحةٌ أزقُها إلى إخواني الذين اهتمُّوا بعِلْمِ الحديثِ، وأوصي كلَّ إنسانٍ أَنْ يهتمَّ بعِلْمِ الحديثِ؛ لأنَّه الأصلُ الثَّانِي فِي إثباتِ الأحكامِ الشرعيَّةِ، لكن لاَ أريدُ أَنْ يَكُونَ طالبُ الحديثِ سَطْحِيًّا ينظرُ إلى مجرَّدِ اللَّفظِ بِدُونِ الرجوعِ إلى المعاني الثابتةِ المُحْكَمةِ فِي الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، أو ينظرُ إلى الحديثِ مِن جانبٍ واحدٍ دونَ جمع أطرافِه، فإن ذَلِكَ نقصٌ فِي الاستدلالِ، وليس النقصُ فِي الاستدلالِ مجرَّدَ خطأٍ فقط، بل يَرَتَّبُ عَلَيْهِ العَملُ، عملُ الإِنْسَانِ نفسِه، وعملُ مَنْ يَتَبِعُه ويَقْتَذِي به، فالمسألةُ خطيرةٌ، فلا يَنْبغِي التسرُّعُ ولا التعجُّلُ، والحمدُ للهِ الأمرُ واسعٌ، ولا يكلِّفُ المُسألةُ نفسًا إلَّا وُسْعَها، والذي لا تُدرِكُه اليوم تُدرِكُه فِي الغَدِ، بل اصْبرْ واجمعْ أطرافَ الأحاديثِ، وانظرْ إلى القواعدِ الشرعيَّةِ الَّتِي هي كالجبالِ فِي الرَّسوخِ فِي هَذِهِ الشَّريعةِ الكاملةِ، ولا تتعجَّلُ، ولا تكنْ سطحيًّا؛ فإن الأمرَ خطيرٌ، نسأل الله لنا ولكم التوفيق.

أما بالنسبةِ لمَا حَصَلَ الليلةَ فهناك ثلاثُ احتمالاتٍ:

الاحتمالُ الأولُ: أن نقول: إذا قامَ الإمامُ إلى الثَّالِثةِ فاجلسْ أنت لأن صلاتَك أنت ليستْ صلاةً اللَّيْلِ مَثْنَى أَنْتَ ليستْ صلاةً وترٍ، بل هي صلاةً ليلٍ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى». هَذَا احتمالُ.

الاحتمالُ الثَّانِي: أن نقول: اتَّبعِ الإمامَ واشْفَعْ بركعةٍ، وكونك هنا تصلي أربعًا إنها أوجب لك ذَلِكَ متابعةُ الإمامِ، فإنك لم تقصدِ الأربعَ استقلالًا، ولكنك صَلَّيْتَها اتباعًا لإمامِكَ، وَهَذَا هو الَّذِي يَظهرُ، وهو الَّذِي فَعَلْتُه الليلةَ، فإنَّه حينها سَلَّمَ الإمامُ أَتَيْتُ بركعةٍ تشفَعُ هَذَا الوترَ.

الاحتمالُ الثَّالِثُ: أَنْ ينويَ الانفرادَ عن الإمامِ نهائيًّا إذا قام للثالثةِ، فلا يُصَلِّى الوترَ معه لأنَّه ما له وترُّ أصلًا، فَقَدْ دخل مع الإمامِ بنيةِ أنها صلاةً ليلِ شَفع.

ولا يَحتملُ الأمرُ شَيْئًا إلَّا شيئًا واحدًا فقطْ، أن تُتابِعَ إمامَك، وأن تأتيَ بَعْدَه بركعةٍ، وَهَذَا الَّذِي تَرجَّحُ عندي، وهو أحسنُ.

(١٩٦١) السُّؤَالُ: إذا صَلَّيْتُ الوِتْرَ، وخَتَمْتُ صَلَاةَ اللَّيْلِ، ثم أَيقَظَنِي اللهُ تعَالَى فِي آخِرِ اللَّيْل، هَلْ أَصَلِّي أَوْ لَا؟

الجَوَابُ: أَنَّك تُصَلِّي؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَقُلْ: لَا تُصَلُّوا بعدَ الوثرِ، بل قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا» (١). فإذَا جَعَلْتَ آخِرَ الصَّلاةِ باللَّيْلِ وِتْرًا، ثُمَّ قُدِّرَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (۹۹۸)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثني، رقم (۷۵۱).

قُدِّرَ لكَ أن تَقُومَ فَصَلِّ.

### 

(۱۹۹۲) السُّؤَالُ: رَجُُلُ أَخَّرَ الوِتْرَ إلى آخِرِ الليلِ، ولكنَّه لم يَقُمْ، فنَامَ حتَّى طَلَعَ الفَجْرُ، فَهَاذَا يَصْنَعُ؟

الجَوَابُ: يُصَلِّي في الضُّحَى وِتْرًا، لَكِنَّهُ يشْفَعُه، فمَثَلًا إذا كانَ من عادَتِهِ أَنْ يوتِرَ بثلاثٍ، يُصَلِّي سِتَّا، ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ بثلاثٍ، يُصَلِّي سِتَّا، ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّبِيُّ عَلَيْهِ إِذَا خَلَبَهُ وَجَعٌ أَوْ نَوْمٌ صَلَّى مِنَ أَمَّ المؤمنينَ عائشةَ رَضَالِسُهُ عَنها قالت: «كانَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِذَا غَلَبَهُ وَجَعٌ أَوْ نَوْمٌ صَلَّى مِنَ النَّهارِ النَّهارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً »(١). لأَنَّه أكثرُ ما يُوتِرُ بإحْدَى عشْرَةَ ركعةً، فيُصَلِّي مِنَ النَّهارِ ثَنتَيْ عشْرَةَ ركعةً، فيصلي مِنَ النَّهارِ ثَنتَيْ عشْرَةَ ركعةً.

### 

(١٩٦٣) السُّوَالُ: هَلْ ثَبَتَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ صلاةُ رَكْعَتَيْنِ بعدَ الوِتْرِ؟ وإِنْ كَانَ ذَلِكَ فها الراجِحُ؟

الجَوَابُ: نعم، كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أحيانًا يُصَلِّي بعدَ الوترِ رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جالِسٌ (٢)، وَهَذَا لَا يُحَالِف قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»(٢)،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، رقم (٧٤٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي على في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، رقم (٧٣٨/ ١٢٦).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى، رقم (٧٥١).

وقد جمع بَيْنَهما المحقِّقُ ابنُ القَيِّم وَحَمَهُ اللَّهُ فقال: «إن هاتينِ الرَّكْعَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الرَّاتِبَةِ للصلاةِ، فهما تابعتانِ للوترِ» (أ. ولذلك لا يُناقِضُ قولَه ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلاَتِكُمْ بِاللَّيْلِ وِتْرًا»، فإذا فعل الإِنْسَانُ ذَلِكَ أحيانًا وصَلَّى رَكْعَتَيْنِ جالسًا بعدَ الوترِ فهذا من الشَّنَّةِ، ولكن لَيْسَ هَذَا أمرًا راتبًا دائمًا؛ لأنَّ كثيرًا منَ الأحاديثِ كحَدِيثِ ابنِ عبَّاسٍ (٢) حينها نامَ مَعَ الرَّسُولِ عَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ فيه ذِكرُ رَكْعَتَيْنِ.

(١٩٦٤) السُّوَّالُ: البعضُ لَا يَنْوِي الوِتْرَ إِلا بَعْدَ قِراءَةِ الإمامِ لسورَةِ ﴿سَيِّجِ﴾ [الأعلى:١]، فها الَّذِي يتَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ، خُصُوصًا إذا لم يُسَلِّمِ الإمامُ إلا في آخِرِ الوتْرِ، يعني: من ثَلاثٍ؟

الجَوَابُ: الطريقُ إلى هَذَا أَنَّنِي أَحُثُّ إخوانِي طلَبَةَ العِلْمِ أَنْ يقولُوا للعامَّةِ: إن الشَّفْعَ الَّذِي يُصَلُّونَهُ شَفْعًا هُوَ جزءٌ من الوثرِ؛ ولهذا قال العلماءُ: الإيتارُ بثلاثٍ له صورتان:

الصورَةُ الأُولى: أَنْ يُسَلِّمَ من الرَّكعَتَيْنِ ويأتِي بالثالِثَةِ.

والصورة الثانية: أَنْ يَسْرُدَ الثلاثَ كلُّها جَمِيعًا.

وعلى هَذَا فأنتَ أيها المأمُومُ عندَمَا يُكْمِلُ الإمامُ ثَماني رَكعاتٍ ويُكَبِّرُ بالتاسِعَةِ تَنْوِي الوتْر، لَا تَنْوِي الشَّفْعَ الَّذِي يكونُ مقتَطَعًا مِنَ الوتْرِ، بل انْوِ الوتْرَ عندمَا يُكَبِّرُ،

<sup>(</sup>١) زاد المعاد (١/ ٢٥٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواء إذا كانا اثنين، رقم (٢٩٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٦٣).

وأما مَن كَبَّرَ مع الإمامِ عَلَى أنه تَراويحَ، ثُمَّ لما قَرَأَ ﴿سَيِّحِ﴾ [الأعلى:١] نَوَى الوتْرَ فإن هَلِهِ النَّيَّةُ لَا تنْفَعُ فيه؛ لأن الشيءَ المعَيَّنَ مِنَ العباداتِ لَا بُدَّ أَنْ يُنْوَى مِنْ أُوَّلِهِ.

فعَلى طلبَةِ العِلْمِ أَنْ يُنَبِّهُوا العامَّةَ عَلَى أن الثلاثَ سواءٌ قُرِنَتْ أو فُصِلَتْ فكُلُّها وِثْرٌ، فيَنْوِي الإِنْسَانُ الوترَ من الأَوَّلِ.

ومن العجَبِ أنني سُئلتُ عن الإمامِ لما صَلَّى ثمانِي ركعاتٍ وقامَ إلى التاسِعَةِ، فلما سلَّمَ قالوا له: كيفَ هَذَا -سُبْحَانَ الله-، أنتَ ما صَلَّيْتَ إلا واحِدَةً ولا نَوَيْنَا أنها وِثْرٌ، قال: انْوُوا أنها وِثْرٌ الآن، أي: بَعْدَمَا سلَّمَ. وَهَذَا لَا يصِحُّ ولا يستَقِيمُ، قال النَّبِيُّ وَثَرٌ، قال: الْأَعْمَالُ بِالنِّيات» (١)، لكِنَّ بعض الناسِ يُفْتِي بغيرِ عِلْمٍ.

### —<del>6920</del>—

(1970) السُّوَّالُ: إمامٌ يُصَلِّي الوتْرَ مثلَ صلاةِ المغربِ، فلما أخْبَرْنَاهُ بأن هَذِهِ الصَّفَةَ منْهِيُّ عنها قال: إني أفْعَلُ ذَلِكَ مراعَاةً للمَأْمُومِينَ؛ لأني إذا لم أَفْعَلْ ذَلِكَ سَرَقُوا الوتْرَ وصلُّوا فُرادَى في منازِلهم. فما تَوْجِيهُكُم لهَذَا الإمام، جزاكَ اللهُ خيرًا؟

الجَوَابُ: أرى أن الإمامَ لَا يفْعَلُ شيئًا ويُجْبِرُ الناسَ عليهِ، ولا سِيّما في مِثْلِ هَذِهِ الحالِ التي فِيهَا مُحَالَفَةٌ للسُّنَّةِ حيث يجعَلُ الوتْرَ كالمغْرِبِ محافظةً عَلَى بقاءِ المأمومِينَ.

ونقول له: هَذَا تصورٌ ليسَ بصَحِيحٍ؛ لأنه إذا كانَ مقْصُودًا أَنْ يحبِسَ المأمومِينَ حتى يُوتِرُوا فليوتِرْ بثلاثٍ لَيْسَ فِيهَا إلا تَشَهُّدٌ واحِدٌ، وليس بلازِمٍ أَنْ يَجْلِسَ، وَهَذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنها الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، رقم (١٩٠٧).

يدُلُّ عَلَى أَن أَخَانَا هَذَا الإمامَ لَيْسَ عَنْدَهُ فِقْهُ فِي هَذِهِ المسأَلَةِ، لذلك أَنَا أَنصَحُهُ بأن يوتِرَ بثلاثٍ بتَشَهُّدٍ واحدٍ، وإذا كانوا لَا يُخْرُجُونَ إذا تشَهَّدَ التَّشَهُّدَ الأُوَّلَ فلن يُخْرُجوا إذا جَعلَهُ بتَشَهُّدٍ واحدٍ.

مع أني لَا أرَى أن نفْعَلَ فِعْلًا يُكْرِهُ الناسَ عَلَيْهِ أبدًا، فإذا كانَ الناسُ يريدونَ أو نُوتِرَ بهم أوتَرْنَا، وإذا قالوا: لَا تُوتِرْ سنُوتِرُ فِي بُيوتِنَا، وهم عددٌ محصُورٌ، فلنَدَعْهُمْ.

(١٩٦٦) السُّؤَالُ: رجُلٌ أُوتَرَ قبلَ أَنْ يَنَامَ، ثم اسْتَيْقَظَ، فَهَلْ يمكِنُ أَنْ يوتِرَ مِنْ جَدِيدٍ، أم يُصَلِّي ركْعَتَينِ ركْعَتَينِ؟

الجَوَابُ: يُصَلِّي ركْعَتينِ ركْعَتينِ، حتى يَطْلُعَ الفجْرُ، ولا يوتِرُ؛ لأنه لَا وِتْرانِ في ليلَةٍ، إما في أَوَّلِ اللَّيلِ لمن خافَ ألا يقُومَ، وإما مِنْ آخِرِ اللَّيلِ لمن طَمِعَ أَنْ يقومَ.

(١٩٦٧) السُّؤَالُ: ذَكَرْتَ -حَفِظَكَ اللهُ- في صِفَةِ الوترِ بثلاثٍ أنها تكونُ سَرْدًا، أو أنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ ركعَةً واحِدَةً في الأخيرِ، فَهَلْ كِلاهما ورَدَتَا عنِ النَّبِيِّ ﷺ، وما الصِّفَةُ التي لَا تجوزُ في الوتر في الثَّلاثِ؟

الجَوَابُ: الصفةُ المنْهِيُّ عنها في الوِتْرِ بثلاثٍ هِي: أَنْ يَجْعَلَهَا كَصلاةِ المُغْرِبِ، يعني يُصَلِّي ركْعَتَيْنِ ثم يجلِسُ ويتَشَهَّدُ ولا يسَلِّمُ ثم يأتِي بالثَّالِثَةِ، فهذا نَهَى عنه النَّبِيُّ عَلَيْهَ الصَّلَةُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب قيام النبي على بالليل في رمضان وغيره، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي على، رقم (٧٣٨).

(١٩٦٨) السُّؤَالُ: إذا دَخَلَ المأمومُ مَعَ الإمامِ وأدرَكَ الركعَةَ الثالِثَةَ في الوتْرِ الَّذِي سَرَدَهُ الإمامُ ثلاثَ ركعَاتٍ بسِلامٍ واحِدٍ، فَهَلْ يجوزُ للمأمومِ أَنْ يُسَلِّمَ مع الإمامِ إذا كانَ قدْ أدرَكَ الركعَةَ الثالثَةَ فَقَطْ، ولو سَلَّمَ مع الإمامِ هَلْ يُعَدُّ وترًا أَوْ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بها سَبَقَ بِهِ؟

الجَوَابُ: ظاهِرُ قولِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم في المأموم: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْمُوا» (١). أنه إذا كانَ إمَامُكُم قَدْ أَوْتَرَ بثلاثٍ سَرْدًا فَإِنَّهُ إذا سَلَّمَ يأتِي المأمومُ المسبُوقُ بها فاتَهُ ؛ لأن صلاتَهُ ارتبَطَتْ بالإمام.

أما إذا كانَ لَا يدْرِي هَلْ سَرَدَ الوِتْرَ سَرْدًا أَو أَنه صَلَّى رَكْعتينِ ثم صَلَّى الثالثَةَ والحِدَةً، فله أَنْ يسَلِّمَ ما دامَ لَا يَعْلَمُ، لأنه لَا يتَيَقَّنُ مُخالَفَةَ الإمام في هَذِهِ الحالِ.

وبهذه المناسبَةِ أَوَدُّ أَن أَقُولُ: إِن الشَّفْعَ والوِتْرَ كلاهُما وِتْرٌ، لكن سُمِّي هَذَا شَفْعًا لأن الإِنْسَانَ يسلِّمُ فيه مِنْ ركعَتينِ، وإلا فإنَّ الثلاثَةَ كلَّهَا وتْرُّ.



(١٩٦٩) السُّؤَالُ: هَلْ مِنَ الجائزِ أَنْ أُصَلِّيَ بعدَ الوِتْرِ؟

الجَوَابُ: إذا قُدِّرَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَوْتَرَ؛ بناءً عَلَى أَنَّه لَنْ يُصَلِّيَ بعدَه، ثمَّ بَدَا له بَعْدُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ فلا حَرَجَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل: فاتتنا الصَّلاة، رقم (٦٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب إتيان الصَّلاة بوقار وسكينة، رقم (٦٠٣).

# (١٩٧٠) السُّؤَالُ: هَل كانَ النَّبِيُّ عَيْكَ يُصَلِّي الوِترَ لَيلةَ الْمُزدَلِفة؟

الجَوابُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لا يَدَعُ الوِترَ حَضَرًا ولا سَفَرًا، وهذا العُمومُ لم يَستَثنِ منه شَيءٌ، وعَلى كُلِّ إِنسانٍ أَنْ يُصلِّيَ الوِترَ لَيلةَ المُزدَلِفةِ، وكذلك يُصلِّي سُنَّة الفَجرِ، وإِنْ كَانَ هذا لم يُذكُر في حَديثِ جابِرٍ لكنْ يُقالُ: لَدينا عُمومٌ أَنَّه كَانَ لا يَدعُ الوِترَ، ولا يَدعُ سُنَّة الفَجرِ، لا حَضَرًا ولا سَفَرًا.

( ١٩٧١) السُّؤَالُ: هل يُصلي الحاجُّ ليلةَ العاشرِ الوِترَ، وكذلك بقِيَّة الأيام؟

الجَوابُ: يُصَلَّى الحَاجُّ الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ لَيلةَ المُزدَلِفةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان لا يَدعُ الوِترَ حَضَرًا ولا سَفرًا، ولا يَدعُ سُنَّة الفَجرِ لا حَضرًا ولا سَفرًا، هَكذا جاءَتِ السُّنَّةُ، ولم يُستَثنَ منها شيءٌ، فيَدخلُ في ذلك لَيلةُ المُزدلِفةِ، أمَّا بقِيَّةُ الأَيامِ فيصلى الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ، ورَكعَتي الضُّحى وتحيةَ المسجِدِ، وجميعَ النَّوافلِ؛ لأنَّ فيصلى الوِترَ وسُنَّة الفَجرِ، ورَكعَتي الضُّحى وتحيةَ المسجِدِ، وجميعَ النَّوافلِ؛ لأنَّ المُسافِرَ لا يَسقطُ عنه مِن النَّوافلِ إلا ثَلاثٌ فَقط وهي: راتِبةُ الظُّهرِ، وراتِبةُ المَغرِبِ، وراتِبةُ المُغرِبِ، وراتِبةُ العِشاءِ.

وأمَّا راتِبةُ الفَجرِ فتُصَلَّى، والعَصرُ ليس لها راتِبةٌ مِنَ الأَصلِ.

إذًا، جَمِيعُ النَّوافلِ يَقومُ بها المُسافِرُ، ما دُمْنا نَقولُ: لا يَسقُطُ إِلَّا ثَلاثٌ، فَالباقي لا يَسقطُ، يَعني: يُصلِّي الضُّحى، ويُصلِّي تَحيةَ المَسجِدِ، ويُصلِّي سُنَّةَ الفَجرِ، ويُصلِّي الوِترَ، وَيتَهجَّدُ فِي اللَّيلِ.

## ا صلاةُ الضُّعَى:

(١٩٧٢) السُّؤَالُ: ما الفَرْقُ بينَ صلاةِ الشُّروقِ وصَلاةِ الضُّحَى؟

الجَوَابُ: صلاةُ الشُّرُوقِ هي صَلاةُ الضُّحَى؛ لكن إِنْ صَلَيْتَهَا من حينِ أَنْ تَوْقِعَ الشَّمْسُ قِيدَ رُمْحٍ فهِي شُروقٌ وضُحًى أيضًا، وإِن أُخِرَتْ فهِي ضُحًى، وليستْ شروقًا.

(١٩٧٣) السُّؤَالُ: أُودُّ معرفةَ مشروعيةِ صلاةِ الإشراقِ، وهِيَ ركعتانِ بعدَ شُرُوقِ الشمسِ بحوالي ربع ساعةٍ، حيثُ لها أجرُ عمرةٍ وحجةٍ تَامَّةٍ (١)؟

الجَوَابُ: صلاةُ الضَّحَى سُنَّةُ، ووقتُها منِ ارتفاعِ الشمسِ قِيدَ رمحٍ إلى قُبيلِ الزوالِ، وهذهِ المسافةُ من الشمسِ تقدَّرُ بنحوِ ربعِ ساعةٍ، وقبيلَ الزوالِ أي: قبيلَ زوالِ الشمسِ لصلاةِ الظهرِ بنحو خمسِ أو عشرِ دقائقَ.



(١٩٧٤) السُّؤَالُ: ما كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الضُّحَى ووَقْتُها؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ الضَّحَى ركعتانِ أو أربعُ ركعاتٍ بتسليمتينِ، أو ستُّ ركعاتٍ بثلاثِ تسليماتٍ، أو ما شاء الإِنْسَانُ، قالَ أهلُ العلمِ: ووقت صَلَاة الضحى من ارتفاعِ الشَّمْسِ بنحوِ رُبُعِ ساعةٍ - إِلَى قُبيلِ

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الصَّلاة، باب ذكر ما يستحب من الجلوس في المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، رقم (٥٨٦).

الزوالِ، فكل هَذَا الوقتُ وقتُ لصلاةِ الضحي.



### **صلاةُ الاستخارة:**

(١٩٧٥) السُّؤَالُ: هَلْ للاستخارةِ وقتٌ محدَّدُ، أم يستمرُّ الشخصُ فِي هَذَا الدُّعاءِ حتَّى يُنجَزَ ذَلِكَ الشَّيْءُ المطلوبُ؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ الاستخارةِ مشروعةٌ إذا همَّ الإِنْسَانُ بالشَّيْءِ وتردَّدَ، أَمَّا إذا عزَمَ فليستْ مشروعة، لكن إذا تَرَدَّدَ لَا يَدري أيُّ الأمرينِ خيرٌ، فهنا يَستخيرُ مَن يعلمُ غيبَ السمواتِ والأرضِ، ولهذا يقولُ في دعاءِ الاستخارةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي يعلمُ غيبَ السمواتِ والأرضِ، ولهذا يقولُ في دعاءِ الاستخارةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلا أَعْدَرُ، وَتَعْلَمُ وَلا أَعْدَرُ، وَتَعْلَمُ وَلا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي..» إِلَى آخرِه (١). فاستخرِ الله، فإن بدا لك شيءٌ، فَقَدْ تبيّن الأمرُ، وإن لم يبدُ فأعِد الاستخارة مَرَّة ثانيةً، وثالثةً، ثمَّ ما أراده الله لك فسوف يأتيك.

( ١٩٧٦) السُّوَّالُ: إذا استخارَ الإِنْسَانُ فَهَلْ يجوزُ له الاحتجاجُ بِهَذِهِ الاستخارةِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ؟

الجَوَابُ: إذا استخار الإِنْسَان ربَّه فِي شيءٍ أَشكلَ عليه، ثمَّ هداه الله عَرَّهَجَلَّ إلى شيءٍ؛ إما إقدام، وإما إحجام، ثمَّ إن أحدًا قالَ له: لمَ فعلتَ هذا؟ فقال: إنِّي استخرتُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢).

الله فهذا الَّذِي حصل. فهذا احتجاج صحيح؛ لأنَّ المُستخيرَ إذا صدَق مَعَ الله عَرَّفَجَلَّ يسَّر الله له ما فيه الخيرُ.

وصَلَاةُ الاستخارةِ ركعتانِ، إذا سلَّم الإِنْسَان منهما دعا بدعاء الاستخارةِ المعروف:

«اللَّهُمَّ إِنِّ أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّمُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرُّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْ فِي عَلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرُّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِ فَهُ عَنِّي وَاصْرِ فَنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ، وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ» (١).

فإذا فَعَلَ الإِنْسَانُ هَذَا ثُمَّ جَرَى بقضاءِ اللهِ وقَدَره ما يَجري فهذا يَدُلُّ عَلَى أن ما اختاره اللهُ له فهو خيرٌ.



## ا صلاةُ الكسوف:

(۱۹۷۷) السُّوَّالُ: هَلْ ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ وجودُ صَلَاةٍ تُشْبِهُ صَلَاةَ الكسوفِ تُصَلَّى عِنْدَ حدوثِ الآياتِ الكونيَّةِ العظيمةِ؛ كالزلازلِ، وهَلْ ثَبَتَ عَنِ ابْنِ عباسٍ رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ أنه صَلَّى بسببِ الزلازلِ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢).

الجَوَابُ: نعم، ثبت عن ابنِ عباس رَخَالِتُهُ أنه صَلَّى للزلزلة (۱) يعني رَجْفَة الأرض، ولعلَّه رَخَالِتَهُ عَنْهُ استدلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ: ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ الْأَرضِ، ولعلَّه رَخَالِتَهُ عَنْهُ استدلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ: ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لَجَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى السَّالَةِ، لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لَجَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى السَّلَاةِ» (۱). فرأى أن كلَّ شيءٍ من آياتِ اللهِ المَخُوفَةِ يُشْرَع له أَنْ يُصَلِّي صَلَاة الضَّالَةِ، ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي قاله رَضَالِتَهُ عَنْهُ قولٌ صوابٌ.



## ح | صلاةُ التسابيح:

(١٩٧٨) السُّؤَالُ: صلاةُ التسبيحِ هَلْ وَرَدَتْ مَعَ أَن بعضَ العُلَمَاءِ أَجَازَهَا؟

الجَوَابُ: الحمد للهِ ربِّ العالمينَ، صلاةُ التسبيحِ وردَ فيها حديثٌ عن النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، قَالَ شيخُ الإسلام: هُوَ حديثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ، قَالَ شيخُ الإسلام: هُوَ حديثُ باطلٌ ('')، ويدلُّ لِبُطلانِه أمرانِ: الأمرُ الأولُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلاةَ لو كانتْ من الصلواتِ المشهورةِ؛ لأنَّ فائدتها عَظيمةٌ، ولأنها من شَريعةِ اللهِ، المشروعةِ لكانتْ من الصلواتِ المشهورةِ؛ لأنَّ فائدتها عَظيمةٌ، ولأنها من شَريعةِ اللهِ، وشَريعةُ الله لا بُدَّ أن تكونَ محفوظةً بين الأُمَّة مِن لَدُنِ النَّبِيِّ عَلَيْقٍ إلى يَومِنا هَذَا. وليَّا لم تكنْ هَذِهِ الصَّلاةُ مشهورةً وإنها وردَ فيها هَذَا الحديثُ الضعيفُ، ولم يَسْتَحِبُها لم تكنْ هَذِهِ الصَّلاةُ مشهورةً وإنها وردَ فيها هَذَا الحديثُ الضعيفُ، ولم يَسْتَحِبُها

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ١٠١، رقم ٤٩٢٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: أبواب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم (١٠٤٤)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (١٢٩٧)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (١٣٨٧) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع.

<sup>(</sup>٤) مجموع الفتاوي (١١/ ٥٧٩).

أحدٌ من الأئمَّةِ؛ مالِكِ والشافعيِّ وأحمدَ وأبي حَنيفةَ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا صلاةٌ ليستْ من شَريعةِ النَّبِيِّ عَلِيلًاً.

والأمرُ الثاني مِمَّا يدلُّ عَلَى أَنَهَا ليستْ مشروعةً: أَنَّهَا صلاةٌ ذُكِرَ فيها أن الإِنْسَانَ يُصلِّيها كلَّ يوم، أو كلَّ أسبوع، أو كلَّ شهرٍ، أو كلَّ سنةٍ، أو في العُمُرِ مرَّةً، ومثل هَذَا لا يَستقيم في عبادةٍ تكون مُصْلِحةً للقلوبِ؛ لأنَّ العِبَادَةَ المُصْلِحةَ للقلوبِ لا بُدَّ أن تكونَ مُسْتَمِرَّةً دائمةً، ولا تكون عَلَى هَذَا التخييرِ البَعيدِ المَدَى من يومٍ إلى سنةٍ إلى تكونَ مُسْتَمِرَّةً دائمةً، ولا تكون عَلَى هَذَا التخييرِ البَعيدِ المَدَى من يومٍ إلى سنةٍ إلى العمرِ كلِّه، ولا يَرِدُ علينا الحَجُّ؛ حَيْثُ لم يَجِبْ عَلَى المَرْءِ في العمرِ إلَّا مرَّةً واحدةً؛ لأنَّ شاقٌ عليهم، وصعبُ عليهم، ولمَذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الشَّكَمُ فيها يُروَى عنه حين شئل: الحَجُّ في كلِّ عامٍ؟ قَالَ: ولمُذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعُ اللَّهُ اللهَ عَلَى عامٍ؟ قَالَ: «لَوْ قُلُتُ : نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعُ اللهُ عَلَى عامٍ؟ قَالَ: «لَوْ قُلُتُ : نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عامٍ؟ قَالَ: «لَوْ قُلُتُ النَّذِي تُعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ مَرَّةً، فَهَا زَادَ فَهُو تَطَوَّعُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُ النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْهَالِي اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عامٍ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عامٍ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عامٍ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى عامٍ عَلَيْهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

فالحجُّ لَا تُقاسُ عَلَيْهِ صلاةُ التسبيحِ؛ لأنَّ الحَجَّ لو وَجَبَ كلَّ عامٍ لَشَقَّ عَلَى كلِّ فردٍ مِن أفرادِ النَّاسِ عَن يستطيعُ الحَجَّ أَنْ يَحُجَّ كلَّ عامٍ، ثمَّ لَشَقَّ أَيْضًا اجتهاعُ النَّاسِ في هَذَا المكانِ؛ ما ظنُّكم لو أن المُسْلِمينَ جَمِيعًا القادرينَ في أقطارِ الدُّنْيَا يَجتمعون كلَّ يومٍ في هَذِهِ المشاعِرِ؟ ألَا يكونُ عليهم مَشَقَّةٌ عظيمةٌ لَا يُمكِنُ أَنْ تُطاقَ؟

هَذَا هُوَ الواقِع، ولهذا خفَّف اللهُ عَلَى عِبَاده فجعلَ الحَجَّ واجبًا في العُمُر مرَّةً، أمّا صلاةُ التَّسابيحِ فليسَ فيها مَشَقَّةٌ لو ثبتتْ، ولو أَنَّهَا شُرِعَتْ كلَّ يومٍ لم يكن في ذَلِكَ مَشَقَّة، بل شُرع للناسِ كلَّ يومٍ ما هُوَ أكثرُ مِنها عَدَدًا وكيفيَّةً؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ

 <sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (١/ ٢٥٥، رقم ٢٣٠٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب فرض الحج، رقم
 (١٧٢١)، والنسائي: كتاب مناسك الحج، باب وجوب الحج، رقم (٢٦٢٠)، وابن ماجه:
 كتاب المناسك، باب فرض الحج، رقم (٢٨٨٦).

هَذِهِ الصَّلاةَ ليستْ من الأمورِ المشروعةِ، ولهذا لَا يَنبغي للإنسانِ أَنْ يَتَعَبَّدَ للهِ بها، وإنها يَتَعَبَّدُ للهِ بها، وإنها يَتَعَبَّدُ للهِ بها ثبتَ مِن شَريعتِه في كتابِه أو عَلَى لسانِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

### <del>-6920-</del>

(١٩٧٩) السُّؤَالُ: ما القولُ الفَصْلُ في صلاةِ التَّسْبِيحِ ومَدَى صحَّةِ حدِيثِهَا؟

الجَوَابُ: قَوْلِي فِي هَذِهِ الصَّلاةِ ما قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَةَ رَحَهُ اللَّهُ وهو أنَّ حدِيثَهَا باطِلٌ أو كَذِبُ (١)، وأنه لم يَسْتَحِبَّهَا أحدٌ مِن الأئمَّة؛ لأن هَذِهِ الصَّلاةُ لما فِيهَا مِن الفَضْلِ لو كانتْ صَحِيحةً ومِنْ شَرْعِ اللهِ لم تَكُنْ لا يَعْلَمُ بها إلا أفرادٌ مِن النَّاسِ؛ لأن هَذِهِ مما تُوافَرَت الدواعِي عَلَى نَقْلِهَا، ولَنَقَلَها الناسُ كما نَقلُوا صلاةَ الوِتْرِ وهو واجِبٌ والضُّحَى وغير ذَلِكَ مِن السُّننِ المشْهُورَةِ والمعرُوفَةِ؛ لأن صلاةَ التَّسْبِيحِ الفَضْلُ المرَتَّبُ عليها يوجِبُ أن تكونَ معلُومَةً ومتَدَاوَلَةً.

فخُروجُها عن قِياسِ الصَّلواتِ الأَخْرَى يوجِبُ أيضًا أَن تُنْقَلَ لأَن الناسَ يَحْرِصُونَ عَلَى نَقْلِ كلِّ غَرِيبٍ كها هُوَ معْرُوفٌ، فالشيءُ الغَرِيبُ دائمًا يتَنَاقَلُ عندَ النَّاسِ، ويَشْتَهِرُ وينْقُلُهُ بعضُهُم عن بَعْضٍ، فلها لم يكُنْ فيها ذلِكَ، لاَ عَمَلُ الأُمةِ، ولا اشتُهِرَ بينَ الأُمةِ، عُلِمَ أنها ليسَ لها أصلٌ، فقوْلي فِيهَا مَا قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميةَ وأنها لَيْسَتْ بمُسْتَحَبَّةٍ.

(١٩٨٠) السُّؤَالُ: لَاحَظْتُ قَبْلَ صَلَاةِ العشاءِ جَمَاعةً يُصَلُّونَ بإمامٍ ومأمومين، وعِنْدَمَا سَأَلْتُهم عَنْ هَذِهِ الصَّلاةِ قالوا: إِنَّهَا صَلَاةُ التَّسابيح، وفَهِمْتُ أنهم يُخَصِّصُونها

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۵۷۹).

لليلةِ سبعِ وعشرينَ، فَهَلْ وردَ فِي ذَلِكَ دليلٌ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: صَلَاةُ التَّسبيح ليستْ مُسْتَحَبَّة؛ لأنَّ حَدِيثها ضعيفٌ جِدًّا(١)، كما ذكرهُ شيخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحَمَهُ ٱللَّهُ، فقال: إن حَدِيثها إما باطلٌ، وَإِمَّا كذِبٌ، وَقَالَ: إِنَّهُ لم يَسْتَحِبَّها أحدٌ من الأئمَّةِ(٢).

وبناءً عَلَى ذَلِكَ فلا يُشْرَعُ للإنسانِ أَنْ يُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلاةَ، ثمَّ إن تَخصيصها بليلةِ سبعِ وعشرينَ هَذَا أيضًا من البِدَعِ.

(١٩٨١) السُّؤَالُ: نريدُ معْرِفَةَ حُكْمِ صلاةِ التَّسابِيحِ ومَدَى مَشْرُوعِيَّتِهَا؟

الجَوَابُ: صلاةُ التسَابِيحِ لم تَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهَ، وعلى هَذَا فلَيْسَتْ بسُنَةٍ، ولا ينبَغِي للإنسانِ أَنْ يتَقَرَّبَ بها إلى الله؛ لأن الأصلَ في العِباداتِ المنعُ إلا إذا ثَبَتَتْ مَشْرُ وعِيَّتُهَا بدليلٍ صحيحٍ ليسْ فيه شَكُّ، قال شيخُ الإسلامِ رَحَمَهُ اللَّهُ: إن حَدِيثَهَا باطلٌ ولم يَسْتَحِبَّهَا أحدٌ مِنَ الأئمَّةِ، وإنها شاعَتْ عَنْ بعضِ التَّابِعِينَ (٢).

وعليه فاحْفَظْ وقتك، ولا تَشْتَغِلْ بِهَا، فإنها لم تَشْبُتْ عن نَبِيِّكَ محمَّدٍ ﷺ وَاشْتَغِلْ بِهَا لَمْ تَشْبُتْ عن نَبِيِّكَ محمَّدٍ ﷺ وَاشْتَغِلْ بِهَا صَحَّ عَمَّا لم يَصِحَّ، فَفِيهَا صحَّ الكفَايَةُ، واللهُ الموفِّقُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (۱۲۹۷)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (۱۳۸۷) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع.

<sup>(</sup>۲) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۵۷۹).

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق.

# (١٩٨٢) السُّؤَالُ: هَلْ صَحَّتِ الأحاديثُ فِي صَلَاةِ التَّسَابِيحِ؟

الجَوَابُ: صَلَاةُ التسابيحِ لم تَصِحَّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ ولذلك لَا يُسَنُّ فِعلُها، وهي -أعني صَلَاة التسابيح- تختلِفُ عن غيرِها، فتُصلَّى كلَّ يوم، فإنْ شَقَّ ففي كل أسبوع، فإن شَقَّ ففي كل شهرٍ، فإن شَقَّ ففي كلِّ سَنَةٍ، فإنْ شَقَّ ففي العُمُرِ، وهي غيرُ مشروعةٍ، ثمَّ إن هَيْئتَها وكَيْفِيَّتَها أيضًا خارجةٌ عن الصَّلاةِ المألوفةِ، فمثلُ هَذَا لو كانَ مَشروعةٍ، ثمَّ إن هَيْئتَها وكَيْفِيَّتَها أيضًا خارجةٌ عن الصَّلاةِ المألوفةِ، فمثلُ هَذَا لو كانَ مَشروعةً بنقل المخالِفِ.

وقد ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّه لم يَسْتَحِبَّها أحدٌ منَ الأئمَّةِ، وأنَّ حديثَها ضعيف<sup>(۱)</sup>، والعملُ بالضعيفِ فِي إثباتِ العباداتِ لَا يجوزُ<sup>(۲)</sup>.



## **ح | سجودُ التلاوةِ:**

(١٩٨٣) السُّؤَالُ: هَلْ يُشْتَرَطُ لسُجُودِ التَّلاوَةِ وسُجُودِ الشُّكْرِ الطهارَةُ؟ وهَلْ يُشْتَرَطُ أَن تكونَ المرأةُ مُتَحَجِّبةً، أي: مُغَطِّيةً شَعَرَهَا؟ وهَلْ لها تَكْبِيرٌ وتَسْلِيمٌ؟

الجَوَابُ: سُجُودُ التِّلاوةِ إذا كَانَ في الصَّلاةِ فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ، وإذا قَامَ، أَمَّا إذا كَانَ خَارِجَ الصَّلاةِ، فَإِنَّهُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ لَا إذا قامَ، ولا يُسَلِّمُ فِيه، هَذَا أقربُ الأقوالِ إلى الصوابِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب صلاة التسبيح، رقم (۱۲۹۷)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (۱۳۸۷) من حديث ابن عباس، والترمذي: أبواب الوتر، باب ما جاء في صلاة التسبيح، رقم (٤٨٢) من حديث أبي رافع. (٢) مجموع الفتاوي (١١/ ٥٧٩).

ويَرَى بعضُ العُلماءِ أَن سُجودَ التِّلاوَةِ حُكمُهُ حُكْمُ الصَّلاةِ، وأَنه يُكَبِّرُ للسَجودِ وللرَّفْع، ويُسَلِّمُ منه تَسلِيمَةً واحِدَةً.

وسُجُودُ الشُّكْرِ حُكمُهُ كَسُجُودِ التِّلاوَةِ.

(١٩٨٤) السُّوَالُ: إذا قَرَأَ المُصلِّي في الصَّلاةِ السريَّةِ بآيةٍ فيها سجودٌ؛ هَلْ يَسْجُدُ، وإذا سَجَدَ فكيفَ إذا كَانَ إمامًا؟

الجَوَابُ: قراءةُ الإِنْسَانِ سُورَةً فيها سجدةٌ في صلاةٍ سريةٍ إذا بَلَغَ الآية -آية السجدةِ - سَجَدَ، والناسُ في هَذَا ثلاثةُ أقسام: إمامٌ، ومأمومٌ، ومُنْفَرِدٌ: فأمَّا المنفردُ فواضِحٌ أنَّه يَسْجُدُ، ولا إشكالَ في هذا، لماذا؟ لأنَّه وَحْدَه، ولا يُشَوِّشُ عَلَى الآخرِ، فواضِحٌ أنَّه يَسْجُدُ يُكَبِّرُ إذا سَجَدَ ويقولُ: سبحانَ ربيَ الأَعْلَى، ويَدْعُو بالدعاءِ الواردِ، ثم يُكبِّرُ ويقومُ ويُكْمِلُ.

أَمَّا المأمومُ، فلا يَسْجُدُ، ولو سَجَدَ لبَطَلَتْ صلاتُه، لماذا؟ لأنَّه خَالَفَ إمامَه، والإمامُ يَتَحَمَّلُ سجودَ التلاوةِ عَنِ المأموم.

وأمَّا الإمامُ، فقالَ بعضُ العلماءِ: يُكْرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأُ سجدةً في صلاةِ السِّرِّ؛ ويُعَلِّلُ ذلكَ بأنَّه إذا قَرَأُ سجدةً في صلاةِ السرِّ؛ فإمَّا أَنْ يَسْجُدَ فيُشَوِّشَ عَلَى المُصَلِّينَ وراءَه، وإمَّا ألَّا يَسْجُدَ فيكَرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأَ آيةَ سجدةٍ في صلاةٍ سريةٍ.

وقال بعضُ أَهْلِ العلم: بل يجوزُ ولا يُكْرَهُ، والإمامُ إذا سَجَدَ للتلاوةِ؛ فإنَّ المأمومينَ سيُشَاهِدُونه والصفُّ الثاني يُشَاهِدُ الصفَّ الأُوَّلَ، وَهَكَذَا، وإذا خَافَ مِنَ

التشويشِ كما لو كَانَ المسجدُ كبيرًا، وكَانَ فيه أناسٌ في مَحِلَّاتٍ أُخْرَى فلْيَدَعِ السجودَ؛ لأنَّ سجودَ التلاوةِ ليسَ بواجبٍ عَلَى القولِ الراجحِ، وإذا تَرَكَ السجودَ فإنَّ تَرْكَ السُّنةِ لَا يستلزمُ الوقوعَ في المكروهِ.

فإنْ قِيلَ: إذا كَانَ الإمامُ في صلاةٍ سريةٍ، ومَرَّ بآيةٍ فيها سجدةٌ، فَهَلْ يَجْهَرُ الإمامُ مِهَا اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ

(19۸0) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ المصلِّين الَّذِينَ ركَعُوا حِينَ سَجَدَ الإمامُ سَجْدَةَ التلاوةِ؛ لأنهم لم يَسْمَعُوا الآياتِ بِوُضوحٍ، عِلْمًا بأنهم لم يسجدوا للتلاوةِ ولكنهم رَكَعُوا وأَكْمَلُوا الصَّلاة؟

الجَوَابُ: إذا سَجَدَ الإمامُ للتلاوةِ فظنَّ المأمومُ أنَّه رَكَعَ ثمَّ رَكَعَ -أعني المأموم- بناءً عَلَى أَنَّ الإمام قَدْ ركعَ، فلا يخلو من حالينِ:

إحداهما: أَنْ يعلمَ المأمومُ بأنَّ الإمامَ ساجدٌ وهو راكِعٌ، فإذا وجد الإمامَ ساجدًا وجب عَلَيْهِ أَنْ يسجدَ ولو كَانَ في الركوع؛ اتباعًا لإمامِه، هَذِهِ حال.

الحال الثَّانِيَة: ألا يشعرَ بالإمامِ أنَّه ساجدٌ إلَّا بعد أنْ يقومَ من السَّجْدَةِ، وحينئذِ نقولُ للمأمومِ الَّذِي ركعَ: اركعِ الآنَ واركعْ مع إمامِك واستمِرَّ، وسجودُ التلاوةِ سقطَ عنك حينئذٍ؛ لأنَّ سجودَ التلاوةِ لَيْسَ رُكنًا في الصَّلاةِ حتَّى يحتاجَ إلى أن تأتي به بعد إمامِك، وإنها يَجِبُ عليك متابعةً للإمامِ، والمتابعةُ هنا قَدْ فاتتْ، فَهُوَ سُنَّةٌ فات

عَكَلُّها، وعلى هَذَا فتركعُ معَ الإمامِ وتستمرُّ في صلاتِكَ.

### — COM

( ١٩٨٦) السُّؤَالُ: هَلْ لسجودِ التلاوةِ في غيرِ الصَّلاةِ تكبيرٌ وتسليمٌ؟

الجَوَابُ: سجودُ التِّلاوةِ إِن كَانَ فِي الصَّلاةِ فله تكبيرٌ فِي أُوَّله وتكبيرٌ إِذَا قَامَ منه، فيكبِّرُ الإِنْسَانُ لسجودِ التلاوةِ إِذَا سجد ويكبِّرُ إِذَا رَفْعَ؛ وذلك لأَنَّ جميعَ الواصفينَ لصلاةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ يَقُولُونَ: إِنَّه يُكبِّرُ كُلَّما خَفَضَ وكُلَّما رَفْعَ، وَهَذَا يَشملُ سجودَ التلاوةِ؛ لأَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهُ كَانَ يسجدُ للتلاوةِ فِي الصَّلاةِ.

فإذا مررت بآية سجدة فاسجد في أي وقتٍ كنت في الصباح، أو في المساء، في الليل، أو في النهار، تكبرُ عندَ السجودِ، وإذا رفعتَ فلا تكبرُ ولا تسلم، هَذَا إذا سَجَدْتَ خَارِجَ الصَّلاةِ.

### -699-

(١٩٨٧) السُّؤَالُ: هَلْ لسُجُودِ السَّهْوِ والتلاوةِ أَذْكَارٌ خاصةٌ؟

الجَوَابُ: أمَّا سجودُ السَّهْوِ فليسَ له ذِكْرٌ خاصُّ؛ بلْ إنَّه يقالُ فيه: سبحانَ رَبِّيَ الأعلى، كما يُقَالُ في سجودِ كلِّ صلاةٍ.

وأمَّا سجودُ التلاوةِ فذَكَرَ الْفقهاءُ أَنَّه يُسَبِّحُ فيه سبحانَ رَبِّيَ الأعلَى، وأَنَّه يُقَالُ فيه: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، سَجَدَ وَجُهِيَ للهِ يُقَالُ فيه: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، سَجَدَ وَجُهِيَ للهِ اللَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا

## مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَها مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»(١).

### 

( **١٩٨٨) السُّؤَالُ**: هَلْ لسُجُودِ التِّلاوةِ والدُّعاءِ للمَيِّتِ أثناءَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ دُعاءٌ مُعَيَّنٌ؟

الجَوَابُ: سجودُ التِّلاوَةِ كغيرِهِ مِن السجودِ، وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَبِّحِ اَسْمَ رَيِكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]: «الجُعلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» (٢)، عَلَى ما في هَذَا الحدِيثِ مِن مَقالٍ بينَ أهلِ العِلْمِ.

وعليه، فنقولُ: إذا سَجَدْتَ للتَّلاوةِ فَقُلْ: سُبحانَ رَبِّيَ الأَعْلَى، سُبحانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، «اللهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَلِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنْ كَهَا تَقَبَّلْهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»(آ).

<sup>(</sup>۱) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (۷۷۱) من حديث علي بن أبي طالب رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضِّوَالِلَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (٥٧٩) من حديث ابن عباس رَضَّالَتُهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

<sup>(</sup>٣) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم

وأما صلاةُ الجِنَازَةِ فالأَدْعِيَةُ للمَيِّتِ فيهَا كثيرةٌ مشْهُورَةٌ، منها:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الإِيهَانِ، وَمَنْ تَوَقَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الإِيهَانِ، وَمَنْ تَوَقَيْتُهُ مِنَّا فَتُومَقَّهُ عَلَى الإِيهَانِ، وَمَنْ تَوقَيْتُهُ مِنَّا فَتُومَقَّهُ عَلَى الإِيهَانِ مَا لَكُهُمَّ لَا تَعْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِيلَّنَا بَعْدَهُ اللَّهُمَ لَا تَعْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ الْأَنْهُانَ اللَّهُمَ لَا تَعْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِيلًا بَعْدَهُ اللهُ عَلَيْ عَلَى الإِيهَانِ مَا لَمْ عَلَيْ مَا لَعْتُولِ مَنْ أَعْمَالُهُ مِنْ اللَّهُمُ لَا تَعْرِمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِيلًا فَا أَعْرِمُ اللَّهُمُ لَا تُعْرِمُنَا أَجْرَهُ مُ وَلَا تُضِيلًا فَا أَعْدَاهُ اللَّهُ مُ

و «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْضِ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْهَاءِ وَالثَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَغْدِلْهُ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ ذَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةُ وَأَعِدْهُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» (٧). والأحاديث في هَذَا مَعْرُوفَةٌ.

<sup>(</sup>١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١٢٩)، من حديث عائشة رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣) من حديث ابن عباس رَضَّ اللَّهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۹/ ۲۹۹، رقم ۲۲۲۰۷)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (۱۰۲۵)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصَّلاة على الميت، رقم (۱۰۲۵)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (۱۹۸۱)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصَّلاة على الجنازة، رقم (۱۶۹۸).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصَّلاة، رقم (٩٦٣).

الجَوَابُ: وَرَدَ عليَّ سؤالُ اليومَ عكْسَ هَذِهِ المسألةِ: ركَعَ الإمامُ فسجَدَ المأمومُ، والذي معنا سجَدَ الإمامُ وركَعَ المأمومُ، فهذا الَّذِي ركَعَ وإمامُهُ ساجِدٌ تبيَّنَ له أَنَّ الإمامُ ساجِدٌ ولم يركَعْ عندَمَا قامَ الإمامُ مِن السجودِ، لأنه سيقولُ: الله أكبرُ. فلما قامَ الإمامُ من السُّجودِ وقال: اللهُ أكبرُ. وَهَذَا راكِعٌ، عرَفَ أَنَّ الإمامَ ساجِدٌ، ففي هَذِهِ الحالِ يقومُ تَبَعًا للإمام.

ولكن هَلْ يجِبُ عَلَيْهِ السُّجودُ؛ لأن الإمام سَجَدَ، أَوْ لَا يجِبُ؟ الظاهرُ أنه لَا يجِبُ؛ لِأَنَّ هَذَا السجودَ لَيْسَ واجبًا في الصَّلاةِ، إنها هُوَ سُجودُ تِلَاوةٍ تجِبُ فيه مُتابعةُ الإمام، ومُتابَعَةُ الإمام الآن زالَتْ، فعلى هَذَا يستَمِرُّ مع إمامِهِ، وينَحَلُّ الإشكالُ.

الصورةُ الثانِيَةُ: أن الإمامَ قرأً: ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿ الْمَاتِحِدِينَ ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿ فَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حَتَّى يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْنِيكَ ٱلْيَقِيثُ ﴾ [الحجر: ٩٧-٩٩] الله أكبر، لما قال: اللهُ أكبر، المأموم الَّذِي ورَاءَهُ ظنَّ أنه سجَد؛ لقولِهِ: ﴿ وَكُن مِّنَ ٱلسَّنَجِدِينَ ﴾، ولكنَّ الإمام رَكَعَ، فلما قال: سمِعَ الله لمن حَمِدَهُ. انتبَهَ المأمومُ، فَهَاذَا يصنعُ هَذَا المأمومُ؟

نقول: عَلَى المأمومِ أَنْ يرْكَعَ ويتابعُ إمامَهُ؛ لأن تَخَلُّفَ المأمومِ هنا عَنِ الإمامِ كَانَ لَعُذْرٍ، فسُمِحَ فيه، وأَمْكَنَهُ متابَعَةُ الإمامِ فيها بَقِيَ من صَلاتِه، وليس عَلَى المأمومِ في هَذِهِ الحالِ سجودُ سَهْوٍ.

### -690

(١٩٩٠) السُّوَّالُ: ما الدُّعَاءُ الَّذِي يقالُ فِي سجودِ التلاوةِ الثابتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ الجَوَابُ: الدُّعَاء الَّذِي يقالُ فِي سجودِ التلاوةِ أُولًا: «سُبحانَ ربِّيَ الأعلى»؛ لِعُموم قولِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قوله تعَالَى: ﴿سَبِّحِ ٱسْدَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى: ١]: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»(١).

ثانيًا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ لقولِ عائشةَ رَضَالِلَهُ عَهَا: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُكْثِرُ أَنْ يقولَ فِي ركوعِه وسجودِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ» كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يُكْثِرُ أَنْ يقولَ فِي ركوعِه وسجودِه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ» يَتَأَوَّلُ القرآنَ (١). وتشير بِذَلِكَ إلى قوله تعَالَى: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِنَايَاتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرُواْ مَنْ خَرُواْ سُجَّدًا وَسَبَحُواْ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [السجدة: ١٥].

وكذلك أيضًا: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوكَّلْتُ، سَجَدَ وَجُهِي للهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا أَجْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخُرًا، وَثَقَبَّلَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»("). فإنْ كنتَ حافظًا لهَذَا فذاكَ، ذُخْرًا، وَتَقَبَّلَهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»("). فإنْ كنتَ حافظًا لهَذَا فذاكَ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

<sup>(</sup>٣) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَّلِيَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (١٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٨٠)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (١١٢٩)، من حديث عائشة رَضَاً لِتُنْهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (٥٧٩) من حديث ابن عباس رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُا.

وإنْ لم تَخْفَظْهُ فسبِّح باسمِ ربِّكَ الأعلى، يعني سبح فقل: سبحانَ ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى، سبحان ربي الأعلى، وكلَّما زِدْتَ من هَذَا فَهُوَ خيرٌ.

(١٩٩١) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يَسْجُدَ سُجُودَ التلاوةِ مِن غيرِ وُضوءٍ؟

الجَوَابُ: هَذَا موضعُ خلافٍ بينَ أهلِ العلمِ: فمِنْهُمْ مَنْ قالَ: إنهُ لا بدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ يَكُونَ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ عُمَرَ رَجَعَ لِللهُ عَلَى طهارةٍ. وكَانَ ابنُ عُمَرَ رَجَعَ لِللهُ عَلَى عَلَى طهارةٍ.

ولكن الذِي أَرَاهُ أَنَّ الأحوطَ ألا يَسجدَ إلا وَهُو عَلَى وُضُوءٍ، فإذا مررتَ بآيةِ سجدةٍ في سجدةٍ فاسجدُ وأنتَ جالسٌ، وإن قمتَ فلا بأسَ، واسْجُدْ إذا مررتَ بآيةِ سجدةٍ في أيِّ وقتٍ كانَ، في العصرِ، بعدَ الفجرِ، في الضحى، في أيِّ وقتٍ؛ لأن سجودَ التلاوةِ ليسَ لهُ وقتُ نهي.

وخذوا ضابطًا مفيدًا عَلَى القولِ الراجحِ، وهُو أَنَّ كلَّ صلاةٍ لها سبب، فليسَ عنها وقتُ نهي، ولهذا إذا دخلتَ المسجدَ الحرامَ أو غيرَه تُصَلِّي ركعتينِ حتى لو كُنْتَ في وقتِ النهي لأن لها سَببًا، وإذا طُفْتَ في أيِّ وقتٍ تُصلِّي ركعتي الطوافِ؛ لأن لها سَببًا، وإذا توضأتَ فصلِّ ركعتينِ؛ لأن لها سببًا في أيِّ وقتٍ.

(**1997) السُّؤَالُ**: ما العملُ إذا سَجَدَ الإمامُ سُجُودَ التِّلَاوَةِ، والمَامومُ يَظُنُّ أَنَّه رَكَعَ، فَرَكَعَ المَامومُ، ولم يعلمْ إِلَّا بَعْدَ قيامِ الإمامِ مِنْ سُجُودِهِ؟

الجَوَابُ: العملُ سهلُ؛ إذا سَجَدَ الإمامُ سجودَ التلاوةِ فظَنَّ المأمومُ أنه رَكَعَ فَلَ قَامَ الإمامُ مِنَ السجدةِ كَبَّرَ، ولم يقلْ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ جَمِدَهُ. عَرَفَ الآن أنه لَمَ عَلَى اللهُ لِمَنْ جَمِدَهُ. عَرَفَ الآن أنه لم يسجدُ، فنقولُ: اسْجُدْ ثم قُمْ وتَابِعِ لم يسجدُ، فنقولُ: اسْجُدْ ثم قُمْ وتَابِعِ الإمامَ.

أما الأولُ فلأنَّ هَذِهِ السجدةُ ليست من أركانِ الصَّلاةِ، وإذا أخطاً المأمومُ وفَاتَتْه فإنها لَا تَضُرُّه؛ لأنها ليست من أركانِ الصَّلاةِ، وأما الثاني وهو قولُنا: اسْجُدْ ثم تابع؛ فلأنَّ المأمومَ مأمورٌ بمتابعةِ الإمامِ، والسجدةُ للإمامِ سجدةٌ مشروعةٌ فيسجدُها المأمومُ، ثم يتابع.

فالمسألةُ تحتملُ هذين الحكمين؛ إما أَنْ يلغيَ السجدةَ ويتابعَ الإمامَ، وإما أَنْ يسجدَ ثم يتابعَ الإمامَ.

(۱۹۹۳) السُّؤَالُ: ما رأَيُكم فِي الدُّعاءِ فِي سجودِ التلاوةِ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ، وقد أَوْرَدَهُ ابنُ كثيرٍ (١) فِي تفسيرِ سُورَةِ ﴿ضَ ﴾، وهو: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاقْبَلْهَا مِنِّي كَهَا قَبِلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» (٢). وهل سجدةُ ﴿ضَ ﴾ من عزائم السُّجُودِ أو لا؟

الجَوَابُ: هَذَا الأثر الَّذِي ذَكَرَه عن تفسيرِ ابنِ كثيرِ ذَكَرَه غيرُه أيضًا من العُلَمَاءِ، يقولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، سَجَدَ وَجْهِي للهِ الَّذِي

<sup>(</sup>١) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٦١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (٥٧٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (١٠٥٣).

خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ، اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي جِنَا أَجْرًا، وَحُطَّ عَنِّي جِهَا وِزْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَتَقَبَّلَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» (١).

وهو دعاءٌ مناسبٌ، لكن يقولُ قبلَه: سبحانَ ربِّيَ الأعلى؛ لعموم قولِ النَّبِي عَلَيْهِ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» (٢)، ويقول كذلك: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» (٣).

وأما سجدة (ص) فالصوابُ أنها من سجودِ التلاوةِ، فهِيَ سجدة بمعنى أننا إذا مررنا عليها سجدنا، سواء فِي الصَّلاة أو فِي غير الصَّلاة، وأما هَلْ هِيَ من عزائمِ السُّجُودِ؛ فَقَدْ قالَ عبد الله بن عبَّاس رَعَالِيَهُ عَنْهَا: «لَيْسَتْ مِن عَزائِمِ السُّجُودِ، وقدْ رَأْيتُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى آلِهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ فِيها» (أ).



<sup>(</sup>۱) أخرج بعضه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (۷۷۱) من حديث علي بن أبي طالب رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ، وبعضه أبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا سجد، رقم (۱٤١٤)، والترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (۵۸۰)، والنسائي: كتاب التطبيق، نوع آخر، رقم (۱۱۲۹)، من حديث عائشة رَضِّ اللَّهُ عَنْهَا، وبعضه الترمذي: أبواب الصَّلاة، باب ما يقول في سجود القرآن، رقم (۵۷۹)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب سجود القرآن، رقم (۱۰۵۳) من حديث ابن عباس رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٥، رقم ١٧٤٥٠)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، رقم (٨٨٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: أبواب سجود القرآن، باب سجدة ﴿ص ﴾، رقم (١٠٦٩).

(١٩٩٤) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجُدَ للتِّلاوَةِ من غيرِ وُقُوفٍ؟

الجَوَابُ: نعم، إذا مَرَّتْ بك آيةُ سَجْدَةٍ تسجُدُ وأنت جالِسٌ، وإن قُمْتَ فَلَا بأسَ.

واسْجُدْ إذا مَرَرْتَ بآيةِ سَجْدَةٍ في أيِّ وقتٍ كانَ، بعدَ العَصْرِ، أو بعدَ الفَجْرِ، أو فِي أَيِّ وقتٍ؛ لأنه سُجودٌ لَيْسَ فيه وقْتُ نَهْي.

وخذوا ضابِطًا مُفِيدًا عَلَى القولِ الراجِحِ وهو: أن كلَّ صلاةٍ لها سَبَبٌ، فليسَ فيهَا وقتُ نَهْي، ولهذا إذا دَخَلْتَ المسجدَ العَصْرَ، المسجدَ الحرامَ أو غيرَهُ فإنَّكَ تُصَلِّي رَكعتَيْنِ، لأن لها سَبَبًا.

وإذا طُفتْ في أَيِّ وقتٍ تُصَلِّي رَكْعَتَيِ الطوافِ، لأن لها سَبَبًا. وإذا توضَأتَ تُصَلَّى رَكْعَتين، لأن لها سَبَبًا.



## ح | سجودُ الشكر:

( ١٩٩٥) السُّؤَالُ: هَلْ سُجُودُ الشُّكْرِ يجِبُ أَنْ يكونَ عَلَى وُضُوءٍ؟

الجَوَابُ: لَا يَجِبُ؛ يَعْنِي لُو وُجِدَ سببُ سُجُودِ الشكرِ، والإِنْسَانُ عَلَى غيرِ طهارةٍ، فلا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ.

( 1997) السُّؤَالُ: ما صفةُ سجودِ الشكرِ وأحكامُه من حيثُ الطهارةُ واستقبالُ القبلةِ والسلامُ والتَّكبيرُ ونحوها، مَعَ الدَّليلِ؟

الجَوَابُ: سجودُ الشكرِ صِفتُه كصفةِ سجودِ التلاوةِ، يكبِّرُ الإِنْسَانُ ويقولُ: سبحانَ رَبِّيَ الأعلى، سُبحانك اللَّهُمَّ ربَّنا وبحمدِك، اللَّهُمَّ ربِّ اغفِرْ لي، سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، ربُّ الملائكةِ والرُّوحِ. ويشكرُ اللهَ عَلَى نعمتِه، ويُعيِّنها، ويقول: اللَّهُمَّ لكَ الحمدُ عَلَى هَذِهِ النعمةِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شُكْرَها. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الدُّعاءِ المناسِبِ.

ودليلُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا أَتَاهُ أَمَّرٌ يُسَرُّ بِهِ خَرَّ ساجدًا لله عَزَّهَ عَلَا اللهِ عَزَقِهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنَّالًا اللهِ عَ



<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في سجود الشكر، رقم (۲۷۷٤)، والترمذي: أبواب السير، باب ما جاء في سجدة الشكر، رقم (۱۵۷۸)، وكذا ابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصَّلاة والسجدة عند الشكر، رقم (۱۳۹٤).



### ا صلاة الجنازة:

(١٩٩٧) السُّؤَالُ: كَثُرَ السؤالُ عَنْ صلاةِ الجِنازةِ، فنَرُجُو مِنْ فضيلتِكُمُ الإجابةَ عَنِ الآتِ: حُكْمُها، وكيفيَّتُها، وهلْ نَرْفَعُ أَيْدِيَنا مع التكبيرِ، وكذلكَ الأدعيةُ للرَّجُلِ، والمرأةِ، والطفلِ، وهَلْ يقالُ شيءٌ بعد التكبيرةِ الثالثةِ، وقبلَ التسليمِ، مع تفَضُّلِكُمْ -حفظكمُ الله- بِذِكْرِ الأدلةِ عَلَى كلِّ ما سَبَقَ؟

الجَوَابُ: الصلاةُ عَلَى الجنازةِ فَرْضُ كفايةٍ، إِذَا قَامَ بَهَا مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنِ البَاقِينَ، ويَسْقُطُ الفرضُ بصلاةِ مكلَّفٍ عَلَى الميتِ ولو أُنثى، وإذَا قُدِّرَ أَنَّ أحدًا مِنَ النَّاسِ مَاتَ ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، وَجَبَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بحالِهِ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، ولو صلاةَ عائبٍ، وإذا ماتَ أَحَدٌ وَهُوَ غائبٌ، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قد صُلِّي عَلَيْهِ فِي غائبٍ، وإذا ماتَ أَحَدٌ وَهُو غائبٌ، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قد صُلِّي عَلَيْهِ فِي مكانِه؛ لأنَّه لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّه صَلَّى عَلَى ميتٍ عائبٍ إلَّا عَلَى واحدٍ فَقَطْ، وَهُو النجاشِي؛ لأنَّ النجاشي ماتَ بالجبشةِ، وهي إذ ذاك بلادُ كُفْرِ عَلَى دِينِ النصارَى، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، فلهذا صَلَّى النَّبِيُ ﷺ عليه (۱).

أما إِذَا كَانَ قد صُلِّيَ عَلَيْهِ فِي مَكَانِه، فإنَّه لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، هَذَا هو القولُ الراجحُ. وقال بعضُ العلماءِ: يُصَلَّى عَلَى كلِّ ميتٍ غائبٍ، أيًّا كانَ؛ حتَّى إنَّ بعضَهم

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲/ ٩٤، رقم ٢٣٢٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على النجاشي، رقم (١٥٣٧).

قال: ينبغي للإنسانِ إِذا أرادَ أَنْ يَنَامَ أَنْ يُصَلِّيَ صلاةَ الجنازةِ، ويَنْوِيَ أَنَّه صَلَّى عَلَى كُلِّ كلِّ مَنْ ماتَ مِنَ الناسِ فِي هَذَا اليومِ، ولا شَكَّ أَنَّ هَذَا بِدْعَةٌ، وأَنَّه لَم يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ولا عَنْ أصحابِه مثلُ هَذَا العمل.

وفَرَّقَ بعضُ العلماء، فقالَ: إِذَا مَاتَ الميتُ، وكَانَ فِيهِ غَناءٌ للمسلمينَ كصاحِبِ مالٍ يُساعِدُ المجاهدينَ، ويتصدَّقُ عَلَى المحتاجينَ، ويَبْنِي المساجدَ، ويبني المدارسَ، ويُصْلِحُ الطُّرُقَ، وفيه نَفْحٌ للإسلام، أو عالمٌ نَفَعَ اللهُ بعِلْمِه، وانتفعَ الناسُ به، فإنَّه يُصَلَّى عَلَيْهِ، وأمَّا إِذَا كَانَ مِنْ عامَّةِ الناسِ فَإِنَّهُ لَا يُصَلَّى عليه.

إذن، الصلاةُ عَلَى الميتِ حُكْمُها فرضُ كفايةٍ، وتَسْقُطُ بصلاةِ مُكَلَّفٍ ولهِ امرأةً عَلَيْهِ، والدليلُ عَلَى أَنَّهَا فَرْضُ كفايةٍ فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ المضطَّرِدُ، وأَنَّه إِذَا تَأَخَّرَ عنِ الصلاةِ عَنِ الرجلِ، قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ" (١)، وهَذَا أَمْرٌ، والأصلُ في الأمرِ الوجوبُ، لكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ أحدٍ؛ لأَنَّنا نَعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أَنَّ المسلمينَ لَا يُصِلُونَ عَلَى كُلِّ مَنْ ماتَ.

وهنا أَقِفُ لِأُذَكِّرَ إِخوانَنا الذين يتهاونونَ بالدَّيْنِ، وإِنْ كنتُ قَدْ تكلمتُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذلكَ، لكِنْ رُبَّها رَجُلُ لم يَحْضُرْ فِي وقَتْئِذٍ وحَضَرَ الآنَ، فالذينَ يتهاونُونَ فِي الدَّيْنِ يَغْلَطُونَ غَلَطًا كبيرًا؛ لأنَّ الدَّيْنَ عظيمٌ مِنْ وَجُهَيْنِ:

أَوَّلًا: إِذَا قُتِلَ الْإِنسَانُ شهيدًا فِي سبيلِ اللهِ، كَفَّرَتِ الشهادةُ عَنْهُ كُلَّ شيءٍ، إلَّا اللَّيْنَ.

ثَانيًا: أَنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كَانَ إِذا ماتَ الإنسانُ وعليه دَيْنٌ ليسَ لَهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحوالات، باب إن أحال دين الميت على رجل جاز، رقم (٢١٧٣).

وفاءٌ، لم يُصَلِّ عَلَيْهِ، وفي يَوْمٍ مِنَ الأيامِ قُدِّمَتْ لَهُ جِنازةٌ، فَسَأَلَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قالوا: نَعَمْ، عَلَيْهِ دينارانِ -يعني: جُنَيْهَيْنِ- فتأخَّر، وقال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فقام أَبُو قتادة، وقال: يا رسولَ اللهِ، الدينارانِ عَلَيَّ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَقُّ الغريم، وبَرِئَ مِنْهُمَا المَيِّتُ؟» قال: يَعَمْ، فتَقَدَّمَ، فصَلَّى عليه.

أَمَّا كيفيةُ الصلاةِ عَلَى الجنازةِ فَلا بُدَّ أَنْ يكونَ الميتُ بينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، فلو صَلَّى عَلَى جنازةٍ وهي عَلَى يَمِينِه أو يسارِه، فإنَّ عَلَى جنازةٍ وهي عَلَى يَمِينِه أو يسارِه، فإنَّ ذلكَ لَا يَنْفَعُ؛ لأنَّ الميتَ بمَنْزِلَةِ الإمامِ لِمَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَلا بُدَّ أَنْ يكونَ بينَ يَدَيِ المُصلِّى.

وأَمَّا عَنْ وقوفِ الْمُصَلِّي فِي صلاةِ الجِنازةِ: فإنْ كَانَ الْمُتَوَفَّى رَجلًا فَإِنَّهُ يَقِفُ عندَ رَأْسِه، وإنْ كانتِ امرأةً فَإِنَّهُ يَقِفُ عندَ وَسَطِها، هكذا جاءتِ السُّنةُ عَنِ النَّبِيِّ عَيَا اللهُ أَنَّ الرَّجِلَ يَقِفُ عندَ وَسَطِها. الرَّجلَ يَقِفُ عندَ وَسَطِها.

وأمّا كيفيةُ الصلاةِ: فإنَّ المصليَ يُكبِّرُ رافعًا يَدَيْهِ، ويقرأُ بعدَ التكبيرةِ الأُولَى سورةَ الفاتحةِ، وإنْ قَرَأَ معها سورةَ الإخلاصِ، فَلا بَأْسَ، ولْيَكُنِ الأكثرُ الاقتصارَ عَلَى الفاتحةِ، ثم يُكبِّرُ رافعًا يَدَيْهِ للتكبيرةِ الثانيةِ، فيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ والأفضلُ أَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بها عَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَه، وَهُوَ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»، إلى آخِرِ هَذِهِ الصلاةِ المعروفةِ المشهورةِ.

ثم يُكَبِّرُ الثالثةَ رافِعًا يَدَيْهِ، ويدعُو أيضًا بالدعاءِ المشهورِ، فيَبْدَأُ أَوَّلًا بالدعاءِ العامِّ: اللهُمَّ اغْفِرْ لحيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصَغِيرِنا وكَبِيرِنا، وذَكَرِنا وأُنْثَانَا، إلَّا عَلمُ منقلبَنا ومثوانا، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَه منَّا فأحْيِهِ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ تَوَفَّيْتَهُ منَّا

فتوَفَّهُ عَلَى الإيهانِ، وهَذَا دعاءٌ عامٌ. ثم يأتي بالدعاءِ الخاصِّ للميتِ: اللهُمَّ اغفرْ لَهُ وارْحَمْه، وعافِهِ واعفُ عنه، وأكْرِمْ نُزُلَه، وأوْسِعْ مُدْخَلَهُ، واغْسِلْه بالماءِ والثلجِ والرُحَمْه، وعافِهِ واعفُ عنه، وأكْرِمْ نُزُلَه، وأوْسِعْ مُدْخَلَهُ، واغْسِلْه بالماءِ والثلجِ والبَرَدِ (۱۱)، ونقِّهِ مِنَ الذنوبِ كما يُنقَّى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدنسِ، اللهُمَّ أَبْدِلْه دارًا خيرًا مِنْ دارِه، وأهلًا خيرًا مِنْ أهلِه، وزَوْجًا خيرًا مِنْ زوجِه، وأَفْسِحْ لَهُ فِي قبرِه، ونوِّرْ لَهُ فيه. وإنْ زادَ مِنَ الدعاءِ، فَلا بَأْسَ، مثل: اللهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أجرَه، ولا تَفْتِنَا بعدَه، واغْفِرْ لنا وله.

ثم يُكَبِّرُ الرابعةَ رافعًا يَدَيْهِ ويَسْكُتُ، ثم يُسَلِّمُ، وقيلَ: بلْ يقولُ: رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيَا حسنةً، وفي الآخرةِ حسنةً، وقِنَا عذابَ النارِ، ثم يُسَلِّمُ مرةً واحدةً عَلَى يَمِينِه.

فالتكبيراتُ إذن أربعٌ، وإنْ زادَ خامسةً فَلا بَأْسَ، بلْ هَذَا مِنَ السُّنَةِ، وينبغي للإمامِ أَنْ يفعلَه أحيانًا حتَّى يُبيِّنَ للناسِ أَنَّ مِنَ السُّنةِ أَنْ يُكَبِّرَ عَلَى الجنازةِ خَمْسًا، ولكِنْ إذا كَبَّرَ خَسًا ماذا يَقُولُ بعدَ الرابعةِ؟ أنا لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً، ولكِنِّي أُقَسِّمُ الدعاءَ بينَ التكبيرةِ الثالثةِ والتكبيرةِ الرابعةِ، فأجعلُ الدعاءَ العامَّ فِي التكبيرةِ الثالثةِ، والدعاءَ الخاصَّ فِي التكبيرةِ الرابعةِ، ثم أُكبِّرُ الخامسةَ، وأقولُ: رَبَّنا آتِنَا فِي الدنيا حسنةً، وفي الآخرةِ حسنةً، وقِنَا عذابَ النارِ، ثم أُسَلِّمُ.

وهنا يقعُ سؤالٌ: إِذَا جئتُ والإمامُ قَدْ كَبَّرَ التكبيرةَ الأُولَى والثانية، فهو الآنَ فِي الثالثةِ، فهل أُكبِّرُ وأقرأُ الفاتحة، أمْ أُكبِّرُ وأَدْعُو للميتِ؛ لأنَّ هَذَا محلُّ دعاءٍ للميتِ؟ الظاهرُ الثاني؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَدْرَكْتُمْ

<sup>(</sup>١) هو شيء ينزل من السحاب يُشبه الحصى ويُسَمَّى حَبَّ الغمام وحَبَّ المُزْنِ. المصباح المنير (برد).

# فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيْتُوا»(١).

وإنْ قَرَأَ الفاتحة حِفَاظًا عَلَى الرُّكْنِ؛ لأنَّ قراءة الفاتحة في الجنازة رُكْنُ، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاة لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (١)؛ فهذا حَسَنٌ.

وقدِ اسْتَفَدْنا مَمَّا سَبَقَ واتَّضَحَ لنا أنَّ المصليَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرةٍ، أمَّا دعاءُ الاستفتاحِ فقالُوا: إنَّه لَا يُدْعَى لَهُ بالاستفتاحِ؛ لأنَّها مبنيةٌ عَلَى الإسراعِ، ولِقَوْلِ النَّبِيِّ الاستفتاحِ فَقَالُوا بِالجِنَازَةِ» (أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ» (أَسْرِعُوا بِالْهَالِيَّةِ اللَّهُ لَا يُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ اللِلْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ الللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللِلْهُ الللْهُ اللْهُ ا

وأمَّا الطِّفْلُ فمعلومٌ أنَّ الطفلَ لم يُكلَّفْ، فاختارَ بعضُ العلماءِ أنْ يُدْعَى لِوالِدَيْهِ، وَذُخْرًا<sup>(1)</sup>، لِوالِدَيْهِ، وذُخْرًا<sup>(1)</sup>، وشَفِيعًا مجابًا، اللهُمَّ تُقُلُ به موازِينَهُما، وأَعْظِمْ به أُجُورَهُما، وأَلْحِقْه بصالحِ سَلَفِ المؤمنينَ، واجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إبراهيمَ.

أمَّا تسويةُ الصفوفِ، فنَعَمْ تُسَوَّى الصفوفُ؛ لأنَّها داخلةٌ فِي ضِمْنِ الصلاةِ، لكِنْ -مع الأسفِ- أنَّنا نُشَاهِدُ الناسَ الآنَ هنا فِي المسجدِ الحرامِ، لَا يَهْتَمُّونَ بتسويةِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم (١٠٠٣)، وابن حبان (٥/ ٥٧٩، رقم ٢٢٠٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٨/ ٤١، رقم ١٨٤٦١).

<sup>(</sup>٥) أي: أجرًا يتقدمهما. النهاية (فرط).

<sup>(</sup>٦) الذُّخُرُ: هو المُعَدُّ لوقتِ الحاجةِ. انظر: المصباح المنير (ذخر).

الصفوفِ فِي الجنازةِ، ويَتَدَافَعُونَ مدافعةً عظيمةً مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْنُوا مِنَ الإمامِ، وتجدُ الواحدَ منهم يَصُفُّ وَحْدَه بينَ الصفَّيْنِ، فقدْ قالَ الواحدَ منهم يَصُفُّ وَحْدَه بينَ الصفَّيْنِ، فقدْ قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةَ لَمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»(١)، فتكونُ صلاةً هَذَا الرجلِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةَ لِأَنْهُ مِلَّةً لَمِنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»(١)، فتكونُ صلاةً هَذَا الرجلِ الرجلِ باطلةً؛ لأنَّه صَلَّى منفردًا بينَ الصفَّيْنِ.

(1994) السُّؤَالُ: هَل يَجُوزُ للمَرأةِ الصلاةُ علَى الميتِ فِي المسجِدِ الحَرامِ أَو لَا؟ الجَوَابُ: نَعمْ، يَجُوزُ للمَرأةِ أَن تُصليَ عَلى المَيتِ فِي المَسجدِ الحَرامِ، وفي غيرِه أَيضًا.

### 

(1999) السُّؤَالُ: هلْ تجوزُ صلاةُ المرأةِ عَلَى اللَّتِ، وما الدعاءُ الذي يُقَالُ بعدَ التكبيرةِ الثالثةِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟

الجَوَابُ: صلاةُ المرأةِ عَلَى الميتِ جائزةٌ، ولها فِيهَا أَجْرٌ.

وأمَّا الدعاءُ الذي يُقالُ بعدَ التكبيرةِ الثالثةِ فيَدْعُو الإنسانُ بدعاءٍ عامٍّ، كأنْ يَقُولَ: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِحِيِّنَا ومَيِّنَا وشاهِدِنا وغائِبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، وذكرِنا وأُنْثَانَا، إنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنا ومَثُوانَا، اللهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مَنَّا فأَحْيِهِ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَّيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَّيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الإسلامِ، ومَنْ توفَّيْتَهُ مِنَّا فَتُوفَّهُ عَلَى الإيانِ». ثم يَدْعُو بالدعاءِ الخاصِّ: اللهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وارْحَمْهُ، إذا كَانَ ذَكرًا، وإذا كانتْ أُنْثَى يَقُولُ: اللهُمَّ اغْفِرْ لها وارْحَمْهَا، وإذا كَانَ لَا يَدْرِي فلْيَقُلِ: اللهُمَّ اغفرْ

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم ٢٠٠٣)، وأحمد (٤/ ٢٣).

لَهُ أَيْ لهذا الشَّخْصِ الذي يُصَلِّي عَلَيْهِ، أو اللهُمَّ اغْفِرْ لها أَيْ لهذه الجنازةِ، وإذا كانَا النُهْ أَيْ لهذا الشَّخْصِ الذي يُصَلِّي عَلَيْهِ، أو اللهُمَّ اغْفِرْ لهم؛ لأنَّهُمْ جماعةٌ، اثْنَيْنِ فليَقُلِ: اللهُمَّ اغْفِرْ لهم؛ لأنَّهُمْ جماعةٌ، ثم يَسْتَمِرُّ: اللهُمَّ اغفرْ لَهُ وارْحَمْهُ، وعافِهِ واعْفُ عنه، وأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ، واغْسِلْهُ بالماءِ والثلجِ والبَرَدِ، ونَقِّهِ مِنَ الذنوبِ كها يُنقَى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الدَّنسِ، وأَبْدِلْهُ دارًا خيرًا مِنْ دَارِه، وأَهْلًا خَيرًا مِنْ أَهْلِه، وزَوْجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه، وأَدْخِلْهُ الجنةَ وأَعِذْهُ مِنْ عذابِ القَبْرِ وعذابِ النارِ، وأَفْسِحْ لَهُ فِي قبرِه ونَوِّرْ لَهُ فيهِ.

وهنا سؤالٌ يَرِدُ الآنَ بِسَبَبِ أَنَّه يُوجَدُ أَناسٌ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ الذين لَا يُعْلَمُ جم، يُوجَدُ مثلًا أناسٌ لَا يُصَلُّونَ، ومَعْلُومٌ أنَّ مَنْ ماتَ وَهُوَ لَا يُصَلِّي فإنَّه كافرٌ، لَا يجوزُ أنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، ولا أَنْ يُدْعَى لَهُ بالرحمةِ، ولا يجوزُ لأَهْلِهِ -الذين عَلِمُوا أَنَّه مات وَهُوَ لَا يُصَلِّي- لَا يجوزُ لهم أَنْ يُغَسِّلُوه، ولا أَنْ يُكَفِّنُوه، ولا أَنْ يَأْتُوا بِالمسلِمِينَ لِيُصَلُّوا عليهِ؛ بَلِ الواجبُ أَنْ يَخْرُجُوا به إلى مكانٍ فلْيَحْفُرُوا لَهُ حُفْرَةً فيَدْفِنُوهُ فيها؛ ذَلِكَ لأَنَّه كَافَرٌ، وقد قالَ اللهُ تَعَالَى للنبيِّ ﷺ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٓ أَحَدِ مِّنْهُم مَّاتَ أَبْدًا وَلَا نَقُمُ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ لماذا؟ ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ـ وَمَاثُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [التوبة:٨٤]، وكذلكَ قَالَ: ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّكَانَةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴾ [التوبة:٥٤] مِنْ أَجْلِ أَنَّه يُوجَدُ الآنَ -وللأسفِ الشديدِ- مَنْ يَمُوتُ وَهُوَ لَا يُصَلِّي ويُقَدَّمُ للإنسانِ وَهُوَ يَشُكُّ فيه، فهاذا يَصْنَعُ إِذا قُدِّمَ إليه رَجُلٌ لَا يَدْرِي هل هو مِنَ المسلمينَ أو مِنْ غيرِ المسلمينَ؟ الجواب عَلَى ذلكَ أنْ نقولَ: إنَّ ابنَ القيم فِي كتابهِ إعلامِ الْمُوقِّعِينَ (١) ذَكَرَ عنْ شيخِه شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رَحْمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه أَشْكَلَ عَلَيْهِ مَسَائِلُ فِي العِلْمِ، وأنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي المنامِ فسأَلَهُ عَنْ هَذِهِ المسائلِ، ومنها -أيْ عِمَّا

<sup>(</sup>١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (٣/٠٠٣).

كَانَ يُشْكِلُ عَلَى شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةً - أَنَّه كَانَ يُقَدَّمُ إليه جنائزُ لَا يَدْرِي أَهُمْ مسلمونَ أَمْ غيرُ مسلمينَ، فكان الجوابُ: عليكَ بالشَّرْطِ يا أحمدُ، وأحمدُ هو شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ يقولُ لَهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: عليك بالشَّرْطِ يا أحمدُ، ومَعْنَى: عليك بالشَّرْطِ: يعني اشْتَرِطْ فِي الدعاءِ تقولُ: اللهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فاغْفِرْ لَهُ وارْحَمْهُ، والاستثناءُ فِي الدعاءِ بهذا الشَّرْطِ جائزٌ، ففي القرآنِ يَقُولُ اللهُ عَزَّهَجَلَّ فِي قِصَّةِ المتلاعِنَيْنِ أنَّ الرجلَ يقولُ: ﴿ أَنَّ لَعْـنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَلْدِيينَ ﴾ [النور:٧]، والمرأةُ تَقُولُ: ﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ ﴾ [النور:٩]، وفي السُّنةِ حَكَى النَّبِيُّ ﷺ قصةَ أصحابِ الغارِ الذين انْطَبَقَ عليهم، فتَوَسَّلُوا إلى اللهِ بِصالِح أعمالِهم فقالُوا فِي صالح أعمالِهِم: «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ»(١)، فهذا رعاءٌ مُعَلَّقٌ، فالدعاءُ المُعَلَّقُ جائزٌ، فهذِهِ الرُّؤْيَا التي رَآهَا شيخُ الإسلام رُؤْيَا يَشْهَدُ لها الكتابُ والسُّنةُ، فتكُونُ مُعْتَبَرَةً، وَعَلَى هَذَا فإذا قُدِّمَتْ جنازةٌ، وأنتَ لَا تَدْرِي أَهِيَ مِنَ المسلمينَ أو مِنْ غيرِ المسلمينَ فَقُل: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فاغفرْ لَهُ وارْحَمْهُ، واللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يَعْلَمُ ذلك.

(٢٠٠٠) السُّوَالُ: إِذا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ وأَنا أُصَلِّي النافِلَةَ؛ هل أَقْطَعُ الصلاةَ وأُصَلِّي عَلَى الميتِ، أَمْ أَسْتَمِرُّ فِي النافلةِ وتَفُوتُنِي صلاةُ الجَنازةِ؟

الجَوَابُ: يُقالُ جَنازةٌ وجِنازةٌ بفَتْحِ الجيمِ وكَسْرِها، والفَرْقُ بينها أنَّ الجِنازةَ بالكَسْرِ: النَّعْشُ عَلَيْهِ الميتُ، والجَنازةَ بالفَتْحِ: الميتُ؛ ولهذا نَقُولُ: صَلُّوا عَلَى الجَنازةِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، فعمل فيه المستأجر فزاد، أو من عمل في مال غيره، فاستفضل، رقم (٢٢٧٢).

ولا نقولُ: صَلُّوا عَلَى الجِنازَةِ، هَذَا هو الفَرْقُ بينَ كَسْرِ الجيم وفَتْحِها.

وجوابًا عنِ السؤالِ نقولُ: إِذَا كنتَ فِي نَافَلَةٍ وصُلِّيَ عَلَى الجَنَازَةِ لَا تَقْطَعُها؛ لأَنَّه لَيَّا صَلَّى المسلمونَ صارتِ الجنازةُ فِي حَقِّ هَذَا الرجلِ سُنةً، والسُّنةُ التي ابْتَدَأَها أَوْلَى بالمحافظةِ مِنَ السُّنةِ التي لم يَبْتَدِثْها. وهَذَا يَقَعُ كثيرًا فِي هَذَا المسجدِ، المسجدُ الحرامُ لا يُعْلِنُ عَلَى الجنائِزِ إلَّا بعدَ مُضِيِّ بُرْهَةٍ مِنَ الزمنِ، فإذا قَامَ الإنسانُ يَتَنَقَّلُ، ثم أعلنتْ فإنَّه يَسْتَمِرُّ فِي صلاتِه، وصلاةُ الجنازةِ قد قَامَ بها غيرُه مِن المسلمينَ.

### <del>-622</del>

(٢٠٠١) السُّؤَالُ: أَرْجُو التوضيحَ فِي مسألةِ التكبيراتِ فِي صلاةِ الجنازةِ، وهل تُقْضَى؟

الجَوَابُ: التكبيراتُ للجِنازةِ تَكُونُ أَرْبَعًا (۱)، وتكونُ خَسَّا، وقد وَرَدَتْ أَحاديثُ أَوْصَلَتْهَا إلى السَّبْعِ (۲)؛ لكِنَّ الثابتَ فِي صحيحِ مسلمٍ إلى الحَمْسِ (۳)، فكبِّرُ أَرْبعًا، أو خَسًا، والذي يَنْبُغِي أَنْ يُكَبِّرَ الإنسانُ فِي أكثرِ أحيانِه أَرْبَعًا، وأنْ يُكبِّرَ مرَّةً أَرْبعًا، أو خَمْسًا؛ لأَجْلِ أَنْ يَفِيَ بالسُّنَّةِ؛ لأنَّ العباداتِ الواردةَ عَلَى وُجُوهٍ متنوعةٍ الأفضلُ أَنْ تَفْعَلَها عَلَى هَذِهِ الوجوهِ تارةً وتارةً؛ لِتَكُونَ فاعلًا للسُّنَّةِ بجَمِيعِ وُجُوهِها.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعًا، رقم (١٣٣٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البغوي في شرح السنة (٥/ ٣٤٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

وإذا جاءَ الإنسانُ وَهُوَ مسبوقٌ بتكبيراتٍ، فإذ صَادَفَ الإمامَ فِي التكبيرةِ الثالثةِ التي هي مَحَلُّ السؤالِ للمَيِّتِ، فلْيَدْعُ للميتِ، يُكَبِّرُ ويَدْعُو للميتِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَّلِاً: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»(١)، ثم إذا سَلَّمَ الإمامُ فقد ذَكَرَ أَهْلُ العِلْمِ أَنَّه يُخَيَّرُ أي المسبوقُ بين أَنْ يُسَلِمَ مع الإمام، أو يَقْضِيَ ما فاتَه، فإنْ كانتِ الجنازةُ باقيةً وتَمَكَّنَ مِنْ قضاءِ من أَنْ يُسَلِمَ مع الإمام، أو يَقْضِيَ ما فاتَه، فإنْ كانتِ الجنازةُ باقيةً وتَمَكَّنَ مِنْ قضاءِ ما فاتَه عَلَى صِفَتِه وإنْ حُمِلَتِ الجنازةُ فلْيُسَارِعِ التكبيرَ أو يُتَابِعُ ما فاتَه عَلَى صِفَتِه ويُسَلِّم.

والمسألةُ لَيْسَ فِيهَا نَصُّ فِي هذا، ولكنْ هَذَا اجتهادٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، ذَكَرُوا أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ عائشةَ رَضَالِيَهُ عَنْهَا، ولكِنْ بعدَ البَحْثِ ما عَثَرْتُ عَلَيْهِ، فمَنْ عَثَرَ عَلَى شيءٍ بذلك فلْيُتْحِفْنَا به إِنْ شَاءَ اللهُ.

(٢٠٠٢) السُّؤَالُ: ما الحُكْمُ إِذا فاتَتْ عَلَى المأمومِ تَكْبِيرَةٌ فِي صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وكذلك بعضُ الناسِ نَراهُمْ يُسَلِّمونَ فِي الصلاةِ عَلَى الإِمامِ الحسينِ، فَمَا الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: إِذَا جَاءَ الإِنسانُ، والإِمامُ يُصَلِّي عَلَى الجِنَازَةِ، وقد فاتَهُ تكبيرةٌ أو تَكْبِيرَتانِ، فَلا أَعلمُ لهذَا سُنَّةً عنْ رسولِ الله ﷺ، ولكن الفُقهاءَ رَحَهُمُ اللهُ يقولونَ: إِذَا فَاتَكَ شِيءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ، فَإِنَّ كَانَ فِي الجِنازَةِ بَقيتَ وأَكْمَلْتَ ما فاتَكَ وسَلَّمْتَ، وإن رُفعتِ الجِنازَةُ، كما هو معروفٌ أنه حينَ يُسَلِّمُ الإمامُ تُرْفَعُ، فإنَّك بالخيارِ؛ إما أن

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

تُسَلِمَ مع الإمامِ، وإما أن تُتابِعَ التكبيرَ وتُسَلِمَ إِذا أَنْهَيْتَ التَّكبيراتِ، ولكِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً، ومن اطَّلَعَ عَلَى سُنَّةٍ بذلكَ فلْيُسْعِفْنَا بهَا جَزاهُ اللهُ خيرًا.

(٢٠٠٣) السُّوَّالُ: إِذَا كَبَّرَ الإِمامُ فِي صلاةِ الجنازةِ التكبيرةَ الثَّانِيَةَ والمأمومُ لم يُتِمَّ قراءةَ الفاتحةِ، فهل يكبِّر أو يُتِمَّ؟ وبمَ تُدْرَكُ صلاةُ الجنازةِ؟ وكيف تُدْرَكُ؟

الجَوَابُ: إِذَا كَبَّرَ الإَمامُ فِي صلاةِ الجنازةِ التكبيرةَ الثَّانِيَةَ وأنت لم تُتِمَّ الفاتحة فأكمِلِ الفاتحة، ثمَّ كبِّر، ثمَّ صلِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ وتابعِ الإمام، وأمَّا بهاذَا تُدْرَكُ به صلاة الجنازة؛ فَإِنَّ العُلَهَاء يَقُولُونَ: إِذَا دخل مع الإمامِ قبلَ التسليمِ فقد أَدرَكَها، ولكن إِذَا سلّم الإمامُ فهل يسلّم معه أو يقضي ما فاته من التكبيرِ والدُّعَاء، أو يقضي ما فاته تباعًا قبل أن تُحمَل الجنازة؛ هَذَا مَوضِع خِلافٍ بين العُلَهَاء، ولم يَتَبَيَّنْ لي فصلٌ مِن السُّنَة بين هَذِهِ الأقوالِ. واللهُ أعلمُ.

(٢٠٠٤) السُّوَّالُ: إِذَا جَاءَ رَجُلُ والإِمامُ يُصَلِّي صلاةَ جِنازَةٍ، وقد كَبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ، فكيفَ يَقْضِي التَّكْبِيراتِ؟

الجَوَابُ: إِذَا جَاءَ الرجلُ وقد كَبَّرَ الإمامُ عَلَى الجِنَازَةِ التَّكْبِيرَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ فإنَّه يُكَبِّرُ معه التكبيرةَ الثالِثَة، ويدْعُو للمَيِّتِ، وإذا سَلَّمَ الإمامُ، فَإِنَّ لم يُرْفَع الميِّتُ أَكْمَلَ ما مَضَى عَلَى صِفتِهِ، وإن رُفِعَ الميِّتُ فَإِنَّهُ يُتَابِعُ التَّكْبِيرَ، ويُسَلِّمُ، وإن شاء سلَّمَ بدونِ متَابَعَةِ التَّكبير.



(٢٠٠٥) الشُّؤَالُ: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ وشَرَعَ فِي صلاةِ الجنازةِ هل يَجِبُ عَلَى مَن كَانَ فِي المَسْجِدِ الصَّلاةُ؟ وهل يَأْثُم مَن لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر؟

الجَوَابُ: لَا يَأْثَم من لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر إِذَا كَانَ النَّاس يصلون عليها؛ لأنَّ صلاةَ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، ولكن الَّذِي لَا يُصَلِّي عَلَى الجنازةِ حَرَمَ نفسه أجرًا كبيرًا؛ فَإِنَّ النَّبِي عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، أجرًا كبيرًا؛ فَإِنَّ النَّبِي عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قيل: وما القيراطانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مِثْلُ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ عَلَى اللهِ عَلْمُ مَنْ أَكُمْ مِثْلُ جَبَل أُحُدٍ» (٢).

فهذا الرجلُ فوَّت عَلَى نفسِه خيرًا كثيرًا، وإنْ كَانَ لَا يَأْتُم، وهَذَا الَّذِي سأله السَّائِل مع الأسفِ الشديدِ أنَّه موجودٌ الآنَ فِي هَذَا المَسْجِدِ، فتجد المُنبَّةُ يُنبَّهُ يقول: صلُّوا عَلَى الجنازةِ أو عَلَى الميتِ، فيقوم بعضُ النَّاسِ فيتَنَفَّل، وهَذَا حِرمانٌ، والذي ينبغي أن ينتظرَ ويُصَلِّي عَلَى الجنازةِ ثمَّ يَتَنَفَّل بعد ذلكَ إذا شاءَ؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تَمُّ يَتَنَفَّل بعد ذلكَ إذا شاءَ؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تَمُّ يَتَنَفُّل بعد ذلكَ إذا شاءً؛ لأنَّ صلاة الجنازةِ تَفُوتُ، والنفلُ لَا يفوتُ.

### <del>-680-</del>

(٢٠٠٦) السُّوَّالُ: هل يُعتبَر شَهيدًا مَن خرجَ من بيتِه فصدمتْه سيارةٌ؟

الجَوَابُ: الذي يخرجُ من بيته ويموتُ بحادثِ سيارةٍ أو سقوطِ عقارٍ عَلَيْهِ أو ما أشبهَ ذلكَ يكون شهيدًا؛ لأنَّ صدمَ السيارةِ من جِنس الغَرَقِ ومن جنسِ الحَرْق،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم: رقم (٩٤٥/ ٥٣).

ومن جِنس الهَدْم، وكلُّ ذَلِكَ ثبتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أن من مات به يكونُ شهيدًا(١).

ولكن ما معنى الشهادة هنا، هل هُوَ شهيدٌ فِي أحكامِ الدُّنْيَا وأحكامِ الآخرة؟ الجواب: هُوَ شهيدٌ عندَ اللهِ، لكنهُ فِي أحكامِ الدُّنْيَا لَيْسَ بشهيدٍ، بل يجبُ أن يُغسَّل ويُكفَّن ويصلَّى عَلَيْهِ، أمّا الشهداءُ الَّذِينَ قُتلوا فِي سبيلِ اللهِ فإنهم لَا يُغسَّلون ولا يُكفَّنون ولا يُصلَّى عليهم، بل يُدفنون فِي ثِيابهم بِدِمائهم؛ لأنَّ الشهادة كفَّرتْ عنهم فليسوا بحاجةٍ إلى شُفَعَاءَ يَشفَعون لهم عند اللهِ عَنَّوَجَلَّ. ثمَّ إِنَّهُم يومَ القيامةِ يخرُجون من قُبورهم وجُرُوحهم تَثْعَبُ (٢) دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدمِ والرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ (٢).

فلهذا الشهداء الَّذِينَ قُتلوا فِي سبيلِ اللهِ لَا يُغَسَّلُونَ ولا يُكَفَّنُونَ ولا يُصَلَّى عليهم، ويُدْفَنُون فِي مَصارعهم؛ كما فعلَ النَّبِيِّ عَيَّا فِي شُهداء أُحُد رَضَالِيَّهُ عَنْهُم.

أما الشهداءُ فِي غيرِ المعركةِ فِي سبيلِ اللهِ فإنَّه ليسَ حُكْمُهم كحُكْمِهِم فِي أحكامِ الدنيا.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب: الشهادة سبع سوى القتل، رقم (۲۸۲۹)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء، رقم (۱۹۱٤) من حديث أبي هريرة: «الشهداء: الغرق، والمطعون، والمبطون، والمهدم»، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في فضل من مات في الطاعون، رقم (۳۱۱۱)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب النهي عن البكاء على الميت، رقم (۱۸٤٦)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب ما يرجى فيه الشهادة، رقم (۲۸۰۳) من حديث جابر بن عتيك: «الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله عَنَ قَبَلَ: المطعون شهيد، والمبطون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب الهدم شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحرق شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيدة».

<sup>(</sup>٢) أي جروحهم تجري دمًا.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٣٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦).

(٢٠٠٧) السُّؤَالُ: ما الدعاءُ الواردُ عَن النَّبِيِّ عَيَّكِيٌّ فِي الصَّلاة عَلَى الميت؟

الجَوَابُ: الواردُ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ مِنْهُ قراءةُ الفاتحةِ فِي التكبيرةِ الأُولى، وكذلك الصَّلاة عَلَى النَّبِي عَلَيْهِ فِي الثَّانِيةِ، وكذلك الدعاءُ للميّت فِي الثالثةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالنَّلْحِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا وَالنَّلْحِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ ذَوْجِهِ، وَأَهْلَا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةُ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَيْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ» (١).

وأمَّا بعد الرابعةِ فليس فِيهِ دُعاء مشروعٌ فيها أعلمُ مِنَ السُّنَّة، ولكن ذكرَ بعضُ أصحابِ الإمامِ أحمدَ أنَّه يقولُ: ﴿رَبَّنَ عَالِنَا فِي ٱلدُّنِيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرةِ حَسَنَةً وَقِياً الْآخِرةِ حَسَنَةً وَقِياً الْآخِرةِ وَسَنَةً وَقِياً عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ [البقرة: ٢٠١](٢)؛ لأنَّ الرَّسُول عَيَالِيَّةً كَانَ غالبًا يختم بها دعاءَه (٣).

(٢٠٠٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ قَطْعُ صلاةِ النافِلَةِ من أجلِ الصلاةِ عَلَى الجِنازَةِ؟ الجَوَابُ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ»<sup>(1)</sup>، وظاهِرُ هَذَا الحِدِيثِ أَنَّ النافِلَةَ لَا تُقطَعُ إلا لصلاةِ الفَرِيضَةِ فَقَطْ، وأما صَلاةُ الجِنَازَةِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

<sup>(</sup>٢) انظر المغنى لابن قدامة (٢/ ٣٦٥).

<sup>(</sup>٣) صحيح البخاري: كتاب الدعوات، باب قول النبي على: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة»، رقم (٦٣٨٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء باللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، رقم (٢٦٩٠).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم (٧١٠).

فَلا تُقطَع لها صَلاةُ النافِلَةِ، لكن لَو أَنَّ الإنسانَ قَطَعَها فَلا بأسَ، لأنه يجُوزُ قطْعُ النَّفْلِ لغَرَضٍ صحيحٍ، فلو أن هَذَا الرَّجُلَ بعدَ أن انتَهَتْ صلاةُ الفريضَةِ قامَ ليتَطَوَّعَ، وبَعدَ شُرُوعِهِ فِي الصلاةِ حَضَرَتْ جِنَازَةٌ، فله أَنْ يقْطَعَ الصلاةَ، ويُصَلِّي عَلَى الجنازَةِ، لأن قَطْعَها هنا لغَرَضٍ صحيح، وبَعد أن تَنتَهِي صلاةُ الجنازَةِ يعودُ فيصلِّي التَّطُوَّعَ مِن جديدٍ، ولهذا قُلْنَا: لَو أَنَّ الإنسانَ كَانَ يطُوفُ، فجاءتْ جِنَازَةٌ، فَإِنَّهُ يجوزُ أَنْ يَقْطَعَ الطَوافَ ليُصَلِّي عَلَى الجنازَةِ ثم يَعُودُ، لكن الأفضَلَ ألَّا يقْطَعَ لظاهِرِ الجديثِ الذي الطَوافَ ليُصَلِّي عَلَى الجنازَةِ ثم يَعُودُ، لكن الأفضَلَ ألَّا يقْطَعَ لظاهِرِ الجديثِ الذي أشَرْتُ إليه، وهُو حديثُ أي هُريرَةً: ﴿إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَاصَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ».

إذا أقِيمَتْ صلاةُ الفَريضَةِ وأنتَ فِي نافِلَةٍ فإنَّكَ تقْطَعُهُا، وفي هَذَا خِلافٌ بينَ العُلماءِ، فمِنَ العُلماءِ مَن قالَ: لَا تَقْطَعُها العُلماءِ، فمِنَ العُلماءِ مَن قالَ: لَا تَقْطَعُها إلا إِذا بَقِيَ عَلَى انتهاءِ صلاةِ الإمامِ مِقْدَارُ تكبيرةِ الإحْرَام.

ولكنَّ القولَ الصَّحِيحَ أنها إِذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ وأنتَ قد قُمْتَ إلى الركْعَةِ الثانية فكمِّلها خفِيفَةً، وإذا أُقِيمتِ الصَّلاةُ وأنت في الرَّكْعَةِ الأُولى فاقْطَعْهَا، ودليلُ هَذَا قولُ النَّبِيِّ عَيَيَّةٍ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاةَ»(١)، وهَذَا الرَّجُلُ الذي صَلَّى ركْعَةً كامِلَةً قبْلَ وجودِ السَّبَ المقتضِي للقَطْعِ –وهو إقامة الصلاة - يكونُ قد أَدْرَكَ الصلاة في وقْتٍ يَحِلُّ لَهُ إقامَةُ هذِهِ الصلاةِ، فليَسْتَمِرَّ هَذَا الحِلُّ، لكن ينبُغِي أَنْ يتجوَّز فِيهَا، لأن جُزْءًا مِن الفريضَةِ أفضلُ مِن جُزءٍ مِن التَّطَوُّع.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (۵۷۹)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة، رقم (۲۰۸).

(٢٠٠٩) السُّؤَالُ: ما صِفَةُ صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وما الحكمُ إن فاتَتْهُ تَكبيرةٌ أو أكثرُ مِنَ الصلاةِ؟

الجَوَابُ: صفَةُ صلاةِ الجِنَازَةِ: أَن يُقَدَّمَ الميِّتُ بِينَ يَدَي المَصلِّي؛ إِن كَانَ رَجُلًا وقَفَ عندَ وسَطِهَا، وإِن اجتَمعَتْ جنَازتانِ ذَكَرٌ وقَفَ عندَ وسَطِهَا، وإِن اجتَمعَتْ جنَازتانِ ذَكَرٌ وأَنْثَى، قال بعضُ العلماءِ: يقِفُ عندَ رُؤوسِهِهَا. وَعَلَى هَـذَا فتكونُ الجِنازتَانِ مَتَساوِيَتَيْنِ، وقالَ بعضُ العلماءِ: بل يقِفُ عندَ رأسِ الرَّجُلِ ووسطِ المرأةِ. وعَلَى هَذَا فَإِنَّ المرأةَ تُقَدَّمُ نحوَ رأسِ الرجلِ حتَّى يكونَ وسَطُهَا محاذِيًا لرأسِ الرَّجُلِ، والأمرُ فِيهِ يُسُرَّ وسَعَةٌ؛ إما هذَا أو هذَا، وكلاهما جائزٌ.

فيَقِفُ المَصَلِّي عندَ رأسِ الرَّجُلِ ووسطِ المرأةِ، ويُكبِّرُ التكبيرةَ الأُولى رافِعًا يدَيْهِ، ويقرأُ الفاتِحَةَ، وإن قَرأَ معَهَا سورةً قصيرةً فَلا بأسَ، ولا سِيَّا إِذا كانَ مأمُومًا، وأتمَّ الفاتِحَة قبلَ تكبيرَةِ الإمامِ الثانِيةِ، فَإِنَّهُ يقرأُ ما تَيسَّرَ مِنَ القرآنِ، ولا يَسْكُتُ، وأتمَّ الفاتِحة قبلَ تكبيرَةِ الإمامِ الثانِيةِ، فَإِنَّهُ يَقرأُ ما تَيسَّرَ مِنَ القرآنِ، ولا يَسْكُتُ، ثم يكبِّرُ الثانِية، ويُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَالِللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الدِّسولِ هي التي عَلَمَهَا النَّبِيُّ صَالِلهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الدِيسَةِ أُمْتَهُ، وهِي: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى النَّبِيُّ صَالِلهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الرِ إِبْرَاهِيم، وَعَلَى الرِ إِبْرَاهِيم، إِنَّكَ مَويدٌ بَحِيدٌ، اللَّهُمَّ الْمُؤتَّ وَعَلَى الرِ عُمَيدٍ عَلَى الرَّامِيم، وَعَلَى الرِ إِبْرَاهِيم، وَعَلَى الرِ إِبْرَاهِيم، إِنَّكَ مَحِيدٌ بَحِيدٌ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَحِيدٌ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَحِيدٌ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَحِيدٌ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَحَيْتُهُ مِنْ الْعَلَى عُمَيدٍ وَعَلَى الرَائِقَة فيدْعُو أَوَّلًا بالدُّعاءِ العامِّ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَحِينُنَهُ مِنَّا فَأَحْيِهُ وَعَلَى الرِ عُمَى اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَنِهُ مِنَّا فَأَنْهُانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِينَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَنُتُهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الإِسْلامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِقَانًا فَوَقَلَّهُ عَلَى الإِسْلامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِقَانَا عَلَى الإِيسَانِ، وَمَنْ تَوَقَيْتُهُ مِنَّا فَتَوقَقَهُ عَلَى الإِسْلامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُانَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِقَانَا عَلَى الإِيلَانَةُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُا الْحَلَى الْمُعْرِمُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمُا اللَّهُمُ الْمُؤْمُ وَلَا تُضَافِينَا وَالْمُنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضَلَّا الْمُعَلِي الْمُهُمَّ لَا تَحْرِمُا الْمُعَلِي الْمَالِمُ الللَّهُمَ الْمُعَلِي الْمُعَلَى الْمُعْرَالِهُ الْمُعَلَى الْمُعْرَالُ اللَّهُمُ الْمُعَلَى الْمُعْرَالُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْرِمُ الللَّهُ الْمُعْرَالُ اللَّهُ الْمُعَلَى الْمُعَلَى الْمُعْرَالُهُ الْمُعَلَى الْمُعْمَالِهُ الْمُعْرَالُهُ الْمُعْرَالُولُولُ الللَّهُ الْعَامُ اللللَّهُ الْمُعَلَى الْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على النبي على النبي الشهد، رقم (٤٠٥).

بَعْدَهُ» (۱)، ثم الدُّعاءُ الخاصُ للمَيِّتِ: «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمُهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْحِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا الثَّوْبَ الأَبْيضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ عَذَابِ القَيْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» (۱)، ثم خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّة، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَيْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» (۱)، ثم يمينِهِ، يكبِّرُ الرابِعَة ويسْكُتُ، ثم يسَلِّمُ تسليمةً واحِدَةً: السلامُ عليكُم ورَحَةُ اللهِ عَن يمِينِهِ، وفي التكبيرات يَرْفَعُ يدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لثُبُوتِ ذلكَ عَن ابنِ عُمَر رَحَعَلِيَقَعَنْهُا موقوفًا (۱)، وفي التكبيرات يَرْفَعُ يدَيْهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لثُبُوتِ ذلكَ عَن ابنِ عُمَر رَحَعَلِيَقَعَنْهُا موقوفًا (۱)، وكنا هذا هو مقْتَضَى القِياسِ؛ فإنَّ الصلاة لَا بُدَّ أن ولهذا وكنا رَفْعُ اليدِ عندَ كلِّ تكبيرَةٍ، هو فِعْلُ. ولهذا كَانَ رَفْعُ اليدينِ عندَ التكبيرَاتِ كلِّها هو الموافِقُ للشُّنَةِ وللنظرِ الصحيح.

أما من فاتَهُ شيءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ؛ فإنَّنِي لَا أَعلَمُ فِي ذَلِكَ سُنَّةً عنْ رسولِ ﷺ، ولكنَّ العُلماءَ رَحَهُ هُواللَّهُ قالوا: إن شَاءَ سَلَّمَ مَعَ الإمامِ؛ لأن الفَرْضَ تأدَّى بصلاةِ الإمامِ، فَيُسَلِّمُ معَ الإمام ولا بأسَ، وإن شاءَ أَتَمَّ ما فاتَهُ مِنَ الصلاةِ، إلا إِذا خَشِيَ أَن تُرْفَعَ الجِنازَةُ قبل أن يُكْمِلَ، فلْيُتابِعِ التَّكبيرَ ويسلِّمْ.

والصفوفُ كغَيرهَا من الصلواتِ، تُسوَّى فيهَا الصُّفوفُ، ويُكْمَلُ الأوَّلُ فالأوَّلُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (۲۰۱۱)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت، رقم (۲۰۲۱)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (۱۹۸۲)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (۱۲۹۸)، وأحد (٥/ ۲۹۹) رقم (۲۲۲۰۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة.

(٢٠١٠) السُّؤَالُ: نَرْجُو بيانَ حكم صلاةِ الجنازَةِ وكيْفِيّتِهَا.

الجَوَابُ: نتكلَّمُ عَلَى مسألةٍ ما كُنْتُ أظنُّها تخفَى عَلَى أَحَدٍ، ألا وهِي صلاةُ الجِنَازَةَ، فَإِنَّ من الناسِ من يسْأَلْنِي يقولُ: كيفَ أُصَلِّي عَلَى الجنازَةِ؟ وما كنتُ أظنُّهَا تخفَى، ولكن مع ذَلِكَ لَا بأسَ أن نتكلَّمَ فِي هَذَا ليكونَ تذْكِيرًا لمن يعْلَمُ، وتَبْصِيرًا لمن لا يعْلَمُ.

صلاة الجنازة فرضُ كِفَايَةٍ بِجِبُ عَلَى المسلمين أن يُصَلُّوا عَلَى مَوتاهُمْ، وثَوابُهَا ثُوابُ الفَرْضِ، أي: ثَوابُ فَرْضِ الكِفَايَةِ؛ ولذلكَ تُقَدَّمُ عَلَى السُّنَّةِ الراتِبَةِ، يعني: لَو دَارَ الأمرُ بِينَ أَن تُصَلِّي الراتِبَة، أو تُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ، قدَّمَتْ صلاةُ الجِنازَةِ، لأنها فَرْضُ كِفَايَةٍ، وفرْضُ الكِفايَةِ أفضلُ مِنَ النوافِلِ، بل إن بَعْضَ الأُصُولِيِّينَ اليَا فَرْضُ الكِفايَةِ أفضلُ مِنْ فرْضِ العَيْنِ؛ لأن القائمَ أصحاب أصول الفقه - قالوا: إن فَرْضَ الكِفايَةِ أفضلُ مِنْ فرْضِ العَيْنِ؛ لأن القائمَ بِهِ يقومُ عَن جميعِ المسلِمِينَ. لكِنَّ الصوابَ أن فَرْضَ العَيْنِ أفضلُ.

على كل حالٍ، هي فَرْضُ كِفَايَةٍ، ويكفِي فِيهَا رَجُلٌ واحِدٌ، أو امرأةٌ واحِدَةٌ إِذا كانَ بالِغًا عاقِلًا، وإنها قلتُ ذلِكَ لأنه ربها يُدْفَنُ أحدٌ قبلَ أن يُصَلَّى عليهِ، فنَعْلَمُ به، فإذا قامَ بذلك مَنْ يَكْفِي -ولو امرأة واحدة- سقَطَ عن البَاقِينَ.

مثال ذلك: سَقَط حَمْلٌ مِن بطنِ أُمِّهِ بعدَ أَن نُفخِتْ فيهِ الرُّوحَ -وتُنْفَخُ الروحُ فِيهِ إِذَا تَمَّ لَهُ أَربعة أَشهر - وكانتْ أُمُّهُ جاهِلَةً، ولنَفْرِضْ أنها فِي البَرِّيَّةِ، فَحَفَرَتْ لَهُ حُفْرة فَدَفَنَتْهُ بدونِ تغْسِيلٍ، ولا تَكْفِينٍ، ولا صلاةٍ، فذكرتْ بعد ذلِكَ أنها فَعَلَتْ هذَا، فنقول: يجِبُ أَن يُصَلَّى عَلَى هَذَا الجَنِينِ المدفونِ بلا صَلاةٍ.

لكن لَو أن أُمه التي دَفَنَتْهُ صلَّتْ عَلَيْهِ فِي بيتِهَا لكَفَى، لأن فَرْضَ الكفايَةِ فِي

صلاةِ الجِنازَةِ يحصُلُ بواحدٍ مِنَ المسلِمِينَ ذَكَرٍ، أو أنثى.

وتُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجنازَةِ، فإذا صُلِّيَ عليها فِي المسجِدِ وقدْ حَضَرَ نِساءٌ فلْيُصَلِّينَ مَعَ الناسِ.

وكَيْفِيَّتُهَا عَلَى حسبِ ما جاءتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ: إِذَا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ إِلَى الإِمامِ، فإنْ كانَ الميِّتُ ذَكَرًا وقَفَ عندَ رأسِهِ، وإن كانَتْ أُنْثَى فعِنْدَ وَسَطِهَا، هكذا جاءتِ السُّنَةُ (۱).

ويكونُ رأسُ الميِّتِ عَن يَمِينِ الإمامِ، أو عَن يَسارِهِ سواء، وما يَظنُّهُ كثيرٌ من العامَّةِ أنه لَا بُدَّ أن يكونَ رأسُ الميِّتِ حالَ الصلاةِ عليهِ عَن يَمِينِ الإمامِ، فلا أعْلَمُ لهذا أصْلًا، فسواء كَانَ رأسُ الميِّتِ عَلَى يسارِ الإمامِ، أو عَلَى يَمِينِهِ، فلا بأسَ، المهِمُّ أن يكونَ الميِّتُ بينَ يدَي المصلِّى.

وأما كيفيّة الصلاق، فنقول: يكبِّرُ عَلَيْهِ التكبيرة الأولَى، ويَرْفَعُ يدَيْهِ إلى حَذْو مَنْكِبَيْهِ، أو إلى شَحمَةِ أذنَيْهِ، أو إلى فُروعِ الأذُنيْنِ، ويقرأُ فِيهَا سورَةَ الفاتِحةِ فيقول: أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرَّجِيمِ، بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ، ثم يقرأُ الفاتِحةَ كامِلَةً، وإن قرأً معَهَا سُورَةً قصيرةً أحيانًا، فكل بأسَ، لا سِيَّمَا إذا أَكْمَلَ المأمومُ قِرَاءتَها والإمامُ لم يُكبِّرِ التكبيرةَ الثانِيةَ، فَإِنَّهُ يقرأُ بعدَها سُورَةً، ولا حرج.

ثم يُكَبِّرُ التكبيرةَ الثانِيَةَ ويقولُ: اللهُ أكبرُ، ويرفَعُ يدَيْهِ كَرَفْعِه عندَ تكبيرَةِ الإَحْرامِ، ويصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ وَأَفْضَلُ صيغَةٍ يُصَلَّى بها عَلَى الرَّسولِ ﷺ ما علَّمَهُ

<sup>(</sup>١) كما في حديث أنس بن مالك رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ: «هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ رَسُولُ اللهِ وَ يُصَلِّي، عَلَى الجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا، وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ المَرْأَةِ». أَخْرَجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه، رقم (٣١٩٤).

أُمَّتَهُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ عَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ تَجِيدٌ» (۱).

ثم يكبِّرُ التكبيرَةَ الثالِثَةَ، فيدْعُو والأَوْلَى أَن يَبْدَأَ بِالدُّعاءِ العَامِّ فيقولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ اغْفِرْ لَجِيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكرِنَا وَأُنْثَانَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَخْفِرْ لَجِيِّنَا، وَمَا يُبِينَا، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا

ثم يَدْعُو دعاءً خاصًّا للمَيِّتِ: «اللهُمَّ، اغْفِرْ لَهُ وَارْحُمْهُ، وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِاللَهِ وَالنَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الخَطَايَا كَمَا نَقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْلِهِ النَّارِ»(٣). خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ»(١).

ثم يكبِّرُ الرابعَةَ، ويقِفُ قليلًا ثُمَّ يُسَلِّمُ.

وقال بعضُ العلماء: يدْعُو لأنَّه ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صحِيحِ مسْلِم، يدْعُو دعاءً للمَيِّتِ ولو من باب التوكيدِ، ثم يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً واحِدَةً؛ لأن صلاةَ الجنازَةِ مبْنِيَّةٌ عَلَى التَّخْفِيفِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (٢٠١)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت، رقم (٢٠٢١)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الدعاء، رقم (١٩٨٦)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٨)، وأحمد (٥/ ٢٩٩) رقم (٢٢٦٠٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

إذن: فَهِمْنَا أَنه يكبِّر أَربِعَ مراتٍ، ويرْفَعُ يديهِ فِي كلِّ تكبيرَةٍ؛ لأنه صحَّ ذلِكَ مِنْ فِعلِ ابنِ عُمَرَ رَضَّالِللهُ عَنْهُا فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كلِّ تَكْبِيرَةٍ (١)، وَهُوَ أَيْضًا من حيثُ النظرِ واضحٌ؛ لأن كلَّ تكبيرَةٍ تُعْتَبَرُ رُكْنا مستَقِلًا، فإذا كانتْ رُكْنًا مستَقِلًا وهي أقوالُ فَيُسْتَذَلُّ عَلَى هَذَا القولِ برَفْع اليدَيْنِ، حَتَّى يُعْرَفَ أنه انتَقَلَ مِن رُكْنٍ إلى رُكنٍ.

فالأثَرُ والنظرُ كلاهما يَدُلُّ عَلَى أنَّ الإنسانَ يرْفَعُ يدَيهِ فِي تكبيراتِ الجِنازَةِ.

ولكن هل الأفضَلُ أن يوضَعَ الميِّتُ عَلَى السَّريرِ مستُورًا أو ظاهِرًا؟ نقول: أما الرجلُ فَلا بأسَ أن يبْقَى ظاهِرًا، يعْنِي: يوضَعُ عَلَيْهِ الشيءُ يَسْتُرُ كَفَنَهُ، لئلا ينْزَعِجَ اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ يَعْنِي شيئا يَرْفَعُ السِّتَارَ، الناسُ برُؤيتِهِ، وأما المرأةُ فينبُغِي أن يكونَ عَلَى نَعْشِهَا قُبَّةٌ يعْنِي شيئا يَرْفَعُ السِّتَارَ، حَتَّى لَا تُشَاهَدَ، فَإِنَّ ذَلِكَ من الأمورِ المسْتَحَبَّةِ.

ولكن احذر أيها المسلِمُ أن تجعَلَ هذِهِ اللَّفَافَةَ شيئا مكتُوبًا فِيهِ ذِكرُ اللهِ، أو آيات مِن كتابِ اللهِ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي احتِرَامَ القرآنِ، فالقرآنُ الكريم لَا ينبُغِي أن يُستَخْدَمَ لُفافةَ الميِّتِ للجنازَةِ، حَتَّى إنك تشاهِدُ سُورَةَ الإخلاصِ مَلْفُوفا بها قَدَمُ الميِّتِ، فأينَ تعْظِيمُ القرآنِ؟ أو تشاهدُ آية الكُرْسِيِّ عَلَى يَمِينِهِ ويسارِهِ، أو تشاهدُ الفاتِحَة، وكل هَذَا مِنَ البِدَع، وَهُو مُنكرٌ، لأن فِيهِ امتِهانًا لكلامِ اللهِ عَرَّفِجَلَ، أرأيتَ الرَّجُلَ الحيَّ لو جَعَل لِحَافَهُ مكتُوبًا فِيهِ القرآنُ الكريمُ، ألا يُعدُّ ذَلِكَ امتِهانا للقُرآنِ؟ بَلَى والله امتِهان للقُرْآنِ، فالقرآنُ يُرفَعُ عَلَى الأرفَف ويُحمَلُ بالأيْدِي، ويَكْرَمُ، فلا يُدخَلُ به مواضِعُ الأذى والقَذَرِ، ولا يمَشُهُ الإنسان إلا بطهارَةٍ، فكيف يُكْتَبُ عَلَى أثوابٍ تجعَلُ لفَائفَ عَلَى الأموات؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة، وابن أبي شيبة (٢/ ٤٩١، رقم ١١٣٨٨)، والبيهقي (٤/ ٧٢، رقم ٦٩٩٣).

ثم إني أعْلَمُ عِلْمَ اليقينِ أن الميِّتَ لَا ينتَفِعُ بها؛ لأن الميِّتَ لَا ينتَفِعُ إلا بها دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أنه ينتَفِعُ بهِ، وهَذَا لم يَدُلَّ عليهِ الدَّلِيلُ، بل لَو ذَهَبْنَا إلى ما قاله بعضُ الفقهاءِ مِن أن الميِّتَ يتَأَذَّى بفِعْلِ المعصِيةِ عندَهُ. لقلنا: إن الميِّتَ الذي يوضَعُ عَلَيْهِ هذَا اللِّحافُ يتأذَّى بذلِكَ، لأنه مُملتِ المعصِيةُ عَلَى رأسِهِ، وَعَلَى جِسْمِهِ.

فَأُحَذِّرُكُم من هَذَا العَمَلِ، وَهُوَ مما يَسُوؤنَا أَن نشاهِدَه فِي بيتِ اللهِ الحرامِ، تقدَّم الجنائزُ ملْفُوفَةً بهذِه اللَّفائفِ التي كُتِبَ عليها كلامُ ربِّ العالِينَ عَنَّقِبَلَ.

ولذلكَ يجِبُ عَلَى المسلِمِينَ أن يكونَ فِي قُلوبِهِمْ حُرِمَةٌ للقُرآن الكريم، إِذا كانَ النَّبِيُّ عَلَيْ كَتَبَ: «أَنْ لَا يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ »(١)، فهذا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِهِ.

والعلماءُ قالوا: يحرُمُ عَلَى الإنسانِ أَن يَدْخُلَ بِيتَ الحَلاءِ -أَي: المراحِيض-ومَعَه القرآنُ احتِرَاما للقُرآنِ، والجنبُ لَا يَقْرَأُ القرآنَ، ولا عَن ظَهْرِ قَلْبٍ احتِرَامًا للقُرآنِ، فالقرآن لَيْسَ ككلامِ الناسِ، القرآنُ كلامُ اللهِ، وله مِن الحُرْمَةِ ما يَلِيقُ بِهِ، جَعَلَنَا اللهُ وإياكُمْ مِمَّنْ احتَرَمُوا كلامَ اللهِ، وتَلَوْهُ حق تلاوتِهِ، إنه عَلَى كلِّ شيءٍ قديرٌ.

بَقِي أَن يُقَالَ: هل يُصَلَّى عَلَى الجِنازَةِ بعدَ العَصْرِ، وبعدَ الفَجْرِ، أي: فِي وقتِ النَّهْي؟ فالجواب: نَعَمْ يُصَلَّى عليهَا؛ لأنها صلاةٌ لها سَبَبٌ، وكلُّ صلاةٍ لها سَبَبٌ، فإنها لا نَهْي عنْها، حَتَّى تَحِيَّة المسجِدِ، متى دَخَلْتَ أي ساعَةٍ مِن لَيْلٍ أو نهارٍ، فَلا تَجْلِسْ حَتَّى تُصَلِّي رَكعتَيْنِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه مالك رقم (٤٦٩)، والطبراني في الكبير (٢١/ ٣١٣، رقم ١٣٢١٧)، وأخرجه أيضًا في الصغير (٢/ ٢٧٧ رقم ١٦٦٢) قال الهيثمي (١/ ٢٧٦): رجاله موثقون. وصححه الألباني.

(٢٠١١) السُّؤَالُ: هل تُرفع اليدانِ فِي تكبيراتِ صلاةِ الجنازةِ مثلما تُرفع فِي الصلاةِ أو لا؟ أَفيدونا مأجورينَ.

الْجَوَابُ: الأيدي تُرفع فِي الصلاة فِي أربعةِ مواضع:

الأول: عند تكبيرة الإحرام.

والثاني: عندَ الركوع.

والثالث: عندَ الرفع من الركوع.

والرابع: عند القيام منَ التَّشَهُّدِ الأولِ.

وما عدا ذَلِكَ فَلا رفعَ، فَلا تُرفع عند السجودِ، ولا عند القيام من السجودِ، ولا عندَ الجلوسِ بين السجدتينِ، ولا عند الجلوسِ للتشهدِ.

وفي الجنازة تُرفع الأيدي عند كل تكبيرة؛ التكبيرة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة.

والجنازةُ أربعُ تكبيراتٍ، هَذَا فِي الأكثر، ولكن النّبِي عَلَيْ كَانَ يكبّرُ أحيانًا خسًا، وستًّا، وسبعًا، لكن الأكثر أنه يكبر أربعًا، وتُرفعُ الأيدي عندَ كلِّ تكبيرةٍ؛ التّكبيرة الأولى، والثّانية، والثّالثة، والرَّابعة، هكذا جاءتِ السُّنة (۱۱)، وهكذا القِياسُ والنظرُ؛ لأن كل تكبيرةٍ فِي تكبيراتِ الجنائزِ تُعتبر تحوُّلًا من ركنٍ إلى ركنٍ، والتحوُّلُ من الأركانِ فِيهِ الرفعُ، ولا تتميزُ الأولى عَن الثانية من الناحية الفعليةِ إلا بالتكبير، لذلكَ كَانَت السُّنة والقياس أن الإنسانَ يرفعُ يديهِ فِي صلاة الجنازةِ عند كل تكبيرةٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦).

لكن استطرادًا نقول: يقرأُ المصلي عَلَى الجنازةِ فِي التكبيرةِ الأولى الفاتحة، وبعد التكبيرةِ النانيةِ يقولُ: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحُمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ المُحَمَّدِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ المُحَمَّدِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى اللهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

والبعض يسميها (الصلاة الإبراهيمية)، فمن أين جاءنا هَذَا الاسم! أليس أولى أن نقول: الصلاة الإبراهيمية؛ لأن هَذِهِ الصلاة مُصدَّرة بالصلاة عَلَى محمدٍ عَلَى محمدٍ، فهي مُصدَّرة بالصلاة عَلَى محمدٍ عَلَى محمدٍ، وبالتوسُّلِ إلى الله تعالى بالصلاة عَلَى إبراهيم، فالقصدُ الأول منها الصلاةُ عَلَى محمدٍ، وأنا إلى ساعتي هَذِهِ لم أرَ ولم أسمعْ عَن العلماء السابقين أنها تُسمى بالصلاةِ وأنا إلى ساعتي هَذِهِ لم أرَ ولم أسمعْ عَن العلماء السابقين أنها تُسمى بالصلاةِ الإبراهيمية، ونحنُ نقولُ: الأمرُ سهلٌ إنْ شاءَ اللهُ، فلا ننكرُ عَلَى هَذَا ولا نثبتهُ.

إذن بعدَ التكبيرةِ الثانيةِ الصلاةُ عَلَى النَّبِي ﷺ بالصيغةِ التي علمَها أمته حين قالوا: كيفَ نُصلي عليك؟ قالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ...»(١) إلى آخره.

وبعد التكبيرةِ الثالثةِ الدعاءُ للميتِ.

نَاخِذُ مِن هَذَا يَا إِخُوانِي، مِن كَيْفِيةِ الصِلاةِ عَلَى المَيْتِ؛ أَنَّ حَقَّ اللهِ مُقَدَّمٌ عَلَى كل شيءٍ؛ لأنكَ ابتدأتَ بالفاتحةِ؛ ثَناء عَلَى الله عَرَّفَجَلَّ، ويليهِ حق الرسولِ ﷺ، ويليه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي على بعد التشهد، رقم (٢٠٦).

الحقُّ العام للمسلمينَ، ثم الحقُّ الخاصُّ للميتِ.

وفي التشهدِ كذلك: التحياتُ لله.. السلامُ عليكَ أيها النَّبِي.. السلامُ علينا وَعَلَى عبادِ اللهِ الصالحينَ.. فبدأَ بحقِّ اللهِ: التحياتُ للهِ، ثم حق الرسولِ عَلَيْهَ: السلامُ علينا ثم حقَّ عامةِ المسلمينَ.

فإذا أوصاكَ رجلٌ وقال: ادعُ لي، فإذا كَانَ من الصالحينَ فقلْ له: أنا أدعو لكَ فِي كل صلاةٍ، فما أحتاجُ إلى وصيةٍ، فكل عبدٍ صالحٍ فَإِنَّهُ يدخلُ فِي التَّشَهُّدِ: السلامُ علينا وَعَلَى عبادِ الله الصالحينَ.

(٢٠١٢) السُّؤَالُ: هل تَتَعَدَّدُ القَراريطُ بِتَعَدُّدِ الجنائزِ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ؟

الجَوَابُ: بَلَى؛ تَتَعَدَّدُ، فإذا قُدِّمَ خَسْ جنائزَ وصَلَّى عليها كَانَ لِكُلِّ جِنازةٍ قيراطُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَهِدَ جِنَازَةً حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُانِ» قيل: وما القِيرَاطَانِ؟ قال: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ، أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ»(١).

(٢٠١٣) السُّؤَالُ: هل تُصَلِّي المرأةُ صلاةَ الجِنازَةِ مع الناسِ فِي المُسْجِدِ؟ الجَوَابُ: هَذَا لَا بأسَ بِه، تُصَلِّي عَلَى الجِنازَةِ كَمَا يُصَلِّي الناسُ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

(٢٠١٤) السُّؤَالُ: السلامُ علَيْكُمْ ورَحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، ما حُكْمُ تسوِيَةِ الصفِّ فِي صلاةِ الجِنازَةِ؟

الجَوَابُ: إن الأدِلَّة تدُلُّ عَلَى أن تسْوِيَة الصُّفوفِ فِي كلِّ جماعَةٍ، فِي صلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ القِيامِ، وفي صَلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ القِيامِ، وفي صَلاةِ الجَماعَةِ فِي النافِلَةِ فِي صَلاةِ الجَماعَةِ المَصَلَّ الْمَاوَةُ، وفي صلاةِ الجَماعَةِ للرجالِ، فمَتَى شُرِعَ الصفُّ شُرِعَ الصفُّ شُرِعَ المَسَاواةُ.

والعجيبُ أن كَثِيرًا مِنَ الناسِ يتَهَاوَنُ فِي تسويةِ الصُّفوفِ مع أَنَّ القَوْلَ الذي تَدُلُّ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ أَن تَسْوِيَةَ الصفِّ واجِبَةٌ، والدليل عَلَى ذَلِكَ حِرْصُ رسولِ اللهِ ﷺ وَخُلفائِهِ عَلَى تَسوِيَةِ الصُّفوفِ، حَتَّى إن رسولَ اللهِ ﷺ كَانَ يمْسَحُ بصُدورِ أصحَابِهِ وَمَنَاكِبِهِمْ ويقولُ: «اسْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»(۱).

وكانَ الحُلفاءُ الراشِدُونَ كعُمَرَ وعثهانَ رَضَالِتُهُ عَنْهَا حين كَثُرُتِ الأُمَّةُ يُوكِلُون رَجالًا يُسَوُّونَ الصَّفوفَ قَدِ استَوَتْ كَبَّرُوا للصلاةِ، ولهذا نقولُ: يجِبُ عَلَى الإمامِ أَنْ يَعْتَنِيَ بتَسوِيَةِ الصفِّ، وأَلَّا تأخُذَه فِي اللهِ لومَةُ لائم.

وهناك كثيرٌ مِن الجَهَلَةِ إِذَا تأخَّرَ الإمامُ فِي التكْبِيرِ نظرًا لتَسْوِيَةِ الصفِّ قامَ يتكَلَّمُ فيمَا بينَهُ وبينَهُ كأنه يريدُ أَنْ يَهْجُرَ مِنَ الغَلَيانِ، وهَذَا خطأٌ، ولا يُهْمِلُ الإنسانُ هَذَا، فالإنسانُ يجِبُ أَلَّا يَهُمَّهُ أحدٌ فِي دِينِ اللهِ أبدًا ما دَامَتِ الصِّلَةُ بينه وبينَ ربِّه وثيقةً فليَثِقْ بأن الصِّلَةَ بين الرَّجُلِ وبينَ النَّاسِ وثِيقَةً، فالذي يقْطَعُ الصِّلَةَ بينَ الرَّجُلِ وبينَ فليَثِقْ بأن الصِّلَةَ بينَ الرَّجُلِ وبينَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، وإقامتها، رقم (٤٣٢).

الناسِ هو انقْطِاعُ الصِّلَةِ بينَهُ وبين ربِّه، أما إِذا كانَتِ الصِّلَةُ بينك وبينَ ربِّكَ قوِيَّة فَثِقْ أَنَّ العاقِبَةَ لكَ، وأن صِلتَكَ بينَ النَّاسِ ستكونُ قَوِيَّةً، ولا يَهُمنك أحدُّ فِي تَطْبيقِ شَرْعِ الله.

فَمَثُلًا إِذَا رأيتَ مَنْ يُحَذِّر إِذَا سَوَّيْتَ الصفَّ ويتَكَلَّمُ، فَلا يَهُمَّنَّكَ، حَتَّى يُحكى أَنَّ رجُلًا تقَدَّمَ إلى شخصٍ بعدَ أن أمَرَهُ بالاستواءِ فوجَدَهُ قد تَقَدَّمَ عَن الصفِّ فتَقَدَّمَ إلىه يؤخِّرُهُ، فقال لَهُ الرجل: يا شيخُ خلصت مِن المسجِدِ كلِّه. وهَذَا حُمْقُ، والعياذُ بالله.

المهِمُّ أَن تَسويَةَ الصَّفِّ مهِمَّةٌ، وبَقِي علينا إشكالٌ يَرِدُ كثيرًا مِن النِّساءِ: هل آخِرُ صفوفِ النِّساءِ أفضَلُ أو أوَّلُها؟ نقولُ: قال النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ النِّساءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا»(۱)، والظاهِرُ أَن هَذَا ليسَ بعَامٍّ، وأَن النِّساءَ إِذَا كُنَّ فِي مكانٍ منْفَرِدٍ عَن الرِّجالِ، فَإِنَّ الأفضلَ فِي حَقِّهِن أَنْ يُبْدَأَ بالأوَّلِ فالأوَّلِ؛ لأَن الحِكمَةَ فِي منْفَرِدٍ عَن الرِّجالِ، فَإِنَّ الأفضلَ فِي حَقِّهِن أَنْ يُبْدَأَ بالأوَّلِ فالأوَّلِ؛ لأَن الحِكمَة فِي آخِر صُفوفِ النِّسَاءِ هي البُعدُ عَن الرِّجالِ، فإذا لم يكن هناكَ رِجَالٌ بَقينا عَلَى الأصْلِ، وَهُو أَنْ يُكمَلَ الصفُّ الأوَّلُ فالأوَّلُ.

(٢٠١٥) السُّؤَالُ: إِذَا صَلَّى الإنسانُ صلاةَ الجنازةِ وكانتْ عَلَى خمسةٍ مثلًا، ثُمَّ سار معَها وحضرَ الدَّفن، فهل لَهُ عَلَى كلِّ واحدٍ منها قِيراطانِ كها جَاءَ فِي الحَدِيثِ (٢)، أم عَلَى كلِّهم قِيراطانِ فقطْ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، رقم (٤٤٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

الجَوَابُ: معناهُ إِذا تعددتِ الجنائزُ فهل يَتَعَدَّد الأجرُ، ووَجْهُ الإشكالِ عندَ مَذَا السائلِ أن الجنائزَ مُتَعَدِّدةٌ لكن الفِعل واحدٌ؛ لأنَّ الَّذِي يُصَلِّي عَلَى جنازةٍ والَّذِي يُصَلِّي عَلَى عنازةٍ والَّذِي يُصَلِّي عَلَى عشرٍ كِلاهما فِي الفعلِ واحدٌ، لكن فِي الدُّعَاء مُتَعَدِّد؛ لأنَّهُ إِذا قَالَ: اللَّهُمَّ يُصَلِّي عَلَى عشرٍ كِلاهما فِي الفعلِ واحدٌ، لكن فِي الدُّعَاء مُتَعَدِّد؛ لأنَّهُ إِذا قَالَ: اللَّهُمَّ اغفرْ لهم يكونُ الدُّعَاء للجميع حَتَّى لَو كانوا مِئةً.

والإشكالُ الَّذِي أوجبَ للسائلِ أنْ يسألَ إشكالٌ فِي مَحَلِّهِ؛ لأَنَّك إِذَا نظرتَ إلى الفعلِ قلتَ: إنه فعلٌ واحدٌ، فيُثاب عَلَيْهِ الإنسانُ ثوابَ صلاةٍ واحدةٍ، وإن نظرت إلى الحُكم وأن هَذَا صَلَّى عَلَى خمسِ جنائزَ مثلًا إِذَا كَانَت الجنائز خمسًا قلتَ: إنَّ الأجرَ يَتَعَدَّد بِحَسَبِ الدُّعَاءِ لهؤلاء الخمسةِ.

والَّذِي يَظهَر لِي من فضلِ اللهِ عَرَّفَجَلَّ أَن فضلَ اللهِ واسعٌ، وأَن هَذَا الرجلَ المصلِّي كما أحسنَ إلى كلِّ واحدٍ من الجنائزِ؛ فإنَّهُ يُثاب ثوابَ كلِّ واحدٍ من الجنائزِ، فإذا كَانَت الجنائز خمسًا فَإِنَّهُ يُثاب ثوابَ خمسِ صلواتٍ، وإذا كانتِ الجنائزُ عَشْرًا فَإِنَّهُ يُثاب ثوابَ عشرٍ، فهَذَا هُوَ الَّذِي يَظهر لي؛ لأنَّ الإحسانَ شَمَلَ خمسةً، إذن فكما أحسنَ إلى خمسةٍ من عبادِ اللهِ، فالله تَعَالَى يُثِيبُه ثوابَ الإحسانِ إلى الخمسةِ جميعًا.

ولهذا جَاءَ فِي الحَدِيثِ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ» (١) يعني من قِبَلِ دَعوتهم له، وهَذَا من نعمةِ اللهِ عَلَى الميِّت، وَعَلَى المصلِّي عَلَى الميِّت.

وإذا كانَ ميِّتانِ فإننا نقولُ فِي الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهما وارْحَمْهُما، بضمير المُثنَّى،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

وإذا كانتِ امرأةً قلنا: اغفِرْ لها وارحمها، وإذا كَانَ رَجُلًا قلنا: اغفِرْ لَهُ وارحمُه، وإذا كانوا جماعةً فبضميرِ الجمع.

وإذا كَانَ الميِّتُ المُقَدَّمُ مَشكوكًا فِي إسلامِه، فهل نَتَقَدَّم ونصلِّي عَلَيْهِ ونقول: الأصلُ الكُفْرُ حَتَّى الأصلُ الكُفْرُ حَتَّى نعلمَ أَنَّه مُسلمٌ؟

نقول: الأصلُ فيمَن فِي بلادِ المُسْلِمِينَ أَنَّه مسلمٌ، ولو أننا قُلنا: إن مَن شُكَّ فِيهِ لَا يُصَلَّى عليه؛ لَكَانَ كُلُّ واحدٍ يُقَدَّم لنا نَظْلُب من أوليائِه إثباتَ صَكِّ بأنه مسلمٌ، وهَذَا خطأٌ، فالأصلُ فِي بلادِ المُسْلِمِينَ أن مَن كَانَ فِي بلادِ المُسْلِمِينَ وعاشَ بينَ المُسْلِمِينَ أَنَّه مسلمٌ، هَذَا الأصلُ، لكن ربها يكونُ هَذَا الميِّتُ قَريبًا منك قُربَ جِوارٍ، أو قُرب نَسب، أو قرب مُصاهرَةٍ، أو قرب مُصاحبةٍ، وتشُكُّ فِي إسلامِهِ، مثل أن يكون لا يُصلِّي مثلًا، ولا تدري هل هُو لَا يُصلِّي أبدًا أو لَا يُصلِّي أمامَكَ فقطْ، فهذا تَسْتَنْنِي فتقول: اللَّهُمَّ إنْ كَانَ مُسلمًا فاغفرْ لَهُ وارحمْه وتُتابِع الدُّعَاءَ.

وهَذَا أَمَرٌ لَهُ أَصلٌ فِي الشَّرِيعة؛ ففي سُورةِ النُّور قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي آيةِ الْمُلاعَنَةِ: ﴿ وَالْخَنِيسَةُ أَنَّ لَعَنْتَ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ [النور:٧]، فهذا دُعاءٌ مُعَلَّق عَلَى شرطٍ، وقال فِي المَرْأَة: ﴿ وَٱلْخَيْسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّلِقِينَ ﴾ [النور:٩]، فهذَا أيضًا دعاءٌ مُعَلَّق بشرطٍ.

وقد ذكرَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ عَن شيخِه شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيةَ أنه رَأَى النَّبِيَّ وقد ذكرَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ عَن مسائلَ فِي الدِّين، ومِن جُملة ما سألهُ أنَّه يُقَدَّم جنائزُ نَشُكُ فيها، يقوله شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيةَ؛ يسأل الرَّسُولَ ﷺ، فقال له: عليكَ جنائزُ نَشُكُ فيها، يقوله شيخُ الإسلامِ ابن تَيْمِيةَ؛ يسأل الرَّسُولَ ﷺ، فقال له: عليكَ

بِالشَّرْطِ يَا أَحمدُ. وَابِنُ تَيْمِيةَ اسمُه أَحمد. قَالَ: عليك بِالشَّرْطِ يَا أَحمدُ (١). يعني: اشْتَرِطْ، والربُّ عَنَوْجَلَّ يَعلَم، قُلِ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَاغَفْرْ له، واللهُ يَعلَم إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فَاغَفْرْ له، وَإِنْ كَانَ غَيرَ مسلم لم يَغْفِرْ له.

ولهذا غيرُ المسلمِ لَو يَدْعُو لَهُ كلُّ النَّاسِ بالمغفرةِ ما غُفِرَ له، والمسلمُ وإنْ لم يدعُ لَهُ النَّاسُ فهو أهلُ للمغفرةِ؛ لقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]، ومرادي بقولي: أهل للمَغْفِرَة أنَّه جائزٌ أن يغفرَ اللهُ لَهُ ولو عمِل ما عمِل منَ المعاصِي ما دامَ مُسْلِيًا.

(٢٠١٦) السُّؤَالُ: مُصَلِّ ما لِحقَ فِي صلاة الجنازةِ إلا تكبيرتينِ أو ثلاثًا، فهل يُسلِّم مَعَ الإِمَامِ، أَمْ يُكْمِل التكبيراتِ بعدَ تسليمِه ثُمَّ يسلِّم؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَت الجنازة سَتَبْقَى حَتَّى يُنْهِيَ المسبوقونَ ما فاتهم فلْيُكْمِلْ ما مَضَى، وإذا كانتِ الجنازةُ ستُحْمَل كما هُوَ الواقِعُ فقد قَالَ العلماء: إن الإنسان مخيَّر؛ إن شاء سلَّم مَعَ الإِمَامِ، وإن شاء تابعَ التكبيرَ ثُمَّ سَلَّم؛ لِنَلَّا تُحْمَلَ الجنازةُ قبل أن يُتِمَّ الصَّلاةَ، ولا أعلمُ في هَذَا سُنَّةً عَن الرَّسُول ﷺ لكنها اجتهاداتُ.

(٢٠١٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ رفع الأيدي عندَ التَّكْبِيرِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟

الجَوَابُ: رفع الأيدي بالتَّكْبِير عَلَى الجنازةِ سُنّة فِي التَّكْبِيرةِ الأولى، والثَّانِية، والثَّالِثة، والرَّابِعة، والخامسةِ، والسادسةِ، والسابعةِ، كُلّ التَّكْبِيراتِ؛ لِأَنَّهُ قد وردَ عَن

إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٠).

النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يفعل ذلك، أي: يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرةٍ، وصحَّ عَن ابنِ عمرَ رَخَالِلُهُ عَنْهُا أَنَّهُ يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرةٍ (١).

فإن قال قائل: صلاة الجنازة أربعُ تكبيراتِ فقط؟

قلنا: صلاة الجنازة أربع تكبيرات وخمس، وست، وسبع، كُلّ ذلكَ جائزٌ.

فإن قال قائلٌ: ماذًا يقولُ فِي التَّكْبِيراتِ الزائدةِ عَلَى الأربع؟

قلنا: يُكرِّر الدُّعَاءَ؛ لِأَنَّ اللهَ يحبُّ المُلِحِّينَ فِي الدُّعَاءِ، وقد تكونُ مصادفةُ الإِجابةِ فِي آخرِ جملةٍ دُعائيَّةٍ.

(٢٠١٨) السُّؤَالُ: هل يقرأ الإِنْسَان دعاءَ الاستفتاحِ فِي صلاةِ الجنازةِ أو لا؟ الجَوَابُ: المشهورُ عندَ العلماءِ أن دعاءَ الاستفتاحِ لَا تُسنَّ قراءتُه فِي صلاةِ الجنازةِ، وعَلَّلُوا ذَلِكَ بأن هَذِهِ الصَّلاةَ صلاةُ سُرعةٍ، ولذلكَ لَيْسَ فِيهَا رُكوع، وليس فِيهَا سُجود، وليسَ فِيهَا زيادةٌ عَلَى قراءةِ الفاتحةِ، وليسَ فِيهَا تَشَهُّد، فَلا يُسنَّ فِيهَا الاستفتاحُ.

وعلى هَذَا القولِ، فَلا بدَّ منْ الإستعاذةِ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ؛ إما وجوبًا وإما استحبابًا؛ لِأَنَّ الاستعاذة باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ تابعةٌ لقراءةِ القُرْآنِ؛ لقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَأَسْتَعِذُ بِٱللهِ مِنَ ٱلشَّيْطانِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النحل: ١٩٨]، وإنْ زاد عَلَى قراءةِ الفاتحةِ سورةً قصيرةً كسورةِ الإخلاص، فَلا بأسَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦).

(٢٠١٩) السُّؤَالُ: عند فواتِ تكبيرةٍ أو تكبيرتينِ مِن صلاةِ الجنازة ماذا نعملُ؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، إِذا قامَ بهَا مَن يكفي سقطَ عَن بقيةِ الناسِ، فإذا لم تُدرِكِ التكبيرةَ الأولى وكنت تعلم أن هَذِهِ التكبيرةَ -مثلًا - هي الثَّالِثة فقُل ما يقولُ الإمامُ، والثَّالِثة هي الَّتِي يقالُ فِيهَا الدُّعاء للميتِ، وإذا سلَّمَ الإمامُ فاقضِ ما فاتكَ، إلَّا إِذا خشِيتَ أن تُرفع الجنازةُ فكبِّر التكبيرةَ الفائتة عليك وسلِّم.

قال العلماءُ: ولك أنْ تسلِّم مع الإمام؛ لأن فرضَ الكفايةِ انتهى بتسليمِ الإمامِ، فيكونُ ما زادَ عَلَى ذَلِكَ تطوُّعًا.

إذن أنتَ بالخيارِ بين أن تقضي ما فاتك، أو أن تسلِّم مع الإمام.

(٢٠٢٠) السُّؤَالُ: هل يجوزُ لي أن أقطعَ صلاة السُّنَّة الراتبة لكي أصليَ صلاة الجنازةِ؟ وهل صلاةُ الجنازةِ أفضلُ مِنَ السُّنَّة الراتبةِ؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، والسُّنَّةُ الراتبةُ سُنَّة، وفرضُ الكفايةِ أفضلُ مِنَ السُّنَة، ولكن إِذا شَرع فِي السُّنة فهل يَقطعها مِن أجلِ فرضِ الكفايةِ؟ نقول: إن النَّاس لَمَّا شَرَعوا فِي الصَّلاة عَلَى الميتِ صارتِ الصَّلاة فِي حقِّك أنت فرضَ كفايةٍ؛ لأن النَّاسَ قاموا بالفَرض.

وعلى هذا، فَلا ينبغي أَن تُبطِل صلاتَك الَّتِي هي سُنة فِي حقِّك، فقد تَلبَّستَ بها بأمرِ اللهِ وإذن اللهِ مِن أجلِ أن تدركَ صلاةً هي فريضةٌ عَلَى العموم، وهي فِي حقِّك بعد أَنْ شرعَ فِيهَا النَّاس سُنَّة.

فامضِ فِي صلاتِك، أمَّا إِذا أُقيمتِ الصَّلاةُ وأنت فِي نافلةٍ، فهذِهِ الصَّلاة الَّتِي

أُقيمت فِي حقِّك فرضٌ عَينٍ، لذلكَ إِذا أُقيمت الصَّلاةِ وأنت فِي النافلةِ؛ الراتبةِ وغيرها فقدِ اختلفَ العلماءُ:

فمِنهم مَن قال: اقْطَعْها ولو لم يبقَ عليكَ إلَّا التشهُّد.

ومنهم مَن قال: لَا تَقْطَعُها إِلَّا أَن تَخشَى أَنْ يُسَلِّم الإمامُ قبل أَن تنتهيَ منها.

ومنهم -وهو القولُ الراجِحُ- مَن يقول: إِذَا كَنْتَ فِي الرَّعَةِ الثَّانِيةِ فَأَيَّهَا خَفَيْفَةً، وإِنْ كَنْتَ فِي الرَّعَةِ الأُولِى فَاقْطَعْها. والدليلُ قول الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «فَيْفَةً، وإِنْ كَنْتَ فِي الرَّعَةِ الأُولِى فَاقْطَعْها. والدليلُ قول الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ السَّلَاةُ السَّلَاةُ فَلَا صَلَاةً إِلَّا المَكْتُوبَةُ »(۱)، وقوله: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ »(۲).

فإذا كنتَ فِي الركعةِ الثَّانِيةِ فقد أدركتَ الركعةَ الأولى فِي وقتِ مأذونِ لك فيه، فينْسَحِب الإذنُ إلى الركعةِ الثَّانِية، أما إذا كنت فِي الركعةِ الأُولى، فإنك لم تُدرِكْ ركعةً مأذونًا فيها، وحينئذٍ اقْطَعْها، وهَذَا القولُ بالتفصيلِ هو الراجِحُ.

ولْيَقْطَعْها بدونِ سلامٍ؛ لأن السلامَ إنها يكونُ فِي ختامِ الصَّلاة.



(٢٠٢١) السُّؤَالُ: إِذَا فَاتَتْ عَلَى المَّامُومِ تكبيرة مِن صلاةِ الجنازةِ ماذا يفعل؟ الجَوَابُ: إِذَا فَات الإِنْسَانَ تكبيرةٌ مِن تكبيراتِ الجنازةِ، فَلا أعلمُ فِي هَذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن، رقم (٧١٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصَّلاة، باب من أدرك من الفجر ركعة، رقم (٥٧٩)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب من أدرك ركعة من صلاة، رقم (٦٠٨).

سُنَّة عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لكن الفقهاء يَقُولون: إن كانتِ الجنازةُ سَتَبْقَى حَتَّى يَقضيَ المسبوقونَ صلاتهم فليقضِ الصَّلاةَ عَلَى صِفة ما هِيَ عَلَيْهِ، وأَمَّا إِذَا كانتِ الجنازةُ تُحمَل فَإِنَّهُ يُتابع التكبيرَ ويُسلِّم، أو يُسلِّم مَعَ الإمامِ؛ لأنَّ فرض الكفاية حصَل بصلاةِ الإمام.

وبهَذهِ المناسبةِ أودُّ أَنْ أُنبَّهَ الأئِمَّةَ أَنَهُ فِي بعضِ الأحيانِ تحضُر جنازةٌ فِي مسجدٍ، ويكون قد نُبَّه فِي المساجدِ عَلَى أَنَّهُ فِي المسجدِ الفلانيِّ جنازةٌ، فيحضر النَّاسُ، ويدخلون مَعَ الإمامِ فِي الركعةِ الأخيرةِ، فإذا سلَّم الإمامُ قام هؤلاء يقضُون ما فات، وقد تكون الصَّلاة رباعية، وهَذَا يحتاج إلى مدةٍ، فبعض النَّاس يُبادر فيُقدِّم الجنازة ويصَلَّى عليها، وتفوتُ هؤلاءِ الَّذِينَ جاؤوا ليُصلُّوا.

فالأفضلُ فِي هَذِهِ الحالِ أَنْ ينتظرَ، ولا بأسَ أَن تُقدَّم الجنازةُ عند الإمامِ، ولكن الإمام ينتظر حَتَّى إِذا قضى هؤلاء المسبوقونَ صلاتهم قام فصَلَّى، مِن أجل أَن يُدركَ الجميعُ الجُمَاعَةَ والصَّلاة عَلَى هَذَا الميتِ، ولأننا لَا نعلم، فربها يَكُون فِي هؤلاء المسبوقينَ مَن تُجابِ دعوتُهم دون الموجودينَ أوَّلًا.

(٢٠٢٢) السُّؤَالُ: هَلْ تَجُوزُ صلاةُ الجِنَازَةِ فِي اللَّيْلِ بعدَ الوتْرِ؟

الجَوَابُ: نعم، لكِنَّ الأَفْضَلَ أَلَّا يُصَلَّى عَلَى الجِنَازَةِ إلا فِي أَوَّلِ الليلِ؛ حَتَّى أَعْطِيَ من يريدُ مِنَ الناسِ أَن يَتَبعَ الجِنَازَةَ فرصَةً، فمَثلًا: لَو ماتَ ميَّت عندَ منْتَصَفِ اللَّيْلِ، فيجِبُ أَن نُبْقِيَهُ إلى الفَجْرِ، ولا نُصَلِّي عَلَيْهِ وقتَها، فَإِنَّ فَعَلْنَا فلن نَجِدَ أحدًا يُصَلِّي معَنا.

(٢٠٢٣) السُّؤَالُ: هل يرفعُ المصلِّي يدَه مَعَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَلَّةِ الجنازةِ أَم يكتفي بالتَّكْبِيرةِ الأولى فقط؟

الجَوَابُ: المصلِّي عَلَى الجنازةِ يرفَع يديْه فِي كلِّ تكبيرةٍ؛ فِي التَّكْبِيرةِ الأولى والثَّانيةِ والثَّانِيةِ والرَّابِعةِ والخامسةِ، فيرفع يديه فِي كل تكبيرةٍ؛ لأَنَّ هَذَا ثبت عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كَانَ يرفع فِي كلِّ تكبيرةٍ (۱).

والحكمةُ فِيهِ ظاهرةٌ؛ لأنَّ صَلَاة الجنازةِ لَيْسَ فِيهَا صَلَاة ولا سجود، فجعلت هَذِهِ الحركة باليدينِ بمنزلةِ العلامةِ للتكبيرةِ الأولى والثَّانية والتَّالِثة والرَّابِعة والخامسة.

إذنِ الدَّلِيل عَلَى أنه يرفع يديْه فِي كلِّ تكبيرةٍ أثرٌ ونظرٌ، أما الأثرُ فكما ثبت عَن النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ذلك، وأما النظرُ فلأن صَلَاةَ الجنازةِ لما لم يكنْ فِيهَا أفعالُ جُعل رفعُ اليدينِ بمنزلةِ الأفعالِ، كأنه انتقلَ من ركعةٍ إِلَى ركعةٍ.

وبالنسبة للتكبيرات؛ فقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه كبّر عَلَى اللهُ عَلَيْهِ أن يكبر أربعًا، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أن يكبر أربعًا، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عملُ النَّاسِ اليومَ.

# -690

(٢٠٢٤) السُّؤَالُ: هَلْ يَجُوزُ السؤالُ عَن الميتِ قبلَ الصَّلاةِ عليهِ؛ بأن يُسأل: هل يُصَلِّي أو هل عَلَيْهِ دَيْنٌ؟

<sup>(</sup>١) انظر علل الدارقطني (٧/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

الجَوَابُ: أما السؤال عَن هل يُصَلِّي فَلا يَجُوزُ؛ لأَنَّ الأصلَ فِي المسلمينَ أنهم يصلونَ، ولا يَجُوز أن تسألَ إِذا قدِم: هل هُوَ يُصَلِّي أو لا، لكن أحيانًا يُقدَّم لك جنازةٌ تشكُّ فِي كونِه يُصَلِّي أو لا؛ لأنَّك ما رأيته فِي المَسْجِدِ، ولا يُذكَر عَنْهُ إِلَّا السوء، فهل تسأل؟

نقول: لَا تَسَأَلُ أَيضًا، واشترِطْ، واللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ، قلِ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مسلمًا فاغفِرْ لَهُ وارحمْه، ولكَ عَلَى ربِّكَ ما استثنيتَ.

وأما السؤال هل عَلَيْهِ دينٌ، فهذَا لا يَسأَلُ عَنْهُ إِلَّا الإِمَامُ أُو نَائبُ الإِمَام، فِي حَالٍ يكثُر فِيهَا الدَّيْنُ عَلَى الميتِ، لأجلِ أَن يقولوا: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دينٌ وليس لَهُ وفاء فإنّه لا يُصَلِّى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى فإنّه لا يُصَلِّى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى فإنّه لا يُصَلِّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ المُتَوَقَّ، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟». فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ لَنُهُ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الفَتُومَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوفِي مِنَ المُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا، فَعَلَيْ قَطَاقُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِورَثِيةِ» (أَنْ فَاللهُ وسلامُه عليهِ.

(٢٠٢٥) السُّوَّالُ: أثابكم الله، مَن فاتَه تكبيرةٌ أو تكبيرتانِ فِي صَلَاة الجنازةِ، كيف يَقضى ما فاتهُ؟

الْجَوَابُ: إِذَا دَخُلُ الرَجُلُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَةِ الثَّالِثَةِ فَإِنَّه يدعو

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا، فليس له أن يرجع، رقم (٢٢٩٨)، ومسلم: كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، رقم (١٦١٩).

للميت؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا»(١) وقد أدركَ الإِمَامَ وَهُوَ يدعو للميتِ، فلْيَدْعُ للميتِ، ثُمَّ إِذا سلَّم الإِمَام بعد التَّكْبِيرةِ الرَّابِعةِ فله اختيارٌ؛ إن شاء سلَّم مَعَ الإِمَامِ، وإن شاء ابتدأ من جديد فكبَّر وقرأ الفاتحة ثُمَّ كبَّر وصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ كبَّر وسلَّى، هَذَا إن كَانَت الجنازة باقيةً، أما إن حَمَلَها النَّاس من مكان الصَّلاةِ، فإنَّه يتابع التَّخْبِيرَ فيقولُ: اللهُ أكبرُ، الله أكبر، الله أكبر، ويسلِّم.

( ٢٠٢٦) السُّؤَالُ: كيف تكونُ صيغَةُ الدُّعاءِ إِذا كانتِ الصلاةُ عَلَى ميِّتٍ وطفْلٍ معَه؟ وهل الأَجْرُ يُنَالُ عَلَى كلِّ ميِّتٍ عَلَى حِدَةٍ ولو صُلِّيَ عليهِمْ جميعًا؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ جَنَازَتَانِ: بِالغُ وصَبِيُّ، فَإِنَّهُ يُدْعَى للبالِغِ بِهَا يُدْعَى بِهِ للمُنْفَرِدِ، يعني: كَأَنَّه جِنَازَةٌ مستَقِلَّةٌ، ثم يُدْعَى بعدَ ذلِكَ للصَّبِيِّ بها يُدْعَى به للطَّفْلِ: اللهم اجعَلْهُ فَرَطًا وذُخْرًا لوالِدَيْهِ، وشَفِيعا مُجَابًا، وأما الأجرُ فيحصُل لَهُ أجرُ جِنَازَتَيْنِ، لأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُانِ»، قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ، وإذا شَهِدَهُما -أي: العَظِيمَيْنِ» (٢)، فإذا شَهِدَ الإنسانُ جِنَازَتِينِ كُتِبَ لَهُ قِيراطَانِ، وإذا شَهِدَهُما -أي: الجِنَازَتَيْنِ حَتَّى يُدُفْنَ كُتِبَ لَهُ أَربِعةُ قَرارِيط.

# 

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب اتباع الجنائز من الإيهان، رقم (٤٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

(٢٠٢٦) السُّوَّالُ: منْ صَلى معَ الإمامِ الفرضَ، ثمَّ شرعَ فِي النافلةِ، فهلْ يجوزُ لهُ قطعُ صلاةِ النافلةِ ليدخلَ فِي صلاةِ الجنازةِ؟

الجَوَابُ: إِذَا سَلَّمَ الإِمامُ مِنَ الفريضةِ وانتظرَ الجنازة، وقامَ أحدُ المصلينَ يصلي نافلةً، فلهُ أن يقطعَ النافلةَ ليصليَ عَلَى الجنازةِ، لأن النافلةَ شُنَّةُ، والصلاةَ عَلَى الجنازةِ فرضُ كفايةٍ، وفرضُ الكفايةِ أفضلُ منَ الشُنَّةِ، وَعَلَى هَذَا فيقطَعُها ويدخلُ معَ الإِمامِ في صلاةِ الجنازةِ، ثم إنهُ إِذَا صَلَّى عَلَى الجنازةِ أمكنهُ أن يُصليَ النافلةَ فيها بعدُ حَتَّى ولو كانتْ راتبةً، لكن إِذَا صَلَى النافلةَ وتركَ صلاةَ الجنازةِ، فاتتْ عليهِ. ، ولهذا نقولُ: اقطع النافِلةَ لتُصَلِّي عَلَى الجنازةِ.

(٢٠٢٨) السُّؤَالُ: بالنسبةِ لصلاةِ الجنازةِ: هل يُسنُّ رفعُ اليدينِ عندَ التكبيراتِ كلِّها، نرجُو الدليلَ معَ التوضيح؟

الجَوَابُ: الدليلُ ما صحَّ عَن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضَّالِلَهُ عَانَ يَفعلُ ذلك، وهَذَا موجودٌ فِي صحيحِ البخاريِّ (۱) وعلقَ عليهِ سهاحةُ الشيخ عبد العزيز بن باز، مفتي المملكةِ، وبينًا أيضًا الحكمةَ من هذا، ويشبِهُ هَذَا من بعضِ الوجوهِ أن بعضَ الناسِ إِذا أرادَ أن يقومَ من التشهدِ الأولِ، يرفعُ يديه وَهُوَ جالسٌ، من أينَ هذا؟ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يرفعُ يديهِ حينَ يقومُ من التشهدِ الأولِ، والقيام لَا يتحققُ إلا إِذا انتصفَ الإنسانُ.

فعلينا أن نتأنَّى فِي فهمِ النصوصِ؛ لأن المسألةَ خطيرةٌ، فرفعُ اليدينِ فِي القيامِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة.

للتشهدِ الأولِ بعدَ أن ينتصفَ الإنسانُ؛ لأنهُ حينئذٍ يصدقُ عليهِ أنه قائمٌ، فَلا يرفعُ يديهِ وهوَ جالسُ.

المهم أن بعض الناس قد يفهم النصوص على خلاف المرادِ بها ومن ذلك مسألة تسوية الصفوف، فبعض الناس يفهم من كونِ الصحابة وَ عَلَيْهُ عَمْمُ إِذَا أُمِروا بتسوية الصف يلصق أحدُهم كعبه بكعبِ أخيه، ومَنكِبه بمَنكبِ أخيه، فتجدهم يَتكلَّفُون في الصف يلصق أحدُهم كعبه بكعب أخيه، وربها عكس الرجل رِجْله لأجل أن ذلك، ويُلصق كلٌ منهم كعبه بكعب أخيه، وربها عكس الرجل رِجْله لأجل أن الكعب يمس الكعب مع أنه يتكلف، ثم إذا وجدتهم رأيتهم كالأهرام، الأعلى ضيقٌ والأسفلُ واسع، فالصحابةُ لم يفعلوا ذلك، كها قالَ ابن حجرٍ وغيرُه من العلهاء؛ لتحقيقِ التسوية والمراصّة فقط، بدون أن يفتح الإنسانُ رِجليه، ويجعل الكتف لتحقيقِ التسوية والمراصّة فقط، بدون أن يفتح الإنسانُ رِجليه، ويجعل الكتف والكتف بعيدين بعضها عن بعضٍ، هَذَا خطأُ، وهَذَا هوَ الذي نُحَذّرُ مِنْهُ بالنسبةِ لفهمِ النصوصِ.

(٢٠٢٩) السُّؤَالُ: هل يجوزُ صلاةُ الجنازةِ فِي أوقاتِ منهيِّ عنها؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ تجوزُ فِي كل وقتٍ؛ لأنها صلاةٌ ذاتُ سببٍ، وجميعُ الصلواتِ ذواتِ السببِ جائزةٌ وليسَ منهيًّا عنها.



(٢٠٣٠) السُّؤَالُ: كثيرٌ من الجنائزِ خاصة التي فِي المسجدِ الحرام نصلي عليها دون أن نعلمَ هل كَانَ الميت يصلي أو لا، فها الضابط فِي ذلك؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ غريب، رجلٌ مسلم قُدم لنا ولا نصلي عَلَيْهِ، نخشى أن

يكون لا يصلي، فهذِهِ مشكلة، ومعناه إذن كلما قُدمت جنازة فإننا نحضر أهله ونسألهم: هل يصلي الرجل أو لا؟ فإذا قالوا: يصلي فإننا نقول: أنتم متهمون، وما نقبلُ شهادتكم، ولا بد أن تأتوا بالجيران، وإذا جَاءَ الجيران فإننا نقول: ربما أنتم أيضًا متهمونَ، فنبحث عَن واحد من جهة أخرى.

وهَذَا السؤالُ -يا إخواني- غيرُ واردٍ، فكلُّ جنازةٍ تُقدمُ لنَا نصلِّي عَليها فِي المسجدِ الحرامِ أو غيرِه، ونَدعو لَهُ بالمغفرةِ والرحمةِ؛ لأن الأصلَ فِي المسلمينَ البقاءُ عَلَى الإسلام.

لكنْ إِذَا علمنَا أن الرجلَ ماتَ فجأةً ونعلمُ أنه لَا يصلي لَا فِي المسجد ولا فِي بيته، فها نصلي عَلَيْهِ، ولا كرامةَ له، ولا يُغسل ولا يُكفن، ولا يُصلى عَلَيْهِ، ولا يُدفن مع المسلمين، وإنها يخرج به إلى البر ويحفر لَهُ حفرة ويرمس بها رمسًا (۱)؛ لأنه لَا كرامة كرامة له، ويُحشر كها جَاءَ فِي الحديث -وإن كَانَ فِيهِ ضعفٌ - مع فرعونَ وهامانَ وقارونَ وأُبيِّ بن خلفٍ (۱). نسألُ الله العافية.

فعلى هَذَا كلُّ منْ قُدم لنا فإننَا نُصلي عَلَيْهِ، ولا نسألُ وما نقولُ: هل يصلي أو لا، فالأصلُ في المسلمينَ أنهم مسلمونَ.

وهَذَا كالذي يقولُ: هل نأكلُ من اللحومِ التي فِي السوقِ؟ نخشى أن يكونَ الذابحُ ما سمى، أو نَخشى أن الذابحَ ما يُصلي، وهذهِ مشكلةٌ، إذن معنى هَذَا أن نقولَ: ما نأكلُ اللحمَ حَتَّى يجيءَ ناسٌ تقول: نشهدُ أن الذي ذبحَه مسلمٌ أو كتابيُّ، وأنه

<sup>(</sup>١) الرمس: الستر والتغطية والدفن.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٩).

سمَّى اللهُ، وأنه أنهرَ الدم، ويبقى عندنا: هل هَذِهِ الذبيحةُ التي ذبحَها ملكٌ لَهُ أم مغصوبةٌ.. فهذِهِ مشكلةٌ إِذا أردنا أن نسيرَ مع هَذِهِ الاحتمالاتِ.

على كلِّ حالٍ دعوا الوساوس، فالأصلُ فيمن قُدم من المسلمينَ للصلاةِ عَلَيْهِ الإسلام، فيصلى عَلَيْهِ ويُدعى لَهُ بالمغفرةِ.

# <del>-688</del>

(٢٠٣١) السُّوَالُ: ماذا يُقال فِي الصلاةِ عَلَى الطفلِ الميتِ؟ ومن فاتته تكبيراتٌ فِي الجنازةِ فهاذا يفعلُ؟

الجَوَابُ: أما الأولُّ فقالَ الفقهاءُ رَجَهُمُّاللَّهُ: إنه يَدعو فِي الصلاةِ عَلَى الطفلِ الذي لم يبلغ بالدعاءِ لوالديهِ، فيقولُ: اللهمَّ اجعلْه فَرطًا لوالديهِ، وذُخرًا وشفيعًا مجابًا، اللهمَّ ثقلْ به موازينَهما، وأعْظِمْ به أجورَهما، واجعلْه فِي كفالةِ إبراهيمَ.

وأما منْ فاتهُ بعضُ التكبيرِ فِي الجنازةِ فَإِنَّ بقيتِ الجنازة حَتَّى يُكمَّل المسبوقونَ ما فاتهم قضوا ما فاتهم، وإنْ خَافوا أن ترفعَ كما هو الواقعُ الآن فإنهم يُسلِّمون مع الإمام.

# 

(٢٠٣٢) السُّؤَالُ: ما حكمُ صلاة الجنازةِ للنساء؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ أَن تصلي النساء عَلَى الجنازةِ مع الرجال أو مفردات في البيت، إذا كَانَ الميت في بيت فيهِ نساءٌ يصلين عَلَيْهِ، لكن الأفضل ألا يصلي النساء عَلَى الميت قبل أن يصلي عَلَيْهِ الرجال.



(٢٠٣٣) السُّوَّالُ: ما حكمُ رفع اليدين فِي التكبيراتِ الثلاث فِي صلاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: رفع اليدين في التكبيراتِ الثلاث في صلاة الجنازة سنةٌ عَن النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (١)، ثم هي أيضًا مقتضى النظر؛ لأن صلاة الجنازة فيها قراءة الفاتحة، وصلاة عَلَى النَّبِي عَلَيْهُ، ودعاء للميت، وسلام، وهذه أركان، ولا بد أن يكون لكل ركن هيئة تدل عَلَيْهِ، وليس هُنَاكَ هيئة إلا رفع اليدين، فرفع اليدين في تكبيرات الجنازة الأربع من السنة.

# 

(٢٠٣٤) السُّؤَالُ: ماذا يَفْعَلُ المأمومُ إِذا كَبَّرَ التكبيرةَ الرابعةَ فِي صلاةِ الجِنازةِ، وهل نَقُولُ اللهُمَّ أَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه إِذا كانَ الميتُ غيرَ مُتَزَوِّج؟

الجَوَابُ: أمَّا الأَوَّلُ فها بَعْدَ التكبيرةِ الرابعةِ لَا نَعْلَمُ فِيهِ سُنَّةً؛ لكِنْ بَعْضُ العلهاءِ اسْتَحَبَّ أَنْ يقولَ بعدَ التكبيرةِ الرابعةِ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدنيا حسنةً، وفي الآخرةِ حسنةً، وقِنَا عذابَ النارِ.

الفِقْرَةُ الثانيةُ فِي السُّؤَال: هل نَقُولُ: اللهمَّ أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه عِلْمًا بأنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُتَوَفَّى غيرُ متزوجٍ؟

أَقُولُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ هذا؛ وذلكَ لأنَّ الإنسانَ -وهو مِنْ بَنِي آدَمَ-زَوْجَاتُهُمْ مِنْ بَنِي آدَمَ، فإذا قَالَ: أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِن زَوْجِه، يَعْنِي بذلكَ الحُورَ العِينَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ أَنْ يَقُولَ أَبْدِلْه زوجًا خيرًا مِنْ زَوْجِه، ولو لم يَكُنْ مُتَزَوِّجًا.

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (۲/ ٤٩٠، رقم ١١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

(٢٠٣٥) السُّوَالُ: كنتُ أُصَلِّي النافلة، وأُقِيمَتْ صلاةُ الجِنازةِ، فهِلِ الأَوْلَى أَنْ أَقْطَعَ النافلةَ وأَدْخُلَ مع الإمام فِي صلاةِ الجنازةِ، أَمْ أَسْتَمِرَّ فِي أَداءِ النافلةِ؟

الجَوَابُ: الأَوْلَى أَنْ تَسْتَمِرَّ ولا تَقْطَعَها؛ لأَنَّكَ شَرَعْتَ فِي صلاةٍ مشروعةٍ، ولا عَلاقَةَ لها فِي صلاةِ الجنازةِ فاسْتَمِرَّ، ثم إِنْ أَدْرَكْتَ صلاةَ الجنازةِ فهذا مطلوبٌ، وإلَّا فالحمدُ للهِ، وليسَ عليك شيءٌ.

## -<del>6</del>20

( ٢٠٣٦) السُّوَّالُ: هَلْ مِنَ السُّنةِ رَفْعُ اليَدَيْنِ فِي تكبيراتِ صلاةِ الجِنازةِ؟ الجَوَابُ: مِنَ السُّنةِ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ عندَ كلِّ تكبيرةٍ.

# <del>-6920-</del>

(٢٠٣٧) السُّؤَالُ: هل يجوز لنا فِي صَلَاةِ الجنازةِ رفعُ اليدينِ فِي التَّكبيرِ؟

الجَوَابُ: لعلَّ السَّائلَ يريد: هل يُشْرَع لنا، ونقول: نعم يُشرَع للإِنْسَان أن يرفعَ يديه فِي تكبيرةِ الجنازةِ مَعَ كل تكبيرةٍ؛ لأنَّ هَذَا صحَّ عنِ ابنِ عُمَرَ موقوفًا (١)، بل صحَّ عَنْهُ مرفوعًا (٢) عند بعضِ أهلِ العلمِ.

ومن قالَ: إنه لَا يرفع إِلَّا فِي التَّكبيرةِ الأولى فقوله ضعيفٌ؛ لأنَّه ضعَّف حديث ابن عُمَرَ المرفوع، ونحن نقول: عَلَى فرض أن المرفوع ضعيف فَإِنَّ هَذِهِ عبادة

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦). والبيهقي في السنن الكبير (٧٢/٤) رقم ٦٩٩٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٩٠)، رقم ١١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

لَا يمكن أن يفعلها ابن عُمَرَ رَضَالِلَهُ عَنْهُا إِلَّا بتوقيفٍ، ففعلُه هَذَا لَهُ حُكم الرفع؛ لأنَّ المعروف عند علماء الحَدِيثِ أن ما قاله الصحابيُّ أو فَعَلَه ممَّا لَا مجالَ للاجتهادِ فِيهِ فله حُكْمُ الرفع. وَعَلَى هَذَا فالمشروع للإِنْسَان أن يرفعَ يديه مَعَ كل تكبيرةٍ من تكبيرات الجنازةِ.

(٢٠٣٨) السُّوَّالُ: إِذَا جَنْتُ والإمامُ يُصَلِّي عَلَى الجِنازةِ ولم أُدرِك بعض التَّكبيرات فهاذا أصنع؟

الجَوَابُ: نقول: إِذا سلَّم الإمامُ فإنْ بَقِيَتِ الجنازةُ -والغالب أنها لَا تبقى - فكمِّل الصَّلاةَ عَلَى عادتها، وإذا خَشِيتَ أن تُرفَعَ -كما هُوَ الواقع- فأنتَ بالخيارِ بين أنْ تُسلِمَ مَعَ الإمام، أو أن تواليَ التَّكبيرَ وتسلم قبل أن ترفعَ، هكذا قال أهل العلم.

# <del>-688</del>

(٢٠٣٩) السُّؤَالُ: إِذا فاتت الإِنْسَان تكبيرتانِ فِي صَلَاة الجنازة، ثمَّ أدرك الَّتِي بعدهما، فهل يكبر فِي أول الصَّلاة، أو يدخل مَعَ الإمام فِي التَّكبيرة الثَّالثة؟

الجَوَابُ: إِذَا فَاتَ المَامُومَ تَكبيرتانِ مِن تَكبيراتِ الجنازة وأدركهم فِي الثَّالثة فليدعُ للميتِ، ثمَّ إِذَا فليدعُ للميتِ، لأنَّ أهم شيء فِي صَلَاة الميت هُوَ الدُّعاء له، فليدعُ للميتِ، ثمَّ إِذَا سلَّم الإمام فَإِنَّ تمكن مِن أَن يُكبِّرُ ويقضي ما فاته فعلَ، وإن لم يتمكن فله أن يتابعَ التَّكبيرَ ويسلمَ، وله أن يسلمَ مَعَ الإمامِ بدونِ متابعةِ التَّكبيرِ، هكذا قالَ الفقهاءُ، ولستُ أعلمُ فِي هَذَا سنةً عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. إِلَّا أَن نُدخِلَها فِي عموم قوله:

# «مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيِّوا»(١).

# <del>-622-</del>

(٢٠٤٠) السُّوَّالُ: هل الأفضلُ: رفعُ اليدينِ أو عدمُ رفعِها فِي صَلَاةِ الجنازةِ؟ الجَوَابُ: الصوابُ أن رفعَ اليدينِ فِي تكبيرةِ الجنازةِ سُنة فِي كلِّ التَّكبيراتِ، كما جَاءَ ذَلِكَ صريحًا عَن ابنِ عُمَرَ (١)، ومثلُ هَذَا من الأمور التوقيفيَّة الَّتِي لَا تكون إلَّا عَن نصِّ، بل جَاءَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ أَنَّه كانَ يرفع يديه فِي كلِّ تكبيرةٍ (١).

فإن قال قائلٌ: ما هُوَ دليلُ الَّذِينَ يَرونَ عدمَ الرفع؟

قلنا: لَيْسَ دليل إِلَّا حديث ابن مسعود (أَ أَظنُّ، لكن إِذَا وُجد مُثبِت ونافِ فَالمَقدَّم هو المثبِتُ.

(٢٠٤١) السُّوَّالُ: ما حُكم رفعِ اليدينِ عند كل تكبيرةٍ فِي صَلَاة الجنازةِ؟ الجَوَابُ: رفعُ اليدينِ عندَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَلَاةِ الجنازةِ سُنَّةٌ من التَّكبيرةِ الأولى إلى الأخيرةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب لا يسعى إلى الصلاة، وليأت بالسكينة والوقار، رقم (٦٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيا، رقم (٢٠٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة (ص:١٠٧، رقم ١٠٦). والبيهقي في السنن الكبير (٤/ ٧٢، رقم ٦٩٩٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٩٠)، رقم ١١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

<sup>(</sup>٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٤٧٠، رقم ٦٣٦٣).

# (٢٠٤٢) السُّؤَالُ: ما مشروعيَّة رفع اليدينِ فِي صَلَاة الجنازةِ فِي التَّكبيرِ؟

الجَوَابُ: الصحيحُ أنَّه يُسَنُّ للإِنْسَان أن يرفعَ يديهِ فِي كلِّ تكبيرةٍ من تكبيراتِ الجنائزِ؛ فِي الأُولى، والثَّانية، والثَّالثةِ، والرَّابعةِ، والخامسةِ، وأقولُ: الخامسة لأنه ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أربعٌ، لكن أكثر ما يكبِّر عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أربعٌ، يَرفَع يديه فِي كل تكبيرةٍ (٢).

والحكمةُ من ذَلِكَ مَعَ ورود السنَّة به أن صَلَاة الجنازة أقوال فقط، فكان من المناسِب أن يَصْحَبَ هَذِهِ الأقوال أفعالُ، فيرفع يديْه فِي كل تكبيرةٍ. وكذلك صلاة العيد.

(٢٠٤٣) السُّؤَالُ: هل لنا يا شيخ أن نَشترِطَ فِي الدُّعاء للأمواتِ فِي صلاة الجنازة؟

الجَوَابُ: أولًا: يجب أن نعلمَ أن الأصل في المسلمِ أنَّه مسلم، فإذا قُدِّم لنا رجلٌ أو امرأةٌ نصلي عَلَيْهِ، فإننا ندعو لَهُ بدون شرطٍ، نقول: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لهُ وَارْحَمُهُ..» إِلَى آخِر الدُّعاء المعروف<sup>(٣)</sup>.

لكن إِذَا كنتَ تعلم شخصًا بعينه أنَّه متهاوِن فِي الصَّلاة، وتشك هل هُوَ يُصَلِّي أَو لَا يصلِّي، فحينتَذِ لك أن تَشترِطَ، فتقول: «اللَّهُمَّ إن كانَ مسلمًا فاغفِرْ له»، فإذا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٩٥٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٩٠، رقم ١٣٨٠)، وانظر علل الدارقطني (١٣/ ٢١، رقم ٢٩٠٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

علِم اللهُ أنَّه مسلمٌ، فهذا دعاء فِي محلِّه، وإذا علم عَزَّهَكِلَّ أنَّه لَيْسَ بمسلم، فهو أيضًا دعاء لَيْسَ مجزومًا به، فلا يضرُّك.

الخلاصةُ: إِذَا قُدِّم أَحدٌ لنصليَ عَلَيْهِ من رجلٍ أو امرأةٍ، فإننا لَا نشترطُ، هَذَا هُوَ الأصلُ، لكن إِذَا علِمنا شخصًا بعينه أنَّه يَحتمل أنَّه كافرٌ؛ لكونِه متهاونًا فِي الصَّلاةِ، ولا ندري هل يُصَلِّي أو لا، فحينئذِ نشترطُ ونقول: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مسلمًا، فاغفرْ له.

والاستثناء في الدُّعاءِ جائِزٌ، وفي القُرْآنِ الكريمِ قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ الْكَرِيمِ قالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ الْتَهَامُ مَنَ الْمُعَامُ مَنَ الْفَهَامُ مَنَ الْمُعَادِةِينَ ﴾ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلكَذِبِينَ ﴾ [النور:٦-٧]، وهي تقول: ﴿ وَٱلْخَامِسَةُ أَنَّ عَضَبَ ٱللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ [النور:٦-٧]،

وأنا ذكرتُ صاحبَ الصَّلاة لأنَّ تركَ الصَّلاةِ المَحْض كفرٌ مخرِج عَن المَّة، ولو كانَ تكاسلًا، فمَن تركَ الصَّلاة فهو كافِرٌ، لَا يُزوَّج، ويجب أن يُفسَخ نِكاحُه، وإذا مات فإنَّه لَا يُغَسَّل ولا يُكفَّن، ولا يُصَلَّى عَلَيْهِ، ولا يُدفَن مَعَ المُسْلِمِينَ، ولا يُدعَى لَهُ بالمغفرةِ، وحرامٌ عَلَى أهلِه الَّذِينَ يعرفون أنَّه لَا يصلي أن يُقدِّموه إلى المُسْلِمِينَ ليصلوا عَلَيْهِ، لكن مَن كانَ يُصَلِّي ويخلِّي، فهذا محل نَظر، وظاهر الأدلة أنَّه لا يكفَّر، لكنه فاسِق بلا شكّ.

(٢٠٤٤) السُّؤَالُ: هل تجوز صَلَاة الجنازة وأنا منفرِد فِي الصفِّ؟

الجَوَابُ: صَلَاة الجنازة كغيرها من الصلوات، فإذا كانَ المصلون جماعةً فَلا بُدَّ فِيهَا من المصافَّة، أي: لَا بُدَّ أن يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ فِي الصفِّ، فَإِنَّ صَلَّى وحدَه

فَإِنَّ صلاتَه باطلة؛ لعموم قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «لا صَلَاةَ لمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»(١).

والعجبُ أنَّه يُوجدُ فِي المَسْجِدينِ الشريفينِ -المَسْجِدِ الحرامِ والمَسْجِدِ النَّبُوِيِّأَناسُ إِذَا قُدِّمتِ الجنازةُ انطلقُوا منْ أَمكنتِهم منَ الصفِّ، يَتدافعونَ حتَّى يكونُوا
قريبًا منَ الإمامِ، ثمَّ إنهُم لَا يَصُفُّونَ الصفَّ المطلوبَ، فتجدُ بعضَهُم يكونُ صفَّا
وحدَه، وهَذَا لَا تصحُّ صلاتُه، وصلاتُه باطلةُ، فالصفوفُ فِي جماعةِ الصَّلاةِ عَلَى
الجنازةِ كالصفوفِ فِي جماعةِ الصلواتِ الخمسِ.

ثمَّ لماذَا نتقدَّمُ ونتزاحَمُ لندنو من الإمامِ! فَلا أصلَ لهذا، بلْ كلُّ واحدٍ يقفُ فِي مكانِه فِي الصفِّ، وإذا قُدمتِ الجنازةُ فالذينَ يَحملونها همُ الَّذِينَ يكونونَ حولَ الإمامِ؛ منْ أجلِ أن يَسْهُلَ حملُهم إياها بعدَ الصَّلاةِ عليها، أمَّا هَذَا التدافُعُ، فَلا أصلَ له، فهوَ تدافعٌ وزحامٌ شديدٌ بدونِ أنْ تكونَ هناكَ صُفوفٌ. نسألُ اللهَ للجميعِ الهداية.

(**٢٠٤٥**) السُّؤَالُ: ما معنى قولِنا فِي الدُّعاء للميت: وأَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا من زَوجِهِ، وأهلًا خيرًا من أهلِه؟

الجَوَابُ: الصَّلاة عَلَى الميتِ شَفَاعة له، ولهذا قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ» (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب صلاة الرجل خلف الصف وحده، رقم ١٠٠٣)، وأحمد (٤/ ٢٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

فالصَّلاةُ شفاعةُ، ولهذا ينبغِي للمصلِّي عَلَى الميتِ أَن يُخلِصَ فِي الدُّعاءِ له، بمعنى أَنْ يدعوَ بقلبهِ ولسانهِ. وأكثرُ المُصَلِّين -فيها أظنُّ- يصلونَ بألسنتهِم لَا بِقُلوبهِم، فتجدُه يدعو الدُّعاءَ لكن ليسَ هناكَ قوةٌ فِي الدُّعاءِ.

ولهذا يُروَى عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قال: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ» (١).

والصَّلاةُ عَلَى الجنازةِ مرتَّبةٌ بالأحقِّ فالأحقِّ: أَوَّلا: الفَاتِحَةُ. ثانيًا: الصَّلاةُ عَلَى النَّبِي ﷺ. ثالثًا: الدُّعاءُ للميتِ.

فإذا كبّرتَ الأولى فإنكَ تقرأُ الفَاتِحَةَ، وهي ثَنَاءٌ عَلَى الله عَزَيْجَلَّ وتمجيدٌ له. وإذا كبَّرتَ الثَّانيةَ فإنكَ تصلي عَلَى النَّبِي ﷺ؛ لأنَّه -واللهِ- ما من بشر أَعْظَم حقًّا عليكَ من رسولِ الله ﷺ؛ فهُو أعظمُ البشرِ حقًّا عليكَ، فهو الَّذِي دلّكَ، وَهُو الَّذِي حثَّكَ عَلَى الخيرِ، وَهُوَ الَّذِي بيَّنَ لكَ الشرَّ وحذَّركَ منه، فلهُ أَكبَرُ فضلٍ لمخلوقٍ عَلَى مخلوقٍ.

ومن حقهِ عليكَ أَلَّا تتجاوزَ سُنتَهُ بابتداعٍ، فتزيدَ فِيهَا مَا لَيْسَ منها، أو بنقصٍ، فتُهدرَ منها ما كَانَ منها. فاتبعْه إنْ كنتَ تريدُ شفاعتَه، وإنْ كنتَ تريدُ أن تكونَ فِي الجنَّةِ معه، فعليكَ بسنَّتِه، لَا تتجاوزُها، وإن زُينتْ لك البِدَعُ، وإنْ أَجْلَبَ مُبْتَدِعُوها بخيلهم ورَجِلهم، فإنَّمَ ليستْ بشيءٍ، قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» (٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت، رقم (٣١٩٩)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، رقم (١٤٩٧).

<sup>(</sup>٢) أخرج البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨).

فإذا أردتَ أن تعرف الميزانَ الَّذِي يكون به القَبول، فاعْرِضْ هَذَا العملَ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّة فهو حتَّ، وإن لم يُوافِقِ الكِتَابِ والسُّنَّة فهو حتَّ، وإن لم يُوافِقِ الكِتَابِ والسُّنَّة فهو باطِل.

حسنًا، صَلَاةُ الجنازة أَوَّلها البداءةُ بالفَاتِحَةِ، وهي حقُّ اللهِ، ثمَّ الصَّلاةُ عَلَى النَّبِي ﷺ، ثمَّ الدُّعاءُ العامُّ بعد التَّكبيرةِ الثَّالثةِ، تقول: اللَّهُمَّ اغفرْ لحيِّنا ومَيِّتِنا، وشاهِدنا وغائبِنا، وصغيرِنا وكبيرِنا، ثمَّ الدُّعاءُ الخاصُّ.

ونظيرُ هَذَا من بعضِ الوُجوهِ التَّشَهُّدُ؛ فأوَّله التحياتُ للهِ، ثمَّ سلامٌ عَلَى النَّبِي عَلَى النَّبِي عَلَى ثمَّ سلامٌ علينا، ثمَّ سلامٌ عَلَى جميع عبادِ اللهِ الصَّالِحِينَ.

وفِي الدُّعاءِ الخاصِّ للميِّتِ تقولُ: «اللَّهُمَّ أَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ» (١).

أمَّا دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ فواضحةٌ لَيْسَ فِيهَا إشكالُ، يعني: اجعلْ قبرَهُ خيرًا من قصرِه، ووالله إن القَبْرَ للمؤمنِ –أسألُ اللهَ أن يجعلني وإياكُم من المؤمنينَ – خيرٌ منَ القصورِ.

وأهلًا خيرًا منْ أهلِه؛ لأنَّ الإِنْسَانَ فِي أهلِه يجدُ منهمُ التنغيصَ أحيانًا، والمخالفةَ أحيانًا، ولا يستقيمونَ لَهُ عَلَى ما ينبغى، فتسألُ اللهَ أن يُبدِلَه أهلًا خيرًا من أهلِه.

وزوجًا خيرًا من زوجِه، هَذَا يُشكلُ عَلَى بعضِ النَّاسِ؛ أَنَّه إِذَا كَانْتِ الجَنَارَةُ امرأةً، فكيفُ تقولُ: زوجًا خيرًا من زوجِه، وهي إن كَانَت منْ أهلِ الجنَّةِ وَهُوَ من أهل الجنَّةِ، فهو زوجُها فِي الدُّنيا والآخرةِ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، رقم (٩٦٣).

نقولُ: التبديلُ يكونُ بالأعيانِ، ويكون بالصِّفَاتِ، فمثلًا إِذَا قلتَ لشخصٍ: أَبدَلَ اللهُ صَاحبٌ جديدٌ، فزوجًا خيرًا من أَبدَلَ اللهُ صَاحبٌ جديدٌ، فزوجًا خيرًا من زوجِه يعني: فِي معاملتِه إياها، ولا شَكَّ أن الزَّوْجَ مَعَ زوجتِه فِي الجنَّةِ خيرٌ من الزَّوْجِ مَعَ زوجتِه فِي الجُنَّةِ خيرٌ من الزَّوْجِ مَعَ زوجتِه فِي التُنيا.

إذن أبدلُه زوجًا خيرًا من زوجِه، إن كانَ الإِنْسَان لم يتزوج، فمعلومٌ أنَّه سيأتيه زوجٌ خيرٌ من زوجه لَو قُدِّر، وإن كانَ متزوجًا فالمرادُ خيرٌ من زوجه فِي الصِّفَاتِ والمعاشرةِ.

(٢٠٤٦) السُّؤَالُ: كيف يُتِمُّ المسبوقُ صَلَاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: المسبوقُ فِي صَلَاةِ الجنازة يعني أنّه يدخلُ مَعَ الإمامِ وقد فاتَه بعضُ التَّكبيرِ، ولا أعلمُ فِي هَذَا سُنةً عَن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لكن العُلَمَاء اجتهدوا فقالُوا: إن خَشِيَ أن تُرفَعَ الجنازةُ فله خيارانِ: إما أنْ يسلِّم مَعَ الإمام، وإما أن يتابعَ التَّكبيرَ ويسلِمَ قبلَ أن تُرفعَ، وأمَّا إذا أمِنَ مِن رفع الجنازةِ فلْيكمِلْ ما فاتَه.

والآن فِي عادة النَّاسِ هل يخشى الإِنْسَانُ من رفع الجنازة؟

نعم؛ لأنَّ الجنازةَ تُرفَعُ من حين أن يفرغَ الإمامُ، وَعَلَى هَذَا نقولُ للمسبوقِ: أنتَ بالخيارِ؛ إنْ شئتَ سلِّمْ مَعَ الإمامِ؛ لأنَّ فرضَ الكفايةِ حصلَ، وإن شئتَ تابع التَّكبيرَ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، وسلِّمْ.



# (٢٠٤٧) السُّؤَالُ: هل يُدعَى للطفلِ المتوفَّى أثناء صَلَاة الجنازةِ؟

الجَوَابُ: الطفلُ المتوفَّى لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ؛ لأنَّه لَا تُكتبُ الذنوبُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ الإِنْسَانُ، وكَانَ عَاقلًا، فالمجنونُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ، ولو كَانَ كبيرًا، والصغيرُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ، ولو كَانَ كبيرًا، والصغيرُ لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوبٌ، فيُدعَى بها يناسبُ لوالديه مثل: اللَّهُمَّ اجعلْه فَرَطًا لوالديه وذُخْرًا وشفيعًا مُجابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلُ به موازينَهما، وأعظِمْ به أُجُورَهما، وأَخِْقُه بصالحِ سَلَفِ المُؤْمِنِينَ.

(٢٠٤٨) السُّؤَالُ: ما رأيكم فيمن لَا يُصَلِّي عَلَى الجنائزِ بحجةِ الجهلِ بحالِ الميتِ، فيَقُول: لعلَّ الميتَ يَكُون مِن المبتدِعة، أو أَنَّهُ تارك للصلاةِ، فها ردُّكم عَلَى هؤلاء؟

الجَوَابُ: الحمدُ للهِ، ردي عَلَى هؤلاء أنْ يتوبوا إلى الله عَرَّوَجَلَ من إساءةِ الظنِّ بالمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَو قيلَ له: أتشهدُ أن هَذَا الرجلَ لَا يُصَلِّي؟ ما أمكنهُ أن يَقُولَ: نعم، وإنها هُوَ مجرَّدُ وَهم، أو ظَنُّ فاسِدٌ، وإني أقول هَذَا الرجل: أرأيتَ لَو كنتَ أنتَ الميت، وأساء الظنَّ بكَ واحدُّ مِن النَّاسِ وقال: لَا تُصَلُّوا عَلَى هَذَا الرجل، أترضى؟ الجَوَاب: لَا يرضى أبدًا، فهذَا الميتُ قُدِّم بين أيدينا فِي بلد إسلام لِنشفعَ لَهُ إلى اللهِ عَرَّوَجَلَ، وقد قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا» (١)، وقال: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ» (١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم (١٤٣٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيها ليس بحرام، رقم (٢٦٢٧). (٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صَلَّى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨).

فلا يَجُوزُ للإِنْسَان أن يُسيءَ الظنَّ بإخوانهِ المُسْلِمِينَ إلى هَذَا الحِدِّ، إلى أن يمتنعَ من الصَّلاةِ عليهم، لكن إِذا قُدِّر أن هَذَا الظنَّ لَهُ قرائنُ يعرِفها الإِنْسَان، فهناك أمرٌ يُمكِنه أن يُؤدِّي ما يجبُ عَلَيْهِ نحو هَذَا الرجلِ الميتِ ويَسلَمَ مِن تبِعتِه فيها بينهُ وبينَ اللهِ، ألا وَهُو الشرطُ، وَهُو أن يَقُولَ: اللهمَّ إِن كَانَ مؤمنًا فاغفر لَهُ وارحهْ. وعلَّمُ الغيوبِ جَلَّوَعَلا يعلم أَنَّهُ مؤمن أو غير مؤمنٍ، فَإِنَّ كَانَ مؤمنًا غفر لَهُ إِن أجاب الغيوبِ جَلَّوَعَلا يعلم أَنَّهُ مؤمن أو غير مؤمنٍ، فَإِنَّ كَانَ مؤمنًا غفر لَهُ إِن أجاب دعاءَك، وإن كَانَ غيرَ مؤمنٍ لم يغفرُ له، والاستثناءُ في الدُّعَاء واردُّ في القُرْآن، قال الله تَعَالَى فِي آيات الملاعنة: ﴿فَشَهَدَهُ أَحَامِمُ أَرْبَعُ شَهَدَتٍ بِاللهِ إِنّهُ لِينَ الصَّكِوقِينَ ﴾ الله تَعالَى فِي آيات الملاعنة: ﴿فَشَهَدَهُ أَحَامِمُ أَرْبَعُ شَهَدَتٍ بِاللهِ إِنّهُ لِينَ الصَّكِوقِينَ ﴾ والغرابِ الَّذِي هُو عذابُ الزنا ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَتِم بِاللهِ إِنّهُ لِينَ الْكَذِبِينَ ﴿ النور:٢-٩]. الغذابِ الَّذِي هُو عذابُ الزنا ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَتِم بِاللهِ إِنّهُ لَينَ الْكَندِبِينَ ﴿ النور:٢-٩].

فالاستثناءُ فِي الدُّعَاء واردٌ، فهَذَا الرجلُ الَّذِي قُدم بين يديكَ، وعندكَ من القرائنِ ما تَخشى أن يَكُون به كافرًا فقل: اللهمَّ إن كَانَ مؤمنًا فاغفرْ لَهُ وارحُه وعافِه. إلى آخرِه، وبذلكَ تُؤدِّي ما يجبُ عليكَ نحو أخيكَ إن كَانَ مؤمنًا، وتُبرئُ فِمْتَكَ فيها بينكَ وبينَ اللهِ إن كَانَ غيرَ مؤمن.

وقد ذكر ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه (إعلام الموقِّعِينَ) (١) ، الكتاب المشهور الَّذِي ينبغي لكل قاضٍ أن يَعَضَّ عَلَيْهِ بالنواجِذِ؛ لِأَنَّهُ مبنيٌّ عَلَى كتاب أمير المؤمنينَ عمر بنِ الخطابِ إلى أبي مُوسى فِي القضاء؛ قال: إن شيخ الإسلام ابن تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ أَشَكُل عَلَيْهِ مسائلُ مِن مسائلِ الدِّين، وإن الله تَعَالَى قيَّض لَهُ رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ

<sup>(</sup>١) إعلام الموقعين، لابن القيم (٣/ ٣٠٠).

وَعَلَى آلِه وسلّم فأفتاه، وَلَيْسَ هَذَا التقييضُ كتقييضِ الصُّوفِيَّةِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَن الرَّسُولَ عَيَهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَامُ معهم باللَّيْل، وإذا قَالُوا ما قَالُوا مِنَ الأذكارِ والأدعيةِ قَالُوا: مرحبًا مرحبًا مرحبًا بالحضرة، وقَالُوا: جاءَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ، لَا إنها قيَّضَ اللهُ لابن تَيْمِيةَ رَحْمَهُ اللهُ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ رآه فِي المنامِ، ومنْ رأى النَّبِي عَلَيْهِ عَلَى صفته المَّروفةِ فقد رآهُ حقًّا، لأنَّ الشيطانَ لا يتمثَّلُ به (۱)، يَقُول: فسألَ ابن تَيْمِيةَ رَحْمَهُ اللهُ رسول اللهِ عَلَيْهِ عَن أشياءَ؛ منها أَنَّهُ قُدمَ إليه جنائزُ من أهلِ البدع وَهُو يشكُ فِي إسلامِهم، فقال لَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ: (يَا أَحْدُ، الشَّرْطَ الشَّرْطَ)، أحمدُ هُو ابن تَيْمِيةَ رَحْمَهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ الرَّسُولُ عَلَيْهُ:

هَذَا الرجلُ تُشكلُ عَلَيْهِ المسألةُ فيُقيضُ الله عَزَّقِجَلَّ لَهُ أَن يرى رسولَه فيُفتيه، لَكِنَّهُ لَيْسَ كلما أشكل عَلَيْهِ أفتاهُ الرَّسُولُ، إنها هَذِهِ قضيةٌ مرَّت عَلَيْهِ مرةً واحدةً.

وَهَٰذَا الَّذِي رَآهَ ابن تَيْمِيةَ رَحِمَهُٱللَّهُ واستفتى فِيهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ صحيح يَدُلِّ عَلَيْهِ القُرْآن.

فنقولُ لإخوانِنا هؤلاءِ: اتقُوا اللهَ فِي أنفسكُم، صلُّوا عَلَى المُسْلِمِينَ، وإذا كَانَ عندكم قرائنُ تُوجِبُ الشكَّ فِي إِيمَان هَذَا الميتِ، فعليكمْ بالشرطِ، والأمرُ بحمدِ اللهِ واسعٌ.



<sup>(</sup>١) كما في الحديث: «مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي». أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، رقم (٢٥٩٢)، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب قول النبي عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «من رآني في المنام فقد رآني»، رقم (٢٢٦٦).

(٢٠٤٩) السُّؤَالُ: هَلْ مِنَ المشروعِ أَنْ نَقُولَ فِي أثناءِ الدعاءِ للمَيِّتِ: «اللهُمَّ ارْحَمْنَا إِذا صِرْنَا إِلى ما صَارُوا إليه» أَوْ لا؟

الجَوَابُ: هَذَا ليسَ مِنَ المشروعِ؛ لأَنَّنِي لَا أَعْلَمُ أَنَّه وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ ولكِنْ لَو قَالَهُ بعدَ أَنْ يَأْتِيَ بالدعاءِ المشروع فَلا حَرَجَ.

## <del>-6923-</del>

(٢٠٥٠) السُّؤَالُ: كثيرٌ مِنَ النِّسَاء يسألونَ عَنْ حُكْمِ الصَّلاة عَلَى الجِنَازة، إِذَا جَاءَت وَهُنَّ فِي المَسْجِدِ، هَلْ تُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجِنَازَةِ كَمَا يُصَلِّي الرَّجُلُ أَوْ لَا؟

الجَوَابُ: تصلّي المرأةُ عَلَى الجِنَازةِ، فَإِذَا جَاءتِ الجِنَازةُ، وَالمرأةُ فِي المَسْجِد تُصلي عَلَيْهَا كَمَا يُصلّي الرِّجالُ، ولها أجرُ الرِّجالِ، أَمَّا أَنْ تتبعَ الجِنَازةَ مِنَ البَيْتِ فإِنَّ مَن البَيْتِ فإِنَّ هَذَا مَنْهِيٌّ عَنْهُ، نهي تحريمٍ، أَوْ نَهْيَ كراهةٍ، وهُنَاكَ فرقٌ بَيْنَ أَنْ تَتْبعَ المرأةُ الجنازة من بيتها، أَوْ مِنَ المَسْجِد للمقبرةِ، وبَيْنَ أَنْ تصليَ عَلَيْهَا إِذَا حضرتْ، فَالصَّلاةُ عَلَى الجنازةِ إِذَا حضرتْ حكمُها جَائزةٌ.

وأمَّا اتَّبَاعُ الجنائِزِ فقدْ قَالَتْ أَمُّ عطية وَ عَالِيَهُ عَنَا: "نُمِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا» (١) ، وَقَدْ أَخذَ بعضُ العُلَمَاء وَجَهُولَللهُ بالجملةِ الأُولى مِنَ الحديث؛ وَهِي قولها: "نُمِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ»، وقَالَ: إِنَّ الأصل فِي النَّهْي التحريم، وَأَمَّا قولها: "وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»، فَهَذَا من فه مِها وَالعبرةُ بصيغةِ النَّهْي، وذَهَبَ أَكْثَر العُلَمَاء إِلَى وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»؛ أَيْ لَمْ يَكُنِ النَّهْي للتحريم، فيكون النَّهْي للكراهة.



<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٤٥/ ٢٨٤ رقم ٢٧٣٠٣).

# (٢٠٥١) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ صلاةِ المرأةِ عَلَى المِّتِ؟

الجَوَابُ: المرأةُ تُصَلِّي عَلَى الميتِ كَغَيْرِها مِنَ الرجالِ، وتَدْعُو له، ولا فَرْقَ أَنْ يكونَ مِنْ أقارِبِها، أو ليسَ مِنْ أقارِبِها؛ لأنَّ دعاءَ النساءِ كدُعاءِ الرجالِ.

(٢٠٥٢) السُّؤَالُ: أَثَابَكُمُ اللهُ، هل قراءة الفاتحة فِي صلاةِ الجنازةِ واجبة؟ وهل يدخل فِيهَا حديث عُبادَةَ بنِ الصامِتِ؟ وهل يلزَم تسويةُ الصفوفِ لها؟ وهل يلزم التكبيرُ بعد تكبيرة الإحرام؟

الجَوَابُ: صلاةُ الجنازةِ لَا بد فِيهَا من قراءةِ الفاتحةِ؛ لقولِ النَّبِي ﷺ: «لَا صَلَاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ» (١) ، وهَذَا عامٌ يشمل صلاةَ الجنازةِ، ولأنَّ ابنَ عباسٍ رَضَائِلَتُ عَنْهُ صَلَّى صلاةَ الجنازةِ فقرأَ الفاتحة وجهر بها، وقال: «لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ» (١) . ومُراده بقوله: سُنة، أي طريقة النَّبِي ﷺ وَلَيْسَ مراده بالسُّنة ما يقابل الواجب؛ لأنَّ السنة في لسانِ السلفِ الصالحِ تشملُ الواجبَ والمستحَبَّ.

وأمَّا رفعُ اليدينِ فِي صلاةِ الجنازةِ، فَإِنَّهُ مشروعٌ فِي كُلِّ التكبيراتِ: الأُولى والثانية والثالثة والرابعة، وكذلك إن زاد الإِنْسَان خامسةً أو سادسة أو سابعة، فَإِنَّهُ يرفع يديه فِي كُلِّ تكبيرة.

وأما تسويةُ الصفوفِ فِيهَا فَهِيَ كغيرها، فتُسَوَّى فِيهَا الصفوفُ، ولهَذَا ذكر

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، رقم (٧٥٦)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة، رقم (١٣٣٥).

جابر رَخِوَالِلَهُ عَنهُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لما أعلنَ وفاةَ النَّجَاشِي، وخرجوا بالنَّاس إلى المصَلَّى صَفُوا خَلْفَ النَّبِي ﷺ صفوفًا كصفوف الصَّلاة (١).

ومن العجبِ أننا نرى في هَذَا المسجدِ الحرامِ ظاهرةً عجيبةً بالنَّسْبَة للجنازةِ، فإذا قدمتِ الجنازةُ، فالَّذِينَ يكونونَ قَرِيبينَ من الإمام تجدهُم يتزاحمونَ تزاحمًا عظيمًا ليكونوا إلى جنبِ الجنازةِ، وربها يَكُون الواحدُ منهم وحدَه، وهَذَا لَيْسَ مِن السُّنةِ.

### <del>-680-</del>

(٢٠٥٣) السُّؤَالُ: ماذا يُقال قبلَ التسليم فِي الصَّلاةِ عَلَى الميِّت؟

الجَوَابُ: بعضُ العلماءِ يقول: في الصَّلاةَ عَلَى الميتِ إِذَا كَبَّرَ الإِنسانُ التكبيرةَ التِي يليها التسليمُ لَا يقولُ شيئًا، ويسكتُ قليلًا ثُمَّ يسلِّم، وبعضهم قَالَ: يقولُ شيئًا، ولكن ما هَذَا الشيء الَّذِي يقوله؟ قَالَ بعضهم: تقول بعد التكبيرةِ الرابعةِ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ»، وقال بعضهم: تقول: ﴿رَبَّنَا عَالَمُ فِي مَنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ»، وقال بعضهم: تقول: ﴿رَبَّنَا عَالَمُ فِي مَذَا سُنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة:٢٠١]، ولا أعلمُ في هَذَا سُنَةً عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ (٢).

## -699-

(٢٠٥٤) السُّوَّالُ: استَدَلَّ بَعضُ العُلَماءِ على رَفعِ اليَدَينِ في تَكبيراتِ صَلاةِ الجِنازةِ بالقِياسِ على الصَّلاةِ المُعتادةِ، فَهَل يَجوزُ القِياسُ في العِباداتِ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه، رقم (١٢٤٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، رقم (٩٥١).

<sup>(</sup>٢) انظر المغني لابن قدامة (٢/ ٣٦٥).

الجَوَابُ: القِياسُ في العِباداتِ مَمنوعٌ؛ وذَلِك لِأنَّ العِباداتِ تُتَلَقَّى مِنَ الشَّرْعِ، ولَيْسَ لَنا أَنْ نَقيسَ شَيئًا عَلى شَيءٍ إلَّا حَيثُ جازَ ذَلِك في شَريعةِ الله، والَّذينَ قالوا: إنَّه يَرفَعُ يَديهِ في كُلِّ تَكبيرةٍ في صَلاةِ الجِنازةِ أسعَدُ بالدَّليلِ مِنَ الَّذينَ قالوا: إنَّه لا يَرفَعُ إلَّا في التَّكبيرةِ الأولى؛ وذَلِك لأنَّه صَحَّ عن عبدِ الله بنِ عُمَر رَضَيَاتَهُ عَنْهُا أَنَّه كانَ يَرفَعُ يَدَيه في كُلِّ تَكبيرةٍ الأولى؛ وذَلِك لأنَّه صَحَّ عن عبدِ الله بنِ عُمَر رَضَيَاتَهُ عَنْهُا أَنَّه كانَ يَرفَعُ يَدَيه في كُلِّ تَكبيرةٍ (١)، ورُوي عنه مَرفوعًا.

واخَتَلَفَ العُلَمَاءُ في تَصحيحِ المَرفوعِ، والَّذي يَتَبَيَّنُ لِي أَنَّ المَرفوعَ صَحيحُ؛ لِأَنَّه مُؤَيَّدُ بِعَمَلِ ابنِ عُمَرَ رَضَالِكُ عَنْهُا، فَلَوْ لا أَنَّ عِندَه أَصْلًا عِنِ النَّبِيِّ ﷺ لم يَفْعَلْه، فإذَا صَحَّ عَنهُ أَنَّه فَعَلَ ورُوِي عَنهُ أَنَّ الرَّسولَ فَعَلَه فإنَّ هَذا المَروِيَّ المَرْفوعَ يَتَأَيَّدُ بِفِعل عبدِ الله بنِ عُمَرَ رَضَالِكُ عَنْهُا.

فالقَولُ الراجِحُ: أنَّ الإنْسانَ في صَلاةِ الجِنازةِ يَرفَعُ يَدَيه في كُلِّ تَكبيرةٍ.



## الإحداد:

(٢٠٥٥) السُّؤَالُ: ما واجبات المرأةِ نحو زَوْجِها المُتَوَفَّى عنها؟

الجَوَابُ: المرأةُ المتوفَّى عنها يجبُ عليها أَنْ تَتَرَبَّصَ فِي بيتِها ولا تخرجُ مِنْهُ إلَّا لضرورةٍ، ويجبُ عليها أَنْ تَتَجَنَّبَ جميعَ الأشياءِ الَّتِي فِيهَا زِينةٌ من لِباسٍ وحُلِيٍّ وطِيبٍ وكُحلٍ ونحوِ هَذا مِمَّا يُعَدُّ زِينةً، ويجوزُ لها أَنْ تخاطِبَ النَّاسَ فِي التليفونِ مثلًا، ويجوزُ لها أَنْ تخاطِبَ النَّاسَ فِي التليفونِ مثلًا، ويجوزُ لها أَنْ تصعدَ إلى السطح، وأن تشاهدَ القمرَ، وقد قَالَ بعضُ العوامِّ: إن المرأةَ المُجدَّ

<sup>(</sup>١) علقه البخاري: كتاب الجنائز، باب سنة الصلاة على الجنازة قبل حديث رقم (١٣٢٢)، ووصله في قرة العينين في رفع اليدين في الصلاة (١٠٦).

لَا يجوزُ لها أَنْ تشاهدَ القمرَ؛ لأَنَّ القمرَ عندهُم يَقُولُونَ: إنهُ وجهُ إنسانِ، فإذا خرجتْ إلى السطحِ وَهِيَ تشاهدُ القمرَ فمعناهُ أَن إنسانًا يشاهدُها. وهَذَا كلهُ من الخُرافاتِ، فلها أَنْ تبقى فِي بيتِها وتذهبَ إلى فوقَ وإلى تحتَ كَمَا تريدُ.

(٢٠٥٦) السُّؤَالُ: هل يجوزُ للمرأةِ التي فِي حِدَادٍ أَنْ تَخْرُجَ لصلاةِ التراويح؟

الجَوَابُ: لَا بُدَّ أَنْ نسألَ: مَنْ هي المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ؟ المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ هي المرأةُ المُتوفَّى عنها زَوْجُها، والإحدادُ تابعٌ للعِدَّةِ يطولُ بِطُولِها، ويَقْصُرُ بقِصَرِها، فلو كانتِ المرأةُ التي تُوفِّي عنها زَوْجُها حاملًا، ووضعتْ بعدَ يومينِ مِنْ وفاتِه، فقدِ انتهتْ عِدَّتُها، وانتهى إحدادُها أيضًا.

ولو أنَّ المرأة التي تُوفِيَ عنها زَوْجُها كانتْ حائلًا، يعني: لَيْسَ فِيهَا حملٌ؛ فإنَّه يَلْزَمُها أَنْ تَعْتَدَّ أربعةَ أَشْهُرٍ وعشرةَ أيامٍ، وأَنْ تُحِدَّ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ كُلِّها.

وينبغي أنْ نَعْلَمَ أيضًا ما هو الإحدادُ؟ الإحدادُ: هو اجتنابُ المرأةِ كُلَّ ما يُجَمِّلُها ويُزَيِّنُها، ويدعو إلى جِمَاعِها، فتَتَجَنَّبُ الأمورَ التاليةَ:

أُولًا: كُلُّ لِبَاسٍ جميلٍ، فَلا يَحِلُّ لها -أيْ: للمحِدِّ- أَنْ تَلْبَسَ الثيابَ الجميلة. والثيابُ الجميلة في التي إِذَا لَبِسَتْها المرأةُ قيلَ: إنَّها قد تَزَيَّنَتْ. وبناءً عَلَى ذلك، تكونُ الألبسةُ العاديةُ لَا تنافي الإحداد، سواءٌ أكانَ لَوْنُها أخضرَ، أو أسود، أو أحرَ، أو بُنيًّا، أو غيرَ ذلك، المُهِمُّ ألَّا يكونَ الثوبُ ثَوْبَ زِينَةٍ.

ثانيًا: تَتَجَنَّبُ التَّحَلِّي بالذهبِ أو الفضةِ أو غَيْرِهما، فجميعُ ما يُعَدُّ حُلِيًّا فإنَّها

تَتَجَنَّبُه، سواءٌ أكانَ ذَهَبًا أو فضةً أو غَيْرَهما. فإذا كانتْ تَرْتَدِي خواتم، فالواجبُ خَلْعُها، لكِنْ إذا كانتِ الأسورةُ لاَ تَنْخَلِعُ خَلْعُها، لكِنْ إذا كانتِ الأسورةُ لاَ تَنْخَلِعُ إلاّ بالقصِّ؛ لأنّها ضَيَّقةٌ، فهل يَلْزَمُها أنْ تَقُصَّها؟ الجوابُ: نَعَمْ، يَلْزَمُها أنْ تَقُصَّها؟ لأنّ قَصَّها ليسَ فِيهِ تَلَفٌ لها، وإنّها هو قد يُنْقِصُ مِنَ القيمةِ، ولكِنْ ما لاَيتِمُّ الواجبُ إلاّ به فهو وَاجِبٌ.

وإذا كَانَتِ المرأةُ المُحِدُّ تَسْتَعْمِلُ سِنَّا مِنْ ذَهَبِ، فهل يَلْزَمُها خَلْعُه؟ يُنْظَرُ؛ إِذا كَانَ فِي خَلْعِه مَضَرَّةٌ تَغْلَعُه. يعني: كَانَ فِي خَلْعِه مَضَرَّةٌ مَّظُنَّهُ لَا يَلْزَمُها الخَلْعُ، وإذا لَم تَكُنْ فِيهِ مَضَرَّةٌ تَغْلَعُه. يعني: لَو فَرَضْنَا أَنَّ السِّنَ مُلَبَسٌ تَلْبِيسًا، فإنَّ هَذَا سَهْلُ أَنْ تَخْلَعَهُ، وأمَّا إِذا كانَ لَا يُمْكِنُ خَلْعُه إلَّا بمضرةٍ عليها؛ فإنَّها لَا تَخْلَعُه، لكِنْ يَحْسُنُ أَنْ ثَحُاوِلَ إخفاءَه بقَدْرِ الإمكانِ.

ثالثًا: تَتَجَنَّبُ كلَّ أنواعِ الطِّيبِ، يعني: لَا تَتَطَيَّبُ، لَا فِي بَدَنِها، ولا فِي ثِيَابِها، لَا فِي البَخُورِ، ولا فِي رُفا العُودِ، ولا غَيْرِها، كلُّ أنواعِ الطِّيبِ، إلَّا إِذا طَهُرَتْ مِنَ الحَيضِ، فَلا حَرَجَ أَنْ تَتَطَيَّبَ بِالبَخُورِ؛ مِنْ أَجْلِ الرائحةِ التي تَبْقَى بعدَ الحيضِ.

رابعًا: أَنْ تَتَجَنَّبَ جميعَ التَّرْيِينَاتِ، مثلَ الكُحْلِ، والمكياجِ، والتحميرِ، والتحميرِ، والتسويدِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فكلُّ شيءٍ يكونُ فِيهِ التجميلُ فإنَّها تَتَجَنَّبُه.

فإنْ قيلَ: الباروكةُ هل تَتَجَنَّبُها؟ نقولُ: نَعَمْ، والباروكةُ مِنَ الأصلِ فِي حِلِّها نَظَرٌ، أَوْ عَلَى الأقلِّ فِي حِلِّها تفصيلٌ.

خامسًا: الخروجُ مِنَ البيتِ، فَلا يجوزُ لها أَنْ تخرجُ مِنَ البيتِ الذي مَاتَ زَوْجُها وهي ساكنةٌ فيه، إلَّا لحاجةٍ، نهارًا، أو لِضَرُورَةٍ ليلًا. إذن، الخروجُ فِي الليلِ أَشَدُّ مِنَ الحروج فِي النهارِ، والحاجةُ فِي النهارِ أَنْ تكونَ هَذِهِ المرأةُ ليسَ عندَها مَنْ

يأتي لها بطعامِها وشَرَابِها، أوْ يكونَ الذي يأتي بالطعامِ والشرابِ غيرَ حاضِرٍ الآنَ، فتحتاجُ إلى الخروج.

ومِنْ ذَلِكَ أيضًا: إِذَا كَانَتْ مُدَرِّسَةً ولم تُعْطَ فرصةً، ومِنْ ذَلكَ إِذَا كَانَتْ طَالِبَةً تَعَاجُ إلى الخروجِ للاختبارِ، ولا يَتَسَنَّى لها أَنْ تُخْتَبَرَ فِي بَيْتِها، فإنَّ هَذَا كلَّه مِنَ الحاجةِ. أمَّا الضرورةُ فِي الليلِ، فمثلَ أَنْ يكونَ البيتُ آيِلًا للسقوطِ، ويَكُثُرُ المطرُ فِي تلكَ الليلةِ، وتَخْشَى أَنْ يَسْقُطَ البيتُ، فحينئذِ تخرجُ للضرورةِ، أو يَحَرق البيتُ، وتخشى إنْ بَقِيتُ أَنْ يَسْقُطَ البيتُ، فلها أَنْ تخرجَ حينئذٍ.

فهذِهِ خمسةٌ كُلُّها تَتَجَنَّبُها المُحِدُّ.

# وهنا أسئلةٌ:

أَوَّلًا: هل يجوزُ للمُحِدِّ أَنْ تَخاطِبَ الرجالَ؟ الجوابُ: هي فِي مخاطبةِ الرجالِ كغيْرِ المُحِدِّ، فيجوزُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى قارعِ البابِ، ويجوزُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى قارعِ البابِ، ويجوزُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى قارعِ البابِ، ويجوزُ أَنْ تُكِيرِ المُحِدِّ، فيجوزُ أَنْ تَرُدَّ عَلَى قارعِ البابِ، ويجوزُ أَنْ تُكِيمَ الرجالَ عمومًا؛ لأنَّ كلامَ المرأةِ للرجلِ -إذا لم يُخْشَ مِنْهُ الفتنةُ - ليسَ بحرامٍ، الحرامُ أَنْ تَخْضَعَ المرأةُ بالقَوْلِ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارِكَوَتَعَانَ : ﴿ فَلَا تَخْضَعَنَ بِالْقَوْلِ فَيَطَمَعَ ٱلّذِي اللهِ تَبَارِكَ وَتَعَانَ : ﴿ فَلَا تَخْضَعَنَ بِالْقَوْلِ فَيَطَمَعَ ٱلّذِي

ثانيًا: هل يجوزُ للمُحِدِّ أَنْ تَبْرُزَ للقمرِ ليلةَ النصفِ؟ يعني مثلًا: تخرجُ لساحةِ البيتِ، أو للسطحِ مثلًا، فهل يجوز أَنْ تَبْرُزَ له؟ نَعَمْ، يجوزُ أَنْ تَبْرُزَ له. وقد سَمِعْنَا عندَ العامَّةِ، أَوْ بَعْضِ العامَّةِ أَنَّه لَا يجوزُ.



(٢٠٥٧) السُّوَالُ: هلْ يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُؤَدِّيَ العمرةَ وهيَ فِي أيامِ العِدَّةِ بعدَ أَنْ تُؤفِّيَ عنها زَوْجُها؟

الجَوَابُ: لا، لَا يجوزُ لها؛ لأنَّ المرأةَ المُحِدِّ يجبُ أَنْ تَبْقَى فِي البيتِ الذي مَاتَ زَوْجُها وهي فيه، فإذا انتهتِ العِدَّةُ فلْتُحْرِمْ بالعُمْرَةِ أو غَيْرِها.

## 🥌 منع الطعام لأهل الميت:

(٢٠٥٨) السُّؤَالُ: كيف يُصْنَعُ الطعامُ لأَهْلِ المَيِّتِ، وهل يجوزُ لأقارِبِهِم أَنْ يَأْكُلُوا معهم؟

الجَوَابُ: صُنْعُ الطعامِ لأهلِ اللّيتِ أنَّ أهلَ الميتِ إذا اشْتَعَلُوا بسببِ مُصِيبَةٍ وانْشَعَلُوا عَن إعدادِ الطعامِ لهم فإنَّه يُسَنُّ لِمَنْ عَلِمَ بمصيبتِهِمْ أَنْ يَبْعَثَ إليهم بطعام؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَالَّاتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين جاءَ نَعْيُ جعفرِ بْنِ أبي طَالِبِ: «اصْنَعُوا لِآلِ بطعام؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَقَدْ أَتَاهُمْ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ» (١)، وفي قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ» إشارة إلى أنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُسْتَحَبًّا عَلَى سبيلِ الإطلاقِ، ولكِنَّه مستحبُّ إذا كَانَ أَهْلُ الميتِ قَدِ انْشَعَلُوا عَنْ إعدادِ الطعامِ، أمَّا إذا كانَ الأمرُ طَبِيعِيًّا حكما هو المعروفُ في عَهْدِنا الآنَ – فإنَّه لا يُسَنُّ أَنْ يُبْعَثَ إليهم بطعام؛ لأنَّ طَبِيعِيًّا حكما هو المعروفُ في عَهْدِنا الآنَ – فإنَّه لا يُسَنُّ أَنْ يُبْعَثَ إليهم بطعام؛ لأنَّ المُكُمُّ يَدُورُ مع عِلَّتِه وُجُودًا وعَدَمًا، فالنبيُّ عَيَهِ الصَّلَاقُ وَالسَلَامُ قال: «اصْنَعُوا لِآلِ المَعْمُولُ طَعَامًا» هَلْ قَالَ لأَتَهُمْ ماتَ لهم مَيِّتُ؟ لا لم يَقُلْ ذلك، قال: «فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ»، وَعَلَى هَذَا فإذا لم يَكُنْ هناكَ إِشْعَالُ فإنَّه لَيْسَ هُناكَ طعامٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (٣١٣٢).

وإذا صُنِعَ طعامٌ وبُعِثَ إلى أَهْلِ الميتِ عَلَى الوَجْهِ المشروعِ فلهم أَنْ يَأْكُلُوا منه، وإذا كَانَ عِنْدَهُم أَحَدٌ مِنْ أقارِبِه فله أَنْ يَأْكُلَ معهم، وأمَّا أَنْ يَدْعُوا الناسَ إليه فإنَّ هَذَا نوعٌ مِنَ النِّيَاحَةِ، ولهذا يُكْرَهُ لأَهْلِ الميِّتِ أَنْ يَصْنَعُوا طعامًا ويَدْعُوا الناسَ إليه، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ ما يَصْنَعُه بعضُ المسلمين اليومَ إذا مَاتَ لهم مَيِّتٌ صَنَعُوا طعامًا أو قَهْوَةً أو شايًا وجَمَعُوا الناسَ إليه يُعْلَمُ أَنَّ هَذَا يُعَدُّ مِنَ النِياحةِ ومِنَ البِدَعِ.

(٢٠٥٩) السُّؤَالُ: هُنَاكَ عادَةٌ عندَ كثيرٍ مِنَ الناسِ، وهي أنهُمْ إِذا ماتَ لهُمُ اللَّتُ يقومُ بعضُ جيرانِهِ أو معارِفُ أهلِهِ بدْعَوةِ أهلِ الميِّتِ وعمَلِ ذبائحَ مطبوخَةٍ وجاهِزَةٍ تُقَدَّم لهم ولمَنْ حضرَ عندَهُم ويقولون: إن هَذَا لَيْسَ باجتماعٍ، وإنها إطعامُ طعام، فها حُكْمُ هَذَا العمَلِ؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ إِذَا كَانَ هَذَا إطعامُ طعام، وهم صادِقُونَ يوزِّعُونَهُ عَلَى البيوتِ، لكن هؤلاءِ يجْمَعُونَ الناسَ، وإني أقولُ كما قالَ الإمامُ مالِكُ رَحَمُهُ اللّهُ: «لن يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّةِ إلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا» (١) ، فهل السلَفُ كانُوا يفْعَلُون ذلِكَ؟ يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأُمَّةِ إلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا» (١) ، فهل السلَفُ كانُوا يفْعَلُون ذلِكَ؟ أبدا، فأكثرُ ما يلبِّسُ به الَّذِينَ يَجتَمِعُونَ عندَ أهلِ الميِّتِ أن النَّبِيَ عَلَيْهُ لما جَاءَ نَعْيُ عَلَى جعفر بنِ أبي طالِبٍ، وَهُوَ ابنُ عمِّ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لما جاءَ نَعْيُه قالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لأهله: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ» (١) ، والطعامُ فِي

<sup>(</sup>١) الشفا للقاضي عياض (٢/ ٨٨)، والاعتصام للشاطبي (١/ ١١١).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُصْنَعُ لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُبْعَثُ لأهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

عَهْدِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَيْسَ متيسِّرًا لكلِّ أحدٍ، فهؤلاءِ انشَغَلُوا بمُصِيبَهِمْ عَن إصلاحِ الطعامِ لِمُمْ، فقال: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ»، ويكون هَذَا من بابِ المساعَدةِ، ليسَ طعامًا يُصنَعُ للعَزاءِ، بل هو طعامٌ يُرادُ به إعانَةُ المصابِينَ عَلَى أن يَطعَمُوا؛ لأنه أتاهُمْ ما يَشغَلُهم.

وهل حَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الطعامَ عندَ آلِ جَعْفَرٍ؟ أبدًا ولا أَحَدٌ مِن أقارِبِ الرسولِ، ولا أحدٌ من أقاربِ آلِ جعْفَرٍ فيها نَعْلَمُ.

أما الناسُ الآن فتَجِدُ موائدَ عظِيمةً، يذبَحُونَ خَرُوفا أو خَرُوفَيْنِ، أو أكثر، هَذَا يدخُلُ، وهَذَا يخرُجُ، حَتَّى إنك إِذَا مَرَرْتَ بالمَأْتُمِ قلتَ: هَذَا حَفْلُ عُرسٍ، أنوارٌ مضاءَةً، وكرَاسِي، هَذَا يدخلُ، وهذَا يخرُجُ، ثم يشْتَرُونَ بآياتِ الله ثَمنًا قليلا، يأتُونَ بواحِدِ يقْرَأُ القرآنَ بأُجْرَةٍ، والعَجِيبُ أن هَذَا الذي قَرَأَ القُرآنَ بأُجْرَةٍ يأثَمُ عَلَى أخذِ بواحِدِ يقْرَأُ القرآنَ بأُجْرَةٍ، والعَجِيبُ أن هَذَا الذي قَرَأَ القُرآنَ بأُجْرَةٍ يأثَمُ عَلَى أخذِ أَجْرَةٍ عَلَى كِتابِ اللهِ، والميتُ لا ينتَفِعُ به؛ لأن هذِهِ القراءةَ استَعاضَ عنها القارِئُ ثَمنًا مِنَ الدُّنيا، ومَن عَمِلَ عملًا للدنيا حَبِطَ عملُهُ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الشَّ أَوْلَكِكَ الذِينَ لَيْسَ الشَّعُواْ فِيهَا وَهُمْ فِهَا لاَ يُبْخَسُونَ ﴿ أَوْلَكِكَ الَّذِينَ لَيْسَ الْمَحْرُةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنعُواْ فِيهَا وَهُمْ فِهَا لاَ يُبْخَسُونَ ﴿ أَلَا اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ا

إذن: هُنَاكَ خَسَارَةٌ مَالِيَّةٌ بدونِ فائدَةٍ، وخسارَةٌ دِينِيَّةٌ عَلَى هَذَا القَارِئِ، وإذا كَانَ هَذَا العِوَضُ من مالِ المَتَوَفَّ، وفيهِمْ قُصَّار صارَ هَذَا مِن بابِ أكلِ مالِ اليَتِيمِ، وقدْ قالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَعَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ فَاللَّمَا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ فَاللَّهُ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء:١٠].

ولذلكَ فهذِهِ نصيحةٌ للهِ عَنَّهَ عَلَ ولإخوانِي المسلِمِينَ أَن يَدَعُوا هذِهِ الأمورَ، وأَن الإنسانَ إِذا أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ يقولُ ما قالَ الصابرون: ﴿إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ وأن الإنسانَ إِذا أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ يقولُ ما قالَ الصابرون: ﴿إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ [البقرة:١٥٦] يستَرْجِعُ ويقولُ: «اللهُمَّ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا»(١)، فإذا قال ذَلِكَ بإيهانٍ آجَرَهُ الله عَلَى مُصِيبَتِهِ، وأخلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا.

وسأُحَدِّثُكُم بقصَّةٍ يتَبَيَّنُ بها مصداقُ هَذَا الحديثِ، ماتَ أبو سلَمةَ وَعَلَيْهُ عَنْهُ وَرُوجِتُهُ أُمُّ سلَمةَ بنتُ عَمِّه، وَهُو مِنْ أحبِّ الناسِ إليها، ولها ماتَ أبو سَلَمة حَزِنَتْ عليه، وكَانَت قد سَمِعَتِ النَّبِيَّ عَلَيْهُ يقولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا عِلَيهِ وَكَانَت قد سَمِعَتِ النَّبِي عَلَيْهُ يقولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا اللّهُمْ أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْها، إِلّا أَجَرَهُ الله لِيهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾، اللهُم أَجِرْنِي فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلِفُ لِي خَيْرًا مِنْها، إللّا أَجَرَهُ الله صَيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْها»، تقول رَضَالِلُهُ عَنْها: فقلتُ ذلِكَ مؤمِنةً بقولِ الرسولِ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْها»، تقول رَضَالِللهُ عَلَيْهُ عَنْها: فقلتُ ذلِكَ مؤمِنةً بقولِ الرسولِ عَلَيْهُ عَنْها، مَن هَذَا الذي سيكون خيرًا مِن أبي سَلَمَة؟ عَمُلُ، عَلَيْ مَلْ فلانٌ علانٌ علَيْهُ أَنه لا بُدَّ أَن يَقَعَ ما قالَ الرَّسولُ عَلَيْهَ الصَلَاهُ وَالسَلَمُ لكنها تَعْلَمُ أَنه لا بُدَّ أَن يَقَعَ ما قالَ الرَّسولُ عَيْهَ الصَلَاهُ وَالسَلَمَ وَالسَلَمَة وَاللَّهُ مَن خيرٌ من أبي سَلَمَة ؟ فإذا برسولِ الله ﷺ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَة ، فكان تفكِّر: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَة ؟ فإذا برسولِ الله ﷺ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَة ، فكان تفكِّرُ: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَة ؟ فإذا برسولِ الله ﷺ يَتَزَوَّجُها بعدَ أبي سَلَمَة ، فكان

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨).

خيرًا من أبي سَلَمَةَ، والله خير.

فهناكَ شيءٌ تحقَّق فِي الدُّنْيا ورَآهُ الناسُ، وَهُو أَنه صارَ خَلَفهُ فِي عَقِبِهِ أَفْضَل البَشَرِ، وَهُوَ رَسُولُ الله عَلِيهِ، والجُمَلُ الأربَعُ نرجُو اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَن يكونَ حقَّقَها لأبي سلَمَةَ رَضِيَالِيَهُ عَنْهُ.

فعليناً بالصَّبْرِ والاحتسابِ عندَ المصائبِ، وأن نتَّبَعَ فِي ذَلِكَ طريقَ السلَفِ الصالِح، فلن يُصلِحَ آخرَ هذِهِ الأمَّةِ إلا ما أصْلَحَ أَوَّلَهَا.

(٢٠٦٠) السُّؤَالُ: قلت فضيلتكم: إن وضع الطعامِ لأهلِ الميتِ من النياحةِ، لكن الرسول ﷺ أمر بوضعِ الطعامِ لأهلِ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ عندما استشهد في إحدى الغزوات؟

الجَوَابُ: هَذَا صحيح أَنَّهُ لما استُشهد جعفرُ بنُ أبي طالب رَضَالِتَهُ عَنهُ قَالَ النَّبِيّ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا خُضِرَ، رقم (٩٢٠).

عَلَيْ الْمَنْعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ "()، لكن هل النّبِي عَلَيْ الْذِن للناسِ أن يجتمعوا للعزاءِ والطعامِ حَتَّى يكونوا كأنهم فِي عُرس؟ هَذَا هُوَ الشأنُ، فإذا كَانَ هَذَا السائلُ عنده علمٌ بذلك فلْيَتَفَضَّلْ به، وإلا فَإِنَّ الرسولَ عَلَيْ إنها أمر بِصُنع الطعامِ لآلِ جعفرٍ لِأَنَّهُم أتاهم ما يَشْغَلُهم. أما الآن فإننا -والحمدُ لله - غالبنا لا يحتاج إِلَى الطعام والشرابِ، والمحتاج منّا يجد مَن يساعده ويشتري منه.

### <del>-620-</del>

(٢٠٦١) السُّؤَالُ: إِذَا قَالَ قَائَلَ: كيف جعل السلفُ صُنْعَ الطعامِ واجتماع النَّاسِ إليه من النِّياحة مع قول النَّبِيِّ ﷺ حين جَاءَ نَعْي جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرِ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»؟

# الجواب عَن هَذَا أن نقول:

أولًا: إن النَّبِيِّ ﷺ لم يأمرْ بِصُنع طعامٍ يكونُ كالوَلِيمة يُدعَى إليه النَّاسُ، وإنها أمرَ بِصُنْعِ طعامٍ عَلَى قَدْرِ حَالِهِم فقطْ، ويَفِي حاجَتهم.

ثانيًا: إن النَّبِيِّ ﷺ أمر بِصُنْعِ الطعامِ ودفعه إِلَى آل جعفرٍ لَا من أجلِ أن يجمعَ النَّاسَ عَلَيْهِ، ويجمعَ القُرَّاءَ، ويبكونَ أو يتباكونَ، بل لدفع الضرورةِ فقطْ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

## د | العزاء:

(٢٠٦٢) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ اجتماعِ أهلِ الميِّتِ عندَ المقبُرَةِ عَلَى هيئةِ صَفِّ مرَتَّبٍ ليقومَ الناسُ بتَعْزِيَتِهِمْ، كما هُو حاصِلُ هذِهِ الأيَّامِ؟

الجَوَابُ: اجتماعُ الناسِ للعَزَاءِ عَلَى هَذَا الوَجْه يُريدُونَ به أَنْ يُيَسِّرُوا عَلَى مَن أَرَادَ التعْزِيَةَ، لئلا يتَفَرَّقُوا فِي أنحاءِ المَقْبَرَةِ فيسألُ الناسُ: أينَ فُلانٌ؟ أين فلانٌ؟ فيقول: إنَّهُمْ يَصُفُّونَ هَذَا الصَّفَّ لأن ذَلِكَ أيسَرُ.

لكن الشيءَ الَّذِي لَا ينْبَغِي أَنْ يُفعَلَ هو أن هؤلاءِ المعَزِّينَ إِذَا مَرُّوا بِالجَمَاعَةِ صَارُوا يمْسَحُونَ عَلَى صُدورِهِمْ ويُقَبِّلُونَهُم، وهَذَا لَا وجْه له، فليسَ هُنَاكَ تَقْبِيلُ عندَ العَزاءِ، ولا مسحُ صَدْرٍ.

ثم إن العزاءَ إنها يكونُ للمُصابِ، سواءٌ كانَ قَرِيبًا، أو زَمِيلًا، أو صَدِيقًا، أو غيرَ ذلك، كل مَن أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ فَإِنَّهُ يُعَزَّى.

ومعْنَى التَّعْزِيَةِ: أَن تَأْتِي بِالْأَلْفَاظِ التي تُقَوِّي عزيمة هَذَا المصابِ عَلَى الصَّبْرِ، هَذَا هو المرادُ بِالتَّعْزِيَةِ، وما أحسنَ ما عَزَّى بِه النَّبِيُّ عَلَيْ إحْدَى بَنَاتِهِ حين قالَ للرَّجُلِ الذي أرسلَتُهُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، قالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ هَذَا الرَّجُلِ: «ارْجِعْ إلَيْهَا الذي أرسلَتُهُ إلى رسولِ اللهِ صَلَّلَهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ، قالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ عَنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ فَأَخْبِرُهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلُهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرُ وَلُلُهُ مَا أَعْطَى النَّافِعُ، أما العزَاءُ الذي يوجَدُ عند بعضِ الناسِ وَلُتَحْتَسِبْ "(۱)، هَذَا هُو العَزَاءُ النافِعُ، أما العزَاءُ الذي يوجَدُ عند بعضِ الناسِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَنَّ أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسَمَآهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، رقم (١٢٢٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

يأتُونَ بألفاظٍ تَبْعَثُ عَلَى الحُزن، كقولهم: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ بوالِدِكَ الذي يأتي لكَ بالخُبْزِ والطعَامِ والأكلِ والكِسْوَةِ، ويدْفَعُ إيجارَ البيتِ، ويأتي بالسَّيَّارَةِ، أَعْظَمَ الله أَجرَكُمْ عَلَى هَذَا الفَقِيدِ. فهذا يزِيدُهُم حُزْنًا، ولا يُرَوِّحُ عَنْهُم، ولهذا يُنْهَى عَن العزَاءِ بمثلِ ذلِكَ.

وحرَجَ عَلِيُّ بنُ عَقِيلٍ رَحَمُهُ اللهُ أحدُ الفُقهاءِ الحنابِلَةِ، حَرَجَ فِي جِنازَةِ أكبرِ أُولادِهِ، وكان هَذَا الولَدُ طالِبَ عِلْم، وكان مَحْبُوبًا لدَى أبيهِ ولَدَى الناسِ، فلمَّا دُفِنَ الولَدُ أو لم يدْفُنْ المهِمُّ أنه فِي المَقْبُرَةِ صاحَ رجلٌ بأعْلَى صوتِهِ وقال: ﴿يَكَأَيُّهُا ٱلْمَزِيْرُ الولَدُ أَو لم يدْفُنْ المهِمُّ أنه فِي المَقْبُرَةِ صاحَ رجلٌ بأعْلَى صوتِهِ وقال: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلْمَزِيْرُ إِنَّ لَذُهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُدُ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ۚ إِنّا نَرَكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، إنّ لَذُهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرُ فَلُونَ فداءً لهذا الولدِ لِأَجْلِ أَنْ يبْقَى لأبيهِ الشيخِ الكَبيرِ، لها سَمِعَ يعْنِي: يتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ فداءً لهذا الولدِ لِأَجْلِ أَنْ يبْقَى لأبيهِ الشيخِ الكَبيرِ، لها سَمِعَ الناسُ هَذِهِ الآية ضَجُّوا بالبُكاءِ بَكُوْا فقَامُ ابنُ عَقِيلٍ رَحَمُهُ ٱللهُ وقال: يَا هَذَا إِنْ كَانَ النَّاسُ هَذِهِ الآية ضَجُّوا بالبُكاءِ بَكُوْا فقَامُ ابنُ عَقِيلٍ رَحَمُهُ ٱللهُ وقال: يَا هَذَا إِنْ كَانَ لِتَهْبِيجِ الحُوْنِ فَهُو نِيَاحَةٌ بِالقُوْآنِ وَلَمْ يَنْزِلَ لِلنَّوْحِ بَلْ لِتَسْكِينِ الأَحْزَانِ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْ إِللهَ لِللَّوْحِ بَلْ لِتَسْكِينِ الأَحْزَانِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ

فتأمَّل، رَجُلُ أَتَى بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ وقالَ مِثلَ هذَا الكلامِ، نعَمْ لأنه أَتَى بها فهَيَّجَ أَحزانَ الناسِ، فهكذا بعْضُ الناسِ عندَ العَزاءِ يأتي بالألفاظِ التِي تُهَيِّجُ المُصَابَ، فيزْ دَادُ بكاءً وَحُزنًا، فليسَ يقولُ لَهُ: يا أخِي اصِبْرِ واحتَسِبْ، هَذَا مِنَ اللهِ وإليه، للهِ ما أَخَذَ ولَهُ ما أَبْقَى، وكلُّ شيءٍ عندَهُ بأجلِ مسَمَّى. لا يقول هذا.

كذلك أيضًا يُوجَدُ فِي بعضِ المناطِقِ مَنْ يجعلُونَ أيامَ العَزاءِ كأيامِ الزَّواجِ، بحيثُ يجْتَمِعُ الناسُ بِمَحْفِلٍ كبيرٍ فِي خِيامٍ لها أنوارٌ وإضاءَةٌ، يدخُلُ رجلٌ ويَخْرجُ آخَرُ بقَهْوَةٍ تُصَبُّ، وشاي يُشرَبُ، وهكذًا، فتكون أيامُ الموتِ كأنَّها أيامُ سُرورٍ،

<sup>(</sup>١) كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي (٢/ ١٦٤).

حَتَّى إِن مَن يمُرُّ عليهم يظُنُّ أَن هَذَا زواجٌ، لأنه يجتَمِعُ فِيهِ ناس كثيرونَ.

ومع هَذَا كثيرًا ما يأتُونَ بقارِئٍ يقْرَأُ القرآنَ، وما أَدْراكَ ما هَذَا القارئُ، قارِئٌ عَرْرُ وَ عَنْ الله عَلَيْهِ يَقْرَأُ كُلَّ حرْفِ بِقِرْش، ما يقرأ إلا بِقُروش، وهَذَا القارِئُ الذي يقْرَأُ بِقُروش عَلَيْهِ إثْمٌ، لأنه باعَ عَمَلَ الآخِرَةِ بِعِوضِ الدُنْيَا، ولا يصِلُ إلى الميِّتِ مِن قِراءتِهِ أَجرُ حَرْفِ واحِدٍ، لأنه لَا أَجْرَ لَهُ حتَّى يكونُ أَجْرُه للميِّتِ، فها الفائدة إذن! قولوالي: ما الفائدة من هَذَا القارِئ الذي جِئناهُ يقْرَأُ وأعطَيْنَاه دراهِم كثيرة، وَهُو لَا أَجْرَ له، ولا ثَوابَ للمَيِّتِ؟ إنها إضاعَةُ الوقْتِ، واتِّخَاذُ القُرآنِ العظيمِ بمنزلَةِ السِّلعَةِ يُباعُ ويُشْتَرَى، وقد يكونُ هَذَا المالُ لأيتام صِغَارٍ يحتاجُونَ إليه، وقَدْ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلا نَقْرَبُواْ مَالَ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللهُ

وأنا أعْجَبُ مِن عَمَلِ هؤلاءِ الناسِ مِثلَ هَذَا العَمَلِ مع أَنَّهُمْ لَا يَزْ دَادُونَ خيرًا، ولا ينتَفِعُ بذلكَ الميِّتُ، بل إنه ثَبَتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنه قالَ: "إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِيكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» (١)، ثبت هذَا أَنَّ الميِّتَ يعَذَّب ببكاءِ أَهلِهِ، رُوي هذَا من حدِيثِ عُمرَ وابنِه وطائفةٍ كثيرةٍ مِن الصحابَةِ، وإنكارُ عائشةَ رَضَيَّتَهُ عَنهَ لَهُ يُقَابَلُ بإثباتِ عُمَرَ لَهُ، والمُثْبِتُ مقدَّمٌ عَلَى النَّافِي، لأن النَّافِي لَيْسَ مَعَهُ إلا عدمُ العِلْمِ، والمُثْبِتُ معه عِلْمٌ.

والتعْذِيبُ الذي يحصُلُ للمَيِّتِ ببكاءِ أهلِهِ عليهِ، قالَ بعضُ العُلماءِ: إن هَذَا خَاصُّ بالكافِرِ، وهَذَا هو الذي فَهِمَتْهُ عائشةُ وقالت: إن المَيِّتَ الكافِرَ يُعَذَّبُ بِبُكاءِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ المَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧).

أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وليسَ المؤمِنُ، لأنه لَو عُذِّبَ المؤمِنُ بعمَلِ غيرِهِ لكان هَذَا منَافِيًا لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام:١٦٤]، ولكِن بالله علَيْكُم أيها الفاهِمُونَ، هل نتخلَّصُ بحمْلِ الحديثِ عَلَى الكافِرِ مِن إيرادِ هذِهِ الآيةِ أو لم نتَخَلَّصُ ؟ لم نتَخَلَّصُ، لأن الكافِرَ سيُعَذَّبُ بعَمَلِ غيرِهِ.

إذن المعارَضَةُ -إن كَانَ هُنَاكَ معارضة للآية- ثابِتَةٌ سَواءٌ مُمِلَ الحدِيثُ عَلَى الكافِرِ، أو عَلَى المسْلِم.

وقال بعضُ العُلماء: إن هَذَا فِي مَيِّتٍ أوصَى أهْلَه أَنْ يَبْكُوا عليه. ولكن هَذَا أيضًا خَالفٌ لظاهِرِ الحَدِيثِ، لأن رسولَ الله ﷺ لا شكَّ أنه أعْلَمُ الحَلْقِ بشَريعَةِ اللهِ، ولا شكَّ أنه أنصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم بَلاغًا، ولا شكَّ أنه أفصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم بَلاغًا، ولا شكَّ أنه أفصَحُ الحَلْقِ نُطْقًا وأعظَمُهم وأبلَغُهم، ولا شكَّ أيضًا أنه أصْدَقُ الحَلْقِ، فهو أعْلَمُهم وأصَدَقُهم وأنصَحُهم وأبلَغُهم، وقدِ اجتمع في كلامِه عَيْدِالصَّلاةُ وَالسَّلامُ كل مُوجِباتِ القَبولِ، وهي كَمالُ العِلْمِ، وكمالُ الصِّدقِ، وكمالُ النَّصْحِ، وكمالُ الفصَاحَةِ، قالَ النَّبِيُ ﷺ: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ وكمالُ الصَّدقِ، ولم كانَ شَرْطُ التَّعْذِيبِ بالوصِيَّةِ لقالَهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولم يقُلْ: إِذَا أَوْصَى به. ولو كانَ شَرْطُ التَّعْذِيبِ بالوصِيَّةِ لقالَهُ النَّبِيُ عَيْدِالصَلاةُ وَالسَّلامُ لأن مقْتَضَى الصدقِ والنَّصْحِ والبلاغَةِ أن يقول: إِذَا أَوْصَى به، لأن مَقْتَضَى الصدقِ والنَّصْحِ والبلاغَةِ أن يقول: إِذَا أَوْصَى به، لأنَ إضافَةَ عِبارَةِ: «إِذَا أَوْصَى به» ضَرُورِيَّة هنا، لِثَلا يتوهَمَ الناسُ خلافَ مُرادِ رَسُولِ الله ﷺ.

وقال بَعْضُ العُلماءِ: الحدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَيِّتٍ اعتَادَ أهلُهُ أَنْ يَبْكُوا عَلَى أَمُواتِهِمْ، فيعَذَّبُ إِذَا لَم ينْهَهُم. وهَذَا غيرُ الأوَّلِ، فالأوَّلُ قال: إِذَا أَوْصَى بِه، وهَذَا مَا أَوْصَى، لكنه يعلمُ مِن عادَةِ أهلِهِ أنهم يبْكُونَ عَلَى الميِّتِ، ولم يُوصِ بعدَمِه، فترْكُه ما أَوْصَى، لكنه يعلمُ مِن عادَةِ أهلِهِ أنهم يبْكُونَ عَلَى الميِّتِ، ولم يُوصِ بعدَمِه، فترْكُه

للإيصاءِ جَعَلَهُ يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ، لأن الواجِبَ عَلَيْهِ لها كانَتْ هَذِهِ عادَةُ أهلِهِ أَنْ ينْصَحَهُم وينْهَاهُم عَن ذلك.

والجوابُ عَلَى هَذَا أيضًا كالجوابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فلو كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يريدُ هَذَا لقالَ: يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عَلَيْهِ إِذا رَضِيَ بذلِكَ. الأول يقولُ: يعذَّب بِبُكاءِ أهلِهِ إِذا أَوْصَى بذلِكَ، وهَذَا يقولُ: يعذَّبُ ببكاءِ أهلِهِ عَلَيْهِ إِذا رضِيَ بذلك.

فهذِهِ ثلاثَةُ أقوالٍ: حَمْلُه عَلَى الكافِرِ، وحَمَلُهُ عَلَى مَن أوصَى بِهِ، وحَمْلُه عَلَى الراضِي بذلِكَ.

والقولُ الرابعُ: أَنَّ الحديثَ عُمُولُ عَلَى معْنَى صحيحِ عَلَى إطلاقِهِ وهو: أَنَّ المِيّةَ يعنَّبُ بِبِكَاءِ أَهلِهِ، لَا عَذَابَ عُقوبَةٍ، ولكنه عذابُ تألُّم وهمَّ، وما يُعَاقَب بنارٍ، ولا بتَضْيِيقِ قبْرٍ، ولا بشيءٍ، لكن يتألَّمُ ويتَعَذَّبُ، كها نقول: عذَّبَنِي ضَمِيري. فهل الضمِيرُ أَخذَ مِطْرَقَةً وصار يضْرِبُ؟ لا، هل أخذَ حَديدةً مُحُهَاةً بالنارِ يكُويهِ بِها؟ لا، فمعْنَى عذَّبَنِي ضَمِيرِي، يعْنِي: آلمَنِي وأَتْعَبَنِي، وهذَا معروفٌ، بل هناكَ حديثُ لا، فمعْنَى عذَّبَنِي ضَمِيرِي، يعْنِي: آلمَنِي وأَتْعَبَنِي، وهذَا معروفٌ، بل هناكَ حديثُ يشهَدُ بهذا، قال النَّبِيُ ﷺ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ» (ال)، فهل المسافِرُ يعَاقَب؟ أبدًا، لكنه يهتَمُّ للسَّفَرِ، حتَّى لَو سافَرَ عَلَى طائرةٍ مُريحةٍ هو فِي عَذابٍ، يخشَى أن تشقطَ الطائرَةُ، أو أَلَّا تَنْزِلَ إلى الأرضِ، أو أن يأتيَها بلاءٌ، كها أنه لَو سافَرَ عَلَى جَمَلٍ يكونُ فِي عذابِ، وهمِّ وتَعَبِ.

والعذَابُ المذكُورُ فِي الحديثِ ليسَ عذابَ العُقوبَةِ، ولكنه عذابُ التَّعْذِيبِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (۱۸۰٤)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله، رقم (۱۹۲۷).

فهؤ لاء الذين يبْكُونَ ويصْنَعُونَ هَذِهِ المَآتِمِ أَلَمْ يعْلَمُوا أَنَّ اللَّيِّتَ الآن يتَعَذَّبُ الآن فِي قَبْرِهِ، ويتألم مِن هَذَا الصَّنِيعِ، وإن كَانَ لَا يُعَاقَبُ مِن قِبَلِ اللهِ، لكنَّه يتأَلَّم.

لو قِيلَ لهؤلاءِ الذين أقامُوا هَذِهِ المَآتِمَ: إِنَّ أَبَاكُمْ يَا جَمَاعَة يَتَأَلَّمُ الآن، مُتعَبُّ فِي قَبْرِهِ فَهَلْ يَرْضُوْنَ، أو يَسْمَحُونَ لأنفسِهِمْ أَنْ يُقِيمُوا هَذِهِ المَآتِمَ؟ أَبِدَا لَا يمكنُ إلا إِذَا كَانُوا مِنْ أَعَقِّ الناسِ لأبِيهِمْ، أما إِذَا أَرَادُوا بِرَّ أبيهِمْ وهم يؤمنونَ باللهِ واليومِ الآخِرِ، ويؤمِنونَ برسولِ اللهِ وبخبَرِه، فلن تُسَوِّغَ لهم أَنْفُسُهم أَنْ يفعَلُوا فعلًا يتألَّمُ به مَيَّتُهُم فِي قبرِهِ أَبدًا.

وَإِنَّمَا أَطَلْنَا فِي هَذِهِ المسألَةِ، لأن الناسَ محتَاجُونَ إليها كثيرًا، وأخشَى أن تنْتَشِرَ فِي المسلِمِينَ مِن حيثُ لَا يَشْعُرُونَ.

والشَّيْطَانُ فِي الحقِيقَةِ يُسايِرُ الإنسانَ، فيأتِيهِ أحيانًا مِن ناحِيةِ العاطِفَةِ، وأحيانًا مِن ناحِيةِ الحَقِّ، والغَرِيبُ أن بعض الناسِ يقول: إنه إذا لم يُقِمْ هَذِهِ المآتِمَ قال الناسُ: فَرِحَ بموتِ أبيه. وهَذَا كَذِبٌ، هَذَا مِن الشيطانِ، فالذي لم يُقِمْ هَذَا العَزاءَ للمَيِّتِ أَرْضَى أَبَاهُ حَقِيقةً، وهَذَا هو الذي اتَّبَعَ شريعةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حقيقةً، وهَذَا هو الذي اتَّبَعَ شريعةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ حقيقةً، وهَذَا هو الذي التَّبِعُ شريعة النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلامُ وَقيقَةً، اللهُ السَلَفِ وهَذَا هو الَّذِي ابتَعَدَ عَن هَذِهِ الأشياءِ المحدَثَةِ التي ليسَتْ مِن عَمَلِ السلَفِ الصالِحِ، وهَذَا الذي لم يُقِم المآتِمَ هو الَّذِي أراحَ نفْسَهُ، وأراحَ غيرَهُ، وحَفِظَ مال الميِّتِ، وسَلِمَ مِن الإثم، هَذَا هُو الواقِعُ فِي الحقِيقَةِ.

(٢٠٦٣) السُّؤَالُ: مِنَ المعلومِ أنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيامٍ، وقد سَمِعْتُ بوفاةِ ابْنِ أخِي، وأنا الآنَ مُعْتَكِفٌ، وقد تُوُفِّيَ مِنْ يومينِ، فهل أَخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ ثم أَرْجِعُ؟

الْجَوَابُ: قُولُه: مِنَ المعلوم أنَّ وقتَ التعزيةِ ثلاثةُ أيام؛ أَرْجُو مِنَ الأخ السائلِ أَنْ يُبَيِّنَ لِي عَلَى أَيِّ شِيءٍ بَنَى هَذَا العِلْمَ أَنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيام؟ ومَنْ كَانَ عندَه عِلْمٌ أَنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيَّام فلْيُتْحِفْنَا به، لَا أَعْلَمُ نَصًّا فِي هَذِهِ المسألةِ يُحَدِّدُها، والتعزيةُ سَبُّها المصيبةُ، فها دَامَتْ آثارُ المصيبةِ باقيةً عَلَى المُصابِ؛ فإنَّ التعزيةَ مشروعةٌ، والناسُ يَخْتَلِفُونَ؛ منهم مَنْ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ المصيبةُ إطلاقًا، وقَدْ يَفْرَحُ بالمصيبةِ، واحدٌ لَهُ ابنُ عَمِّ عندَه ملايينُ الدراهم، وَهُوَ فقيرٌ، وبين هَذَا الرجل وابنِ عَمِّه فِي الحياةِ الدنيا مشاكلُ طويلةٌ عريضةٌ، فهاتَ ابنُ عَمِّه صاحبُ الملايينِ، هل يُصَابُ بِفَقْدِهِ؟ وَلْنَفْرِضْ أَنَّ ابِنَ عَمِّه هَذَا أَيضًا مُسْرِفٌ عَلَى نَفْسِه، لكِنْ لَم يَصِلْ إلى حَدِّ الحَجْرِ، وَهُوَ أَيضًا مُقَصِّرٌ فِي حَقِّ اللهِ، ويُؤْذِي ابْنَ عَمِّه، فيُؤَدِّي ذَلِكَ إلى بُغْضِه، لكِنْ هَذَا صاحبُ ملايينَ، وهَذَا فقيرٌ، فهاتَ صاحِبُ الملايينِ، فهل يُصَابُ الفقيرُ بِفَقْدِه ويَحْزَنُ عليه؟ قد يُصَابُ بفَرَح، هل يُعَزَّى مثلُ هذا؟ لَا يُعَزَّى، ولولا أنِّي ما أُحِبُّ أنْ أجازِفَ لقُلْتُ فِي مِثْلِ هذا: إنَّه يُهَنَّأُ بِمَوْتِه.

على كلِّ حالٍ؛ الناسُ يَخْتَلِفُونَ بالتَّأْثِرِ بالمصيبةِ، فنحن نُعَزِّي المصابِ ما دامَ متأثرًا بمُصِيبَه، والمطلوبُ بالتعزيةِ التقويةُ، تقويةُ هَذَا المصابِ عَلَى الصبرِ والجَلَدِ، وليس المقصودُ بالتعزيةِ النياحةَ والنَّدْبَ وتَرْقيقَ القلوبِ، لا، بلِ المقصودُ التقويةُ، وليس المقصودُ بالتعزيةِ هل هي ولذلكَ تَجِدُ هَذِهِ المادةَ العينَ والزايَ والياءَ تَدُلُّ عَلَى التقويةِ، والصيغةُ للتعزيةِ هل هي صيغةٌ مُعَيَّنةٌ لا يتجاوزُها الإنسانُ أو صيغةٌ مُناسِبةٌ؟ لا، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبةٌ، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبةٌ، ليسَ لها صِيغةٌ مناسِبةٌ، في الناسِ أو أكثرِهِمْ صيغةٌ مُعَيَّنةٌ للتعزيةِ، إذا قَالَ: عَظَّمَ اللهُ أَجْرَكَ، وأَحْسَنَ عَزَاءَكَ، وقد يَكُونُ القائلُ بهذه الصيغةِ أوْ بتلكَ لا يَدْرِي ما مَعْنَاهَا.

وأَحْسَنُ ما يُعَزَّى به الإنسانُ ما عَزَّى به النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِحْدَى بناتِه وقد أَرْسَلَتْ إليه رَسُولًا تَطْلُبُ مِنَ النَّبِيِّ عَيْكُ أَنْ يَخْضُرَ، فقالَ النَّبِيُّ عَلِيه لهذا الرسولِ: «مُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»، كلمتانِ عظيمتانِ «فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَبْقَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَل مُسَمَّى »(١)، اللهُ أَكْبَرُ، ما أَعْظَمَ كلامَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وما أَلذَّهُ عَلَى السَّمْع، وما أَشَدَّ تأثيرَه عَلَى القَلْبِ! «مُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»، هاتانِ الجملتانِ جَمَلتَانِ دَالَّتَانِ عَلَى الحُكْم، وَهُوَ وجوبُ الصَّبْرِ والاحتسابِ، «فَإِنَّ للهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَبْقَى»، هَذِهِ جَمَلةٌ تُطَمِّئنُ الإنسانَ بأنَّ كلَّ شيءٍ مِلْكٌ للهِ، الولدُ أَوِ البنتُ بنتُ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِمَنْ هِيَ؟ للهِ، إنْ أَخَذَهَا فهي له، وإِنْ أَبْقَاهَا فهي له، فله ما أَخَذَ، وله ما أَعْطَى، وكُلُّ شيءٍ عندَه بأَجَل مُسَمَّى، هَذَا الإيمانُ بالقدرِ، كُلُّ شيءٍ بِأَجَلِ مُحَدِّدٍ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ أَبِدًا، لَو أَنَّ رجلًا كَانَ يُعارِضُ فَكَّ حبل مشدودٍ عَلَى طَرْدٍ مِنَ الطرودِ فِي عِلاجِهِ لشَدَّ الحبلَ، قال هكذا وانطلقَ الحَبْلُ، العادةُ إِذا شَدَّ الإنسانُ الحَبْلَ وانطلقَ تَرْتَفِعُ يَدُه حتَّى ضَرَبَتْ عَيْنَهُ وانْفَقَعَتْ، لَو قالَ هَذَا الرجل: لَو لم أُحَاوِلْ فكَّ هَذَا الحبلِ ما انْفَقَأَتْ عَيْنِي، فإنَّنا نَقُولُ لِمثلِ هذا: لَا مَفَرَّ، لَا يُمْكِنُ أبدًا، قضاء الله وَاقِعٌ ولا مَفَرَّ، ولهذا يَجِبُ عَلَى الإنسانِ أَنْ يُؤْمِنَ بِقَدَرِ اللهِ، فإذا أَرَدْنا أَنْ نُعَزِّيَ مُصابًا فأَحْسَنُ ما نُعَزِّي به ما عَزَّى به الرسولُ ﷺ ابنتَه، ولكِنْ مع ذلكَ لَو أَنَّنا رَأَيْنَا هَذَا المصابَ لم يَتَأَثَّرْ بمِثْل هَذَا الحديثِ نَأْتِي لَهُ بكَلِهَاتِ مصابِ مناسبٍ، نقولُ: يا أُخِي، هَذَا أَمْرُ اللهِ، هكذا حَالُ الدنيا، هَذَا الرجلُ كَانَ مَعْدُومًا ثم وُجِدَ، ثم عُدِمَ، وسَتُعْدَمُ كما عُدِمَ، وما أَشْبَهَ ذلك؛ حتَّى تَزُولَ عَنْهُ هَذِهِ المصيبةُ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، رقم (۱۲۸٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (۹۲۳).

أمَّا أنْ نأتيَ بالعباراتِ المثيرةِ فهذا لَا يجوزُ.

يُذْكَرُ أَنَّ ابنَ عَقِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ تُوُفِّي لَهُ ولدٌ هو أَكْبَرُ أُولادِه واسمُه -أي الولدُ-عَقِيلٌ، فَخَرَجُوا بِه إلى المَقْبَرَةِ، وكان أَبُوه رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَأَثِّرًا بِمَوْتِه؛ لأنَّ الولدَ نَشَأَ نشأةَ عِلْمٍ، فلمَّا رَأَى الناسُ تأثُّرَ هَذَا الشيخِ العالمِ تأثَّرُوا أيضًا، فصَرَخَ رجلٌ يقول: ﴿ قَالُواْ يَكَأَيُّهَا ٱلْمَوْرِينُ إِنَّ لَهُ وَ أَبَّا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ۚ إِنَّا نَرَىكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، فلمَّا سَمِعَه العامَّةُ ضَجُّوا بالبكاءِ تَأَثُّرًا، فقال لهمُ ابْنُ عَقِيلِ رَحْمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ القرآنَ إِنَّما نَزَلَ لتَسْكِينِ الأحزانِ، لَا لِتَهْيِيجِ الأحزانِ»، وهَذَا صحيحٌ، القرآنُ نَزَلَ لتسكينِ الأحزانِ لَا لتَهْيِيجِهَا، ونهاهم عَنْ ذلكَ، ذلكَ لأنَّ الإنسانَ إِذا كَانَ فِي مصيبةٍ وقَرَأَ القرآنَ بَتَدَبُّرٍ وتَمَعُّنِ نَسِيَ مُصِيبَتَهُ، فها هَذَا الذي نَسْمَعُه عَنْ بعضِ الناسِ مِنْ أَنَّه إِذا ماتَ الميِّتُ اجْتَمَعُوا فِي بيتِه وصاروا يَنْحَبُونَ ويَبْكُونَ ويَنْدُبُونَ! فهذا لَا يُعَدُّ تَعْزِيَةً؛ بِلْ يُعْتَبَرُ مصيبةً تُهَيِّجُ المصائب، هَذَا تَهْيِيجُ للمصائبِ؛ ولهذا قَالَ بعضُ أَهْلِ العلمِ: إنَّه يَحْرُمُ النَّدْبُ والنياحةُ، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبُ تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْ بَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبِ»(١)، نسألُ الله العافية.

فعَلَى المسلمينَ ألَّا يَنْظُرُوا إلى أحوالِ عَصْرِهِمْ وما يَفْعَلُه بعضُ الناسِ فِي هَذِهِ الأمورِ، بل يَنْظُرُوا إلى عَصْرِ السَّلَفِ الصالحِ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسانٍ.

وأَمَّا قَوْلُ الأَخِ: هل أَخْرُجُ للتعزيةِ وأَنا مُعْتَكِفٌ؟ فنقولُ: لَا تَخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ وأَنتَ معتكفٌ إلَّا إِذا أَحْبَبْتَ أَنْ تُبْطِلَ اعتِكافَكَ؛ لأنَّ الاعتكافَ إِذا كَانَ سُنَّةً وليسَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

بواجبٍ فللإنسانِ أَنْ يُبْطِلَهُ، فإذا رَأَى أَنَّ عَدَمَ خروجِه للتعزيةِ يُؤَدِّي إلى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وأَنَّه لَا بُدَّ مِنَ التعزيةِ؛ فلْيَخْرُجُ ولا يَدَعِ الشيءَ الواجبَ للبَقَاءِ عَلَى الشيءِ المسنونِ.

(٢٠٦٤) السُّوَّالُ: جرتِ العادةُ عند وفاةِ أيِّ شخصٍ أن تأتيَ مجموعةٌ لقراءةِ القُرْآنِ عَلَى الميتِ؟ القُرْآنِ عَلَى الميتِ، ويُطْعِمُونهم الطعامَ، فهل يصلُ ثوابُ قراءةِ القُرْآنِ للميتِ؟ ومَا حُكْم الشرع فِي نَظَرِكم فِي ذلكَ؟

الجَوَابُ: الَّذِي نرى أن هَذَا الاجتهاعَ بِدعة، يعني: الاجتهاع عند أهلِ الميتِ لِقراءةِ القُرْآنِ عَلَى رُوحه -كها يَزعُمون- بِدْعة، ولم يكن معروفًا فِي عهدِ النَّبِيِّ ﷺ ولا عهدِ أصحابِهِ، بل كانوا يَعُدُّون صُنع الطعامِ والاجتهاع إليه فِي بيتِ الميتِ منَ النِّياحة، والنياحةُ من كبائرِ الذنوبِ.

وإذا أُتي بقارئٍ يَقرأ فِي هَذَا الاجتهاعِ صَارَ أَشدَّ وأعظمَ وأقربَ إِلَى البدعةِ المغلَّظة فِي هَذِهِ المسألةِ؛ وذلك لِأَنَّ قراءةَ القُرْآنِ فِي هَذهِ الحالِ لَيْسَ فِيهَا أُجرُ، حيث إن القارئ اتَّفَقَ معهم عَلَى أُجرةٍ ليقرأ القُرْآن، ومَن قَرَأ القُرْآن بأجرةٍ فَإِنَّهُ لا ثوابَ له، وإذا لم يكنْ لَهُ ثوابٌ فَإِنَّ الميتَ لن ينتفعَ به. وهَذَا لَيْسَ من مِنهَاجِ السلَف، ويعدُّونه من النياحة.

### -699

(٢٠٦٥) السُّؤَالُ: تذهبُ بعض الملتزِمات إلى مَن عندهم عَزَاء لقراءةِ القُرْآنِ وخَتمه، وفي بعض الأحيانِ يأخذنَ مالًا عَلَى هَذِهِ القراءةِ، فهل هَذَا العملُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: أوَّلًا: يجب أن نعلمَ أن العزاءَ يُراد به تقويةُ المُصاب عَلَى تحمُّل المصيبةِ، هَذَا هو العزاء، وفيه خيرٌ، وفيه أجرٌ؛ لأنَّه يُسلِّي المصاب ويُعينه عَلَى تحمُّل المصيبةِ، ولكن ما يصنعه بعض النَّاسِ اليوم فِي العزاءِ شيءٌ مُبْتَدَع عَلَى خلافِ ما كَانَ عَلَيْهِ السلفُ الصالِحُ، حيث يَجلسون فِي البيوتِ يَتَلَقُّوْنَ الناسَ، ويأتي النَّاس إليهم أفواجًا من كل فَجِّ، وربها أوقدوا المشاعِلَ -يعني الكهرباء- ونصبوا الكراسيَّ، ونَصَبوا الخِيَام لاستقبال المُعَزِّينَ، وربها صَنعوا الطعامَ لِيُطْعِمُوا مَن يحضُر منَ الْمُعَزِّينَ، وقد كَانَ الصَّحَابة رَضَالِتَهُ عَنْهُ رَبُّ يُعُدُّونَ الاجتماعَ إلى أهلِ الميتِ، وصُنْع الطعام منَ النِّياحة، والنياحةُ من كبائرِ الذنوبِ؛ لأن النَّبِيِّ ﷺ لَعَنَ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ (١)، وربها يحصُّل فِي هَذَا الاجتماع -ولا سيها من النِّسَاء- بكاءٌ عَلَى الميتِ، والبكاءُ عَلَى الميتِ يُعَذَّب به الميتُ فِي قبرِه، فتسيء إلى ميتِكَ وأنت لَا تشعُر، قال النَّبِيّ ﷺ: «إِنَّ المَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»(١)، فلو أنك رأيتَ أحدًا يعذِّب قريبَك، أو صديقَكَ لدافعتَ عَن قريبِكَ وصديقكَ، فكيف تكون أنت السببَ فِي تعذيبِ هَذَا الميتِ المسكينِ فِي قبرِه، «إِنَّ المُيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، ولكن هَذَا العذاب لَيْسَ عذابَ عقوبةٍ، فَلا ينافي قولَ اللهِ تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَاذِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وإنها هو عذاب تألُّم كما يتعذَّب الإِنْسَان مِنَّا بالسفَر ومتاعبه، فكذلك هَذَا الميتُ يُعَذَّب ببكاءِ أهلِه عذابَ تألُّم لَا عذاب عقوبةٍ، وبهذا يَندفِع الإشكالُ الَّذِي أوردهُ بعض العلماءِ عَلَى هَذَا الحديثِ، وَهُوَ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾، حَتَّى

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب النوح، رقم (٣١٢٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النَّبِيَّ ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧).

إن بعض العلماءِ حملَ هَذَا الحديثَ عَلَى مَن أوصى أهله أَنْ يبكوا عَلَيْهِ، أو عَلَى مَن كَانَ عادتهم أَنْ يبكوا عَلَيْهِ، أو عَلَى مَن كَانَ عادتهم أَنْ يبكوا عَلَى الميت ولم يَنْهَهُمْ عَن ذلك، ولكن الصَّحِيح أنه لَا حاجةَ إلى تقييدِ النصِّ بهذا، بل نقول: إن العذاب نوعانِ: عذاب عقوبةٍ، وهَذَا لَا يكون إلَّا عَلَى ذنبٍ، وعذابُ تألُّم، وهَذَا يكون حَتَّى عَلَى فعلِ الغيرِ.

وأمَّا الاجتهاعُ الَّذِي يتضمَّن قراءةَ القُرْآنِ، فهذا أشدُّ نُكرًا؛ لأَنَّه جعلَ القُرْآنِ وسيلةً، أو جعله يقرأ في حالٍ ليستْ من عادة السلف، وإذا كَانَ القارئ الَّذِي جِيء به يقرأ بأُجرةٍ، فالأمرُّ أشدُّ؛ لأن القارئ الَّذِي يقرأ بأجرةٍ لَيْسَ لَهُ أجرُّ، فأجرُه هَذِهِ الدراهمُ الَّتِي حصَّلها، وإذا لم يكنْ لَهُ أجرُّ فَلا يَنْتَفِع الميتُ بقراءتهِ.

وعلى هَذَا يكون فِي هَذِهِ القراءةِ حَمل وِزرٍ عَلَى القارِئِ، حيث قرأً قراءةً لَا يريد بها وجه اللهِ، ويكون فِيهَا إضاعة للمالِ، وإذا كَانَ مِن الترِكة، وفي الورثة قُصَّرُ كَانَت جنايةً عَلَى أموالِ القُصَّرِ.

لهذا ننصحُ إخواننا الذين ابتُلوا بهذه الصفةِ من صِفة العزاءِ أَنْ يَتَّقُوا اللهَ عَنَى وَانْ يَنْتَهُوا عنها، ولكن قد يقول ضعيف النفسِ: أنا لَو تركتُ هَذَا الشيء لَقال الناسُ: هَذَا الرجلُ لَا يُحِبُّ والدَه، أو لَا يحب أُمَّه، أو لَا يحب قريبَه، فيكون فِي ذَلِكَ عارٌ عليه. فنقول: لَا تهتمَّ بالعارِ وتُخالف الشَّرع؛ فَإِنَّ ربَّكَ يقول: ﴿إِنَّ اللّهَ يُدُفِعُ عَلَ اللّهِ عَلَى اللّهِ الله الله الله الله الله عَنْ اللّهِ الله الله الله الله الله عند الله الله عند، والله يُدافِع عنك، وربها تكونُ إمامَ خيرٍ يَتَّبِعُكَ مَن يَتَّبِعُك من الناسِ، فتُمنَع هَذِهِ العادةُ المخالفةُ لعملِ السلف، وتكون أنت إمامَهم، ومَن دلَّ عَلَى خيرٍ فله مِثْلُ أجرِ فاعلِهِ.

والسنَّة في العزاء إذا رأيت الرجل مُصابًا متأثِّرًا في مُصيبِه، سواء موت قريب، أو فقد مالي، أو حادث، أو ما أشبه ذَلِكَ أن تُورِد عَلَيْهِ مِن الأدِلَّة ما يجعله يتحمَّل الصبرَ، وأحسنُ صيغة يُعزَّى بها المصابُ ما عَزَّى به النَّبِيُّ عَلَيْهُ إحدى بناتِه، حيثُ أرسلَ إليها رسولًا وقال: «إِنَّ لله مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَلْتَصْبِرْ، وَلْتَحْتَسِبْ» (١). فهذِهِ أحسنُ صِيغةٍ، نقول للمصاب: يا أخي، لَا تَجْزَعْ، اللّكُ للهِ، إذن لله ما أخذَ وله ما أعطى، فهذا الشيءُ المقدَّر جَاءَ مُقَدَّرًا بأجَل لَا يَتَقَدَّم عَنْهُ ولا يَتَأَخَّر، ولا يُمكِن أَنْ يتغيَّر المقدورُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مَها كان، فها عليك إذا وَقَعَ المقدورُ إلَّا الصبر والتحمُّل واحتساب الأجرِ منَ اللهِ تعالى.

ولذلك لَو أن الإِنْسَانَ تفكَّر قليلًا لَعَلِمَ أن المقدورَ لَا يمكِن أَنْ يَتَزَحْزَحَ أبدًا، حَتَّى -مثلًا- لَو ذهبَ قَريبك أو صديقكَ فِي سَفرٍ وحصل لَهُ حادثٌ، فَلا تقلْ: لَيْتَهُ لم يسافِرْ، أو لماذا سافَر؟ فهذا أمرٌ مكتوبٌ لَا يمكِن أَنْ يتغيَّر مهما كَانَ الأمر، فها عليك أمامَ هَذَا الشيء الواقع إلَّا أن تصبِر وتَخْتَسِبَ الأجرَ عَلَى اللهِ عَنَّفَجَلَّ.

قال النَّبِي ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ "\")، هَذَا هو العُكَّاز الَّذِي يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِ الأعرجُ والزَّمِن، ولكنه لَيْسَ بعكاذٍ، فآلُ جعفرٍ أَتاهم ما يَشْغَلُهم، فقال النَّبِي ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا»، ولم يقلِ: اصنعوا لآلِ جعفر، ولمَن يَلْتَقِي بهم مِنَ النَّاسِ حَتَّى تَجتمعَ أُمَمٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النَّبِيّ ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُصْنَعُ لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يُبْعَثُ لأهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

وأيضًا عَلَلَ فقال: «أَتَاهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ»، والآن -وللهِ الحمدُ- لَيْسَ عند المصابين مِنَّا ما يشغله، فإذا احتاج الطعامَ أرسل أصغرَ الأولادِ إلى المطعَم وأتى بكلِّ نعمةٍ، والحكمُ يدورُ معَ عِلَّتِه، فإذا لم يُشغَل هؤلاء المصابونَ، فَإِنَّ العلةَ الَّتِي أَمرَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مِن أَجلِها قد زالتْ، فَلا يكون فِيهِ حُجَّة. وهل قال الرَّسولُ: اذبحُوا الذبائح، واجمعُوا العالمَ لآلِ جعفرِ؟ أبدًا ما قالَ هذا.

(٢٠٦٦) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ قِرَاءَةِ القُرآنِ عَلَى الميِّتِ، واجتهاعِ النَّاسِ لذلِكَ، حَتَّى إنك تَرَى بيتَ الميِّتِ كخلِيَّةِ النَّحْلِ من كثْرَةِ الداخِلِ والخارِج؟

الجَوَابُ: هَذَا من البِدَعِ المنْكَرَةِ، وليس مِنْ هَدْي الرَّسولِ عَيَنهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ أَن يُقْرَأُ عَلَيْهِ القُرآنُ، وسأُحَدِّثُكُم بحديثٍ فِي هَذَا الموضوعِ: دخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَبِي سَلَمَة وَعَلَيْتُهُ عَنْهُ، فوجَدَهُ الموضوعِ: دخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَد شَخَصَ بَصَرُهُ، أي: مات، فقالَ النَّبِيُّ صلى عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»، فلمَّا سَمِعَ هَذَا أهلُ البَيتِ ضَجُّوا أي: صَاحُوا؛ لأنَّبَم عَرَفُوا أن أبا سَلَمَة قَدْ مات، فقالَ النَّبِيُّ صلى عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ المَلائِكَة يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثم أغمضَ الرسولُ عينيه هكذَا، ثم بخيْرٍ، فَإِنَّ المَلائِكَة يُؤمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثم أغمضَ الرسولُ عينيه هكذَا، ثم قال: «اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَة وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي المَهْدِيِّينَ، وَاخْفُهُ فِي عَقِيهِ فِي النَّابِينَ، وَاغْفِرْ لَهُ فِيهِ». (١)

هَكَذَا دَعَا لَهُ خُسَ دَعُواتٍ، ولم يَقْرَأُ عَلَيْهِ القُرآنَ، ولم يَقْرَأُ أَحَدٌ عَلَيْهِ القُرآنُ،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنازة، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠).

ولا اجتَمَعُوا عندَ أهلِهِ يَقْرءونَ القُرآنَ، لَا بأَجْرَةٍ، ولا بغيرِ أُجْرَةٍ.

نرجع لهذا الحديثِ لنأخُذَ ما فِيهِ مِنَ الفَوائدِ:

أولًا: فِي هَذَا الحَدِيثِ تواضُعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ويؤخُذُ ذَلِكَ من كونِهِ يعودُ المَرْضَى، فإذا مَرِضَ أحدٌ من الصحابَةِ ذَهَبَ إليه يعودُهُ، وهَذَا مِنَ السُّنَّةِ؛ أن تعودَ المريضَ، وتقولُ لَهُ: لَا بأسَ طَهُورٌ إنْ شاءَ اللهُ، وأنتَ اليومَ والحمد لله - بصِحَّةٍ جيِّدَةٍ، وتُوسِّعَ لَهُ الأملَ.

ثانيًا: أن الرُّوحَ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ البَدَنِ فَإِنَّ الإنسانَ يشاهِدُهَا ويرَاها بعينِهِ ؛ لقولِهِ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ »، وهَذَا شيءٌ لَا نَعْلَمُهُ لولَا أنَّ الرسولَ أَخْبَرَنَا بِهِ، ونحنُ نؤمِنُ بذلِكَ.

ثالثًا: أنه يُسْتَحَبُّ لمن حضَرَ الميِّتَ إِذَا شَخَصَ بَصَرُ الميِّتِ ومَاتَ أَن يُغْمِضَ عَيْنَيهِ؛ لأَن النَّبِيَّ ﷺ أَغْمَضَ عَيْنَيْ أَبِي سَلَمَةَ، والفائِدَةُ مِنْ إغهاضِ العَيْنِ أَلَّا يكونَ الإنسان مُشَوَّهًا؛ وكذلك حمايَةٌ للعَيْنِ.

رابعًا: أنه ينْبَغِي لأهلِ الميِّتِ إِذا ماتَ أن يَدْعُوا لأَنْفُسِهِمْ بالخيرِ، لَا أن يفْعَلُوا كَمَا يفْعَلُوا كَمَا يفْعَلُ أَهلُ الجَاهِلِيَّةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ؛ إِذا ماتَ الميِّتُ قالُوا: يا وَيلَاهُ، يا ثُبورَاهُ، وما أشبَه ذلِكَ، يدْعُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بالويلِ والنَّبُورِ، فقالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِالخَيْرِ».

خامسًا: أن الدُّعاءَ عندَ المصِيبَةِ بالموتِ تؤمِّنُ عَلَيْهِ الملائكَةُ، فإذا قالَ الإنسان: آجرْنِي فِي مُصِيبَتِي. مثلًا قالتِ الملائكَةُ: آمِينَ، وَعَلَى هَذَا فإذا ماتَ للإنسانِ مَيِّتُ فلْيَدْعُ اللهَ عَرَّقِجَلَّ لَهُ وللمَيِّتِ، وأحسنُ ما يُدْعَى به أن يقولَ الإنسانُ: إنَّا للهِ وإنَّا إليهِ

رَاجِعُونَ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَبَشِرِ الصَّعِرِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ مَصِيبَةٌ قَالُوٓا اللهِ مَصِيبَةٌ قَالُوٓا اللهِ مَالِيهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ اللَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ اللَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا مَنْهَا، فإنَّ الله يَأْجُرُهُ عَلَى مُصِيبَتِهِ، ويخْلُفُ لَهُ أَجْرًا مِنْهَا.

سادسًا: أنه ينبَغي لمن حَضَرَ الميِّتَ عندَ موتِهِ أن يَدْعُو لَه، وأحسن ما نَدْعُو بِهِ للمَيِّتِ ما دَعَا به النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لأبي سَلَمَةً؛ فإذا قَدَّرْنَا أن الميِّتَ اسمُهُ عبدُ اللهِ، قُلْنا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعبدِ اللهِ، وارْفَعْ درَجَتَه فِي المهدِيِّينَ، وأفسِحْ لَهُ الميِّتَ اسمُهُ عبدُ اللهِ، قُلْنا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعبدِ اللهِ، وارْفَعْ درَجَتَه فِي المهدِيِّينَ، وأفسِحْ لَهُ فِي قَبْرِه، ونوِّرْ لَهُ فِيهِ، واخْلُفْه فِي عَقِبِهِ. كما دَعَا بذلكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وبعد أن ماتَ أَبُو سَلَمَة تَزُوَّجَ النَّبِيُّ عَلَيْهٍ أمَّ سَلَمَةَ، وصار عَقِبَ أبي سَلَمَة وَسَلَمَة بو حضَانَةِ الرسولِ عَلَيْهِ السَّالَةُ وَالسَّلَامُ، فَخَلَفَهُ اللهُ فِي عَقِبِهِ؛ حيثُ جَعَلَ رسولَهُ عَلَيْهِ فَعَلِهِ؛ هو الحَاضِنَ لَهُ، وهَذَا مِنْ بركَةِ دُعاءِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ.

والخُلاصَةُ أن القِراءَةَ عَلَى الميِّتِ بِدْعَةٌ، والاجتهاعُ لذَلِكَ بِدْعَةٌ، وأن الأَوْلَى بِذُعَةٌ، وأن الأَوْلَى بِنَا أن نَفْعَلَ كما فَعَلَ سَلَفُنَا الصَّالِحُ؛ لأن الإمامَ مالِكًا رَحَمَهُ اللَّهُ قالَ كَلِمَةً طَيِّبَةً، قالَ: لا يصلحُ آخِر هَذِهِ الأُمَّةِ إلا بِمَا صَلحَ أَوَّلُهَا (۱). فالطَّرِيقُ السلِيمُ أن نَسْلُكَ طريقَ السلَفِ الصالح.

(٢٠٦٧) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ التجمُّع للعزاءِ عند أهلِ الميتِ والتكلُّف بالطعامِ وغير ذلكَ من قراءةِ القرآنِ والدُّعَاءِ للميِّت فِي جماعةٍ؟

<sup>(</sup>١) مسند الموطأ (ص:٥٨٤).

الجَوَابُ: الاجتماع للعزاءِ بِدعة، وما كَانَ الصحابةُ يَعرِفونه، بل قَالَ جَرِيرُ بنُ عَبدِ اللهِ البَجَلِيُّ رَضَالِللَهُ عَنهُ، وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ: كنَّا نَعُدُّ الاجتماعَ إِلَى أهلِ الميتِ وصُنعَ الطعام منَ النِّيَاحَةِ (١).

والنِّيَاحَةُ من كبائرِ الذُّنوبِ؛ فقد لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ النَّائِحَةُ وَالنَّائِحَةُ وَالنَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا، ثُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا النَّائِحَةُ وَاللَّهُ العَافِيةَ.

فَهُوَ بِدعة، وَهُوَ يُجَدِّد الأحزانَ، ومَن ماتَ لَهُ ميِّت فليقلْ ما أرشدَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّدَةُ وَالسَّلَامُ وما جَاءَ به القرآنُ:

أَمَّا مَا جَاءَ بِهِ الْقَرِآنُ فَقَدَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْصَّابِرِينَ ﴿ الْذِينَ إِذَآ أَصَابَتْهُم مُصِيبَةُ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاۤ إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾ [البقرة:١٥٦-١٥٦].

وأمَّا السُّنَّة فقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبَةُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اؤْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا». وأمُّ سَلَمَةَ راويةُ الحديثِ مات زَوجُها أبو سَلَمَةَ، وَهُوَ ابنُ عَمِّها وأبو أولادِها، ومِن أحبِّ النَّاسِ إليها، فقالت هَذَا الحديثَ اللَّهُمَّ اؤْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا»، قالت ذلك مؤمنةً بكلامِ الرَّسُولِ عَلَيْهَ الطَّهُمَّ اؤْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا»، قالت ذلك مؤمنةً بكلامِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَلَمَةَ وَلَا مِلْمَةً وَلَيْهِ مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا»، قالت ذلك مؤمنةً بكلامِ الرَّسُولِ عَلَيْهَ الصَّلَةُ وَالسَلَمَةَ؟ أبو بكرٍ، عمرُ، عَيْدُ الصَلَمَةَ؟ أبو بكرٍ، عمرُ،

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام، رقم (١٦١٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في النوح، رقم (٣١٢٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

فلان، فلان... فِي نَفْسِها، فَهِيَ قالتْ هَذَا ليستْ شاكَّةً فِي الحديثِ، لكن تقولُ: مَن هَذَا الَّذِي هو خيرٌ مِن أبي سَلَمَةَ، فكانَ رسولَ اللهِ ﷺ، فها أنْ تمَّتْ عِدَّتُها حَتَّى خَطَبَها النَّبِيُ ﷺ في ذلكَ.

فأقول: لَو أَن أَهِل المِيتِ اتَّقُوا اللهَ وفعلوا ما أُمِروا به، وتَركوا ما لم يَفعلُه أسلافُهم؛ لَكان خيرًا لهم. وإني أقولُ لهؤلاء الَّذِينَ يَصنعون ما يصنعونَ: إنها ميِّتكم يُعَذَّب بِصَنِيعِكُم، فالميتُ نفسُه الَّذِي أنتم تُعَزَّوْنَ به يُعَذَّبُ بِصَنِيعِكُمْ؛ فقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَيِّلِيُّ أَن الميِّتَ يُعَذَّبُ بها نِيحَ عليه (٢).

ونحن لَا نقول هَذَا عَن فراغ، بل نَقولُه بأدلَّة، ولسنا نقوله لأننا -والحمدُ للهِ- مَعصومونَ مِنه وليس فِي بِلادِنا، بل نقوله بأدلَّة، وبيننا وبين مَن يَفعَل ذَلِكَ كِتابُ اللهِ وسُنَّةُ رسولِهِ عَيَالِيَةٍ.

والمؤمنُ إِذَا قَضَى الله ورسولُه أمرًا لم يكنْ لَهُ الْجِيْرَةُ مِن أَمْرِ اللهِ ورسولِه؛ كما قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلِا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللهُ وَرَسُولُهُۥ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَمُمُ لَلْهُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦].

فَهَا الَّذِي يَستفيد مِنْهُ المِتُ إِلَّا أَنه يُعذَّب فِي قبرِه، وما الَّذِي يَستفيد مِنْهُ المصابُ إِلَّا أَنه الحَرْنَ يَتَجَدَّد فِي نفْسه، وما الَّذِي يُصيبه مَن ذَهَبَ وأكلَ من الطعام إِلَّا أَنه شارَكَ النَّيَّاحِينَ فِي نِيَاحَتِهِم، إذن لماذا نفعل هذا؟!

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨).

<sup>(</sup>٢) أُخرَجه البخاري: كتاب الجَنائز، باب قول النبي ﷺ: «يُعَذَّبُ اللَّيَّتُ بِبَعْض بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ، رقم (١٢٨٦)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذَب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٨).

ثُمَّ هُنَاكَ الحسائِر المادِّيَّة والحسائر الوقتيَّة بسبب هَذَا الفعلِ، وهِيَ مَحسوبةٌ عَلَى الإِنْسَانِ؛ محسوبة فِي مالِه، ومحسوبة فِي عُمُرِهِ، وسيُسألُ الإِنْسَان عَمَّا أنفقَ مالَه فيه، وسيُسألُ عَمَّا أنفقَ وقتَه فيه.

إنني أَنْشُدُكم الله أن تَنظُروا فِي الأمرِ نظرةً شرعيَّةً فاحصةً، لا نظرة هَوًى، بل نظرة حقِّ، فنحن كلُّنا نقول: ﴿ اَمَنَكَا بِأَللَهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْ إِبْرَهِ عَمَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَى إِلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ فيكم.

وقد بَلَغَنا أنه يَقْدَم أُناسٌ من قُرَى بعيدةٍ أو قريبةٍ لهٰذَا الاجتماع، ويَضَعون السُّرادِقَ والأنوارَ الكاشفة، والكراسيَّ المستورة، والأوانيَ المبثوثة، ويأتي القُرَّاء الَّذِينَ لَيْسَ لهم فِي الآخِرة من نَصيبٍ، فيأتون بقارئٍ يقرأُ، لكنَّه لا يقرأُ تَطَوُّعًا، بل بأُجْرَةٍ، والَّذِي يقرأُ بأجرةٍ ليسَ لَهُ نَصيب منَ الأَجْرِ، فتكون قراءة هَذَا المسكينِ وزرًا عَلَيْهِ، ولا فائدة للميتِ منها؛ يعني لَيْسَ فِيهَا أَجْرٌ.

وقد سُئل الإِمَامُ أَحمدُ رَحِمَهُٱللَّهُ عَن إمامٍ قال لقومٍ: أُصلِّي بكم رمضانَ بكذا وكذا دِرهمًا، قال: أسألُ اللهَ العافيةَ، مَن يُصلِّي خلفَ هذًا؟!(١).

فهَذَا القارئُ الَّذِي لَم يَقْرَأُ إِلَّا بِفلُوسٍ مَن يرجو بركةَ قِراءتِه! لكنها العادات السيِّئة، فلذلكَ أنا بها حصلتُ مِن علمٍ -أرجو اللهَ أن يَنفعني به- أقولُ لإخواني: إن اللهِ الواجبَ عَلَى الأُمَّة السَّمع والطاعة، فإذا بُلِّغُوا عنِ اللهِ

<sup>(</sup>١) مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود السجستاني (١/ ٩١).

ورسولِه فليقولوا: سَمِعنا وأَطَعنا، والحمدُ للهِ نَكُفُّ عَن الأمرِ ونستريح ونُريح، وندعو للميِّت.

فلْيَبْحَثُوا فِي الحديثِ هل جلسَ النَّبِيُّ ﷺ للعزاءِ؟ هل جلسَ الصحابةُ؟ هل جَلَسَ الصحابةُ؟ هل جَلَسَ التابعونَ؟ هل أوقَدوا المصابيحَ؟ هل جَلَبُوا القُرَّاءَ؟ هل رصُّوا الكراسيَّ؟ هل صَنعوا مُخْيَمًا؟ فلْيُجِيبُوا عَن هَذِهِ الاستفهاماتِ ولن يجدوا جوابًا أَبدًا.

إذن لن يُصْلِحَ آخِرَ هَذِهِ الأمَّة إِلَّا ما أصلحَ أَوَّلَها، فإذا كَانَ أَوَّل هَذِهِ الأُمَّة لم يَصنَع هَذَا فَإِنَّ صُنْعَنا إِيَّاه لَيْسَ سبيلًا إِلَى الصلاحِ.

فالآن ذكرنا قراءةَ القرآنِ، وأن قراءةَ هَذَا الرجلِ لَا خيرَ فيها؛ لأنَّه لَيْسَ لَهُ أُجرٌ؛ فقدِ استعجلَ أجرَه وأخذَ الأجرَ عَلَى قراءةِ القرآنِ من الدُّنيا، والميت لن ينتفعَ بذلك؛ لأنَّه لَا أَجرَ له.

أمَّا صُنع الطعامِ، وما أدراك ما صُنع الطعام، فتُوفَد الذبائحُ وأكياسُ الرُّزِّ إِلَى بيتِ أهلِ الميتِ كأنها هو حفلُ عُرْسٍ. ودليلهم أنه لها جاءَ نعيُ جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِيَهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُمْ «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ «(۱).

فنقول: كلُّ ذي باطلٍ يَستدِلُّ عَلَى بُطلانِه بدليلٍ حقِّ سيكونُ هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى رَاسِه ولَيْسَ دليلًا له، وهَذِهِ القاعدةُ أخذتها من كلامِ شيخِ الإسلامِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ؛ أنَّ كلَّ ذي باطلٍ يَستدِلُّ عَلَى باطلهِ بدليلِ حقِّ فسيكون هَذَا الدَّلِيل عَلَيْهِ وليس له (٢).

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

<sup>(</sup>٢) المستدرك على مجموع الفتاوي (٢/ ٢٥).

نقولُ: حديثُ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ دليلٌ عليكم:

أُوَّلًا: هل أرسلوا لآلِ جعفرٍ أكياسَ الرُّزِّ وسَوارِحَ الأغنام؟ أَبدًا.

ثانيًا: إن النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «قَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ». وقد عُلِم ذَلِكَ مِن حالِ آلِ جعفرٍ؛ لأَنَّ جعفرَ بنَ طالبِ ابنُ عمِّه، فيعرِف الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ويدري أنه لَمَّا جَاءَ نَعيُه وَضَالِيَّةُ عَنْهُ سوف يُحزِنهم كثيرًا، وسوف لَا يَتَمَكَّنُونَ من صُنع الطعام، فأمرَ أن يُصنعَ لهم طعامٌ، فقال ذَلِكَ لآلِ بيتِه وليس للنَّاس كلِّهم.

(٢٠٦٨) السُّوَّالُ: بعض النَّاسِ إِذا مات لهم ميِّت بَقُوا فِي البيتِ ثلاثة أيامِ لاستقبالِ المعزِّينَ، فهل لهذا أصلٌ؟

الجَوَابُ: هَذَا لَيْسَ لَهُ أَصلٌ، فبقاء النَّاسِ فِي البيتِ يَستقبلونَ المعزِّين ثلاثة أيامٍ أو أكثرَ هَذَا لَيْسَ لَهُ أصلٌ، وهذه سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَالِهِ وَسَلَّمَ بيننا، وهذا وهذا عُمَلُ الصحابةِ بيننا، والمسألةُ ليستْ معقودةً بالتخرُّص، إنها المسألة بدليلٍ، ولسنا نحنُ الَّذِينَ نَعترِض عَلَى قضاءِ اللهِ وقَدَره فِي إقامةِ المَآتِم، فالموت بيدِ اللهِ، والحياة بيدِ اللهِ، والحياة بيد اللهِ، وكلُّ شيءٍ بيدِ اللهِ عَرَّقَ جَلَّ، فموقفنا من هذهِ المصائبُ بيدِ اللهِ، والحياة بيد اللهِ، وكلُّ شيءٍ بيدِ اللهِ عَرَّقَ جَلَّ، فموقفنا من هذهِ المصائبُ هُو أن نقول كها قالَ الصابرونَ ﴿ الّذِينَ إِذَا أَصَبَتُهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ وَالْحَالَ اللهِ عَرَا منها.

وأمُّ سَلَمَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهَا لَمَّا تُوفِي أَبُو سَلَمَةَ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ وَكَانَ ابنَ عَمِّها، ومِن أُحبِّ النَّاسِ إليها، أُصيبتْ به؛ لأنَّهُ زوجها وابنُ عمِّها وحبيبها، وكَانَت رَضَالِيَهُ عَنْهَا قد سمِعتِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يقول: «مَا مِنْ مُسْلِم يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي سمِعتِ النَّبِيَ عَلَيْهِ يقول: «مَا مِنْ مُسْلِم يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي فِي

مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ»، فقالت هَذَا القولَ وكانتْ فِي نَفْسِها تقولُ: مَن خيرٌ من أبي سَلَمَة؟ هِيَ لم تقلْ هَذَا شَكَّا فيها قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكنَّها تُفكِّر: مَن خيرٌ من أبي سَلَمة. فليَّا انقضتْ عِدَّتُها خَطَبَها النَّبِيُّ عَلَيْهِ فكان النَّبِيِّ عَلَيْهِ خيرًا من أبي سَلَمةً (۱).

أقول: إن الَّذِينَ يصابون بالميتِ لَيْسَ مِن وَظِيفتهم أَن يَفْتَحوا أبوابهم للناسِ للعزاءِ والاجتماع، وإتلاف الأموالِ وإضاعتها، وإيقاد السُّرُج وإحضار القرَّاء، فكلُّ هَذَا مِنَ البِدَع، وَنحن أُمَّة مُسْلِمَةٌ لها سَلَف، فالواجب علينا أَن نَتَّبعَ سَلَفَنا فِي هذا، فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لم يجلسُ لتلقِّي العزاء، والصحابةُ لم يَجْلِسوا لتلقِّي العزاء، وإنها قالوا ما قالَه الصابرونَ: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ.

لكن قد يقولُ قائلٌ: هَذَا أُمرٌ جَرَى بيننا، ومن عاداتنا وتقاليدنا، ولو أننا تَركنا ذَلِكَ لقالوا: إن هؤلاء يكرهون هَذَا الميتَ ويفرحون بموتِه؛ لأنَّهُم لم يُقِيموا الأحزانَ عليه؟

فالجواب عَن هَذَا أَن نقولَ: هَذَا غير مُسَوِّغٍ ولا مُبَرِّرٍ لأَنْ نفعلَ هَذَا الشيءَ الَّذِي لَا يفعله أسلافُنا، وهل أَغنَى الَّذِينَ احْتَجُّوا بآبائهم احتجاجهم عنهم شيئًا، الَّذِينَ قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا عَلَىٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٓ ءَاثَنِهِم مُقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٣]؟

ولكننا نقول: نحن نأتيكم بها هُوَ خيرٌ من ذلك، أن تقولوا: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجِرْنَا فِي مُصِيبَتِنا، وَاخْلُفْنَا خيرًا منها، وتُغْلِق الأبوابَ.

وقد بَلَغَنِي عَن بعضِ النَّاسِ أنهم يَجتمعونَ فِي البيوتِ كأنها ليالي عُرْس،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، رقم (٩١٨).

ويُحْضِرون القرَّاء، ومنهم مَن يَقرَأ ويَتَبَاهَى وإذا لم يحصُل عَلَى دموعٍ من عينيْه بَلَها بِرِيقِه، فيأخذ أموالَ النَّاسِ عَلَى أمرٍ لَا يَستفيدون منه؛ لأنَّ هَذَا الرجلَ إنها قرأ من أجلِ المالِ، وكلُّ عملٍ يُتَقَرَّبُ به إلى اللهِ إذا قُصِدَ به المالُ صارَ باطلًا، فيكون هَذَا أخذَ مالًا بغيرِ حتِّ، ولم يَنتَفِع الميتُ بقراءتِه، ونحنُ أعنَّاه عَلَى الإثمِ؛ حيث حَمَلناه عَلَى أن يريدَ بكلام اللهِ شيئًا من الدنيا.

بعد هَذَا قد يقولُ قائلٌ: إن الرَّسُولَ ﷺ قال حين جَاءَ نَعْيُ جعفرٍ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» (١)، فها جَوَابنا عَن هذا؟

فالجواب عن هَذَا أن نقول: إنَّ النَّاسَ لم يَجْتَمِعُوا عندَ آلِ جعفو، إنها قَالَ فقط: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا» وفِي ذَلِكَ الزمنِ يحتاجُ أهلُ البيتِ إلى طبخ، وإلى تعبِ فِي تحضيرِ الطعام، وقد كَانَ يَمضي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَا أُوالسَّلَامُ شهرانِ أو ثلاثةً لا يُوقد في بيته نارٌ (٢)، وإنها طعامُه التمرُ والماءُ، فإذا كَانَ الأمرُ كذلكَ فَإِنَّ الموجودَ في ذلكَ الوقتِ لَيْسَ موجودًا فِي وقتنا هذا، فلا يُمكِن أن ينشغلَ أهلُ الميتِ عَن إصلاحِ الطعام لهم بسببِ المصيبةِ، فقد يُرسِلون أصغرَ صِبيانهم إلى المطعم ويأتيهم إلى المطعم ويأتيهم بها شاؤوا من الطعام.

فعلى طَلَبَةِ العلمِ أَن يَقْضُوا عَلَى هَذِهِ البدعةِ المنكرةِ، الَّتِي فِيهَا إضاعةُ المالِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه، وتخليهم من الدنيا، رقم (٢٩٧٢).

وإضاعةُ الأوقاتِ، وإرادةُ غير اللهِ فيها يُتَقَرَّب به إلى اللهِ؛ كقِراءة المقرِئِ، ويكونون بذلكَ قد وافقوا السَّلَف فِي هَدْيِهِم. ومِنَ المعلومِ أن خيرَ الهديِ هديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وأننا مأمورونَ باتباعِ سَلَفِنا، قَالَ النَّبِي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وأننا مأمورونَ باتباعِ سَلَفِنا، قَالَ النَّبِي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ اللَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ اللَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وما خالفَ الشرعَ وَجَبَ بُطالُه، وما لم يخالفِ الشرعَ فإنَّهُ يُقرُّ، وما وافقَ الشرعَ فإنَّهُ يُمدَح.

فالعاداتُ إذن لها ثلاثُ حالاتٍ:

الحالُ الأُولى: مُوافِقةٌ للشَّرع.

الحالُ الثَّانيةُ: خالِفةٌ.

الحالُ الثالثةُ: لَا مُوافِقة ولا مُحَالِفَة.

فالموافقة للشَّرع تُحْمَد، والمخالفةُ للشَّرع تُذَمُّ وتُبطَل، وما لم تُخالِفِ الشرعَ فإنها تَبْقَى، ولا يُنهَى عنها ولا يُؤمَر بها؛ لأنَّ الأصلَ في العاداتِ هُوَ الحِلُّ.

# 

(٢٠٦٩) السُّوَالُ: ذكرتُم فِي درسٍ سابقٍ أن التجمُّع للعزاء فِي البيوتِ بِدْعَةٌ، فما البديل فِي نَظَرِكُم؟

الجَوَابُ: البديلُ فِي نظرنا أَن يُعَزَّى الإنسانُ بالعَزاء الَّذِي عَزَّى به النَّبِيُّ ﷺ اللَّهِ النَّبِيُّ ﷺ الحدى بناتِه، أرسلتْ إليه رسولًا لِيَحْضُرَ موتَ غلامِ لها، فقالَ للرسول: «إِنَّ اللهِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي على باب فضائل أصحاب النبي على رقم (٣٦٥١)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلِ مُسَمَّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»(١).

والعَزاءُ لَيْسَ بالأمرِ الَّذِي لَا بدَّ منه، فإنها يُعَزَّى الإنسانُ لِيَقْوَى عَلَى الصبرِ عَلَى المصيبةِ، فليس هُناكَ بَديل، فَلا تُعَلَق الأبوابُ وتُطفأ الأنوارُ ويُترك البيت كها هُو قبلَ موتِ الميِّت. وإذا أخذَ النَّاسُ عَلَى هَذَا الأمرِ لم يَحتاجوا إلى إقامةِ بديلٍ. وَفِي البلادِ الَّتِي لَا تُقيم العزاءَ لا يجد النَّاسُ فراغًا يحتاجون إلى سدِّه، فيموت الميِّتُ ولا يكون بيوتُ عَزَاء، ولا قُدُوم غائبٍ، ولا شيء، وكأن الأمر أمر طبيعيّ، فهذا السائلُ إنها سألَ لأني أظنَّه من بلادٍ ابتُلِيَتْ بهذه البدعة، وإلا فِي البلادِ الَّتِي لم تُبْتَلَ بهذه البدعةِ لا تجد فراغًا، فالدواءُ لذلكَ أن تُتْرَك هَذِهِ البدعةُ وتُنْسَى، وإذا وُجِدَ بهذه الإنسانُ المُصابُ فِي المسجدِ أو فِي السوقِ أو فِي دُكانه، ورُئِيَ أنَّه مَتأثّر بالمصيبةِ فَإِنَّهُ الإنسانُ المُصابُ فِي المسجدِ أو فِي السوقِ أو فِي دُكانه، ورُئِيَ أنَّه مَتأثّر بالمصيبةِ فَإِنَّهُ ما أخذَ وله من أبقَى، وكلُّ شيءٍ عنده بِأَجَلِ مُسَمَّى.

# <del>-680</del>

(**۲۰۷۰) السُّؤَالُ:** ما حُكم الوَعظ فِي المقابرِ والدُّعاء للميِّت جهرًا والناس يؤمِّنون عَلَى دعاءِ الواعظِ؟

الجَوَابُ: أمَّا الشِّقُ الأوَّل -وهو الوعظ فِي المقبرة- فَإِنَّ السُّنة تدلُّ عَلَى أن الوعظَ فِي المقبرةِ عَلَى قِسمينِ:

القِسم الأوَّل: الحديث بما تكونُ به الموعظةُ، مِثل أَنْ يَكُونَ الرجلُ جالسًا

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (۱۲۸٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

منتظرًا فراغَ النَّاسِ مِنَ الدَّفن، أو مِن اللَّحدِ، فيُحَدِّث أصحابَه بها يُلَيِّن القلوبَ، ولا سِيَّها ما يَتَعَلَّق بأمرِ الموتِ، فهذا قد جاءتْ به السُّنة، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ خرج ذات يَوْمٍ إلى البَقِيعِ وانتهَى إلى الصَّحَابةِ ولم يُلْحَدِ القبرُ، فجَلَسَ وجَعَلَ ﷺ يُحَدِّثُهُم عَن حالِ الإِنْسَانِ عندَ الاحتضارِ وعندَ الدَّفن<sup>(۱)</sup>.

فمِثل هَذِهِ الموعظةِ الخفيفة لَا بأسَ بها، أما أَنْ يقومَ قائمٌ يخطُب النَّاسَ ويَعِظُهم كأنها قامَ عَلَى مِنبر، فَإِنَّ هَذَا لَا أصلَ لَهُ مِنَ السُّنَّة، ولم يَبْلُغْنِي حَتَّى الآن أَنَّ النَّبِيَّ عَيَّكَ فَعَلَه أُو أَن أَحدًا مِن الصَّحَابة فعَله، ومثل هَذِهِ المواعِظِ تكون فِي المساجِدِ، أو فِي المدارِس، أو ما أشبة ذلك. هَذَا ما يَتَعَلَّق بالموعظةِ عند الدفنِ.

أما الدُّعاء عندَ القبرِ بَعد الدَّفنِ، فهذا قد أمرَ به النَّبِيُّ ﷺ فقد كَانَ إِذا فَرَغَ مِن دَفْنِ الميِّت وَقَفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ اللَّرِيتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وقال: السَّغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ اللَّذِي اللَّعَاء، وكلُّ يَدعو اللَّنَ يُسْأَلُ (٢)، ولكنَّه لم يكنْ يدعو فيُؤمِّن الناسُ، وإنها أَمَرَهُم بالدُّعاء، وكلُّ يَدعو بها شاء.

<sup>(</sup>۱) يعني حديث عَلِيٍّ رَحَوَلِيَّهُ عَنهُ قَالَ: كُنَّا فِي جَنازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ عَلَيْ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ، فَنكَس فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَةِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلّا كُتِبَ مَكَانُهُم مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلّا كُتِبَ مَكَانُهُم مِنْ أَجَلِّ، فَقَالَ رَجُلِّ: يَا رَسُولَ الله، أَفَلا إِلّا كُتِبَ مَكَانُهُم مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً». فَقَالَ رَجُلِّ: يَا رَسُولَ الله، أَفَلا نَتَكُلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّعَادَةِ فَيُيسَّرُونَ مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿فَأَمَامِنْ أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿فَأَمَامَنَ أَهُلُ السَّعَادَةِ وَمُيتَوْفِ إِلَى عَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿فَأَمَامِنَ أَهْلُ السَّعَادَةِ وَكُيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿فَأَمَامَنَ أَهُلُ السَّعَادَةِ وَيُعِيسَرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأً: ﴿فَأَمَامَنَ أَعْلَى وَاتَّقَى اللَّهِ وَمَدَقَ اللَّهُ مِنْ أَعْلَى وَالْعَلَى اللَّهُ مِنْ أَعْلَى وَالْعَلَى اللَّهُ مِنْ أَعْلَى وَلَقَى اللَّهُ وَكَتَابُ مُوالِمُ اللَّهُ مِنْ أَمْلُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ أَلَوْلُ مَعْودُ وَلَقَالَ مَرْجُهُ اللَّهُ مِلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَوْلُولُ اللَّهُ الْمُولُولُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا الْمَلْ الْمَلُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَلَالَ مَنْ الْمُولُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَالَ مَلْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا أَلَا أَلَا أَلَقُولُ اللَّهُ وَلَا أَلَا أَلَا أَلَقُولُ اللَّهُ وَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا أَلَا اللَّهُ وَلَا أَلَا أَلَا أَلَا ا

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

فعليك أن تقفَ بعدَ الدفنِ عَلَى القبرِ وتقول: اللهمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللهم اغفِرْ له، اللَّهُمَّ ثَبَّتُهُ، اللهمَّ ثَبَّتُه، اللهمَّ ثَبِّته، وتَنْصَرِف، وأمَّا الدُّعاء جماعةً، والتأمين عَلَى ذلكَ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ السُّنَّة.

(۲۰۷۱) السُّؤَالُ: أشكل عليَّ وَعَلَى كثير من طلَّاب العلم حُكم أكل طعام أهل الميت عند تعزيتهم؟

الجَوَابُ: أولًا: لَيْسَ منَ السُّنَّة أن يجتمع النَّاس عند أهلِ الميتِ ويأتوا بالطعامِ إليهم، وكأنَّهَا وَلِيمة فَرَح، يعني: عُرس، فهَذَا لَيْسَ منَ السنَّة، والذي أُحِبُّه من إخواننا المُسْلِمِينَ أن يَدَعوا هَذِهِ العاداتِ؛ لأنها غير مشروعة، وفيها إضاعة وقتٍ، وإضاعة مالٍ، وربها يَصحَبُها نِيَاحة أو نَدْب. فيَدَعُون هذا، والحمد لله كل حيِّ سيموت، وإن رسول الله عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَمُ مات لَهُ ابن، وَهُو إبراهيمُ، وقال عند موته: "إِنَّ العَيْنَ تَدْمَعُ، وَالقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلا نَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي رَبَّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ يَا إِبْرَاهِيمُ لَمْخُزُونُونَ» (١).

ولم يفتح البابَ للنَّاسِ يُعزُّونه، ومات لَهُ ثلاثُ بناتٍ فِي حياتِه، ولم يفتح بابه للنَّاسِ يعزونه، وأكثر ما جَاءَ فِي هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيًّةٍ لها جَاءَ نعيُ جعفرٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ قال: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»(٢).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «إنا بك لمحزونون»، رقم (۱۳۰۳)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك، رقم (۲۳۱۵).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب صنعة الطعام لأهل الميت، رقم (۳۱۳۲)، والترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، رقم (۹۹۸)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت، رقم (۱۲۱۰).

وهَذَا من بابِ الرأفةِ بهم وخِدمتهم في هَذَا اليومِ الَّذِي أَتَاهُم فِيهِ ما يُحْزِنهم وانقبضتْ نفوسُهم، ولا يتمكَّنون من صناعة الطعام، ومع ذَلِكَ لم يجتمعْ بهم ولم يذهب إليهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ففي مثل هَذِهِ الأمور يَنبغي لنا أن نَعرِض العاداتِ عَلَى الأَدلَّة الشرعيَّة؛ إنْ أقرَّتُها فهي عادةٌ محمودةٌ، وإلا فالمحمودُ تَرْكُها.

وبعض العُلَهَاء قالَ: إنها بدْعَة.

(٢٠٧٢) السُّؤَالُ: يُشكِلُ علينَا أمرٌ فِي العزاءِ، وَهُوَ كيفَ نَجمَعُ بينَ أَنَّ أَجرَ النَّورِ غيرِ النَّذي يُعَزِّي أخاهُ المصابَ أجرٌ عظيمٌ، وبينَ أنَّ الذهابَ للعزاءِ منَ الأمورِ غيرِ المشروعةِ؟

الجَوَابُ: إنه يَنبغي لطالبِ العلمِ أن يعلمَ أن إطلاقاتِ الشَّرعِ تُقيَّدُ بالعملِ، فالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لم يكنْ يذهبُ إِلَى المصابِ ويعزِّيهِ، بل إن إحدى بناتِه لما كانَ عندَها صبيٌّ فِي سياقِ الموتِ، أرسلتْ إِلَى النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقالَ النَّبِي عَلَيْهُ للهُ عَالَمُ عَندَها صبيٌّ فِي سياقِ الموتِ، أرسلتْ إِلَى النَّبِي صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، فقالَ النَّبِي عَلَيْهُ للهُ عَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدُهُ للرَّسُول: «ارْجعع إِلَيْهَا فَأَخْبِرُهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدُهُ بِأَكُولُ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ» (١). ولم يذهب، لكنَّها أقسمتْ عليهِ، وحضرَ عَلَيهُ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

ولا أَعلَم -إلى ساعتي هذه - أن الصَّحَابَة كانوا يجلسونَ فِي بيوتِهم لِيَتَلَقَّوُا العَزاءَ، بل قالَ جَرِيرُ بنُ عبدِ اللهِ البَجَلِيُّ رَضَّالِلَهُ عَنْهُ: «كُنَّا نَرَى الإجْتَاعَ إِلَى أَهْلِ اللَّيَّتِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ»(١).

والحقيقة أن هَذَا كما هُوَ غيرُ موافق للشرع، فهو غيرُ موافق للعقلِ أيضًا، وأنتَ إذَا جلستَ في بيتكَ، وفتحت البابَ للناسِ، أو أصلحتَ مهرجانًا، فكأنكَ تقولُ للناسِ: أيها النَّاسُ، إنِّي مصابُ فعزّوني، فهل هَذَا لائقٌ بالعقلِ! لكن إذا علمتَ أن صاحبكَ حقيقةً مُصابُ، وذهبتَ إلى بيتِه لكونِه قريبًا لكَ، أو صديقًا لكَ، تُصَبِّرُه عَلَى المصيبةِ، فهذا خيرٌ، ولا يُقالُ: إنه بِدْعَةٌ، لكنَّ الجُلُوسَ للعَزاءِ وإتيانِ النَّاس زَرَافَاتٍ (٢) ووُحدانًا، هَذَا هُوَ الَّذِي يُنكَرُ.



# الدفن والقبور:

(٢٠٧٣) السُّؤَالُ: قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بَهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنهَا مُنذُ زمنٍ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطِّ صرفٍ صِحي، وقَد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقَبرٍ قَديمٍ، فَهَا الحُكمُ؟

الجَوَابُ: هذَا السؤالُ يَنبغي أن يُوجهَهُ الأخُ -إذا كَانَ الأمرُ كما ذَكرَ- إلى المسؤُولينَ عندَهم فِي البَلديةِ، حتَّى يَتبينَ الأمرُ ويَتضحَ، وإذَا اتَّضحَ أَمكنَ العَملُ عَلَى حَسَبِ ما يَرتبطُ به المقَامُ.

# 

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام، رقم (١٦١٢).

<sup>(</sup>٢) زرافات، أي: جماعات.

(٢٠٧٤) السُّؤَالُ: ما رأيُ فَضِيلتكم فِي قومٍ إِذا دَفَنُوا مَوتاهم قَرَؤوا عليهم سورةَ (يس) ثمَّ الفاتحة أكثرَ من مرتينِ، وقد تصل إلى أربع مرَّاتٍ، وذلك حول قُبُور الموتى، فهل هَذَا مُخالِفٌ للدِّين؟

الجَوَابُ: نعم، القراءةُ عَلَى الأمواتِ بعد أن يُدفَنوا أمرٌ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ، وقد قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»(١).

وعلى هَذَا فَلا يجوزُ للمرءِ إِذا ماتَ الميِّت أن يأتي إلى قبرِه ويقرأ عَلَيْهِ أو يؤجِّر شخصًا يقرأ عَلَى قبرِه، وإذا كَانَ صادقًا فِي إرادةِ نفعِ الميتِ فعليه بالدُّعَاءِ لهذا الميتِ وَهُوَ فِي بيتِه، والنَّبِي ﷺ كَانَ يزورُ القبورَ، ولم يكنْ يقرأُ عليهم القرآنَ؛ لَا الفاتحة ولا غيرَها، وإنها كَانَ يقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَا حِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَة، للهَ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُمْ "() وما نحو ذلك، ولم يقرأ عليهمُ القرآنَ لَا فاتحةً ولا غيرَها.

# 

(٢٠٧٥) السُّؤَالُ: ما رأيُّكُم فيهَا ظَهَر هذِهِ الأيام مِنْ إضاعَةِ الوقْتِ فِي خطْبَةٍ طويلَةٍ عندَ دَفْنِ المَوْتَى؟

الجَوَابُ: أرى أن الوعْظَ عندَ القُبُورِ أمرٌ لَا يُشْرَعُ، ولا ينْبَغِي أن يُتَخَّذَ سُنَّةً دائمَةً، فَإِنَّ وُجَدْنَا أَنَاسًا فِي المقبرَةِ عندَ الدَّفْنِ دائمَةً، فَإِنَّ وُجَدْنَا أَنَاسًا فِي المقبرَةِ عندَ الدَّفْنِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

يضْحَكُونَ ويلْعَبُونَ ويتهازَحُونَ، فَلا شكَّ حينئذَ أن الموعْظِةَ حسنَةٌ وطَيِّبَةٌ؛ لأنه وُجِدَ لها سَبَبٌ يقْتَضِيهَا.

أما مجرَّدُ أن يكونَ الإنسانُ خَطِيبًا عندَ الناسِ وهُمْ يَدْفِنُونَ الميِّتَ، فهذا لَا أَصلَ لَهُ فِي هَدْي النَّبِيِّ ﷺ، ولا ينْبَغِي أن يُفْعَلَ.

وقد صحَّ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ انتَهَى إلى جِنازَةِ رجلٍ مِنَ الأنصارِ، ولم يُجْلِسْ إلا بعدَمَا أَكْمَلُوا لَحْدَ القَبْرِ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وجلس حولَهُ أصحابُه كأنَّ عَلى رُؤوسِهِمُ الطيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الطَيرَ من الهَيْبَةِ والعظَمَةِ، والشعورِ بالحالِ الواقِعَةِ، وكان مع الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ قَضيبُ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضُ، فَجَعَل يُحَدِّثُهُم عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ عَن حالِ الرَّجلِ عندَ مَوتِهِ، وبَعْدَ وفاتِهِ (۱).

هذا أمرٌ واضِحٌ، فالنَّبِيُّ لم يَقُمْ خَطِيبًا يُخْطُبُ الناسَ ويَعظُهُم، لكنه جالِسٌ وحولهُ أصحابه ينتظِرُونَ متى يُلْحَدُ هَذَا القَبْرُ، فحدَّتَهُم، كما لَو كُنْتَ أنتَ وأصحابُكَ تنتظِرُونَ دفنَ الميِّتِ، فجَعَلْتَ ثُحَدِّتُهم فِي هَذَا الشيء، وهناك فَرْقُ بينَ الحديثِ الخاص الذي يكونُ بينَ الجُلساءِ، وبين ما يُفْعَلُ عَلَى سَبِيلِ الخُطْبَةِ، كذلكَ كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الضَّلاَةُ وَالسَّلامُ إِذَا دَفَن الميِّتَ وقَفَ عليهِ، وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّبْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ (٢)، فهذِهِ مسألَةٌ خاصَّةٌ، وليستْ بخُطْبَةٍ.

كذلك وُقوفُه عندَ قبرِ إحْدَى بناتِهِ أو أحدِ أصحابِهِ، فجعلَ يحَدِّثُ أصحابَهُ وعَينَاهُ تَذْرِفانِ، ويقول: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ، وَمَقْعَدُهُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (۱۳۲۲). (۱۳۲۲)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابه ورزقه، رقم (۲٦٤٧). (۲) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

مِنَ النَّارِ...»(١)، هَذَا الحِدِيثُ وما كانَ فِي مَعناه كلُّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى مشْرُ وعِيَّةِ الخُطْبَةِ عندَ الدَّفْنِ عَلَى سبيل الأمرِ الَّذِي يكونُ عادةً متَّبَعَةً.

ومثل هَذِهِ المسائلُ ينْبَغِي لنَا أَن نَتَحَرَّى فيها، أَما إِذَا وُجِدَ السَّبَ - كَمَا قَلتُ - كَأَن نَجِدَ أَنَاسًا يَضْحَكُونَ ويَلْعَبُونَ ويتَكَازَحُونَ ويتَدَافَعُونَ، وما أشبه ذلك. فهنا يَحْسُنُ أَن نتكَلَّمَ بكلامٍ مَسْمُوعٍ يَسْمَعُه الناسُ كلُّهُمْ، بأنه ينبَغِي للإنسانِ فِي هَذَا المقامِ أَن يكونَ متَّعِظًا خَائفًا وَجِلًا.

(٢٠٧٦) السُّوَّالُ: هَلْ يَجُوزُ للإنسانِ إِذا مات الميِّت ووَلَّى عَنْهُ النَّاسُ أَن يجلس عند قبرِه ويقول له: يا فلان بن فلان، إِذا جاءك المَلكَان وسألاك: مَن ربُّك؟ فقُل: ربِّيَ اللهُ، ما دينُك؟ فقل: الإسلامُ، مَن نبيُّك؟ فقل: مُحَمَّد؟

الجَوَابُ: هَذَا التلقينُ بعدَ الموتِ رُوي فِيهِ حديثُ عَن أبي أُمامة الباهليِّ عَن النَّبِي عَلَيْهِ السَّدَةُ وَالسَّلَامُ، وإنها الَّذِي جَاءَ عَن النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ، وإنها الَّذِي جَاءَ عَن رسولِ اللهِ عَلَيْهِ ما رواه أبو داودَ؛ وَهُو أَنَّه عَلَيْهِ كَانَ إِذا مات الميِّت وفُرغَ من دَفنه وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُ وا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّنْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (")، وهَذَا هُوَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْلَىٰ وَأَنْقَىٰ ﴾ [الليل: ٥]، رقم (٩٤٥)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٩٨، رقم ٧٩٧٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

الَّذِي يَنبغي أَن يُفعل؛ أَن يقفَ الإنسانُ ويسأل الله تعالى لصاحبِ القبرِ التثبيتَ ويَستغفر له، فيقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لهُ، اللَّهُمَّ ثَبِّتهُ بالقولِ الثابتِ.. وهكذا، هَذَا هُوَ الَّذِي جَاءَ عَن النَّبِي ﷺ، أَمّا التَّلقينُ فإنَّه لَا يَصِحُّ، وَهُوَ من البِدَع؛ إِذ إِنَّه إِذا لم يَصِحَّ الحديثُ فِي شيءٍ صَارَ اتِّخاذه سُنَّةً من البِدَع.

(٢٠٧٧) السُّؤَالُ: هل عذاب القبر بالجَسَدِ والرُّوحِ أم بالرُّوحِ فقطْ؟ وكيف نجمعُ بين ذَلِكَ وبين ما نشاهدهُ من رمادِ العظامِ، خاصَّة في مقابرِ مَكَّة؟

الجَوَابُ: نقولُ: الأصلُ أنَّ العذابَ يكون عَلَى الرُّوح، ولكن قد تتَّصل بالبدنِ، ولا يَلزَم لذلكَ أن يكون هَذَا العذابُ الجسميُّ محسوسًا منظورًا؛ لأنَّه لَو كَانَ عذابُ الإنسانِ بعد موتِه عَلَى جسمِه محسوسًا منظورًا لَكانَ الإيهان به من الإيهانِ بالمحسوسِ، لا من الإيهانِ بالغيبِ، وإذا كَانَ من الإيهانِ بالمحسوسِ لم يكنْ للامتحانِ بالإيهانِ به فائدةٌ. ولهذا قد يُعَذَّبُ الإنسانُ فِي قبرِه عذابًا عَلَى جسدِه ونحن لا نشعُر به لَو أننا حفرنا القبر؛ لأنَّ ذلكَ لا يُقاس بأمر الدُّنْيَا، فالعذابُ الَّذِي يكون عَلَى الجسدِ فِي القبرِ ليسَ كالعذابِ الَّذِي يكونُ عَلَى الجسدِ فِي الدُّنْيَا؛ وذلك لأنَّ تعلُّق الرُّوح بِجَسَدِها بعد الموتِ ليسَ كَتَعَلُّقِها بِجَسَدِها فِي الحياةِ.

وأنا أضرِب لكم مثلًا يبيِّن الواقعَ ويُقرِّبه، وإن كَانَ بينهما فرقٌ فيها أضرِب المثلَ به وله، فالإنسان النائم أحيانًا يرى في المنامِ أنَّه يُضرَب وأنه يُعذَّب وأنه في ضِيق وأنه في غمِّ، ويرى أنَّه قد قامَ وقد سافرَ، ومع ذَلِكَ فهو عَلَى فِراشه وتحت غِطائه لم يتحرَّكْ، وذلك لأنَّ الرُّوح تَعَلَّقها بالجسدِ في حالِ النَّوْم ليسَ كتعلُّقها به في

حالِ اليقظةِ، وكذلك تعلقها به بعد الموت لَيْسَ كتعلقها به فِي حال الحياةِ.

وعلى هَذَا فيُمكِن أَن يُعذَّب الجسمُ فِي القبرِ وإِنْ كَنَّا لَو فَتَشْنَا عَنْهُ لَم نَر ذَلِكَ التعذيب. وقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَيْلَةُ أَنَّ الميِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِه وتولَّى أصحابُه عَنْهُ حتَّى إِنَّه لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِم، يأتيه مَلكَانِ ويُجْلِسَانه (۱)؛ يُقعِدانه فِي قبره إقعادًا حقيقيًّا؛ لأنَّ النَّبِي عَيِّلَةٍ أخبر به، ومع هَذَا فإنَّنا لَو رَجَعْنَا إلى الشاهِدِ المحسوسِ لَوَجَدْنا أَن القبرَ لَا يتَسع لأنْ يقعدَ هَذَا فيه؛ لأنَّه قد أُدخِلَ فِيه إِدخالًا وقد صُفَّ عَلَيْهِ اللَّبِنُ، ولكن أحوال الآخرةِ لَا تُقاس بأحوال الدُّنيا.

# **−€**\$\$

(٢٠٧٨) السُّوَّالُ: أرجو أن تشرحَ لنا آدابَ اتباع الجنائزِ؛ لأننا نشاهد بعض النَّاس يتصرفون تصرُّفات لا ندري هل هي جائزة شرعًا أو لا، ومنها بعض الأشخاص الذين يقولون في الطريق إِلَى المقبرة: وحِّدوه بصوت مرتفع، يمدُّون بها، وإقامة سرادقات العزاء؟

الجَوَابُ: كَانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرِغَ مِن دَفْنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(٢)، وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(٢)، ولم يكن يُطِيل

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٢٢١).

الوقوفَ. ومن عادةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّه إِذَا دَعَا دَعَا ثلاثًا<sup>(۱)</sup>. وعليه فيكفي أن تقفَ وتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ أَغْفِرْ له، اللَّهُمَّ أَغْفِرْ له، اللَّهُمَّ أَبْتُهُ، اللَّهُمَّ مُبَّنَّهُ، وتَنصرف.

وينبغي إذا انتهينا من الدُّعاء لَهُ عَلَى صفة ما وردَ أن ننصرفَ إِلَى بيوتنا وأن ينصرفَ أهلُ الميتِ إِلَى بيوتهم، ولا يفتحوا أبوابهم للتعزية، أو يجعلوا مهرجانًا كمهرجان الزَّواج من الأنوارِ والخيامِ والكراسيِّ، فكل هَذَا مِنَ البِدَع، حتَّى قال بعض إخواننا: إن هَـذَا متلقَّى من غيرِ المُسْلِمِينَ؛ لأنَّهم هم الَّذِينَ يفعلون هَذَا لِيَطُرُدُوا عنهم الحزنَ بهذه التجمُّعات، ولكن السنَّة ألا نفتحَ بابًا ولا نجلِس لأحدٍ، ومَن وَافَقْنَا فِي السوقِ أو فِي المُسْجِدِ فليُعَزِّ، ومَن لا يوافقنا فالتعزيةُ ليستْ بواجبةٍ.

ثمَّ إن التعزية أحسن ما تكون عَلَى الصِّيغةِ الَّتِي وَرَدَتْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وذلك أن رسول الله عَلَيْ أرسلتْ إليه إحدى بناتِه تدعوه ليحضرَ أحد أو لادها وَهُو ينازعه الموت، فجاء رسول المُرْأَة إِلَى النَّبِي عَلَيْهُ وطلب مِنْهُ الحضور، فقال لَهُ الرَّسُول عَلَيْهُ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمَّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»(٢).

الله أكبرُ! ما أعظمَ هَذِهِ الصِّياغةَ للعزاءِ، هَذِهِ أحسنُ من قول النَّاسِ: عَظَّمَ اللهُ أَجْرَكَ، وأحسنَ عزاءَكَ، وغفرَ لميتِكَ، وهَذِهِ الصيغة الأخيرة لَا شكَّ أنها خيرٌ،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٢٣).

لكن الصيغة الَّتِي وردتْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ أَفضلُ وأحسنُ.

فلتصبِرْ عَلَى المصيبةِ، ولْتَحْتَسِبِ الأَجرَ منَ اللهِ، والثوابَ عَلَى هَذَا الصبرِ، فالموت الَّذِي قُدِّرَ عَلَى هَذَا الإِنْسَان لَم يَتَقَدَّمْ ولن يتأخَّرَ، قالَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْشُ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقهان:٣٤].

ولقدْ جَرَى قِصَّتانِ منْ آياتِ اللهِ، إحداهُما حَدَّثني بها مَن أثقُ به، قالَ: قدِمنا إِلَى مَكَّة حُجَّاجًا عَلَى الإبلِ، وذلك قبلَ أن تأتيَ السياراتُ، فلها رجعنا فإذا رجلُ مِنَّا قد مَرِضتْ أُمه، وفي آخِر اللَّيْلِ ارتحلنا، وبقيَ هَذَا الرجلُ يُوطِّع لأمه لِيُرْكِبَها عَلَى فِراشٍ ليِّن من أجلٍ مَرَضِها، فلها مشى تاه فِي الطريقِ فِي الجبالِ.

يقول: فذهبَ مَعَ هَذِهِ الأوديةِ وهذه الجبالُ يطلبُ الحجَّاجَ، فلما ارتفعتِ الشَّمْسُ وازدادتْ حرارةُ الجوِّ فإذَا بخِدرِ باديةٍ -خيمةٍ صغيرةٍ- فذهبَ إليه وسلَّمَ وسألهُم: أينَ الطريقُ؟ قَالُوا: الطريقُ وراءكَ بعيدٌ ولكنِ اجلسْ وأنِخِ البعيرَ حتَّى يبردَ الجوُّ وتمشى.

يقولُ: فأناخَ البعيرَ وأَنزلَ أُمَّه، وما أن نزلتْ فِي هَذِهِ الأرضِ قبضَ اللهُ رُوحَها.. اللهُ أكبرُ! هِيَ من أهلِ القصيمِ وحجَّتْ ورجعتْ وماتتْ فِي أرضٍ ما كانَ يحلمُ أنَّه يأتي إليها، لكنَّ اللهَ قادَها إِلَى الأرضِ الَّتِي أرادَ أن تموتَ فيها، سُبْحَانَ اللهِ العظيم! هَذِهِ من آياتِ اللهِ.

القصةُ الثَّانية: أن الإِنْسَانَ لَا يَدري متى يموتُ، فقد حَدَثَ أن تقابلَ دَبَّابُ(١)، وعليه راكبانِ، وأقبلتْ سيارةٌ من الطريقِ المتقاطِع، فلما قربت منَ السوقِ الَّذِي جَاءَ

<sup>(</sup>١) الدباب: الدراجة النارية.

مِنْهُ الدَبَّابِ وقفتِ السيارةُ يريدُ السائقُ أن يعبرَ الدبابُ، والدبابُ وقفَ يريدُ أن تعبرَ السيارةُ، وفي خلالِ ثوانٍ تَقَدَّمَ صاحبُ الدبابِ وتقدَّمَ صاحبُ السيارةِ جميعًا واصطدما، فهاتَ الراكبُ المؤخَّرُ الَّذِي عَلَى الدَبَّابِ. فانظرِ العبرةَ كيفَ تأخَّرَ هَذِهِ اللحظاتِ حتَّى يتمَّ أَجَلُه، ولم يتقدمْ بسرعةٍ حتَّى تدهسَه السيارةُ، ولكنْ وقفَ كلاهُما ولمَّا حانَ الأَجَلُ المحدَّدُ مَشَى كلُّ مِنهما إلى الآخرِ وحصلَ الحادِثُ.

وكلُّ هَذَا يَدُلُّنا عَلَى ما قالَه اللهُ عَرَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ. بِمِقْدَادٍ ﴾ [الرعد: ٨]، وَعَلَى ما قالَه الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلِ مُسَمَّى».

فهذا هُوَ العَزاء المشروعُ، فإذا رأيتَ الإِنْسَان مُتكَدِّرًا حَزِينًا عَلَى ميتِه فتَلَطَّفْ لَهُ وقل: يا أخي، اصبِر واحتَسِبْ؛ فَإِنَّ للهِ ما أخذَ، وله ما أعطى، وكلُّ شيءٍ عنده بأجلٍ مسمَّى. ولا بأسَ أن تَزيدَ مثلًا فتقولَ: هَذِهِ حالُ الدُّنيا، هل رأيتَ أحدًا مُخَلَّدًا، ألم يَمُتْ آباؤُنا وإخواننا وأبناؤنا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الأمورِ الَّتِي تقوِّيه عَلَى الصبرِ.

أما فتحُ الأبوابِ للنَّاسِ، وإنارةُ المحلَّاتِ، وضربُ الخِيامِ، فهذِهِ كلُّها منَ البِدَع الَّتي أرجو من إخواني طَلَبَةِ العلمِ أن يُبيِّنوها للنَّاسِ، وأن يَدْعُوا النَّاسِ إِلَى تركِها، ولكن بالحكمةِ واللِّين، ويجبُ أن نعلمَ أن الأمورَ الَّتِي مَكَثَتْ فِي النَّاسِ لَيْسَ نَزْعُها منهمْ بالأمرِ الهيِّنِ، بل تحتاجُ إِلَى نيةٍ وإخلاصٍ واحتسابٍ وصدقٍ مَعَ اللهِ عَنَّهَجَلَّ حتَّى تزولَ هَذِهِ الأمورُ الَّتِي لَيْسَ لها أصلٌ منَ الشَّرع.

أما قولُ النَّاس الَّذِينَ يمشونَ مَعَ الجماعةِ: وحِّدوا، أو قولوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَلا أَصلَ لها أيضًا من السنَّة، وإنها يقولُ المشيِّع كها قلتُ آنِفًا، ويكون خاشعًا يتأمَّل ويتفكَّر فِي مَصيرِه. وأما استعمالُ الموعظةِ بعدَ الدفنِ فهذا لَا أصلَ لَهُ ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

والذي وردَ عَن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الموعظةُ بصفةِ الجلوسِ (۱) ، لَا بصفةِ الخُطبةِ ، وذلكَ إِذا كانوا يَنتظِرون لحدَ القَبْرِ ، أما إِذا كانَ القَبْر جاهزًا فالنَّاسُ سوف يَشتغلونَ بالدفنِ ، ولا ينبغي الموعظةُ ، وأما الموعظةُ بعد الدفنِ فليسَ لها أصلُ إطلاقًا ، والرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ كَانَ إِذا فرغَ من الدفنِ لَا يَعِظ النَّاس، وَهُو أحرصُ النَّاس عَلَى البلاغِ ، وأحكم النَّاس فِي التبليغِ ، وإنها يقف ويقول: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بالتَّشْبيتِ».

(٢٠٧٩) السُّؤَالُ: بعض النَّاس يُوصي بأن يُدفَن فِي مدينةٍ أخرى غير المدينةِ التِّي تُوفِي فيها، ويقول: ادفنوني بجوارِ آبائي وأجدادي فِي مدينةِ كذا، فيكفنوه فِي المدينة الَّتِي توفي بها وينقُلونه إلى تلك المدينةِ ليُدفَن فيها، فهل تُنفَّذ وصيتُه؟

الجَوَابُ: الإِنْسَانُ إِذا ماتَ فِي بلدٍ فإنَّه يُدفَنُ فيه؛ لأن النَّاسَ كلَّهم سوف يُحشرونَ يومَ القيامةِ فِي مكانٍ واحدٍ مهما تباعدتِ الأقطارُ، ولا ينبغي للإنسانِ أَنْ يُحَمِّلُ وَاحدٍ مهما الله الفلانيِّ، أو المكان الفلاني؛ لأن ذَلِكَ يُكلِّفَ مَن وراءَه فيوصي بأن يُحمَّل إلى البلدِ الفلانيِّ، أو المكان الفلاني؛ لأن ذَلِكَ ربها يَشُقُّ عليهم ويؤدِّي إلى تأخير دفنِه، وتأخيرُ الدفن خلافُ السُّنة.

وبهذه المناسبةِ أودُّ أن أُذَكِّر إخواني بأن النَّبِيِّ ﷺ أخبر أن الرجلَ إِذا خرجَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (۱۳۲۲)، ومسلم: كتاب القبر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (۲٦٤٧)، وليس فيها جلوسه على شفير قبر ابنته وهي تدفن.

النَّاسُ به من بيتِه ميتًا وكان من الصالحين فَإِنَّ رُوحه تقول: «قَدِّمُونِي، قَدِّمُونِي»، وإن كَانَ عَلَى خِلاف ذَلِكَ فَإِنَّ رُوحه تقول: «يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ يَذْهَبُونَ جَمَا؟»(١).

وثبت عَنْهُ عَلَيْهُ أنه قال: «أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَحَيْرٌ تُقَدِّمُونَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »(٢)، وإذا كَانَ كذلك فَإِنَّ من الجناية عَلَى الميتِ أن نحبسه، ولا ندفنه لمدَّة يومٍ أو يومينِ مِن أجل أَنْ يأتي أقاربه فيحضُروا جنازته، فَإِنَّ هَذَا خطأُ خالِفٌ للسُّنَّة من وجهٍ وإساءةٌ إلى الميتِ من وجهٍ آخرَ، فالميتُ نرجو أَنْ يَكُونَ صالحًا، فيحبُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ إلى قبرِه إلى النعيمِ الَّذِي هو أعظمُ مِن الدُّنْيَا كلها، فَإِنَّ الإِنْسَانِ إِذَا وُضِع فِي قبرِه وأتاه مَلكَان يسألانِه عَن ربّه ودِينه ونَبِيّه وأجاب بالصوابِ فإنَّه يُفسَح لَهُ فِي قبرِه وأتاه مَلكَان يسألانِه عَن ربّه ودِينه ونَبِيّه وأجاب بالصوابِ فإنَّه يُفسَح لَهُ فِي قبرِه مَدَّ البصرِ، ويُفتح لَهُ بابٌ إلى الجنةِ (٢)، ويأتيه من نعيمها، فإذا حبسناهُ عَن ذَلِكَ فقد جَنَيْنَا عليه.

يقول بعضُ الناسِ: ابنه غائبٌ، أو أخوهُ الشقيقُ، أو أبوهُ، ولا نحبُّ أن ندفنه في غير حضورِهم. نقول: الحمدُ للهِ، هؤلاء إذا جاؤُوا بإمكانهم أَنْ يُصَلُّوا عليه؛ لأن الصَّلاة عَلَى القبرِ جائزةٌ، فإنَّ امرأةً كَانَت تَقُمُّ المَسْجِدَ فِي عهدِ الرَّسولِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهُ وَعَلَى القبرِ عني تكنسه، فهاتتْ في الليلِ فَدَفَنها الصَّحَابةُ رَضَيَاللَهُ عَنهُمُ فسأل النبي صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ عني تكنسه، فهاتتْ في الليلِ فَدَفَنها الصَّحَابةُ رَضَيَاللَهُ عَنهُمُ فسأل النبي صَلَاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهِ وَسَلَّمَ عنها حين فَقَدَها، قالوا: يا رسولَ اللهِ، إنها ماتت، فقال: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي»، يعني أَعْلَمْتُمُونِي، فكأنهم تَقالُوها وصغَروا من شأنها، فقال

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب كلام الميت على الجنازة، رقم (١٣١٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، بابٌّ، رقم (٢٤٦٠).

# عَلَيْهُ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا» فَأَتَى قَبْرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا(١).

فنقولُ لهؤلاء: إِذَا قدِم أَبُوهُ أَوِ ابنُه أَو أَخُوهُ أَو صَدَيْقَهُ فَإِنَّهُ يُصَلِّي عَلَى قبرِه، والمقصودُ الدُّعاءُ لهُ، وقد حصلَ، أما أن نحبِسَ جنازةَ الميتِ مِن أَجلِ إنسانٍ يأتي بعد يوم أو يومينِ، فهذا خطأٌ، وَهُوَ خِلافُ السُّنةِ، وإساءةٌ للميِّتِ.

( ٢٠٨٠) السُّوَالُ: أثابكم الله، يَقُول السَّائِلُ: هل تجوزُ صَلَاة الفريضةِ فِي المقبرةِ إِن كنَّا ندفنُ مَيِّتًا وحان وقتُ الصَّلاة؟

الجَوَابُ: المقبرةُ ليستْ مَحَلَّا للصلاةِ، وقد رَوَى التَّرْمِذِيُّ رَحَمُهُ اللَّهُ حديثًا عمِل به العُلَمَاء: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالحَمَّامَ» (٢). فالمقبرةُ لَا تَجوزُ فِيهَا الصَّلاةُ، سواء كَانَت الفريضة أو النافِلَة، وسواء كانتِ القبورُ أمامَك، أو عَن يَمِينِك، أو عَن شِمِالِك، أو خَلفك، فلا يَجُوز بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ أنْ يُصَلِّيَ الإِنْسَانُ فِي المقبرةِ إِلَّا صَلَاةً واحدةً، وهي الصَّلاةُ عَلَى القبر، أو الصَّلاة عَلَى الجنازةِ وهم يَنتظِرون دفنها.

# -600 A

(٢٠٨١) السُّوَّالُ: هل يجوزُ العمَلُ بوصِيَّةِ مَنْ أوصَى بالصلاةِ عليهِ فِي المسجدِ الحرَامِ، عِلمَ بأنَّهُ فِي بلَدٍ آخر؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والقذى والعيدان، رقم (٤٥٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الصَّلاة على القبر، رقم (٩٥٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم (٤٩٢)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، رقم (٣١٧)، وابن ماجه: كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم (٧٤٥).

الجَوَابُ: إِذَا أَوْصَى الإنسانُ أَن يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المسجدِ الحرامِ فَلا تُنَفَّذُ وصِيتُهُ، لَا سِيَّا مع بُعدِ المسافَةِ، أما لَو كَانَ الإنسانُ فِي جُدَّةَ أُو فِي الأماكنِ القَريبَةِ، فهذا ربها نقولُ: تُنَفَّذُ الوصيَّةُ، أما معَ البعدِ فَلا.

وكذلك لَـو أوْصَى أن يُدْفَنَ فِي البَقيعِ؛ لأن أهلَ البَقيعِ دَعَا هُمُ الرَّسولُ عَلَيْهِ الضَّلَا ثُوَالَسَلَامُ فقالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ» (١) ، فَلا تُنَفَّذُ وصِيَّتُهُ، حَتَّى لَو كَانَ ذَا مالٍ كثيرٍ، ويُمْكِنُنَا أن نستأجِرَ من ينْقُلُهُ إلى المكانِ مِن تَرِكَتِهِ، فَلا تُنفَّذُ الوصِيَّةُ، وإنها يُدْفَنُ الإنسانُ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، ويُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المكانِ الذي ماتَ فيه، والأرضُ أرضُ الله.

والمشروعُ فِي الميِّتِ الإسراعُ والمبادَرةُ فِي دَفْنِهِ، لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْ: «أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَحَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرُّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ ('')، ولهذا أنا آسَفُ كثيرا بما يفعَلُهُ بعضُ الناسِ، يموتُ الميِّتُ فينتَظِرُ بِهِ يومًا أو يومَيْنِ حَتَّى يَقَدَمَ ولدُهُ مِن أمريكا، أو من لَنْدن، أو مِنْ بَاريس، أو بما وراءَ ذَلِكَ يقول: لَنْ نَدْفِنَهُ حَتَّى يَحْشَرَ الابنُ. أعوذُ باللهِ، هَذِهِ جنايَةٌ عَلَى الميِّتِ، الميِّتُ ذَلِكَ يقول: لَنْ نَدْفِنَهُ حَتَّى يُحِضُرَ الابنُ. أعوذُ باللهِ، هَذِهِ جنايَةٌ عَلَى الميِّتِ، الميِّتُ الميتِ الصحيحِ: أنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَرَجَ الناس يُجِنازَتِهِ وَهُوَ صَالِحٌ قَالَ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي " . يعني: أسرِعُوا بِي إلى مكانِ الثَّوابِ بجِنازَتِهِ وَهُوَ صَالِحٌ قَالَ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي " . يعني: أسرِعُوا بِي إلى مكانِ الثَّوابِ الذي يُفتَحُ لَهُ فِيهِ بابٌ إلى الجَنَّةِ، جَعَلَنَا الله وإياكُمْ من هؤلاءِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة، رقم (٩٤٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب كلام الميت على الجنازة، رقم (١٣٨٠).

فهو جِنَايَةٌ عَلَى اللَّبِ أَن يُحَبَسَ، وَهُو خِلافُ السُّنَةِ فِي الأمرِ بالإِسْراعِ، يقالُ: يا أُخِي أَسْرِعْ به، صَلِّ عَلَيْهِ وادفِنْهُ، وقريبُهُ أو ولَدُهُ أو أبوه الذي فِي مكانٍ آخَرَ إِذَا جَاءَ فَالأَمرُ واسِعٌ، فله أن يُصَلِّي عَلَى قبْرِهِ، لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى قَبْرِ امرأةٍ كانَتْ تَقُمُّ المسجدَ -يعني: تَكْنُسُهُ - فَفَقَدَها الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ أو لم يفْقِدُها، وسألَ عنها فقالُوا: إنها ماتَتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعْلَمْتُمُونِي، عَنْها فقالُوا: إنها ماتَتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعْلَمْتُمُونِي، كأنتُم تَقالُوا: إنها ماتَتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعْلَمْتُمُونِي، وَمَالَ كأنتُم تَقالُوا: إنها ماتَتِ البارِحة فقالَ: «أَفَلا كُنتُمْ آذَنْتُمُونِي؟» يعني: أعْلَمْتُمُونِي، فقلُوا مِنْ أمْرِها وقالوا: لِمَ نُزعِجُ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فِي هذَا اللَّيْلِ؟ فقالَ: «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا»، وهي امرأةُ سَودَاءُ ما لها قِيمَةٌ فِي المُجتَمَع، لكِنْ: ﴿إِنَّ آصَحَرَمَكُمُ الرسولِ عَلَيْ قَبْرِهَا». فَدَلُّوه عَلَى قَبْرِهَا»، وهي امرأةُ سَودَاءُ ما لها قِيمَةٌ فِي المُجتَمَع، لكِنْ: ﴿إِنَّ آصَحَرَمَكُمُ الرسولِ عَلَى قَبْرِهَا». فَدَلُوه عَلَى قَبْرِهَا»، وهي امرأةُ سَودَاءُ ما لها قِيمَةٌ فِي المُجتَمَع، لكِنْ: ﴿ إِنَّ آصَحَرَمَكُمُ الرسولِ عَلَى قَبْرِهَا». فَدَلُّوه عَلَى قبْرِهَا، فَصَلَّى عَبْرِهَا». فَدَلُّونِ عَلَى قبْرِهَا».

فنقول لهؤلاء: إِذَا كَانَ الأَبُ أَوِ الْابِنُ أَوِ الْقَرِيبُ أَوِ الصَّدِيقُ فِي مَكَانٍ آخرَ وَجَاءَ فَلَهُ أَن يُصَلِّيَ عَلَى القبْرِ، والأَمرُ واسِعٌ، لكن لَا تُعَطِّلِ الميِّتَ عَن مصْلَحَتِهِ فَتؤخِّرَهُ.

فإذا قال إنسانٌ: أليسَ النَّبِيُّ ﷺ ماتَ يومَ الاثنينِ ولم يُدْفَنْ إلا ليلةَ الأربعاءِ، يعْنِي: بَقِيَ أكثرَ من يوم؟

قلنا: بلى لكنَّهُم أخَّرُوا دفْنَهُ، لِأَنَّهُم لَا يُريدُونَ أَن يدْفِنُوا رسولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يقومَ خَلِيفتُهُ فِي أُمتِهِ قبل أَن يُدفَنَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب الخدم للمسجد، رقم (٤٦٠)، ومسلم كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر، رقم (٤٦٠)، واللفظ لمسلم.

وتعلمونَ أن الخِلافَة لم يَعْهَدْ بها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ بنصِّ صَرِيحٍ إلى أحدٍ، فلذلك وقَعَ فِيهَا التَّشَاوُرُ بينَ الصحابَةِ رَضَّالِيَهُ عَنْهُ وصارَ اختِيارُ الصحابَةِ لَمَا يريدُهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَامُ، فاختَارُوا أبا بكْرٍ رَضَّالِيَهُ عَنْهُ بإجماع الصحابَةِ.

فالصحابَةُ أخَّرُوا دَفْنَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَامُ لِئَلَّا تَخْلُوَ الأرضُ من خليفَةٍ، فلو دَفْنُوه لبقِيَتِ الأرضُ لَا خلافَةَ فِيهَا منذ دَفْنِهِ حَتَّى يُقامَ الخليفَةُ، ومعلومٌ أن هَذَا المعنى لَا يُوجِدُ فِي غيرِهِ.

والمشرُوعُ فِي تجهيزِ الميِّتِ الإسراعُ والمبادَرةُ، لكن إِذا ماتَ فِي بَلَدِ الكفْرِ وكان هناكَ مقْبرَة للمسلِمِينَ دُفِنَ فيها، وإن لم يكن هُنَاكَ مقْبرَة للمسلِمِينَ دُفِنَ فِي أيِّ مقْبرَةٍ مِن مقابر المسلِمِينَ مما حَولَهُ.

# 

(٢٠٨٢) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الدُّعاء الجهاعيِّ عند دفنِ الميتِ وقولهم كلمة (وَحِّدُوه)، ثمَّ يردد الآخَرونَ (لا الله إِلَّا لله) فِي طريقهم إِلَى المقبرة؟

الجَوَابُ: أما قولُ: «وَحِّدُوه» فهذِهِ بِدْعَة، فالرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ دُفن فِي عهده جنائزُ، وكانَ الصَّحَابَة يتَّبعون هَذِهِ الجنائزَ ؛ لأنَّ الرَّسُول ﷺ حثهُم عَلَى ذَلِكَ فقال: «مَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطُانِ» (۱)، فلم يكونوا يقولون: وحِّدوا أو وحِّدوه أبدًا، فهل نَحْنُ أعلم بشريعةِ اللهِ منهم؟! وهل نَحْنُ أحرصُ عَلَى توحيدِ اللهِ منهم؟! إذن لماذا نُحدِث فِي شَريعة اللهِ منهم؟! وهل نَحْنُ أحرصُ عَلَى توحيدِ اللهِ منهم؟! إذن لماذا نُحدِث فِي شَريعة

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (۱۳۲٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

اللهِ مَا لَيْسَ مِن شرعِ اللهِ؟!

وكذلك أيضًا الَّذِينَ إِذَا وَقَفُوا عَلَى الْقَبْر بعد الدفنِ دَعَوْا بدعاءِ جَمَّاعيِّ نقول: هَذَا أَيضًا بِدْعَة؛ فَإِنَّ الرَّسُول عَيَهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يقف عَلَى القَبْر ويقول: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» (ا) ولَيْسَ يَنشُد به نشيدًا، ونحن لسنا أعلم بشريعةِ اللهِ من رسولِ اللهِ، ولا من أصحابِ رسولِ اللهِ. وواللهِ ما ضَرَّنَا إِلَّا التخلُّفُ عَن اتِّباعِ آثارِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِه وأصحابِه، هَذَا الَّذِي ضَرَّ الْمُسْلِمِينَ فصار كلَّ واحدٍ يكون في مُخِّهِ شيءٌ يقول: هَذَا هُو المستحَبُّ، كأنَّهم جعلوا الشَّرع ذَوقًا لَا شَرعًا، ولو أن الشَّرع يَتَبعُ الأَذُواقَ لَكان الأَمْرُ كَمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعُ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمُ لَفَسَدَتِ الشَّرَع يَتَبعُ الأَذُواقَ لَكان الأَمْرُ كَمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَوِ اتَبَعُ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمُ لَفَسَدَتِ السَّمَونُ وَالْا اللهُ وَمَن فِيهِنَ ﴾ [المؤمنون:٢٧].

فإذا قالَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَدعون للميتِ بعد دفنِه: ماذا نقول؟

قلنا: كلُّ واحدٍ يقول بنفسِه: اللَّهُمَّ اغفِرْ له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ اغفر له، اللَّهُمَّ ثبته، اللَّهُمَّ ثبته، وينصرف.

# <del>-680</del>

(٢٠٨٣) السُّؤَالُ: هل يجوز تذكير النَّاس فِي المقبرةِ أحيانًا، إِذا رأى أن النَّاس قد أصابتهم الغفلةُ والإعراضُ عَن اللهِ، وأراد أن يُعلّمهم بعض أحكام الجنائز، مَعَ ذِكر خطبة الحاجةِ بين يَدَيِ المَوعظة؟

الجَوَابُ: أنا لَا أَرَى هذا، وأرى أن مكان المواعِظ هُوَ المَسَاجِد، وأما المقابر

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٢٢١).

فليستْ مَحَلَّا للمواعظِ، اللَّهُمَّ إِلَّا نادرًا لسبب، لكن بشرط ألَّا يكون كالخُطبة فيقوم ويخطب، وذلك أنَّه لم يَرِد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وَهُوَ أَحرصُ النَّاسِ عَلَى بذلِ الخيرِ والنصيحة، أنَّه خطب النَّاسِ فِي المقبرةِ أبدًا.

وغاية ما ورد -فيها نعلَم- أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الخَيْةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» (۱).

فهَذِهِ مَوعظة لَا شك، لكن ما هِيَ أنَّه قام وخطب خطبةَ الحاجةِ، وأطال الكلام.

ثانيًا: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ المَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(٢).

ولهذا ينبغي للإِنْسَان إِذَا حضرَ جنازةً، وتمَّ دفنُ الميتِ، أن يقول: اللَّهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اغفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ثَبْتُهُ، اللَّهُمَّ ثبته، اللَّهُمَّ ثبته؛ لأنَّه الآن يُسأل، فيُسأَل الإِنْسَان فِي قبره من حين أن يُدفَن عَن ثلاثةِ أشياءَ: عَن ربه، ودينه، ونبيه. فنسأَل اللهِ تَعَالَى أن يثبِّتنا وإياكم بالقول الثابت فِي الحياة الدُّنيا، وفي الآخرةِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿فَسَنُيْتِرُهُۥ لِلْمُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠]، رقم (٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

والخُلاصة أنَّه لَيْسَ من السنَّة إقامة الخُطب والمواعظ فِي المقابر إِلَّا عَلَى حَسَب ما ورد عن النَّبِيِّ ﷺ.

# 

(٢٠٨٤) السُّوَالُ: هل يَلزم فِي اتباع الجنازةِ المشيُّ بالقُرب منها، والمشاركةُ فِي الدفنِ؛ لكي أحصلَ عَلَى الأجر، وذلك لأنني أصل متأخرًا وهي تُدفَن أحيانًا، ولا أشارك فِي الدفن ولا فِي الحمل؟

الجَوَابُ: قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطُ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا القِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ» (۱).

فالأجرُ عظيمٌ في اتباعِ الجنازةِ، لكنْ مَن شهدَها حتَّى يُصلَّى عليها فلهُ قيراطٌ، ومَن تابَعَها حتَّى تُدفَنَ، فلهُ قِيراطانِ.

فإن قلت: لَو شهِد الصَّلاة دون أن يَتْبَعَها من بيتها، هل يحصل عَلَى قيراط؟ فالجواب أن الظاهرَ أنَّه يحصلُ؛ لأنَّ المهمَّ هُو الصَّلاة عَلَى الميتِ، فإذا حصلتْ فإنَّه يُرجَى أن يحصلَ الإِنْسَان عَلَى القيراطِ، ثمَّ إِذا تابع ومشى معها حتَّى تُدفنَ، فله قيراطانِ، سواء شاركَ في الدفنِ، أم جلسَ ينتظِر حتَّى تُدفَن؛ لأنَّ الرَّسُول عَلَيْ لم يشترطْ أن يشارك في الدفنِ.

أما القُربُ منها فإذا لم يكنْ هناكَ زِحامٌ وأذيَّةٌ، فهو أحسنُ؛ ليكونَ الإِنْسَانُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (۱۳۲٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، رقم (٩٤٥).

مستعدًّا للمشاركةِ فِي الحملِ، وأمَّا إِذا كانَ هُنَاكَ زحامٌ وأذيَّةٌ، فلْيَسْلُكِ الإِنْسَانِ ما هُوَ أسهلُ لَهُ ولغيره.

(٢٠٨٥) السُّؤَالُ: هل يجوز رفع الصوتِ عند حملِ الجنازةِ بأذكارٍ معيَّنة؟

الجَوَابُ: لا، إِذَا مُملتِ الجنازةُ فليسَ هُنَاكَ أَذَكَارٌ تُقَال؛ لَا بصوتٍ ولا بغيرِ صوتٍ، وإنها يتأمَّلُ الإِنْسَانُ ويفكِّرُ فِي أَمرِه، وأنَّهُ الآنَ قد نقلَ هَذَا وسوف يُنقَلُ هُوَ كَما نقلَ هُوَ، ويفكرُ فِي أَنه سيأتي اليومُ الَّذِي يتجاذبُ فِيهِ أَهلُكَ أَيهم يُمسِكُ بِخَشَبَةِ النعْشِ، وسيأتي اليومُ الَّذِي يقولُ أهلكَ: من أين نَحمِلُه؛ من هنا أمْ من هنا، وأين نذهبُ به.. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فيتأملُ الإِنْسَانُ حالَه فِي هَذهِ الحالِ؛ لأنَّه ما من حيٍّ وأين نذهبُ به.. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فيتأملُ الإِنْسَانُ حالَه فِي هَذهِ الحالِ؛ لأنَّه ما من حيٍّ إلَّا سيموتُ.

# -699-

(٢٠٨٦) السُّوَّالُ: ما حُكم رفع اليدينِ عند سؤالِ التثبيتِ للميتِ بعد دفنِه فِي المقبرةِ؟ وهل يُفعل ذَلِكَ إِذا كَانَ العامَّة يَظُنون أنه يقرأ الفاتحة، أو سورة ياسين؟

الجَوَابُ: الأصلُ فِي الدُّعاءِ رفعُ اليدينِ؛ لأن مِن آدابِ الدُّعاءِ أَنْ يرفعَ الإِنْسَان يديه، إلَّا ما وردتِ السُّنة بعدمِه، والدليل عَلَى أن رفع اليدينِ من آدابِ الدُّعاءِ وأن ذَلِكَ هو الأصلُ؛ قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «إِنَّ اللهَ حَبِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» (١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۵/ ٤٣٨)، وأبو داود: كتاب الصَّلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٨٨)، والترمذي: كتاب الدعوات، بابٌ، رقم (٣٥٥٦).

وذكر النّبِيُّ عَلَى الرّجُلَ يُطِيلُ السّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَهَذَا يدل عَلَى أَن رَفعَ اليدينِ فِي الدُّعاءِ مِن آدابِ الدُّعاء، إلَّا ما وردتِ السُّنة بعدمه ومن ذَلِكَ أي مما وردتِ السُّنة بعدمه رفعُ اليدينِ حالَ الدُّعاءِ فِي خُطبةِ الجمعةِ، فإنَّه لَا تُرفعُ الأيدي فِي الدُّعاءِ حالَ خُطبةِ الجمعةِ، لَا مِن الدُّعاءِ في خُطبةِ الجمعينَ إلَّا فِي حالينِ فقط: حالِ الاستسقاء، وحالِ الاستصحاء، يعني إذا استسقى الإمامُ فِي الخطبةِ قال: اللهمَّ أَغِثنا، فإنَّه يرفعُ يديهِ وكذلكَ يعني إذا استمعونَ أيديَهم. وكذلكَ إذا استصحى، فإنَّ السُّنة جاءتُ بأن الإمامَ يرفعُ يديهِ أما مَا عدا ذلكَ فِي دُعاءِ الخطبةِ فَإنَّهُ لَا تُرفعُ الأيدي.

أما الدُّعاءُ للميتِ بالتثبيتِ بعدَ الدفنِ، فَإِنَّ النَّبِيَ ﷺ لم يكنْ يدعو بأصحابِه، ولكنهُ كانَ إِذا فرغَ منْ دفنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ ﴾(٢).

وعلى هذا، فَلا يُستغفَّرُ لَهُ ويُسأَلُ لَهُ التَّبيت عَلَى وجهِ جماعيٍّ، يعني لَا يقفُ واحدٍ يقولُ: اللهمَّ ثَبِّتُه، اللهمَّ اغفِرْ له، وهُم يُؤمِّنون، فَإِنَّ هَذَا مِن البِدَع، بل يقف عَلَيْهِ ويقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ الللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَ الللَّهُمَّ الللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُولُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُ الللَّهُمُل



<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النَّبِيّ ﷺ من أذى المشركين والمُنافقين، رقم (٧٩٤).

(٢٠٨٧) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ وضعِ النباتِ الأخضرِ عَلَى القبورِ احتجاجًا بحديثِ ابنِ عبَّاسِ؟

الجَوَابُ: حديثُ ابن عباسٍ رَعَالِتُهُ عَنْهَا هُو أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبِرُ مِنَ البَوْلِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ». ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفِّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا» (١)، فقاس بعضُ العُلَهَاء عَلَى هَذَا الحديثِ قِيَاسًا باطلًا، قَالَ: ينبغي إذ قَبَرُنا الرَّجلَ أو المَرْأَةُ أن نضع عَلَى القبرِ شيئًا أخضرَ؛ إما جريدة، وإما أوراق شَجرٍ، أو غير ذلك.

وهَذَا قِيَاسٌ مَعَ الفارِقِ الكبيرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَالَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُشف لَهُ عَن عذابِ صاحبي هذينِ القبرينِ، وَلَمْ يُكْشَفْ لَك عَن عذاب صاحبي هذا القبر فلا يَصِحُّ القياسُ؟!

ثم إنَّ وَضْعَ الوَرَق الأخضر، أو الغُصن الأخضر، أو الجريد عَلَى القبر إساءةُ طنِّ بصاحبِ القبرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ عَيَّ لَم يكنْ يضعه عَلَى كُلِّ قبرٍ، بل إنها وضعه عَلَى قبرٍ يُعذَّب صاحبُه، وأنت إذا وضعتها عَلَى أبيكَ فقد أعلنتَ بالشهادةِ الفرديَّة أن أبلك يُعذَّب، فأيُّ عُقوقٍ أعظمُ مِن هَذَا؛ لأنَّ مَن مرَّ بهَذَا القبرِ قال: هَذَا يُعذَّب؛ لأنَّ عَلَيْهِ جَريدة رَطبة، أو غُصنًا رَطْبًا، أو ما أشبة ذلك.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، رقم (۲۱۸)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (۲۹۲).

ولهَذَا نَرَى أَنَّ مِنَ الخطأِ أَن يُفعلَ ذلك؛ لِأَنَّهُ إساءة ظنِّ بالميِّت، وقياس مَعَ الفارِق.

# <del>-699-</del>

(٢٠٨٨) السُّؤَالُ: نود كلمةً بشأنِ الحياةِ البَرْزَخِيَّةِ.

الجَوَابُ: من أصولِ أهل السُّنَّة والجماعةِ إثبات نعيم القبر وعذاب القبر، وهَذَا قد دل عَلَيْهِ القرآن ظاهرًا، ودلت عَلَيْهِ السُّنَّة صريحًا، وكلنا فِي الصلاة يقول: «أَعُوذُ باللهِ منْ عذابِ جهنمَ، ومن عذابِ القبرِ»(١) فهذا أمر يكاد يكون كالمجمع عليه.

ولكن هلْ عذابُ القبرِ يُقاس بعذابِ الدنيا؟

نقول: أمورُ الآخرةِ لَا تُقاسُ؛ لأن البرزخَ عذابُه من أمورِ الغيبِ التي لَا يعلمُها إلا اللهُ عَنَّقِجَلَّ أو منْ أطلعَهُ اللهُ عَلَيْهِ، لكن علينا أن نؤمنَ بذلك، وفي القرآنِ الكريمِ يقولُ اللهُ عَنَّفِجَلَّ: ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلظَّلِلْمُونَ فِي غَمَرَتِ ٱلمُؤتِ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ القرآنِ الكريمِ يقولُ اللهُ عَنَّفِجَلَّ: ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلظَّلِلْمُونَ فِي غَمَرَتِ ٱلمُؤتِ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ القرآنِ الكريمِ يقولُ اللهُ عَنَّفِجَوَّا أَنفُسَكُمُ ﴾ أعطونا إياها، أخرجوها، لكنهم شحيحونَ باسِطُوا أيديهِ مَّ أخرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ أعطونا إياها، أخرجوها، لكنهم شحيحونَ بها؛ لأنهمْ قد بشرُوا بالعذابِ، والعياذُ باللهِ، فَلا يريدونَ أن تخرجَ أرواحهُم ﴿ ٱلمُونَ عَلَى اللهِ عَنْرَ الْحَقِ وَكُنتُم عَنَ عَذَابَ ٱللهُونِ ﴾ يوم الوفاة ﴿ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِ وَكُنتُم عَنَ اللهِ عَنْرَونَ ﴾ [الأنعام: ٩٣].

<sup>(</sup>۱) أخرج البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (۸۳۲)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة، رقم (٥٨٩) أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحْيَا وَالْمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ المَسِيح الدَّجَّالِ».

ولهذا كُشفَ للنبيِّ عَيَيْ عَن رجلينِ يُعذبانِ فِي قبورهِما؛ أحدهُما لَا يستبرئ من البولِ، والثاني يمشي بالنَّميمةِ؛ أي يُفْسِد بين الناسِ، فيأتي للرجلِ ويقول: فلان قالَ فيكَ كذا، وقالَ فيكَ كذا، فكُشفَ للنبيِّ عَيَيْ عَن عذابِها، فدعا بجريدةٍ رطبةٍ فشقًها نصفينِ، وغرزَ فِي كل قبرِ واحدةً، قيلَ: يا رسولَ الله لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قال: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا» (۱).

ومنْ جهلِ بعضِ الناسِ أنه صارَ إِذا دُفِنَ الميتُ وضعَ عَلَيْهِ غصنًا من شجرةٍ، أو جريدةٍ خضراءَ، فهل شَهِدَ أن هَذَا الرجلَ يُعذبُ؟! ما شهدَ.

والحقيقة أن الذي يفعلُ هَذَا بقريبِه قد أساءَ الظنَّ به؛ لأنه إنها غرزَ ذلكَ من أجلِ أن يخفف عنه، فكأنه يقولُ: أيها الناسُ، اشهدُوا أني أشهدُ أن قريبِي يُعذبُ الآن، وهَذَا ليسَ بصحيح، وأيضًا هو ليسَ بسُنةٍ مطلقًا؛ لأن الرسولَ عَلَيْهُ ما كانَ يفعلُ هَذَا عَلَى كلِّ قبرِ يدفنُ، لكن كُشِفَ لهُ عَن هذينِ الرجلينِ لحكمةٍ أرادَها اللهُ عَنَهُ مَن أجلِ أن نحذرَ النميمة، ونحذرَ التهاونَ بالبولِ.

(٢٠٨٩) السُّوَّالُ: الرجلُ حين يُوضَع فِي قبره فيُسأَل فيُجيب فيُفلح، أو لَا يجيب فيحسر، وسؤالي: ما مصير الفاسِق؟

الجَوَابُ: الحَدِيثُ جاءَ فِي المؤمنِ وفي المنافقِ، والفاسقُ مؤمنٌ، لكن لَيْسَ كاملَ الإيهانِ، فإذا كانَ مؤمنًا فالظاهرُ أنَّه يجيب جوابَ المؤمنِ، لكن مَعَ ذَلِكَ لا ينبغي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

أَن نبحثَ فِي هذا، ونقول: إن الفاسق قد يُعذَّب فِي قبره كما ثبت ذَلِكَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمٌ فِي قصةِ الرجلينِ حين مرَّ بقبرينِ وهما يُعذَّبان فقال: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعذَّبانِ فقال: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعذَّبانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»(١).

(**۲۰۹۰) السُّؤَالُ:** منطقة أصحاب الأُخْدُود الَّتِي دُفِنَ فِيهَا المؤمنونَ، هل تُزار عَلَى أنها قُبُور؟

الجَوَابُ: ما هِيَ مؤكَّدة، ونحن لَا يمكِن أن نتأكَّد من الشَّيْء إِلَّا ما بَيَّنه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

# 

(٢٠٩١) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ زيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ؟

الجَوَابُ: زيارَةُ النِّساءِ للقُبورِ حَرامٌ، بل هِيَ مِن كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأن النَّبِيَّ «لَعَنَ زَائِرَاتِ القُبُورِ» (٢)، إلا إذا خَرَجَتْ مِن بَيتِهَا لحاجَةٍ ومَرَّتْ بالمقْبرةِ، فلا بأسَ أن تَقِف، وتُسَلِمَ عَلَى أهلِ المقابِرِ، وجذا التَّفْصِيلِ يحصُلُ الجمْعُ بينَ حديثِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (۲۱٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (۲۹۲). واللفظ للنسائي: كتاب الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر، رقم (۲۰۱۹).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٧١، رقم ٢٠٣٠)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٣٦)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، ما جاء في النهى عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٥).

عائِشَةَ رَضَالِيَّهُ عَنَهَ الذي رَواهُ مُسْلِمٌ (١) فيها تَقولُهُ فِي المَقْبرَةِ، وما صحَّ عنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن أَنَّه «لَعَنَ زَائِرَاتِ القُبُورِ».

فالمرأةُ إِذَا خَرَجَتْ مِن بَيْتِهَا لِأَجْلِ الزيارَةِ فَهِي مَلْعُونَةٌ، وأما إِذَا مَرَّتْ بالقَبْرِ بِدُونِ أَن تقْصِدَهُ بالزيارَةِ، فَإِنَّهُ لَا شيءَ عليهَا إِذَا دَعَتْ بالدُّعاءِ المشْرُوعِ، ولا فَرْقَ بين قَبْرِ الرَّسولِ وغيرِهِ، لأن الحديثَ عَامٌّ.

(٢٠٩٢) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ بناء القبورِ فوق سطحِ الأرضِ؛ مَعَ العلمِ إِذَا حَفَرنا الأَرضَ كي نَدفِن فِيهَا طلعَ منها المَاءُ ولم يَتَيَسَّرُ لنا ذلك؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَت الأَرضُ إِذَا حُفِرَتْ فِيهَا القبورُ طَلَعَ المَاءُ، فَإِنَّ الواجبَ البحثُ عَن أَرضٍ تكونُ سالمةً من هَذِهِ الآفةِ، وإذا لم يوجدْ أَرضٌ سالمة من هَذِهِ الآفة، فإنَّه من الممكِن أن يُوضَع شيءٌ فاصلٌ يَفصِل المَاءَ إِذَا حُفِرَتِ الحَفرةُ حتَّى ينشفَ المكانُ ويُدْفَن، فَإِنَّ لم يمكِن ذَلِكَ فَلا حرجَ أَن يُوضَع شيءٌ معيَّن مثل التابوتِ ويُثَبَّت فِي الأَرضِ، ويكون من حَجَر، أو من طِينٍ، أو ما أشبة ذلك، ويُجعل الأمواتُ فيه.

<sup>(</sup>١) يعني حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَنهَا في أهل البقيع: قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، وَيَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَلَاحِقُونَ». أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

(٢٠٩٣) السُّؤَالُ: أبي كانَ مُشْرِفًا عَلَى بناءِ ضَرِيحٍ لأحدِ الأولياءِ، وقد كَانَ عَمَلُه هَذَا عَلَى جَهَلِ، فها الحُكْمُ فِي ذلك؟ وهل يَجُوز لي هَدْمُ هَذَا الضَّريح؟

الجَوَابُ: الضَّريح هُوَ البناءُ عَلَى القبرِ. يقولُ: إن أباهُ كَانَ مُشْرِفًا عَلَى هَذَا البناء، فهو مُشْرِفٌ عَلَى عملٍ مُحَرَّمٍ، وما أخذه عَلَى إشرافِهِ منَ الأُجرة فهو حرامٌ عليه.

أَمَّا قُولُ السائلِ: هل لي أَن أَهْدِمَ؟ فأقول: إِذَا قدرتَ عَلَى ذَلِكَ فأهْدِمْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجِب أَن تُهْدَمَ القِبابُ الَّتِي عَلَى القبورِ، سواء كَانَت عَلَى شكلِ قُبَّة، أو مُربَّعة عَلَى شكل كَعبةٍ، أو غير ذلك، فكُلُّ بناءٍ عَلَى القبورِ فَإِنَّهُ يَجِبُ هَدْمُه؛ لِأَنَّهُ إما شِرْكُ أو وسيلةٌ للشِّركِ.

# 

(**٢٠٩٤) السُّؤَالُ:** هل يشعرُ الميتُ بزيارةِ أقربائِه له، وهل يشعرُ بِدُعائِهِم لَهُ إِذا كانوا خارجَ القبورِ أو بداخلها؟

الجَوَابُ: ذكرَ ابنُ القيِّم رَحْمَهُ أَللَهُ فِي كتابِ (الرُّوح) (١) حديثًا صَحَّحه ابنُ عبدِ عبدِ البَرِّ، وأقرَّه عَلَى ذَلِكَ ابنُ القيِّم؛ أَنَّهُ ما من رجلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ رجلٍ يَعرِفه فِي الدُّنْيَا فيُسلِّم عَلَيْهِ، إلا ردَّ اللهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلام (١).

(**٢٠٩٥) السُّؤَالُ:** هل وَرَدَ عَنِ الصحابةِ تجهيزُ المسلمِ كَفَنَهُ قبلَ موتِه، وهل هَذَا مِنَ السُّنةِ؟

<sup>(</sup>۱) (ص:٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢).

الجَوَابُ: أنا لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا حديثًا إِلَّا قِصَّةَ صاحبِ الجُبَّةِ حينَ أُهدِيَ إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ جُبَّةُ طَلَبَها هَذَا الرجلُ منه، فقيلَ له: كيفَ تَطْلُبُ الجُبَّةَ مِنْ رسولِ اللهِ عَلَيْهِ وَأَنتَ تعلَمُ أَنَّه لَا يُسْأَلُ شيئًا إِلَّا أعطاهُ إِيَّاه، وَهُوَ محتاجٌ إليها؟! فقال الرجلُ: أنا أريدُ أنْ تَكُونَ كَفَنِي، فكانتْ كَفَنَهُ(١)، وهَذَا إنَّما طَلَبَ ذلكَ تَبَرُّكًا بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ يجوزُ التبركُ بذاتِه.

والدليلُ عَلَى أَنَّه يجوزُ التبرُّكُ بذاتِه: أَنَّ الصحابةَ يتبادَرُونَ عَرَقَه؛ بلْ إنَّه فِي صُلْحِ الحديبيةِ كَانَ إِذَا تَنَخَّمَ نُخَامةً لَم تَقَعْ إلَّا فِي كَفِّ وَاحْدٍ مِنهم، فَيَمْسَحُ بها وَجْهَه وصَدْرَه (١)، وكذلك أيضًا لها تُوُفِّيتْ إحدَى بناتِه أَعْطَى اللاتي يُغَسِّلْنَها حِقْوَهُ، يعني: إذارَه، وقال: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»(١)، يعني: اجْعَلْنَهُ مَّا يلي جَسَدَها.

وكذلك كَانَ الصحابةُ إِذَا كَانَ فِي الصَّبَاحِ يَأْتُونَ إليه بالمَاءِ فِي الأَوانِي، فيَغْسِلُ يَدَيْهِ به عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ ثم يَتَبَرَّكُونَ بآثارِه صَلَّى الله عَلَيْهِ وعلى آله وسلم (٤).

أمَّا غيرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَا يُتَبَرَّكُ بِآثارِه، ولو كانَ مِنْ أَتْقَى الناسِ، فَلا يجوزُ أَنْ تَأْخُذَ عَرَقَ الإنسانِ لِتَتَبَرَّكَ به، أو أَنْ تَأْخُذَ فَضْلَ وَضُوئِه لِتتبرَّكَ به، أو أَنْ تأخذَ ثيابَه لتتبركَ بها، أو أَنْ تمسحَ ظَهْرَه، أو تمسحَ كَتِفَهُ وكأنَّه الحَجَرُ الأسودُ، فكلَّ هَذَا لَا يجوزُ، فَلا يجوزُ التبركُ بآثارِ أَحَدٍ إلَّا النَّبِيَّ عَلَيْهُ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من استعد الكفن، رقم (١٢٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم (٢٧٣١).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر، رقم (١٢٥٣)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في غسل الميت، رقم (٩٣٩).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، بابٌ، رقم (١٨٩).

وبعدَ مَوْتِه لستَ قادرًا عَلَيْهِ، فهو فِي قَبْرِه بعدَ الموتِ.

وبناءً عَلَى ذلكَ فإنَّ إعدادَ الكَفَنِ ليسَ مِنَ السُّنةِ، وكذلكَ ما يَفْعَلُه بعضُ الناسِ تَبَعًا لِفِعْلِ بعضِ السلفِ، أَنَّه إِذا أَرادَ أَنْ يَعِظَ نَفْسَه ذهبَ إلى المَقْبرَةِ، واضْطَجَعَ فِي القبرِ، فإنَّ هَذَا أيضًا ليسَ مِنَ السُّنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ قَالَ: «زُورُا القُبُورَ، فَإِنَّ هَذَا أيضًا ليسَ مِنَ السُّنةِ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قَالَ: «وُورُا القُبُورَ، فَإِنَّ اللَّهُ عَرَقَهُ الاَّحْرةَ» (أ)، ولم يَقُلِ «اضْطَجِعُوا فِي القبورِ لتَتَذَكَّرُوا الآخرةَ». والتنطُّعُ في دِينِ اللهِ عَرَقِجَلَّ سَبَبُ للهلاكِ، كها قالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ: «هَلَكَ المُتنَطِّعُونَ، هَلَكَ المُتنَاقِبُولِ اللهُ عَلَى اللّهَ الْمَعْلَى الْمُعْلَى الْمَعْلَى الْمُعْلَى الْمُطَعِعُونَ اللهِ اللّهِ اللّهَ الْمُعْلَى اللّهُ اللّهُ الْمُعْلِقِ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهَ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

(٢٠٩٦) السُّوَّالُ: صليتُ بمسجدٍ فِيهِ ضريحٌ، عِلْمًا بأنَّ الضريحَ فِي غُرْفَةٍ داخلِ المسجدِ، فما حُكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟

الجَوَابُ: المساجدُ التي فِيهَا قبورٌ إنْ كانتِ المساجدُ بُنِيتْ عَلَى القبورِ فإنَّ الصلاةَ فِيهَا لاَ تَصِحُّ؛ لأنَّ هَذِهِ المساجدَ يَجِبُ هدمُها، وإنْ كانتِ المساجدُ سابِقَةً عَلَى القبورِ، ولكِنْ دُفِنَ فِيهَا المَيِّتُ، فإنَّه يَجِبُ نَبْشُ المَيِّتِ، ودَفْنُه فِي المقابرِ مَعَ الناسِ، والصلاةُ فِي هَذِهِ المساجدِ صحيحةٌ، إلَّا إِذا كانَ القبرُ فِي القِبْلَةِ يُصَلِّي الناسُ إليه، فإنَّ والصلاةُ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ قالَ: «لا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ» (٣). فصارَ فِي المسألةِ تفصيلُ عَلَى النَّحْوِ الذي بيَّناهُ آنِفًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (١٠٥٤)، والنسائي: كتاب الضحايا، باب الإذن في ذلك، رقم (٤٤٣٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم (٩٧٢).

( ٢٠٩٧) السُّوَّالُ: ما صفةُ زيارةِ قبرِ الميتِ؟ وأين يَقِف الزائرُ؟ وهل يَجعل القبرَ بينه وبين القبلةِ، مُسْتَقْبِلًا للقبلةِ، وهل يَرفَع يديْه عند الدُّعَاء؟

الجَوَابُ: زيارةُ المَقْبَرَةِ عُمومًا عِمَّا جاءتْ به السنَّة، فتقف أمامَ القبورِ وتسلِّم: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ».

فهَذِهِ هِيَ الزيارةُ الشرعيَّة، أما الزيارةُ البِدعيَّة فها يَفعله بعضُ النَّاسِ بأن يذهبَ إِلَى المقابِرِ ويأخذ منَ تُرابِ القبرِ يَزْعُمُ أَنَّ فِيهِ بركةً، وربها يدعو صاحبَ القبرِ، وإذا دعا صاحبَ القبرِ كانَ مُشْرِكًا شِركًا أكبرَ نُخْرِجًا عَن المِلَّةِ، فيجب عَلَيْهِ أَن يُجَدِّدَ إسلامَه فيَغتسِل ويقول: أشهدُ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ محمدًا رسولُ اللهِ.

أمَّا الزيارةُ الخاصَّة بأن يزورَ الإِنْسَانُ قبر أبيه أو أُمِّه أو عمِّه أو خاله، فإنَّه يقف أمامَه، وَعَلَى هَذَا تكون القبلُ خلفَ ظهرِه، فيقف أمامَ صاحبِ القبرِ ويقول: «السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ» ويقول ما شاء الله مِنَ الدُّعَاء.

# -6×2

(٢٠٩٨) السُّوَالُ: أَثَابِكُم اللهُ، يَقُول السَّائِلُ: كيف نوفِّق بين قوله تَعَالَى: ﴿وَمَا النَّ بِمُسْمِعِ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر: ٢٢] وقِصَّة مُناداةِ الرَّسُولِ ﷺ لأهْلِ قليب بدر (١٠)؟ الجَوابُ: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ يعني أنَّك

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، رقم (٣٩٨٠).

لَا تُسمِع هؤلاء دعوتهم إِلَى الحقِّ كما أَنَّك لَو ذهبتَ إِلَى المقبرةِ لِتَدْعُوَهم لم تُسْمِعُهم، وليس المعنى أن أصحابَ القبورِ لَا يَسمعون، فهم يَسمعون؛ وقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ أن الرجل إذا دُفِنَ وتَولَّى عَنْهُ أصحابُهُ أنه يَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ (۱).

ووردَ أيضًا فِي حديث صَحَّحه ابنُ عبدِ البَرِّ<sup>(۲)</sup> وأقرَّه ابنُ القَيِّمِ فِي كتابِ (الرُّوح)<sup>(۲)</sup> أن الإِنْسَان إِذا وقفَ عَلَى قبرٍ يَعرِفه وسلَّمِ عَلَيْهِ فإنَّ اللهَ يَرُدُّ رُوحَ صاحبِ القبرِ فيَرُدُّ السلامَ عَلَى مَن سَلَّمَ عليْهُ (٤).

فمعنى الآية ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ يعني أنَّك لَو ذهبتَ إِلَى أصحابِ المقبرةِ ودعوتَهم إِلَى اللهِ ما سمِعوا منك؛ كهؤلاء المشركين الَّذِينَ لم يَقبلوا دعوتك.



(**٢٠٩٩) السُّؤَالُ**: أثابكمُ اللهُ، مَا حُكْمُ سلامِ المَرْأَةِ عَلَى المقابرِ؟ وهل يدخل هَذَا فِي الزيارةِ؟

الجَوَابُ: سلامُ المَرْأَةِ عَلَى المقابِرِ إِذَا كَانَتْ مرَّت بِالمقبرةِ دون أَن تَقصِد زِيارَتها فَلا بأسَ، ولهَذَا سألتْ أمُّ المؤمنينَ عائشةُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ ماذا تقول إِذَا هِيَ مرت بالمقابِر، فأرشدها إلى أَن تقولَ كما يقولُ الرجلُ(٥).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

<sup>(</sup>٢) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٣) (ص:٥).

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن عبد البر من حديث ابن عباس، وأخرجه نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢) من حديث أبي هريرة.

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

أما إِذا خرجت من بيتها لقصدِ الزيارةِ، فهَذَا لَا يَجُوزُ، بل هُوَ من كبائرِ الذنوبِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعنَ زائراتِ القبورِ، واللعنُ هُوَ اللهِ. الطردُ والإبعادُ عَن رحمةِ اللهِ.

### 

(٢١٠٠) السُّؤَالُ: يوجد مسجِدٌ فِي إحدَى القُرَى تحيطُ به المقبرَةُ من جميعِ الجِهاتِ، والطريقُ المؤدِّي إلى المسجدِ من بينِ المقابِرِ فَمَا حكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟

الجَوَابُ: الواجب أن يُنقَلَ المسجِدُ عَن هَذَا المكانِ؛ لأن الناس سيتخطَّوْنَ القُبورَ، وربيا يلتَهِمُوبَها، ولكن لَو فُرِضَ أن القبرَ فِي وسطِ المسجدِ، فهل تَصِحُّ الصلاةُ فِي هَذَا المسجدِ أو لَا؟ الجوابُ فيه تَفْصِيلٌ: إن كَانَ القَبْرُ قبلَ المسجدِ فَلا تَصِحُّ، يعني: أن المسجِد بُني عَلَى القَبْرِ، فالصلاةُ غيرُ صَحِيحَةٍ، والواجبُ هَدْمُ المسجدِ، ونقلُهُ إلى مكانٍ آخر، وإن كَانَ المسجِدُ سابِقًا عَلَى القبْر، بمعنى: أن اللّذِي بنى المسجِد قالَ لأهلِهِ: ادفِنُوني فِي مَسْجِدِي. فهنا يجبُ أن يُنبَشَ القبْر، ولا يجوزُ تنفيذُ الوصِيَّةِ، ويُدْفَنُ الرجلُ مع الناسِ، ولو فُرِضَ أنهم لا يدْرُونَ ودَفَنُوا صاحبَ المسجِد فِي مسجِدِهِ، فالواجبُ نَبْشُه ولو بعدَ حينٍ وإزالَةُ أثرِ القبرِ، ويُدفَنُ ما بقِيَ من عِظامِهِ مع النَّاسِ، وحينئذ تصحُّ الصلاةُ.

فإن قال قائلٌ: أليس قَبْرُ النَّبِيِّ عَلَيْكُ فِي وسطِ المسجِدِ النَّبُوِيِّ؟

فإننا نقول: لَا لَيسَ فِي وسَطِ المسجِدِ النَّبُوِيِّ، قبرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيتِهِ وكان بَيتُهُ حين دُفِنَ الرَّسولُ ﷺ فِيهِ خارِجَ المسجِدِ كلَّ يُعرِفُ ذلِكَ، فالمسجِدُ لم يُبنَ عَلَى

القَبْرِ، والقَبْرُ لم يُبْنَ فِي المسجدِ؛ لأن النّبِي عَلَيْ دُفِنَ فِي بيتِهِ خارجَ المسجدِ، ولها اضطر الناسُ إلى توسِعةِ المسجدِ رَأُوْا أن يُدخِلُوا بيوت زوجَاتِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ فِي النّاسُ إلى توسِعةِ المسجدِ رَأُوْا أن يُدخِلُوا بيوت زوجَاتِ الرسولِ عَلَيْهِ، وَيقِي المسجدِ، وبقِي المسجدِ ومن بَينِها بيتُ عائشَة، فدخَلَ البيتَ الّذِي فيهِ النّبيُّ عَلَيْهِ، فَلا شُبهَةَ حينئذِ، مقصورًا منْفَردًا، لَيْسَ داخِلَ المسجدِ، وليس المسجدُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ، فَلا شُبهَةَ حينئذِ، لا شبهة فِي ذلك، ولا يمكنُ أن يَجْرِي أحدٌ بهذِهِ الشبهةِ إلا كالذينَ يتَبعُونَ ما تَشَابَه مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ منْه، فقد قالَ النّبِيُ عَلَيْهِ، والله بأنّ فِي قلوبِهِمْ زَيْغًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱللّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱللّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلللهِ بأنَ فِي قلوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلللهِ بأنَ فِي قلوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامًا ٱلللهُ بأنَ عَمُونَ مَا تَشَبَهُ مِنْهُ فَالُو مَوْلَا اللّذِينَ فِي قَلْمُ اللهُ بأنَ فِي قلوبِهِمْ وَيْعًا، قالَ: ﴿فَامَا مَا تَشْبَهُ مِنْهُ فَالُكُ اللّذِينَ فِي قَلْمِي اللهُ بأنّ فِي قلوبِهُ اللهِ بأنْ قَلْهُ اللهِ بأنْ اللهُ بأنْ فِي قلوبُهُ إِلْهُ اللهُ بأنْ اللهُ بأنْ أَلَى النّبُولُ اللّذِينَ اللهُ اللّذِينَ اللهُ بأنْ اللهُ بأنْ المَامَانَةُ اللّذِينَ اللهُ اللّذِينَ اللهُ اللّذِينَ اللّذِينَ الللّذِينَ اللهُ المُنْ اللهُ اللّذَا اللّذِينَ الللهُ اللّذِينَ الللهُ اللّذِينَ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

فالقُبُورِيُّونَ يُلبِّسُونَ عَلَى الناسِ بقَضِيَّةِ قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ولكنه -والحمدُ لله-لَيْسَ فِيهِ تَلْبِيسٌ، فالأمرُ واضِحٌ، فالمسجدُ لم يُبْنَ عَلَى القَبْرِ، ولم يُدفَنِ الرَّسولُ فِي المسجِدِ، وإنها دُفِنَ فِي بيتِهِ، وبيتُهُ خارِجَ المسجِدِ، فزالَ هَذَا التَّلْبِيسُ، وصارَ هَذَا من بابِ اتِّبَاع المتشَابِهِ.

بقي أن يُقالَ: لماذا قُدِّمَ القبرُ فِي المسجِدِ؟ قلتُ لكم الجوابَ عَنْ هذا، وَهُوَ أَن الذينَ وَسَّعُوا المسجِدَ أرادُوا أن يُدخِلُوا بُيوتَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، وبيوتُهُ كُلُها ليسَ فِيهَا قبرٌ إلا بيتَ عائشَةَ، فاضطر أن يُدْخِلَ البيتَ مع بَقِيَّةِ البيوتِ، ومع ذَلِكَ أَبْقَوْهُ منْفَرِدًا بحُجْرَةٍ منفرِدَةٍ.

واعلم أن الزيادةَ فِي المسجدِ النَّبُوِيِّ التي أدتْ إلى إدخالِ بيوتِ زوجاتِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ لم تكن فِي عَهْدِ جَهورِ الصحابَةِ، فما كانتْ إلا فِي عامِ تِسْعِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنْهُ ءَايَثُ ثُعَكَمَنَتُ ﴾ [آل عمران: ٧]، رقم (٤٥٤٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، رقم (٢٦٦٥).

وتسعينَ من الهِجْرَةِ يعْنِي: بعدَ موتِ أكثرِ الصحابَةِ، وعارَض فِيهَا مَن عارَضَ أيضا، فهناك بعض التَّابِعِينَ عارَضُوا إدخالَ بيوتِ زوجاتِ النَّبِيِّ عَيَّكِيَّ فِي المسجِدِ وقالوا: نودُّ أن تَبْقَى البيوتُ حَتَّى يَعرِفَ الناسُ كيفَ كانَ النَّبِيُّ عَيَّكِيَّ زاهِدًا فِي الدُّنْيا، وأن بيوتَهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، ولكن الذي أرادَهُ اللهُ هو الخيرُ أن تُهْدَمَ البيوتُ وتدْخُلَ فِي بيوتَهُ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ، ولكن الذي أرادَهُ اللهُ هو الخيرُ أن تُهْدَمَ البيوتُ وتدْخُلَ فِي المسجدِ، ولعلَّ ذَلِكَ فِيهِ حيرٌ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولزَوجاتِهِ أن تكون بُيوتُهُم عَلَى عبادَةٍ وصلاةٍ تابِعَةٍ للمسجِدِ النَّبُويِّ.

فهذا هو الجَوابُ عَن هَذَا الإشكالِ الذي يُورِدُهُ القُبُورِيُّونَ الذين يريدونَ أن يَبْنُوا المساجِدَ التي هي محلُّ التوحيدِ، وعبادةِ اللهِ علَى القُبورِ حَتَّى تكونَ محلَّ شرْكٍ وأُوثانٍ.

وإني أقولُ لكُمْ: كلُّ مسجِدٍ بُنِيَ عَلَى قَبْرٍ لَا تُصَلُّوا فيه، فالصلاةُ فِيهِ باطلَةٌ، لأنه مسجدٌ حرامٌ أُسِّسَ عَلَى غيرِ تَقْوَى، وقدْ قالَ اللهُ تَعَالَى فِي مسجدِ ضِرَادٍ: ﴿ لَا نَقُدُمُ فِيهِ ﴾ [التوبة:١٠٨]، نَقُدُ فِيهِ أَبَدُأً لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقُوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة:١٠٨]، فهناك -والحمد لله - مساجِدُ أُخْرَى ما بُنِيَتْ عَلَى القُبُورِ.

فإياكم أن تصَلُّوا فِي مساجدَ بُنَيْتَ عَلَى القُبورِ فتَقَعَ صلاتُكُم باطلةً غيرَ مقبولَةٍ عندَ الله.

أما إذا دُفِنَ الإنسانُ فِي المسجِدِ بعدَ أن قامَ المسجِدُ فالواجبُ نبشُهُ وإخراجُهُ من المسجدِ؛ لأن المساجِدَ للهِ، ويدفَنُ معَ الناسِ حَتَّى لَو لم يَبْقَ منْه إلا الرَّمِيمُ، يُنْقَلُ ويدْفَنُ مع الناسِ، ويُطْمَسُ القبر تمامَا، ويُسَوَّى بأرضِ المسجِدِ. (۲۱۰۱) السُّوَّالُ: هل يجوزُ موعِظَةُ الناسِ عندَ القَبْرِ بعدَ الفراغِ مِنْ دفْنِ النِّتِ؟ الجَوَابُ: لَا أَعلَمُ فِي هَذَا سُنَّةً عَن الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَا وَالسَّلَامُ عَايَةَ ما بَلَغَنِي وَفُوقَ كلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ - أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْ أَتَى إلى البَقِيعِ وهم يدْفِنُونَ رجلًا، لكنَّهُم لم يَلْحِدُوا لَهُ بعْدَ، فَجَلَس وَجَلَسَ أصحابَهُ حولَهُ، وجعلَ يُحدِّثُهم عَن حالِ الإنسانِ عندَ الموتِ، وعن حالِهِ إذا دُفِنَ، يعني: مُجَرَّدُ كلامِ عادِيِّ، قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدِ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَّةً وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيَةً وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَ شَقِيةً وَلَا مَنْ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ فَمَنْ أَوْ سَعِيدَةً». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ العَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُسَتَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: ﴿ فَالَا مَنْ عَمَلِ أَلْهُ لَا السَّقَاوَةِ وَلَا السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَمَلَ السَّعَادَةِ وَلَا السَّعَادَةِ وَلَا السَّعَادَةِ وَاللَالَةَ الْكَالِقَ اللَّالَةَ الْكَالِقَ الْمَا السَّعَادَةِ وَلَا السَّعَادَةِ وَاللَالَةُ الْمُلْ السَّعَادَةِ الْمَالِ السَّعَادَةِ الْمَالِ السَّعَادَةِ الْمَا أَلْمُ السَّعَادِةِ الْمَالِقَ الْمَالِعُلُولُ السَّعَادَةِ الْمَالَةُ الْمَالِقُولُ اللَّهُ الْمَا أَلْمُ السَّعَادَةُ الْمَالَالَه

الكلامُ واضِحٌ، ثم إنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَهُوَ الذي قولُه حَقَّ، وقولُهُ حُجَّة استَدَلَّ بالقرآنِ -سبحان الله- الرسولُ يَسْتَدِلُّ بالقُرآنِ، قرأَ قولَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنَّقَى اللهِ وَصَدَقَ بِالْحُسُنَى الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَ

وأما أن يَقِفَ الإنسانُ خَطِيبًا، فلم يَبْلُغْنِي هذَا، ومَن كَانَ عِندَهُ عِلْمٌ بذلِكَ فليُقْدِّمُهُ إليَّ، لكن لن يَجِدَ إلى ذلِكَ سَبِيلًا، المواعِظُ للخُطَبِ محلُّها المساجِدُ، فليُقْدِّمْهُ إليَّ، لكن لن يَجِدَ إلى ذلِكَ سَبِيلًا، المواعِظُ للخُطَبِ محلُّها المساجِدُ، أو مجتمعاتُ الناسِ إذَا طلَبُوا أحدَ الناسِ أن يَخْطُبَ فيهِمْ، وأما عندَ القَبْرِ، فكانَ النَّبِيُّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله، رقم (١٣٦٢). ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابه ورزقه، رقم (٢٦٤٧).

ﷺ إِذَا فَرَغَ مِن دَفْنِ الميِّتِ قالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(١)، ولَا يخْطُبُ فِي النَّاسِ.

فعليكَ أَن تَقِفَ عَلَى الْقَبْرِ وتقولَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللهم اغْفِرْ له، اللهم أَبِّتُهُ بالقولِ الثابتِ له، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ باللهم ثبِّتُهُ اللهم ثبِّتُهُ بالقولِ الثابتِ فِي الحياةِ الدُّنْيَا وفي الآخرةِ ثلاث مرات، وإنها قُلْتُ: إنَّك تقولُهُ ثلاثَ مرَّات؛ لأن غالبَ دعواتِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ إِذَا دَعَا أَن يَدْعُوَ ثلاثًا (٢).

وكلِمَةُ: استَغْفِرُوا، والتَّشْبِتُ يَصْدُقُ بواحِدَةٍ، لكن نقولُ: المقامُ مقامُ دُعَاءٍ، وكان النَّبِيُّ ﷺ إِذا دَعَا غالِبًا يدْعُو ثلاثًا.

ثم ينْصَرِفُ الناسُ، ويبْقَى الإنسانُ فِي قَبْرِهِ معه عَمَلُهُ، ولهذا أخبرَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أن الإنسانَ إِذا مَاتَ يَتْبَعُهُ ثلاثٌ: أهلُهُ، ومالُهُ، وعَمَلُهُ، فيَرْجِعُ اثنان، ويبْقَى واحدٌ، يرجِعُ أهلُه الذين هُم أشدُّ الناسِ شَوْقًا إليه ورَحْمَةً به، ويرجِعُ مالُه، ويبقَى عمَلُه (٣).

أَسَأَلُ اللهَ أَن يُصْلِحَ لِي وَلَكُمُ الْعَمَلَ، وَأَن يَجِعَلَهُ أَنِيسَنَا فِي قُبُورِنَا.



(٢١٠٢) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ إلقاءِ الموعظةِ فِي المقبرةِ بعدَ دفنِ الميِّت؟

الجَوَابُ: ما علِمتُ أن هُنَاكَ إلقاءَ مَوعِظةٍ عَلَى سبيلِ الخُطبة؛ بأن يقوم إِنْسَانٌ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين، رقم (١٧٩٤)

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، رقم (٢٥١٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٠).

ويخطُب النّاسَ ويَعِظهم، فها سمِعتُ بهذا عَن النّبِيِّ عَلَيْدً. وغايةُ ما هنالِكَ أَنَّ النّبِيِّ عَلَيْ كَانَ ذاتَ يومٍ عَلَى القبرِ وَهُوَ يدفِن، فقال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النّارِ»(۱)، اللهمَّ اجعلْ مَقْعَدَنا فِي الجنّةِ، ثم قرأ: ﴿فَأَمّا مَنْ اَعْلَىٰ وَأَنّا مَنْ بَغِلَ وَاسْتَغَنَىٰ ﴿ وَلَمْ اَنْ اللهِ مَا أَعْلَىٰ وَأَمّا مَنْ بَغِلَ وَاسْتَغَنَىٰ ﴿ وَكَذَبَ مَنْ اَعْلَىٰ وَأَمّا مَنْ بَغِلَ وَاسْتَغَنَىٰ ﴿ وَكَذَبَ مَنْ اَعْلَىٰ وَالنّقَىٰ وَصَدَق بِالحَمْثَىٰ وَاللهِ ١٠-١٦، أما أن يقومَ الإِنسَانُ خَطيبًا فيعِظ النّاسَ فليس من السنّة، ولا ينبغي، وأمكنةُ المواعظِ المساجدُ، والمقابِرُ للاتّعاظِ وليست لإلقاءِ الحُطَب، وإلقاءُ الخطبِ في المقابرِ ربها يؤدِّي إلى مَفَاسِدَ فِي المُستقبَلِ، وهي أن يعْكُفُ النّاسُ عَلَى القُبُورِ. والمشروعُ إذا دُفِنَ الميتُ أَنْ يقفَ الإِنسَانُ عَلَى القبر ويقول: «اللّهُمَّ الْغُفِرْ لَهُ» ثلاث مراتٍ، وينصرِف؛ لأَنَّ ويقول: «اللّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ» ثلاث مراتٍ، وينصرِف؛ لأَنَّ النّبِي عَلَيْ كَانَ إذا فرغَ من دفنِ الميتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّبْيِيَ كَانَ إذا فرغَ من دفنِ الميتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُوا لَهُ التَّبْيِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (۱). ثم يَنصرِف النّاسُ.

وَأَمَّا أَن يقوم الإِنْسَان خطيبًا يخطب النَّاس فلا، وواللهِ لخيرُ مذهبٍ وخيرُ سنَّة وخير طريقٍ طريق النَّبِي ﷺ، فها لنا نغلو فِي دينِ اللهِ ونعِظ النَّاسَ فِي مواطنَ لم يَعِظْهم فِيهَا رسولُ الله ﷺ. وما نَدري لعلَّه فِي يومٍ من الأيام يقومُ هَذَا الخطيبُ بالنَّعي والنَّدب للميِّت.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قال تعالى: ﴿فَسَنُيْرَمُ لِلْمُسْرَىٰ﴾ [الليل: ۱۰]، رقم (٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٢٢١).

# (٢١٠٣) السُّؤَالُ: هل يَسمعنا مَنْ فِي القبور؟

الجَوَابُ: الأمواتُ يَسمَعونَ فِي قُبورهِم، ولا نقولُ: إنهم يَسْمَعُونَ عَلَى الإطلاقِ، لكن يَسْمَعُونَ فيها وردتْ به السنَّةُ فقطْ، فهو عند دَفْنِه يَسمَعُ قرعَ نعالِ الذينَ شَيَّعوهُ، لكن لا نقولُ: إنه يسمعُ نعالَ كلَّ مَن مرَّ به فِي غيرِ هَذِهِ الساعةِ؛ لأن هَذِهِ أمورٌ غَيْبيَّة، والأمورُ الغيبيَّة يُقتصَر فِيهَا عَلَى ما جَاءَ به النصُّ فقطْ.

### -600m

(٢١٠٤) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ زيارةِ النِّسَاء للقبر خاصَّة، والقُبُور عامَّة، لأن هَذَا يَكُثُر عندنا بالمَدِينَة النبوية؟ وما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ، حيثُ إنه يُجعَل لهنَّ مُصَلَّى –مكان للصلاة– بقُرب القَبْر؟

الجَوَابُ: زيارةُ القُبُور سُنةٌ أمرَ بها النَّبِيُّ ﷺ بعد أن نَهَى عنها، فقالَ عَلَيْهِ الصَّلاةُوالِسَلامُ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا»(١).

وبيَّن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أنها تذكِّر الآخرة (٢).

ولهذا يُقالُ: زيارةُ القُبُور تذكِّر الآخرة، وعيادةُ المرضَى ترقِّق القلوبَ، فَإِنَّ الإِنْسَان إِذا عاد أخاه المريضَ رَقَّ قلبه وحصل عنده تذكُّر لنعمةِ الله عَلَيْهِ بالعافيةِ، وصار لديه عطفٌ عَلَى أخيه.

وهَذَا الحَدِيث «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا» مُوجَّه للرجالِ خاصَّة، أما النِّسَاء فالصحيح أَنَّه لَا يَحِلُّ لهنَّ زيارة القُبُور؛ فقد لعنَ النَّبِيُّ ﷺ زائراتِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَّفَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (١٠٥٤).

القُبُورِ، والمُتَّخِذِينَ عليها المَسَاجِدَ والسُّرُجَ(١).

وزيارةُ النِّسَاءِ للقُبُورِ فيها:

أُولًا: التعرُّض لهذا العقابِ، وَهُوَ اللعنةُ، واللعنةُ هِيَ الطَّرْدُ والإبعادُ عَن رحمةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: وفيها أيضًا أن المَرْأَة سريعةُ العاطفةِ ليَّنة، قد لَا تملِك نفسها عند زيارةِ القُبُورِ فتقوم بالنَّدْب والنِّياحة ولَطْم الخدِّ وشَقِّ الثوبِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثالثًا: أن تمكينَ النِّسَاء من زيارة القُبُور، ولا سيَّما فِي المقابرِ الَّتِي تكون بعيدةً عَن البلدِ، فِيهِ خطرٌ عَلَى المُرْأَة أن يتعرضَ فاجِرٌ من أهلِ الفجورِ أو غير ذلك، ففيها مفاسدُ.

ولهذا نقول: لَا يَجِلُّ للمرأةِ أن تزورَ القُبُورَ.

أما قبر النَّبِي ﷺ فَإِنَّ من أهل العلم مَن رخَّص للنساء فِي زيارة قبر الرَّسُولِ عَلَيْهُ، وعَلَّلَ ذَلِكَ بقولِه: إن قبرَ الرَّسُول ﷺ مَحُوطٌ بجُدرانٍ ثلاثةٍ، وأنه لَا يمكِن زيارتُه الزيارة المعهودة الَّتِي يقف فِيهَا الزائرُ عَلَى القَبْر أو عَلَى المقابر ويسلِّم.

ولكن الَّذِي يَتَرَجَّحُ عندي أن الأحوطَ للمرأةِ أن تتجنبَ زيارةَ القُبُورِ مطلقًا، ونقولُ للمرأةِ: إن سلامَكِ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَا أُوَالسَّلَامُ يَبْلُغُه فِي أيِّ مكانٍ كنتِ، واحمدي الله عَلَى هذَا ما دام الأجرُ سيحصُلُ لكِ، وإذا ذهبتِ وزُرتِ قبرَ الرَّسُول

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَقَعْتِ فِي خلافٍ بَيِّنٍ وعَرَّضْتِ نفسَكِ للإثمِ عَلَى قول مَن يقول: إنها آثمةٌ، فاحمدي الله عَلَى العافيةِ، ولا تَتَعَرَّضِي لذلكَ. وهَذِهِ المسألةُ فِيهَا خلافٌ بين أهلِ العلم رَحَهُمُ اللهُ.

## (٢١٠٥) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الَّذِينَ يقولون الأشعار عند القبور؟

الجَوَابُ: زيارةُ القُبُورِ يُقصدُ بها أمرانِ، وهما: تذكُّر الآخرةِ، والدُّعاء للميتِ، وهذه القصائدُ الَّتِي تُتلى عند القُبُور ما هِيَ إِلَّا تجديد أحزان، ولهذا تجد الإِنْسَان يبكي لَا خوفًا من العذابِ، ولكن يبكي حزنًا عَلَى هَذَا الميتِ، هَذَا إِنْ سلِمت القصائدُ من الشركِ، وغالبُ هَذِهِ القصائدِ تتضمَّن الشركَ إما الأصغرَ وإما الأكبرَ.

ولهذا نقول لإخواننا الَّذِينَ يزورون البَقِيع: خيرُ الهدي هديُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فاقتصروا عَلَى ما اقتصر عَلَيْهِ وعلَّمه أُمَّتَه، وفيه كفايةٌ.

## 

## (٢١٠٦) السُّؤالُ: ماذا يُستحَبُّ عند زيارةِ القُبُور؟

الجَوَابُ: إِن زِيارة القُبُور مَهَى عنها النَّبِي صَالَاتَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّلِ الأمرِ دفعًا للشِّرك، فلمَّا رَسَخَ الإيهانُ فِي قلوب النَّاس أمرَ بها، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّمَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ (() وفي لفظ: «تُذَكِّرُ المَوْتَ (()).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَنَّهَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (١٩٧٧). وزيادة «تُذَكِّرُ الآخِرَةَ» من الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (١٠٥٤).

<sup>(</sup>٢) أخرَجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَنْهَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦).

فإذا زار الإِنْسَان القُبُورَ فلْيَزُرْهَا مُتَّعِظًا لَا عاطفة، فبعض النَّاس يزور قبر أبيه وقبر أمه عاطفة وحنانَ مَجَبَّة، وهَذَا وإن كانَ من طبيعة البشرِ لكن الأولى أن تزورَها للعلَّة الَّتِي ذكرها النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ وهي تذكُّر الآخرة وتذكر الموت، فهو لا علقبُور الآن هم كانوا بالأمس مِثلَك عَلَى ظهر الأرض، والآن أصبحوا في بطونها مُرْ تَهنِينَ بأعمالهم، لَا يملِكون زيادة حسنة ولا إزالة سيئة، فتذكَّر، وليس بطونها مُرْ تَهنِينَ بأعمالهم، لَا يملِكون زيادة حسنة ولا إزالة سيئة، فتذكَّر، وليس بينك وبين أن تكون في القَبْر مدًى معلومٌ؛ لأنك لا تدري متى يَفْجَوُّك الموت، قالَ النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِي رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ» (١)، فالإِنْسَان لَا يدري النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَامُ: هُو المَسْ من النَّاس مَن خرج لعملٍ حاملًا حقيبتَه ورجع متى يموت، فتذكَّر يا أخي، أليس من النَّاس مَن خرج لعملٍ حاملًا حقيبتَه ورجع محمولًا ميَّتًا! إذن نقول: تذكَّر الموت، وتذكر الآخرة، فهذا هُوَ المطلوب من زيارة القُبُور.

فلو قالَ قائل: هل للدُّعاء عند القُبُور مَزِيَّة عَلَى الدُّعاء فِي غير ذَلِكَ المكان؟ فالجَوَاب: لا، ومن قصد القُبُور ليدعوَ الله عندها فقدِ ابتدع وأخطأ؛ لأنَّ أقرب مكان يُجاب فِيهِ الدُّعاء المَسَاجِد بيوت الله، أما القُبُور فلا.

فإذا كانَ هَذَا هُوَ حال القلب عند الزيارة؛ التذكُّر، فهاذا يقول باللسان؟

الجَوَابُ: يقول ما جَاءَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْم مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللهُ المُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ العَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ "')، وينصرِف.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل على بن أبي طالب، رقم (٢٤٠٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

وأما ما يوجد الآن من كُتَيِّبات تُقال عند زيارة البَقِيع، فكلها بِدْعَة؛ إِلَّا ما وافقَ السنَّة، ولا يَنبغي أن يُتعِبَ الإِنْسَان نفسَه بشيءٍ لم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقصد التعبُّدَ به لله؛ لأنَّه إِذا فعل ذَلِكَ فإنَّه لَا يَزداد منَ الله إِلَّا بُعدًا.

### -699

(٢١٠٧) السُّؤَالُ: هل زيارة القُبُور جائزة للنساءِ أو لا؟

الجَوَابُ: الصحيحُ أن زيارةَ النِّسَاءِ للقُبُورِ حرامٌ، ولا تجل؛ لأنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهَ لَعَن زائراتِ القُبُورِ، والمتخذينَ عليها المَسَاجِدَ والسُّرُجَ<sup>(۱)</sup>. وهَذَا من الحكمةِ البالغةِ؛ لأنَّ لأَنْه لَو أُذِن للنساءِ أن يَزُرْنَ القُبُور، لرأيتَ المقبرة مملوءةً من النِّسَاء دائمًا وأبدًا؛ لأنَّ المُرْأة لا تصبِر، فتجد كل امرأة تذهب أول النهار لابنتها، وآخِرَ النهار لأختها، وأول النَّيْل لأُمها، وآخر اللَّيْل لجدَّتها، فالمَرْأة لا تصبر، لهذا كانَ من الحكمة أن النِّسَاء لا يَزرنَ القُبُور.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ماذا تقول فِي زيارة المَوْأَة لقبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؟

قلنا: إن الله تَعَالَى قد أغناها عَن الزيارةِ، فهي تقول: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته في أيِّ مكانٍ من الأرض؛ وسلامها سوف يصل إِلَى النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِه وسلم، وحينئذٍ لَا حاجة إِلَى أن تذهبَ إِلَى القَبْر وتسلم.

### -680-

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

(٢١٠٨) السُّوَّالُ: هل عندما نَزُور القُبُور، سواء كانوا من أهلِنا أو غيرهم، فنُسلِّم عليهم، هل يَسمعون كلامنا، وهل يَسْتَأْنِسُونَ بزيارتنا لهم؟

الجَوَابُ: هَذَا فِيهِ خِلاف بين العُلَمَاءِ؛ هل يسمعون أو لا؛ وقد ورد حديث صحَّحه ابنُ عبدِ البرِّ(ا) أنَّه ما من رجل يسلم عَلَى قبر يعرفه فِي الدُّنيا، إِلَّا ردّ الله عَلَيْهِ رُوحه فردَّ عَلَيْهِ السَّلام(٢). لكنَّ بعضَ المتأخرينَ قال: هَذَا حديثٌ لَا يصحُّ.

فالعُلَمَاءُ مختلفونَ فِي تصحيحهِ، ثمَّ إننا لَو قلنا: إن الميتَ يَستأنسُ بزائرِه، لامتلاً البَقِيع من النَّاس؛ لأنَّ كل واحدٍ يجب أن يُؤْنِسَ أباه، ويجب أن يونس أُمَّه، ولا علِمنا أن أحدًا من الصَّحَابَة يَخرِج إِلَى البَقِيع من أجل أن يُؤنِس ميتَه، أبدًا، لكن إذا سلَّم الإِنْسَان عَلَى أهل القُبُور فَإِنَّهُ يقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ..» (٢) كما سلَّم النَّبِي عَلَيْهُ، أما هل يَستأنسون بنا أو مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فالله أعلمُ.

### -600

(٢١٠٩) السُّوَّالُ: بعد دفنِ الميتِ أردتُ الدُّعاء له، فهل أرفع اليدينِ بالدُّعاء وأستقبل القبلة، أو لا؟

الجَوَابُ: الَّذِي يظهرُ من كونِ الرَّسُولِ ﷺ إِذا فرغَ من دفنِه وقفَ عَلَيْهِ وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ» (أَ أَنه لَا تُرفَعُ الأيدي، لكن لَو رفعَ الإِنْسَانُ

<sup>(</sup>١) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن عبد البركها سبق من حديث ابن عباس، وأخرجه نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٣٨٠، رقم ٢٥٩٢) من حديث أبي هريرة.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢).

يديهِ وَهُوَ متَّجِهٌ إِلَى القَبْرِ، فَلا بأسَ.

(٢١١٠) السُّؤَالُ: هل عذاب القبرِ عَلَى الروحِ والجسدِ؟ مَعَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمُونَاً ۚ بَلْ أَحْيَآهُ عِندَ رَتِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾.

الجَوَابُ: الأصلُ فِي عذابِ القبرِ أن يَكُون عَلَى الرُّوح، هَذَا هُوَ الأصلُ، لكن قد تتَّصل بالبَدن أحيانًا، فينال البَدن مِن العذابِ أو النعيمِ ما ينالُه، لكن ما يَكُونُ فِي أوَّل الأمرِ يَكُون عَلَى الجسدِ؛ لأنَّ الكافر يُضَيَّقُ عَلَيْهِ قبرُه حَتَّى تختلفَ أضلاعُه (۱)، والمؤمن يُفسَح لَهُ مَدَّ البَصَرِ (۲).

### 

(٢١١١) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ من أنكر عذاب القبرِ؛ سواء كَانَ هازلًا أو جادًّا؟

الجَوَابُ: مَن أَنكرَ عذابَ القبرِ بعد أَن عَلِم أَنَّهُ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنةِ فهو مُكذِّب لله ورسولِه، والمكذب لله ورسولِه كافرٌ. وقولُ السائلِ: سواء جادًّا، أو مازحًا؛ اعْلَمْ أَن ما يكفَّر به المرءُ -أي ما يكُون سببًا فِي الكفرِ - لَا فَرْقَ فِيهِ بين الجادِّ والهازِل، بل قد يَكُون الهازِلُ أعظمَ؛ لقولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَاأَلْتَهُمُ لَلهُ لَا يَعُونُ الهازِلُ أعظمَ؛ قُلُ أَيْاللّهِ وَءَاينِهِ وَرَسُولِهِ عَنْتُمْ تَسْتَهْ زِءُونَ لَيْ اللّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَاأَلْتَهُمُ لَيْ اللّهُ لَا يَعُنْدُوا فَد كُنْتُمْ تَسْتَهْ زِءُونَ الهازِلُ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

والدِّين لَيْسَ بالهزلِ، فمَنِ استهزأ باللهِ، أو بآياتِه، أو برسولِهِ فَهُوَ كافِر.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، بابُّ، رقم (٢٤٦٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣).

(٢١١٢) السُّوَّالُ: هل معنى عذاب القبرِ أو نعيمِه أن يبقى الإِنْسَان حَيًّا فِي قبره؟ الجَوَابُ: الحياة فِي القبرِ ليستْ كحياةِ الدُّنْيَا، بل هِي حياةٌ بَرْزَخِيَّة، ولهذَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِ سَبِيلِ اللّهِ أَمُورَثًا بَلَ أَحْيَاهُ عِندَ رَبِهِمْ يُرَزَقُونَ ﴾ [آل عمران:١٦٩]، لَكِنَّهَا حياة برزخية لَا تُشبه حياة الدُّنْيَا.

ولهَذَا لَا يحتاج الحيُّ فِي قبرِه إلى ماء، ولا طعام، ولا هواء، ولا دِف، ولا تبريد؛ لأنَّ الحياة فِي القبرِ ليستْ كالحياة فِي الدُّنْيَا، فَهِي حياةٌ برزخيَّة لا تُشبِه حياة الدُّنْيَا، ولهَذَا أَنكرَ الفلاسفةُ عذابَ القبرِ وقَالُوا: كيف تقولون بعذابِ القبر، ونحن لَو حَفَرنا القبرَ بعد يومٍ أو يومينِ لَوَجَدنا الجُّثَة عَلَى ما هِي عليه. وهذَا مُعارَضة للنصِّ بقياسٍ فاسدٍ، وعقلٍ خَرِب؛ وذلك لأنَّ الإِنْسَان فِي مَنامه الآن يرى مُعارَضة للنصِّ بقياسٍ فاسدٍ، وعقلٍ خَرِب؛ وذلك لأنَّ الإِنْسَان فِي مَنامه الآن يرى أَنَّهُ ذهب وجاء وقام وقعد، وأكل وشرِب، ومع ذَلِكَ هُوَ فِي مكانهِ لم يتحرَّكُ، فقد نكون نَحْنُ عنده جلوسًا وَهُوَ فِي نومِه لعلَّه يُقاتِل فِي سبيلِ اللهِ عَلَى فرسٍ، فهل نَحْنُ نشاهد الرجلَ عَلَى فرسٍ؟ الجواب: لَا نشاهده إلَّا نائيًا، فإذا كَانَ لَا يراه الإِنْسَان فِي منامه فِي الدُّنْيَا، فكذلك ما يَكُون بعد موتِه لَا يُشبه ما يَكُون فِي حياته.

فعذابُ القبرِ حقيقة، ولكنه لَيْسَ كالمشاهَد فِي الدُّنْيَا.



(٢١١٣) السُّؤَالُ: عندنا إِذا مات الميتُ فَإِنَّهُ يُعطَى لقارئٍ نقودٌ، ويَقرأ عَلَيْهِ القرآنَ فوق قبرِه أو فِي بيتِه، فهل هَذَا جائز؟

الجَوَابُ: هَذَا منَ المنكر، ومن أكلِ المالِ بالباطلِ.

إذا ماتَ الميتُ يقولُ السائلُ: إنه يُؤتى بقارئٍ يقرأُ القرآنَ، إما عَلَى قبرِه وإما فِي

بيتهِ بدراهم، نقولُ: إن هَذَا محرَّمٌ ولا يجوزُ، لَا سيها إِذا كانتِ الدراهمُ من الترِكةِ التي يرِثها قُصَّرٌ فِي عقولِهم، أو فِي أعمارِهم، فَإِنَّهُ أكلٌ لمالهِم بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمَيْتِيمِ إِلَا بِٱلَتِي هِيَ آحَسَنُ ﴾ [الأنعام:١٥٢].

ثمَّ إنَّ هذهِ القراءة التي قرأها القارئ من أجلِ الدراهمِ قراءةٌ مردودةٌ، لَيْسَ فِيهَا أُجرٌ، بل هي مردودةٌ عَلَى صاحبها، ولا يَقبَلُها الله عَزَّفَجَلَّ؛ لأن كلَّ عملٍ تعبُّديًّ يُراد به الدنيا، فَإِنَّهُ لَا يُقبَل عندَ الله، قال الله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنَا وَزِينَنَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ فِهَا وَهُمْ فِهَا لا يُبْخَسُونَ ۞ أُولَابِكَ ٱلذِينَ لَيْسَ لَهُمُ فِي ٱلْآخِرَةِ إِلاَّالُتَارُ وَكَبِط مَا صَنعُواْ فِيهَا وَبُطِلُ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [هود:١٥-١٦].

فهذا القارئ لَيْسَ لقراءتِه أجرٌ، فيكونُ أخذَ مالًا بغير عِوضٍ، فأكلَ مالًا بالباطل، والميتُ لم ينتفعْ به؛ لأنه لَيْسَ هناكَ أَجْرٌ حتَّى ينتفعَ به.

إذن لَا يجوزُ لأهلِ الميتِ أن يَصنعُوا ذلك، ولا يجـوزُ لأحدِ أن يقرأَ بهذا العِوَضِ؛ لأنه أكلٌ للمالِ بالباطِل.

ويبقى النظرُ فيها لَو قرأَ الإنسان القرآنَ لميتٍ بدونِ أُجرٍ، فهل هَذَا من الأمور الجائزة، أم من الأمور الممنوعة؟

يرى كثير من أهلِ العلمِ أنه لَا يُشرَع، ولا يصِل ثواب القراءةِ إلى الميت؛ لأن الله يقول: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم: ٣٩]، ويرى آخرونَ أن ثواب القراءةِ يَصِل إلى الميتِ، ولكنه لَيْسَ من الأمورِ المشروعةِ، بل هو من الأمورِ الجائزةِ، وأن الدعاء للميتِ أفضل من إهداءِ القُرَب إليه، ويَستدِلُّون لهذا بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: وإذا الدعاء للميتِ أفضل من إهداءِ القُرَب إليه، ويَستدِلُّون لهذا بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ إلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنتَفَعُ «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنتَفَعُ

بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحِ يَدْعُو لَهُ ١٠٠٠.

ولم يقل رسول الله ﷺ: أو ولد صالح يقرأ له، أو يصلي له، أو يطوف له، بل قال: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ». فعُلِمَ بهذا أن الدعاءَ للأمواتِ أفضلُ من إهداءِ القُرَب إليهم.

ومع ذَلِكَ فَإِنَّ الراجح من أقوالِ أهل العلم أن الثوابَ يَصِل إليهم، ولكنه لَيْسَ من الأمورِ التي تُطلَب منَ المَرْءِ، بل المرءُ يُطلَب مِنْهُ أن يدعوَ لأمواتِه، واستمعوا إلى قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرُ لَنَا وَلِإِخْوَنِنَا اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرُ لَنَا وَلِإِخْوَنِنَا اللهِ عَزَّوَجَلًا فِي قُلُوبِنَا غِلَّا لِللَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمُ ﴾ الذِينَ سَبَقُونًا بِالْإِيمُنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلَّا لِللَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمُ ﴾ [الحشر: ١٠].

### 

(٢١١٤) السُّؤَالُ: أريد من سَهاحتكم بيانَ حُكْمِ تلقينِ الميتِ بعدَ الدفنِ؟ الجَوَابُ: الصحيح أن تلقينَ الميتِ بعد الدفنِ بِدْعَة؛ لأنَّ الحَدِيث<sup>(٢)</sup> الواردَ فِي ذَلِكَ ضعيف جِدًّا.

وكان النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ مَن دَفَنِ الميتِ وقف عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(٢).

ثمَّ التلقينُ لَا يمكِن أن ينفعَ الميت، فالميت انقطعَ عَمَلُه؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٩٨، رقم ٧٩٧٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصر اف، رقم (٣٢١).

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ»(١)، فَلا ينفعه، ولو لقَّنته وَهُوَ مَّن لَا يَشْهَد أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فها يُمكِن أَن يشهدَ.

وأمور الآخرةِ أمورُ غيبٍ، يجبُ علينا أنْ نسلِمَ بها، وأنْ نؤمنَ بها صحَّ منها، وأمَّا ما لم يَصِحَّ فنَدَعه، وحديثُ التلقينِ كها ذكرتُ ضعيف لَا يُحتَجُّ به.

### <del>-620</del>

# (٢١١٥) السُّؤَالُ: هل الدفنُ ليلًا جائزٌ؟

الجَوَابُ: نعم، الدفنُ ليلًا جائز إِذا كَانَ يَتَوَفَّر القيامُ بواجبِ التغسيلِ والتكفينِ والتشييعِ، فإنَّه يجوز ليلًا ونهارًا، والنبي صَاَلَتَهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ دُفِنَ ليلًا؛ لأَنَّه تُوفِي يوم الاثنين، ودُفن ليلة الأربعاء، وإنها تأخّر دفنه -صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه لأنَّ الصَّحَابَة أرادوا ألا يدفنوا إمامهم مُحَمَّدًا عَلَيْهِ حتَّى يقيموا الخليفة مِن بعده، فلما بُويعَ لأبي بكرِ الصِّدِيق رَضَيَلَتُهُ عَنهُ بالخلافة، وَهُو أجدر الصَّحَابَة بها، دَفنوه. وقلنا: أجدرُ الصَّحَابَة لأمور:

أولًا: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَرضَ أحدًا أن يَخْلُفَه فِي الصَّلاةِ فِي أُمَّتِه إِلَّا أبا بكر (٢).

ثانيًا: أنَّه جعله نائبًا عَنْهُ فِي الحَجِّ سَنَةَ تسعِ بالنَّاسِ، وأردفَه بعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِيَّهُ عَنْهُ من أجلِ أن يُعلِن ألَّا يطوفَ بالبيتِ عُريانٌ، ولا يحجَّ بعد هَذَا العامِ مُشرِك،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم (٦٧٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر، وغيرهما من يصلي بالناس، رقم (٤١٨).

وبالبراءة من المشركين حتَّى لَا يحجوا مرةً أُخرى(١).

ثَالثًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي مَرَضِه: «لَا يَبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرِ» (٢).

رَابِعًا: أَن امرأَةً أَتَتِ النَّبِيَّ عَيْكَةً فَكَلَّمَتْهُ فِي شَيْءٍ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنَّهَا تُرِيدُ المَوْتَ، قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرِ»(٣).

خامسًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ »(٤).

والأدلَّة عَلَى هَذَا كثيرة، ولو لم يكنْ منها إِلَّا إجماع الصَّحَابَة رَضَالِللهُ عَنْهُ عَلَى ذلك، فإنَّه لم يَتَخَلَّف أحدٌ منهم عَن البيعة لأبي بكر، ثمَّ من بعده عمر بن الخطاب بوصية من أبي بكر رَضَالِللهُ عَنْهُ، وهي وصيَّة خليفة، فله أن يخلف مِن بعدِه مَن يراه أقومَ بالخلافة، أما عثمان رَضَالِللهُ عَنْهُ فكانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَضَالِللهُ عَنْهُ فكانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَضَالِللهُ عَنْهُ فكانَت خلافته بالشُّورَى، وأما عليُّ رَضَالِللهُ عَنْهُ فكانَت خلافته بالخلافة من بعد عثمان من غيره، رضي الله عَن الجميع.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان ولا يحج مشرك، رقم (١٦٢٢)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا يحج البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، رقم (١٣٤٧).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَلِيَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف، رقم (٧٢٢٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضَالِيَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضَّالِيَّهُ عَنْهُمُ، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضَّالِلَهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٧).

# ( ٢١١٦ ) السُّؤَالُ: هل المجنونُ يُفتَن فِي قبرِه؟

الجَوَابُ: المجنونُ كالصغيرِ لَا يُفتَن فِي القبرِ؛ لِأَنَّهُ غيرُ مكلَّف، إلَّا إِذَا جُنَّ بعد أَن كَانَ مُكَلَّفًا، مثل أَن يَكُون الجنونُ أصابَه بعد عِشرينَ سَنةً، أو ما أشبه ذلك، فَإِنَّهُ يُسأَلُ بناءً عَلَى أَنَّهُ مرَّ عَلَيْهِ زَمنٌ وَهُوَ مكلَّفٌ.

(٢١١٧) السُّؤَالُ: ذكَرْتُمْ فِي درْسٍ سابِقٍ أَن الَّذِي يدعو صاحِبَ القبْرِ أَو يستَغِيثُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى يَفْرُغَ من ذلِكَ الدعاءِ ثم تُقدَّمُ لَهُ النَّصِيحَةُ، ألَيْسَتْ هذِهِ مفسَدَةٌ وهي أَنه قد يموتُ من فَورِهِ ولم يُنصَحْ؟

الجَوَابُ: نعم قَدْ يموتُ، وقد يَمُوتُ أَيْضًا من حينِ أَن تُنْكَرَ عليهِ، وقد يموتُ قَبْلُ أَن يُنْكَرَ عليهِ، وقد يموتُ قَبْلُ أَن يُنْكَرَ عليهِ، والمقصودُ هو إصلاحُ الخَلْقِ واستعمالُ ما يكونُ به الصلاحُ وهَذَا أقربُ مَا يكونُ.

### -69P

(٢١١٨) السُّؤَالُ: إِحْدَى الجمعياتِ الخيريةِ فِي جدةَ لها نشاطٌ ملحوظٌ فِي أَعْمَالِ الخيرِ، وقامتْ بعملِ مشروعٍ خَيْرِيٍّ أَسْمَتْهُ بِـ(مشروع إكرامِ الميتِ)، وهَذَا المشروعُ تَفْصِيلُه يَتَضَمَّنُ الآتيَ:

أَوَّلًا: عندما يَمُوتُ الميتُ يَقُومُونَ بتكفِينِه، وتجهيزِه ودَفْنِه، إنْ أرادَ أَهْلُ الميتِ دَفْنَه الميتِ دَفْنَه فِي جدةَ يَدْفَعُونَ مبلغَ سَبع مئةٍ وخمسينَ رِيَالًا، وإنْ أرادَ أَهْلُ الميتِ دَفْنَه فِي مكة يَدْفَعُونَ أَلفًا وحمسَ مئةِ ريالٍ، وإنْ أرادوا دَفْنَه فِي المدينةِ يَدْفَعُونَ أَلفًا وسبعَ مئةٍ وخمسينَ ريالًا، فها حُكْمُ ذلكَ وَفَّقَكُمُ اللهُ؟

الجَوَابُ: حُكْمُ ذلكَ أَنَّه مُنكَرٌ، والميتُ إكرامُه بتَغْسِيلِه، وتكفِينِه، والصلاةِ عَلَيْهِ، ودَفْنِه عَلَى الوجهِ المشروع، ولكنَّ بعض الناسِ يَعْمَلُ الخيرَ بدونِ أَنْ يَسْتَشِيرَ أَهلَ العلم، وأَرَى أَنَّ هؤلاء يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفُوا عنِ المضيِّ فِي هَذَا المشروع؛ حتَّى يَسْأَلُوا أَهلَ العِلْمِ هل هَذَا جائزٌ، أو أَنَّ هَذَا مِفتاحٌ لابتزازِ أموالِ الناسِ. الميتُ إذا مَاتَ فالحكومةُ وقَقها اللهُ - قد جَعَلَتْ فَرْعًا مِنْ أعهالِ البلدياتِ تُولِي تَغْسِيلَ الميتِ، وتَكْفِينَه، ودَفْنَه، ولا حاجة إلى أَنْ نَأْخُذَ مِنَ الناسِ سبعَ مئةٍ وخمسينَ، وأَلْفًا وخمسَ مئةٍ، وأَلفًا وسبعَ مئةٍ وخمسينَ، هذَا إنْ كَانَ لمكة والمدينةِ، وخمسة آلافٍ إذا كَانَ لبيتِ المقدسِ!! لا حاجة لهذا.

فأنا أَرَى أَنَّه يجبُ عَلَى هَذِهِ الجمعيةِ -نَسْأَلُ اللهَ لها التوفيقَ- أَلَّا تَتَقَدَّمَ خُطْوَةً واحدةً إِلَّا بعدَ عَرْضِ المسألةِ عَلَى أَهْلِ العلمِ، فإنْ وَافَقَ أَهْلُ العِلْمِ عَلَى ذَلِكَ – ولا يُمْكِنُ أَنْ يُوَافِقُوا- مَضَتْ فِي سَبِيلِها، وإِلَّا فَلَا.

ونَظِيرُ ذلكَ ما اقْتُرِحَ قبلَ سنواتٍ مِنْ إقامةِ قَصْرِ للأحزانِ، كما يُقَامُ قَصْرٌ للأفراحِ! وقالُوا: سَنُقِيمُ قصرًا للأحزانِ، أَيْ: إنَّ الناسَ المحزونينَ يأتونَ إلى هَذَا القَصْرِ، لِيَجْلِسُوا فيه، فيأتي الناسُ إليهمْ يُحَزِّنُونَهُمْ كما يأتونَ إلى قُصُورِ الأفراحِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفْرِحُوهُمْ! يعني: بعضُ الناسِ -هداهمُ اللهُ- يأتونَ بالمشروعاتِ التي لها مَساسٌ بالدِّينِ، فيُقْدِمونَ عليها بدُونِ مشاورةِ أَهْلِ العِلْم، فهلِ البلادُ ليسَ فِيهَا أَهْلُ العلم حتَّى لَا يُسْتَشَارُوا فِي هذا؟! الحمدُ للهِ، لم تَخْلُ البلادُ مِنْ علماءَ.

فالواجبُ عَلَى هؤلاءِ أَنْ يتوَقَّفُوا حتَّى يَسْأَلُوا أَهلَ العلمِ بأَنْ يَكْتُبُوا إِلَى أَيِّ إنسانٍ يَثِقُونَ به مِنَ الجهاتِ التي لها التنفيذُ، ويسألونَ عنْ ذلك. ولا أَرَى أنَّ أحدًا الآنَ يُسَاعِدُهُمْ فِي هذا، أَوْ يَبْذُلُ إليهمْ أموالًا، بَلْ يكونُ إكرامُ ميَّتِي أَنْ أُغَسِّلَهُ، وأُكفِّنَه، وأُصَلِّى عَلَيْهِ، وأَدْفِنَه فِي بَلَدِه.

(٢١١٩) السُّؤَالُ: ما حُكمُ وضعِ خِرقَةٍ عَلَى نعْشِ الميِّتِ مكتُوبِ عليهَا بعضُ آيات القُرآنِ؟

الجَوَابُ: أَوَّلًا: النَّعْشُ إِن كَانَتِ امرأةً فَمِنْ أَحَسَنِ مَا يَكُونُ مَا يَفْعَلُهُ كَثَيُّ مِن النَّاسِ اليومِ يَجْعَلُونَ عَلَى النَّعْشِ قُبَّةً حَتَّى يُسْتَرَ بَدَنُ المرأةِ، وهَذَا معروفٌ مِن عَهْدِ السَّلَفِ اليومِ يَجْعُلُونَ عَلَى النَّعْشِ قُبَّةً عَتَى يُسْتَرَ بَدَنُ المرأةِ، وهَذَا معروفٌ مِن عَهْدِ السَّلَفِ السَّلَفِ الصَالِحِ، وأما إِذَا كَانَ رَجُلًا فَيُعَطَّى بَكِسَاءٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُغَطَى هَذِهِ القُبَّة، أَوْ نَغَطِّي الميِّتَ بَخِرقَةٍ فِيهَا كَلامُ اللهِ لسَبَيْنِ:

السببُ الأوَّلُ: أن هذِهِ التَّغْطِيَةَ لَا تَخْلُو مِن اعتِقَادٍ، وهَذَا الاعتقادُ هو أن الميِّتَ ينتَفِعُ به، ونحنُ نقولُ: إن الميِّتَ لن ينتَفِعَ به أبدًا؛ لأن انتِفَاعَ الميِّتِ بشيءٍ لَا بُدَّ أن يكونَ لَهُ دَلِيلٌ مِن الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ولا دَلِيلَ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَلَى أن هذَا الميِّتَ ينتَفِعُ بخِرْقَةٍ توضَعُ عليهِ.

قَانيًا: أَن فِي وَضْعِ هَذِهِ الخِرْقَةِ التي فِيهَا أَعظُمُ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللهِ، أَو فِيهَا سُورَةٌ تَعْدِلُ ثُلثَ القُرآنِ يُغَطَّى بِهَا الليِّتُ، وتكونُ حِذاءَ قَدَمَيْهِ لَا شكَّ أَنه امتِهانٌ لكلامِ اللهِ، وأَن الذينَ يفْعَلُونَ ذلِكَ آثِمُونَ مُمْتَهِنُونَ لكتابِ اللهِ عَنَّهَ عَلَى.

كيف يَلِيقُ بالمسلِمِ أَن يَرَى آيةَ الكُرْسِيِّ وقد لُفَّتْ بها قَدَمُ الإنسانِ؟ واللهِ لَو أَن رَجُلًا حيًّا -والحيُّ أَكرَمُ مِن الميِّتِ- لُفَّت قدَمُه بآيَةِ الكُرْسِيِّ لانتَقَدَهُ كلَّ أحدٍ، فكيفَ وَهُوَ مَيِّتٌ؟ وأقولُ لكُمْ: إن الحَيَّ أعْظَمُ حُرمَةً مِنَ اللِّتِ، أقولُ هَذَا لأَنَّه هكذا قالَ العُلماءُ؛ لَو أن رجُلا حَيًّا اضطُرَّ إلى أكلِ مَيِّتٍ، وهذه ربها تَقَعُ، ربها يكونُ رجلانِ مسافِرَانِ أَدْرَكَهما الجَوعُ، فهاتَ أحدُهما قبلَ الآخرِ وبَقِيَ الآخرُ إن لم يأكُلْ مِن صاحِبِهِ هَلكَ، فَإِنَّهُ يأكلُ لأن حُرمَةَ الحِيِّ أعظمُ مِن حُرمَةِ الميِّتِ.

فأقول: كيف يَلِيقُ بالإنسانِ؟ وكيفَ تَطِيبُ نَفْسُهُ أَن يَرَى كَلامَ اللهِ عَنَّقَجَلَّ مَلْفُوفا بِهِ رَجلٌ ميِّتٌ؟ هَذَا غَيْرُ لائقٍ، ولا يجوزُ، سبحانَ اللهِ، أَوْ ﴿ قُلْ هُو اللهُ اللهِ الكريم، ينتَفِعُ، وَهُو لَم ينتَفِعُ، الثاني: أَن فيهِ امتِهَانا لكلامِ اللهِ أَن تُلَفَّ القَدَمُ بالقرآنِ الكريم، واللهُ المستعانُ.

(٢١٢٠) السُّؤَالُ: هل يُشرَع الدعاءُ والتأمينُ عند دفنِ الميتِ؟

الجَوَابُ: الرَّسُول ﷺ كانَ إِذا فَرَغَ من دفنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّشْبِيتِ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ»(١).

ولم يكن يدعو بأصحابه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَو يرفع صوتَه ويؤمِّنون، وخيرُ اللَّهِي عَلَيْكِيُّةٍ.

فتقف وتقول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ثَبِّتُهُ، ثمَّ تَنصِرِف.

### -600 A

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢).

(٢١٢١) السُّوَّالُ: لدينا أرضٌ للمقابِرِ إِذَا حَفَرنا للدَّفن خرج ماء من باطِنِ الأرضِ، فبنينا المقابرَ بالطُّوب الأحمرِ والإسمنتِ فوقَ الأرضِ، فهل هَذَا جائزٌ؟

الجَوَابُ: هو جائز، ولكن لماذا لَا يَختارونَ مكانًا آخَرَ يَسلمون به مِن هَذِهِ الرواسِبِ؟ فإذا كَانَ يمكِن أَنْ يجدوا مَكانًا ملائهًا لَا تَتَسَرَّب فِيهِ المياه، فلْيَنْتَقِلوا عنِ المَقْبَرَةِ الأُولى إلى هَذَا المكانِ، وإذا كَانَ لَا يمكِن، فَلا حرجَ أَنْ يضعوا ما يحجُز المَاءَ عَن الأمواتِ.

(٢١٢٢) السُّؤَالُ: نحن فِي فرنسا، والدفنُ فِي فرنسا يكلِّف مبالغَ باهظةً، ونقل الميتِ إلى بلادٍ أخرى أسهلُ، فهل فِي هَذِهِ الحال ننقُله؟

الْجَوَابُ: نعمْ لَا بأسَ، مِن أجلِ ألا يضيعَ المالُ لهؤلاءِ النَّصارى.

(٢١٢٣) السُّؤَالُ: هلْ مِنَ المشروعِ زيارةُ المقابِرِ فِي الأعيادِ لتهنئةِ المَوْتَى بالعيدِ أَوْ لا؟

الجَوَابُ: لا، ليسَ هَذَا بمشروع، والمشروعُ أَنْ يُسَلِمَ عَلَى الأمواتِ ولو كَانَ فِي بَيْتِه؛ لأنَّ الأمرَ –والحمدُ للهِ- واسعٌ، وهم يَسْمَعُونَ الدعاءَ لهم.

### 

(۲۱۲٤) السُّؤَالُ: أرجو من فضيلتكم التعليق عَلَى حديثِ عمرِو بنِ العاصِ: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحْمُهَا» (١).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، رقم (١٢١).

الجَوَابُ: عمرُو بنُ العاصِ رَضَالِلَهُ عَنهُ صحابيٌّ جليلٌ، لكنه لَيْسَ مَعصومًا، وقد قال: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا، حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ، وَأَنْظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي»، فنقول: هَذَا باجتهادِه وليس بمعصومٍ، ويدل لذلك أننا ما سمِعنا أحدًا قالَ بقولِه؛ لَا الرَّسُول ولا أبو بكر ولا عمرُ ولا عثمانُ ولا عَلَيُّ رَضِيَالِتُهُ عَنْمُ، فإذن هَذَا من الاجتهاد المغفور، وليس منَ الشَّرع المأثورِ.

لذلكَ نقول: هَذَا اجتهاد من عمرو بن العاص، ولا يُعمَل به؛ لأنَّ ذَلِكَ لم يكنْ فِي عهد الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ولا فَعَلَه الخُلفاء الراشدونَ.

(٢١٢٥) السُّؤَالُ: هل من كلمةٍ عَن حالِ الميتِ بعدَ وضعِه فِي القبرِ؟

الجَوَابُ: إِذَا وُضِع الميتُ فِي القبرِ وتولَّى عَنْهُ أصحابه فَإِنَّهُ يأتيه مَلكَان يَسألانِهِ عَن ربِّه ودِينِه ونبيِّه، فأما المؤمِنُ -جَعَلَني الله وإيَّاكم منهم- فيُثَبَّتُه اللهُ بالقولِ الثابتِ فِي الحياةِ الدنيا وفي الآخرةِ، فيقول: ربِّي الله، ودِيني الإسلام، ونبيِّي محمدٌ، وأمَّا للْرتاب والمنافِق فَإِنَّهُ لَا يُجيب، بل يقول: هاه هاه، لَا أَدْرِي، سمِعتُ الناسَ يقولونَ شيئًا فقلتُه.



( ٢١٢٦) السُّؤَالُ: هل تُشرَع قراءة (يس) عند المُحْتَضَر؟ الْجَوَابُ: المُحْتَضَر: هو الَّذِي جاءه الموتُ.

وقراءةُ سُورَة (يس) عند المحتضَر مبنيَّة عَلَى صحَّة الحَدِيث «اقْرَؤُوا يس عَلَى

مَوْتَاكُمْ»(۱)، فإذا كانَ الحَدِيث حُجَّةً لكونِه صحيحًا أو حَسَنًا، فإنَّهَا تُقرَأ عند المحتضر، وقد قالَ بعض العُلَمَاء: إنها مُجَرَّبَة فِي تسهيل خُروج الرُّوح، وإنَّ المحتضر إذا سمِع قراءة يس سهُل خروج رُوحه؛ لأنَّ فِي سُورَة يس ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجُنَّةُ قَالَ يَلْئَتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [يس:٢٦]، فإذا سمِع المحتضر ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجُنَّةَ ﴾ اشتاق وسهُل خروج الروح.

ولهذا إِذَا بشَّر الإِنْسَانَ الملائكةُ الَّذِينَ يحضرون لقبضِ رُوحه بالجنَّة سهُل خروج الروح، وخرجت مُنقادةً تمامًا كها تُسَلُّ الشعرةُ من العجينِ، وإذا بُشِّر بالنَّار – والعِيَاذُ باللهِ – فإنَّه تَتَفَرَّق الرُّوح فِي الجسدِ وتهرُب من هَذِهِ البِشارة. نسأل اللهَ لي ولكم حُسنَ الخاتمةِ.

(٢١٢٧) السُّوَّالُ: نَرَى كثيرًا منَ النَّاسِ بعد دفنِ الميِّت يُلَقِّنُ الميِّت، فيقول: إذا قيل إذا قيل لك: مَن رَبُّكَ فقل: محمدٌ، وإذا قيل لك: مَن نَبِيُّكَ فقل: محمدٌ، وإذا قيل لك: ما دِينُكَ فقل: الإسلامُ، فهل فِي هَذَا العمل شيء؟

الجَوَابُ: هَذَا عملٌ منكَرٌ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ لم يُرْشِدْ إليه، بل إِذَا كَانَ فرغَ من دفنِ الميتِ وقفَ عَلَيْهِ وقال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ» (٢) ولم يُلَقِّنْه، وَهُوَ المَّيْنِ لَا فَائدةَ فِيهِ إطلاقًا؛ لأَنَّ الميِّت لَا يسمعُ؛ كما قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تُشْمِعُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت، رقم (٣١٢١)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء فيها يقال عند المريض إذا حضر، رقم (١٤٤٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم (٣٢٢١).

الْمَوْتَى ﴾ [النمل: ٨٠] يعني لا يسمع التلقينَ، ولكنه يَسْمَع قَرْعَ النِّعال(١)، ولأنه لا يَنتفِع يَنتفِع بالتلقينِ إِذا لم يكن من أهلِ الإيهانِ، وإن كَانَ من أهلِ الإيهانِ فَلا حاجةَ لَهُ إِلَى التلقينِ؛ لأنَّه سيُجيب، وإن كَانَ منافقًا لم ينفعْه التلقينُ.

(٢١٢٨) السُّوَّالُ: هلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ على الأمْواتِ؟ وأيضًا هَلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ جَماعَةً؟

الجَوَابُ: قِراءةُ القُرْآنِ علَى القَبْرِ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ، بلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ.

والقَبْرُ إِذَا دُفِنَ الإِنْسَانُ فَإِنَّهُ سَاعَةَ دَفْنِهِ يُسْتَغْفَرُ لَهُ، ويُسْأَلُ اللهُ لَه التَّشْبِيت؛ لأَنَّ النَّبِيَ عَلِيْهِ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ اللَّيِّتِ وَقَفَ عليْهِ، وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَالنَّبِيَ عَلِيْهِ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ اللَّيِّتِ وَقَفَ عليْهِ، وقالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ »(٢) يُسْأَلُ عنْ ثَلاثَةِ أَشْيَاءَ: عنْ رَبِّهِ، ودِينِهِ، ونَبِيّهِ، ونَبِيّهِ، وَبِينِهِ، ونِبِيّهِ.

وأَمَّا القِراءَةُ علَى القَبْرِ فلَيْسَتْ مَشْرُوعَةً، والقِراءَةُ علَى المَيِّتِ بعدَ مَوْتِهِ وقَبْلَ دَفْنِهِ هيَ أيضًا غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ، وإنَّما اسْتَحَبَّ بعضُ العُلَماءِ أَنْ يُقْرَأَ علَى المُحْتَضَرِ الَّذِي

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب الاستغفار عند القبر للميت، رقم (٣٢٢١)، من حديث عثمان بن عفان رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٣/ ٤٧)، من حديث البراء رَضِّالِلَهُ عَنْهُ، وأخرجه أحمد (٣/ ٣)، والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٤ ٢٠)، من حديث أبي سعيد رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

يُنازِعُهُ المَوْتُ سُورَةَ (يس) احْتِجَاجًا بِهَا يُرْوَى عنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَانُ الْمُوتُ سُورَةَ (يسَ الْحَدِيثُ فيهِ مَقالٌ، فمَنْ كانَ عندَهُ حُجَّةٌ قالَ: يُسَنُّ أَنْ يُقْرَأً علَى الْمُحْتَضِرِ (يس) ومَنْ قالَ: إنَّهُ ضَعِيفٌ لا تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ قال: لا يُقْرَأُ.

وأمَّا القِراءَةُ الجماعِيَّةُ فإذا كانتْ فِي التَّعْلِيمِ كَمَا لُوْ قَرأَ الأَستاذُ القُرْآنَ وَتَابَعَهُ التلاميذُ فَهَذَا لا بَأْسَ بِهِ؛ لأنَّ هذَا للتَّعْلِيمِ وليسَ للتَّعَبُّدِ بالقِراءَةِ جَمِيعًا، وإنْ كانَ ذلكَ على سَبِيلِ التَّعَبُّدِ فإنَّهُ ليسَ مَعْرُوفًا عندَ السَّلَفِ.

(٢١٢٩) السُّوَّالُ: في قَولِه ﷺ في الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «كَفِّنوهُ في ثَوبَيهِ» (٢) هل يُؤخَذُ منه مَشروعيَّةُ أَنْ يُكفَّنَ الإِنسانُ في إِحرامِه الَّذي اعَتمَرَ فيه وحَجَّ فيه؟

الجَوَابُ: يُؤخَذُ مِن قُولِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فِي الرَّجُلِ الحَاجِّ الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «وَكَفَّنوهُ فِي ثَوبَيهِ» أَنَّ الأَفضَلَ أَنْ يُكَفَّن المُحرِمُ فِي ثَوبَيهِ، أَي: في إِزارِه وَرِدائِه، ولا يُؤتَى لَه بكَفَنِ جَديدٍ.



<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲۵۷/٤)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت، رقم (۳۱۲۱)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء فيها يقال عند المريض إذا حضر، رقم (۱٤٤٨)، من حديث معقل بن يسار رَحِحَالِلَهُعَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب سنة المحرم إذا مات، رقم (١٨٥١)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات، رقم (١٢٠٦)، من حديث ابن عباس رَحَوَلِللَّهُ عَنْهُا.

## ا قبرالنَّبِي ﷺ؛

(٢١٣٠) السُّؤَالُ: ورد عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَنَّه قالَ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» (١). فنرجو منكم التوضيح فِي أن قبر النَّبِي عَلَيْهُ داخل المَسْجِد الآن، وبعد التوسِعة هُوَ يتوسَّط المَسْجِدَ.

الجَوَابُ: نعم ثبتَ عنِ النّبِيِّ عَلَيْهِ أَنّه قالَ «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنّصَارَى، اتّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيائِهِمْ مَسَاجِدَ» قالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسّلَامُ فِي آخِر حياته تحذيرًا لأُمَّتِه أَن يتّخذوا القُبُورَ مَساجدَ حَقَّتْ عليهم اللعنة كما أن يتّخذوا القُبُورَ مساجدَ حَقَّتْ عليهم اللعنة كما حَقَّتْ عَلَى بني إسرائيلَ؛ لأنّ البشرَ بالنّسْبة إلى اللهِ عَلى حدِّ سَواء، وأكرمُ الخلقِ عندَ اللهِ أتقاهم، فإذا لُعن بنو إسرائيلَ عَلى ذَلِكَ فمن فعل مثل فِعلهم استحق مثل جزائِهم.

ولهذا لَو بُني مَسْجِدٌ عَلَى قبرِ وَجَبَ هَدْمُ المَسْجِدِ، ولم تَجُزِ الصَّلاةُ فيه، والصَّلاة فِيهِ غير صحيحة. أمَّا لَو دُفن ميتٌ فِي مَسْجِد فَإِنَّ الواجبَ نَبْشُه وأن يُدفَن فِي المَسْجِد، فهناك فرقٌ بين أن يُبنى المَسْجِدُ عَلَى قبر وبين أن يُدفَن الميتُ فِي المَسْجِد، فإنْ دُفن فِي المَسْجِد وجبَ إخراجُه إلى المقابرِ، وإن بُنيَ عَلَيْهِ المَسْجِدُ وجبَ هَدْمُ المَسْجِدِ حتَّى لَا تُتَخذَ القُبُورُ مساجد.

أما بالنَّسْبَةِ لقبرِ الرَّسُولِ ﷺ فإنَّه منَ المعلومِ أن المَسْجِدَ لم يُبْنَ عَلَى قبرِه، لا شَكَّ فِي ذلك، وأنه ﷺ كانَ مدفونًا ببيتِ عائشةَ، ودُفن معه صاحباه رَسَحُالِلُهُعَنْهَا؛

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٣١).

أبو بكرٍ وعمرُ، وكان خارج المُسْجِد، ولم يُبْنَ عَلَيْهِ المُسْجِد، ولكن لَمَّا حَصَلَتِ التوسعةُ فِي زَمن الوَلِيد، وفي حدود التسعينَ منَ الهجرة زاد المُسْجِد، وأدخلَ فِيهِ بيوتَ رسولِ اللهِ ﷺ؛ فكلُّ البيوتِ الَّتِي للرَّسُولِ دخلتْ فيه، وبقيَ هَذَا البيتُ منفرِدًا متَّجِدًا لَيْسَ من المَسْجِدِ، ولا يمكن فِي ذَلِكَ الوقتِ هَدْمُه كها هُدمت البيوتُ الأخرى؛ لأنَّه مكان قبرِ الرَّسُولِ ﷺ، فبقيَ عَلَى ما هُوَ عليه. ومنَ المعلومِ أنَّه لا يُمكِن أن يُنبَش قبرُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ وقبر صاحبيْه، بل يجب أن يَبقَى عَلَى ما هُوَ عليه. والأصلحُ والأولى ألَّا يُدخَلَ القَبْرُ أو بيت عائشةَ فِي مَسْجِد الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ والسَّهُ وَقِي المُسْجِد، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِد، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ، ولا بُنِيَ عَلَيْهِ المَسْجِدِ.

وأما بالنِّسْبَةِ للتوسعةِ فالتوسعةُ كها نشاهد جميعًا لَا تجعل القَبْرَ فِي وسطِ المَسْجِد؛ لأنَّ الجهة الشرقيةَ ممَّا يحاذي القَبْر لَيْسَ فِيهَا بناءٌ، ولم يُبْنَ فيها، وخالية فضاء، ومواقف سيارات، وأما الزيادة من محاذاة الزيادة الأولى فإلى الشهالِ، وليست في محاذاتِه، ولا يمكن أن يكونَ القَبْرُ متوسطًا.

## -690

(٢١٣١) السُّؤَالُ: نَرَى بعضَ المُصَلِّين فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ عندما يَنتهونَ من صَلَاةِ الجهاعةِ يستقبلون قبرَ النَّبِي ﷺ وهم وقوفٌ، وهم بعيدونَ عَن قبرِه ﷺ، ثمَّ يسلِّمون عَلَيْهِ، وبعضهم يدعو وَهُوَ مُستقبِل القَبْر، وبعضهم يَتَمسَّح بحاجز القَبْر، فنرجو منكم توضيح حُكم هَذَا الفعلِ، وما حكم المُزوِّرِينَ الَّذِينَ يقومون بتزويرِ النَّاس قبر الرَّسُولِ ﷺ والمُطَوِّفِينَ بمَسْجِد الحَرَم المُكِّيِّ؟

الجَوَابُ: من المعلومِ أن الإِنْسَان إِذا قالَ: السَّلام عليك أَيُّهَا النَّبِي ورحمةُ اللهِ وبرحمةُ اللهِ وبركاتُه فِي صلاتِه، فِي أيِّ مكانٍ منَ الأرضِ، فَإِنَّ سلامَه سوف يبلُغ النَّبِيَ ﷺ؛ كما قالَ الرَّسُول: «إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ»(١).

ومن المعلوم أن الإِنْسَان فِي صلاتِه أحسنُ حالًا مِنْهُ بعد صلاتِه؛ لأنَّه فِي حالِ صلاتِه يُناجي ربَّه (٢)، وإذا انصرف انتهتِ المناجاةُ، ولهذا شُرع بعدَ الصَّلاة الذِّكرُ، وشُرعَ فِي آخِرِ الصَّلاةِ الدُّعاءُ.

قالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حديثِ ابن مَسعود لَمَّا ذكرَ التَّشَهُّد: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ» (٢). وقال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُكُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذَكُرُواْ ٱللَّهَ ﴾ [النساء:١٠٣].

فالدُّعاء مَحَلُّه قبل السَّلام قبل أن تنصرفَ من مُناجاة اللهِ عَرَّفِجَلَ، والذِّكرُ والثناءُ عَلَى اللهِ بعد السَّلامِ.

فإذا كانَ الأمرُ كذلك فَإِنَّ قول الإِنْسَان المُصَلِّي فِي صلاتِه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ » يُغنِي عَن كونِه إِذا انتهى من الصَّلاةِ قام واستقبلَ القَبْرَ وقال: السَّلام عليك يَا رَسُولَ اللهِ.

ولم أعلمْ وإلى ساعتي هَذِهِ أن أحدًا منَ الصَّحَابَة كانَ يفعل ذلك، أي: إِذا سلَّمَ قام لِيَتَّجِهَ إِلَى القَبْر فيسلم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاءُ وَإِذَا كَانَ الصَّحَابَة

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

<sup>(</sup>٢) أخرج البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب: المصلي يناجي ربه عَزَّفِجَلَّ، رقم (٥٣١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، رقم (٥٥١) أنه ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ».

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتأب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٨٣٥).

لم يفعلوه فأنا أسألُ فاعلَه: هل أنت أعلمُ بشريعةِ اللهِ من أصحابِ رسول اللهِ؟ سيقول هو بنفسِه: لا.

وهل أنت تحب الرَّسُول صَلَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ أكثر من مَحَبَّة الصَّحَابَة له؟ سيقول: لا.

وهل أنت أحرصُ من الصَّحَابَة عَلَى تعظيم الرَّسُول صَلَّالِلَهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؟ سيقول لا.

إذن لماذا لَا يفعلون ذَلِكَ وأنت تفعله؟ هل هو الجهل أو العِناد؟

وبعض النَّاس قد يُعَلَّم ويُبلَّغ ويَتَبَيَّن لَهُ الحَقُّ، ولكن يُصِرُّ عَلَى ما كانَ عَلَيْهِ، والإصرار عَلَى الباطلِ بعد معرفة الحقِّ خطرُه عظيمٌ؛ يقول الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَبِغُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِهِ عَلَيْرَ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا تَوَلَى وَنُصَلِهِ عَلَيْرَ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ نُولِهِ مَا نَولَى وَنُصَلِهِ عَلَيْرَ سَبِيلِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

فالمؤمنونَ الَّذِينَ هم أكملُ مِنَّا إِيهانًا، وأشدُّ منَّا تعظيهًا للرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وأقوى منا مَحَبَّة له؛ لم يكونوا إِذا سلَّموا من الصَّلاة لَا قُرب القَبْر ولا فِي مكان صلاتهم يسلمونَ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ لأنَّهم أفقهُ مِنَّا وأعلمُ.

فنصيحتي لإخواني الَّذِينَ يفعلون هَذَا أَن يَتُوبُوا مَمَّا فعلوا، وأَن يَقتصروا عَلَى ما شُرِعَ لهم من العباداتِ، فالنبي ﷺ وأصحابه رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ هم خير من يُقتدَى جم.

وأمَّا ما يَتَعَلَّق بالْمُزَوِّرِينَ والمطوِّفينَ فِي المَسْجِدِ الحرامِ، فهؤلاء إِذا اتَّقُوا الله عَزَوَجَلَ ودلُّوا النَّاسَ عَلَى ما تَقتضيهِ الشريعةُ، وأتت به السنَّة، وقَالُوا للنَّاسِ: سلِّموا

عَلَى الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأحسن صيغةٍ من السَّلامِ عَلَيْهِ، ثمَّ سلِّموا عَلَى أبي بكرٍ، ثمَّ عَلَى عمرَ، ثمَّ انصرِ فوا؛ إذا دلُّوهم إلى هَذَا العملِ فهم مُصيبونَ، ولهم أجرُّ إنْ لم يستعجلوا الأجرَ ويأخذوا الدراهمَ بدلًا منَ الثوابِ.

وأكمل صِيغة فِي السَّلامِ عَلَيْهِ هي ما علَّمه الرَّسُول ﷺ أُمَّتَه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ»، أما هَذَا الدُّعاء الطويلُ العريضُ الَّذِي قد يَكون بعضُه لَيْسَ بصحيح، فهذا لم يَرِدْ، ومَن عمِل عملًا لَيْسَ عَلَيْهِ أمرُ اللهِ ورسوله فهو ردُّ(۱)، في الم يَرِد من العباداتِ فهو ردُّ.

فتقول: السَّلام عليك يَا رَسُولَ اللهِ، يا حبيبَ الله، يا كذا يا كذا، السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته، ثمَّ تخطو قليلًا لتقف أمامَ أبي بكرٍ رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهُ وتقول: السَّلام عليك يا خليفة رسولِ اللهِ، وجزاك عَن أُمةٍ مُحَمَّدٍ خيرًا، وتقول مثلَ ذَلِكَ لعمرَ، وتنصرِف.

ويُذكَر عَن ابنِ عُمَرَ رَضَالِتُهُ عَنْهُمَا أَنَّه كَانَ يقول: «السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتَاهُ» ويمشي (٢).

وهم واللهِ خيرٌ مِنَّا، وأتقَى للهِ، وأحرصُ عَلَى طاعةِ اللهِ.

وكذلك فِي الْمُطَوِّفين فِي المَسْجِد الحرام؛ إِذا دلوا النَّاس عَلَى ما تَقتضيه الشريعةُ

<sup>(</sup>١) أخرج البخاري: كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، أنه عليه قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ».

 <sup>(</sup>۲) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦، رقم ٦٧٢٤)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٨، رقم ١١٧٩٣).

فهم مأجورونَ ومُثابونَ عَلَى ذلك، ومُحسِنون، وإنْ خرجوا بهم عَن مُقتضَى الشريعةِ فعليهم ما يكون عَلَى مَن خرج من مُقتضَى الشريعةِ.

(٢١٣٢) السُّؤَالُ: ما حُكم التردُّد عَلَى قبر الرَّسُول عَيَا فِي بعد الصلوات؟

الجَوَابُ: التردُّدُ عَلَى قبرِ الرَّسُول ﷺ بعد كل صَلَاةٍ من الأمورِ البِدعيَّة، وليس بمشروع، ولا كانَ الصَّحَابَة يفعلون ذلك، ولا عُلِمَ عَن أحدٍ من الأئمَّةِ أَنَّه يفعل ذلك. ويا سُبْحَانَ اللهِ! فأنت في صلاتِك إذا كَانَت ثلاثيةً أو رباعيَّة فإنك تسلِّم عَلَيْهِ مرَّتينِ، وإذا كَانَت ثُنائيَّة فإنك تسلِّم مرةً واحدةً.

(٢١٣٣) السُّوَالُ: ما حُكْمُ زيارَةِ قَبْرِ الرَّسولِ ﷺ للنِّساءِ؟ وما حكمُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبورِ عامَّة؟

الجَوَابُ: أَمَّا زِيارَةُ المرأةِ للقُبورِ فَهِي محرَّمَةٌ، بل من كبائرِ الذُّنوبِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ لَعَنَ زَائرَاتِ القُبُورِ، وَالمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ<sup>(1)</sup>، ولأن المرأة ضَعِيفَةُ العَقْلِ، وسَريعَةُ العَاطِفَةِ، وسَريعَةُ التَّأثُّرِ، فزِيارَتُها للقَبُولِ يكونُ فيهَا محاذِيرُ عَديدةٌ، ولأن المرأة إذا زَارَتِ القُبُورَ فإنها لعَاطِفَتِهَا ولِينِها، رُبَّها تُكرِّرُ هَذِهِ الزيارَة، فتبْدُو المقابِرُ مملوءةً بالنساءِ، ولأنه إذا حدَثَ ذلِكَ فربَّها يكونُ هَذَا مَرْتَعًا لأهلِ الخُبْثِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يُتَّخَذَ على القبر مسجدا، رقم (٣٢٠)، وحسَّنه من طريق ابن عباس. والنسائي كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السُّرُج على القبور، رقم (٣١٠٤)، وأحمد (١/ ٣٣٧)، رقم (٣١١٨).

والفُجُورِ، يتَرَصَدُّونَ للنساءِ فِي المقابِرِ، والغالِبُ فِي المقابِرِ أن تكونَ بعيدَةً عَن محلِّ السَّكَنِ، فيكونُ فِي ذلِكَ خَطَرٌ عظيمٌ.

لذلك كَانَ لَعْنُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ لزَائرَاتِ القُبُورِ مَبْنِيًّا عَلَى حِكَم عَظِيمَةٍ توجَدُ فِي زيارَةِ المرأةِ للمَقْبرةِ، لكن لَو أن المرأة مَرَّتْ بالمقْبرةِ من غيرِ قَصْدٍ لزِيَارَتِهَا، ووَقَفَتْ وسَلَّمَتِ السَّلامَ المشرُوعَ، وهو: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ المُؤْمِنِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وسَلَّمَتِ السَّلامَ المُدِينَ وَالمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» (١)، فإنَّ ذلك لا بأسَ به؛ لأنَّ عائشَة رَضَالِيَهُ عَنْهَ سألتِ النَّبِيَ عَلَيْهُ ماذا تَقُولُ إذا مَرَّتْ بالقُبورِ، فبَيَّنَ لها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ هَذَا الذِّكْرَ.

أما أن تَتَعَمَّدَ الزيارَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، ومن كبائرِ الذُّنوبِ.

ويبْقَى النَّظُرُ فِي زيارَةِ النِّسَاءِ لَقَبْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الظاهِرَ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي العُمومِ، وأن المرأة لَا تَزُورُ قَبْرَ السولِ عَلَيْهِ، وقالَ بعضُ العُلماءِ: إنها تَزورُ قَبْرَ الرسولِ عَلَيْهِ، وقالَ بعضُ العُلماءِ: إنها تَزورُ قَبْرَ الرسولِ عَلَيْهِ، وقالَ بعضُ العُلماءِ: إنها تَزورُ قَبْرَ الرسولِ عَلَيْهِ لَيْسَ بارِزًا كالقُبورِ الأُخْرَى، بل هو مُحاطُّ بثَلاثَة جُدران، فهي إذا زَارَتْه لم تكُنْ قد زَارَتْهُ فِي الحقيقةِ، بل وقفَتْ حولَهُ، ولكِنَّ الظاهِرَ أن هَذَا يُسَمَّى إيزارةً فَلا تَزُرْ، ويَكُفِيها أن تقولَ: السلامُ عليكَ أَيُّهَا إلنَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبَرَكَاتُه. وهي تُصَلِّي، فإنَّ تَسْليمَهَا هَذَا يبْلُغُ النَّبِيَّ صَأَلِللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، وتَنالُ به الثَّوابَ.

### 

(٢١٣٤) السُّؤَالُ: بالنِّسْبَة لزيارة النِّسَاء لقبر الرَّسُول ﷺ هل هُنَاكَ منعٌ من ذلك؟

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٩).

الجَوَابُ: الاحتياطُ أَلَّا تزورَ قبرَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأن تكتفيَ بالسلام عَلَيْهِ فِي صلاتها، وبالصَّلاة عَلَيْهِ أيضًا فِي صلاتها، أو تصلي عَلَيْهِ وتسلِّم خارج صلاتها، لكن كونها تأتي إلى القَبْر وتقول: إنِّي زرتُ قبر النَّبِيِّ، فالاحتياطُ أَلَّا تفعلَ؛ لأنَّ زيارة النِّسَاء للقُبُور جائزة، فالاحتياطُ أَلَّا تفعلَ؛ لأنَّ زيارة النِّسَاء للقُبُور جائزة، والأولى تَرْكُها، بل نرى أن زيارة المُرْأة للقُبُور محرَّمة، بل من كبائر الذنوب، ولكن لها كانَ قبر النَّبِي ﷺ مُحاطًا بحُجرة، وثلاثة جُدرانٍ، قالَ بعض أهلِ العلم: إن وقوفَ كانَ قبر النَّبِي ﷺ مُحاطًا بحُجرة، وثلاثة بُدرانٍ، قالَ بعض أهلِ العلم: إن وقوفَ المُرْأة عندَ القَبْر ليستْ زيارةً للقبر؛ لأنَّ بينها وبين القَبْر ثلاثة جدرانٍ، فليستْ زيارةً، فالاحتياط ألَّا تَزورَها.

أما لَو خرجتْ لقُبُور أخرى، فهذا لَا يجوز، لكن لَو مرَّت بالمقبرة فهل تسلِّم أو لَا تسلم؟

نقول: تسلم و لا بأسَ، فتقول: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ...» إِلَى آخِره (١).



(٢١٣٥) السُّؤَالُ: وَردَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ عددٌ منَ الأحاديثِ التي تَنهَى عنِ اتخاذِ القبورِ مساجد، وأن يُتخذَ قَبرُهُ ﷺ مسجدًا، فكيفَ نَردُّ عَلَى مَن جوَّزَ بناءَ المساجدِ عَلَى القبورِ مُحتجًا بقبرِ النَّبِيِّ ﷺ في المسجِدِ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ الرسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ نَهَى أَن تُبنَى المساجدُ عَلَى القُبورِ، وأَن بِناءَ المساجدِ عَلى القُبورِ يُعتبرُ شِركًا، وأَنهُ إِذا بُني مَسجدٌ عَلَى قبرٍ وجبَ هدمُ المسجدِ ولم تصحَّ الصلاةُ فيهِ لأنهُ مسجدُ معصيةٍ، ولا يكونُ مسجدُ المعصيةِ مسجدَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

طاعةٍ، بخلافِ ما لوْ دُفنَ ميتٌ فِي مسجدٍ فَإِنَّ المسجدَ لَا يُهدمُ ويجبُ أَن يُنبشَ القبرُ ويُدفنَ الميتُ خارجًا عنه.

وليسَ وجودُ قبرِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ الآنَ فِي المسجدِ النبويِّ مُعارضًا لها نهى عنهُ الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلامُ لأن قبرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ كَانَ فِي البدايةِ مُنفصلًا عنِ المسجدِ، فقدْ كَانَ فِي حُجرةٍ لعائشةَ رَخَالِلَهُ عَنها ودُفنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ فيهِ؛ لأنهُ ما مِن نبيً قُبضَ إلا ودُفنَ فِي المكانِ الذي يُقبضُ فيهِ (۱)، هَذَا مِن وَجهٍ.

ومنْ وجه آخر لَو دُفنَ فِي البقيعِ لكانَ يُتخذُ مَسجدًا، لكن لها دُفنَ فِي هذهِ الحجرةِ المحوطةِ المحصورةِ كانَ ذلكَ أبعدَ عنِ اتخاذِه مَسجدًا، وبَقيَ هكذَا خارجَ المسجدِ مُنحصرًا إلى أن ضُمَّ للمسجدِ فِي زَمنِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ، فِي حدودِ السنةِ الرابعةِ والعشرينَ منَ الهجرةِ، حيثُ زِيدَ المسجدُ، ولأمرٍ ما لا نَعلمُهُ كانتِ الزيادةُ منَ الضرورةِ أن يَدخلَ ضِمنَها القبرُ، فاضطرُّوا إلى أنْ يَجعلُوا القبرَ فِي الزيادةِ، لكنهُ حُجِّرَ بجدرانٍ عنِ المسجدِ كَيلا يُصلَّى فيهِ، وبَقيَ هكذَا.

وبهذا يتبينُ أن المسجدَ لم يُبنَ عليهِ، وأنهُ صَلواتُ اللهِ وسَلَامُهُ عليهِ لم يُدفنْ في المسجدِ، ولا حجةَ فيهِ لَمَنْ يَحتجُّ بذلكَ أنهُ يَجوزُ أن يُبنى المسجدُ عَلَى القبورِ، لأنهُ كما عَلمتُم لم يُبنَ مسجدُ الرسولِ عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى القبرِ، وإنها أُسسَ - واللهِ - عَلَى التَّقوى لَا عَلَى الشِّركِ، ولا عَلى وسائلِ الشركِ، فلا وَجهَ لاحتجاجِ مَن يَحتجُّ بهِ عَلَى جوازِ بِناءِ المساجدِ عَلى القبورِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ، رقم (١٦٢٨).

# (٢١٣٦) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ زيارة قبر الرَّسُول ﷺ للنساء؟

الجَوَابُ: يرى بعض العُلَمَاء أن زيارة النِّسَاء لقبر النَّبِي ﷺ جائزة، ويقول: إنها ليست زيارة في الواقع؛ لأنَّ بين المُرْأَة إذا وقفت وبين الرَّسُول ﷺ حواجزَ وجُدرانًا متعدِّدة، فهي في الواقع لم تَزُرْه، وإن سَمَّت ذَلِكَ زيارةً، ولهذا أباحوا أن تزورَ المُرْأَة قبرَ النَّبِي ﷺ.

ويقول بعض العُلَمَاء: إنها لا تزور قبر النَّبِي؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعن زائراتِ القُبُورِ(۱)، وهذه زيارة عُرفًا، وإن لم تكن زيارة حقيقة، فهي عرفًا زيارة.

ثمَّ إننا نقول: الأمر فِيهِ شُبهة، وما دام فِيهِ شبهة فإنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ يقول: «مَنِ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»(٢).

ثمَّ نقول للمرأة: أبشري، فأنت إذا سلمتِ عَلَى الرَّسُول ﷺ ولو فِي أقصى السَّجِدِ، ولو فِي أقصى مكان فِي الأرضِ، فَإِنَّ تسليمَكِ عَلَيْهِ يبلغه، ولا حاجة أن تقفي عَلَى القَبْر.

ونقول أيضًا: كل مؤمنٍ يسلم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ فِي كل يوم خمسَ مراتٍ عَلَى الأقلِّ، وأكثر؛ لأنَّ بعض الصلوات فِيهَا تشهُّدان، وهي الظُّهْر والعَصْر

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (٩٩).

والمَغْرِب والعِشَاء، فيكون المجموع تسع مرات يسلم عَلَى النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ كل يوم فرضًا، فَلا حاجة إِلَى أن تتكلَّف المَرْأَة حتَّى تقف عَلَى قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ الشُّبهة.

وهل يقول المسَلِّم عَلَى الرَّسُول: السَّلام عليك أيها النَّبِي أم السَّلام عَلَى النَّبِي؟ جاء فِي صحيح البخاري عَن عبد الله بن مسعود رَضَالِلَهُ عَنهُ قال: كُنَّا نقول فِي عهد النَّبِي عَلَيْكُ: السَّلام عليك أيها النَّبِي وبعد موته نقول: السَّلام عَلَى النَّبِي (۱).

لكن هَذَا اجتهاد من عبد الله بن مسعود رَضَالِتُهُ عَنْهُ، وليس كل مجتهدٍ مُصيبًا، والدَّلِيل عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِي عَلَيْهُ عَلَم أُمتَه قال: قولوا: السَّلام عليك أيها النَّبِي إِلَى يوم القيامة، ولم يقل: قولوا ذَلِكَ ما دمتُ حيًّا، ثمَّ إن الصَّحَابَة في عهد الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَامُ إِذَا قَالُوا: السَّلام عليك هل يريدون أن يسمع الرَّسُول ويكون خطابًا مباشرًا؟ الجَوَاب: لا؛ لأنَّهم يعلمون أن الَّذِي فِي طرف الصف ما يسمعه الرَّسُول، والذين فِي مَكَّة وفي غيرها من البلاد ما يسمعهم الرَّسُول حتَّى فِي حياته، إذن لَيْسَ خطابًا مباشرًا، لكن قالَ شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة رَحَمَهُ اللَّهُ: إنه جَاءَ بصورة الخطاب لقوة استحضار المرء فِي السَّلامِ عَلَى الرَّسُول عَلَيْهَ الصَّلَامُ كَأَنَّه أمامه (٢).

وصح عَن عمر فِي (مُوَطَّأُ مالِك) أنه قالَ عَلَى المِنبر وَهُوَ يتلو التَّشَهُّد: السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبَيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ<sup>(٣)</sup>.

ولا شَكَّ أن عمر أعلم من عبد الله بن مسعودٍ رَضَالِلَّهُ عَنْهَا، ولا سيما وأنه أعلنه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الأخذ باليدين، رقم (٦٢٦٥).

<sup>(</sup>٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٩)، ومنهاج السنة (٣/ ٣٦٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٩٠).

عَلَى المَلَا ، ولم يقل أحد من النَّاس: إنه لَيْسَ كذلك.

وعلى هَذَا فيكون قول ابن مسعودٍ رَضَيَالِلَهُ عَنْهُ رَأَيًا رَآه، ولكنه لَيْسَ مُصِيبًا فِي ذَلك؛ لأنَّ المجتهد يُخطئ ويصيب، وابن مسعود رَضَالِلَهُ عَنْهُ مَعَ عِلمه وفِقهه لَيْسَ معصومًا، ولا أحد يتكلم فِي الشريعة وَهُوَ معصومٌ من الخطأ أبدًا إِلَّا الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ.

وقد سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ بِنْتٍ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، فَقَالَ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَسَيْتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ وَلِلْأُخْتِ النِّصْفُ، وَأْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَسَيْتَابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ وَمَا أَنَا مِنَ اللَّهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِهَا قَضَى النَّبِيُّ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ وَمَا أَنَا مِنَ اللَّهُ تَدِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» (السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» (السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» (السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلْثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» (السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلْثَانِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ

فأبو مُوسَى قاله عَن اجتهاد ولم يُوفَّق للصواب، وفضلُ اللهِ يُؤتيه من يشاء، وابن مسعود رَضَيَّكَ عَنْهُ وُفِّق للصواب مستدِلًا بقضاء رسولِ اللهِ ﷺ، فَلا يعني أن ابن مسعود رَضَاً اللهُ عَنْهُ إِذَا أَخطأ فِي مسألة فَإِنَّ كل قضاياه تكون خطأ، فابن مسعود من أفقه الصَّحَابَة وأكثرهم فتوى رَضَاً اللهُ عَنْهُ.

### -690

(٢١٣٧) السُّؤَالُ: ما حُكم صَلَاة الفريضةِ مُسْتَقْبِلًا حُجرة النَّبِي ﷺ؟

الجَوَابُ: إِذَا صَلَّى الفريضةَ أو النافلةَ مستقبلًا لحجرةِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى

آلِهِ وَسَلَّمَ والقبلةُ عَن يمينِه، أو عَن يسارهِ، أو خلفَ ظهرِه، فصلاتُه غير صحيحةٍ؛

لأنَّه لم يستقبِلِ القبلةَ، وإنِ استقبلَ الحُجرةَ وَهُوَ مستقبلٌ القبلةَ، أي أن الحجرة كانتْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة الابن مع بنت، رقم (٦٧٣٦).

بينهُ وبين القبلةِ فصلاتُه صحيحةٌ.

فإنْ قالَ قائلٌ: أليسَ قد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ»(١)؟

قلنا: إن قصدَ الرجلُ وتعمَّدَ أن يكونَ مصلِّيًا إِلَى قبرِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقد وقعَ فيها نهَى عَنْهُ الرَّسُول، وأمَّا إِذا لم يقصدُ ولكن صادفَ أن مكانَه فِي الصفِّ فِي هَـذَا المكانِ الَّذِي تكونُ الحجرةُ بينه وبين القبلةِ، فهذَا لا بَأْسَ به.

### 

(٢١٣٨) السُّؤَالُ: هل يجوز شدُّ الرِّحالِ إِلَى قبرِ رسولِ ﷺ للسلام عليه؟

الجَوَابُ: نقولُ: إن اللهَ قدْ كفاكَ، فأيُّ إِنْسَان يسلِّم عَلَى الرَّسُول فِي أيِّ مكانٍ فَإِنَّ تسليمَه يبلغُه؛ فلهاذا تشدُّ الرحالَ وتكلِّف الناقة وتكلِّف نفسك أو تتكلف أُجرة تذكرة وغير ذلك.

فلا يجوزُ أن يَشُدَّ الإِنْسَان الرَّحل لزيارة قبر النَّبِي ﷺ؛ لأنَّ أقلَّ ما فِيهِ أنَّه إضاعةُ مالٍ، وإضاعةُ المالِ محرَّمة، لكن لَو شدَّ الرحل للمَسْجِد النَّبُوِيّ فَإِنَّهُ يجوز؛ لأنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الخَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى، وَمَسْجِدِي» (٢). وإذا وصلتَ إِلَى المَسْجِد فَقُم

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس، رقم (٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (٨٢٧).

بزيارة قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضَالِلْهُ عَنْهُا، وقم بزيارة أمير المُؤْمِنِينَ عثمان رَضَالِللهُ عَنْهُ فِي البَقِيع، وبزيارة أهل البَقِيع كلهم؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يزور البَقِيع (۱)، ولكن تزور البَقِيع لَيْسَ لأجل أن تدعو الله عندها، ولا أن تستغيث بأهل القُبُور، قالَ النَّبِيُّ وَلَيُ وَهُوَ المشرِّع للأُمَّة المبيِّن لحُكم الشريعة، قال: «قَدْ كُنْتُ نَهَنْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ المؤت (۱). فهذَا المقصود.

وهَوُّلاءِ القوم هم الآن فِي بطنِ الأرضِ لَا يملكون زيادةَ حسنةٍ ولا نقصَ سيئةٍ من أعمالِهم، وأنت الآن عَلَى ظهر الأرض تستطيع أن تَزيد حسنةً فِي حسناتِك، أو أن تستغفرَ من سيئةٍ، فتذكَّر الموت وتذكَّر الآخِرة وهي دار الجُزاء، هَذَا هُوَ المقصود، وهل عندك عهد من الله أنك ستبقى مدةً بعد هَذِهِ الزيارة؟

الجَوَابُ: لا، إذن يا أخي ما تدري لعلك تزور هَؤُلاءِ الموتى صباحًا ويزورك أقاربك فِي هَذِهِ القُبُور مساءً، فاستعِدَّ للموتِ وتُب إِلَى الله عَزَقِجَلَ مَمَّا فرطتَ فِي حق الله وفرطتَ فِي حقّ عِبَاد اللهِ.

هَذَا هُوَ المقصود من زيارة القُبُور، أما الدُّعاء عندها فلا، فإذا أردتَ أن تدعوَ الله فادعُهُ فِي بيوته، وهي المَسَاجِد، أما أن تخرجَ هُنَاكَ وتدعو فهذا غلط.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤).

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَّفَجَلَ في زيارة قبر أمه، رقم (۱۹۷۷). وزيادة «تُذَكِّرُ الآخِرَةَ» من الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، رقم (۱۰۵٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّيْجَلُّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦).

وأقبح من ذَلِكَ أن يخرجَ ليدعوَ أهلَ القُبُور يقول: يا وليَّ الله، يا سيِّدي، يا فُلَان، افعل بي كذا وكذا، ارزقني، فهذَا شركُ أكبرُ يَستحِق فاعلُه ما ذكره اللهُ فِي قوله: ﴿إِنَّهُ, مَن يُشْرِكْ بِأُللَّهِ فَقَدَّ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَلَهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّللِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٢٧].

نسأل الله تَعَالَى أن يختمَ لنا ولكم بالتَّوْحِيد والإخلاص والسنَّة، إنه عَلَى كل شيء قدير.

(٢١٣٩) السُّؤَالُ: ما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ علمًا بأن أغلبَ النِّسَاء لَا يأتينَ من أجل الصَّلاة فِي الرَّوضة، بل يأتينَ لزيارة القَبْرِ؟

الْجُوَابُ: هَذِهِ المسألة فِيهَا خلاف بين العُلَمَاء:

أولًا: فِي زيارة المَرْأَة للقُبُور مطلقًا، هل هِيَ جائزة أو لا، والصحيح أنها حرامٌ، وأنه لَا يجوز للمرأة أن تزور القُبُور.

ثانيًا: هل زيارة قبر الرَّسُول عَلَيْءِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ زيارةٌ لقبره أو لا، بِناء عَلَى أن قبر النَّبِي ﷺ لَيْسَ بارزًا خارجًا، فبيننا وبينه ثلاثةُ حوائل –ثلاثة جدران– فزيارته ليستْ زيارةً حقيقيَّةً للقُبُور لوجود الفاصِل.

ونَحْنُ نرى أن الأحوط بالنِّسْبَة لزيارة المَوْأَة لقبر النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ أَلَّا تَزورَه، والسلامةُ خيرٌ من الوقوعِ فِي المشتبِه. والحمدُ لله، إِذا قالت المَرْأَة: السَّلام عليك أيها النَّبِيُّ، ولو كَانَت فِي أقصَى المشرِق أو المَغْرِب، فَإِنَّ الله وكَّل ملائكةً

يحمِلون هَذَا السَّلامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولا حاجةَ أن تأتيَ بشيءٍ مُشْتَبه فِي حُكمه مَعَ وجودِ أمرٍ واضح.

(٢١٤٠) السُّؤَالُ: ما حُكم الصَّلاة خلف قبرِ الرَّسُولِ ﷺ أو جعل القَبْر عَلَى يَمينِ المُصَلِّي؟

الجَوَابُ: قبر النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلا وُ وَالسَّلامُ مُحُوط بالجُدران، ولا يُمكِن أن يكون القَبْر بين يَدَي المُصلِّي مُشاهَدًا، فكأنَّه في بيتٍ مستقلِّ عَن المَسْجِد، فالصَّلاة خلفه لا بَاْسَ بين يَدَي المُصلِّي مُشاهَدًا، فكأنَّه في بيتٍ مستقلِّ عَن المَسْجِد، فالصَّلاة خلفه لا بَاْسَ بها، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يكون في قلب إِنْسَان جاهل أنَّه يُصلِّي في هَذَا المكان من أجل أن يُصلِّي إِلَى القَبْر، فَإِنَّ كَانَت هَذِه نِيَّته فقد ثبتَ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ في صحيح مسلمٍ من حديث أبي مَرْثَدِ الغَنوي أنَّ النَّبِي عَلَيْهَا اللهُ المُعُور، وَلَا تَجُلِسُوا عَلَيْهَا» (۱). أمَّا إذا لم يكنْ عند الإِنْسَان نيَّة فلا بأسَ بذلك؛ لأنَّ القَبْر تَحُوطه جُدران.

(٢١٤١) السُّؤَالُ: ما حُكم زيارةِ النِّسَاءِ لقبرِ الرَّسُولِ عَلَيْهُ؟

الجَوَابُ: زيارة المَرْأَة للمقبرة مُحرَّمة؛ لأنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعن زائراتِ القُبُور (٢)، واللعنُ هُوَ الطردُ والإبعادُ عَن رحمة الله، ولا لعنَ عَلَى فِعل

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدًا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣).

إِلَّا من كبائر الذنوب. ولهذا قالَ العُلَمَاء: كل ذنبٍ كَانَت عقوبته اللعنة فهو من كبائر الذنوب.

يبقى علينا زيارة النِّسَاء لقبرِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ يرى بعض العُلَمَاء أَنَّه لَا بأس أَن تزورَ المُرْأَة قبرَ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّ زيارتها لقبرِه ليست زيارةً حقيقيةً، فالقَبْر مُحاط بجدرانٍ مُنفصِلة، حتَّى لَو وقفتْ عنده تريد الزيارة فهي لم تَزُر القَبْر، وبينها وبين القَبْر كما قالَ ابنُ القَيِّم (۱):

وَأَحَاطَهُ بِثَلاثَةِ الجُدْرَانِ

فبينها وبينه جُدُر، وليست كالتي تقف علي القَبْر بدونِ أن يحيل بينها وبينه شيء.

ولهذا استثنى بعض العُلَمَاء وقَالُوا: إنها حقيقةً ليست زيارةً؛ لأنَّ المُرَأَة لَا تُباشِر القَبْر، ولكن لَا شك أن الاحتياطَ والأولى ألَّا تزورَ، ونقول للمرأة: هوِّني عليكِ، إِذا قلتِ: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته فهناك أُمناء يَنقُلون هَذَا السَّلامَ إِلَى الرَّسُول عَلَيْكِ، قال: «إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ» (٢).

فهي وإن كَانَت فِي أبعد ما يكونُ عَن القَبْر إِذا سلمتْ عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ السَّلام يبلغه، فلتهوِّن عَلَى نفسها ولْتعلمْ أنها والحمدُ اللهِ لم تُحرَمِ الخيرَ.

أَمَا الروضةُ فقد قالَ فِيهَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم الكافية الشافية (ص:٢٥٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ ١١٥، وهَذَا عامٌّ للرجالِ والنِّسَاء.

### 

(٢١٤٢) السُّؤَالُ: ما حُكم تكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وما هُوَ المشروع عند زيارةِ قبرِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ؟

الجَوَابُ: تَكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ لَيْسَتْ منَ السنَّة، وليس من شنة الخلفاء الراشدين، ولا الصَّحَابَة، وإنها يزوره الإِنْسَان مثلًا فِي الجُمُعَة مرةً، أو المسافرُ إذا قَدِم إِلَى المَدِينَة، وصلى فِي المَسْجِد فزارَه، وإذا أراد أن يسافر أيضًا زاره، أما تكرار ذَلِكَ كلَّ فرضٍ، أو كل صَلاة فجرٍ، فهذا لا أصل له.

وإذا صَلَّى الإِنْسَان الفَجْرَ ورأى هَذِهِ الأُمَّةَ العظيمةَ الَّتِي تَفِد عَلَى القَبْر، كأنها يفدون عَلَى الكعبة ليطوفوا بها، هُوَ فِي الحقيقة يتألَّم؛ لأنَّ هَذَا لَيْسَ من هَدْيِ الصَّحَابَة رَضَّالِيَّهُ عَنْهُمْ.

وإني -والله- أَشْهَد أَنَّ مَحَبَّة الصَّحَابَة للرَّسُولِ صَلَّلَتُمُّعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَعظمُ من محبَّتنا إياه بلا شك، وأن اتباع الصَّحَابَة للسنّة أقوم من اتباعنا نَحْنُ لها.

أما ما يقول عند قبره، فأحسن ما يقال ما علَّم أُمَّته إياه: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ مَحِيدٌ نَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ نَجِيدٌ».

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، رقم (١٩٦٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (١٣٩١).

ثُمَّ يَخْطُو خطوةً عَن يمينه ليكونَ أمام أبي بكر رَضَّايَّتُهُ عَنْهُ ويقول: «السَّلام عليك يا خَلِيفَةَ رسولِ اللهِ، رَضِيَ اللهُ عنك، وجزاكَ عَن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خيرًا».

ثمَّ يخطو خُطوة عَن يمينه أيضًا ليكونَ أمامَ أميرِ الْمُؤْمِنِينَ عمرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنك، رَضِيَ اللهُ عَنك، وَجَوَاللَّهُ عَن أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خيرًا» ثمَّ ينصرف.

### <del>-6923-</del>

(٣١٤٣) السُّؤَالُ: ما حُكم الدعاء عند قبر الرسول صَلَّاتَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وهل لَهُ من يَّةٌ معيّنة؟

الجَوَابُ: الدعاءُ بالسلامِ عليهِ -صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه- جائزٌ، فإذا وقفتَ عَلَى قبرِه فإنكَ تقولُ: السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، وهَذَا أحسنُ ما نسلّم به عليه؛ لأنّ هَذَا السلامَ الذي علمنا إياهُ هو الرسولُ عَلَيْهُ، إذنْ هو أحسنُ ما يكونُ: السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه. ثم تخطُو خطوةً واحدةً على اليمينِ لتقف أمامَ أبي بكرٍ رَضَيَلَيْهُ عَنْهُ، فتقولَ: السلامُ عليكَ يا خليفةَ رسولِ اللهِ، رضيَ اللهُ عنك، وكذلكَ تقولُ بالنسبةِ لعمرَ بنِ الخطابِ، رَضَيَلِيَهُ عَنْهُ.

أما أن تدعو لنفسكَ فِي هَذَا المكانِ فليسَ بمشروعٍ؛ لأنه لم يردْ أن هَذَا المكانَ مكانُ دعاءٍ.

فإذا قال قائلٌ: معلومٌ أنه لم يردْ لأن الرسولَ دُفِن بعد أن انقطعَ الوحيُ. قلنا: لَو كانَ موضعَ دعاءِ لبيّنهُ الرسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما قال: «مَا بَيْنَ بَيْتِي

وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» (١).

### <del>-680</del>

(٢١٤٤) السُّؤَالُ: سمعنا كثيرًا من الناسِ يقول لبعضِ أصحابِه المسافرينَ إلى المدينة: بَلِّغ الرسول ﷺ مني السلام، فَإِنَّهُ يصلُه، فها صحةُ ذلك؟

الجَوَابُ: هَذِهِ وصيةٌ غيرُ صحيحةٍ؛ لأن هُنَاكَ من يُبَلِّغ السلامَ إلى الرسول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَاللَّهُ أُوثُقُ من هَذَا الرجلِ وأحرصُ وأسرعُ، وهم الملائكةُ، إن الإنسانَ إذا سلمَ عَلَى الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي أي موضع، وفي أي مكانٍ من الأرضِ، ولو فِي أجواءِ الطائرةِ، فَإِنَّ هناكَ ملائكةً تبلغُ النَّبِيَ ﷺ سلامَ هَذَا الرجلِ، إذن لا حاجة إلى أن نوصي أحدًا، فهي وصيةٌ باطلةٌ.

وبهذه المناسبةِ أودُّ أن أنبهَ إلى مسألةٍ وهي: ما صحَّ عَن عبد الله بن مسعود رَضَالِلهُ عَنْهُ، قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ وَكَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ، التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَة مِنَ القُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ للهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ ثُعَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِينَ، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ ثُكَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَهُو بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى النَّبِي اللهُ عَلَى النَّبِي مَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمِيلُ المُؤْمِنِينَ عَمُ بِنُ الخُطَابِ رَضَالِهُ عَلَى منبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمْيُ المُومِنِينَ عَمُ بِنُ الخُطَابِ رَضَالِهُ عَلَى منبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمْيُ المُؤْمِنِينَ عَمُ بِنُ الخُطَابِ رَضَالِهُ عَلَى منبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمْيُ المُؤْمِنِينَ عَمُ بِنُ الخُطَابِ رَضَالِهُ عَلَى منبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمُ أَمْيُ المُؤْمِنِينَ عَمُ بِنُ اللهُ عَلَى اللهُ وَمَلَامَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمُ اللهُ الْعَلَيْمُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَسَلَّمُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَاللَهُ وَاللّهُ اللهُ الْعَلَيْهِ وَعَلَى آلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ ا

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، رقم (۱۹۹۸)، ومسلم: كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (۱۳۹۱). (۲) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الأخذ باليدين، رقم (۲۲٦٥).

والناسُ يسمعونَ، وَهُوَ يعلمهمُ التشهدَ بعدَ موتِ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فقال لهم: «السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه»(١). ولم ينكرْ عَلَيْهِ أحدٌ.

ثم إن النَّبِي ﷺ عَلَّم ابنَ عباس (٢) وابنَ مسعود (٦) التشهدَ، وفيه: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، ولم يقل: ما دمت حيًّا، فلم يقيده.

ثم إن هُنَاكَ شيئًا ثالثًا: هل الصحابةُ الذينَ يقولونَ: السلامُ عليكَ يقصدونَ خاطبةَ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلامُ؟

الجَوَابُ: لَا قطعًا؛ لأن الرسولَ لَا يَسمعُهم، ولأن الناس يقولون هَذَا فِي حياته فِي بلاد أخرى كمكة وغيرها، فليس هو سلامًا عَلَى صفة السلام الذي يخاطب به الإنسان صاحبه، لكنه سلامٌ عَلَى غائبٍ، إلا أن الإنسانَ من قوة استحضارهِ صارَ يقوله بصيغةِ المخاطب.

إذن نقول فِي السلامِ فِي التشهدِ: «السلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ ورحمةُ الله وبركاتُه».



(٢١٤٥) السُّؤَالُ: هل تجوزُ الوصِيَّةُ لزائرِ المدِينَةِ النَّبُويَّةِ بالسَّلامِ عَلَى الرسولِ عَلَى الرسولِ عَلَى الناسِ؟

الجَوَابُ: يجوزُ أن يوصِيَ أحدًا بأن يُسَلِمَ عَلَى الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ بشرطِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٩٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٣٠٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب، رقم (٨٣٥)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٨٠٥).

أَن يَجِدَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي المسجِدِ يُصَلِّي؛ لأَن نَقْلَ السلامِ إلى الحَيِّ، لَا إلى الميِّتِ.

ونحن نقولُ لهذا الأخ الذي أوصَى غيرَهُ بأن يسَلِمَ عَلَى الرسولِ: إن الملائكةَ تَنْقُلُ سلامَكَ إلى الرسولِ عَلَيْهِ الصَّكَةُ وَالسَّلَامُ فِي أَيِّ مكانٍ، والملائكةُ أشدُّ أمانَةً وأشَدُّ حِفْظًا من هَذَا الرَّجُلِ المُوصَى، لأن الملائكةَ تَنْقُلُ السلامَ فِي حِينِهِ، هَذَا الرجلُ ربَّما يموتُ قبلَ أن يَصِلَ إلى المدينةِ، وربما ينسَى، وربما يلتزِمُ بأن يسلِمَ عَلَى الرَّسولِ، لكن يبْدُو لَهُ ألَّا يُسَلِمَ، ثم يترُّكَ العَمَلَ بالوصِيَّةِ.

فلهذا نقول: يا أخِي رُويدًا، لَا تُوصِ أحدًا أن يسلِّم لكَ عَلَى الرسولِ ﷺ ولكن هناكَ ملائكةٌ ينْقُلُونَ سلامَكَ عَلَى الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَيِّ مكانٍ كُنْتَ، حَتَّى لَو كنتَ فِي أبعدِ البِلادِ.

فإني أُخْبِرُكُم أن الإنسانَ إِذا قالَ فِي الصلاةِ: السَّلامُ عليكَ أيها النَّبِيُّ، ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ. أن هَذَا يُنقَلُ للرسولِ عَيَهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ بأن فُلانًا سَلَّم عليكَ، والذي ينقُلُهُ هم الملائكةُ الذين هُمْ أشدُّ الحَلْقِ حِفْظا للأمانَةِ، فَلا تَكُلِّفْ نَفْسَكَ، ولا تُكلِّفْ غيرَكَ.

لكن لَو قالَ قائلٌ: هل يجوزُ للإنسانِ أن يُوصِيَ شخْصًا بالسلامِ عَلَى آخَرَ، ويقولُ: يا فلانُ سَلِّم لِي علَى فُلانٍ؟

نقول: نعم يجوزُ، وهل يجِبُ عَلَى مَن وُصِّيَ بذلِكَ أَن يُنَفِّذَ، أَو لَا يجِبُ؟ قال العلماءُ: فِيهِ تفصِيلٌ: إِنِ التَزَمَ الموصَى وجبَ عَلَيْهِ أَن يُنَفِّذَ؛ لأَن هَذَا أَمانَةٌ، وإِنْ لم يلتَزِمْ، بل سكَتَ لم يجِبْ عَلَيْهِ، وهَذَا يقَعُ كثيرًا، يقولُ: سلِّم لي عَلَى فلانٍ فتَسْكُتُ،

فهَذَا لَيْسَ التِزَامًا، والناسُ إِذا أَوْصَيْتَهُم بالسلامِ عَلَى فُلانِ إِما أَن يقولَ: لا. أو يقولَ: نَعَمْ. أو يسْكُتَ، فإذا قُلْتَ: يا فُلانُ سلِّم لي عَلَى فُلانٍ، قال: لا، فَلا يَلْزَمُهُ، وإذا قلتَ: يا فلانُ سلِّم قلتَ: يا فلانُ سلِّم لي عَلَى فلانِ. فقال: نَعَمْ، فَإِنَّهُ يلْزَمُهُ، وإذا قلتَ: يا فلانُ سلِّم لي عَلَى فلانِ. فقال: نَعَمْ، فَإِنَّهُ يلْزَمُهُ، وإذا قلتَ: يا فلانُ سلِّم لي عَلَى فلانٍ. فسكتَ، فَإِنَّهُ لَا يلْزَمُهُ.

ولكن هل ينْبَغِي للإنسانِ أن يقولَ للشَّخْصِ: سلِّم لي عَلى فُلانٍ؟

الجَوَابُ: لا، لكِنْ إِذا أَحْبَبْتَ مِثل هَذَا فَقُلْ: يا فلانُ سلِّم لي عَلَى مَن سأَلَ عَنِي مَن سأَلَ عَنِي عَنِّي. فإذَا سألوا عنْه تذَكَّر، فإذا قال له: كيفَ حالُ فلانٍ، لعلَّه طيِّبُ؟ قال: نعم هو يُسَلِّم عليكَ.

وكون الإنسانِ يُوصِي الشخصَ، ويقولُ: سلِّم لي عَلَى مَن سألَ عنِّي. هَذَا طيِّبٌ جِدًّا، لأن الموصَى إِذَا سُئِلَ عَنْهُ يقولُ: نعم، طَيِّبٌ ويسلِّمُ عليكَ، أحسنُ مِن كونِهِ يقولُ: طيِّبٌ ولا يقول: يسَلِّم عليكَ؛ لأن الإنسان إِذَا قالَ: إنه طيِّب ويسَلِّمُ عليكَ فَرِحَ بهذَا.

وإذا أوصَاكَ رجلٌ بأن تَدْعُو لَهُ فالأَوْلَى أن يَدْعُو بَنَفْسِهِ، ولا يَسْهُو، لكن لَو قُلْتَ: نعم. فاعلَمْ أنكَ تَدْعُو لَهُ فِي الصلاةِ مرَّتَينِ أو ثلاثا إِذا كَانَ يَسْتَحِقُّ الوصف، يعني: إِذا كَانَ من الصالحِينَ، فأنتَ تقولُ فِي كلِّ صلاةٍ: السلامُ علينا وعَلَى عبادِ اللهِ الصالحِينَ. وتقولُ أيضا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى محمَّدٍ، وعلى آل محمَّدٍ، وآلُ محمَّدٍ: هُمْ أَتَباعُهُ عَلَى دِينِهِ.

انظر كيفَ فضل الإسلام والإيهان، كلُّ المسلِمِينَ يدْعُون بعْضُهم لبَعْضٍ فِي قولهِمْ: السَّهُمَّ صلِّ عَلَى محمدٍ، وَعَلَى قولهِمْ: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى محمدٍ، وَعَلَى

آل محمَّدٍ. لأن آل محمَّدٍ هم المؤمنونَ بِهِ، اللَّهُمَّ بارِكْ عَلَى محمَّدٍ وعلَى آل محمَّدٍ.

( ٢١٤٦) السُّؤَالُ: نَرَى بعضَ النَّاسِ يَحمِلُون كُتيِّبات عند السلامِ عَلَى النَّبِيِّ النَّبِيِّ فَي النَّبِيِّ فِي الرَّوضَة الشَّريفة، ويُكثِرون منَ السلام عَلَيْهِ، فيا الحُكْم؟

الجَوَابُ: هَذَا مِنَ البِدَعِ، فَإِنَّ زيارةَ قبرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لَيْسَ لها دعاءٌ مخصوصٌ يُكتَب ويُقرأ، بل إن النَّبِيَّ عَلَيْهِ إِذَا سلَّمتَ عَلَيْهِ، فإما أن تقولَ السلامَ العامَّ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»، وإما أن تقول: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»، وإما أن تقول: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْكُ مَلَيْكَ عَلَيْكَ أَيْهَا النَّبِيُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْكُ أَيْهَا النَّبِي وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، صَلَّى عَلَى إَبْرَاهِيمَ وَقول: «رَضِيَ اللهُ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ عَيدٌ»، وكذلك تُسَلِّمُ عَلَى أبي بكرٍ، وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَيْرًا»، وكذلك تُسلِّم عَلَى عمرَ وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ خَيْرًا»، وكذلك تُسلِّم عَلَى عمرَ وتقول: «رَضِيَ اللهُ عَنْكُ، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا». أمَّا هَذِهِ الأدعيةُ المطوَّلة المُسَجَّعَة فهذِهِ لا أصلَ عَنْك، وَجَزَاكَ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ خَيْرًا». أمَّا هذِهِ الأدعيةُ المطوَّلة المُسَجَّعَة فهذِهِ لا أصلَ لها.

### -620-

(٢١٤٧) السُّؤَالُ: هل يجوز الاستغفارُ عند قبرِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ امتثالًا لقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمُ إِذْ ظُلْمُوا أَنفُسَهُمْ جَآ مُوكَ فَأَسْتَغْفَرُواْ اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ النساء: ١٤]؟

الجَوَابُ: أمَّا الاستغفارُ عند قبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَلا بأسَ به، لكن الطلب من الرَّسُولِ أن يستغفرَ للإِنْسَانِ هَذَا مُنْكَرٌ ولا يَجُوزُ، وقصةُ العتبيِّ

هَذِهِ باطلة، ولا صحة لها، وهي الَّتِي ذكرها ابنُ كَثِيرٍ فِي التفسيرِ<sup>(١)</sup>.

فهَذِهِ الآيةُ لَا تدلُّ عَلَى أَن الرَّسُولَ إِذَا أَذَنبَ النَّاسُ جَاؤُوا وطلبوا مِنْهُ الاستغفارَ، فاقرأِ الآيةَ إِنْ كنتَ عربيًّا مُبينًا: ﴿ وَلَوَ أَنَهُمُ إِذَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمُ ﴾ و(إذ) للماضي وليس للمستقبَل، فهي تَتَحَدَّثُ عَن شيءٍ مَضَى.

ثم إن قوله: ﴿وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ ﴾ لَا يمكِن أَن يَتَنَزَّلَ عَلَى الَّذِي بعد موتِه؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (٢)، فالنَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بعد موتِه انقطعَ عملُهُ.

وما نَفْعَلُه من قولٍ أو فعلٍ أو عقيدةٍ فللنبيِّ ﷺ مثلُ أُجورنا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي دَلَّنا عَلَى الخير، ومَنْ دَلَّ عَلَى الخَيْرِ فَهُوَ كَفَاعِلِهِ.

ولهذا يُخْطِئ مَن يقرأ الفاتحة مثلًا ويقول: هَذِهِ لِرُوح سيِّدنا مُحَمَّدٍ، ما أَجْهَلَكَ! أنت الآنَ حرمتَ نفسَكَ الثوابَ، والنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سوف يكون لَهُ الثواب وإنْ لم تُهْدِهِ إليه.

وبعض النَّاسِ يُصَلِّي ركعتينِ ويقول: هَذِهِ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُوَالسَّلامُ، أُهْدِي ثُوابها للرسول، فنقول: يا مِسكين، يا أحمقُ، الرَّسُولُ عَلَيْهِ مُسْتَغْنٍ عَن هذا؛ لأن أجرَ الركعتينِ له؛ سواء قلتَ: ثوابها لَهُ أو لا. لكن بعض النَّاس يكون معه عاطفة ومحبَّة للرسول عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، لكن للرسول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، لكن

<sup>(</sup>١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

يَعمَل بالشرع والعقلِ.

فإذا سأل سائل: هل يسمعُ الرَّسُولُ ويردُّ علينا؟

فالجَوَاب: لا، ما يسمع طَلَبَ الاستغفارِ أبدًا، فيسمع إِذا سلمتَ عَلَيْهِ وردَّ عليكَ.

(٢١٤٨) السُّؤَالُ: زائر لمسجد النَّبِي ﷺ يسأل: هل يَصِحُّ تبليغُ النَّبِيِّ ﷺ السَّلامَ من أَخِ لَهُ طلب مِنْهُ أَن يسلِّم عَلَى الرَّسُول ﷺ؟

الجَوَابُ: والله هَذَا غريبٌ، هل أحدٌ يفعل ذلك؟!.. إِذَا سلَّمَتَ عَلَى النَّبِيِّ النَّبِيِّ فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الأَرْضِ فَإِنَّ تَسليمَك يَبلُغه؛ تحمله الملائكةُ إِلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ، وحملُ الملائكةِ خيرٌ من حملِ البشرِ لَا شكَ.

ثمَّ هَذِهِ بِدْعَة، فأين الصَّحَابَة عَن هَذَا العمل! هل كانَ الصَّحَابَة يُوصي بعضهم بعضًا: إِذَا وصلتَ المَدِينَة فسلِّم لي عَلَى الرَّسُول! ما أحدٌ يفعل هذا؛ لأنَّهم أعقلُ من أن يَفعلوا ذلك، ما دام الرَّسُول عَيَهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ يقول: «إِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَعْلُوا ذلك، ما دام الرَّسُول عَيَهِ الصَّلامُ يُولِد أن يبلِّغ هَذَا السَّلام يَبْلُغُني أَيْنَا كُنْتُمْ (()). فلهاذا أوصي هذَا الرجل! لكن إن كانَ يريد أن يبلِّغ هَذَا السَّلام إلى الرسولِ عَيَهِ الصَّحَابَة فلْيَحْمِلُه! إلى الرسولِ عَيْهِ الصَّحَابَة فلْيَحْمِلُه! ووجده جالسًا في المَسْجِدِ يحدِّث الصَّحَابَة فلْيَحْمِلُه! وهَذَا لاَ يُمكِن، فنقلُ السَّلامِ بواسطةِ الحيِّ إنَّما يكون للحيِّ، أما السَّلام عَلَى الرَّسُول عَيْهِ الصَّكَرَةُ وَالسَّلامِ بواسطةِ الحيِّ إنَّما يكون للحيِّ، أما السَّلام عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلامُ بعد موته فإنَّه تبلِّغه الملائكةُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

(٢١٤٩) السُّوَّالُ: نرى بعض النَّاس فِي المَسْجِد النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من أيِّ مكان فِي المَسْجِد كَأَنَّه يسلِّم عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهل هَذِهِ الصِّفَة مشروعة؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ يَرِيدُ بِذَلِكُ أَن يَسَلَمَ عَلَى الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَإِننَا نقول: ادنُ مِن القَبْر؛ فَإِنَّ زيارة القَبْر لَا بُدَّ فِيهَا مِن الدنوِّ، وإذا كنت تريد أن تدعو فهو عَلَى قسمين: الأول أن توجه الدُّعاء للرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، فهذا شِركُ أَكِبرُ يُخرجك مِن مِلَّة الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، أو أن تدعو الله متوجّهًا إلى القَبْرِ فهذا بِدْعَة ووسيلة إلى الشركِ.

ويا سُبْحَانَ اللهِ! هل من المعقول أن تنصرف عَن بيت الله عَرَّوَجَلَّ إِلَى قبرِ الرَّسُول؟! أيها أفضل: بيت الله الَّذِي يجب عَلَى كل مسلمٍ أن يتجه إليه فِي صلاتِه، أو قبر الرَّسُول؟

لا شكَّ أن بيت الله أفضل، فأفضلُ بُقعةٍ عَلَى وجه الأرض هي بيتُ اللهِ عَرَّفَجَلَّ؛ الكعبة، فكيف يَليق بك وأنت تدَّعي أنك تعبد الله أن تتوجّه بدعائك إلى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ دون أن تتوجه إلى بيتِ الله! فهذا من السَّفَه، وهذا من إضلالِ الشيطانِ لبني آدمَ وإغوائِه إياهم، وإلا فبمجرَّد أن يفكِّر الإِنْسَان بقطع النظر عَن الدَّلِيل الشَّرعي يعلم أن هذا ضلالٌ وسفة.

حينئذٍ نقول: الواقف عَلَى هَذَا الوجهِ يريد التسليمَ عَلَى الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فإننا نقول له: اندفع وقِف عَلَى القَبْر، والواقف عَلَى هَذَا الوجه يدعو الله عَرَّفَعَلَ متوجهًا إِلَى القَبْر نقول له: هَذَا بِدْعَة ووسيلة إلى الشرك وخطأ

وضلال في الدين وسَفَةً فِي العقل؛ لأنَّ توجُّهك إِلَى بيت الله أولى من توجهك إِلَى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثالثًا: إِذَا كَانَ يَتُوجِه هَذَا التوجه ليدعوَ الرَّسُولَ فهو مُشْرِك شِركًا أَكْبَرَ يُخْرِجه عَن ملة الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَامُ وَالسَّلَامُ.

## فالأقسام إذن ثلاثة:

الأول: إن قصدَ دعاءَ النَّبِي ﷺ فهو شِرك أكبرُ يخرجه من الملة.

الثاني: إن قصدَ دعاءَ الله عَزَّوَجَلَّ فهو بِدْعَة؛ لأنَّ التوجه إِلَى بيت الله أولى.

الثالث: إن قصدَ السَّلامَ عَلَى النَّبِي عَلَيْ قلنا له: ادنُ من القَبْر.

### -696

(٣١٥٠) السُّوَّالُ: قَالَ النَّبِيُّ عَيَّلِيَّ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًّا وُكِّلَ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِيَ بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا عَلَيَّ نَائِيًّا وُكِّلَ بِهَا مَلَكُ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِي بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا». رواه البَيْهَقِيُّ والخَطِيب عَن أبي هُرَيْرَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ (١)، والسُّوَّال: هل هَذَا الحَدِيث صحيح؟

الجَوَابُ: نطالب مُورِده بصحة النقلِ(٢)، فإذا صحَّ عنده الحَدِيث فليأتِ به، أما المعروفُ فهو أنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ إذا صُلِّي عَلَيْهِ أو سُلِّم عَلَيْهِ فِي أي مكان، فإنَّه يَبْلُغُه، قالَ عَلَيْهِ أَو سُلِّم عَلَيْهِ فِي أي مكان، فإنَّه يَبْلُغُنِي أَيْنَهَا كُنْتُمْ (٣).

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي في الشعب (٤/ ٦٨ ٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٢٦٨).

<sup>(</sup>٢) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٤١) أنه موضوع، وقال: «وهذا إنها يرويه محمد بن مروان السدي عن الأعمش، وهو كذاب بالاتفاق».

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو يعلى في مسئده (١/ ٣٦١، رقم ٤٦٩).

(٢١٥١) السُّوَّالُ: ظَهَر أمر فِي المَسْجِد النَّبُوِيّ الشريف، وَهُوَ أَن كثيرًا من النَّاس يتجه نحو قبر النَّبِي ﷺ سواء كانَ القَبْرُ فِي جهةِ القبلةِ، أم الشيال، أم الشرق، أم الغرب، فأينها كانَ هَذَا الشخص فإنَّه يتجه نحو القَبْر، ثمَّ يحرِّك شفتيه بكلام اللهُ أعلمُ به، وقد يضع يمينه عَلَى شِهاله، وقد يُسدِل يديه، فهَا حُكْمُ هَذَا الأمر؟ فَإِنَّ كانَ هَذَا الأمر لَا يجوز، فها الواجب علينا نحو من يفعل هَذَا الفعل، علمًا أني لم أرَ مَن أنكرَ عَلَى أحدٍ منهم إِلَّا نادرًا؟

الجَوَابُ: لَا شَكَ أَن مثل هَذَا الخشوع لَا يصح إِلَّا لله ربِّ العالمينَ.. يقف الإِنْسَان صامتًا واضعًا يديه إحداهما عَلَى الأخرى أمام قبر النَّبِي ﷺ كأنها يُصلِّي له، فهذا لَا يجوز، ولكن يبدو لي -والله أعلم - أن الحامل عَلَى هَذَا الفعل هُوَ شِدَّة عَبَّة الرجل للرَّسُول عَلَيْهِ السَّلَامُ، فنقول له: إذا كنت تحب الرَّسُول ﷺ شديدًا، فعليك بِسُنَّتِه: ﴿ قُلُ إِن كُنتُم تُحِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبُكُمُ الله ﴾ [آل عمران:٣١] ونتكلم معه برفق.

أما أن يأتيَ إنسانٌ ويجده قائمًا هكذا، ثمَّ يفكُّ يديه، ويقول: أشركتَ باللهِ، وهَذَا لَا يَعْبَلُ، لكن كلِّمه بهدوءٍ، وقلْ له: إن الخشوع لله ربِّ العالمينَ؛ فَإِنَّ هَذَا يَنفَع.



(٢١٥٢) السُّوَّالُ: هُنَاكَ مَن يقول: إن الرَّسُول ﷺ حيُّ فِي قبرِه، ونحن ندعوه، وضحْ لنا ذلك، جزاكم اللهُ خيرًا.

الجَوَابُ: نقول: ما هِيَ الحياة الَّتِي يقول -إن الرَّسُول ﷺ حيٌّ- أهي حياة

الدُّنيا الَّتِي هِيَ حياة العمل، أم حياة بَرزخيَّة لَا نظير لها فِي حياة الدُّنيا؟

إن قال: إنها الأُولى، أي: حياة الدُّنيا، فهذا يعني أن الصَّحَابَة دَفنوا نبيهم وَهُوَ حيُّ والعِيَادُ باللهِ ووَأَدُوه وَهُوَ حيُّ ولا أحد يمكِنه أن يَفُوهَ (١) جهذا القولِ أبدًا.

وإن قَالُوا: إنه حيُّ حياةً برزخيَّة، الله أعلم بها، فإننا نقول: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ»(٢).

ومُحَمَّد ﷺ منِ ابنِ آدمَ، فعَمَلُه مُنْقَطِع بموتِه، لكن لَا يَنقطع ثوابُه؛ لأنَّه قالَ عَلَيهِ الضَّلَةُ وَالسَّلَامُ: «أَوْ عِلْمٍ يُنتَفَعُ بِهِ» وكل علم ورِثته الأمَّة فإنَّه عَن طريق النَّبِي ﷺ.

وعلى هَذَا فكل ما عمِلت الأُمَّة من خيرٍ، فَإِنَّ للنبي ﷺ مثله؛ لأنَّ علومه عَلَيْهِ أَلَّا عَلَى خيرٍ فله مثلُ عَلَيْهِ أَلَّا عَلَى خيرٍ فله مثلُ أَجرِ فاعلِه.

ومن ثمَّ كانَ من السَّفَه أن الإِنْسَان يتصدق للرَّسُول عَلَيْ أو يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ويقول: لِرسول الله عَلَيْ، فهذَا غَلَط وخَطأً؛ لأننا نقول لهذا الفاعِل: أأنتَ أعلمُ أم أصحاب رسول الله عَلَيْهُ؟ فسيقول: أصحاب رسول الله عَلَيْهُ؟

ثم نقول له: وإذا كانوا أعلمَ منك، فهل أنت أشدُّ حُبًّا منهم لرسول الله ﷺ

<sup>(</sup>١) فَاهَ بالكلام لفظ به، من باب قال، وتَفَوَّهَ به أيضًا، يقال: ما فهتُ بكلمة وما تفوهت، أي: ما فتحتُ فمي بها. مختار الصحاح (فوه).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أم هم أشدُّ حبًّا منك؟ هم أشدُّ لَا شك.

وهل كانَ أحد من الصَّحَابَة رَحِوَاللَّهُ عَنْهُ يقوم بعمل صالح، ويقول: هَذَا لُحَمَّد عَيْدِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ ؟ أبدًا، فما جَاءَ عنهم هَذَا إطلاقًا.

ثمّ نقول: أيُّ عملٍ صالح تقوم به فللنبيِّ ﷺ مثله؛ فإنْ صليتَ فللرسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مثل صدقتِك، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مثل صدقتِك، وإنْ تصدقتَ فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَامُ مثل صدقتِك، وإنْ حججتَ فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مثل حَججتَ فللرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مثل حَجّك؛ لأَنَّه هُو الَّذِي دلَّنا عَلَى هذا، والدالُّ عَلَى الخير كفاعلِه، ولأننا ورِثنا العلم منه، ولا ينقطع أجره عَلَيْهِ الصَّلَاةُ لأنَّ العلم لَا يزال باقيًا إلى يوم القيامة.

فإذا صليتَ رَكْعَتَيْنِ وقلت: هَذِهِ لرسول الله ﷺ فيعني ذَلِكَ أنك حرمتَ نفسَكَ منَ الأَجْرِ فقطُ؛ إذ إن أجرَ صلاتِك الرَّكْعَتَيْنِ ثابتٌ للرَّسُول ﷺ سواء قلتَ: هَذَا للرَّسُول ﷺ أم لا.

فعلى هَذَا يُؤجَر الإِنْسَان عَلَى صَلَاة الرَّكْعَتَيْنِ لِنَفْسِهِ أَجرَ الفعلِ، ويُؤجَر الرَّسُول عَلَيْهِ أَلْصَلَامُ عَلَى ذَلِكَ أُجرة الدلالة، فله مثل أجرِه.

ولهذا لم يكن أفقه الأُمَّة -وهم الصَّحَابَة- يفعلون الفعلَ ويقولون: هَذَا ثُوابُه للرَّسُول ﷺ، فما فعلوا هَذَا إطلاقًا.

(٣١٥٣) السُّوَّالُ: يقال: إن الحُجرة الشريفة أفضلُ من الحَرَم فِي مكَّة، وأفضلُ من مكانِ الكعبة؛ لوجود أطهرِ الأجسادِ؛ جسدِ سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ، فها قولكم فِي هذا؟

الجَوَابُ: هَذَا من أبطل الأقوالِ؛ أنْ يَقولَ قائل: إن الحجرة النَّبُويَّة أفضل من الكعبةِ، أو من المَشجِد الحرام.

نعم، الجسد الَّذِي فِيهَا لَا شَكَّ أَنَّه أفضل بني آدمَ، وأفضل الخلقِ عَلَى الإطلاقِ، كما صرَّح بذلك كثير من العُلَمَاء، وأما أن نجعلَ نفس الحجرةِ فهَذَا غلط.

والحجرةُ بيت لعائشةَ، وتوفي النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلاَمُ ودُفِن فيه، قالت عائشة رَضَالِللَهُ عَنْهَا: «فَلَوْ لَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» (١). فدُفن فِي بيته حتَّى لَا يَتَرَدَّدَ أَحدٌ إليه.

فالبيتُ أصله بيت عائشة، ولكن دُفن الرَّسُول ﷺ فِيهِ لِئَلَّا يُتَّخَذَ قبرُه مَسْجِدًا، وبقي الْسُلِمُونَ عَلَى هذا. فمَن قالَ ذَلِكَ -أي: أن الحجرة أفضل من الكعبة- فقد قالَ قولًا باطلًا بلا علم، وسوف يُحاسبه الله عَنَّوَجَلَّ عَلَى ذلك.

### - CSP

(٢١٥٤) السُّؤَالُ: نريدُ من فضيلتِكم أنْ توضِّحوا لنا نَحْنُ خاصَّة سُكَّان اللَّدِينَة النبوية كيف نتأدَّب مَعَ رسول الله ﷺ، وهل تُشرَع لنا زيارته بين الحين والآخر، خاصَّة إذا رجعنا من السَّفَر، نودُّ أن تبيِّنوا لنا منهجَ السلَف الصَّالِح فِي ذلك؟

الجَوَابُ: الواجبُ عَلَى أهل المَدِينَة وغير أهل المَدِينَة أن يتأذَّبوا مَعَ الله ورسوله؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نُقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِدِ. ﴾ أي: لا تقدموا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم (٤٤٤١)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٥٢٩).

شيئًا بين يدي الله ورسوله ﴿وَأَنْقُوا اللهِ أَنَ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الحجرات: ١]، وأهلُ المَدينة ينبغي أن يكونوا هم أحقَّ النَّاس بالتأسِّي برسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّهم أهل بلدِه؛ أهل المَدينة النَّبُويّة؛ أهل طيبة، أهل المَدينة الَّتِي تَنْفِي الحَبَث، فينبغي أن يكونوا من أشدِّ النَّاسِ تأسيًا برسول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. هَذِهِ واحدة.

ثانيًا: بالنّسْبَة لزيارةِ النّبِي صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَبعون فِي ذَلِكَ أَثَر السريف السلَف، فلم يكنْ من عادة الصّحابَة أنّهم كلّما صلّوا أتوا إلى القبر الشريف وسلّموا، لكن كانَ ابنُ عُمَرَ رَضَالِيَهُ عَنهُ إذا قدِم من سفرٍ أتى إلى القبر الشريف فسلّم (۱)، فإذا فعل الإنسان هَذَا فَلا بأس، أما كونُه يكرّر فهذا لَيْسَ من هَدْي السلف الصّالح.

# ا شَدُّ الرِّحال إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ:

(٢١٥٥) السُّؤَالُ: هل يجوزُ شدُّ الرِّحالِ إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ أَنَّ المشروعَ زِيارة المَّجِدِ النبويِّ؟

الجَوَابُ: يُشرَع زيارة المَسْجِدِ النبويِّ، وزيارة قبرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعلى اللهِ وَسَلَّمَ وصاحبيْه، وزيارة البَقِيع، وزيارة شُهداء أُحُد، وزيارة قُبَاء، لكن لَا تُشدُّ الرحالُ إلَّا لواحدٍ من هَذِهِ الخمسةِ، وهي زيارة المَسْجِد النبويِّ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّالِلهُ عَلَيْهِ وَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَام، وَمَسْجِدِي

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦، رقم ٢٧٢٤).

هَذَا، وَالمَّسْجِدِ الأَقْصَى »(١).

وهناك فرق بين الزيارةِ وبينَ شَدِّ الرَّحل، فشدُّ الرَّحل خاصُّ بالمَسْجِدِ النبويِّ، والزيارة لكلِّ هَذِهِ الأشياءِ الخمسةِ.

(٢١٥٦) السُّؤَالُ: انتشرتْ ظاهرة فِي الفترة الأخيرة فِي المَسْجِد النَّبُويّ، وهي أنه بعد أن يفرغ أحدهم من أداء الصَّلاة يقوم واقفًا متجهًا إلى قبر الرَّسُول ﷺ ويبدأ بالسلامِ عَلَيْهِ مُرْخِيًا رأسه إلى الأرض، وتلاحظ عَلَيْهِ الانكسارَ والخشوع، وعندما تسألُه عَن سببِ فعله ذَلِكَ يجيبك بأنه يفعلُ ذَلِكَ تأدُّبًا مَعَ الرَّسُول ﷺ، والسُّؤَال: هل هَذَا عملٌ جائزٌ؟ وماذا نقول لهم إذا لم يكن جائزًا؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَجِبُ الأدبُ عند السَّلامِ عَلَيْهِ، بأن يخفض الرجلُ صوتَه، وأن يقف مُسْتَحْضِرًا لرسولِ اللهِ ﷺ وكأنَّه أمامه، ولا يرفع الصوت عنده، أما أن يقف خاشعًا كما يخشع لربِّ العالمينَ فهذا لا يجوز، بل قيل لي: إن بعضهم يخشَع أمام قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أكثر مَّا يخشع في صلاتِه، وهَذَا غلط، إنَّما يجب الأدب عند السَّلام عَلَى الرَّسُول صَالِّلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهَذَا التزاحُم الَّذِي نجده الآن لم يكن معروفًا عند السلف، ولم يكن السلف يتردَّدون عَلَيْهِ كل صلاة، بل يسلِّمون عَلَيْهِ أحيانًا، وكان ابن عُمَرَ رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب فضل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدينة، رقم (١١٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد، رقم (١٣٧٩).

إِذَا قَدِم مِنَ السَّفَرِ سلَّم عليه (١)، وغير ذَلِكَ لَا يسلِّم.

أما كون بعض النَّاس الآن كلما صَلَّى فريضةً ذهب يُزاحم النَّاسَ، وربما لا يتأدَّب عند قبر النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهذا غلط، وأنت إذا سلمتَ وأنت فِي مكان بعيدٍ فقلتَ: السَّلام عليك أيها النَّبِي ورحمة الله وبركاته، فَإِنَّ سلامك يَلُغه.

وسألني سائل فقال: إن فُلانًا لَيَّا علِم أني سآتي إلى المَدِينَة قالَ: من فضلك سلِّمْ لي عَلَى الرَّسُول؟

أقول: هَذَا غير صحيح؛ لأنَّ السَّلام عَلَى الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عبادة، والعبادة لَا يُوكَّل فيها، فمثلًا لَا يمكن أن تقول لإِنْسَان: أنا اليوم مريض فمن فضلك توضَّأ عني، ويقول للثاني: أنا مريض ولا أستطيع أن أُصلي، وأخاف منَ النَّعاس فمن فضلك صلِّ عنِّي، فهذا لَا يجوز.

إذن السَّلام عَلَى الرَّسُولِ عبادة، فكيف تقول: سَلِّمْ لي عليه!

ثمَّ نقول: إنه سيُنقل سلامُك عَلَى وجه أوثقَ من هَذَا الرجلِ الَّذِي وصيتَه، فسينقُله الملائكة من أيِّ مكان كانَ فسينقُله الملائكة من أيِّ مكان كانَ فِي الأرض، والملائكة أمناء أقوياء نعلَم أنَّهم سيؤدون هذا، لكن لَو وصيتَ إنسانًا فيمكن أن يموتَ، ويمكن أن ينسى، ويمكن أن يقال له: هَذَا ما يصلح ويترك.

إذنْ سلِّم عَلَى الرَّسُول عَلَيْ وثِقْ بأن سلامَك يبلغه أينها كنت.



<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٧٦، رقم ٦٧٢٤).

## ا إهداء ثواب العمل للميت:

(٢١٥٧) السُّؤَالُ: أنا مواطِنٌ من الأردن، أتَيْتُ لأداءِ العُمْرَةِ، وبفَضْلِ الله اعتَمَرْتُ مِن أبيارِ عَلِيٍّ، وأريدُ أن آتِيَ بعُمرةٍ ثانية عَن والِدَتِي المتوفاة، فهل يجوزُ ذلِكَ؟ وهل يجوزُ أن أُحْرِمَ مِن التَّنْعِيم؟

الجَوَابُ: أقول: إذا أتى الإنسانُ بالعُمرةِ فِي سفْرةٍ فَلا يُكرِّرُهَا مرَّةً أُخْرَى فِي هَذِهِ السَّفْرَةِ، يعني: أتيتَ بعُمْرةِ حين قَدِمْتَ إلى مكَّة لنفْسِكَ، وأرَدْتَ أن تأتِيَ بعُمْرةٍ ثانية لنفْسِكَ، أو لأحدٍ من أقارِبِك، نقول: هَذَا لَيْسَ بمشروعٍ، وَلَيْسَ من عادة السلَفِ، ولا ينبُغِي لكَ أن تفْعَلَ، وأنا أقول، ثم أقولُ، ثم أقولُ وأُكرِّرُ: إنَّ الدُّعاءَ للوالدَيْنِ والأقارِبِ أفضلُ مِن إهداءِ العباداتِ لهم. يعْنِي: لَو سألنِي سائلٌ: هل الأفضَلُ أن أتصَدَّقَ عَن أبي، أو أَدْعُو له؟ قلنا: أن تَدْعُو لَهُ، واتْرُكِ العملَ الصالحَ الكَ؛ لأنه سيأتِي اليوم الذي تحتَاجُ فِيهِ للعَملِ.

ويدل عَلَى أَنَّ الدُّعاءَ لهم أفضلُ قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فيها رَواهُ مسلمٌ مِن حديثِ أَي هُريرَةَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ أَي هُريرَةَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يتَصَدَّقُ عنه، أو يُصَلِّي يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يتَصَدَّقُ عنه، أو يُصلِّي عنه، أو يعتمِرُ عنه»، بل قال: «يَدْعُو لَهُ»، مع أن سياقَ الحديثِ في العمَلِ، وكان عنه، أو يعتمِرُ عنه»، بل قال: «يَدْعُو لَهُ»، مع أن سياقَ الحديثِ في العمَلِ، وكان الكلامَ المُووض -لوكانَ العَمَلُ مرْغُوبًا- أن يقول: «أو ولَدٌ صالحٌ يعْمَلُ له»؛ لأن الكلامَ الآن في العَمَل.

فلهذا أقول: إن الأفضل لمن أراد أَنْ يَبَرَّ والِدَيْهِ أَنْ يدْعُوَ لهما فِي سُجودِهِ، فِي

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

تشهُّدِهِ، فِي الصلاةِ، فيها بينَ الأذانِ والإقامَةِ، فِي مواطِنِ الإجابةِ كلِّها، فهذا أفضَلُ من أَنْ يتَعَبَّدَ لله بعبادَةٍ، ثم يجعلَ ثوابَها لهم.

ومع ذَلِكَ لَو فَعَل وتعبَّد للهِ بأيِّ عبادَةٍ لوالِدَيْهِ؛ فَإِنَّ ذلكَ جائزٌ.



(٢١٥٨) السُّؤَالُ: هل يجوزُ الاعتمارُ عَن المتوَفَّى مثلُ الحجِّ؛ لأني سَمِعْتُ أمسَ الأُوَّلِ أنه لَا يجوزُ الطَّوافُ عَن الميِّتِ؟

الجَوَابُ: الاعتِمَارُ عَن الميِّتِ جائزٌ، كما يجوزُ الحجُّ عَنْهُ، وكذلك الطَّوافُ عَنْهُ يَجوزُ، وكذلك جميعُ الأعمالِ الصالحِةِ تجوزُ عَن الميِّتِ، قالَ الإمامُ أحمدُ رَحَمَهُ اللَّهُ: «كلُّ قُرْبَى فَعَلَها وجعَلَ ثوابَهَا لحَيٍّ أو مَيِّتٍ مسلِمٍ نفَعَ، ولكِنَّ الدُّعاءَ للمَيِّتِ أفضلُ من إهْداءِ الثَّوابِ لَهُ "().

فَأَنْتَ ادْعُ لَهُ، واجْعَلِ العَمَلَ لنَفْسكَ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قُولُ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ»(٢).

ووَجْهُ الدَّلالَةِ من الحديثِ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ لم يَقُلْ: أو وَلَدٍ صالِحٍ يتَعَبَّدُ له، أو يَقُرُأُ، أو يُصَلِّي، أو يعْتَمِرُ، أو يَصُومُ، أو ما أشبَهَ ذلك، مع أَنَّ الحديثَ في سياقِ العَمَلِ، ويتَحَدَّثُ عَن العَمَلِ الذي ينقَطِعُ بالموتِ، ولو كَانَ المطلوبُ من الإنسانِ أَنْ يعمَلَ لأبيهِ وأُمِّه، لقال النَّبِيُ ﷺ: أو ولَدٍ صالِحٍ يعمَلُ لَهُ. وأنت محتَاجٌ إلى العَمَلِ يعمَلَ لأبيهِ وأُمِّه، لقال النَّبِيُ ﷺ:

<sup>(</sup>١) المغنى لابن قدامة (١٠/ ٢٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

الصالِح، وسوف تَتَمَنَّى أَن تكونَ فِي كِتَابِكَ زيادَةُ حسنَةٍ، أَو نَقْصُ سيِّئَةٍ، وما دامَ إمامُنَا ورَسُولُنا محمَّد ﷺ أَرْشَدَنَا إلى أَن نَدْعُو للميِّتِ، فَإِنَّهُ لَا ينْبَغِي العُدولُ عمَّا أَرْشَدَ إليه.

ولكن لَو فَعَلَ الإنسانُ وأهْدَى ثوابَ الأعمالِ، أو تعبَّدَ بِنِيَّةٍ مِنْ أَوَّلِ العِبادَةِ أَنْهَا لَفُلانٍ مِن المسلِمِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ جائزٌ.

(٢١٥٩) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ إهداءِ الأجرِ فِي العباداتِ؛ كالطَّوَاف أو الصَّلاةِ الصدقةِ مثلًا، أن يقال: اللهمَّ اجعلْ ثوابَ العملِ هَذَا لفلانِ بنِ فلانٍ؟

الجَوَابُ: هَذِهِ مسألة كثر فِيها الكلامُ وكثر فِيها الاستدلالُ إيجابًا ونفيًا من أهلِ العلم، والذي يَتَرَجَّحُ عندي أنّه يجوزُ للإنسانِ أن يعملَ طاعةً لشخصٍ منَ المُسلِمينَ ولكن ذَلِكَ لَيْسَ من الأمورِ المشروعةِ، يعني لا يُشرَع للإنسانِ أنْ يصلي لوالديْه، ولا يُشرَع أن يطوفَ لوالديْه، ولا يُشرع أن يصوم عَن والديه؛ لأنّ ذَلِكَ لم يَرِدْ عنِ النّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنّه أمرَ به أو حَثَّ عَلَيْه، وإنها قَالَ عَلَيْهُ: «إِذَا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، لم يقل: ولد صالح يصلي لَهُ أو يصوم له، أو يطوف له، أو يركع له، بل يَدْعُو لَهُ»، لم يقل: ولد صالح يصلي لَهُ أو يصوم له، أو يطوف له، أو غيرِهما أفضلُ من قال: «يَدْعُو لَهُ». ولهذا نرى أن الدُّعَاء للميِّت من أبٍ أو أمِّ أو غيرِهما أفضلُ من أن يهبَ الإنسانُ لَهُ ثوابَ عبادةٍ من العباداتِ، فأنت يا أخي مُتاج إلى ثواب العبادةِ كَا أن المؤهوبَ لَهُ مُحتاجٌ إليه، وابدأُ بنفسِكَ.

فإذا قَالَ قائل: كيف تقولون: إنها غيرُ مشروعةٍ، أي أن إهداء القُرَب

والطاعاتِ للوالدينِ أو غيرِهما من المُسْلِمينَ غير مشروع، والنَّبِيِّ عَيَالِيَّةِ قد ضحَّى بشاةٍ عَنْهُ وعن أُمَّتِه، والنَّبِيِّ عَيَالَةً أذِن لِسَعْدِ بنِ عُبَادَةَ أَنْ يجعلَ بُستانَه لِأُمِّه (١)، وكذلك استأذنه رجلٌ فقالَ: إن أمي افتُلِتَتْ نفسُها، وإنها لَو تَصَدَّقَتْ لَتَكَلَّمَتْ، أفأتصدَّقُ عنها؟ قَالَ: (نَعَمْ (٢).

فنقول: إنَّ هُنَاكَ فرقًا بينَ أن نجعلَ هَذَا من الأمورِ المشروعةِ المطلوبةِ من كلِّ شخصٍ، وبين أن نقولَ: إن هَذَا من الأمورِ الجائزةِ، فنحن نقولُ: إنَّه من الأمورِ الجائزةِ أن يهبَ الإنسان ما شاء من ثوابِ العباداتِ لوالدیْه أو غیرِهما، ولكن لا نقول: إن هَذَا مطلوبٌ منكَ، ولهذا ما شَرَعَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ من ذَلِكَ لِأُمَّته عَلَى سبيلِ العموم، وفرقٌ بين هَذَا وهذا.

وإذا أردتُم إيضاحًا فاستمعوا إلى ما ثبتَ به الحديثُ فِي قِصَّةِ الرجلِ الَّذِي بعثه النَّبِي عَلَيْهُ عَلَى سَرِيَّةٍ، فكان يقرأُ لأصحابِه فيَختِم بِ ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾، فلمَّا رَجَعُوا إلى النَّبِي عَلَيْهُ أَخْبَرُوه بذلك، فقال: «سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ؟». فقال: لأنَّما صفةُ الله، صفةُ الرحمنِ، وأنا أُحِبُّ أن أقرأها. فقال: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ الله يُحِبُّهُ» (١)، فأقرَّه النَّبِي عَلَيْهُ عَلَى فِعله، ومع ذَلِكَ لم يَشْرَعُ لأَمته أَنْ يَختِموا قراءةَ الصَّلاةِ بِ ﴿ قُلُ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾، ولا كَانَ هُو أَيْضًا يَختِمها بِ ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٦٠٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٢٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله، رقم (٦٩٤٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة قل هو الله أحد، رقم (٨١٣).

فينبغي لطالبِ العِلمِ أَنْ يَعرفَ الفرقَ بِينَ الأمرِ المشروعِ المطلوبِ من كل إنسانٍ فِعلُه، وبين الأمرِ الجائزِ الَّذِي أَذِن به الشرعُ ولكنَّه لم يَطْلُبُه من كلِّ أحدٍ. وَعَلَى طالبِ العلمِ ألَّا يَتَعَجَّلَ فِي الأمورِ، وأن يعرِفَ الدقائقَ والمعانيَ المؤثرةَ فِي الأحكامِ؛ فَإِنَّ بعض الأشياءِ قد يَظُنُّ الإنسان لأوَّل وهلةٍ أنَّهَا مُتَشابِهة، ولكنه عندَ التأمُّل يَرَى أن بينها فرقًا، وبهذا يكون من العُلَمَاءِ الراسخينَ فِي العلمِ إِذا عرفَ الفروقَ والأسرارَ ولم يَتَعَجَّلُ فِي أحكامِه.

(٢١٦٠) السُّؤَالُ: إِذَا تَصَدَّقْتُ وجعلتُ ثوابَ الصدقةِ لوالدتي المتوفيةِ، فهل يكون الثوابُ كلُّه لها أمْ يكونُ لي ولها؟

الجَوَابُ: إِذَا تَصَدَّق الإنسانُ عَن أُمِّه أو عَن أبيه أو عَن أحدٍ من المُسْلِمين، فَإِنَّ ثواب الصدقة يكون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقة فَإِنَّ ثواب الصدقة يكون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقة فَإِنَّ لَهُ أَجرَ الإحسانِ إلى هَذَا المُتصدَّق عليه؛ لأنَّ هَذَا الرجلَ الَّذِي أَهدَى الثوابَ لغيرِه معناه أنَّه رضيَ أن يكونَ ثوابُ هَذِهِ العبادةِ لغيرِه، لكنه فِي الحقيقةِ يُثاب عَلَى ذلكَ ثوابَ المحسِن إلى الغيرِ فقط، ولا يكونُ لَهُ من ثوابِ الصدقةِ الخاصّ شيءٌ؛ لأنَّه قد أهداهُ إلى هَذَا.

ولذلكَ لَا ينبغي للإنسانِ أَن يُهْدِيَ إلى رسولِ اللهِ عَلَيْ شيئًا من العباداتِ، يعني لَا يتصدَّق بدراهم ويقول: ثوابُه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يقرأ القرآنَ ويقول: ثوابُه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يَحُجِّ ويقول: ثوابه للنبيِّ للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يَحُجِّ ويقول: ثوابه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يَحُجِّ ويقول: ثوابه للنبيِّ عَلَيْهُ، ولا يَحُجِّ ويقول: ثوابه للنبيِّ عَلَيْهُ، وذلك لأمرين:

الأمرُ الأوَّل: أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِ مُسْتَغْنِ عَن هَدِيَّتِكَ لِثَوَابِ هَذَا العملِ؛ لكونه عَلَيْهِ لَهُ ثُوابُ عملِك؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ هُوَ الَّذِي دلَّنا عَلَى الخيرِ، والدالُّ عَلَى الخيرِ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ (۱). فكلُّ ما نَعْمَلُه نحن أُمَّةَ مُحَمَّد عَلَيْهُ فإنَّ لرسولِ اللهِ عَلَيْهُ مثل أَجْرِنا من غير أن يَنْقُصَ من أُجُورِنا شيءٌ.

وعلى هَذَا فأنت إِذا أهديتَ الثوابَ للرسولِ ﷺ فما زِدتَ عَلَى أَنْ حرمتَ نفسكَ مِنْهُ فقطْ، والرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُستغنٍ عَن تلك الهَدِيَّة بما يأتيهِ من أجرِها عند اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

أما الوجه الثاني من كون هَذَا الأمرِ غيرَ مشروعٍ فلأن الصَّحَابَة رَضَالِلَهُ عَنْهُمْ وهم بلا ريبٍ يُحبُّون النَّبِيَّ عَلَيْهِ أكثرَ مِن مَحَبَّتِنا له، وهم بلا ريبٍ أشدُّ حرصًا مِنَّا عَلَى الخيرِ، ما كَانَ أحدٌ منهم يفعلُ العبادةَ ويُهدِي ثَوَابَها إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهِ.

وقد ذُكِر أن أوَّل مَن فعل ذَلِكَ أحدُ أهلِ العلمِ فِي القرنِ الرابعِ الهِجريِّ، وَعَلَى هَذَا فيكون هَذَا الأمرُ من الأمورِ المبتدَعة، وَهُوَ إهداءُ ثوابِ الأعمالِ الصالحةِ إلى الرَّسُولِ عَلَيْهِ.

### 

(٢١٦١) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ إهداءِ ثوابِ القرآنِ إلى رُوحِ الميِّتِ، وكيفَ نُوَجِّهُ مَنْ قالَ بجوازِه مِنْ أَهْلِ السُّنةِ؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ مُهِمٌّ وجيِّدٌ: هل إِذا قَرَأْنا القرآنَ بنيةِ أنَّ ثوابَه لفلانٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، رقم (١٨٩٣).

الميت؛ هل يَنْتَفِعُ بهذا أَوْ لا؟ هَذِهِ واحدةٌ، وكيفَ نُجِيبُ مَنْ قالَ إِنَّه يَنْفَعُه، ونقولُ جوابًا عليه: أوَّلًا -يا إخواني- تَعْلَمُونَ أَنَّ الميتَ إِذَا ماتَ انْقَطَعَ عملُه؛ ولذلكَ بَجِبُ علينا أَنْ نُبَادِرَ الوقتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِينَا الموتُ وأَنْ نَعْمَلَ، «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ يَجِبُ علينا أَنْ نُبَادِرَ الوقتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِينَا الموتُ وأَنْ نَعْمَلَ، «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ ولَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» أَنْ واحدةٌ، هل قالَ النّبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: أَوْ ولدٍ صالحٍ يَصُومُ يَقْرَأُ القرآنَ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَحْبُ عنه، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَحْبُ عنه، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَحْبُ عنه، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمُ عنه، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمُ عنه أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمِرُ له، أَوْ ولدٍ صالحٍ يَعْتَمُ عنه أَلْ مَالَى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو وَلَدُ صَالِح يَدْعُو وَلَدُ صَالِح يَدْعُو وَلَدُ العَمْلُ الله عَلَيْهِ وَمَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ولو كَانَ العملُ للمَيِّتِ أَفْضَلَ مِنَ الدعاءِ له؛ لَدَلَّ عَلَيْهِ الرسولُ عَلَيْهِ المَالِيَةُ المَالِولَةُ المَالِعَالَ الله عَلَى المُ المَقْوِقَةَ.

إذن؛ لَو قَالَ قائلٌ: أَيُّهُما أفضلُ: أَنْ أَدْعُو لأَبِي وأُمِّي، أَوْ أَنْ آتِيَ بعمرةٍ لهما؟ أَيُّهُما أفضلُ؟ الدعاءَ يا إخواني الدعاءَ، هَذِهِ واحدةٌ، إذن المطلوبُ منَّا بالنسبةِ لأمواتِنَا أَنْ نَدْعُوَ لِهُمْ.

لكِنْ وردتِ السُّنةُ بجوازِ أشياءَ عَنِ الميتِ كالصدقةِ وذلكَ فيها رُوِيَ عَنْ سعدِ ابنِ عُبادَةَ رَضَالِلُهُ عَنْهُ أَنه أَتَى إلى رسولِ اللهِ ﷺ وأَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّه ماتتْ، وأَنَّ عندَه مِخْرُافًا ابنِ عُبادَةَ رَضَالُهُ عَنْهُ أَنه أَتَى إلى رسولِ اللهِ ﷺ وأَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّه ماتتْ، وأَنَّ عندَه مِخْرُافًا ابنِ عُبادَةً رَخِلُ وقالَ يا رسولَ، إنَّ عني بستانًا - أَفَأَتَصَدَّقُ به عنها؟ قال: «نَعَمْ»(٢)، وأتاه رجلٌ وقالَ يا رسولَ، إنَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٦٠٥).

أُمِّي احْتُبِسَتْ نَفْسُها وأَظُنُها لَو تكلمتْ لَتَصَدَّقَتْ، أَفَاتَصَدَّقُ عنها؟ قال: «نَعَمْ» (١)، الصدقة أَقَرَّها الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ؛ ولكِنْ هلْ قالَ أَيُّها الناسُ تَصَدَّقُوا عنْ أمواتِكُمْ؟! لا، لم يَقُلْ ذلكَ، وهناكَ فَرْقُ بينَ أَنْ تكونَ الصدقة عَنِ الميتِ سُنة، وأَنْ تكونَ الصدقة عَنِ الميتِ سُنة، وأَنْ تكونَ الصدقة عَنِ الميتِ سُنة، وأَنْ تكونَ جائزة، فالرسولُ لم يُنْكِرْها، لكِنْ لم يَأْمُرْ بها، فها الذي أَرْشَدَ إليه الرسولُ؟ أَرْشَدَ إلى الدعاء، وهذه واحدة .

أُمَّا قراءةُ القرآنِ؛ فقدِ اختلفَ فِيهَا العلماءُ هلْ تَصِلُ الميتَ أَوْ لا؟ وأنا أَقُولُ لكمْ: قراءةُ القرآنِ بالأُجْرَةِ لَا تَصِلُ إلى الميتِ قَطْعًا، يعني لَو أَتَيْنَا بقاريٍ يَقْرَأُ خَتْمَةً، فقالَ لنا: كَمْ تُعْطُونَنِي؟ قُلْنَا: عشرينَ ريالًا، فهلْ يُوافِقُ أو لَا يُوافِقُ؟ نظن أنه سيقول قليلة، ولو قُلْنَا له: خُذْ ثلاثينَ، ويَصِلُ بنا الحالُ إلى أَنْ نُعْطِيَه مئةَ ريالٍ، فوافَقَ عَلَى المئةِ ريالٍ؛ هل لهذا القارئِ مِنْ أَجْرِ؟ لَيْسَ لَهُ أَجْرٌ، القارئُ اسْتَعَجَل أَجْرَه عندما قالَ مئةَ ريالِ، إذن؛ ليسَ لَهُ أَجْرٌ، وإذا لم يَكُنْ لَهُ أجرٌ هل يَنْتَفِعُ الميتُ بهذا؟ لَا يَنْتَفِعُ، وأَشْكُو إلى اللهِ عَنَّوَجَلَّ جَهْلَ كثيرٍ مِنْ إخوانِنا المسلمينَ إِذا مَاتَ الميتُ وَضَعُوا سُرَادِقَ -كراسيَّ وأنوارًا وقارئًا يَقْرَأُ- فكمْ يأخذُ هَذَا القارئُ؟ يَأْخُذُ أَلْفَ رِيالٍ، ومِنْ أينَ تأتي الألْفُ رِيالٍ؟ مِنْ تَرِكَةِ الميتِ، ورُبَّها يكونُ لهذا الميتِ قُصَّرٌ فيَأْكُلُونَ أموالَهُمْ أموالَ هؤلاءِ القُصِّرِ؛ لأنَّ الميتَ مِنْ يوم تَطْلُعُ رُوحُه يَنْتَقِلُ مالُه إلى وَرَثَتِه، سبحانَ اللهِ قَبْلَ أَنْ يُغَسَّلَ ينتقلُ مالُه إلى الورثة؛ لكِنِ الدَّيْنُ والوصيةُ مُقَدَّمَيْنِ، فانْتَبِهُوا لذلكَ، إذن هَذَا خَسِرْنا عَلَى قِراءَتِه مالًا ولم نَكْسِبْ أُجْرًا، ولم يَنْتَفِع الميتُ بذلكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٢٢)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤).

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ العلمِ: إِنَّمَا وردتِ السُّنةُ بقضايا أعيانٍ، ولا نَدْرِي لَو أَنَّ أَحَدًا وَجعلَ ثوابَ القراءةِ للمَيِّتِ وسَأَلَ الرسولَ؛ لَا نَدْرِي هل يَمْنَعُه أو لَا يَمْنَعُه، وقضايا الأعيانِ لَا تُعَدُّ للتخصيصِ، فيُقَاسُ عَلَى الصدقةِ الأعمالُ البدنيةُ. والمسألةُ عندي فِيهَا تَرَدُّدُ، لكِنِي لَا أَحْمَدُ أولئكَ القومَ الذين يَجْعَلُونَ غالِبَ أعمالِهِمْ لأمواتِمِمْ.

(٢١٦٢) السُّؤَالُ: يُوجَدُ لدينا عاداتٌ منها: أنَّه إِذا ماتَ الميتُ فإنَّ أَهْلَه يَدْفَعُونَ لرَجُلِ نُقُودًا لِيَقْرَأَ عَلَيْهِ مُصْحَفًا فَوْقَ قَبْرِه أو فِي بَيْتِه، فها الحُكْمُ؟

الجَوَابُ: هَذَا مِنَ المُنْكَرِ ومِنْ أَكْلِ المالِ بالباطلِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ ولا يجوزُ، لَا سِيَّا إِذَا كَانْتِ الدراهِمُ مِنَ التَّرِكَةِ التي يَرِثُها قُصَّرٌ فِي عُقُولِهِمْ أُو فِي أَعَارِهِمْ فَإِنَّه أَكُلُ اللهِمْ بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ آحَسَنُ ﴾ لمالِهِمْ بالباطلِ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ آحَسَنُ ﴾ [لانعام:١٥٢]، ثمَّ إِنَّ هَذِهِ القراءةَ التي قَرَأَهَا القارئُ مِنْ أَجْلِ الدراهِمِ قراءةٌ مَرْدُودَةٌ لِيسَ فِيهَا أَجْرٌ؛ بلْ هي مردودةٌ عَلَى صاحِبِهَا ولا يَقْبَلُها اللهُ عَرَّفِجَلَ؛ لأَنَّ كلَّ عملٍ ليسَ فِيهَا أَجْرٌ؛ بلْ هي مردودةٌ عَلَى صاحِبِهَا ولا يَقْبَلُها اللهُ عَرَّفِجَلَ؛ لأَنَّ كلَّ عملٍ

تَعَبُّدِيٍّ يُرَادُ به الدنيا فإنَّه لَا يُقْبَلُ عندَ اللهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَوْةَ اللهُ تَعالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَوْةَ اللهُ يَعْبُونَ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللل

ويَبْقَى النظرُ فِي ما لَوْ قَرَأَ إنسانٌ القرآنَ لَمِيّتٍ بِدُونِ أَجْرٍ، فهل هَذَا مِنَ الأمورِ الجائزةِ أو مِنَ الأمورِ الممنوعةِ؟ يَرَى كثيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّه لَا يُشْرَعُ، ولا يَصِلُ ثوابُ القراءةِ إلى الميِّت؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم:٣٩].

ويَرَى آخَرُونَ بَانَ ثوابَ القراءة يَصِلُ إلى الميتِ؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ المشروعةِ؛ بَلْ هو مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وأنَّ الدعاءَ للميتِ أَفْضَلُ مِنْ إهداءِ القُربِ المشروعةِ؛ بَلْ هو مِنَ الأمورِ الجائزةِ، وأنَّ الدعاءَ للميتِ أَفْضَلُ مِنْ إلا مِنْ ثَلَاثٍ: إليه، ويَسْتَدِلُونَ لهذا بقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: "إِذَا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (١)، ولم يَقُلِ الرسولُ عَلَيْ أَو ولدِ صالح يَقْرَأُ له، أو يُصَلِّى له، أو يَطُوفُ له؛ بلْ قالَ: "أَوْ وَلَدِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فع خُلِمَ بهذا أنَّ الدعاءَ للأمواتِ أَفْضَلُ مِنْ إهداءِ القُرَبِ إليهم، مع ذَلِكَ فإنَّ الراجحَ مِنْ أقوالِ أهلِ العلمِ أنَّ الثوابَ يَصِلُ إليهم؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ التي تُطْلَبُ مِنَ المرءُ بُلِ المرءُ يُظْلُبُ مِنْ أَنْ الثوابَ يَصِلُ إليهم؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ التي تُطْلَبُ مِنَ المرء؛ بَلِ المرءُ يُظْلَبُ مِنْ أَنْ الثوابَ يَصِلُ إليهم؛ ولكِنَّه ليسَ مِنَ الأمورِ التي تُطْلَبُ مِنَ المرءُ يُطْلَبُ مِنْ أَقُولُ اللهِ عَرَقَالًا إلَيْ وَلَا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُ وَلَا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُ وَلَا اللهِ عَرَقَالًا يَالَا يَعْدُونَ اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ وَلا اللهِ عَرَقَالًا اللهِ عَرَقَالًا يَا إلَيكُ وَلا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ وَلا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ وَلا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ وَلا اللهِ عَرَقَالًا يَالِيكُونَ وَلا اللهِ عَرَقَالًا اللهِ عَرَالِكُونَ وَلا اللهِ عَرْوَلَهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَرَقَولُ اللهُ عَرَقَالًا اللهُ عَرَقَالًا يَا لَوْ اللهُ عَرْوَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَنْ مُنْ المُؤْلُونَ وَرَبِ اللهِ عَلَى اللهُ عَرَقَالِهُ اللهُ عَرْوَلَا اللهِ عَلَى اللهُ عَرَقَولُ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَى اللهُ عَرَالِهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَيْنَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْلُ المُولِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْلُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ المَالِعِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ المَالِعِ الله

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

تَجَعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُونُكُ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر:١٠].

## 

(٢١٦٣) السُّوَّالُ: امرأةٌ جاءتْ معْتَمِرةً مِنَ الرياضِ، ونَوَتِ العُمْرة، وحيث إنها سبق واعتَمَرَتْ، فقد خطر لها عند بداية الطَّوافِ أن تُهْدِي أجر هَذِهِ العُمرةِ لها اللهُ والدِهَا المتَوَقَّى ولم يسبق لَهُ العُمرة، فها حُكْمُ إهداءِ العُمرةِ للمتوقَّى وما حكم مَنْ ينُوي الإهداءَ قبلَ بِدَايَةِ الطوافِ وليس مِنْ منطقةِ الإحرامِ؟ وما حكم ثَوابِ إهداء صدقةِ الطعام والشرابِ والمال للمتَوقَى؟

الجَوَابُ: ذكر أهلُ العِلْمِ أن الإنسانَ الذي يُريدُ أن يُهْدِيَ الثوابَ إلى الميِّتِ لَهُ وَجْهانِ:

الوجه الأوَّل: أن يَنْوِيَ من أوَّلِ العملِ أن هَذَا العَمَلَ لفلانٍ، وهَذَا واضِحٌ، ومنه حديثُ ابن عبَّاسٍ رَعَوَٰلِلَهُ عَنْهُ أن النَّبِي ﷺ سمع رجلًا يقولُ: لبيكَ عَن شُبرمةَ، فقال: «مَنْ شُبْرَمَةُ؟» قَالَ: أخٌ لِي، أو: قرِيبٌ لِي. قالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لا. قالَ: «حُجَجْ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ» (۱).

فإذا لَبَّى الإنسانُ بالنُّسُكِ عَن شخصِ من أوَّلِ الأمْرِ فهذا ظاهِرٌ أنه جائزٌ.

والوجهُ الثَّانِي: أنه بعدَ أن ينْتَهِيَ العَمَلُ أو فِي أثناءِ العمَلِ يقولُ: «اللَّهُمَّ ما جَعَلْتَ مِنْ ثوابٍ عَلَى هَذَا العمَلِ فاجْعَلْهُ لفُلانٍ»، وهذه الصورةُ أو هَذَا الوجه يعارِضُ فِيهِ بعْضُ الناسِ، ويقولون: إن الثَّوابَ إِذا ثَبَتَ بالعمَلِ ثبتَ للعاملِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الحج، باب الرجل يحج عن غيره، رقم (۱۸۱۱)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، رقم (۲۹۰۳).

ولا يمْلِكُ العامِلُ أَن يُحُوِّلَ الثوابَ إلى الذي جعَلَ له، بخِلافِ مَنْ قَصَدَ مِنْ أُوَّلِ الأمرِ أَن العمَلَ للمَيِّتِ، فَإِنَّ هَذَا جائزٌ.

ولكن بعد هَذَا نقول: الأفضلُ للإنسانِ ألا يُهْدِي ثوابَ العمَلِ لغيرِهِ، لَا ابتداءً ولا فِي النهاية؛ لأن النَّبِيَّ عَلَيْهُ لم يُرْشِدُ أُمَّتَهُ لذلك، بل قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، الإِنْسَانُ انْهَ لَهُ المُغْفَرَة، ويسألُ الله لَهُ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (۱)، «ويَدْعُو لَهُ» يعني: يسألُ الله لَهُ المغْفَرَة، ويسألُ الله لَهُ الرَّحْمَة، وما أشبه ذَلِكَ من الدعاءِ، وأما أن يتَعَبَّدَ للهِ بِنِيَّةِ أنه لهذَا الميِّتِ فَإِنَّ النَّبِيَ

وأيضا أنت أيها الإنسانُ ستَكُونُ محتَاجًا إلى العملِ فِي وقتِ لَا تَقْدِرُ فِيهِ عَلَى العملِ، فدَعِ العمَلَ لنَفْسِكَ، واسألْ لموتَاكَ المغفرةَ والرَّحْمَةَ.

وهَذَا هو الأفضلُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السلَفُ الصالِحُ، ومع ذَلِكَ لَو أن إنسانًا تصَدَّقَ بشيءٍ ونواه لقريبِهِ أو صَلَّى ونَواهُ لقَريبِهِ فَلا بأسَ، ولكن بشَرْطِ أن لا تكونَ الصلاةُ أو الصدَقَةُ واجِبَةً، فَإِنَّ كانتْ واجِبَةً فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أن ينْوِيَها الإنسانُ عَن نفْسِهِ.

## <del>-622</del>

(٢١٦٤) السُّؤَالُ: أريدُ أن أقومَ بأداءِ العُمْرَةِ لأبي المتوفَّى، فهل أستطيعُ فعلَها بعد أداءِ مناسكِ الحجِّ؟ ومن أين أُحرِم؟

الْجَوَابُ: هَذَا يريد أن يعتمرَ بعد أداءِ المناسِك عَن أبيه الميت، فنقول له:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

يا أخي، خيرُ الهَدْيِ هديُ محمدٍ ﷺ، وخيرُ النَّاسِ أصحابُه، ولم يَرِدْ عنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ولا عَن أصحابِه أنهم اعتمَروا بعد أداء مناسِكِ الحجِّ؛ إِلَّا قضيَّة عائشةَ رَضَالِيَّكُ عَنْهَا (١)، وهي قضيَّة خاصَّة؛ وذلك أن عائشةَ رَضَالِيَّكُ عَنْهَا كانتْ قد قدِمتِ المَدِينَةَ محرِمةً بالعُمْرَة، تريد التمتُّع، والمتمتِّع يأتي بعُمْرَةٍ مُستقِلَّة وبحجِّ مستقِلً، ولكن الله تَعَالَى قدَّر عليها أن حاضتْ فِي مَوضِع يقالُ له: سَرِف، فدخل عليها النَّبِيِّ ﷺ وهي تبكي، قَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟». قالت: إنها حاضتْ، فقَالَ لها: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»، قَالَ هَذَا مُسَلِّيًا لها، ثُمَّ أمرها فأحرمتْ بالحجِّ، أي أدخلتِ الحجَّ عَلَى العُمْرَةِ، فصارت قارنةً، وفعلُ القارنِ كفعل المفرِدِ سواء بسواءٍ، فلمَّا انتهتْ قالت: يَا رَسُولَ اللهِ، يَرجِع النَّاس بحجِّ وعُمْرَةٍ وأرجِع بحجِّ. فقَالَ لها: «يَسَعُكِ طَوَافُكِ» بالبيت وبالصَّفَا والمَرْوَة «لَجِجِّكِ وَعُمْرَتِكِ»، فأبتْ إلا أن تعتمرَ، فأمر النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَخَاهَا عبد الرحمن بنَ أبي بكرٍ رَضَالِتَهُ عَنْهُا أَن يَخْرِجَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيم فتأتي بعُمْرَةٍ، فخرج بها إِلَى التَّنْعِيمِ وأتتْ بعُمْرَةٍ وَهُوَ معها، ولم يأتِ هُوَ بعُمْرَةٍ؛ لأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ معروفًا عند الصحابةِ رَضِّوَلِيَّكُّعَنْهُمْ.

فنقول لأخينا هَذَا: لَا تأتِ بعُمْرَةِ لأبيك، ويكفيك أن تُهدِيَ لأبيكَ ما أَرشدكَ الله نبيُّك محمد صَّالِللهُ عَلَيْهِ وَسَلَةً، والَّذِي أرشد إليه الرَّسُول هو الدُّعَاء، قَالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ؛ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب: تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة، رقم (١٦٥١)، ومسلم: كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، رقم (١٢١١).

صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(١)، فادعُ لأبيك فِي الطوافِ، وفِي الصَّلاةِ، وبين الأذانِ والإقامةِ، أي فِي أوقاتِ الإجابةِ، وهَذَا خيرٌ لك من أن تأتي لَهُ بعُمْرَةٍ.

(٢١٦٥) السُّؤَالُ: ما هِيَ العباداتُ الَّتِي يُمكِن إهداؤها إِلَى الميتِ؟

الجَوَابُ: القولُ الراجِحُ أن جميعَ العباداتِ يمكن إهداؤها إِلَى الميتِ؛ كالحجّ، والصَّوْمِ، والصدقةِ، والإعتاقِ عنه، وقراءة القُرْآن له، والعُمْرَة، وغير ذلك، ولكن الَّذِي دلَّت عَلَيْهِ السنَّة ألا تُهْدِيَ الأعمال الصالحة للأمواتِ؛ يعني أن ذَلِكَ ليسَ بمشروعٍ ولا مطلوبٍ من الإنسانِ أن يُهديَ العباداتِ إِلَى الأمواتِ وإن كَانَ جائزًا، وإنها المشروعُ أن يدعوَ لهم؛ لقولِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحِ يَدْعُو لَهُ» (١).

وعلى هَذَا لَو جَاءَ إنسانٌ يسألُ: هل الأفضلُ أن آتي بعمرةٍ لأبي أو الأفضل أن أدعو له؟ قُلْنَا: الأفضل أن تدعو له؛ لأنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أرشدَ إليه النَّبِيُّ ﷺ.

( ٢١٦٦ ) السُّؤَالُ: هل يجوزُ أن يعتَمِرَ بعدَ الحجِّ لوالِدَيْهِ المتَوفَّيَيْنِ؟

الجَوَابُ: هُنَاكَ مسألةٌ أودُّ أن أُنبِّهَ عليهَا، فبعضُ الناسِ يظُنُّونَ أن الإنسان إِذا تَصَدَّقَ عَن أبيهِ أو عَنْ أُمِّهِ، أو اعتَمَرَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صامَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صلَّى عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو اعتَمَرَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صامَ عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أو صلَّى عَن أبيهِ أو أُمِّهِ، أن هَذَا أفضلُ ما يصنَعُونَهُ، ولكن الأمرَ ليسَ كذلِكَ، والأحسنُ من

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

هَذَا أَن تَدْعُوَ لِهُمْ؛ والدليلُ أَنَّ الرسولَ ﷺ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِن ثَلاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِه، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ»(١).

ولم يقل: أوْ ولَدِ صالِحٍ يعتَمِرُ له، أو يتَصَدَّقُ عنْه، أو يُصَلِّي لَهُ. بل قالَ: «وَلَدِ صَالِحٍ يعتَمِرُ له، أو يتَصَدَّقُ عنْه، أو يُصَلِّي لَهُ. بل قالَ: «وَلَدِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أن الإنسانَ ينْبَغِي أن يجعَلَ العمَلَ الصالحَ لنَفْسِهِ والدعاء لوالِدَيْهِ، أما أن يقولَ: أريدُ أن أعتَمِرَ لأبِي، أريدُ أن أصُومَ لأبِي، أريدُ أن أصلِي أريدُ أن أصلِي الريدُ أن أصلَي لأبي، فهذَا لَيْسَ مما أرْشَدَ إليه الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالشَلامُ.

(٢١٦٧) السُّؤَالُ: نَسْمَعُ الكثيرَ من الناسِ خاصَّةً كبارَ السِّنِ أنهم إِذَا انْتَهَوْا من خَثْمِ القرآنِ أَهَدُوا ثوابَ ذلِكَ للمَيِّتِ مِنْ والدِ أو الدَةٍ أو أي قريبٍ، فهل هَذَا جائزٌ، وكذلك هل تَجوزُ الأضْحِيَّةُ عَن الميِّتِ والصدَقَةِ عنه، وما الجمْعُ بينَ ذلك وبين قولِهِ تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَنِ إِلّا مَا سَعَى ﴾ [النجم:٣٩]، وقولُهُ عَلَيْهُ: ﴿ إَذَا ماتَ العَبْدُ انقَطَعَ عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلاثٍ ﴾ وليسَتِ الأُضْحِيَّةُ من هَذِهِ؟

الجَوَابُ: ما كَانَ يصْنَعُه الناسُ سابِقًا أنهم إِذَا أَكَمُّوا القُرآنَ جَعَلُوا ثوابَ الحَتْمَةِ لأُمِّهِمْ وآبائهِمْ وهكذا فَهَذَا لَا أَصْلَ لهُ، وقد ذَهَبَ كثيرٌ من العُلماءِ من الفقهاءِ وغيرِهِمْ إلى أن الثَّوابَ لا يَصِلُ إلى الميِّتِ ولا ينتَفِعُ بِهِ، لأن اللهَ قالَ: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم:٣٩]، وهَذَا عَمَلٌ بَدَنِيٌّ يتَعَلَّقُ ببدنِ الإنسانِ، وقَدْ ذَهَبَ كثيرٌ من العلماء إلى أن الميِّتَ لا ينتَفِعُ بالعملِ البَدَنِيُّ المُهْدَى إليه.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أما العَمَلُ المَالِي كَالصَّدَقَةِ، فقد جاءَتْ السُّنَّةُ بأن الميِّتَ ينتَفِعُ بِهَا، فقد أَذِنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لسَعْدِ بنِ عُبادَةَ أَن يتَصَدَّقَ بنَخْلِه لأُمِّه بعدَ موتِها (١)، وأَذِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لسَعْدِ بنِ عُبادَةَ أَن يتَصَدَّقَ بنَخْلِه لأُمِّه بعدَ موتِها وأَذِنَ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهِ إنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، يَعْنِي: ماتَتْ بَغْتَةً، ولو تَكَلَّمَتْ لتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قال: «نَعَمْ» (١).

وأما الَّذِينَ يقُولُونَ بأن العَمَلَ الصالِحَ يصِلُ إلى الميِّتِ ولو كانَ بَكَنِيَّا، فيقولُونُ: إن كونَ الإنسانِ إِذَا حَفِظَ فِي هذَا الشَّهْرِ المباركِ القُرآنِ أهدَاهُ لأبيهِ وأُمَّهِ خطأ؛ لأنه هو محتاجٌ أكثرُ من أبيهِ وأُمِّهِ، ورسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ هو المرْشِدُ لهذِهِ الأُمَّةِ، وَهُوَ المبَيِّنُ لها الطَّريقَ الصحيح، لها قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، عَمَلُهُ إلا مِنْ ثَلَاثٍ: وَلَدٌ صالِحٌ يَعْمَلُ له، مع أنَّ السِّياقَ سياقُ العَمَلِ، ومع ذلِكَ عَدَلَ عَلَى الشَّعَاقُ العَمَلِ اللهُ عَالَى الدُّعاءِ فقالَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

ولهذا لَو سألنَا سائِلٌ: أنا أُريدُ أن أتصَدَّقَ عَلَى أَبِي أَو أَدْعُو لَه، أَيهُما أَفْضَلُ؟ قلنا: الدُّعاءُ لَهُ أَفْضَلُ؛ لأن هَذَا هُو الَّذِي وجَّهَنَا إليهِ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ، أما أن أَحْرِمَ نَفْسِي من الصَّدَقَةِ، وكلَّمَا تصَدَّقْتُ أَهدَيْتُ ثُوابَهُ لأبِي وأُمِّي، وكلما خَتَمْتُ القرآنَ فهو لأبِي وأُمِّي، فهذا ليسَ هو الأمرُ الذي وَجَّه إليه النَّبِيُّ ﷺ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز، رقم (٢٧٥٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤).

(٢١٦٨) السُّوَّالُ: هلْ يجوزُ للشخصِ أن يطوفَ ويقولُ: «اللهُمَّ اجعلْ ثوابَ طوافي هَذَا لأَبِي أَوْ أُمِِّي»، وجزاكمُ اللهُ خيرًا؟

فإن قالَ قائلٌ: هذَا فِي النَّذرِ وليسَ فِي صيامِ الفرضِ؟

فالجَوابُ: أن هذَا الحديثَ عامٌّ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ»، ولم يقلُ صيامُ النذرِ، ولو أرادَ النَّبِيُّ ﷺ صيامَ النذرِ لبيَّنَهُ لأُمتِهِ.

ثم نقولُ: لَا يصحُّ حملُ الحديثِ عَلَى النذرِ لأنكَ لَو حملتَه عَلَى النذر لحملتَه عَلَى النذر لحملتَه عَلَى معنَّى لَا يقعُ إلا نادرًا بالنسبة لصيامِ الفرضِ، فأيها أكثرُ أن يموتَ الإنسانُ وعليهِ صيامٌ مِن رمضانَ أو يموتَ وعليهِ صيامٌ نذرٍ؟ والجوابُ أن يموتَ وعليهِ صيامٌ من رمضانَ، فكيفَ نحملُ الحديثَ عَلَى المعنى النادرِ ونَدَعُ المعنى الكثيرَ؟.

ولهذَا فَلا شَكَّ أَن هَذَا الحديثَ دالُّ عَلَى أَنهُ يُصامُ عَن الميتِ ما كانَ واجبًا بأصلِ الشرعِ بسببٍ كالكفارةِ، بأصلِ الشرعِ بسببٍ كالكفارةِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۲)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۷).

وما كانَ واجبًا فِي النذرِ كالذي يَنذِرُ أن يصومَ يومينِ أو ثلاثةً مثلًا.

أما ما لَمْ تَرِدْ بهِ السنةُ منَ الأعمالِ الصالحةِ فقدِ اختلفَ العلماءُ في جوازِ إهدائِهَا إلى الميتِ، فمنهمْ مَن قالَ إنهُ جائزٌ، ومنهمْ مَن قالَ إنهُ ليسَ بجائزٍ، والراجحُ أنهُ جائزٌ، وأن جميعَ الأعمالِ الصالحةِ إذا نَوى الإنسانُ أن تكونَ للميتِ وهوَ مِنَ المسلمينَ فَلا بأسَ بذلكَ.

ولكنْ لَو قالَ قائلٌ: هلْ هذَا مِنَ الأمورِ المشروعةِ التي ينبغِي للإنسانِ أن يَفعلَها، أَمْ هيَ منَ الأمورِ الجائزةِ المقبولةِ؟

قلنا: إنه من الأمور الجائزة المقبولة؛ بدليلِ أن رسولَ الله ﷺ لم يأمر أُمته أن يتطوَّعُوا بالعباداتِ ويجعلُوها للأمواتِ أبدًا، وغايةُ ما هنالكَ أَنْ وردَ الأمرُ بالشيءِ الواجبِ كالصيامِ الذي أشرنَا إليهِ قبلَ قليلٍ، أما التطوعُ فلمْ يأتِ عنْ رسولِ اللهِ الواجبِ كالصيامِ الذي أشرنَا إليهِ قبلَ قليلٍ، أما التطوعُ فلمْ يأتِ عنْ رسولِ اللهِ عَلَيْ حديثٌ في أَنْ نتطوعَ بالعباداتِ لموتانَا لا في الأضاحيِّ ولا في الصدقاتِ ولا في الصلاة ولا في قراءةِ القرآنِ ولا غيرِها، وغايةُ ما هنالكَ أنهُ جاءتْ قضايا معينةٌ سُئلَ فيها رسولُ اللهِ صَالَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ هلْ يجوزُ ذلكَ فأباحهُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، مثل الرجلِ الذي قال: يا رسولَ اللهِ إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفْسُها وأظنُها لَو تكلمتْ لَتَصَدَّقَتْ أَفْاتصدقُ عنها؟ قالَ: «نَعَمْ» (١)، وكاستئذانِ سعدِ بنِ عُبادةَ رَضَيَالِشَهُ عَن رسولِ اللهِ مَا اللهُ أَن يُعَلَى عَزافَهُ أي حائطةُ لأُمِّهِ يتصدقُ بهِ لها، فأذِنَ لَهُ (١)، وأما أنهُ أمرَ مَا اللهُ أَم

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (۱۳۸۸)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (۱۰۰٤).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز،
 وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (۲۷۵٦).

بذلكَ أمرًا عامًّا فلم يَرِدْ.

وبناءً عَلَى ذلكَ فإني أقولُ ومِن هذَا المكانِ: إن دعاءَ الإنسانِ لأمواتِه أفضلُ مِن إهداءِ القُربِ أي العباداتِ، فكونُكَ تدعو للميتِ أفضلُ من أن تتصدقَ لهُ، وأفضلُ مِن أن تطوفَ لهُ، وأفضلُ من أنْ تعتمرَ لهُ؛ لأن هذَا هوَ الذي أرشدَ إليهِ رسولُ اللهِ عَيْدٌ حيثُ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَائَةٍ، إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَو عِلْم يُنتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُولَهُ»(١).

ومنَ العَجِبِ أَن كثيرًا منَ الناسِ ولا سيما في شهرِ رمضانَ يقرأُ القرآنَ عدةَ مراتٍ، كلُّ ختمةٍ يَجعلُها لواحدٍ مِن أمواتِهِ ولا يأتي بواحدةٍ لنفسِه، ولا شكَّ أَن هَذَا عملٌ خالفٌ لها كانَ عليهِ سلفُنا الصالحُ، فلم يكنِ السلفُ الصالحُ يعتادونَ مثلَ هذَا.

وأنتَ يا أخي سَتفتقدُ إلى الأعمالِ الصالحةِ، وستتمنَّى أن يكونَ فِي صحيفةِ حسناتِكَ زيادةُ حسنةٍ واحدةٍ فافعلْ ما أرشدكَ إليهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ منَ الدعاءِ لأمواتِك واجعلِ العباداتِ لنفسِك، ولا تُعَدُّ بذلكَ عاقًا ولا بقاطع رحم.

(٢١٦٩) السُّؤَالُ: هل يُشرعُ إهداءُ ثوابِ العباداتِ كالصلاةِ والصومِ وقراءةِ القرآنِ للأمواتِ؟ وما الضابطُ فِي ذلك؟

الجَوَابُ: لَا يُشرعُ للإنسانِ أن يهدي العباداتِ للأمواتِ، بمعنى أننا لَا نطلبُ من الإنسانِ أن يصلي لأبيه، أو يصومَ لأبيهِ، أو يتصدقَ لأبيهِ أو لأمهِ، أو ما أشبه

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الهبات، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

ذلك، يعني ما نقول: افعلْ كذا؛ ولا نقولُ هَذَا لأنَّ نبينَا محمدًا عَلَيْ وهوَ الناصحُ الأمينُ لم يقلْ لأمته: افعلوا لأمواتِكم كذا وكذا، فها قال: صُوموا عنهم، ولا صَلُّوا عنهم، ولا صَلُّوا عنهم، ولا تَصَدَّقُوا عنهم، وإنها قال فِي الشيء الواجب: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ» (١).

وفي الحجّ أيضًا قالَ للمرأةِ التي استأذنتهُ أَنْ تحجّ لأمهَا التي نذرتْ ولَمْ تحجّ حَتّى ماتتْ قال: «نَعَمْ حُجّي عَنْهَا» (١) ، لكن فِي التطوع لم يأمرِ النّبِيُّ عَلَيْهُ أحدًا من أمته أن يتطوع لميتهِ بشيءٍ ، لكنه أذن؛ فقد استأذنَهُ سعدُ بن عُبادةَ رَضَالِلهُ عَنْهُ -وهو سيدُ الخزرجِ ، وسعدُ بن معاذٍ سيدُ الأوسِ ، وهما قبيلتانِ عظيمتانِ من الأنصارِ ، اللهمّ احشرنا معهمْ يا ربّ العالمين - سعد بن عبادة كانَ لَهُ مِخْرَافٌ -وهو البُستان - فاستأذنَ النّبِي عَلَيْهُ أن يتصدقَ به عنها (١) . هَذَا واحدُ .

ثانيًا: حديث آخر جاءه رجل وقال: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَأَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»(١٠).

فهنا استؤذنَ فأذنَ، لكن لم يأمر، بل أشار عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إلى أن الأرجح

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (۱۹۵۲)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (۱۱٤۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، رقم (١٨٥٢).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله عن أمي فهو جائز،
 وإن لم يبين لمن ذلك، رقم (٢٧٥٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، وابن الجارود في المنتقى (ص:٢٣٨، رقم ٩٤٩).

ألا تعمل لوالديك، وألا تتصدق عليهم.

وقد أكونُ قد أتيتُ لكمْ بعجيب، لكن ليسَ عجيبًا إِذا كانَ هَذَا هو السُّنةَ، ففي الحديثِ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» يعني: شَيء يتصدقُ به في انقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» يعني: شَيء يتصدقُ به في حياتِه ويجري ثوابُه له؛ كحفرِ بئرٍ وما أشبه ذلك، «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ حياتِه ويجري ثوابُه له؛ كحفرِ بئرٍ وما أشبه ذلك، «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(١)، ولم يقل: يتصدقُ له، مع أن سياقَ الحديثِ في الأعمالِ، فعدلَ عَن العملِ للأبِ الميتِ إلى الدعاءِ لهُ.

فيا إخواني دعونا نسترشدُ بإرشادِ النَّبِي ﷺ، فآباؤُنا وأمهاتُنا الأمواتُ ندعو لهم، والله لَو قبل الله دعوة لسعد بها في الدنيا والآخرة، فإذا قلت: اللهم اغفرْ لأبي وأمي فغفرَ لهما فهذ السعادة، وهَذَا هو الذي أرشدَ إليه الرسول عَلَيْهِ السَّوَلَةُ وَالسَّلَةُ مُ، فدعونا نسترشدُ بإرشادِ الرسول، وما نأخذ المسألة بالعاطفة والتقليد.

والآن كثيرٌ من الناس يظن أنه يتصدقُ بريال واحد لأبيه أو أمه الميتين أفضل مما لَو قال: اللهم إني أسألكَ أن تسكنَ أبي وأمي جناتِ النعيمِ، والأفضل هو الثاني؛ لأنه هو الذي دلَّنا عَلَيْهِ رسولُ الله ﷺ.

### -699-

(٢١٧٠) السُّؤَالُ: ما حكمُ الطوافِ عَن الوالِدِ الْحَيِّ والميتِ كذلك؟

الجَوَابُ: أقولُ -أيها الإخوة-: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَنصَحُ الخَلْقِ للخَوْقِ، لم يُرشِدِ الأُمَّة إلى أَنْ يتَعَبَّدُوا لأحْيَائهِمْ، أو أَمْوَاتِهِمْ، وإنها أَرْشَدَ الأُمَّةَ إلى

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أَنْ يَدْعُوا لأمواتِهِمْ وأَحْيائِهِمْ، قالَ النَّبِيُّ عَيَّا الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْم يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ (()) ولم يَقُلْ: يَقُلْ: «أَو وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ لَهُ، يقْرَأُ لَهُ، يُصَلِّي لَهُ، يصومُ لَهُ »، بل قالَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ لَهُ، يقْرَأُ لَهُ، يُصَلِّي لَهُ، يصومُ لَهُ »، بل قالَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ لَهُ عَمْلُ اللهَ يَقْرَأُ لَهُ، يُصَلِّي لَهُ، يصومُ لَهُ »، بل قالَ: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يعْمَلُ له يُطْلَبُ مِن يَدْعُو لَهُ »، مع أنه إذا ماتَ الإنسانُ انقَطَعَ عمَلُه، ولو كَانَ العَمَلُ عما يُطْلَبُ مِن الإنسانُ انقَطَعَ عمَلُه، ولو كَانَ العَمَلُ عما يُطْلَبُ مِن الإنسانِ أَنْ يَعْمَلُ للمَيِّتِ أَو للحَيِّ ، لقالَ: أو ولَدٌ صالحٌ يعمَلُ له، ليكونَ المستثنى مِنْهُ، فالدُّعِيِّ أو للمَيِّتِ أفضَلُ مِن أن تَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا من مِن جنسِ المستثنى مِنْهُ، فالدُّعاءُ للحَيِّ أو للمَيِّتِ أفضَلُ مِن أن تَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا من عِبَادَاتِكَ، واجعَلِ العباداتِ لنَفْسِكَ، والله الموقِقُ.

## 

(٢١٧١) السُّؤَالُ: ما أفضَلُ الأعمالِ الصالِحَةِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ بعدَ موتِهِ مِنْ تلاوَةٍ للقُرآنِ وعُمْرَةٍ، ومثل ذلك؟

الجَوَابُ: أحسنُ ما يَنْتَفِعُ به الميِّتُ بعد موتِهِ هو الدُّعاءُ، فعليكَ بالدُّعاءِ للأمواتِ، واجعلِ الأعهالَ الصالحة لنَفْسِكَ؛ لأنه سيأتِي يومٌ مِن الدَّهْرِ تكونُ أنت محتاجًا إلى العَمَلِ، وإني أسألكُمْ يا إخوانِي: مَن أعلَمُ الناسِ بشريعةِ الله؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ، ومَن أصدَقُ الحَلقِ قَوْلا؟ إنه محمَّدٌ عَلَيْهُ نحن متَفِقُونَ عَلَى هَذَا.

إذن: اسْمَعْ كلامَ الرسولِ ﷺ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ»، الرسولُ يتحَدَّثُ هل للمَيِّتِ عمَلُ بعدَ موتِهِ قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمِ يُنْتَفَعُ بِهِ» (٢)، وهَذَا مِن فِعلِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الهبات، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

صدَقَةٌ جارِيَةٌ: يعنِي رَجُلٌ وقَفَ عقارًا للفُقراءِ، فهذِهِ صَدَقَةٌ جارِيَةٌ، أو حَفَرَ بئرًا يَسْتَسْقِي منْها الناسُ، فهذِهِ صدَقَةٌ جارِيَةٌ، أو بنى مسْجِدًا يُصَلِّي فِيهِ الناسُ ويتَعَبَّدُونَ فيه، فهذِهِ صدَقَةٌ جارِيَةٌ.

أَوْ عِلْمٌ يُنتَفَعُ بِهِ: فالذي علَّمَ هو الميِّتُ لَا عِيالُهُ، فهذا فِعل الميِّتِ، عِلْمٌ يُنتَفَعُ به.

(٢١٧٢) السُّؤَالُ: وَرَدَ فِي الحديثِ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فهل المقْصُودُ الصَدَقَةُ التي يُوصِي بها المَيِّتُ قَبْلَ موتِهِ بدَلالَةِ أَن بَقِيَّةَ الحديثِ تدُلُّ عَلَى أَنَّ المُعَالَ الأُخْرَى هي مِن فِعْلِ الميِّتِ، مِثل الولَدِ الصالِحِ، فهو مِن صُلْبِهِ، والعِلم فَهُو الذي ورَّثَهُ؟ أفيدُونَا أثابَكُمُ اللهُ.

الجَوَابُ: الظاهِرُ أَن قُولَهُ: ﴿إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ﴾ يعْنِي: من الميِّتِ نفْسِهِ، وَلَيْسَ عا يجعَلُه أولادُهُ لَهُ مِن بَعدِهِ ؛ لأن ما يكونُ مِن الولَدِ بَيَّنَهُ النَّبِيُ عَلَيْهُ فِي قُولِهِ: ﴿أَوْ وَلَلِهِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ﴾ فالميِّتُ إذا كَانَ قَدْ أوصَى بشيءٍ يكون صدَقَةً جارِيَةً، أو أوْقَفَ شيئًا يكونُ صدَقَةً جارِيَةً، فَإِنَّهُ ينتَفِعُ به بعدَ موتِهِ، وكذلك العِلم، فَإِنَّهُ مِن كسبِهِ، والولَدُ إذا دَعَا لَهُ ولم يَقُلْ: أو ولَد صالِحٍ يعْمَلُ لَهُ، ولهذا لَو قِيلَ لنا: هل الأفضَلُ أن أُصلِّي رغْعَتينِ لِي وأَدْعُو لوالِدِي فيها ؟ قلنا: الأفضَلُ أن تُصلِّي رخْعَتينِ لِلوالِدِ، أو أن أُصلِّي رخْعَتينِ لِي وأَدْعُو لوالِدِي فيها ؟ قلنا: الأفضَلُ أن تُصلِّي رخْعَتينِ لِلوالِدِ أَو اللهِ اللهِ اللهِ النَّبِيُّ صَلَّلَتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَيْ الْمَالِي وَالْمَالُ أَن قَصَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ النَّبِيُّ صَلَّلَةُ عَلَيْهِ وَسَلَيْ مَا أَنْ شَدَ إليه النَّبِيُّ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَسَلَيْ مَا أَنْ شَدَ إليه النَّبِيُّ صَلَّلَةَ عَلَيْهِ وَسَلَيْ وَالْمَالِدِ اللهُ اللهِ اله

# (٢١٧٣) السُّؤَالُ: هل أصلي صَلَاة النافلة عَن الوالد؟

الجَوَابُ: صَلَاة النافلة عَن الوالد المتوفَّى جائزةٌ، ولكن الأفضل من الصَّلاة أن يَدْعُوَ له، فالدُّعاءَ لَهُ أفضلُ، واجعلِ الصَّلاةَ لك.

(٢١٧٤) السُّؤَالُ: ما حُكم قراءةِ القُرْآنِ عَلَى أن يكون الثوابُ لأحدِ الموتَى؛ كالأبوينِ مثلًا؟

الجَوَابُ: هَذِهِ المسألة فِيهَا خِلاف بين العُلَمَاء؛ هل يجوز إهداء الأعمال البدنيَّة المَّحْضَة للأموات أو لا، كقراءة القُرْآن.

فمنَ العُلَمَاء منْ يقولُ: إنَّ الميتَ لَا يَنتفعُ إِلَّا بِهَا جاءتْ بِهِ السنَّة فقطْ، ومَا عداهُ لَا ينتفعُ بِهِ، وعَلَى هَذَا فإذَا قرأتَ القُرْآنَ وأهديتَ ثوابَه لأبيكَ أو أُمكَ فإنهُ لَا ينفعُهم، ولكنَّ الراجحَ أنَّ جميعَ الأعمالِ الصَّالِجةِ تنفَعُ الميت، وَما جاءَ فِي السُّنةِ فهوَ ثابتُ بالسُّنَةِ، ومَا لَمْ يأتِ بالسُّنةِ فإنَّه لَا فرقَ بينهُ وبينَ مَا جاءَ فِي السُّنَةِ؛ لأنَّه عملَ عبادةً أهدى ثوابَها للميتِ.

ولكنْ هلْ ينتفعُ الميتُ بها يَقرؤهُ القارئُ فيها يسمونَها أَيَّامَ العزاءِ أَوْ لَا ينتفعُ؟

الجَوَابُ: لَا ينتفعُ، حتَّى عَلَى القولِ الراجحِ؛ لأنَّ هَذَا القارئَ إنَّها يقرأُ
بالفلوسِ، ومنْ أخذَ أجرًا عَلَى قراءتِه -أَعني فلوسًا- فهذَا حَظُّهُ منْ قراءتِه، وليسَ فِي قراءتِه ثوابٌ، عَلَى أَنَّ أَخذَ هَذِهِ الفلوسِ مُحرَّمٌ؛ لأنَّ هَذِهِ عبادةٌ بَدَنيةٌ خاصَّةٌ.

ثمَّ إنِّي أقولُ لإخوانِي الَّذِينَ تحملُهم العاطفةُ عَلَى أنْ يعملُوا العملَ بأمواتِهم؛

أقولُ: استرشِدوا بإرشادِ الرَّسُولِ ﷺ؛ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» يعني هُوَ يضعُها «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»(۱)، ولَمْ يقلْ: أَوْ ولدِ صالحٍ يَتَعَبَّدُ يضعُها «أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (۱) ولَمْ يقلْ: أَوْ ولدِ صالحٍ يَتَعَبَّدُ يَتَعَبَّدُ لَهُ، أَوْ يعملُ لهُ، مَعَ أَن سِياقَ الحَدِيثِ فِي الأعمالِ، ومعَ ذلكَ عَدَلَ نبينا ﷺ عنِ العمل إِلَى الدُّعاء، فالدُّعاءُ أفضلُ.

فَالِحَّ عَلَى اللهِ عَنَّهَجَلَّ بِالدُّعاءِ أَنْ يَغَفَرَ لُوالدَّيْكَ ولأَجدادِكَ وجَدَّاتكَ وعَّاتكَ وأعهامِكَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا أفضلُ منْ أَنْ تَتَصَدَّق لهمْ.

(٢١٧٥) السُّؤَالُ: هلْ قراءةُ القرآنِ عَلَى الميتِ تصلُ إليهِ؟

الجَوَابُ: فِي هَذَا خلافٌ بِينَ العلماءِ، منهمْ منْ قالَ: إن الإنسانَ إِذا قرأَ القرآنَ بنيةِ أن ثوابَه إلى الميتِ، وصلَ إليهِ، ومنهمْ منْ يُفرِّقُ بينَ ما إِذا كانَ القارئُ مِن ذريةِ الميتِ أو لا، فَإِنَّ كانَ من ذريتهِ وصلَ إلى الميتِ، وإلا فلا، ومنهمْ منْ قالَ: إن قراءةَ القرآنِ لَا تصلُ إلى الميتِ، ولا منْ غيرِه.

والدعاءُ للميتِ أفضلُ؛ لأنهُ هوَ الذي جاءتْ بهِ السُّنَّةُ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، وَعِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، وَوَلَدٍ صَالِحِ يَدْعُو لَهُ»(٢).

وعلى هذا، فإذا قالَ القائلُ: أيهما أبَرُّ بوالدي الميتِ أو والدَّتِي الميتةِ، أن أخرجَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

إلى التنعيم وآتي للما بعمرة، أم أدعو للما؟ قلنا إن الدعاءَ أبرُّ وأفضلُ وأنفعُ؛ لأن هَذَا هوَ الذي أرشدَ إليهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ وتاللهِ ما أَرشدَنَا الرسولُ عَلَيْهِ إلى شيءٍ وهوَ يعلمُ أن غيرَهُ أفضلُ، أبدًا، نجزمُ بهذا جَزمنا بالشمسِ في رابعةِ النهارِ، وهلْ غابَ عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الضَّلَامُ حينَ تحدثَ عَن عملِ الميتِ أن يعملَ الناسُ لهُ عملا؟ ما غابَ عنهُ، بلْ قالَ: «وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُولَهُ».

ولذلكَ أحثُّ إخواني إذا كَانوا يريدونَ أن يَنفعُوا موتاهُم، فلْيدعوا لهمْ، هَذَا هوَ الذي جاءتْ بهِ السُّنَّةُ، وإن كانتِ السُّنَّةُ جاءتْ بإقرارِ المرءِ عَلَى الصدقةِ عنْ أمهِ، كما جاءَ في قصةِ الرجلِ الذي جاءَ إلى الرسولِ ﷺ وقالَ: «يا رَسُولَ اللهِ، إن أُمي افْتُلِتَتْ نَفْسُها، ولوْ تَكلمت لتصدقت، أَفاً تصدَّقُ عَنْهَا؟ قالَ: «نَعَمْ»(١).

وكان سعدُ بن عُبادةَ لهُ مِخْرَافٌ -يعني: حَائطًا- فاستأذنَ النَّبِيَّ ﷺ أن يجعلَهُ لأمهِ، فأذنَ لهُ، لكنْ هَذِهِ صدقةٌ ما هي عملٌ بدنيٌّ محضٌ.

الخلاصةُ: قراءةُ القرآنِ للميتِ اختلفَ العلماءُ رَجَهُ اللهُ فِي وصولِ أَجرِهَا إلى الميتِ، وَعَلَى كلِّ حالٍ فالدعاءُ للميتِ أفضلُ منَ القراءةِ لهُ.

# 

(٢١٧٦) السُّوَّالُ: ما أفضلُ الأعمالِ الصالحةِ التي يَنتفعُ بها الميتُ بعدَ موتِهِ منْ تلاوةِ قرآنٍ، وعمرةٍ، ونحوِ ذلكَ؟

الْجَوَابُ: أحسنُ ما ينتفعُ بهِ الميتُ بعدَ موتهِ هوَ الدعاءُ، فعليكَ بالدعاءِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (۱۳۲۲)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (۱۰۰٤).

للأمواتِ، ودعِ الأعمالَ الصالحةَ لنفسكَ؛ لأنهُ سيأتي يومٌ منَ الدهرِ تكونُ أنتَ مُحتاجًا للعمل.

فالرسولُ عَلَيْ يتحدثُ: ما قالَ إن للميتِ عَمَلًا بعدَ موتِهِ، بلْ قالَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » وهَذَا منْ فعلِ الإنسانِ حالَ حياتِهِ، فقولهُ عَلَيْ «صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ» كما لَو أَن رجلًا وقَفَ عَقارًا للفقراءِ، فهذهِ صدقةٌ جاريةٌ، أو حفرَ بئرًا يَستسقِي منها الناسُ، فهذهِ صدقةٌ جاريةٌ.

(٢١٧٧) السُّوَّالُ: الصَّدَقاتُ التي تكونُ عَنِ الأمواتِ، كطعامِ للفُقراءِ، أو توزيعِ الأموالِ بينهُمْ، هل ذَلِكَ يُعْتَبَرُ صَدَقَةً عَن الميِّتِ التي ينتَفِعُ بها صاحِبُها؟ الجَوَابُ: هَذَا لَا شَكَّ أنه من الصَّدَقَةِ عَلَى الميِّتِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ، إنسانٌ أطعَمَ طعامًا، أو تَصَدَّقَ بدراهِمَ عَلَى الفُقراءِ بعدَ موتِ أبيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ ينْفَعُ الأبَ، ويحصُلُ لَهُ أَجْرُهُ، ويكونُ للابنِ أجرُ البِرِّ لَا أجرُ الصَّدَقَةِ المعَيَّنَةِ؛ لأن الابن اختار أن يكونَ أَجْرُ الصدقةِ لأبيهِ -مثلا- فيكونُ لَهُ أَجْرُ الإحسانِ فَقَط، وللذِي جعَلَ أن يكونَ أَجْرُ الصدقةِ لأبيهِ -مثلا- فيكونُ لَهُ أَجْرُ الإحسانِ فَقَط، وللذِي جعَلَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

لَهُ الثَّوابَ أجرُ الثَّوابِ.

ولكن لَيْسَ هَذَا هُوَ الأَفْضَلُ، يعْنِي: أَنَّنَا لَا نَامُرُ الإِنسانَ أَن يتَصَدَّقَ عَن أُمِّهِ، أو عَنْ أَبِيهِ، لكن لَو جاءَ يسألُنَا: أتجوزُ الصدقَةُ؟ قلنا: نَعَمْ. ودليلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاللهُ عَنْ أَبِيهِ، لكن لَو جاءَ يسألُنَا: أتجوزُ الصدقَةُ؟ قلنا: نَعَمْ ودليلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَ اللهُ لمَ يأمُرْ بالصدَقَةِ عَن الأبِ أو الأمِّ، بل أشارَ إلى أنَّ الدُّعاءَ أفضلُ من ذلكَ، فقالَ صَلَّاللهُ عَنَالِهِ وَسَلَمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيةٍ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُولَهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُولَهُ اللهُ عَلَيْهُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُولَهُ اللهُ ال

(٢١٧٨) السُّؤَالُ: وَالِدِي تُوُفِّيَ قبلَ شَهْرَيْنِ، وأنا الآنَ أَقُومُ بِعَمَلِ صدقةٍ له، وهي إفطارُ الصائِمِينَ، فهل مِنَ الأفضلِ أَنْ أَنْوِيَ بِنَصِيبِ لِي مِنَ الصدقةِ؟

الجَوَابُ: الأفضلُ لَكَ أَنْ تَدْعُو لوالِدِكَ، والصدقةُ اتْرُكُها لِنَفْسِكَ، والدليلُ عَمَلُهُ عَمَلُهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، ولم يَقُلْ يَصَدَّقُوا له، فالأفضلُ لَكَ -يا أَخِي- أَنْ تَدْعُو لوالِدِكَ فِي الطوافِ فِي الصلاةِ فِي كلِّ مَا يُدْعَى به، وأمَّا الصدقةُ فدَعْهَا لنَفْسِكَ.

## 

(٢١٧٩) السُّؤَالُ: هلْ يَجُوزُ أَنْ أُؤَدِّيَ عُمْرَةً عَنْ وَالِدِي أَوْ وَالِدَتِي الْمُتَوَفَّيَيْنِ؟ الْجَوَابُ: إِذَا كَانَتْ عُمْرَةً مُسْتَقِلَّةً فَلا بَأْسَ، يعني أَنَّه أَتَى بالعمرةِ لِوَالِدِهِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

أو أُمَّه مِنْ بَلَدِه، وأمَّا أَنْ يُكَرِّرَ العمرةَ فِي سَفَرٍ واحدٍ لِأَبِيهِ أَو أُمَّه أَو جَدَّه أَو جَدَّتِه فَهذا مِنَ البدعةِ؛ لأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحدًا فَعَلَهُ، ولو كَانَ هَذَا مِنَ الخيرِ لَفَعَلَهُ الصحابةُ رَضَالِيَهُ عَنْمُ، فلمَّ اللهِ الأمورُ مُيسَّرَةٌ، وَخَوَلِيَهُ عَنْمُ، فلمَّ اللهِ الأمورُ مُيسَّرَةٌ، اللهِ، والحمدُ للهِ الأمورُ مُيسَّرَةٌ، الآنَ يستطيعُ الإنسانُ أَنْ يَأْتِيَ بعمرةٍ لِوَالِدِهِ أَو والِدَتِهِ مُسْتَقِلَةٍ.

ومع ذلكَ أَقُولُ: الأفضلُ أَنْ يَدْعُوَ لوالِدَيْهِ، فالدعاءُ لِوَالِدَيْهِ أفضلُ مِنَ العمرةِ وَمَعَ ذلكَ أَقُولُ: الأفضلُ أَنْ يَدْعُوَ لوالِدَيْهِ، فالدعاءُ لِوَالِدَيْهِ أفضلُ مِنَ الصدقةِ، ودليلُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِح يَدْعُو لَهُ».

(٢١٨٠) السُّؤَالُ: رجلٌ اعتادَ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان أن يذبحَ كبشينِ ويَتَصَدَّق بهما، وينوي أن أجرَهما عَن والديْه المُتَوَفَّيَيْنِ، فَهَا حُكْم ذلك؟

الجَوَابُ: إن كَانَ هَذَا الَّذِي يَذبحُ الكبشينِ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان، يعتقِد أن فِي الذبحِ نفسِه أجرًا، فهَذِهِ بدعةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذا اعتقدَ أن فِي الذبحِ نفسِه أجرًا، فقد جعلَ هَذِهِ الأيامَ كأيامِ الأضحَى الَّتِي يكونُ فِيهَا الأجرُ بذبحِ الذبائحِ، أما إِذا كَانَ يذبحُ هَذِهِ الذبائحَ يريد بذلك اللَّحم فقطْ، فهذَا لَا بَأْسَ به، أي: لَا بَأْسَ أن يذبحُ هَذِهِ الذبائحَ يريد بذلك اللَّحم فقطْ، فهذَا لَا بَأْسَ به، أي: لَا بَأْسَ أن يذبحَ الإِنْسَانُ الذبيحة أو الذبيحتينِ أو الثلاثَ حَسَبَ الحاجةِ؛ لِيُطْعِمَ المساكينَ ومَن حَولَهم من الجيرانِ.

فالمسألةُ فِيهَا تفصيلٌ: ما الَّذِي أراد بالذبح؟ هل أراد أن الذبحَ هنا قُربة إِلَى اللهِ، فهَذَا لَا يَجُوز، بل هُوَ بدعة؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ بالذبح إلا فِي عيدِ الأضحى،

أو بالذبائح المشروعة كالعَقِيقة، والهَدْي، وما أَشْبَهَهُما. وأما إِذا كَانَ يريد اللحمَ فقطْ، ولكن بدلًا من أن يشتريَ لحمًا مَذبوحًا اشترَى ذبيحةً وذبحها هُوَ بنفسِه، وفرَّق لحمها، فهَذَا لَا بَأْسَ به.

# ا سماع الميت للأحياء:

(٢١٨١) السُّؤَالُ: هل الميتُ يسمعُ الكلامَ؟

الجَوَابُ: نَعم الميتُ يسمعُ الكلامَ حَسَبَ ما جاءَ فِي السنَّة؛ ومن ذلكَ سَمَاعُ المشركينَ لكلامِ النَّبِيِّ عَيْقِهِ حين أُلْقُوا فِي قَلِيبِ ووقفَ عليهم يُوَبِّخهم (١)، هَذَا واحدٌ.

ومنها أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أُخبرَ أَن الميتَ إِذَا دُفِنَ فانصر فَ عَنْهُ أصحابُه فإنَّه يَسْمَعُ قَرْعَ نِعالِهم، وَهُوَ صوتٌ خفيٌّ ومع ذَلِكَ يسمعهُ (٢).

وكذلكَ ذكرَ ابنُ القَيِّم فِي كتابِ الرُّوحِ (٢) أن الرجلَ إِذا مرَّ بقبرِ أخيهِ يَعرِفه فِي الدُّنيا فسلَّم عَلَيْهِ فإنَّه يردُّ عَلَيْهِ السَّلام، صَحَّحَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ (١)، وسكتَ عَنْهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه، رقم (٢٨٧٠).

<sup>(</sup>٣) كتاب الروح لابن القيم (ص:٥).

<sup>(</sup>٤) الاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٨٥) عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ مَرَّ بِقَبْرِ أَخِيهِ المُؤْمِنِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ».

ابنُ القَيِّمِ فِي كتابِ الرُّوح، فالله أعلمُ، لكن لَيْسَ هُنَاكَ ما يَمنَع من سماعِ الأمواتِ، كما ذكرَ ذَلِكَ كثيرٌ من العُلَمَاء.

(٢١٨٢) السُّؤَالُ: هل يَعلمُ الميتُ إِذا حجَّ عنهُ أحدٌ، وما الدليلُ عَلَى ذلكَ؟ الجَوَابُ: إِذا حجَّ الإنسانُ عَن الميتِ أو تصدَّقَ عنهُ كَتَبَ اللهُ ذلكَ فِي حسناتِ الميتِ، أما كونُ الميتِ يعلمُ أو لَا يعلمُ فَلا أَدري.

# **ح** | الطبُّ والرُّقى:

(٢١٨٣) السُّؤَالُ: يَدخلُ فِي تَركيبِ بعضِ الأدويةِ بعضُ الكُحول؛ بحَيث يُعرفُ بنسبةٍ منَ الرائحةِ والطَّعم، علمًا بأن جُرعةَ الدواءِ لَا تُسكرُ، فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: ثبتَ عنِ النَّبِي ﷺ أنه قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (١). ومعنَى ذلكَ إِذا كَانَ الشرابُ إن أَكْثَرتَ مِنْهُ سَكِرتَ، وإن أقلَلتَ مِنْهُ لم تُسكرْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَراما، والمُعتبرُ الشرابُ نفسُه لا الشاربُ؛ لأنَّ بعضَ الشاربينَ المدمِنين للخَمر قَد يَشربُون كثيرًا ولا يَسكرون؛ لِأَنَّهُم اعتَادوا عَلَيْهِ، لكنِ الرسولُ ﷺ اعتبرَ الشرابَ دونَ الشاربِ، فالشرابُ إِذا كانَ الكثيرُ مِنْهُ يُسكر؛ فَإِنَّ القليلَ مِنْهُ يُسكرُ أيضًا. وما أسكرَ مِنْهُ عَرَقٌ، والعَرَقُ مِكيال يَسعُ ستةَ عَشرَ صاعًا، فَمل ُ الكف مِنه حرامٌ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨١)، والترمذي: أبواب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (١٨٦٥)، وقال حديث حسن غريب. والنسائي: كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، رقم (٥٦٠٧)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٢).

وهذه النُّقطةُ يُخطئ فِي فَهمها بعضُ الطلبةِ؛ لِأَنَّهُم يَظنونَ أن مَعنى قُولِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّكَةُ وَالسَّكَمُ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» أن مَا اختلط به قليلٌ منَ الحَمْرِ فَهو حرامٌ، وليسَ الأمر كذلكَ، فَإِنَّ مَا اختلط به شيءٌ منَ الخمر، إذا كانَ هَذَا المختلط أو هَذَا المخالِط لا يُؤثرُ فِي المختلط معه فَإِنَّهُ لا أثر لَهُ ولا حُكمَ له. فإذا قُدرَ مثلًا أن هَذِه الأدوية فِيهَا نِسبةٌ منَ الكحولِ، ولكن هذِه النسبة ليسَ لها أثرٌ فِي الإسكارِ، فَإِنَّ هَذه الأدوية لا تَحرمُ بمجردِ أن فِيهَا خليطًا منَ الكحولِ؛ لأن الشيءَ النجسَ أو الشيءَ المحرمَ إذا اختلط بالطاهرِ، أو اختلط المحرمُ بِها، ولم يَظهرْ لَهُ النجسَ أو الشيءَ المطاهرِ أو المباح.

(٢١٨٤) السُّؤَالُ: امرَأَةٌ مُصابةٌ بمَرضِ الصُّفارِ الكَبِديِّ، وعِندَ حَملِها الأوَّلِ تَعِبَت تَعَبًا شَديدًا وأُصيبَ طِفلُها في بِداية ولادَتِه، ولَكِنْ -ولله الحَمدُ- شُفِيَ مِنَ الصُّفارِ، ونَصَحَ الأطبَّاءُ بالتَّوَقُّفِ عَنِ الحَمْلِ حتَّى يَذهَبَ المَرضُ، وذَلِك بَعدَ سَنتينِ أو ثَلاثِ سَنواتٍ، وقَد نُصِحتُ بِأَخذِ اللولَبِ الَّذي يَمنَعُ الحَملَ مُؤقَّتًا لِهِذِه الفَرْقِ، فَما رَأَيُكَ في هَذا أَثابَك الله؟

الجَوَابُ: نَرى أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِذَا نَصَحَ الأَطِبَّاءُ بِالتَّوَقُّفِ عِنِ الْحَمْلِ لُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن أَجْلِ القَضاءِ عَلى هَذَا المَرْضِ، فإنَّ ذَلِكَ لا بَأْسَ بِهِ، وقَد ثَبَتَ أَنَّ الصَّحابة وَخَيَّلَيْهُ عَنْهُمُ كَانُوا يَعْزِلُونَ عَن نِسَائِهِم في عَهْدِ النَّبِيِّ عَيَّاتٍ ، والعَزْلُ مُحَاوَلَةٌ لَمَنْعِ الْحَمْلِ، وهُو أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ وأَرادَ أَنْ يُنزِلَ نَزَعَ مِن أَهْلِهِ، وأَنزَلَ خارِجَ المكانِ، وإذا كانَ هَذَا قَد فَعَلَه الصَّحابةُ فَهُوَ جائِزٌ.



(٢١٨٥) السُّؤَالُ: مَا حكمُ الأدويةِ المنتشرةِ الآنَ، التي يَدخلُ فِي تَركيبِهَا الكُحول، ومِن المعرُوفِ أن الكُحُول أَنواعٌ، ربها يَصلُ إلى أَربعَةَ عَشرَ نوعًا، فهلْ كلُّ هذِه الأنواعِ مُسكرَةٌ؟ وهَل كلُّ مُسكرٍ نَجسٌ؟

الجَوَابُ: هذِه الأنواعُ التِي ذَكرتَها هَل كلُّها مُسكرةٌ أو لَا؟ ولَكن النَّبِيَّ عَلَيْهِ يَقَولُ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»(١). فإذَا كَانَ الشرَابُ إذَا أَكثرَ الإنسانُ مِنه أَسكره، وإذا لم يُكثِرُ لم يُسكِره، صَار حَرامًا، ولا يَجوزُ تَعاطِيه، ويَجبُ اجتنابُه.

وأما قَولُ السائلِ: إِذا كَانَ فيهَا شَيءٌ منَ الكحول. فَإِنَّ الْمُسكِرَ إِذَا كَان يَسيرًا لَا يُؤثرُ عَلَى المُختَلط مَعهُ، فَإِنَّهُ لَا حُكمَ له. وقَد نصَّ عَلَى ذلكَ أهلُ العِلم، فقالُوا: إذا اختلَطَ الحَمرُ بشيءٍ، ولم يَظهرْ لَهُ أَثرٌ، لَا فِي الطَّعمِ، ولا فِي اللونِ، ولا فِي الرائحَةِ، فَإِنَّهُ لَا حُكمَ له، ويَبقَى الشيءُ مُباحًا.

ويَدلُّ لذلكَ مَا رُويَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن قَولِه: «إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» (٢)، إلا ما غَلبَ عَلَى طعمِه، أو لَونِه، أو رِيحه بنَجاسَةٍ تَحَدُثُ فيه.

ويَدلُّ على ذلكَ أيضًا النظرُ؛ فالأصلُ أن الأحكامَ مَربوطَةٌ بعِلاجها ومؤثرَاتِها، فإذَا لم تُوجِدِ العلَّة انتفى الحُكْمُ، وهَذَا أَمرٌ واضِحٌ. وأَما سُؤالُه عنِ الحَمرِ هل هُو

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (۳۲۸۱)، والترمذي: أبواب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (۱۸٦٥)، وقال حديث حسن غريب. والنسائي: كتاب الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر كثيره، رقم (٥٦٠٧)، وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام، رقم (٣٣٩٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٣٥٨/١٧، رقم ١١٢٥٧)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة، رقم (٦٦)، والترمذي: أبواب الطهارة، باب ما جاء في أن الماء لا ينجسه شيء، رقم (٦٦)، والنسائي: كتاب المياه، باب ذكر بئر بضاعة، رقم (٣٢٦).

نَجسٌ أَو لا، فالرَّاجحُ عِندي أَن الحَمرَ لِيسَ بنَجسٍ نَجاسةً حِسيةً، بمَعنَى أَنه إِذَا الْحَلَطَ بِثِيَابِكَ أَو بِبَدنكَ، لَا يَجبُ عَليكَ أَن تطهُرَ منهُ، وإِن كَانَ هُو مِن أَحببُ الأشياءِ من حَيثُ المعنَى، ولهذَا قَالَ الله عَرَّفِجَلَّ: ﴿ يَثَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ إِنَّمَا الْمَثَيلُ وَالْمَيْسِرُ اللهُ عَرَّفِجَلَّ: ﴿ يَثَأَيُّهَا اللَّيْمَ مَلِ اللَّيْطُنِ ﴾ الله الله عَرَقِجَلَّ: ﴿ يَثَايُهُا اللَّهِ عَلَى اللَّيْطَنِ اللهُ عَلَى اللَّيْطَنِ اللهُ اللهُ عَلَى اللَّيْطَنِ اللهُ اللهُ عَملُ اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ اللهُ عَملُ وَمِثَ المعلومِ أَن هَذهِ اللَّي اللهُ اللهُ عَملُ خَبيثٌ. فهذه الآيةُ النَّلاثةَ ليسَتْ نِجِسةَ العَينِ، بل هِي نجسةُ المعنى؛ لأنها عَملٌ خَبيثٌ. فهذه الآيةُ لا تَدلُّ عَلَى نجاسةِ الخمرِ، وإنها تَدلُّ عَلَى أنه نجِسٌ نجاسةً مَعنويةً عملية، لا نجاسةً عينيةً حِسيةً. وعَلَى هَذَا فإذَا لم يكنْ هُناكَ دليلٌ عَلَى نجاستِه فإنَّ الأصلَ في عينيةً حِسيةً. وعَلى هَذَا فإذَا لم يكنْ هُناكَ دليلٌ عَلَى نجاستِه فإنَّ الأصلَ في الأشياءِ الطهارةُ، ولا يَلزمُ مِن تَحريمِ الشيءِ أَن يكونَ نَجسًا، كما هُوَ مَعلُومٌ؛ لأَن النَّجاسةَ أخبثُ منَ الحُرمةِ، يَلزمُ من كُل نَجسٍ أَن يكونَ حَرامًا، ولا يَلزمُ مِن كُل خَرامٍ أَن يكونَ حَرامًا، ولا يَلزمُ مِن كُل نَجسٍ أَن يكونَ حَرامًا، ولا يَلزمُ مِن كُل خَرامٍ أَن يكونَ نَجسًا.

فهذا الدخانُ مثلًا حَرامٌ، لَا يَجُوزُ للمُسلمِ أَن يَشْرِبَه لَمَا فِيه منَ الضررِ عَلَى جِسمِه، وعَلَى مالِه، وَعَلَى سُلوكِه فِي الغَالِب، ومَعَ ذَلِكَ فالدُّخانُ طاهرٌ، لَو صَلَى الإنسانُ وَهُوَ حَاملٌ للدُّخانِ لَم تَبطُل صَلاتُه. وهذَا السُّمُّ حرامٌ، ومعَ ذلكَ فهوَ طَاهرٌ، ولَيسَ بنَجِس، فَلا يَلزمُ منَ التحرِيمِ النجَاسةُ.

وإذا كَانَ الأمرُ هكذَا، وأن الأصلَ الطهَارةُ إلا بدَليل، فَنقولُ أيضًا: عِندنَا دليلٌ إيجابي لطَهارةِ الحَمرِ طَهارةً عَينيةً، ولأنه لها حُرِّمتِ الحَمرُ لم يأمرِ النَّبِيُّ ﷺ بغَسلِ بغَسلِ الأَواني منهَا، ولها حُرِّمتْ لحومُ الحُمرِ -أي الحَمير - أمرَ النَّبِي ﷺ بغَسلِ الأَواني مِنها، فدَلَّ ذلكَ عَلَى أن الخمرَ ليستْ بنَجسَة، وإلا لَزِمَ أن تُغسلَ الأواني مِنها.

ففي صَحيحِ مُسلم أنَّ رَجلًا أَتى إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ برَاوِيَةٍ مِن خَمر، بعدَ ما حرِّمتِ الحَمرُ، وأهدَاهَا إلى النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وهُو لَا يَعلمُ أنها قَد حُرمت، فقالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «هلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟». ففكَ الرجلُ فمَ القِربة أو الرَّاويةِ، حَتَّى أَراقَ الحَمرَ بحضرةِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وبالمكانِ الذِي يَطؤُه الناسُ بأقدامِهم، ولم يأمرهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ بغَسل الرَّاويةِ، ولا نهاهُ أن يُريقَه فيها تَطؤُه أقدامُ المسلمينَ (۱).

فالأشياءُ النَّجسةُ لا يَجوزُ إراقتُها فيها تَطؤه أقدامُ المسلِمينَ، ولكِن هذَا القَولَ ليسَ قَولِي، فلَستُ أقولُ ذلكَ تَخفيفًا مِن شأنِ الحَمرِ، بل أقولُ إن الخمرَ هُو ليسَ قَولِي، فلَستُ أقولُ ذلكَ تَخفيفًا مِن شأنِ الحَمرِ، بل أقولُ إن الخمرَ هُو أمُّ الكَبائرِ، وإنه تجبُ عُقوبةٌ فاعلةٌ، وإنه إذا جُلدَ أربعَ مراتٍ فَإِنَّهُ يَجوزُ لولي الأَمرِ أن يَقتلُه ويُعدِمَه، إذا كَانَ الناسُ لا يَنتهونَ بِدونِ ذلكَ، كها قالَ ذلكَ شَيخُ الإسلامِ ابنُ تَيميةَ رَحَهُ اللّهُ، وهذَا القولُ قولُ وَسطٌ: بينَ مَن يقولُ إنه إذَا جُلدَ فَفي المرةِ الرابعةِ يَجبُ قتلُه. وبَين من يقولُ إن هذَا الحديثَ مَنسوخٌ. فَالصحيحُ في هَذِهِ المسألةِ أن قتلَه راجعٌ إلى المصلحةِ، فإذَا رأى وليُّ الأمرِ أن قتلَ مَن تكررَ مِنه شُربُ الخَمرِ، وجُلدَ عليه، أصلَحُ، فَإِنَّهُ يُقتلُ لِيرتَدعَ الناسُ عَن أُم الحَبائثِ.

### -690

( ٢١٨٦) السُّؤَالُ: مَا حُكمُ شُربِ الدُّخانِ: هَلَ هُو حَرَامٌ أَمْ مَكْرُوهٌ؟ الجَوَابُ: الصَّحيحُ أَنَّ شُربَ الدُّخانِ حَرَامٌ، لَمَا فيه مِن المَضرَّة على البَدنِ، وقد قالَ الله تَعالى: ﴿وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء:٢٩].

ولما فيه مِن إضاعة المالِ، وقد قالَ الله تَعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَا ٓءَ أَمَوَلَكُمُ ٱلَّتِي

<sup>(</sup>١) صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم بيع الخمر، رقم (١٥٧٩).

جَعَلَ أَللَّهُ لَكُمْ قِيكُمًا ﴾ [النساء: ٥].

وَلِنَهِيِ النَّبِيِّ عَلَيْ عَن إِضاعة المالِ<sup>(۱)</sup>؛ ولِأَنَّه يُثَقِّل على شارِبِه العِباداتِ، ولاسيَّا الصِّيام؛ ولأنَّه يُكَرِّه لشارِبِه مُجالَسة أهلِ الخَيرِ والعِبادة؛ لأَنَّه إذا جَلَسَ معهم فَسَوفَ يَمتَنِعُ عن التدخينِ فيَثقُلُ عليه مُصاحَبَتِهم، ولِأُمورٍ أُخرَى؛ فلِذَلك نَرى أنَّ شُرْبَ يَمتَنِعُ عن التدخينِ فيَثقُلُ عليه مُصاحَبَتِهم، ولِأُمورٍ أُخرَى؛ فلِذَلك نَرى أنَّ شُرْبَ الله تَعالى يقولُ: ﴿فَمَن فَضَ الله عَلَى الله تَعالى يقولُ: ﴿فَمَن فَضَ فَضَ فَيهِ ﴾ الدخانِ حَرامٌ، وأنَّ المُحرِمَ إذا شَرِبَه نَقُصَ نُسُكُه؛ لأنَّ الله تَعالى يقولُ: ﴿فَمَن فَضَ فِيهِ ﴾ البقرة:١٩٧].

والإصرارُ على شُربِ الدُّخانِ -وإن كانَ الدُّخانُ مِن صَغائِرِ النُّنوبِ- يُحوِّلُه إلى كَبِيرة على قاعِدة أَكثرِ العُلَهاءِ: أنَّ الإِصرارَ على الصَّغيرة يَجعَلُها كَبيرة.

### <del>-620</del>

( ٢١٨٧) السُّؤَالُ: رَجُلُ أصابَهُ الله بمَرَضٍ أَدَّى بِهِ إلى الهَذَيانِ، وأصبَحَ يَتمَنَّى المَوَتَ، وفي يَومٍ مِنَ الأيامِ رَمى بِنَفسِه مِنْ عِمارةٍ عالِيةٍ وماتَ، فما حُكمُه؟ وهَل يَجوزُ تَغْسيلُه وتَكْفينُه والصَّلاةُ عَلَيهِ ودَفنُه في مَقابِرِ المُسلِمينَ؟

الجَوَابُ: هَذَا الرَّجُلُ قَتَلَ نَفْسَه، والقاتِلُ لنَفْسِهِ مُسلِمٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُغَسَّلَ وَيُكَفَّنَ ويُصَلَّى عَلَيهِ ويُدفَنَ مَع المُسلِمينَ، ولَكِنْ إذا رَأَى قاضي البَلَدِ أو أميرُ البَلَدِ أو وَجِيهُ البَلَدِ أن لا يُصَلِّي عَلَيهِ تَنكيلًا لِغَيرِه فلا بأسَ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ أُتِيَ إليه برَجُلٍ قَد قَتَلَ نَفْسَه فلم يُصَلِّ عليه وأمَرَهم أَنْ يُصَلُّوا عَلَيه.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٤٠٨)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه، رقم (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبة رَحَوَلَيْلَةُ عَنْهُ.

فالقاتِلُ لنَفسِهِ مُسلِمٌ، له ما للمُسلِمينَ إذا مات، ولَكِنْ سَوفَ يُعذَّبُ في نارِ جَهنَّمَ بها قَتَلَ به نَفْسَه، والغَريبُ أنَّ الإنسانَ مِن جَهلِه يَستَجيرُ مِنَ الرَّمضاءِ بالناِر، فيقتُلُ نَفسَه ليَسلَمَ مِن عَذابِ الدُّنيا، ولَكِنَّه يُصابُ بِعَذابِ الآخِرةِ والعِياذُ بالله.

وأمَّا عن هَذيانِه: فلا نَدري هَل فَقَد عَقلَه أو لا، لَكِنْ في السُّوَالِ يَقولُ: إنَّ هَذا الرَّجُلَ كانَ يَدعو عَلى نِفسِه بِالمُوتِ، والَّذي يَدعو عَلى نِفسِه بِالمُوتِ يَعني: أنَّه عاقِلٌ، يَشْعُرُ بها يَقولُ، ويَعْلَمُ ما يَقولُ، فإذا كانَ الرَّجُلُ قَد بَلَغَ بِه الحَدُّ إلى أنْ فَقَد عَلَهُ وتَميزَه؛ فإنَّه لا إثْمَ عَليهِ؛ لأنَّه قَد رُفِعَ عَنهُ القَلَمُ.

(٢١٨٨) السُّوَالُ: ما حُكمُ العزائم مِنَ القرآنِ وغَيرِه، وهيَ أُوراقٌ يُكتبُ عَليهَا بِالزعفَرانِ آياتٌ وغَير ذلكَ؟ وهَل يَجوزُ القراءةُ عَلَى الماءِ ثُمَّ بيعهَا للناسِ؟

الجَوَابُ: أولًا يُسألُ عَن هذِه الطريقةِ: هَل هي مما فَعلَهُ السلفُ أو لا؟ ثُمَّ مَن الذِي كتَبها، فقد يَكونُ مِن أَشرِّ الناسِ، ثم قَد لَا يَكونُ فيها شفاء أيضًا، قد يَكونُ كَذبًا، أو قَد لَا يَكونُ فيها قُرآنٌ أصلًا. فَالأُولَى حرقُ هذِه الأمورِ، وأن يُقرأ عَلَى المريض مُباشرةً.

## <del>-622</del>

(٢١٨٩) السُّؤَالُ: أُصِيبَ أَخي بمرضِ الصَّرَع، فذهبنا إلى رجلٍ أعطانا خيطًا فيهِ عُقدة يزعُم أَن فِيهَا آياتٍ وأذكارًا، فلمَّا لَبِسَها شُفِيَ، وأوصانا بِعَدَمِ حَلِّها، فها حُكْمُ ذلك؟

الجَوَابُ: نقولُ: إنَّ الشفاءَ الَّذِي حصلَ بهذه العُقدة لَا نستطيعُ أن نُشْبِتَ أنَّه

بِسَبَبِها، فقد يكونُ الشفاءُ منَ اللهِ وصارَ مُؤَجَّلًا بِعَقْدِ هَذِهِ العُقدة امتحانًا، فعَقْدُ العُقَدِ العُقدة وأن تعاملُوه بالقرآنِ، العُقَدِ ليسَ سببًا للشفاءِ، والذي أرى أن تُزيلوا هَذِهِ العقدة وأن تعاملُوه بالقرآنِ، وأسألُ اللهُ تعالى ألَّا يعيدَ عَلَيْهِ مَكروهًا.

### 

(٢١٩٠) السُّوَّالُ: ما هو حُكم كشفِ الرجلِ أمام المرأةِ الطبيبةِ، وكشفِ المرأةِ أمام الطبيب الرجُل؟

الجَوَابُ: يجوزُ للمرأةِ أن تعالجَ الرجلَ إِذَا لم يوجدُ رجلٌ يعالِجُ الرجلَ الْأَنَّ ذَلِكَ حَاجةٌ، فإذَا كَانَ هَذَا المريضُ حضرَ إلى المستشفى ولم يجدُ رجلًا يقومُ بعلاجِه فَلا حرجَ أن تعالجَه امرأةٌ، لكن بشرطِ ألا تخلوَ به؛ لأنَّ خَلْوةَ المرأةِ بالرجلِ مُحرَّم؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ: (لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَم (۱)، وقال: (إليَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ (اللهُ عَلَى النِّسَاء). قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ الحَمْوُ (۱)؟ قَالَ: (الحَمْوُ اللهُ اللهُ مَا اللهُ الل

فلا يجوزُ للرجلِ أن يخلوَ بامرأةٍ حتَّى لَو كَانَ قريبًا لِزَوجها، لكن من أعجب ما رأيتُ أن بعضَ العُلَمَاء قَالَ فِي قولِ النَّبِيِّ ﷺ: «الحَمْوُ المَوْتُ»: يعني أن الحموَ لَا بُدَّ أن يُصِيبَ كلَّ حيٍّ! وهَذَا المفهوم لا بُدَّ أن يُصِيبَ كلَّ حيٍّ! وهَذَا المفهوم

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٤٩٣٥).

<sup>(</sup>٢) الحمو: قريب الزوج.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٢١٧٢). ومسلم: كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية، رقم (٢١٧٢).

ليسَ صحيحًا، ولكن معنى «الحَمْوُ المَوْتُ»: فِرَّ مِنْهُ كها تَفِرُّ من الموتِ، فالحموُ أشدُّ خطرًا من البَعيد؛ لأنَّ الحموَ يدخلُ بيتَ قريبِه ولا يُحسُّ به ولا يُستَنكر ولا يُستغرَب، بخِلاف الرجلِ الأجنبيِّ فالنَّاس إِذا دخلَ الأجنبيُّ بيتَ رجلٍ لَا بُدَّ أن يتساءلُوا، ولا بُدَّ أن يبلغوا صاحبَ البيتِ، لكن إِذا دخلَ أخوهُ فالأمرُ يختلفُ، فمعنى قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّكَرُ وُلَا بُدُّ مَن الموتِ أو احذرْه كها النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّكَرُ أَلسَّلَامُ: «الحَمْوُ المَوْتُ» يعني فِرَّ مِنْهُ كها تَفِرُّ من الموتِ أو احذرْه كها تحذرُ الموت.

والرجلُ الطبيبُ يجوزُ لَهُ كَشْف المرأةِ كذلكَ إِذا احتاجَ إلى ذلكَ ولا حرجَ، ولكن لَا بُدَّ أَلَّا يكونَ هناكَ خَلوةٌ، فَلا بُدَّ أن يكونَ مَعَها مَحْرُمُها.



( ٢١٩١ ) السُّوَالُ: ما حُكْمُ النَّفْثِ فِي الماءِ؟

الجَوَابُ: النَّفْثُ فِي الماءِ عَلَى حُكْمَيْنِ:

الأولُ: أنْ يُرَادَ بهذا النفخ التبركُ بِرِيقِ النافثِ، وهَذَا لَا شَكَّ أنه حرامٌ، ونوعٌ مِنَ الشِّرْكِ؛ لأنَّ رِيقَ الإنسانِ لَيْسَ سببًا للبركةِ والشفاءِ، ولا أَحَدَ يُتَبَرَّكُ بِآثارِه وَنوعٌ مِنَ الشِّرْكِ؛ لأنَّ رِيقَ الإنسانِ لَيْسَ سببًا للبركةِ والشفاءِ، ولا أَحَدَ يُتَبَرَّكُ بِآثارِه إلا محمدٌ رسولُ اللهِ عَلَيْهِ، أمَّا غيرُه فَلا يُتَبَرَّكُ بِآثارِه، فالنبيُّ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ يُتَبَرَّكُ بِآثارِه فِي حياتِه، وكذلك بعد مماتِه إذا بَقِيَتْ تلك الآثارُ كها كانَ عندَ أُمِّ سلمةَ رَعَيلَتُهُ عَنهَ كِيسٌ مِنْ فِضَّةٍ فِيهِ شَعَرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَسْتَشْفِي بها المُرْضَى، فإذا جَاءَ أَحَدُ كِيسٌ مِنْ فِضَّةٍ فِيهِ شَعَرَاتٌ مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ يَسْتَشْفِي بها المُرْضَى، فإذا جَاءَ أَحَدُ مِن الناسِ مريضًا صَبَّتْ عَلَى هَذِهِ الشعراتِ ماءً ثمَّ حَرَّكَتْهُ، ثم أعطتُه الماءَ، لكِنْ غيرُ مِن الناسِ مريضًا صَبَّتْ عَلَى هَذِهِ الشعراتِ ماءً ثمَّ حَرَّكَتْهُ، ثم أعطتُه الماءَ، لكِنْ غيرُ النَبِيِّ عَلَيْهِ لَا يَجوذُ لأَحَدِ أَنْ يَتَبَرَّكَ بِرِيقِه أو بعَرَقِهِ أو بثَوْبِه أو بمَكَانِه أو بغيرِ ذلكَ، النَّيِّ عَلَيْهِ لَا يَعودُ لأَحَدِ أَنْ يَتَبَرَّكَ بِرِيقِه أو بعَرَقِهِ أو بثَوْبِه أو بمَكَانِه أو بغيرِ ذلكَ، بل هَذَا حرامٌ، فإذا كانَ النفثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النافثِ فإنَّه وَانَهُ وَنُوعٌ بل هَذَا كانَ النفثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النافثِ فإنَّه وَانَّهُ وَنُوعٌ بل هَذَا كانَ النفثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النافثِ فإذا كانَ النفثُ فِي المَاءِ مِنْ أَجْلِ التبركِ بريقِ النافثِ فإنَّه وَانْ النَّهُ أَنْ عَلَى المَّهُ عَلَى النَّهُ الْعَلْمُ الْعَنْ الْعَلْمُ الْمُ الْعَالِي النَّهُ الْمُ الْمُ الْعَنْ الْعَنْ الْعَنْ الْمُ الْعَنْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللهِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعِلْمُ الْعَمْ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللهِ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُولُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُولُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْ

مِنَ الشِّرْكِ، كيف كَانَ ذَلِكَ نَوْعًا مِنَ الشِّرْكِ؟

نقول: هُنَاكَ قاعدةٌ وهي: أنَّ كلَّ مَنْ أَثْبَتَ لشيءٍ سببًا غيرَ شرعيٍّ ولا حسيٍّ فإِنَّهُ يكونُ مُشْرِكًا؛ لأنَّه جَعَلَ نَفْسَهُ مُسَبِّبًا مع اللهِ، وثبوتُ الأسبابِ لمسبِّاتِها إنَّما يُتَلَقَّى مِنْ قِبَلِ اللهَ سببًا لا حِسًّا ولا شَرْعًا فإنَّه يكون مُشْرِكًا.

الثاني: وَهُو القِسْمُ الثاني مِنَ النفثِ: كَأَنْ يَنْفُثَ الإنسانُ برِيقٍ تَلَا فِيهِ القرآنَ مثلَ أَنْ يقرأَ الفاتحة، والفاتحةُ رقيةٌ، وهي مِنْ أعظم ما يُرْقَى به عَلَى المريضِ، يرقى مها في الماءِ فإنَّ هَذَا لَا بَأْسَ به، وقد فَعَلَهُ بعضُ السَّلَفِ. وَهُو أيضًا مُحَرَّبٌ ونافعٌ بإِذْنِ اللهِ، ولقدْ كَانَ النَّبِيُّ عَيَّا يَنْفُخُ فِي يَدَيْهِ عَنْ نَوْمِه بِ ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص:١]، و ﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِ النّاس:١]، فيَمْسَحُ وَ فَلَ أَعُودُ بِرَبِ النّاس:١]، فيَمْسَحُ مِهَا وَجْهَه وما استطاعَ مِنْ جَسَدِهِ عَيْهِ (١).

### -696

(٢١٩٢) السُّؤَالُ: هَلِ المؤمِنُ يَمْرَضُ نَفْسيًّا؟ وما المَرْضُ النَّفْسِيُّ الشَّرُّ؟ وكَيفِيَّةُ عِلاجِهِ، مثل القَلَقِ؟ وهل النَّفْسُ اللوامَّةُ تُسَبِّبُ القَلَقَ، فالأطبَّاءُ هنا يُعالجُونَ المَرضَ بالأمراضِ العَصْرِيَّةِ، وهي الأَدْوِيَةُ العَصْرِيَّةُ بطريقَةِ أَمْريكا وأُرُوبا، ولا يستَعْمِلُونَ العِلاجَ الرَّوجِيَّ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَن الإنسانَ مُصابٌ بالأمراضِ النَّفْسِيَّةِ؛ بالهَمِّ للمُسْتَقْبَلِ، والحُزْنِ عَلَى الماضِي، وتَفْعَلُ الأمراضُ النَّفْسِيَّةُ بالبدنِ أكثرَ ما تَفْعَلُ الأمراضُ الحِسِّيَّةُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذتين، رقم (١٧).

البدنِيَّةُ. ودَواءُ هَذِهِ الأَمْراضِ بِالرُّقْيَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَنجَحُ مِن عِلاجِهَا بِالأَدْوِيَةِ الحِسِيَّةِ، كَمَا هُو معلومٌ، ومِنْ أَدْوِيَتِهَا الحديثُ الصحيحُ عَنِ ابنِ مَسْعودٍ رَعَىٰ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمُّ وَحَزَنُ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، مَا قَالَ عَبْدُكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُو لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَو اسْتَأْثَرُ تَ بِهِ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَو اسْتَأْثُرُ تَ بِهِ فَيْ عِلْمَ اللهُ مَا اللهُ مَالَ اللهُ مَا اللهُ وَقَالَ اللهُ وَيَعَلَى اللهُ عَرَقِهَا هَوْ اللهِ عَنْدَكَ، أَنْ تَعْمَلَ اللَّهُ عَرَقِهَا هَوْ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

ومن الأَدْوِيَةِ الشرعِيَّةِ كذلك أن يقولَ الإنسانُ: ﴿ لَاۤ إِلَنَهَ إِلَآ أَنتَ سُبْحَنَكَ إِنِّ صَالَاً وَمن أَرادَ مَزِيدًا من ذَلِكَ فلْيَرْجِعْ إلى إلى حَنْتُ مِن ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومن أرادَ مَزِيدًا من ذَلِكَ فلْيَرْجِعْ إلى المؤلَّفاتِ العُظْمِي فِي بابِ الأذكارِ، كـ (الوابِلِ الصَّيِّبِ) لابنِ القَيِّمِ، و(الكَلِمِ الطَّيِّبِ) لشيخِ الإسلامِ ابن تَيمِية، و(الأذكارِ) للنَّوَوِي، وكذلك (زَاد المَعَاد) لابنِ القَيِّمِ.

لكن لما ضَعُفَ الإيمانُ ضَعُفَ قَبُولِ النَّفْسِ للأَدْوِيَةِ الشَّرعِيَّةِ، وصارَ الناسُ الآن يعتَمِدُونَ عَلَى الأَدْوِيَةِ الحِسِّيَّةِ أكثرَ مِن اعْتمادِهِمْ عَلَى الأَدْوِيَةِ الشرعِيَّةِ، ولما كانَ الإيمانُ قَوِيًّا كَانَت الأَدْوِيَةُ الشرْعِيَّةُ مؤثِّرَةً تمامًا، بل إن تَأْثِيرَهَا أسرعُ من تأثِيرِ الأَدْوِيَةِ الحِسِّيَّةِ، ولا يَخْفَى علينا جميعًا قِصَّةُ الرجلِ الذي بَعَثَهُ النَّبِيُّ يَعَيِّةً فِي سَرِيَّةٍ، ولا يَخْفَى علينا جميعًا قِصَّةُ الرجلِ الذي بَعَثَهُ النَّبِيُ يَعَيِّةً فِي سَرِيَّةٍ، فَنَزَلُوا عَلَى قومٍ من العَرَبِ، ولكن هؤلاءِ القَومِ لم يُضَيِّفُوهُمْ، فشاءَ اللهُ عَرَقَجَلَ أن

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٢، رقم ٤٣١٨).

سيَّدَ القَومِ لَدَغَتْهُ حيَّةٌ، فقالَ بعضُهم لَبَعْضِ: اذْهَبُوا إلى هؤلاءِ القَومِ الذين نَزَلُوا، لعلَّكُمْ تَجِدُونَ عِنْدَهم رَاقِيًا يَرْقِي هَذَا المريضَ الذي لَدَغَتْهُ الحيَّةُ. فقال الصحابَةُ لهم: لا نَرْقِي سيِّدَكُم إلا إِذَا أَعْطَيْتُمونَا كذَا وكذَا مِنَ العَهْدِ. فقالوا: لا بَأْسَ. فذهَبَ أحدُ القَومِ مِنَ السَّرِيَّةِ يقْرأُ عَلَى هَذَا الذي لُدِغَ سورةَ الفاتِحَةِ فقط، فقامَ هذَا اللَّدِيغُ كأنها القومِ مِنْ السَّرِيَّةِ يقْرأُ عَلَى هَذَا الذي لُدِغَ سورةَ الفاتِحةِ فقط، فقامَ هذَا اللَّدِيغُ كأنها نشِطَ مِنْ عِقَالٍ، ومَعْنَى (كأنَّها نشِطَ مِن عِقَالٍ) أي: كأنَّه بعيرٌ فُكَّ عِقَالُه، فقامَ بشرْعَةٍ، هكذا أثَّرَتْ قِراءةُ الفاتِحةِ عَلَى هَذَا اللَّدِيغِ؛ لأنها صدَرَتْ من قلْبِ مملوءِ اليهانَا، فقالَ النَّبِيُ عَلَيْهُ بَعْدَ أن رَجَعُوا إليه: "وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟» (١).

لكن في زَمَنِ المحابَاةِ ضَعُفَ الدِّينُ وضَعُفَ الإيهانُ، وصارَ النَّاسُ يعتَمِدُونَ عَلَى الأُمورِ الحِسِّيَةِ الظاهِرَةِ، وابتُلُوا بها في الواقِع، ولكن ظَهَرَ في مقابِلِ هؤلاءِ قومٌ أهلُ شَعْوَذَةٍ ولَعِبٍ بعقولِ الناسِ، ومُقَدَّرَاتِهم وأمْوالِهِمْ، يزْعُمونَ أنهم قُرَّاءُ بَرَرةٌ، ولكنهم أكلةُ مالٍ بالباطلِ، بل هُمْ أناسٌ يبْتَزُّونَ أموالَ الناسِ بالباطلِ، ويضحَكُونَ عَلَى عُقولِ النَّاسِ، فالناسُ بين طَرَقيْ نقيضٍ، منهم مَنْ تَطَرَّفَ، ولم يَرَ لقِراءتِهِ أثرًا إطلاقًا، ومِنْهُم من تَطَرَّفَ ولَعِبَ بعقولِ الناسِ بالقِراءاتِ الكاذِبَةِ الخادِعَةِ، ومنهم الوسَطُ.

## -690-

(٢١٩٣) السُّوَالُ: هناكَ شخْصٌ أصابَهُ ألمٌ فِي قَدَمِهِ، فطلَبَ منْه شخصٌ آخرُ أن يكتُبَ عَلَى مكانِ الأَلمِ شَيئًا مِنَ القُرآنِ، ويزْعُمُ أن هذِهِ مِنَ الرُّقْيَةِ، ولقد كتَبَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٧٦).

# عَلَيْهِ آيةَ الكُرْسِيِّ، فهَلْ هذا العَمَلُ صحيحٌ؟

الجَوَابُ: نَرَى أَلَّا يَفْعَلَ، لَا سِيِّمَا إِذَا كَانَت الكَتَابَةُ فِي أَسَفْلِ القَدَمِ؛ لأن فِي ذَلِكَ من امتِهَانِ القُرآنِ ما هُوَ ظاهِرٌ معلُومٌ، ويكْفِي عَن الكتابة أن يَنْفُثَ عَلَى موضِعِ الألَمِ، ويقْرَأَ سورةَ الفاتِحَةِ إذا قُرئتْ عَلَى المريضِ، أو عَلَى المتَألِّم، فهي أنفَعُ ما يكونُ مِنَ الدَّواءِ.

والدليلُ عَلَى هَذَا ما ثَبَتَ فِي الحديثِ الصَّحِيحِ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ بَعَثَ سَرِيَّةً، فَنَرَلُوا عَلَى قَومٍ ضُيُوفًا، ولكنَّ هؤلاءِ القومَ لم يُضَيِّفُوهُم، فقدَّرَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلَى سيِّدِهِمْ أَن يلْدَغَهُ العَقْرِبُ، وكَانَت لدْغَتُها شديدةً جِدًّا، فتساءلوا: هل فيكُمْ مَن يرْقِيهِ؟ حَتَّى جَاؤُوا إلى الصحَابَةِ رَضَالِللهُ عَلَمُ ثم قالوا: هلْ فيكُمْ مِنْ راقٍ؟ أي: مَن يَرْقِيهِ؟ حَتَّى جَاؤُوا إلى الصحَابَةِ رَضَالِللهُ عَلَمُ ثم قالوا: هلْ فيكُمْ مِنْ راقٍ؟ أي: مِن قارِئٍ؟ قالوا: نعم، ولكنْ لا نَرْقِيكُمْ وأنتُمْ لم تُضيِّفُونَا، حَتَّى تَجعَلُوا لنَا جُعْلًا. فجعلُوا لهم قطيعا مِنَ الغَنَم، فتقَدَّمُ أحدُ الصحابَةِ إلى هَذَا الَّذِي لُدِغَ، فجعَلَ يقرأُ فجعَلَ يقرأُ عَلَيْهِ سورَةَ الفاتِحَةِ حَتَّى قام كأنها نُشِطَ من عِقَالٍ. فلما قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ عَيِّهُ وأَحبَرَوهُ، عَلَيْهِ سورَةَ الفاتِحَةِ حَتَّى قام كأنها نُشِطَ من عِقَالٍ. فلما قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ عَيَّهُ وأَحبَرَوهُ، قالَ له: «وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟» (١).

وعَلَى هَذَا، فالقراءةُ عَلَى المريضِ أو عَلَى الألَمِ بالفاتِحَةِ من أسبابِ الشَّفاءِ والعافِيَةِ، وكما صحَّ بها الحديثُ، فهي أَيْضًا مجرَّبَةٌ، فَلا يُوجَدُ شيءٌ مِنَ القرآنِ أعظمَ منها وسِيلَةً للشِّفاءِ، فبَدَلًا من أن يكتُبَ آيَةَ الكُرْسِيِّ فِي هَذَا الموضع الذِي يُعْتَبَرُ كتَابَتُهُ فيهِ امتِهَانًا، فلْيَقْرَأُ عَلَيْهِ بالفاتِحَةِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٧٦).

(٢١٩٤) السُّوَّالُ: مَا هي أفضلُ الطرقِ للعلاجِ بالقرآنِ؟ وما صفةُ الرقيةِ الشرعيةِ؟

الجَوَابُ: أحسنُ شيءٍ يُقرأُ به عَلَى المريضِ الفاتحةُ، فينفثُ الإنسانُ عَلَى المريضِ ويقرؤُها، وهَذَا من أكبرِ أسبابِ الشفاءِ، سواءٌ كَانَ المرضُ عضويًّا أو ذهنيًّا أو فكريًّا، أو أي شيءٍ. والدليلُ لهذا أنه انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَعَلَالِهِ وَسَلَمَ فِي سَفْرَةِ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهُ طَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَهَلَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ فَيْ الرَّهُ طُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ ثَضَيَّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ.

ومعنى نُشط من عِقالٍ أن البعيرَ تُعقلُ يدُه ويُشدُّ عليها الحبلُ وَهُوَ باركُّ، فإذا نشطَ الحبلُ قامَ.

قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ الْهِ وَسَلَّمَ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»، ثُمَّ

قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا »(١).

فأفتاهُم وشاركَهم حَتَّى تطمئنَ نفوسُهم أن شارَكهم النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

فالفاتحةُ هي من أكبرِ أسبابِ العلاجِ، بل هي أفضلُ علاجٍ يعالجُ به فِي القراءةِ.

( ٢١٩٥ ) السُّؤَالُ: ما هي الضوابطُ فِي الرقيةِ الشرعيةِ؟ وبهاذا تكونُ؟

الجَوَابُ: ضوابطُ الرقيةِ الشرعيةِ أن تكونَ مما جاءتِ الشريعةُ به، مثل الفاتحةِ، ففاتحةُ الكتابِ تنفعُ من كلِّ داءِ إِذا قُرئتْ عَلَى المريضِ، ودليلُ هذَا:

انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِي ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيِّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَوُلاءِ الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَاتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَضَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَيْنَ، فَكَأَنَّهَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ. يعني كأنه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

بعيرٌ حُلَّ عقالُه وانطلقتْ رجلُه أو يدهُ فقامَ بريئًا.

قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا» (١). اللهم صلِّ وسلمْ عَلَيْهِ، فانظرْ كيفَ التعليمُ وكيفَ الإقناعُ.

( ٢١٩٦) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ كتابةِ الآياتِ القُرْآنيةِ عَلَى اللَّوحِ، ثمَّ يُغسَلُ الإناءُ بهاءٍ فيُسقَى به، أفتونا مأجورين؟

الجَوَابُ: هَذَا يُكتَب للمَريض عَلَى لَوحٍ بزعفرانٍ أو شِبهه، ويُغسَل ويَشربه المريض، وهَذَا فَعَله بعضُ السلَف، واستدلوا عَلَى ذَلِكَ بعمومِ قولِ اللهِ تَبَارَكَوَتَعَاكَ: ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ١٨]، فأيُّ طريقةٍ استعملت القُرْآن للشفاءِ بها وهي غيرُ محرَّمة، فإنَّه لَا بأسَ بها، لكن أحسن من هَذَا أن يُقرَأ عَلَى المريض، هَذَا هُوَ الأحسنُ.

وفي الحديثِ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبُوا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ؟ وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَهَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَضَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ. فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ (۱). فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ (۱).

قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالِحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا.

فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهُمًا» (٢). من أجل أن يُطَمْئِنَهُم عَلَى أَن هَذَا لَا بَأْسَ به، ولهذا يَنبغي للعالم إذا أَفتَى بقولٍ مُسْتَغْرَبٍ، ويَخشَى أَلَّا تَطمئنَ نَفُوسُهم. فُفُوسُ المستفتينَ به، أن يفعل ذَلِكَ حَتَّى تطمئنَ نفوسُهم.

وما أحسنَ قصةً عَن شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ، وشيخُ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ وشيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ أعطاهُ اللهُ تَعَالَى علماً المأثورِ، وعلمَ المنظورِ، يعني: أعطاهُ اللهُ تَعَالَى علماً بالأثارِ، وعلما بالعقلِ، وعندَه من الأدلَّة العقليَّة والنقليَّة ما يُفحِم به خصمَه، حتَّى إنه رَحَمُهُ اللَّهُ يستدلُّ بالنصوصِ الَّتِي استدلَّ بها خَصْمُه عَلَى خَصْمِه.

<sup>(</sup>١) أي: فُك من حبل كان مشدودًا به.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٠١).

لما نزلَ التتارُ بالشامِ، وفتنةُ التتارِ مَعروفةٌ، فهي فِتنةٌ عظيمةٌ، لكنَّ الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى يُسلِّطُ بعضَ النَّاسِ عَلَى بعضٍ، نزلُوا دِمَشْقَ فِي رَمَضَانَ، وأَفتى رَجَمَهُ الله الجُنْدَ بأنْ يُفطِروا؛ منْ أجلِ أنْ يتَقَوَّوا عَلَى الجِهادِ والقتالِ، واستُفتي غيرُه منْ أهلِ المعلمِ وقالُوا: لَا رُخصةَ لكمْ فِي الفِطر، فالفِطرُ إمَّا لمرضٍ أو سَفَرٍ، وأنتمْ لستُم مَرضى ولا مُسافرين، وليسَ لكمْ رُخصةٌ، أما هُو رَحَمُ اللَّهُ فأصرَّ عَلَى أنَّ همْ رُخصةٌ، واستدلَّ بقولِ النَّبِيِّ عَلِي غزوةِ الفتح، وكانتْ في رَمَضَان، أنَّه لَيَّا دَنَا من مَكَّة واستدلَّ بقولِ النَّبِيِ عَلَي غزوةِ الفتح، وكانتْ في رَمَضَان، أنَّه لَيَّا دَنَا من مَكَّة أَمَرهم بالفطرِ بأنَّه أقوى لهم، فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أن الإِنْسَان إذا أفطرَ للقتال في سبيلِ أمرَهم بالفطرِ بأنَّه أقوى لهم، فدلَّ ذَلِكَ عَلَى أن الإِنْسَان إذا أفطرَ للقتال في سبيلِ اللهِ، فإنَّه لا حرجَ عَلَيْهِ، ومع ذَلِكَ كانَ رَحَمُ اللهُ يمشي في صفوفِ المُسْلِمِينَ ومعه اللهِ، فإنَّه لا حرجَ عَلَيْه، ومع ذَلِكَ كانَ رَحَمُ اللهُ يمشي في صفوفِ المُسْلِمِينَ ومعه واقتناعُ الإِنْسَانِ بالعملِ أشدُّ مِنَ اقتناعِه بالقولِ (١).

وكذلك هُنَاكَ دليلٌ آخر: لها حصلَ صُلح الحُدَيْبِية بين الرَّسُول وَ وَعُرِيْسُ، أَمرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَةُ وَالسَّلَامُ أَصِحابَه أَن يحلّوا ويحلِقوا، لكن تعلمونَ أَن الشروطَ فِي صلح الحُدَيْبِية كَانَت عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ثقيلةً، وعظيمةً، فتمنَّعوا بعض الشَّيْء، لعلَّ اللهَ أَن يأتي بفَرَج، فدخلَ النَّبِي عَيَلِيهُ عَلَى زوجته أُمِّ سَلَمَة، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِي مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَ اللهِ، أَنْحُبُّ ذَلِكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لَا تُكلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى فَعَلَ تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وَتَدْعُو حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ. فَخَرَجَ فَلَمْ يُكلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ؛ نَحَرَ بُدْنَكُ، وَدَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَنَحَرُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، رقم (١١٢٠).

<sup>(</sup>٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٣٠).

يَحْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمَّا اللهِ النَّهُم اقتنعُوا، واقتناعُ الإِنْسَان بالفعلِ أقوى من اقتناعِه بالقولِ.

### 

(۲۱۹۷) السُّوَّالُ: نودُّ إيضاحَ مسألة جوازِ الرُّقْيَة الشَّرعيَّة عَلَى المريضِ، حيث إن بعض المنتسبينَ للعلمِ يرى عدمَ مشروعيَّة القراءةِ لغير المريضِ عَلَى نفسِه، أو أقرب النَّاس إليه، وكذلك مسألة تَلبيس الجنِّ بالإِنْسَان، حيث إنَّه يوجد مَن يقول: إن هَذَا غير صحيح، وجزاكم الله خيرًا؟

الْجُوَابُ: الرُّقْيَةُ الشَّرعيَّة تَنقسم إِلَى قِسمينِ:

القسم الأوَّل: من القُرْآنِ والسنَّة، وهَذَا لَا إشكالَ فيه، فمِنَ القُرْآنِ سُورَة الفَاتِحَة، فهي رُقْيَةٌ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟»(٢).

وكذلك إذا قراً عَلَى المُصابِ بمرضٍ بها يُناسب ذَلِكَ المرضَ عَهَا لَو قَراً عَلَى المُسْحورِ بآياتِ السِّحر، مِثل قولِه تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِثْتُم بِهِ ٱلسِّحرُ ۗ إِنْ اللهِ سَيْبُطِلُهُ ۚ إِنَّ اللهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس:٨١].

وكما فِي قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَنِحِرٍّ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه:٦٩]، وأمثال ذلك.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم (٢٧٣١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، رقم (٢٢٧٦).

وأمَّا السنَّة فكذلكَ فِيهَا أحاديثُ كثيرةٌ، وفيها أدعيةُ المرضِ.

القسم الثَّاني: ما لم يَرِدْ فِي الكِتَابِ والسُّنَّة، لكنه دعاء، مثل أَنْ يَقُولَ الإِنْسَانَ وَهُوَ يقرأ عَلَى المريض: اللَّهُمَّ عافِ هَذَا المريض، اللَّهُمَّ أَزِلْ مَرَضَه، اللَّهُمَّ عجِّل لَهُ بالعافية، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ من الكلماتِ الَّتِي لَا تُنافي ما فِي القُرْآن والسنَّة، لكنَّها لم تأتِ بلفظها فِي الكِتَابِ والسُّنَّة.

أما الكلماتُ الَّتِي لَا يُفهَم مَعناها، أو الكتاباتُ الَّتِي تكونُ طَلاسِمَ مُرَبَّعات ومُدَوَّرات ومُثَلَّثات ومُنجَهات، فهذِهِ كلهَا حرامٌ لَا تجوزُ الرُّقْيَة بها بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

أما إنكارُ أَنْ يكونَ الجنُّ يَتَلَبَّس بالإِنْسَان فهذا خطأً؛ لأَنَّه جَاءَ فِي القُرْآن الكريمِ ما يدلُّ عَلَى ذلك، أي: عَلَى تلبُّس الجنِّ بالإنسِ، يعني يداخله حتَّى يكونَ كاللِّباس لَه، وكذلكَ فِي السنَّة وُجِدت آثارٌ كثيرةٌ عَن السلَف فِي هَذَا الموضوعِ، ولا يمكِن إنكارُ مثل هَذَا؛ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوْا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ اللَّهِ عَالَى: ﴿اللَّهِ عَالَى: ﴿اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ عَالَى: ﴿اللَّهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وجاء فِي مُسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنبلِ رَحَمُهُ اللهُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَهَا صَبِيًّ لَهَا بِهِ لَمُ (١)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْرُجْ عَدُوَّ اللهِ، أَنَا رَسُولُ اللهِ». فَبَرَأَ (٢).

وأما الواقعُ فشاهدٌ بذلك، فكثيرٌ منَ العُلَمَاء يشهدونَ بها، قالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَادِ المعادِ:

<sup>(</sup>١) اللمم: طرَف من الجنون يُلِمُّ بالإنسان. النهاية (لمم).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٧١).

«وَشَاهَدْتُ شَيْخَنَا» وَهُوَ ابن تَيْمِيَّةَ «يُرْسِلُ إِلَى المَصْرُوعِ مَنْ يُخَاطِبُ الرُّوحَ التَّي فِيهِ، وَيَقُولُ: قَالَ لَكِ الشَّيْخُ: اخْرُجِي، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجِلُّ لَكِ، فَيُفِيقُ المَصْرُوعُ، وَرُبَّهَا خَاطَبَهَا بِنَفْسِهِ، وَرُبَّهَا كَانَتِ الرُّوحُ مَارِدَةً فَيُخْرِجُهَا بِالضَّرْبِ فَيُفِيقُ المَصْرُوعُ وَلَا يُحِسُّ بِأَلَم، وَقَدْ شَاهَدْنَا نَحْنُ وَغَيْرُنَا مِنْهُ ذَلِكَ مِرَارًا.

وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَقْرَأُ فِي أُذُنِ الْمَصْرُوعِ: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثَا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون:١١٥].

وَحَدَّثَنِي أَنَّهُ قَرَأَهَا مَرَّةً فِي أُذُنِ المَصْرُوعِ، فَقَالَتِ الرُّوحُ: نَعَمْ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ. قَالَ: فَأَخَذْتُ لَهُ عَصًا وَضَرَبْتُهُ بِهَا فِي عُرُوقِ عُنُقِهِ حَتَّى كَلَّتْ يَدَايَ مِنَ الضَّرْبِ، قَالَتْ يَشُكَّ الْحَاضِرُونَ أَنَّهُ يَمُوتُ لِذَلِكَ الضَّرْبِ. فَفِي أَثْنَاءِ الضَّرْبِ قَالَتْ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُوَ لَا يُحِبُّكِ، قَالَتْ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُحِبُّكِ، قَالَتْ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ بِهِ، فَقُلْتُ لَهَا: هُو لَا يُرِيدُ قَالَتْ: قَالَتْ: قَالَتْ: لَا وَلَكِنْ طَاعَةً لللهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَتْ: فَالَاتُ فَانَا أَدْعُهُ كَرَامَةً لَكَ، قَالَ: قُلْتُ: لَا وَلَكِنْ طَاعَةً للهِ وَلِرَسُولِهِ، قَالَتْ: فَأَنَا أَخْرُجُ مِنْهُ.

قَالَ: فَقَعَدَ الْمَصْرُوعُ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِهَالًا، وَقَالَ: مَا جَاءَ بِي إِلَى حَضْرَةِ الشَّيْخِ؟ قَالُوا لَهُ: وَهَذَا الضَّرْبُ كُلُّهُ؟ فَقَالَ: وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَضْرِبُنِي الشَّيْخُ وَلَمْ أُذْنِبْ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِأَنَّهُ وَقَعَ بِهِ ضَرْبُ البَتَّةَ»(١).

وكذلك رُوي عَن الإمامِ أحمدَ وغيرِه من أهلِ العلمِ ما يؤيِّد ذَلِكَ ويُثبته.

ولكن الشَّيْء الَّذِي يكدِّر الخاطرَ أن كثيرًا من النَّاس اليوم عندهم خوفٌ وهَلَع، فكلما أُصيب الإِنْسَان بشيءٍ قال: هَذَا جِنِّيُّ، هَذَا سِحر، هَذَا عَين، وهَذَا غَلَط،

<sup>(</sup>۱) زاد المعاد (٤/ ٦٨).

فهَذَا منَ الهَلَع، والإِنْسَان إِذا خاف استولتْ عَلَى نفسِه الانفعالاتُ فصارَ الوَهمُ عندَه حقيقةً.

ولذلك يجبُ عَلَى الإِنْسَان أن يستعملَ الأورادَ الشَّرعيَّة فِي كلِّ صباحٍ ومساء، إذا كانَ يريدُ أن يَحمِيَه الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ مَن قَرَأَ آيةَ الكرسيِّ فِي ليلةٍ لم يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ حَافِظُ، وَلا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ حتَّى يُصْبِحَ (١).

وبعضُ القرَّاء اتَّخذوا هَذَا مهنةً، وسمِعتُ أنَّهم فَتَحوا عياداتٍ، وجَعلوا بطاقاتٍ مكتوبٌ فِيهَا سعرُ الدرجةِ الأُولى والدرجةِ الثَّانيةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا لَا يجوزُ.

### 

( ٢١٩٨ ) السُّؤَالُ: هل الرُّقْيَةُ تُنافِي التَّوَكُّلَ، أرجُو إيضاحَ ذلِكَ؟

الجَوَابُ: التوكُّل هو صِدْقُ الاعتهادِ عَلَى اللهِ عَنَّهَ عَلَى إللهِ عَنَّهَ عَلَى إللهِ عَنَّهَ عَلَى اللهِ المنافِع، ودفْعِ المضارِّ، يعني: أن تعتَمِدَ عَلَى اللهِ اعتهادًا صادِقًا فِي جلْبِ المنافِع ودفْعِ المضارِّ، مع فِعلِ الأسبابِ التي أمَرَ اللهُ بها، وَلَيْسَ التوكُّلُ أن تعتَمِدَ عَلَى الله بِدُونِ فعلِ أسبابٍ؛ فَإِنَّ الاعتِهادَ عَلَى اللهِ بِدُونِ فعلِ أسبابٍ طعْنٍ فِي اللهِ عَنَّهَ عَلَى وفي حِكْمتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لأَنَّ اللهُ تَعَالَى ربَطَ المسبَّباتِ بأسبابِا.

وهنا سؤالٌ: مَن هو أعظمُ الناسِ تَوَكُّلا عَلَى اللهِ، وأكمَلُهم توكُّلًا عَلَى اللهِ؟ الرسولُ عَلَيْهِ الضَّرَرَ؟ نعم، كَانَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوكاة، باب إذا وكل رجلا، فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكل فهو جائز، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز، رقم (٢٣١١).

إِذَا خَرَجَ إِلَى الْحَرْبِ يلْبَسُ الدُّرُوعَ يتَوقَّى بها السِّهَامَ، وفي غزْوَةِ أُحُدٍ «ظَاهَرَ بَيْنَ دِرْعَيْنِ» (١)، يعني: لبسَ درعينِ، كلُّ ذَلِكَ استعدادًا لها قَدْ يحدُثُ.

ففِعلُ الأسبابِ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ إِذا اعتَقَدَ الإنسانُ أَنَّ هَذِهِ الأسبابَ مجرَّدُ أُسبابِ فقط، لَا تأثِيرَ لها إلا بإذنِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وعَلَى هَذَا، فقِراءَةُ الإنسانِ عَلَى نَفْسِهِ، وقراءته عَلَى إخوانِهِ المُرْضَى لَا تُنَافِي الْتُوكُلَّ، وقد ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كَانَ يَرْقِي نَفْسَهُ بِالْمُعَوِّذَاتِ (١)، وكانَ يَرْقِي أَصحابَهُ إِذَا مَرِضُوا (١).

### -500

(٢١٩٩) السُّوَّالُ: هل يَجُوز للأطباءِ أن يردُّوا كلامَ الرَّسُولِ ﷺ فِي بعض العلاجاتِ والأدويةِ التي نصحَ بها رسولُ اللهِ ﷺ؛ مُحْتَجِّينَ بحديث: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»(١٠)؟

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (۲۵۹۰)، وابن ماجه: كتاب الجهاد، باب السلاح، رقم (۲۸۰٦).

<sup>(</sup>٢) كما في حديث عائشة رَضَالِلَهُ عَهَا «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى نَفَثَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، وَمَسَحَ عَنْهُ بِيكِهِ، فَلَمَّا اشْتَكَى وَجَعَهُ الَّذِي تُوفِي فِيهِ، طَفِقْتُ أَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ الَّتِي كَانَ يَنْفِثُ، وَفَاتَه، رقم وَأَمْسَحُ بِيكِ النَّبِي ﷺ وَفَاتَه، رقم (٤٤٣٩). ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات والنفث، رقم (٢١٩٢).

<sup>(</sup>٣) كها في حديث عائشة رَضَيَلِشَعَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَّ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أَيَ بِهِ، قَالَ: «أَذْهِبِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَعًا». أخرجه البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءً إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَعًا». أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، رقم (٦٧٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٢، رقم ١٢٥٦٦)، وابن ماجه: كتاب الرهون، باب تلقيح النخل، رقم (٤٧١).

الجَوَابُ: إِذَا ثَبْتَ الحديثُ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي شيءٍ من أمورِ الدِّينِ، أوِ الدُّنْيَا، أو طبِّ القلوبِ، أو طبِّ الأبدانِ، فَإِنَّ الواجبَ عَلَى المؤمِنِ تصديقُه، ولا يحِل لَهُ أَن يُعارِضَ بشيءٍ؛ لأننا نعلمُ أَنَّ مَا صحَّ عَن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حتُّ، وأنه لا يمكِن أن يعارضَه حتُّ أبدًا؛ إذ إن الحَقَّ لا يتناقض، فمَن ردَّ أحاديث الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الثابتة عَنْهُ فِي شيءٍ ذُكر فِيهِ شِهاء، فَإِنَّهُ يجبُ أن يراجعَ نفسَه خوفًا مِن أن يَضِيق قلبُه فيهلِك، فالواجبُ الإِيمَانُ بِما صحَّ عَن النَّبِيِّ عَيْقِيْهِ.

ويقال: إن ما أخبرَ به النّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من الشفاء في بعض الأشياء لَيْسَ عَن تَجرِبةٍ حَتَّى نقولَ: يمكنُ أن يخطئ، ويمكنُ أن يصيب، ولكنه عَن وحي؛ لأنَّ النّبِيَّ عَيْلِهُ لَيْسَ طبيبَ أبدانٍ حَتَّى يعرِف خصائص الأشياء، إنها يتكلّم بوحي من الله، فإذا قَالَ مثلًا: (في الحَبَّةِ السَّوْدَاء شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاء إلَّا السَّامَ)(۱)، وجبَ علينا أن نقبلَ هَذَا، وإذا قُدِّر أن أحدًا استعملها ولم يجد شفاءً، فإنَّ النّبِي عَلِيْهُ قال: (إلَّا السَّامَ)، وَهُوَ الموت، يعني الَّذِي لا بد منه، فإذا كَانَ الله قد قدَّر عَلَى الإِنْسَان شيئًا، فلن ينفعَ فيهِ دواء.

والعسلُ فِيهِ شفاءٌ للناسِ، كما جَاءَ فِي القُرْآن، فهل يمكِن لمؤمنِ أن يَقُول: إنه لَا شفاءَ فِيهِ أبدًا؟!

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء، رقم (٥٦٨٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، رقم (٢٢١٥).

(٢٢٠٠) السُّؤَالُ: أَثَابَكُمُ اللهُ، مَا حُكْمُ الشَّرْع فِي عمليةِ طفلِ الأنابيبِ؛ لأنَّهَا انتشرت فِي الوقت الأخير انتشارًا كبيرًا؟

الجَوَابُ: لِي ملاحظةٌ عَلَى هَذَا السُّؤَال، وَهِيَ قولُ السَّئلِ: «مَا حُكْمُ الشَّرْع»؛ لأنَّ حكمَ الشَّرْع لأنَّ حكمَ الشَّرْعِ لا يمكنُ أن يُوجَّه لإِنْسَانٍ يخطئ ويصيبُ؛ لأنَّ هَذَا الَّذِي وجَّه إليهِ السُّؤَال لَو أجابَ بخطأٍ صَارَ الخطأُ منسوبًا للشرع.

ولهَذَا إِذا أَرادَ أَن يوجِّه مِثل هَذَا السُّؤَال فَإِنَّهُ يَقُول: مَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي نظرِكم؛ لِيكونَ مَربوطًا بنظرِ الإِنْسَانِ الَّذِي قد يُخطِئ وقد يصيبُ.

فينبغي للسائل أن يُحرِّرَ العبارةَ فيَقُول: ما ترونَ فِي كذا؟ أو ما الحُكم فِي كذا؟ ولا يذكر الشريعة، أو يقيِّد الشريعة فِي نظرِكم، وفي رأيكم، وما أشبه ذلك.

أما ما يتعلَّق بطفل الأنابيبِ فأنا متوقِّف عَن الفَتوى به، ولا أُفتي به؛ لَا بِحِلِّ، ولا بحُرمةٍ، لأنَّ مسألتَه خطيرةٌ، فخوفًا مما ينتجُ منَ النتائجِ السيئةِ توقفتُ عَن الفتوى به، وإن كَانَ الأمرُ ظاهرًا عندي فيهِ، لكن أتوقَّف عَن الفَتوى فيه؛ لِأنَّهُ ربها يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مفاسدُ لَا يعلمُ مَداها إلَّا اللهُ.

(۲۲۰۱) السُّوَّالُ: مَا حُكْمُ الاستعانةِ بالجنِّ المسلمينَ لِفَكِّ السحرِ، أو مداواة المسوس الَّذِي به مَسُّ؟

الجَوَابُ: نحنُ نُحِيل السائلَ إِلَى ما ذكرهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيةَ رَحِمَهُ اللّهُ فِي هَذَا البابِ، وقد ذكرَ أَنَّهُ يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ لكن بشروطٍ، فمَن أراد أن يَطَّلِعَ عليها فلْيَبْحَثْ عنها فِي كتابِ (الفَتَاوى)، وقد ذكرَها فِي كتابِ (إيضاح الدلالةِ

عَلَى عموم الرسالةِ)، وكذلكَ ذكرَها فِي كتابِ (النُّبُوَّات).

### 

(۲۲۰۲) السُّوَّالُ: ما حُكم الاستعانةِ برجلٍ مصابٍ بِمَسِّ منَ الجنِّ لكي يدُلَّ النَّاسَ عَلَى تشخيصِ الأمراضِ، وبيان مواضعِ السِّحرِ وغيره؛ لأن هَذَا الرجل المُصاب بالمسِّ يَتَعَرَّف عَلَى هَذِهِ الأمورِ عَن طريق الجِنِّيِّ المتلبِّس به، أفيدونا مأجورين؟

الجَوَابُ: أما أنا -باركَ اللهُ فيكم - فإني أعيشُ فِي عالمِ الإنسِ، واسألوا مَن يعيشُ فِي عالمِ الإنسِ، واسألوا مَن يعيشُ فِي عالمِ الجنِّ، واعْلَموا أن الشَّريعة الإسلاميَّة لَا تأتي بها يُصادِم المصالح، فكلُّ ما فِيهِ مصلحةٌ، وليسَ فِيهِ مَضَرَّةٌ دِينيَّة ولا دُنيويَّة، فَإِنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة لَا تأباه، لأنها كلَّها تقرِّب المصالحَ وتنفي المفاسدَ.

وقدْ ذكرنَا أنَّ الأشياءَ لَا تَخلو مِن خمسةِ أمورٍ حولَ هَذَا الموضوعِ: مصلحةُ خالصةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ ومَفسدةٌ لا تُرجَّحُ إحداهُما عَلَى الأخرى.

فمعنى مصلحةٌ خالصةٌ: يعني مصلحةً لَيْسَ فِيهَا مَفسَدةٌ، ومفسدةٌ خالصةٌ: لَيْسَ فِيهَا مَفسَدةٌ، ومفسدةٌ خالصةٌ: لَيْسَ فِيهَا مصلحةٌ الراجحة والشريعةُ تقررُ المصلحة الخالصة، والمصلحة الراجحة والمفسدة الخالصة تنفيها نفيًا تامًّا، أما إذا تساوتِ المصلحة والمفسدة فتركُ المفاسِدِ أَوْلى مِن جَلبِ المصالِح.



(٣٢٠٣) السُّؤَالُ: يُوجَد فِي بلدنا امرأةٌ تَستعين بالجنِّ المسلمين فِي علاجِ المرضَى، وفكِّ السَّحْرِ تَدَّعِي أَنَّ جِنْيًّا مِنَ الجنِّ يأتيها فَيَتَلَبَّس بها، وينطِق بلِسَانها، فيأتي الناس ويصف لهم العلاجَ، وهي مع ذَلِكَ تأخذُ أجرًا كبيرًا وتقول: إِنَّ هَذَا المال لَيْسَ لِي، وإنها لهذا الجِنِّيِّ، وتدَّعي أنها تعمل الخيرَ فقط، ويُنقَل عنكم أنكم لَا تَرَوْنَ بأسًا فِي ذلك، أفيدونا، بارك الله فيكم؟

الجَوَابُ: ذكرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عددٍ مِن كتبهِ أنه يجوزُ أَنْ يَستعينَ الرجلُ الصالحُ بصالِح الجنِّ لكن بشرطينِ:

الشرط الأوَّل: ألا يستعينَ بهم عَلَى مُحُرَّم.

والشرط الثَّانِي: ألا يكونَ طريقُ الاستعانةِ بهم مُحَرَّما.

مثال الأول: ألَّا يستعينَ بهم عَلَى إفسادِ أموالِ الناسِ، كأن يستعينَ بالجنِّ عَلَى أَنْ يُنَفِّروا ابنَ الرجلِ، أو ماشيتَه، أو يخربُوا سيارتَه، أو ما أشبهَ ذلك، فَإِنَّ هَذَا لاَ يَجوزُ؛ لأن هَذَا عدوانٌ، ولا يجوزُ التعاونُ عَلَى الإثم والعدوانِ.

ومثالُ الشرطِ الثَّانِي: إِذَا كَانُوا لَا يُوافقُونَ عَلَى معونتهِ إِلَّا إِذَا أَشْرِكَ بَهُم مَعَ اللهِ، بأَنْ قالُوا: اذبحْ لنا، أو انذرْ لنا، أو كَانَ رجلًا لَا يُعِين المرأةَ إِلَّا إِذَا مَكَّنَتُهُ مَن نفسها يزني بها، أو كَانَ رجلًا لَا تُعينه الجِنْيَّةَ إِلَّا إِذَا فعل بها الفاحشة، فَإِنَّ هَذَا لَا يجوز.

ومن أراد أَنْ يُراجع هَذَا فِي كلام شيخ الإسلام فإنَّه موجودٌ فِي الفَتَاوى(١)،

<sup>(</sup>١) مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١/ ٣٠٧).

وموجود فِي كتاب النبوَّات (١)، وموجود فِي إيضاحِ الدلالةِ عَلَى عمومِ الرسالةِ.

### 

(٢٢٠٤) السُّؤَالُ: أنا مُصاب بسِحر أشعر به فِي بَطني وفي رأسي، وَهُوَ يؤثِّر فِي مُباشرتي لِزَوْجَتي إِلَى حدِّ كبير، وحاولتُ جَاهدًا القضاء عَلَيْهِ ولكن لم أستطع، وأنا أُصلِّي الجهاعة وأقول الأذكار، وأقرأ القرآنَ وللهِ الحمد، ولكنِ استمرَّ هَذَا السحرُ مَعِي، ولا أَدْرِي ما أفعلُ فيه، فبهاذا تَنْصَحُونَنِي؟

الجَوَابُ: أنصحه بدوامِ القراءةِ وَالأذكارِ والدُّعَاءِ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى كل شيءٍ قديرٌ، فَهُوَ جَلَّوَعَلَا الَّذِي بيده الداءُ والدواءُ، ولا يأسَ مِن رحمةِ اللهِ، فإنَّه لا يَيْئس من رَوح الله إلَّا القومُ الكافرونَ، وأرجو لَهُ الشفاءَ العاجِلَ، وأنْ يُمَتِّعَهُ اللهُ تَعَالَى بالصحَّة ويُقِرَّ عينَه بأهلِه.

### <del>-620</del>

(٢٢٠٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ مصابَةٌ بمَرَضٍ فِي صدْرِهَا، ولدَّيْهَا مراجعاتٌ عندَ الطَّبِيبِ، فما الحُكُمُ فِي الطَّبِيبِ، فما الحُكُمُ فِي ذلِك؟

الجَوَابُ: لَا ينْبَغِي للمرأةِ أَن تُعالَج عنْدَ طَبِيبٍ رَجُلٍ إلا إِذَا لَم تَكُنِ امرأةٌ تَقُومُ باللازِمِ، فَلا تُعَالَجُ عندَ الرَّجُلِ؛ لَمَا فِي تَقُومُ باللازِمِ، فَلا تُعَالَجُ عندَ الرَّجُلِ؛ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الفِتْنَةِ عليهَا، وَعَلَى الطبيب.

<sup>(</sup>١) النبوات، لابن تيمية (٢/ ٩٩٦).

وأما إِذَا دَعَتِ الحَاجَةُ إِلَى أَن تَذَهَبَ إِلَى رَجُلٍ لَعَدَمِ وَجُودِ امراَّةٍ، فَإِنَّ لَلطَّبِيبِ أَن يَنظُرُ إِلَى كُلِّ مَا يَحْتاجُ إِلَيه فِي العِلاجِ، ولكن لَا يَجوزُ أَن يَخْلُو بَهِذِه المراقِ، بل لَا بُدَّ أَن يَنظُرُ إِلَى كُلِّ مَا يَخْلُو بَهَا فِي غُرفَةِ الْعَمَلِيَّاتِ أَن يَكُونَ عَندَهُ وَلِيُّ أَمْرِهَا، أَو أَحَدُّ مَّنْ يُوثَقُ بِهِ، أَما أَن يَخْلُو بَهَا فِي غُرفَةِ الْعَمَلِيَّاتِ أَن يَكُونَ عَندَهُ وَلِيُّ أَمْرِهَا، أَو أَحدُ مَّنْ يُوثَقُ بِهِ، أَما أَن يَخْلُو بَهَا فِي غُرفَةِ الْعَمَلِيَّاتِ مَثلًا وَ عُرْفَةِ الْفَحْصِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حرامٌ؛ لقولِ النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَخْلُونَ وَجُلٌ بِامْرَأَةٍ» (١).

( ٢٢٠٦) السُّؤَالُ: هل يجوز للمرأةِ الَّتِي لم تُنْجِب إِذا تبيَّن لها أن بها مانعًا طبيًّا أن تتداوى عند طبيب، أو تستسلم لقضاءِ الله وقَدَرِه؟

الجَوَابُ: إِذَا تبينَ لدى المرأةِ أن عندَها مانعًا مِن موانعِ الحَملِ، وأرادتْ أن تُزيلَ هَذَا المانعَ فَلا حرجَ عليها، ولا بأسَ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد أباحَ للإنسانِ أَنْ يُزيلَ ما به مِن مانع، وأَنْ يتداوى مِن المرضِ بأَنْ يَسُدَّ العيبَ الَّذِي حصلَ له، بخلافِ التجميلِ، فَإِنَّ الإِنْسَان لَا يجوزُ لَهُ أَنْ يصنعَ عملياتٍ من أجلِ التجميلِ.

وهنا فرقٌ بين العملية لإزالةِ العَيبِ والعمليةِ للتجميلِ، فمثلًا: لَو أن شخصًا صَارَ معه سِتةُ أصابعَ، فإنَّه يجوزُ أَنْ يزيلَ السادسَ؛ لأنَّه إزالة عيبٍ، فَإِنَّ ستة أصابعَ خلافُ ما هو مُعتادٌ، والناسُ يَنظرون إليه، فيَلحَقُه بذلك ضِيقٌ نَفسيُّ، فله أَنْ يزيلَ هَذَا الإصبعَ، لكنْ بشرطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى يدِ طبيبٍ حاذقٍ، فَلا يجوزُ أن يأتي الشخصُ بسِكِّين المطبخ ويقطعَ إصبعَه. فإذا كَانَ كذلكَ فَلا بأسَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لَا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة، رقم (٤٩٣٥). ومسلم: كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، رقم (١٣٤١).

ولوِ انقطعَ أنفُ الإِنْسَانِ، وأرادَ أَنْ يعملَ عمليةً لتركيبِ أنفٍ صناعيٍّ، أو من بعضِ أعضائه فإنَّه يجوزُ.

ولو كَانَ هُنَاكَ شَرمٌ فِي الشَّفَة، وأرادَ أَنْ يَسُدَّ هَذَا الشَّرمَ، فَلا بأسَ، لكن لَو كَانَ تجميلًا مِثل وَشْرِ الأسنانِ، أو النَّمص فِي الحواجبِ، لكانَ ذَلِكَ حرامًا؛ لأن هُنَاكَ فرقًا بين التجميلِ وبين إزالةِ العَيبِ، فإزالةُ العيبِ جائزةٌ، وأما التجميلُ فليسَ بجائزِ.

ولو كَانَ فِي وجهِ الإِنْسَان بُقع سوداءُ مُشوِّهة لمنظرِه فإنَّه يجوزُ لَهُ أَنْ يعملَ عمليةً لإزالةِ هَذِهِ البقعِ السوداءِ؛ وذلكَ لأن هَذَا من بابِ إزالةِ العيبِ.

لكنْ لَو كَانَ لونُه أسودَ، وأرادَ أَنْ يُجريَ عمليةً تحقنُ شيئًا أبيضَ فِي وجهِه حَتَّى يكونَ أبيضَ، لَو أمكنَ ذَلِكَ فإنَّه لَا يجوزُ؛ لأن هَذَا تجميلٌ، معَ أنَّ السوادَ عندَ قومِ جَمالٌ أجملُ مِن البياضِ.

فهذا الَّذِي ذكرتَه من بابِ إزالةِ عيبٍ، فلها أنْ تذهبَ إلى الطبيبِ حَتَّى تُجرِيَ عمليةً للإنجابِ، ولا بأسَ.

( ٢٢٠٧ ) السُّؤَالُ: هل يُشْرَعُ قراءةُ القرآنِ عَلَى الماءِ طَلَبًا للشِّفاءِ؟

الجَوَابُ: الذي جاءتْ بِه السُّنَّةُ أَن يقرأً عَلَى المريضِ مباشَرَةً، ولكنَّ بعضَ السَّلَفِ صارَ يقرأُ فِي الماءِ، ويَسْقِى المريضَ، أو يَدْهِنُ بِه، أخذوا هَذَا مِنْ كونِ الرَّسولِ عَلَيْهِ الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَاخُذُ بِرِيقِهِ مِنَ التَّرابِ، ويمْسَحُ به المحِلُّ الذي يريدُ أَن يَبْرَأَ

فيقول: «بِسْمِ اللهِ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْنِ رَبِّنَا»(١).

فالإنسانُ إِذَا قَرَأَ فِي المَاءِ فَلا بأسَ أَن يَسْقِى المريضَ مِنْهُ، لكن يجِبُ عَلَى القَارِئِ إِذَا كَانَ يعرِفُ أَن فِي فَمِهِ مَرَضًا، فَإِنَّهُ لَا يقْرَأُ؛ لأنه ربَّما ينتَقِلُ المرضُ إلى المصابِ المريضِ فيكونُ فِي ذلكَ ضررٌ عَلَى المريضِ، أما إِذَا عَرَفَ الإنسان من نَفْسِه السَّلامَة، فَلا بأسَ أَن يقْرَأَ، لكن كَمَا قلتُ القراءةُ عَلَى المريضِ مباشَرَةً هي الأَوْلى والأَفْضَلُ.

### 

(٢٢٠٨) السُّؤَالُ: أُخْتِي لَم تُنْجِبُ مَنْذُ ثَهَانِي سنواتٍ، وعَرَضْنَاهَا عَلَى طبيباتِ نِساءٍ وولادَة فنَصَحُونا بالتَّلْقِيحِ الصِّنَاعِيِّ، فها رأي سهاحتُكم فِي ذلك؟ عِلْما بأننا نسمَعُ بعضَ الشُّبُهَاتِ حول هَذَا التلقيح؟

الجَوَابُ: نحن لَا نُفْتِي فِي أطفالِ الأنابِيبِ؛ لأنه يتَرَتَّبُ عليها أخطارٌ عظيمةٌ حَتَّى لَو قُدِّرَ أن الطبيبَ ثِقَةٌ، وأن الماءَ نُقِلَ من زوجِ المرأة يَقِينًا، فإننا لَا نُفْتِي بذلك؛ لأننا نَعْلَمُ أن المسألة خطيرَةٌ، وأنه ربها يأتي شخصٌ لَا يخافُ الله فيَنْقُلُ ماءَ شخصٍ إلى رَحِمِ امرأة ليست زوْجة له، فيَحصُلُ بذلك اختلاطُ الأنسابِ واشْتِبَاهُها، ويحصلُ بذلك اختلاطُ الأنسابِ واشْتِبَاهُها، ويحصلُ بذلك اضطرابُ الأُمَّةِ كلِّها؛ لأنه يصبِحُ الولَدُ لَا يدْرِي من أَبُوه، ويُصْبِحُ الوارِثُ لَا يدْرِي مَنْ يَرِثُهُ، ويترتب عَلَى هَذَا أَيْضًا محرَّمِيَّةٌ ونَسَبٌ ومصاهرَةٌ؛ لهذا لَا نُفْتِي بأطفالِ الأنابِيبِ مها كَانَ الأمر.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٥)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، رقم (٢١٩٤).

والمرأةُ إِذَا قُدِّرَ لَهَا أَنَهَا لَا تُنْجِبُ يَطْلُبُ امرأةً ثَانِيَةً تُنْجِبُ؛ لأَنَّ اللهَ قد أَباحَ للرَّجُلِ أَن يَتَزَوَّجَ مثنى وثلاثَ ورُباع، واللهُ عَزَّيَجَلَّ يقولُ فِي كِتَابِهِ العزيز: ﴿ لِلرَّجُلِ أَن يَتَزَوَّجَ مثنى وثلاثَ ورُباع، واللهُ عَزَيَجَلَّ يقولُ فِي كِتَابِهِ العزيز: ﴿ لِللَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ يَخَلُقُ مَا يَشَآهُ لِمَن يَشَآهُ إِنَكُ إِنَّكُ وَيَهَبُ لِمَن يَشَآهُ اللهُ النَّكُورَ اللهُ اللهُ المَن عَلَيْهُ عَلِيمٌ فَلِيمٌ فَلِيمٌ فَلِيمٌ فَلِيمٌ فَلِيمٌ اللهُ الحَلْق إلى أربعةِ أصنافٍ:

الأول: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَاتًا ﴾ هَذَا واحِدٌ، يعْنِي: أَن الرَّجُلَ لَا يأتِيهِ إلا إِناتٌ فقط.

الثاني: ﴿ وَبَهَبُ لِمَن يَشَآهُ ٱلذُّكُورَ ﴾ يعني: لَا يأْتِيهِ إلا ذُكورٌ.

الثالث: ﴿ أَوْ يُزُوِجُهُمْ ذُكُرَانَا وَإِنَاثَنَا ﴾ يعني: يَجْعَلُهم صِنْفَيْنِ ذُكورًا وإناثًا. الرابع: ﴿ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآهُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُ، عَلِيمُ قَدِيرٌ ﴾.

(٢٢٠٩) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ التَّدَاوِي بالأَبْوالِ؛ وخاصَّةً بولِ الإبلِ؟

الجَوَابُ: التَّدَاوِي ببولِ الإبلِ تَدَاوِ بدواءِ نَبوِيِّ، وذلك أن نَفَرًا من عُرينة دخَلُوا المدينة، فاجْتَووها ولم يَطِبْ لهُم السُّكنَى فيها، وأُصيبُوا بالحُمَّى أو مَرَضٍ آخر، فأمرهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أن يلتَحِقُوا بإبلِ الصدَقَةِ، وكانَ عندَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ إبلُ للصَّدَقَةِ؛ لأنه يأخُذُ من الأعرابِ الصَّدَقاتِ، فالتَحَقُوا بالإبلِ، وأمرهم أن يَشْرَبُوا مِنْ أبوالها وألبَانها، فصَحُّوا بإذن الله، وبَرِئوا مِنَ المَرضِ، ولكنهُمْ -والعياذ بالله- كَفَرُوا نعْمَة الرسولِ عَلَيْهِ الصَّدَةُ وَالسَّلَمُ وذلك أنهم لما صَحُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي وسَمَلُوا عَيْنَيْهِ والسَّمْلُ معنَاه: أن يُحْمَى المُسْمَارُ بالنَّارِ ثم تُكحل بِهِ العَينُ، واستَاقُوا الإبلَ، فبلَغَ ذلِكَ والسَّمْلُ معنَاه: أن يُحْمَى المُسْمَارُ بالنَّارِ ثم تُكحل بِهِ العَينُ، واستَاقُوا الإبلَ، فبلَغَ ذلِكَ

النَّبِيُّ ﷺ، فأرسَلَ أُنَاسًا فِي أثْرَهِمْ، فَجَاؤُوا بِهِمْ، وقد ارتَفَعَ النهارُ، فأمَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَن تُسمَلَ أَعينُهُم، فَفُعِلَ بِمِمْ ذلك، أَن تُسمَلَ أَعينُهُم، فَفُعِلَ بِمِمْ ذلك، وأَمْرَ أَن تُسمَلَ أَعينُهُم، فَفُعِلَ بِمِمْ ذلك، وأَنْ تُسمَلَ أَعينُهُم، فَفُعِلَ بِمِمْ ذلك، وأَنْقُوا فِي الحَرَّ يَسْتَسْقُونَ فَلا يُسْقَوْنَ، حتَّى مَاتُوا (١). لأنَّهُم فَعَلُوا فِعْلَةً مَنْكَرةً.

والشَّاهِدُ من هذَا الحدِيثِ أنَّ الرَّسولَ أمَرَهُم أن يتَدَاوَوْا بأبوالِ الإبلِ وألبانها.

### <del>-688-</del>

(۲۲۱۰) السُّؤَالُ: رجلٌ يتنَـاولُ المخدِّرَاتِ، وقـد أَدْمَنَها، وإن فارَقَهـا لَقِي حَتْفَهُ، حيث صارَتْ جُزءا من دَمِهِ ولحُمِهِ وعَصَبِهِ، وصارتْ غِذَاء له، فكيف يتُوبُ مِنْهَا؟

الجَوَابُ: هَذَا الَّذِي كَانَ يَتَعَاطَى المَخَدِّرَاتِ -والعياذ بالله - حَتَّى صارَتْ جُزْءا مِنْ دمِهِ ولحْمِه وعَصَبِه، إِذَا كَانَتْ عندَهُ قوةُ إِيهانٍ باللهِ عَزَّوَجَلَّ سَهُلَ عَلَيْهِ أَنْ يدْعَهَا، ولهذا لها حُرِّمَتِ الخَمْرُ فِي عهدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وكان تَحْرِيمُها فِي السَّنَةِ السادسَةِ مِن الهِجْرةِ -يعني: متأخِّرًا- والناس قَدْ أَلِفُوهَا إِلْفًا تامَّا، ما قالوا: والله نَشَأ عليها دمُنَا ولحُمْنا وعَصَبُنا، يصْعُبُ علينَا تَرْكُها. ولكنهم أرَاقُوها فِي الأَسْواقِ، ولم يُبالُوا بِهَا، إلا أَنَّ الله بحِكمَتِهِ جعلَ تَحْرِيمَ الخمرِ بالتَّدْرِيج.

فنقولُ لهذا المُدْمِنِ: اترُكْ هَذَا الشيءَ بالتَّدْرِيجِ، اتْرُكُه بالتَّدْرِيجِ شيئًا فشيئًا، واستَعْمِلْ ما يَنْقُلُ جَراثِيمَ هَذَا الدَّاءِ الخبيثِ عَن بِدَنِكَ، وذلك بتفْرِيغِ الدَّمِ، وحَقْنِ دماءٍ جدِيدَةٍ، فإذا تمرَّنَ، أو: إذا حصَلَ هَذَا التَّفْرِيغُ مرة بعدَ أَخْرَى؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أقرَبُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل، والدواب، والغنم ومرابضها، رقم (٣٣٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين، رقم (١٦٧١).

إلى تَركِهِ، وإذا لم يتيَسَرَّ لكَ ذلكَ، فأنت تَثُرُّكُه شيئا فشيئا، مع الاستِعَانَةِ باللهِ عَزَّهَجَلَّ وسؤالِ الله تَعَالَى العِصْمَةَ.

الخطيرة خلال أربع وعشرين ساعة، وهناك نسبةٌ مئويةٌ في الكتب الطبيّة العالميّة والمُدوّنَة طبقًا لتقارير دوليَّةٍ لحالاتِ الوفاةِ نتيجة التخديرِ، رغم كافّة الاحتياطاتِ والمُدوّنَة طبقًا لتقارير دوليَّةٍ لحالاتِ الوفاةِ نتيجة التخديرِ، رغم كافّة الاحتياطاتِ التّي تُؤخَد تُجاه هَذِهِ الحالاتِ، وهناك محاولاتُ تَضيقِ هَذِهِ الأمورِ داخل غرفة العملياتِ لإنفاذِ المريضِ، ورغم ذَلِكَ تتمُّ الوفاةُ في حالاتٍ نادرةٍ جدًّا، فهل هَذِهِ الحالاتُ تعتبر قتلَ خطأٍ فهل يُوجِب الدية الّتِي نصّت عليها المَّيةُ؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ الطبيبُ حاذقًا، وأعطى الدواءَ بأمرِ المريضِ ورضاهُ، ونَتَجَ عَن ذلكَ وفاةُ المريضِ، فإنَّه لَا ضهانَ عَلَى الطبيبِ؛ لأنَّه كَانَ حاذقًا، وقدِ اجتهدَ وأدَّى ما عَلَيْهِ، فَلا يَضمَن.

أمَّا إِذَا كَانَ غيرَ حاذق، يعني لَيْسَ عنده علمٌ فِي الطبِّ، ولكنه يريد أن يتمرَّن عَلَى هَذَا الشخصِ، فإنَّه بذلك آثِم، وتلزمه الدِّيَةُ، وتلزمه أيضًا الكَفَّارَة؛ لأَنَّه لَا يَجِلُّ للطبيبِ أن يتمرَّن بأجسادِ بني آدمَ، بل إِذَا تمرَّن فإنَّه يَتَمَرَّن عَلَى أجسادِ الحيواناتِ الأخرى المقارِبِ تركيبُها لتركيبِ البشرِ.

السَّائل: يكون المريضُ ليسَ فِي حالةِ الوعي؟

الْجَوَابُ: إِذَا كَانَ لَا يمكِن استئذان المريضِ لكونه فاقدًا لوعيهِ فيجتهد هُوَ

بنفسِه، فإذا رأى من المصلحةِ إجراء العمليَّة أجراها وإلَّا تَرَكَها.

### 

(٢٢١٢) السُّوَالُ: هُنَاكَ طرق للتخسيس، وهي عمليةُ إزالةِ الدهونِ من أحدِ الأعضاءِ، سواء البَطن أو الفَخِذين أو الصدر عَن طريقِ العمليةِ، فما حُكمها؟

الجَوَابُ: هُنَاكَ طرقٌ لتخفيفِ الشحمِ، وهناكَ شيءٌ أظنُّ يُسَمُّونه الرِّجِيم، بمعنى أن يَتَوَقَّى الأطعمةَ الَّتِي تُوجِب السِّمنة.

أما العمليةُ فإذا كانَت هَذِهِ الدهونُ تُؤذِيهِ ويتأذَّى بها، وقرَّر الأطبَّاءُ أنَّه لَا ضررَ عَلَيْهِ فِي العملية، فَلا بأسَ، أما إِذا كانَت هَذِهِ الدهون بغير إيذاء، ولكن يحبُّ الخِفَّة فلا، وكذلك لَو قالَ الأطباءُ: إنكَ لَو أجريتَ العمليةَ، لكانَ هَذَا خطرًا عَلَى صحتكَ وحياتكَ، فَلا يجوزُ.

### -690

(٢٢١٣) السُّؤَالُ: مَا حُكْمُ الجِجامة للمرأة؟ وما حُكمها إِذا قام الرجل بحجامة المَرْأة لعدم وجود امرأة تحجمُ؟

الجَوَابُ: الحجامةُ تكونُ عندَ الحاجةِ إليها للرجالِ والنِّسَاء، وإذا قُدِّر أن المُوَّابُ الحجامةِ، ولم يوجدْ إِلَّا ذَكَر، فَلا بِأْسَ بذلكَ، لكن بشرطِ المُرْأَة احتاجتْ إِلَى الحجامةِ، ولم يوجدْ إِلَّا ذَكَر، فَلا بِأْسَ بذلكَ، لكن بشرطِ أَلا يخلوَ بها، وأن يكونَ عندَها مَحْرُم كسائرِ المعالجاتِ، فالمُرْأَة إِذا لم يوجدْ مَن يعالجُها إِلَّا رجلٌ، فكل بشرطِ ألَّا يخلوَ بها، وأن يكونَ عندَها مَحرمٌ.

(٢٢١٤) السُّؤَالُ: إنني متزوجٌ منذ ثلاث سنوات، ولم أُرزَقْ بطفلٍ حتَّى الآن، وبعد الفحوصات تبيَّن لي أني لَا أقدِر عَلَى الإنجاب إِلَّا عَن طريق أطفالِ الأنابيبِ. فها الحكمُ؟

الجَوَابُ: أطفالُ الأنابيبِ أنا لا أُفتي فيها، لكنْ من العُلَمَاء المعاصرينَ مَن يُفتي فيها، أما أنا فَلا أُفتي فيها.

(**٢٢١٥) السُّؤَالُ:** مَا حُكْمُ استخدامِ الدواءِ الَّذِي يَحتوي عَلَى مادَّة مُخَدِّرة؟ ومَا حُكْمُ وَصفِه للمريضِ إن كنتُ أعملُ طبيبًا؟

الجَوَابُ: الدواء الَّذِي به التخديرُ إِذَا كَانَ ضروريًّا فَلا بأسَ، فالبنجُ دواءٌ فِيهِ التخديرُ، ولَا بَأْسَ به، ويجبُ أن نعرِف الفرقَ بينَ التخديرِ والإسكارِ، فالإسكارُ ذهابُ العقلِ، لكن عَلَى وجهِ اللَّذَةِ والطَّرَبِ، فالسكرانُ -نسألُ الله العافية - عقلُه ذاهِب لَكِنَّه كالمجنون، لَيْسَ كالمتخدِّر، فالمتخدر يَفقِد الإحساسَ واللَّمْسَ وما أشبة ذلك، والسكران لَا يَفقِد هَذَا، لكن يفقدُ التصرف كما يَفقِد المجنونُ تصرُّفَه.

ثُمَّ هُوَ أيضًا يَستشعِر أنه فوق النَّاس، كما قَالَ الشاعرُ (١):

وَنَشْرَبِها فَتَثْرُكنَا مُلُوكًا .....

انظروا إِلَى قِصَّة حَمْزَةَ بنِ عبدِ المطَّلِب رَضَالِلَهُ عَنْهُ، سيِّد الشُّهداء، حين مرَّت به ناضحانِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضَالِلَهُ عَنْهُ، وكان حمزةُ سَكْرَانَ، وجعلتْ جاريةٌ عنده

<sup>(</sup>١) صدر بيت لحسان بن ثابت، انظر الكامل للمبرد (١٠٦١).

## تغني لَهُ وتقول:

# أَلَا يَسَا حَمْنُ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ

تُهيِّجه عَلَى أن ينحرَ البعيرينِ ويأكلَهما، فقام وأخذ حربةً وبَقَرَ بُطُونَهما ليأكلَ، وَهُوَ سكرانُ. فأتى عليُّ بنُ أبي طالبِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلاهُ وَالسَّلامُ يشكو عمَّه، فأتى النَّبِيُّ عَرْةً لِيُكلِمه، ووجده إلى الآن ما صَحَا، فجعل حمزةُ يقول للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، اللهم صلِّ وسلِّم وبارِكْ عليه؛ يقول: هل أنتم إلَّا عَبِيدُ أبي. يعني عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ؛ وهَذِهِ كلمةُ كيف تكلِّمني وأنت عبد من عبيد أبي، يقوله للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ! وهَذِهِ كلمةُ كفر، لكن الرجل سكرانُ، فرجعَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ وتركه (۱)، فالسكر يُلجِق الإِنْسَان بالجنونِ.

وهَذِهِ القصةُ كانتْ قبلَ تحريمِ الخمرِ؛ لأَنَّ همزةَ بن عبد المطلبِ سيِّد الشهداءِ قُتِلَ شهيدًا فِي سنةِ ثلاثٍ من الهجرةِ فِي غزوةِ أُحد، وتحريمُ الخمرِ كَانَ بعد ذلكَ؛ إما فِي الخامسة أو السادسة من الهجرةِ، ومعلوم أنه إذا كَانَ الشَّيْء حَلالًا فلا بَأْسَ أَن يتناولَه الإِنْسَان.

عَلَى كلِّ حالٍ، أنا ضربتُ هَذَا المثلَ لِيَتَبَيَّنَ أن الإسكارَ غيرُ التخديرِ، فإذا كَانَ للمريضِ فائدة فِي التخديرِ فلا باسَ به، ولا بَأْسَ أن يَصِفَهُ الطبيبُ للمريض.



<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب بيع الحطب والكلأ، رقم (۲۳۷۵)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر.. رقم (۱۹۷۹).

( ٢٢١٦) السُّؤَالُ: متى يكونُ التداوي والعلاجُ واجبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ تركُه أفضلَ؟

الجَوَابُ: القولُ الراجحُ فِي التداوي أنهُ ليسَ فِيهِ شيءٌ واجبٌ، ولكنه يستحبُّ ويتأكدُ إِذا كانَ الشفاءُ بهِ أقربَ من عدمِ الشفاءِ، أما إِذا تساوى الأمرانِ صارَ العلاجُ مباحًا، وإذا لم يُعلمْ فِي العلاج فائدةٌ فتَرْكُهُ أفضلُ.

فصارتِ الأقسامُ ثلاثةً:

الأولُ: أن يكونَ فعلُه أفضلَ وهَذَا فيها إِذا غلبَ عَلَى ظنِّه منفعتُه.

الثاني: أن يكونَ مباحًا إِذا تساوى عندَه الأمرانِ.

الثالثُ: أن يكونَ تركُه أفضلَ إذا لم يغلبْ عَلَى ظنِّه أنه ينفعُ.

وحتى لَو تناولَتَ الدواءَ، فَلا تجعلِ الشفاءَ منَ الدواءِ، بلِ اجعلُه مِنَ الذي خلَقَ الدواءَ عَزَّوَجَلَّ لأنه كَم مِن دواءٍ نفعَ واستعملُه مَن يستعملُه، ولم ينتفعْ بهِ؛ لأن الشفاءَ بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

(٧٢١٧) السُّؤَالُ: ما حُكْمُ تناوُلِ المرأةِ لحبوبِ مَنْعِ العادةِ الشهريةِ قَبْلَ رمضانَ؟ لِتَتَمَكَّنَ مِنْ صيامِه وقيامِه، وخُصُوصًا العشرةَ الأواخرَ منه؟

الجَوَابُ: لَا أَرَى أَنَّ المرأة تستعملُ هَذِهِ الحبوب؛ أَوَّلًا: لأنَّ دمَ الحيضِ دمُّ طبيعيُّ، لَهُ وَقْتُ يخرجُ فيه، فإذا حُبِسَ عَنْ وَقْتِه أصبحَ فِي ذَلِكَ ضررٌ عَلَى المرأةِ، كما لَو حَبَسَ الإنسانُ البَوْلَ أو الغائطَ فإنَّه يَضُرُّه، هكذا أيضًا دمُ الحيضِ إذا حُبِسَ

عَن وَقْتِه، فإنَّه يَضُرُّ المرأةَ ولا بُدَّ.

ثانيًا: بعضُ الأطبَّاءِ كَتَبَ لِي أكثرَ مِنْ خمسةَ عشرَ نوعًا مِنَ الأضرارِ تَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الحبوبِ، ومنها: أنَّ ذَلِكَ سببٌ لِتَشْوِيهِ الأَجِنَّةِ، يعني: سببٌ لِأَنْ يكونَ الحملُ مُشَوَّهًا؛ إمَّا فِي رأسِه، أو يَدَيْهِ، أو رِجْلِه، وما أشبهَ ذلكَ.

ثَالثًا: إنَّ الذي كَتَبَ الدمَ عَلَى بناتِ آدَمَ اللهُ عَنَّوَجَلَّ، ولهذا لَيَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عائشةَ رَضَالِيَهُ عَهَا وهي تَبْكِي، وقد أحرمتْ بالعمرةِ، فقال لها: «مَا يُبْكِيكِ؟» عَلَى عائشةَ رَضَالِيَهُ عَهَا وهي تَبْكِي ، وقد أحرمتْ بالعمرةِ، فقال لها: «مَا يُبْكِيكِ؟» قالتْ: إنَّها لَا تُصَلِّي، فقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» يعني: فارْضي به؛ لأنَّه دمٌ طبيعةٌ وجِبِلَّةٌ، فلا ينبغي للمرأةِ أنْ تُعَاكِسَ هَذِهِ الطبيعة وهذه الجِبِلَّة.

فالذي أُشِيرُ به عَلَى النساءِ أَلَّا يَسْتَعْمِلْنَ هَذِهِ الحبوبَ، وكَوْثُهَا إِذَا أَتَاهَا الحيضُ لَا تَصُومُ ولا تُصَلِّي، فهذا مِنْ حُكْمِ اللهِ عَنَّقِجَلَّ وإتيانُ الحيضِ مِنْ قَدَرِ اللهِ، فتكونُ بذلكَ جامعةً بينَ الرِّضا بقَدَرِ اللهِ، والرِّضَا بشريعةِ اللهِ، فَلا أُشِيرُ عَلَى النساءِ باستعمالِ هَذِهِ الحبوبِ.

(٢٢١٨) السُّؤَالُ: لقَدْ ذَكَرْتُمْ أَن رَسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ خروجِ الشخْصِ مِنَ اللَّهِ اللهِ عَلَيْ نَهَ عَنْ خروجِ الشخْصِ مِنَ اللَّهِ التي وَقَعَ فيهَا الطاعُونُ، فكيف نجَمَعُ بينَ هَذَا وبينَ الإيهانِ بالأسبابِ؟ البَّبِيُ عَلَيْهُ قال: «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»(١)، لأنَّ الفارَّ من ذلِكَ يعتَقِدُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، رقم (٢٢١٨).

أَن فَعْلَ السببِ قَاضٍ عَلَى قُدْرَةِ اللهِ وإرادَتِهِ، والخروجَ مِنْ أَرضِ الطاعُونِ سبَبُ للنَّجاةِ مِنْه، لكن الَّذِي يخرُجُ من البلَدِ بعدَ أَن وقَعَ الطاعُونُ فيهِ، كأنه يريدُ أَنْ يعارِضَ قَدَرَ اللهِ بفِعْلِ الأسبابِ، وهَذَا غلَطٌ. ونظيرُ ذلِكَ: ﴿ٱلَذِينَ خَرَجُوا مِن دِيدُهِمْ وَهُمْ أُلُونُ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة:٢٤٣].

(٢٢١٩) السُّؤَالُ: هناكَ بعضُ المستشفياتِ عندَ التبرعِ بالدمِ يُعطونَ هديةً للمتبرع، فما حكمُ ذلك؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ إِذَا أَعطُوْهُ جائزةً، بشرطِ أَلَا تكونَ مَشروطةً، فَإِنَّ كَانتْ مشروطةً فَإِنَّ كَانتْ مشروطةً فَلا يجوزُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّم» (١).

### -6000m

( ٢٢٢٠) السُّؤَالُ: ما هِيَ الوسائلُ الَّتِي تُعين العبدَ عَلَى حِفظ بَصَرِه؟

الجَوَابُ: هَذَا سؤالٌ مهمٌّ جدَّا، وجديرٌ بالعنايةِ، ولكني أُحيلُ السَّائلَ عَلَى الأَطباءِ.

### - BSD-

(٢٢٢١) السُّؤَالُ: هَلْ يجوزُ لطالِبٍ فِي كُلِّيَّةِ الطِّبِّ أَن تَتَكَشَّفَ لَهُ المرأةُ لضَرُورَةِ التعلِيمِ، فمِنَ التَّدرِيبِ أَن يشاهِدَ الطالِبُ الأساتِذَةَ وهُم يتَعامَلُونَ مع مَرضاهُم، بها فيهِمُ النساءُ؛ لأن هَذَا مِنْ بابِ التعليمِ، مع العِلْمِ بأن تَركَ هَذَا الشيءِ يؤثِّرُ كَثِيرًا عَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب موكل الربا... رقم (٢٠٨٦).

كَفَاءَةِ الطَالِبِ ليكونَ طَبِيبًا فِي المُستَقْبَلِ، كَمَا أَنه يُعَرِّضُهُ لَضَرَرٍ فِي الامتحاناتِ، فما الحُكم؟

الجَوَابُ: هَذِهِ المسألةُ ليستْ مسألَةً فرْدِيَّةً حَتَّى يُمْكِنُ أَن أُفْتِيَ بِهَا، لكنَّها مسألَةُ عامَّةٌ، وأَرَى أَن يُكْتَبَ فِي هذَا إلى إدارَةِ البُحوثِ والإفتاءِ فِي المملكةِ العَرَبِيَّةِ العَرَبِيَّةِ السعودِيَّةِ؛ لتنْظُرَ الأمرَ من جميع جوانِبِه، وتُصْدِرَ ما تَراهُ واجِبًا فِي هَذَا المجالِ.

### -690

(٢٢٢٢) السُّؤَالُ: عِنْدَنَا فِي دَوْلَتِنَا بعضُ الأماكنِ لعِلاجِ إدمانِ المُخَدِّرَاتِ من الشَّبابِ؟ الشَّبابِ؟ الشَّبابِ؟

الجَوَابُ: أَنَا أَخْشَى إِنْ استَعَمَلَ الإنسانُ التَّنويمَ المغْنَاطِيسِيَّ فِي تقريرِ الإنسانِ الشيءِ أن يتَجَاوَزَ الحَدُّ؛ بحيث يقرِّرهُ بأشياءَ سِرِّيَّةٍ لَا يُحِبُّ أن يطَّلِعَ عليها أحَدُ، ويكون فِي هَذَا عُدُوانُ عَلَى غَيرِهِ.

لذا أَرَى ألا نَلْجَأَ إلى ذلِكَ، وأن نَلْجَأَ إلى القَرائنِ الظاهِرَةِ البَيِّنَةِ التي لَا يَشْتَبِهُ عَلَى أَحَدٍ أَمْرُها، أما هذِه الطريقة فأرَى أنَّها لَا تجوزُ؛ لما يُخْشَى فِيها مِنْ فُشُوِّ أسرارِ الإنسانِ التِّي استَودَعَها فِي ذاكِرَتِهِ.

### -699-

(٢٢٢٣) السُّوَّالُ: أنا جديدٌ فِي دينِ اللهِ، وأخبرَني أخٌ أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ بالنسبةِ للذينَ يدخلونَ الجنةَ بدونِ حسابٍ وبدونِ عذابٍ: هُم الذينَ لم يفعلُوا رُقيةً، وأنا أريدُ أنْ أعرفَ مَنْ هؤلاءِ، ولكن قالَ لي الأخُ: الواجبُ أنْ يكونَ عندكَ إيهانٌ قويٌّ قبلَ ذلكَ، فهل هَذَا صحيحٌ؟

الجَوَابُ: لَمَّا حَدَّثِ النَّبِي ﷺ أنه عُرضت عَلَيْهِ أمتهُ ومعهم سبعونَ ألفًا يدخلونَ الجنة بغير حسابٍ ولا عذابٍ -جعلنا اللهُ وإياكم منهم - خَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الجُنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ؟» بِاللهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ، فَقَالَ: «مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ؟» فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَكَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّمْ

فطلبُ الرقيةِ من الغيرِ لَا ينبغي للإنسانِ أن يقومَ به، لكنْ لَو جاءَ إنسانٌ وأرادَ أن يقومَ به، لكنْ لَو جاءَ إنسانٌ وأرادَ أن يقرأً عَلَيْهِ وَهُوَ مريضٌ فَإِنَّهُ لَا ينافي الحديث، وإنها كانَ طلبُ الرقيةِ من الغيرِ يخرجُ الإنسانَ عَن هَذِهِ الأوصافِ؛ لأن الإنسانَ قد يتعلقُ قلبُه بهذا القارئِ فيضعف بذلكَ توكلُّه عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

(٢٢٢٤) السُّوَّالُ: هل يجوزُ حملُ الزَّوْجة عَن طريقِ الأُنبوب، علمًا بأن الحيوانَ المَنوِيَّ من الرجل، ومنَ المَرْأَةِ البويضةُ؟

الجَوَابُ: هَذَا واللهِ لَا أُفتي به أنا، وهناك مَن يُفتِي بالجوازِ بشروطٍ معروفةٍ، أما أنا فَلا أُفتِي به؛ لأنَّ المسألةَ خطيرةٌ، ومَن الطبيب الَّذِي يُؤتمَن؟ فأنا مُتوقِّف عَن الإفتاء فِي هذا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، رقم (٥٠٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠).

(٢٢٢٥) السُّؤَالُ: سهاحة الشيخِ، قلتَ فِي محاضرتِك الَّتِي ألقيتَها فِي مُستشفَى المُلِك فهد: إنَّه يجوزُ حَقْنُ المسلمِ مِن دَمِ الكافرِ، فهل يجوزُ حقنُه إن كانَ الكافرُ يأكلُ لحمَ الخِنزير ويشرب الخمرَ، أفيدونا مأجورين؟

الجَوَابُ: نعم يجوزُ هذا؛ لأنَّ الكافر لا يأكلُ لحم الخنزير دائيًا، وليس أكثر طعامِه، وكذلك الخمرُ ليْسَ أكثرَ شرابِه، فأكثرُ ما يأكله الكافرُ من الأشياء الطاهرةِ، وإذا قُدِّرَ أنَّه لا يأكلُ إلَّا الشَّيْء النجِس فإنَّه يكونُ هَذَا من جنسِ الجلَّالة، وهي الدابَّة الَّتِي يكونُ أكثرُ عَلَفِها النجاسة، فيكونُ دَمُه نَجِسًا، إلَّا عَلَى رأي مَن يَرَى أنَّ الاسْتِحَالَة تُطهِّرُ النَّجس؛ كشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةُ (اللَّ وَحَمَهُ أللَّهُ وجماعةٍ من العُلَهَا، فإنَّه يكونُ طاهرًا ولو كانَ هَذَا الكافرُ يتغذَّى بالنجاسةِ.

(٢٢٢٦) السُّؤَالُ: هل يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ المسلِمِ فِي الخيرِ، وفي المساعدةِ عَلَى العلاجِ بالقُرْآنِ والسنَّة منَ المَسِّ؟

الجَوَابُ: الجوابُ عَنْ هَذَا السُّؤَال موجودٌ فِي فَتَاوَى شيخِ الإِسْلَامِ ابنِ تَيْمِيةً (٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفي رسالةٍ لَهُ سَمَّاها (إيضاحَ الدلالةِ فِي عُموم الرِّسالةِ).

(٢٢٢٧) السُّؤَالُ: البعضُ منَّا قد دخلَ كُلِّيَّة الطِّبِّ البَشَرِيِّ، ولم يكنْ عَلَى علم ووعي تامِّ بها فِي ذَلِكَ من مُنكرات نَراها، ويفكِّر فِي التحويلِ من هَذِهِ الكليةِ،

<sup>(</sup>١) مجموع الفتاوي (٢١/ ٤٧٤).

<sup>(</sup>۲) مجموع الفتاوي (۱۱/ ۳۰۷).

ولكننا نتذكَّر أننا إِذا خرجناً منْ هَذَا المكانِ فقدْ يَخلو منَ الخيرِ، ولذلكَ نحنُ فِي حَيرةٍ، ونتساءلُ هنا، ونَرجو إبداءَ النصح والتوجيهِ؟

الجَوَابُ: الظاهرُ أن الأمرَ ليسَ فِيهِ حَيرة، فَإِنَّهُ إِذا ثبتَ ما قاله من المنكراتِ يمكنُ أن يتفادَاها الإِنْسَانُ بالنصيحةِ والإرشادِ عَن طريقِ أفرادِ الكليةِ من الطلبةِ، أو عَن طريقِ مَن فَوقهم، ولعلَّ اللهَ أن يَنْفَعَه به، فبقاؤه فِي محلِّ دراستِه خيرٌ من تَحَوُّلِهِ إِلَى كُلِّيَّة أُخرى، لا سِيَّما إِذا كَانَ قدِ ارتقَى إِلَى مستوَّى عالٍ كالثَّالِثة أو الرَّابِعة مثلًا، أو ما فوقها، فَإِنَّهُ يبقى حَتَّى يَتَخَرَّجَ ويَنْتَفِعَ ويَنْفَعَ المسلمينَ.

(٢٢٢٨) السُّؤَالُ: نحنُ طالباتٌ بكلِّيَّة الطبِّ البشريِّ، وندخل عَلَى المرضَى الذُّكور، فهل يَجُوز الكشفُ عَلَى منطقةِ العَوْرة؟

الجَوَابُ: لَا شَكَ أَن كشفَ العورةِ محرَّم إلا للزَّوجِ، أو الزوج لزوجتِه؛ لقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ هُوَ لِفُرُوجِهِمْ حَنِفُلُونَ ﴿ آَلَ عَلَىٓ اَزَوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنَهُمْ فَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المعارج: ٢٩-٣٠]. فإذا احتيجَ إِلَى كشفِ العورةِ لدفع ضررٍ، أو لجلبِ مصلحةٍ، فَلا بَأْسَ به، ولكن بشرطِ أَلَّا تكونَ خلوةً، أي: خلوةُ رجلٍ بامرأةٍ، وألَّا تكونَ عُلوةً، أي: خلوةُ رجلٍ بامرأةٍ، وألَّا تكونَ خلوةً، أي: خلوةُ رجلٍ بامرأةٍ، وألَّا تكونَ هُنَاكَ شهوةٌ، وأن يُؤْمَن من ثورانِ الشهوةِ، فإذا تمَّت هَذِهِ الشروطُ، فَلا بَأْسَ أن يَكشِف عَلَى العورةِ، وأن يُعالجها؛ لِأَنَّهُ قد لَا يَتَسَنَّى أن نجدَ أنثى لأنثى وذكرًا للذَّكر.

ولكن يجبُ عَلَى المسؤولينَ فِي هَذَا الحقلِ أَنْ يَحرِصوا غايةَ الحرصِ عَلَى أَن

يُخَصِّصوا أمراضَ النِّسَاءِ للنساءِ، وأمراضَ الرجالِ للرجالِ.

### 

(٢٢٢٩) السُّوَّالُ: ما حكمُ ذهابِ المرأةِ المريضةِ إلى الطبيبِ المسلمِ؛ كيْ يُجريَ الكشفَ الطبيَّ عليهَا؟

الجَوَابُ: لَا بأسَ أَن تذهبَ المرأةُ إلى الطبيبِ الرجلِ ليكشفَ عليهَا، لكنْ بشرطِ أَن يكونَ مَعها مَحُرُمٌ، بحيثُ لَا يخلو بها فِي مكانٍ واحدٍ، وإذا وجدتِ امرأةٌ تقومُ مقامَ الرجلِ فِي العلمِ، والأمانةِ، والحِذقِ، فَلا شكَّ أَن المرأةَ أَوْلَى.

(٣٢٣٠) السُّؤَالُ: هل يجوزُ تناولُ حبوبِ منعِ الدورةِ منْ أجلِ الإعانةِ عَلَى القيام وتلاوةِ القرآنِ فِي هَذَا الشهرِ الكريم؟



<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأحكام، باب من بني في حقه ما يضر بجاره، رقم (٢٣٤١)، وأحمد (١ ٣١٣)، رقم ٢٨٦٧).

(٢٢٣١) السُّؤَالُ: ما حُكمُ كِتابةِ العَزائِمِ، وهِيَ وَرَقٌ كُتِبَ عَلَيها آياتُ القُرآنِ بِهاءِ الزَّعفَرانِ؟ وما حُكمُ شُربِها للشَّخصِ المَريضِ؟

ولكِنْ مَع ذَلِك، فَقَدِ استَعمَلَ بَعضُ السَّلَفِ ما ذَكَرَه السائِلُ مِن كِتابةِ القُرآنِ بالزَّعفَرانِ في إناءٍ، ثم يُخَضُّ في الماءٍ، ثم يَشرَبُه النَّرَعفَرانِ في إناءٍ، ثم يُخَضُّ في الماءٍ، ثم يَشرَبُه المَريضُ، وهَذا لا بَأْسَ به؛ لِأَنَّه قَد يَكُونُ داخِلًا في عُمومِ قَولِه تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِللْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٦].

ولَكِنْ المَحْظُورُ: ما يَفَعَلُهُ بَعضُ الجَهَلَةِ، حَيثُ يَقرأُ في ماءٍ فيه زَعفَرانُ، ثم يَغمِسُ عُودًا في هَذا الزَّعفَرانِ، ويَجعَلُ يُخَطِّطُ عَلَى ورَقةٍ خُطوطًا مُرَبَّعةً أو مُدوَّرةً لَيسَ لها مَعنَى ولا تُفهَمُ، ثم تُخَشُّ في الماءِ، ثم يَشْرَبُها المَريضُ، فَهَذا الفِعلُ مُنكَرُّ ولَمْ يَفعَلْهُ الصَّحابةُ رَضِيَكَةَ مُعُوولا الأئِمَّةُ.

وعَلَى هَذَا، فَنَقُولُ لِهِذَا الرَّجُلِ: إِنَّ فِعلَك هَذَا مُنكَرٌّ، وإذا شِئتَ أَنْ تَكْتُبَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، رقم (٢١٨٦)، من حديث ابي سعيد الخدري رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، من حديث أبي الدرداء رَضَالِللَّهُ عَنْهُ.

بالزَّعفَرانِ فاكتُبْ آياتٍ مِنَ القُرآنِ أو أحاديثَ مِن الأدعِيةِ النَّبُوِيَّةِ الَّتي جاءَتْ عنِ النَّبِيِ



### الإجهاض:

(٢٢٣٢) السُّوَّالُ: هل يجوزُ شَرْعًا أن يَتِمَّ إجهاضُ جَنينٍ إِذا ثبَتَ أنه مَرِيضٌ بمرَضِ خَطِيرٍ جِدًّا فِي مرحَلَةٍ من مَراحِلِ الحمْلِ؟

الجَوَابُ: الحمْلُ لَهُ مراحِلُ: المرحلَةُ الأُولَى نُطفَةٌ. والثانِيَةُ عَلَقَةٌ. والثالِثَةُ مُضْغَةٌ. والرابِعَةُ نشأةٌ، كما قالَ تَعَالَى: ﴿ ثُورَ أَنشَأْنَهُ خَلَقًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون:١٤]، وبعدَ النشأةِ لا يُمكِنُ أن يسقُطَ بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ؛ أي: بعدَ أن تُنفَخَ فيهِ الرُّوحُ، فَلا يجوزُ إسقاطُهُ، سواء كَانَ مشوَّهًا، أو فِيهِ مَرضٌ، أو خِيفَ عَلَى أُمِّهِ أن تَموتَ، أو غيرَ ذلكَ، لا يجوزُ بأي حالٍ مِنَ الأحوالِ، حَتَّى لَو قَرَّرَ الأطباءُ -بعد أن نُفِخَتْ فيهِ الرُّوحُ - أنه لا بُدَّ مِنْ إنزالِهِ، وأنَّه إذا لَمْ يُنزَلُ ماتَتْ الأُمُّ. فنقولُ: فَلْتَمُتْ.

فإذا قالَ قائل: إذا قُلْتُم هَذَا لَزِمَ أَن يموتَ الجَنِينُ وتموتَ الأمُّ؛ لأَن الأمَّ إِذَا مَاتَتْ فَلا بُدَّ أَن يموتَ الجَنينُ، إلا أَن تُجْرى عَمِلِيَّةٌ جِرَاحِيَّة سريعة يُخْرَجُ بها الجنينُ قبلَ أَن يَموتَ. ولكنَّنَا إِذَا أَنْزَلْنَاهُ وماتَ، فَلا نتيَقَّنُ موتَ الأمِّ، فقد تَسْلَمُ.

فنحنُ إِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَهَاتَ كَنَّا السبب فِي ذَلِكَ، وإِذَا فَعَلْنَا لَا نَضْمَنُ بِقَاءَ أُمِّهِ، فَرُبَّهَا تُموتُ أَثْنَاءُ العمليةِ الجِرَاحِيَّةِ، فليس هناكَ ضهانٌ، فنكون قَدْ ارتَكَبْنَا المفسدة للصلَحَةِ موهُومَةٍ، ولا يجوزُ أيضًا أن نَقْتُلَ شخْصًا لاستِنقاذِ حيَاةِ شخْصٍ آخَرَ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

أرأيتَ لَو كَانَ اثنانِ فِي سَفَرٍ، وأصابَتْهُم محمْصَةٌ؛ وهي الجُوعُ الشَّدِيدُ، وكَانَ لَا بُدَّ أَن يَقْتُلَ أَحدُهُما الآخَر ليأكُلَ لحْمَهُ، فهل يجوزُ أَن يفْعَلَ؟ لا، ثم لا، ثم لا بُدَّ أَن يَقْتُلَ أَحدُهُما الآخَر ليأكُلَ لحْمَهُ، فهل يجوزُ أَن يفْعَلَ؟ لا، ثم لا، ثم لا ولا يمكنُ أَن نقولَ للقَوِيِّ: انظُرْ إلى هَذَا الضَّعِيفِ فكلهُ حَتَّى لَا تموتَ جُوعًا! هذَا لا يكونُ أبدًا بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

إذن لَا يمكِنُ أَن نُنْزِلَ الجَنينَ فيمُوتُ؛ حَتَّى نحافِظَ عَلَى حياةِ أُمِّهِ، فأُمُّهُ قد تَبْقَى وقد لَا تَبْقَى، إِذا تَرَكْنَاهُ ولم نُنْزِلْهُ، وماتتِ الأَمُّ بسببِ بقاءِ الجَنينِ فِي بَطْنِهَا، فالذي قتَلَهَا هُوَ اللهُ، والله تَعَالَى يفعَلُ فِي خلقِهِ ما شاءَ؛ فنَحْنُ لم نَقْتُلْها، والذي خلق الجنينَ عَلَى هذَا الوجه، وجعلَهُ سببًا لموتِ أُمِّهِ، هوَ اللهُ عَنَّهَ عَلَى

فالقاعدة أذن: أن الجَنِينَ بعدَ نَفْخِ الرُّوحِ فيهِ لَا يمكِنُ إنزالُهُ بأيِّ حالٍ مِنَ الأَحوالِ، إِذا كَانَ يُخْشَى أن يَموتَ بهذَا الإِنْزالِ، قبل أن تُنْفَخَ فيهِ الرُّوحُ، وهناكَ ثلاثُ مَراحِلَ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ: مُضْغَةٌ، وعَلَقٌ، ونُطْفَةٌ.

فَفِي مرحلة النَّطْفَةِ يُرَخِّصُ بعضُ العُلماءِ رَحَهُمُ اللَّهُ فِي إِنْزَالِهَا، ولو لغيرِ سَبَبٍ؛ لأن النُّطْفَةَ إِنَّما هي مِنَ الزَّوْجِ فِي رحِمِ زوجَتِهِ. وبعضُ العلماءِ يقولُ: لَا يجوزُ إِنْزَالُها؛ لأن الله تَعَالَى وصفَ الجنينَ فِي بطنِ أمِّهِ بأنَّه فِي قَرارٍ مكِينٍ، بعد أن يكونَ علقةً ومُضْغَةً.

ونحن نقول: إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاجَةٌ أَو ضَرُورَةٌ، فَلا بأسَ أَن نُنْزِلَهُ؛ مثل أَن يكونَ الجَنينُ -كما قال السائل- مُشَوَّهًا لَا يمكِنُ أَن يَحْيَا مَعَهُ، لَو أَنه نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، فحينئذِ نقول: لَا بأسَ من إنْزالِهِ، أو تكونُ الأمُّ عَلَى خطَرٍ فَلا بأس حينئذِ مِنْ إنزالِهِ.

(٣٢٣٣) السُّوَّالُ: ما حُكْمُ إنزالِ الجنينِ لِضَرُورَةٍ وخطورةٍ قَرَّرَها الأطباءُ؛ وحَيْثُ إنَّها لَا تُنْجِبُ إلَّا بعمليةٍ، وقد أُنْذِرَتْ بِعَدَمِ الحَمْلِ، وقد شاءَ اللهُ لها أنْ تَحْمَلَ، فهل تُنْزِلُه؟ أَفِيدُونا جزاكمُ اللهُ خيرًا.

الجَوَابُ: إِذَا تحقَّقْنَا أَنَّ هَذَا الجنينَ إِذَا بَقِيَ تحقَّقَ معه الضررُ، أو ماتتْ بسببه المرأةُ؛ فإنّه يجوزُ الإجهاضُ؛ لكِنْ قبلَ أَنْ تُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ، والرُّوحُ تُنْفَخُ فِي المولودِ إِذَا مضَى لَهُ أَربعةُ أَشْهُرٍ، فإذَا نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ فإنَّه لَا يجوزُ إجهاضُه بحالٍ مِنَ الأحوالِ؛ لأنَّ إجهاضَه يَسْتَلْزِمُ قَتْلَ نفسٍ مُحَرَّمَةٍ، وقد قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ اللهُ عَالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَلَا اللهُ تعالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنهُ وَلَا اللهُ تعالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ اللهُ عَلِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣].

### — COO

(٢٢٣٤) السُّؤَالُ: امرأة متزوجةٌ حديثًا، وبعدَ مُضِيِّ فترةٍ مِنْ زواجي، تأخَّر مجيءُ الدورةِ عَنْ موعدِها المعتادِ عندها، فأخذَتْ تَقْفِزُ لِكَيْ تَنْزِلَ الدورةُ، وبعدَ ذَلِكَ نَزَلَ دمٌ، وَهُوَ دمُ إسقاطٍ وإجهاضٍ، والسؤالُ هو: هلْ عليها شيءٌ فِي هَذَا الإسقاطِ، وهلْ تكون آثِمَةً فِي ذلك؟ مع العِلْمِ أنها لم تقصد إسقاط الحَمْل؛ ولكِنَّه وَقَعَ مِنْ غيرِ إرادتها. أَفْتُونا مَأْجُورِينَ.

الجَوَابُ: إِذَا كَانَتْ لَا تَدْرِي أَنَّهَا حَامِلٌ وعَمِلَتْ هَـذَا العملَ، ثم سَقَطَ مِنْ بطنِها ما هـو حَمْلٌ؛ فإنَّه لَا إثمَ عليها؛ لأنَّها لم تَعْلَمْ بذلكَ.

(٢٢٣٥) السُّؤَالُ: امرأةٌ تقولُ: تأخَّرتِ العادةُ الشهريةُ، فأخذتُ حقنًا لإزالتها، فلم تَزُلْ، وبالتحليل اتضحَ أَنَّه حملٌ، ومن مضاعفاتِ هَذه الحقنِ أنها تشوِّه الجنينَ، وفي نفس الوقت أُصِبتُ بالحَصبة الألمانيَّة، وهذهِ أيضًا تصيبُ الجنينَ بالصَّمَمِ أو التخلُّفَ العقليَّ، والآن عُمُر الجنينِ شهرانِ:

أولًا: هلْ يجوزُ إسقاطُه بعمليةٍ جراحيةٍ؟

ثانيًا: هلْ كانَ من الجائزِ إسقاطُه بعد الأربعينَ كما يقولُ بعضُ العُلَمَاء؟

الجَوَابُ: إسقاطُ الجنينِ إِذا لم تُنفَخ فِيهِ الروحُ جائزٌ إِذا دعتِ الضرورةُ إليه، مثل أَنْ يَقولَ الأطباءُ: إن الجنينَ مُشوَّه، فإنَّه يجوزُ إسقاطُه إِذا كانَ قبلَ أن تُنفَخَ فِيهِ الروحُ.

وتُنفَخُ فِيهِ الروحُ إِذَا تمَّ لَهُ أَربعةُ أَشهرٍ؛ لحديثِ ابنِ مسعودٍ رَضَالِكُهُ عَنهُ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي جَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ، قَالَ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُلُونً مِأْرَبَعِ كَلِهَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَحُ فِيهِ الرُّوحُ»(۱).

أما إِذَا كَانَ بعد تمامِ أربعةِ أشهرٍ، أي بعدَ نفخِ الرُّوح فيهِ، فإنَّه لَا يجوزُ إسقاطُه بحالٍ من الأحوالِ، حتَّى لَو قالَ الأطباءُ: إنه إِذَا بقي هلكتْ أُمه، فإنَّه لَا يجوزُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (۳۲۰۸)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (۲٦٤٣).

# إسقاطُه؛ لأنَّه لَا يجوزُ قتلُ نفسٍ لإحياءِ نفسٍ أخرى.

### 

( ٢٢٣٦) السُّوَّالُ: ما حُكم إسقاطِ الحملِ فِي الشهورِ الأُولى؟

الجَوَابُ: إسقاطُ الحملِ بعد أن تُنفخَ فِيهِ الرُّوح، يعني بعد تمامِ أربعةِ أشهرٍ، لا يجوزُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ، حَتَّى لَو قَرَّرَ الأطبَّاء أنه لَو بقيَ لماتت الأمُّ، قلنا: ولْتَمُتْ، وهَذَا بعد أربعةِ أشهرٍ، فَلا يجوزُ إسقاطُه بأيِّ حالٍ من الأحوالِ؛ لأنه لا يجوزُ استبقاءُ حياةِ إنسانٍ بموتِ غيرِه، وإلا لجازَ للإنسانِ إذا جاع ومعه صبيٌّ أن يأكلَه، فهذا لَا يجوزُ.

فإذا قالوا: لَو بقيَ فِي بطنِ أُمه ماتتِ الأمُّ، وإذا ماتت الأمُّ ماتَ هو؟

فالجواب: أولًا: قد يُقرِّرُ الأطبَّاءُ أنه لَو بقيَ فِي بطنِ أُمه لماتت، ثُم لَا تموتُ، فهذا لَيْسَ بيقينِ.

ثانيًا: ثم إِذا قُدِّرَ أنها ماتتْ فهناك عمليةٌ جِراحيَّة سريعةٌ ويُمكن أنْ يُستخرَجَ الجنينُ قبل أن يموتَ.

ثَالثًا: وإذا انتفَى هَذَا فإذا ماتتِ الأمُّ فهل ماتت بفعلِنا أو بفعلِ الله؟

الجواب: بفعلِ اللهِ، فاللهُ عَرَّهَ جَلَّ هو الذي جعلَ هَذَا الجنينَ سَببًا لهلاكِها، أما إِذا أَخرجنا الطفلَ بعد نفخ الرُّوح فِيهِ فنحنُ الذين قتلناهُ.

إذن القاعدةُ: إسقاطُ الجَنِين بعدَ نفخِ الرُّوحِ فِيهِ إِذا كَانَ يَستلزِم هَلاكَه فهو حرامٌ، ولا إشكالَ فِي ذلك، أما قبل ذلكَ فإذا قرَّر الأطبَّاءُ أن بقاءَه ضررٌ عَلَى الأمِّ

فَلا بأسَ بإسقاطِه، وكذلك لَو قرَّر الأطباءُ أنه إِذا بقيَ خَرَجَ مُشَوَّهًا أو مُتَخَلِّفًا فهذا أيضًا لَا بأسَ بإسقاطِه، ولكن قبلَ أربعةِ أشهرِ.

### -CP

(٣٢٣٧) السُّوَّالُ: إِذَا كَانَ الجنينُ طَفَلًا غيرَ شرعيٍّ -والعِيَاذُ باللهِ- فهل يجوزُ إسقاطُه للستر؟

الجَوَابُ: هَذَا الحقيقةُ لَا يمكنُ فتحُ البابِ فيه، لَا يمكنُ أبدًا، وإلا لكثُر الزُّناةُ والزانياتُ، وإذا حملتْ أسقطَتْه، ولهذا لَا نُفتي بهذا فِي هَذَا الموضع.

( ٢٢٣٨) السُّؤَالُ: زوجةٌ وهي أمُّ لولدٍ أُصيبَ ولَدُهَا بمرضٍ يُسميهِ الأطباءُ الحُصبةَ الألمانيةَ، وهي حاملٌ في الشهرِ الثاني فأوصَى الأطباءُ زوجَها بأن عَليهَا أن تُنزلَ الجنينَ وإلا نَزلَ مُشوهًا حسبَ قولهِم، فهلْ يَجوزُ لهُ أن يفعلَ ذلكَ بزوجتِهِ أَخذًا بكلام الأطباءِ؟

الجَوَابُ: أولًا: إذا كانَ هَذَا الجنينُ قَد نُفخَ فيهِ الرُّوحُ فإنهُ لَا يَجُوزُ بأيِّ حالٍ منَ الأحوالِ إجهاضُ هَذَا الجنينِ، حَتَّى لَو أَدَّى إلى موتِ الأمِّ ومرضِ الجنينِ؛ لأن هذَا الجنينَ حيُّ نَفسُهُ مُحترَمةٌ، فَإِنَّ الجنينَ إذا تمَّ لهُ أربعةُ أشهرٍ أرسلَ اللهُ إليهِ ملكًا ينفخُ فيهِ الروحَ ويُؤمرُ الملكُ بأربعِ كلماتٍ بكَتْبِ رزقِهِ وأجَلِهِ وعمَلِهِ وشَقِيًّ ينفخُ فيهِ الروحَ ويُؤمرُ الملكُ بأربعِ كلماتٍ بكَتْبِ رزقِهِ وأجَلِهِ وعمَلِهِ وشَقِيًّ أَمْ سَعِيدٍ (۱).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٠٨)، ومسلم: كتاب القدر،

أما إذا كانَ قبلَ أن تُنفخَ فيهِ الروحُ وصارَ ما ذكرهُ الأطباءُ أمرًا معلومًا لا يَخفى، فَإِنَّ هَذَا لَا بأسَ بإنزالِه؛ لأنهُ لم يَصلْ إلى حدِّ يكونُ فِيهَا نَفْسًا، فإذا تَيقنَّا أن هَذَا الجنينَ سوفَ يكونُ كما ذكرَ الأطباءُ ينزلُ مُشوهًا يكونُ عِبتًا عَلَى نفسِهِ وَعَلَى أن هَذَا الجنينَ سوفَ يكونُ كما ذكرَ الأطباءُ ينزلُ مُشوهًا يكونُ عِبتًا عَلَى نفسِهِ وَعَلَى أهلِهِ فَلا بأسَ بإنزالِهِ؛ لأنهُ ليسَ نَفْسًا محرَّمةً لكنهُ بلا شكِّ مُحترَمٌ، إنها إذا عَلِمنَا أو غَلَبَ عَلَى ظننًا غلَبة قوية بأنهُ سينزلُ مُشوهًا ولم يُنفخْ فيهِ الروحُ فلا بأسَ من إنزالِهِ وإجهاضِهِ.

### حكم التبرع بالأعضاء وبيعها:

(٢٢٣٩) السُّؤَالُ: ما الأشياءُ الَّتي يجوزُ للإنسانِ أن يَتَبَرَّعَ بها من جَسدِهِ حالَ الحياةِ أو حالَ الوفاةِ؟

الجَوَابُ: لَا أَعلَمُ شيئًا يجوزُ التَّبَرُّعُ بِهِ، إِن قُلْنَا: أَظافِرُهُ. فالأَظافِرُ ليس فِيهَا فائدةٌ، الشَّعَرُ، شَعَرُ الرأسِ إِذا كَانَ شَعَرُ رأسِهِ طويلًا وتَبَرَّعَ به لزَوجتِهِ، لا نَدْرِي.

إِذِن السؤالُ يجبُ أَن يُحَدَّدَ، نَرَى أَنه لَا يجوزُ أَن يتَبَرَّعَ أَحدٌ بشَيْءٍ مِن أعضائهِ أَبدًا، لَا الكُلَى، ولا بشيءٍ مِنْ أعضائِهِ، فلنكُنْ محدَّدِينَ.

على كلِّ حالٍ: كلُّ عُضْوٍ منْ أعضاءِ الإنسانِ لَا يَجِلُّ لَهُ أَن يَتَبَرَّعَ بِهِ لَا حَيَّا وَلا مَيتا؛ لأن جِسمَكَ أمانَة عنْدَكَ، ولهذا قالَ اللهُ لكَ: ﴿وَلَا نَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩] وعلماءُ الحنابِلَةِ رَحْهُ مُلْلَهُ نصُّوا نَصًّا صريحًا فِي كتابِ الجنائـزِ عَلَى أَنه

باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، رقم (٢٦٤٣).

لَا يجوزُ أَن يُؤخَذَ شيءٌ مِنْ أعضاءِ الميِّتِ، ولو أَوْصَى بِهِ، حَتَّى لَو أَوْصَى الإنسانُ وقالَ: إِذا مِتُّ فأعْطُوا قَرَنِيَّة عيني فلانًا، أو أعطُوهُ كُلْيَتِي، وما أشبَه ذلِك، فَلا يجوزُ تَنْفِيذُهُ؛ لأن هَذَا أمانَةٌ.

أما الدَّمُ، فليسَ مِنَ الأعضاءِ، فيجوزُ التَّبَرُّعُ به، لكن بشَرْطِ ألا يتَضَرَّرَ المتبَرِّعُ بنقُصِ الدَّمِ، فَإِنَّ تَضَرَّرَ كانَ حرامًا، لأن كلَّ شيءٍ تَفْعَلُه يُضِرُّ ببَدَنِكَ فَإِنَّهُ منْهِيٌّ عنْه، ألم تعْلَمُوا أن عبدَ اللهِ بنَ عمْرِو بنِ العاص رَضَالِلُكَ عَنْهُ أرادَ أن يصُومَ ولا يُفْطِر، وأنْ يقومَ فلا ينامُ، فنهاه الرسولُ عَلَيْهُ وقالَ: «إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقَّا»(١)؟

فالتَّبَرُّعُ بالدَّمِ جائزٌ بشَرْطِ ألا يكونَ عَلَى المتَبَرِّعِ به ضَرَرٌ، ووجه ذَلِكَ أن الدَّمَ إِذا سُحِبَ خَلَفَهُ غيرُهُ فِي الحالِ.

(٣٧٤٠) السُّؤَالُ: هل يجوزُ التبرعُ بالأعضاء؛ كالقلبِ والكُلْيةِ، بعد الماتِ؛ وذلك لإنقاذِ حياةِ إنسانِ؟

الجَوَابُ: لَا يجوزُ للإنسانِ أَنْ يتبرعَ بشيءٍ من أعضائهِ لأحدٍ؛ لأنَّ جسدَك أمانةٌ عندكَ، فإذا كانَ لَا يجوزُ أَنْ تقطعَ أُنْمُلَةً من أُصبَعِ فكيف بالكُلْيَةِ! فإذا قال: أنا أريدُ أَنْ أنقذَ حياةَ هَذَا الرجلِ المحتاجِ إلى كُلْيَةٍ، قلنا: وهلْ أنتَ تتيقنُ أَنْ جسدَهُ يقبلُ هَذِهِ الكلية؟ الجوابُ: لَا يمكنُ اليقينُ، لكن قدْ يترجحُ إلى تسعةٍ وتسعينَ بالمئةِ، لكن ما دامَ هناكَ واحدٌ في المئةِ أنه لَا يقبلُها الجسمُ فإنَّ ذلكَ يكفي.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ ٱلنَّـاسَ إِلْحَـافًا﴾ وكم الغِنَى، رقم (١٤٧٧).

ثم إنكَ إِذَا تبرعتَ بِالكُلْيَةِ فقدْ جنيتَ عَلَى نفسكَ؛ فنحنُ نعلمُ أنَّ الخلاقَ العليمَ عَنَّهَ عَلَى نفسكَ؛ فنحنُ نعلمُ أنَّ الخلاقَ العليمَ عَنَّهَ عَلَى المُعليمَ عَنَّهَ المُعليمَ عَنَّهَ عَلَى المُعليمَ عَنَهَ المُعليمَ عَنَهَ المُعليمَ عَنَهُ المُعليمَ عَنَوْل المُعليمَ الماء؛ لأنَّ الكُلْيَةَ مثلُ المصفاةِ للماء، تصفِّي الماءَ وتفرزُ الرديءَ يَنزل إلى المثانةِ، والنَّافع للجسمِ يتفرقُ في الدمِ، فلولا أنَّ للثانيةِ فائدةً كبيرةً لكان خلقُها عَبَثًا.

ثالثًا: إِذَا قُدِّرَ أَنَ الْإِنسَانَ تَبرَعَ بِالكُلْيَةِ، وأصيبَ الباقيةُ بشيءٍ، فَإِنَّهُ يَهلكُ، فَيكُون هو السببَ فِي إهلاكِ نفسِه، أما بالنسبةِ للآخرِ المريضِ فنقولُ: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ إِذَا جَاءً أَجَلُهُمْ فَلَا يَسَتَغْرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَغْلِمُونَ ﴾ [يونس:٤٩]، ومنْ لم يَمُتِ اليومَ فإنهُ يموتُ خدًا، فَلا يَسِّ لِإِنسَانٍ أَنْ يتبرعَ بالكُلْيَةِ، فلا يتبرعُ بأي شيءٍ منْ جسدِه؛ فإنهُ إذا فعلَ ذلكَ فقدْ جنى عَلَى نفسِه، وأضاعَ الأمانةَ التي حمَّلَهُ اللهُ إياهَا، وصاحبُه إذا كانَ اللهُ قد قدَّرَ اللهُ لَهُ الموتَ فربها يكونُ الموتُ خيرًا له، وفي الحديثِ: «اللهُمَّ أَحْينِي مَا كَانَتِ الْحَياةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي» (١).

وقد بلغنا أنه في بعضِ البلادِ الوثنيةِ يخطفونَ الأطفالَ، ويشقونَ بطونَهم، ويأخذونَ الأعضاء؛ الكبِدَ والكُلَى، وهذهِ مفسدةٌ عظيمةٌ، كذلك أيضًا سمعنا أن بعضَ الناسِ يتعجلُ موتَ المريضِ ليأخذَ أعضاءَهُ ويقولُ: ماتَ موتًا دماغيًّا، وأنا ما أدري عَن هَذَا شيئًا.

والخلاصةُ أنني أرى أن التبرعَ بأيِّ عضوٍ من أعضائِكَ حرامٌ، وأما التبرعُ بالدمِ فهذا لَا بَأْسَ به؛ لأنَّ الدمَ إِذا سُحِبَ مِنَ الإنسانِ خلفَهُ دَمٌّ فِي الحالِ، أما العضوُ فها يخلفُه عضوٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة تمني الموت لضر نزل به، رقم (٢٦٨٠).

(٢٢٤١) السُّؤَالُ: أنا رجلٌ فقيرٌ، وأريدُ أن أبيعَ كُلْيَتي لكيْ أساعدَ أسرتي، فهل عليَّ إثمٌ أو لا؟

الجَوَابُ: لَا أَحدَ يَملِكُ أَنْ يقطعَ عُضوًا من أعضائِهِ؛ لأن الله يقولُ: ﴿وَلَا لَقَتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴿ [النَّسَاء:٢٩]، والنهيُ عَن قتلِ النفسِ لَيْسَ المعنى أن تقتلَه بالسكِّين فقط، بل حَتَّى فيها فِيهِ الضررُ، والدليلُ عَلَى هَذَا أن عمرَو بن العاصِ رَعَيَلِكُ عَنْهُ أرسلهُ النَّبِيُ عَلَيْهِ فِي سَرِيِّةٍ فأصابتُه الجنابةُ، وليس عنده ماءٌ ساخِن، فتيمَّم وصلى بأصحابِه، فلها رجع إلى النَّبِي عَلَيْ قال: ﴿ يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبُ ؟ ﴾ ، قال: يا رسولَ اللهِ ، ذكرتُ قول الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمُ أَ إِنَّ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى أن يكمَ رَحِيمًا ﴾ وكانتِ الليلةُ باردةً فتيمَّمتُ ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَى وَلَمْ يَقُلُ شَيْئًا (١) إلى النهي عَن قتلِ النفسِ نهي عها يَضُرُّ النفس، فكيف تبيع إقرارًا. فدلَّ هَذَا عَلَى أن النهي عَن قتلِ النفسِ نهي عها يَضُرُّ النفس، فكيف تبيع وَاحدةٍ ، فيكونُ الجِملُ عَلَى واحدةٍ ، والحدة عَلَى الثَّنينِ أيسرُ، واللهُ عَنْ حكيم؛ لم يخلُق الكُليتينِ عَبَنًا.

ثم إن هَذِهِ الكُلْيَة الباقيةَ معَ الضغطِ عليها، أو لسببٍ أو لآخَرَ قد يُصيبها العيبُ، وإذا أصابَها العَيبُ فإلى المَقْبَرَةِ؛ لأنّه يبقى الإِنْسَان بلا كُلى، لكنْ لَو أصابَ العيبُ هَذِهِ الباقيةَ، وكانَ عندَه الكُليةُ الأخرى لَقَامتِ الأخرى مَقامَها.

ولهذا نَرَى أنه لَا يجوزُ أَنْ يَبِيعَ الإِنْسَانُ شيئًا مِن أعضائِه أبدًا؛ لأن ذَلِكَ أمانةٌ عندَه، وسبحانَ اللهِ العظيمِ، يأخذُ دراهمَ بدلَ عضوٍ من أعضائِه، وربها يَهلِكُ قبل أَنْ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الطَّهَارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم، رقم (٣٣٤)، والبخاري تعليقا: كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم.

ينتفعَ بهذهِ الدراهمِ، وتكونُ الدراهمُ لغيرِه، ويُهلِكُ نفسَه.

أما التبرُّع، فقد نقولُ: إنه مِن بابِ الإيثارِ؛ لأن الإيثار جاءتْ به الشَّريعة، ولكن هَذَا الإيثار هل يُحقِّق نفعًا للمُؤثَر، أو ربها تُزرَع فِي جسدِه ويرفضها الجسدُ، ونكونُ قد ارتكبنَا محظورًا لمصلحةٍ غيرِ محقَّقة، وهُنا تَأْتي القاعدةُ: «دَرْءُ المَفاسِدِ مُقدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المصالِحِ»، فكثيرًا ما يَرفُض الجسمُ ما يُوضَع فِيهِ مِن كُلى، أو غيرِها، وحينئذِ تتحقَّق المَفسدةُ فِي نزعِ هَذِهِ الكُلْية مِن المَقرِّ الَّذِي وَضَعَها الله فِيهِ إلى مَقرِّ آخَرَ قد لا يتلاءَمُ معها وتفسُدُ.

### <del>-622</del>

(٢٢٤٢) السُّؤَالُ: ما تقولُ فِي نقلِ أعضاء الإِنْسَانِ إِلَى شخصٍ آخرَ عَلَى قول الأطباء، هل يجوز أو لا؟

الجَوَابُ: هَذَا السُّوَال قَدْ صَدَرَ فِيهِ فَتوى منْ دارِ الإفتاءِ وانتشرت، وهي معلومةٌ لَدى الجهاتِ المسؤولةِ، ولْنَدَعْ هَذَا الأمرَ لهذَا الجواب.



تَمَّ الْمُجَلَّدُ الرَّابِعَ عَشَرَ بِحَمدِ الله تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ وَيَلِيهِ بِمَشِيئَةِ الله عَزَّ وَجَلَّ الْمُجَلَّدُ الخَامِسَ عَشَرَ وَأَوَّلُهُ فَتَاوَى الزَّكَاةِ



## فهرس الآيات

| الصفحة                                 |   | الآيسة                                  |
|--|---|---|
| ١٤                                     | نَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾                       | ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ أ |
| ٧                                      | فَلَيْسَ عَلَيْكُمْرُ جُنَاحٌ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾      | ﴿ وَإِذَا ضَرَبْئُمُ فِي ٱلْأَرْضِ      |
| ١٧                                     | مْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاوَةَ فَلْنَقُمْ طَآبِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ ﴾      | ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمٌ فَأَقَ           |
| گِرِ ٱللَّهِ ﴾ ١٩                      | ا نُودِيَ لِلصَّلَوةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْا إِلَىٰ ذِمِّ | ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَ |
| ٤٨،٣١،١٨                               | فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن نَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾        | ﴿ وَإِذَا ضَرَبْنُمْ فِى ٱلْأَرْضِ      |
| ₹                                      | لَ عَلَيْتُكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾         | ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَ          |
| . ۷۳، ۳3، 93، ۱۳۱                      | اَلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾   | ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي أ          |
| ٤٩                                     | شتر﴾  | ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلَّهُ          |
| ٤٩                                     | رِلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾                        | ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَ           |
| ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ | وَأَ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾                  | ﴿ قُل لِّلَذِينَ كَفَرُ                 |
| ۸۰                                     | ، ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾                               | ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى        |
| ۸٠                                     | هِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾   | ﴿ وَمَن يَتَعَكَّ حُدُودَ ٱللَّهِ       |
| ۸١                                     | فرِيّ ﴾   | ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكَ            |
| Λξ                                     | نَسِينَآ أَوۡ أَخْطَأْنَا ﴾   | ﴿ رَبُّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن        |
| ۸٧                                     | طَّهَ رُواْ ﴾   | ﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَأَنَّا        |
| ۹۷،۹٤ ﴿                                | ةَ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ﴾    | ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْ          |
| 1 • 1                                  | وَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَّا ﴾      | ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِ عُمُ ٱلْقَرَ |

| ١٠٢                | ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾   |
|--------------------|--|
| ١٠٨                | ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾  |
| ١٠٨                | ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْكِمِ ٱلْحَكِمِينَ ﴾   |
| ١٠٨                | ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِدٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْتِى ٱلْمَوْقَى ﴾   |
| ۱۰۹                | ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَندِدٍ عَلَى آَن يَعْلَقَ مِثْلَهُم                       |
| ۱۰۹                | ﴿ أَوَلَمْ يَرُواْ أَنَّ ٱللَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْمَى بِخَلْقِهِنَّ ﴾        |
| ١٠٩                | ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾  |
| ١٠٩                | ﴿ ٱلْيَسَ ٱللَّهُ بِعَـزِيزٍ ذِى ٱنْنِقَـامِ ﴾   |
| 31, 77, 13, P•1    | ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾   |
| 111                | ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَكَبِكَتَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾  |
| 115 ﴿              | ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَلِمُونَ             |
| 110                | ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَتِيرًا ﴾  |
| 117                | ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّكُ لَآ إِلَكَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾   |
| 117                | ﴿ شَهِـدَ اللَّهُ أَنَّاهُ لَا إِلَنَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَابِمًا بِٱلْقِسْطِ |
| 11V                | ﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِنَابِ وَأَقِيمِ ٱلصَّكَاوَةَ ﴾  |
| ١٢٥                | ﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن زَبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾   |
| ١٣٥                | ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَكَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَكُ لِلنَّكَاسِ سَوَآةً ٱلْعَنْكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾                |
|                    | ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُّونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا ﴾                              |
| ۱۳۱، ۸۵۱، ۱۲۱، ۲۲۱ | ﴿ وَطَهِّرٌ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْقَآبِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾١                                   |
| 10.                | ﴿ وَلَا تَحْمَهُ رَ بِصَلَانِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَٱبْتَخِ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا ﴾                        |

| ١٥٠                             | ﴿ اَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَمُّوعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾                                 |
|---------------------------------|---|
| . ٨, ٣٢, • 01, ٧٢٢, ١٩٢         | ﴿فَإِن نَنَزَعُكُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَىٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾   |
| 107                             | ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِفْثًا فَأَضْرِب بِهِۦ وَلَا تَحْنَثُ ﴾  |
| ١٨٠                             | ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾  |
| ١٨٩                             | ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّذِلِ ﴾   |
| 191                             | ﴿ قُولُوٓا ءَامَنَكَا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَهِـَمَ﴾                       |
| ١٩٨،١٩١                         | ﴿قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنَٰبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَآعِ بَيْنَـٰنَا وَبَيْنَكُرُ﴾                          |
| لَكُمْ إِنِّي مَلَكُ ﴾ ٢٣١      | ﴿ قُلُ لَاۤ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآبِنُ ٱللَّهِ وَلَاۤ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ                       |
| ۲۳۲                             | ﴿ يَسْـتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمٌ ﴾.                                |
|                                 | ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّغُوتُكُمَا ﴾  |
| وُا ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ ٢٦٨ | ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَالِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوْ             |
| ۲۷۰                             | ﴿ وَيَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾   |
| ۲۷۱                             | ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ ﴾  |
| ۲۷۱                             | ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرًا بِٱلْعِبَادِ ﴾   |
| €00,777                         | ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَنَوَتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِ                         |
| ۲۷٦                             | ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾   |
| ۲۷۲                             | ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ تِبْيَنَنَا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾   |
| 798                             | ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، نَافِلَةً لَّكَ ﴾   |
| اَلَّذِينَ مَعَكَ ﴾             | ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعَلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُفِي ٱلَّتِلِ وَنِصْفَدُ. وَثُلْثَهُ. وَطَآبِفَةٌ مِّنَ ٱ |
| rψλ                             | ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيتُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾   |

| ٥٨٢         | ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾  |
|-------------|---|
| ٣٥١         | ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِـ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾  |
| ٣٥١         | ﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّكَاوَةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَكَ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمَّ كَنْرِهُونَ ﴾                               |
| ٤٠١         | ﴿ رَبَّنَآ ءَانِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ ٣٥٨،                               |
| ٣٧٣         | ﴿ وَٱلْخَيْمَ اللَّهِ مَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِيبِينَ ﴾   |
| ٤ ٧٣        | ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾  |
| <b>~</b> V0 | ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرُوانَ فَأَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ ﴾  |
| <b>44</b>   | ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزَوَجَهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمُّمْ شُهَدَآهُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾  |
| ٤٠٥         | ﴿ فَلَا تَخَفَّضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِي قَلْبِهِ عَمَرَضٌ ﴾  |
| ٤٠٨         | ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنِّيا وَزِينَهَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِبِهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾        |
| ٤٠٨         | ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَلَ ٱلْيَتَنَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَازًا ﴾                           |
| १ • ९       | ﴿ قُلْ هَلْ نُنَيِّئُكُمْ مِاللَّاخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴿ أَلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾                    |
| १ • ९       | ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّآ إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾   |
| ٤٢٠         | ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥ ﴾ ١٣،                                      |
| ٤١٤         | ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾   |
| 277         | ﴿ وَلَا نُزِرُ وَازِرَةً ۗ وِزْرَ أُخَرَىٰ ﴾  |
| ٤٢٣         | ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ﴾   |
| ٤٢٧         | ﴿ وَبَشِوِ ٱلصَّابِرِينَ ١ الَّذِينَ إِذَآ أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّاۤ إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾          |
| ٤٢٩         | ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ۚ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ |
| ٤٣٠         | ﴿ عَامَنَكَا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰتَ إِبْرَاهِءَمَ ﴾   |

| ٤٣٣           | ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَ إِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَنرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾                          |
|---------------|--|
| ξ ξ V         | ﴿ وَمَا تَدُّرِى نَفْشُ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾   |
| ٤٤٨           | ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ, بِمِقْدَارٍ ﴾   |
| ٤٥٣           | ﴿إِنَّ أَكَّرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَنْقَنَكُمْ ﴾  |
| ٤٦١           | ﴿ وَلَوْ تَكَرَىٰ إِذِ ٱلظَّالِمُونَ فِي غَمَرَتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَئَيِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيَّدِيهِمْ ﴾           |
| ٤٦١           | ﴿ ٱلْيُوْمَ تُجَزُّونَ عَذَابَ ٱلَّهُونِ ﴾   |
| ٤٦١           | ﴿ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَاينتِهِۦ تَسْتَكَكْبِرُونَ ﴾             |
| ٤٦٨           | ﴿وَمَآ أَنَتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾  |
| ٤٧١           | ﴿ فَآمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنِيٌّ فَيَكَبِّعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾                                   |
| ٤٧٢           | ﴿ لَا نَقُدُ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِذُ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقَوَىٰ مِنْ أَوَّلِيَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَـقُومَ فِيهِ ﴾.  |
| ٤٧٣           | ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱنَّقَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْحَمْنَىٰ ۞ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴾                    |
| ٤٨٢           | ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ آمَوَتَّا بَلْ أَحْيَآهُ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ |
| ۲۸۶           | ﴿ وَلَـ إِن سَــَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُكَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾                                       |
| ٤٨٤           | ﴿وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ ٱحۡسَنُ﴾   |
| ٤٨٤           | ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَائَهَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ ﴾                          |
| 0 2 * . 2 A 2 | ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾   |
| ٤٨٥           | ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آغْفِـرْ لَنَـكَا وَلِإِخْوَانِنَا ﴾                       |
| ٤٩١           | ﴿قُلَّ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذً ﴾   |
| ٤٩٤           | ﴿ قِيلَ ٱدۡخُلِ ٱلۡجُنَّةَ ۚ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعۡلَمُونَ ﴾  |
| ٤٩٤           | ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَى ﴾  |

| ٤٩٩              | ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَأَذَّكُرُواْ ٱللَّهَ﴾  |
|------------------|--|
| 0 * *            | ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ ﴾  |
| ٥١١              | ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَنَكُ ٱلنَّـارُ﴾            |
| ۰۲۰              | ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظُلَّكُمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَأَسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ ﴾                           |
| 040              | ﴿ قُلَّ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ ﴾                                  |
| ٥٢٨              | ﴿يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾                          |
| 079              | ﴿ وَالنَّقُواْ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾   |
| ٥٧١              | ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِ ٱلْفَكَقِ ﴾   |
| ٥٧١              | ﴿ قُلُّ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾   |
| ۰۷۲              | ﴿ لَآ إِلَنَهُ إِلَّا أَنتَ سُبْحَننَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾                                      |
| ٥٧٧              | ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُـرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾                                 |
| ٥٨٠              | ﴿ فَلَمَّآ أَلْفَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِشْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُّ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥ ﴾                  |
| ٥٨٠              | ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَنَحِرٍّ وَلَا يُقْلِحُ ٱلسَّاحِرُحَيْثُ أَنَّى﴾                                   |
| ٱلْمَسِّن ﴾. ٨١٥ | ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّيَوَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيَطَانُ مِنَ |
| ۰ ۹۳             | ﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَغْلُقُ مَا يَشَآأَءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَاشًا ﴾              |
| ٦٠١              | ﴿ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَكْرِهِيمْ وَهُمْ أُلُوثُ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾  |
| ٦٠٥              | ﴿ وَالَّذِينَ هُرَ لِفُرُوجِهِمْ حَنفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْهُمْ ﴾     |
|                  | ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ الْمُتَعَمِّدُا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾  |
| 717              | ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَغَخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾          |
| ٦١٧              | ﴿وَلَا نَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾  |

# فهرس الأحاديث والأثار

| الصفحة                  |   | الحديث  |
|-------------------------|---|---|
| ١٢٠                     | (   | «أتُريدُ أن تَكُونَ يا مُعَاذَ فَتَّانًا          |
| • ۱ ، ۱ ، ۳۳۲ ، ۲۳۲     | مَفْرٌ»   | «أَيْتُوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَ  |
| ، ۲۸۲، ۹۹۲، ۸۰۳، ۸۱۳    | رِ وِتْرًا» ٢٤٥، ٢٤٢، ٢٤٩.                          | «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ          |
| 1.0                     | •••••   | «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ»                     |
| ۶۳۳، ۶۳۳، ۲3۳           | •••••   | «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ»                     |
| ۸۳۱، ۵۶۱                | •••••   | «اجْلِسْ، فَقَدْ آذَيْتَ»                         |
| PV. 037                 | •••••   | «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ؟»             |
| 040                     |   | «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»               |
| ۳۷۷،۳٥۸                 | ةَ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»                            | «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَا           |
| ٣١٠                     | فَّفْ»  | «إِذَا أُمَّ أَحَدُكُمُ النَّاسَ، فَلْيُخَا       |
| ٤٩                      | ا اسْتَطَعْتُمْ»                                    | ﴿إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَ   |
| ١٤٠                     | مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ». | ﴿إِذَا أَمَّنَ الإِمَامُ فَأَمِّنُوا، فَإِنَّهُ ا |
| 7.9.7.0.190             | ُ( يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»          | «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ فَأَ          |
| 7. V. 199               | يَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ»         |   |
| لهُ فَاحْذَرُوهُمْ» ٤٧١ | شَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّه  | ﴿إِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَا    |
| رَهَا»رَهَا»            | و، أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَ   | ﴿إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ          |
| ۸،٤٦،۷                  | إِلَى الصَّلاةِ»                                    | «إذا سَمعتُمُ الإقامةَ فامشُوا                    |

| سِ»   | ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّا      |
|---|---|
| شَيْتًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَنْصِبْ عَصًا» ١٤٧  | «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ         |
| حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَغْرُجَ»   | «إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ، فَلَا تَصِلْهَا بِصَلَاةٍ -         |
| <b>٣٩٣</b> «٤١  | «إِذَا صَلَّنْتُمْ عَلَى المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَ      |
| لِجَمَاعَةِ فَصَلِّيا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ» ٢١٨                                       | «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ ا |
| ، بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ » ١٤٣  | «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّى فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ |
| ١٤٠   |   |
| ُ جْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى» ١٤٧   | «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَ        |
| رُثَةِ» ١٨٤، ٢١٥، ٢٣٥، ٨٣٥، ٣٤٥، ٥٥٠  | «إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَا       |
| مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيًا صَحِيحًا»٣٥  | "إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ          |
| ٥٤،٣٢   | «أَرَادَ أَلَّا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ»                               |
| مَا أَعْطَى»مَا أَعْطَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَل | «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ    |
| Y 1 Y 6 A A   | «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّي»                         |
| ١٤٧   | «اسْتَتَرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ»                     |
| » ٧٣٤، ٢٤٤، ٥٥٤، ٤٧٤، ١١٤، ١٩٤  | «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَاسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ         |
| ٣٧٠   | السْتَوُوا، وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ          |
| ٤٥٠،٣٤٩   | ﴿أَسْرِعُوا بِالجِنَازَةِ»  |
| ٣٩٦   | (اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا)  |
| بْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»ب٠٠٠،٢٠٢  | ﴿ أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَا          |
|   |   |

| Y * *                                   | ﴿أَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»          |
|---|---|
|   | ﴿أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟»أ   |
| ٤٥٦                                     | «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»   |
| ۲۸۰،۲۳۷                                 |   |
| 798                                     | "أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ»  |
| 190,197,118                             |   |
| ۲۷۰                                     |   |
| ٤٩٤                                     | «اقْرَوُّوا يس عَلَى مَوْتَاكُمْ»   |
| ٩٦                                      | «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ تُدْرِكُون بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ»   |
|   | «أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظِّمُ |
|   | «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا المَقْبَرَةَ وَالْحَيَّامَ»  |
| ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,, | «الخِلَافُ شَرُّ» ۲۱۲، ۲۲۹، ۲۲۹، ۲٤۹، ۲٤۹   |
|   | «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ»   |
|   | «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» ٤٦٨،٤٤١   |
|   | «اللهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرً    |
| ٤٢٥،٤١٠                                 |   |
| £0Y                                     | «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الغَرْقَدِ»  |
|   | «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَاً، وَمَيِّتَنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأَنْثَانَا»  |
| مُدْخَلَهُ» ٣٥٨                         | «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ طُ  |
| ٣٥٢                                     | «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ»              |

| ٤٧٥، ٤٤٦، ٢٤٤، ٥٧٤                             | «اللَّهُمَّ ثَبَّتُهُ»«اللَّهُمَّ ثَبَّتُهُ                                 |
|--|---|
| لْتُ»م۳۳، ۳۳۹، ۳۴۱                             | «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّ               |
| بَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ»ب ٤٢٨،٤٢٠                 | «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْ |
| ۲۸۰  | «إِنَّ ﴿قُلْ هُوَ آللَهُ أَحَـٰدُ ﴾ تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ».             |
| اً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ» ٦١١  | «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمً   |
| 317,177, 737, 307, 377                         | «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ».            |
|  | «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَّرُ»                            |
| سِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ» ٣٢٨ | ﴿إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْخَ          |
| مَا يَرْضَى رَبُّنَا»                          | ﴿إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا هَ    |
| دَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» ٤٥٨          | ﴿إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْلِهِ إِذَا رَفَعَ يَـ      |
| 078  | ا إِنَّ المَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ﴾                             |
| 277.810.818                                    | ا إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»                 |
| ٠٢٤،٥٢٢،٥١٣،٤٩٩                                | لْإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَهَا كُنْتُمْ»                       |
| هُمَا» [النعلان] ٨٨، ٨٨                        | لْإِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذَرًا، فَخَلَعْتُ |
| مِنَ الْكُنْتُوبَةِ» ١٠١،٩٨،٩٥                 | اإِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ، بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ              |
| ٣٦٦  | اأَنْ لَا يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»                                 |
| ٤۸٧  | (إِنْ لَمْ تَجِدِينِي، فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»                                |
| ٦١٥  | (إِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»  |
| ٥٤٤  | ا إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»                    |
| ٥٨٤  | الَّنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»                                  |

| ov9   | الِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطِرُوا»   |
|---|--|
| ٣٢١   | اإِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى»  |
| ۸۱، ۳۰۱، ۸۲۲، ۲۳۲، ۰3۲  | اْإِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» ٧، ١١،  |
| ، وَمَسْجِدِ إِيلِيَاءَ» ١٥٤                                  | (إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي  |
| <u>ءَ</u> »   | ﴿ أَنَّهُ مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ : اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُل  |
| بَسْتَتِرُ مِنَ البَوْل» . ٤٦٠، ٤٦٣                           | ﴿إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا بَ  |
| YYV   | لْإِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَازَعُ القُرْآنَ؟»  |
| ٥٦٩   | اْإِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ»  |
| يِ رَبِّنَا» ٩٢٠  | "بِسْمِ الله، تُرْبَةُ أَرْضِنَا، بِرِيقَةِ بَعْضِنَا، يُشْفَى سَقِيمُنَا، بِإِذْ  |
| ١٩٧،١٨٣،١٨٠   | «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَينِ صَلَاةٌ»  |
|   |  |
| ۵، ۹، ۱۸، ۲۲، ۹۲، ۷۰  | «تلك هِيَ السُّنَّةُ»«تلك هِيَ السُّنَّةُ»   |
|   | "تلك هِيَ السُّنَّةُ»«تلك هِيَ السُّنَّةُ»«ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَكُمُهَا   |
|   | ري -   |
| ۱۰٦،۹۷،۹٤۱  | "ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَ  |
| ۱۰٦،۹۷،۹٤۱  | "ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا<br>"ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ"  |
| ۱۰، ۱۰، ۹۲، ۱۰، ۹۲، ۱۰، ۹۷، ۹۲، ۱۰، ۹۷                        | <ul> <li>(اثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحَمُهَا</li> <li>(اثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ»</li> <li>(الجَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَعْرِبِ وَالعِشَا</li> </ul>   |
| ۱۰، ۲۰۹۲  | <ul> <li>(ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحَمُهَا</li> <li>(ثُمَّ لْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ»</li> <li>(جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا</li> <li>(جَوْفَ اللَّيْلِ الآخِر، وَدُبْرَ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَاتِ»</li> </ul>  |
| ۱، ۲، ۹۷، ۹٤<br>۱۰۲، ۹۷، ۹٤<br>۱۰۲<br>۱۰۲                     | <ul> <li>(اثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ كَمْهَا اللَّهُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ كَمْهَا (اللَّهُ عَنَى اللَّهُ إِلَيْهِ)</li> <li>((جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا (اللَّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا (اللَّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا (اللَّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَعْشَرِ وَالعَشَا (اللَّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَعْشَرِ وَالعِشَا (اللَّهْرِبِ وَالعِشَا (اللَّهْرِبِ وَالعِشَا اللَّهْرِ وَالعَمْرِ، وَالمَعْمَلُواتِ المَكْتُوبَاتِ</li> <li>(الحَجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ</li> </ul>  |
| ۱» ۲، ۹۷، ۹۶<br>۱۰ ۲، ۹۷، ۹۶<br>۱۰ ۲<br>۱۰ ۲<br>۱۰ گغتین شر ش | <ul> <li>(أُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحَمُهَا اللهِ عَلَيْهِ مَنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ»</li> <li>((جُمَعَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْهِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا اللهِ عَلَيْهِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا اللهِ عَلَيْهِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَغْرِبِ وَالعِشَا اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالعَصْرِ، وَالمَعْرَبِ وَالعِشَا اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ اللهِ عَلَيْمِ مَنَ المَدِينَة إِلَى مَكَّة فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ الحَرِجْنَا مَعَ النَّبِي مَنَ المَدِينَة إِلَى مَكَّة فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ</li> </ul> |

| ٤٥٣،٤٥١                                 | «دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهَا»   |
|---|---|
| 118                                     | «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وبَقِيَ الأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللهُ»                |
| ١٠٥                                     | «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَارْزُوْفْنِي وَاجْبُرْنِي»                     |
| تُ: آمِينَ»                             | «رَغِمَ أَنْفُ عَبْدٍ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، لَمْ يُدْخِلْهُ الجَنَّةَ. قُدْ |
|   | «رَكْعَتَا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»                                    |
| <b>٦٣،٤٦</b>                            | «رَكْعَتَيْنِ سُنَّةَ أَبِي القَاسِمِ عَلِيْقِ»   |
| ۲٦٩                                     | «زَادَكَ اللهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»  |
| ١٣٢                                     | «سُترَةُ الإِمامِ سُترَةٌ لها وَرَاءَهُ»  |
| ٥٣٥                                     | «سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَصْنَعُ؟»  |
| 0 • (                                   | «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ   |
| . • • • • • • • • • • • • • • • • • • • | «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصَّبْحَ»                    |
| ١٨١                                     | «صَلُّوا المَغْرِبَ قَبْلَ المَغْرِبِ»  |
| ۲۶۳، ۰۸۳                                | «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»   |
| ۲۸۰،۱۲۰،۲۰                              | «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»   |
| ٥٨٤                                     | «ظاهَرَ بَيْنَ دِرْعَيْنِ»  |
| ١٢٦                                     | «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ عَيْكِيرٌ كَلِمَاتٍ أَقُو هُنَّ فِي الوِتْرِ»                     |
| ٥٨٥                                     | «فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ»                       |
| ٥٧٨،٥٧٧،٥٧٦                             | «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا»                              |
| ةً﴾ ٢٧٦                                 | «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَ |
| ٤٥٢،٤٥٠                                 | «قَدِّمُونِي، قَدِّمُونِي»  |

| ١٤٠         | القَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»  |
|-------------|---|
| 7           | لْقُمْ أَبَا تُرابٍ»لاقُمْ أَبَا تُرابٍ»  |
| ١٢٧         | «كَانَ إِذَا كَانَ فِي وِتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا»                    |
| ۲۱۱         | «كَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ»                             |
| ۰، ۸۰۳، ۱۲۳ | «كَانَ النَّبِي إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ، أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ» ٩٢                             |
| ١٤٥         | «كَانَ رَسُولُ اللهِ يُصَلِّي بِمِنَّى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ »   |
| ۳۱٦         | «كَانَ رَسُولُ اللهِ يُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاةِ العِشَاءِ»                         |
| ۲۲          | «كَانَ يَسْتَحِبُّ الجَوَامِعَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَيَدَعُ مَا سِوَى ذَلِكَ»                                |
| ٤٤١         | «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»  |
| ۲٦٠         | «كُلُّكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القِرَاءَةِ»                      |
| ٤٣٩         | «كُنَّا نَرَى الإِجْتِهَاعَ إِلَى أَهْلِ المَّيِّتِ وَصَنْعَةَ الطَّعَامِ مِنَ النِّيَاحَةِ»              |
| ۲۳۲         | «كُنَّا نَعْزِلُ وَالقُرْآنُ يَنْزِلُ»  |
| ۱۰۲،۹۹،۹-   | «كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ»   |
| ٦٣،٤٦،١٩.   | «كَيْفَ أُصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ، إِذَا لَمْ أُصَلِّ مَعَ الإِمَامِ»                               |
| ۲۸۲ ، ۲۸۲   | «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا كَثُرَ قُرَّاقُكُمْ وقَلَّ فُقَهَاقُكُمْ»  |
| ١٥٤         | «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامِ»   |
| ١٥٤         | «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي هَذِّهِ المَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»  |
| ٠٠٠         | «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»  |
| ۹٤          | «لَا تَدَعَنَّ أَنْ تَقُولَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ»   |
|             | «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ اللَّائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ» |

| A 7                            | [ ] =  |
|--------------------------------|--|
| ۸٦                             | «لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ» [الذي بال في المسجد]                                     |
| ۸۸۲، ۱۹۲، ۹۰۵، ۹۲۵             | «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»                          |
| ۰۱۲،۰۰۹،٤٦٧                    | «لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ»  |
| ۲٦٩،۲۲۷«لَجِ أَ                | «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأُمِّ القُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَ |
|                                | «لَا تَنْتَقِبْ وَلَا تَلْبَسِ القُفَّازَيْنِ»                                     |
| بَّهُوا بِصَلاةِ المغرِبِ» ٣١٥ | «لَا تُوتِرُوا بِثَلاثٍ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلا تَشَ                |
|                                | «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الأَخْبَثَانِ           |
| 7, 777, 777, 877, 837, • 3     |  |
| ۳۹۲،۳۰۰                        | «لا صَلَاةَ لمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ»   |
| 7.7                            | «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»   |
| ۸٤٢، ۰۰۳، ۲۰۳، ۵۰۳             | ﴿لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»   |
| £AV                            | «لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ »    |
| ۲٦٠                            | ﴿لَا يَجْهَرَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»                         |
| 09.079                         | (لَا يَخْلُونَ ۚ رَجُلُ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»                      |
| هِ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾             | الَا يُصَلِّينَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ         |
| AV                             | ﴿لَا يَقْبَلُ اللهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ»                                      |
| نْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ»ن   | (لَا يَؤُمَّنَّ أَحَدُكُمْ فَيَخُصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ دُونَهُمْ ، فَمَ        |
| 111                            | (لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَمِ              |
|                                | (لَعَلَّكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟»                                      |
|                                | لَعَنَ زَائِرَاتِ القُبُورِ»   |

| أَنْبِيَاثِهِمْ مَسَاجِدَ» ٤٩٧                    | (لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ         |
|---|---|
| تُّلْثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ» ٥٠٨       | الِلاِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِابْنَةِ ابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ ال         |
| 788, 337  |   |
| ٤٠٧(۵)  | «لن يُصْلِحَ آخِرَ هَلِهِ الأُمَّةِ إلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلَهَا         |
| مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ»            | الله قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، الحَجُّ             |
| حَتَّى يَنْصَرِفَ»٢١٤، ٢٤٧، ٢٨٤                   | «لَوْ نَفَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلَتِنَا، قال: مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ - |
| ۱۳۰، ۱۳۹، ۱۸۶۱، ۲۵۱، ۲۶۱، ۱۷۰                     | «لَوْ يَعْلَمُ المَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ»        |
| َسْجِدًا»م٢٨                                      | «لَوْلَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ هَ |
| يَسْجُدُ فِيهَا» [سجدة ص] ٣٤٢                     | «لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وقدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ             |
| ۲۲۶، ۹۵۲  | «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ»  |
| ٤٠٠   | «لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ»   |
| ۳۰۳   | «لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»              |
|   | «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»                              |
| ٦٠٣   | «مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ؟»   |
| ۸۲  | «مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»                             |
| »۳ م، ۲۱ ه  | «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ           |
|   | «مَا كَانَ رَسُولُ الله يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ»                            |
| ،ِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا»٢٧٢، ٣٩٦، ٣٩٦، ٣٩٦         | «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جِنَازَتِهِ             |
| نَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾»نَا إِلَيْهِ رَجِعُونَ﴾» | «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِ     |
| لِخَنَّةِ»لاغتَّةِ»                               | «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدِ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ ا-         |

| «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانْهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ»  |
|---|
| «مَا يُبْكِيكِ؟»  |
| «مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»  |
| «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاةِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» ٣٥٧، ٣٧٧  |
| «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ؛ فَإِنَّ خَلْفَهُ الضَّعِيفَ وَالكَبِيرَ وَذَا الحَاجَةِ»  |
| «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ فَلْيَقْرَأْ فِي الْمُصْحَفِ»  |
| «مَنْ شَهِدَ الجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطُّ»٢٥٦، ٣٨١، ٤٥٤، ٤٥٧  |
| «مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ»   |
| «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا وُكِّلَ بِهَا مَلَكٌ يُبَلِّغُنِي» ٢٤ ٥  |
| «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ» ٢٠، ٧٦، ٨١، ٩٠، ٣٩٣  |
| «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيهَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»٢٣٠، ٢٣٢، ٢٥٦، ٢٥٦  |
| «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ»   |
| «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ» ٢٦٨   |
| «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» ٧٢، ٥٤٨، ٥٥١   |
| «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»١٧١ ٩٢،  |
| النَّهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ»الله عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ |
| «نُمِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»  |
| اَهَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟»  |
| اَهَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟»   |
| (هِلْ عَلَمْتَ أَنَّ اللهُ قَدْ حَرَّ مَهَا؟)»  |

| YYY   | «هَلْ قَرَأَ مَعِي أَحَدٌ مِنْكُمْ آنِفًا؟»  |
|---|--|
| ٤٦٧   | «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»  |
| عَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»             | «هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَكَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَ |
| °×°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°°      | «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ»  |
| ۳۰٤،٦٢                                      | «يَا أَهْلَ البَلَدِ، صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»                                      |
| ۳۰۲،۲٤۱                                     | «يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتِمُّوا، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ»   |
| 000,001,029,020,000                         | «يا رَسُولَ اللهِ، إِن أُمي افْتُلِتَتْ نَفْسُها»  |
| ٦١٧   | «يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟»  |
| ٤٨٧   | «يَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ»   |
| ۳۱٦،۳۱۱                                     | «يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ»  |
| رَةُ الرَّحْلِ: المَرْأَةُ وَالحِمَارُ» ١٤١ | «يَقْطَعُ صُلَاةَ الرَّجُلِ المُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مُؤْخِرَ                    |
| ٤٧٩   | «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأْجِيبَ»   |



## فهرس الفوائد

| الصفحة            | <del></del>                                      | الفائدة                           |
|-------------------|--|-----------------------------------|
| ١٠                | امًا بالمقيمينَ                                  | يجوزُ للمسافرِ أَنْ يَكُونَ إِه   |
| ١٤                | انَ في سفرٍ واشتبهتْ عَلَيْهِ القِبلةُ           | لا يَجِب القضاءُ عَلَى مَن كَ     |
| ١٦                | لسفرِلسفرِلسفرِ                                  | المسافرُ يَتَرَخَّصُ برُخَصِ ا    |
| ۲۳                | العلماءُ   | مسافَةُ القصرِ اختَلَفَ فيهَا     |
| ۲٤                | دُّوا الصَّلاة عَلَى قدر استطاعتهم               | المرضى يَجِب عليهم أَنْ يؤ        |
| ٣•                |  | المسافرُ لَا يُشرَع له الإتمامُ   |
| ٣١                | ٔ يتمُّ  | الإِنْسَان إذا كَانَ مسافرًا لَا  |
| ٣٢                | · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·            | القصرُ هُوَ السُّنَّةِ فِي كل سَا |
| فرٌ لهُ القصرُ ٣٥ | مِن بلدِهِ ليومينِ أو ثلاثةٍ، فإنهُ مسا          | مَن خرجَ الإِنْسَانُ للنزهةِ      |
| ٤٩                | يةِ الصَّلاةِ                                    | استقبالُ القِبلةِ شرطٌ لصح        |
|                   | ننيَّة الإقامةِ يومًا أو يومينِ، فَهُوَ مُسافِرٌ |                                   |
| •                 | حلولِ وقتِ العشاءِ له أَنْ يجمعَ بين الم         |                                   |
|                   | بمعَ بين المغربِ والعشاءِ من حين أَنْ            |                                   |
|                   | بوزُ لكَ أن تقصرَ الصَّلاةَ حتَّى تغادرَ.        | _                                 |
| ο Λ               | فَقَدِ انتَهَتْ رُخصَةُ السَّفَرِ                | •                                 |
|                   | ذكرها وهو مسافرٌ فإنَّه يَجِب عَلَيْهِ أَنْ      |                                   |
| فقطْ٩٥            | كرها فِي الحَضرِ فإنَّه يصليها رَكْعَتَيْنِ ف    | إذا نسيَ صَلَاة فِي السَّفَرِ و   |

| ٥٩    | لقَضَاءُ يَحكي الأداءَ  |
|-------|---|
| ٦٠    | إذا صلَّى المسافِرُ خلفَ مَن يُتِمُّ لَزِمَه الإتمامُ   |
| ۲۲    | سُترةُ الإمام سترةٌ لمن خلفَه   |
| ٧٢    | الصَّلاةُ لَا تُقضَى عن الميتِ.   |
| حةٌ٧٣ | إن المريضَ إذا صَلَّى بنجاسةٍ وهو لَا يستطيعُ التخلُّصَ منها فإن صلاته صحي                      |
| ٧٤    | إذا نسيَ الإِنْسَانُ صلاةً فإنَّه يُصَلِّيها إذا ذَكَرَها                                       |
| ٧٦    | مَن تعمَّد تأخيرَ الصَّلاةِ عن وقتها ثمَّ صلاها بعد الوقتِ، لَا تُقبَل منه                      |
| ۸۲    | مَن أمكنَهُ مشاهَدَةُ الكعْبَةِ، فإن الواجِبَ أَنْ يستَقْبِلَ عَيْنَها                          |
| ۸٧    | إِذا تَذَكَّرَ الإِنْسَانُ أَنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ، فإنْ أمكنه خَلْعها فلْيَخْلَعْهَا |
| ۸٩    | مَن كان لَا يُصَلِّي ثُمَّ مَنَّ الله عَلَيْهِ فاهتدى، فَإِنَّهُ لَا يقْضي ما فاتَ              |
| ۸٩    | التوبةُ تَجُبُّ ما قَبلها   |
| ۹ ٤   | التزامُ الدُّعَاء بعد الصلواتِ سواءٌ لم تَرِدْ به السنَّة                                       |
| ۹٧    | لا حرجَ أن الإِنْسَان يدعو بعد الصَّلاةِ أحيانًا  |
| ۹۸    | رفعُ الصوتِ بالذِّكْرِ بعدَ الصَّلاةِ سُنَّةٌ مهجُورَةٌ   |
| ١٠٢   | إن الدُّعاء بعد صَلَاة الفريضةِ أو النافلةِ غيرُ مشروعٍ   |
| ۱۰٤   | من يُصَلِّي وحدَه فله أَنْ يطوِّل ما شاء في الفريضةِ وفي النافلةِ                               |
| ۱۰٤   | يجوزُ للمصلِّي أَنْ يدعوَ في حالِ سجودِه بدعاءٍ من القُرْآنِ                                    |
|       | الصَّلاةُ كلُّها قراءةٌ وذكرٌ ودعاءٌ  |
|       | إذا كُنْتَ تَفْطِرُ وسمِعْتَ الأذانَ، فإنك تجيبُ المؤذِّنَ                                      |
| ١٠٧   | كلُّ ذِكْرٍ وُجِدَ سبَبُه في الصَّلاةِ؛ فإنَّهُ يُقالُ  |

| ١٠٩               | الدعاءُ بغيرِ العَربِيَّةِ ممن لَا يعرِفُ العرَبِيَّةَ جائزٌ                     |
|-------------------|--|
| نَ                | المشرُوعُ للمأمومِ إذا قَرَأَ إمامُهُ الفاتِحَةَ أَنْ يقولَ عندَ انتهائهَا: آمير |
| 117               | السؤالُ عندَ آيةِ الرَّحْمَةِ والتَّعَوُّذِ عندَ آيَةِ الوعيدِ، جائزٌ            |
| ١١٣               | اللعنةُ هِيَ: الطردُ والإبعادُ عن رحمةِ اللهِ                                    |
| ١١٣               | يجوزُ الدُّعاء لشخص بعينِه فِي الصَّلاة  |
| 118               | الصَّلاةُ على النبيِّ ﷺ في دُعاءِ القُنوتِ لم تَثبتْ                             |
| لِّح المأمومُ ١١٨ | إذا دعا الإمامُ فِي القنوتِ بدعاءٍ يَقتضي التسبيحَ فلا بَأْسَ أنْ يسبِّ          |
| 119               | خيرُ الأُمورِ الوسَط   |
| ٠٢٢               | دعاءُ القنوت فِي الفرائضِ لَيْسَ بمشروعِ إِلَّا عندَ النوازلِ                    |
| ٠ ٢٣              | المدلِّسُ إذا عَنْعَنَ فإنَّه لَا يُقبَل حَدِيثُه                                |
| ١٢٨               | الأصلُ في أفعالِ النَّبِيِّ ﷺ التَّعَبُّدُ                                       |
| 179               | مُرورُ النساءِ بينَ يدَيِ المصَلي يُبطلُ الصَّلاة                                |
| ١٣١               | لا يَجوزُ للإنسان أَنْ يَمر بينَ يديِ المصلي.                                    |
| ١٣٧               | الصَّلاةُ بغيرِ سترةٍ جائزةٌ في الحرمِ وغير الحرمِ                               |
| ١٣٨               | لا يجوز لأحدٍ أَنْ يصليَ في المطافِ وهو يَعُوقُ الطائفينَ                        |
| ١٣٩               | المَسْجِدُ الحرامَ كغيرِه من المساجدِ في السُّترة                                |
| ١٤٧               | السُّتْرَةُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ كَبِيرَةً                                |
| ١٤٧               | السُّتْرَةُ للمصلِّي جائزةٌ بكلِّ شيءٍ   |
| ١٤٧               | لا ينبُغِي للإنسانِ أَنْ يَجْعَلَ النَّعْلَيْنِ سُتَرَةً له                      |
|                   | كُلُّ حِيلة عَلَى إسقاطِ واجبٍ، أو فِعل محرَّم فَهِيَ حرام                       |

| \ o \                  | السُّترة للإمام والمنفرِد سُنَّة   |
|------------------------|--|
| ١٥٨                    | السُّترةُ إنها تُشَرَع إذا خاف الإِنْسَان مرورَ أحدٍ                                     |
| ١٥٨                    | السترةُ يُسَنُّ اتِّخَاذُها فِي الحَضَرُ والسَّفَر                                       |
| دُ، والحِمارُ ١٥٩      | لا يقطعُ الصَّلاة إِلَّا ثُلاثةُ أصنافٍ: المرأة البالغةُ، والكلبُ الأسو                  |
|                        | ت<br>ننهَى إخوانَنَا أَنْ يُصلوا خلفَ مقامِ إبراهيمَ إذا كانَ المطافُ مزد-               |
| ١٦٢                    | مَن كَانَ مأمومًا، ومَرَّتِ المرأةُ بينَ يَدَيْهِ؛ فإنَّ صلاتَه لَا تَبْطُلُ             |
| ١٦٥                    | تَخَطِّي الرِّقابِ أَذيَّة   |
| ها وبينَ السجودِ . ١٧٥ | المرأةُ إذا كانَتْ تُصَلِّي فإنَّ المشْرُوعَ في حَقِّهَا ألَّا تَلْبَسَ ما يَحُولُ بينَا |
| ١٧٥                    | المرأةُ المحرِمَةُ لَا يجِلُّ لها لُبْسُ النِّقابِ                                       |
| ارمُ فالمشروعُ لها     | المرأةُ إذا كَانتْ تُصلي في بيتِهَا أو في مُكانٍ لَا يَطَّلِعُ عَليهَا إلا المح          |
| ١٧٦                    | كشفُ الوجهِ واليدينِكشفُ الوجهِ واليدينِ.  |
| ۱۸۰                    | صلاةُ الإشراقِ؛ لَا تُجْزِئُ عن سُنَّةِ الفجْرِ  |
| ١٨١                    | صلاةً العشاءِ لها راتبةٌ بعدَها وليسَ لها راتبةٌ قبلَها                                  |
| ١٨١                    | صلاةُ العصرِ ليسَ لها راتبةٌ لَا قَبلَهَا ولَا بعدَها                                    |
| رڭعَتينِرۇعَتينِ       | المشروعُ إذا قَدِم بَلَدَهُ أولَ ما يَقْدَمُ أَنْ يذْهَبَ إلى المسجدِ ويُصَلِّي          |
| ۱۸۷                    | الإِنْسَان إذا توضاً فَإِنَّهُ يُسنُّ له أَنْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ                      |
| ΛΛΥ                    | كلُّ نفلٍ له سببٌ فليسَ عنه نهي  |
|                        | وقتُ السنَّة الراتبةِ لصلاةِ العشاءِ إِلَى نصف اللَّيْل                                  |
|                        | السُّنَّة القبليَّة وقتها ما بين دخولِ وقتِ الصَّلاةِ وفعل الصَّلاة                      |
|                        | كلُّ عبادةٍ مُوَقَّتَة بوقتٍ فإنَّه إذا خرجَ وقتها لَا تصحُّ ولا تُقبَل                  |
| ۹۷                     | الطمافُ حائثٌ في كلِّ وقت  |

| نحيَّة المَسْجِد عَلَى قولِ أكثر أهلِ العلمِ سُنة مؤكَّدة، ولَيْسَتْ بواجبةٍ١٩٩          |
|--|
| لَّذِي لَا يُصَلِّي تحية المَسْجِد قَدْ عَرَّضَ نفسه للإثم                               |
| لا ينبغِي للإنسانِ إذا دخلَ المسجدَ أَنْ يَدَعَ تحيةَ المسجدِ٧٠٠                         |
| تحيةُ المسجدِ سُنَّةُ.   |
| كلُّ صلاة لها سبب فلا نهي عنها.  |
| مَن دَخَلَ المسجِدَ الحرَامَ ، فتَحِيَّتُهُ ركعتانِ                                      |
| مَن دَخَلَ ليَطُوفَ فالطَّوافُ مُغْنِ عنِ الرَّكْعتينِ                                   |
| وفاقُ الأُمَّة واجتماعها وعدم اختلافِها أمرٌ مقصودٌ للشَّرع٢١١                           |
| موافقةُ الأئِمَّةِ فيها زاد عن إحدَى عَشْرَةَ ركعةً لَا بأسَ بها                         |
| لا يَنبغي للمرءِ أَنْ يبقَى في التَّراوِيح وهو يُدافِع الرِّيح                           |
| الحركةُ لمصلحةِ الصَّلاةِ جائزةٌ   |
| الاقتصارُ في التَّراوِيح عَلَى إحدى عشْرةَ ركعةً أو ثلاثَ عشْرةَ ركعةً هو السُّنَّة. ٢٢٨ |
| أن صلاة المفترض خلفَ المتنفِّلِ جائزةٌ   |
| الإِنْسَان إذا تكَلَّم عيًّا في نفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا إثْمَ علَيْهِ                     |
| الْمُتَنَفِّل تَجُوزُ له الصَّلاة قائمًا، وتجوز الصَّلاة قاعدًا ٢٥١                      |
| مَن بَكَى من خشْيَةِ اللهِ، فإن صلاتَهُ لَا تَبْطُلُ                                     |
| إن الأمر في عدد ركعات التراويح واسِع   |
| إذا ذُكر بعضُ أفرادِ العامِّ في حكمٍ لَا يَتنافَى مع حكمِ العامِّ، فليسَ هذَا مِن بابِ   |
| التخصيص  |
| فِعلُ بعضِ الأفرادِ عَلَى وجهِ لَا يخالفُ المطلقَ لَا يُعدُّ تقييدًا٢٨٧                  |
| الَّذِي يُسمِّيه النَّاسُ الشفعَ هُوَ في الحقيقةِ مِنَ الوتر٣٠١                          |

| ۳۱۲                       | رفعُ اليدينِ فِي القَنوتِ فِي الوِتْر صحيحٌ  |
|---------------------------|--|
| ۳۱۳                       | قضاءُ الوترِ بعدَ طلوعِ الفجرِ خلافُ السُّنَّة   |
| فْرِبِ ٣٢٢                | الصِّفة المنْهِيُّ عنها في الوَتْرِ بثلاثٍ هِي: أَنْ يَجْعَلَهَا كصلاةِ الم              |
| ٣٢٣                       | إذا قُدِّرَ أَنَّ الإِنْسَانَ أَوْتَرَ؛ ثمَّ بَدَا له بَعْدُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ فلا حَرَجَ. |
| 770                       | صلاةُ الضحى سنةُ   |
| ٣٢٦                       | صَلَاةُ الاستخارة مشروعةٌ إذا همَّ الإِنْسَان بالشَّيْء وتردَّد                          |
| ميح                       | الأصلُ في العِباداتِ المنعُ إلا إذا ثَبَتَتْ مشْرُ وعِيَّتُهَا بدليلٍ صــ                |
| ۳۳۱                       | صلاةُ التسَابِيحِ لم تَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيٍّ                                  |
| ٣٣١                       | صَلَاةُ التَّسبيح لَيْسَتْ مُسْتَحَبَّة؛ لأنَّ حَدِيثها ضعيفٌ جِدًّا                     |
| <b>***</b>                | قالَ بعضُ العلماءِ: يُكْرَهُ للإمامِ أَنْ يَقْرَأُ سجدةً في صلاةِ السِّرِّ               |
| ا قام منه ۳۳٥             | سجودُ التِّلاوة إن كَانَ في الصَّلاةِ فله تكبيرٌ في أوَّله وتكبيرٌ إذ                    |
| ٣٤٤                       | سجودُ الشكر صِفته كصفةِ سجودِ التلاوةِ   |
| ٣٤٥                       | الصلاةُ عَلَى الجنازةِ فَرْضُ كفايةٍ   |
| شيءٍ، إلَّا الدَّيْنَ ٣٤٦ | إذا قُتِلَ الإنسانُ شهيدًا فِي سبيلِ اللهِ، كَفَّرَتِ الشهادةُ عَنْهُ كُلَّ              |
| أيضًاأيضًا                | يَجوزُ للمَرأةِ أن تُصليَ عَلى المَيتِ فِي المَسجدِ الحَرامِ، وفي غَيرِه أ               |
| ٣٥٠                       | صلاةُ المرأةِ عَلَى الميتِ جائزةٌ، ولها فِيهَا أَجْرٌ                                    |
| ٣٥٢                       | الدعاءُ المُعَلَّقُ جائزٌ  |
| عَلَيْهِ الميتُ           | بْقَالُ جَنازةٌ بالفَتْحِ: وَهُوَ الميتُ، وجِنازةٌ بالكَسْرِ: وَهُوَ النَّعْشُ           |
| ٣٥٢                       | نكبيراتُ الجِنازةِ أُرْبَع، وتكونُ خَمْسًا أو سبعِا                                      |
| كَ يكون شهيدًا ٣٥٦        | من يموتُ بحادثِ سيارةٍ أو سقوطِ عقارٍ عَلَيْهِ أو ما أشبهَ ذلل                           |

|      | ذِا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ وأنتَ قد قُمْتَ إلى الركْعَةِ الثانية فكَمِّلها خفِيفَةً، وإذا أُقِيمتِ   |
|------|---|
| 409  | لصَّلاةُ وأنت فِي الرَّكْعَةِ الأُولى فاقْطَعْهَا   |
| 470  | لأَثَرُ والنظرُ كلاهما يَدُلُّ عَلَى أن الإنسان يرْفَعُ يدَيهِ فِي تكبيراتِ الجِنازَةِ  |
| ٣٧٧  | ذَا أُقِيمَتِ الصَّلاةِ وأنتَ في الركعَةِ الثانِيَةِ، فأُتمِّهَا خفِيفَةً   |
|      | لأَفْضَل أَلَّا يُصَلِّي عَلَى الجِنَازَةِ إلا فِي أُوَّلِ الليلِ؛ حَتَّى نُعْطِيَ من يريدُ أن يتَّبعَ الجِنَازَةَ  |
| ٣٧٨  | فرصَةًفرصَةً  |
| ٣٨٣  | صلاةً الجنازةِ تجوزُ فِي كل وقتٍ  |
| 31.7 | من قُدم لنا فإننا نُصلي عَلَيْهِ، ولا نسأل هل يصلي أو لا  |
| ۳۹۳  | ينبغي للمصلي عَلَى الميت أن يُخلِص فِي الدُّعاءِ له   |
| ٣٩٦  | الطفلُ المتوفَّى لَيْسَ عَلَيْهِ ذنوب   |
| 447  | الاستثناء فِي الدُّعَاء واردٌ   |
| ٤٠٠  | صلاة الجنازةِ لَا بد فِيهَا من قراءةِ الفاتحةِ  |
|      | المرأةُ المتوفَّى عنها يجب عليها ألا تخرج من بيتها إلَّا لضرورةٍ، وتَتَجَنَّبَ جميعَ الأشياءِ   |
| ٤٠٢  | الَّتِي فِيهَا زِينةالله المستمالية الم |
| ۲۰۶  | المرأةُ التي يَلْزَمُها الإحدادُ هي المرأةُ المُتوفَّى عنها زَوْجُها  |
| ۲٠3  | الإحدادُ تابعُ للعِدَّةِ يطولُ بِطُولِها، ويَقْصُرُ بقِصَرِها   |
| ٤٠٦  | - · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·   |
| ٤٠٨  | مَن عَمِلَ عملًا للدنيا حَبِطَ عملُهُ   |
| ٤١٢  | العزاءَ إنها يكونُ للمُصابِ   |
|      | التعن لهُ سَنُها المصلةُ  |

| ٤١٨ | المطلوبُ بالتعزيةِ تقوية المصابِ عَلَى الصبرِ والجَلَدِ  |
|-----|--|
| ٤٢. | يَحْرُمُ النَّدْبُ والنياحةُ   |
| ٤٢. | لا تَخْرُجْ للتَّعْزِيَةِ وأنتَ معتكفٌ   |
| ٤٢١ | مَن قَرَأَ القُرْآن بأجرةٍ فَإِنَّهُ لَا ثوابَ له، ومن ثَمَّ فَإِنَّ الميتَ لن ينتفعَ به               |
|     | السنَّة فِي العزاءِ إِذا رأيتَ الرجلَ متأثِّرًا فِي مُصيبتِه أن تُورِد عَلَيْهِ مِن الأدِلَّة ما يجعله |
| ٤٢٤ |  |
| ٤٢٥ | ليس مِنْ هَدْي الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ أَن يُقْرَأَ عَلَى الميِّتِ، بل يُدْعَى لَه    |
| 277 | يُسْتَحَبُّ لمن حضَرَ الميِّتَ إِذا شَخَصَ بَصَرُ الميِّتِ وماتَ أن يُغْمِضَ عيْنَيْهِ                 |
| 277 | ينْبَغِي لأهلِ الميِّتِ إِذا ماتَ أن يَدْعُوا لأَنْفُسِهِمْ بالخيرِ                                    |
| ٤٢٧ | ينبَغي لمن حَضَرَ الميِّتَ عندَ موتِهِ أن يَدْعُوَ لَه   |
| ٤٢٧ | القِراءَةَ عَلَى الميِّتِ بِدْعَةٌ، والاجتهاعُ لذَلِكَ بِدْعَةٌ  |
| ٤٢٨ | الاجتماع للعزاءِ بِدعة، وما كَانَ الصحابةُ يَعرِفونه   |
| ٤٢٨ | النِّيَاحةُ من كبائرِ الذُّنوبِ  |
| ٤٣٨ | لَيْسَ منَ السُّنَّة أن يجتمع النَّاس عند أهلِ الميتِ ويأتوا بالطعامِ إليهم                            |
| ٤٤١ | و وقو و مو و و د ایک به مو   |
| ٤٤٥ | الإِنْسَان إِذا ماتَ فِي بلدٍ فإنَّه يُدفَن فيه  |
| ٤٤٥ | لا ينبغي للإنسانِ أَنْ يُكَلِّفَ مَن وراءَه فيوصي بأن يُحمَل إلى مكان معين                             |
| 201 | إذا أوْصَى الإنسانُ أن يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي المسجدِ الحرامِ فَلا تُنَفَّذُ وصِيتُهُ ١                 |
| ٤٥٤ | المشرُوعُ فِي تجهيزِ الميِّتِ الإسراعُ والمبادَرَةُ فِي دَفْنِهِ                                       |
| ٤٥١ | لَيْسَ من السنَّة إقامة الخُطب والمواعظ فِي المقابر إِلَّا عَلَى حَسَب ما ورد عنِ النَّبِيِّ ﷺ . ٧     |
| ٤٥/ | إذا حُملت الجنازةُ فلس هُنَاكَ أَذكار تُقال  |

| ٤٥٨  | الأصل فِي الدَّعاءِ رفعُ اليدينِالأصل فِي الدَّعاءِ رفعُ اليدينِ   |
|------|--|
| ٤٦٠  | إنَّ وَضْعَ الوَرَق الأخضرِ أو الجريد عَلَى القبرِ إساءةُ ظنٌّ بصاحبِ القبرِ   |
| 173  | من أصول أهل السنة والجماعة إثبات نعيم القبر وعذاب القبر  |
| 173  | البرزخ عذابه من أمور الغيب التي لَا يعلمها إلا الله  |
| ۲۲ ع | الفاسق قد يُعذَّب فِي قبرهالفاسق قد يُعذَّب فِي قبره   |
| ۲۲٤  | زيارَةُ النِّساءِ للقُبورِ حَرامٌ  |
| ٤٦٥  | الضَّريح هُوَ البناءُ عَلَى القبرِ   |
|      | لا يجوزُ أَنْ تَأْخُذَ عَرَقَ الإنسانِ لِتَتَبَرَّكَ به، أو أَنْ تَأْخُذَ فَضْلَ وَضُوبِه لِتتبرَّكَ به،   |
| ٤٦٦  | أَوْ أَنْ تَأْخَذَ ثَيَابَه لِتَتْبَرِكَ بِهَا، أَو أَنْ تَمْسَحَ ظَهْرَه، أَو تَمْسَحَ كَتِفَهُ   |
| ٤٦٧  | التنطُّعُ فِي دِينِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ سَبَبٌ للهلاكِ  |
|      | المساجدُ التي فِيهَا قبورٌ إنْ كانتِ بُنِيتْ عَلَى القبورِ فإنَّ الصلاةَ فِيهَا لَا تَصِتُّ؛ لأنَّه يَجِبُ نَبْشُ يَجِبُ مَانتِ سابِقَةً عَلَى القبورِ، ولكِنْ دُفِنَ فِيهَا المَيِّتُ، فإنَّه يَجِبُ نَبْشُ |
| ٤٦٧  | اللَّيْتِ  |
| १७९  | سلامُ المَرْأَةِ عَلَى المقابرِ إِذا مرَّت بالمقبرةِ دون أن تَقصِد زِيارَتها فَلا بأسَ   |
|      | اعلم أن الزيادةَ فِي المسجدِ النَّبُوِيِّ التي أدتْ إلى إدخالِ بيوتِ زوجاتِ الرسولِ  |
| ٤٧١  | عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ لَم تَكُن فِي عَهْدِ جَمَهُورِ الصحابَةِ  |
|      | إياكم أن تصَلُّوا فِي مساجدَ بُنَيْتَ عَلَى القُبورِ فتَقَعَ صلاتُكُم باطلةً غيرَ مقبولَةٍ   |
| 273  | عندَ اللهِعندَ اللهِ   |
| ٤٧٥  | إلقاءُ الخطبِ فِي المقابرِ ربما يؤدِّي إلى مَفَاسِدَ فِي المُستقبَلِ   |
|      | المشروعُ إِذا دُفِنَ الميتُ أَنْ يقفَ الإِنْسَانُ عَلَى القبرِ ويقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ» ثلاثَ  |
| ٤٧٥  | م ات، «اللَّهُمَّ ثَنَّهُ» ثلاث مرات، و يَنص ف   |

|     | الأموات يَسمَعون فِي قُبورهم، ولا نقول: إنهم يَسْمَعُونَ عَلَى الإطلاقِ، لكن                             |
|-----|--|
| ٤٧٦ | يَسْمَعُونَ فيها وردتْ به السنَّة فقطْ   |
| ٤٧٦ | زيارة القُبُور تذكِّر الآخرةَ، وعيادةُ المرضَى ترقِّق القلوبَ  |
| ٤٧٨ | زيارة القُبُور يُقصد بها أمرانِ، هما: تذكُّر الآخرةِ، والدُّعاء للميتِ                                   |
|     | بعض النَّاس يزور قبر أبيه وقبر أمه عاطفةً وحنانَ مَحَبَّة، لكن الأَولى أن تكون                           |
| ٤٧٩ | لتَذَكُّرِ الآخرةِ وتذَكُّرِ الموت   |
|     | مَن أنكر عذابَ القبرِ بعد أن عَلِم أَنَّهُ ثابتٌ بالكتابِ والسُّنةِ فهو مُكَذِّب لله ورسولِه،            |
| ٤٨٢ | والمكذب للهِ ورسولِه كافرٌ   |
| ٤٨٢ | مَنِ استهزأ باللهِ، أو بآياتِه، أو برسولِهِ فَهُوَ كافِر   |
| ٤٨٥ | الدعاءَ للأمواتِ أفضلُ من إهداءِ القُرَبِ إليهم  |
| ٤٨٥ | الصحيح أن تلقينَ الميتِ بعد الدفنِ بِدْعَة   |
| ٤٨٥ | التلقينُ لَا يمكِن أن ينفعَ الميت، فالميت انقطعَ عَمَلُه   |
| ٤٨٦ | أمور الآخرةِ أمورُ غيبٍ، يجب علينا أن نسلِّم بها   |
| ٤٨٦ | الدفنُ ليلًا جائز إِذا كانَ يَتَوَفَّر القيامُ بواجبِ التغسيلِ والتكفينِ والتشييع                        |
| ٤٨٨ | المجنونُ كالصغيرِ لَا يُفتَن فِي القبرِ؛ لِأنَّهُ غيرُ مكلَّف  |
| ٤٨٩ | الميتُ إكرامُه بتَغْسِيلِه، وتكفِينِه، والصلاةِ عَلَيْهِ، ودَفْنِه عَلَى الوجهِ المشروع                  |
|     | إذا وُضع الميتُ فِي القبرِ وتولَّى عَنْهُ أصحابه فَإِنَّهُ يأتيه مَلَكَان يَسألانِهِ عَن رَّبِّه ودِينِه |
| ٤٩٣ | uļ.  |
| ٤٩٣ | الْمُحْتَضَر: هو الَّذِي جماءه الموتُ  |
| ٥   | الإصرار عَلَى الباطلِ بعد معرفة الحقِّ خطرُه عظيمٌ   |
|     | التردُّدُ عَلَى قبرِ الرَّسُول ﷺ بعد كل صَلَاةٍ من الأمورِ البِدعيَّة، وليس بمشروع                       |

| كل ذنبٍ كَانَت عقوبته اللعنة فهو من كبائر الذنوب ١٣ ٥  |
|--|
| رِيارةَ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لها دعاءٌ مَخصوصٌ يُكتَب ويُقرأ                               |
| ذا سلَّمتَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي أيِّ مكانٍ منَ الأرضِ فَإِنَّ تَسليمَك يَبلُغه ٢٢٥           |
| كل ما عمِلت الأُمَّة من خيرٍ، فَإِنَّ للنبي ﷺ مثله   |
| لاعتِهَارُ عَن الميِّتِ جائزٌ، كما يجوزُ الحجُّ عَنْهُ، وكذلك الطَّوافُ عَنْهُ يجوزُ ٣٣٥       |
| بْنبغي لطالبِ العِلمِ أَنْ يَعرفَ الفرقَ بينَ الأمرِ المشروعِ المطلوبِ من كل إنسانٍ            |
| نِعلُه، وبين الأمرِ الجَائزِ   |
| ذا تَصَدَّق الإنسانُ عَن أُمِّه أو عَن أبيه أو عَن أحدٍ من المُسْلِمين، فَإِنَّ ثواب الصدقةِ   |
| كون لمن أُهدِيت إليه، وأمَّا العامِل الَّذِي تصدَّق بهذه الصدقةِ فَإِنَّ لَهُ أَجرَ الإحسانِ   |
| لِي هَذَا الْمُتَصَدَّق عليه   |
| لا ينبغي للإنسانِ أن يُهْدِيَ إلى رسولِ اللهِ عَلَيْهُ شيئًا من العباداتِ ٥٣٦                  |
| لأفضلُ للإنسانِ ألا يُهْدِيَ ثوابَ العمَلِ لغيرِهِ ٤٣٥   |
| و أن إنسانًا تصَدَّقَ بشيءٍ ونواه لقَريبِهِ أو صَلَّى ونَواهُ لقَريبِهِ فَلا بأسَ، ولكن        |
| شَرْطِ أَن لَا تَكُونَ الصَلاةُ أَو الصَدَقَةُ واجِبَةً  |
| لقولُ الراجِحُ أن جميعَ العباداتِ يمكن إهداؤها إِلَى الميتِ ٥٤٥                                |
| بجوز للمرأةِ أن تعالجَ الرجلَ إِذا لم يوجدْ رجلٌ يعالِجُ الرجلَ ٦٩٥                            |
| لا يجوز للرجلِ أن يخلوَ بامرأةٍ حتَّى لَو كَانَ قريبًا لِزَوجها                                |
| لرجلُ الطبيبُ يجوزُ لَهُ كَشْف المرأةِ للضرورة، ولكن لَا بُدَّ أَلَّا يكونَ هُنَاكَ خَلوة. ٥٧٠ |
| لاَ أَحَدَ يُتَبَرَّكُ بِآثارِه إِلَّا محمدٌ رسولُ اللهِ ﷺ                                     |
| ئلَّ مَنْ أَثْبَتَ لشيءٍ سببًا غيرَ شرعيٍّ ولا حسيٍّ فَإِنَّهُ يكونُ مُشْرِكًا ٥٧١             |
| ُبُوتُ الأسبابِ لمسبِّباتِها إِنَّما يُتَلَقَّى مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ                          |

| ٤٧٥ | القراءةُ عَلَى المريضِ أو عَلَى الألَمِ بالفاتِحَةِ من أسبابِ الشِّفاءِ والعافِيَةِ           |
|-----|---|
| ٥٧٦ | ضوابط الرقية الشرعية أن تكون مما جاءت الشريعة به  |
|     | يجِبُ عَلَى الإِنْسَانَ أَن يستعملَ الأورادَ الشَّرعيَّة فِي كلِّ صباحٍ ومساء، إِذا كانَ      |
| ٥٨٣ | يريد أن يَحِمِيَه الله عَزَّوَجَلَّ   |
| ٥٨٣ | التوكُّل هو صِدْقُ الاعتمادِ عَلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي جلْبِ المنافِعِ، ودفْعِ المضَارِّ   |
| ٥٨٤ | فِعل الأسباب لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَفعل الأسباب لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ                   |
| ٥٨٤ | قِراءَةُ الإنسانِ عَلَى نفْسِهِ، وقراءته عَلَى إخوانِهِ المُرْضَى لَا تُنَافِي التوكُلُّ      |
| ٥٨٥ | إذا ثبت الحديثُ عنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي شيءٍ فَإِنَّ الواجب عَلَى المؤمِنِ تصديقه                |
| ٥٨٧ | الشريعة الإسلامِيَّة لَا تأتي بما يُصادِمُ المصالِحَ  |
| ०८९ | لا ينبُغِي للمرأةِ أن تُعالَج عنْدَ طَبِيبٍ رَجُلٍ إلا إِذا لم تَكُنِ امرأةٌ تقُومُ باللازِمِ |
| 097 | نحن لَا نُفْتِي فِي أطفالِ الأنابِيبِ؛ لأنه يترَتَّبُ عليها أخطارٌ عظِيمَةٌ                   |
| ٥٩٣ | التَّدَاوِي ببولِ الإبِلِ تَدَاوٍ بدواءٍ نَبَوِيِّ  |
| 097 | أطفال الأنابيب أنا لَا أُفتي فيها، لكنْ من العُلَهَاء المعاصرين مَن يُفتي فيها                |
| 097 | الدواء الَّذِي به التخديرُ إِذا كَانَ ضروريًّا فَلا بأسَ                                      |
| 715 | إسقاطُ الجَنِين بعدَ نفخِ الرُّوحِ فِيهِ إِذا كَانَ يَستلزِم هَلاكَه فهو حرامٌ                |
| 318 | نَرَى أَنه لَا يجوزُ أَن يَتَبَرَّعَ أَحدٌ بشَيْءٍ مِن أعضائهِ أَبدًا                         |
| 710 | التَّبَرُّعُ بالدَّمِ جائزٌ بشَرْطِ ألا يكونَ عَلَى المتَبَرِّعِ به ضَرَرٌ                    |
| ۸۱۲ | دَرْءُ المفاسِدِ أَوْلَى مِن جَلْبِ المصالِحِ   |
| ۸۱۲ | لا يجوز أَنْ يَبِيعَ الإِنْسَان شيئًا مِن أُعضائِه  |
| 777 | إذا ترك الإمَام سجود السَّهُو لنسيانِ ، فإن المأموم يسجدُ                                     |

## فهرس الموضوعات

| الصفحة  | الموضوع الموضوع  |
|---------|--|
| ٥       | فتاوي الصلاة   |
| ٥       | ■ صلاة المسافرين وذوي الأعذار:   |
| ٥       | (١٦٧٢) إذا صَلَّى مسافرٌ خلفَ إمامٍ مُقيمٍ   |
| ٥       | (١٦٧٣) هَلِ الطلبةُ في الخارجِ مسافرونَ؟   |
| ٠٢      | (١٦٧٤) مدة القصر   |
| له<br>٦ | (١٦٧٥) سَافر الرجلُ إلى بَلد غيرِ بلدِه، ويُريدُ السكنَ مُدةَ سنتينِ، فَهل يَجوزُ<br>قَصرُ الصَّلاةِ؟                    |
|         | (١٦٧٦) أنا رَجلٌ من أهلِ الرِّياض، أَتيتُ إلى مكةَ لأجلِسَ بها شهرَ رمض<br>كلَّه، فَهل أقصرُ أم أُتمُّ، مع ذِكر الأدلةِ؟ |
|         | (١٦٧٧) ما هي السُّنةُ التي يُلْزَمُ بها المسافرُ؟  |
| ١٠      | (١٦٧٨) هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ المقيمونَ خَلْفَ المسافرِ وهو يَقصُر؟   |
| ١٠      | (١٦٧٩) ضوابط الجمع والقصر  |
| ١١      | (١٦٨٠) المسافر إذا صلى وراء مقيم يتم معه   |
| رنا     | (١٦٨١) عِندَ وصولِنا الحَرَمَ وَجَدنا الجَهاعةَ في صَلاةِ العِشاءِ، وقد سَبَق  |
| ١١      | برَكعةٍ، فدَخَلنا مع الجَماعةِ ولَحِقتُ ثَلاثَ رَكعاتٍ فنَويتُ المَغربِ ؟  |
|         | (١٦٨٢) القصر لقائد الطائرة   |
| ١٤      | (١٦٨٣) الصَّلاة إلى غير القبلة جاهلا   |

| (١٦٨٤) المسافر إذا فاتته ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإتمامُ؟                                      |
|---|
| (١٦٨٥) من فاتتُه ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإتمَامُ؟   |
| (١٦٨٦) مَن يَزُور أقارِبَه ويجهزون له مَسْكَنِا، فَهَلْ هَذَا يَتَرَخَّصُ بِرُخَصِ السَّفَرِ؟١٦ |
| (١٦٨٧) المسافر إذا فاتَتْه ركعتانِ فَهَلْ عَلَيْهِ الإِتمامُ؟                                   |
| (١٦٨٨) مَا حُكْمُ الجمع والقصر فِي حال المسافر إذا وصل إِلَى بلده؟١٨                            |
| (١٦٨٩) هل الطلَّابُ فِي الجامعةِ يَقصُرون الصَّلاةَ ماداموا بَعيدينَ عن بلادِهِم؟٢٠             |
| (١٦٩٠) مقيمٌ في مكةَ مدةَ شهرِ رمضانَ، فهلْ يجوزُ إذا فَاتتنِي الصَّلاةُ الرباعيةُ أن           |
| أصليَها قَصْرًا؟  |
| (١٦٩١) حُكم من يجمع بينَ الصلاتينِ، وهو مُقِيمٌ في بَلَدِهِ٢٣                                   |
| (١٦٩٢) مسافَةُ القَصْرِ   |
| (١٦٩٣) هَلْ تَصِحُّ صَّلاة المريض من دون وضوءِ ولا تيمُّمٍ؟                                     |
| (١٦٩٤) صَّلاة المريض بِدُونِ وضوءٍ ولا تيمُّم خوفًا من زيادةِ المرضِ٢٦                          |
| (١٦٩٥) لو سافَرَ الرَّجُلُ إلى بلَدٍ ما في مُهِمَّةٍ لمدَّةِ سنتَينِ، فهَلْ يتَرَخَّصُ برُخصَةِ |
| السَّفَرِ؟  |
| (١٦٩٦) أحكامُ السَّفَرِ.  |
| (١٦٩٧) مَا حُكْمُ تغييرِ النيَّة فِي الصَّلاةِ من الإتمامِ إِلَى القصرِ فِي السَّفَرِ؟٣٠        |
| (١٦٩٨) أنا أعملَ في الطيرانِ وعَمَلِي سفَرٌ مستَمِرٌّ، فَهَلْ أَقْصُرُ الصَّلاةَ؟٢١             |
| (١٦٩٩) أرجو من فضيلتكم التفصيلَ فِي حُكم القصر والجمع فِي الصَّلاة٢                             |
| (١٧٠٠) ضابط القصر والجمع  |
| (۱۷۰۱) مسافة القصر  |

| (١٧٠٢) هَلْ يصحُّ قصرُ الصَّلاة وجمعها للَّذِينَ يداومون للعمل فِي مسافة تزيد                     |
|---|
| عَلَى ١٥٠ كم يوميًّا؟   |
| (١٧٠٣) يبْعُدُ مكانُ عَمَلي عَنِ البيتِ مِئَةً وعِشْرينَ كِيلُو تَقْريبا، فَهَلْ لي أَنْ أَقْصُرَ |
| الصَّلاةَ وأجمعَ؟   |
| (١٧٠٤) نَخْرُجُ أَحِيانًا للنزهةِ لمسافاتٍ بعيدةٍ، فهلْ نَقصرُ الصَّلاةَ؟ ٣٥                      |
| (٥٠٠٥) ما هي السنة لأهل مكة أيام الحج: القصر في منى أم الإتمام؟ ٣٥                                |
| (١٧٠٦) رجلٌ يسكنُ فِي مَدينة أبها، وعمله في مدينة الباحة ، فإذا ذهبَ إِلَى أبها                   |
| لِلزِّيارة فِي إجازةِ الرَّبيع، فَهَلْ يَقْصُرُ الصَّلاةَ؟  |
| (۱۷۰۷) من عنده سَلَسَ البَوْل   |
| (١٧٠٨) هَلْ لَمَن نَوَى قَضاء العشرِ الأواخرِ فِي مَكَّةَ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلاةَ؟٧               |
| (١٧٠٩) الصَّلاة في الطائرة  |
| (١٧١٠) امرأةٌ حامِلٌ وتَرغَب فِي صلاةِ التهجُّد معَ الإمامِ، فَهَلْ لها أَنْ تنتظرَ               |
| حَتَّى يُوشِكَ الإمامُ عَلَى الرفعِ فتسجد وتركع؟  |
| (١٧١١) حكم قضاء الفوائت من الصلوات.   |
| (١٧١٢) هَلْ يجوز تأخير الصَّلاة إذا كانَ الشخص مكلَّفًا بعمل حراسةٍ؟                              |
| (١٧١٣) شخصٌ لَا يَتحكمُ في البولِ، فكيفَ يتطهرُ للصلاةِ؟  |
| (١٧١٤) إذا نَوَى جماعةٌ مِمَّن أتوا إِلَى مَكَّة في رمضان الجلوسَ فيها إِلَى أيَّام العيدِ،       |
| فَهَلْ يُعتبرون مسافرينَ؟   |
| (١٧١٥) مسافة ومدة القصر   |
| (١٧١٦) شخْصٌ ابتَلاهُ الله بسَلَسِ البَولِ ماذا يفعَلُ إذا بَقِيَ في المسجِدِ بينَ المغْرِبِ      |
| والعِشاءِ؟  |

| (١٧١٧) أتيتُ بالعمرةِ في شوالٍ، وبقيتُ في مكةَ حتى الحجِّ، فهلْ أَقصُرُ الصَّلاةَ؟ ٤٧   |
|---|
| (١٧١٨) حكم الصَّلاة لغير القبلة لعذر ٤٩   |
| (١٧١٩) كَيْفَ أصلي الفريضةَ فِي السَّفَر إذا كنتُ فِي طائرةٍ أُو فِي قِطار؟ ٥           |
| (١٧٢٠) رجل جاء إلى مكةَ المكرَّمة للعُمرة، ثمَّ أَرَادَ السفرَ قبل صلاةِ العصرِ،        |
| فَهَلْ له أَنْ يجمعَ العصرَ مع الظهر، وهل يَقصُر أو لا؟ ٥                               |
| (١٧٢١) هَلْ يُعتبَر الطريق من جُدَّةَ إِلَى مَكَّةَ سفرًا أوم لا؟                       |
| (١٧٢٢) النوافل للمسافر٣٥  |
| (١٧٢٣) مَا حُكْمُ مَن وصل إِلَى مُزْدَلِفَةَ قبل العشاءِ؟٣٥                             |
| (١٧٢٤) إذا شقَّ الحملُ عَلَى امرأةٍ، فَهَلْ يجوز لها أن تجمعَ بين المغربِ والعشاءِ؟ ٥٥  |
| (١٧٢٥) هَلْ لقصرِ الصَّلَاةِ فِي السفرِ مدَّة محدَّدة؟ ٥٤                               |
| (١٧٢٦) أُعلِنَ لرحلةِ السَّفَر بالطائرةِ، وقد حان وقتُ الصَّلاةِ، فَهَلْ لي أن أَقْصُرَ |
| الصَّلاةً؟  |
| (١٧٢٧) ما هي مسافة القصر؟٢٥   |
| (١٧٢٨) مَا حُكْمُ صلاةِ المريضِ معَ وجودِ قسطرة بَوليَّة؟٧٥                             |
| (١٧٢٩) هلْ للمريضِ أَنْ يَقْصُرَ ويجمعَ الصَّلاةَ؟٥٨                                    |
| (۱۷۳۰) القصر في بلده  |
| (١٧٣١) أناسٌ يعْمَلُونَ عَلَى البواخِرِ، وهُمْ دائيًا في سَفَرٍ، فمَتَى يُقْصِرُونَ؟ ٩٥ |
| (١٧٣٢) رجل نسي صَلَاة رباعية فِي الحضرِ، وفي السَّفَر تذكرها، فَهَلْ يَقْصُرها          |
| أو يُتِرَّمُها؟   |
| (١٧٣٣) الإتمام مع الإمام المقيم   |
| (١٧٣٤) ما حُكم مَن يُؤَخِّرُ صِلْاةَ الظُّهر؟   |

| ٦١  | (١٧٣٥) هَلْ للمَريضِ أَنْ يجمَعَ ويَقْصُرَ الصَّلاةَ؟   |
|-----|---|
| ٦١. | (١٧٣٦) حبس الريح في الصَّلاة؟   |
| ٦١  | (١٧٣٧) إذا صَلَّى مسافرٌ إمامًا بقومٍ مُتِمِّينَ  |
| ٦٢  | (١٧٣٨) الإتمام مع الإمام المقيم   |
|     | (١٧٣٩) هَل ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ آخِرَ صَلاةٍ صَلَّاها كان جالِسًا وَالصَّحابةُ              |
| ٦٤  | مِن خَلفِه قِيامٌ؟  |
| ٦٥  | (١٧٤٠) كم يومًا يجمعُ المسافِرُ الصَّلاةَ؟  |
|     | (١٧٤١) في يومِ العيدِ وصلنَا مكةَ من مِنَّى متأخرينَ، وصلينا الظهرَ ركعتينِ                           |
| ٦٥  | قصرًا، فهلْ هَذَا الفعلُ صحيحٌ؟   |
| ٦٥  | (١٧٤٢) الإتمام مع الإمام المقيم   |
|     | (١٧٤٣) أَتَيْتُ إلى مكةَ مِنْ أولِ الشهرِ، وسَأَبْقَى إلى آخِرِ الشهرِ، هَلْ أنا في حُكْمِ            |
| ٦٧. | المسافِرِ؟  |
|     | (١٧٤٤) مُسافِرٌ صَلَّى مع إمامٍ مُقيمٍ في صَلاةٍ رُباعِيَّةٍ، فعِندَما قامَ الإمامُ للرَّكعةِ         |
| ٦٨. | الثالِثةِ أَكْمَلَ الْمُسافِرُ تَشَهُّدَهُ وسَلَّمَ وتَرَكَ الإمامَ، فهل صَلاتُه صَحيحةٌ؟             |
|     | (١٧٤٥) رَجُلٌ أرادَ السَّفَرَ فأدرَكَتهُ صَلاةُ المَغرِبِ في الطَّريقِ فأرادَ أَنْ يُصَلِّي المَغرِب  |
|     | والعِشاءَ جَمعًا وقَصرًا، وبَعْدَ أَنْ صَلَّى المَغرِبَ وَجَدَ جَمَاعةً يُريدونَ أَنْ                 |
|     | يُصَلُّوا المَغرِبَ، فَهَل يَجوزُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُم بنِيَّةِ العِشاءِ فيُصَلِّي رَكعَتَينِ،      |
| ٦٩  | ثم يُسَلِّمُ، أو يَنتَظِرُ الإمامَ، أم ماذا يَفعَلُ؟  |
|     | (١٧٤٦) هَل للمُسافِرِ أَنْ يُصَلِيَ في بَيتِه مِن غَيرِ عُذرٍ شَرعِيٍّ مَعَ العِلمِ بِأَنَّه يَسْمَعُ |
| ٦٩  | الأذانَ؟  |
|     | (١٧٤٧) جِئتُ للميقاتِ واغتَسَلتُ وذَهَبتُ لأُصَلِّيَ المَغربَ والعِشاءَ، فوَجَدتُ                     |

| جَماعةً يُصَلُّون العِشاءَ أربَعَ رَكعاتٍ، فَصَلَّيتُ مَعَهُم بِنيَّةِ المَغرِبِ ثَلاثًا،                 |
|---|
| فعِندَما قامَ الإِمامُ للرَّكَعَةِ الرَّابِعةِ جَلَستُ وَسَلَّمْتُ، فَهَلَ صَلاتي                         |
| صَحيحةٌ؟  |
| (١٧٤٨) إِذَا رَكِبتُ السَّيَارَةَ قَبَلَ السَّفَرِ، أَو أَذَّنَ الأَذَانُ وَأَنَا دَاخِلُ البَّيَتِ ثُمَّ |
| رَكِبتُ السَّيارةَ بَعدَ ذلك، فَهَل تَلزَمُني الصَّلاةُ في الْكانِ الَّذي أَنا فيهِ                       |
| إِتَّمَامًا، أَم يَجُوزُ أَنْ أَقْصُرَ الصَّلاةَ، وهل يَجِبُ عليَّ أَنْ أُصَلِّيَ في المَسجِدِ؟ •         |
| ■ قضاء الصَّلاة وإعادتها  |
| (١٧٤٩) إذا فاتَتْنِي صلاةُ العصرِ، هَلْ يَجُوزُ لِي قضاؤُها قبل المغربِ؟١٠                                |
| (١٧٥٠) ما خُكْمُ مَن قضى الصَّلاةَ عن الميتِ؟   |
| (١٧٥١) قمتُ منَ النومِ وصليتُ الظُّهْرَ في وقتِ العصرِ  |
| (١٧٥٢) كِنتُ مسافرًا وُنَسِيت صلاةَ العصرِ وصليت المغربَ والعشاءَ، فمتى                                   |
| أُصَلِّي العصرَ؟  |
| (١٧٥٣) رَجل مريضٌ أُصيب بإغماءِ لعدَّة أيَّامٍ، ثمَّ أفاقَ، فَكَيْفَ يقضي الصَّلاةَ                       |
| الَّتِي فاتته؟  |
| (١٧٥٤) اغتَسَلْتُ واستَنْجَيْتُ، ونسيتُ الوضوءَ، فَهَلْ أعيدُ الصَّلاةَ؟٢٠                                |
| (١٧٥٥) هَلْ يُعذر الإِنْسَان بالنسيان؟٧٠  |
| (١٧٥٦) حكم صلاة من وجد منيا في سرواله بعد الصَّلاة  |
| (١٧٥٧) ما الحُكم إذا ترك الإِنْسَان الصَّلاةَ متعمِّدًا؟  |
| (١٧٥٨) إذا تبَيَّنَ للمصَلِّي أنه صلَّى لغيرِ القِبلَةِ، أو انحْرَفَ قليلًا، فهَلْ يُعيدُ صلاتَهُ؟١،      |
| (١٧٥٩) إذا فاتتِ الإِنْسَانَ صَلَاةُ المغرَبِ، وَكَانَ نائهًا واستيقظَ عَلَى صَلَاةِ العِشاءِ،            |
| فَاذَا يَعِمَا ؟  |

| (١٧٦٠) رجل وجدَ في ثِيابِهِ نجاسَةً، ولم يدرِ متَى أتتْ هذِهِ النجاسَةُ، فَهَاذَا يفعَلُ؟ ٨٤          |
|---|
| (١٧٦١) ماذا لو اكتشفَ الشخصُ بعد أداءِ صلاةِ الفرضِ أنَّه كَانَ جُنْبًا؟٧٨                            |
| (١٧٦٢) ماذا يفعلُ مَنْ تَذَكَّرَ أنَّ ملابِسَه الداخليةَ نَجِسَةٌ وهو في الصَّلاةِ؟٧٨                 |
| (١٧٦٣) ما حُكْمُ مَن مارسَ العادةَ السِّرِّيَّة وصَلَّى ولم يَغْتَسِلْ جاهلًا؟                        |
| (١٧٦٤) هَلْ يَجُوز لِي أن أصلي الصلواتِ التي فاتتْ؟   |
| (١٧٦٥) أنا شابٌّ يُغمَى عليَّ أحيانًا، فَهَلْ أَقضي ما فاتني من صلواتٍ؟                               |
| (١٧٦٦) أنا شَخْصٌ لم أُصَلِّ لعِدَّةِ سنواتٍ، فهلْ يَجِبُ عليَّ قضاءُ الصَّلاةِ الفائتةِ؟ ٩٠          |
| (١٧٦٧) حكم قضاء الصَّلاة لمن أغمي عليه أياما  |
| (١٧٦٨) هلْ هَذَا الحَجُّ يجبرُ ما فاتني منَ الصَّلاةِ، أم عليَّ قضاؤُها؟                              |
| (١٧٦٩) الوِتْرُ والفَجْرُ إِذَا لَمْ تُصَلَّ فِي وقْتِهَا كيفَ تُؤَدَّى، ومتَى يَنْتَهِي وقْتُهَا؟ ٩٢ |
|   |
| ■ الذكر بعد الصَّلاة:   |
| ■ الذكر بعد الصَّلاة:   |
|   |
| (١٧٧٠) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟٩٤                                    |
| (١٧٧٠) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟                                      |
| (١٧٧٠) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟                                      |
| (١٧٧٠) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟                                      |
| (۱۷۷۰) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟                                      |
| (۱۷۷۰) ما قولُك فيمَن يَلتزِم بالدُّعَاء بعد الصلواتِ المفروضةِ؟                                      |

| ۱۰۳   | (١٧٧٨) هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُدعَى للوالدينِ في الصَّلاة المفروضةِ؟   |
|-------|--|
|       | (١٧٧٩) هَلْ يتنافى الدُّعَاء بالأدعيةِ القرآنيةِ في السُّجُودِ معَ النهي عن قراءةِ القُرْآنِ                               |
| ١٠٤   | في السُّجُودِ؟   |
| ١.٥   | (١٧٨٠) هَلْ يجوزُ أن أقولَ بينَ السجدتينِ: اللهمَّ اغفِرْ لِوَالِدي؟   |
| 1 • 7 | (١٧٨١) هَلْ يجوزُ الدعاءُ للوالِدَيْنِ في الصَّلاةِ المفروضةِ؟   |
| ١.٧   |  |
|       | (١٧٨٣) ما حكم قول المصلي وهو في صلاته: «سبحانك» حين يسمع آيات  |
| ۱۰۸   | التعظيم لله جَلَّوَعَلاً؟  |
| ۱۰۸   | (١٧٨٤) هَلْ يجوز الردُّ فِي أثناء الصَّلاةِ بـ(بلي)؟   |
| 1 • 9 | (١٧٨٥) ما حُكْمُ الدعاءِ في الصَّلاةِ بلُغَةٍ غيرِ اللُّغَةِ العرَبِيَّةِ؟   |
|       | (١٧٨٦) حكم قول (بلي) عندما يقرأ الإمام الآية: ﴿ أَلِنُسَ ذَاكِ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْتِي                               |
| ١١٠   | ٱلْمَوْقَى﴾  |
|       | (١٧٨٧) فِي قول الله تعَالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَّبِكَتَهُ. يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِيكَ ءَامَنُواْ |
|       | صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦]، إذا قرأ الإمام هَذِهِ الآيةَ فَهَلْ                              |
| 111   | يُصَلِّي المأمومُ عَلَى الرَّسُول ﷺ؟   |
| 111   | (١٧٨٨) حكم قول: استَعَنَّا بِاللهِ؟  |
|       | (١٧٨٩) ما حُكْم صَلاتِنَا عَلَى النَّبِيُّنِ إبراهيمَ وموسَى -عليهم الصَّلاة والسلام-                                      |
| 111   |  |
|       | (١٧٩٠) بعضَ الناسِ بعدَ خِتَامِ الإِمامِ لسورَةِ الأَعْلَى يُصَلِّي عَلَى إبراهِيمَ ومُوسَى                                |
| 117   | -عليهما الصَّلاة والسلّام-، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟  |
| 115   | (١٧٩١) هَلْ يجوز الدُّعاء عَلَى أحد النَّاس مَعَ ذِكر اسمه في الصَّلاة؟  |

| 118               | ■ القنوت:   |
|-------------------|---|
| 118               | (١٧٩٢) الصَّلاةِ علَى النبيِّ ﷺ في نهايةِ دُعاءِ القُنوتِ                         |
| شَاءَ اللهُ» ١١٤  | (١٧٩٣) حديث: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وبَقِيَ الأَجْرُ إِنْ      |
| 110 90            | (١٧٩٤) ما حُكْمُ الجهرِ بالصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بعد القُنُوت وغيرِه          |
| 110               | (١٧٩٥) صيغ ذكر الله   |
| ١١٨               | (١٧٩٦) دعاء القُنُوت وأحكامه  |
| 119               | (١٧٩٧) ما هُوَ دُعاءُ القُنوتِ الوارِدِ عن النَّبِيِّ ﷺ؟                          |
| عاء القنوت؟ . ١٢١ | (١٧٩٨) ما حكم قول: «سبحانك» عند الثناء عَلَى الله عَزَّفَجَلَّ في د               |
| 171               | (١٧٩٩) ما حكم القنوت؟   |
| 177               | (١٨٠٠) هَلْ يجوز القُنُوت في الفجر؟   |
| 177               | (۱۸۰۱) دعاء القنوت  |
| 177               | (١٨٠٢) موضع الصَّلاة عَلَى النَّبِيّ ﷺ  |
| 170               | (١٨٠٣) ما حكم الزيادة في دُعاءِ القُنوتِ؟   |
| ١٢٩               | ■ السترة والمرور بين يدي المصلي:  |
| 179               | (١٨٠٤) ما حُكم مُرورِ النسَاءِ أَمام المُصلِّي؟                                   |
| ۶: ۲۷۱ ۱۳۱        | (١٨٠٥) تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُوْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج |
| ١٣١               | (١٨٠٦) المرُور بينَ يدَيِ المصلي في المسجدِ الحرامِ                               |
| ١٣٤               | (١٨٠٧) ما حُكْمُ المرورِ بين يَدَيِ المُصَلِّي في البيتِ الحرامِ؟                 |
|                   | (١٨٠٨) هَلْ يَجُوزُ الصَّلاةُ في الحَرَمِ بغيرِ سُتْرَةٍ؟                         |
|                   | (١٨٠٩) ما حُكْمُ قولِ (آمين) مَعَ الدَّلِيل؟                                      |

| (١٨١٠) هلْ حَديثُ المرأةِ والكلبِ في قَطعِ الصَّلاةِ مَنسوخٌ أَوْ لا؟                            |
|--|
| (١٨١١) هلِ السُّترة في صلاةِ الجماعةِ كما هِيَ في صلاةِ الفردِ؟                                  |
| (١٨١٢) ما حُكمُ وضْعِ الحِذاءِ كَسُتْرَةٍ للمصَلِّي؟   |
| (١٨١٣) مُرورُ النِّساءِ بينَ المصلي وبين السُّترَةِ  |
| (١٨١٤) ما حُكْمُ مرورِ المرأةِ بينَ يَدَي المصَلِّي؟   |
| (١٨١٥) مَا خُكْمُ السُّترة للمصلي عمومًا؟  |
| (١٨١٦) ما الحكمُ إذا مَرَّتْ من أمامِي امرأةٌ وأنا أُصَلِّي النافلَةَ في المسجِدِ الحَرَامِ؟ ١٥٦ |
| (١٨١٧) مَا حُكْمُ السُّترة للإمامِ والمنفرِد؟  |
| (١٨١٨) إذا مرَّت أمامَ الرجلِ فِي صلاتِه امْرَأَةٌ هَلْ تَقطَع صلاتَه؟ ١٥٨                       |
| (١٨١٩) ما الحكمُ إذا مَرَّتْ مِن أمامي امرأةٌ وأنا أُصلي النافلةَ في المسجدِ الحرامِ؟ ١٥٩        |
| (١٨٢٠) ما حكمُ السُتْرَة للمصلِّي في المسجدِ الحرامِ والمسجدِ النبويِّ؟                          |
| (۱۸۲۱) من تقدم قليلًا ليجد سترة  |
| (١٨٢٢) قُطَعُ النساءِ الصَّلاة   |
| (١٨٢٣) ما حُكم من يمرُّ أمام المصلي؟   |
| (١٨٢٤) هَلْ يجوز المرور أمام المُصَلِّي الَّذِي لم يضعْ سُترة؟                                   |
| (١٨٢٥) ما الحُكْمُ فيمَنْ يَمْشِي أمامَ المصَلِّينَ أثناءَ صلاةِ الجَماعَةِ؟                     |
| (١٨٢٦) ما حُكْمُ وضعِ النِّعَالِ مكانَ السجودِ؟  |
| (۱۸۲۷) تخطي رقابَ المصلِّين  |
| (١٨٢٨) هَلْ مُرورُ المرأةِ بينَ يَدَي المصَلِّي يُبْطِلُ الصَّلاةَ؟                              |
| (١٨٢٩) إذا مرَّ أمامَ المصلِّي كلبٌ أسودُ، أو امر أةٌ، أو حِمار، فإن ذَلِكَ يقطعُ الصَّلاةَ،     |

| فها هُوَ وجهُ الشَّبَه؟   |
|---|
| (١٨٣٠) هَلْ هُنَاكَ استثناء فِي حُكمِ المرورِ بين يدي المصلي فِي المَساءِ فِي الحرمينِ                |
| الشريفينِ؟  |
| (١٨٣١) هَلْ هناكَ استِثْنَاءٌ في حُكْمِ المُرورِ بينَ يَدَيِ المَصَلِّي في الحَرَمينِ الشَّرِيفَيْنِ؟ |
| (١٨٣٢) هَلْ يجوزُ المرورُ بين الصفُوفِ في صلاةِ الجماعَةِ؟  |
| (١٨٣٣) السُّتْرَةُ في الصَّلاةِ؛ هَلْ هِيَ واجِبَةٌ في النَّفْلِ؟                                     |
| ■ ستر العورة في الصَّلاة:   |
| (١٨٣٤) هناكَ بعضُ الأخواتِ منَ البلادِ العَربيةِ تقولُ إِنَّهُ لَا يَجوزُ تَغطيةُ الوَجهِ             |
| عندَ السجودِ؛ لأنه لَا بدَّ أَنْ يُلامسَ الجَبينُ الأرضَ، والحِجابُ مانعٌ                             |
| لذَلكَ. فها رأي فضيلتِكم في ذلِك؟   |
| (١٨٣٥) ما الذِي يجِبُ عَلَى المرأةِ سترُه في الصَّلاةِ؟   |
| (١٨٣٦) من يصلُّي وسُرَّتُه وما حاذاها مكشوفٌ،   |
| (١٨٣٧) حدود العورة  |
| (١٨٣٨) ما حُكْمُ لبسِ النِّقابِ في الصَّلاةِ؟   |
| (١٨٣٩) هلْ يجوزُ أن تُصلِيَ الْمرأةُ بالنقابِ والقُفازِ؟  |
| (١٨٤٠) إذا ظَهَرَ شيءٌ مِنَ اليَدَيْنِ أَوِ القَدَمَيْنِ في أثناءِ الصَّلاةِ وهي لَا تَعْلَمُ، فما    |
| حُكْمُ صِلاَتِها؟   |
| (١٨٤١) ما حُكْم الصَّلاةِ في الثَّوبِ الشَّفَّافِ؟  |
| ■ صلاة التطوع:  |
| (١٨٤٢) هَلْ إذا صليت تطوعًا وأنا معتكف يتضاعفُ أجرُ صلاتي أو لا؟                                      |
| (١٨٤٣) أيها أفضَلُ صلاةُ النافِلَةِ في البيتِ أم صَلاتُها في المسجِدِ الْحرَام؟                       |
|   |

| ■ صلاة الرواتب: ٧٩  | 179 |
|---|-----|
| (١٨٤٤) إذا أَذنَ الفجرُ والإِنْسَانُ يَطوفُ فَهل يُصلي سنةَ الفَجر فَقط؟ ٧٩                     | 149 |
| (١٨٤٥) هَلْ تَجْزِئُ سُنَّةُ الإشراقِ عن راتِبَةِ الفَجْرِ؟                                     | 179 |
| (١٨٤٦) مَا صحةُ حديثِ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»؟                                      | ۱۸۰ |
| (١٨٤٧) هَلْ صلاةُ الرَّاتِبَة القبليَّة ، تُجْزِئ عن تحيَّة المسْجِد؟                           | ۱۸۲ |
| (١٨٤٨) النوافل للمسافر  | ۱۸۳ |
| (١٨٤٩) صلاة النافلة في البيت أفضل أم في الحرم؟  | ۱۸٤ |
| (١٨٥٠) هَلْ يُمْكِنُ الجمعُ بين نِيَّة ركعَتِي الطوافِ ونِيَّةِ صلاةِ الراتِبَةِ؟ ٨٥            | ۱۸٥ |
| (١٨٥١) ما الراجح لديكم بالدَّلِيل فِي مسألة قضاءِ ركعتيِ الفَّجْر؟٨٦                            | 711 |
| (١٨٥٢) ما حُكْمُ السُّنَنِ الرواتِبِ لمن أتى مِنْ مسافَةِ سفَرٍ وأرادَ أَنْ يُقِيمَ العشْرَ؟ ٨٨ | ۱۸۸ |
| (١٨٥٣) هَلْ وقتُ السنَّة الرَّاتبة لصلاة العشاء يمتد إلى قُبيل الفجرِ؟ ٨٩                       | 119 |
| (١٨٥٤) ما السُّنَّةُ بعدَ العِشاءِ؟   | ۱۹. |
| (١٨٥٥) ما حكم صَلَاة السنُّن الرواتِب للمسافر؟  | ۱٩. |
| (١٨٥٦) وقتَ السُّنن الرَّواتب   | 197 |
| (١٨٥٧) ما حُكْمُ أَنْ يُصَلِّيَ الشخْصُ الفريضَةَ في مَوضِعٍ مَا، ثم يتَحَوَّلُ إلى موضِعٍ      |     |
| آخَرَ ليُصَلِّيَ بِهِ النافِلَةَ؟   | 198 |
| (١٨٥٨) هَلْ يجوزُ صلاةُ النافلةِ بعد صلاةِ الفجرِ لمن لم يتمكَّن من صلاتها؟ ٩٣                  | ۱۹۲ |
| (١٨٥٩) هَلْ هُنَاكَ فضل فِي تغيير المكان فِي السنَّة بعد الصَّلاة؟ ٩٤                           |     |
| ■ تحية المسجد:  | 198 |
| (١٨٦٠) هَل يَجُوزُ صلاةُ تَحيةِ المسجدِ، ورَكعتيِ الطوافِ في أَوقاتِ النهيِ؟ ٩٤                 | 198 |

| ١٨٦١) ما حُكْمُ صلاة المرأةِ صلاةَ تحيةِ المُسْجِدِ معَ ازدحامِ الرِّجَال؟ ١٩٤       |
|--|
| ١٩٥) هلِ الطوافُ هوَ تحيةُ المسجدِ الحرامِ؟  |
| (١٨٦٣) هَلْ هُنَاكَ سُنة وردتْ تُؤَدَّى بين الأَذانِ والإقامةِ؟                      |
| (١٨٦٤) ما حُكم تحيَّة المَسْجِد؟   |
| (١٨٦٥) ما حكمُ تحيةِ المسجدِ؟  |
| (١٨٦٦) كَيْفَ نجيب عن استدلال من يقول بعدم صلاة تحية المسجد في وقت                   |
| النهي؟   |
| (١٨٦٧) هلْ يَجِبُ عليَّ الطوافُ كُلَّما دخلتُ إلى المسجدِ الحرامِ؟ ٢٠٤               |
| (١٨٦٨) دخلتُ المسجدَ الحرامَ، فَهَلْ لِي أن أصليَ تحية المسجد، أم يَجِب عليَّ أن     |
| أطوف؟  |
| (١٨٦٩) هَلْ تحيَّةُ المسجدِ الحرامِ كغيرِهِ مِنَ المساجدِ؟٢٠٦                        |
| (١٨٧٠) ما حُكْمُ تَحِيَّةِ المسجدِ لَمِنْ دَخَلَ المسجدَ الحرامَ؟                    |
| (١٨٧١) عند دخول المسجد الحرام هَلْ تحية المسجد ركعتان أَوْ لَا بُدَّ من الطواف؟. ٢٠٧ |
| (١٨٧٢) هلْ يجزئُ الطوافُ بالبيتِ الحرامِ عن صلاةِ رَكعتَي تحيةِ المسجدِ؟ ٢٠٧         |
| (١٨٧٣) إذا دَخَلَ المرءُ إلى الحرمِ وصَلَّاها، ثم خَرَجَ من بابٍ في الحَرَمِ ودَخَلَ |
| من بابٍ آخَرَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تحيةٌ أُخْرَى؟                                  |
| (١٨٧٤) هَلْ يجِبُ عليَّ الطوافُ كلما دخلتُ البيتَ الحرامَ؟٢٠٨                        |
| (١٨٧٥) تحِيَّة المسجِدِ الحرامِ، هَلْ هِيَ الطَّوافُ، أم رَكْعَتينِ في المسجِدِ؟     |
| ■ صلاة التراويح:   |
| (۱۸۷٦) عدد رکعات صلاة التراويح   |

| 714 | (١٨٧٧) الانصراف مع الإمام  |
|-----|--|
|     | (١٨٧٨) ما حُكِمُ صلاةِ التراويحِ في الحَرمِ الشريف التي يُصلونهَا ثلاثًا وعِشرينَ                |
| 717 | رَكعةً؟  |
| 719 | (١٨٧٩) مَتى تُقرأُ سُورةُ الفاتحةِ في صَلاةِ التَّراويحِ؟  |
|     | (١٨٨٠) مَنْ لم يُصَلِّ معَ الإمامِ ركعَتَيِ الختمةِ هَلْ يُعْتَبَرُ قَدْ صَلَّى مع الإمامِ حتَّى |
| ۲۲. | يَنْصَرِفَ؟  |
| 771 | (١٨٨١) ما حُكْمُ مَن يُدافِع خُروجَ الريحِ وسطَ صلاةِ التَّراوِيحِ؟                              |
| 777 |  |
|     | (١٨٨٣) ما حُكْمُ الاكتفاءِ بثماني رَكَعَاتٍ في التَّراوِيحِ خلفَ إمامٍ يصلي عشرينَ               |
| 777 |  |
| 377 | (١٨٨٤) القراءة من المصحف في التراويح   |
| 777 | W  |
| 777 |  |
|     | (١٨٨٧) هَلْ تجوزُ صلاةُ التَّراوِيَحِ لِثلاثةِ أشخاصٍ في الباديةِ مُنْقَطِعِينَ عن               |
| ۲۳. | الحيِّ؟  |
| ۲۳. | (١٨٨٨) الدخول مع الجماعة في صلاةِ التَّراوِيحِ بنيَّة صلاةِ العشاءِ                              |
| ۲۳۱ | (١٨٨٩) الدخول مع الجماعة في صلاةِ التَّراوِيعِ بنيَّة صلاةِ العشاءِ                              |
| 377 | (١٨٩٠) الإتمام مع الإمام صلاة القيام   |
|     | (۱۸۹۱) كيفَ نُصَلِّي الوتْرَ؟  |
|     | -<br>(۱۸۹۲) المتأخر عن صلاة العشاء هل يصلي مع إمام التراويح؟                                     |

|       | (١٨٩٣) إذا غلبَ النَّومُ الإِنْسَانَ في صَلاةِ التَّراويحِ، فأيها أفضل: أَنْ ينَامَ، أو يجاهِدَ |
|-------|---|
| 749   | نفْسَه في مقاومة النُّعاسِ؟   |
|       | (١٨٩٤) هلِ الأفضلُ مُتابعةُ الإِمَامِ في صلاة التراويح حَتَّى التسليم أم الاقتصار               |
| 78.   | عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رِكِعةً؟ أَ  |
| 737   | (١٨٩٥) ما حُكْمُ إقامَةِ جماعَتَيْنِ في مسجدٍ واحِدٍ؟   |
| 757   | (١٨٩٦) إذا سَهَا الإمامُ وسلَّمَ من واحِدَةٍ في صلاةِ التَّراويحِ، فهَا الحُكْمُ؟               |
| 727   | (١٨٩٧) سهو الإمام في التراويح   |
| 7 2 7 | (١٨٩٨) هَلْ صلاةُ التراويحِ تَكفي عن قيامِ الثلُث الأخيرِ منَ اللَّيْل؟                         |
| 788   | (١٨٩٩) حكم الصَّلاة خلف التلفاز الذي ينقل صلاة التراويح   |
| 7 8 8 | (١٩٠٠) ماذا يفعل المصلِّي إذا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ التراويحَ والقيامَ بالنسبةِ للوترِ؟        |
|       | (١٩٠١) أيُّهما أفضلُ: صلاةُ التراويحِ مع الإمامِ إحدى عشْرةَ ركعةً؛ لأنها من                    |
| 7 2 9 |   |
| ۲0٠   | (١٩٠٢) قراءة الإمامِ فِي صلاةِ التراويحِ من المصحَف   |
| 701   | (١٩٠٣) ما صحَّة قول: مَن تعب فِي صلاةِ القيامِ فلْيَجْلِسْ وله نصفُ الأجرِ؟                     |
| 707   | (١٩٠٤) اختلاف نية الإمام والمأموم   |
| 707   | (١٩٠٥) هَلْ يُتابِعُ الإمامَ عَلَى اختلاف النَّيَّة؟  |
| 307   | (١٩٠٦) حكم مَن صَلَّى مع الإمامِ التَّراويحِ، ثم قامَ ليشْفَعَ وِتْرَه                          |
|       | (١٩٠٧) سهو الإمام في التراويح   |
| 700   | (١٩٠٨) أيهما أفضلُ الطواف، أم صَلاةُ التراويحِ؟   |
| 707   | (١٩٠٩) أيُّهما أفضلُ: صلاة التَّراوِيح أو الطَّوَافُ بالبيتِ؟                                   |

| <b>70</b> V | (١٩١٠) أيُّهما أفضل: الطَّوَافُ أمْ صلاةُ التَّراوِيحِ؟  |
|-------------|--|
| <b>Y0</b> A | (١٩١١) هَلْ مِنَ السُّنَّة الحَتْمَة في قيامِ رَمَضَان؟  |
|             | (١٩١٢) ما حُكْمُ الاكتفاءِ بثمانِ رَكَعَاتٍ في التراويحِ خَلْفَ إمامٍ يُصَلِّي عشرينَ            |
| Y0X         | ركعةً؟   |
| ۲٦.         | (١٩١٣) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة                                       |
| 177         | (١٩١٤) هَلْ يجوزُ حَمْلُ القُرْآنِ خَلْفَ الإمامِ في صلاة القيامِ؟                               |
| 777         | (١٩١٥) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة                                       |
| 777         | (١٩١٦) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة                                       |
| 774         | (١٩١٧) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة                                       |
| 377         | (١٩١٨) حكم من يتأخر عمدا لحين ركوع الإمام ثم يدخل الصَّلاة                                       |
|             | (١٩١٩) هَلْ تَلزَم قِراءة سُورَة الفَاتِحَة فِي كل ركعةٍ من ركعات صَلاة التراويح                 |
| 777         | بالنِّسْبَة للمأمومِ؟  |
| 779         | (١٩٢٠) هَلْ تَجُوزُ النِّيَاحَةُ ورفْعُ الأصواتِ بالبكاءِ في صلاةِ التَّراويحِ؟                  |
| ۲٧٠         | (١٩٢١) حكم المداومة عَلَى القنوت فِي رَمَضَان لَيْسَ من السنَّة                                  |
| **          | (١٩٢٢) الحكمة في صَلَاة التراويح في شهر رَمَضَان   |
| 449         | (۱۹۲۳) عدد ركعات التراويح  |
| ۲۸۳         | (١٩٢٤) ما حُكْمُ متابَعَةِ الإمامِ في المصْحَفِ في قِيامِ اللَّيلِ؟                              |
|             | (١٩٢٥) كَيْفَ نُوَفِّق بين حديث: ﴿إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ |
|             | حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»، وحديث: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ   |
| 3 1 1       | نِصْفَ اللَّيْلِ »؟  |

| (١٩٢٦) إذا أردْتُ أن أُوتر فِي آخر اللَّيْل، وأريد أن أنصرِف مَعَ الإمامِ في صلاة                            |
|--|
| التراويح، فها هُوَ العمل فِي هَذِهِ الحال؟   |
| (١٩٢٧) قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» هلْ هَذَا حديثٌ مُطلقٌ؟                           |
| (١٩٢٨) مَا حُكْمُ حمل المصحف فِي صلاةِ القيامِ أو التراويحِ خلفَ الإمامِ لِيُتابِعَ                          |
| القراءةً؟  |
| (١٩٢٩) ما حُكم السَّفَر مِن جُدَّة مِن أجلِ حضورِ ختمِ المصحَف فقط؟ ٢٨٨                                      |
| (١٩٣٠) ما هي حَدودُ الحَرَمِ المَكِّيِّ والمَدَنِيِّ؟ وهل تُعتَبَرُ النَّوسِعةُ مِنَ الحَرَمِ؟ وهل           |
| الصَّلاةُ في الحَرَمينِ مِثلُ الصَّلاةِ في المَساجِدِ الأُخرى -أي: مَساجِدِ مَكَّةَ                          |
| والمَدينةِ– في نَفسِ الأجرِ؟ وما حُكمُ السَّعيِ في الدَّورِ الثاني والثالِثِ؟                                |
| وما حُكمُ الصَّلاةِ في الأُدوارِ العُليا؟  |
| (١٩٣١) معنى حديث: «مَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ أَجْرُ قِيَامِ لَيْلَةٍ» . ٢٩٣ |
| (١٩٣٢) إذا كانت التراويح بإمامينِ، فانصرُف الأولُ منهما، فَهَلْ يعتبر انصراُفًا؟ ٢٩٣                         |
| (١٩٣٣) صَلَاة التهجُّد متى بدأت، وما الدَّلِيل عليها؟٢٩٤   |
| (١٩٣٤) ما الأفضلُ للمرأةِ صَلَاةُ التراويحِ في الحَرَمِ، أمْ في بَيْتِها؟ ٢٩٥                                |
| (١٩٣٥) هَلْ يجوز أن أصلي صلاة القيام قاعدا؟  |
| (١٩٣٦) إذا صَلَّى الْمُصَلِّي القيامَ فِي مَسْجِدٍ فيه إمامانِ، فهلِ الصَّلَاةُ مَعَ أحدِهما                 |
| حَتَّى يَنصرِفَ يُكتَب له بها قِيامُ لَيْلَةٍ؟   |
| (١٩٣٧) في رمضان بعد صَلَاةِ القيامِ هَلْ أقضي بقية اللَّيْل في قيام أم في قراءةِ                             |
| القُرْآنِ؟   |
| (١٩٣٨) مَن لم يُصَلِّ مَعَ الإمامِ ركعتي الختمةِ هَلْ يُعتبَر قَدْ صَلَّى مَعَ الإمامِ حَتَّى                |
| يَنصرُفَ؟  |

| 797         | (١٩٣٩) هَلْ يمكن للإنسان أَنْ يصلي ألف ركعة؟   |
|-------------|--|
| <b>79</b> A | (١٩٤٠) هَل يَجوزُ حملُ القُرآن أَثناءَ الصَّلاةِ معَ الإِمَام في صَلاة التَّراويحِ؟                      |
| 494         | (١٩٤١) حمل المصحف ليتابع الإمَامَ  |
| 499         | ■ صلاة الوتر:  |
| 499         | (١٩٤٢) هَلْ يَجُوزُ صلاةُ الطوافِ بعدَ صلاة الوِتر؟  |
| ۳.,         | (١٩٤٣) مَن صلَّى مع الإمامِ الوترَ وأرادَ الطَّوَافَ بعد ذلكَ، فَهَاذَا يفعلُ؟                           |
| ۲٠١         | (١٩٤٤) القراءة في صلاة الوتر   |
|             | (١٩٤٥) في العشرِ الأواخرِ من شهر رَمَضَان يكون وِترانِ؛ في أوَّل اللَّيْل وفي                            |
| ۲۰۳         | آخرِه، فيما هُوَ الأفضل؟   |
| ٣.٣         | (١٩٤٦) ما حُكْمُ النظرُ إلى أعلى عندَ دُعاء الوترِ؟  |
| ٤ • ٣       | (١٩٤٧) ما كَيْفِيَّةُ الجِلْسَةِ للتَّشَهُّدِ في صلاةِ الوَتْرِ  |
|             | (١٩٤٨) ورَدَ في الحَدِيثِ «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ»، فَهَاذَا يَفْعَلُ مَنْ يُصَلِّي التَّرَاويحَ، ثم |
| ۳.0         | يُريدُ أَن يُصَلِّيَ التَّهَجَّدَ؟   |
|             | (١٩٤٩) هَلْ يَجُوزُ الإيتارُ بتشهُّدِ واحدٍ لَا يجلسُ في الوسطِ بعدَ الركعتينِ إلَّا في                  |
| ٣٠٦         | آخِرِ الصَّلاة؟  |
|             | (١٩٥٠) هلِ الأفضلُ لَنْ صَلَّى خَلْفَ الإمامِ في صلاةِ الوِتْرِ أَنْ يَقُومَ ليأتيَ بركعةِ               |
| ٣.٧         | شَفْعِ ويُوتِرُ في بيتِه؟  |
| ٣•٧         | (١٩٥١) هلْ يُشْرَعُ رَفْعُ اليَدَيْنِ عندَ الدعاءِ في صلاةِ الوِتْرِ؟                                    |
| ٣.٧         | (١٩٥٢) ما هُوَ آخِر وقتِ لصلاةِ الوِتْر؟   |
|             | (١٩٥٣) ما هُوَ آخر وقت لصلاة الوِتْر؟  |
| ۳ • ۹       | (١٩٥٤) هَلْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّه صَلَّى الوِتْر تَسْعَ رَكَعَاتٍ بتسليمةٍ واحدةٍ؟             |

| ۲۱۲ | (١٩٥٥) ما حُكم رفع اليدينِ فِي الوِتْر؟   |
|-----|---|
| ۲۱۲ | (١٩٥٦) هلْ مِنَ السُّنةِ في دعاءِ الوِتْرِ رَفْعُ اليَدَيْنِ أَوْ لا؟                             |
| ۲۱۲ | (١٩٥٧) مَا حُكْمُ رَفْع اليدين فِي دعاء الوِتْر؟  |
| ۳۱۳ | (١٩٥٨) هَلْ أداءُ الوترِ بعدَ أذانِ الفجرِ يُعتبر أداءً أم قضاءً؟                                 |
| ٣١٣ | (١٩٥٩) اختلاف نية الإمام والمأموم   |
| 418 | (١٩٦٠) الوتر مع الإمام  |
| ۴۱۸ | (١٩٦١) إذا صَلَّيْتُ الوتْرَ، ثم أيقَظَنِي اللهُ تعالى في آخِرِ اللَّيْلِ، هَلْ أَصَلِّي أَو لَا؟ |
| 419 | (١٩٦٢) من أخَّرَ الوتْرَ إلى آخِرِ الليلِ، فنَامَ   |
| 419 | (١٩٦٣) هَلْ ثَبَتَ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ صلاةً رَكْعَتَيْنِ بعدَ الوترِ؟                             |
|     | (١٩٦٤) البعضُ لَا يَنْوِي الوتْرَ إلا بعدَ قِراءَةِ الإمامِ لسورَةِ ﴿سَبِّحِ ﴾ [الأعلى:١]،        |
| ۳۲. | فها الَّذِي يتَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ؟   |
| ۱۲۳ | (١٩٦٥) صفة الوتر  |
| ۲۲۲ | (١٩٦٦) الوتران في ليلة  |
| ۲۲۲ | (١٩٦٧) صِفَةِ الوترِ  |
| ٣٢٣ | (١٩٦٨) الوتر لمن دخل في الركعة الثالثة من الوتر   |
| ٣٢٣ | (١٩٦٩) هَلْ مِنَ الجائزِ أَنْ أُصَلِّي بعدَ الوِتْرِ؟   |
| ٤٢٣ | (١٩٧٠) هَل كَانَ النَّبِيُّ عَيَّا لِللَّهِ يُصَلِّي الوِترَ لَيلةَ الْمُزدَلِفةَ؟                |
| 475 | (١٩٧١) هل يُصلي الحاجُّ ليلةَ العاشرِ الوِترَ، وكذلك بقِيَّة الأيامِ؟                             |
|     | ■ صلاة الضحى  |
| 440 | (١٩٧٢) ما الفَرْقُ بينَ صلاةِ الشُّروقِ وصَلاةِ الضُّحْي؟   |

| ٣٢٥                | (١٩٧٣) مشروعيةِ صلاةِ الإشراقِ  |
|--------------------|---|
| ۳۲٥                | (١٩٧٤) ما كيفية صَلَاة الضحى ووقتها؟  |
| ٣٢٦                | ■ صلاة الاستخارة  |
| ۳۲٦                | (١٩٧٥) هَلْ للاستخارةِ وقتٌ محدَّد؟   |
| 'ستخارةِ عَلَى مَن | (١٩٧٦) إذا استخار الإِنْسَان فَهَلْ يجوز له الاحتجاجُ بِهَذِهِ الا          |
| ۳۲٦                | عارَضه؟   |
| ۳۲۷                | ■ صلاة الكسوف   |
| ۳۲۷                | (١٩٧٧) هَلْ ثَبَت فِي السنَّة وجود صَلَاة تُشْبِه صَلَاةَ الكسوفِ؟          |
| ٣٢٨                | ■ صلاة التسابيح:  |
| ا؟ ۸۲۳             | (١٩٧٨) صلاةُ التسبيحِ هَلْ وردتْ مع أن بعضَ العُلَمَاء أجازه                |
| ٣٣٠                | (١٩٧٩) ما هُوَ القولُ الْفَصْلُ في صلاةِ التَّسْبِيحِ؟                      |
| ٣٣٠                | (۱۹۸۰) حكم صلاة التراويح  |
| ٣٣١                | (١٩٨١) نريدُ معْرِفَةَ حكمِ صلاةِ التَّسابِيحِ ومَدَى مشْرُوعِيَّتِهَا؟     |
| ٣٣٢                | (١٩٨٢) هَلْ صحَّت الأحاديث فِي صَلَاةً التسابيحِ؟                           |
| ٣٣٢                | ■ سجود التلاوة:   |
| ٣٣٢                | (١٩٨٣) هَلْ يُشْتَرَطُ لسجودِ التَّلاوَةِ وسجودِ الشُّكْرِ الطهارَةُ؟       |
| يَسْجُدُ؟          | (١٩٨٤) إذا قَرَأَ الْمُصَلِّي في الصَّلاةِ السريَّةِ بآيةٍ فيها سجودٌ؛ هَلْ |
|                    | (١٩٨٥) ما حُكْمُ المصلِّين الَّذِينَ ركعوا حين سجدَ الإمامُ سجا             |
| ٣٣٥                | (١٩٨٦) هَلْ لسجودِ التلاوةِ في غيرِ الصَّلاةِ تكبيرٌ وتسليمٌ؟               |
| ٣٣٥                | (١٩٨٧) هَلْ لسجُودِ السهوِ والتلاوةِ أذكارٌ خاصةٌ ؟                         |

| (١٩٨٨) هَلْ لسجودِ التِّلاوةِ والدُّعاءِ للمَيِّتِ أثناءَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ دُعاءٌ معَيَّنٌ؟ ٣٣٦      |
|--|
| (١٩٨٩) إذا سَجَدَ الإمامُ سَجِدَةَ التِّلاوَةِ، ولكن بعضَ المَصلِّينَ خَلفَهُ لم يَتَنَبَّهُوا         |
| لذلك، فها تقولونَ في ذلِكَ؟  |
| (١٩٩٠) ما هُوَ الدُّعَاء الَّذِي يقال فِي سجود التلاوةِ؟   |
| (١٩٩١) هلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجدَ سجودَ التلاوةِ مِن غيرِ وُضوءٍ؟                                   |
| (١٩٩٢) ما العمل إذا سجد الإمام سجود التلاوة، والمأموم يظن أنه ركع؟ ٣٤٠                                 |
| (١٩٩٣) ما صحة هذا الدعاء، وهو: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا            |
| لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْرًا، وَاقْبَلْهَا مِنِّي كَمَا قَبِلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ |
| دَاوُدَ»؟  |
| (١٩٩٤) هَلْ يجوزُ للإنسانِ أَنْ يسجُدَ للتِّلاوَةِ من غيرِ وُقُوفٍ؟٣٤٣                                 |
| ■ سجود الشكر ٣٤٣   |
| (١٩٩٥) هَلْ سُجُودُ الشُّكْرِ يجِبُ أَنْ يكونَ عَلَى وُضُوءٍ؟  |
| (١٩٩٦) ما هِيَ صفة سجود الشكرِ وأحكامها؟   |
| فتاوى الجنائز ٣٤٥  |
| <b>=</b> صلاة الجنازة:   |
| (١٩٩٧) صلاةُ الجِنازةِ، حُكْمُها، وكيفيَّتُها، وهلْ نَرْفَعُ أَيْدِيَنا مع التكبيرِ ٣٤٥                |
| (١٩٩٨) هَل يَجوزُ للمَرأةِ الصلاةُ علَى الميتِ فِي المسجِدِ الحَرامِ أُو لَا؟ ٣٥٠                      |
| (١٩٩٩) هلْ تجوزُ صلاةُ المرأةِ عَلَى المَيِّتِ، وَما الدعاءُ الذيُّ يُقَالُ بعدَ التكبيرةِ             |
| الثالثة في صلاةِ الجنازةِ؟   |
| (٢٠٠٠) إِذا قُدِّمَتِ الجِنازَةُ وأنا أُصَلِّي النافِلَةَ؛ هل أَقْطَعُ الصلاةَ وأُصَلِّي عَلَى الميتِ، |
| أَمْ أَسْتَمِرُّ فِي النافلةِ وتَفُوتُنِي صلاةُ الجَنازةِ؟   |

| ٢٠٠١) أَرْجُو التوضيحَ فِي مسألةِ التكبيراتِ فِي صلاةِ الجنازةِ، وهل تُقْضَى؟ ٣٥٣                                     |
|---|
| (٢٠٠٢) ما الحُكْمُ إِذا فاتَتْ عَلَى المأمومِ تَكْبِيرَةٌ فِي صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وكذلك بعضُ                           |
| الناسِ نَراهُمْ يُسَلِّمونَ فِي الصَّلاةِ عَلَى الإمامِ الحسينِ، فَمَا الحُكُمُ؟ ٣٥٤                                  |
| (٢٠٠٣) إِذَا كَبَّرَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الجَنَازَةِ التَّكِبِيرَةَ الثَّانِيَةَ وَالْمَأْمُومُ لَم يُتِمَّ قراءةَ |
| الفاتحةِ، فهل يكبِّر أو يُتِمِّ؟ وبمَ تُدْرَكُ صلاةُ الجنازةِ؟ وكيف تُدْرَكُ؟ ٣٥٥                                     |
| (٢٠٠٤) إِذَا جَاءَ رَجُلُ والإِمَامُ يُصَلِّي صلاةً جِنازَةٍ، وقد كَبَّرَ تَكْبِيرَتَيْنِ، فكيفَ                      |
| يَقْضِي التَّكْبِيراتِ؟   |
| (٢٠٠٥) إِذَا قَامُ الْإِمَامُ وَشَرَعَ فِي صَلَاةٍ الْجِنَازَةِ هَلَ يَجِبُ عَلَى مَن كَانَ فِي الْمُسْجِدِ           |
| الصَّلاةُ؟ وهل يَأْثَم مَن لم يُصَلِّ عَلَى الجنازةِ وَهُوَ حاضِر؟٣٥٦   |
| (٢٠٠٦) هل يُعتبَر شَهيدًا مَن خرجَ من بيتِه فصدمتْه سيارةٌ ؟  |
| (٢٠٠٧) ما هُوَ الدعاءُ الواردُ عَن النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلاة عَلَى الميت؟   |
| (٢٠٠٨) هل يجوزُ قَطْعُ صلاةِ النافِلَةِ من أجلِ الصلاةِ عَلَى الجِنازَةِ؟ ٣٥٨   |
| (٢٠٠٩) ما صِفَةُ صلاةِ الجِنَازَةِ؟ وما الحكمُ إِن فاتَتْهُ تَكبيرةٌ أو أكثرُ مِنَ الصلاةِ؟. ٣٦٠                      |
| (٢٠١٠) نَرْجُو بيانَ حكْمِ صلاةِ الجنازَةِ وكَيْفِيَّتِهَا  |
| (٢٠١١) هل ترفع اليدان فِي تكبيرات صلاة الجنازة مثلها ترفع فِي الصلاة أو لا؟ ٣٦٧                                       |
| (٢٠١٢) هل تَتَعَدَّدُ القراريطُ بِتَعَدُّدِ الجنائزِ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ؟  |
| (٢٠١٣) هل تُصَلِّي المرأةُ صلاةً الجِنازَةِ مع الناسِ فِي المُسْجِدِ؟   |
| (٢٠١٤) ما حُكْمُ تسوِيَةِ الصفِّ فِي صلاةِ الجِنازَةِ؟  |
| (٢٠١٥) إِذَا صَلَّى الإِنسَانُ صلاةَ الجِنازةِ وكانتْ عَلَى خمسةٍ مثلًا، ثُمَّ سار معَها                              |
| وَحضرَ الدَّفن، فهل لَهُ عَلَى كلِّ واحدٍ منها قِيراطانِ كما جَاءَ فِي الحَدِيثِ،                                     |
| أم عَلَى كلِّهم قِيراطانِ فقطْ؟   |

| (٢٠١٦) مُصَلِّ ما لِحِق فِي صلاة الجنازةِ إلا تكبيرتينِ أو ثلاثًا، فهل يُسَلِّم مَعَ         |
|--|
| الإِمَامِ، أَمْ يُكْمِل التكبيراتِ بعدَ تسليمِه ثُمَّ يسلِّم؟                                |
| (٢٠١٧) مَا حُكْمُ رَفِعِ الأيدي عندَ التَّكْبِيرِ فِي صلاةِ الجنازةِ؟                        |
| (٢٠١٨) هل يقرأ الإِنْسَان دعاءَ الاستفتاحِ فِي صلاةِ الجنازةِ أو لا؟ ٣٧٥                     |
| (٢٠١٩) عند فواتِ تكبيرةٍ أو تكبيرتينِ مِن صلاةِ الجنازة ماذا نعمل؟ ٣٧٦                       |
| (٢٠٢٠) هل يجوزُ لي أن أقطعَ صلاة السُّنَّة الراتبة لكي أصليَ صلاةَ الجنازةِ؟                 |
| وهل صلاةُ الجنازةِ أفضلُ مِنَ السُّنَّة الراتبةِ؟  |
| (٢٠٢١) إِذا فاتتْ عَلَى المأمومِ تكبيرة مِن صلاةِ الجنازةِ ماذا يفعل؟                        |
| (٢٠٢٢) هَلْ تَجُوزُ صلاةُ الجِنَازَةِ فِي اللَّيْلِ بعدَ الوتْرِ؟                            |
| (٢٠٢٣) هل يرفعُ المصلِّي يدَه مَعَ كلِّ تكبيرةٍ فِي صَلَاةِ الجنازةِ أم يكتفي بالتَّكْبِيرةِ |
| الأولى فقط؟  |
| (٢٠٢٤) هَلْ يَجُوزُ السؤالُ عَن الميتِ قبلَ الصَّلاةِ عليهِ؛ بأن يُسأل: هل يُصَلِّي أو       |
| هل عَلَيْهِ دَيْنٌ؟  |
| (٢٠٢٥) مَن فاتَه تكبيرةٌ أو تكبيرتانِ فِي صَلاة الجنازةِ، كيف يَقضي ما فاته ؟                |
| (٢٠٢٦) كيف تكونُ صيغَةُ الدُّعاءِ إِذا كانتِ الصلاةُ عَلَى ميِّتٍ وطفْلٍ معَه؟               |
| وهل الأَجْرُ يُنَالُ عَلَى كلِّ ميِّتٍ عَلَى حِدَةٍ ولو صَلَّي عليهِمْ جميعًا؟ ٣٨١           |
| (٢٠٢٧) من صلَّى مع الإمامِ الفَرْضَ، ثم بدَأَ فِي النافِلَةَ، هل يجوز لَهُ قطْعُ صلاةِ       |
| النافِلَةِ ليَدْخُلَ فِي صَلاةَ الجِنازَةِ؟  |
| (٢٠٢٨) منْ صَلَّى معَ الإمامِ الفرضَ، ثمَّ شرعَ فِي النافلةِ، فهلْ يجوزُ لهُ قطعُ صلاةِ      |
| النافلةِ ليدخلَ فِي صلاةِ الجنازةِ؟  |
| (٢٠٢٩) بالنسبةِ لصلاةِ الجنازةِ: هل يُسنُّ رفعُ اليدينِ عندَ التكبيراتِ كلِّها، نرجُو        |

| ٣٨٣  | الدليلَ معَ التوضيحِ؟  |
|------|--|
|      | (٢٠٣٠) هل يجوزُ صلاةُ الجَنَازةِ فِي أوقاتٍ منهيٍّ عنها؟                                     |
|      | (٢٠٣١) كثير من الجنائز خاصة التي في المسجد الحرام نصلي عليها دون أن نعلم                     |
| ٣٨٥  | هل كَانَ الميت يصلي أو لا، فها الضابط فِي ذلك؟   |
|      | (٢٠٣٢) ماذا يقال في الصلاة عَلَى الطفل الميت؟ ومن فاتته تكبيرات في الجنازة                   |
|      | فهاذا يفعل؟  |
| ۲۸٦  | (۲۰۳۳) ما حكم صلاة الجنازة للنساء؟   |
|      | (٢٠٣٤) ما حكم رفع اليدين فِي التكبيرات الثلاث فِي صلاة الجنازة؟                              |
|      | (٢٠٣٥) إِذَا شرعتُ فِي النافلةِ وأُقيمت صلاة الجنازةِ، فهلِ الأَولى أن أقطعَ النافلةَ        |
| ٣٨٧  |  |
| ٣٨٧  | •  |
| ٣٨٧  |  |
|      | (٢٠٣٨) إِذَا جَنْتُ والْإِمَامُ يُصَلِّي عَلَى الجَنَازةِ ولَّم أُدرِك بعض التَّكبيرات فهاذا |
| ٣٨٨  | أُصنع؟   |
|      | (٢٠٣٩) إِذا فاتت الإِنْسَان تكبيرتانِ فِي صَلَاة الجنازة، ثمَّ أدرك الَّتِي بعدهما،          |
| ۳۸۸. |  |
| ۳۸۹. |  |
| ۳۸۹. | (٢٠٤١) ما حُكم رفع اليدينِ عند كُل تكبيرةٍ فِي صَلَاة الجنازةِ؟                              |
|      | (٢٠٤٢) ما مشروعيَّةً رفع اليَّدينِ فِي صَلَاة الجنازةِ فِي التَّكبيرِ؟                       |
|      | (٢٠٤٣) هل لنا أن نَشترِطَ فِي الدُّعَاء للأمواتِ فِي صَلاة الجَنازة؟                         |
|      | (٢٠٤٤) هل تجوز صَلَاة الجنازة وأنا منفرد في الصفِّ؟  |

|       | (٢٠٤٥) ما معنى قولِنا فِي الدُّعاء للميت: وأَبْدِلْهُ زَوْجًا خيرًا من زَوجِهِ، وأهلًا                 |
|-------|--|
| ٣٩٢   | خَيرًا من أهلِه؟   |
| 490   | (٢٠٤٦) كيف يُتِمُّ المسبوقُ صَلَاة الجنازةِ؟   |
| ۲۹٦   | (٢٠٤٧) هل يُدعَى للطفلِ المتوفَّى أثناء صَلَاة الجنازةِ؟   |
| ۲۹٦   | (٢٠٤٨) ما رأيكم فيمن لا يُصَلِّي عَلَى الجنائزِ بحجةِ الجهلِ بحالِ الميت؟                              |
|       | (٢٠٤٩) هَلْ مِنَ المشروعِ أَنْ نَقُولَ فِي أثناءِ الدعاءِ للمَيِّتِ: اللهُمَّ ارْحَمْنَا إِذَا صِرْنَا |
| 499   | إلى ما صَارُوا إلَيه أوْ لا؟   |
|       | (٢٠٥٠) كثيرٌ مِنَ النِّسَاء يسألونَ عَنْ حُكْمِ الصَّلاة عَلَى الجِنَازة، إِذَا جَاءَت وَهُنَّ         |
| 499   | فِي المُسْجِدِ، هَلْ تُصَلِّي المرأةُ عَلَى الجِنَازَةِ كَمَا يُصَلِّي الرَّجُلُ أَوْ لَا؟             |
| ٤٠٠   | (٢٠٥١) ما حُكْمُ صلاةِ المرأةِ عَلَى الميَّتِ؟   |
|       | (٢٠٥٢) أَثَابَكُمُ اللهُ، هل قراءة الفاتحة في صلاةِ الجنازةِ واجبة؟ وهل يدخل فِيهَا                    |
|       | حديث عُبادَةَ بنِ الصامِتِ؟ وهل يَلزَم تسويةُ الصفوفِ لها؟ وهل يلزم                                    |
| ٤ • • | التكبيرُ بعد تكبيرة الإحرام؟   |
| ٤٠١   | (٢٠٥٣) ماذا يُقال قبلَ التسليمِ فِي الصَّلاةِ عَلَى الميِّت؟   |
|       | (٢٠٥٤) استَدَلَّ بَعضُ العُلَماءِ على رَفعِ اليكينِ في تكبيراتِ صَلاةِ الجِنازةِ بالقِياسِ             |
| ۱٠٤   | على الصَّلاةِ المُعتادةِ، فَهَل يَجوزُ القِياسُ في العِباداتِ؟   |
| ۲ • 3 | • الإحداد  |
| ۲۰3   | (٥٥٠ ٢) ما هي واجبات المرأةِ نحو زَوْجِها الْمُتَوَفَّى عنها؟  |
| ٤٠٣   | (٢٠٥٦) هل يجوزُ للمرأةِ التي فِي حِدَادٍ أَنْ تَخْرُجَ لصلاةِ التراويح؟                                |
|       | (٢٠٥٧) هلْ يجوزُ للمرأةِ أَنْ تُؤَدِّيَ العمرةَ وهيَ فِي أيامِ العِدَّةِ بَعدَ أَنْ تُوُفِيَ عنها      |
| ٤٠٦   | زَوْجُها؟  |

| ٤٠٦ | ام لأهل الميت  | ■ صنع الطع       |
|-----|--|------------------|
| १•٦ | بُ يُصْنَعُ الطعامُ لأَهْلِ المَّيِّتِ، وهل يجوزُ لأقارِبِهِم أَنْ يَأْكُلُوا معهم؟.             |                  |
|     | برِ مِنَ الناسِ إِذَا مَاتَ لَمُمُ المَيْتُ يَقُومُ بِعَضُ جَيْرَانِهِ أَوْ مَعَارِفُ أَهْلِهِ   |                  |
|     | عَوةِ أَهْلِ المُيِّتِ وَعَمَلِ ذَبَائِحَ مَطْبُوخَةٍ وَجَاهِزَةٍ تُقَدَّمُ لَهُمْ وَلَمْ حَضَرَ |                  |
|     | دَهُم ويقولون: إن هَذَا لَيْسَ باجتهاعٍ، وإنها إطعامُ طعامٍ، فها حُكْمُ                          | <b>عن</b><br>د . |
| ٤٠٧ | ا العمَلِ؟   |                  |
|     | ت فضيلتكم: إن وضع الطعامِ لأهلِ الميتِ من النياحةِ، لكن الرسول                                   |                  |
|     | أُو أمر بوضع الطعام لأهلِ جعفر بنِ أبي طالبٍ عندما استشهد في إحدى                                |                  |
| ٤١٠ | زوات؟  |                  |
|     | قَالَ قائل: كيف جعل السلفُ صُنْعَ الطعامِ واجتماع النَّاس إليه من                                |                  |
|     | باحة مع قول النَّبِيِّ ﷺ حين جَاءَ نَعْي جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ: «اصْنَعُوا                      | الذَ             |
| ٤١١ | يِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»؟  | ĺλ               |
| 113 |  | <b>=</b> العزاء  |
|     | حُكْمُ اجتهاعِ أهلِ الميِّتِ عِندَ المقبُرَةِ عَلَى هيئةِ صَفٍّ مرَتَّبِ ليقومَ                  |                  |
| 113 | اسُ بِتَعْزِيَتِهِم، كما هُو حاصِلُ هذِهِ الأَيَّامِ؟  | النا             |
|     | ﴾ المعلومِ أنَّ مدةَ التعزيةِ ثلاثةُ أيامٍ، وقد سَمِعْتُ بوفاةِ ابْنِ أَخِي، وأنا                |                  |
| ٤١٧ | نَ مُعْتَكِفٌ، وقد تُوُفِّي مِنْ يومينِ، فهل أُخْرُجُ للتَّعْزِيَةِ ثم أَرْجِعُ؟                 | الآ              |
| 173 | يصل ثواب قراءةِ القُرْآنِ للميتِ؟ ومَا حُكْم الشرعِ فِي ذلكَ؟                                    | (۲۰۶٤) مار       |
|     | هبُّ بعض الملتزِمات إلى مَن عندهم عَزَاء لقراءةِ القُرْآنِ وخَتمه،                               | (۲۰٦٥) تذ        |
| 173 | حيانا يأخذن مالًا عَلَى هَذِهِ القراءةِ، فهل هَذَا العملُ صحيحٌ؟                                 | وأ.              |
| 240 | حُكْمُ قِراءةِ القُرآنِ عَلَى الميِّتِ، واجتهاعِ النَّاسِ لذلِكَ؟                                | <b>し(۲・</b> 77)  |

|                | (٢٠٦٧) مَا حُكْمُ التجمُّع للعزاءِ عند أهلِ الميتِ والتكلُّف بالطعامِ وغيرِ ذلكَ   |
|----------------|--|
| 247            | من قراءةِ القرآنِ والدُّعَاءِ للميِّت فِي جماعةٍ؟  |
|                | (٢٠٦٨) بعض النَّاسِ إِذا مات لهم ميِّت بَقُوا فِي البيتِ ثلاثة أيامِ لاستقبالِ   |
| ٤٣٢            | المعزِّينَ، فهل لهذا أصلٌ؟   |
| 240            | (٢٠٦٩) ذكرتُم أن التجمُّع للعزاءِ فِي البيوتِ بِدْعَةٌ، فما البديل فِي نَظَرِكُم؟  |
|                | (٢٠٧٠) ما حُكم الوَعظ فِي المقابرِ والدُّعاء للميِّت جهرًا والناس يؤمِّنون عَلَى   |
| ٤٣٦            | دعاءِ الواعظِ؟   |
| ٤٣٨            | (٢٠٧١) ما حُكم أكل طعام أهل الميت عند تعزيتهم؟   |
|                | (٢٠٧٢) كيف نَجمَع بين أن أجر الَّذِي يُعَزِّي أخاه المصاب أجر عظيم، وبين أن  |
| ٤٣٩            | الذهاب للعزاءِ من الأمور غير المشروعةِ؟  |
|                |  |
| ٤٤٠            | ■ الدفن والقبور:   |
| <b>£ £ *</b>   |  |
| <b>{ { </b>    | الدفن والقبور: (۲۰۷۳) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنها مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطِّ   |
|                | (٢٠٧٣) قَريةٌ مُحاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ،  |
|                | (٢٠٧٣) قَريةٌ مُحاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنهَا مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطً صرفِ صِحي، وقَد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقَبرِ قَديمٍ، فهَا الحُكمُ؟ |
|                | (٢٠٧٣) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكنها مُنذُ زمنٍ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطًّ ولَكنها مُنذُ زمنٍ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطً  |
|                | (۲۰۷۳) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بَهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنهَا مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطِّ صرفِ صِحي، وقد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقبرٍ قديمٍ، فهَا الحُكمُ؟ |
|                | (۲۰۷۳) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنها مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطً صرفٍ صِحي، وقد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقبرٍ قديمٍ، فهَا الحُكمُ؟    |
| <b>£ £ £ 1</b> | (۲۰۷۳) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنها مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطً صرفِ صِحي، وقد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقبرٍ قديمٍ، فهَا الحُكمُ؟    |
| <b>£ £ £ 1</b> | (۲۰۷۳) قَريةٌ مُحَاطةٌ مِن ثَلاثِ جِهاتٍ، ولَيسَ لها مَنفذٌ إلا مِن جِهةٍ واحِدةٍ، ولَكن هَذه الجِهةُ بهَا آثارُ قُبورٍ، ولكنها مُنذُ زمنِ بَعيدٍ، وتَمَّ حفرُ خطً صرفٍ صِحي، وقد وُجدَ فِيهِ لحدٌ لقبرٍ قديمٍ، فهَا الحُكمُ ؟   |

| ٤٤٣.    | فقُل: ربِّيَ اللهُ، ما دينُكِ؟ فقلِ: الإسلامُ، مَن نبيُّك؟ فقل: مُحَمَّد؟                  |
|---------|--|
|         | (٢٠٧٧) هل عذاب القبر بالجَسَدِ والرُّوح أم بالرُّوح فقطْ؟ وكيف نجمعُ بين                   |
| ٤٤٤.    | ذَلِكَ وبين ما نشاهدهُ من رِمادِ العظامِ، خاصَّة فِي مقابرِ مَكَّة؟                        |
|         | (٢٠٧٨) أرجو أن تشرح لنا آداب اتباع الجنائزِ؛ لأننا نشاهد بعض الأشخاص                       |
|         | يقولون فِي الطريق إِلَى المقبرة: وحِّدوه بصوت مرتفع، يمدُّون بها، وإقامة                   |
| £ £ 0 . | سرادقات العزاء؟  |
|         | (٢٠٧٩) بعض النَّاس يُوصي بأن يُدفنَ فِي مدينةٍ أخرى غير المدينةِ الَّتِي تُوفيَ            |
| ११९     |  |
| ٤٥١.    | (٢٠٨٠)هل تجوزُ صَلَاة الفريضةِ فِي المقبرةِ إن كنَّا ندفِنُ مَيِّتًا وحان وقتُ الصَّلاة؟ . |
|         | (٢٠٨١) هل يجوزُ العمَلُ بوصِيَّةِ مَنْ أوصَى بالصلاةِ عليهِ فِي المسجدِ الحرَامِ،          |
| ٤٥١     | عِلما بأنَّهُ فِي بلَدٍ آخر؟   |
|         | (٢٠٨٢) مَا حُكْمُ الدُّعاء الجماعيِّ عند دفنِ الميتِ وقولهم كلمة (وَجِّدُوه)، ثمَّ         |
| १०१     | يردد الآخَرونَ (لا الله إِلَّا لله) فِي طريقهم إِلَى المقبرة؟                              |
|         | (٢٠٨٣) هل يجوز تذكير النَّاس فِي المقبرةِ أحيانًا، إِذا رأى أن النَّاس قد أصابتهم          |
|         | الغفلةُ والإعراضُ عَن اللهِ، وأراد أن يُعلّمهم بعض أحكام الجنائز، مَعَ                     |
| ٤٥٥     | ذِكر خطبة الحاجةِ بين يَدَيِ المَوعظة؟   |
|         | (٢٠٨٤) هل يَلزم فِي اتباع الجنازةِ المشيُّ بالقُرب منها، والمشاركةُ فِي الدفنِ؛ لكي        |
|         | أحصلَ عَلَى الأجر، وذلك لأنني أصل متأخرًا وهي تُدفَن أحيانًا، ولا                          |
| ٤٥٧     | أشارك فِي الدفن ولا فِي الحمل؟   |
| ٤٥٨     | (٢٠٨٥)هل يجوز رفعِ الصوتِ عند حملِ الجنازةِ بأذكارٍ معيَّنة؟                               |
|         | (٢٠٨٦) ما حُكم رفع اليدين عند سؤالِ التثبيتِ للميتِ بعد دفيه في المقبرةِ؟                  |

| وهل يُفعل ذَلِكَ إِذَا كَانَ العامَّة يَظُنُونَ أَنه يقرأ الفاتحةَ، أو سورة ياسين؟ ٤٥٨          |
|---|
| (٢٠٨٧) مَا خُكْمُ وضعِ النباتِ الأخضرِ عَلَى القبورِ احتجاجًا بحديثِ ابنِ                       |
| عبَّاسٍ؟  |
| (۲۰۸۸) نود كلمة بشأن الحياة البرزخية  |
| (٢٠٨٩) الرجلُ حين يُوضَع فِي قبره فيُسأَل فيُجيب فيُفلح، أو لَا يجيب فيخسر،                     |
| وسؤالي: ما مصير الفاسِق؟  |
| (٢٠٩٠) منطقة أصحاب الأُخْدُود الَّتِي دُفِنَ فِيهَا المؤمنونَ، هل تُزار عَلَى أنها              |
| قُبُور؟   |
| (٢٠٩١) ما حُكْمُ زيارَةِ النِّسَاءِ للقُبُورِ؟  |
| (٢٠٩٢) ما حُكْمُ بناءِ القبورِ فوق سطحِ الأرضِ؛ مَعَ العلمِ إِذا حَفَرنا الأرضَ                 |
| كي نَدفِن فِيهَا طلعَ منها الماءُ ولَم يَتَيَسَّرْ لنا ذلك؟                                     |
| (٢٠٩٣) أبي كانَ مُشْرِفًا عَلَى بناءِ ضَرِيحٍ لأحدِ الأولياءِ، وقد كَانَ عَمَلُه هَذَا عَلَى    |
| جَهَلٍ، فيا الحُكْمُ فِي ذلك؟ وهُل يَجُوز لِي هَدْمُ هَذَا الضَّريح؟ ٢٦٥                        |
| (٢٠٩٤) هل يشعرُ الميتُ بزيارةِ أقربائِه له، وهل يشعرُ بِدُعائِهِم لَهُ إِذَا كَانُوا            |
| خارجَ القبورِ أو بداخلها؟   |
| (٢٠٩٥) هل وَرَدَ عَنِ الصحابةِ تجهيزُ المسلمِ كَفَنَهُ قبلَ موتِه، وهل هَذَا مِنَ السُّنةِ؟ ٤٦٥ |
| (٢٠٩٦) صليتُ بمسجدٍ فِيهِ ضريحٌ، عِلْمًا بأنَّ الضريحَ فِي غُرْفَةٍ دَاخلِ المسجدِ،             |
| فها حُكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟   |
| (٢٠٩٧) ما هِيَ صفةُ زيارةِ قبرِ الميتِ؟ وأين يَقِف الزائرُ؟ وهل يَجعل القبرَ بينه               |
| وبين القبلةِ، مُسْتَقْبِلًا للقبلةِ، وهل يَرفَع يديْه عند الدُّعَاء؟                            |
| (٢٠٩٨) كيف نوفِّق بين قوله تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنَتَ بِمُسْمِعِ مِّن فِي ٱلْقُبُورِ ﴾ [فاطر:٢٢]   |

| <b>۲۲</b> 3 | وقِصَّة مُناداةِ الرَّسُولِ ﷺ لأَهْلِ قَلِيب بدرٍ؟   |
|-------------|--|
| १२९         | (٢٠٩٩) مَا حُكْمُ سلامِ المَرْأَةِ عَلَى المقابرِ؟ وهل يدخل هَذَا فِي الزيارةِ؟              |
|             | (٢١٠٠) يوجد مسجِدٌ فِي إحدَى القُرَى تحيطُ به المقبرَةُ من جميعِ الجِهاتِ، والطريقُ          |
| ٤٧٠         | المؤدِّي إلى المسجدِ من بينِ المقابِرِ فَمَا حكْمُ الصلاةِ فِي هَذَا المسجدِ؟                |
| ٤٧٣         | . 0  |
| ٤٧٤         | (٢١٠٢) مَا حُكْمُ إلقاءِ الموعظةِ فِي المقبرةِ بعدَ دفنِ الميِّت؟                            |
| ٤٧٦         | (۲۱۰۳) هل يسمعنا من في القبور؟   |
|             | (٢١٠٤) مَا حُكْمُ زيارةِ النِّسَاء للقبر خاصَّة، والقُبُور عامَّة، لأن هَذَا يكثُر عندنا     |
|             | بالَمدِينَة النبوية؟ وما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ، حيثُ إنه يُجعَل            |
| ٢٧٤         | هٰنَّ مُصَلًّى بقُرب القَبْر؟  |
| ٤٧٨         | (٢١٠٥) مَا حُكْمُ الَّذِينَ يقولون الأشعار عند القبور؟                                       |
| ٤٧٨         | (٢١٠٦) ماذا يُستحَبُّ عند زيارةِ القُبُور؟   |
| ٤٨٠         | (٢١٠٧) هل زيارة القُبُور جائزة للنساءِ أو لا؟  |
|             | (۲۱۰۸) هل عندما نَزُور القُبُور، فنُسلِّم عليهم، هل يَسمعون كلامنا، وهل                      |
| 113         | يَسْتَأْنِسُونَ بزيارتنا لهم؟  |
|             | (٢١٠٩) بعد دفنِ الميتِ أردتُ الدُّعاء له، فهل أرفع اليدينِ بالدُّعاء وأستقبل                 |
| 113         | القبلة، أو لا؟   |
|             | (٢١١٠) هل عذاب القبرِ عَلَى الروحِ والجسدِ؟ مَعَ تفسيرِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ |
| 283         | ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِسَبِيلِٱللَّهِ آمْوَتَّا بَلَّ أَحْيَآهُ عِندَ رَبِّهِمْ يُزْزَقُونَ ﴾ |
| 213         | (٢١١١) مَا حُكْمُ من أنكر عذاب القبرِ؛ سواء كَانَ هازلًا أو جادًّا؟                          |
| ٤٨٣         | (٢١١٢) هل معنى عذاب القبر أو نعيمِه أن يبقى الإِنْسَان حَيًّا فِي قبره؟                      |

| (٢١١٣) عندنا إِذا مات الميتُ فَإِنَّهُ يُعطَى لقارئٍ نقودٌ، ويَقرأ عَلَيْهِ القرآنَ فوق         |
|---|
| قبرِه أُو فِي بيتِه، فهل هَذَا جائز؟  |
| (٢١١٤) أريد بيانَ حُكْمِ تلقينِ الميتِ بعدَ الدفنِ؟   |
| (٢١١٥) هل الدفنُ ليلًا جائزٌ؟   |
| (٢١١٦) هل المجنونُ يُفتَن فِي قبرِه؟  |
| (٢١١٧) ذَكَرْتُمْ أَن الَّذِي يدعو صاحِبَ القبْرِ أَو يستَغِيثُ بِهِ، فَإِنَّهُ يُثْرَكُ حَتَّى |
| يَفْرُغَ من ذلِكَ الدعاءِ ثم تُقدِّمُ لَهُ النَّصِيحَةُ، أَلَيْسَتْ هذِهِ مفسَدَةٌ وهي          |
| أنه قد يموتُ من فَورِهِ ولم يُنصَحْ؟  |
| (٢١١٨) إِحْدَى الجمعياتِ الخيريةِ فِي جدةَ لها نشاطٌ ملحوظٌ فِي أعمالِ الخيرِ،                  |
| وقامتْ بعملِ مشروعٍ أَسْمَتْهُ (مشروع إكرامِ الميتِ)، وَهُوَ أَن أَهْل                          |
| الميت يدفعون مبلغا معينا لدفنه في بلد معين، فما حكم ذلك؟  |
| (٢١١٩) ما حُكمُ وضع خِرَقَةٍ عَلَى نعْشِ اللِّتِ مكتُوب عليهَا بعضُ آيات القُرآنِ؟ . ٤٩٠        |
| (٢١٢٠) هل يُشرَع الدَّعاءُ والتَّامينُ عند دفنِ الميتِ؟   |
| (٢١٢١) لدينا أرضٌ للمقابِرِ إِذا حَفَرنا للدَّفن خرج ماء من باطِنِ الأرضِ،                      |
| فبنينا المقابرَ بالطُّوبُ الْأَحْمِ والإسمنتِ فوقَ الأرضِ، فهل هَذَا جائزٌ؟. ٤٩٢                |
| (٢١٢٢) نحن فِي فرنسا، والدفنُ فِي فرنسا يكلِّف مبالغَ باهظةً، ونقل الميتِ إلى                   |
| بلادٍ أخرى أسهلُ، فهل فِي هَذِهِ الحال ننقُله؟  |
| (٢١٢٣) هلْ مِنَ المشروعِ زيارةُ المقابِرِ فِي الأعيادِ لتهنئةِ المَوْتَى بالعيدِ أَوْ لا؟ ٤٩٢   |
| (٢١٢٤) أرجو التعليق عَلَى حديثِ عمرِو بنِ العاصِ: «ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي               |
| قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ لَحُمُهَا»   |
| (٢١٢٥) هل من كلمةٍ عَن حالِ الميتِ بعدَ وضعِه في القبر؟   |

| ٤٩٣   | (٢١٢٦) هل تُشرَع قراءة يس عند المُحْتَضِر؟   |
|-------|--|
|       | (٢١٢٧) نَرَى كثيرًا منَ النَّاسِ بعد دفنِ الميِّت يُلَقِّنُ الميِّت، فيقول: إِذا قيلَ لك:        |
|       | مَن رَبُّكَ فَقُل: ربِّي اللهُ، وإذا قيل لك: مَن نَبِيُّكَ فَقَلْ: محمدٌ، وإذا قيل               |
| १९१   | لك: ما دِينُكَ فقلِ: الإسلامُ، فهل فِي هَذَا العمل شيء؟  |
|       | (٢١٢٨) هَلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ على الأَمْواتِ؟ وأيضًا هَلْ تَجُوزُ قِراءَةُ القُرْآنِ    |
| १९०   | جَاعَةً؟   |
|       | (٢١٢٩) في قَولِه ﷺ في الَّذي وَقَصَته ناقَتُه: «كَفِّنوهُ في ثَوبَيهِ» هل يُؤخَذُ منه            |
| १९२   | مَشروعيَّةُ أَنْ يُكفَّنَ الإِنسانُ في إِحرامِه الَّذي اعَتمَرَ فيه وحَجَّ فيهُ؟                 |
| ٤٩٧   | قبر النَّبِي ﷺقبر النَّبِي ﷺ   |
|       | (٢١٣٠) ورد عنِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قالَ «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا |
|       | قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». فنرجو التوضيح فِي أن قبر النَّبِي ﷺ داخل                     |
| ٤٩٧   | المَسْجِدُ الآنَ، وبعد التوسِعة هُوَ يتوسَّط المَسْجِدَ  |
|       | (٢١٣١) نَرَى بعضَ الْمُصَلِّين فِي المَسْجِدِ النَّبُوِيِّ عندما يَنتهونَ من صَلَاةِ الجماعةِ    |
|       | يستقبلون قبرَ النَّبِي ﷺ وهم وقوفٌ، وهم بعيدونَ عَن قبرِه ﷺ، ثمَّ                                |
|       | يسلِّمون عَلَيْهِ، وبعضهم يدعو وَهُوَ مُستقبِل القَبْر، وبعضهم يَتَمَسَّح                        |
| ٤٩٨   |  |
| 0 • 4 | (٢١٣٢) ما حُكم التردُّد عَلَى قبر الرَّسُول ﷺ بعد الصلوات؟                                       |
|       | (٢١٣٣) ما حُكْمُ زيارَةِ قَبْرِ الرَّسولِ عَلَيْ للنِّساءِ؟ وما حكمُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبورِ |
| ٥٠٢   | عامَّة؟  |
|       | (٢١٣٤) بالنِّسْبَة لزيارة النِّسَاء لقبر الرَّسُول ﷺ هل هُنَاكَ منعٌ من ذلك؟                     |
|       | (٢١٣٥) وَردَ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ عددٌ من الأحاديثِ التي تَنهَى عن اتخاذِ القبورِ                   |

| مساجدَ، وأن يُتخذَ قَبرُهُ ﷺ مسجدًا، فكيفَ نَردُّ عَلَى مَن جوَّزَ بناءَ                              |
|---|
| المساجدِ عَلَى القبورِ مُحتجًا بقبرِ النَّبِيِّ عَيْكَةً فِي المسجِدِ؟                                |
| (٢١٣٦) مَا حُكْمُ زيارة قبر الرَّسُول ﷺ للنساء؟   |
| (٢١٣٧) ما حُكم صَلَاة الفريضةِ مُسْتَقْبِلًا حُجرة النَّبِي ﷺ؟  |
| (٢١٣٨) هل يجوز شدُّ الرِّحالِ إِلَى قبرِ رسولِ ﷺ للسلام عليه؟   |
| (٢١٣٩) ما حُكم زيارة النِّسَاء لقبرِ النَّبِيِّ ﷺ علمًا بأن أغلبَ النِّسَاء لَا يأتينَ من             |
| أجل الصَّلاة فِي الرَّوضة، بل يأتينَ لزيارة القَبْرِ؟   |
| (٢١٤٠) ما حُكم الصَّلاة خلف قبرِ الرَّسُولِ ﷺ أو جعل القَبْر عَلَى يَمينِ                             |
| المُصَلِّي؟   |
| (٢١٤١) ما حُكم زيارةِ النِّسَاءِ لقبرِ الرَّسُولِ عَلَيْقٍ؟   |
| (٢١٤٢) ما حُكم تكرار زيارةِ قبرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وما هُوَ المشروع عند زيارةِ قبرهِ                      |
| عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟   |
| (٢١٤٣) ما حُكم الدعاء عند قبر الرسول ﷺ؛ وهل لَهُ مزيَّةٌ معيّنة؟ ٥١٥                                  |
| (٢١٤٤) سمعنا كثيرًا من الناس يقول لبعض أصحابه المسافرين إلى المدينة: بَلِّغ                           |
| الرسول ﷺ مني السلام، فَإِنَّهُ يصله، فما صحة ذلك؟١٦٥  |
| (٢١٤٥) هل تجوزُ الوصِيَّةُ لزائرِ المدِينَةِ النَّبُوِيَّةِ بالسَّلامِ عَلَى الرسولِ ﷺ كما يفْعَلُهُ  |
| كثيرٌ مِنَ الناسِ؟  |
| (٢١٤٦) نَرَى بعضَ النَّاسِ يَحمِلُون كُتيِّبات عند السلامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّوضَة           |
| الشَّريفة، ويُكثِرون منَ السلامِ عَلَيْهِ، فها الحُكْمُ؟  |
| (٢١٤٧) هل يجوز الاستغفارُ عند قبرِ رُسُولِ اللهِ ﷺ؛ امتثالًا لقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ                |
| أَنَّهُمْ إِذ ظُلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَأَسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَكَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ |

| ٥٢.   | لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابُ ارَّحِيـمًا ﴾ [النساء:٦٤]؟   |
|-------|---|
|       | (٢١٤٨) زائر لمسجد النَّبِي عَلِيْ يَسْأَل: هل يَصِحُّ تبليغُ النَّبِي عَلِيْ السَّلامَ من أخِ               |
| 077   | لَهُ طلب مِنْهُ أَن يسلِّم عَلَى الرَّسُول عِيْكَةٍ؟  |
|       | (٢١٤٩) نرى بعض النَّاس فِي المُسْجِد النبويِّ يقف مستقبلًا قبرَ النَّبِي ﷺ من                               |
|       | أيِّ مكان فِي المُسْجِد كأنَّه يسلِّم عَلَى الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فهل هَذِهِ          |
| ٥٢٣   | الصِّفَة مشروعة؟  |
|       | (٢١٥٠) قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا    |
|       | وُكِّلَ بِهَا مَلَكٌ يُبَلِّغُنِي، وَكُفِيَ بِهَا أَمْرَ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ، وَكُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ |
| 370   | شَفِيعًا». هل هَذَا الحَدِيث صحيح؟  |
|       | (٢١٥١) ظَهَر أمر فِي المُسْجِد النَّبُوِيّ الشريف، وَهُوَ أَن كثيرًا من النَّاس يتجه نحو                    |
|       | قبر النَّبِي ﷺ سواء كانَ القَبْرُ فِي جهةِ القبلةِ، أم الشمال، أم الشرق، أم                                 |
|       | الغرب، فأينها كانَ هَذَا الشخص فإنَّه يتجه نحو القَبْر، ثمَّ يحرِّك شفتيه                                   |
|       | بكلام اللهُ أعلمُ به، وقد يضع يمينه عَلَى شِماله، وقد يُسدِل يديه، فهَا                                     |
| 0 7 0 | حُكْمُ هَذَا الأمر ؟  |
|       | (٢١٥٢) هُنَاكَ مَن يقول: إن الرَّسُول ﷺ حيٌّ فِي قبرِه، ونحن ندعوه، وضح لنا                                 |
| 0 7 0 | ذلك، جزاكم الله خيرًا   |
|       | (٢١٥٣) يقال: إن الحُجرة الشريفة أفضلُ من الحَرَم فِي مكَّةً، وأفضلُ من مكانِ                                |
|       | الكعبة؛ لوجود أطهرِ الأجسادِ؛ جسدِ سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ، فما قولكم فِي  |
| 077   | هذا؟  |
|       | (٢١٥٤) نريد أن توضِّحوا لنا نَحْنُ خاصَّة سُكَّان اللِّدِينَة النبوية كيف نتأدَّب مَعَ                      |
|       | رسول الله ﷺ، وهل تُشرَع لنا زيارته بين الحين والآخر، خاصَّة إِذا  |
| ٥٢٨   | رجعنا من السَّفَر، نودُّ أن تبيِّنوا لنا منهجَ السلَف الصَّالِح فِي ذلك؟                                    |

| 049   | ■ شدُّ الرِّحال إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ:  |
|-------|---|
|       | (٢١٥٥) هل يجوزُ شدُّ الرِّحالِ إلى قبرِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ أَنَّ المشروعَ زِيارة المَسْجِدِ      |
| 0 7 9 | النبويِّ؛   |
|       | (٢١٥٦) بعض الناس بعد أن يفرغ من أداء الصَّلاة فِي المَسْجِد النَّبُوِيّ يقوم وافقًا             |
|       | متجهًا إلى قبر الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ ويبدأ بالسلامِ عَلَيْهِ مُرْخِيًا رأسه |
|       | إلى الأرض، مدعيا أنه يفعل ذَلِكَ تأدُّبًا مَعَ الرَّسُول عَلَيُّ، هل هَذَا عمل                  |
| ۰۳۰   | جائز؟   |
| ٥٣٢   | ■ إهداء ثواب العمل للميت:   |
|       | (٢١٥٧) أنا مواطِنٌ من الأردن، أتَيْتُ لأداءِ العُمْرَةِ، وبفَضْلِ الله اعتَمَرْتُ مِن           |
|       | أبيارِ عَلِيٍّ، وأريدُ أن آتِيَ بعُمرةٍ ثانية عَن والِدَتِي الْمَتوفاة، فهل يجوزُ               |
| ٥٣٢   | ذلِكَ؟ وهل يجوزُ أن أُحْرِمَ مِن التَّنْعِيمِ؟  |
|       | (٢١٥٨) هل يجوزُ الاعتمارُ عَن المتَوَفَّى مثلُ الحجِّ؛ لأني سَمِعْتُ أمسَ الأوَّلِ أنه          |
| ٥٣٣   | لَا يجوزُ الطَّوافُ عَن الميِّتِ؟   |
|       | (٢١٥٩) ما حُكْمُ إهداءِ الأجرِ فِي العباداتِ؛ كالطَّوَاف أو الصَّلاةِ أو الصدقةِ                |
| 340   | مثلًا، أن يقال: اللهمَّ اجعلْ ثوابَ العملِ هَذَا لفلانِ بنِ فلانٍ؟                              |
|       | (٢١٦٠) إِذا تَصَدَّقْتُ وجعلتُ ثوابَ الصدقةِ لوالدي المتوفيةِ، فهل يكون الثوابُ                 |
| ٢٣٥   | كلُّه لها أمْ يكونُ لي ولها؟  |
|       | (٢١٦١) مَا حُكْمُ إِهدَاءِ ثُوابِ القرآنِ إِلَى رُوحِ الميِّتِ، وكيفَ نُوَجِّهُ مَنْ قالَ       |
| ٥٣٧   | بجوازِه مِنْ أَهْلِ السُّنةِ؟   |
|       | (٢١٦٢) يُوجَدُ لدينا عاداتٌ منها: أَنَّه إِذا ماتَ الميتُ فإنَّ أَهْلَه يَدْفَعُونَ لرَجُلِ     |
| ٥٤٠   | نُقُودًا لِيَفْرَأَ عَلَيْهِ مُصْحَفًا فَوْقَ قَبْرِه أو فِي بَيْتِه، فَمَا الْحُكُمُ؟          |

| ,    | (٢١٦٣) امرأةٌ جاءتْ معْتَمِرَةً مِنَ الرياضِ، ونَوتِ العُمْرةَ، وحيث إنها سبقَ                              |
|------|---|
|      | واعتَمَرَتْ، فقد خطَرَ لها عندَ بدايةً الطُّوافِ أن تُمْدِيَ أجرَ هَذِهِ العُمرةِ                           |
| ٥٤٢. | لوالِدِهَا المتَوَقَّى ولم يسبق لَهُ العُمرة، فما حُكْمُ إهداءِ العُمرةِ للمتوَقَّى؟ .                      |
|      | (٢١٦٤) أريدُ أن أقومَ بأداءِ العُمْرَةِ لأبي المتوفَّى، فهل أستطيع فعلها بعد أداءِ                          |
| ٥٤٣. | مناسكِ الحجِّ؟ ومن أين أُحرِم؟  |
| ٥٤٥. | (٢١٦٥) ما هِيَ العباداتُ الَّتِي يُمكِن إهداؤها إِلَى الميتِ؟   |
| ٥٤٥. | (٢١٦٦) هل يجوزُ أن يعتَمِرَ بعدَ الحجِّ لوالِدَيْهِ المتَوَفَّيَيْنِ؟                                       |
|      | (٢١٦٧) نَسْمَعُ الكثيرَ من الناسِ خاصَّةً كبارَ السِّنِّ أنهم إِذا انْتَهَوْا من خَتْم القرآنِ              |
|      | أَهَـدُوا ثُوابَ ذَلِكَ للمَيِّتِ مِنْ والدٍ أَو الدَّةِ أَو أَي قَريبٍ، فهـلَ هَـذَا                       |
| ०६२. | جائزٌ ؟   |
|      | (٢١٦٨) هلْ يجوزُ للشخصِ أن يطوفَ ويقولُ: «اللهُمَّ اجعلْ ثوابَ طوافي هَذَا                                  |
| ٥٤٨. | لأَبِي أَوْ أُمِّيٍ ؟   |
|      | (٢١٦٩) هل يشرع إهداء ثواب العبادات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن   |
| ٥٥٠. | للأموات؟ وما الضابط في ذلك؟   |
| 007. | (٢١٧٠) ما حكمُ الطوافِ عَن الوالِدِ الحَيِّ والميتِ كذلك؟   |
|      | (٢١٧١) ما أفضَلُ الأعمالِ الصالحِةِ التي ينتَفِعُ بها الميِّتُ بعدَ موتِهِ مِنْ تلاوَةٍ                     |
| ٥٥٣. | للقُرآنِ وعُمْرَةٍ، ومثل ذلك؟   |
|      | (٢١٧٢) وَرَدَ فِي الحديثِ: ﴿إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا |
|      | مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»، فهل                |
|      | المقْصُودُ الصدَقَةُ التي يُوصِيّي بها المَيِّتُ قَبْلَ موتِهِ؟   |
| ٥٥٥. | (٢١٧٣) هل أصلي صَلَاة النافلة عَن الوالد؟   |

| ٢١٧٤) ما حُكم قـراءةِ القُرْآنِ عَلَى أن يكـون الثوابُ لأحدِ الموتَى؛ كالأبوينِ                 |
|---|
| مثلًا؟٥٥٥   |
| ٧١٧٥) هلْ قراءةُ القرآنِ عَلَى الميتِ تصلُ إليهِ؟   |
| ٢١٧٦) ما أفضلُ الأعمالِ الصالحةِ التي يَنتفعُ بها الميتُ بعدَ موتِهِ منْ تلاوةِ                 |
| قرآنِ، وعمرةٍ، ونحوِ ذلكَ؟٧٥٥   |
| ٢١٧٧) الصَّدَقاتُ التي تكونُ عَنِ الأمواتِ، كطعام للفُقراءِ، أو توزيع الأموالِ                  |
| بينهُمْ، هل ذَلِكَ يُعْتَبَرُ صَدَقَةً عَن الميِّتِ التيِّ ينتَفِعُ بها صاحِبُها ؟ ٥٥٥          |
| ٢١٧٨) وَالِدِي تُوُفِّيَ قَبَلَ شَهْرَيْنِ، وأَنَا الآنَ أَقُومُ بِعَمَلِ صدقةٍ له، وهي إفطارُ  |
| الصائِمِينَ، فهل مِنَ الأَفْصلِ أَنْ أَنْوِيَ بنَصِيبٍ لَي مِنَ الصدقةِ؟ ٥٥٥                    |
| ٢١٧٩) هلْ يَجُوزُ أَنْ أُوَدِّيَ عُمْرَةً عَنْ وَالِدِي أَوْ وَالِدَتِي الْمُتَوَفَّيَيْنِ؟ ٥٥٥ |
| ٢١٨٠) رجلٌ اعتادَ فِي العشرِ الأواخرِ من رمضان أن يذبحَ كبشينِ ويَتَصَدَّق                      |
| جها، وينوي أن أجرَهُما عَن والَّديْه الْمُتَوَفِّيَيْنِ، فَمَا حُكْمَ ذلك؟                      |
| سماع الميت للأحياء  |
| ٢١٨١) هل الميتُ يسمعُ الكلامَ؟  |
| ٢١٨٢) هل يَعلمُ الميتُ إِذا حجَّ عنهُ أحدٌ، وما الدليلُ عَلَى ذلكَ؟ ٥٦٢                         |
| الطب والرقى:  |
| ٢١٨٣) يَدخلُ الكُحول فِي تَركيبِ بعضِ الأدويةِ، فها حكمُ ذلك؟٢٥٥                                |
| ٢١٨٤) امرَأَةٌ مُصابَةٌ بمَرضِ الصُّفارِ الكَبِديِّ، ونَصَحَ الأطِبَّاءُ بالتَّوَقُّفِ عَنِ     |
| الحَمْلِ حتَّى يَذْهَبَ الْمَرْضُ، وقَدَ نُصِحتُ بِأَخْذِ اللولَبِ الَّذِي يَمنَعُ              |
| الحَملَ مُؤقَّتًا لِهِذِه الفَترةِ، فها رَأَيْكَ في هَذا أَثابَكُ الله؟ ٥٦٣                     |

|     | (٢١٨٥) مَا حكمُ الأدويةِ التي يَدخلُ فِي تَركيبِهَا الكُحول؟ وهَـل كـلُّ مُسكرٍ                    |
|-----|--|
| ०२१ | نَجِسٌ؟  |
| ٥٦٦ | (٢١٨٦) ما حُكمُ شُربِ الدُّخانِ: هل هو حَرامٌ أم مَكروهٌ؟  |
|     | (٢١٨٧) رَجُلٌ أصابَهُ الله بِمَرَضٍ أَدَّى بِهِ إِلَى الْهَذَيانِ، وأصبَحَ يَتَمَنَّى المَوتَ، وفي |
|     | يَومٍ مِنَ الأيامِ رَمَى بِنَفْسِه مِنْ عِمَارةٍ عَالِيةٍ وَمَاتَ، فَمَا خُكُمُه؟ وَهَل            |
| ٥٦٧ | يَجُوزُزُ تَغْسيلُه وتَكْفينُه والصَّلاةُ عَلَيهِ ودَفنُه في مَقابِرِ الْمُسلِمينَ؟                |
|     | (٢١٨٨) ما حُكمُ العزائم مِنَ القرآنِ وغَيرِه، وهي أُوراقٌ يُكتبُ عَليهَا بالزعفَرانِ               |
| ۸۲٥ | آياتٌ وغَير ذلكَ؟ وهَل يَجوزُ القراءةُ عَلَى الماءِ ثُمَّ بيعهَا للناسِ؟                           |
|     | (٢١٨٩) أُصِيبَ أخي بمرضِ الصَّرَع، فذهبنا إلى رجلِ أعطانا خيطًا فِيهِ عُقدة                        |
|     | يزعُم أن فِيهَا آياتٍ وَأَذَكَارًا، فلمَّا لَبِسَها شُفِيَ، وأوصانا بِعَدَمِ حَلِّها، فها          |
| ۸۲٥ | حُكْمُ ذلك؟  |
|     | (٢١٩٠) ما هو حُكم كشفِ الرجلِ أمام المرأةِ الطبيبةِ، وكشفِ المرأةِ أمام الطبيبِ                    |
| ०२९ | الرجُل؟  |
| ٥٧٠ | (٢١٩١) ما حُكْمُ النَّفْثِ فِي الماءِ؟   |
|     | (٢١٩٢) هَلِ المؤمِنُ يَمْرَضُ نَفْسيًّا؟ وما المَرَضُ النَّفْسِيُّ الشَّرُّ؟ وكَيفِيَّةُ عِلاجِهِ، |
| ٥٧١ |  |
|     | (٢١٩٣) هناكَ شخْصٌ أصابَهُ ألم فِي قَدَمِهِ، فطلَبَ منْه شخصٌ آخرُ أن يكتُبَ                       |
|     | عَلَى مكانِ الأَلَمِ شَيئًا مِنَ القُرآنِ، ويزْعُمُ أن هذِهِ مِنَ الرُّقْيَةِ، ولقد كتَبَ          |
| ٥٧٣ | عَلَيْهِ آيةَ الكُرْسِيِّ، فهَلْ هذَا العَمَلُ صحيحٌ ؟   |
| ٥٧٥ | (٢١٩٤) ما هي أفضل الطرق للعلاج بالقرآن؟ وما صفة الرقية الشرعية؟                                    |
| ٥٧٦ | (٢١٩٥) ما هي الضوابط في الرقية الشرعية؟ وبهاذا تكون؟   |

|     | (٢١٩٦) مَا حُكْمُ كتابة الآيات القُرْآنية عَلَى اللَّوح، ثمَّ يُغسَل الإناءُ بهاءِ فيسقَى   |
|-----|---|
| ٥٧٧ |   |
| ۰۸۰ | (٢١٩٧) نودُّ إيضاح مسألة جوازِ الرُّقْيَة الشَّرعيَّة عَلَى المريضِ؟                        |
| ٥٨٣ | (٢١٩٨) هل الرُّ قْيَةُ تُنافِي التَّوكُّلَ؟   |
|     | (٢١٩٩) هل يَجُوز للأطباءِ أن يردُّوا كلامَ الرَّسُولِ ﷺ فِي بعض العلاجاتِ                   |
|     | والأدويةِ التي نصحَ بها رسولُ اللهِ ﷺ؛ مُحْتَجِّينَ بحديث: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ               |
| ٥٨٤ | بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»؟   |
| ٥٨٦ | (٢٢٠٠) مَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِي عمليةِ طَفْلِ الأَنابيبِ؟                                   |
|     | (٢٢٠١) مَا حُكْمُ الاستعانةِ بالجنِّ المسلمينَ لِفَكِّ السحرِ، أو مداواة الممسوسِ           |
| ٥٨٦ | الَّذِي به مَسُّ ؟  |
|     | (٢٢٠٢) ما حُكم الاستعانة برجلٍ مصابٍ بِمَسِّ منَ الجنِّ لكي يدُلَّ النَّاسَ عَلَى           |
| ٥٨٧ | تشخيصِ الأمراضِ، وبيان مواضعِ السِّحرِ وغيره؟   |
|     | (٢٢٠٣) يُوجَد فِي بلدنا امرأةٌ تَستعين بالجنِّ المسلمين فِي علاجِ المرضَى، وفكِّ            |
| ٥٨٨ | السِّحْرِ تَدَّعِي أَنَّ جِنَّيًّا مِنَ الجِنِّ يأتيها فَيَتَلَبَّس بها، وينطِّق بلِسَانها؟ |
|     | (٢٢٠٤) أنا مُصاب بسِحر أشعر به فِي بَطني وفي رأسي، وَهُوَ يؤثِّر فِي مُباشرتي               |
|     | لِزَوْجَتِي إِلَى حدٍّ كبيرٍ، وحاولتُ جَاهدًا القضاء عَلَيْهِ ولكن لم أستطِعْ،              |
| ०८९ | وأنا أُصلِّي الجماعةَ وأقول الأذكارَ، وأقرأ القرآنَ، فبهاذا تَنْصَحُونَنِي؟                 |
|     | (٢٢٠٥) امرأةٌ مصابَةٌ بمَرَضٍ فِي صدْرِهَا، ولدَيْهَا مراجعاتٌ عندَ الطَّبِيبِ، مما         |
| ٥٨٩ | يضطرُّهَا إلى أن تنْكَشِفَ المنطقَةُ المصابَةُ عند الطَّبِيبِ، فما الحُكْمُ فِي ذلِكَ؟.     |
|     | (٢٢٠٦) هل يجوز للمرأةِ الَّتِي لم تُنْجِب إِذا تبيَّن لها أن بها مانعًا طبيًّا أن تتداوى    |
| ٥٩٠ | عند طبيبٍ، أو تستسلم لقضاءِ الله وقَدَرِه؟  |

| 091 | (٢٢٠٧) هل يُشْرَعُ قراءةُ القرآنِ عَلَى الماءِ طَلَبًا للشِّفاءِ؟                            |
|-----|--|
|     | (٢٢٠٨) أُخْتِي لَم تُنْجِبْ مَنْذُ ثَهَانِي سنواتٍ، وعَرَضْنَاهَا عَلَى طبيباتِ نِساءٍ       |
| 097 | وولادَة فنَصَحُونا بالتَّلْقِيحِ الصِّنَاعِيِّ، فما رأيُّكم فِي ذلك؟                         |
| 094 | (٢٢٠٩) ما حُكْمُ التَّدَاوِي بالأَبْوالِ؛ وخاصَّةً بولِ الإبلِ؟                              |
| 098 | (٢٢١٠)رجلٌ يتنَاولُ المخدِّرَاتِ، وقد أَدْمَنَها، فكيف يتُوبُ مِنْهَا؟                       |
|     | (٢٢١١) أنا طبيبُ تخديرٍ فِي مُستشفّى عامٍّ، وهناك حالات وفاة تحدث نتيجة                      |
| 090 | التخديرِ، فهل تُعتبَر قتلَ خطأٍ؟ وهل توجِب الديةَ؟   |
|     | (٢٢١٢) هُنَاكَ طرق للتخسيس، وهي عملية إزالة الدهون من أحد الأعضاء،                           |
| 097 | سواء البطن أو الفَخِذين أو الصدر عَن طريق العملية، فما حُكمها؟                               |
|     | (٢٢١٣) مَا حُكْمُ الحِجامة للمرأة؟ وما حُكمها إِذا قام الرجل بحجامة المُرْأَة                |
| 097 | لعدم وجود امرأةٍ تحجم؟   |
|     | (٢٢١٤) إنني متزوج منذ ثلاث سنوات، ولم أُرزَقْ بطفلٍ حتَّى الآن، وبعد                         |
|     | الفحوصات تبيَّن لي أني لَا أقدِر عَلَى الإنجاب إِلَّا عَن طريق أطفالِ                        |
| 097 | الأنابيبِ. فها الحكم؟  |
|     | (٢٢١٥) مَا حُكْمُ استخدامِ الدواءِ الَّذِي يَحتوي عَلَى مادَّة مُخَدِّرة؟ ومَا حُكْمُ        |
| 097 | وَصفِه للمريضِ إن كنتُ أعملَ طبيبًا؟   |
|     | (٢٢١٦) متى يكونُ التداوي والعلاجُ واجبًا، ومتى يكونُ مستحبًا، ومتى يكونُ                     |
| 099 | تركُه أفضلَ؟   |
|     | (٢٢١٧) ما حُكْمُ تناوُلِ المرأةِ لحبوبِ مَنْعِ العادةِ الشهريةِ قَبْلَ رمضانَ؛ لِتَتَمَكَّنَ |
| ०९९ | مِنْ صيامِه وقيامِه؟   |
|     | (٢٢١٨) لَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَن رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ خروج الشُّخْصِ مِنَ البَلَدِ الَّتِي |

| وَقَعَ فيهَا الطاعُونُ، فكيف نجَمَعُ بينَ هَذَا وبينَ الإيهانِ بالإسبابِ؟ ٢٠٠                                |
|--|
| (٢٢١٩) هناكَ بعضُ المستشفياتِ عندَ التبرعِ بالدمِ يُعطونَ هديةً للمتبرعِ، فما                                |
| حكم ذلك؟   |
| (٢٢٢٠) ما هِيَ الوسائلُ الَّتِي تُعين العبدَ عَلَى حِفظ بَصَرِه؟   |
| (٢٢٢١) هَلْ يجوزُ لطالِبٍ فِي كُلِّيَّةِ الطِّبِّ أَن تَتَكَشَّفَ لَهُ المَرْأَةُ لَضَرُورَةِ التعلِيمِ؟ ٢٠١ |
| (٢٢٢٢) عِنْدَنَا فِي دَوْلَتِنَا بِعضُ الأماكنِ لعِلاجِ إدمانِ المخَدِّرَاتِ من الشبابِ،                     |
| فهل يَجُوزُ استِعْمَالُ التَّنويمِ المغْنَاطِيسِي لعلاجِ الشَّبابِ؟  |
| (٢٢٢٣) بالنسبة للذين يدخلون الجنة بدون حساب وبدون عذاب: هم الذين   |
| لم يفعلوا رقية، أريد أن أعرف من هؤلاء؟   |
| (٢٢٢٤) هل يجوزُ حملُ الزَّوْجة عَن طريقِ الأُنبوب، علمًا بأن الحيوانَ المَنوِيُّ من                          |
| الرجل، ومنَ المَرْأَةِ البويضةُ؟   |
| (٢٢٢٥) قلتَ إِنَّهُ يَجُوزُ حَقْنُ المسلمِ مِن دَمْ الكافرِ، فَهَل يَجُوزُ حَقَّنُهُ إِن كَانَ               |
| الكافرُ يأكلُ لحمَ الخِنزيرِ ويشرب الخمرَ؟   |
| (٢٢٢٦) هل يَجُوزُ الاستعانةُ بالجنِّ المسلِمِ فِي الخيرِ، وفي المساعدةِ عَلَى العلاجِ                        |
| بالقُرْآنِ والسنَّة منَ المَسِّ؟ ٢٠٤   |
| (٢٢٢٧) البعض منَّا دخل كُلِّيَّة الطِّبِّ البَشَرِيِّ، ولم يكن عَلَى علمٍ بها فِي ذَلِكَ                     |
| من مُنكَرات نراها، ويفكِّر فِي التحويلِ من هَذِهِ الكليةِ، وُنرجو إبداء                                      |
| النصح والتوجيه؟ ١٠٤  |
| (٢٢٢٨) نحنُ طالباتٌ بكلِّيَّة الطبِّ البشريِّ، وندخل عَلَى المرضَى الذُّكور، فهل                             |
| يَجُوز الكشفُ عَلَى منطقةِ العَوْرة؟   |
| (٢٢٢٩) ما حكمُ ذهابِ المرأةِ المريضةِ إلى الطبيبِ المسلمِ؛ كيْ يُجريَ الكشفَ                                 |

13 12

